

حاشية

الفقيه العالم العلامة الأمجد المحقق المشارك المتفنن الأسعد
أبي العباس سيد أحمد بن محمد

ابن حمدون بن الحاج

على شرح الإمام العارف بالله العلامة أبي زيد سيدي

عبد الرحمن المكودي

رضي الله عنه ونفعنا ببركاته آمين

١ - ٢

طبعة جديدة

فتشرف بخدمتها وتصحيحها وضبطها محمد صدقي

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

١٩٩٣م / ١٤١٤هـ

الطبعة الأولى

دار الفكر
بيروت
لبنان

المكاتب : البناية المركزية ـ هاتف : ٢٤٤٧٣٩ ـ ص.ب : ١١/٧٠٦١
المطابع والمعمل : حارة حريك ـ شارع عبد النور ـ هاتف : ٣٩٠٦٦٣ | ٨٣٨٢٠٢ | ٨٣٧٨٩٨
برقياً : فكير ـ تلكس : ٤١٣٩٢ فكر FIKR 41392 LE

حاشية

الفقيه العالم العلامة الأمجد المحقق المشارك المتفنن الأسعد
أبي العباس سيد أحمد بن محمد

ابن حمدون بن الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بالإمام المكودي رحمه الله

هو الإمام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي بتخفيف الكاف كما عند غير واحد، وعند بعضهم بتشديدها، وهو المناسب لنسبته لبني مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة، وكان إماماً بارعاً في العلوم كلها، وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس كما ذكره الولي الصالح سيدي أحمد بن الحاج، أخذ عنه غير واحد من الأئمة الأعلام منهم العلامة ابن مرزوق، وأثنى عليه ديناً وعلماً، وهو من أشياخ شيوخ الإمام ابن غازي، له تآليف عديدة منها: هذا الشرح الذي عم نفعه قديماً وحديثاً، وآخر أكبر منه لم يكمله، وقيل بل أتمه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه في بيت النار من فرن حومة فرن الشطة لا بفرن السبعلويات وعند الله تجتمع الخصوم، وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها: (البسط والتعريف في علم التصريف)، وله مقصورة في مدح النبي ﷺ، وشرح على المقصور والممدود لابن مالك، ونظم. ذكر فيه ما عرب من الألفاظ العجمية، وكان ذا باع في الشعر ويدلك على ما ورد، أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدي المكودي ينظر فكانت الغلبة لولده فأنشد ارتجالاً:

نحن بنو مكود ... أهل التقى والجود
نكر في الأعادي ... ككرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت، ويدلك لهذا ما ذكره سيدي الحسن اليوسي نقلاً عن الإمام ابن غازي أن الشيخ المكودي كان يقرأ كتاب سيبويه بمدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له: يا سيدي هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحيه لابن الناظم والمرادي فاستحسنه، وأطلع عليه وزير الوقت فطلب منه شرحه على نحو ما يأتي، ولا ينافي ما ذكره العلامة ابن مرزوق أنها اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي وهو الذي أرشد الناس إليها لاحتمال أن يكون أول من شرحها واطلع عليها الفقيه المذكور المكودي لأنهما كانا متعاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق، وكان الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم.

توفي رحمه الله على ما ذكره العلامة ابن القاضي في جذوة الاقتباس في حادي عشر شعبان سنة سبع بموحدة وثمانمائة، ودفن بحومة الأصداع من فاس وتعرف الآن بفندق اليهودي، وقبره هنالك في مسجد يزار ويتبرك به وما في جذوة الاقتباس هو الذي صححه سيدي محمد ابن سيدي عبد الرحمن الفاسي وهو الذي وجد بخط ابن غازي زاد وكان شاهداً بمدينة فاس وحاوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحوياً دون أبيه. وذكر في الضوء اللامع في أهل القرن التاسع أنه توفي سنة إحدى وثمانمائة ودفن بباب الفتوح، والأول هو الصحيح والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة صاحب الحاشية

أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج

(الحمد لله) الملهم بالمنطق الفصيح اللسان، للإعراب عما استكن في الضمير من المعاني، المميز المخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والمفاخر، هدى الألباب للغوص في بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر، فأخرجوا منه لؤلؤ المعاني والفوائد، ومرجان النكت والقلائد، العاطف على من إليه رجع وأناب، المبدل سيئاته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب، لا إله إلا هو المنشىء الناشىء، من المؤلفات الأطراف والحواشي، المنزه عن الابتداء والانتهاء والزمان، والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان، مرشد القلوب لخلاصة الكافية، الجامعة، الشافية، الوافية (ونصلي ونسلم) على ناسخ الشرائع ذي المقام المحمود الأحمد، سيدنا ونبينا ومولانا محمد، أفصح من نطق بالضاد، وكسر بفصاحته ظهر كل معاند متطاول مضاد، وآله وأصحابه، وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه وأصحابه، ما دام العلم منشوراً في المجالس والدروس، ومنظوماً ومنشوراً في الأوراق والطروس.

(وبعد) فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، وأوجلهم إليه من عظيم كسبه وخطاياه أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرادسي النجار، المعروف بابن الحاج الفاسي الدار: (لما) كان علم النحو من أفضل العلوم، ومبلغاً لفهم كتاب الله المغني عن كل مرقوم، وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك، غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس، شرح الإمام المكودي العاطر الأنفاس، بيد أنه لاختصار لفظه وعبارته، يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وإشارته، طلب مني بعض الفقهاء الأجلة، الطالع في سماء العلوم طلوع البدور والأهلة، وضع حاشية على الشرح المذكور سهلة التناول قريبة الحضور، جامعة لما في غيرها من الشروح والحواشي، شارحة للشواهد، من رآها يغتبط بها ويعطف عليها عطف الحواشي، (فأجبت) مطلوبه ومرامه، وإن كنت لا أملك من العلوم ولو قلامة، ومن حاول ما ليس في طوقه، عجب الناس من حمقه، لكن:

إذا كان عون الله للمرء ناصراً ... تهيأ له من كل صعب مراده

وإن لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

وسميتها: (الفتح الودودي على المكودي) والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم، إنه غفور رحيم.

قال الإمام الصالح سيدي عبد الرحمن المكودي رحمه الله: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على البسملة لا حد له ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية إلا أن الفرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فبحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق في الحال والمآل.

الغرض متعلق بها من فصول خمسة: فضلها، وسبب الابتداء بها، وإعرابها، واشتقاقها، ومعانيها. فمن فضلها ما ورد عنه ﷺ أنه قال: «ما من كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم إلا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله ولياً من الأولياء يرفعه». فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها.

وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن برأسي صداعاً فأرسل لي شيئاً من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد إليه الوجع فعجب من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوباً فيها بسم الله الرحمن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه شفاني الله بآية منه فأسلم وحسن إسلامه.

وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه حاصر قوماً من الكفار في حصن لهم فقالوا له: إنك تزعم أن دين الإسلام حق فأرنا آية فقال: احملوا إلي السم القاتل، فأتوه بكأس منه فأخذه وقال: بسم الله وشربه فلم يضره فأسلموا. القصة والله أعلم ضعيفه

وعن بشر الحافي نفعنا الله به أنه وجد رقعة في الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه درهمان لا يملك غيرهما فاشترى بهما طيباً وطيب به الرقعة فرأى في منامه الحق سبحانه وهو يقول له: «يا بشر طيبت اسمي لأطيبن اسمك في الدنيا والآخرة».

وروي أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى الملائكة يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك فأوحى الله إليه أن صاحب القبر كان عاصياً وقد ترك ولداً صغيراً فدفعته أمه للمكتب فلقنه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر اسمي.

(وأما سبب الابتداء بها) فالعبد إذا أراد أن يعمل عملاً صالحاً كالتأليف بالغ الشيطان في إفساد نيته فشرع الابتداء بالذكر طرداً له لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب في الابتداء بها فمنها قوله ﷺ: «أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتاباً فاكتبوها في أوله» عنه عليه السلام: «من أراد أن يحيى سعيداً وأن يموت شهيداً فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله»

وعنه عليه السلام: «من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة» وعنه عليه السلام: «البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء» فإن قيل كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ينافي ما جزموا به من أن البسملة من خصائص هذه الأمة (فالجواب) أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربي وأما ﴿إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فترجمة عما في كتاب سليمان لأنه لم يكن عربياً، وعن أبي ذر الغفاري قال: يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال: «مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى أخنوخ وهو إدريس ثلاثين صحيفة وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان» ولم يذكر في هذه الرواية آدم وفي الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى، ومعاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بائها ومعناها أن الله يقول: بي كان ما كان وبي يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الأكوان، ومعاني الباء مجموعة في نقطها لأنها تدل على أن الله واحد. وعنه عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه ب: بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر» وفي رواية بدل أبتر أقطع، وفي رواية أجذم، والأبتر الحسي الحيوان المقطوع ذنبه، والأقطع الحسي المقطوع بعض الأعضاء، والأجذم الحسي الحيوان المقطوع أنفه، ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ أي فهو كالأبتر أو كالأقطع أو كالأجذم فحذفت الأداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة، والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به المحرمات والمكروهات فتحرم معهما أو تكره مع المكروه لأنه لا شرف فيهما شرعاً (لا يقال) كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تتم من غير بدء بها (لأنا) نقول معنى الأبترية والأقطعية والأجذمية نقصان البركة شرعاً وعدم الثواب عليه وإن كمل حساً، والمبدوء بالبسملة تام شرعاً مثاب عليه وإن لم يكمل حساً، ولم تشرع في الأذان والإقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة، (لا يقال) البسملة مشتملة على صفة الرحمة، وقد شرعت في الذكاة مع أنها عذاب ظاهر، والبسملة أيضاً من الأمور التي لها بال فتحتاج إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل (لأنه) أجيب عن الأول: بأن الذكاة رحمة للانسان لأكله ورحمة للحيوان أيضاً لأن موته لا بد منه وهكذا أسهل لسرعته، وعن الثاني: بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا تحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين تزكي عن نفسها وعن غيرها: ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الإحاطة والشمول.

(وأما إعرابها) فالباء حرف جر مبني على أصله (فإن قلت) لم بنيت على حركة ولم تبن على السكون مع أن الأصل في المبني أن يسكن، ولم كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحة؟ (فالجواب) إن بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالساكن والعرب لا تبتدىء بساكن[1] وكانت خصوص كسرة لمناسبة عملها وللملازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فإنها وإن كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع كعم برد واو القسم وتاؤه فإنهما ملازمان الحرفية والجر ومع ذلك بنيا على الفتح، وأجيب بأنهما نائبان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة

---

(١) (قوله والعرب لا تبتدىء بساكن) أي لكونه متعذراً فلا يرد أن ظاهره إمكان ذلك ولكن العرب لم تنطق به، اهـ مصححه.

الأصل من كل وجه، وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر. واسم مجرور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الميم، والله مضاف إليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف إليه المضاف لا الحرف المقدر ولا الإضافة ولا هما، والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب، أو الأول مخفوض والثاني منصوب أو مرفوع، أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه، فالخفض على التبعية والنعت لله والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدأ والفعل لا يظهر لقول الناظم:

وارفـع أو انصب إن قـطعت مضمـراً مـبـتـدأ أو نـاصـبـاً لـن يـظهـرا

وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمدح ونحوهما لأجل أن يفهم الطالب لا غير، وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قال:

إن يـنـصـب الـرحمن أو يـرتـفـعـا فـالخفض في الـرحيم قـطعاً منعـا

وعلل المنع بأمور: منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي، ومنها أن العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء فلا ترجع إليه بوجه وأنشد الشلوبين:

إذا انصرفـت نـفسي عـن الشيء لم تـكـن إلـيـه بـوجـه آخر الـدهـر تـقـبـل

والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثاني أو نصبه أو رفعه، ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه، ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه، الجائز منها سبع والممنوع منها اثنتان كما علمت. ثم ان الباء في بسم من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به، وفي الجمل:

وكـل حـروف الجـر بـالفعـل علقت أو اسم كشبـه الفعـل حيث تـنـزلا

وظاهره أن الذي يتعلق إنما هو حرف الجر وحده، ومذهب الجمهور أن الذي يتعلق الجار والمجرور معاً لأن حرف الجر معناه في غيره، والعامل الذي يتعلق بسم به محذوف اتفاقاً مع البصريين والكوفيين، ثم اختلفوا في تقديره اسماً أو فعلاً، خاصاً أو عاماً، مؤخراً أو مقدماً، فقال الكوفيون: يقدر نحو أبتدىء فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً، وبسم في محل نصب متعلق به. وقال البصريون: يقدر نحو ابتدائي اسماً مصدراً مبتدأ، ورجح الأول بأن الأصل في العمل للافعال وبأن تقديره فعلاً مضارعاً يفيد التجدد، والاسم يفيد الثبوت، والتجدد أنسب بالمقام، ورجح الثاني بشرف الاسم، والمختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذي شرع فيه، فإذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً قدرت أقرأ، وإذا أردت الاستعانة على الأكل قدرت آكل، وعلى الشرب أشرب وهكذا، وإنما اختير تقديره خاصاً لأمور:

منها: أنه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع إلا مناسباً لما سيقت التسمية له كاقرأ في قوله تعالى: ﴿إقرأ باسم ربك﴾ وكوضعت في قوله عليه السلام «باسمك ربي وضعت جنبي».

ومنها: أنه لو قدرنا عاملاً عاما في كل موضع كأبتدىء كما يقتضيه حديث «كل أمر ذي بال لا يبتدأ الخ» لأوهم أن التبرك مطلوب في الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداء ووسطاً وانتهاء، والراجح أن يقدر مؤخراً عن الرحيم، لأن تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ما قيل في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد﴾ إذ المعنى: لا نعبد إلا أياك، فيكون في البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم، وقدم العامل في ﴿اقرأ باسم ربك﴾ لأنها أول آية نزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة أهم، وقيل: هو متعلق باقرأ الثاني، ومعنى اقرأ الأول أوجد القراءة، ولا يقدر العامل بين اسم والله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم، لما في الأول من الفصل بين المضافين، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين، ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور.

والباء في بسم قيل للاستعانة وحقيقتها هي الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم، ووجه بأن الأمر لما كان لا يعد كاملاً شرعاً إذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك، وقيل للمصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها حال نحو: اهبط بسلام أي مع سلام، أو في حال كونك مسلماً، ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها: أن باء الاستعانة هي التي يصلح إسقاطها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازاً نحو: كتبت بالقلم فيقال: كتب القلم، وفي بسم لا يصح ذلك. ومنها: أن الاستعانة تفيد أن اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها، وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى.

ومنها: أن باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب. وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول، وطولت الباء للتفخم والتعظيم لأنها مبتدأ كتاب الله العظيم، وقيل: لكونها عوضاً من ألف اسم المحذوف كما يأتي.

(وأما اشتقاق ألفاظها) فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع، وأصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الميم، ثم لما كثر استعماله في كلام العرب حذفوا واوه تخفيفاً كيد ودم، فنقل سكون الميم إلى السين قبلها لأجل أن نتوصل إلى الإتيان بهمزة الوصل لتكون عوضاً من لام الكلمة المحذوفة، وإن كانت في غير محله، ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة إلى محل السكون لا العكس وقالوا: الصواب أن حركة السين نقلت للميم وبقيت السين ساكنة فأتي بهمزة الوصل، وقال الكوفيون: إنه مشتق من السمة وهي العلامة وأصله حينئذ وسم فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها في عدة إذ أصله وعد فبقيت السين ساكنة فأتي بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف، وما قاله البصريون أرجح لفظاً ومتعين معنى، أما اللفظ فإنهم صغروا اسماً على سمي لا على وسيم وجمعوه على أسماء لا على أوسام، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وأصل سمي سميو بضم السين وفتح الميم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم: فعيلا اجعل الثلاثي إذا صغرته، ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء لقوله أيضاً:

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو قلبن مدغما، ثم قلبت فتحة الميم كسرة. وأما أسماء فأصله بالواو قلبت همزة لقوله أيضاً:

فأبدل الهمزة من واو وياء ... آخراً إثر ألف زيد

وللحافظ الداني:

واشتق الاسم من سما البصري واشتقه من وسم الكوفي
والمذهب المقدم الجلي دليله الاسماء والسمي

وأما كونه متعينا من جهة المعنى فلأن مذهب البصريين يوافق ما لأهل السنة من كون الله تعالى مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم لا وضع لهم في أسمائه، وما للكوفيين يوافق ما للمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء فإذا فني الخلق لا يبقى له اسم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وفي اسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال:

اسم سم سما سماء وسمه سماء ثلثهن نلت المكرمة

فسم الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر، وقوله ثلثهن أي ثلث هذه الأسماء بالحركات الثلاث. والله من لاه يلوه إذا احتجب، وقيل: من لاه يليه إذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثاني ليه بفتح الياء قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسيقول الناظم: من ياء أو واو الخ، وأتى بأل وأدغم اللام في اللام فصار الله، وقيل في اشتقاقه غير ذلك، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور لأن المكسور متعد وهي لا تصاغ إلا من اللازم وسيأتي: وصوغها من لازم لحاضر. أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك: فلان يعطي أي يوجد الإعطاء، ويحتمل في الرحيم أن يكون للمبالغة في راحم، وما يقال من أن المبالغة إنما تصح في صفة تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه: إن معنى المبالغة حينئذ أن الله يقبل توبة من رحمه حتى يصيره كأنه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى.

(وأما معانيها) فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلاً أنه اسم لذلك اللفظ، وقام اسم لذلك اللفظ، وهل اسم لذلك اللفظ وهكذا. وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف، وقد يطلق الاسم على الذات بعينها، والمسمى هو الذات التي وضع اللفظ لها، وإذا علمت الاسم والمسمى تبين لك أنه إن أريد بالاسم معناه الذي وضع له فهو غير المسمى قطعاً، وإن أريد به الذات فهو عين المسمى، وحينئذ فلا معنى لإطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمى أو غيره، ولذا قال الإمام الرازي: لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره لأنه لا فائدة تنبني على ذلك، والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد وله خصائص:

منها: أنه لم يسم به غيره، قال تعالى: ﴿هل تعلم له سمياً﴾ وروي أن بعضهم ولد له فأراد أن يسميه بلفظ الله فنزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابعه، وقيل: ابتلعته الأرض، وقيل: مسخ. ومنها: أنه إذا حذف منه حرف بقي ما يدل على الذات العالية، فإذا حذفت الألف صار (لله) وإذا حذفت اللام الأولى بقي (له) وإذا حذفت اللام الثانية بقي (ه) فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال (هو). ومنها: أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به، وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسمائة وستين مرة، والرحمن الرحيم مشتقان من

رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمـام المرسلين والـرضى عن آله

الرحمة التي هي في الأصل رقة في القلب وانعطاف، وهي بهذا المعنى محال في حقه تعالى لأنها تقتضي الجارحة، فيتعين حمل الرحمة على لازمها الذي هو إرادة الإنعام للعبد أو إيصاله بالفعل على خلاف بين الأشعري وأبي بكر الباقلاني، فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة، وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة، والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع بين الوصف بهـا وبضدهـا كالعلم والجهل، وصفة الفعل يجاز فيها ذلك كالرحمة والغضب، وقدم الرحمن لإمور منها: أنه على صيغة المثنى فكأن الصيغة كررت فيه مرتين. ومنها: أنه صار كالعلم إذ لا يوصف به غيره تعالى. وأما قول من قال رحمن اليمامة مع قول بعضهم:

وأنـت غـوث الـورى لا زلـت رحمانـا

فمن التعنت في الكفر. ومنها: أن رحمن يعم الدنيا واالآخرة، ورحيم خاص بالآخرة، ولذا قيل: يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة. وقيل: رحيم أبلغ لأنه من أمثلة المبالغة، ولأن العادة تقديم الوصف الغير الأبلغ، ثم يؤتى بالأبلغ كقولهم: عالم نحرير، وقيل: هما سواء وكرر الوصفين مع أن كلاً منهما يفيد الرحمة إشارة إلى أن الحاجة للرحمة آكد في الدنيا والآخرة ولهـا بعث الله الرسل، قال عز وجل: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ وفي حديث: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء». وفي الحديث: «من لم يرحم الناس لا يرحمه الله، ومن لم يرحمه الله فهو شقي» وقد ورد في الحديث عنه عليه السلام: «من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الميم والهاء كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة». وعنه عليه السلام: «إذا كتبتم كتاباً فجددوا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله» والله أعلم.

قول المكودي: [**الحمد لله**] الكلام على الحمدلة يأتي بعضه في شرح كلام الناظم. وقوله: [**العالمين**] اسم جمع وليس جمعاً لعالم بفتح اللام لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء، وعالم اسم لكل ما سوى الله تعالى فهو عام في العقلاء وغيرهم، والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس. فهو ملحق بجمع المذكر السالم. وقوله: [**وصلواته وسلامه**] يأتي معنى الصلاة لغة واصطلاحاً، وأما السلام فمعناه التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صلوا عليه وسلموا تسليما﴾ وكراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ. وقوله: [**على سيدنا**] السيد له معان منها: الفائق قومه. ومنها: الحليم الذي يملك نفسه عند الغضب. ومنها: الكريم، ولا شك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافاً، وأصله سيود قلبت الـواو ياء وأدغمت في اليـاء للقاعدة.

وقوله: [**محمد**] علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف، سماه بذلك جده عبد المطلب لرؤية رآها ولكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسمائه ﷺ. وقوله: [**خاتم**] بفتح التاء اسم جامد فيكون بدلاً من محمد، ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلاً أيضاً. إن قلنا أنه علم وإن قلنا أنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعتاً لمحمد على اللفظ، و[**النبيين**]: جمع نبي بالهمز من النبأ الذي هو الخبر، ويحتمل أن يكون جمع نبي بغير همز [**وإمام المرسلين**] من أمك إذا صار أمامك وإمامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية، فالحسية إمامته

وأصحابه الهادين المهتدين (وبعد) فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها، ومقرب لما شرد من

بهم ليلة الإسراء والمعنوية تفضيله عليهم [وأصحابه] جمع صاحب والمراد به الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ، ويزاد على رأي، ومات على ذلك وأطلق كدي أصحابه على كل مقتد به عليه السلام من آل وغيرهم بدليل عدم ذكرهم على ما في بعض النسخ وفي غالب النسخ والرضى عن آله وأصحابه، وحينئذ يكون المراد بأصحابه معناهم المتعارف [الهادين] جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أي المرشدين من اهتدى بهم إلى ما فيه نجاحه وفلاحه [المهتدين] جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين في أنفسهم. (فأن قلت): هلا اقتصر على أحد الوصفين؟ (قلت): لما كان لا يلزم من كون الإنسان هادياً لغيره أن يكون مهتدياً في نفسه ولا العكس جمع بينهما، وقول الزياني كونهم هادين لغيرهم يستلزم أن يكونوا مهتدين في أنفسهم، فذكر المهتدين بعد الهادين كالتوكيد لما لزم غلط، إذ كثير من الناس يكون هادياً لغيره غير مهتد في نفسه كما هو مشاهد، ولم يقدم المهتدين لأن النفع المتعدي للغير أولى من القاصر على نفس الإنسان لانقطاع القاصر بالموت، وأما المتعدي فقد لا ينقطع [وبعد] في بعض النسخ أما بعد وهي من الأسماء اللازمة للإضافة، ولها أحوال أربعة: تعرب في ثلاث وتبنى في واحدة، وذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوي معناها كما في كلام كدي هنا، وفي الألفية:

واضمم بناء غيراً إن عدمت ما *** له أضيف ناوياً ما عدما

قيل كغير بعد، ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة: لم بنيت مع أنها اسم؟ ولم بنيت على حركة؟ ولم كانت الحركة خصوص ضمة؟ والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنعم وبلى في كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف في الجمود والافتقار وهذا أصح ما علل به بناؤها، وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وبنيت على خصوص الضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها فيه مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية.

[فهذا] الفاء جواب أما إذ هي قائمة مقام مهما يكن من شيء، وعلى نسخة وبعد تكون الواو قائمة مقام أما، والمشار إليه هو ما في الذهن، فكأن كدي صور جميع ما في هذا الشرح في ذهنه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق، سواء قلنا إن الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت [شرح] أي ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معان مخصوصة [مختصر] نعت أول للشرح ومعناه قليل الألفاظ كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله غالباً [على ألفية] متعلق بمحذوف نعت ثان لشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لأنه وإن كان مصدراً فلا ينحل لأن، والفعل لأنه هنا اسم جامد.

[مهذب المقاصد] وصف ثالث، والمهذب بالذال المعجمة مأخذ من التهذيب الذي هو التنقية والتصفية كأنه قال: شرح منقى مصفى وهو كذلك غالباً، ولم يحرر بعض المواضع الغير المسلمة في النظم لأنه إنما التزم حل ألفاظها، والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود بعد حذف الواو، والمراد ما يقصده الإنسان منها من المعنى والإعراب [واضح المسالك] وصف رابع لشرح ليس متداخلاً مع ما قبله، والمسالك

عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي، ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين من المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب مني أن أضع

جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعاني المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحاجة الحسية، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الطريق على المشبه الذي هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية، والجامع بينهما أن كلا موصل للمقصود لكنه في المشبه معنوي وفي المشبه به حسي.

[تفهم به ألفاظها] هذا وصف خامس لشرح **[ويحظى بمعانيها حفاظها]** يحظى مضارع حظي كرضي من الحظوة بكسر الحاء وضمها بالظاء المشالة وهي المكانة، والمراد هنا الظفر بالمعاني المقصودة من الألفية، والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتاً والمعطوف على النعت نعت، ولا بد حينئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال: ويحظى به بمعانيها فيكون حذف به من المعطوف لوجوده في المعطوف عليه، ويوجد في بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ.

[معرب عن إعراب أبياتها] أي مفصح ومبين فهو وصف سادس لشرح، وتأتي معاني الإعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحا **[ومقرب لما شرد من عباراتها]** هذا وصف سابع في المعنى القاموس، يقال شرد شروداً وشراداً بالكسر نفر فهو شارد، وشبه الصعوبة التي في عباراتها بشرود الإبل، ثم إنه أطلق اسم المشبه به الذي هو الشرود على المشبه الذي هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية في الفعل لأنها صارت من المصدر إليه، وما يقال إنه لا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه الذي هو الشرود والعبارة يرد بأن المشبه هو الصعوبة التي في العبارة لا العبارة نفسها.

[من غير تعرض للنقل عليها] هذا المناسب لمن أراد التحصيل ونفع العباد، فينبغي لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم من دون نفع **[ولا إضافة غيرها إليها]** مراده أنه لا يأتي بتتمة ولا فرع زائد على النحو الذي فيها فهو مغاير لما قبله **[ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه]** كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولاً فيأتي كدي بشاهد له، والغالب أن يفصل ذلك حيث لم يجد آية أو شاهداً نثراً فيأتي به شعراً **[ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه]** أي ما لا يسعني تركه مأخوذ من الندح بفتح النون وضمها وهو السعة، يقال ندحه كمنعه، ويذكر المذاهب والأقوال لإشارة الناظم لها غالباً.

[يستفيد به البادي] يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع في قراءة العلم، وأصله حينئذ البادىء بالهمز قلبت ياء، ويحتمل أن يكون من بدأ بدون همز أي ظهر وشرع في طلب العلم فيرجع للأول **[ويستحسنه الشادي]** بالدال المهملة من شدا بمعنى حقق، والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يهتدي بها إلى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو الذي يطلق عليه اسم العالم، وليس المراد بقولهم عالما من حصل جميع العلم فإن هذا لا يمكن إلا لمولانا عز وجل، بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد مسألة طالعها وفهمها فهماً سليماً.

[والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ] هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا، وما يوجد في

شرحاً على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبته إلى ما اقترح علي، وأسعفته بما أمل لدي، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم، ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم، بمنه وفضله. قال المصنف رحمه الله:

١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي ٱللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ - مُصَلِّياً عَلَى ٱلرَّسُولِ ٱلْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ ٱلْمُسْتَكْمِلِينَ ٱلشَّرَفَا
٣ - وَأَسْتَعِينُ ٱللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ ٱلنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ - تُقَرِّبُ ٱلأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ ٱلْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ - وَتَقْتَضي رِضىً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
٦ - وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ ٱلْجَمِيلاَ
٧ - وَٱللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلآخِرَهْ

بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعله كان ذلك في نسخة الشارح الأصلية، لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ، ومعنى **[ما اقترح علي]** سأله وطلبه مني ببحث وإزعاج، ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واخترعه مني من غير مثال سبق ومنه قوله:

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه ... قلت اطبخولي جبة وقميصا

فطبخ الجبة والقميص لا مثال له سبق وعطف **[والفهم]** عطف تفسير على الإدراك وقيدهما بالسلامة لأن الإنسان قد يدرك الشيء على ما هو عليه ويقال له فهم مستقيم، وقد يدركه على خلاف ما هو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب، والله أعلم.

[قال محمد هو ابن مالك] بدأ رحمه الله بالتعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمات والعلوم أقسام ثلاثة: عقلي محض كالحساب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه، ونقلي محض كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدالته وإلا بطل، ومركب منهما كالنحو فمعرفة قائله متأكدة تغليباً لجانب النقل على العقل، لأن الإنسان إذا علم جلالة الناقل أقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له النفع في أقرب مدة، فتعريف المؤلفين بأنفسهم من باب النصيحة للقارئين وتعظيم نعمة العلم، وفي الحديث: «ليس منا من لم يتعاظم بالعلم» وحاشاهم أن يقصدوا فخراً ورياء ومباهاة، وإن لم يعرف مؤلفه كان كيان من غير أساس، وكولد لم يعرف أبوه، وأصل قال قول بفتح الواو قلبت ألفاً لقوله فيما يأتي:

من ياء أو واو بتحريك أصل ... ألفاً أبدل بعد فتح متصل

والمصدر الذي هو القول يدل على كون عينه واواً، ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعدياً، وفعل المضموم لا يكون إلا لازماً، وانتفاء فعل بالكسر بمجيء مضارعه على يفعل بضم العين، وفعل المكسور العين لا يأتي

(قال) فعل ماض لفظاً والمراد به الاستقبال ووضع الماضي موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل: ﴿أتى أمر الله﴾. و(محمد) اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي النسب، الأندلسي الإقليم، الجياني المنشأ، الدمشقي الدار وبها توفي لاثنتي

مضارعه مضموماً. قول كدي: [لفظاً والمراد الخ] قصد بهذا دفع ما أوردوه على الناظم من أنه عبر بالفعل الماضي وهو لما وقع وانقطع غالباً، فيقتضي أن نظم الألفية سابق على قوله قال، والأمر ليس كذلك، فأجاب كدي بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل. وقوله: [ووضع الماضي موضع الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر أيضاً كأنه قيل لكدي: وهل وقوع الماضي موقع المستقبل وارد في كلام العرب؟ فأجاب بقوله: ووضع الماضي.

وقوله: [كقوله تعالى: أتى الخ] المراد بأمر الله الساعة وهي إلى الآن لم تأت فيكون وقع الماضي موقع المستقبل (فإن قلت) إنه قال وارد في كلام العرب وأتى بالقرآن شاهداً (قلت) إنه لما كان القرآن نازلاً على منوال كلام العرب صح ذلك، ثم إنه اعترض جواب كدي بأن محل جواز وضع الماضي موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة في الآية فإنها محققة الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت، وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى المنة عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع، وهذا الجواب من كدي بكون الناظم عبر بالماضي وأراد المستقبل، مبني على ما هو التحقيق من أن الخطبة تقدمت على التأليف، والدليل عليه قوله: وأستعين الله حيث طلب الاستعانة، وإنما تطلب عند الشروع والابتداء، وبه تعلم بطلان قول من قال: إن الماضي وقع في محله لكون الخطبة تأخرت عن التأليف، وأجيب بأن الماضي في محله، وأن الناظم دون ما أراد أن يقوله في نفسه فعبر عنه بالماضي، والكلام النفسي يطلق عليه قول: قال تعالى، ويقولون في أنفسهم. وقوله: [جمال الدين أبو عبد الله الخ] قدم اللقب هنا على الاسم مع أنه إذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخيره لقوله فيما يأتي:

وأخرن ذا إن سواه صحبا

وأجيب بأن محل وجوب التأخير إذا لم يشتهر باللقب وإلا فيجوز التقديم، والناظم اشتهر بجمال الدين، ومنه تقديم المسيح على عيسى في غير ما آية، وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول إظهاراً لولاية ذلك بنفسه، ولأجل أن يعلم الناس القائل من هو فيقبلوا على كتابه. وقوله: [محمد بن عبد الله الخ] أشار بهذا إلى أن مالكاً جده وظاهره أنه جده أبو أبيه دنية، وهو الذي وجد بخط ابن الناظم أول شرحه، لعمدته والذي للدماميني والمقري في نفح الطيب أن مالكاً جد جده لأنهما قالا: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك (فإن قيل) لم نسب نفسه إلى جده وهلا نسب نفسه إلى أبيه؟ (فالجواب) أنه نسب نفسه لجده لأمور، منها: التأدب مع المصطفى ﷺ لاتفاق اسمه واسم أبيه مع اسمه واسم أبيه. ومنها: أنه اشتهر بجده أكثر من اشتهاره بأبيه. ومنها: التفاؤل بأن يملك رقاب العلوم. ومنها: الاقتداء بنسبة النبي ﷺ نفسه إلى جده بقوله:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

ومنها: قصد الجناس التام بين مالك الواقع عروضاً ومالك الثاني الواقع ضرباً.

وقوله: [الطائي] نسبة إلى طيء قبيلة من العرب، والقياس في النسبة إليها طيئي وسيقول الناظم:

وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولاً بالألف

وقوله: [النسب] لفظ النسب وما بعده تمييز، فالأولى أن يأتي بتلك الألفاظ نكرات. وقوله: [الأندلسي الإقليم] والأندلسي بالياء نسبة إلى الأندلس قطر معروف طيب التربة قليل الهوام معتدل الهواء كثير الفواكه، يقابل ثغر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام، يشقه أربعون نهراً كبيراً، وبها من قواعد المدن نحو الثمانين، وبها من المدن المتوسطة ما يزيد على ثلاثمائة مدينة، والقرى والحصون لا تحصى، وليس في المعمورة ما يقطع فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن في اليوم الواحد إلا بها، ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلاً، قوي بها أمر المسلمين حتى كان العدو لا يقدر أن يطمع لهم في كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الأمان جهده وطاقته، ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهبن بعضاً بالفتن حتى استولى العدو على جميعها في حدود الألف.

وقوله: [الجياني] بفتح الجيم وياؤه مشددة نسبة لجيان اسم بلد بالأندلس كفاس بالمغرب، وبها ولد ثم ارتحل إلى حلب وتصدر بها، ثم تحول إلى دمشق الشام وبقي بها إلى أن توفي، وكان مالكياً ولما ارتحل إلى الشام انتقل لمذهب الشافعي، وكان إماماً في علم النحو والتصريف، أربى فيهما على العلماء المتقدمين، وكان حافظاً للقراءة وعللها والتفسير والحديث، وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له ألفاظ مهملة وأخرى مستعملة، وميز المستعمل من المهمل، وكان حريصاً على العلم، روي أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات، وكان يؤم بالمدرسة العادلية بدمشق، وكان قاضي قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلي وراء ابن مالك، ويذهب ابن خلكان آخذاً بيده إلى أن يصل إلى داره ويرجع قاضي القضاة تعظيماً لابن مالك.

وكان رحمه الله ورعاً، ومن ورعه أنه كان يقرأ مع الأحداث، وإن أقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب، فقد ورد أن بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع، فقال له: اقرأ معي فجلس للقراءة مع الوالد المذكور، وجاء الولد الذي امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ، فالتفت الشيخ وراءه يوماً فرأى الولد فقال: هكذا يحتال على العلماء فوالله لا أقرأ مع واحد أبداً، ومما يدلك على ورعه واجتهاده أنه خرج يوماً مع جملة من الطلبة لفرجة فلما وصلوا للموضع الذي أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكباً على أوراق يطالعها خالياً عن الناس.

وله شيوخ عديدة معتمدة منهم أربعة: ابن يعيش وابن عمرون وثابت بن خيار وابن الحاجب، خلافاً لأبي حيان في إنكاره أن يكون له شيخ وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير، لكن كما يدين الفتى يدان، فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عثرة فسلط الله عليه أبا حيان، ومن تلامذته: ابن النحاس ومحيي الدين النووي وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبي الفتح، وله تآليف عديدة منها هذه

عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وهو ابن خمسة وسبعين سنة، وقوله: (هو ابن مالك) جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه، و(أحمد) فعل مضارع من حمد، و(ربي) مفعول به،

الألفية المسماة بالخلاصة على ما هو الحق، قيل: إنه ألفها لولده تقي الدين المدعو الأسد، ومن كتبه: الكافية وشرحها، والعمدة وشرحه، وكمال العمدة وشرحة، والتسهيل وشرحه، ولامية الأفعال والأعلام بمثلث الكلام سفر، والتوضيح في إعراب مشكلات من الجامع الصحيح، والنظم الأوجز فيما يهمز وشرحه إلى غير ذلك، وفي الدماميني عن ابن رشد أن له نظماً نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية، ويدلك على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الألفية واعتكف الناس عليها في جميع الأقطار.

والناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً ... ما لم يروا عنده آثار إحسان

وقد أكثر الناس في مدحها فمن ذلك قول ابن المجراد في مدحها:

خلاصة النحو لا أبغي بها بدلاً ... مستغرقاً درسها في كل أوقاتي
قد جمعت لب علم النحو مختصراً ... نظماً بديعاً حوى جل المهمات
قل لابن مالك أني قد شغفت بها ... لم يأت مثل لها يوماً ولا ياتي
وها أنا أسأل الرحمن مغفرة ... له تبوئه في خير جنات

وقوله: [سنة اثنتين وسبعين الخ] هذا هو الذي ذكره (غ) وابن أم قاسم وابن جابر، وإلى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار (غ) بقوله:

قد خبع ابن مالك في خبعا ... وهو ابن عه كذا حكى من قد وعى

فخبع الأول مبني للمفعول معناه ستر وغطي بالتراب، وخبع الثاني بفتح الباء رمز لوقت وفاته، فالخاء بستمائة والباء باثنتين والعين بسبعين والألف لإطلاق القافية، وعه بكسر العين وهاؤه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره، فالعين بسبعين والهاء بخمسة، وغير هذا لا يعول عليه من أن عمره إحدى وسبعون سنة. وقوله: [معترضة بين قال الخ] فلا محل لها من الإعراب حينئذ وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض في محمد، ويحتمل أنه قبيل النعت المقطوع وأن الأصل: قال محمد بن مالك فيكون نعتاً لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبراً لضميره، لكون المنعوت الذي هو محمد تعين بدون النعت لأن محمداً إذا أطلق عند النحاة لا ينصرف إلا لابن مالك (فإن قيل) الواجب حذف هو حينئذ لقول الناظم بعد:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً ... مبتدأ أو ناصباً لن يظهرا

(فالجواب) أن محل وجوب حذف العامل إذا كان النعت للمدح أو الذم أو الترحم وما هنا إنما هو لرفع الاشتراك لا غيره فيصح ذكر العامل.

[أحمد ربي[1]] أي بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال

(١) (قول المحشي أحمد ربي الخ) جرت عادته في غير موضع من هذه الحاشية أنه في أثناء كلامه على عبارة الشارح يذكر بعض ألفاظ المتن ويتكلم عليها حتى كأنها مسوقة كذلك في عبارة الشارح والخطب سهل فإن مراده المبالغة في الإفادة ولا لبس. اهـ مصححه.

. . . .

لا يبتدأ فيه بالحمدلة فهو أبتر» (وما يقال) الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس، يجاب عنه بأمور، منها: أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء، والابتداء بالحمدلة على الإضافي الذي قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات، وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل، وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معاً بل الواحد منهما يكفي لكن الأكمل هو ذكرهما معاً، والحمد واجب مرة في العمر كالحج والصلاة على النبي ﷺ وكلمتي الشهادة.

وقد أكثر الناس في النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر كذلك، فللذكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة، فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل، فخرج بالجميل الذم وبعلى، الجميل من مدح شخصاً حياء منه أو اتقاء لعرضه، ويخرج به أيضاً التهكم كما في قوله تعالى خطاباً لفرعون: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾ وقيد الاختياري راجع للجميل الثاني المجرور بعلى وهو مخرج لما إذا كان الباعث عن الوصف جميلاً غير اختياري كصفاء اللؤلؤة فهو مدح لأحمد، ويخرج بقوله على جهة التبجيل والتعظيم الخ الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكن لا على جهة التعظيم، فإن لم يخطر ببال الواصف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الإخبار فلا يقال له حمد على الأصح، وعطف التعظيم على التبجيل من عطف التفسير، والحمد عرفاً فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو على غيره، سواء كان قولاً باللسان أو عملاً وخدمة بالأركان أو اعتقاداً بالقلب والجنان، فمورده عام وهو اللسان والأركان والقلب، ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا مقابلاً لها، والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون إلا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون في مقابلة النعمة وغيرها، إذا علمت هذا فبين الحمد لغة والحمد عرفاً عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلة نعمة، وينفرد الحمد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة، وينفرد العرفي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلة النعمة، والشكر لغة هو الحمد عرفاً، والشكر عرفاً هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله، وذلك العبادة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ ثم إنهم جعلوا النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة وعرفاً، متناسبة بين الحمد لغة وعرفاً وهي العموم والخصوص من وجه، ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة وهي الترادف، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً وهي العموم والخصوص بإطلاق، ومثلها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً، ومثلها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً، والحق أن النسب إنما هي ثلاث لا غير: نسبة بين الحمد لغة وعرفاً، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً، ونسبة بين الحمد عرفا والشكر عرفا، وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة فهي عين النسبة التي بين الحمدين، وأما الترادف فليس من النسب، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً فهي التي بين الحمد عرفاً، والشكر عرفاً قائمتان مكررتان والترادف ليس من النسب، كما حقق ذلك بعض الأئمة الأعلام وعدل عن صيغة الحمد المبدوء بها كتاب الله العظيم وإن اشتملت على فوائد منها: أنها جملة اسمية وهي تفيد الدوام والثبوت. ومنها: أنها تفيد الجنس أو الاستغراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من أل. ومنها: أنها تفيد الاستحقاق والملك كما

و(الله) بدل منه، و(خير مالك) بدل بعد بدل، و(مصلياً) حال من فاعل أحمد، و(على الرسول) متعلق

يؤخذ من لام الاستحقاق. ومنها: أنها تفيد أن نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا فاعل، إظهاراً لولاية ذلك بنفسه وتحقيقاً لمقام العبودية، ولم يقل نحمد بالنون لأنها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام، ولم يقل حمدت لئلا يفيد الانقطاع ثم المناسب لقال محمد أن يقول يحمد بياء الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة. وأجيب بأنه التفت من الغيبة إلى المتكلم لأجل إدخال نفسه في الفعل لأجل الخضوع والتواضع، وإنما أخر المفعول الذي هو ربي وإن كان تقديمه يفيد الاهتمام والاختصاص، لأن المقام مقام الحمد فالمناسب تقديمه، والرب المالك والثابت والسيد وهو حينئذ من صفات الذات، ويطلق على المصلح والخالق فيكون من صفات الأفعال، والأول هو المراد هنا بدليل خير مالك، ثم قيل صفة مشبهة بعد جعل فعله لازماً، وقيل اسم فاعل وأصله راب حذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في بار، وقد اجتمع في أحمد ربي الإعراب اللفظي في أحمد والتقديري في رب والمحلي في الياء التي للمتكلم، والفرق بين التقديري والمحلي أن التقديري المانع من ظهور الحركة الحرف الآخر فقط ولولاه لظهرت الحركة، والمحلي المانع جملة الكلمة كياء المتكلم هنا.

وقوله: [والله، بدل منه] لكونه معرفة قدم نعته، ونعت المعرفة إذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلاً منه، كقوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد﴾ الله في قراءة الله بالجر، والأولى أنه عطف بيان لكونه أوضح من متبوعه ولأنه لا إبهام فيه، وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع إبهام أنه إنما استحق الحمد لذلك الوصف لا لذاته فيكون هذا عاماً بعد خاص.

وقوله: [وخير مالك، بدل بعد بدل] لا يصح لوجوه: منها أن الذي يتكرر إنما هو بدل الإضراب أو الغلط. ومنها: أن خير مشتق والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون إلا جامداً في الغالب. ومنها: أن فيه سوء أدب لأنه إنما يؤتى بالمبدل منه توطئة للبدل، فيكون لفظ اسم الجلالة إنما ذكر توطئة، والحق أنه حال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتاً ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة، ولا إيطاء بين مالك الأول والثاني، لأن الأول: علم جده والثاني: صفة بمعنى المتصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء، وجملة أحمد محكية بقال إلى آخر الرجز، والجملة المحكية بالقول، وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح، وعليه لغز ابن غازي بقوله:

حاجيتكم معشر جمع النبلا ... المعربين مفرداً وجملا
بألف بيت غير شطر نصبت ... بواحد منها رقيتم في العلا

(مصلياً على رسول المصطفى) أي بالصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو أقطع» واغتناماً لقوله ﷺ: «من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب». ولقوله ﷺ: «من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه عشراً». «قالوا: ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه هم الدنيا والآخرة» والصلاة على النبي ﷺ مقبولة قطعاً، وقد صلى الناظم في أول الكتاب وفي آخره، فتكون الصلاتين مقبولتين قطعاً فيقبل الله ما بينهما، ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين دعاء.

به، و(المصطفى) مفتعل من الصفو وهو الخالص، و(المستكملين) صفة لآله، و(الشرفا) مفعول

والفرق(١) بين المذهبين أن الصلاة على الأول لفظ مشترك بين المعاني الثلاثة يطلق على كل واحد منها، وعلى الثاني معناه واحد إلا أن ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله في كل واحد على المعنى الذي يليق به، والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم إلا تبعاً، ومشهور مذهبنا أنها واجبة مرة في العمر، ومشهور مذهب الشافعي أنها واجبة في كل صلاة، وقيل: واجبة عند ذكره ﷺ، وقيل: يجب على الإنسان الإكثار منها ما لم تحصل له مشقة، فهذه أقوال أربعة. وهل منفعتها راجعة للمصلي أو للمصلى عليه وهو النبي ﷺ؟ أقوال ثلاثة: أولها هو الحق لأن رحمة الله واسعة. قول كدي: [ومصلياً حال من فاعل أحمد] أي مقارنة. وما يقال: إن المقارنة هنا متعذرة، لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ، وتقارن اللفظين محال يجاب عنه بتنزيل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين، ولا يصح أن يقال أنها حال مقدرة لأن المطلوب إيقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط. وقال ابن مرزوق: الصواب أنها حال من محذوف مؤكدة والتقدير: وأصلي مصلياً، عامل الحال المؤكدة يحذف، قال تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ أي بلى نجمعها قادرين. ثم أن الناظم أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعي المذهب، ويكره عندهم إفراد أحدهما عن الآخر، وأجيب بأن الكراهة عندهم تنتفي بالنطق بالسلام وكتب الصلاة، ولعل هذا هو الذي فعله الناظم هنا ولا يحتاج حينئذ إلى إصلاح من قال:

مصلياً مسلماً على النبي وآله وصحبه ومن حبي

(على الرسول) في بعض النسخ على النبي بدل الرسول وكلاهما علم بالغلبة على نبينا محمد ﷺ، والمشهور أن النبي إنسان أوحي إليه بشرع، فإن أمر بتبليغه فرسول أيضاً وإلا فنبي فقط، فكل رسول نبي ولا عكس، وعدد الأنبياء كما في صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب إلا أربعة المرموز لهم بقول بعضهم: شهصم ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد ﷺ، ومذهب المحققين أنه لا ينبغي أن يحصر عددهم لقوله تعالى: ﴿منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾ فربما إذا حصرنا العدد ندخل فيهم من ليس منهم أو نخرج من كان منهم، وعند الشافعي التعبير بالرسول مكروه وهو شافعي، وأجيب عنه بأن محل الكراهة ما لم يقترن بما يدل على التعظيم، فإن اقترن به كالمصطفى هنا جاز.

قول كدي: [وهو الخالص] أي مما يكدره وأصله: مصتفى بالتاء قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد الذي هو من حروف الصفير وسيقول الناظم: ط تا افتعال رد إثر مطبق، والأولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف، لأن تكثير الجمل في مقام التعظيم أولى، وحذف المتعلق للعموم أي المصطفى منه أوله أي من جميع الخلق مرسل لهم، دليل الأول ما في الطبراني من قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم، ثم اختار بني آدم، فاختار منهم العرب، ثم اختار العرب فاختار منهم بني هاشم، ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم، فلم أزل خياراً من خيار».

ودليل الثاني قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾ وقوله تعالى: ﴿تبارك الذي نزل

---

(١) قوله: والفرق الخ، لعل هنا سقطاً أتى فيه بمعنى الصلاة الثاني وهو العطف فليتأمل، اهـ مصححه.

بالمستكملين، و(أستعين) جملة معطوفة على أحمد، وأحمد وما بعده محكي بقال إلى آخر الرجز، وقوله:

الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً﴾ وهو أفضل العالمين على الإطلاق إجماعاً[١] وقول الزمخشري: إن جبريل أفضل منه لأن الله وصف جبريل بقوله: ﴿لقول رسول كريم﴾ الآية، وقال في حق النبي ﷺ: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفاً بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل إليه؟ ولذا قال سيدنا الجد:

جرى صاحب الكشاف في غير مهيع ... ولا حرج عليه[٢] أعمى وأعرج

ثم إن هذا الوصف الذي هو المصطفى خاص به عليه السلام غالباً، وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾ (وآله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام: «إياكم والصلاة البتراء». قالوا: وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله؟ قال: «أن تصلوا علي دون آلي» وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، وآل الرجل خاصته، وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل على ما هو الحق، ففي باب الزكاة من تحرم عليهم وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء، وفي باب الدعاء هم أتقياء أمته لأن الدعاء مهما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، ولحديث: «آل محمد كل تقي» وورد: «أنا جد كل تقي» وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكر الصحابة ومن تبعهم، فأطلق الآل على ما يعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظاً ولم يكتبها خطاً.

واختلف في أصله فقال سيبويه: أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل، ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة قلبت ألفاً من جنس حركة ما قبلها لقول الناظم بعد: ومدّاً أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن، وما أورد عليه من أن المعهود إبدال الثقيل خفيفاً، وهنا عكسنا لأنا أبدلنا الهاء همزة، والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا إلى الخفيف الذي هو الإبدال ألفاً. وقال الكسائي: أصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لقوله من ياء أو واو الخ، وقد نص في القاموس على أنه صغر على تأويل وأهيل، فدل على صحة كل من القولين، وبه تعلم بطلان الوجوه التي رد بها مذهب سيبويه.

قول كدي: [والمستكلمين صفة الخ] الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، لأن المقام مقام الدعاء ينبغي فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل، واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل.

قوله: [والشرفا مفعول بالمستكملين الخ] هذا ليس على إطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في

---

(١) رحم الله من قال:

نبينا أفضل بالإطباق ... من كل مخلوق على الإطلاق

ومن قال:

وانعقد الإجماع أن المصطفى ... أفضل خلق الله والخلف انتفى
وما انتحى الكشاف في التكوير ... خلاف إجماع ذوي التحرير

(٢) (قوله: ولا حرج عليه الخ) بالأصل ولا يخفى ما فيه من جهتي الوزن والمعنى، ولعل المناسب أن يقال: ولا حرج في فعل أعمى وأعرج، اهـ مصححه.

(في ألفية) أي في نظم قصيدة ألفية، والظاهر أن في بمعنى على فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى كقوله تعالى: ﴿وأعانه عليه قوم آخرون. والله المستعان على ما تصفون﴾ إلا أن يجعل

المستكملين، أما للطلب أي للطالبين كمال شرفهم الطيبي الأصلي بالشرف الديني وهو التقوى، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ أو هما زائدان أي الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام، وعلى كل الوجهين فالشرفا إما بفتح الشين أو ضمها فهذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين، فإن كان الشرفا بالضم جمع شريف وسيقول الناظم ولكريم وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين، وكونه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولاً بفعل محذوف، وعلى الوجوه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفاً أي كل المجد، ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء للطلب أو زائدتين، وعلى فتح الشين مفرداً مصدراً زيدت الألف في آخره للقافية، فإن كانت السين والتاء للطلب فيكون الشرف مفعولاً على حذف مضاف أي الطالبين كمال الشرف، وإن كانا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولاً به أيضاً فيكون المستكملين بمعنى المكملين، ويحتمل أن يكون تمييزاً وأل فيه زائدة على حد:

وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(وأستعين الله في ألفية) لما دعا ضمناً بالحمدلة وبالصلاة على النبي ﷺ دعا هنا صراحة، ثم إن الاستعانة لغة الظهور على الأمر واصطلاحاً خلق القدرة على الفعل مطلقاً، وإنما طلب العون من الله تعالى لأن من أعانه الله تيسرت عليه المطالب، وفي الحديث: «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً». وفي الحكم: ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك، وقد قيل:

إذا كان عون الله للمرء ناصراً ... تهيأ له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عون من الله للفتى ... فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول: والله أستعين ليفيد الحصر، وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والمقصود يقدم قدم أستعين كما قيل في تقديم القراءة في ﴿إقرأ باسم ربك﴾.

قول كدي: [**أي في نظم قصيدة**] النظم لغة الجمع واصطلاحاً كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية، والأولى أن يبدل كدي قصيدة بأرجوزة، لأن المشهور أن القصيدة ما كانت على روي واحد كالبردة والهمزية، والروي في الألفية متعدد، والرجز أحد البحور الخمسة عشر، وسمي رجزاً لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس بشعر و[**ألفية**] منسوبة إلى الألف المفرد، فيكون مجموع الشطرين بيتاً وهو المتعارف فيكون الرجز من قبيل التام، ويحتمل أن تكون منسوبة إلى ألفين المثنى وحذف علامة التثنية لأنه سيقول: وعلم التثنية احذف للنسب. فيكون كل شطر بيتاً فيكون فيها ألفان والمآل واحد، ورجَّح الشاطبي كونها منسوبة إلى المفرد.

وقوله: [**إنما جاءت متعدية**] أي للمفعول الثاني، وحاصل كلامه أنه لا بد من التضمين وجعله في الحرف بأن يكون الحرف تضمن معنى آخر، وهذا مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ أي عليها

أستعين مضمناً معنى فعل يتعدى بفي كأستخير وشبهه، و(مقاصد) النحو أي معظمه وجل مهماته والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه، و(محوية) أي مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها يتعلق به، والياء

ولك أن تجعل التضمين في الفعل بأن يكون الفعل ناب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصري، وجعلوه منه قوله تعالى: ﴿وقد أحسن بي﴾ أي لطف.

(فإن قيل) يرد على الثاني وهو تضمين أستعين معنى أستخير بأن الاستخارة إنما تكون قبل الشروع، وفي الأمر الجائز والناظم شرع قبلها والتأليف من الأمر المستحب (والجواب) عن الأول بأنه شرع بنية خالصة فخاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار الله في التمام، وعن الثاني بأنه استخار في التأليف أن يعمل عملاً آخر يكون فيه أجر أكثر منه.

(مقاصد النحو بها محوية) وصف الألفية بهذه الأوصاف ليعتني الطالب بها حفظاً وفهماً فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها، ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود حذفت منه الواو، ثم إن إضافة مقاصد إلى النحو تفيد العموم، فيقتضي أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب جامعاً المقاصد من العلوم، مع أن ما ذكره هنا مخالف لقوله في آخر الكتاب نظماً على جل المهمات اشتمل، والذي ذكره آخر الكتاب هو الموافق لما في الألفية إذ فاته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين، وأجيب بأجوبة منها: أن هذا عام أريد به خاص في قرينته ما يأتي. ومنها: حمل ما هنا على ما قصده في الابتداء وما يأتي إخبار بالواقع لوجود مانع ضده عما قصده. ومنها: حمل ما هنا على المبالغة والادعاء لأنه في مقام مدحها وما يأتي إخبار بالواقع. ومنها: أن يقدر هنا مضاف أي جل مقاصد النحو وأخبر عنه بالمؤنث الذي هو محوية لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو مقاصد، وسيقول الناظم وربما اكتسب ثان أولاً تأنيثاً، هذا وقد قيل أن المعارضة بين ما هنا وما يأتي غير واردة من أصلها لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف، وطلب الشيء لا يستلزم وجوده فلا معارضة أصلاً، والنحو لغة يطلق على معان جمعها من قال:

والنحو في اللغة قصد أصل   وجهة قدر وقسم مثل

واصطلاحاً حده ابن عصفور ـ على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناظم ـ فقال: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وأول من وضعه على التحقيق سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة فقالت: يا أبت ما أشد الحر برفع أشد وجر الحر، فظن أنها تستفهمه فقال لها: شهرنا هذا، فقالت: يا أبت ما أردت أن أستفهمك وإنما أردت أن أخبرك، فأتى إلى علي وقال: يا أمير المؤمنين، إن ألسنة العرب اختلطت بغيرها، وذكر له قصة ابنته، فضع لنا علماً، فأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو.

ولفظة آثار منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن» وقال سيدنا عمر رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة. وكان ابن عمر وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن. ومر عمر على قوم أخطأوا في الرمي فقال: سووا رميكم، فقالوا: نحن متعلمين، فقال: لحنكم أشد

بمعنى في، و(تقرب الأقصى) أي تقرب البعيد للإفهام، و(الموجز) الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ،

علي من سوء رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله امرأ أصلح من لسانه» وقد قال مالك: لو صرت من العلوم في غاية ومن الفهوم في نهاية ما خرجت عن أصلين، كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي. وقال علي:

النحو يصلح من لسان الألكن   والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها   فأجلها حقاً مقيم الألسن

وقيل:

النحو زين للفتى   يكرمه حيث أتى
من لم يكن يعرفه   فحقه أن يسكتا

وقال حماد بن سلمة: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمارَ في رأسه مخلاة ولا شعير بها، ومحوية أصله محووية اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع، لأن الغالب الأفصح في جمع الكثرة إعادة الضمير عليه مفرداً مؤنثاً.

[تقرب الأقصى] وهذا وصف ثان لألفية وإسناد التقريب إليها مجاز، وإلا فالمقرب هو الناظم، لكن لما كانت سبب التقريب صح إسناده إليها، وكذا يقال في وتبسط وتقتضي.

قول كدي: [البعيد للإفهام] أشار بها إلى أن اسم التفضيل ليس على بابه بل المراد به القصي، والمعنى أنها تقرب المعنى البعيد، والذي يظهر بقاء اسم التفضيل على بابه ويكون معناه تقرب المعنى الأبعد، وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد، والحاصل أن المعاني البعيلة تقربها الألفية بألفاظ مختصرة حتى تصير سهلة، وهذا لم يصل إليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله في التسهيل، وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين.

وقوله: [والموجز الكلام الكثير المعاني الخ] هو كما قال رحمه الله إذ يأتي بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثال الجامع لشروط كثيرة جمعها غيره في ألفاظ كثيرة صعبة انظر لقوله: ورفعوا مبتدأ بالابتداء الخ مع قول سيبوية: فأما الذي يبنى عليه إلى آخر ما يأتي في كلام كدي، وانظر ما يدخل في عموم قوله: وكل حرف مستحق للبنا. مع قوله: وكل مضمر له البنا يجب. مع وبرب منكرا، مع قول بعض:

وكل ما رب عليه تدخل   فإنه نكرة يا رجل

لكن هذا الذي قاله غالب، ومن غير الغالب أن يطول في مواضع يمكن اختصارها كقوله: كذا إذا عاد عليه مضمر البيتين، وقوله في التنازع: ولا تجيء مع أول. إلى آخر الأبيات الأربعة فإنها أصلحت في بيت واحد نصه:

والفضلة احذف وسواها أخرا   وأظهر المخالف المفسرا

ولكن كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه، وباء بلفظ سببية أو بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى

و(تبسط البذل) أي توسع العطاء، و(الوعد المنجز) الموفى بسرعة، و(تقتضي) أي تطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط، و(فائقة) منصوب على الحال من فاعل تقتضي، و(ألفية) مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما: حائز ومستوجب، و(ثنائي) مفعول بمستوجب، و(الجميلا) صفة ثنائي،

(وتبسط البذل بوعد منجز) الوعد مصدر وعد يعد وعداً، ويستعمل في الخير، فإن أريد به الشر قيد كقوله تعالى: ﴿النار وعدها الله الذين كفروا﴾ بخلاف أوعد يوعد إيعاداً، فالغالب استعمالها في الشر، وقد جمع الأمرين قوله:

وإني إذا أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها إلا وقت يسير، أو ما وعدتك به في التراجم مجملاً لا بد من الوفاء به مفصلاً داخل التراجم (فإن قيل) إعطاء الشيء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد (فالجواب) أنه لما كان النفع لا يحصل بمجرد وجود ذاتها، بل لا بد من قراءتها ومطالعتها وفهم معانيها احتاجت إلى الوعد (وتقتضي رضى بغير سخط) لما كان الكتاب لا ينتفع به إلا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك، لأن النظر بعين الرضى يصير القبيح حسناً، والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل:

وعين الرضى عن كل عيب كليلة ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

وقال البوصيري: إن المحب عن العذال في صمم. وهذا منه رحمه الله تواضع كقول خليل: وأسأل بلسان الخ، ومعنى الرضى أن لا يعترض على مؤلفها كثيراً، إذ لا يخلو جواد من كبوة ولا عالم من هفوة، والرضى بكسر الراء مصدر رضي على غير قياس والقياس بفتح الراء، كما أن السخط بضم السين وسكون الخاء مصدر سخط والقياس في المصدر فتحها وسيقول الناظم: وفعل اللازم بابه فعل، إلى أن قال:

وما أتى مخالفاً لما مضى ... فبابه النقل كسخط ورضى

(فائقة ألفية ابن معطي) قول كدي: [منصوب على الحال من فاعل الخ] ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل تقرب وتبسط، أو من هاء بها، أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مجروراً نعت لألفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة، وابن معطي هو الإمام أبو زكرياء يحيى بن معطي الزواوي القبيلة، المغربي الأصل والمنشأ، قرأ العربية على أبي موسى الجزولي بالمغرب، ثم رجع إلى دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة وانتفع به خلق كثير، ثم سافر لمصر وبقي بها يدرس بالجامع العتيق إلى أن توفي بها يوم الإثنين آخر يوم من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الإمام الشافعي وعمره أربع وستون سنة، ثم اعترض دعوى ابن مالك بأنه لا دليل عليها، وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطي في فريدته مثل مقالة ابن مالك وذكر في أي شيء فاقها ونصه:

فائقة ألفية ابن مالك ... لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت ... عنه وضبط مرسلات أهملت

و(الله يقضي) أي يحكم، و(الهبات) العطايا، و(الوافرة) الكثيرة، و(الدرجات) الطبقات من المراتب.

وقد يقال: إن هذهِ الدعوى لا تحتاج لدليل، فإن من نظر إلى ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك علم أنها فاقتها. ويروى أن ابن مالك زاد بعد هذا فائقة منها بألف بيت، ثم وقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أياماً فرأى شخصاً في منامه فقال: سمعت أنك تضع ألفية في النحو، قال ابن مالك: نعم، فقال: إلى أين وصلت؟ فقال: إلى فائقة منها بألف بيت، فقال: ما منعك من إتمام هذا البيت؟ فقال له: عجزت منذ أيام، فقال له: أتريد إتمامه؟ قال له: نعم، فقال له: والحي قد يغلب ألف ميت، فقال له ابن مالك: أنت ابن معطي؟ قال له: نعم، فاستحيا منه، فلما أصبح أسقط ذلك الشطر وقال: وهو بسبق الخ. والإنصاف أن نظم ابن مالك أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب.

(وهو بسبق حائز تفضيلا) لما ذكر أن ألفيته فائقة ألفية ابن معطي، فربما يتوهم المتوهم أن الناظم فاقه أيضاً، مع أن للسابق فضلاً على اللاحق عرفاً وشرعاً من جهة أنه مقتد بمنارة فهما كالإمام والمأموم، وفي الحديث: «آباؤكم خير من أبنائكم إلى يوم القيامة» بين أن ابن معطي حاز الفضل بالعلم وبالسبقية وتقديم الجار والمجرور الذي هو بسبق للوزن لا غير، وليس التقديم للحصر خلافاً لمن وهم، لأنه لو كان كذلك لأفاد أنه لا يستحق المدح إلا بتقديمه لا غير وهو للذم أقرب، مع أنه حاز الفضل بالعلم أيضاً، والجميل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة ثنائي كاشفة، لأن الثناء إنما يستعمل في الخير ولا يستعمل في الشر إلا مشاكلة، وفي الحديث: «من أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه شراً وجبت له النار».

(والله يقضي بهبات وافرة) هذه جملة إنشائية أوردها الناظم في صورة الخبر مبالغة في رجاء الإجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل، وفسر كدي القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعرة إرادته وهي قديمة، فالحكم الذي هو الإرادة لا يمكن طلبه، والمطلوب إنما هو المقدور المراد الذي هو متعلق القدرة والإرادة وهما لا يتعلقان إلا بالممكنات والإرادة واجبة،فالتعبير بالحكم حينئذ مجاز، وأما على القول بأن الحكم هو إبداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قولك: اللهم أعط هبات ووافرة نعت لهبات وهو مفرد صح وصف الجمع به، لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد في وصفه وفعله،فيقال الجذوع منكسرة وانكسرت، وما يقال غير هذا لا يعول عليه، والمراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله ﷺ: «الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس، منها تفجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس» وخص الناظم نفسه وابن معطي بالدعاء مع أن الدعاء إذا كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال:

والله يقضي بهبات جمه ... لي وله ولجميع الأمه

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح وحشى، غير أن المكودي ذكر في كبيره قال: ورد علينا طالب من طلبة العراق وذكر أن أهل العراق يزيدون بيتاً في آخر الخطبة نصه:

فما لعبد وجل من ذنبه ... غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على التذلل والخضوع، وإعرابه: الفاء للتعليل وما نافية ولعبد خبر مقدم

....

ووجل بالجر بمعنى خائف من وجل كفرح نعت له، وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه، ثم حذف ربه من الأول وبقي دعاء غير منون والشرط موجود، وسيقول الناظم ويحذف الثاني ويبقى الأول البيتين، ثم إن الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعاً لآية: ﴿رب اغفر لي ولوالدي﴾ والحديث: «كان النبي ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» وعلى هذا أكثر العلماء، ومنهم من يقدم غيره على نفسه إيثاراً للغير، ومنهم من يفرد غيره والدعاء والتضرع إلى الله مطلوبان.

أخرج الإمام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه: «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع، إلا من أطعمته فاستطعوني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم» والله أعلم.

الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر لمبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد

الكلام وما يتألف منه

جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأمور منها: أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل، بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة طالع بابها فقط فيسهل عليه الأمر. ومنها: إذا ختم باباً حصل له النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل مسافة، ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سوراً، وجزأه العلماء أحزاباً، وبدأ الناظم بالكلام على الكلام لأنه به يقع التفاهم والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ، والفاعل إنما هو وسيلة لمعرفة تركيبه، وما أورد من أنه إذا كان الكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة له، فالمناسب تقديم الكلام على الوسائل وتأخير الكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة، أجاب عنه الحافظ سيدي الطيب بن كيران بأنه لما كان الحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكن معرفة المبتدأ وغيره إلا بعد معرفة الكلام وما يتألف منه: قدم بحث الكلام وما يتألف منه على غيره، والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهي الجراحات، ومن إطلاق الكلام على الجراحات قول الشاعر:

أجدك ما لعينك لا تنام كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر، لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسناً أثر سروراً، وإن كان قبيحاً أثر حزناً، بل تأثير الكلام أقوى، لأن أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه، ولذا قيل:

جراحات السنان لها التئام ولا يلتئم ما جرح اللسان

والكلام بالضم الأرض الصلباء التي لا تنبت شيئاً، وأل في الكلام للمح الأصل كما في الحارث والنعمان، لأن لفظ الكلام صار علماً بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعاً عربياً، والعلم لا يقبل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وإن كثر قائله.

قول كدي: [الكلام خبر لمبتدأ الخ] أشار بهذا إلى بيان إعراب تراجم النظم من هنا إلى آخر الكتاب، وهو صحيح لا تخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الموضح شرح بأن قال: هذا باب شرح الخ فيحتاج إليه بالنسبة لهذه الترجمة، لأن المقصود بها حقيقة الكلام وحقيقة الأجزاء التي يتألف الكلام منها. بخلاف التراجم بعد فلا

عليها من الصلة هو المجرور بمن، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام، والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكلم، ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز. ثم قال رحمه الله:

٨ ـ كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

فقوله: (كلامنا) يعني الكلام عند النحويين، فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا، وقوله: (لفظ) مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: (مفيد مخرج لما لا فائدة

يحتاج إليه لو قدر فيها شرح كما هنا لتوهم أنه ذكر داخلها بيان الشرح. والحقيقة فقط، مع أن المقصود بها بيان ما يتعلق بالمترجم مطلقاً، وزيادة الأزهري ماهية لا حاجة إليه أيضاً لأنه عين تقدير الموضح شرح.

وقوله: [وهو على حذف مضاف الخ] أي واحد وهو باب بدليل تقديره بعد، وقول بعض أن المراد بالمضاف في كلام كدي الجنس فيوافق ما للموضح مردود بما مر من أنه صحيح بالنسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة للتراجم بعد مع أن المقصود العموم. وقوله: [وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام] فيه تنكيت على الناظم، فإن الموافق لما يأتي إن شاء الله في قوله: وأبرزنه مطلقاً الخ وجوب الإبراز لأن الضمير في يتألف جرى غير من هو له، وقد يقال: ذهب هنا على مذهب الكوفيين الذين لا يوجبون الإبراز إلا إذا خيف اللبس وإلا فيجوز الإبراز كما هنا.

وقوله: [والتقدير هذا الخ] حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ، والإشارة إلى ما في الذهن من المعاني سواء قلنا إن ما في داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والكلام بالجر مضاف إليه، ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذي هو باب المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الكلام مقامه فارتفع ارتفاعه، وإعراب كدي هو أشهر وأظهر من جعل الكلام مبتدأ، وخبره محذوف تقديره هذا الآتي، ومن جعل الكلام بالنصب مفعولا بمحذوف أي خذ الكلام، والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل إلى الخارج وعكسه، وفي اصطلاح المصنفين اسم لطائفه من المسائل مشتركة في حكم. وقوله: [مراعاة لما وقعت عليه ما] الذي وقعت عليه ما الأشياء الثلاثة: الاسم والفعل والحرف [كلامنا لفظ مفيد] لما ترجم لشيئين للكلام وللكلامات التي يتألف منها بدأ بالشيء الأول.

قول الكدي: [فاكتفى عن ذلك] أي عن قوله: عند النحويين، وهذا الكلام من كدي يقتضي أن كون الكلام عند النحويين لا يؤخذ إلا من الإضافة هنا، مع أن الناظم صرح بذلك في الخطبة في قوله مقاصد النحو حتى قيل لا حاجة إلى هذه الإضافة لأخذ ذلك مما مر، وأجاب السيوطي بأن الإضافة في كلامنا ليست للاحتراز، إذ من المعلوم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار فنهم، وإنما هي لبيان أن للكلام معنيين: اصطلاحياً ولغوياً، والكلام الآن في الاصطلاحي وتعريفه، وأما اللغوي فهو عبارة عن القول وما كان مكتفياً به.

وقوله: [مخرج لما ليس الخ] كان الأليق بكدي أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ماخرج به، وتعريفه تبعاً لبعض المحققين بالنطق المشتمل على بعض الحروف الهجائية هو تعريف اللفظ الحقيقي، ومن زاد كالموضح في تعريفه أو ما هو في قوة ذلك كالضمير في أقوم، فمراده تعريف اللفظ حقيقياً أو مجازياً، ثم إن اللفظ في الأصل

فيه كقولنا: النار حارة، وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبة وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد، ولذا احتاج إلى إخراج الثاني بقوله: (كاستقم)، فالمثال تتميم للحد وفاقاً

مصدر لفظت الرحا الدقيق إذا رمته من داخلها لخارج، والمصدر فعل للافظ والكلام ملفوظ، ففعله ليس هو الكلام بل ما نشأ عنه وهو الملفوظ به، وأجيب بأنه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله أي مخلوقه، واعترض بأن هذا مجاز والمجاز يجب اجتنابه في الحدود، والحق في الجواب أن اللفظ صار حقيقة عرفية في الملفوظ، فمهما أطلق لا ينصرف إلا للملفوظ. وقوله: [كالإشارة] فمنها قول بعضهم:

أشـارت بـطرف العـين خيفـة أهلهـا ... إشـارة محـزون ولم تـتـكـلم
فـأيقنت أن الـطرف قـد قـال مـرحبـاً ... وأهـلاً وسهـلاً بـالحـبيب المـتيـم

ومنه قول الآخر:

حـواجبنا تقضي الحـوائج بيننا ... ونحن صمـوت والهـوى يتكلم

وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد، وتسمى هذه مع الاشارة الدوال والعلامات الأربع ومما يدخل أيضاً تحت الكاف حديث النفس. وقوله: [كقولنا النار حارة] ومثله: الطعام يشبع والماء يروي وهكذا، وهذا لا يخرج إلا على مذهب ابن مالك الذي يشترط تحديد الفائدة، وأما على مذهب أبي حيان الذي لا يشترط تحديدها وهو الحق فيسمى كلاماً، وما ألطف قول أبي سودون يمازح:

إذا مـا الـفتى في الـنـاس بـالعـقـل قـد سـما ... تـيـقـن أن الأرض مـن فـوقـهـا الـسـما
وأن الـسـما مـن تحـتـهـا الأرض لم تـزل ... وبـيـنـهـما أشـيـا مـتى ظـهـرت تـرى
وأني سـأبـدي بـعض مـا قـد عـلمـتـه ... لـيـعـلم أني مـن ذوي الـعـقـل والحـجـا
فـمـن ذاك أن الـنـاس مـن نـسـل آدم ... ومـنـهـم أبـو سـودون أيـضـاً ولـو قضى
وأن أبي زوج لأمـي وأنـني ... أنـا ابـنـهـما والـنـاس قـد يـعـرفـون ذا

وقد يعرض لنحو الطعام يشبع ما يصيره كلاماً قطعياً اتفاقاً كأن تقول: الطعام يشبع، والماء يروي، لا بطبع ولا بقوة. وقوله: [وشمل قوله مفيد الخ] حاصل ما لكدي بإيضاح: أنه فسر المفيد بمعناه الأعم اللغوي أي سواء حسن السكوت عليه أو لا فاحتاج إلى زيادة كاستقم لإخراج ما لم يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستقم حينئذ تتميماً للحد عبر به عن المركب، فتكون القيود ثلاثة لا يغني واحد منها عن الآخر كأنه قال: لفظ مفيد مركب، وهذا هو الذي قاله الشارح

وفسر المرادي المفيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهي الفائدة التي يحسن السكوت عليها، ولا تكون هذه الفائدة إلا تركيبية، فتكون فائدة دلالة الاسم على مسماه التي أخرجها كدي بكاستقم خرجت بقوله مفيد، فيكون مثالاً بعد تمام الحد، إذا تقرر هذا فمآل القولين واحد والخلاف لفظي، فمن فسر المفيد بالمعنى الأعم كالمكودي جعل كاستقم تتميماً للحد، ومن فسره كالمرادي بالمعنى الأخص جعل كاستقم تمثيلاً بعد تمام الحد، هذا تقرير ما للمكودي والمرادي، وما للمكودي والمرادي غير ظاهر، والحق ما قرره الشاطبي وغيره وهو تفسير المفيد بالمعنى الأخص كما فسره المرادي فيكون شاملاً للمركب، لكن يكون كاستقم تتميماً

للشارح لا تمثيل بعد تمام الحد خلافاً للمرادي، وقوله: (واسم وفعل ثم حرف الكلم). الكلم: مبتدأ والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف، والمراد أسماء وأفعال وحروف، وثم بمعنى الواو، ولست على

للحد لا بالمعنى الذي قال المكودي وهو خروج المفرد به، لأن المفرد خرج بمفيد بل لإخراج كلام العجم وغير المقصود، وقول من قال إن كلام العجم خارج بالضمير في كلامنا لا يصح، لأن كلامنا محدود لا دخل له في التعريف فلا يخرج شيئاً، وعلى ما للشاطبي فيكون كلام الناظم سالما، وكلام الموضح معترض لأنه جعل كاستقم تمثيلاً فبقي عليه قيد يخرج الوضع العجمي وغير المقصود، وفي قول الناظم استقم إشارة إلى أن العلم لا يحصل إلا مع الاستقامة والتقوى، قال عز وجل: ﴿فاستقم كما أمرت﴾ وقيل: العلم متعلق بالعمل فإن وجده وإلا ارتحل، ورحم الله من قال:

العلم لا ينفع إلا إذا ... به عملت فاسمع كلام العبيد
لو ينفع العلم بلا عمل ... لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) هذا هو الشق الثاني في الترجمة. وقول الكدي: **[والمراد أسماء الخ]** قصد بهذا الكلام تبعاً لأبي حيان دفع اعتراض وارد على قوله: واسم وفعل الخ، وحاصله أن يقال الكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات، وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته، لأن علامته صحة إطلاق اسم المقسوم على واحد من جزئياته، كانقسام الإعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم، فالرفع وحده يقال له إعراب والنصب كذلك وهكذا.

وكانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وغيرهما، فالإنسان يقال له حيوان والفرس كذلك، وهنا لا يصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة، ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه، لأن علامته عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فإنه مركب من الزاج والعفصة والعلك، ولا يصح إطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تركب منها، وهنا لا يصح لأنه يقتضي أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو: قد قدم زيد، وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو: قام غلام زيد، أو واحد نحو: أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك، فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي، فأراد كدي أن يدفع هذا الإيراد بأن الناظم أطلق المفرد وأراد الجمع فتكون القسمة حينئذ نوعية لصحة إطلاق اسم المقسوم وهو الكلم على كل نوع، وقسم من أقسامه وهو الأسماء والأفعال والحروف، لكن يرد على جوابه ما هو أقبح مما ورد على عبارة الناظم وذلك إما أن تبقى الواو في عبارة كدي والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلم لا يطلق إلا على ما تركب من تسع كلمات فأكثر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك باطل، وإما أن تجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلم لا يكون إلا من الأسماء وحدها، أو من الأفعال وحدها، أو من الحروف وحدها، وأما من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضاً، فبان بما بيناه عدم صحة جواب المكودي عن الإشكال.

وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلم في النظم مبتدأ أول وواحده مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، ويكون اسم وفعل خبراً لمبتدأ محذوف تقديره وهي أي الكلمة اسم

بابها من المهملة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر، ثم قال:

٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ

أي واحد الكلام كلمة، والكلم إسم جنس جمعي مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء، وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده، وقال ابن معطي: واحدها. وقوله: (والقول عم) يعني أن

الخ، فيكون قوله: واسم الخ تقسيماً للكلمة لا للكلم، فيكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته لصحة إطلاق اسم المقسوم وهي الكلمة على كل واحد من الثلاثة، وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم، والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطي والمعرب، وارتضاه الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي أن الكلم مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ما يتركب من ثلاث كلمات، بل المراد به الكلمات أي أشخاصها لأنها وإن كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره، قيل: ويستفاد الحصر في تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعاً وسماه، خالفه وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل نحو هيهات بمعنى بعيد، وأل في الكلم على هذا للعهد والمعهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف.

(فإن قلت) ما الدليل على كون الكلمات منحصرة في الثلاث؟ (قلت) له دليلان: نقلي وعقلي، فالنقلي قول علي كرم الله وجهه لأبي الأسود الدؤلي: الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو. والعقلي أن تقول: الكلمة إن دلت على معنى يظهر في غيرها فهي حرف، وإن دلت على معنى في نفسها فإن تعرضت ببنيتها للزمان ففعل وإلا فاسم.

وقوله: [وليست على بابها الخ] وجهه أن المراد هنا تقسيم الكلام إلى أجزائه، وأجزاء الشيء لا مزية لواحد منها على الآخر فهي بالنسبة له على حد سواء، ومن قال: ان ثم على بابها قال: إن مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل، وعلله بأن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به لا عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير، وعلل أيضاً بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع، والحرف طرف الشيء فحقه التأخير فلم يبق للفعل مرتبة إلا التوسط.

وقوله: [وقد بسطت الخ] تعبيره هنا بالماضي يقتضي أن هذا الشرح تأخر عن الكبير، وتعبيره بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال: وأنا أبسط يقتضي أن الكبير تأخر، وأجيب بأنه شرع أولاً في الكبير وقبل تمامه شرع في الصغير فأتمه ثم رجع إلى إتمام الكبير.

(واحده كلمة) قول كدي: [مما بينه وبين مفرده بسقوط التاء] هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مما يفرق الخ بزيادة يفرق وهي أولى، فعلى هذا إذا قلت كلمة نقص معناه وصار دالاً على الواحد، وإن حذفت صار دالاً على الجنس فزاد معناه مثل: لبن ولبنة ونبق ونبقة. وقوله: [فلذلك قال واحده] أي ذكر باعتبار اللفظ، كما ذكر منقعر في قوله تعالى: ﴿أعجاز نخل منقعر﴾ لكن المناسبة لما حملنا عليه الكلم سابقاً وأنه بمعنى الكلمات أن يقول واحدها.

القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ، وعم فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله اختصاراً وتقديره: عم جميع ما ذكر. وقوله: (وكلمة بها كلام قد يؤم) يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام، ويعني بذلك في اللغة لا في الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة الإخلاص، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى أجزاء الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم، ومعنى يؤم يقصد. ثم قال:

وقوله: **[وقال ابن معطي واحدها]** أنث باعتبار معناه كما أنث خاوية في قوله تعالى: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾. وقوله: **[من الكلام والكلم والكلمة]** صرح بالمفضل عليه وهو المجرور بمن دفعاً لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما مر اللفظ، والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ، وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القول أعم مما ذكر ذاتاً وأصالة وهو الكلام الخ، واللفظ إنما ذكر تبعاً فلا يدخل. وقوله: **[وعم فعل ماض الخ]** ويحتمل أن يكون اسم فاعل وأصله عام فحذفت منه الألف كما حذفت في بر إذ أصله بار، ويحتمل أن يكون اسم تفضيل وأصله أعم حذفت منه الهمزة كما حذفت في خير وشر، وفي الكافية:

وغـالـبـاً أغـنـاهـم خـيـر وشر　　　عـن قـولـهـم أخـيـر مـنـه وأشر

وهذا الوجه الثالث هو الصواب لأنه يفيد أن القول يطلق على ما ذكر ويزيد وهو كذلك لأنه يزيد بنحو غلام زيد، فليس بكلام لعدم الفائدة، ولا كلم لعدم وجود الثلاثة، ولا كلمة للتركيب، بخلاف الوجهين قبله فلا يفيدان إلا كون القول يعم ما ذكر وهل يزيد يبقى ما هو أعم. وقوله: **[يقصد الخ]** يقصد في كلام كدي تفسير ليؤم ولم يأت بقد المشعرة بالقليل مع يقصد على ما في غالب النسخ تنكيتاً على الناظم الذي يقتضي أن إطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير، كما نكت عليه كدي أيضاً بقوله ويعني بذلك في اللغة، فإن الناظم يقتضي أن إطلاق الكلمة على الكلام اصطلاحاً فهما تنكيتان، أجيب عن الأول بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناها الحقيقي وهو المفرد فهو تقليل نسبي وإن كان إطلاق الكلمة على الكلام نفسه كثيراً لغة، وكيف يخفى على الناظم. وقال السيوطي في التنكيت الثاني: هذا الاعتراض من الاعتراضات التي لا يمكن علاجها في الألفية وقد أصلحه ابن غازي بقوله:

واحـده كـلـمـة وقـد يـؤم　　　بـهـا كـلام لـغـة والـقـول عـم

وكلمة فيها لغات جمعها ابن معطي في قوله:

فيهـا ثـلاث مـن لغـات الأمـة　　　كـلـمـة وكـلـمـة وكـلـمـة

وقوله: **[وجاز الابتداء بكلمة الخ]** لا حاجة لهذا لأن المقصود هذا اللفظ بعينه، فكلمة حينئذ علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وصرفه الناظم ضرورة، وسيقول الناظم:

ولاضـطرار أو تنـاسب صرف　　　ذو[1]　　　المـنـع

وقوله: **[وخبرها في الجملة بعدها]** اعلم أن هذا التركيب اشتمل على جمل ثلاث كبرى قطعاً وهي

---

(١) كذا في الأصل.

١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء: الأول (الجر) وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض، وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة. الثاني: (التنوين) وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم

كلمة مع خبرها وجملة صغرى وهي قد يؤم الواقعة خبراً عن المبتدأ الثاني، وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهي جملة كلام قد يؤم، فباعتبار كونها خبراً عن كلمة هي صغرى، وباعتبار وقوع خبرها جملة هي كبرى، فيكون هذا التركيب مشتملاً على طرفين وواسطه.

(بالجر والتنوين والندا وأل) قول كدي: **[وعبارة الكوفيين الخفض]** اعتراض بأن عبارة النحويين جميعهم الجر، ولم يعبر بالخفض إلا الزجاج والجزولي وتبعهما ابن آجروم. وقوله: **[وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة الخ]** لم يذكر الجر بالتبعية بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو الصحيح، فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف، وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالتبعية في البسملة فاسم مجرور بالحرف، والله بالمضاف الذي هو اسم، والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية لله، وزاد غير واحد الجر بالمجاورة أو بالتوهم، فمثال الجر بالمجاورة قول امرىء القيس:

كأن أبانا في أفانين ودقة كبيرُ أناس في بجاد مزمل

بخفض مزمل وهو نعت كبير المرفوع على أنه خبر كأن التي للتشبيه العاملة عمل ان واسمها أبانا، فالتنوين على رأي وهو اسم جبل، لكن لما جاورَ مزمل المخفوض الذي هو بجاد اسم كساء انخفض، ومثال الجر بالتوهم قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب على أنه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس، وسيقول الناظم وبعد ما وليس جر البا الخبر، والحق أن كسرة المجاورة ليست للإعراب وإنما هي للاتباع، وأن مزمل في البيت الأول مرفوع نعت كبير بضمة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع، وان العامل في التوهم ما توهم من حرف أو مضاف فيكون سابق في البيت الثاني مجروراً بالحرف المتوهم وهو الباء، ثم ان قول المكودي وبالإضافة يقتضي أن العامل في المضاف إليه الجر معنوي وهو الإضافة، والحق كما يأتي في باب الإضافة أن العامل إنما هو المضاف.

وقوله: **[الثاني التنوين الخ]** هو في الأصل مصدر نونت الكلمة تنويناً إذا جعلت التنوين في آخرها، وفي الاصطلاح قال كدي: نون الخ سماها نوناً باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط. وقوله: **[ساكنة]** أي أصالة ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل، واحترز به من نون ضيفن للطفيلي ورعشن للمرتعش، فإن النون فيهما وإن كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين، وإنما زيدت النون فيهما للإلحاق بجعفر تشبيهاً لفعلهما، فإن الأول يأتي من غير دعاء فهو زائد، والآخر حركته لا يقصدها بل تكون جبراً عليه، وما ألطف قول بعض الأدباء في الطفيلي:

أتانا طفيلي كأن يمينه على الأكل برق للموائد تخطف

بعد كماله تفصله عما بعده، والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكين كرجل، وتنوين التنكير كصه، وتنوين العوض كيومئذ، وتنوين المقابلة كمسلمات. الثالث: (النداء) وهو الدعاء بيا أو إحدى

تحاكي عصا موسى إذا هي أقبلت فما هي إلا حية تتلقف
فلو كان في شرق وفي الغرب زردة وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

وقوله: [زائدة] وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شيء، وقيل احترز به من نون منعم من أنعم فإنها أصلية وقد حذف الموضح فيه الزيادة. وقوله: [تلحق آخر الاسم] الأولى أن يبدل الاسم بالكلمة لأن في كلامه دوراً، إذ معرفة التنوين تتوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جزءاً من حقيقة التنوين، ومعرفة الاسم تتوقف على معرفة التنوين، وخرج بالاسم على بقائه على حاله نون التوكيد الخفيفة في نحو ﴿لنسفعاً﴾. وقوله: [بعد كماله] احترز به من نون نحو منطلق فإنها في الوسط فلا تكون علامة الاسم. وقوله: [تفصله عما بعده] هذه فائدة التنوين وأنه يدل على أن الكلمة التي هو فيها تمت وأنها غير مضافة لما بعدها، لأن التنوين والإضافة ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فمهما وجد أحدهما فقد الآخر. قوله: [التنوين الخ] نظم أقسام التنوين الأربعة المكودي في قوله.

تنويننا الذي بالأسماء حرى مكن وقابل عوضن ونكر

وما عدا هذه الأربعة يكون في الأسماء وغيرها. وقوله: [وهو تنوين التمكين الخ] الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التمكين، لأن الأول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل، وأجيب بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد بالتنكير، وتنوين التمكن هو المسمى بتنوين الشرف على ما يأتي للناظم حيث قال:

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق، فإذا أريد غيره قيد بأن يقال تنوين التنكير مثلاً، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً. وقوله: [كرجل] أشار به إلى أن تنوين التمكين كما يكون في المعارف كزيد يكون في النكرات كرجل وهذا هو الحق، وقيل: تنوين رجل للتنكير وهو باطل لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات ورجل معرب. وقوله: [وتنوين التنكير الخ] هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فإذا قلت: صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكرة، وإذا قلت: صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعناه اسكت عن الكلام الذي تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره، وسيقول الناظم:

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

وقوله: [وتنوين العوض الخ] العوض تارة يكون عن جملة أو عن كلمة أو عن حرف، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ وأصله والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً وعوض منها التنوين، وكسر ذال إذ على أصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إذ باقية على بنائها كما يأتي في قول الناظم، وان ينون يحتمل افراده ومثال كونه عوضاً عن كلمة تنوين كل في قوله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾ أي كل إنسان ثم حذف

أخواتها. الرابع: (أل) وهي الألف واللام، وأل عبارة الخليل، وشملت الزائدة نحو: اليزيد، وغير الزائدة نحو: الرجل. الخامس: الإسناد وهو المعبر عنه بـ (مسند)، فإن مسند يطلق على المصدر وعلى

إنسان المضاف إليه وعوض منه التنوين، ومثال كونه عوضاً عن حرف جوار وغواش أصلهما جواري وغواشي بحركة واحدة ثم تقول: استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياءاعتباطاً لغير موجب فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع، لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد، فلو رددت الياء لرجع الثقل فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين، وهذا الذي قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الإعلال وهو الحق.

وقيل: الإعلال سابق على منع الصرف وأن الأصل جواري بتنوين التمكين فاستثقلت الضمة مثلاً على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لرفع التقائهما، ثم بعد الإعلال نظرنا فوجدنا لفظ جوار مثلاً على صيغة منتهى الجموع تقديراً لأن الياء حذفت لعلة فهي كالثابتة، فلهذا لا يجوز الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، فعوضوا منها التنوين لينقطع طماعية رجوعها، وهذا القول هو الذي اختاره بعضهم، وقيل: التنوين عوض من الحركة وأن الأصل جوار بحركة واحدة فحذفت للاستثقال وعوض منها التنوين.

(فإن قلت) ما الفرق بين قاض وجوار حتى قلتم تنوين الأول تنوين تمكين وتنوين الثاني تنوين عوض؟ (وقلت) لما كان تنوين قاض يثبت في حالة الرفع والنصب والجر دل على أن تنوينه تنوين تمكين، ولما كان تنوين جوار انما يثبت في حالة الرفع والجر ويحذف في حالة النصب للتصريح بالياء دل على أنه عوض منها في حالتي الرفع والجر، لذلك لم يجمع بينهما في حالة النصب.

وقوله: **[وتنوين المقابلة كمسلمات الخ]** أي مما جمع بألف وتاء مزيدتين، وسمي بتنوين المقابلة لأن جمع المؤنث فرع جمع المذكر السالم، وجمع المذكر فيه النون ولم توجد في جمع المؤنث فأعطى جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون في جمع المذكر، وإنما قيل في هذا التنوين انه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبت في المفرد الذي على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهي العلمية والتأنيث، ولو كان للتنكير لم يثبت في المعربات وليس عوضاً من شيء.

وقوله: **[وهو الدعاء الخ]** أي صحة نداء الكلمة، وأشار المكودي بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء في اللفظ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كقوله تعالى: ﴿يا ليت قومي﴾ ثم قيل: إن المنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي، أو الياء في يا ليت ليست للنداء وإنما هي حرف تنبيه. وقوله: **[فإن مسند يطلق على المصدر الخ]** ظاهره أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك، والأولى أن يبين أولا أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول: فيحتمل أن يبقى مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها، ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه، والمراد به أن يسند إلى الكلمة ما تتم به الفائدة فعلاً أو اسماً أو جملة، فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند، وزيد مسند إليه، والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند إليه، والجملة

اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه، ويحتمل هذا البيت وجوهاً كثيرة من الإعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ، و(حصل) في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل، والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

١١ - بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء: الأول: (تاء فعلت) والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي، ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب، وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها خاص بالفعل الماضي. الثاني: (تاء أتت) وهي تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضي، دلت على تأنيث فاعله. الثالث: (ياء افعلي) وهي ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع. الرابع: (نون أقبلن) وهي نون التوكيد، وتكون مشددة ومخففة، وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، و(فعل) مبتدأ،

نحو: أنا قمت فقام فعل مسند والتاء مسند إليها والجملة مسندة وأنا مسند إليه، وهذا الإسناد معنوي، وتارة يكون لفظياً كقوله من حرف جر وقال فعل ماض، وفي الكافية:

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وقوله: **[والتقدير وإسناد إليه]** أي إلى اللفظ لا إلى الاسم وإلا لزم الدور. وقوله: **[ويحتمل هذا البيت الخ]** أنهاها سيدنا الوالد في حاشيته على التوضيح إلى سبعين وجهاً. وقوله: **[أظهرها الخ]** اعترض المعرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهوبالجر، وما عطف عليه على الموصوف وهو تمييز والصفة لا تتقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه وارد ولا تلتفت لكلام بعض، وفي نسخة الشاطبي ميزة حصل وأعربه بإعراب المكودي.

(بتا فعلت وأتت) قول كدي: **[اللاحقة للفعل الماضي]** قيل: الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل، إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقفة على معرفة الفعل الماضي، ومعرفة الفعل متوقفة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه في المواضع بعد.

وقوله: **[وهي تاء التأنيث الساكنة]** ولا تحرك إلا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ لأن همزة الوصل تحذف في الدرج، أو للنقل نحو: قالت أمة، وأما المتحركة فهي مختصة بالاسم كانت حركتها إعراباً نحو فاطمة، أو بناء نحو لا قوة، وأما نحو ثمت وربت فهي لغة بعض العرب وليست للتأنيث أصلاً خلافاً للأزهري، واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من الحركة، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (ويا افعلي) لم يقل ياء الضمير لأن هذه العبارة تصدق بياء المتكلم، وياء المتكلم تتصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى: ﴿انني هداني ربي﴾ بخلاف عبارة الناظم فلا تصدق إلا بياء المؤنثة المخاطبة نحو: ﴿كلي واشربي وقري عيناً﴾.

وقوله: **[وتكون مشددة ومخففة]** فيه تنكيت على الناظم حيث مثل بالمشدد، فيقتضي أن الفعل

وسوغ الابتداء بـه ما ذكر في كلمة، و(ينجلي) خبره، و(بتا فعلت) متعلق بينجلي. ثم قال:

١٢ ـ سِوَاهُمَا ٱلْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

(سواهما الحرف) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، فـ (سواهما) مبتدأ، و(الحرف) خبره ويجوز عكسه وهو الأظهر، فإن سوى عند الناظم بمعنى غير فإضافتها لا تعرف، ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام: مشترك بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال، أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال: (كهل وفي ولم) فـ (هل) مثال للمشترك، و(في) مثال للخاص بالاسم، و(لم) مثال

لا تكون علامة له إلا المشددة وليس كذلك، ولذا أصلحه من قال: ونوني التوكيد فعل ينجلي، وعبر الناظم مع الاسم بتمييز ومع الفعل بينجلي، لأن بعض علامات الاسم وهو النداء والاسناد خفي، فالمناسب التعبير بالتمييز وعلامات الفعل كلها ظاهرة، فالمناسب التعبير بالانجلاء والظهور. وقوله: **[ما ذكر في كلمة الخ]** المذكور في كلمة هناك هو التنويع ولا تنويع هنا، والمسوغ كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فإنها من المسوغات كما ذكره في المغني، ومثله بقوله: رجل خير من امرأة، وقال الأشموني: المسوغ قصد الجنس.

وقوله: **[وبتا فعلت متعلق الخ]** فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وكثيراً ما يعترض المعرب على المكودي بهذا وهو غفلة منه رحمه الله عما ذكره هو بنفسه في التصريح في فصل خبر كان نقلاً عن ابن هشام في الحواشي أن البصريين أجازوا زيداً عمرو ضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا.

(سواهما الحرف) قول كدي: **[يعني أن ما لا يقبل العلامات الخ]** أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم وحاصله أن يقال قوله سواهما الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سابقاً واسم وفعل حيث حصر القسمة في الثلاثة أن الحرف غير الاسم والفعل، فأجاب كدي: بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل والحرف، وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية، ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ فالجيم والخاء علامتها وجودية كالاسم والفعل، والحاء علامتها عدمية كالحرف ولذا قيل:

والحرف ما ليست له علامة ترك العلامة له علامة

وقوله: **[ويجوز العكس الخ]** بل الظاهر أنه هو المتعين لوجهين: أحدهما أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ، والثاني أنه إن جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هي الخبر، فيكون موافقاً لمذهب سيبويه في سوى انها لازمة للنصب على الظرفية، وإن جعلت سوى مبتدأ والحرف خبراً خرجت عن مذهب س وصارت متصرفة.

(كهل وفي ولم)، قول كدي: فـ**[هل مثال للمشترك الخ]** محل كون هل أنها تدخل على الجمل الاسمية ما لم يكن بحيزها فعل وإلا فلا تفارق الفعل كقولك: هل زيد قام، فيتعين أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف فتكون الجملة فعلية، ويرحم الله من قال:

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا فمذ رأته سعت فوراً لخدمته

للخاص بالفعل. ثم قال: .(فعل مضارع يلي لم كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو (لم) أو إحدى أخواتها فـ (فعل) مبتدأ و(مضارع) نعت له، وخبره الجملة وقوله: (كيشم) مثال للمضارع العاري من لم فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كيشم يلي لم لا مثال للمضارع المقرون بلم، إذ لو كان كذلك لقال: كلم كيشم، والماضي شمم بالكسر لأنك تقول: شممت الطيب، هذه هي اللغة الفصحية، ويقال: شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم. ثم قال:

كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها ... حنت إليه ولا ترضى بفرقته

ثم الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل، وفي هذا المعنى قال سيدنا أبو الفيض سيدي حمدون ابن الحاج رحمه الله تعالى:

إذا كان منك اختصاص بي قويت على ... ما شئت مني بتفصيل وإجمال
وإذ غدوت مشاركاً ضعفت فلم(١) ... تعمل وأهملت عندي كل إهمال
كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل ... وفي التشارك لم يظفر بأعمال

(فإن قلت) عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ومع ذلك تعمل عمل ليس، وعندنا حروف مختصة كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل. (قلت) قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدي محمد الزروالي أن الحروف أقسام ثمانية: قسم مشترك ولا يعمل كهل وهو الأصل. ثانيها: ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كما ولا وإنما خرجتا عن أصلهما تشبيهاً لهما بليس. ثالثها: ما يختص بالاسم كفي فيعمل الجر على الأصل. رابعها: ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم وهو أن وأخواتها وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل في المعنى والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه. خامسها: ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئاً على خلاف الأصل كأل التعريفية وإنما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهي كالجزء منه. سادسها: ما يختص بالفعل كلم فيعمل الجزم على الأصل. سابعها: ما يختص بالفعل أيضاً ويعمل النصب على خلاف الأصل كان وإنما خرجت عن الأصل تشبيهاً لها بليس في نفي الحال. ثامنها: ما يكون مختصاً بالفعل ولا يعمل شيئاً كقد والسين وسوف وإنما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهي بمنزلة أل التعريفية في الأسماء.

(فعل مضارع يلي لم)، قول كدي: [أو إحدى أخواتها] مراده بأخواتها ما يجزم فعلاً واحداً احترازاً مما لا يجزم أصلاً وهو على صورة الجازم كلما التي بمعنى حين، فإنها تدخل على الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ولما جاء عيسى﴾ ومما يجزم فعلين كأن فإنه يدخل على الماضي والمضارع. وقوله: [أشم بالضم] وأما على لغة الكسر في ميم الماضي فهي في المضارع مفتوحة، والفتح هو المتعين في كلام الناظم موافقة لفتح اللام في ولم في الشطر الأول.

---

(١) قوله: (وإذ غدوت مشاركاً ضعفت فلم) لا يخفى ما فيه من عدم استقامة الوزن مع ركة المعنى، فلعل المناسب أن يقول: وإن يكن منك تشريك ضعفت فلم الخ، أو نحو ذلك. اهـ مصححه.

١٣ ـ وَمَـاضِيَ الأَفْعَـالِ بِـالتَّـامِـزْ وَسِمْ ... بِـالنُّـونِ فِعْـلَ الأَمْـرِ إِنْ أَمْـرٌ فُـهِمْ

(وماضي الأفعال بالتامز) يعني أن الفعل الماضي يمتاز من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء، وأل في التاء للعهد شملت التاءين المذكورتين وهما: تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة. ثم قال: (وسم. بالنون فعل الأمر إن أمر فهم) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين: صلاحيته لنوني التوكيد وهو معنى قوله: (وسم بالنون) وإفهام الأمر وهو معنى قوله: (إن أمر فهم) وأل في النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة، ثم قال:

١٤ ـ وَالأَمْـرُ إِنْ لَمْ يَـكُ لِـلنُّـونِ مَحَـلْ ... فِيـهِ هُـوَ اسْمٌ نَحْـوُ صَـهْ وَحَيَّـهَـلْ

يعني أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعل، ولذلك مثله بصه ومعناه

(وماضي الأفعال بالتامز)، قول كدي: [وشملت التاءين الخ] فيكون حينئذ أطلق المفرد وأراد المثنى وذلك سماعي، ولهذا أصلحه ابن غازي بقوله:

ومـاضي الأفعـال بـالتـاءين سم ... والأمـر بـالـنـون إذا أمـر فهـم

والصواب إبقاء التاء في النطق على إفرادها ولا يحتاج لإصلاح، فيكون المعنى بالتاء المنوعة إلى نوعين لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين في حكم واحد بالمفرد نحو قوله عز وجل: ﴿وما أنت بتابع قبلتهم﴾ أي قبلتيهم لأن لكل واحد قبلة تخصه بدليل وما بعضهم بتابع قبلة بعض. (وسم بالنون)، قول كدي: [يمتاز بشيئين الخ] كلامه يقتضي أن كل شيء علامة مستقلة مع أن مجموع الشيئين علامة واحدة فكان الواجب أن يقول يعني أن علامة الأمر مركبة من شيئين، ويجب أن يقرأ قوله بعد: وأفهام بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرنا، ثم ان المراد بالأمر المعرف بأل في كلام الناظم الاصطلاحي المقابل للمضارع والماضي، والمراد بأمر في قوله: أن أمر فهم الطلب فالدور مدفوع.

(والأمر إن يك للنون محل)، قوله: [إذا أفهم الأمر الخ] أي الطلب اشار بهذا ألى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يقال أنه عبر بقوله والأمر، فيقتضي أن المراد بالأمر الاصطلاحي وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم منافياً له ومناقضاً، وأجاب عنه المكودي بأن المراد بالأمر الطلب، وإن كان كلامه على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر، ثم أن ابن غازي حمل قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشامل للمصدر النائب عن الفعل، نحو: ضربا زيداً ولاسم الفعل وقال: صوابه أن يبدل صه بصبرا ويحذف الواو من حيهل، وأجابوا بأن مقصود الناظم اسم الفعل فقط لأنه هو الذي يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذي ينبغي الاحتراز منه، نعم يرد عليه لام الأمر فيقتضي انها اسم فعل، قال الشاطبي: ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب.

وقوله: [ولذلك مثله بصه الخ] اعترض على الناظم في التمثيل بهما، فإن أسميتها معلومة من قوله: والتنوين، وأجيب بأن المعلوم سابقاً مطلق الاسمية، والمراد هنا الاسمية المخصوصة وهي للفعل وتمثيله يرشد لذلك، ثم ان حيهل فيها لغات منها: إبدال هائها عيناً وليست هي التي في الأذان والإقامة، لأن مجموع

اسكت، و(حيهل) ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للتنوين مما أفهم الأمر، يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم في قوله: (هو اسم) وفهم كونه اسم فعل من تمثيله (بصه وحيهل).

المعرب والمبني

١٥ ـ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

الحروف الأربعة هنا كلمة مستقلة، وحي في الأذان والإقامة اسم فعل كلمة برأسها وعلى حرف جر والصلاة أو الفلاح مجرور نقله الصغار في شرح كتاب سيبويه، ولا تغتر بما نقله الزياتي في شرح الرسالة.

وقوله: [وليس في هذا البيت الخ] يقال: ان هذه فائدة وأي فائدة ولولا هذا البيت لتوهم أن اسم الفعل حرف لقوله سواهما الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضي والمضارع لكان متجهاً، ولذا أصلحه من قال:

وما يكن منها لغير ذي محل فاسم كهيهات ووي وحيهل

فهيهات ناب عن بعد، ووي ناب عن أعجب المضارع، وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيراً لقوله: وما بمعنى أفعل كآمين كثر. خصه بالذكر، ولما كان اسم الفعل من الماضي والمضارع قليلاً كما يأتي في قوله: وغيره كوي وهيهات نزر لم يذكره والله أعلم.

المعرب والمبني

النظر في علم النحو باعتبارين: باعتبار المفردات وباعتبار المركبات، فالأول نظر تصريفي يأتي وأخره وإن كان المناسب تقديمه على المركبات، لان مدار علم النحو دائر على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل: إن علم التصريف ليس من علم النحو، ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر، ومن هذا الباب إلى المبتدأ أو الخبر كله وسيلة لعلم النحو، وإنما احتيج لهذه الوسيلة لأن الأحكام التركيبية تفتقر إلى مقدمتين: الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، وبيان افتقار تفصيلهم في اسم لا والمنادى مثلاً بين أن يكون مضافاً أو شبيهاً به فيعرب، وبين أن يكون مفرداً فيبنى، ويأتي ان الحال والتمييز مثلاً لا يكونان إلا نكرتين، وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان إلا معرفتين، فاحتجنا لتقديم معرفة الإعراب والبناء والتنكير والتعريف، وقدم المعرب والمبني لأن معرفتها آكد ولقصر الكلام عليهما، ثم المناسب تقديم الإعراب والبناء وتأخير المعرب والمبني، لأن المعرب والمبني مشتقان من الإعراب والبناء، ومعرفة المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع، وأجيب بأنه قدم الكلام على المعرب والمبني لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلاً وتفريعاً، والإعراب في اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم في بيت نصه:

بيان وحسن وانتقال تغير ومعرفة الإعراب في اللغة اعقلا

فمن اطلاقه على البيان قوله عليه السلام: «البكر تستأمر وإذنها صماتها، والثيب تعرب عن نفسها، أي تبين، ومن اطلاقه على الحسن قولهم: جارية عروب أي حسناء، ومن اطلاقه على الانتقال قولهم:

يعني أن الاسم على قسمين: منه معرب ومنه مبني، وقدم المعرب لأنه الأصل، و(معرب) مبتدأ وخبره منه، و(مبني) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ومنه ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى إلا لعلة، نبه على ذلك بلام التعليل فقال: (لشبه من الحروف) ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله: (مدني) والشبه غير المدني ما عارضه شيء كأي الاستفهام

أعربت الإبل عن مرعاها أي انتقلت، ومن إطلاقه على التغير: أعربت معدة الرجل أي تغيرت، ومن إطلاقه على المعرفة: أعرب الرجل إذا كان عارفاً بالخيل. وأما الإعراب في الاصطلاح فاختلفوا فيه على قولين: فقيل إنه لفظي وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وقيل إنه معنوي وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب إليه الأعلم وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعرفوه بقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

(فإن قلت): هل هنالك ما ينبني على كون الإعراب لفظياً أو معنوياً؟ (قلت): لا ينبني عليه شيء من جهة المعنى، وإنما ينبني عليه من جهة اللفظ، فإذا قلت: جاء زيد مثلاً فعلى أنه لفظي تقول: زيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، وعلى أنه معنوي تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة الخ، فعلى كونه لفظياً تكون الضمة مثلا نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط، وظاهر الناظم في قوله: فارفع بضم إلى الخ، ومع قوله: والرفع والنصب اجعلن اعرابا.

وصرح به في التسهيل أن الإعراب لفظي (والاسم منه معرب ومبني)، وقول كدي: [على قسمين الخ] رفع بهذا الإيهام الذي في عبارة الناظم حيث قال: منه معرب ومبني، فتقتضي على ظاهرها أن منه شيئاً آخر لا يقال فيه معرب ولا مبني، وهو الذي اختاره أبو حيان والسيوطي في الاسماء قبل التركيب، وإليه ذهب بعضهم في المنادى المفرد نحو: يا زيد، وقيل به أيضاً في المضاف إلى ياء المتكلم نحو: كلامي، والحق أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون، وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا: لشبه من الحروف مع قوله: ومعرب الاسماء ما قد سلما. من شبه الحرف إذ يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم فحينئذ لا واسطة بينهما، ولا يؤخذ الحصر من جعل مبني مبتدأ والخبر محذوف على حد: فمنهم شقي وسعيد، بل العبارة بهذا التأويل تحتمل الحصر وغيره.

وقوله: [لأنه الأصل الخ] المراد بالأصل ما يستحقه الاسم أولاً وبالذات لا أن المراد بالأصل الراجح لأنه يقتضي أنه يجوز في كل اسم الإعراب راجحاً والبناء مرجوحاً وهو باطل، وإنما كان الإعراب أصلياً في الاسم لأنه قد تعتريه معان لا تتميز إلا بالإعراب كقولك: ما أحسن زيد، فيحتمل ثلاثة أوجه: الاستفهام والتعجب والنفي، فإن رفعت أحسن وجررت زيد كان استفهاماً. وان بنيت أحسن على الفتح، فإن نصبت زيداً كان تعجباً وان رفعت كان نفياً، وقد يختلف الإعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره: (لشبه من الحروف مدني)، قيل إن هذا يقتضي أن الحرف سابق وضعاً على الاسم المبني وليس كذلك، وأجيب بأن الواضع صور الحروف ذهناً ووضع الأسماء المبنيات أولاً ثم وضع الحروف، ووقع الشبه باعتبار ما في الذهن، وحصر الناظم علة البناء في شبه الحرف وهو مذهب الجمهور، ولا عبرة بقول أبي حيان: لا سلف له في الحصر.

والشرط فإنها أشبهت الحرف في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة، والإضافة من خواص الأسماء فألغى شبه الحرف. ثم قال:

١٦ - كَالشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَٱلْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
١٧ - وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام: الأول: الشبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين وهو المشار إليه بقوله: (كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا) أي في الإسمين من قولك: جئتنا وهما التاء ونا، فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد، ونا مبني أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين. الثاني: المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله: (والمعنوي) أي والشبه المعنوي (في متى وفي هنا) أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهاماً،

قول كدي: [في المعنى] الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو: ﴿فأي الفريقين أحق﴾؟ فأشبهت همزة الاستفهام، والشرط إن كانت شرطية نحو: ﴿أيما الأجلين قضيت﴾؟ فأشبهت إن الشرطية. (فإن قلت): إذا وإذ وحيث ملازمة للإضافة ومع ذلك بنيت. (قلت): هذه الثلاثة مضافة إلى الجملة، والإضافة إليها على خلاف الأصل لأنها في تقدير الانفصال فلا تمنع من البناء. (فإن قلت): لدن وكم كل منهما لازم للإضافة إلى المفرد ومع ذلك بنيا. (قلت): كلٌ منهما أشبه الحرف من وجوه فضعفت الإضافة الأصلية فلذلك لم تعتبر.

(كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا)، قول كدي: [في كونه موضوعاً على حرف الخ] اعلم أن الأصل في الحرف الوضع على حرف أو حرفين، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف وسيقول الناظم: وليس أدنى من ثلاثي يرى. قابل تصريف فحيث وضع على أقل من ثلاثة استحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء، لكن قياس هذا أن الحرف إذا أشبه الاسم في الوضع على ثلاثة كنعم وبلى أنه يعرب ولا قائل به، وأجيب بأن الإعراب إنما يؤتى به للدلالة على معنى، والحرف لا معنى له في نفسه فلا يعرب.

وقوله: [وهو ما أشبه الحرف في المعنى الخ] المراد بالمعنى الأمر النسبي الذي لا يقع إلا بين اثنين كالتنبيه فإنه نسبة بين المنبه والمنبه ووضعوا له الهاء، وكالخطاب فإنه نسبة بين المخاطب بالكسر والمخاطب بالفتح ووضعوا له الكاف، وذلك المعنى النسبي الأصل فيه أن يؤدى بالحروف، فإذا أدى ذلك المعنى بالاسم بني، والمراد بالشبه المعنوي تضمن الاسم معنى الحرف، بحيث لا يصح جمع الاسم المضمن مع الحرف المضمن معناه، نحو من الاستفهامية فإنها تضمنت معنى همزة الاستفهام، ولا معنى للإتيان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحال والتمييز، فإن الأول على معنى في، والثاني على معنى من، لكنها ليست على سبيل التضمين، إذ يمكن التصريح بالحرف مع ما ذكر ولذا أعربت، فلا يقال فيه تضمين وإنما يقال فيه تقدير، نص على هذا أبو حيان وغيره.

وان الشرطية إن كانت شرطاً، وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة، والإشارة معنى من معاني الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب. الثالث: الشبه الاستعمالي والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فإنها أشبهت أن في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: (وكنيابة عن الفعل بلا تأثر) فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل، لأن الفعل عامل غير معمول فيه، وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فقط، فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها، وكونها كذلك يستلزم أن[1]. واحترز بقوله: (بلا

وقوله: [فأشبهت معنى حرف الخ] الأولى فأشبهت حرفاً في المعنى لأن عبارته تقتضي أنهاهنا أشبهت المعنى مع أنها إنما أشبهت حرفاً في المعنى، كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه، هذا قول الجمهور، والذي للزمخشري أن العرب وضعت له حرفاً وهو: أل العهدية، فإنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الإشارة الخارجية، ورده المحقق سيدي الطيب بأنه وإن ذكره في النكت وشاع في مجالس التدريس فاسد، إذ لو كان لا فرق بين الإشارة الذهنية والخارجية، واكتفى بمطلق الإشارة، لزم أن تبنى جميع الأسماء، فإنها مشار بها ذهناً إلى مسمياتها كزيد وهو باطل، فتعين أن المعتبر تضمن الإشارة الحسية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفاً.

وقوله: [والمراد أن الاسم يبنى الخ] أراد كدي بهذا الكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستراه. وقوله: [فعبر عن هذا الشبه] وهو كونها عاملة غير معمول فيها. وقوله: [وما ناب عنه] الذي ناب عنه هو اسم الفعل. وقوله: [كذلك] أي يكون عاملاً غير معمول فيه.

وقوله: [ولم يرد أن الشبه الخ] هذا على ما قرر هو به من أن وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النيابة، فحاصل كلامه أن الناظم عبر بالملزوم الذي هو النيابة عن الفعل وأراد لازم لازمه، وهو شبهها بالحرف وبين الملازمة بقوله: لأن الفعل الخ، فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها، ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو المراد، هذا تقرير وبيان ما للمكودي كما لأبي حفص سيدي عمر الفاسي وكتب عليه ما حاصله: هذا الكلام لا حاجة إليه ولا دليل عليه ولا يصح، أما أنه لا داعي إليه، فلأن كلام الناظم ظاهر من غير احتياج إلى تقدير، لأن معناه كشبه الاسم الحرف في كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فصه الذي هو اسم فعل ناب عن اسكت، كما أن ليت مثلاً نابت عن الفعل وهو أتمنى فوجه الشبه هو النيابة قطعاً، وأما كونه لا دليل عليه فلأن إطلاق النيابة على لازمها المذكور وهو كونها عاملة غير معمول فيها مجاز يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم ترشد إليه، وأما إنه لا يصح فلأن ما بين به الملازمة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كأسماء الأفعال باطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ النواصب والجوازم عاملة فيه.

(فإن قلت): مراده بقوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية. (قلت): لا قرينة تدل على حمله على العمل الخاص، وبعد ذلك فلا نسلم أن النيابة عن الفعل تستلزم مماثلة النائب للمنوب عنه من كل وجه، فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذي ناب عنه.

---

(١) كذا في الأصل وهو مضطرب.

تأثر) من المصدر النائب عن الفعل، فإنه مؤثر للفعل، الذي ناب عنه. الرابع: الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره افتقاراً موصلاً كالموصولات وهو المشار إليه بقوله: (وكافتقار أصلا) واحترز به من الافتقار غير المؤصل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل نحو: مررت برجل يكتب، إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها. ثم قال:

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ ٱلْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

إنما أخر المعرب وإن كان الأصل تقديمه لأن المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب.

وقوله: (ومعرب الأسماء ما قد سلما) يعني أن ما سلم (من شبه الحرف) في الأوجه المذكورة هو معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهر الإعراب ومقدر، أتى بمثال من الظاهر وهو: (أرض)،

وقوله: [واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الخ] نحو ضربا، من قولك ضرباً زيداً، فإن ضرباً ناب عن اضرب وهو يؤثر فيه، وأشار كدي إلى أن المراد بعدم التأثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبي. وقوله: [أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره الخ] ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون مفتقراً إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك، لأنه لا يوجب البناء إلا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازماً للإضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه.

وقوله: [كافتقار النكرة الموصوفة] مثله في شرح الكافية بقوله: رجل يقول الحق محمود، فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بجملة، يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة، لكن رجل مفتقر في هذا التركيب الذي جعل مبتدأ، وفي تركيب آخر لا يفتقر هذا الافتقار، ومنه قول الناظم هنا وكافتقار أصلاً فوقع في كلامه محترز ما يتكلم عليه، لأن لفظة افتقار لا تفيد إلا بقيد أصلاً، فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلاً لكن في خصوص هذا التركيب إذ يصح أن تقول: نحن إلى الله ذوو افتقار، وأشار كدي بقوله أول التقرير فنوع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين: أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضح، وجعل الشبه الثالث والرابع قسماً واحداً، وجعل ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل، لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع الشبه الأربعة لا خصوص شبه النيابة والافتقار، والصواب أن يتبع الجمهور في جعلها أربعة أو يجعلها شبهاً واحداً شاملاً للأربعة. ثانيهما: الإشارة إلى أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً رداً على من زعم انها للتمثيل، وأدخل تحتها ثلاثة أنواع أخر من أنواع الشبه الإهمالي واللفظي والجمودي، والحق ان هذه داخلة في الأربعة الأولى كما يعلم من المطولات.

(ومعرب الأسماء ما قد سلما)، قول كدي: [لأن المبني محصور الخ] فالكلام فيه قصير، وعادتهم أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل، وقدم أيضاً لأن علته وجودية وهي شبه الحرف. وقوله: [وما عداه معرب الخ] دفع به الإيهام الذي يقتضيه في قوله منه معرب ومبني المقتضي ان منه شيئاً لا مبنياً ولا معرباً وقد مر الجواب عنه، ثم الإضافة في قول الناظم ومعرب الأسماء بمعنى من إذ بين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو زيد، وينفرد الاسم في المبني نحو هذا، وينفرد المعرب في الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط الإضافة التي بمعنى من.

ومثال من المقدر وهو: (سما) مقصوراً. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم. ثم قال:

١٩ - وَفِـعْـلُ أَمْـرٍ وَمُضِيٍّ بُـنِـيَـا وَأَعْـرَبُـوا مُـضَـارِعـاً إِنْ عُـرِيَـا

لما فرغ من مبني الأسماء ومعربها، شرع في مبني الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح إن كان صحيح الآخر نحو: ضرب، والأمر على السكون إن كان

وقوله: [ومثال من المقدر] على هذا جمهور الشراح، وجوز الشاطبي أن يكون مقصوراً من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التنظير، إذ نظير أرض سماء والمتعين في النظم الأول، لأن قصر الممدود ضرورة ولا داعي إليها مع إمكان التخريج على غير ما يقتضيها، ولأنه يكون فيه التنصيص على الإعراب التقديري، ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتين: حصر الاسم في الإعراب والبناء، وكون الإعراب لفظياً أو تقديرياً، وبهذا يسقط قول من قال: لا فائدة في هذا البيت وقوله: [وهي لغة من اللغات الخ] مر في البسملة أنها ثمان عشرة لغة.

(وفعل أمر ومضي بنيا) قول كدي: [وبدأ بالمبني منها الخ] هذا كأنه تنكيت على الناظم، فإن الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالإعراب ولشبهه بالاسم، وأجيب عن الناظم بأنه أخر المضارع لخروجه عن أصله اذ الأصل في الأفعال البناء ولطول الكلام عليه. وقول من قال: إنه قدم الماضي لكون زمانه سابقاً غير ظاهر لأنه لم يصر زمانه ماضياً حتى كان مستقبلاً.

وقوله: [فالماضي مبني على الفتح إن كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ] نكت بهذا الكلام على الناظم من وجهين الأول: أنه قدم في عبارته الأمر على الماضي مع أن الماضي مبني اتفاقاً والأمر فيه خلاف. والثاني: لم يبين ما يبنى عليه الأمر والماضي وأجيب عن الأول بأنه قدم الأمر زيادة في الرد على المخالف في بنائه حتى قدمه على المتفق عليه، وعن الثاني بأن المقام لتمييز المعرب والمبني لا فيما يقع عليه البناء لكن إخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغي، أما الماضي فمبني على الفتح صحيح اللام كضرب أو معتلها نحو رمى وغزا أصلهما رمي وغزو، بفتح الياء في الأول والواو في الثاني، ثم تحركت الياء أو الواو في الأصل وانفتح ما قبلهما فانقلبا ألفاً فسكونها عارض والفتحة مقدرة في الألف، وقيل: مبنيان على سكون الألف، وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا، فالسكون في آخر الأول عارض كضم آخر الثاني، فتقول في ضربت وضربوا مبنيان على الفتح المقدر على بائهما، منع من ظهوره في الأول السكون العارض لدفع ثقل توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وفي اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو، وقيل: الماضي مبني على السكون في الأول وعلى الضم في الثاني.

(فإن قلت) ما وجه بناء الماضي على حركة مع أن الأصل في المبني أن يسكن؟ (قلت): لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل أن يبنى على حركة، ووجه شبهه بالمضارع أنه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع، فيقع صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء مثال ما يجمع هذه الستة على ترتيبها الذي طلع على سطح بيتي نزل وقد كره إن جاءني أكرمته، وقد حاز هذه المزية على فعل الأمر لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع، فلهذا لم يبن على حركة وبني على خصوص الفتح للخفة.

صحيح الآخر نحو: اضرب، أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اغز، واخش، وارم، ويجوز في قوله: (ومضي) الرفع والجر والرفع أقيس، لأن التقدير: وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ووجه الجر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه، وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله: (بنيا) للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله: (وأعربوا مضارعاً إن عريا).

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيُرَعْنَ مَنْ فُتِنْ

يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الإناث نحو: الهندات يرعن، أو نون التوكيد نحو: هل تقومن؟ ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيده، ولما كان نون التوكيد يوجد غير مباشراً للفعل وغير مباشر، وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: مباشر، وفهم منه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو: هل تقومان؟ أو مقدر نحو: هل تقومن يا زيدون؟ وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

وقوله: [**والأمر على السكون الخ**] إلى قاعدة ما يبنى عليه الأمر أشار بعضهم بقوله:

والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه أيا من يفهم

وبقي على المكودي من هذه القاعدة ما يبنى على حذف النون نحو: اضربا واضربوا واضربي، وقال الكوفيون: انه لا أمر وإنما هو مضارع مجزوم بلام الأمر، فأصل اضرب عندهم لتضرب، ثم حذفت لام الأمر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وأتي بهمزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن. وقوله: [**والرفع أقيس**] لأنه الغالب عملاً بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب

وقوله: [**وترك المضاف إليه على جره**] والشرط المشار إليه بقوله: وربما جروا الذي أبقوا كما. إلى آخر البيتين موجود.

(وأعربوا مضارعاً إن عريا) الضمير عائد على العرب أي نطقوا به معرباً، والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو مما يفسره السياق أو على النحاة أي حكموا بإعرابه. قول كدي: [**نحو الهندات يرعن**] هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الإناث، والفعل من نون الإناث مبني على السكون.

وقوله: [**نحو هل تقومن**] بفتح الميم مثال للمفهوم أيضاً، والفعل مع نوني التوكيد مبني على الفتح، وسيأتي وآخر المؤكد افتح.

وقوله: [**هل تقومان**] أصله قبل التوكيد تقومان بنون الرفع مخففة مكسورة، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاث نونات حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى ساكنان ولا يمكن حذف أحدهما، أما الألف فلئلا يلتبس بالفعل المسند إلى الواحد وسيقول الناظم: والمضمر احذفنه

٢١ - وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِـقٌّ لِـلْبِنَـا وَالأَصْـلُ فِي الْمَـبْـنِيِّ أَنْ يُـسَـكَّـنَـا

(وكل حرف مستحق للبنا) يعني أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من

إلا الألف. وأما النون المدغمة فلا تحذف لفوات الدلالة على التوكيد المقصود، فكسرت النون تشبيهاً بنون المثنى، فالفعل مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، ومثله قوله تعالى: ﴿ولا تتبعان﴾.

وقوله: **[أو مقدر نحو هل تقومن]** بضم الميم أصله قبل التوكيد تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة، فاجتمع ثلاثة أمثال، حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفنا الواو لرفع التقاء الساكنين لقوله: والمضمر احذفنه إلا الألف. فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة، ومثله قوله تعالى: ﴿لتبلون﴾ فالفاعل في مثال كدي والنائب في لتبلون هو الواو المقدرة، والضمة قبل النون دالة عليها والمقدر كالملفوظ به، وبه يرد ما زعمه العصام من أنه تفطن لما أغفله سيبويه حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذف هنا، وإنما أعرب المضارع العاري من النونين لشبهه باسم الفاعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فلأن كلاً منهما بمعنى الحال والاستقبال، فزيد ضارب أو يضرب يحتمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولاً على اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه، وإنما بني الفعل مع النونين لبعد شبهه بالاسم باتصال النونين به اللذين لا يتصلان بالأسماء، وأما قوله: أقائلن احضروا الشهودا. باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة. (فإن قلت): لم بني الفعل مع نون الإناث على السكون مع أن الماضي بني على الحركة لشبهه بالمضارع كما مر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى؟ (قلت): حملوا المضارع المتصل به نون الإناث على الماضي المتصل به نون الإناث نحو ضربن فإن آخره ساكن لفظاً، فكل من الماضي والمضارع حمل على الآخر، وزعم قوم أن المضارع المتصل به نون الإناث معرب تقديراً بحركة منع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب.

(وكل حرف مستحق للبنا)، قول كدي: **[وعبارته غير موفية بذلك لأنه الخ]** تبع في هذا جمهور الشراح، ولذا احتاج ابن غازي إلى إصلاحه بقوله: والحرف لا يخرج عن حكم البنا. وأنشدوا:

كم مستحق ليس يعطى ما استحق ورائم لحوق أمر ما لحق
فسلم الأمر لرب ما خلق فكل شيء في المقادير سبق

وهذا وإن تمالؤوا عليه غلط فاحش، وعبارة الناظم حسنة غاية، لأن وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقاً لشبه من الحروف مع قوله ما قد سلما من شبه الحرف، لأنه إذا كان المشبه بالحرف يبنى لشبهه به فأحرى المشبه به، نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أو استحقاق وأصالة؟ بين هنا أنه أصالة، وأيضاً التعبير بالاستحقاق أخص من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق، ولذا عبر بالوجوب في قوله: وكل مضمر له البنا يجب. لأن المضمرات أسماء، والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق، وإنما بني الحرف أصالة لأنه لا يتصرف ولا معنى له في نفسه.

استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه. ثم قال: (والأصل في المبني أن يسكنا) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبنى على السكون، ولا ينتقل منه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره. وقوله:

٢٢ ـ وَمِنْـهُ ذُو فَتْـحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَـمْ   كَـأَيْـنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّـاكِنُ كَـمْ

أي ومن المبني ما يبنى على الفتح كأين، أو على الكسر كأمس، أو على الضم كحيث، أما (أين) فاسم وبني لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعاً لحركة الهمزة، وأما (أمس) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمن معنى أل، وبنيت حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو: ذهب أمسنا، لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم

(والأصل في المبني أن يسكنا)، قول كدي: [أصل كل مبني الخ] أشار به إلى أن أل في قول الناظم المبني للاستغراق، وإنما كان الأصل في البناء السكـون لأن البناء ثقيـل والإعراب خفيف والحـركة ثقيلة والسكون خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل، وعبارة الناظم في قوله: أن يسكنا تقتضي أنه كان محركاً ثم سكن وليس كذلك لأن السكون أصلي لا طارىء، ومعنى كون البناء على السكون أصلياً انه أكثر.

(ومنه ذو فتح وذو كسر وضم) هذا في جواب سؤال مقدر وارد على قوله: والأصل في المبني أن يسكنا كأنه قيل له: وهل خرج البناء عن الأصل الذي هو السكون؟ فأجاب بقوله: ومنه الخ، ثم أن الاسم إن بني على السكون ككم فلا يرد عليه إلا سؤال واحد، وإن بني على حركة فترد عليـه أسئلة كما في أين وأمس وحيث.

قول كدي: [أما أين فاسم الخ] دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها في نحو: من أين جئت وقوله: [وأما أمس فاسم] إعلم أن أمس له أحوال أربعة تعرب في ثلاثة، أحدها: إذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو جئتك أمساً. ثانيها: إذا كانت مقرونة بأل. ثالثها: إذا كانت مضافة وتبنى في صورة إذا كانت اسماً لليوم الذي قبل يومك، ودليل اسميتها في صورة الإعراب التنوين أو أل أو الإضافة، وفي صورة البناء العلمية، ووجه بنائها في هذه الحال قال المكودي: هو تضمن معنى أل أي العهدية، فكما أن أل تفيد العهد فكذلك أمس، واعترض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما: أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف فلا يصرح بذلك الحرف معه وهنا يقال: بالأمس. ثانيهما: أنه يقتضي أن أمس تعرف غيرها كما تعرف أل مع أنها معرفة في نفسها بل ليس ثم ما تعرفه وكلا الاعتراضين ساقط، أما الأول: فلأن أمس التي الكلام فيها علم أو بمنزلته، وأل المعرفة لا تدخل عليه وإنما تدخل على أمس المنون النكرة الذي هو اسم لمطلق زمن مجهول، وأما الثاني: فلأن وجه الشبه بينهما أن كلا من أل وأمس يفيد العهد، أما أمس فاسم اليوم الذي قبل يومك وهو معهود، وأل تكون للعهد الذكري أو الذهني، فقد تضمنت أمس المعنى الذي تفيده أل، وأل حرف ومعناه في غيره وأمس اسم ومعناه في نفسه.

وقوله: [لتمكنها] يقتضي أن أمس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك إذ هي بناؤها لازم، فالأولى أن يقول لشبهها بالمتمكنة، أو يقال ضمير تمكنها عائد على أمس لا بقيد المبنية، وقوله: [لا لتعذر السكون إلى

وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين، وأما (حيث) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبداً، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيهاً بقبل وبعد، وأما (كم) فاسم وبنيت على الأصل الذي هو السكون وهو المنبه عليه بقوله: (والأصل في المبني أن يسكنا) وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على رب، أو لشبهها بكم الاستفهامية. ثم قال:

قوله: على أصل التقاء الساكنين] قال سيدي العربي الفاسي: كل من سمعنا عليه هذا المحل يقول: إن في كلام كدي تدافعاً وتناقشاً، فنفى أولاً تعذر السكون وأثبته آخراً في قوله على أصل التقاء الساكنين، وتمحل بعضهم بأن جعل في الكلام تقديماً وتأخيراً، وأن الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل التقاء الساكنين خلافاً لبعضهم وهو المرادي فيكون قوله: وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض، هذا حاصل ما قالوا هنا، والحق أن كلام المكودي ظاهر غاية، ولا حاجة لإشكاله وبيانه أن قوله لا لالتقاء الساكنين ليس المراد نفي الالتقاء مطلقاً، فإن هذا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل مثل المكودي، فإن التقاء الساكنين موجود قطعاً، على أنه علل به في أين قبل وفي حيث بعد فكيف يمكن أن ينكره هنا مطلقاً، بل المراد بقوله لا لالتقاء الساكنين نفي الخصوصية وهي كون العلة التقاء الساكنين فقط، بل العلة أحد أمرين: إما تمكنها وإما التقاء الساكنين.

وقوله: **[خلافاً لبعضهم]** في اقتصاره على علة واحدة وهي التقاء الساكنين فقط، ويكون قوله: وكانت كسرة مرتباً على التعليل الثاني.

(فإن قلت): ما الفرق بين أمس وغداً الذي هو اسم اليوم الذي بعد يومك حتى بني الأول وأعرب الثاني. (قلت): غداً محذوفة لامه فلو بني لخرج عن الأصل من وجهين: حذف لامه وبنائه، وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضي وهو مبني فما كان بمعناه يبنى وغداً بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بمعناه معرباً مثله.

وقوله: **[وأما حيث فاسم]** دليله كونه ظرفاً مفعولاً فيه. وقوله: **[لأنه يفتقر إلى جملة]** وفي بعض النسخ لأنها، وسيقول الناظم: وألزموا إضافة إلى الجمل. حيث وإذ. وقوله: **[تشبيهاً بقبل وبعد]** وجه التشبيه لأن كلاً منع مما يستحقه، أما حيث فكانت تستحق الإضافة إلى المفرد إذ هي الأصل فمنعت منها، وأما قبل وبعد فكانا يستحقان الإضافة إلى الملفوظ به دائماً، فمنعا منها في الصورة التي يبنيان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقيل: هما لغتان كالضم.

وقوله: **[إن كانت خبرية الخ]** الصواب أن الشبه الوضعي عام في الخبرية والاستفهامية ولا وجه لتخصيصه بالخبرية. وقوله: **[أو بالحمل على رب]** أي بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير، فإن كم الخبرية تفيد التكثير نحو: وكم من ملك، كما أن رب تفيد التكثير نحو: رب رجل طالح لقيته لأن لقاء الرجل الطالح كثير.

وقوله: **[أو لشبهها بكم الاستفهامية]** فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى إلا إذا أشبه

٢٣ - وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا   لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: (والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل) ومثل الفعل بقوله: (نحو لن أهابا) وهو مضارع هاب من الهيبة، ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

٢٤ - وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا   قَدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما). وقوله:

الحرف، اللهم إلا إذا قلنا: شبيه الشبيه شبيه فلا إشكال حينئذ، وترتيب الناظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح، ثم الثقيل وهو الكسر، ثم الأثقل وهو الضم فهو من باب التدلي، وأتى الناظم بمن التبعيضية في قوله: ومنه ذو فتح الخ إشارة إلى أن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة وهو كذلك خلافاً للموضح وشارحه وقال لا زائدة عليها لأنه بقي عليه المبني على حرف نحو: يا زيدان ويا زيدون، أو على حذف نحو: اخش واغز وارم.

(والرفع والنصب اجعلن إعراباً)، قول كدي: [على ألقاب] المراد بالألقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الإعراب جنس وتحته أنواع أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم، وتحت هذه الأربعة أصناف، فأصناف الرفع الضمة والواو والألف والنون، وأصناف النصب الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون، الذي تحت الخفض الكسرة والياء والفتحة، والذي تحت الجزم السكون والحذف، وإنما فسرنا الألقاب في كلامه بالأنواع لأن الرفع ليس لقباً وعلامة للإعراب بل هو نفسه ونوع منه، بناء على أن الإعراب لفظي وهو الذي صرح به الناظم في سائر كتبه وظاهر عبارته في قوله: اجعلن اعراباً أي نفسه، وتقدير بعضهم اجعلن علامة إعراب ليفيد أن الإعراب معنوي غير سديد، وتعريف الموضح الإعراب يقتضي أنه لفظي، وقوله بعد علامات يقتضي أنه معنوي، وجواب الأزهري غير تام.

وقوله: [وهو مضارع هاب من الهيبة] وهو الخوف فعين الكلمة ياء وأصله هيب يهيب كعلم يعلم، فيقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ومصدره هيبة، وأما الهبة بمعنى العطية فهو من وهب يهب وأصله يوهب ومنه قوله تعالى: ﴿يهب لمن يشاء﴾ الآية، واجعلن في كلام الناظم بمعنى اعتقدن وليست تصييرية، لأن الرفع والنصب لم يكونا غير إعراب فصار إعراباً، ثم إن الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله في مواضع منها قوله: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا، ومنها: وتلو أفعل انصبنه وهو جائز خلافاً للسيوطي في منعه التقديم معترضاً بذلك على الناظم.

(والاسم قد خصص بالجر) اعترض كلام الناظم هنا من وجهين الأول: أن هذا تكرار مع قوله سابقاً بالجر. الثاني: أن في عبارة الناظم قلباً لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل هو الخاص بالاسم، وكذا يقال في قوله كما قد خصص الخ، فالاسم مقصور عليه والجر مقصور، والغالب دخول الباء على المقصور عليه،

٢٥ ـ فَـارْفَـعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحـاً وَجُـرْ كَسْرَاً كَـذِكْـرِ اللهِ عَـبْـدَهُ يَسُرْ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جراً، ثم مثل بقوله: (كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة، والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة، وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة، ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون، ثم تمم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال:

وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر في قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم، وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم فالموضوع مختلف فلا تكرار، وأجيب عن الثاني بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلاً فهو جيد، وقد أشار العلامة الولي سيدي أحمد ابن الحاج إلى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله:

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد
وفي العروس للبها بطلانه والحق ما مر لنا بيانه

لكن قيد السعد هذه القاعدة بما إذا لم تقع الباء بعد لفظ خصص، وإلا فإن وقعت بعده كما هنا فالكثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه، فعلى هذا ما هنا من الكثير، فالاعتراض ساقط، على أن قلب العبارات من محسنات البديع كقولهم: خرق الثوب المسمار وهو واقع في القرآن قال تعالى: ﴿وقد بلغني الكبر﴾ الأصل وقد بلغت الكبر، وفي الحديث قال عليه السلام: «زينوا القرآن بأصواتكم» أي زينوا أصواتكم بالقرآن لأن القرآن حسن لا يحتاج إلى تحسين، وفي كلام العرب كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، الأصل أدخلت رأسي في القلنسوة وذلك كثير

(فإن قلت): لم خصص الجر بالاسم والجزم بالفعل؟ (قلت): لما كان الفعل ثقيلاً لدلالته على أمرين: الحدث والزمان أعطيناه الجزم الذي هو خفيف ليقع التعادل، ولما كان الاسم خفيفاً أعطيناه الخفض الذي هو ثقيل، ثم إن التشبيه في كما قد خصص الفعل الخ للتنظير لا للتعليل فيندفع ما قيل إن عبارة الناظم تقتضي أنه إنما امتنع دخول حرف الجر في الفعل لأجل امتناع دخول الجزم في الاسم، وتعبير الناظم بأن ينجزم ما المؤول بالانجزام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والمناسب التعبير بالجزم، وأجيب عنه بأنه لما كان الجزم ملازماً للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالاً على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ما ورد وأجيب به يقال في قوله بعد: واجزم بتسكين.

(فارفع بضم) الباء في بضم للتصوير أو الآلة، فيؤخذ منه أن الإعراب لفظي ولو جعلت للمصاحبة لاقتضى أنه معنوي (كذكر الله عبده يسر) هذا المثال اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الأسماء وعلى المرفوع من الأفعال، وأما المنصوب منها فقد مر في قوله: لمن أهابا فقد استوفى الأمثلة ولم يبق عليه إلا مثال للجزم.

قول كدي: [ثم تمم علامات الخ] مع قوله بعد هذه العلامات إنما يتمشى على القول بأن الإعراب

٢٦ ـ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

هذه العلامات التي ذكرها هي الأصل في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة، وإلى ذلك أشار بقوله: (وغير ما ذكر ينوب) ثم مثل بمثال وهو: (نحو جا أخو بني نمر) (فأخو) فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة، و(بني) مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة. ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

٢٧ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَٱنْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

يعني أن الواو تنوب عن الضمة، والألف تنوب عن الفتحة، والياء تنوب عن الكسرة، فيما أصف لك أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهي ستة أسماء، أشار إلى اثنين منها بقوله:

٢٨ ـ مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَٱلْفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

فقوله: (إن صحبة أبانا) أي إذا أظهر الصحبة نحو: جاءني ذو مال أي صاحب مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال، واحترز به من (ذو) بمعنى الذي في لغة طيء، فإن الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الأحوال. وقوله: (والفم حيث الميم منه بانا) أي إذا ذهبت منه الميم نحو: هذا فوك، ورأيت فاك،

معنوي، وأما على أنه لفظي فهي نفسه لا علامة (وغير ما ذكر ينوب) الذي ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة: الواو والألف والنون، والذي ينوب عن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون، والذي ينوب عن الكسرة شيئان الياء والفتحة، والذي ينوب عن السكون شيء واحد وهو الحذف.

(نحو: جا أخو بني نمر) يجوز في نمر وجهان: الصرف وعدمه لأنه علم على قبيلة من العرب نسبوا إلى أبيهم نمر بن قاسط، فإن صرفته نظرت إلى الحي فلا تبقى إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، وإن منعته من الصرف فللعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة، وهذا الأخير هو الذي ينبغي حمل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفاً عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة، وحذفت نون بني للإضافة لأن أصله بنين.

قول كدي: [**ثم شرع في مواضع الخ**] المراد بالمواضع أبواب النيابة وهي سبعة أشار إلى الباب الأول منها بقوله: (وارفع بواو وانصبن بالألف) قول كدي: [**وهي ستة الخ**] جعلها ستة تبعاً للناظم، وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن آجروم خمسة بإسقاط ال(هن)[1] لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما يأتي، وقال الجوهري في كتاب له في النحو: أنها سبعة بزيادة من في حكاية النكرة، فإذا قيل لك: جاء رجل فقل في حكايته سائلاً عنه منو، ورأيت رجلاً تقول منا، ومررت برجل تقول مني.

(من ذاك ذو إن صحبة أبانا)، قول كدي: [**بالواو في جميع الأحوال**] ذو هذه المحترز عنها هي الموصولة المشار إليها بقوله فيما يأتي: وهكذا ذو عند طيء شهر. فتقول: جاء ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وكما احترز من ذو الطائية احترز من ذا وذي الإشاريتين، ثم إن يس قال: لو حذف الناظم قوله: ان صحبة أبانا. لما ضره لأن ذا وذي الإشاريتين مبنيان قطعاً فهما خارجان لأن كلامنا في المعربات، وأما ذو الطائية

---

(١) هن: كناية عما يستقبح.

ونظرت إلى فيك، واحترز به من فم بالميم فإنه يعرب بالحركات نحو: هذا فمك، ورأيت فمك، ونظرت إلى فمك. ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال:

٢٩ - أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَٱلنَّقْصُ فِي هَذَا ٱلأَخِيرِ أَحْسَنُ

فـ (أب) مبتدأ، و(أخ وحم) معطوفان عليه بحذف العاطف، و(كذاك) خبر المبتدأ، (وهن) مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذاك فتقول: هذا أبوك، ورأيت أخاك، ومررت بحميك، وهذا هنوك، ورأيت هناك، ونظرت إلى هنيك، والحم أبو زوج المرأة، والهن كناية عما يستقبح كالفرج، ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الإعراب بالحروف فقال: (والنقص في هذا الأخير أحسن).

٣٠ - وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أن النقص في (هن) وهو الإعراب بالحركات الثلاثة في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعاً،

فإن قلنا: أنها مبنية أيضاً وهو مذهب الجمهور فهي خارجة، وإن قلنا: انها معربة على مقابل ما للجمهور فالمقصود دخولها.

(والفم حيث الميم منه بانا). قول كدي: [إذا ذهبت منه الميم] تبع عبارة الناظم في قوله بانا، وفسره بذهب، فيقتضي أن الفم بالميم هو الأصل، وأنها إذا زالت منه أعرب بالحروف، وليس كذلك بل أصله فوه حذفت لامه اعتباطاً. ولكثرة الاستعمال فتارة تبدل عينه وهي الواو ميماً، وتارة تبقى على حالها قاله السيوطي، فالأولى أن يقول: إذا لم تقلب عينه ميماً أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم ذو للزومها الإضافة.(فإن قلت): فو ملازمة أيضاً للإضافة كذو فما وجه تقديم ذو عليها؟ (قلت): أخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لا تضاف لياء المتكلم وهو يضاف لها، وفي الفم لغات أنهاها المرادي إلى عشر. (أب أخ حم كذاك وهن)، قول كدي: [والحم أبو زوج المرأة] هذا تخصيص لها باعتبار العرف، وإلا فالحم في اللغة أقارب الزوج مطلقاً. قال ابن مالك: وقد يطلق نادراً على أقارب الزوجة والأختان أقارب الزوجة والصهر يطلق عليهما معاً. وقوله: [كناية عما يستقبح الخ] وقيل: لا يطلق إلا على الفرج، ومن إطلاقه على الفرج قول من قال:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له» والشاهد في الحديث حيث أتى بلفظ صه وهي من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى.

(والنقص في هذا الأخير أحسن)، قول كدي: [الإعراب بالحركات الخ] يعني بعد حذف لام الكلمة، وتفسير النقص بما ذكر صحيح لا تسامح فيه خلافاً لبعض، لأن الناظم أطلق النقص هنا وأراد ما يقابل الإعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المشار إليه بقوله: والثان منقوص الخ، وقد أطلق النقص في باب كان حيث قال: وما سواه ناقص. على ما يقابل التمام، وأطلقه في التصغير على ما حذفت لامه حيث قال: وكمل المنقوص في التصغير.

والألف نصباً، والياء جراً، وأن النقص في (أب وأخ وحم) يقل، والقصر أشهر فيها من النقص، فمن النقص قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم في المثل مكره أخاك لا بطل

فأخاك مبتدأ، ومكره خبره مقدم. وقوله: (وفي أب وتاليبه يندر) يعني أن النقص يقل في أب وتالييه وهما: أخ وحم، وفاعل يندر ضمير يعود على النقص، و(قصرها) مبتدأ وخبره (أشهر) و(من

وقوله: [والقصر أشهر فيها الخ] تبع في التعبير باسم التفضيل الناظم وهي عبارة توهم أن النقص مشهور إلا أن القصر أشهر منه، مع أنه صرح قبل بقلته في قوله: يندر، وأجيب بأن النقص نادر مشهور، فبالنسبة للإعراب بالحروف نادر، وبالنسبة للقصر مشهور، إلا أن القصر أشهر وأكثر منه.

وقوله: [فمن النقص قوله: بأبه] إلى آخر البيت من الرجز، ونسبه العيني وتبعه الأزهري لرؤبة وهو لا يصح لأن عدياً صحابي ومات في خلافة معاوية، ورؤبة الشاعر أدرك الدولة العباسية فكيف يكون كبيراً معداً من الشعراء في خلافة معاوية، والصواب أن البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد، وعدي الممدوح: هو عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور، وفد على النبي ﷺ في شوال سنة تسع أو عشر فأسلم وحسن إسلامه وكان أولاً نصرانياً ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة.

إعراب البيت: بأبه: الباء حرف جر وأبه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والهاء مضاف إليه وهو متعلق باقتدى، وعدي: فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفي الكرم متعلق باقتدى أيضاً وهو بيان للمقتدى فيه، ومن شرطية ويشابه فعل الشرط وفاعله ضمير عائد على من، وأبه: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فوق الباء، وجملة: فما ظلم، جواب الشرط والشاهد في بأبه، وأبه حيث جر الأول بالكسرة ونصب الثاني بالفتحة، واختلفوا في معنى: فما ظلم فقيل: فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة في رحم طيب، وقيل: فما ظلمت أمه حيث لم تزن به، وقيل: فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه، وقيل: فما ظلم الجميع.

وقوله: [ومن ال قصر قولهم في المثل الخ] قائل هذا المثال أبو حنش، وذلك أن ناساً قتلوا أخاه وكانوا بغار يشربون الخمر، فجاءه خاله فقال له: يا أبا حنش إن هناك ظباء في غار فهل لك في اصطيادها؟ قال: نعم، فخرجا فلما وصلا لباب الغار دفعه خاله وقال له: ضربا يا أبا حنش، فقال بعض من كان في الغار: إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. وقيل: قائله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة علي، فلما لقيه علي وأراد مبارزته قال له: مكره أخاك لا بطل، فأخاك: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومكره: خبر مقدم، ولا يجوز أن يعرب مكره مبتدأ أو أخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم الاعتماد إلا على قوله فيما يأتي، وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

وقوله: [وفي أب وتاليبه يندر إلى قوله: وهما أخ وحم الخ] تكرار لأنه شرحه أولاً بقوله: وان النقص

نقصهن) متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل. ثم قال:

٣١ ـ وَشَـرْطُ ذَا الإعْـرَابِ أَنْ يُضَفْـنَ لاَ لِـلْيَـا كَجَـا أُخُـو أَبِيـكَ ذَا اعْتِـلاَ

الإشارة بذا إلى الإعراب بالحروف، يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قام أبو زيد، ورأيت أخاه، ومررت بحميها، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة إلى ياء

في أب وأخ وحم يقل. وقوله: [وذلك قليل الخ] يؤخذ منه أنه جائز إلا أنه قليل وهو اختيار الناظم، واستدل عليه بنحو قول الشاعر: وأسماء من تلك الظعينة أملح.

والجمهور لا يجيزون التقديم إلا مع الاستفهام نحو: أزيد من عمرو أفضل. ثم إن الناظم خالف بين ضميري قصرها ونقصهن فيوهم أن مفادهما مختلف مع أنه واحد، فالأولى أن يعبرهن في الموضعين، لأن ها إنما تعود في الغالب على جمع الكثرة وهن على جمع القلة، وشاهدهما قوله تعالى: ﴿منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم﴾ فلما كان ضمير منها يعود على اثنى عشر في قوله: إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر أتى بها، ولما كان ضمير فيهن يعود على أربعة من قوله: أربعة حرم أتى بهن.

(وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا. لليا)، قول كدي: [الإشارة بذا إلى الإعراب] نكت بهذا على الناظم حيث كانت الإشارة إلى البعيد، فالأولى أن يقول ذلك باللام والكاف معاً ليفيد أن الإشارة للأبعد الذي هو الإعراب بالحروف لا للبعيد والمتوسط، وأجيب بأن هنا قرينة تبين المراد وهي أن الإعراب بالنقص والقصر إعراب بالحركات، والإعراب بالحركات على الأصل فلا يحتاج إلى شرط، والإعراب بالحروف على خلاف الأصل فهو الذي يحتاج إلى شرط، أو تقول: ان النقص والقصر ذكرا استطراداً وتبعاً والباب إنما هو للإعراب بالحروف، فالشرط إنما يرجع له وضمير يضفن في النظم يحتمل أن يعود للأسماء الستة وهو ظاهر تقدير كدي أولاً، ويحتمل أن يعود إلى أب وما بعده وكلاهما مشكل، أما الأول فلأن ذو وفو لا يستعملان إلا مضافين، فاشتراط الإضافة فيهما من باب تحصيل الحاصل، وأما الثاني فيشكل عليه التمثيل بذا اعتلا، لأنا حيث جعلنا ضمير يضفن عائداً على غير ذو وفو دل على أنهما غير مقصودين، وحيث مثل بذا دل على أنها مقصودة فيكون فيه تناف، وأجيب باختيار الثاني وأن ذا اعتلا أي ارتفاع تتميم للبيت.

ثم ان من جملة شروط الإعراب بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة وإلا أعربت بالحركات، وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وإلا أعربت بالحروف على غير هذه الصفة، لأن المثنى يرفع بالألف وينصب بالياء، وجمع المذكر السالم ينصب بالياء فهما مخالفان لإعراب هذه الأسماء وإن اشترك الجميع في مسمى الإعراب بالحروف وأهملها المصنف لذكره هذه الأسماء كذلك، لكن نص على تلك الشروط في جميع كتبه المطولة والمختصرة فالأولى التنصيص عليها هنا، وزاد بعضهم في الشروط أن لا تكون منسوباً إليها وإلا أعربت بالحركة، فتحصل مما مر أن هذه الأسماء الستة على ثلاثة أقسام: قسم لا يعرب إلا بالحروف وهو ذو وفو، وقسم يجوز فيه وجهان: الإعراب بالحروف والنقص وهو الإعراب بالحركات الظاهرة وهو الهن، وقسم يجوز فيه ثلاثة أوجه: الإعراب بالحروف والنقص والقصر الذي هو لزوم الألف في الأحوال كلها، والإعراب بالحركات المقدرة عليه وهو أب وأخ وحم.

المتكلم، و(شرط) مبتدأ، وخبره (أن) وصلتها، و(لا) عاطفة، والمعطوف عليه محذوف وتقديره: أن يضفن لسائر الأسماء لا للياء. ثم مثل بقوله: (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فأخ مضاف إلى أبيك، وأب مضاف لكاف الضمير، وذا مضاف إلى اعتلا، وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم، لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثنى وما ألحق به وهو: كلا وكلتا واثنان واثنتان، وإلى هذه أشار بقوله:

٣٢ - بِالأَلِفَ ٱرْفَعِ ٱلْمُثَنَّى وَكِلَا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلَا

٣٣ - كِلْتَا كَذَاكَ ٱثْنَانِ وَٱثْنَتَانِ ... كَٱبْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

٣٤ - وَتَخْلُفُ ٱلْيَا فِي جَمِيعِهَا ٱلأَلِفْ ... جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره. صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، فقوله:

وقوله: [**لسائر الأسماء لا للياء الخ**] مثله في المعرب وهو غير صواب لأنهم ذكروا في باب العطف انه يشترط في معطوفي لا أن يصدق أحدهما على الآخر فصوابها لغير الياء لا للياء، ويكون لا للياء غير ضروري الذكر.

(بالألف ارفع) هذا هو الباب الثاني من أبواب النيابة. قول كدي: [**هو الاسم الخ**] الاسم جنس في الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل، وجمعه بناء على أن الجنس يخرج إذ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وسبب عدم صحة تثنيته أن مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو: ضرب زيد عمراً فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر، فلا فائدة لتثنيته ولا جمعه إذ لفظه يفيد ما تفيده التثنية والجمع فلا حاجة لهما صوناً للفظ عن الزيادة من غير فائدة، بخلاف الاسم فإذا قلت زيد لم يدل إلا على مفرد، فإذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك إلا بالإتيان بعلامة التثنية أو الجمع.

(فإن قيل) إن الفعل مثنى في يفعلان مجموع في يفعلون. (قلت): إن ذلك باطل، إذ لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما إذا صدر منه القيام مرتين، أو زيد قاموا إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل، وأما الزيدان يقومان فيقال: قاما مرة أو مرتين أو أكثر.

وقوله: [**الدال على اثنين**] خرج به المفرد نحو: رجل رجلان كسكران وصف لمن يمشي على رجليه، وجمع التكسير نحو: صنوان جمع صنو وهو الربيب الذي يكون في جنب النخلة أو غيرها إذا أعرب بالحركات على النون المنونة، لأن صنوانا يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير، ويفرق بينهما بأنه إن أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة، وإن أريد المثنى كسرت النون دائماً وأعربت بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، فهو لفظ مشترك بين المثنى وجمع التكسير، وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود، والأولى التعبير بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله: تعالى: ﴿ثم أرجع البصر كرتين﴾ لأنه وإن دل على اثنين لكن لم يوضع إلا للجمع قاله الزياقي.

(بالألف ارفع المثنى) يعني أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قال رجلان، والزيدان قائمان، وقوله (وكلا) يعني أن كلا يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى الضمير، وإلى ذلك أشار بقوله (إذا بمضمر مضافاً وصلا) وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليست بمثنى حقيقة تقول: قام

وقوله: [بزيادة في آخره] خرج به نحو شفع وزوج مما دل على اثنين لا بالزيادة، لكن اعترض الزمخشري التمثيل بزوج لما يدل على اثنين من أن الحيوان إذا كان وحده قيل له مفرد، فإذا كان معه غيره قيل لكل واحد منهما زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى: ﴿خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾ فأطلق الزوج على المفرد اهـ. واعتراض الزمخشري ساقط لأن الذي يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون أل، والذي اعترض به الزوج بأل بمعنى البعل فلم يتوارد على فعل واحد.

وقوله: [صالحاً للتجريد] احترز به من نحو: اثنين واثنتين وإن خرجا مما بعده، وكلا وكلتا وقوله: [وعطف مثله عليه] احترز به من نحو القمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر، مما فيه تغليب، ثم الضمير في مثله المتبادر من كدي عوده على الاسم الدال على اثنين وهو لا يصح. ولك أن تقول: هو عائد على المجرد المفهوم من التجريد، أو عائد على الاسم لا يفيد كونه دالا على اثنين، ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثر ثمانية شروط أشار لها من قال:

ولـلذي ثـنى قـل ثـمان ... مـن الشروط فـزت بـالـبـيـان
أولهـا الإعـراب والـتـنـكـير ... وعـدم الـتركـيـب والـنـظير
وان يـكـون مـفـرداً وأن لا ... يـغـني عـنـه غـيره ع نـقـلا
كـذا اتفـاق اللفظ والمعنى فـذي ... شروطـه مجمـوعـة للمـحتـذى

فيخرج بالشرط الأول المبني كأسماء الاشارات والموصولات (فإن قلت): يرد ذان وتان واللذان واللتان فإنها مثناة معربات مع أن مفردها مبني. (قلت): أجيب بأنها غير مثناة حقيقة، وإنما هي على صورة المثنى، فقول الناظم في اسم الاشارة وذان تان للمثنى لصورته وللملحق به كقوله في الموصول واليا إذا ما ثنيا لا تثبت إذا كان على صورة المثنى والملحق به، ويخرج بالثاني العلم الباقي على علميته، ولا يثنى العلم كزيد إلا إذا قدر تنكيره، والدليل على التنكير دخول الألف واللام، ويخرج بالثالث المركب الإسنادي كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقاً، وكذا المركب تركيباً مزجياً على الأصح، وأما المركب الإضافي فيثنى صدره وهو المضاف، فتقول في تثنية غلام زيد: غلاما زيد، وقوله والنظير بالرفع عطف على الإعراب لا بالجر عطف على التركيب مدخول لعدم، لأنه شرط وجودي لا عدمي ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فمن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى، ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ويخرج بالسادس اللفظ الذي لم يثن أصلاً لاستغنائهم بعدد يدل على ذلك كثلاثة، فإنهم يستغنون عن تثنيته بستة وعن جمعه بتسعة، ويخرج به اللفظ الذي استغني عن تثنيته بتثنية غيره كسواء، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن، ويخرج بالسابع ما إذا اختلفا في اللفظ فلا يثنيان حقيقة، وأما الأبوان بالألف واللام فهو من باب التغليب ملحق

الزيدان كلاهما، وقيده بإضافته إلى الضمير احترازاً من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركات مقدرة بالألف، و(مضافاً) حال من الضمير المستتر في (وصلا) وبمضمر متعلق بوصلا والتقدير: إذا وصل بمضمر في حال كونه مضافاً إليه أي إلى الضمير. وقوله: (كلتا كذاك) أي كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى الضمير، وفهم أيضاً من قوله: كلتا كذاك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه، وكلتا مبتدأ وكذاك خبره. وقوله: (اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان) يعني أن اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى بغير شرط، ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهما: ابنان وابنتان، وإنما حكم على كلا وكلتا واثنتين أنها ليست بمثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد، وعطف مثلها عليها. وقوله: (وتخلف اليا في جميعها الألف جراً ونصباً) يعني أن الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جمع ما ذكر، فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو: مررت بالزيدين والاثنين كليهما، ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما. وقوله:

بالمثنى، ويخرج بالثامن ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: عينين إذا أريد بإحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى جميع ذلك.

(فإن قلت): لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات؟ (قلت): لأن التثنية والجمع فرعا الافراد، والاعراب بالحروف فرع عن الحركات، فاعطى الفرع للفرع والأصل للأصل، ما ذكره الناظم من إعراب المثنى بالألف رفعا الخ هو لغة الجمهور، وأما كنانة وهمدان فيلزمان المثنى الألف في الأحوال كلها، ويعربانه بالحركات المقدرة عليها، وعليه يخرج ﴿إن هذان لساحران﴾ وهنالك لغة أخرى تلزمه الألف أيضاً في الأحوال كلها أيضاً، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً كالمفرد، وبعضهم بالضمة المقدرة على الألف رفعاً وبالفتحة الياء والكسرة عليها. وقال الزجاج: إن المثنى مبني على الألف رفعاً وعلى الياء جراً ونصباً وهو ضعيف، والباعث على التثنية الاختصار، فالزيدان أخصر من زيد وزيد.

وقوله: [وقيده بالإضافة إلى الضمير الخ] (إن قلت): ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى المضمر حتى فرقوا بينهما؟ (قلت): لأن الاضافة إلى المضمر على خلاف الأصل والإعراب بالحروف على خلاف الأصل، فأعطى خلاف الأصل لخلاف الأصل، وأعطى الأصل للأصل، وإنما كانت الاضافة إلى المضمر على خلاف الأصل لأنه لا يظهر فيه إعراب، والاضافة إلى الظاهر أصل لأنه يظهر فيه الإعراب، أو يقال: أعربا تارة بالحركات المقدرة في الألف مثل المقصور حيث أضيفا إلى اسم ظاهر نحو: كلتا الجنتين نظراً إلى لفظهما وهو مفرد، وبالحروف حيث أضيفا إلى ضمير نظراً إلى المعنى وهو مثنى.

وقوله: [ومضافاً حال الخ] لم يذكر له كدي محترزاً ويؤخذ منه أن قوله مضافاً توكيد لمعنى الوصل وعلى هذا جمهور الشراح. وقال المراكشي: أنه احترز به من يا زيد ويا عمرو القمح والشعير كلاهما أمر من كال من الكيل والألف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف، وهذا وإن أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى، لأن الكلام في الاسم المعرب على أنه وإن أمكن في كلا لا يمكن في كلتا، والصواب أنه أتى بمضافاً ليفيد أن المراد بالوصل الوصل البعدي، لأن لفظ الوصل يشمل القبلي والبعدي، فيكون احترازاً من الوصل القبلي نحو: الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حينئذ بالحركات.

(بعد فتح قد ألف) يعني ان الياء في الجر والنصب :بفتح ما قبلهابالفتح المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: قد ألف، والياء فاعل بتخلف، والألف مفعول به، وقصر الياء ضرورة ونصب جراً ونصباً على إسقاط الخافض أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير، في حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف. ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٥ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَٱلأَهْلُونَا
٣٧ ـ أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا ٱلْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء، ولما كان على نوعين: أحدهما اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف مذكراً

وقوله: [على إسقاط حرف الجر] النصب على إسقاط حرف الجر لا يكثر في غير إن وأن وكي إلا والمجرور معرفة بأل نحو: يمرون الديار أي بالديار، وأما إن كان نكرة كما هنا فنادر، والوجه الثاني لا يصح إلا بتأويل، لأن وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وسيقول:

ومصدراً منكراً حالا يقع بكثرة

قال كدي: هناك ومع كثرته فلا يقاس عليه.

(وارفع بواو) هذا هو الموضع الثالث من أبواب النيابة. قول كدي: [أن جمع المذكر السالم الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم سالم جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف، وكما يسمي جمع المذكر السالم يسمي الجمع الذي على حد المثنى والجمع على هجاءين.

(فإن قلت): لم أعرب المثنى بالألف رفعاً والجمع الذي على حده بالواو رفعاً وهلا عكسوا؟ (قلت): لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو: اضربا، والواو تدل على الجمع معه نحو: اضربوا، فاستصحب ذلك في الاسم، وتعليل الملوي نقلاً عن ابن غازي لا معنى له. وقوله: [أحدهما اسم الخ] المراد الاسم الخالص القابل للصفة بدليل ما بعده. وقوله: [أن يكون علماً الخ] احترز به من نحو رجل فلا يجمع بالواو والنون.

(فإن قلت): قد ذكروا أن شروط المثنى الثمانية المارة تشترط في الجمع على حده ومن جملتها أن يقدر تنكيره ولا يعرف إلا أن دخلت عليه أل نحو: الزيدون وإلا فيبنى على تنكيره، فما الفرق بين النكرة الأصلية كرجل والعارضة كزيد حتى جمع الثاني دون الأول؟ (قلت): أجاب الطيبي في حواشي الكشاف بأن الأصل في العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين، لكن جمع بتقدير كونه في قوة وصف وهو كونه مسمى بالزاي والياء والدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفاً ا هـ.

عاقلاً خالياً من التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين: الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني وهو مذنب. وقوله: (وشبه ذين) يعني وشبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارفع، وبياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع، وفيه تقديم المتنازع فيه، وهو جائز عند

وقوله: [لمذكر] احترز به من المؤنث نحو هند، ثم إن المراد كونه مذكراً في المعنى ولا عبرة بلفظه، فلو كان نحو هند وزينب علماً لمذكر لجمع هذا الجمع. وقوله: [عاقل] احترز به من نحو واشق اسم لكلب، ثم إنه يوجد في بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر، وفي بعضها لمذكر بلام الجر.

وقوله: [خالياً من تاء التأنيث] احترز به من نحو طلحة وحمزة، واستشكل عدم جمعه جمع تذكير مع قولهم في العدد ثلاث طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره في العدد دون الجمع، وأجيب بأن المعدود مدلول اللفظ وهو مذكر قطعاً، والمجموع هو اللفظ وهو مؤنث قطعاً، وفيه ألغز الزمخشري فقال: أخبرني عن علم مذكر عاقل يجمع بالألف والتاء.

وقوله: [ومن التركيب] أما المركب الإسنادي إذا سمي به نحو قام زيد فلا يجمع لأنه محكي والمحكي لا يغير، وأما المركب المزجي فقيل يمنع جمعه مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل أن ختم بويه نحو سيبويه جاز جمعه وإلا امتنع نحو بعلبك، وأما المركب الإضافي فلا يجمع إلا صدره، تقول في جمع غلام زيد: غلامو زيد بحذف نون غلامو الجمع للإضافة، وقال الكوفيون: يجمع كل من الصدر والعجز فيقال: غلامو الزيدين.

وقوله: [أن يكون مذكراً] أي صفة لمذكر فقط احترازاً من نحو حائض وطالق، واحترازاً مما إذا كان الوصف يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لأنه لو جمع بالواو والنون لتمحض للتذكير، والفرض أنه مشترك فلا يتمحض لأحدهما إلا بذكر قرينة خارجة عن جوهر وذات اللفظ كذكر الموصوف. وقوله: [عاقلاً] ويوجد في بعض النسخ مقدماً على مذكراً واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس (فإن قيل): يرد على هذا القيد قوله تعالى: ﴿رأيتهم لي ساجدين﴾ إذ هو جمع ساجد، وصف في المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكباً والشمس والقمر (فالجواب) أن ما ذكر منزل منزلة من يعقل لفعلهن السجود الذي هو من أفعال العقلاء.

وقوله: [خالياً من تاء التأنيث] احترز به من نحو علامة وفهامة. (فإن قلت): التاء في نحو علامة وفهامة ليست للتأنيث وإنما هي لتأكيد المبالغة. (قلت): مرادهم هنا بتاء التأنيث التاء الموضوعة للتأنيث في الأصل وإن لم تستعمل الآن فيه.

وقوله: [لا يمتنع مؤنثه الخ] احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التي هي سكرى وغضبى لا تجمع بالألف والتاء، فلو جعل ما ذكر علماً صح فيه الجمعان وخرج عن موضوعنا. (فإن قلت): أجمع في التوكيد في نحو: جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة. (قلت): هو من قبل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل في الجمعية.

وقوله: [أتى بمثالين] جواب لما، وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يقول الناظم جمعي عامر ومذنب بتثنية جمع

بعضهم، و(سالم) جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضاً من باب التنازع. وقوله: (وشبه ذين) مجرور عطفاً على (عامر ومذنب) والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: (وبه عشرونا وبابه ألحق) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين، ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، (والأهلون) وهو جمع غير مستوف للشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة، و(أولو) وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، و(عالمون) وهو أيضاً اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وليس جمعاً لعالم لأن عالماً أعم: و(عليون) اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، و(أرضون) جمع أرض، وقوله: (شذ) راجع إلى أرضين،

لكن أفرده اتكالاً على ظهور المعنى. وقوله: [**وهو جائز عند بعضهم**] لكن الناظم لا يراه، فالأولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس، فهو من باب الحذف لا من باب التنازع.

وقوله: [**وذكر منها سبعة ألفاظ**] في هذا إشارة إلى أن الناظم لم يجوز الملحقات وأجحف بها غاية ولم يرتبها، بل ذكرها على حسب ما سمح الوزن وهو كذلك، وقد أجاد الموضح هنا غاية حيث قسمها إلى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسناً فرحمه الله. وقوله: [**وهو اسم جمع**] لا يقال لو كان جمعاً لعشرة لكان أقل مصدوقة ما يصدق عليه ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة، وقد علمت أنه لا يدل على ذلك. وقوله: [**ثلاثين إلى التسعين**] نكت بهذا على الناظم إذ قوله وبابه يشمل مئين وليس مراداً لأنه من باب سنين كما يأتي، ولو عبر بعشرين وأخواتها لكان أولى.

وقوله: [**ويتضمن**] أي باب عشرين، والأولى إسقاطه لأن قوله: من الثلاثين إلى التسعين يغني عنه، فمجموع ألفاظ عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة في القرآن، قال تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون﴾ ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾ ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً﴾ ﴿فإطعام ستين مسكيناً﴾ ﴿ذرعها سبعون ذراعاً﴾ فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ ﴿فإن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾. وقوله: [**لأنه ليس بعلم الخ**] الضمير في لأنه يعود على المفرد وهو أهل لأنه اسم الشيء الذي ينسب إليه العشيرة، وفي التنزيل: شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهليكم.

وقوله: [**لأنه لا مفرد له من لفظه**] وأما من معناه فموجود وهو ذو بمعنى صاحب، وأو لو من الأسماء اللازمة للإضافة، قال عز وجل: ﴿ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى. إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب﴾.

وقوله: [**لأن عالماً أعم الخ**] بيان العموم والخصوص أن عالم المفرد بفتح اللام اسم لكل ما سوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون إنما يطلق على العقلاء، والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا. وقيل: جمع له باعتبار من يعقل.

وقوله: [**اسم لأعلى الجنة**] هو الذي عليه الأزهري وجمهور شراح الألفية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾ مع أن في آخر الآية ما يشهد أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو: ﴿وما أدراك ما عليون﴾ كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أي محل كتاب، والذي عند أبي السعود

ووجه شذوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كثبة وعدة، ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير كقولهم: أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير: وأرضون في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين، وثبين، ومئين. وقوله: (ومثل حين قد يرد ذا الباب) الإشارة بذلك إلى سنين وبابه أنه قد يستعمل باب سنين

وغيره أن عليين علم على ديوان الخير الذي دون وجمع فيه كل ما عمله صلحاء المتقين والملائكة، سمي بذلك لأنه سبب الارتفاع لأعلى الجنة، فعلى هذا يكون كتاب في الآية مراداً به حقيقته.

وقوله: **[جمع في اللفظ]** بل هو في الأصل جمع علي بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلو، ولم تتوفر فيه الشروط لأنه غير علم ولا صفة، ثم نقل وصار علماً على مذكر. وقوله: **[ووجه شذوذه أنه من باب سنين]** مراده بكونه من باب سنين أن كلاً من أرضين وسنين وأمثاله جمع تكسير لتغيير بناء الواحد، إلا أنه ألحق بجمع المذكر السالم، فإن توفر فيه ضابط باب سنين فيكون لحاقه مطرداً وإلا فيكون شاذاً كأرضين، وبما قررنا تعلم أن كلام كدي صحيح ولذا قال بركة في حواشيه عليه أصاب في رجوعه لأرضين، والذي للشاطبي أنه راجع لجميع الملحقات وجعل الأهلون وما عطف عليه مبتدأ وجملة شذ خبره وأفرده باعتبار ما ذكر، فيكون الناظم موافقاً لما نص عليه في التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة.

وقوله: **[فيعوض منه]** أي حتى يعوض منه. وقوله: **[حرف أصلي]** الحرف الأصلي هنا وفيما قيل صادق بحذف فاء الكلمة وعينها ولامها، والصواب تخصيص ذلك باللام. **(فإن قلت)**: على اللام يحمل كلام كدي **(قلت)**: يصح هذا الحمل لو لم يمثل قبل بعزة وهنا بعزين المحذوف فاء الكلمة.

وقوله: **[وعوض منه تاء التأنيث]** الصواب أن يقول: وعوض منه هاء التأنيث لإخراج نحو بنت مما حذفت منه لامه وعوض منها تاء التأنيث. وقوله: **[كعزين]** غير صواب، ويوجد في بعض النسخ عضين بالضاد بدل عزين وهي نسخة مصلحة.

وقوله: **[وثبين]** جمع ثبة بضم ثاء المفرد، ويجوز في الجمع الكسر وهو الأكثر والضم، والثبة الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها هاء التأنيث، وقيل أصله بالياء. وقوله: **[ومئين]** جمع مائة وأصله مئي بالياء ففعل به كما فعل بما قبله، ومحترزات القيود التي ذكر كدي على الصواب أنه يخرج بقوله ما حذف نحو: تمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضة من شيء، وبقوله: لام الكلمة نحو عدة مما حذفت فاؤه وعوض منها هاء التأنيث، إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفوا فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث، فليس من باب سنين خلاف ما يقتضيه كدي ويخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لأن المحذوف عين الكلمة، وبقوله: وعوض عنه يد ودم مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شيء إذ أصلهما يدي ودمي، وبقوله: هاء التأنيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامه وعوض عنها غير هاء التأنيث، فأصل اسم سمو حذفوا لام الكلمة وعوضوا منها الهمزة، وأصل بنت بنو.

وقوله: **[الإشارة بذلك إلى باب سنين]** مثله في المرادي والسيوطي والأشموني والموضح على أحد

استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة، وفهم من قوله: (قد يرد) أن ذلك قليل ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» في إحدى الروايتين، وقوله: (وهو عند قوم يطرد) يعني أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

دعاني من نجد فإن سنينه   لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا

ثم قال:

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ   فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

الاحتمالين، وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضاً، ويكون الناظم حينئذ أفرد الإشارة باعتبار ما ذكر، ثم أن الموضح شبه ذلك بغسلين وهو أحسن من تشبيه الناظم بحين لوجهين: أولهما أن حيناً لا يلزم الإعراب لجواز إضافته إلى الجمل وبنائه حملا على إذ، وسيقول الناظم: وما كاذ معنى كإذ الخ، بخلاف غسلين فهو ملازم للإعراب والياء، ثانيهما: أن يكون التشبيه تاماً فإن الياء والنون زائدتان في سنين مثلهما في غسلين بخلاف حين.

وقوله: [في إحدى الروايتين] وهي إثبات النون في سنين والإعراب بالكسرة الظاهرة تحتها، فبقاء النون مع الإضافة دليل على أنه أتى به على لغة غسلين، ولو حذف النون للإضافة لكان على اللغة المشهورة وهي الرواية التي احترز عنها كدي بقوله في إحدى الروايتين. وقوله: [يعني أن هذا الاستعمال] أي الذي هو لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون.

وقوله: [كقوله: دعاني إلى آخر البيت] من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر إسلامي، ولجده صحبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق إلى وطنه، وذلك أنه كان يهوى ابنة عمه فمنع من تزوجها فخرج إلى طبرستان ومات بها، ودعاني فعل أمر بمعنى اتركاني، وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر، ويريدون بذلك التوكيد على حد قول امرىء القيس: قفا نبك الخ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مخاطب واحد والألف توكيد له، وقيل: الألف هو الفاعل والنجد بفتح النون لغة ما ارتفع من الأرض، والمراد به هنا موضع أوله من ناحية الحجاز من ذات عرق إلى العراق، وفاء فإن: للتعليل، وسنينه: بإثبات النون قبل الهاء منصوب بفتحة ظاهرة على النون على أنه اسم أن، ولعبن: فعل ماض والنون فاعله عائد على سنينه، وشيباً: بكسر الشين جمع أشيب حال من نا المجرور بالباء، وشيبننا: بفتح الياء المشددة فعل ماض والنون فاعله ونا مفعوله، ومرداً: حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذي لم ينبت شعر شاربه، والمعنى: اتركني من ذكر هذا الموضوع لأن مرور السنين به لعب بنا كباراً وصغاراً، والشاهد في سنينه حيث ثبتت النون مع الإضافة ونصب بالفتحة، ثم إن كدي صرح بأن المراد بقوم في النظم: العرب، وظاهر تخصيص هذا لاطراد بسنين وبابه، وصرح بذلك الشارح والمرادي، والذي في الأشموني والموضح أن قول الناظم وهو عند قوم يطرد راجع لجمع المذكر السالم وكل ما ألحق به هو الصواب، ويكون المراد بقوم النحاة وهو الموافق لما يوجد في بعض نسخ الناظم والفراء يراه مطرد.

(ونون مجموع وما به التحق)، قول كدي: [وقيل: هو مختص بالضرورة] أي بعد الياء ولم يسمع بعد

يعني أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل، وقيل: هو مختص بالضرورة، كقوله:

ومــاذا يـدري الشعــراء مني وقـد جـاوزت حـد الأربعـين

وقوله:

٤٠ - وَنُـونُ مَـا ثُـنِّيَ وَٱلْمُـلْحَـقِ بِـهْ بِـعَـكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَـانْـتَـبِـهْ

يعني أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع، فكسرها كثير وفتحها قليل، قيل: وهي لغة مع الياء، وقيل: مطلقاً. وقوله: فانتبه، أي فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع

الواو، وفي هذا تنكيت على الناظم الذي يقتضي أنه لغة قليلة لا ضرورة، وما اقتضاه الناظم في الخلاصة من القلة هو الذي صرح به في الكافية، وذكره العيني وأجازه أبو حيان، ولعله لكون التنكيت غير تام ضعفه كدي بقيل.

وقوله: [كقوله: وماذا] البيت من الوافر، وقائله سحيم بن وثيل الرباحي على اختلاف فيه، وما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول، والجملة بعده صلته والعائد محذوف أي يدريه، ومعنى يدري: يبتغي، والجملة من الموصول وصلته خبر ما، ويجوز أن تكون ذا ملغاة مركبة مع ما، فتكون مفعولاً مقدماً وسيقول الناظم: ومثل ماذا بعد؟ ما استفهام، والواو في وقد واو الحال، والشاهد في كسر نون الأربعين، وقيل: لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للقافية، ولاحتمال أن تكون الكسرة كسرة إعراب وإنها مجرور بها، فيكون معرباً بالحركات إجراء له مجرى حين، وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح، فتارة استشهد به على الإعراب بالكسرة، وتارة على كسر النون والإعراب بالحروف.

(ونون ما ثني)، قول كدي: [قيل وهي لغة مع الياء] شاهده قول حميد بن ثور يصف قطاة:

على أحوذيين استقلت عشية

والشاهد في فتح نون أحوذيين تثنية أحوذي وهو الخفيف في المشي، وأراد بها هنا جناحي حمامة يصفها بالخفة. وقوله: [وقيل: مطلقاً] أي بعد الألف وبعد الياء، ويوجد في بعض نسخ المكودي بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نص ما يوجد، ومنه قول الشاعر:

أعـرف منهـا الجيـد والعينـانـا ومنخـرين أشبهـا ظبيـانـا

البيت من الرجز، وقائله رجل من بني ضبة، وقيل: مصنوع، والجيد: العنق، وظبيانا: اسم رجل وليس تثنية ظبي خلافاً للهواري، وضمير منها يعود لسلمى، والشاهد في العينانا حيث أثبت الألف وفتح النون، وقول من قال هذا البيت لا دليل فيه لاحتمال أنه على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالحركات على النون بمنزلة المفرد غير صحيح لقوله بعد: ومنخرين بالياء، فدل على أنه لا يلزم الألف في الأحوال كلها.

وقوله: [من الفرق الخ] إن قلت: ما علة ذلك؟ وهلا عكسوا فكسروا نون الجمع وفتحوا غيره؟

ونون التثنية. ومن مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي ٱلْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٤٢ ـ كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ ... كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

يعني أن المجموع بالألف والتاء الزائدتين وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول:

قلت: المثنى خفيف، والجمع ثقيل، والكسر ثقيل، والفتح خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل، وكسر ما قبل الياء في الجمع، وفتح في المثنى طلباً للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور في التثنية، وبين مفتوح ومكسور في الجمع، وإنما لحقتهما النون عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وقدم نون الجمع على نون المثنى لأن الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف، ولأن الكلام في الجمع فقلل الفصل، إذ فصل واحد بين المثنى ونونه خير من فصلين، ولم يذكر كل نون متصلاً بمحله لأنه غير مقصود بالذات في هذا المحل، لأن المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من التبرعات الجميلة، وقد جمع الناظم البيتين في بيت واحد في الكافية ونصبه:

والنون في جمع له فتح وفي ... تثنية كسر وعكس قد يفي

(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة، وكان الأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذي لا ينصرف على سائر المعربات بالحروف، لأن نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل، ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل، وأجيب بأن المفرد أصل للمثنى، والمثنى أصل للجمع المذكر، وجمع المذكر أصل لجمع المؤنث، وأما ما لا ينصرف لما كان شبيهاً بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية، و(ما) في النظم موصولة، فإن جعلتها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة في جمع، وخالفت ضمير يكسر الذي هو خبر عن ما، لأن المفرد لا يكسر في النصب، وإن جعلت ما واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر، وخالفت ضمير الصلة الذي في جمع، لأن الجمع لا يجمع، وأجيب بأن (ما) واقعة على الجمع، وإن ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف، والتقدير: والجمع الذي جمع مفرده بكذا يكسر كما مر نظيره، أو أنها واقعة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره: وجمع ما أي المفرد الذي جمع، فيكون جملة جمع صلة ما، وضمير جمع عائد على ما، وضمير يكسر الخبر عائداً على جمع المقدر، هكذا في جميع ما وقفت عليه، والذي ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معاً، وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد، وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع، فهو من باب الاستخدام لأن الاستخدام له نوعان: أحدهما أن تريد بلفظ له معنيان احدهما ثم تعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا

فأطلق السماء أولاً على المطر، ثم أعاد الضمير على السماء باعتبار النبات إذ هو الذي يرعى، والسماء يطلق على المطر والنبات. وثانيهما: أن يكون اللفظ له معنيان أيضاً فتطلقه عليهما وتعيد الضمير عليه، أولاً:

مررت بالهندات، ورأيت الهندات، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً عن جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه، وقدم الجر لأن النصب محمول عليه. وقوله:

كذا أولات والذي اسماً قد جعل ... كأذرعات فيه ذا أيضاً قبل

هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان: الأول: أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه وإليه أشار بقوله: كذا أولات، يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل﴾. الثاني ما سمي به من جمع المؤنث السالم وإليه

باعتبار معنى، وثانيهما: باعتبار معنى، فتكون ما واقعة على المفرد والجمع، فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد، وضمير يكسر باعتبار الجمع، ومنه قوله:

فسقى الغضى والساكنيه وإن هُمُو ... شبوه بين جوانحي وضلوعي

فالغضى يطلق على شجر وعلى النار، فأعاد الضمير الأول الذي هو في الساكنيه على الغضى باعتبار مكانه، وأعاد الثاني الذي شبوه باعتبار النار الحاصلة من الشجر وكلاهما مجاز، وهذا ظاهر غاية هذا، وقد قال الحافظ سيدي الطيب: إن السؤال غير وارد من أصله لأن المفرد الذي جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة، فعود الضمير على أحدهما يكون عوداً على الآخر، وباء بتا للاستعانة ليفيد أن التاء والألف زائدتان، أو للآلة فيؤخذ منه أنهما آلتان للجمع فهما زائدتان، فلو كانت إحداهما أصلية لم تكن جمع مؤنث سالماً بل تكسير فيسقط قول من قال: الصواب التقييد بالزائدتين لخروج نحو: أبيات وقضاة، فالتاء في الأول أصلية، والألف في الثاني أصلية إذ أصله قضية جمع تكسير ينصب بالفتح على الأصل، لأن ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت، وبه تعلم غلط بعضهم في قوله: نظمت أبيات بكسر التاء، فقيل له: قل أبياتاً بالفتح، فقال: وما بتا وألف الخ، ثم لا فرق بين أن يكون التأنيث حقيقياً كهندات أو مجازياً نحو: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾. قول كدي: [حملاً على جمع المذكر الخ] بيانه أن جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع، والأصل يعرب بالياء جراً ونصباً، فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لكان له مزية على الأصل.

(فإن قلت): المزية موجودة على كل حال فإن الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات (قلت): أجيب عنه بأنه لما لم يمكن في آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للإعراب جعل الإعراب بالحركات.

وقوله: [وقدم الجر الخ] أشار بهذا إلى رد قول من قال: لا حاجة إلى ذكر الكسر لأنه على الاصل كالرفع، فأجاب كدي بأن فائدته التثنية على أن النصب محمول عليه. وقوله: [ولا مفرد الخ] بل له مفرد من معناه وهو ذات، وقيل: إنه جمع إلى وزان مدى خلط[1] بينهما. وقوله: [وإن كن أولات] أصله كون من باب

---

(١) (قوله: وزان مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه، فلعل الصواب حذف قوله: خلط بينهما، على أني لم أر هذا القول في جميع مواد الألفية شروحاً وغيرها، فلو ذكر أصلها وما آلت إليه بعد الإعلال كما فعل غيره لكان أحسن فائدة اهـ.

أشار بقوله: (والذي اسماً قد جعل الخ) فتقول في رجل اسمه هندات: هذا هندات، ومررت بهندات، ورأيت هندات، كما كان قبل التسمية، ومنه أذرعات: اسم موضع بالشام وذاله معجمة، فأولات: مبتدأ وخبره كذا، والذي: مبتدأ، وصلته اسماً قد جعل، وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول، اسماً: مفعول ثان بجعل، وكأذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، وذا: مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، وقبل: خبره، وفيه: متعلق بقبل، والتقدير: الذي جعل اسماً من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة وإليه أشار بقوله:

٤٣ ـ وَجُـرَّ بِـالْفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ مَـا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ أَلْ رَدِفْ

يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب لأنه على الأصل السابق، ولما كان

فعل بالفتح، فنقل إلى فعل بالضم لقوله في اللامية وانقل[٢] لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت الخ، فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الكلمة بعد تسكين الواو، ونقل حركتها للكاف، وحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين، وأدغمت النون في نون النسوة، فالنون هو اسمها، وأولات خبرها منصوب بالكسرة.

وقوله: [الثاني ما سمي الخ] أشار بهذا إلى أن المراد بقول الناظم: (والذي اسماً قد جعل) أن معناه جعل علماً على مسمى به، وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لأنها موجودة في الجمع، وفيه لغتان غير هذه وهما: إعرابه إعراب ما لا ينصرف فيخفض بالفتحة النائبة عن الكسرة من غير تنوين، والثاني: إعرابه إعراب جمع المؤنث فينصب بالكسرة مع حذف التنوين، فاللغة الاول راعت الجمعية فقط، والثانية راعت العلمية، والثالثة توسطت بين الامرين راعت الجمعية فنصبته بالكسرة، وراعت العلمية فحذفت تنوينه. (لا يقال): التنوين هنا للمقابلة لا تنوين الصرف. (لأنا نقول): كان للمقابلة حيث كان جمعاً، وقد انسلخ بعد جعله مسمى عن الجمعية، فالتنوين للصرف.

(وجر بالفتحة) هذا هو الباب الخامس من أبواب النيابة. قول كدي: [أن الاسم الذي لا ينصرف الخ] الاسم الذي لا ينصرف هو ما فيه علتان فرعيتان نحو: مررت بأحمد فإنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، أو علة واحدة قامت مقامها نحو: مساجد فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ومجموع العلل تسع، جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمـع وزن عـادلا أنـث بمـعـرفـة ركب وزد عجمة فـالـوصف قـدكمـلا

ويأتي بيانه في باب ما لا ينصرف إن شاء الله، وإنما لم يدخل في الاسم الذي لا ينصرف الجر لأنه أشبه

---

(٢) (قوله: لقوله في اللامية وانقل الخ) لا يصح أن يكون علة لما قبله، فلعل فيه حذفاً تقديره: ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء لقوله في اللامية: وانقل الخ، اهـ مصححه.

جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل على أل أشار إلى ذلك بقوله: (ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) فشملت (أل) الزائدة نحو اليزيد، وغير الزائدة نحو الأحسن، ومعنى (ردف) تبع، وقوله: (وجر) يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و(ما) في موضع رفع نائبة عن الفاعل، ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول به، وما في قوله: (ما لم يضف) ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله:

٤٤ ـ وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا ... رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وفهم من قوله: (لنحو) أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن (يفعلان) شامل لما ألفه ضمير نحو: الزيدان

الفعل، فكما لا يدخل الجر في الافعال كذا لا يدخل فيما أشبهها وهو الاسم الذي لا ينصرف، فإن أضيف أو دخلت عليه أل يعد من الافعال فرجع إلى الاصل فدخل الجر فيه.

(ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) يس أي مدة انتفاء كل من الامرين معاً لا أحدهما فقط، وإن كان العطف بأو، لأنها وقعت في حين النفي فتفيد العموم كما في قوله تعالى: ﴿ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾ وإنما تكون لاحد شيئين إذا وقعت بعد الإثبات. قول كدي: [ومعنى ردف تبع] قيل: أن ردف مستغنى عنه بقوله بعد أل، وأجيب عنه بأن البعدية لا تستلزم الاتصال، لأن بعد ظرف متسع فيتناول نحو: مررت بالرجل أحمد، فزاد ردف لرفع هذا الإيهام، وقول بعض: زاده خوف توهم إن بعد في النظم بالضم مقطوع عن الإضافة مع أنه مفتوح بعيد غاية البعد.

وقوله: [ويحتمل أن يكون فعل أمر] هذا أولى ليوافق قوله بعد: (وجعل لنحو الخ)، مع قوله: (وسم معتلاً الخ) وجملة ردف في موضع الحال من اسم يكن على حذف قد ومفعوله محذوف تقديره قد ردفها.

(واجعل لنحو) لما فرغ من ذكر النيابة في الأسماء شرع في ذكرها في الأفعال، ولهذا قال كدي في التوطئة: ومن مواضع الخ، وهذا هو الباب السادس من أبواب النيابة. قول كدي: [في هذه الأمثلة] لم يقل كقول بعضهم الأفعال لأن هذه ليست أفعالاً بأعيانها كالأسماء الستة، وضابطها كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وقوله: [وهذه الأمثلة ثلاثة] اضطرب كلامه فجعلها في التوطئة خمسة، وفي التقرير ثلاثة وثمانية والكل صحيح، بل تصل بالاستقراء إلى عشرة، فمن نظر لمجرد اللفظ مقروناً بالواو والألف أو الياء ولم يعتبر كونه مفتتحاً بتاء ولا ياء جعلها ثلاثة، ومن نظر إلى كون الفعل مفتتحاً بالياء أو التاء في تفعلا وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف وأما تفعلين فلا تكون إلا بالتاء جعلها خمسة، ومن نظر إلى ما ذكر مع زيادة الألف في يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء يكون ضميراً وحرفاً، وإلى كون الواو في يفعلون بالياء يكون ضميراً حرفاً،

يفعلان، ولما ألفه علامة التثنية نحو: يفعلان الزيدان، على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن أيضاً تفعلان بالتاء فإنه شبيه بيفعلان، ويكون أيضاً ألفه ضميراً نحو: أنتما تفعلان، وعلامة التثنية نحو: تفعلان الهندان، وأما (تسألون) فيكون واوه ضميراً نحو: أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه، وواو يفعلون يكون ضميراً نحو: الزيدون يفعلون، وعلامة جمع نحو: يفعلون الزيدون، وأما (تدعين) فلا تكون ياؤه إلا ضميراً، فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ، والنون مفعول أول بـ (اجعل)، و(رفعاً) مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير: واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون، وقوله: (وحذفها للجزم والنصب سمة) أي علامة، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: (كلم تكوني)، ومثال للنصب وهو قوله: (لترومي مظلمة) يجوز في لامه الفتح والكسر والقياس الفتح. واعلم أن علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

وإلى كون الواو في تفعلون بالتاء يكون ضميراً، وكون الياء في تفعلين ضميراً جعلها ثمانية، ومن نظر إلى أنتما تفعلان المثال الأول في التاء عند كدي شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث المخاطبين نحو: أنتما يا هندان تفعلان فتكون تسعة وزاد عاشراً، وهو ما إذا كان مفتتحاً بالتاء للمؤنثين الغائبتين، والألف ضمير نحو: الهندان تفعلان وهو عكس المثال الثاني في التاء عند كدي جعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة، باعتبار كون الخطاب مع التاء قسماً واحداً لا فرق بين كونه للمذكر أو للمؤنث، وبعضهم جعلها سبعة، ومنهم من جعلها ستة.

وقوله: [على لغة أكلوني الخ] أي على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الجمع علامة الجمع، وهذه اللغة هي المشار إليها بقوله: وقد يقال سعدا وسعدوا الخ، وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلتني أو أكلني.

(كلم تكوني لترومي مظلمة) إعرابه: لم: حرف جزم، وتكوني: مجزوم بحذف النون والياء اسمها، واللام: في لترومي لام الجحود، وترومي منصوب بحذف النون بأن مضمرة بعد لام الجحود، ومظلمة: مفعوله، وجملة لترومي في محل نصب خبر تكوني.

(فرع) إنما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف، وبالضمة ليناسب الواو، وبالكسرة ليناسب الياء، لم يكن الإعراب فيه ولا موجب للبناء، فجعلت هذه النون بدلاً من الضمة لمشابهتها للواو في الغنة وفي إدغامها فيها نحو: من وال، وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي الألف أو الواو أو الياء، لأن الضمير المرفوع كالجزء لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين وكسرت النون في يفعلان تشبيهاً بنون المثنى، وفتحت في يفعلون تشبيهاً بنون الجمع، وبعضهم زعم أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال.

وقوله: [والقياس الفتح] موافقة للغة، والكسر في كلام الناظم متعين لسلامته من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي.

٤٦ ـ وَسَـمِّ مُعْـتَـلاً مِنَ الأَسْـماءِ مَـا   كَـالْمُصْـطَفَى وَالْمُـرْتَـقِي مَـكَـارِمَـا
٤٧ ـ فَـالأَوَّلُ الإعْـرَابُ فِـيـهِ قُـدِّرَا   جَمِـيـعُـهُ وَهْـوَ الَّـذِي قَـدْ قُصِرَا
٤٨ ـ وَالثَّـانِ مَنْقُـوصٌ وَنَصْبُـهُ ظَهَـرْ   وَرَفْـعُـهُ يُنْـوَى كَـذَا أَيْـضـاً يُجَـرْ

يعني إن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألفاً قبلها فتحة لازمة كالمصطفى، أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقي يسمى معتلاً، وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة، وما موصولة مفعول أول بسمٍّ، ومعتلاً مفعول ثان من الأسماء متعلق بسمٍّ،والصلة كالمصطفى ومكارماً مفعول لأجله، ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب يعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ويسمى مقصوراً، وقد نبه على ذلك بقوله:

(فـالأول الإعـراب فيـه قـدرا   جميعـه وهـو الـذي قـد قصرا)

ثم نبه على القسم الثاني بقوله:

(وسم معتلاً) قدم الموضح شرح قول الناظم واحذف جازماً ثلاثهن على قوله: (وسم معتلاً) لأنه هو الباب السابع من أبواب النيابة، ولما فعله الناظم وجه حسن وهو أنه لم فرغ من إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في المعتل منهما وقدم الاسم لشرفه. قول كدي: [**وليس من الأسماء الخ**] أي العربية كما هو موضوع كلام النحاة، وأما قولهم: سبو وصقو وكسكسو فمن أوضاع العجم وقوله: [**قبلها ضمة**] أي لازمة احترازاً من نحو: هذا أخوك فإنها غير لازمة. وقوله: [**لتعذر النطق بها**] وقد قيل:

تـعـذرا في الألـف اسـتـثـقـالا   في الـواو واليـاء فـخـذ مـثـالا
كقـال مـوسى معشر اليهـود قـد   يـأتي محمـد ويغـزو مـن جحـد

وقوله: [**ويسمى مقصوراً**] سمي بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشاركه الفعل في هذا، ولا يسمى مقصوراً اصطلاحاً لكن الممدود منه نحو: جاء لا يقال فيه ممدود اصطلاحاً، والمقصور يقابله الممدود، وكتب بعض الأدباء إلى بهاء الدين ابن النحاس:

سلم عـلى المـولى البـهـاء وصف لـه   شـوقـي إلـيـه وأنـي مملـوكـه
أبـداً يحـركـني إلـيـه تـشـوق   جـسـمـي بـه مـشـطـوره مـنـهـوكـه
لـكـن نـحـلت لـبـعـده فـكـأنـني   ألـف ولـيس ممـكـن تحـريـكـه

ثم إن كان الاسم الذي آخره ألف ممنوعاً من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل، والفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿رب موسى﴾ مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية والعجمة، فإن أضيف خفض بالكسرة كموسى بني إسرائيل.

(والثـاني منقـوص ونصبـه ظهـر ورفعـه ينـوى كـذا أيضـاً يجـر)

يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمى منقوصاً، وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها في الياء نحو: رأيت القاضي، وتنوي فيه الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو: قام القاضي، ومررت بالقاضي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله:

٤٩ ـ وَأَيُّ فِـعْـلٍ آخِـرٌ مِـنْـهُ أَلِـفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَـاءٌ فَـمُـعْـتَـلاً عُـرِفْ
٥٠ ـ فَـالأَلِـفَ انْـوِ فِيـهِ غَـيْرَ الْجَـزْمِ وَأَبْـدِ نَـصْبَ مَـا كَـيَـدْعُـو يَـرْمِي
٥١ ـ وَالـرَّفْعَ فِيهِـمَا انْـوِ وَاحْـذِفْ جَـازِمـاً ثَـلاثَـهُـنَّ تَـقْضِ حُـكْـمـاً لاَزِمـاً

يعني أن المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام: ما آخره ألف نحو: يخشى، وما آخره واو نحو: يغزو، وما آخره ياء نحو: يرمي، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و(أي) فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شأنية، و(آخر منه ألف) جملة، من مبتدأ، وخبره مفسرة للضمير

(والثان) يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهي لغة لا للوزن كما قيل. (فإن قلت): ما الفرق بين يد وقاض حتى جعل الإعراب في الأول ظاهراً وفي الثاني مقدراً مع أن كلًا منهما حذفت لامه؟ (قلت): العرب تحذف شيئاً ولا تريده ويصير نسياً منسياً ومنه يد، وقد يحذف الشيء وتريده ومنه قاض، ويدلك على الإرادة وعدمها التثنية فإنهم قالوا: يدان بدون رد للمحذوف وقالوا: قاضيان بالرد (وأي فعل)لله در من قال:

ألف القـوام وواو صـدغـك بعـده يـاء العـذار المسـتـديـر لمحنتي
أعللن جسمي بـالصـدود فسميت عنـد النحاة لـذا حـروف العلة

قول كدي: [وأي فعل شرط] هذا هو الصواب، ولا يصح جعلها موصولة لأن أي هذه مضافة إلى النكرة، والموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة عملاً بقوله: واخصصـن بالمعرفة موصولة أيا.

وقوله: [وهو مرفوع بالابتداء الخ] لم يبين الخبر واختلف فيه، قيل: جملة الشرط فقط وهو الأصح، أو جملة الجواب أو هما، وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التي اعترض بها المعرب على المكودي. وقوله: [وكان بعده مقدرة] أي وهي فعل الشرط، وهذا مخالف لما أصلوه من أنه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشروط غير أن ولو، إلا إن كان مفسراً بفعل بعده نص عليه ابن هشام.

وقوله: [ويحتمل أن تكون شأنية] هذا يقتضي أن الشأنية غير الناقصة مع أنها عينها لاحتياجها إلى اسم وخبره، وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبي حيان وأنها تامة ويكون اسمها على أنها شأنية ناقصة ضمير الشأن، وجملة آخر منه ألف خبرها، واعترض هذا المعرب أيضاً بأن جملة خبرها لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على اسمها، وليس هنا إلا ضمير منه، فإن عاد على اسم كان بقي المبتدأ الذي هو أي بلا ضمير يعود عليه من الخبر، لأن الأصح أن الخبر الشرط فقط، وإن عاد على المبتدأ بقي اسم كان بلا ضمير يعود عليه.

المستتر في كان الشأنية المقدرة، ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والفاء جواب الشرط، وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل، ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. وقوله: (فالألف انو فيه غير الجزم) يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو: زيد يرضى ولن يخشى، فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء. وقوله: (وأبد نصب ما كيدعو يرمي) يعني أن ما آخره واو كيدعو، أو ياء كيرمي، يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو: لن يدعو، ولن يرمي، ومعنى أبدِ أظهر، وما موصولة وصلتها كيدعو، ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف. وقوله: (والرفع فيهما انو) يعني أن الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء، والرفع مفعول مقدم بانو. وقوله: (واحذف جازماً ثلاثهن الخ) يعني أن هذه الحروف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في

وقوله: [مفسرة للضمير المستتر]. (فإن قلت): الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب (قلت): ما لم تكن عمدة وإلا لكان لها محل وهو هنا خبر والخبر عمدة. وقوله: [ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ] الأولى أن يقول: ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف، ولم يتعرض كدي لإعراب قول الناظم: أو واواً وياء. وإعرابها أنه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعين، وإن جعل بالنصب خبراً لكان كانا منصوبين. وقوله: [والفاء جواب الشرط] الأولى أن يقول: والفاء رابطة بين الشرط والجواب وسيقول: واقرن بفا حتماً جواباً لو جعل.

وقد قيل:

والفاء في الجواب قل للربط ولا تقل فيها جواب الشرط

وقوله: [ومعتلاً حال منه] يعني إن جعل عرف يتعدى لواحد، وإن جعل متعدياً لاثنين كان معتلاً مفعولاً ثانياً، وبما قلنا يتطابق مع ما يأتي له في جمع التكسير حيث أعرب جمعاً من قوله: وفعل لفعلة جمعاً عرف. مفعولاً ثانياً.

وقوله: [من باب الاشتغال] أي فيكون مفعولاً فيه على معنى في، والأصل انو في الألف فحذفت وانتصب الألف على التوسع. وقوله: [ويجوز رفعه على الابتداء] الأول أولى لقوله:

واختير نصب قبل فعل ذي طلب

(واحذف جازماً) مذهب سيبويه أن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفياً بها فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فحذفوا حرف العلة للفرق المذكور فهو محذوف عنده لا به، وابن السراج يقول: إن الحركة في الأفعال لا تقدر لأن الإعراب فرع فلا حاجة لتقديره، فلما دخل الجازم حذف الحرف فهو كالدواء المسهل إن وجد فضلة أخذها وإلا أخذ من قوى البدن، فالحرف محذوف بالجازم لا عنده لأنه لا حركة مقدرة، قال ز: ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر، لأن الناظم نص أولاً على أن المعتل معرب بالحركات في قوله: فالألف انو فيه غير الجزم. وفي قوله: والرفع فيهما انو. وهو قول سيبويه. ونص ثانياً على

الجزم نحو: لم يخش، ولم يغز، ولم يرم، وجازماً حال من الفاعل المستتر في احذف، وثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازماً محذوف تقديره للأفعال، وتقض مجزوم على جواب الأمر، وحكماً مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول مطلق إن جعلته بمعنى تحكم كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

النكرة والمعرفة

النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال:

٥٢ ـ نَـكِـرَةٌ قَـابِـلُ أَلْ مُـؤَثِّـرا　　　أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

يعني أن النكرة هي ما يقبل أل وهي الألف واللام. وقوله: (مؤثراً) أي مؤثرة للتعريف، واحترز بذلك من أل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللاتي، والتي للمح الصفة كالحارث فإن كليهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: (أو واقع موقع ما قد ذكرا) يعني أن من النكرة ما لا يقبل أل كذي بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما في معنى ما يقبلها، فذو بمعنى صاحب، وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أل. وقوله:

أنه مجزوم بحذف الحرف في قوله: واحذف جازماً ثلاثهن. وهو قول ابن السراج، فيكون ما قاله الناظم مذهباً ثالثاً مركباً منهما، وبه قرر ضح كلام الناظم وهو الذي في الشذور، وابن الحاجب في كافيته، والرضي فتكون أبواب النيابة سبعة عند الناظم أيضاً، وأجيب عن كدي بأن كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله: واحذف جازماً، وقطع النظر عما تقدم لكنه بعيد.

وقوله: **[وثلاثهن مفعول باحذف]** ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أي احذف أواخرهن أي الأفعال، ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حينئذ (لا يقال): القياس حذف حرف العلة كما حذف الجازم (لأنا نقول): علامة النصب وجودية لأنها حركة، وعلامة الجزم عدمية، والوجودية لا بد لها من حرف تقوم به، فلو حذف لبقيت من غير حرف وهي لا تقوم بنفسها، والله أعلم.

النكرة والمعرفة

هذه هي المقدمة الثانية من المقدمتين السابقتين، وهما في الأصل اسما مصدر نكرته وعرفته، فنقلا وسمي بهما المنكر والمعرف، ومناسبة ذكر هذا الباب عقب المعرب والمبني أن غالب المعارف مبني وغالب النكرات معرب. قول كدي: **[هي الأصل الخ]** وجه بأمور منها: أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج. ومنها: أن بعض الاسماء النكرة لم تعرف والمستقل بنفسه أولى بالأصالة. ومنها: أن مسماها أسبق في الذهن.

(نكرة قابل أل مؤثراً)، قول كدي: **[والتي للمح الصفة]** التعبير بلمح الأصل أولى، بل قد يكون منقولاً من غير صفة بل من مصدر كفضل، أو من اسم عين كنعمان. وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التي كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية. وقوله: **[كذي بمعنى صاحب]** نحو: مررت برجل ذي مال أي

٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلَامِ وَالَّذِي

يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هي ما لا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها، وذكر من المعارف

صاحب مال، واستشكل التمثيل بذو بوجهين: أحدهما: أنها تفسر بصاحب وهو وصف، وأل الداخلة على الأوصاف نحو: الضارب موصولة غير معرفة. ثانيهما: أن ذو لا تستعمل إلا مضافة فتفسر حينئذ بصاحب المضاف، وصاحب المضاف لا يقبل أل لأن أل والإضافة لا يجتمعان.

وأجيب عن الأول بأن أل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف إذا أُريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفة مشبهة وذلك كاف، إذ لا يشترط قبولها في كل تركيب، أو نقول: أن المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبية وذات تقبل أل، وأجيب عن الثاني بأنه روعي لفظ صاحب مجرد أو ذلك كاف ورده الحافظ سيدي الطيب بأن الشرط أن يقبلها مع الإضافة، وإلا لزم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل. قال: ولم أر جواباً عنه مقنعاً.

وقوله: [وما بمعنى شيء] في نحو: مررت بما معجب لك أي بإنسان معجب لك.

(فرع) الأفعال نكرات لأنها موضوعة للخبر، وحقه أن يكون نكرة، إذ لو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة، إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة. (فإن قلت): إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة؟ (قلت): تعريفها محال لأنها لا يضاف إليها لأنها جمل، ولذلك لا تدخل عليها أل، ودخولها على الجمل محال، وهذا على ما للنحويين، والذي للأصولين أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير.

(فإن قلت): يرد علينا العلم كزيد وعمرو فإنه يقبل أل عند تثنيته أو جمعه. (قلت): العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره كما مر، فهو عند إرادة تثنيته نكرة، ولم يتعرض كدي لإعراب هذا البيت مع أنه صعب، وحاصل ما قالوا هنا أن نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحذوف أي اسم نكرة ولذا قال: قابل أل ولم يقل قابلة اعتباراً بلفظ اسم المقدر، ويصح أن يكون قابل مبتدأ ونكرة خبره وهو الذي يناسب قوله وغيره معرفة وأل مضافة إلى ما قبلها من إضافة الوصف إلى مفعوله، ومؤثراً حال من أل، وشرط إتيان الحال من المضاف إليه الآتي في قوله: ولا تجز حالاً من المضاف له. إلا إذا الخ موجود، إذ المضاف الذي هو قابل يصح أن يعمل في الحال وموقع مفعول فيه، ولا يصح أن يكون مفعولاً مطلقاً لأن المعنى أن يقع في محل ما يقبلها، لا أن المراد ما يقع وقوعاً كوقوعه، إذ لو كان كذلك لدخلت عليه أل بنفسه، وهناك مناقشات في كلام الناظم كلها ساقطة.

(وغيره معرفة) الضمير عائد على ما ذكر من قبول أل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد: عوان بين ذلك، ولا يصح عوده على نكرة وإلا لقال: وغيرها. ولا يصح أن يعود على ما يقبل أل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقال: وغيرهما. (لا يقال) أفرد لأن العطف بأو (لأنا نقول): أو التي يصح فيها ذلك هي التي للتخيير وهي هنا للتنويع، ولا يعود على اسم المقدر لأنه يصير لا فائدة في الأخبار، إذ من المعلوم أن غير النكرة معرفة.

ستة: الضمير كهم، واسم الإشارة كذي، والعلم كهند، والمضاف إلى المعرفة كابني، والمعرف بأل كالغلام، والموصول كالذي، ولم يذكر المقصود بالنداء نحو: يا رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل في المعرف بأل لكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفي اسم الإشارة، ولم يرتبها في المثل ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمٍّ بِالضَّمِيرِ

يعني أن ما دل على غيبة نحو: هو، أو حضور نحو: أنت وأنا يسمى ضميراً، ودخل في قوله: (أو حضور) اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال، ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل بقوله:

قول كذي: **[في المعرف بأل الخ]** أي فتكون أل مقدرة وناب عنها حرف النداء. وقوله: **[وفي اسم الإشارة]** وعليه فيكون تعرف بالقصد والإقبال، وهذا الأخير هو الذي اختاره في التسهيل.

وقوله: **[ولم يرتبها في المثل الخ]** نسخة فيها بالمثل بجمع الكثرة، وفي بعضها بالمثال بالافراد وكلاهما غير ظاهر، والأولى أن يقول في الأمثلة بجمع القلة. وقوله: **[ورتبها في الفصول الخ]** تبعاً لترتيبه في كافيته أيضاً حيث قال:

فمضمر أعرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عينا وذو إضافة بها تبينا

وقوله في التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالأعرفية شدة التمييز لمسماه، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمساهما من العلم وإن كان يعين مسماه مطلقاً، وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به في التسهيل، خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من أن الضمير مطلقاً في مرتبة واحدة، ثم يجب أن يقال: الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة.

وقد رأى ابن جني سيبويه في منامه فقال: ما فعل الله بك؟ فقال له: غفر لي بقولي: أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة. وليس المراد أن الله جل وجلاله لم يقبل من سيبويه إلا هذا العمل بل غفر له بسببه.

(فما لـذي غيبة)، قول كذي: **[يعني أن ما دل على غيبة الخ]** صوابه على صاحب غيبة لنخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لكنها لا تدل على الصاحب لأن الياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور.

وقوله: **[ودخل في قوله أو حضور الخ]** فيه نظر لأن اسم الإشارة عند الناظم قريب وبعيد، فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعاً، والقريب دلالته عليه بالالتزام، لأن الواضع إنما وضعها لتدل على القرب أو البعد أو التوسط على القول به، وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريباً منك ولا يكون حاضراً معك، فالحضور أخص، ولا ترد أيضاً الأسماء الظاهرة نحو زيد فإنها وإن دلت على الغيبة ولذا يقولون: الاسم الظاهر من قبيل الغيبة، إلا أنها وضعت لمسمياتها المعينة مطلقاً لا بقيد كونها غائبة، فلو صدر العبارة

٥٥ ـ وَذُو آتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلَّا آخْتِيَاراً أَبَدَا

يعني أن الضمير المتصل هو ما لا يصلح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يلي إلا في الاختيار، وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

وقوله:

٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَآلْكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ وَآلْيَاءِ وَآلْهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي: ياء المتكلم من (ابني) وهي مجرورة بالإضافة، وكاف الخطاب من (أكرمك) وهو منصوب بأكرم، وياء المخاطبة وهاء الغائب من (سليه) والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به. قوله:

بقوله يعني أن ما وضع لصاحب غيبة نحو: هو، أوحضور نحو: أنت كما في عبارة غيره لسلم من الإيهام.

(وذو اتصال)، قول كدي: [أي وقوعه في أول الكلام الخ] تفسير الابتداء في النظم بهذا يصير قوله بعد، (ولا يلي إلا اختياراً أبداً) حشواً، لأنه على هذا التفسير يخرج ضمير الرفع المنفصل نحو: هو قائم، وضمير النصب المنفصل نحو: إياك نعبد، لأن كلا منهما يصح وقوعه في أول الكلام، والذي ينبغي أن يفسر الابتداء به في النظم أنه هو الذي لا يصح جعله مبتدأ، فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأن يكون مبتدأ، ويبقي ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله: ولا يأتي إلا اختياراً أبداً، نعم يستغنى بهذا عن الأول، لكن لا يضر إغناء الثاني عن الأول بل المضر العكس، ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذي يصح الابتداء به ويلي إلا في اختيار الكلام.

وقوله: [كقول الشاعر وما نبالي الخ] البيت من بحر البسيط، وما الأولى نافية، ونبالي فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من المبالاة بمعنى الاكتراث، وفي بعض نسخ كدي: وما علينا، وإذا ظرف فيه معنى الشرط، وما زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، وسيقول الناظم: والزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال، وجارتنا خبر لكنت منصوب بالفتحة من الجوار، وأن حرف نصب مدغمة في لا النافية، ويجاور منصوب بأن، وأن وصلتها معمول لنبالي، وإلا حرف إيجاب، والكاف في موضع نصب على الاستثناء تقدم على المثنى منه وهو ديار أي أحد وفيه الشاهد، لأن القياس أن يقول: إلا أياك، وأنكر المبرد وجود هذا وأنشد سواك ومعناه: إذا كنت جارتنا فلا نبالي بعدم مجاورة غيرك، ونائب فاعل يبتدأ في النظم ضمير مجرور بالباء أصله به، ثم حذف الجار وحده توسعاً فاستتر الضمير كما قالوا في المشترك: أصله المشترك فيه، ولا يقال: إن الجار والمجرور النائب محذوف وإن كان العائد يحذف نحو قوله: ولم يحسدوني أي فيه لأن النائب لا يحذف.

(كالياء والكاف)، قول كدي: [فأتى بهذه المثل الخ] الأولى أن يقول: الأمثلة وإنما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وإن كان يمكنه أن يأتي ببعضها أشارة إلى تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه إلى

٥٧ ـ وَكُـلُّ مُضْـمَـرٍ لَـهُ ٱلْبِنَـا يَجِبْ وَلَـفْظُ مَـا جُـرَّ كَـلَفْظِ مَـا نُـصِـبْ

يعني أن الضمائر مبنية. وقوله: (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح للنصب، ففهم منه أن الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة، وأن الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة، وأن الهاء من سليه تصلح للجر لأنها منصوبة، وأن الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله:

٥٨ ـ لِلرَّفْـعِ وَٱلنَّصْبِ وَجَـرٍّ نَـا صَـلَحْ كَـاعْـرِفْ بِنَـا فَـإِنَّنَـا نِلْنَـا ٱلْمِنَـحْ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم

متكلم ومخاطب وغائب، لكن لم يرتب الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور، بل ذكرها على سبيل ما سمح له الوزن ورتبها بحسب التقسيم الثاني حيث أتى بما للمتكلم، ثم للمخاطب ثم الغائب، فيكون تدلياً وذلك ترتيبها في درجة التعريف والأخصية، وتظهر فائدة الأخصية في قوله بعد، وقدم الأخص في اتصال، وفي قوله: ابني أكرمك أشارة إلى أن الناظم كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح، ثم قال: إنه لا منة له عليها، فسليه أيتها الألفية ما ملك واكتسب منك من العلوم.

(وكل مضمر له البنا يجب) قيل: الأولى أن يؤخر هذا الشطر إلى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر، لأن الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقاً وعلى المنفصل مفهوماً، وتضمن قوله ابني الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور، فعم جميع أقسام الضمير، فناسب ذكر البناء عقبها، وعبر بكل إشارة إلى عدم خروج فرد من البناء بخلاف اسم الإشارة خرج بها ذان وتان، والموصول خرج منه اللذان واللتان، ولم يذكر كدي علة بنائه وهو من المتأكد، وقد ذكر في التسهيل له أربعة أسباب، أصحها الشبه الوضعي في جميعها لأنها إما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة، وحمل على سائرها طرداً للباب، ويدل على أنه أصح قوله سابقاً كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا، ولا تكرار بين ما هنا وهناك، لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة، ربما يتوهم المتوهم أنه معرب رفع التوهم بالنص على البناء هنا، وقد ذكر كدي في التكبير أن علة بناء الضمير هو المخالفة، لأنك إذا أردت المبتدأ قلت أنا، والفاعل أكرمت، والمفعول أكرمني، والأسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعاً ونصباً وجراً.

(ولفظ ما جر)، قول كدي: [**يعني أن كل ضمير نصب الخ**] تقديره صحيح والمناسب لعبارة المصنف أن يقول، يعني أن لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب، وإنما قدم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المشاركة إنما هي في المتصل لأن ضمير الجر لا يكون منفصلاً. وقوله: [**ففهم منه أن الياء الخ**] هذا منطوق لا مفهوم، ومثله: ربي أكرمني. ومثالها في الكاف: ما ودعك ربك، وفي الهاء: قال له صاحبه وهو يحاوره، فيكون ترقياً من المجرور إلى المنصوب والمرفوع.

(للرفع والنصب)، قول كدي: [**مرفوعاً في قوله نلنا**] لم يبين هل نال مبني للفاعل أو للمفعول،

نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعاً ونصباً وجراً، وقد مثل به مجروراً في قوله: (كاعرف بنا) ومنصوباً في قوله: (فإننا) ومرفوعاً في قوله: (نلنا المنح) والمنح جمع منحة وهي العطية، وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة، وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء، وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلماً كان أو مخاطباً، وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث، فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ. قوله:

٥٩ - وَأَلِفٌ وَٱلْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَٱعْلَمَا

يعني أن ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث للغائب والمخاطب، فمثالها للغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، ومثالها للمخاطب: قوما، وقوموا، وقمن إلا أن قوله: (وغيره) شامل للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم أصلاً، ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب، واعلما للمخاطب، يرشد إلى مراده، لو قال عوض قوله (وغيره) وخوطب لكان أنص، و(ألف) مبتدأ، و(والواو والنون) معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف عطف المعرفة عليه، و(لما) غاب خبر المبتدأ، وقد

والذي صرح به غيره أنه مبني للمفعول ونا نائبه، وهذا لا يظهر لأن نال إنما يتعدى لمفعول واحد وهو المنح هنا. فلم يبق لنا إلا أن يكون فاعلاً، ومعنى نلنا حزنا، ولا يقال إن نا نائب إلا لو قيل أنيل بالهمز المتعدي إلى اثنين لأن أصله: أنالنا الله المنح. وقوله: [**وفهم منه أن الياء الخ**] الأولى أن يؤخر هذا التحصيل ويذكره عند قول الناظم بعد: وألف والواو الخ، وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الخ مؤخراً عن محله، ومحله عند قوله سابقاً: فما لذي غيبة الخ، كما قاله الموضح تنكيتاً عليه ذكر هذا التحصيل هنا.

وقوله: [**فمجموع الضمائر المتصلة**] أي البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها. وقوله: [**تسعة الخ**] هذا بحسب مواضع الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، فخمسة للرفع فقط، وثلاثة للنصب والجر، وواحد للثلاثة، ثم إن الناظم يقول لك: أيها الطالب اعرف حقنا لأننا من العلماء، ويحتمل أن يكون المعنى: اعرف بحق كتابنا فإنه نفعك بالمنح والعطايا التي هي فيه، وقدم المصنف المجرور وهو بنا، ثم أتى بالمنصوب ثم المرفوع إشارة إلى أن الطالب ينبغي له أن يخفض جناحه في مبدأ القراءة ليصير في مقام المنصوب، ثم يصير في مقام المرفوع وهم العلماء العاملون.

(وألف والواو) قد علمت أن الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: فما لذي غيبة لأنها أمثلة له وينص على أنها ضمائر الرفع. قول كدي: [**يرشد إلى مراده**] لا سيما إن أعرب قول الناظم: كقاما حالاً من فاعل غاب، واعلما حالاً من غيره، لأن الحال قيد في صاحبها، ويكون كلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب، وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيانيين يطلق على معنيين قريب وبعيد، لكن إطلاقها على القريب أولى، والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه. (لا يقال) من أي وجه يكون المخاطب أقرب من المتكلم؟ (لأنا نقول): ضمير الغائب موال لضمير المخاطب في الرتبة لا للمتكلم.

ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله: بتا فعلت، ثم قال:

٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تُشْكَرُ

يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: (ومن) أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير:

وقوله: [وإنما استغنى عنها الخ] أصلحه ابن غازي بما يرفع الإيهام الذي في غيره مع بيان أن الواو والألف والنون ضمائر الرفع، وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله:

وألف والواو والنون لما غاب وخوطب وللرفع انتمى
وللحضور التا كقمت قمت قمت وللفروع قد نبهت

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال، وأما الألف المنقلبة عى ياء المتكلم نحو: يا حسرتا فهو في محل جر، وفي ذلك ألغز العلامة سيدي الطيب بن كيران بقوله:

أيها العالم بالنحو الذي فيه تمهر
أين ألفيت ضميرا ألفا للفرد والجر

وأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج:

أيها الملغز في يا حسرتا ممن تحسر
لا عدمناك مفيداً ما على الغير تعسر

(ومن ضمير الرفع ما يستتر) كان ينبغي لكدي أن يأتي بتوطئة قبل هذا البيت ونصها، لما قسم الضمير إلى متصل ومنفصل، وعرف الأول بالمنطوق، والثاني بالمفهوم، وكان المتصل ينقسم إلى قسمين: بارز وهو ما له صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة، وإلى مستتر، والاستتار إما وجوباً أو جوازاً، أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا.

قول كدي: [وفهم من قوله ومن الخ] أخذ هذا من تقديم الناظم الخبر الذي هو من ضمير على المبتدأ الذي هو ما، وإنما خص ضمير الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر، لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لا بد منها، فإن لم توجد في اللفظ ادعي تقديرها بخلافهما لأنهما فضلتان، والفضلة إذا لم توجد في اللفظ لم يدع تقديرها.

(فإن قلت): قد ورد الاستتار في المنصوب كما في قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾ أي بعثه، وفي المخفوض كما في قوله تعالى: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه. (قلت): هذا من باب الحذف لا من باب الاستتار.

وقوله: [وذكر أربعة مواضع الخ] الأولى أن يقول: وذكر من ذلك بزيادة من التبعيضية ليفيد أنها أكثر وهي تصل إلى عشرة اقتصر السيوطي في فريدته منها على تسعة فقال:

وستر مرفوع بأمر حتما ودون يا مضارع واسميهما

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: (كافعل) والثاني: الفعل المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار إليه بقوله: (أوافق). الثالث: الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله: (نغتبط) الرابع: الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله: (إذ تشكر) و(ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء، و(يستتر) صلتها وخبرها في المجرور، و(أوافق) مجزوم على أنه جواب الأمر، و(نغتبط) معطوف على أوافق على حذف حرف العطف، ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع ومنصوب، وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

٦١ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ وَٱلْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

وفعل الاستثناء والتعجب وأفعل التفضيل فاحفظ تصب

ولو قال بدل فاحفظ صبراً لوفى بالمقصود فيدخل المصدر النائب عن فعله، إلا أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر قليلاً كما سيأتي في قوله: ورفعه الظاهر نزر، وزيد على هذه العشرة إياك وأخواتها في التحذير، فإنها ترفع الضمير المستتر وجوباً نيابة عن الفعل، وفي الحادي عشر ألغز العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي بقوله:

يا أيها المبرز المبرز لما اختفى والجامع المحرز
ما مضمر يرفعه مضمر مستتر فيه ولا يبرز
إياك أن يخفى عليك وقد أبان خبثه لك الملغز

وضابط ما يجب فيه الاستتار ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، والمستتر جوازاً ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل نحو: زيد قام، فتقول: هو. وقوله: **[الأول فعل الأمر للواحد]** احترازاً مما إذا كان لغير الواحد فيجب بروزه نحو: قوما وقوموا. وقوله: **[المذكر]** احترازاً مما إذا كان للواحدة فيجب بروزه أيضاً نحو: قومي.

وقوله: **[المضارع المفتتح بتاء الخطاب]** أي للمذكر الواحد احترازاً من المبدوء بتاء الغيبة نحو: هند تقوم، فإنه يجوز فيه الإظهار والاستتار، ومن المبدوء بتاء الخطاب لكنه للواحدة نحو: تقومين يا هند، وللمثنى نحو: تقومان، أو للجمع نحو: تقومون، فيجب البروز في الجميع. قوله: **[ونغتبط معطوف على أوافق الخ]** الأولى أنه بدل شيء من شيء، لأنه إذا اغتبطه في فعله فقد وافقه عليه فهما راجعان إلى معنى واحد قاله الضرير، ونقل هذا الوجه المعرب عن الهواري وقال: التحرير مع كدي والغبطة محمودة شرعاً بخلاف الحسد. قال ابن المرحل:

وقد غبطت المرء في أحواله أغبطه بالكسر في استقباله
أعني تمنيت لنفسي مثل ما له ولا يسلب تلك النعما

وإذ في إذ تشكر ظرف للماضي وتستعمل في المستقبل مجازاً، وتشكر روي بالبناء للفاعل والمفعول.

(وذو ارتفاع وانفصال) اعلم أن أنا للمتكلم كان مذكراً أو مؤنثاً، وألفه زائدة عند البصريين لبيان

يعني أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميراً، للمتكلم منها اثنان: أنا ونحن، وللمخاطب خمسة: أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن. وللغائب خمسة: هو، وهي، وهما، وهم، وهن، وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال: (والفروع لا تشتبه)، فـ (أنا) فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع، و(أنت) فروعه أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، لأن أنت له فرعان: فرع من جهة الإفراد وهو: أنتما، وأنتم، وأنتن، وفرع من جهة التذكير وهو: أنت، وكذلك أيضاً هو فروعه من جهة الإفراد: هما، وهم، وهن، ومن جهة التذكير: هي، وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

٦٢ ـ وَذُو ٱنْتِصَـابٍ فِي ٱنْفِصَـالٍ جُعِـلَا ... إِيَّـايَ وَالتَّفْـرِيـعُ لَيْسَ مُشْكِـلَا

اكتفى بذكر ضمير المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى بـ (إياي) عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ (وذو انتصاب) بالواو وإعرابه مبتدأ، و(جعلا إلى آخر البيت) خبره، وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ، أو (إياي) مفعول ثان

الحركة، ولهذا تحذف وصلاً وتعقبها هاء السكت، فقد ورد عن حاتم الطائي أنه قال: هذا قصدي أنه، وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكراً أو مؤنثاً، فلا يقال: نحن قائم، بل يقال نحن قائمان، وهو ثلاثي وضمها بني لما مر، وحرك لالتقاء الساكنين، وكانت خصوص ضمة للدلالة على الجمع الذي حقه الواو، وأما أنت فالمختار أن الضمير أن، وقيل: أنت بتمامه ضمير، وأما هو وهي فالمختار عند البصريين أن الضمير الجمع، وقال الكوفيون: الهاء فقط، والواو والياء للإشباع بدليل حذفهما في التثنية والجمع، ورد بأن حرف الإشباع لا يتحرك.

(وذو انتصاب في انفصال)، قول كدي: **[لوضوحه الخ]** وجه وضوحه أن الضمائر المنصوبة المنفصلة لفظها واحد وهو إيا، لأن الصحيح أن الضمير في الجمع إيا فقط، واللواحق تدل على المراد فاستغني بلفظ إيا عنها، بخلاف الضمائر المنفصلة المرفوعة فلفظها مختلف فلم يمكنه الاستغناء ببعضها، وعبر في المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول، وفي المرفوع بالفروع لذكر جميع الأصول فلم تبق إلا الفروع تأمل والله أعلم، والمختار أن الضمير نفس إيا، وأن اللواحق لها حروف تدل على تكلم أو خطاب أو غيبة، وما أورد عليه من أن الضمير ما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة، ولفظ إيا لا تدل على ذلك، يجاب عنه بأنها وضعت مشتركة بين ما ذكر، وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد. وقيل: اللواحق لها هي الضمائر، وإن ايا زائدة ليعتمد عليها.

(فرع) الحاصل أن الضمير خمسة أقسام: مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان، ومجرور ولا يكون إلا متصلاً، وفي كل اثنتا عشرة صورة، لأنه إما لمتكلم وحده أو معه غيره، أو لمخاطب أو مخاطبة أو مثنى مطلقاً، أو جمع مذكر أو مؤنث، أو غائب، أو غائبة، أو مثنى مطلقاً، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث، فالخارج ستون من ضرب اثنتي عشرة في خمسة، يزاد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتقدمة في قول الناظم سليه، فيكون مجموع الضمائر إحدى وستين، وأمثلتها ظاهرة.

وقوله: **[وجعلا إلى آخر البيت]** سبق قلم بل الخبر جملة جعل لا غير، وأما والتفريع ليس مشكلا

بجعلا، وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم، و(إياي) مفعول لما لم يسم فاعله لجعل، ثم قال:

٦٣ - وَفِي ٱخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ ٱلْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ ٱلْمُتَّصِلْ

يعني أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار، وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت   إياهم الأرض في دهر الدهارير

لأنه يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء، ثم قال:

فجملة من مبتدأ أو خبر، وقوله: وذا انتصاب بالألف هذه النسخة أولى، لأن إياي هو المحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائباً عن الفاعل بجعل وذا مفعول ثان، ويطابق اللفظ المعنى، وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميراً يعود على ذو، وإياي مفعول ثان فيخالف اللفظ المعنى.

(وفي اختيار لا يجيء المنفصل) علته أن أصل وضع الضمير على الاختصار، والضمير وضع لاختصار الظاهر، والمتصل أخصر من المنفصل. قول كدي: **[كقول الشاعر بالباعث الخ]** البيت من البسيط وقائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين، ولقب بذلك لأنه كان في وجهه جدري، واسمه همام وهو تابعي لقي علي بن أبي طالب وأبا هريرة والحسن وابن عمر، توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد ناهز مائة سنة، والباعث متعلق بحلفت في البيت قبله ونصه:

إني حلفت ولم أحلف على فند   فناء بيت من الساعين معمور

والباعث الذي يبعث الموتى ويحييهم، والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك، والأموات مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قطع الله يد ورجل من قالها، أو منصوب بالوارث، على أن الوصفين تنازعاه، وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم، والأرض فاعل ضمنت، وإياهم مفعوله، والدهر الزمان، والدهارير الشدائد، والشاهد في إياهم حيث تصل مع تأتي الاتصال، وبقي على كدي مفهوم إذا تأتى أن يجيء وهو أنه إذا لم يتأت مجيء المتصل فيؤتى به منفصلاً، وقد ذكر المرادي أنه يتعين الانفصال لعدم تأتي الاتصال في اثني عشر موضعاً، منها أن يتقدم الضمير على العامل نحو: إياك نعبد، أو يلي إلا نحو: أمر ألا تعبدوا إلا إياه، ويرحم الله مولانا أبا الفيض سيدي حمدون بن الحاج إذ يقول:

لقد غاب الرقيب وقد تأتى   لنا وصل فجد لي باتصال
ومهما الاتصال لنا تأتى   فلا أحد يقول بالانفصال

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاء سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ ٱلْخُلْفُ ٱنْتَمَى
٦٥ ـ كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ غَيْرِي ٱخْتَارَ الانْفِصَالاَ

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من (سلنيه وما أشبهه) وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منها نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: (وصل) وقوله: (في كنته الخلف انتمى) أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلا أخص من خبرها، وقوله: (كذاك خلتنيه) أي مثل كنته في الخلف المذكور يعني وما أشبهه، وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأولى منهما أخص نحو: ظننتكه، وظننتك إياه، وظاهر قوله: الخلف انتمى أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر، وإنما المراد الخلف انتمى في الاختيار، ويدل على أن مراده ما ذكر قوله: (واتصالا. أختار غيري اختار الانفصالا) وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني، وأو في قوله: أو افصل للتخيير، وهاء سلنيه

(وصل أو افصل هاء سلنيه) هذا مستثنى من قوله: وفي اختيار. قول كدي: **[يعني أنه يجوز اتصال الخ]** لكل وجه مرجح، أما الاتصال فنظراً إلى الأصل، وأما الانفصال ففراراً من توالي اتصالين في فضلتين. وقوله: **[وكل ثاني ضميرين منصوبين الخ]** لقوله منصوبين مفهومان: أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه إذا كان الأول مخفوضاً باسم كقولك: عجبت من حبي إياه، فيجوز أيضاً في الثاني الاتصال والانفصال، إلا أن الانفصال أولى، ومفهوم مخالفة وهو أنه إذا كان الأول مرفوعاً والثاني منصوباً تعين في الثاني الاتصال نحو: زيد ضربته، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

وقوله: **[بفعل]** خصص ذلك بالفعل لأجل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين، وأن لا يقتصر على فعل بأن يقول: كل ثاني ضميرين الأول منهما غير مرفوع معمولين لفعل أو اسم، والعذر لكدي أنه لما كان الانفصال أرجح إذا كان العامل اسماً، والناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح، خص ذلك بالضميرين المنصوبين بالفعل، وقد اعترض كلام الناظم بوجوه منها: أن ما اقتضاه قوله: وصل أو افصل من التخيير مناقض لما جزم به أولاً من أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله. ومنها: أن قوله أو افصل يوهم أن المتصل يصير بنفسه منفصلاً وهو باطل. ومنها: أنه يقتضي أن هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمير هاء لكون ضمير هاء أشبهه عائداً على سلنيه، وأجيب عن الأول بأن هذا مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الموضح فلا تعارض، وعن الثاني بأن معنى أو افصل اجعل في موضع المتصل منفصلاً، وعن الثالث بأن ضمير أشبهه البارز عائد على هاء سلنيه لا على سلنيه فيرتفع الإشكال، لكن كان المناسب أن يقول: وما أشبهها. وقوله: **[إذا كان اسمها ضميراً]** شرط كون اسمها ضميراً غير صحيح، بل لا فرق بين كونه ضميراً أو ظاهراً كقولك: الصديق كنته أو كأنه زيد، وبهذا تفارق المسألة الأولى.

(واتصالا. أختار غيري اختار الانفصالا) وجه اختيار الاتصال أنه الأصل، فلا يعدل عنه إلى الانفصال ووجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، وما أوردوه عليه من كون

مفعول بافصل فهو من باب التنازع، وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، و(اتصالا) مفعول مقدم بأختار، ثم قال:

٦٦ ـ وَقَدِّمِ ٱلأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ

(الأخص) هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني بالأول قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص، وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدم الأخص في اتصال) وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره، إلا أنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني[1]، وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدمن ما شئت في انفصال) وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم» فاتصال الضمير الثاني في قوله: ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في قوله: ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص، ثم قال:

المفعول الأول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال أيضاً، أجابوا عنه بأنه اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثاني فهو بعيد من الفعل، فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل، وجعل الناظم المستثنيات ثلاثة: باب سلنيه وكنته وخلتنيه، لأن الأول ليس من نواسخ الابتداء، والثاني من نواسخه إلا أن الاسم يكون ظاهراً أو ضميراً مرفوعاً، والثالث من نواسخه، فبهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضح مسألتين، فجعل مسألة سلنيه وخلتنيه واحدة.

(وقدم الأخص)، قول كدي: [لانه لا يتوصل الخ] مراده أنه لا يجوز عند أكثر النحويين إلا بتقديم الأخص، وليس مراده أنه لا يمكن النطق به لأنه يمكن، وقد أجازه المبرد وبعض النحويين ومثلوا بنحو: الدرهم أعطيتهوك، ومحل جواز تقديم غير الأخص إذا لم يخف لبس، وإلا وجب تقديم ما هو فاعل معنى ولو مع انفصال الثاني لقوله: ويلزم الأصل لموجب عرا، والأصل سبق فاعل معنى نحو: زيد أعطيتكه إذا كان المأخوذ زيداً والآخذ المخاطب، فلو قلت: زيد أعطيته إياك لانعكس الحكم. وقوله: [وقد اجتمع الامران الخ] ظاهره أن المراد بالامرين الامران المذكوران في النظم، وهو جواز اتصال الثاني مع جواز تقديم الاخص، وجواز تقديم الاخص وغيره مع الانفصال، وأن الحديث شاهد لهما، مع أن الحديث ليس شاهداً للأول لكون الضمير الثاني غير متصل في الموضعين، وإنما هو شاهد للثاني وهو كون الضمير الثاني منفصلاً مع تقديم الأخص في الأول وغيره في الثاني، فيكون الحديث أولاً وآخراً إنما هو شاهد لقوله: وقدمن ماشئت في انفصال، ويكون ساكتاً عن مثال قوله، وقدم الأخص في اتصال ومثاله: فسيكفيكهم الله، وأجيب بأن مراده بالأمرين ما ذكرتموه في المنفصل من تقديم الأخص وغيره، إلا أنه بعد ذلك بين لك أنه إذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني بقوله: فاتصال الضمير، ويكون معنى قوله: فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به في الحديث

---

(١) (قول الشارح: وعلى ذلك نبه الخ) الإشارة إلى ما قبل قوله: إلا أنه إذا تقدم الخ فهو على خلاف الغالب، اهـ مصححه.

٦٧ ـ وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظننتني إياي، وحسبتك إياك، والدرهم إن جاء زيد فأعطه إياه، ثم قال: (وقد يبيح الغيب فيه وصلا) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً، كقوله:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماه قفو أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله: (وصلا) بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد، وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت وإنما هو من أبيات الكافية، ثم قال:

مثلاً بأن يقول: إن الله ملككموهم، وليس مراد كدي أنه أتى به في الحديث متصلاً، وحينئذ فيسقط اعتراض من قال إن قوله فاتصال يقتضي أنه أتى بالضمير الثاني في الحديث أولاً متصلاً، وصوابه أن يقول: بانفصال بدل في اتصال، والحاصل أن الأقسام ثلاثة: قسم يتعين في الضمير أن يكون متصلاً وذلك إن كان الأول مرفوعاً بغير ناسخ، وقسم يتعين فيه الانفصال وهو إذا قدم غير الأخص، وقسم يجوز فيه وجهان وذلك إذا قدم الضمير الأخص، وكان الأول منصوباً أو مرفوعاً بكان أو إحدى أخواتها، فالمسألة على طرفين وواسطة.

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً)، قول كدي: [نحو ظننتني إياي] معناه ظننت أنت أنني الآن على الحالة التي كنت عليها قبل، ومعنى حسبتك إياك أنت في ظني الآن كما كنت عليه قبل، وإنما لزم فصل الثاني في اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الاخص، لأنه مع اتحاد الضميرين لا أخص حتى يقدم. وقوله: [والآخر مثنى] شاهده البيت بعده. وقوله: [أو مجموعاً] نحو: الزيدون الدرهم أعطيتهموه. وقوله: [والآخر مؤنثاً] نحو: هنداً الدرهم أعطيتهاه. وقوله: [كقوله: لوجهك الخ] البيت من الطويل لم يعرف قائله، ولوجهك: خبر مقدم وبسط: أي بشاشة مبتدأ مؤخر، وبهجة بفتح الباء أي سرور، وفرح معطوف عليه، وأنال: فعل ماض من باب أعطى متعد إلى اثنين، وقفو أي اتباع فاعله وهما العائد على البسط، والبهجة: مفعول أول وه ضمير الوجه مفعول ثان وعكس يس وقال إنه الأولى، والشاهد في ه حيث أتى به متصلاً والأكثر أنا لهما إياه بانفصال الثاني، والشاعر مدح هذا بكونه كريماً في نفسه وورث ذلك من آبائه.

وقوله: [وفيه بعد] وجه بعده أن فيه مشقة وكلفة، قيل: والحق أنه لا بعد لأن التنكير يؤتى به للتنويع، نعم يبقى الإجمال بأن يقال: ما هذا النوع الذي أراد من الأنواع. وقوله: [وهذا يقتضي] أي وهذا الاعتذار عن الناظم بما ذكر يقتضي الخ، إذ لو كان البيت موجوداً ما احتاج لاعتذار ونص البيت بتمامه:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت إياهم الارض لضرورة اقتضت

على أن هذا البيت لو كان من أبيات الالفية لكان تكراراً مع مفهوم قوله سابقاً، وفي اختيار لا يجيء

٦٨ ـ وَقَبْلَ يَا ٱلنَّفْسِ مَعَ ٱلْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ
٦٩ ـ وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرًا
٧٠ ـ فِي ٱلْبَاقِيَاتِ وَٱضْطِرَاراً خَفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ ـ وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي ... قَدْنِي وَقَطْنِي ٱلْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف، فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية) وقد حذفت في الضرورة مع ليس كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي

وإلى ذلك أشار بقوله: (وليسي قد نظم) يعني أن نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال: (يا النفس) وهو مخالف لعبارة النحويين فإنهم يسمونها ياء المتكلم، و(قبل) متعلق بالتزم و(مع الفعل) كذلك، وإذا اتصلت ـ أعني ياء المتكلم ـ بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهي: إن وأخواتها بقوله: (وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيراً في

الخ، ومفهوم هذا الشرط الذي هو الاختلاف أن ضميري الغيبة إذا لم يختلف لفظهما لا بد من انفصال الثاني وهو كذلك نحو: مال زيد أعطيته إياه، ولم يجز اتصال الثاني إذا كانا لمتكلم أو مخاطب لاتحاد المدلول وعسر النطق ولو مع الاختلاف نحو: علمتناني وعلمتكماك.

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم)، قول كدي: [**لأنها تقي الفعل من الكسر الخ**] معنى هذا الكلام كما قالوا أن الفعل لا يدخله الجر فلا تقع في آخره الكسرة التي هي أصل علامات الجر. (فإن قيل): قد كسروا آخر الفعل إذا اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة نحو: كلي واشربي. وكذلك كسر لالتقاء الساكنين نحو: اضرب الرجل مع أن الكسر عارض في الجميع (فالجواب): أن ياء المخاطبة لعمدتها وشدة اتصالها بالفعل نزلت منزلة جزئه فكأنها آخره لا الحرف الذي قبلها المكسور، ولأن الكسر لالتقاء الساكنين إنما يكون وصلاً لا وقفاً فلم يعتبر، والكسر لياء المتكلم يكون وصلاً ووقفاً، فاعتبر حتى احتيج لما يصرفه عن الفعل. وقوله: [**في قوله عددت الخ**] البيت من الرجز المقطوع وقائله رؤبة، وعددت فعل وفاعل، وقومي مفعوله كعديد الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق أي عديداً مثل عديد، والعديد العدد، والطيس بفتح الطاء وسكون الياء الرمل الكثير، وإذ ظرف زمان على الأصح، وجملة ذهب الخ فعل وفاعل وصفته وليس فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من القوم، وياء المتكلم خبرها، والشاهد في ليسي حيث حذف نون الوقاية ضرورة.

(وليتني فشا وليتي ندرا)، قول كدي: [**ومن حذفها قول الشاعر الخ**] البيت من الوافر وقائله زيد

الباقيات) يعني أن لحاق نون الوقاية لليت كثير، وعدم لحاقها قليل، فليتني أكثر من ليتي، ولم يجيء في القرآن إلا بالنون كقوله عز وجل: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾، ومن حذفها قول الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه ويذهب جل مالي

وقوله: (ومع لعل اعكس) يعني أن عدم لحاق النون للعل كثير، ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من ليت، ولم تأت في القرآن إلا بدون نون كقوله عز وجل: ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾، ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

فقلت أعيراني القَدُوم لعلني أخط بها قبراً لأبيض ماجد

وقوله: (وكن مخيراً في الباقيات) يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الأربعة وهي: إن، وأن، وكأن، ولكن، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية، وأن لا تلحقها، وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: ﴿إنني أنا الله وإني بريء مما تشركون﴾ وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال، وكان لحاقها غالباً في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها غالباً مع لعل

الخيل الطائي الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير، وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في خلافة عمر رضي الله عنه، وكان رجل من بني أسد اسمه مزيد يتمنى لقاء زيد فيقتله، فلما لقيه طعنه زيد وهرب الرجل، وكاف: كمنية اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله تمنى في البيت قبل، والتقدير: تمنى منية مثل منية، والمنية بضم الميم ما يتمناه الإنسان، وإذ: بمعنى حيث بيان لمنية جابر، وياء المتكلم في ليتي اسمها، وجملة: أصادفه خبرها، والواو في ويذهب وفي بعض النسخ وأفقد واو الحال وجل، وفي بعض النسخ بعض مفعول على نسخة أفقد، وفاعل على نسخة ويذهب، وجابر تمنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله، ومزيد تمنى لقاء زيد ليقتله فلما لقيه كانت الكرة عليه، والشاهد في ليتي حيث حذف منه نون الوقاية.

وقوله: [قول الشاعر فقلت الخ] البيت من الطويل، وقلت فعل وفاعل، وأعيرا: أمر من أعار، والألف فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعول به أول، والقدوم بفتح القاف وضم الدال مخففة آلة ينجر بها الخشب مفعول ثان لأعيرا، وياء المتكلم اسم لعل، وأخط: مضارع بمعنى أحفر، وقبراً مفعوله وأراد بالقبر الغلاف وسمى الغلاف بالقبر لأنه يستر السيف كما يستر القبر صاحبه، وأبيض صفة لسيف محذوف، وماجد أي عظيم صفة للمحذوف أيضاً، والشاهد في لعلني حيث أثبت نون الوقاية.

وقوله: [وقد جاءت في القرآن بالوجهين] هذا من باب الكل وهو الحكم على المجموع والبعض لا من باب الكلية وهو الحكم على كل فرد، لأنه لم يجيء في القرآن بالوجهين إلا إن المكسورة. وأما كأن فلم ترد ياء المتكلم متصلة بها فيه، وأما أن المفتوحة ولكن فلم يردا إلا بحذف نون الوقاية وقوله: [لشبهها بالأفعال] أي في المعنى لأن معنى ليت أتمنى، ولعل أترجى، وكأن أشبه ولكن أستدرك وأن وأن أؤكد، وفي العمل فإن الفعل المتعدي يرفع وينصب، فكذلك هي تنصب وترفع.

وقوله: [لأنها تغير معنى الابتداء] بيانه أن نحو: زيد قائم كان قبل دخولها جملة خبرية فلما دخلت ليت

لأنها بعدت عن شبه الفعل، لأنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تب لعلك تفلح، ومخبراً خبر كن، ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر، و(في الباقيات) متعلق بـه، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: من وعن بقوله: (واضطراراً خففا مني وعني بعض من قد سلفا) يعني أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال: مني وعني بتشديد النون لأنها لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها، وإنما لحقتهما نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله: (واضطراراً خففا مني وعني بعض من قد سلفا) إلى قول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعني ... لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي لدني قل) البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد، وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف، وقوله: (وفي قدني) إلى آخر الشطر، يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها، وذلك مفهوم من قوله: (قد يفي) وقد وقط إسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله:

صارت إنشائية وتغيير معنى الابتداء موجود[1] وهذا المعنى موجود مع لعل، إلا أنها بعدت بما ذكره بعد. وقوله: [**لأنها شبيهة بحرف الجر الخ**] بل هي تكون حرف جر بنفسها كما يأتي للناظم، ثم أن مقتضى العلة السابقة وهي شبه الفعل أن تكون الأربعة الباقية مثل ليت، وأجيب بأنه عارضه معارض وهو توالي ثلاثة أمثال، ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تساقط العلتان وبقي الأصل الذي هو جواز الوجهين.

(واضطراراً خففا. مني وعني). قول كدي: [**بتشديد النون الخ**] علة لحاق نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء. وقوله: [**إلى قول الشاعر**] وفي بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهي توهم أن البيت من الرجز مع أنه من الرمل، وأي: مبني على الضم لفظاً، وها: حرف تنبيه أتى به عوضاً عما فات أي من الإضافة التي كانت تستحقها، وأيها: في محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف، والسائل: بالرفع لا غير نعت أيها، وإعراب باقي البيت واضح، إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه الرفع على العطف على التاء في لست، ولا يصح أن تكون لا عاملة عمل ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل في النكرات، والشاهد في مني وعني حيث حذف منها نون الوقاية ضرورة وقيل: لا شاهد فيهما لأن المحذوف نونهما الأصلية، ورد بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف.

(وفي لدني لدني قل)، قول كدي: [**وقد وقط اسما فعل**] اعلم أن قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب، ويكون لحاق نون الوقاية غالباً وهذا مراد الناظم، وتارة يكونان اسمي فعل فيفسران بالفعل نحو: انته فيكون لحاق نون الوقاية حينئذ لازماً ولم يذكره الناظم، ولذلك نكت عليه الموضح بزيادة اسم الفعل، وتارة تكون قد حرفاً وقط ظرفاً لما مضى من الزمان، فلا تلحقها النون أصلاً ولا الياء، إذا

---

(١) (قوله: موجود) لعل المناسب حذفه، ويقرأ قوله: وتغير بصيغة المضارع المبني للمعلوم، اهـ مصححه.

قــدني من نصر الخبيبـين قــدي ليس الإمـام بـالشحيــح الملحـد

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر كما صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها، والوزن يحفظ جميع ذلك، و(اضطراراً) منصوب على المفعول، و(مني) مفعول على حذف مضاف تقديره: خفف نون مني، ثم قال:

الْعَلَمُ

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان: علم شخص، وعلم جنس، وقد أشار إلى الأول بقوله:

علمت هذا فكلام كدي معترض من وجهين: الأول إذا كانا اسمي فعل يكون لحاق النون لازماً غالباً فقط. ثانيهما: أنهما يفسران حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت، فالصواب أن يقول: اسمان بمعنى حسب.

وقوله: [وقد جمع الراجز] البيت من الرجز وقد اضطربوا في قائله، والذي في الأزهري أنه حميد بن مالك، وقدني: بمعنى حسبي مبتدأ والياء المفتوحة مضاف إليه، وقد الثاني توكيـد له، ومن نصر خـبره، والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء وهو من باب التغليب لأنه أراد عبد الله بن الزبير وهو الذي كان يكنى بأبي خبيب، وأخاه مصعباً، ويروي الخبيبين بكسر الباء بصيغة الجمع، ويكون الثـالث ولد عبـد الله خبيباً، والإمام اسم ليس وخبرها بالشحيح وهو البخيل، وهو البخيل، والملحد: المائل عن الحق، ويروى الملد أي الظالم لقتاله في الحرم وإن كان رضي الله عنه على الحق، والشاهد في قدني وقد حيث أثبت النون في الأول وحذفه في الثاني، وقال ابن هشام في شرح الشواهد: لك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون في قدي لاحتمال أن يكون أصله قد بسكون الدال، ثم كسرت للقافية فلحقت ياء الاشباع، ووجه كون نون الوقاية غالباً مع لدن، وقد وقط المحافظة على بقاء سكونها الأصلي الذي بنيت عليه، وبنيت قد وقط لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين، وأما لدن ففيها لغة أخرى وهي لد ثنائية بنيت لشبهها بالحرف في الوضع وحملت الثلاثة عليها، ثم أن المكودي كالموضح والمرادي جعلوا يفي في النظم بمعنى يوجد فيؤخذ منه أن الحذف قليل وهو الصواب، ويدل له نسخة نفي بنون مضمومة مبني للمفعول، وجعل الشارح والضرير والهواري معنى يفي يكثر وقد للتحقيق، فيفيد الناظم أن الحذف أكثر وهو غلط، والله أعلم.

الْعَلَم

أل للعهد، والمعهود قول الناظم سابقاً، وهند وهو مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام، لأن العلم يقتضي الإحاطة بأوصاف المعلوم، والعلم الاصطلاحي يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات، قاله الرضي. وقيل: من العلم الذي هو الجبل، والجامع بينهما التمييز في كل والظهور، والعلم لغة الجبل والراية والعلامة، وسيد القوم والخط في الثوب واصطلاحاً ضربان الخ.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] هذا لا يتم إلا على ما للناظم من أن علم الجنس لا يعين مسماه لا ذهناً

٧٢ ـ اسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

فقوله: (اسم) جنس، و(يعين المسمى) مخرج للنكرة، و(مطلقا) مخرج لما سوى العلم من المعارف، لأن كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة، وإما معنوية كالحضور والغيبة، بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال: (كجعفر) وهو اسم رجل، و(خرنقا) اسم امرأة،

ولا خارجاً، وأنه في المعنى مرادف للنكرة فيكون خارجاً بقوله: يعين المسمى ويكون الحد إنما هو لعلم الشخص، ويدل على الخصوصة كونه عدد الأمثلة لعلم الشخص مع إفراد الجنس بالذكر في قوله: ووضعوا لبعض الخ، والذي عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهناً وخارجاً، وعلم الجنس يعينه ذهناً لا خارجاً، ولولا قوله بعد لفظاً وهو علم لأمكن حمله على ما للجمهور بأن تقول: إن معنى قول الناظم مطلقاً ذهناً وخارجاً وهو علم الشخص فقط، إلا أنه مشى في علم الجنس على ما للجمهور، فالأولى له أن يجعل الحد شاملاً لهما.

(اسم يعين المسمى مطلقاً) قول كدي: **[كأل والصلة]** فالرجل مثلاً معرفة ما دامت فيه أل، فإذا فارقته فارق التعريف، والذي مثلاً إنما يعين مسماه بالصلة فإذا فارقته فارق التعريف. وقوله: **[كالحضور والغيبة]** مراده بالحضور التكلم والخطاب في الضمير والمواجهة الحسية في اسم الإشارة، لأن مطلق الحضور فيها لا يكفي في التعربف، ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوماً عند المخاطب، وأما مطلق الغيبة فلا تعرف.

(فإن قيل): العلم المشترك الذي سمي به أشخاص لا يعين مسماه إلا بقرينة فيقتضي النظم أنه غير علم لعدم صدق حقيقته عليه، والحق خلافه فيكون حد الناظم غير جامع (فالجواب) أن العلم وضع جزئياً للمعين ويستعمله المتكلم به، كذلك ولا يحتاج للقرينة إلا بالنسبة للسامع، فيكون المشترك داخلاً في حد الناظم، أما غير العلم من المعارف فوضع كلياً واستعمل جزئياً بمعنى أن الواضع وضع ذا للإشارة به لكل مفرد مذكر، وعند استعمال المتكلم إياه لا يستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورجح السيد خلافه.

(فإن قلت): مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقاً أن يكون أعرف من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقيد الحضور، وقد مر أن الضمير أعرف من العلم (قلت): معنى الأعرفية شدة التمييز للمسمى، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمساهما من العلم، ويدل على شدة تمييزهما للمسمى عدم صحة نعتهما، إذ نعت المعارف إنما يكون للإيضاح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذي هو محال، ولما كان تمييز العلم ضعيفاً بالنسبة لتمييزهما احتاج إلى النعت لرفع الإبهام، نعم ضمير الغائب مرتبته في التعريف دون مرتبة العلم على الحق.

وقوله: **[لا يختص بأولي العلم الخ]** عبر بأولي العلم دون أولي العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل

و(قرن) اسم قبيلة، و(عدن) اسم بلدة، و(لاحق) اسم فرس، و(شدقم) اسم جمل، و(هيلة) اسم شاة، و(واشق) اسم كلب، و(اسم) مبتدأ، و(يعين المسمى) جملة في موضع الصفة له، و(مطلقا) حال

فيه ومن لا يصلح، كذات مولانا لأنه يقال فيه عالم ولا يقال فيه عاقل، بخلاف زيادة ضيح من المذكورين فلا يشمل إلا أولي العقل. وقوله: [وهو اسم رجل] هو في الأصل اسم نهر صغير والحفرة التي لا ماء فيها، ثم نقل وصار علماً على جعفر بن كلاب بن ربيعة. وقوله: [اسم امرأة] شاعرة أخت طرفة الشاعر لأمه، والخرنق في اللغة ولد الأرنب.

وقوله: [اسم قبيلة] إليها ينسب أويس القرني رضي الله عنه أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته، واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن، وقرن كسائر أسماء القبائل، يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر، ولا زال يطلق عليهم قرن إلى يوم القيامة، ولو قلنا إنه علم شخص لاقتضى أنه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط، وأجيب بأن الموضوع له قرن في الأصل جماعة محصورة مشخصة في الخارج، ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع، وهكذا يقال في أسماء البلدان، ويدلك على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مراراً ولا زال هذا الاسم يطلق عليها.

وقوله: [اسم بلد] زاد غيره بساحل اليمن. وقوله: [اسم فرس] كان لمعاوية الصحابي رضي الله عنه. وقوله: [اسم جمل] كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشدقمية، وداله مهملة كما في القاموس والصحاح، ووجدت معجمة بخط الشنواني. وقوله: [اسم شاة] من العنز كانت لبعض نساء العرب، وقيل: اسم صنم كان لبعض العرب يعبده.

وقوله: [وواشق اسم كلب] سمي الكلب بذلك تفاؤلاً بأن يصطاد فيشق، وجعل الناظم الكلب ثامن الأعلام إشارة لقوله تعالى: ﴿وثامنهم كلبهم﴾ وذكر أن رجلاً جاء للمعتصم فقال له: من أنت؟ قال: شاعر أمدح الكرماء وأذم البخلاء، فقال له: ما تقول في إن أنا حرمتك وأنا من الخلفاء، وقل ولا تسمع أحداً، فقال: أمني على نفسي، فقال: أمنتك، فأنشد:

ملوك بني العباس في الكتب سبعة ... ولكن لم يوجد لثامنهم كتب
كما أن أهل الكهف سبع أجلة ... كرام إذا عدوا وثامنهم كلب
ولكن تنزه كلبهم عنك رفعة ... لأنك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال: أخرجوه عني وأعطوه، وعد ذلك من حلم المعتصم. وقوله: [واسم مبتدأ الخ] أي والصفة بعده مسوغة للابتداء بالنكرة، قال يس: هذا الإعراب لا يصح لوجهين: أحدهما أنه يلزم عليه أن يكون الخبر الذي هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم. الثاني: أن المحكوم عليه والمخبر عنه إنما هو علمه، والصواب الإعراب الثاني عنده، إلا أن الضمير في علمه لا يعود على الاسم ولا على المسمى، وإنما يعود على الشخص المعهود لأن التعريف له، ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبراً لمبتدأ محذوف، أي هو اسم إلا لو كان التعريف لعلمي الشخص والجنس، وقد علمت أن التعريف إنما هو

من الضمير المستتر في (يعين)، و(علمه) خبره والضمير عائد على المسمى، ويجوز أن يكون (علمه) مبتدأ، وخبره (اسم يعين المسمى) ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره، ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها. ثم قال:

٧٤ ـ وَاسْمـاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

يعني أن العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر، وإلى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كأبي زيد وأم كلثوم، وإلى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق، أو صنعته كقفة وأنف الناقة. ثم قال: (وأخرن ذا إن سواه صحبا) الإشارة بـ (ذا) إلى اللقب، يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره، و(سواه) شامل للاسم والكنية نحو: هذا زيد قفة وأبوه عبد الله أنف الناقة. ثم قال:

للأول. وقوله: [ومطلقاً حال من الخ] الأولى أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة، أي تعييناً مطلقاً.

(واسماً أتى وكنية ولقباً)، قول كدي: [ويقال فيه الاسم الخاص] أشار بقوله الخاص إلى الجواب عما يقال: الكنية واللقب اسمان أيضاً فكيف يكون الاسم مقابلاً لهما؟ وحاصل الجواب أن الاسم تارة يراد به ما يقابل الفعل والحرف، ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة، وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب، وهذا هو المراد هنا، وبما قررنا تعلم سقوط اعتراض بعض على كدي ثم كلامهم يوهم أن الاسم هو الذي لم يصدر بأب ولا أم، ولم يدل على رفعة ولا ضعة وإلا فكنية أو لقب، وليس كذلك بل الحق أن يقال الاسم ما وضعه الأبوان أو غيرهما في سابع ولادته كان مصدراً بأب أو أم، أم لا دل على الرفعة أو الضعة أم لا، ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى إن كان مصدراً بأب أو أم فكنية وإلا فلقب، ثم قد يكنى الشخص بولده حقيقة كأبي الحسن لسيدنا علي كرم الله وجهه، وقد يكنى الصغير تفاؤلاً بأن يعيش ويولد له كقوله ﷺ لصغير: «يا أبا عمير ما فعل النغير» والكنية خاصة بالعرب من مفاخرهم، ولم ترد في القرآن إلا في أبي لهب، وأما اللقب فهو كلام العرب وغيرهم، ولا يختص بالذم ولا بالذكور على الأرجح، ففي الحديث: «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» يعني عائشة الصديقية رضي الله عنها، وعنيزة لقب فاطمة محبوبة امرىء القيس.

(وأخرن ذا إن سواه صحبا). قول كدي: [وسواه شامل] نسخة كدي سواه بتذكير الضمير وهي تفيد أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية، وليس كذلك بل لا ترتيب بين الاسم والكنية، وفي بعض النسخ: إن سواها بتأنيث الضمير عائداً على الكنية، وفي بعضها: وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا. وقد ذكر ضح وابن عقيل وجل الشراح والحواشي أن هاتين النسختين الأخيرتين هما الصواب، ومقتضاهما هو الذي في الكافية والتسهيل، لكن الذي حققه بعض وذكره ابن هشام في بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضاً، ويدل لذلك أنه في شرح التسهيل علل وجوب اللقب عن الاسم بأن اللقب كبطة منقول من اسم غير إنسان، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد به مسماه الأصلي، وهذه العلة كما تأتي في تقديم اللقب على الاسم تأتي في

٧٥ - وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم إلى اللقب وجوباً نحو: هذا سعيد كرز، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف إليه، لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره، وقوله: (وإلا أتبع الذي ردف) يعني إن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أي اجعله تابعاً في الإعراب، وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: (وإلا) ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة، أو الأول مضافاً والثاني مفرداً نحو: هذا عبد الله كرز، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هذا زيد أنف الناقة، والاتباع في جميع ذلك واجب، و(حتماً) منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضافة حتماً، و(أتبع) جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة. ثم قال:

تقديمه على الكنية من دون فرق، وعلى هذا فالنسختان الأخيرتان فاسدتان، والصواب النسخة الأولى المشهورة، وقد رجع ابن هشام إلى هذا في بعض تعاليقه وبينه أي تبيين وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نعتاً، والنعت لا يتقدم على المنعوت باطل، لأن النعت يتقدم على المنعوت منسلخاً عن النعتية فيصير متبوعاً نحو: صراط العزيز الحميد الله في قراءة الله بالجر، فهو في الأصل منعوت، والعزيز الحميد نعتان له، فلما قدم النعتان وأخر المنعوت جعل الذي كان منعوتاً بدلاً من النعت أو عطف بيان، ومحل وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب وإلا قدم اللقب، وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى في غير ما آية.

(وإن يكونا مفردين فأضف) ظاهره أن الإضافة جائزة مطلقاً ولو كان الأول مقروناً بأل والثاني مجرداً منها، وليس كذلك بل ما فيه أل لا تجوز إضافته للمجرد منها، وأجيب بأن إطلاقه هنا يقيده ما يأتي في الإضافة من قوله، ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان الخ، مع قوله في الصفة المشبهة ولا تجرر بها مع أل سمى من أل خلا الخ، ثم إن قوله هنا فأضف يقتضي أن الإضافة مقيسة وما يأتي في الإضافة في قوله:

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

يقتضي أنها مسموعة، وأجيب بأن ما هنا تقييد لما يأتي فإنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيسة، وإضافة ما عداهما من المتحدين إلى الآخر موقوفة على السماع، وإن كان الجميع يجب تأويله، وحينئذ فتمثل كدي وغيره هناك بسعيد كرز أنما هو لبيان أنه يؤول كما يؤول المسموع.

قول كدي: [والاتباع في جميع ذلك واجب] تبع في ذلك تعبير الناظم بالأمر في أتبع، مع أن الصواب جواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب، وأجيب عن الناظم بأن معنى أتبع احكم له بحكم التابع، وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع، كما أجيب عن كدي بأن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الإضافة فيكون مقابلاً لقوله قبل: فأضف.

٧٦ ـ وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَـفَـضْـلٍ وَأَسَـدْ وَذُو آرْتِجَـالٍ كَـسُـعَـادَ وَأُدَدْ

يعني أن العلم ضربان: منقول ومرتجل، فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل، ومن اسم العين كأسد، ومن الصفة كعباس، ومن الجملة كشاب قرناها، ومن الفعل المضارع كيزيد، ومن الماضي كشمر اسم فرس، و(المرتجل) ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية، كـ (سعاد) اسم امرأة، و(أدد) اسم رجل، و(منه منقول) مبتدأ وخبر، و(ذو ارتجال) مبتدأ محذوف الخبر والتقدير، ومنه ذو ارتجال. ثم قال:

٧٧ ـ وَجُمْـلَةٌ وَمَـا بِمَـزْجٍ رُكِّـبَـا ذَا إنْ بِـغَـيْـرِ وَيْـهِ تَـمَّ أُعْـرِبَـا

أي ومن العلم جملة نحو: برق نحره، وقوله: (وما بمزج ركبا) يعني أن العلم المركب تركيب مزج

(ومنه منقول كفضل وأسد). قول كدي: **[ما تقدم له استعمال قبل العلمية]** اعترض هذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو: أسامة مسمى به رجل، فيقتضي أنه لا يقال له منقول، إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها، وإنما تقدم له استعمال في العلمية، فالأولى حذف قبل العلمية من حد المنقول ليدخل ما ذكر، وأجيب بأن أل في العلمية المذكورة في الحد للعهد والمعهود علم الشخص.

وقوله: **[ومن الجملة الخ]** تبع في إدخال الجملة هنا ش واعترض عليهما بأن الصواب تخصيص قوله، ومنه منقول بالفرد بدليل قوله: وجملة وما يمزج الخ، والحق معهما، وأن المنقول شامل للجملة، ولما كان المنقول يكون منقولاً من المركب وكان المركب إسنادياً ومزجياً وإضافياً، احتاج إلى ذكر أنواع التركيب التي منها الجملة، فيكون قوله بعد: وجملة وما الخ تقسيماً لبعض ما دخل تحت قوله ومنه منقول وليس مغايراً.

وقوله: **[ما لم يتقدم له استعمال الخ]** بل من أول الأمر وضع علماً وهو صادق بصورتين: إحداهما أن تكون مادة العلم موجودة لكن الصيغة لم تستعمل إلا في العلم وهذا النوع هو الغالب. ثانيتهما: أن يكون لا مادة له كفقعس، وقول من قال: فقعس منقول رده غير واحد، واعترض ابن هشام في الحواشي كون أدد مرتجلاً، وإنما هو منقول من جمع أدة واحد الود كقربة وقرب، ومع ذلك تبعه هنا في ضح.

(وجملة وما بمزج ركبا) كان الأولى للمكودي أن يأتي بتوطئة هنا قبل هذا البيت تكون موافقة لما مر نصها، ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب، وكان المركب إسنادياً ومزجياً وإضافياً، أشار إلى الأولين بقوله: وجملة الخ. قول كدي: **[ومن العلم جملة]** أي منقول من جمله إسنادية وتقديره هذا يقتضي أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من منقول، والقسم لا يكون قسيماً ومقابلاً، والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أي ومن المنقول مفرد وجملة والمركب الإسنادي كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وحكم العلم المنقول من المركب الإسنادي الحكاية، فتقول في رجل مسمى ببرق نحره: جاء برق نحره، وأعرابه: جاء: فعل ماض، وبرق نحره: فاعل مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها

والمزج الخلط وهو ما ختم (بغير ويه) كبعلبك، وما ختم بـ (ويه) نحو: سيبويه، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني يبنى آخره على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: (ذا إن بغير ويه تم أعربا) فـ (ذا) إشارة إلى المركب تركيب مزج، وأطلق هنا في الإعراب ومراده إعراب ما لا ينصرف، على ما ينبه عليه في باب ما لا ينصرف، و(جملة) مبتدأ والخبر محذوف أي منه أي من العلم، و(ما بمزج) مبتدأ وخبره محذوف أي من العلم، و(ذا) مبتدأ وخبره (أعربا) وجواب الشرط محذوف، ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبراً عن ذا. ثم قال:

٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَةْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةْ

من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال: (وشاع) ومثل

اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا في النصب والجر، وكل منقول من المركب الإسنادي لأن المحكي من قبيل المعرب خلافاً للأزهري حيث قال: وهذا النوع مبني.

وقوله: [والمزج الخلط] هذا معناه لغة واصطلاحاً كل كلمتين، نزلت الثانية منهما منزلة هاء التأنيث في أن آخر ما قبل كل لا يكون إلا مفتوحاً وفي شدة الاتصال، فكما أن الإعراب إنما يكون على هاء التأنيث نحو: فاطمة، فكذلك هنا لا يكون إلا في الجزء الأخير من المركب المزجي، لكن محل فتح الأول من المركب المزجي إذا لم يكن ياء وإلا سكنت نحو: معدي كرب.

وقوله: [كبعلبك] اسم بلد بالشام، وبعل في الأصل اسم صنم كان لأهل تلك البلد، قال تعالى: ﴿أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين﴾. وقوله: [إعراب ما لا ينصرف] لوجود علتين فرعيتين فيه وهما: التركيب المزجي والعلمية. وقوله: [والثاني يبنى آخره على العكس] علة بنائه كون آخره وهو ويه اسم فعل وهو مبني قبل التركيب، فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ما قبله قاله غير واحد، وقيل: ويه اسم صوت وبني على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وقوله: [على ما ينبه عليه في باب ما لا ينصرف] حيث قال: والعلم امنع صرفه مركباً تركيب مزج. (واعلم) أن بين ما هنا وبين ما يأتي شبه احتباك، إذ حذف من هنا ما يعرب به لذكره هناك، وحذف من هنالك التقييد بأن محل إعرابه ما لم يختم بويه وذكره هنا، ومحل الاحتباك إذا لم يعتبر المثال الآتي بمعدي كرب وإلا فلا احتباك، ثم إن إعراب ما لا ينصرف غير متحتم فيه لجواز أن يركب الجزء الأول مع الثاني تركيب خمسة عشرة وإضافة الأول للثاني.

(وشاع في الأعلام ذو الإضافة) المركب الإضافي كل اسمين جعلا اسماً واحداً ونزل ثانيهما منزلة التنوين في كون الإعراب يقع على ما قبل التنوين والمضاف إليه، وفي لزوم التنوين والمضاف إليه حالة واحدة، إلا أن التنوين لازم للسكون والمضاف إليه لازم للجر، وحكم المركب الإضافي أن يجر المضاف إليه دائماً ويعرب المضاف بحسب العوامل.

(فإن قيل): القياس في المركب الإضافي كعبد الله أن يكون الإعراب على آخر المضاف إليه لأنه آخر

بمثال من غير الكنى وهو (عبد شمس) ومثال من الكنى وهو (أبو قحافة). ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم الجنسي فقال:

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ

يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كعلم الأشخاص فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف ولا يضاف ويدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة، وهذا معنى قوله: (كعلم الأشخاص لفظاً) ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله: (وهو عم) وفهم من قوله: (لبعض الأجناس) أنها لم تضع

العلم (فالجواب) أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلمية قد كان الإعراب عليه، كما راعوا في صحة دخول أل على العلم صفة المنقول منها نحو العباس وإلا لما صح دخول أل عليه، وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابي والد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

(ووضعوا لبعض الأجناس علم) قول كدي: [فيأتي منه الحال في فصيح الكلام] نحو: هذا أسامة مقبلا. وقوله: [ويمنع من الصرف إن وجدت الخ] نحو: مررت بأسامة وثعالة فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث. وقوله: [ويوصف بالمعرفة] نحو: هذا أسامة المفترس.

وقوله: [ومدلوله مع ذلك شائع] قيل: الأولى أن يعبر بقوله وهو شائع لأن الشيوع من صفة اللفظ لا من صفة المدلول، وكذا يقال فيما بعده، وقد أكثر الناس في الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة، وأحسنه تقريباً أن يقال: علم الشخص اسم يعين المسمى بلا قيد ذهناً وخارجاً، فزيد مثلاً يعين مسماه ذهناً وخارجاً بحيث لا يتناول عمراً مثلاً، وعلم الجنس على ما حققه العضد والسيد والدماميني وغيرهم أنه الموضوع للماهية والحقيقة المتحدة في الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة في الخارج، فعلم الجنس حينئذ يعين مسماه ذهناً لا خارجاً، واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أيضاً، لكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لا بعينه، ويسمى فرداً مبهماً وفرداً منتشراً ووحدة شائعة، ولا يحتاج لتصورها في ذهن المخاطب كما هو قول الآمدي وابن الحاجب وسعد الدين والسبكي، فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين: الأول أن علم الجنس لا بد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب، وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك. الثاني: أنه لا بد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة في اسم الجنس، وأما علم الجنس فلا، وهذا على ما للجمهور، وأما الناظم ومن وافقه كالرضي وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف لاسم الجنس النكرة في المعنى، فلا فرق بين أسامة وأسد، فعلم الجنس حينئذ نكرة معنى معرفة لفظاً، فإطلاق العلم عليه تجوز ورد ما لابن مالك المحقق المرادي وغيره، وأما النكرة فهي الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة، فيفرق حينئذ بينها وبين اسم الجنس النكرة أن اسم الجنس وضع للماهية، وهي إنما وضعت للفرد، فاستعمال أسد الذي هو اسم الجنس في فرد من استعمال الكلي في جزئيه، واستعمال رجل الذي هو نكرة في فرد من استعمال اللفظ في حقيقته التي هي استعمال اللفظ فيما وضع له.

ذلك لجميع الأجناس، ووقف على عم بالسكون على لغة ربيعة، وعم: فعل ماض في موضع خبر هو، ويجوز أن يكون ممدوداً لقصره بحذف ألفه كبر في بار، ولما كان علم الجنس على ضربين: أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات، والآخر للمعاني أشار إلى الأول بقوله:

٨٠ - مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

(من ذاك) أي من علم الجنس (أم عريط) وهو علم لجنس العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شبوة (وهكذا ثعالة) أي وكذلك أيضاً ثعالة علم لجنس (الثعلب) وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صرفه للضرورة. ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس بقوله:

٨١ - وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةْ ... كَذَا فُجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونهما علمي جنس (برة) وهو علم للمبرة بمعنى البرور، و(فجار) علم للفجرة بمعنى الفجور، وبرة أيضاً غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث، وفجار مبني على الكسر لشبهه بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار

وقوله: [في التوطئة كالسباع] جمع سبع وهو ما له ناب. وقوله: [والحشرات] جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض. ثم إن المكودي جعل علم الجنس ضربين تبعين لتمثيل الناظم، والحق أنه ثلاثة بزيادة مجهول الذات والنسب نحو: هيان بن بيان، وطائر بن طائر كما نكت عليه الموضح، بزيادة النوع الثالث. وأجاب عن الناظم جدنا العلامة المحقق سيدي محمد بن منصور في حواشي التصريح بأن الناظم تبعاً لابن خاتمة قسم علم الجنس إلى قسمين: خاص بالأعيان وخاص بغير الأعيان، فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان، ولا يلزم الناظم أن يستوفي جميع الأمثلة.

(من ذاك أم عريط للعقرب) أي هي علم لجنس العقرب، وكذا يقال في الثعلب وفي للمبرة بدليل تصريحه بلفظ علم في قوله: للفجرة، والذي للمعرب أن للعقرب ونظائره متعلقان بمحذوف حالان من الضمير في الجار والمجرور الواقع خبراً، والتقدير: أم عريط من ذاك حال كونها للعقرب.

(ومثله برة للمبرة). قول كدي: [لشبهه بنزال الخ] وجه الشبه أمور ثلاثة: الوزن والتعريف والعدل. وقوله: [في قوله إنا الخ] البيت من الكامل وقائله النابغة يهجو به زرعة، وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت في قوله قبل:

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتني ... تحت العجاج فما شققت غباري

وجملة اقتسمنا خبر أن وخطتينا مفعول اقتسمنا تثنية خطة وهي الخصلة فكأنه يقول: كانت لي ولك خصلتان: الوفاء والفجور، فحزت أنا الوفاء والبرور، وحزت أنت يا زرعة الغدر والفجور ونقض العهد، وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثي وبالنسبة لزرعه باحتمال تنبيهاً على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على الكثرة

اسم الاشارة

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الإشارة، وهو إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث، أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٢ - بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

يعني أن (ذا) إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله: (بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: (ذي وذه وتي وتا) فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر، وبذي متعلق به، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث، ولا تشر بها إلى غيره،

كما في كسب واكتسب، والشاهد في برة فإنه علم لجنس البرور، وفي فجار لأنه علم لجنس الفجور، ثم إن البسكري اعترض على الناظم في قوله علم للفجرة بأن الفجرة واحد الفجور، وفجار إنما هو للمصدر الذي هو الفجور لا للمرة منه. والجواب أن الفجرة ليست للمرة وإنما هي اسم مصدر للفجور، والله أعلم.

اسم الإشارة

عادة المصنفين أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد لا يحدونه، إذ الحد إنما يتضمن أفراد المحدود إجمالاً، والعد يتضمن الأفراد تفصيلاً وهو أتم، ولما كان اسم الإشارة محصوراً بالعد استغنى الناظم كالموضح عن حده، وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه.

(بذا لمفرد مذكر أشر) المفرد إما حقيقة كما هي الغالب أو حكماً بأن تكون الإشارة بذا إلى أكثر من واحد فيؤول بما ذكر كما يقع كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾ أي بين ما ذكر على الفارض والبكر، والمذكر أيضاً قد يكون تأويلاً، وقد اختلفوا في ذا فقال الكوفيون: إنها موضوعة على حرف واحد والألف للإشباع زائدة، واستدلوا بسقوطها في المثنى الذي هو ذان وتان، ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظاً وثلاثية وضعاً وأصلها ذيي بياءين: الأولى ساكنة قال الرضي: لأن سيبويه حكى في ألفه الإمالة فهي منقلبة عن ياء ولامه ياء والياء الأخيرة حذفت اعتباطاً، ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها ألفاً، وقيل: بل الياء الأولى مفتوحة أصالة، وقول التصريح: فألفه أصيلة معناه منقلبة عن أصل كما علمت، وأجابوا عن استدلال الكوفيين بالمثنى بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين فرقاً بين تثنية المعرب والمبني.

(بذي وذه تا على الأنثى اقتصر) قول كدي: **[لضرورة الوزن]** الحق أنها لغة، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت﴾ أي وقلت. وقوله: **[على الواحد المؤنث]** أشار بهذا أن الأولى للناظم أن يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك، لأن التعبير بالأنثى يقتضي أنه لا يشار بها إلا للمؤنث الحقيقي، مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار بها للمجازي، قال تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازي.

وقوله: **[ولا تشر بها إلى غيره]** أشار بهذا إلى أن الباء في بذي داخلة على المقصور، وحاصل الألفاظ

وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو: ذهي وتهي، وذه وته، وذات وتا، ويجوز ضبط (اقتصر) بضم التاء مبنياً للمفعول. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

٨٣ ـ وَذَانِ تَـانِ لِـلْمُـثَـنَّى ٱلْمُـرْتَـفِـعْ   وَفِي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْنِ ٱذْكُـرْ تُـطِعْ

فقوله: (ذان) راجع لتثنية الأول وهو (ذا)، و(تان) راجع لتثنية الثاني وهو (تا) ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا تا، وقوله: (المرتفع) يعني به أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الألف فيهما علامة على الرفع، وقوله: (وفي سواه) أي سوى المرتفع أو في سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر، فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للنصب والجر فيهما، وذان مبتدأ، وتان معطوف عليه بحذف العاطف، و(للمثنى) خبر المبتدأ، و(وذين وتين) مفعول مقدم باذكر، و(تطع) مجزوم على جواب الأمر. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

التي يشار بها للمؤنث عشرة: خمسة مبدوءة بالذال وخمسة بالتاء وهي: ذي تي، ذهي تهي، ذه ته. بالاختلاس، ذه ته بالإسكان، ذات تا وأغربها ذات، وفي الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان: ذي وتي وغيرهما فروع.

(لا يقال) لم جعلوا للمذكر لفظاً وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ؟ (لأنا نقول): جعلوا ذلك لأمور منها: أن المؤنث أكثر من المذكر ففي الحديث: «إن لكل مؤمن امرأتين من نساء الدنيا في الجنة» وفي الحديث أيضاً: «اطلعت على النار فوجدت أكثرها النساء» ومنها: أن الإشارة من باب الكناية وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالسهم فكانوا يكنون عنها كثيراً. ومنها: أن العرب يحتاجون إلى النساء في كل وقت فوضعوا لهن ألفاظاً كثيرة اختصاراً عن التصريح بأسمائهن، والرجال لا يحتاج إليهم إلا في الأمور المهمة كالحرب فكان التصريح باسمهم أولى.

قوله: [ويجوز ضبط اقتصر الخ] ابن عاشر في هذا الضبط تكلف لأن النائب في المعنى هو بذي وهو متقدم فلا تجوز نيابته، وأجيب بأن النائب ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاقتصار المفهوم من اقتصر على حد: من يبخل عليك ويعتلل هو أي الاعتلال المفهوم من يعتلل.

(وذان تان للمثنى المرتفع) قد مر أن المثنى هو الاسم الدال على اثنين الخ. والإشارة بذان تان ليست للفظ وإنما هي للذات التي اللفظ لها، نعم إذا كان اللفظ مقصوداً بعينه فتصح الإشارة إليه بأن يقال: هذا لفظ بديع، وأجاب بعض بأن قول الناظم للمثنى على حذف مضاف أي لمدلول المثنى الذي هو الذات، لكن يشكل عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة لمدلول المقدر، لأن الذي يوصف بالرفع وغيره إنما هو اللفظ لا مدلوله، وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة لذان وتان، وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان، وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفة ذان محذوفة لدلالة صفة تان عليها، ثم ظاهر الناظم أنهما مثنيان حقيقة، ومذهب المحققين كما مر أنهما ملحقان بالمثنى، لأن من جملة شروط ما يثنى أن يكون معرباً واسم الإشارة

٨٤ - وَبِـأُولِي أَشِرْ لِجَـمْـعٍ مُـطْلَقَـا وَالْمَـدُّ أَوْلَى وَلَـدَى الْبُـعْـدِ انْـطِقَـا

يعني أن لفظ (أولي) يشار به للجمع (مطلقاً) أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فتقول: أولي الرجال وأولي النساء، وقوله: (والمد أولى) يعني أن زيادة الهمزة بعد الألف مكسورة أولى لأنها لغة أهل الحجاز، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء﴾. (ثم اعلم) أن اسم الأشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعند الناظم على مرتبتين: قريبة وبعيدة، وقد أشار إلى البعيد بقوله: (ولدى البعد انطقا).

مبني، ولو كانا مثنيين حقيقة لقيل ذيان وتيان كما قالوا فتيان، كما مر الجواب عن إن هذان لساحران في قوله: بالألف ارفع المثنى، وقد ذكر وهنا سبعة أجوبة منها: أن تكون أن في الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ ولساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا يكون ساحران خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، وإن بمعنى نعم، وإن لم ترد في القرآن فقد وردت في كلام العرب، فمن ذلك أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً فمنعه فقال الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها أي نعم وراكبها.

(وبأولي أشر لجمع مطلقاً). قول كدي: [فتقول أولي الرجال وأولي النساء] كان الأولى أن يزيد ضربوا وقمن مثلاً وإعرابه: أولي مبتدأ مبني على سكون الألف، والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل، وجملة ضربوا أو قمن خبر، والغالب أن يكون للعقلاء، ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك﴾.

(فإن قيل) ما الفرق بين أولي الذي هو اسم إشارة، وبين الألى الذي هو موصول؟ (فالجواب): أنهم فرقوا بينهما من وجوه منها: أن الذي في اسم الإشارة يكتب بالواو، والذي في الموصول بدونها على وزن العلى. ومنها: أنه في الإشارة مجرد من أل، وفي الموصول مقرون بها. ومنها: أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعدها إلا مفرد، والذي في الموصول لا يقع بعدها إلا جملة.

وقوله: [يعني أن زيادة الهمزة الخ] احتاج إلى تفسير الممدود وإن كان معروفاً إشارة إلى أن وصف المبني بالممدود والمقصود مجاز غير معروف، والمعروف أن ذلك للمعرب. وقوله: [مكسورة] يعني من غير تنوين وفيه لغتان غير هذه وهما: كسر الهمزة مع تنوينها، وضمها من غير تنوين. (فإن قلت): كلام الناظم محتمل لهذه اللغات الثلاث. (قلت): هو كذلك اعتباراً بظاهر اللفظ لكن أطلق لأن اللغة الأولى هي المشهورة، فلا ينصرف الكلام عند الإطلاق إلا لها، وإنما اكتفوا بالإشارة بلفظ واحد للجمع مطلقاً، ولم يفعلوا ذلك في الموصول لأن الإشارة كافية في بيان حال المشار إليه من تذكير وتأنيث، وأما الصلة المبنية للموصول فمنفصلة عنه. (فإن قلت): يلزم الاستغناء في اسم الإشارة عن التثنية والجمع. (قلت): لو فعلوا ذلك لأجحفوا بها غاية فشركوا في الجمع فقط لأنه آخر المراتب.

[وقوله في التوطئة: على ثلاث مراتب الخ] فإنهم جعلوا المجرد من الكاف نحو: هـذا للقريب، والمقرون بالكاف فقط نحو: ذاك للمتوسط، والمقرون باللام والكاف نحو: ذلك للبعيد.

٨٥ ـ بِـالْكَـافِ حَـرْفـاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَـهْ وَالـلاَّمُ إِنْ قَـدَّمْـتَ هَـا مُمْـتَـنِـعَـهْ

يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب دون لام فتقول: ذاك وأولاك، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: ذلك وأولاك، وفهم منه أن القريب لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهي المثل التي أتى بها أول الباب، ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا، وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وحرفاً حال من الكاف، وإنما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما في هي نحو: غلامك، ودون لام في موضع نصب على الحال من الكاف، وأو معه معطوف على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضاً، وتقدير البيت: انطقن في البعد بالكاف حرفاً غير مقرون بلام أو مقروناً بها. ثم قال: (واللام إن قدمت ها ممتنعه) يعني أن إذا قدمت ها التي للتنبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هذا لك، وفهم منه أنه يجوز اقتران ها بالمجرد نحو: هذا وهذه وهؤلاء، وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو: هذاك وهؤلاك، إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن، ومن الثاني قول طرفة:

(ولدى البعد انطقا بالكاف) قول كدي: [وإنما نبه على ذلك الخ] بعد كون الكاف حرفاً لا محل لها من الإعراب فهي تتصرف تصرف الكاف الاسمية، فتفتح مع المفرد المذكر، وتكسر مع المفردة المؤنثة، وتلحقها الميم والألف في التثنية، وتلحقها الميم في علامة جمع المذكر، والنون في علامة جمع المؤنث، وهذه اللغة المشهورة.

(فإن قلت): ما الدليل على كونها حرفاً؟ (قلت): لو كانت اسماً لا يصح أن يكون في محل رفع ولا يمكن لأنها ليست من ضمائر الرفع، وعلى صحة فرضه فلا رافع، ولا يصح أن تكون في محل نصب لأنه لا ناصب، ولا أن تكون في محل جر لأن الجر إما بالحرف أو بالمضاف ولا حرف ولا مضاف، والدليل على عدم الإضافة ثبوت النون في فذانك برهانان. (لا يقال) الحرف موجود هنا وهو اللام (لأنا نقول): لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضمائر غير ياء المتكلم، وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقاً بينه وبين الجارة في ذلك، وظاهر تقرير كدي وتقديره أن بالكاف متعلق بانطق وصرح به غيره، وهذا الإعراب: يوهم أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح، والأولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف والتقدير: انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الإشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ.

(واللام إن قدمت ها ممتنعة) إنما لم يجمع الهاء مع اللام فراراً من كثرة الزوائد، وظاهر النظم أن اللام لا تمتنع إلا مع تقديم الهاء، وليس كذلك بل تمتنع اللام مع المثنى مطلقاً ومع الجمع في لغة من مده، وعلة المنع كثرة الزوائد أيضاً، ولذا ذيل بعض كلام الناظم بقوله:

ولا يـلي ذا الـلام إلا المـفـردا والجـمـع مـقـصـوراً فـهاذين عـدا

قول كدي: [ومن الثاني قول طرفة الخ] البيت من الطويل وبني غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم

رأيت بني غـبراء لا ينكـرونـني ولا أهـل هذاك الـطراف الممـدد

وقوله: (واللام) مبتدأ، وخبره (ممتنعة)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير، والتقدير: واللام ممتنعة في قدمت ها فهي ممتنعة. ثم قال:

٨٦ - وَبِهُنَـا أَوْ هَـهُـنَـا أَشِرْ إِلَى دَانِي ٱلْمَكَـانِ وَبِـهِ ٱلْكَـافَ صِـلاَ
٨٧ - فِي ٱلْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُـهْ أَوْ هَـنَّـا أَوْ بِهُنَالِكَ ٱنْطِقَـنْ أَوْ هِـنَّـا

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب وهما: هنا وههنا، وإليهما أشار بقوله: (وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف. ومنها خمسة للمكان البعيد وإليها أشار بقوله: (وبه الكاف صلا في البعد) يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك، أو تأتي (بثم) كقوله عز وجل: ﴿وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً﴾ أو تأتي بـ (هنا) مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا، أو تلحق بهنا الكاف واللام معاً فتقول هنالك، أو تأتي بهنا مكسورة الهاء مشددة النون والكاف

الفقراء والأضياف أو اللصوص أو أهل الأرض، ولا ينكروني مفعول ثان لرأيت، إن قلنا: أنها بمعنى علمت، أو حال إن قلنا: أنها بمعنى أبصرت، وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أي كذلك لا ينكروني، ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو في ينكروني، ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولاً لرأيت بني غبراء، ولا يصح فيه النصب بالعطف على الياء لأنه يقتضي أن بني غبراء لا ينكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذاك الخ، وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده، وكذلك الأغنياء وهم المراد بأهل الطراف لا ينكرونه لكثرة ماله، وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالرفع، والطراف بيت من الجلد على هيئة الخباء والخيمة، وفي الغالب لا يكون إلا للأغنياء والمدد الأطراف والحبال صفته، والشاهد في هذاك حيث ألحق هاء التنبيه باسم الإشارة المقرون بالكاف. وقوله: [**وتقدير البيت انطقن في الخ**] جعل أولاً لدى في النظم بمعنى عند، وثانياً في تقديره جعلها بمعنى في، وكل ذاك يصح.

(وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان)، قول كدي: [**ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ**] بل ذكر ثمانية: اثنان للقريب، وستة للبعيد، وكلها مأخوذة من النظم إذ قوله: وبه أي بما ذكر صادق باثنين هناك وههناك، والغلط وقع لكدي من جعله ضمير به يعود للأول وهو هنا دون الثاني، والصواب أنه يعود عليهما معاً باعتبار ما ذكر.

وقوله: [**كقوله عز وجل: وإذا رأيت ثم رأيت الخ**] ثم ظرف مكان لا يتصرف عامله، رأيت المتقدم عليه لا أن ثم مفعول رأيت خلافاً لزاعمه لأنها لازمة للظرفية، ولا تخرج عنها لا إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن تقول جئت من ثم وهي مبنية على الفتح للتخفيف، ولم تبن على الكسر لثقل الكسرة مع التصنيف، ولا تتقدم عليها ها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب. وقوله: [**فتقول هنا**] أصله هنن بثلاث نونات أبدلت

مفعول بصلا، والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وفي البعد متعلق بصلا، وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه إذا نطق، وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للتخيير.

الموصول

ثم قال: هذا هو النوع الرابع من المعارف، والموصول إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر، أو جمع مؤنث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٨ ـ مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي وَٱلْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

إنما قال موصول الأسماء احترازاً من موصول الحروف فإنه لم يذكره، وقد ذكر أحكامه في أبوابه، وقوله: (موصول الأسماء) مبتدأ و(الذي) مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصول الأسماء منه الذي.

الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وكسر هاء هنا أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم، وفيها لغة ثالثة وهي ضم الهاء وهي رديئة ولذا لم يذكرها الناظم، والله أعلم.

الموصول

أل للعهد، والمعهود قوله سابقاً: والذي، أو أل موصولة بمعنى الذي يوصل بغيره أي يتبع بغيره وهو الصلة، ولم يحده الناظم هنا استغناء بعده، وحده في الكافية بقوله:

ملزوم عائد وجملة وما أشبهها موصول الأسما فاعلما

(موصول الأسماء الذي) قول كدي: [احترازاً من موصول الحروف الخ] حقيقة الموصول الحرفي كل حرف صح أن يؤول ما بعده بمصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت في قول من قال:

موصولنا الحرفي أن لو وما وأن وكي ثم الذي يا من سما

واستشكل كون الذي موصولاً حرفياً مع اقترانه بأل، وقد حكموا على كل مقرون بأل أنه اسم ولذا قال الرضي: والحق أن الذي لا يكون موصولاً حرفياً، وأجاب الرضي وغيره ممن منع كون الذي موصولا حرفياً عن الآية التي مثل بها المجيز وهي: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ بأجوبة خمسة ذكرها في التصريح أولاها أن الأصل كالذين بالنون وهي لغة لبعض العرب. وقوله: [وقد ذكر أحكامه في أبوابه] بل إنما ذكر ما عدا الذي، وأما هي فلم يذكرها أصلاً، فيكون كلام كدي من باب الحكم على المجموع لا على الجميع، أو نقول: أنه مر على أن الذي ليست من الموصولات الحرفية.

وقوله: [والذي مبتدأ ثان الخ] مثله في الشاطبي، وإنما احتاجا لهذا ليكون قوله موصول الأسماء عاماً في المفرد المذكر وغيره، ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا الإعراب متعين، وقول يس: لا يحتاج إلى هذا التكلف بل الذي خبر عن موصول ويقدر العطف سابقاً على الاخبار لا يصح إلا لو عطف الناظم باقي الموصولات على الذي مع أنه ذكرها في حكم الاستئناف.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (الأنثى التي) يعني أن التي للمفرد المؤنث، وفهم منه أن الذي للمذكر، و(الأنثى) مبتدأ، و(التي) خبره والتقدير: والأنثى منه أي من الموصول، ويجوز أن يكون أل في الأنثى عوضاً من الضمير، والتقدير وأنثاه أي وأنثى الذي. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واليا إذا ما ثنينا لا تثبت).

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أوْلِهِ ٱلْعَلَامَهْ وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

يعني أن الذي والتي إذا ما ثنيا لا تثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية، واليا مفعول مقدم بتثبت ولا ناهية، وقوله: (بل ما تليه أوله العلامة) ما تليه هي الذال من الذي، والتاء من التي وأل في العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جراً ونصباً في قوله: (بالألف ارفع المثنى وكلا) وفي قوله: (وتخلف اليا في جميعها الألف) فنقول: اللذان واللتان رفعاً، واللذين واللتين جراً ونصباً، وما موصولة وصلتها تليه، وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود، والهاء في أوله مفعول أول، والعلامة مفعول ثان ثم قال: (والنون إن تشدد فلا ملامه) يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد، ومذهب البصريين أنها

(الأنثى التي) في الذي والتي ست لغات الذي والتي بإثبات الياء ساكنة، والذ والت بحذف الياء وكسر الذال والتاء، والذ والت بسكون الذال والتاء، والذي والتي بتشديد الياء مكسورة، والذي والتي بتشديدها مضمومة، ولذي ولتي بحذف الألف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة وهي تكون للعالم نحو: ﴿الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن﴾ وتكون لغيره نحو: ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾ وأما التي فهي للعاقل نحو: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ ولغيره نحو: ﴿ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾. قول كدي: [والتي خبره] مراده أن التي مبتدأ ثان وخبره محذوف أي منه، والجملة خبر المبتدأ الأول يدل لهذا تقديره بقوله: والأنثى منه التي، وعلى الوجه الثاني تكون التي خبراً حقيقة.

(واليا إذا ما ثنيا لا تثبت) قول كدي: [لسكونها الخ] إنما لم تثبت ياؤهما وتفتح كما في تثنية المنقوص كقاض لكونهما مبنيين، فلاحظ لهما في التحريك أو قصد الفرق بين تثنية المعرب والمبني.

وقوله: [واليا مفعول الخ] وعليه فتثبت بضم التاء وكسر الباء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن، وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر في قوله بعد: أوله العلامة، ويصح كون اليا مبتدأ ولا نافية، وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثي وهو مسند لضمير الياء وهو مرفوع للتجرد وكسر للوزن، لكن يناسب ما قبله ولا يناسب ما بعده.

(بل ما تليه أوله العلامة) لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشطر لإغناء لا تثبت عنه، لأنا نقول: لما كان قوله: لا تثبت، يحتمل اقلبها ويحتمل احذفها وهو المراد، صرح به في قوله: بل ما تليه الخ.

(والنون أن تشدد فلا ملامة) قول كدي: [بعد الألف وبعد الياء] لم يأت بمثالهما، ومثال التشديد بعد الألف ﴿واللذان يأتيانها﴾ ومثاله بعد الياء: ﴿ربنا أرنا الذين﴾ قرىء بتشديد النون.

لا تشدد بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار الناظم ولذا أطلق في قوله: (والنون إن تشدد) والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط، والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط. ثم قال:

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

يعني أنه يجوز أيضاً تشديد النون من (ذين وتين)، وإنما ذكر هنا ذين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديد نونهما، وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل به، بل هو عام مع الياء ومع الألف، فإذا جاز التشديد مع الياء كما في المثلين فيكون التشديد مع الألف أحرى، لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه. وقوله: (وتعويض بذاك قصدا) يعني أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، والمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي، ومن ذين وتين الألف من ذا وتا، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله (بذاك) راجعة إلى التشديد، و(تعويض) مبتدأ، و(بذاك) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وقصد خبره، ويجوز أن يكون بذاك متعلقاً بقصد، وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد به إلا التعويض فهو كقولهم: شيء جاء بك، وشر أهر ذا ناب، وفيه تعويض لإبطال قول من جعل التشديد في ذين وتين دالاً على البعد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذي بقوله:

٩١ ـ جَمْعُ الَّذِيْ الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

فذكر (للذي) جمعين: أحدهما (الألى) تقول جاءني الألى قاموا أي الذين قاموا. والثاني (الذين) بالياء في الرفع والنصب والجر، وعلى ذلك نبه بقوله: (مطلقاً) أي في جميع الأحوال. وقوله: (وبعضهم

(والنون من ذين وتين شددا) لم يمثل كدي لهما أيضاً ومثاله بعد الألف ﴿فذانك﴾ قرىء بتشديد النون ومثاله بعد الياء: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ قرىء بالتشديد أيضاً: (وتعويض بذاك قصدا) (فإن قلت): لم عوضوا هنا ولم يعوضوا في يدان ودمان مع أن الأخير حذف في الجميع؟ (قلت): قد مر أن العرب يحذفون الشيء ويصيرونه نسياً منسياً كيد ودم، ولا يعوضون منه ويحذفون الشيء ويراعونه كما هنا فيعوضون من المحذوف. وقوله: [**وشر أهر ذا ناب**] أهر بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذة من الهرير الذي هو صوت دون نبح.

(جمع الذي الألى الذين مطلقا). قول كدي: [**فذكر للذي جمعين الخ**] سماهما جمعين تبعاً لعبارة الناظم، والحق أنهما اسما جمع لا جمعان حقيقة، أما الألى فظاهر لأن لفظه مخالف للفظ الذي، وأما الذين فإنه لا يطلق إلا على العقلاء، والذي يكون للعاقل وغيره كما مر، فلو كان جمعاً حقيقة لكان المفرد أعم من الجمع على خلاف المتعارف، ولأجل كون الذين أخص من الذي، وخالف طريقة الجمع الذي من شأنه أن يكون أعم من المفرد استحق البناء، ولما كان اللذان واللتان على سنن المثنى الذي مفرده معرب لكونهما ليسا أخص من المفرد أعربا. وقوله: [**بالياء في الرفع الخ**] أي فهو مبني على الياء في جميع الأحوال.

بالواو) يعني أن من العرب من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء فتقول: نصر الذون آمنوا على الذين كفروا، ومنه قول الشاعر:

نحن الـذون صبحـوا الصبـاحـا　　　يـوم النخيـل غـارة ملحـاحـا

وهي لغة هذيل، وقيل لغة تميم، و(جمع الذي) مبتدأ، و(الألى) خبره، و(للذين) معطوف على الألى على حذف العاطف، و(بعضهم) مبتدأ ونطق خبره، و(بالواو) متعلق بنطق، و(رفعاً) منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال والتقدير: نطق بالواو في حال كونه رافعاً. ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي بقوله:

٩٢ ـ بِـالـلَّاتِ وَالـلَّاءِ الَّتِي قَـدْ جُمِعَـا　　　وَالـلَّاءِ كَـالَّـذِيـنَ نَـزْراً وَقَـعَـا

فذكر أيضاً للتي جمعين: الأول اللاتي، والثاني اللائي، فتقول: جاءني اللاتي قمن واللائي خرجن، فـ (التي) مبتدأ، و(قد جمعا) خبره، و(باللاتي) متعلق بجمع، و(اللائي) معطوف عليه، والتقدير: التي قد جمع باللاتي واللائي.

ثم قال: (واللاء كالذين نزراً وقعا) يعني أن (اللاء) الذي هو جمع التي قد يطلق على (الذين) فيكون جمعاً للذي على وجه الندور والقلة، ومنه قوله:

فـما آبـاؤنـا بـأمن منـه علينـا　　　الـلاء قـد مـهـدوا الحجـورا

يعني الذين قد مهدوا الحجورا، و(اللاء) مبتدأ ووقع خبره، و(كالذين) متعلق بوقع، و(نزراً)

(وبعضهم بالواو رفعاً نطقا). قول كدي: [مجرى جمع المذكر الخ] لم يجعله جمعاً حقيقة بل ملحقاً به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو إعراب المفرد، ووجه الإعراب أنهم جعلوه جمعاً حقيقة للذي باعتبار من يعقل، ويدخل فيه غير العاقل تغليباً على قاعدة جمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث، ولم يعتبروا الافتقار إلى الصلة الموجب للبناء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التي هي من خصائص الأسماء، وفي المعرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة، وأما اللذان في التثنية فيكتب بلامين، فبهذا يفرق بينهما، ولم يعكسوا لأن المثنى سابق على الجمع فبقي على أصله من ثبوت اللامين معاً اهـ، وتأمله فإن الذي في الرسم أن يكتب الجمع والمثنى بلام واحدة، ولعل ذلك اصطلاح المشارقة أو النحاة.

(باللات واللاء التي قد جمعا) إطلاق الجمعية على هذين تجوز أيضاً، وإنما هما اسما جمع، والهمز في اللائي بدل من تاء اللاتي، وقد تحذف ياؤهما استغناء عنها بالكسرة.

(واللاء كالذين نزرا وقعا) قول كدي: [ومنه قوله فما آباؤنا الخ] البيت من الوافر، وقائله رجل من بني سليم، وما نافية حجازية، وآباؤنا اسمها، وبأمن خبرها، والهاء في منه ترجع للممدوح، واللاء صفة لآباؤنا، وجملة قد مهدوا صلته، والعائد الواو في مهدوا، ومعنى مهدوا جعلوها كالمهد، والشاهد في اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مهدوا مذكراً، وكان ينبغي للناظم أن يشبه بالألى بأن يقول:

منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أي قل، ولما فرغ من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال:

٩٣ ـ وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ

يعني (أن من وما وأل) تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث، والمثنى المذكر والمؤنث، والجموع المذكر والمؤنث، فتقول: جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن، وكذلك مع ما وأل، فمن تقع على من يعقل، وما على ما لا يعقل، وأل عليهما معاً.

ثم قال: (وهكذا ذو عند طيء شهر) يعني أن (ذو) في لغة طيء تستعمل أيضاً موصولة، وهي أيضاً مساوية للذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: (وهكذا ذو) أي هي مثل من وما وأل في مساواتها لما ذكر فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، وهي مبنية، والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة المشهورة، وفهم ذلك من تمثيله بها بالواو،

واللائي كالألى لأن الألى يقع موقع اللائي كما في قوله: محا حبها حب الألى كن قبلها. فالألى اسم موصول بمعنى اللائي بدليل عود الضمير في كن عليه مؤنثاً، فاللائي والألى يتقارضان.

قوله: [ولما فرغ من الذي الخ] الأولى أن يقول في التوطئة: ولما فرغ من الموصولات المختصة شرع في المشتركة فقال الخ وإن كانت توطئته هذا معناها، ولكن ما قلنا أصرح.

(ومن وما وأل تساوي ما ذكر). قول كذي: [ففهم منه أنها تقع الخ] هذا منطوق لا مفهوم، والذي يبين ما وقعت عليه الموصولات المشتركة ضمير الصلة، فإن كان مفرداً مذكراً علمنا أنها وقعت على الذي المفرد المذكر، وإن كان مفرداً مؤنثاً علمنا أنها وقعت على التي المفردة المؤنثة وهكذا.

وقوله: [فمن تقع على الخ] جعلوا من لمن يعقل غالباً وما لغيره غالباً، لأن آخر من صحيح وآخر ما معتل، والعاقل صحيح وغير العاقل كأنه معتل، فأعطوا الصحيح للصحيح، والمعتل للمعتل، وعلل أيضاً بأن ما قليلة في الكلام وما كثيرة، والعقلاء قليلون بالنسبة لغيرهم، فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير.

وقوله: [وأل عليهما معاً] مثال وقوعها على العاقل: ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾ومثال وقوعها على غيره المرفوع من قوله تعالى: ﴿والسقف المرفوع﴾ ثم إن الإعراب وقع على مدخول أل وكان من حقه أن يقع على أل لأنها اسم مستقل، وأجيب بأن أل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة، فكأن الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل.

(وهكذا ذو عند طيء شهر) قول كذي: [وهي مبنية الخ] أي على سكون الواو بدليل قوله بعد: والواو لازمة. وقوله: [في اللغة المشهورة] ذكر الرضي أن في ذو الطائية أربع لغات: إحداهن ما مر. الثانية ذو بلفظ واحد للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات بلفظ واحد للمفرد وتثنيته وجمعه. الثالثة: كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مبنية على الضم في الأحوال كلها. الرابعة: تنصرف تصرف ذي بمعنى صاحب مع

فـ (ذو) مبتدأ، و(شهر) خبره و(عند طيء) متعلق بشهر، وهكذا كذلك أيضاً، أو في موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل. ثم قال:

٩٤ ـ وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

يعني أن من طيء من إذا أراد معنى التي قال ذات، وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات، كقول بعضهم:

بالفضل ذو فضلكم الله به ... والكرامة ذات أكرمكم الله به

يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون. وكقول الشاعر:

جمعتها من أينق سوابق ... ذوات ينهضن بغير سائق

فـ (ذات) مبتدأ، و(كالتي) خبر مقدم، و(لديهم) متعلق بالاستقرار العامل في الخبر، (وموضع التي) ظرف متعلق بأتى، و(ذوات) فاعل أتى، والتقدير: وذات مساوياً للتي عندهم أي عند طيء، وأتى ذوات في موضع اللاتي. ثم قال رحمه الله:

٩٥ ـ وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَامِ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي ٱلْكَلَامِ

إعراب متصرفاتها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، واستشكل إعرابها بأن سبب البناء لا زال قائماً وهو الافتقار إلى الصلة، وأجيب بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بذو التي بمعنى صاحب.

(وكالتي أيضاً لديهم ذات) كل من ذات وذوات مبني على الضم في الأحوال كلها، وحكي إعرابهما إعراب صاحبة وصاحبات. قول كدي: [كقول بعضهم بالفضل الخ] هذا نثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزاً، قال الفراء: سمعت أعرابياً من طيء يسأل ويقول بالفضل الخ، وبالفضل يتعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل، وذو اسم موصول بمعنى الذي، وجملة فضلكم صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء، والكرامة بالجر عطف على الفضل، وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة، وجملة أكرمك الله به صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء إذ أصله بها، والشاهد في ذات المستعملة في موضع التي.

وقوله: [وكقول الشاعر جمعتها الخ] البيت من الرجز وقائله رؤبة، وجمعتها فعل وفاعل ومفعول والهاء للنوق المذكورة في بيت قبله، وأينق بتقديم الياء على النون جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وسوابق بالسين جمع سابق صفة لأينق ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، وفي نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة، وذوات اسم موصول بمعنى اللاتي الذي هو جمع التي صفة لأينق أيضاً مبني على الضم، وجملة ينهضن صلتها والعائد نون ينهضن الفاعل والشاهد في ذوات فإنه بمعنى اللاتي.

(ومثل ماذا بعدما استفهام)، قول كدي: [وفهم من تشبيهه بها] جعل وجه الشبه بما كونها تقع على ما

يعني أن (ذا) إذا وقعت (بعدما) أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل (ما) يعني ما الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول: من ذا يقوم؟ ومن ذا تقوم؟ ومن ذا يقومان؟ ومن ذا تقومان؟ ومن ذا يقومان؟ ومن ذا يقمن؟ ومن ذا قاما؟ ومن ذا قامتا؟ ومن ذا قاموا؟ ومن ذا قمن؟ واحترز بقوله: (إذا لم تلغ في الكلام) من أن تكون ملغاة، وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت: من ذا ضربت أزيد أم عمرو، فإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء، وذا خبره، وهو اسم موصول، وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيداً أم عمراً علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت، وذا ملغاة، وذا مبتدأ وخبره مثل ما، وبعد في موضع الحال من ذا، وإذا متعلق بمثل، ومن مضافة في التقدير، وأي بعد ما استفهام، أو من استفهام، والتقدير: وذا في حال كونه تالياً لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ في الكلام ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلتها فقال:

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

يقع عليه ما وليس الشبه كما قيل به أنها تكون لغير العاقل، كما بل القاعدة في ذا أنها إذا وقعت بعد من فهي للعاقل، وإن وقعت بعد ما فهي لغيره وقدم الناظم ما في قوله بعدما استفهام على من، والقياس العكس لأن من لمن يعقل وما لغيره، لأن موصولية ذا مع ما باتفاق ومع من على الراجح وبقي على الناظم شرط ثالث ذكره الموضح وهو أن لا تكون مشاراً بها، وإلا لم تكن موصولة نحو ماذا النواني فهي هنا اسم إشارة لدخولها على المفرد، والمفرد لا يقع صلة إلا لأل.

وقوله: [**ويظهر أثر ذلك**] أي ماذكر من الاحتمالين كما يظهر في البدل يظهر في الجواب، لأن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ قرأ أبو عمرو العفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي العفو مسؤول[1] فتكون حينئذ ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبرها، وجملة ينفقون صلة ذا، والعائد محذوف، وقرأ الباقون بالنصب بإضمار فعل أي يسألونك العفو، فتكون ذا ملغاة مركبة مع ما، والجميع اسم استفهام.

وقوله: [**ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ**] الأولى أن يقول غير أي لأنه إلى الآن لم يتكلم عليها.

(وكلها يلزم بعده صلة)، قول كدي: [**يعني أن الموصولات كلها الخ**] تبع في التعبير بكل عبارة الناظم، واعترض بأنها تشمل الموصول الحرفي وهو غير مراد، والجواب أن العبارة وإن كانت هنا عامة فالموضوع إنما هو لموصولات الأسماء، وأيضاً قوله: على ضمير لائق مشتملة يبين المراد لأن الضمير إنما يعود

---

(١) (قوله: أي العفو مسؤول) الذي قدروه في صيغة الرفع في الآية أن العفو خبر لمبتدأ محذوف أي هو العفو، وفي وجه النصب أنه مفعول لأنفقوا محذوفاً أي أنفقوا العفو، وبه تعرف ما في تقدير المحشي، اهـ مصححه.

يعني أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: (على ضمير لائق مشتملة) أي مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاءني الذي قام أبوه، والتي قامت أمه، واللذان قاما، واللتان قامتا، وما أشبه ذلك، و(كلها) مبتدأ وخبره (يلزم)، و(بعده) متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و(صلة) فاعل بيلزم، و(مشتملة) صفة صلة، (وعلى ضمير) متعلق بمشتملة، ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين: قسم يوصل بجملة وشبهها، وقسم يوصل بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

على الأسماء، ولو قال كذي يعني أن موصولات الأسماء كلها مختصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيراً لقول الناظم كلها، وقد أكثر الشعراء في هذا المعنى ومن أحسن ما قيل في ذلك:

قالت وقد حاولت نيل وصالها ... من غير شيء لا تجوز المسألة
بالله قل لي أين نحوك يا فتى ... أرأيت موصولاً يجيء بلا صلة

وأخذ من قول الناظم بعده أن الصلة لا تتقدم على الموصول، وإذا لم تتقدم الصلة فكذلك معمولها.

وأما قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ فإن فيه ليس متعلقاً بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير: والله أعلم. وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (لا يقال) الزاهدين لا يعمل في فيه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (لأنا نقول): ذلك خاص بباب الاشتغال وهذا من الحذف، والفرق بين الاشتغال والحذف أنه في الحذف يجوز التصريح بالعامل المحذوف، وفي الاشتغال لا، وتصريحهم به في الاشتغال إنما هو للفهم، وكما لا يجوز التقديم لا يجوز الفصل بين الصلة والموصولات لأنهما بمنزلة شيء واحد.

وقوله: [ورابط بينها] يحكى أن سائلاً وقف بباب نحوي فقال له: من أنت؟ فقال: الذي اشتريتم الأجر، فقال النحوي: أله؟ فقال: لا، فقال: أمنه؟ فقال: لا، فقال له: اذهب فما لك في صلة الذي شيء لخلو الصلة من العائد.

وقوله: [أي مطابق للموصول الخ] اعلم أن الموصول إن كان مختصاً كالذي فلا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه، وإن كان مشتركاً كمن وما فلفظه مفرد مذكر، وقد يكون معناه مخالفاً للفظه بأن يكون للمؤنث وللجمع، فلك أن تعتبر لفظه وهو الغالب فتعيد الضمير مفرداً مذكراً، ومنه قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ بجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها، ويجوز اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً﴾ فراعى لفظ من فذكر يقنت وراعى معناها فأنث تعمل، ومن الشرطية في المعنى كالموصوله، وأما اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول: جاء الناس من يقولون ويعمل، وإنما جاز الأول دون هذا، لأن الواحد سابق على الجمع في الرتبة، وهذا إذا لم يلزم من مطابقة اللفظ لبس وإلا وجب اعتبار المعنى نحو: أعط من سألتك ولا تقل من سألك إذا أردت أن السائلة مؤنثة.

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

فقوله: (وجملة) شامل للجملة الاسمية والفعلية، وقوله: (أو شبهها) هو الظرف والمجرور وأتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله: (كمن عندي) وبمثال للموصول بالجملة وهو قوله: (الذي ابنه كفل) ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية، ولم ينبه على ذلك، لكن تمثيله بالذي ابنه كفل يرشد إليه، و(جملة) مبتدأ، و(أو شبهها) معطوف عليه، وهو الذي سوغ الابتداء به، و(الذي) خبره ويجوز العكس وهو أظهر، و(وصل) صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في (به) عائد على (الجملة وشبهها) وهو الرابط بين الصلة والموصول، والتقدير: والذي وصل به الموصول أو شبهها، ويحتمل أن يكون به نائباً عن الفاعل ولا ضمير حنيئذ في وصل، والتقدير: والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

(الصفة الصريحة) هي اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل (أل) بالصفة المشبهة خلاف فتقول: جاءني القائم أبوه والضاربه زيد، أي الذي قام أبوه والذي ضربه

(وجملة أو شبهها الذي وصل). قول كدي: [أن تكون خبرية] الخبرية هي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر لقائلها، وإنما اشترط هذا الشرط لأن الموصول يتعرف بمضمون الصلة ومن شرط المضمون أن يكون المخاطب يعرف نفسه في الخارج لمعين، والإنشاء لا خارج له وإنما يوجد بالتلفظ بما بعده، وعلل أيضاً بأنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك، لأن القاعدة أن الجمل بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا إلى نعت المعرفة بالجملة، فإذا قلت: جاء الذي قام أبوه. كأنك قلت: جاء زيد قام أبوه، والجملة الواقعة نعتاً أو ما هي بمنزلتها لا تكون إلا خبرية، وسيقول الناظم: وامنع هنا إيقاع ذات الطلب، ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، وهما اللذان يفهم متعلقهما الذي هو الاستقرار بمجرد التلفظ بهما، كما أخذ من تمثيله بمن عندي احترازاً من غير التام كقولك: جاء الذي اليوم أو عنك، فلا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو: جاء الذي قام اليوم أو أعرض عنك، ثم أن الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان إلا بفعل لأنه جملة لا بالاسم لأنه مفرد بخلاف غير الواقعين صلة كما يأتي، وفي الجمل:

وإن صلة الموصول جاء فحكمه ... تعلقه بالفعل لا غير فاعقلا

وقوله: [ثم أشار إلى القسم الخ] هذا مع ما تقدم في التوطئة قبل قوله: وجملة الخ يقتضي أن الصفة الصريحة ليست من أقسام الشبيه بالجملة وهو ظاهر الناظم، وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح، وأفردها بالذكر لاختصاصها بالألف واللام فكأنه قال: وجملة أو شبهها، يوصل به جميع الموصولات ما عدا أل فلا توصل إلا بكذا فكأنه مستثنى، وتقديم الخبر من قوله: وصفة يشعر الحصر.

قول كدي: [وفي وصل أل الخ] الجمهور على أنها ليست موصولة لأن الصفة للثبوت فلا تؤول بالفعل

زيد، وقام المكرم والمضروب أبوه، أي الذي أُكرم والذي ضُرب أبوه، وقام الضرابه زيد أي الذي ضربه زيد، وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه، والصريحة الخالصة، واحترز بها من الصفة غير الصريحة، وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أجرع وأبطح وصاحب فلا يوصل بها أل، وقوله: (وكونها بمعرب الأفعال قل) يعني أنه قد جاءت صلة أل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع قليلاً، ومنه قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي الذي ترضى حكومته، وقوله: (وصفة صريحة) خبر مقدم، (وصلة أل) مبتدأ مؤخر، و(كونها) مبتدأ، و(بمعرب الأفعال) متعلق به، و(قل) خبر المبتدأ، والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة، وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال رحمه الله تعالى:

لأنه للتجدد وللحدوث، ولذلك قالوا: إن أل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقاً. وقوله: [أجرع] هو مذكر جرعاء وهو في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً. وقوله: [وأبطح] كما يوجد في غالب النسخ وفي بعضها بإسقاطه وهو مذكر بطحاء في الأصل وصف لكل مكان منبطح في الوادي، غلبت عليه الاسمية مختصاً بالأرض المتسعة.

وقوله: [وصاحب] هو في الأصل فاعل وصاً ثم غلب على صاحب الملك.

وقوله: [ومنه قول الشاعر: ما أنت الخ] البيت من البسيط وقائله الفرزدق، وسبب قوله أنه تحاكم مع رجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هنالك حاضراً فأراد أن يحكم بينهما فقال أبياتاً من جملتها قوله: ما أنت الخ. فما نافية تميمية، وأنت مبتدأ، وبالحكم مجرور بالباء الزائدة خبر أنت، ولا تعمل ما هنا شيئاً لأنها إنما تعمل في لغة أهل الحجاز، والفرزدق تميمي بناء على أن العربي لا يتكلم بغير لغته، والحكم بفتحتين من يحكمه الشخصان، والترضي اسم موصول، وترضى صلتها وهو صفة للحكم، وحكومته نائب عن الفاعل، ولا الأصيل بالجر أي الحسيب معطوف على الحكم، وكذلك ما بعده، والجدل بفتحتين كثرة الخصومة، والشاهد في ترضي حيث وقع صلة لأل مع كونه فعلاً مضارعاً، وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لأن الضرورة عندهم ما وقع في الشعر كان للشاعر مندوحة عنه أم لا، وعند ابن مالك قليل لأن الضرورة عنده ما ليس للشاعر مندوحة عنه، والشاعر هنا متمكن من أن يقول المرضى بصيغة اسم المفعول بدل الترضى، وإنما كانت صلة أل لا تكون إلا مفردة صفة صريحة عملاً بشبهين، فمن حيث أنها أشبهت أل المعرفة في اللفظ وأل المعرفة لا تدخل إلا على المفرد، استحقت أن يكون ما بعدها مفرداً، ومن حيث أنها أشبهت الموصولات كالذي استحقت أن يكون هذا المفرد شبيهاً بالجملة، ودليل شبه الصفة الصريحة بالجملة احتياجها إلى مرفوع.

(قاعدة) أجمعوا على أن صلة الموصول لا محل لها، قال الدماميني: وليس على إطلاقه بل إن كانت لغير

٩٩ ـ أيٌّ كَمَا وَأعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ   وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ
١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي   ذَا الحَذْفِ أيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي

من الموصولات، أي وإنما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى وجواز حذف صدر صلتها، فقوله: (أي كما) يعني أن أيا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول: جاءني أيهم قام، وأيهم قامت، وأيهم قاما، وأيهم قامتا، وأيهم قاموا، وأيهم قمن. قوله: (وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) أي بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام: الأول أن يصرح بالمضاف إليه ويثبت صدر صلتها نحو: جاءني أيهم هو قائم. الثاني: أن يحذفا معاً نحو: جاءني أي قائم. الثالث، أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه نحو: جاءني أي هو قائم، فأي في هذه الصور الثلاث معربة وهي المشار إليها بقوله: (وأعربت). الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر صلتها نحو: جاءني أيهم قائم، فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله: (ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ فـ (أي) مبتدأ، و(كما) خبره، و(اعربت) مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها، و(ما) ظرفية مصدرية، و(صدر وصلها) مبتدأ، و(ضمير) خبره، و(انحذف) في موضع الصفة لضمير، والواو

أل فلا محل لها أصلاً، وإن كان صلة لأل فلها محل باعتبار ما يقتضيه العامل الذي قبل أل من رفع ونصب وخفض.

(أي كما وأعربت ما لم تضف). قول كدي: [**وإنما أخرها الخ**] هذا الاعتذار لا ينفع إلا لو أخرها عن الموصولات فقط، وأما تأخيرها عن الصلة فلا وجه له، ولهذا نكت عليه الموضح في تقديمها على الكلام على الصلة. وقوله: [**فتقول جاءني أيهم الخ**] جعل عامل أي ماضياً وهذا مذهب البصريين والذي للجمهور، وصرح به الموضح أن العامل فيها لا يكون إلا مستقبلاً لأنها وضعت للإبهام والعموم والذي يناسبهما المستقبل، وأما الماضي فلا إبهام فيه ولا عموم، وهذا معنى جواب الكسائي لما سئل في حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضياً فأجاب: أي كذا خلقت، أي وضعت للإبهام والعموم.

وقوله: [**وهي المشار إليها بقوله: وأعربت**] الأولى تمام البيت لأن الأحوال الثلاثة إنما تؤخذ من البيت كله. وقوله: [**وإلى ذلك أشار بقوله: ما لم تضف**] أي بمفهومه، ثم ظاهر كلام كدي أن الصور الأربع كلها مأخوذة من النظم على التفصيل الذي ذكر من غير تأويل في العبارة، وليس كذلك بل عبارة الناظم إذا أبقيتها على ظاهرها اقتضت أن الإعراب في صورة وهي إذا حذف المضاف إليه مع الصدر نحو: جاءني أي قائم، وتبنى في الصور الثلاثة الباقية، وذلك باطل كما يعلم من تقرير كدي، حتى قال ابن مرزوق: هذا أشكل بيت في الألفية، وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن ما لم بمعنى إلا، فيصير المعنى: وأعربت في جميع الصور إلا إذا أضيفت، والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف، فيكون كلام الناظم حينئذ موافقاً لما في نفس الأمر وهو

الداخلة على المبتدأ واو الحال، والتقدير: أي مثل ما في جميع أحوالها، وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً. وقوله: (وبعضهم أعرب مطلقاً) يعني أن بعض العرب يعرب أيا الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة، وقرأ بعضهم: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ بنصب أيهم. ثم قال: (وفي ذا الحذف أياً غير أي يقتفي) يعني أن (غير) أي من الموصولات يتبع (أياً) في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة بذا إلى حذف صدر صلة (أي) لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير، أي أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٠١ - إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

أي تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، التقدير بالذي هو قائل لك سوءاً، فالصلة طالت المجرور

الذي في كدي، وما لم قد وردت بمعنى إلا، ففي الحديث: ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما، أي إلا أن يكون إثما، وحينئذ فلا يحتاج لجواب المرادي بأن وصدر وصلها راجع لمفهوم ما لم تضف، ولا لإصلاح بعضهم بقوله: أي كما وبنيت ما لم تضف الخ.

(لا يقال) ما موجب الإعراب في الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار موجود. (لأنا نقول): عارضه معارض وهو لزوم الإضافة لفظاً ونية.

(فإن قيل): مقتضى الظاهر أن صورة البناء تعرب من باب أحرى لأنه إذا كان إذا نوي المضاف إليه تعرب فأحرى إذا صرح به. (فالجواب): أنهم نزلوها في صورة البناء منزلة المنقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إما لفظاً فلأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بقي مفرداً، لا يصح أن يكون صلة، وإما معنى فلأن المضاف إليه لا ينوى إلا إذا كان محذوفاً وهو هنا مذكور قاله يس، زاد غيره: فاستقام بهذا ما قاله الإمام وانتفت شبهة الزجاج في قوله: لم يغلط سيبويه إلا في موضعين هذا أحدهما، ولما لم يصل نظر غير الإمام إلى ما وصل إليه نظره من الدقة اعترض عليه في صورة البناء اهـ.

(قلت): الظاهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولاً بمنزلة المقطوعة عن الإضافة والمضاف إليه قائم مقام صدر الصلة، وقالوا ثانياً: لا يصح نية إضافتها لأنها مضافة فكان في ذلك تناقض، والحق أن النقل في صورة البناء يتبع ولم يظهر له تعليل.

(وفي. ذا الحذف أياً غير أي يقتفي) اعلم أن الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد، وقد يحذف ما علم من الثلاثة، فمن حذف الموصول وسارب بالنهار أي ومن هو سارب بالنهار، ومن حذف الصلة قوله:

نحن الألى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة، وأما العائد فيحذف مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، وقد تكلم على حذف الثلاثة فأشار هنا إلى أن المرفوع لا يحذف إلا إذا كان صدراً مع شرط آخر نبه عليه بقوله: إن يستطل وصل.

والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ والتقدير: وهو الذي هو إله في السماء، فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال: (وإن لم يستطل. فالحذف نزر) يعني أن حذف صدر صلة غير أي إن لم تطل الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: تماماً على الذي أحسن بالرفع، أي على الذي هو أحسن. وقوله:

من يعن بالمجد لا ينطق بما سفه ... ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

أي بما هو سفه، و(غير أي) مبتدأ، و(يقتفي خبره)، و(أياً) مفعول مقدم بيقتفي، و(وفي ذا) متعلق بيقتفي، و(إن يستطل) شرط، و(وصل) مفعول لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وقوله: (وإن لم يستطل) معطوف على جملة الشرط والجواب، وجوابه: (فالحذف نزر)، ثم قال: (وأبوا أن يختزل).

١٠٢ ـ إنْ صَلُحَ ٱلْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَٱلْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ أو خبر نحو: جاء الذي هو جاريته قائمة، أو فعلاً وفاعلاً نحو: جاء الذي هو قام أبوه، أو ظرفاً

قول كدي: [والتقدير وهو الذي هو الخ] جعل إله خبراً لمبتدأ محذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفي السماء متعلق بإله بمعنى معبود، ولم يجعل إله مبتدأ، وفي السماء خبره، والجملة صلة، أو إله فاعل بالجار والمجرور لاعتماده لئلا تكون الصلة خالية من العائد إذ على جعل في السماء خبراً يكون ضميراً لاستقرار يعود على المبتدأ وعلى جعل إله فاعلاً فلا ضمير في الجار والمجرور، وظاهر النظم أنه لا يشترط هذا الشرط إلا في غير أي من الموصولات مع أنه عام في الجميع على الحق، ويمكن الجواب بأن أياً لما كانت ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى فقد طالت وطولها ينزل منزلة طول الصلة، فاشتراطه فيها كأنه تحصيل للحاصل.

(وإن لم يستطل فالحذف نزر). قول كدي: [ومنه قراءة بعضهم: تماماً الخ] الذي قرأ بذلك ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بضم الميم العدواني الذي نقط المصحف العثماني، وأما على قراءة النصب ففيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائداً على الذي، والجملة صلتها، والمراد جنس المحسنين، أو فاعل أحسن ضمير عائد على موسى والعائد محذوف والتقدير تماماً على العمل الذي أحسنه موسى من طاعة ربه وتبليغ رسالته.

وقوله: [من يعن الخ] البيت من البسيط، ومن شرطية لا موصولة خلافاً لبعضهم ويعن مضارع فعل الشرط مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف، وبالمجد متعلق به، ولا ناهية، وينطق مجزوم بها، والجملة جواب الشرط على حذف الفاء، وبما متعلق بينطق، وما موصولة، وسفه خبر لمبتدأ محذوف أي بما هو سفه، والجملة صلة ما، والعائد المبتدأ المحذوف، والسفه الكلام الفاحش، ومعنى لا يحد لا يعدل عن الطريق المستقيمة، والشاهد في حذف هو صدر الصلة.

(وأبوا أن يختزل)، قول كدي: [عائد على العرب] مثله في ز، وجعله السيوطي عائداً على النحاة وهو

نحو: جاءني الذي هو عندك، أو مجروراً نحو، جاءني الذي هو في الدار، لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة، فلا دليل حينئذ على حذفه، والضمير في قوله (وأبوا) عائد على العرب، (وأن يختزل) في موضع المفعول بأبوا، والاختزال القطع وعبر به عن الحذف، وقوله: (إن صلح) شرط و(الباقي) فاعل يصلح، و(لوصل) متعلق بصلح، و(مكمل) صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له.

ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في بيان حكم الضمير المنصوب فقال: (والحذف عندهم كثير منجلي).

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومثل للمنصوب بالفعل بقوله: (كمن نرجو يهب) فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي، ونرجو صلته، ويهب خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أي الذي الله موليكه فضل، إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصل، ولم ينبه الناظم على ذلك، لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله (متصل) من المنفصل نحو: جاءني الذي إياه ضربت، فلا يجوز حذفه، وبقوله: (ان انتصب بفعل أو وصف) من المنتصب بالحرف نحو:

أولى لأن العرب إنما يتكلمون والحاكمون النحاة، وقوله: **[والاختزال القطع]** هذا هو الذي في الصحاح، والذي في المحكم هو الحذف نفسه، وعليه فلا حاجة لقول كدي وعبر به عن الحذف.

(والحذف عندهم كثير منجلي) الكثرة راجعة للنقل لأنه دليل الكثرة، والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه فضلة فلا تكرار بين كثير ومنجلي. قول كدي: **[مثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ]** البيت من البسيط، وما موصولة مبتدأ، والله مبتدأ، ولا تقل مبتدأ ثان، وموليك اسم فاعل من أولاك يوليك بمعنى أعطاك خبر اسم الجلالة، والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه، وفضل خبر ما، والفاء في فاحمدنه مع فما لدى للتعليل كما قاله بعض، والباء في به سببية، وما نافية، ولدى بمعنى عند خبر مقدم، ونفع مبتدأ مؤخر، والشاهد في موليك حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف.

وقوله: **[إلا أن حذفه الخ]** هذا صريح في أن حذف مع وصفه كثير إلا أنه مع الفعل أكثر وهو الذي في المرادي والنكت، والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل، وقد يقال في الكثير في نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما للموضح مع ما لغيره.

وقوله: **[إياه ضربت فلا يجوز حذفه]** في التعبير بقوله: فلا يجوز التنكيت على النظم المقتضي أنه يجوز

جاءني الذي أنه قائم، فلا يجوز حذفه أيضاً، و(الحذف) مبتدأ وخبره (كثير) و(منجلي) خبر بعد خبر و(عندهم) متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، و(في عائد) متعلق بكثير أو بمنجلي أو بالحذف فهو من باب التنازع، و(إن انتصب) شرط، و(بفعل) متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب. ثم قال:

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب في جوازه بكثرة فالإشارة بقوله: (كذاك) راجعة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مثل بقوله: (كأنت قاض) وأشار به إلى قوله عز وجل: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ أي ما أنت قاضيه، واحترز بقوله: (ما يوصف) من الضمير المجرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه نحو: جاءني الذي أبوه ذاهب، فـ (حذف) مبتدأ أو(ما) مضاف إليه موصول وصلته خفض، و(بوصف) متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف في الكثرة قال:

ولا يكثر مع أنه ليس كذلك، وعلة عدم الجواز أن المنفصل ذكر مقدماً ليفيد الحصر والاختصاص، ولو حذف وقدر لكان مؤخراً متصلاً على القاعدة فيفوت ذلك، والذي حققه ابن زكري أن هذا المفهوم فيه تفصيل وحاصله: أنه إذا كان العائد منفصلاً وكان إذا حذف يقدر متصلاً فيفوت غرض معين كالحصر والاختصار فلا يحذف، وإن كان إذا حذف يقدر منفصلاً فيجوز حذفه نحو: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ أي مما رزقناهم إياه، فالعائد هنا لا يكون إلا منفصلا ذكر أو حذف لاتحاد الضميرين في الغيبة وقد مر، وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل ألا يعترض به.

وقوله: [في عائد متعلق بكثير الخ] على جعله متعلقاً بكثير فيه الفصل بأجنبي وهو منجلي، وعلى جعل في عائد متعلقاً بالحذف وعندهم متعلقاً بما بعده يكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله، والمصدر لا يعمل مفصولاً، وأجيب عن هذا بأن الفصل بمعمول المعمول وهو لا يضر. وقوله: [وعندهم متعلق الخ] على تقدير تعلقه بمنجلي يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلي أي غير معمول له.

(كذاك حذف ما بوصف خفضا) لا بد من تقييد الوصف بكونه عاملاً بأن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما يدل عليه المثال، وأما إن كان بمعنى الماضي فلا يحذف نحو: جاء الضاربه أمس لكونه غير عامل. قول كدي: [من الضمير المجرور بغير وصف الخ] غير وصف صادق بالمجرور بالحرف، ولم يدخله كدي لما يذكر الناظم له بعد. وقوله: [فإنه لا يجوز حذفه] فيه التنكيت على الناظم أيضاً لأن التشبيه يقتضي جواز حذف المخفوض بوصف بكثرة وهو صحيح، والمخفوض باسم بقلة وليس كذلك. (فإن قلت): ما الفرق بين المخفوض بالوصف والمخفوض بالاسم؟ (قلت): المخفوض بالوصف منصوب تقديراً بخلاف المخفوض

١٠٥ ـ كَـذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّ   كَـمُـرَّ بِـالَّـذِي مَـرَرْتُ فَـهْـوَ بَـرّ

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط: الأول أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف أي الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى. : الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى: الثالث: أن لا يكون في الصلة ضمير غيره، وقد نبه على الأول بقوله: (كذا الذي جر بما الموصول جر) وعلى الثاني والثالث بالمثال، فالذي في المثال مجرور بمثل الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء، والعامل في (الذي) وفي به (مررت) ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، فـ (الذي) مبتدأ، وخبره (كذا) وصلة (الذي جر) و(بما) متعلق به وصلة ما (جر) الأخير، و(الموصول) مفعول مقدم بجر، والتقدير: الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، بعض النسخ: كذا الذي جر بما الموصول جر، برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده، فالموصول على هذا مبتدأ، وجر في موضع خبره، والضمير المستتر في جر عائد على الموصول، والضمير العائد على ما محذوف، والتقدير: كذا الذي جر بما جر الموصول به، وقوله: (فهو بر) تتميم للبيت.

بالاسم، وأخذ من قوله ما بوصف خفضا مع قوله فيما يأتي وليس حتماً في سوى ما انخفض باسم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وهو الأصح.

(كذا الذي جر بما الموصول جر)، قول كدي: [متفقاً لفظاً ومعنى الخ] العبرة هنا وفيما قبل إنما هي بالاتفاق في المعنى، وأما اللفظ فلا عبرة به، فإن اتفقا في اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا إشكال كمثال الناظم، وقوله تعالى: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه: وكذلك إن اتفقا في المعنى واختلفا في اللفظ فيجوز الحذف أيضاً نحو: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ أي به لأن معنى إصدع مر، وأما إن اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولو اتحدا لفظاً. نحو: وجدت على من وجدت عليه، تريد بوجد الأول حزن وبالثاني حقد، أي حزنت على من حقدت عليه.

وقوله: [أن لا يكون في الصلة الخ] فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به في داره، لأن في الصلة ضميراً يصلح أن يكون عائداً، فلو حذف لم يبق ما يدل عليه، وهذا الشرط عام في كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف، ومثاله في المنصوب: جاء الذي أكرمته في داره: وبحث ابن هشام في الحواشي في هذا الشرط من أصله. وقوله: [وفي بعض النسخ الخ] هذه النسخة أولى ليكون قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه وهو من المحسنات.

وقوله: [والتقدير كذا الذي الخ] هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب، لأنه جعل الموصول أولاً مبتدأ، وفي التقدير جعله نائباً عن الفاعل، ولا يقال: هذا تقدير للنصب فيكون الموصول منصوباً لأنه صرح بالعائد وهو به، وعلى جعله منصوباً يكون العائد ضمير جر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المُعرَّف بأداة التعريف

هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام: للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١٠٦ ـ أَلْ حَـرْفُ تَعْـرِيفٍ أوِ الـلاَّمُ فَقَطْ فَـنَمَطٌ عَـرَّفْـتَ قُـلْ فِـيـهِ الـنَّمَطْ

اختلف في (أل) فقيل: هي بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وهو مذهب الخليل وكان يسميها (أل) فهي عنده مثل هل وبل، وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل أيضاً: هي بجملتها للتعريف، إلا أن همزتها همزة وصل، وقيل: اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن، وهذان القولان عن سيبويه، فقوله: أل حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة. وقوله: أو اللام فقط هذا هو القول الثالث. وقوله: (فنمط عرفت قل فيه النمط) أي إذا أردت تعريف

المُعرَّف بأداة التعريف

فيه مناقشة من وجهين أحدهما: الأول حذف التعريف ويقول المعرف بالأداة كما عبر بذلك في الكافية، والألفية أخصر منها الإغناء المعرف عنها، لأنه لا يتوهم أحد أنه معرف بالأداة وليست للتعريف. الثاني: كان ينبغي له حذف المعرف والتعريف ويقول ذو الأداة لأنه لم يذكر المعرف إلا في قوله: فنمط عرفت الخ كما يأتي لكدي. وقوله: [على أربعة أقسام الخ] صريحه أن التي للمح الأصل والتي للغلبة مغايران للزائدة وليس كذلك بل هما قسمان منها، وحينئذ فالحق أن يقول على قسمين للتعريف وزائدة، والزائدة أقسام ثلاثة: زائدة محضة وللمح الأصل وللغلبة.

(أل حرف تعريف أو اللام فقط). قول كدي: [وحذفت في الوصل الخ] جواب عما يقال: إذا كانت همزة قطع فلم حذفت في الوصل؟ فقال: لكثرة الاستعمال. وقوله: [وكان الخليل يسميها أل] أي ولا يقال: الألف واللام، كما لا يقال: في قد القاف والدال إشارة إلى أن الهمزة معتد بها وضعا.

وقوله: [إلا أن همزتها همزة وصل]، (فإن قلت): ما الفرق بين القول الثاني والثالث؟ (قلت): الفرق أن القول الثاني يقول: إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول: وضعت لاما ساكنة إلى آخر ما لكدي، وينبني عليهما أنك إذا قلت: جاء القوم فعلى الثاني يقال: حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف إذا علمت هذا، فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي، فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع، وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف.

وقوله: [فقوله أل حرف تعريف الخ] جعل كلام الناظم شاملاً للأقوال الثلاثة وهو الصواب، وقول

نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط، والنمط: ظهارة الفراش، وقيل: النمط جماعة من الناس رأيهم واحد، وقيل: النمط الطريق، ولم يذكر المصنف المعرف بالأداة إلا في قوله: فنمط عرفت، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه، و(أل) مبتدأ، و(حرف تعريف) خبره، و(اللام) معطوف على المبتدأ، و(أو) للتخيير، و(فقط) اسم فعل بمعنى حسب، و(نمط) مبتدأ، و(عرفت) في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير: عرفته، و(قل فيه النمط) خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الارادة والتقدير: فنمط إن أردت تعريفه فقل فيه النمط، والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني وهي الزائدة فقال:

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لَازِماً كَاللَّاتِ   وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي

١٠٨ ـ وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ   كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

فذكر أن زيادة أل على قسمين: الأول زائدة لازمة، وذكر من ذلك أربعة ألفاظ: اللات وهو اسم

ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح، وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو أن حرف الهمزة وحدها وأتي باللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، واختار الناظم في سائر كتبه مذهب الخليل وقواه بوجوه منها: السلامة من الزيادة في الحرف، إذ هو ليس مما يزاد فيه لأنه لا يدخله التصريف، والأكثر على أن اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في فريدته:

أل حرف تعريف وسيبويه   اللام قط وجلهم عليه

وقوله: [وأو للتخيير] الحق أنها لتنويع الخلاف لأن التي للتخيير لا تقع إلا بعد الطلب.

وقوله: [وفقط اسم فعل بمعنى حسب] وقد مر أن الصواب أنها إذا كانت صفة يكون المعنى فنمط المعرف قل فيه أي في تعريفه النمط، ونمط المعرف لا تدخل عليه أل لأن تعريفه إن كان بالإضافة أو بالعلمية فلا يجامعان أل، وإن كان تعريفه بأل فكيف تدخل عليه أل أخرى وتقديره مخالف لإعرابه والصواب ما في التقدير من أن عرفت شرط لأن مقدرة والمسوغ للابتداء بالنكرة في نمط حينئذ اعادته معرفة في قل فيه النمط.

وقوله: [ثم أشار إلى القسم الثاني الخ] المناسب لما مر، ثم أشار إلى الزائدة وهي ثلاثة أقسام: زائدة محضة وللمح الأصل وللغلبة، أشار إلى الأول بقوله: وقد تزاد لازماً كاللات. قول كدي: [الأول زائدة لازمة] معنى زيادتها أنها غير معرفة، ومعنى لزومها أنه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا منافاة بين زيادتها ولزومها.

وقوله: [اللات وهو الخ] أصله اسم الفاعل من لت يلت فهو لات، فلما أرادوا نقله إلى العلمية تصوروا فيه بتخفيف التاء وزادوا فيه الألف واللام، وأصل عبادة ثقيف أهل الطائف لهذا الصنم أن رجلاً كان يلت السويق بالطائف ويطعم الناس فمات، فاعتكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكعبة المشرفة ويكسونها ويعتكفون عندها، وأما العزى فشجرة بنخلة تعظمها قريش

صنم كان بالطائف، وأل فيه زائدة لازمة لأنه علم، والآن وهو اسم للزمان الحاضر، وأل فيه زائدة لأنه لم يستعمل في كلام العرب مجرداً عنها وهو مبني لتضمنه معنى أل التي تعرف بها، وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه مضمناً معنى أل، وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة، والذين من الموصولات وأل فيه أيضاً زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة، وقيل: أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء، واللاتي جمع التي وهو مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة. القسم الثاني: زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر وأشير بذلك إلى قوله الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وتعبدها غطفان، وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن لحي: إن الرب يشتي باللات ويصيف بالعزى، وعمرو هذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يجر أمعاءه في النار، فلما جاء الإسلام بعث النبي ﷺ المغيرة بن شعبة وهو ثقفي فهدم اللات وأحرقها بالنار، وبعث خالد بن الوليد للعزى قطعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول: يا ويلها فتبعها حتى قتلها، فقال عليه السلام: لن تعبد أبداً.

وقوله: **[لأنه علم]** هذا دليل الزيادة، ودليل اللزوم أن الاسم لم يأت مجرداً منها. وقوله: **[وهو اسم للزمان الخ]** أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه ضح، وذهب إليه ابن مالك أن الآن اسم إشارة وهو مردود بأن اسم الإشارة إنما وضع للذات وللمكان ولم يوضع للزمان. وقوله: **[لتضمنه معنى أل]** الذي هو الدلالة على الحضور، فالآن يدل على الحضور كما أن أل تكون للحضور كما في قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة في حجة الوداع. وقوله: **[التي تعرف بها]** أي بمعناها الذي هو الحضور لا بنفسها.

وقوله: **[وهذا من الغرائب]** معنى الغرابة كما لبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصاراً يقضي عدم زيادة ما لا يعتد به في ذلك الاسم، هذا إن كان الزائد غير الحرف المضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كما هنا، وبهذا يسقط قول من قال: لا غرابة لأنهم ضمنوه معنى أل المعرفة لا الزائدة، وأل الموجودة فيه زائدة لا معرفة فانفكت الجهة، والحق في الآن خلاف القولين السابقين وإنما ظرف معرب بالفتحة الظاهرة كعند، ويدل لإعرابها ورودها مجرورة بمن بكسرة ظاهرة في شعر بعض العرب.

وقوله: **[لأنه تعرف بالصلة]** فلا يتعرف بغيرها لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، ولا يعترض لزومها بسقوطها في قراءة بعض ﴿صراط الذين﴾ لأن العبرة باللغة الفصيحة. وقوله: **[القسم الثاني زائدة]** أي غير لازمة بدليل ما قبله. وقوله: **[إلى قول الشاعر ولقد الخ]** البيت من الكامل، والواو في ولقد للقسم، واللام لتوكيده، وجنيتك أصله جنيت لك فحذف الجار واتصل الضمير بفاعل الفعل توسعاً أو يضمن جنيتك معنى أعطيتك، واكمؤا بفتح الهمزة وضم الميم جمع كمء كفلس مفعول جنيت، وعساقلا جمع عسقول بضم العين الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل بالياء فحذفت للضرورة، وبنات الأوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس: بنات عرس، ولا يقال بنو أوبر وبنو عرس

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة. والثاني: طبت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد طبت نفساً فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

وقوله: (وقد تزاد لازماً) يقتضي التقليل وأشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها، و(لازماً) اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيداً لازماً، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزاد عائد على أل التي للتعريف لأنه قال: (أل حرف تعريف) ثم قال: (وقد تزاد) وليس الأمر كذلك لأن التي للتعريف لا تزاد، وإنما يعني لفظ أل دون تقييد بالتعريف.

وقوله: (ولاضطرار) مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، و(طبت النفس إلى آخر البيت) مبتدأ وخبره (كذا) والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في (وطبت النفس) لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بـ (السري) وهو الشريف.

ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام أل وهي التي للمح الصفة بقوله:

لأنها لغير العاقل، وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب وهو أدنى الكمأة، وكتب بعضهم على الكمأة أنه هو المعروف عند العامة بالفكاع، واعترضه بعض وقال: الصواب أنه الترفاس، والمعنى: أمرتك أن تصحب من هو مثلك ومن هو أفضل منك ولقد نهيتك عن صحبة من دونك، والشاهد في الأوبر حيث أدخل أل عليه ضرورة، ووجه احتياج الشاعر إلى أل أن الراء في جميع قوافي القصيدة مكسورة، ولو حذف أل من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن، فإن جزء العلم علم على الأصح فتختل القافية.

(فإن قلت): يجر أوبر بالكسرة فيكون مصروفاً ضرورة لا يحتاج إلى أل، ويكون من أفراد قوله: ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع (قلت): يكون فيه الانتقال من ضرورة إلى ضرورة، وغسل دم بدم.

وقوله: [إلى قول الشاعر الخ] البيت من الطويل وقائله رشيد بن سهاب بسين مهملة مكسورة وراء وبالشين المعجمة اليشكري، ورأيتك بمعنى أبصرتك، ولذا عداه لمفعول واحد، ولما بمعنى حين أو شرطية، وأن بفتح الهمزة زائدة، ووجوهنا بالنصب مفعول عرفت، والمراد بالوجوه الذوات وأعيان القوم، وصددت بمعنى أعرضت جواب لما، والنفس تمييز وفيه الشاهد.

وقوله: [دون تقييد بالتعريف] على حد: عندي درهم ونصفه، وكقوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ وقوله: [مع توفر شروط النصب] وسيقول الناظم: وليس يمتنع مع الشروط، وهذا مبني على مذهب الفارسي الذي لا يشترط كونه قليلاً، وأما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا.

١٠٩ ـ وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
١١٠ ـ كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

يعني أن أل دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية، وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر، والحرث وهو منقول من اسم الفاعل، والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: (فذكر ذا وحذفه سيان) يعني أنه يجوز أن يؤتى بهذه الأسماء التي ذكرت مقرونة بأل ومجردة منها. وفهم من قوله: (وبعض الأعلام) أن ذلك لا يكون في جميع الأعلام. وفهم من قوله: (نقلا) أن ذلك لا يكون في الاعلام المرتجلة. وقوله: (وبعض الاعلام) مبتدأ، و(دخل) خبره وعليه متعلق به، والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي دخل ضمير مستتر يعود على أل، واللام في قوله: (للمح) لام التعليل وهو متعلق بدخل، و(ما) اسم موصول وهو واقع على الحال التي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل، و(قد كان) إلى آخر البيت صلتها، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في (عنه) وفي (كان) ضمير هو اسمها وهو عائد على (بعض) وعنه: متعلق بنقل، والتقدير: وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول أل.

وقوله: (فذكر ذا) مبتدأ، و(حذفه) معطوف عليه، و(سيان) خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سي. ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام أل وهي التي للغلبة فقال:

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ ... مُضَافُ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

ذو الغلبة: هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه وهو على ضربين: مضاف: كابن عمر، وابن

(وبعض الأعلام عليه دخلا) فائدة مراعاة الأصل التفاؤل بأن يدرك هذا المسمى كالحرث سمي بذلك تفاؤلا بأن يعيش حتى يحرث، والفضل سمي به لأجل أن يعيش حتى يصير ذا فضل، وهكذا، فإن لم يراع الأصل فلا يصح دخول أل عليه.

قول كدي: [وهو منقول من اسم عين] أي ذات ثم في التسهيل جعل النعمان مما وضع مقروناً بأل، فتكون أل لازمة والتي للمح الأصل غير لازمة، فكيف يمكن إدخاله هنا؟ وأجيب بأنه وضع مقروناً بأل ومجرداً منها والعبرة هنا بالمجرد منها. وقوله: [ومجردة منها] فسر الحذف في كلام الناظم بالتجريد تنكيتاً عليه، لأن الحذف يقتضي أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لأنه علم والاصل عدمها فيه، ولذا قال ابن غازي تبعاً للشاطبي لو قال فذكر ذا وتركه سيان لدفع الإيهام. وقوله: [إن ذلك لا يكون في جميع الخ] يشمل قسمين ما لا تدخل عليه أل لكون ذاته لا تقبلها كالمنقول من فعل نحو: يزيد، أو يقبلها ولكنه لم يسمع كمحمد وصالح.

(وقد يصير علماً بالغلبة)، قول كدي: [ذو الغلبة هو كل اسم الخ] ضمير به يعود على اسم، وما

الزبير، وذو أداة: كالنابغة، والأعشى والعقبة، وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالإضافة أو بأل، ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق، والمراد بابن عمر: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وبابن الزبير: عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم، وإنما ذكر المصنف في هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفهم من قوله: (وقد يصير) أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، و(علماً) خبر يصير وهو مقدم على اسمها، واسمها مضاف، و(مصحوب أل) معطوف عليه. ثم قال:

١١٢ ـ وَحَـذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ　　أَوْجِبْ وَفِي غَيْـرِهِمَـا قَـدْ تَنْحَـذِفْ

يعني أن أل للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يا نابغة، يا أعشى، ومثال المضاف: يا نابغة ذبيان، ويا أعشى همدان وقوله: (وفي غيرهما قد تنحذف) يعني أن أل المذكور قد تحذف في غير النداء والإضافة، وفهم من قوله: (قد) قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: هذا يوم اثنين مبارك فيه. وقول الشاعر:

موصولة واقعة على أشياء، وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه، وضميره يعود على ما وهو الرابط بين الصلة والموصول، وذكر باعتبار لفظ ما، والمعنى: كل اسم اشتهر بذلك الاسم بعض الأشياء التي معنى ذلك الاسم وضع لها في اللغة كما وضع لذلك الاسم أيضاً.

وقوله: [كالنابغة] هو في الأصل اسم فاعل من نبغ إذا فاق أقرانه، وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كبره: ثم غلب على شاعر معلوم اسمه زياد كان مادحاً للنعمان بن المنذر أحد الشعراء الستة. وقوله: [والأعشى] هو لغة كل من لا يبصر ليلاً وقيل نهاراً، ثم صار علماً بالغلبة على أعشى همدان. وقوله: [والعقبة] هي في اللغة اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم صار علماً بالغلبة على عقبة منى التي تضاف إليها جمرة بأن يقال: جمرة العقبة، وفي القاموس: المراد بالعقبة عقبة ايلة، وايلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبتها صعبة جداً.

وقوله: [وهذا النوع الخ] قيل يلزم عليه اجتماع معرفتين على معرف واحد، والجواب أن الجهة منفكة فإن الذي تعرف بالمضاف إليه إنما هو المضاف، والذي تعرف بأل إنما هو مدخولها، والعلم إنما هو مجموع المضاف والمضاف إليه وأل مع مدخولها، وقوله: [في هذا الفصل] أي في هذا النوع الرابع من أقسام أل وهو الذي للغلبة. وقوله: [وليس من الباب] أي الذي هو المعرف بأداة التعريف. وقوله: [وفهم من قوله وقد يصير الخ] هذا تكرار مع قوله سابقاً: وهذا النوع الخ.

(وحذف أل ذي إن تناد أو تضف)، قول كدي: [هذا يوم اثنين الخ] هو بالغلبة على اليوم المعلوم، وأل فيه للغلبة لا للتعريف، إذ لو كانت لبقي اثنين بعد حذفها نكرة، فلا يأتي منه الحال في فصيح الكلام مع أنه قد أتى، فدل على أن أل فيه زائدة للغلبة، ويكون إضافة يوم إلى اثنين من إضافة المسمى إلى الاسم أي في اليوم المسمى بالاثنين وهنالك بحث، وجوابه ورد للجواب انظر جميع ذلك في حاشية سيدي الطيب.

إذ دبـران مـنـك يـوم لقيتـه أؤمـل أن ألقـاك غـدواً بـأسعـد

و(حذف) مفعول مقدم بـ (أوجب) و(في غيرهما) متعلق بتنحذف، والضمير في (غيرهما) عائد على النداء، والإضافة المفهومين من قوله: (ان تناد أو تضف).

الابتداء

المبتدأ هو الاسم صريحاً أو مؤولاً مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً

وقوله: [وقول الشاعر إذ دبران الخ] البيت من الطويل، ودبران فاعل بمحذوف يفسره ما بعده أي إذا لقيني دبران، ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول بمحذوف أي إذا لقيت دبرانا، ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذ لا يليها إلا جملة فعلية، ودبران في الاصل اسم لكل كوكب يدبر، ثم صار علماً على خمسة كواكب في الثور، ومنك صفة لدبران، ويوماً منصوب على الظرفية، وأؤمل مضارع أمل، وأن مصدرية يؤول وما بعدها بمصدر أي لقياك مفعول أؤمل، وغدواً منصوب على الظرفية، وبأسعد جمع سعد، وأسعد النجوم عشر، والمعنى: إذا أعرضت عني يوماً فلسلامة صدرك أرجو أن ألقاك غداً وأنت مقبل علي، والشاهد في دبران فإن أصله بأل وحذفت في غير نداء ولا إضافة، ثم أن قول الناظم: وحذف أل مستغنى عنه بقوله في النداء وباضطرار خص جمع يا وأل، قيل: وبقوله ووصل أل بذا المضاف مغتفر الخ، وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها هنا ليس لذاته بل ليرتب عليه ما لم يذكره بأبي النداء والإضافة وهو أن حذفها في غيرهما قليل، والله أعلم.

الابتداء

لما فرغ من الوسائل شرع في المقصود بالذات وهو الأحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية، ثم إن التراكيب راجعة إلى جملتين: اسمية وفعلية، وقدم الكلام على الاسمية بناء على أن المبتدأ أصل للفاعل وهو مذهب سيبويه، وحجته أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل ففاعليته تزول إن تقدم، وقيل: الفاعل أصل وحجته أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة قالا: كل منهما أصل، وهو الذي اختاره الرضي، وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في الفريدة بقوله:

واختـلفـوا فـيـما لـه التـأصـل في الـرفـع هـل مـبـتـدأ أو فـاعـل
وجـه كـل بـاتجـاه يجـلـو مـن ثـم قـال الـبـعض كـل أصـل

(فإن قلت): هل ينبني على هذا الخلاف شيء؟ (قلت): نعم ينبني عليه كما للدماميني أنك إذا وجدت اسماً محتملاً لكونه فاعلاً محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل بأصالته، وتكافآ عند من يقول كل منهما أصل وذلك كزيد في جواب من قوله فعلى اختيار المبتدأ تقدر: زيد قرأ، وعلى اختيار الفاعل تقدر: قرأ زيد.

لمكتف به، وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر، ووصف رافع لما يغني عن الخبر، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

فاكتفى بالمثال عن الحد، فزيد من قولك: (زيد عاذر من اعتذر) مبتدأ، و(عاذر) من المثال المذكور

(لا يقال) تقدر زيد قرأ ترجيحاً على كل ليكون الجواب مطابقاً للسؤال الواقع بجملة اسمية. (لأنا نقول): هو جملة اسمية لفظاً فعلية معنى، إذ أصل قرأ أقرأ زيد أم عمرو أم بكر، لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه يتجدد ويتغير فيقع فيه الإيهام، فعلى هذا تقع المطابقة مطلقاً أجبت بالاسمية أو الفعلية، وبما قال الدماميني يظهر بطلان قول المرادي تبعاً لأبي حيان هذا الخلاف لا يجدي شيئاً، وقد أطلق الناظم الابتداء المصدر على المبتدأ اسم المفعول فكأنه قال المبتدأ، وكثيراً ما يطلق الناظم المصدر في هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله: التنازع والنداء والاختصاص، وفي الترجمة حذف الواو مع ما عطفت كأنه قال: المبتدأ أو الخبر، والدليل على ذلك أنه ذكرهما معاً داخل الترجمة، أو يقال: عبر بالابتداء، والابتداء يستلزم المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر.

قول كدي: [**صريحاً**] حال من الاسم نحو: الله ربنا، ومحمد نبينا. وقوله: [**أو مؤولا**] بأن يسبق الفعل الواقع بعد أن بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ أي صيامكم أو صومكم، وخير خبره. وقوله: [**مجرداً عن العوامل الخ**] أي كما علمت في المثالين، واحترز به من المقرون بعامل لفظي نحو: كان زيد قائماً، وقام زيد، فلا يقال في زيد مبتدأ، بل يقال في الأول اسم كان وفي الثاني فاعل.

وقوله: [**غير الزائدة**] أي أو شبهها، فمثال الزائدة قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾ فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من، وغير الله خبر، ويرزقكم خبر بعد خبر أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أي لكم، ولا تقل أن خالق وصف مبتدأ، وغير فاعل أغنى عن الخبر لأن الوصف الرافع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل، والفعل لا يدخل عليه من، فكذلك ما أشبهه ومنه بحسبك درهم ومثال الشبيه بالزائد:

لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف جر، وأبي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياء لإجل الحرف الشبيه بالزائد، وقريب خبر المبتدأ، والفرق بين الزائد وشبهه وإن كان كل واحد منهما لا يتعلق بشيء أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كمن في الآية، والباء في بحسبك والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه كلعل في المثال فإنها تفيد الترجي فلو حذفت لم يبق ما يدل عليه. وقوله: [**مخبراً عنه الخ**] خرج به وبما بعده اسم الفعل نحو نزال لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا محل له من الإعراب على الأصح.

(مبتدأ زيد وعاذر خبر)، قول كدي: [**فاكتفى بالمثال الخ**] عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال غالباً فهو كقول من قال:

خبره، (من اعتذر) تتميم للبيت، و(مبتدأ خبر مقدم)، و(زيد) مبتدأ أو (خبر) خبر عنه، و(إن قلت) شرط (زيد عاذر) مبتدأ وخبر، و(من اعتذر) مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ولو قال: إن قلت: زيدعـاذر من اعتذر، فالمبتدأ زيد، وعاذر خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله:

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ وَالـثَّـانِي ... فَـاعِـلٌ أَغْـنَـى فِي أَسَـارٍ ذَانِ

١١٥ ـ وَقِسْ وَكَـاسْتِفْـهَـامٍ النَّفْيُ وَقَـدْ ... يَجُـوزُ نَـحْـوُ فَـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ

١١٦ ـ وَالثَّـانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الْـوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِـوَى الإِفْـرَادِ طِبْقـاً اسْتَقَـرْ

يعني أنك إذا قلت: (أسار ذان) فالأول الذي هو أسار مبتدأ، والثاني الذي هو ذان، فاعل أغنى عن الخبر، فسار اسم فاعل من سري، وذان تثنية ذا، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوع، وقوله: (وقس) أي قس على المثالين وهما: (زيد عاذر) و(أسار ذان) وقس على الثاني أيضاً في كونه بعد استفهام وقوله: (وكاستفهام النفي) يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده، فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

وشـادن يـسـألـني ... مـا الـمـبـتـدأ ومـا الـخـبر

بـيـنـهـا لي مسرعـاً ... قـلـت لـه أنـت الـقـمـر

ثم قبول العذر من الأوصاف المحمودة ولله در من قال:

إذا اعـتـذر الـصـديق إليـك يـومـاً ... تجـاوز عـن مـسـاويـه الـكـثـيرة

فـإن الـشـافـعي روى حـديـثـاً ... بـإسـنـاد صحـيـح عن المـغـيرة

عـن المـخـتـار أن الله يمـحـو ... بـعـذر واحـد ألـفـي كـبـيرة

وقوله: [لم يكن فيه حذف الخ] أي للفاء الرابطة ولا تقديم للجواب ولا تأخير للشرط. وقوله: [ثم أشار إلى النوع الثاني الخ] وهو الوصف ليكن هذا بالنسبة للبيتين الأولين، وأما الثالث وهو والثاني الخ فهو ذو خبر من النوع الأول، فكان الأليق للمكودي أن يفصل البيتين الأولين والثالث بالشرح.

(وأول مبتدأ والثاني فاعل)، قول كدي: [فأسار اسم فاعل الخ] وأصله ساري بياء منونة استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعها فالإعراب مقدر استثقالاً على الياء المحذوفة. وسئل بعضهم عن قراءة: والليل إذا يسر بحذف الياء فقال: لا أجيبك إلا أن تبيت عند باب داري مقيداً ففعل، فلما أصبح قال له: إن العرب إذا وضعوا شيئاً في غير محله حذفوا منه حرفاً تنبيهاً على أنه موضوع في غير محله، إذا الليل مسرو فيه لاسار.

وقوله: [لأنه بمنزلة الفعل] والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ما حمل عليه، وعلل أيضاً بأن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه. وقوله: [أي قس على المثالين الخ] مما يدخل تحت وقس الجمع

أقـاطن قـوم سلمى أم نـووا ظعنـا ... أن يـظعنـوا فعجيب عيش من قـطنـا

ومثاله بعد النفي قول الشاعر:

خـليـلي مـا واف بـعـهـد أنـتـما ... إذا لم تـكـونـا لي عـلى من أقـاطـع

وقوله: (وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد) يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفهم من قوله: (قد يجوز) قلة ذلك ومنه قول الشاعر:

خبـير بنـو لهب فـلا تـك ملغيـا ... مـقـالـة لهـبي إذا الـطير مـرت

والمفرد مقيساً على المثنى، ومما يدخل تحته أيضاً اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة، فإن الجميع مقيس على اسم الفاعل، ولأجل هذا كان ينبغي للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فإنه لا يرفع إلا النائب والوزن يقبله.

وقوله: [وقول الشاعر أقاطن الخ] البيت من البسيط والهمزة للاستفهام، وقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان إذا أقام به مبتدأ منون، وقوم فاعل أغنى عن الخبر، وأم عاطفة، ونووا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن، وظعنا مفعول نووا وهو مصدر ظعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال أن يظعنوا ويرحلوا شرط، وعجيب خبر مقدم، وعيش مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط، ومن اسم موصول وما بعدها صلتها والشاهد في أقاطن فإنه عمل لاعتماده على همزة الاستفهام فهو مثل اسار في النظم.

وقوله: [ومثله بعد النفي قول الشاعر خليلي الخ] البيت من الطويل، وخليلي مثنى منادى بإسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم، وواف اسم فاعل من وفى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وأنتما فاعل أغنى عن الخبر، وإذا ظرف لواف، واسم تكون الألف العائد على خليلي، ومن اسم موصول، وجملة أقاطع صلتها، والعائد محذوف أي أقاطعه، والمعنى: يا خليلي إذا لم تكونا ناصرين لي على من أقاطعه وأهجره فما أنتما وافيين بعهدي، ولا مؤديين حق صحبتي، والشاهد في واف حيث رفع أنتما، وقد اعتمد على النفي، وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لأنه فرع في العمل عن الفعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، فاحتاج إلى ما يزيده قرباً من الفعل فأتى بالاستفهام أو النفي، لأن الغالب فيهما أن يدخلا على الفعل.

قوله: [ومنه قول الشاعر الخ] البيت من الطويل، وقائله رجل من الطائيين، وخبير صفة مشبهة مبتدأ، والوصف مهما وقع مبتدأ يلزمه التنكير لقيامه مقام الفعل، والفعل كما مر لا يكون إلا نكرة، والخبير بالشيء العالم به، وبنو فاعل أغنى عن الخبر، ولهب بكسر اللام وهم حي من الأزد، ومنهم الرجل الذي لما أصاب عمر في الحج حجر فسال دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لا يحج بعد هذا العام أبداً فكان الأمر كما قال، ولا ناهية، وتلك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفاً، وملغياً خبرها، ومقالة مفعول ملغيا من الإلغاء وهو عدم الاعتداد بالشيء، ولهبي منسوب إلى هذه القبيلة، والطير فاعل بفعل محذوف، والشاهد في عمل خبير من غير اعتماد، وقيل: لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتدأ، وخبير خبره، ولا تضر عدم المطابقة لأن فعيلا يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد على حد: والملائكة بعد ذلك ظهير.

(ففائز أولو الرشد) في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت وقوله: (والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إلى آخر البيت) يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد وهو التثنية والجمع، جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ، وجعل الوصف خبراً مقدماً وذلك نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبره، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع، وفهم من قوله: (في سوى الإفراد) ان المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبراً، بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو: ﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾ فيجوز في أراغب أن يكون خبراً مقدماً، وأن يكون مبتدأ، أو أنت فاعل سد مسد الخبر.

(والثان مبتدأ وذا الوصف خبر) هذا تقييد لقوله: وأول مبتدأ الخ كأنه قال: محل كون الأول مبتدأ والثاني فاعلاً إذا كان الوصف غير مطابق، فإن كان مطابقاً لما بعده في سوى الإفراد فالمتعين كون الثاني مبتدأ.

وقول كدي: **[إذا كان مطابقاً لمرفوعه]** الأولى أن يقول: لما بعده لأن ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف، اللهم إلا أن يقال سماه مرفوعاً باعتبار غير المطابقة، وقوله: **[وهو الذي كان الخ]** يعني في نحو: أسارذان لا هنا، وإلا ففي نحو هذا لا يجوز فيه ذلك. وقوله: **[ولا يجوز أن يكون الخ]** يعني على اللغة المشهورة، وأما على غيرها فيجوز.

وقوله: **[لتحمله ضمير الخ]** يقتضي هذا الكلام أن من يجعل الوصف مبتدأ يقول: إن الألف والواو ضميران ولا معنى له، لأنهما إذا كانا ضميرين فقد أخذ الوصف المبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق إلا أن يعربا بدلين من الألف في الوصف أو الواو، فيكون ذلك خروجاً عن الموضوع، بل الحق أن من يقول: إن الوصف المطابق مبتدأ يجعل الألف والواو حرفين.

وقوله: **[وهذا الوصف الخ]**. هذا جواب عن سؤال مقدر، يقال: هذا الذي قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذي بعده على تسليمه لا يأتي إلا على جعل الألف والواو في الوصف المطابق ضميرين، ونحن نجعلهما حرفين دالين على التثنية والجمع فقال: وهذا الخ يعني على اللغة المشهورة.

وقوله: **[فلا يثنى ولا يجمع]** مراده أن الوصف إذا رفع ما بعده لا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع، كالفعل إذا أسند لمثنى أو مجموع على اللغة الفصيحة وهنا لحقه الألف والواو، فدل على أنه غير مستند إلى الاسم الظاهر بعده، بل الاسم الظاهر مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وفاعل الوصف الألف والواو، وليس مراده أن الوصف من حيث هو لا يثنى ولا يجمع، فإن هذا لا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل وإن اعترض عليه به.

وقوله: **[فيجوز في أراغب أن يكون خبراً الخ]** فيه نظر، بل المتعين في هذه الآية الوجه الثاني لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذي هو راغب ومعموله الذي هو عن آلهتي بالمبتدأ الذي هو أنت وهو أجنبي عن الخبر، لأن الصحيح أن المبتدأ غير معمول للخبر، والأولى التمثيل بأقائم زيد، والحاصل أن

فقوله: فأول مبتدأ، ومبتدأ خبره، والثاني مبتدأ، وفاعل خبره، وأغنى فعل ماض في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره: أغنى عن الخبر، وفي أسار على حذف القول أي في قولك: أسار ذان، وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً تقديره: قس على ما ذكر، والنفي مبتدأ وخبره كاستفهام، ونحو فاعل يجوز، وفائز مبتدأ، وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك: فائز أولو الرشد، والثان مبتدأ وخبره مبتدأ، وذا مبتدأ، والوصف صفة له، وخبر خبره، وإن حرف شرط، وفعل الشرط استقر، وفي سوى متعلق باستقر، وطبقاً حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة، والتقدير: إن استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه: ثم قال:

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

يعني أن الرافع للمبتدأ هو (الابتداء) والرافع للخبر هو (المبتدأ) والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعاني، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال: فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو معنى، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك: عبد الله منطلق،

الوصف إما أن يخالف ما بعده أو يطابقه، فإن خالفه بأن كان الوصف مفرداً والاسم مثنى أو مجموعاً تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، وإن طابقه في غير الإفراد تعين في الوصف أن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، وإن طابقه في الافراد جاز الوجهان.

وقوله: [**فأول مبتدأ الخ**] سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلاً لقوله بعد: والثاني المعرف بأل.

(ورفعوا مبتدأ بالابتدا). قول كدي: [**هو جعلك الاسم أولاً الخ**] في هذا التعريف قصور بخروج الوصف الرافع للفاعل، وأجيب، بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: لتخبر عنه ثانياً أو لترفع ما بعده، ولو عبر بترفع ما بعده بدل لتخبر عنه لكان جامعاً وقوله: [**قال**] أي سيبويه، فأما الذي اسم موصول واقع على المبتدأ وهو عبد الله في مثال سيبويه بعد يبنى فعل مضارع مبني للمفعول عليه متعلق بيبنى، وضميره للذي الواقع على المبتدأ شيء نائب عن الفاعل واقع على الخبر، والجملة صلة الذي، والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو قبل واقع على المبتدأ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره الذي، ومعنى هو هو أن الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فإن المبني أل اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبني، وضميره للمبتدأ يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه أل به ضميره يعود للمبتدأ، أو جملة يرتفع خبران كما ارتفع هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة محذوف، وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف، هو فاعل ارتفع عائد على المبتدأ، وتقدير الجميع: فأما المبتدأ الذي يبني الخبر على المبتدأ هو أي الخبر نفس المبتدأ في المصدوق، فإن الخبر المبني على المبتدأ يرتفع هو أي الخبر بالمبتدأ ارتفاعاً مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء، وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة الناظم، وقيل: إن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، وقيل: إن

والضمير في (رفعوا) عائد على العرب، و(رفع) مبتدأ، وخبره (بالمبتدأ) والعامل في (كذاك) الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله: (بالمبتدأ). ثم قال:

الابتداء رفعهما معاً، وقيل: الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ رفع الخبر، والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم.

(فإن قلت): كيف يكون مشهوراً مع أنه رد بوجوه منها: أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: زيد أخوك، فلو رفع الأخ بزيد لكان رافعاً لنفسه بنفسه، والجواب بأنهما وإن اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوماً، لأن زيد دل على الذات والاخ على الاخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر، وقد أوردوا هنا سؤالاً بأن قالوا: المبتدأ والخبر هل هما شيئان أو شيء واحد؟ إن أجبت بأنهما شيئان لزم الإخبار عن الشيء بمغاير، وإن أجبت بأنهما شيء واحد لزم الإخبار عن الشيء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل. (والجواب): الحق أن يقال هما شيء واحد باعتبار مصدوقهما، إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيئان باعتبار مفهومهما، لأن الأول اسم للذات، والثاني يدل على المعنى.

وقوله: [والعامل في كذاك الخ] يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ، والأولى أن يكون كذاك خبراً مقدماً وبالمبتدأ متعلق برفع، ويكون التشبيه في كونه منسوباً للعرب أو للنحاة.

(حكايتان ـ الأولى) اجتمع المازني. وقيل الجرمي من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء: أخبرني عن زيد منطلق بم رفعتم زيد؟ فقال له: بالابتداء، فقال: ما معنى الابتداء؟ فقال له: تعريته عن العوامل اللفظية، قال: أظهره لي، قال: لا يظهر، قال: مثله لي، قال: لا يمثل، فقال الفراء: ما رأيت عجباً كاليوم عامل لا يظهر ولا يمثل، فقال له المازني: أخبرني عن زيد ضربته بم رفعتم زيد؟ قال بالهاء في ضربته، فقال المازني: الهاء اسم فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعاً بالآخر كما في زيد منطلق، فقال له: يجوز ذلك في زيد منطلق لأن كلا منهما مرفوع في نفسه وهنا لا يمكن لأن الهاء في محل نصب فلا ترفع، فقال الفراء لم نرفعه بالهاء بل بالعائد على زيد، فقال: أظهره لي، قال: لا يظهر، قال: مثله لي، قال: لا يمثل، فقال: ما فررت منه وقعت فيه. وقد سئل الفراء بعد افتراقهما: كيف وجدت المازني؟ فقال: آية، وسئل الآخر: كيف وجدت الفراء؟ قال: شيطاناً.

(والثانية): مسألة الزنبورية المقرونة بشهادة الوزيرية وهي: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها. قال سيبويه: المروي عن العرب: فإذا هو هي لا إياها، وقال الكسائي: المروي إياها لا هي، واختلفا بحضرة أبي جعفر الأمير، ويحيى بن خالد الوزير، فقال لهما الأمير: قد اختلفتما وأنتما عالما بلديكما فمن يفصل بينكما؟ فقال الكسائي: العرب بالباب، فقال له الأمير: أنصفت وأمر بإحضارهم، فسئلوا وامتنعوا من الجواب حتى يعلموا ما قاله الكسائي فيقولون: الحق معه لقربه من الملك، فقال الكسائي: قلت كذا وسيبويه قال كذا، فقالوا: الحق مع الكسائي، فقال سيبويه: مرهم أن ينطقوا بذلك، فأمرهم فامتنعوا لكونهم لا يرضون أن ينقل عنهم اللحن لا لأجل أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كما قيل به. فروي أن الكسائي قال ليحيى: أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلده فلا ترده

١١٨ - وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

يعني أن الخبر هو الجزاء الذي تمت به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تمت الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: الله بر لأن الله تعالى يبر عباده بمعنى يحسن إليهم، والأيادي شاهدة والأيادي النعم وهو جمع أيد، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

١١٩ - وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

يعني أن خبر المبتدأ يأتي (مفرداً) وهو الأصل، ويأتي (جملة) والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيهاً بالجملة وذلك نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وشمل الجملة الاسمية نحو: زيد أبوه قائم، والفعلية نحو: زيد قام أبوه.

خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج سيبويه وقصد فارساً ولم يعد لبلده البصرة ومات بقرب ذلك، قيل: ولم يمت حتى شم رائحة كبده بما وقع له. قالوا: والحق في هذه المسألة جواز الوجهين: أما على ما لسيبويه فهو مبتدأ وهي في محل رفع خبر، وأما النصب على ما للكسائي فعلى إضمار فعل قام مقامه معموله والأصل فإذا هو يساويها.

(والخبر الجزء المتم الفائدة)، قول كدي: [وإن كانت الفائدة حصلت] الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد: ولأنه الجزء الخ، لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر الناظم بحصلت بدل المتم، كما عبر به الموضح هنا منكتاً به على الناظم، وعلله في حواشيه بأن التمام يكون في التفضلات، والحصول يكون في العمد والخبر عمدة والتحرير مع الناظم لأنه لم يرد بالتمام ما أتى بعد تمام الكلام، بل أراد به أن الفائدة ابتدأت بالمبتدأ وكملت بالخبر.

وقوله: [لأن الخبر الخ] هذه العلة هي المناسبة لتعبير الناظم بالمتم، فالأولى الاقتصار عليها بأن يقول: وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة لأن الخبر الخ.

وقوله: [ولذلك كان أصله الخ] أي ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة، وأيضاً لو كان معرفة، والمبتدأ معرفة لتوهم أنه صفة له فتبقى النفس متشوقة للخبر، وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله فاعل الفعل وفاعل الوصف، فالأولى أن يزيد في التعريف كما زاد الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور لإخراجهما، ولعله للجواب عن ذلك أشار كدي بقوله أول التقرير: فائدة الجملة الاسمية، والحق أن حده للخبر مانع، وما أوردوه عليه لا يرد لأنه أخرج ذلك بالمثال على عادته، إذ التقدير المتم الفائدة تماماً كتمامها في قولك: الله بر الخ.

(وفرداً يأتي ويأتي جملة)، قول كدي: [في هذا الباب ما ليس بجملة الخ] فيشمل المثنى والمجموع،

وقوله: (حاوية معنى الذي سيقت له) يعني أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال: (حاوية معنى) ولم يقل: حاوية ضميراً ليشمل الضمير نحو: زيد قام أبوه، وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الاشارة كقوله عز وجل: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ ومفرداً حال من فاعل يأتي الأول المستتر، وجملة حال من الضمير في (يأتي) الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، و(حاوية) صفة لجملة، و(معنى) مفعول بحاوية، و(الذي) واقع على المبتدأ وصلته (سيقت له) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المجرور باللام، وفي سيقت ضمير يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله:

١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى ... بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

يعني أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم مثل ذلك بقوله: (كنطقي الله حسبي وكفى) فـ(فنطقي) مبتدأ، (والله حسبي) جملة في موضع الخبر وليس فيها

واحترز به من المفرد في باب الإعراب فإنه ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة، ومنه في باب النداء وباب لا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فالمفرد أقسام ثلاثة.

وقوله: **[يعني أن الجملة تكون الخ]** الأولى أن يقول: يعني أن الجملة الواقعة خبراً لا بد أن تشتمل على رابط الخ ليفيد الحصر، وإنما اشتراط ذلك لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، والأصل فيها الاستئناف، فإذا وجد الرابط علمنا أنها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفسه لا تحتاج لرابط. وقوله: **[على قراءة الرفع الخ]** أي للباس، فيكون لباس مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانياً، وخير خبر عن الثاني، والجملة منه ومن خبره خبر عن الأول، والرابط اسم الإشارة للعلم أنه لا بد من مشار إليه، وأما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفاً على ريشاً.

وقوله: **[الحاقة ما الحاقة الخ]** الحاقة مبتدأ أول، وما اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقة: خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقة، والرابط تكرار المبتدأ بلفظه، والمراد بالحاقة الساعة سميت بذلك لأنها حق ولأن فيها تعرف حقائق الأمور والله أعلم، ومنه: ﴿القارعة ما القارعة﴾، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط عشرة وإنما عمموا في رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال، لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره، والحال صفة لصاحبها في المعنى، والصلة كالصفة في بيان الموصول.

وقوله: **[ولما كان من الجملة الخ]** الأولى أن يقول: ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبراً إلى الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، وإلا فلا تحتاج لرابط، وإليه أشار بقوله: وإن تكن إياه معنى اكتفى بها، ليفيد أن هذا البيت تقييد لحاوية معنى الخ، ونطقي في النظم مصدر بمعنى اسم المفعول أي منطوقي، ثم أن كفى في

ضمير لأن الله حسبي هو نطقي، ونطقي هو الله حسبي، ومثل ذلك هجيري أبي بكر: لا إله إلا الله و(إياه) خبر (تكن) واسمها مستتر يعود على الجملة، و(معنى) منصوب على إسقاط حرف الجر، و(اكتفى) جواب الشرط فيه ضمير يعود على المبتدأ والضمير في (بها) عائد على الجملة. ثم قال:

١٢١ ـ وَٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

قسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق، وذكر أن (الجامد فارغ) يعني من الضمير نحو: زيد أخوك، وأنت زيد، وإن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زيد قائم، ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو، والمشتق هنا اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل في قوله: (وإن يشتق) ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زيد تميمي، وزيد أسد.

قول الناظم: وكفى مثال آخر لما فيه الإخبار بالجملة الفعلية عن المبتدأ الثاني، كما أخبر عنه بالفرد وهو حسب الذي هو بمعنى كاف ويكون التقدير: منطوقي الله كفى، فجملة كفى خبر عن الله، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول الذي هو نطقي ولا رابط لأنها نفسه في المعنى.

وقوله: [ومثل ذلك هجيري الخ] هجيري فعيلي مقصور ألفه للتأنيث كحثيثي، ومعنى هجيري دأبه وعادته في وقت الهاجرة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله، قاله عياض وابن عقيل في شرح التسهيل.

(فإن قيل): إن أرادوا بقولهم: الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ اتحادهما في الما صدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك، وإن أرادوا اتحادهما في المفهوم فباطل، لأن الخبر لا بد أن يكون مغايراً للمبتدأ في المعنى، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به.

(فالجواب): أن معنى كون الجملة نفس المبتدأ أنها خبر عن المبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفظ حديث وكلام ومنطوقي كما في التسهيل هنا، وفي المغني أن الجملة المراد لفظها مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ الذي لا يكون إلا مفرداً كالحديث: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» قال الحافظ سيدي الطيب: فعلى الأول يكون إعرابها محلياً، وعلى الثاني وهو المتعين أن إعرابها بحركة مقدرة في آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية، وهكذا يقال في: لا حول الخ الواقع مبتدأ وكنز خبره.

(والمفرد الجامد فارغ) المفرد الجامد الذي لا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فإنه لا يدل على زاد المال زيادة، فإذا وقع خبراً فلا يتحمل ضمير المبتدأ، والمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي نحو: قائم، فإذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره.

وقوله: [يعني من الضمير] بين به متعلق قول الناظم: فارغ، ويدل لهذا المتعلق قوله بعد: فهو ذو ضمير، وحينئذ فاعتراض من اعترض عليه بقوله لم يبين من أي شيء يكون فارغاً ساقط، ثم إن قول الناظم: وإن يشتق فهو الخ يقتضي أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع أنه إذا رفع المشتق الظاهر نحو: زيد قائم أبوه فلا يتحمله، ولذا نكت عليه للموضح بقوله: إلا إذا رفع الظاهر، وأجاب المرادي بأنه إذا رفع الظاهر فقد

(فإن قلت): ظاهر كلامه أن الضمير في (يشتق) عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. (قلت): هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود، ونظيره ما تقدم في قوله: وقد تزاد لازماً، وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب إبرازه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٢٢ - وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْلَقـاً حَيْـثُ تَـلاَ مَـا لَـيْسَ مَـعْـنَـاهُ لَـهُ مُحَـصَّـلاَ

يعني أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ، وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه، فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز، والأخرى: أن يكون المرفوع ضميراً. وقوله: (مطلقاً) يعني خيف اللبس أو لم يخف وشمل

جرى الوصف على غير من هو له فيكون من أفراد قوله بعد: وأبرزته مطلقاً، ويكون وأبرزته تقييداً لهذا، وستعلم ما في إدخاله صورة الظاهر في: وأبرزته الخ.

وقوله: [قلت هو عائد على الخبر المفرد الخ] رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كالشيء الواحد فلا يصح ذلك.

(وأجيب) بأجوبة منها: أن مراد المكودي بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد المار في قوله: ومفرداً يأتي الخ، لكن هذا بعيد من كلامه. ومنها: أن يكون المفرد مبتدأ أول، والجامد مبتدأ ثان، وفارغ خبر الثاني، والجملة خبر الأول، فيكون الضمير إنما عاد على المبتدأ لا على الموصوف.

(قلت): وهذا الكلام من المكودي وغيره لا حاجة إليه أصلاً، والصواب إبقاء عبارة الناظم يشتق على ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد، ويكون المعنى: وأن يشتق المفرد الجامد أي يؤول بالمشتق نحو: زيد تميمي فهو ذو ضمير مستكن، وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق اصالة، فيكون كلام الناظم صحيحاً صريحاً في الصورتين المشتق والمؤول به.

(وأبرزنه مطلقاً حيث تلا)، قول المكودي: [وأحدهما أن يكون المرفوع ظاهراً] في إدخاله الظاهر هنا نظر، لأن كلام الناظم فيما إذا رفع الوصف ضميراً مستتراً جرى على غير من هو له فيجب بروزه نحو: زيد قائم أنت وإن كان الوصف رافعاً لظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز. (لا يقال) أن الوصف إذا كان رافعاً للضمير قبل رفعه للظاهر. (لأنا نقول): ذلك تركيب وهذا تركيب.

وقوله: [نحو زيد قائم أبوه] الأولى أن يقول أبواه بالتثنية لأن مثاله بالإفراد فيجوز فيه أن يكون أبوه مبتدأ وقائم خبره مقدم فيكون خروجاً عن موضوعه، ويجوز أن يكون أبوه فاعلاً بقائم، وقوله: [أن يكون المرفوع ضميراً] مثله في التصريح بزيد قائم أنت إليه، والظاهر أنه لا يحتاج إليه لأن الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج إلى عائد.

صورتين إحداهما: ما يعرض فيه اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى: ما لا لبس فيها نحو: زيد هند ضاربها هو، وهذا مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب فيها الإبراز كالتي قبلها، ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار، ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال: (مطلقاً). وقوله: (وأبرزنه مطلقاً) أي أبرز الضمير، ومطلقاً منصوب على الحال من الضمير المنصوب في وأبرزنه، وفي (تلا) ضمير يعود على الخبر، و(ما) واقعة على المبتدأ وهي موصولة مفعولة بتلا، ومعناه اسم ليس.

والضمير في (معناه) عائد على ما هو الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، و(محصلا) خبر ليس، وفي قوله: محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقاً إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ. ثم قال:

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أوِ اسْتَقَرْ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة، ولذلك قال: (ناوين معنى كائن أو استقر) فإذا قلت: زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير: زيد كائن أو

وقوله: [نحو زيد عمرو ضاربه هو] فضارب خبر عن عمرو، وهو في الحقيقة لزيد لأنه هو الضارب، والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد لفظه هو.

(لا يقال) الإبراز لا يرفع اللبس لاحتمال عود هو على عمرو المبتدأ ثانياً. (لأنا نقول): سلمنا ذلك لكن الواضع جعل الإبراز علامة على كون الوصف جرى على غير من هو له، ولهذا يمتنع الإبراز إذا جرى على من هو له على الصواب، فلا تقول: زيد قائم هو ونسب ليس الجواز، وفي مثال المكودي هذا مع الذي بعده نظر، لأن الإخبار فيهما على الأول بالجملة وموضوعنا فيما إذا كان الإخبار بالمفرد، فالصواب أن يمثل بمثالي الموضح: غلام زيد ضاربه هو، وغلام هند ضاربته هي.

وقوله: [ومطلقاً منصوب على الحال الخ] الأولى أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق أي إبرازاً مطلقاً، وقوله: [عائد على ما] قد علمت أن ما واقعة على المبتدأ، أو ضمير معناه لا يعود على المبتدأ وإنما هو للخبر، فصوابه أن يقول: عائد على ما عاد عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع في تقريره.

وقوله: [وهو الرابط بين الصلة الخ] مبني على ما قبله من أنه عائد على ما، وقد علمت ما فيه، والحق أن الرابط ضمير له العائد على ما. وقوله: [يعود على الخبر] الحق أنه يعود على اسم ليس وهو معناه.

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر)، قول كدي: [من أقسام الخبر الخ] هذا يقتضي أن الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة، وصرح بذلك في قوله بعد: وإنما جعلوا الخ، وهذا هو الذي يقتضيه تعبير الناظم بقوله: وأخبروا.

وقوله: [وهو راجع في التقدير الخ] يقتضي أنه ليس قسماً ثالثاً، بل إن تعلق بالاسم فهو مفرد، وإن

مستقر عندك، أو زيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة لأنه عوض من الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الإفراد، واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل، والضمير في (وأخبروا) عائد على العرب، و(ناوين) حال منه، ومعنى مفعول بناوين. ثم قال:

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا　　عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يعني أن اسم الزمان لا يكون خبراً عن الجثة فلا يقال: زيد اليوم، وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زيد أمامك، وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: القتال يوم الجمعة. وقوله: (وإن يفد فأخبرا) أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به. ومنه قولهم: الهلال الليلة وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى، لأن التقدير حدوث الهلال الليلة، وقوله (فأخبرا) أراد فأخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف، وفاعل (يفد) ضمير يعود على الإخبار المفهوم من قوله: (خبرا). ثم قال:

تعلق بالفعل فجملة، وهو الذي يقتضيه قول الناظم: ناوين معنى الخ، فيكون التناقض وقع في كلامه وفي كلام الناظم، وأجاب يس عن الناظم بأن قوله: وأخبروا بظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله: ناوين الخ، وأخذ من قول الناظم ناوين أنه لا يجوز إظهاره وهو مذهب الجمهور، وجوزه ابن جني، كما يؤخذ من قوله: معنى أنه لا يتعين تقدير لفظ كائن أو استقر، بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكينونة والاستقرار، كما يستفاد من قوله: كائن أو استقر أنه لا يخبر بهما إلا إذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما، فإن كانا ناقصين فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو: مكاناً أو أمس أو فيك لعدم الفائدة، ثم الواجب في كائن المقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة، وإلا كان الظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل، والحق أن الضمير الذي كان في كائن أو استقر انتقل وسكن في الظرف، والجار والمجرور تقدما أو تأخرا، وقيل: لا ضمير فيهما، وأنه حذف مع المتعلق به، وقيل: إن تأخرا ففيهما ضمير وإن تقدما فلا.

(ولا يكون اسم زمان خبراً) هذا تقييد لقوله بظرف في قوله وأخبروا بظرف الخ، وعلة المنع أن نسبة الذوات إلى الأزمنة على حد السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها.

وقوله: [وهو في المعنى راجع الخ] هذا كأنه اعتراض على الناظم المقتضي أن الخبر إذا حصلت فيه الفائدة جاز الإخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقاً، ونحو: الورد في أيار لم يقع خبراً عن الذات وإنما وقع خبراً عن اسم المعنى، إذ هو حذف مضاف أي خروج الورد في أيار الذي هو شهر من أشهر العجم، وهذا هو الذي عليه الجمهور. وقال بعض المتأخرين: إن الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل وإياه تبع الناظم. وعبر الناظم باسم الزمان دون ظرف الزمان ليفيد أن ما كان للزمان لا يخبر به عن الذات مطلقاً كان منصوباً نحو: زيد اليوم وهذا يسمى بالظرف وباسم الزمان أو مجروراً نحو:

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
١٢٦ ـ وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
١٢٧ ـ وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: (كعند زيد نمره).

زيد في اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولا يسمى ظرفاً، ولو عبر بظرف الزمان لاقتضى أن المنصوب يمتنع وقوعه خبراً دون المجرور وليس كذلك، ثم إن الجثة اسم للجسم إذا كان قاعداً، فإن كان قائماً قيل له قامة، فالأولى للناظم حينئذ أن يعبر بالجسم ليشمل ما يطلق على الذات كانت قائمة أو قاعدة، وهذا البيت والأبيات الثلاثة بعد لا فائدة فيها لأن غاية البيت الأول هذا أن اسم الزمان إن أفاد جاز كونه خبراً عن الذات وإلا فلا.

وحاصل الأبيات بعد أن النكرة إن أفادت جاز الابتداء بها وإلا فلا، وهو عين قوله سابقاً: كلامنا لفظ مفيد لأنه إذا لم يفد فلا يقال له كلام أصلاً، فضلاً عن أن له خبر في الأول أو مبتدأ في الثاني، وأجيب بأن الشيء تارة يكون لا فائدة فيه لذاته لكونه معلوماً عند كل أحد أو عند المخاطب، وهذا هو الخارج بقوله سابقاً: كلامنا لفظ مفيد، وأما إن كان الشيء يفيد باعتبار ذاته قطعاً، ويفيد باعتبار بعض التراكيب ولا يفيد باعتبار بعضها فهو داخل في مفيد ففصل فيه هنا، فاسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبراً عن غير الذات، ولا يفيد باعتبار كونه خبراً عنها، والنكرة مفيدة في ذاتها، وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لا بالنسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شيء مخصوص.

(ولا يجوز الابتدا بالنكرة) قول المكودي: [**الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة الخ**] لأنه محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد.

(فإن قلت): هذه العلة مطردة في الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفاً ولا تخصيصاً. (فالجواب): أن الأهم مقدم فلما كان المبتدأ مقدماً في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدماً على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل، فإذا ذكر الفاعل ولو منكراً فقد حصل المقصود، فإذا قلت: جاء مثلاً استفدنا حصول مجيء، واحتمل أن يكون الجائي رجلاً أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتتشوف النفس إلى بيانه. فإذا قيل: رجل مثلاً فقد حصلت فائدة وهي معرفة جنس الجائي، فلهذا جاز كون الفاعل نكرة.

وقوله: [**كثيرة**] عدها في المغني عشرة، واختار الأشموني في شرحه للناظم خمسة عشر، وقد قيل: إنها تسعة وعشرون، واثنان وثلاثون، ونيف وأربعون، وقيل خمسون.

وقوله: [**الأول أن يتقدم الخ**] ظاهره أن التقديم له دخل في التسويغ، والذي في المغني ونقله في

الثاني: أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله: (وهل فتى فيكم؟).

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله: (فما حل لنا).

الرابع: أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله: (ورجل من الكرام عندنا).

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله: (ورغبة في الخير خير).

السادس: أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: (وعمل بر يزن)، ثم قال (وليقس ما لم يقل) ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات، ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة.

التصريح وقال: إنه التحقيق أن التقديم لا دخل له في التسويغ، وإنما المسوغ الإخبار بظرف مختص أو جار ومجرور كذلك، والتقديم للخبر وجب لرفع التباس الخبر بالصفة كما يأتي في قوله ونحو: عندي درهم الخ، والذي حققه الشيخ سيدي الطيب وهو الصواب أن المسوغ مركب من جزأين: التقديم والتخصيص، وإلا لما احتاج قول الناظم بعد (هل فتى فيكم) لتقدم الاستفهام المسوغ وما احتاج خل لنا لتقدم المسوغ، وما احتاج رجل من الكرام لذكر من الكرام الصفة المسوغة لكون الخبر في الأولين جاراً ومجروراً مختصاً وفي الثالث ظرفاً كذلك مع أنها احتاجت لما ذكر، فدل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغاً، فوجه كون الإخبار بظرف مقدم أو عدله مسوغاً تعين الخبرية كما قيل، ووجه كون الاستفهام مسوغا إن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فباعتبار التعيين في الجواب قالوا إنه مسوغ، ووجه كون النفي مسوغاً أن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بـأل الاستعرافية.

وقوله: [الرابع أن تكون موصوفة الخ] لا فرق بين أن تكون الصفة مذكورة كقوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير﴾ ومثله من الكرام في النظم، وقد قيل: إنه لما كان يؤلف هذا المحل بات عنده الإمام النووي فأشار له بهذا أو محذوفه نحو: ﴿وطائفة قد أهمتهم﴾ أي طائفة منكم ولا يقدر المحذوف من غيركم. وقيل: المسوغ في الآية التفضيل، وقيل: إن جملة قد أهمتهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر، ووجه كون الصفة مسوغة أن النكرة إذا وصفت صارت مخصصة فتكون قريبة من المعرفة، وبهذا يعلل كون العمل المذكور يعد مسوغاً.

(واعلم) أن حصول الفائدة بهذه المسوغات إنما هو على سبيل الغلبة لا اللزوم، لأن المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو: عند الناس درهم، وفي السماء نجم، وذلك لا يقدح في عدها مسوغة لأن العبرة بالغالب، بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو: زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته.

وقوله: [ففهم منه أنه لم يستوف الخ] يقتضي هذا أن معنى قوله: [وليقس الخ] أن ما لم يذكر من المسوغات يلحق بهذه المسوغات المذكورة في النظم وهو تابع في هذا للمرادي، والصواب ما في الموضح من أن معنى وليقس الخ أنه يقاس على عند زيد نمرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد، وأما حمل المكودي فيوجب التكرار مع ما أفاده الكاف في: كعند زيد نمرة.

وحكى من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك، وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون، وما في قوله (ما لم تفد) ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة، واللام في قوله: (وليقس) لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل. ثم قال:

١٢٨ - وَالأَصْـلُ فِي الأَخْبَـارِ أَنْ تُؤَخَّـرَا ... وَجَـوَّزُوا الـتَّـقْـدِيـمَ إِذْ لاَ ضَـرَرَا

١٢٩ - فَـامْنَعْـهُ حِـينَ يَسْتَوِي ٱلْجُـزْءَانِ ... عُـرْفـاً وَنُـكْـراً عَـادِمَـيْ بَـيَـانِ

١٣٠ - كَـذَا إِذَا مَـا ٱلْفِعْـلُ كَـانَ ٱلْخَـبَرَا ... أَوْ قُـصِـدَ اسْـتِـعْـمَـالُـهُ مُـنْـحَصِرَا

١٣١ - أَوْ كَـانَ مُسْنَـداً لِـذِي لاَمِ ابْتِـدَا ... أَوْ لاَزِم الـصَّـدْرِ كَـمَـنْ لِي مُـنْـجِـدَا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له المعنى، وحق الموصوف أن يكون متأخراً عن الوصف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (وجوزوا التقديم إذ لا ضررا) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً، قولهم: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك.

الثاني: وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وهو المشار إليه بقوله: (فامنعه حين يستوي الجزءان. عرفاً ونكراً) فمثال استوائهما في التعريف: زيد أخوك، ومثال استوائهما في التنكير: أفضل مني أفضل منك، وقوله: (عادمي بيان) يعني أنه لا يمتنع

وقوله: [وليس فيه شيء الخ] ذكر في التسهيل أن فيه من المسوغات الدعاء وذلك لأن من جملة معاني أمت كما في القاموس الرطوبة والاعوجاج، فعلى الأول يكون دعاء عليه كأنه قال: لتكن رطوبة في الحجر لا فيك، والحجر لا يمكن ترطيبه وتليينه، وعلى الثاني يكون دعاء له كأنه قال: ليكن اعوجاج في الحجر لا فيك، فيكون دعاء له بالاستقامة، وقيل: دعاء له بطول البقاء كأنه قال: لتدم دوام الحجارة.

وقوله: [وما موصولة أو نكرة موصوفة الخ] هذه النسخة هي الصواب، وفي بعض النسخ: وما موصولة مصدرية وهي غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية، وفي بعضها: وما موصولة أو مصدرية، والصواب حذف أو مصدرية أيضاً.

(والأصل في الأخبار أن تؤخرا)، قول كدي: [والخبر بالنسبة إلى الخ] مثله قول الموضح: وللخبر ثلاث حالات، وحمل كلامهما على ظاهره لا يصح لأن الخبر باعتبار تقديمه وتأخيره ليس له إلا حالتان: التقديم والتأخير، وإن أولته باعتبار وجوب التقديم ووجوب التأخير وجواز الوجهين صح ما قالاه، والتأويل هو مقتضى كلامه بعد. وقوله: [ومشنوء من يشنؤك] من اسم موصول مبتدأ، وجملة يشنؤك صلة وخبر، ومن مشنوء مقدم، ومعنى مشنوء مبغوض.

وقوله: [زيد أخوك] هذا يقال لمن عرف زيداً بعينه ولا يعرف كونه أخاً له وأردت أن تعرفه بأخوته،

تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أبو حنيفة أبو يوسف، فأبو حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر:

بنـونا بنـو أبنـائنـا وبنـاتنـا بنـوهن أبناء الـرجـال الأبـاعـد

فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً وهو المشار إليه بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبر) يعني أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً فأطلق وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيد قام أبوه، وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت.

وأما إن كان يعرف أن له أخاً ويجهل أنه عين زيد وأردت أن تعرفه به فإنك تقول: أخوك زيد، فكل منهما صالح للخبر عنه بالآخر، لكن الغرض مختلف لا يتبين إلا بتقديم المحكوم عليه.

(فإن قيل): إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التي حصلت بالخبر؟ (فالجواب): أنهما معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة، فإذا أسند أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك.

وقوله: [**أفضل مني الخ**]يقال على هذا الترتيب: لما إذا كان المتكلم أفضل من المخاطب أو مساوياً له، والمعنى: كل من هو أفضل مني فهو أفضل منك لكوني أفضل منك أو مساوياً لك، وإن عكست فقلت: أفضل منك أفضل مني لتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساو له فينعكس المعنى فلا يتبين المراد إلا بالمحافظة على الرتبة.

وقوله: [**ومن ذلك قول الشاعر بنونا الخ**] البيت من الطويل ولم ينسبه العيني والفاسي والأزهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم، وسبب إنشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن أخيه وابن أخته فقال: كلاكما أقرب القرابة فلا أدري أيكما أزوجها منه، ولكني أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضاً الأمر إليه، فقدما عليه بالكتاب فأمره أن يزوجها لابن أخيه، وبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، وبناتنا مبتدأ أول، وبنوهن مبتدأ ثان، وأبناء خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، والشاهد في تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين والقرينة موجودة، وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا خبر، ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه مبالغة.

وقوله: [**فأطلق وهو مقيد الخ**] على هذا جمهور الشراح والحواشي وأنه أطلق في محل التقييد حتى قال بعض: لو قال الناظم:

كـما إذا خيف التبـاس المبتـدا ففـاعـل نحـو سعيـد اهتـدى

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإلا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله: (أو قصد استعماله منحصراً) مثاله: ما زيد إلا قائم، وإنما زيد قائم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مسند لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مسنداً لذي لام ابتدا) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو: لزيد قائم.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله: (أو لازم الصدر) يعني أو كان مسنداً للازم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثل للاستفهام بقوله: (من لي منجداً) ومثال الشرط: من يقم أقم معه.

الثالث: وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله:

لسلم من الاعتراض، والحق أن هذا تحامل على النظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: كذا تشبيه تام في منع التقديم بقيده وهو عدم البيان، ولا يعدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زيد قام، وهند قامت، وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، أو ضميراً بارزاً نحو: الزيدان قاما، لجاز التقديم والتأخير، إذ الفعل لا يأخذ فاعلين، وهذا على اللغة الفصحى، وأما على لغة أكلوني البراغيث فيمتنع التأخير أيضاً في الصورة الأخيرة مع المثنى للبس، والجمع مثل المثنى قاله الرضي والرد عليه غير سديد.

(أو قصد استعماله منحصراً) اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا، والنحاة جميعهم إنما يسمونه محصوراً فيه، ولا وجه لمخالفتهم إلا لو كان هنالك نكتة من جهة اللغة ولا نكته هنا، فالصواب التعبير بما عبروا به، ولا يقال في مثل هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه، وأجيب عنه بأجوبة منها: أنه يقرأ منحصراً بفتح الصاد والأصل منحصراً فيه فحذف الجار واستتر الضمير، ورد بأنه في سائر كتبه يطلق المحصور والمنحصر على المحصور فيه، فلا وجه لتأويل عبارته هنا.

(أو كان مسنداً لذي لام ابتدا) هذا يغني عما بعده، لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذي ليس من أدوات الصدور وإنما كان مقروناً بما هو من أدوات الصدور، فأحرى إذا كان بنفسه من أدوات الصدور، كما أن الشطر الثاني يغني عن هذا لأن قوله: أو لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدور، أو مقروناً بما هو من أدوات الصدور، وأجيب بأنه من عطف عام على خاص، وأو بمعنى الواو أو من عطف المغاير، ويحمل كل على الصورة الظاهرة منه، ومعنى منجداً في النظم ناصراً حال من الضمير المستتر في الخبر، وقيل معناه مرشداً إلى الطريق مأخوذ من النجد، قال تعالى: ﴿وهديناه النجدين﴾ أي طريق الخير، والظاهر أن المعنى الثاني راجع للأول.

١٣٢ ـ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ

الموضع الثاني: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٣٣ ـ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

هذا على حذف مضاف أي على ملابس والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير

(ونحو عندي درهم ولي وطر) إنما وجب تقديم الخبر في نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم أنه صفة إذ احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من احتياجها إلى الخبر، فتبقى النفس بعد ذكر الظرف، أو الجار والمجرور متشوقة لذكر الخبر، ولا تكرار بين قوله هنا ونحو: عندي درهم الخ مع قوله: كعند زيد نمرة، لأن الكلام هنا في المسوغات، وهناك في وجوب التقديم خوف الالتباس بالصفة، لكن هذا الجواب إنما يتم إذا قلنا أن التقديم لا مدخل له في التسويغ، وقد مر أن الحق خلافه، فيكون الجواب أنه أعاده ليجمعه مع نظائره التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، وفي ذكر للوطر عقب الدرهم مناسبة، إذ الوطر الحاجة وبلوغ منية الشخص، وهي لا تقضى إلا بالدراهم والدنانير، وفي الحديث: «الدراهم والدنانير خواتم الله في أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته».

وعن الأصمعي أنه رأى جارية في البيداء وعلى خدها خال فقال لها: ما اسمك؟ قالت: مكة، فقال لها: ما على خدك؟ قالت: الحجر الأسود، قال أريد الطواف بالبيت وتقبيل الحجر الأسود، فقالت: هيهات ﴿لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس﴾ فأخرج دراهم ودفعها لها فقالت: ادخلوها بسلام آمنين، إن شئت طف بالبيت وادخل الحرم وقبل الحجر، وفي المعنى قيل:

هل تعلمين وراء الحب منزلة   تدني إليك فإن الحب أقصاني

فأجابت:

اجعل شفيعك منقوشاً تقدمه   إن الدراهم تدني كل إنسان

ومما نسب للسعد:

جمعت فنون العلم أبغي بها العلى   ويمنعني مما أحاوله القل
تبين لي أن العلوم بأسرها   فروع وأن المال قطعاً هو الأصل

ومما قيل أيضاً:

أرسلت في حاجتي رسولاً   يكنى أبا درهم فتمت
ووجهه أبيض نقي   له رقاب الأنام ذلت
لو لم يكن درهم رسولي   لم تبلغ النفس ما تمنت

(كذا إذا عاد عليه مضمر، قول كذي: [إذا عاد على ملابسه] هكذا في بعض النسخ وهي الصواب لأنها تصدق بوجوب تقديم الخبر إذا عاد الضمير على ملابس الخبر أي معموله، فأحرى إذا عاد على الخبر

من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو: على التمرة مثلها زبداً، فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو المشار إليه بقوله:

١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا   كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

يعني أن يلزم تقديم الخبر إذا كان صدراً ومثل ذلك بقوله: (كأين من علمته نصيرا) فـ (أين) ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام، و(من) مبتدأ، و(علمته) صلته والضمير في (علمته) مفعول عائد على (من) و(نصيراً) مفعول ثان أو حال من الهاء في (علمته) إذا جعل علم بمعنى عرف.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً بألا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله:

١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا   كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

ومثل ذلك بقوله: (كما لنا إلا اتباع أحمدا) فلنا خبر مقدم واجب التقديم، لأن المبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بإلا ومثاله محصور بإنما، إنما في الدار زيد. وقوله: والأصل مبتدأ، وفي الأخبار، متعلق به،

نفسه فيجب التقديم، وأما على نسخة حذف ملابسه بأن قال عليه أي الخبر فلا تفيد وجوب التقديم إذا عاد على معمول الخبر، مع أن التقديم واجب كما علمت، وإن كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها لا تشمل إلا عوده على الخبر، ثم إن التحرير في هذه المسألة أن يقال: الضمير إن عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ، مثاله قول الناظم سابقاً: اسم يعين المسمى مطلقاً علمه فيمن أعرب علمه مبتدأ، واسم خبراً مقدماً على ما مر فيه، وإن لم يعد على الخبر نفسه وإنما عاد على ملابسه، فإن كان الملابس مضافاً إليه والخبر مضافاً نحو: ملء عين حبيبها، فحبيبها مبتدأ مؤخر، وضميره لعين المضاف إليه، وملء خبره، فيجب أيضاً التقديم للخبر بلا خلاف، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إذ المضاف إليه لا ينفك عن المضاف، ولم يمثل المكودي لهاتين الصورتين، وإن كان الملابس الذي عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كمثاله فقيل: يجب التأخير أيضاً، وقيل: لا يجب التأخير للخبر لجواز أن يقدر مؤخراً، ويذكر معموله الذي هو الجار والمجرور مقدماً على المبتدأ، أو يصير التقدير على التمرة مثلها زبداً كائن، فعلى هذا الواجب أن يشرح كدي بصورتي عوده على الخبر وعلى ماأضيف إلى الخبر لا بالصورة المختلف فيها، ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: كذا عاد على الخبر أو على ملابسه.

(كذا إذا يستوجب التصديرا)، قول المكودي: [مضمن معنى همزة الاستفهام] التضمين المذكور أوجب لأين أمرين: البناء والتصدير، ثم لا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كأين في المثال، أو يكون مضافاً لما هو من أدوات الصدور نحو: صبيحة أي يوم سفرك، فكان ينبغي للناظم حذف المثال أو يمثل للثاني المتوهم.

(وخبر المحصور قدم أبدا) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر، وأتى الناظم بأبدا ليفيد أن الأمر في

وأن نؤخرا: خبر المبتدأ، والضمير في وجوزوا: عائد على العرب، وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم، والضمير في امنعه عائد على التقديم، وعرفاً ونكراً منصوبان على إسقاط حرف الجر، والتقدير في عرف ونكر وعادمي بيان منصوب على الحال من الجزأين، والعامل في كذا محذوف تقديره ويمتنع، والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال، وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل، وأو قصد استعماله: جملة معطوفة على الجملة التي بعد إذا، والهاء في استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبراً أو قصد استعمال الخبر منحصراً، وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله، ومضمر فاعل بعاد، والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهو موصولة وصلتها يخبر، وبه وعنه متعلقان بيخبر، والضمير العائد على الموصول هو الضمير في عنه، والضمير في به عائد على الخبر، ومبنياً حال من الضمير في به، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من هذا الرجز، وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق، والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر، والتصدير: مفعول بيستوجب، وخبر المحصور: مفعول مقدم بقدم، وأبدا: منصوب على الظرف. ثم قال:

١٣٦ ـ وَحَـذْفُ مَـا يُـعْلَمُ جَـائِـزٌ كَـمَا ... تَـقُـولُ زَيْـدٌ بَـعْـدَ مَـنْ عِـنْـدَكُـمَا

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كما

قدم للوجوب كذا قيل. قول كدي: **[منصوبان على إسقاط حرف الجر]** الأولى أنهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل. وقوله: **[من باب الاشتغال]** سبق قلم لأن كان لا تعمل في اسمها المتقدم عليها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والأولى أنه من باب حذف كان من الأول لدلالة الثاني عليه.

وقوله: **[وبه وعنه متعلقان بيخبر]** لم يبين النائب وهو في المغنى عنه ولا يصح صناعة لأنه لا يتقدم. والأولى أن النائب ضميراً لأخبار المفهوم من يخبر. وقوله: **[من الأبيات المعقدة الخ]** قيل: دعاه إلى ذلك ضيق النظم، قال ابن غازي: وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه تعقيد، وجمع معنى البيتين في بيت واحد فقال:

كـذا إذا عـاد عـليـه مـضـمـر ... مـن مـبـتـدأ أو مـا بـه يـصـدر

(وحذف ما يعلم جائز)، قوله كدي: **[من المبتدأ والخبر الخ]** أشار بهذا إلى أن ما في النظم وإن كان الأصل فيها أنها تفيد العموم، فالمراد بالمبتدأ الذي يحذف المبتدأ الذي له خبر، والخبر بدليل ما بعده، وأما المبتدأ الذي له خبر، والخبر بدليل ما بعده، وأما المبتدأ الذي له فاعل أغنى عن الخبر فلا يحذف لا هو ولا فاعله، والمراد بالعلم العلم التفصيلي بأن يكون عالماً بعين المبتدأ أو الخبر لمحذوفين كما في المثالين بعد، فلو كان عالماً به إجمالاً فقط بأن كان يعلم أن هنالك مبتدأ محذوفاً أو خبراً محذوفاً ولا يعلم عينه فلا يحذف، كما أن المراد بالجائز ما ليس بممنوع فيصدق بحذف أحدهما جوازاً أو وجوباً، أما حذف الخبر وجوباً ففي أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعد، وأما حذف المبتدأ وجوباً فلم يذكر الناظم هنا مواضعه تفصيلاً ولكن ذكره في مواضع متفرقة، فمنها قوله في المفعول المطلق: والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله نحو: سمعٌ وطاعة أي

تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره: زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

١٣٧ ـ وَفِي جَـوَابِ كَيْفَ زَيْـدٌ قُـلْ دَنِفْ   فَـزَيْـدٌ اسْـتُـغْـنِيَ عَـنْـهُ إذْ عُـرِفْ

فدنف: خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زيد دنف. وفهم من قوله: (وحذف ما يعلم جائز) أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا علما.

ومنه قوله تعالى: ﴿واللاتي لم يحضن﴾ أي فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل، وقوله: (فزيد استغني عنه إذ عرف) تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى، ثم أن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع:

أمري سمع وطاعة، ومنها قوله في نعم وبئس أو خبر اسم ليس يبدو أبداً نحو: نعم الرجل زيد هو زيد. ومنها قوله في النعت: وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ نحو: الحمد لله العظيم أي هو العظيم، فهذه ثلاثة مواضع، وبقي عليه موضع رابع ذكره أبو علي وهو القسم نحو: في ذمتي لأفعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير: عهد الله في ذمتي لأفعلن، وقد ذكر المواضع الأربعة الموضح هنا تنكيتاً عليه.

(كما. تقول زيد بعد من عندكما) القياس أن يقول: كما تقولان لأن المسؤول شخصان، وأجيب بأنه أفرد لاحتمال أن يكون الذي أجاب منهما واحداً.

(وفي جواب كيف زيد قل دنف). قول كدي: [تقديره زيد دنف] الأولى أن يقول: هو دنف لأن المقام للإضمار، لكن تبع إظهار الناظم في قوله: فزيد استغنى الخ، إذ يقتضي أن المقدر لفظ زيد وليس كذلك حتى قيل: الشطر فيه الإبهام مع عدم فائدته إذ معناه: فزيد استغنى عن التصريح به في الجواب إذ عرف في السؤال وهو معنى ما قبله، على أن دنف في النظم محكي بقل، ولا يصح تقديره محذوفاً هنا، لأن اعتبار المقدر إنما هو للمجيب عن السؤال والدنف، قال جمهور الشراح: المرض من العشق، والذي في الصحاح والقاموس المرض الملازم من حيث هو.

وقوله: [أي فعدتهن ثلاثة أشهر] تبع في كون المحذوف من الآية المتبدأ والخبر الفارسي، والحق أن المحذوف إنما هو الخبر، واللائي مبتدأ، والتقدير واللائي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن. وقيل: إنه لا حذف وأن واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن. وتكون جملة فعدتهن الخ خبراً عنهما معاً، وهذا لا يصح لأن الخبر إذا كان مقروناً بالفاء لا يتقدم على المبتدأ كما لا يتقدم جواب الشرط.

وقاعدة كيف أنها إن دخلت على مفرد كما هنا فهي خبر عنه، وإن دخلت على جملة فهي حال نحو: كيف جاء زيد، وعن سيبويه أنها ظرف أبداً في محل نصب، وعن ابن مالك ليست ظرفاً حقيقة، لكن لما كانت في تأويل على أي حال سميت ظرفاً مجازاً وهذا هو الظاهر، وقال بعض: تستعمل مفعولاً مطلقاً ومنه قوله تعالى: ﴿كيف فعل ربك﴾ إذ المعنى: أي فعل فعل ربك.

الأول: بعد لولا الامتناعية، وإليه أشار بقوله:

١٣٨ ـ وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ ٱلْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وفهم من قوله: غالباً أن للولا استعمالين: غالباً وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لولا زيد لأكرمتك، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسدَّه. وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لولا زيد باك لضحكت، فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالباً حال من لولا، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر، وبعد متعلق بحذف أو بحتم، والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثاني: بعد مبتدأ هو نص في القسم وإليه أشار بقوله: (وفي نص يمين ذا استقر) وذلك نحو

(وبعد لولا غالباً حذف الخبر. حتم)، قول كدي: **[أن يعلق الامتناع الخ]** أي امتناع وجود مضمون الجواب الذي هو الإكرام في مثاله لأجل وجود نفس زيد، ولم تأت في القرآن إلا بالاستعمال الغالب، قال تعالى: ﴿لولا رهطك لرجمناك﴾ ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ (فإن قلت) هلا جعلوا جوابها خبر المبتدأ؟ (قلت): لا يصح لعدم وجود الرابط ووجوده في نحو: لولا زيد لأكرمت أباه غير غالب، فحمل غير الغالب على الغالب.

وقوله: **[بل يجوز إذا دل عليه دليل]** فباك الخبر في مثاله يصح أن يحذف إذا دل عليه دليل، كما إذا قيل: هل زيد باك؟ فتقول: لولا زيد لضحكت، فيعلم أن الخبر باك فهو مثل: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، فلو حذف حموه الخبر لبقي ما يدل عليه وهو المبتدأ، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، ويتعين ذكره إذا لم يكن هنالك ما يدل عليه، فيكون مثل قوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» فلو حذف حديثو الخبر لم يبق ما يدل عليه، وهذا التفصيل الذي ذكره الناظم تبع فيه الرماني والشلوبين، والجمهور يوجبون حذف الخبر بعد لولا مطلقاً، ولو أراد الناظم ما لهم لقال: وبعد لولا دائماً حذف الخبر. ثم لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل، ويقال لها تحضيضية. وقوله: **[غالباً حال من لولا]** فيه إتيان الحال من المضاف إليه، وليس المضاف واحداً مما سيأتي في قوله:

ولا تجر حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا، أو مثل جزئه، والأولى أنه منصوب على إسقاط حرف الجر وهو الذي في تقديره للبيت.

وقوله: **[وبعد متعلق بحذف أو بحتم]** يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه، وأجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفاً.

(وفي نص يمين ذا استقر)، قول كدي: **[لعمرك لأفعلن الخ]** قال يس: هو من عمر الرجل بكسر الميم

قولك: لعمرك لأفعلن، فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله:

١٣٩ - وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ   كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع، ومثل ذلك بقوله: (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ، وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٤٠ - وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا   عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

إذا طال عمره، وله مصدران: عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص بالقسم بمعنى وحياتك، والثاني: عمر بضم أوله وسكون ثاني هو بمعنى الحياة كالعمر بضمتين ولا يستعملان في القسم، وعلى مثال كدي اقتصر الناظم في شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه الموضح أيمن الله أي قسمي وفيه نظر لاحتمال أن يكون المبتدأ هو المحذوف أي قسمي أيمن الله بخلاف لعمرك فالمحذوف الخبر قطعاً، لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، ويقي على كدي مفهوم قول الناظم نص، وهو إذا كان المبتدأ غير نص في القسم فلا يحذف الخبر إلا إن دل عليه دليل نحو: عهد الله قسمي، وظاهر قول كدي الثاني بعد الخ أن في من قوله: وفي نص يمين بمعنى بعد، وهو حسن المعنى غير موجود لغة. ثم أن الناظم صرح باستقر الخبر عن ذا مع أنه قال سابقاً معنى كائن أو استقر أي ولا يصرحون بذلك كما مر، وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلذا ذكر كما قيل في قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾ أي ثابتاً لا يتحرك لا مطلق الوجود قاله في المغنى.

(وبعد واو عينت مفهوم مع) بأن تكون الواو نصاً في المعية، وهي التي يكون ما بعدها معنى قائماً بالمعطوف عليه كما في المثال فإن الصنعة قائمة بالصانع، قال الرضي: وفي وجوب حذف الخبر في هذا الموضع إشكال إذ ليس هنا ما يسد مسده، والظاهر أن حذفه هنا إنما هو غالب، فلو لم تتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر إلا إن دل عليه دليل نحو: كل شخص والموت يلتقيان، فلا يحذف يلتقيان إذ الواو لمجرد الجمع في الحكم كما قال اللقاني: لا للمعية.

قول كدي: [وهو أظهر] بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لأن الذي يلازم الأنسان الصنعة، وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا الشيء المصنوع، كما يقتضيه جعل ما موصول اسمياً، وبعضهم صحح الموصولة بأن قال: كل عامل والذي عمل بعد موته يلتقيان.

وقوله: [وبعد واو متعلق بمحذوف الخ] الأولى أنه معطوف على في نص يمين مدخول لاستقر ولا حذف.

(وقبل حال لا يكون خبراً)، قول كدي: [فقبل متعلق بمحذوف] الأولى أن يكون معطوفاً على في نص

أي يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها، فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف، ولا يكون خبراً: جملة في موضع الصفة لحال، وعن الذي: متعلق بخبر أو الذي: نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، وقد مثل للأول بقوله:

١٤١ ـ كَضَرْبِيَ ٱلْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمّ تَبْيِينِي ٱلْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فضربي: مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد، والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، ومسيئاً: اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور، فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذا كان.

ثم مثل للثاني أيضاً بقوله: (وأتم. تبييني الحق منوطاً بالحكم) فأتم: أفعل تفضيل وهو مبتدأ

يمين مدخولاً لاستقر. وقوله: [**أو أفعل التفضيل مضافاً الخ**] شرط في المبتدأ أن يكون اسم تفضيل ومثله في التصريح، والحق عدم اشتراط كون المبتدأ اسم تفضيل بل يكون غيره نحو: بعض ضربي زيداً قائماً، وكل ضربي عمراً قائماً، والشرط أن يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر لا غير، ولعل كدي تبع تمثيل الناظم بأتم اسم تفضيل.

(كضربي العبد مسيئاً)، قول كدي: [**إذا كان الخ**] يقدر إذا حيث أريد المستقبل، وإن أريد الماضي قدرت إذ، وإنما اختاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجاز وهم يتوسعون في الظروف أكثر من توسعهم في غيرها، واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدأ حدث وهو الضرب في مثال الناظم أو مضاف إلى الحدث، واسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث أي المعنى دون الجثة، وقد مر: ولا يكون اسم زمان الخ فهو أخص من ظرف المكان، واختاروا إذا أو إذ لأنهما يفيدان العموم، لأن إذا لاستغراق الزمان المستقبل، وإذ لاستغراق الزمان الماضي.

وقوله: [**وكان المحذوفة تامة**] (فإن قيل): هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر؟ (فالجواب) أنه منع من ذلك التزام تنكير الاسم الذي قلنا أنه حال، فلا يقال: ضربي زيداً القائم، ولو كان خبراً لكان ما التزم فيه التنكير، لأن خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ وإنما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب وهو مسيئاً حالاً من الاسم الظاهر وهو العبد في المثال، لأن العبد معمول للمصدر، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، فيكون الحال من تتمة معمولات المصدر، فيكون الخبر محذوفاً من دون شيء يسد مسده، والشرط المشار إليه بقوله: لا تكون خبراً موجود في المثالين، فإن معنى المثال الأول ضربي العبد إذا تحصل منه إساءة أو إذ حصلت منه، ولو رفعت مسيئاً على أنه خبر ضرب اقتضى أن الضرب هو الذي يوصف بالإساءة وانعكس المعنى، ومعنى المثال الثاني أن أكمل تبييني الحق ما كان مع بيان الوجه وذكر الدليل لأنه أوقع في النفس، فالمراد بالحق الشيء الذي تريد إثباته أو نفيه، والمراد بالحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع مثلاً، والدليل غير المدلول، ولو رفعت منوطاً على الخبرية لاقتضى ان التعليق

مضاف إلى تبييني، والحق: مفعول بتبييني، ومنوطاً: حال من الضمير المستتر في كان المقدرة، ومعنى منوطاً: متعلقاً، وبالحكم: متعلق به. ثم قال:

١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا   عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

يعني أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين أحدهما: أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرمان حلو حامض، لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما مز، فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحد. والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زيد كاتب شاعر، فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال أشار بقوله: (كهم سراة شعرا) فهم: مبتدأ، وسراة: خبر أول، وشعرا: خبر بعد خبر، وسراة: جمع سرى على غير قياس وهو الشريف.

بالحكم وصف للتمام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المسناوي، وبقي على كدي مفهوم الشرط وهو أنه إذا صح جعلها خبراً فلا يحذف الخبر لأنه لا يبقى ما يدل عليه نحو: خرجت فإذا زيد موجود جالساً، فلو حذف موجود لصح أن يكون جالساً خبراً من غير احتياج إلى تقدير.

(وأخبروا باثنين أو بأكثر. عن واحد) إنما جاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ في المعنى والصفة الاصطلاحية تتعدد فكذلك ما هو بمنزلتها. قول كدي: [إذ معناهما مز] المز ما ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما، وذلك يكون في رمانة واحدة، وضابط هذا النوع أن لا يستقبل كل واحد بالخبرية مع كون المبتدأ متحداً لفظاً ومعنى.

(كهم سراة شعراً) قول كدي: [جمع سري على غير قياس الخ] إنما كان على غير قياس، لأن قياس فعيل المعل اللام كسرى أن يجمع على افعلاء عملاً بقول الناظم: وناب عنه افعلاء في المعل لاما. والحق كما في القاموس والسهيلي أنه اسم جمع لا جمع حقيقة.

(خاتمة) كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ، إلا أنه لا بد من الروابط، وآخر الكلام قطعاً يكون خبراً عن المبتدأ الذي قبله متصلاً به، وهو وما بعده خبر عن الاسم الذي قبله إلى أن تصل للأول، فإذا قلت مثلاً. زيد أبوه جاريته قائمة، فقائمة خبر المبتدأ الثالث الذي هو جاريته، والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثاني، والرابط الهاء في جاريته، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول والرابط الهاء في أبوه. والله أعلم.

كان وأخواتها

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتـداء رفع المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال:

١٤٣ ـ تَـرْفَـعُ كَـانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسْمـاً وَٱلْخَبَرْ تَـنْـصِـبُـهُ كَـكَـانَ سَـيِّـداً عُـمَـرْ

يعني أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبر على أنه خبرها، ثم مثل ذلك بقوله: (ككان سيداً عمر) وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع، والمبتدأ مفعول، واسماً حال من المبتدأ، والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره وتنصبه، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر، والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية. ثم قال:

كان وأخواتها

ذكرها عقب المبتدأ أو الخبر لأنها لا تدخل إلا عليهما. قول كدي: [وسميت نواسخ الخ] النسخ في اللغة هو الإزالة، يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته، وبين كدي مناسبة الاصطلاح بقوله، لأن الخ، ثم إن النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة: ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، وما ينصب الجزأين وهو ظن وأخواتها. وقيل: أربعة أقسام بجعل أعلم وأرى قسماً مستقلاً، وباعتبار ذاتها قسمان: أفعال وذلك كان وظن وأخواتهما، وحروف وهي إن وأخواتها، وقدم كان وأخواتها على القسمين الأخيرين، لأن الجزء الأول معها مرفوع وإن كان الرفع غير الرفع، وإنما قال: كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلاً لأن كان أم الباب إذ كل شيء داخل تحت الكون، ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كأن يقال: كان زيد أمسى قائماً، ولا يحسن أمسى زيد كان قائماً.

(ترفع كان المبتدأ اسماً)، قول كدي: [ما كان قبل دخولها مبتدأ الخ] أشار بهذا إلى وجه تسمية الناظم له بالمبتدأ أي اعتباراً بما كان يسمى به قبل دخول الناسخ، والتسمية بالاسم والخبر إنما هي اصطلاح خالية عن المعنى، وإلا فزيد من قولك: كان زيد قائماً اسم للذات لا لكان، لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الذي اشتمل على الكاف والواو والنون، إذ الأصل كون بفتح الواو، وقائماً ليس خبراً في المعنى عن كان لأن كان فعل والأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملابسة وهي كونها تعمل فيه، ويؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أن الرفع جديد وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه باق على رفعه بالذي كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ، ورد باتصال الضمير به في نحو: كنته، ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما الخبر فمنصوب اتفاقاً إلا أنه عند البصريين خبر للناسخ، وعند الكوفيين حال.

وقوله: [وسينص عليه بعد] في قوله: وفي جميعها توسط الخبر أجزء، وقوله: [وكان فاعل بترفع الخ] فيه ألغز بعضهم فقال:

يـا قـارئـاً ألـفـيـة الجـيـاني وسـالـكـاً في أحـسـن المـعـاني

١٤٤ ـ كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا
١٤٥ ـ فَتِيءَ وَٱنْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

يعني إن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر، ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل بلا شرط وهو: كان وليس وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي وذلك: زال وانفك وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام، وإلى هذا القسم أشار بقوله: (وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعة).

١٤٦ ـ وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

يعني أن زال وبرح وفتيء وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه، وشمل قوله: أو لنفي جميع أدوات النفي، والمراد بشبه النفي النهي كقوله:

في أي بيت جاء فعل فاعلا والمبتدأ من بعده مفعولا
فأجبته بقولي:
يا أيها الحبر الهمام السيد أبقاك ربي للعباد ترشد
أهديت لغزاً في الخلاصة بدا في قوله ترفع كان المبتدا

(ككان ظل بات أضحى أصبحا) كان ينبغي لكدي أن يبين معاني هذه الأفعال تتميماً للفائدة، أما كان فمعناها ثبوت مضمون الجملة لاسمها، إما دواماً نحو: ﴿وكان ربك قديراً﴾ وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شاباً، وإما مع الحال نحو: ﴿كنتم خير أمة أخرجت﴾ وإما مع الاستقبال نحو: ﴿يخافون يوماً كان شره مستطيرا﴾ واما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى فهي تفيد وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح أو في المساء، وأما صار فهي للتحويل والانتقال من ذات إلى ذات نحو: صار الطين إبريقاً، أو من صفة إلى صفة فقط نحو: صار العدو حبيباً.

وأما ليس فهي تحمل على أنها نفت الحال لا الماضي ولا المستقبل عند الإطلاق نحو: ليس زيد قائماً يعني الآن، ولو أريد الماضي لقيل أمس، أو المستقبل لقيل غداً، وأصل ليس فعل المكسور العين، فقد ورد أن أبا القاسم الأصبهاني دخل على الصيدلاني في مرضه الذي مات فيه فقال له: أين كنت؟ فقلت: عند الزعفراني، فقال: في أي شيء تكلمتما؟ قلت: سألني عن وزن ليس فقلت: فعل المفتوح أو المضموم، فقال: أخطأت وإن لم يعلم بخطئك وإنما هو فعل بالكسر، ولم أسأله عن علة ذلك، ومات وفي قلبي حزازة، فرأيته في النوم فسألته عن ذلك فقال: لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف، ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتي عليه قبل ولم يسمع منه إلا ها فتعين أن يكون فعل المكسور، ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم المكسور: اللام علم بسكونها، وقال بعض: سمع لست بضم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين.

(وهذي الأربعة. لشبه نفي أو لنفي متبعة)، قول كدي: [وشمل قوله: أو لنفي جميع الخ] فيشمل

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله: (ومثل كان دام مسبوقاً بما) يعني أن دام مثل كان في عملها، ويشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما، ثم مثل ذلك بقوله: (كاعط ما دمت مصيباً درهماً) وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير: أعط درهماً مدة دوامك مصيباً، وفهم من اشتراط تقديم النفي أو شبهه في زال وأخواتها، وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء، ولما ذكر هذه

النفي بالحرف نحو قوله تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ والنفي بالاسم ومثاله: غير منفك زيد قائماً، والنفي بالفعل نحو: ليس يزال زيد قائماً، ثم ظاهر النظم أن جميع أدوات النفي تدخل على هذه الأفعال وهي بلفظ الماضي، مع أنهم نصوا على أنها إن كانت بلفظ الماضي لا يكون إلا ما أو لا، وإن كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات. وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف وواو مع ما عطفت، والتقدير: ماضي هذه الأربعة وغيره مما سيذكره.

وقوله: [**كقوله صاح الخ**] البيت من الخفيف، وصاح مرخم صاحب على غير قياس، لأن ترخيم الخالي من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جملتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم، وقيل: إن صاح لغة في صاحب فلا ترخيم حينئذ، وشمر أمر من شمر بمعنى اجتهد، ولا ناهية، وتزل مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها، وذا كرم بالنصب خبرها والموت مضاف إليه وفاء فنسيانه تعليلية وهو مبتدأ، وضلال خبره، ومبين نعت له، والشاهد في تقديم شبه النفي وهو النهي على زال، وقد خص كدي شبه النفي بالنهي والصواب زيادة الدعاء بلا نحو:

ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

فمنهلاً خبر زال مقدم على اسمها الذي هو القطر، وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذي يدوم معه كل خير، وإنما اشترط تقدم النفي لأن المقصود من هذه الأفعال إفادة أن مدلول خبرها مستمر، ولم ينقطع إلى الآن، وهي في نفسها نفي تفيد عدم الوقوع، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً، لأن نفي النفي إثبات فتفيد ما ذكرنا، وإنما قام النهي والدعاء بلا مقام النفي، لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي.

وقوله: [**أن ما المذكورة ظرفية الخ**] سميت ظرفية لأنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف الذي هو مدة، وليس المراد أنها نابت عن الظرف لأنها حرف والظرف اسم، والحرف لا ينوب عن الاسم، وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر وهي آلة السبك، ودرهماً في النظم مفعول ثان لأعط، ومفعوله الأول محذوف أي السائل، ويحتمل أن يكون ضمن أعط معنى أوجد فيكون فعلاً لازماً، فيكون درهماً مفعول مصيباً، والأول أظهر.

وقوله: [**إذ التقدير أعط درهماً مدة الخ**] واعترض هذا بأن دام الناقصة لا تتصرف كما يأتي فلا مصدر لها وقد استعمله هنا، وأجيب بأن المصدر في هذا التقدير من التامة، والمنصوب بعده حال، وارتكب هذا بقصد بيان المعنى، فليس المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح من كل وجه، فلو لم تتقدم ما على دام أصلاً

الأفعال بلفظ الماضي، وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله:

١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

وفهم من قوله: (إن كان غير الماضي منه استعملا) إن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فـ (غير) مبتدأ وخبره (قد عملا)، و(مثله) نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء، والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، و(إن كان) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤٨ - وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

فالمنصوب بعدها حال من فاعلها وهي تامة نحو: دمت صحيحاً، وكذلك إن تقدمتها ما، ولكنها كانت مصدرية غير ظرفية نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً، وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن.

(وغير ماض مثله قد عملا) لم يشرح المكودي هذا الشطر إلا في التوطئة ولم يمثل لعمل التصاريف، وما كان ينبغي ذلك، فمثال المضارع: ﴿ولم أك بغياً﴾ ومثال الأمر: ﴿كونوا ربانيين﴾ أي علماء عاملين منسوبين إلى الرب، وهذا المثال أولى من تمثيل الموضح بقل: كونوا حجارة لأنه يخاطب المتعلمين ولا يناسبهم الخطاب بذلك، ومثال المصدر:

وكونك إياه عليك يسير

فكون مبتدأ مصدره مضاف إلى الاسم، وإياه خبر من جهة النقصان، وجملة يسير خبره من جهة الابتدائية. ومثال اسم الفاعل.

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك

فكائناً خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل، وأخاك خبره.

قول كدي: [وذلك ليس ودام] أما ليس فلا تتصرف اتفاقاً وذلك لأنها شبيهة بالحروف في كونها لا يفهم معناها إلا بذكر مدخولها، وأما دام فعند الأكثر، وعلة منع تصرفها أنها صلة لما الظرفية، وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه، وأما يدوم ودم ودوام ودائم فمن تصرفات التامة.

وقوله: [نعت لمصدر محذوف] أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كما هو صريح تقديره: وانظر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقد لا يعمل في معمول سابق على قد.

(وفي جميعها توسط الخبر. أجز)، قول كدي: [ومنه قوله عز وجل الخ] فحقاً خبر كان، ونصر اسمها

أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ و(توسط الخبر) مفعول مقدم بأجز، وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله: (وكل سبقه دام حظر).

١٤٩ ـ كَـذَاكَ سَبْقُ خَـبَرٍ مَـا الـنَّـافِيَـهْ فَـجِـيءْ بِهَـا مَـتْـلُوَّةً لاَ تَـالِـيَـهْ

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان: الأولى أن يسبق (ما) المقرونة بدام نحو: قائماً ما دام زيد، فهذا ممتنع اتفاقاً لأن ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول.

والأخرى: أن يسبق (دام) ويتأخر عن ما نحو: قائماً دام زيد، وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه، فإنه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله: (كذاك سبق خبر ما النافية) أي وكذلك يمتنع أيضاً أن يسبق الخبر (ما) النافية الداخلة على هذه الأفعال، لأن (ما) لها صدر الكلام فلا يجوز قائماً ما كان زيد، ولا مقيماً ما صار عمرو فـ (كل) مبتدأ، و(حظر) خبره، ومعناه منع، و(سبقه). مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(دام) مفعول بالمصدر والتقدير: كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام، و(سبق خبر) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) مفعول بالمصدر، و(النافية) نعت لما وخبره (كذاك) والتقدير: أن يسبق الخبر ما النافية مثل: سبق خبر دام في المنع.

مؤخر، قال ابن عطية: وقدم الخبر اهتماماً به لأنه في موضع فائدة الجملة، والشاهد في الآية على قراءة الجمهور الذين لا يقفون على حقاً، ووقف بعض القراء عليه، فلا يكون حينئذ في الآية شاهد، لأن ما بعد حقاً مبتدأ وخبر، ومحل جواز التوسط ما لم يكن هنالك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه وإلا عمل به، فمن الأول كون الخبر محصوراً فيه نحو: ما كان زيد إلا قائماً، رداً على من قال: قام وقعد، ومن الثاني إذا كان الاسم محصوراً فيه نحو: ما كان إلا قائماً زيد، رداً على من قال: قام غير زيد، ونكت بهذا التقييد الموضح، وقد يقال: هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر، فلهذا لم يحتج الناظم إلى التقييد، لكن يقال: لا يحتاج أيضاً إلى النص على تقدم الخبر على الاسم لأنه قد مر: وجوزوا التقديم إذ لا ضررا.

(وكل سبقه دام حظر)، قول كذي: [والأخرى أن يسبق دام الخ] علة المنع في هذه أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها. وقوله: [ولا مقيماً ما صار عمرو] الصواب إبدال صار بزال أو إحدى أخواتها مما فيه النفي شرط في العمل، ليفيد أنه لا فرق بين أن يكون النفي غير شرط في العمل كالمثال الأول أو شرطاً كالثاني، وما سيأتي في قوله: فشمل نحو الخ هو في المفهوم لا في المنطوق على الحق.

وقوله: [سبق خبر ما النافية الخ] يجب أن يقرأ خبر في قول الناظم، وسبق خبرٌ بالتنوين للوزن ولدفع الإيهام، إذ لو حذفت منه التنوين وأضفته إلى ما اقتضى أنه خبر ما النافية وهو غير صحيح، لأن ما

وقوله: (فجيء بها متلوة لا تالية) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها، وفهم من قوله: (فجيء بها متلوة) أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو: ما قائماً كان زيد، وفهم من إطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو: ما كان زيد قائماً، وما زال عمرو مقيماً، وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع، و(متلوة) حال من (ما) وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما، ومتلوة حال منه، و(تالية) معطوف وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله:

١٥٠ - وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً، والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور، فـ (منع) مبتدأ مضاف إلى سبق، و(سبق) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، و(ليس) مفعول بسبق، و(اصطفي) خبر المبتدأ، والتقدير: منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى.

النافية الحجازية وإن كان لها خبر لكن لم يتقدم لها ذكر، بل ستأتي على أن الترتيب بينه وبينها واجب، وسيأتي وترتيب زكن.

(فجيء بها متلوة لا تالية)، قول كدي: [تصريح بما فهم الخ] فيه تنكيت على الناظم بأن هذا الشطر حشو، وأجيب بأنه صرح بالمفهوم لفوائد منها: أنه صرح به ليدفع الإيهام الذي يقتضيه التشبيه في قوله: كذاك فإنه يقتضي أنه تام في المنع وفي كونه متفقاً عليه، مع أن التشبيه في المنع فقط لا فيه وفي الاتفاق إذ في التقديم هنا خلاف، كما يؤخذ من التأكيد بقوله: لا تالية زيادة في الرد على المجيز ومنها: بيان علة منع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة. ومنها: إفادة المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف يقال: إن هذا الشطر حشو؟ وقوله: [إذا كان النفي بغيرها] بالهاء، وفي بعض النسخ بغير ما وذلك نحو: قائماً لم يكن زيد، ومقيماً لن يزال عمرو، والحق أن النافية مثل ما في المنع أيضاً، كما نص عليه الرضي والشاطبي، وأما لا فالذي تقتضيه عبارته هنا أنها لا صدارة لها، وهو الذي درج عليه في التسهيل والكافية، وقيل لها الصدارة وهو الذي مر عليه في قوله:

والتزم التعليق قبل نفي ما وأن ولا الخ فسواها بما

وأن في التعليق قالوا وهذا القول الثاني هو الذي يقتضيه القياس.

وقوله: [وفي هذا الأخير خلاف] الإشارة تعود إلى الثاني الأخير وهو الذي فيه النفي شرط في العمل، والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه.

(ومنع سبق خبر ليس اصطفي)، قول كدي: [والمختار عند الناظم الخ] هذا كأنه تنكيت على الناظم بأن الواجب أن يقول أصطفي بفتح الهمزة مضارع اصطفى بمعنى اختار ليستفاد منه أنه اختار ذلك، ولدفع هذا التنكيت أصلحه ابن غازي بقوله: ومنع سبقه لليس أصطفي. والصواب أن تعبيره باصطفي مبنياً

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها: (فإن قلت): من أين يفهم من كلامه هذا القسم؟ (قلت): من سكوته عنه، فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه. ثم قال: (وذو تمام ما برفع يكتفي).

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

يعني أن (ما) اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله عز وجل ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ أي وإن حضر ذو عسرة، وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصاً نحو: وكان الله بكل شيء عليماً، ولكونه لا يكتفي بالمرفوع سمي ناقصاً، وقيل: سميت ناقصة لأنها نقصت عن درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث، وقيل: لأنها تسلب الدلالة على المصدر خلافاً لمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملاً عملها في قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إياه عليك يسير

للمفعول يقتضي أن الغير اختاره وهو صحيح، إذ من جمله من اختاره المبرد والزجاج وأبو علي والجرجاني وأكثر المتأخرين، لكن يبقى العموم هل اختاره الناظم أم لا؟ مع أنه اختاره أيضاً ولو عبر به مبنياً للفاعل كما صوب، يبقى العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا؟ وقد علمت أنه تابع لغيره.

وقوله: [من سكوته عنه الخ] كنت أسمع كثيراً من شيخنا العلامة سيدي علي قصارة الاعتراض على كدي بأن السكوت لا يفهم منه شيء، ثم بعد ذلك ظهر لي أنه لا اعتراض عليه، ومراده بالسكوت أن المصنف لما لم يتكلم عليه علمنا أنه باق على أصله من الجواز كما بينه بعد، ولو كان ممنوعاً أو فيه خلاف لنص عليه.

(وذو تمام ما برفع يكتفي) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كما فعل الموضح تنكيتاً عليه.

قول كدي: [وقيل سميت ناقصة الخ] هذا القول الذي ضعفه قول سيبويه وأكثر البصريين، لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تسلتزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الأقسام ثلاثة: الدال على الحدث وحده مصدر، وعلى الزمان وحده اسم زمان، وعليهما معاً فعل، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنين دون الأخر وإلا تسمت باسمه والأمر بخلافه اهـ. فتبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك ضعف المكودي الثاني بقيل.

(فإن قيل) بين لنا الحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال (فالجواب) أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين في الخبر، كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين في الأفعال، فإذا قلت: كان زيد قائماً، فكان دلت على زمن معين وهو الماضي، وعلى حدث مبهم عين في الخبر، وقائماً دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان. ثم أن قول الناظم وما سواه ناقص لا فائدة فيه، إذ الناقص هو المذكور من أول الباب. وأجيب بأن ما سبق لا يفيد أنها تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية، وبهذا تعلم أن ما موصولة مبتدأ وناقص خبرها كما في

و(ما) موصولة والظاهر أنها مبتدأ، وخبرها (ذو تمام) و(برفع) متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع و(ما) الثانية موصولة أيضاً وصلتها (سواه) وهي مبتدأ وخبرها ناقص. ثم قال: (والنقص في فتىء ليس زال دائماً قفي) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: فتىء وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع (فالنقص) مبتدأ وخبره (قفي) أي تبع، و(دائماً) حال من الضمير المستتر في قفي، و(في فتىء) متعلق بقفي أو بالنقص، و(ليس) و(زال) معطوفان على حذف العاطف. ثم قال:

١٥٢ ـ وَلَا يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول: كان طعامك زيد آكلاً، فإذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كان عندك زيد مقيماً، وكان في الدار عمرو جالساً، و(العامل) مفعول بيلي وفاعله (معمول الخبر) و(ظرفاً) أو (حرف جر) حالان من الضمير المستتر في (أتى) وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

المكودي وهو الصواب، وقول من قال: إن الإخبار معكوس وأن الصواب تعريف الناقص غير سديد، وكلام الناظم هنا أحسن من كلام الموضح، إذ فائدته التنبيه على تسميتها ناقصة إذا احتاجت لمنصوب.

(ولا يلي العامل معمول الخبر)، وقول كدي: [مراده بالعامل الخ] خص العامل بكان وأخواتها تبعاً لذكر الناظم له في هذا الباب، والأولى أن ذلك لا يختص بباب كان، بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول، فلا يقال: أقبل فرسه زيد راكباً إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولعل هذا هو السر في تعبير المصنف بالعامل معرفاً بأل المفيدة للعموم، ولذا لم يذكر ذلك في سائر أبواب النواسخ ما عدا ما.

وقوله: [فلا تقول الخ] علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بناء على أن معمول المعمول غير معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما، والسر في التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث، والحدث لا بد من زمان ومكان يقع فيه، والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازماً للعوامل، والملازم للشيء قريب، والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمناً معنى الحرف وهو في.

وقوله: [بقول الشاعر: قنافذ الخ] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو به جريراً وقومه، وقنافذ: جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر لمحذوف تقديره: هم قنافذ، وهداجون: جمع هداج صفة قنافذ من الهدجان وهو مشية الشيخ، وحول بيوتهم: منصوب على الظرفية، وباء بما سببية، ووجه الدليل من هذا البيت أن كان: فعل ماض ناقص، وعطية: اسمها، وجملة عود خبرها، وإياهم: مفعول عود فقد ولي

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ ٱسْماً ٱنْوِ إنْ وَقَعَ ‏ ‏ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى في كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها، ففي كان من قوله (بما كان إياهم) ضمير الشأن وهو اسمها، و(عطية) مبتدأ و(عوداً) في موضع خبره، و(إياهم) مفعول بعودا مقدم على المبتدأ.

وقوله: (ومضمر الشأن) مفعول مقدم بانو، و(اسماً) منصوب على الحال من مضمر الشأن، و(ان وقع) شرط، و(موهم) فاعل بوقع، و(ما) موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها (استبان الخ، و(أن) وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في (أنه) ثم قال:

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ‏ ‏ كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما في النظم، وعطية أبو جرير، وهذا من أقبح الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجبن حيث لا يقدرون على السرقة،الاحول بيوتهم ويمشون مشية الشيخ، ومن تمام الهجو لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية.

(ومضمر الشأن اسماً انو إن وقع)، قول كدي: [أو مصدرية] لا يصح صناعة، ومعنى أما صناعة فلأن الضمير يعود عليها وهي حرف، والضمير لا يعود على الحرف، وأما معنى فلفساده لأن التقدير حينئذ إن وقع موهم استبانة امتناعه، والموهم إنما هو للجواز لا للمنع، وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال: إنه على حذف مضاف أي جواز استبانة.

(وقد تزاد كان في حشوكما)، قول كدي: [وفهم الخ] الأولى للصناعة شرح كلام الناظم والإتيان بمثاله ثم يأتي بعد بالمفاهيم، وكثيراً ما يقدم المفهوم على المنطوق. وقوله: [وفهم من قوله كان الخ] إنما خصت زيادتها بالماضي لتعين زمانه بخلاف المضارع فيحتمل الحال والاستقبال، ومعنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ومنصوب، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى بل هي دالة على الزمان الماضي، فتسميتها زائدة إنما هو لعدم عملها.

(فإن قلت): لم قلتم إن المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضي فقط وقلتم في قوله قريباً وبعد لا ونفي كان الخ، وقوله في إعراب الفعل وبعد نفي كان حتماً أضمرا: إنه شامل لنفيها بصيغة المضارع أيضاً مع أنه عبر في المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضي. (فالجواب): أن الزيادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ، فاقتصر فيها على خصوص اللفظ الذي نطق به، لأن الحكم على أحد اللفظين لا يستلزم الحكم على اللفظ الآخر، والنفي المذكور في الموضعين من عوارض المعاني ولا يختص بلفظ معين.

وفهم من قوله: (وقد تزاد) قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفهم من قوله: (كان) أنها تزاد بلفظ الماضي وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها، وفهم من قوله: (في حشو) أنها لا تزاد أولاً ولا آخراً، وما في قوله: (كما) تعجبية وهي تامة في موضع رفع، و(أصح) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على (ما) و(علم) مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين (ما) و(أصح). ثم قال:

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ ٱلْخَبَرْ ... وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

يعني أن العرب يحذفون كان، وفهم من قوله: (ويبقون الخبر) أنها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الأول: بعد (أن) الشرطية. الثاني: بعد (لو الثالث: بعد (أن) المصدرية، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله: (وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد (أن) قولهم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان المقتول به سيفاً ومثاله بعد لو قوله ﷺ: «احفظوا عني ولو آية» أي ولو كان المحفوظ آية، وكذلك قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وقوله: [وفهم من قوله في حشو الخ] إنما لم تزد أولاً لأن التقديم يدل على الاعتناء بها، وزيادتها تدل على عدم الاعتناء بها، (فإن قلت): ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظاً نحو: بحسبك درهم؟. (قلت) حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم.

(ويحذفونها ويبقون الخبر)، قول كدي: [ويطرد حذفها الخ] أعم من أن تحذف مع اسمها وذلك في موضعين بعد أن ولو الشرطيتين، أو تحذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية، فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدي يقتضي أنها تحذف مع اسمها في ثلاثة مواضع مع أن الأمر بخلافه.

(وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) قول كدي: [أي إن كان المقتول الخ] الأولى إن كان ما قتل به سيفاً، وتمثيل كدي أولى من تمثيل الموضح بأن خيراً فخير، لأنه يحتمل أن يقدر عملوا خيراً.

وقوله: [كقول الشاعر: لا يأمن الخ] البيت من البسيط، ولا: نافية، ويأمن مضارع، والدهر: منصوب على الظرفية، وذو بغي: فاعل يأمن أي صاحب ظلم، وملكاً، خبر لكان محذوفة مع اسمها أي ولو كان ذو البغي ملكاً، وجملة جنوده ضاق الخ: من المبتدأ، والخبر صفة ملكاً، والشاهد في حذف كان واسمها بعد لو.

ومن أعجب ما فعل الدهر بأهله ما في ابن خلكان أن ابن غسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت: يا بني أتعرف هذه؟ قلت: لا، قالت: هذه أم جعفر البرمكي، فأقبل عليها وأكرمها وقال لها: يا أم ما أعجب ما رأيت؟ فقالت: يا بني أتى علي عيد مثل هذا العيد وما لي إلا جلد شاتين أفترش أحدهما وألتحف بالآخر، فأعطاها خمسمائة دينار ففرحت بها وبقيت تتردد إليهم حتى فرق الموت بينهم.

وفهم من قوله: (اشتهر) أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشده سيبويه: من لد شولا فإلى اتلائها. أي من لد ان كانت شولا. فـ(ذا) إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ، و(اشتهر) خبره، و(بعد) متعلق باشتهر، و(كثيراً) نعت لمصدر محذوف أي اشتهاراً كثيراً، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٥٦ ـ وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

يعني أن كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما، وفهم من قوله: (تعويض ما عنها) أنها لا يحذف اسمها معها، و(تعويض) مبتدأ وهو مضاف إلى (ما) و(ارتكب) خبره، و(بعد) و(عنها) متعلقان بتعويض ومثله بقوله: (أما أنت براً فاقترب) والتقدير: اقترب لأن كنت براً فحذفت كان وعوض عنها ما. فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها، وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد، فأنت في قوله: (أما أنت) اسم كان المحذوفة، و(براً) خبرها.

وقوله: [ومنه ما أنشده الخ] الرواية: له بضمة واحدة مع حذف النون فيكون شعراً لا نثراً، وهو من مشطور الرجز، ولذا عبر المكودي بأنشده، وقول من قال: الصواب أن يعبر بحكاه بدل أنشده مبني على أنه غير شعر، وقد علمت أن الحق خلافه. وشولا: بفتح فسكون جمع شائلة بالهاء على غير قياس: لأن شائلة وصف خاص بالمؤنث، وقياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها الهاء كحائض وطالق، والشائلة الناقة إذا جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والأتلاء: مصدره أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي من زمن كون الناقة شائلة إلى زمن كون الناقة متلوة بولدها، والشاهد في حذف كان مع اسمها بعد لدن وهو قليل، وإنما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين، فطال الكلام معهما فخفف بالحذف وخص اشتهار الحذف معهما دون غيرهما من أدوات الشروط، لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة، ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة، وهم يتوسعون في الأمهات دون غيرها.

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب)، قول كدي: [والتقدير اقترب الخ] المراد بالتقدير الأصل، ثم إن كلام كدي فيه إجحاف وتقديم وتأخير، والذي ينبغي أن يقال: إن الأصل لأن كنت براً فاقترب فقدم المفعول وهو لأن اهتماماً به فصار لأن كنت براً اقترب[1] فحذفت لأن الجر للاقتصار لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل إذا حذف انفصل الضمير ولذا قيل:

وعامل الضمير مهما حذفا فإن فصله لديهم ألفا

ولما حذفت كان عوض منها ما وأدغمت النون في ما. (فإن قيل): ما وجه تعويض ما دون غيرها عن كان؟ (فالجواب) أنه لما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله:

ووصل ما بذي الحروف مبطل أعمالها

---

(١) (قوله: فصار لأن كنت براً اقترب) لا حاجة إليه لأنه هو عين ما قبله فالمناسب حذفه فتأمل. اهـ مصححه.

ثم قال:

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

يعني أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يكن، ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائماً، ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم، وقبل الساكن كقول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجها رسم دار قد تعفى بالسرر

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس، وقوله: (وهو حذف ما التزم) أي لا يلزم حذفها بل هو جائز، و(من مضارع) متعلق بتحذف، و(لكان) متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر، و(ما) نافية وهي وما بعدها صفة لحذف. ثم قال:

فصل في ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان، وإن كان عملها كلها واحداً، لأن هذه حروف وتلك أفعال. ثم قال:

وقوله: وبعد من وعن وباء زيد ما، وتزاد بعد كيف وحيث خصوها بالعوض عن كان.

(ومن مضارع لكان منجزم) أظهر بأن قال: لكان ولم يقل لها بالإضمار وإن كان هو المناسب إشارة إلى أنه لا فرق في حذف النون من المضارع بين كونه من الناقصة أو التامة، فالناقصة كمثال كدي، والتامة كقوله تعالى: ﴿وإن تك حسنة﴾ وعبارة الناظم أحسن من عبارة الموضح بقوله: ومنها الخ، إذ يقتضي أن حذف النون خاص بالناقصة والأمر ليس كذلك.

قول كدي: **[لشبهها بحرف العلة]** وجه الشبه أن النون إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة، وحروف العلة تحذف فكذلك ما أشبهها.

وقوله: **[كقوله: لم يك الحق الخ]** البيت من الرمل، ويك: مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، والحق: اسمها، وسوى: خبرها، وقال: شيخنا سيدي محمد قصارة: إن يك: هنا تامة، والحق فاعلها، ومعنى هاجها: هيج ما بها من الوجد والاشتياق، ورسم بالرفع فاعل هاج، وجملة قد تعفى: أي اندرس واضمحل في محل رفع صفة رسم، والسرر: بفتحتين كثرة المطر، والشاهد في يك الحق: حيث حذف الشاعر النون وقد وليها ساكن والله أعلم.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

المناسب تقديم أفعال المقاربة على هذه الأحرف لتكون الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل، وأجيب بأن هذه الأحرف لما كان عملها هذا العمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم تشبه إلا فعلا واحداً وهو ليس، قدمها جبراً لضعفها، وبين وجه عملها بقوله: المشبهات بليس.

١٥٨ ـ إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ   مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

(ما) النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم على الأصل، وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط:

الأول: أن لا تزاد بعدها إن وهو المنبه عليه بقوله: (دون إن) نحو: ما إن زيد قائم، لأن إن لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه. الثاني: بقاء النفي، فلو بطل النفي لم تعمل نحو: ما زيد إلا قائم، وهو المنبه عليه بقوله: (مع بقا النفي). الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلو تقدم لم تعمل نحو: ما قائم زيد، وهو المنبه عليه بقوله: (وترتيب زكن) أي علم، والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر. الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله:

(إعمال ليس أعملت ما دون)، قول كدي: [فأصلها أن لا تعمل] قد مر عند قول الناظم: كهل وفي ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك. وقوله: [وأما أهل الحجاز الخ] قيد بذلك تنكيتاً على الناظم في الإطلاق فإنه يوهم الاتفاق، ونظيره في الإيهام قوله في باب الحكاية:

والعلم احكينه من بعد من، فكان من حقه أن يقيد الحكم في البابين بالحجازيين إذ من عادة الناظم أن ينص على ما يرفع الإيهام كقوله في باب الموصول: وهكذا ذو عند طيء شهر، وكالتي أيضاً لديهم ذات. وكقوله في باب الاستثناء: وعن تميم فيه إبدال وقع. وفي باب المضاف لياء المتكلم: وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن. وفي باب ما لا ينصرف: وهو نظير جشماً عند تميم، وفي باب العدد: والشين فيها عن تميم كسره. وقد قيد بلغة أهل الحجاز في الكافية والشذور، وقد يجاب عن الناظم بأن عدم الاتفاق يؤخذ من بناء أعمل للمجهول.

وقوله: [في نفي الحال] أي الزمان الحاضر، وذلك أنهم نصوا على أن نحو قولك: ليس زيد قائماً مما هو مجرد عن القرينة المفيدة للماضي أو للاستقبال يحمل نفيها على الحال فقط كما مر، وإن كانت قرينة كأمس أو غد عمل عليها، وما ولا ولات مثلها، وأما إن فأشبهت ليس في النفي العام.

وقوله: [الأول أن لا تزاد الخ] نكت بتقييد أن بالزيادة على الناظم المقتضي أنه مهما وقعت إن بعد ما أن لا تعمل ما، مع أن المانع من العمل إنما هو إن الزائدة، وأما النافية المؤكدة لما نحو: ما إن أنت قائماً فلا تمنع العمل، وفرق بينهما بأن الزائدة مؤكدة للكلام برمته، والنافية مؤكدة لما خاصة فكأنها نفسها.

وقوله: [الثاني بقاء النفي الخ] تبع ظاهر عبارة الناظم المقتضية أنه مهما بطل نفي ما أن لا تعمل مع أن عملها، إنما يبطل إذا بطل نفي خبرها فقط كمثال كدي، وأما لو بقي خبرها مثبتاً وبطل النفي بالنسبة لغيره جاز العمل نحو: ما زيد ضارباً إلا عمراً. وقوله: [أي علم] من قول الناظم سابقاً: والأصل في الأخبار أن تؤخرا. أي كل خبر، ثم إن زكن لازم لكنه ضمنه معنى علم فلذلك بناه للمفعول.

١٥٩ - وَسَبْقَ حَـرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَـرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْـتَ مَـعْـنِـيّـاً أَجَـازَ ٱلْـعُـلَمَا

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو: ما في الدار زيد جالساً، وما عندك عمرو مقيماً، وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجروراً امتنع تقديمه، فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو: ما طعامك زيد آكلاً، وإنما تقول: ما طعامك زيد آكل بالرفع، ويكون زيد مبتدأ، وآكل خبر، وطعامك معمول للخبر، وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: ما زيد قائماً، وبهذه اللغة جاء القرآن نحو: ﴿ما هذا بشراً﴾ ﴿وما هن أمهاتهم﴾ وقوله: (إعمال ليس) منصوب على المصدر بأعملت، و(دون) متعلق بأعملت، و(سبق حرف جر) مفعول مقدم بأجاز، و(بي) في المثال متعلق بمعنياً فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

١٦٠ - وَرَفْـعُ مَـعْـطُوفٍ بِلٰكِـنْ أَوْ بِبَـلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَـا ٱلْـزَمْ حَيْثُ حَـل

يعني أن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد، وما عمرو منطلقاً بل مقيم، وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لكن هو قاعد بل هو مقيم، وفهم من تخصيصه العطف بلكن أو ببل أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. (فرفع) مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول، والباء في (بلكن وببل) متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع و(حيث) متعلقة بالزم أو برفع وتقديره: الزم رفع المعطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء. ثم قال:

(وسبق حرف جر أو ظرف كما) قول كدي: [جاز تقديمه على اسمها] أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق يدل عليه المثال، ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماعه في حكم المعدوم. (فإن قيل): القاعدة أن لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، وهنا قلتم يتقدم معمول الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا يتقدم الخبر ولو كان أحدهما لقوله وترتيب زكن. (فالجواب): أن الخبر إن كان أحدهما وتقدم كان متعلقاً بكائن أو استقر فالخبر غير ظرف حينئذ، وإن تقدم معمول الخبر إن كان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف، وما في الحواشي هنا لا يعول عليه.

وقوله: [لتوسعهم في الظروف الخ] قد علمت سابقاً وجهه، ثم إن كدي مثل للمجرور بما في الدار الخ، وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته.

(فإن قيل) يستغنى عن هذا البيت بقوله قبل: [ولا يلي العامل معمول الخ] لأنه مر ان المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص كان. (فالجواب): أنه لما قال: وترتيب زكن الخ اقتضى أنه لا يتقدم المعمول ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكون عاملهما الذي هو الخبر لا يتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البيت.

(ورفع معطوف بلكن أو ببل) هذا البيت مرتبط ومرتب على قوله: مع بقا النفي، فالمناسب أن يقدمه على الشرط الثالث والرابع كما فعل الموضح تنكيتاً عليه، لكن يقال إن ضيق الوزن يحفظه.

١٦١ ـ وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ ٱلْبَا ٱلْخَبَرْ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يجر

يعني أن باء الجر تدخل على خبر ما أو خبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: ﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾ ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي،وتزاد أيضاً الباء للتوكيد في خبر (لا) نحو قول الشاعر:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

وفي خبر (كان) المنفية كقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله: (قد يجر) إن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل، والباء فاعل يجر، قصرها ضرورة، والخبر مفعول يجر، وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم (فإن قلت): كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر (ما) أو (ليس) والضمير في (يجر) عائد في المعنى على خبر (لا) أو (كان) المنفية فلم يتحدا في المعنى؟ (قلت): هو مما يفسره لفظاً لا معنى كقولهم: عندي درهم ونصفه.

(وبعد ما وليس جر البا الخبر) المناسب أن يؤخر هذا البيت حتى يفرغ من الحروف المترجم كما فعل الموضح تنكيتاً عليه. قول كدي: [على خبر ما الخ] كما تدخل الباء في خبر ما الحجازية تدخل في خبر المبتدأ بعد ما التميمية كما صرح به الناظم في غير هذا النظم، وتخصيص أبي علي والزمخشري ذلك بالحجازية مردود بنقل سيبويه ذلك عن تميم ووجوده في أشعارهم.

وقوله: [زائدة لتأكيد النفي] بيان ذلك أنه إذا قال لك قائل: إن زيداً لقائم، فتريد الرد عليه بما يفيد زيادة التأكيد فتأتي بنفي مؤكد بالباء فتقول: ما زيد بقائم فتكون الباء في النفي مقابلة لـلام الابتداء في الإثبات، وقيل: جيء بالباء في الخبر لدفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام فيتوهم أنه موجب، فإذا سمع الباء ارتفع له الوهم، ولذلك لا تدخل في الخبر الموجب فلا تقول: ما زيد إلا بقائم.

وقوله: [نحو قول الشاعر: فكن لي الخ] البيت من الطويل، وقائله سواد بن قارب الصحابي يخاطب النبي ﷺ، ولا نافية، وذو: اسمها مرفوع بالواو، بمغن: خبرها، وفتيلا، بفتح الفاء الخيط الذي يكون في شق نواة وعظم التمرة منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أي إغناء فتيل، وعن سواد: متعلق بمغن والأصل غنى فأظهر زيادة في التذلل إلى المصطفى ﷺ، والشاهد في جر مغن الخبر بالباء الزائدة بعد لا.

وقوله: [كقوله وإن مدت الخ] البيت من الطويل وقائله الشنفري الأزدي واسمه عمرو، وقيل: حريث وكان من فتاك العرب وشياطينهم، ومن خبره أن أباه كان شجاعاً فتاكاً بسائر العرب، فأهدر قومه دمه، فذهب إلى قبيلة يقال لها بهم وتزوج بامرأة منهم فحملت بالشنفري هذا، فلما ولدته قتل قوم من الأزد أباه فرجعت المرأة إلى أهل زوجها، فلما شب الولد علموا أنه يكون كأبيه فأهدر قومه دمه أيضاً فهربت به أمه إلى قومها، فلما أخبرته أمه الخبر جعل يقتل واحداً بعد واحد من القبيلة التي قتلت أباه، فكان يرد بالليل ماء

ثم قال:

١٦٢ - فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

يعني أن لا النافية تعمل أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول: لا رجل قائماً، ومنه قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله: (وقد تلي لات وإن ذا العملا) يعني أن (لات) و(إن) النافيتين مثل ليس يرفعان الاسم

وبالنهار يختفي، فكمن رجل يقال له أسد بن جابر ومعه ابنان له، فأتى الشنفري ذلك الوادي يشرب حتى إذا قرب من الموضع الذي هم فيه أصابته وحشة فرجع، فقال الغلمان لأبيهما: رآنا؟ فقال لهما: لا ولكنه شيطان، ثم بعد ساعة عاد وقد شد على بطنه شيئاً خوفاً من أن يصيبه سهم ونزع إحدى نعليه وجعل يضرب بها الأرض والأخرى يمشي بها يفعل كفعل الضبع، فقال الغلامان: هذا الضبع قد أقبل، فقال لهما أبوهما: إنما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا، ثم سار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك، فبقي قليلاً ثم عاد إلى الماء حتى صار في أسفل الوادي وأنشد أبياتاً يظن سامعها أنه رأى من كان مختفياً، فقال الوالدان: لقد رآنا ولا يعود، فقال أبوهما: ما رآكما وإنما هو حدس وتخمين، ثم غلبه العطش فاقتحم الماء وشرب فأقبلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه، فاختلفوا بأي نوع يكون قتله، وكان هنالك صبي قتل له أباه فأخذ شفرة وقطع بها يده فقال: أخذتم ثأركم فأطلقوني، فضحكوا وقتلوه، وقصيدته هذه تسمى بلامية العرب، وفيها حكم وغريب من اللغة، والشاهد في بأعجلهم حيث جر بالباء الزائدة في خبر أكن المنفي، وإذ تعليلية، وأجشع: بتقديم الجيم من الجشع وهو الحرص على الأكل مبتدأ، وأعجل خبره، وظاهر قول الناظم: ونفي كان الخ أن ذلك خاص بكان، والصواب أن ذلك عام في جميع النواسخ، كما نكت عليه الموضح بقوله: وكل ناسخ منفي ولذا أصلحه من قال: وبعد لا ونفي ناسخ يجر.

(في النكرات أعملت كليس لا)، قول كدي: [لكن بشرط أن يكون الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أنه لا يشترط في عملها إلا أن يكون معمولاها نكرتين، مع أنه مشروط بالشروط السابقة غير الأول، وإنما لم يشرط الأول لأن إن لا تزاد بعد لا أبداً، فشرطه تحصيل الحاصل، ثم أن كدي سلم كلام الناظم فيوهم أن عملها العمل المذكور كثير مع أنه قليل، وبالأمرين معاً نكت الموضح على الناظم.

وقوله: [ومنه قوله تعز الخ] البيت من الطويل، وتعز: أمر من التعزية بمعنى التصبر والتسلي، ولا في الموضعين عاملة عمل ليس وفيها الشاهد، والوزر: الملجأ، والواقي: الحافظ، وإعراب البيت واضح، والمعنى: إصبر على ما أصابك من المصائب لأنه لا يبقى على الأرض شيء، وما قدره الله لا بد أن يقع، وفي البيت دليل على أن لا هذه كما تكون لنفي الوحدة تكون لنفي الجنس، ولا عبرة بقول من قال: إنها لا تكون إلا لنفي الوحدة.

وينصبان الخبر، فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث، وفهم من قوله: (وقد تلي لات) أن ذلك قليل، وفهم من إطلاقه أيضاً أنها لا يختصان بالعمل في النكرة، كلا فمن أعمال إن في النكرة قولهم: إن أحداً خيراً من أحد إلا بالعافية، ومن أعمالها في المعرفة قول الشاعر:

إن هــو مستـوليـاً عــلى أحــد ... إلا عــلى أضعـف المجـانــين

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتي، فلا مفعول لم يسم فاعله بأعملت، وفي النكرات متعلق بأعملت، و(كليس) نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا في النكرات إعمالاً كأعمال ليس، و(لات) فاعل بتلي، و(أن) معطوف عليه، و(ذا العملا) مفعول، و(ذا) إشارة إلى عمل ليس، و(العملا) نعت لذا. ثم قال:

١٦٣ ـ وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَـلْ ... وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَٱلْعَكْسُ قَـلْ

يعني أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال: لات زيد قائماً، بل يقال: لات حين خروج، ولات وقت قتال، ومنه قوله عز وجل: ﴿ولات حين مناص﴾ وقوله: (وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل) يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير، وعكسه وهو حذف المنصوب وهو

وقوله: [وتاء التأنيث] مراده بالتأنيث في اللفظ لا غير، وقيل إنها للمبالغة، وقال الأزهري إنها لهما، واعترضه يس بأنه يلزم عليه اجتماع متنافيين لأن تاء التأنيث ساكنة وضعاً، وحركت مع الحرف فرقاً بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف، وتاء المبالغة متحركة وضعاً، وزيادة التاء هنا أحسن من ثمت وربت لأن لا فرع ليس، وليس تتصل بها التاء، ولذا لا تتصل بلا العاملة عمل إن، وقيل: أصل لات ليس فقلبت الياء ألفاً والسين تاء وهو ضعيف جداً.

وقوله: [قول الشاعر: إن هو مستولياً الخ] البيت من المنسرح لا من الوافر، وإن: نافية عاملة عمل ليس، ولفظ هو: اسمها، ومستوليا: خبرها، وإلا استثنائية، وعلى أضعف: بدل من أحد والاستثناء تام، وقول العيني: أنه مفرغ سبق قلم، والشاهد في عمل إن عمل ليس، ثم إنه استشكل قول الناظم: وقد تلي الخ، لأن ذا العمل في كلام الناظم إن حمل على مطلق العمل اقتضى أنه لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك، وإن حمل على أقرب مذكور وهو العمل في النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولي إن وليس كذلك، وبهذا تعلم ما في تقدير الاسم معرفة بعد: ولات حين مناص بقولهم: ولات الحين، وقد نقل عن الناظم أنه يقدر معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً لهم وحينئذ فلا إشكال.

(وما للات في سوى حين عمل)، قول كدي: [وهو اسم الزمان الخ] فسر الحين باسم الزمان إخراجاً لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أنها لا تعمل إلا في بعض الحين، مع أن سيبويه والجمهور نصوا على أنها تعمل في اسم الزمان مطلقاً لفظ الحين أو غيره وهو الذي في التسهيل، نعم مذهب الفراء أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين وهو ضعيف، فلا ينبغي حمل الناظم عليه وإن كان ظاهره.

خبرها قليل، وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فمن حذف اسمها ﴿ولات حين مناص﴾ ومن حذف خبرها قوله عز وجل على قراءة من قرأ: ﴿ولات حين مناص﴾ برفع حين وهي قراءة شاذة، وتقدير الخبر لهم، و(عمل) مبتدأ وخبره (اللات) وفي (سوى) في موضع الحال على أنه نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل. ثم قال:

أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام: قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه، وسميت كلها أفعال المقاربة تغليباً، فالذي لمقاربة الفعل: كاد وكرب وأوشك، والذي للرجاء: عسى

وقوله: [وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما الخ] علل ذلك بأن لات شبيهة بليس الاستثنائية في نحو: قام القوم ليس زيداً، فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزءان، فكذلك بعد لات الشبيهة لها، إلا أن ليس لا يذكر اسمها فقط، ولات يذكر إما اسمها أو خبرها، فهذا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله.

وقوله: [وتقدير الخبر لهم] الصواب تقديراً لخبر حيناً لهم لقول الناظم: وما للات الخ (لا يقال) هذا مراد كدي (لأنا نقول): تقديره لهم جاراً ومجروراً يقتضي خبريته على القاعدة في تعلق المجرور يكون مطلق. ومعنى مناص فرار. وقد ورد أن بعض المفسرين توقف في معنى قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ أياماً عديدة فخرج للبادية فوجد صبية حصرت نملة وأدارت عليها تراباً والنملة تريد الخروج وهي تقول: لا مناص، فعلم أن معنى مناص فرار، وقرىء: ﴿ولات حين مناص﴾ بجر حين فتكون لات حينئذ حرف جر لا تعمل إلا في الحين أيضاً، والله أعلم.

أفعال المقاربة

لم يقل: كاد وأخواتها مثلاً كما قال: كان وأخواتها، لأن كاد هنا ليست أم الباب، لأنها لا تختص بحكم دون أخواتها، وإنما لم يذكر هذه الأفعال في باب كان، وأفردها هنا بباب لاختصاص هذه الأفعال بأمور عن كان منها: أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً دائماً أو غالباً. ومنها: أن خبرها لا يتقدم على اسمها لكونها ضعيفة بخلاف باب كان، والمقاربة مصدر قارب الصادر من واحد كسافر وليست للمفاعلة.

قول كدي: [تغليباً الخ] إن أراد التغليب في العدد فأفعال الشروع أكثر، وأفعال الرجاء مساوية لأفعال المقاربة، وإن أراد باعتبار التوسط في المعنى لأنها توسطت بين الترجي والشروع في الفعل، فهذا لا يسمى تغلبياً لأنه لا يكون إلا بين مزدوجين: كالشمس والقمر، وبين مصطحبين: كالعمرين، وليست هذه مصطحبة ولا مزدوجة، فالصواب أن المراد بالتغليب أن عملها أكثر من القسمين الأخيرين، وقول الموضح أنه مجاز مرسل مردود.

واخلولق وحرى، والذي للشروع: أنشأ وجعل وأخذ، وطفق وعلق، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

١٦٤ ـ كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

يعني أن كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعاً وقد نبه على ذلك بقوله: (لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قول الشاعر:

فـأبـت إلى فـهـم ومـا كـدت آيبـا وكم مثلهـا فـارقتـهـا وهي تـصفـر

وقولهم في المثل: عسى الغوير أبؤساً، و(كاد) مبتدأ، وخبره (ككان) و(عسى) معطوف على كاد، و(غير مضارع) فاعل بندر، ومعنى (ندر) قل، و(لهذين) متعلق بندر، و(خبرا) حال ووقف عليه

وقوله: [**وقد أشار إلى الأول والثاني**] أي إلى بعض القسم الأول والثاني، لأنه لم يستوف القسمين معاً في هذا البيت بل به وبما بعده.

(لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر)، قول كدي: [**قوله: فأبت**] البيت من الطويل، وقائله تأبط شراً واسمه جابر، ولقب بتأبط شراً قيل: لأنه لقي الغول فقبضه وجعله تحت إبطه، وقيل: إنه حمل سيفاً له فقيل لأمه: أين ذهب؟ فقالت: تأبط شراً، وسبب إنشاده لهذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت، أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطلبه لأنه كان يغير عليهم، فتدلى يوماً من أعلى جبل لقطع عسل وتحته صخرة ملساء تصل إلى قعر الجبل، فعلم به لحيان وأشرفوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم: أصعد إليكم وأفدي نفسي منكم فأبوا، فاحتال على أن صب العسل على الصخرة الملساء وجعل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالماً وهم يتعجبون منه، وكان بين الموضع الذي تدلى منه والموضع الذي نزل فيه مسيرة ثلاثة أيام في أصل الجبل، ومعنى أبت، رجعت إلى فهم بفتح الفاء وسكون الهاء قبيلته. وما: النافية، وكاد: فعل المقاربة، والتاء اسمها، وآيباً: خبرها أي: وما كدت راجعاً لأني كنت في يد العدو، وكم خبرية، ومثلها بالجر مضاف إليه ما قبله، وفارقتها: فعل وفاعل ومفعول خبركم وضمير مثلها للحيان عدوه لا لفهم قبيلته خلاف ما في التصريح، وتصفر: مضارع صفر من باب تعب أي تلهف كيف نجا بعد أن كان في يدهم، والشاهد في آيباً حيث وقع خبراً لكاد وهو مفرد وروي: ما كنت آيباً وحينئذ لا شاهد فيه.

وقوله: [**وقولهم في المثل عسى الخ**] نسب في التصريح تبعاً لغيره هذا المثل للزباء، وذلك أن الزباء بعثت قصيراً اللخمي ليأتي بالتحف إليها من العراق، فحمل الرجال في الصناديق بيدهم السيوف وأتى من جهة الغار على غير الطريق المعروفة، فرأت الدواب تسير سيراً غير معتاد فقالت: عسى الغوير أبؤساً، فصار مثلاً يضرب لمن توجه للشر من جهة خاصة، وهو مشكل فإن الزباء كانت رومية فكيف يستشهد بكلامها؟ والحق أن ناساً كانوا في غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، نعم الزباء استشهدت به، والغوير: اسم عسى ماء لكليب، وأبؤساً من البأس خبر عسى، والبأس: الشدة والقوة، والشاهد في وقوع أبؤساً خبراً لعسى وهو مفرد.

بالسكون على لغة ربيعة، ويجوز ضبط غير الفتح على أن يكون حالاً وخبر هو الفاعل بندر، إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل، وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل. ثم قال:

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى   نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

يعني أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بأن كثير كقوله عز وجل: ﴿عسى الله أن يتوب عليهم﴾ وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب

ثم إن كلام الناظم معترض من وجهين: الأول في الاستدراك بلكن فإنه يقتضي مساواة المشبه وهو كاد وعسى للمشبه به وهو كان في جميع أحكام كان إلا فيما استدرك، وليس كذلك لقول السيوطي: إن المشبه يخالف المشبه به في أمور منها: أن خبر هذين الفعلين بل وغيرهما من سائر أفعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقاً بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها. ومنها: أن الخبر هنا لا بد أن يرفع ضميراً يعود على الاسم.

الثاني: أن قوله غير مضارع شامل للاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والفعلية الغير المضارعية، فيقتضي أن جميع ذلك وقع خبراً، لهذين الفعلين إلا أن ذلك نادر، مع أنه لم يسمع من ذلك إلا وقوع المفرد خبراً دون غيره، ولهذا اقتصر المكودي في التمثيل على المفرد.

وقوله: [**إلا أن في هذا الوجه صاحب الخ**] بل كذلك هو نكرة في الوجه الأول. لأن إضافة غير لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً. وقوله: [**وهو قليل الخ**] بل هو كثير لقوله فيما يأتي إن لم يتأخر.

(وكونه بدون أن بعد عسى نزر)، قول كدي: [**كقوله عز وجل: ﴿عسى الله الخ﴾**] استشكل بأن أن مصدرية يؤول ما بعدها بمصدر والتقدير: والله أعلم عسى الله التوبة، والمصدر اسم للمعنى، واسم المعنى لا يخبر به عن الذات، وأجيب بأنه على حذف مضاف، إما قبل الاسم أي: عسى أمر الله التوبة، أو قبل الخبر أي: عسى الله ذا توبة، وبه ينتفي الإشكال.

وقوله: [**كقوله: عسى الخ**] البيت من الوافر، وقائله: رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فمكث على لوح ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول:

إذا شاب الغراب أتيت أهلي   وصار القار كاللبن الحليب

فهتف به هاتف من البحر فقال: عسى الخ، فنظر فإذا سفينة تلوح فأشار إليهم فحملوه، والقار بالقاف الزفت، والحليب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: قائله هدبة بن خشرم العذري وذلك أنه قتل رجلاً وله ولد صغير فحبسه معاوية رضي الله عنه حتى كبر الولد فعرض على الولد سبع ديات فأبى إلا قتله، فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت أيام كونه في السجن، ولما أمر معاوية بقتله وكانت له زوجة يحبها أرسل إليها ليلاً فجاءته في لباس وطيب فحدثها وجامعها وبكى وبكت، فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأنشد شعراً يطلب منها عدم تزويجها بعده، فعمدت المرأة إلى السكين التي في يد الجزار فأخذتها وقطعت أنفها

ثم قال: (وكاد الأمر فيه عُكِسا) يعني أن القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد كقول الشاعر: قد كاد من طول البلى أن يمصحا..

و(كونه) مبتدأ، و(بدون) متعلق به، وكذلك (بعد) و(نزر) خبر المبتدأ، و(كاد) مبتدأ، و(الأمر) مبتدأ ثان وخبره (عُكِسا) والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

١٦٦ ـ وَكَعَسَى حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلَا　　　خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلَا

يعني أن (حرى) مثل (عسى) في المعنى الذي هو الرجاء، قيل: ولم يذكر حرى في هذا الباب غيره.

وقالت له: أتخاف بعد هذا النكاح؟ فرسف في قيوده وقال: الآن طاب الموت ثم قال: بلغني أن المقتول يعقل ساعة بعد ساعة قتله فإن كان كذلك فأنا أقبض رجلي وأطلقها ثلاثاً، فلما قتل فعل ذلك، وهو الذي قتل صبراً بعد عهد رسول الله ﷺ.

ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح التاء من أمسيت، والثانية يناسبها ضم التاء، والكرب: الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى، وجملة يكون خبرها، ثم يحتمل أن تكون تامة، ويحتمل أن تكون ناقصة، وفرج فاعل أو اسمها وفيها معاً نظر من جهة الصناعة لأن شرط المضارع الواقع خبراً لهذه الأفعال أن يرفع ضميراً يعود على اسمها وهنا رفع ظاهراً، وتمحل بعضهم فجعل في يكون ضميراً يعود على اسمها الذي هو الكرب، وفرج: مبتدأ مؤخر، ووراء: خبر مقدم، والجملة خبر يكون.

(وكاد الأمر فيه عكسا)، قول كدي: [**نحو قوله: قد كاد الخ**] هذا عجز بيت من الكامل قائله رؤبة يصف به ربع حبيبته بأنه من طول مر الليالي والأيام عليه كاد أن لا يبقى له أثر وصدر البيت: ربع عفاه الدهر دأباً فامحى. ومعنى عفا: اندثر، فامحى: بتشديد الميم وأصله فانمحى فأبدلت النون ميماً وأدغمت في الميم الأصلية، والبلى: بكسر الباء مقصور مر الليالي والأيام واسم كان ضمير عائد على الربع، وكذلك فاعل يمصحا بتقديم الصاد على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل، والشاهد في اقتران خبر كاد بأن.

(وكعسى حرى) قول كدي: [**مثل عسى في المعنى**] مثله في المرادي والسيوطي وابن عقيل قيل: وفيه نظر لأن الناظم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها في ذلك، وليس الناظم بصدد ذكر المعاني والصواب أنها شبيهة بها في رفع الاسم ونصب الخبر اهـ.

(قلت) الحق أن الصواب مع الشراح، وأن الناظم وإن لم يذكر معنى عسى فإن معناها مشهور فصح التشبيه به، وحمله على هذا فيه مزيد فائدة، وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التي من جملتها حرى في هذا الباب، فالتشبيه غير محتاج إليه بالنسبة للعمل.

وقوله: [ولم يذكر حرى] تبع في هذا أبا حيان حيث قال: لم أقف عليها للغوي ولا نحوي غير ابن مالك، والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع اهـ. وهذا من أبي حيان تحامل على ابن مالك، فإن حرى ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطي عدها من أفعال هذا الباب، على أن أبا حيان قد عدها في

ثم قال: (ولكن جعلا خبرها حتماً بأن متصلا) يعني أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها أن (فحرى) مبتدأ وخبره (كعسى) و(خبرها) مرفوع بجعل، و(متصلا) مفعول ثان بجعل، (وحتماً) حال من الضمير المستتر في متصلا أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتصالاً حتماً أي واجباً. ثم قال:

١٦٧ ـ وَأَلْـزَمُـوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْـلَ حَرَى وَبَـعْـدَ أَوْشَـكَ انْـتِـفَـا أَنْ نَـزُرَا

يعني أن أخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهي إذاً (مثل حرى) إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى، وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول: اخلولق أن يفعل، ولا يجوز يفعل، وقوله: (وألزموا) يعني العرب، و(اخلولق) مفعول أول بألـزموا، و(أن) مفعـول ثان ويجـوز العكس، و(مثل) منصوب على الحال من اخلولق.

ثم قال: (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) يعني أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال لا في المعنى، لأن عسى للرجاء، و(أوشك) للمقاربة كما تقدم، و(انتفا) مبتدأ، و(نزر) خبره، و(بعد) متعلق بنزر أو بانتفا. ثم قال:

اللمحة من أفعال هذا الباب، فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض، ويحتمل أن يكون قلده فيها.

(ولكن جعلا. خبرها حتما بأن متصلا) (إن قيل): ما الفرق بين عسى وحرى مع أن كلاً منهما للرجاء؟ (فالجواب): أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى، فصح إسقاط أن مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لضعفها. قول كدي: [من الضمير المستتر في متصلا] الأولى أنه حال من الاتصال المفهوم من متصلا، ويدل لهذا الاحتمال الثاني عنده.

(وألزموا اخلولق أن مثل حرى)، قول كدي: [إلا أنه لم ينبه الخ] هذا كلام غير صحيح لأنه بناه على أن التشبيه في قول الناظم مثل حرى في كون خبرها مضارعاً مقروناً بأن، وهذا الحمل لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناظم: (وألزموا اخلولق أن) فالصواب أن معنى التشبيه أن اخلولق مثل حرى في المعنى الذي هو الرجاء فسقط قوله: إلا أنه الخ.

(وبعد أوشك انتفا أن نزرا)، قول كدي: [كعسى في الاستعمال الخ] هذا الكلام والتأويل لا يحتاج إليه إلا لو شبهها الناظم بعسى، فالأولى له أن يشرح كلام الناظم ولا يشبهها بعسى حتى يقتضي الإيهام فيحتاج للتأويل.

وقوله: [وبعد متعلق بنزر أو بانتفا] قيل: يلزم على تعلقه بنزر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وعلى تعلقه بانتفا تقديم الصلة على الموصول، لأن انتفا مصدر وما بعده صلة قال بعض: ويجاب عنهما معاً بأن المعمول ظرف يتوسع فيه، والأولى أنه متعلق بنزر لأن الأصل في العمل للفعل وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

١٦٨ ـ وَمِثْـلُ كَـادَ فِي الأَصَـحِّ كَـرَبَـا ... وَتَـرْكُ أَنْ مَـعْ ذِي الـشُّـرُوعِ وَجَبَـا

يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلاً كقول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ... وقـد كـربت أعنـاقهـا أن تقـطعـا

وأشار بقوله: (في الأصح) إلى مخالفة قول سيبويه فإنه لم يذكر فيها غير التجريد من أن، ويقال: كرب بفتح الراء وكرب بكسرها والأول أفصح، و(مثل) مبتدأ، و(كرب) خبره، ويجوز العكس، و(في الأصح) متعلق بمثل. ثم قال: (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، و(ترك أن) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(وجب) خبره، و(مع) متعلق بترك. ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

(ومثل كاد في الأصح كربا)، قول كدي: [يعني أن الأكثر في خبر كرب الخ] جعل التشبيه بكاد في خصوص كون الاقتران قليلاً والتجرد كثيراً، ومثله في المرادي وابن عقيل والسيوطي، والحق أن التشبيه عام فيما ذكر وفي العمل والمعنى، فيكون أشار بالأصح للرد على ما اقتصر عليه سيبويه فيها من خصوص التجرد، وللرد على ابن الحاجب الذي جعلها من أفعال الشروع. وقوله: [كقول الشاعر: سقاها الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي من قصيدة يهجو بها ابراهيم بن هشام، وكان أبو زيد قصد إبراهيم بن هشام والي المدينة مادحاً له ليصله، فلقيه السعدي الشاعر فقال لأبي زيد: هلم نشترك فيما يصل إلينا من المدح، فقال أبو زيد: لا والله لأني أمدح الملوك وأنت تمدح مطلق الناس، فلما وصلا إلى المدينة سار أبو زيد إلى إبراهيم فمدحه بقصيدة منها قوله: يا ابن هشام يا أخا الكرام، جملتها هذا البيت.

وأما السعدي فمدح آل الزبير فأعطوه ستين وسقاً من التمر وقالوا له: لك مثلها في كل سنة. وسقى: فعل ماض والهاء مفعوله عائد على العروق المذكورة في الأبيات قبل، وذوو الأحلام: أصحاب العقول الكاملة فاعل سقى، وسجلا: بفتح السين الدلو مملوءاً ماء مفعول ثان بسقى، والظمأ: العطش، والواو في وقد كربت للحال، وأعناقها: بالرفع اسمها، وأن تقطعا: خبرها، وفيه الشاهد حيث قرن بأن وأصله تتقطع بتاءين وتقطع أعناقها إما لشدة الحر أو للذل الذي هن فيه.

وقوله: [إلى مخالفه قول سيبويه] تبع في هذا المرادي وابن الناظم، واعترض ذلك أبو إسحاق الشاطبي بأن الصواب أنه أشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بأن كرب من أفعال الشروع اهـ. والحق انه رد عليهما معاً كما مر.

(وترك أن مع ذي الشروع وجبا)، قول كدي: [فتنافيا] أي ما دل عليه الفعل وهو الشروع مع ما دلت عليه أن وهو الاستقبال.

١٦٩ ـ كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ　　كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

فأنشأ ماض دال على الإنشاء، و(السائق) اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي يقدمها، و(يحدو) في موضع خبرها، و(طفق) معطوف على أنشأ، ويقال: طفق بفتح الفاء وكسرها، وطبق بالباء مكسورة، وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإنه زاد في التسهيل عليها هب. ثم قال:

١٧٠ ـ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا　　وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم إلا (كاد وأوشك) أما (كاد) فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار﴾ وأما (أوشك) يستعمل منها المضارع كقول الشاعر:

يوشك من فرَّ من منيته　　في بعض غراته يوافقها

ويستعمل منها أيضاً اسم الفاعل وإليه أشار بقوله: (وزادوا موشكا)، ومنه قول الشاعر:

فموشكة أرضنا أن تعود　　خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

(كأنشأ السائق يحدو)، قول كدي: [**بكاف التشبيه الخ**] سبق قلم بل هي للتمثيل وهو الذي يدل عليه كلامه في التوطئة حيث قال: ثم مثل بخمسة الخ، وحاصل ما مر أن هذه الأفعال بالنسبة إلى اقتران خبرها بأن وعدمه أقسام أربعة: وجوب الاقتران وذلك مع حرى واخلولق. امتناع الاقتران مع أفعال الشروع. جواز الوجهين والغالب الاقتران وذلك مع عسى، وأوشك عكسه مع كاد وكرب.

(واستعملوا مضارعاً لأوشكا. وكاد)، قول كدي: [**أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف الخ**] علة عدم التصرف أن هذه الأفعال تفيد إنشاء الرجاء أو القرب أو الشروع، والإنشاءات إنما تؤدى في الغالب بالحروف، والحرف وما أشبهه كهذه الأفعال لا يتصرفان.

وقوله: [**كقوله: يوشك الخ**] البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت، ويوشك: بكسر الشين مضارع أوشك، ومن: موصولة اسمها، وفر: بمعنى هرب فعل ماض وفاعله ضمير عائد على من، والجملة صلتها، والمنية: الموت سميت بذلك لأنها مبلغة لكل ما يتمناه الإنسان في الدار الآخرة. وباسم الضد وهو قطعها كل ما يتمناه في الدنيا، وجملة يوافقها خبر يوشك، وفي بعض: متعلق بيوافقها، والغرات: جمع غرة بكسر الغين في الجمع والمفرد الغفلات، والشاهد في وقوع المضارع لأوشك، والمعنى: أن الشخص الذي يفر من الموت في الحرب قد تأتيه منيته وهو غافل منها، فلا فائدة في الفرار حينئذ لأن ما قدره الله لا بد أن يكون.

وقوله: [**ومنه قول الشاعر: فموشكة الخ**] البيت من المتقارب، وقائله ابن سحيم الهذلي، وموشكة اسم فاعل من أوشك، وأرضنا: اسمها، وأن تعود: خبرها، وخلاف: ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى: ﴿فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله﴾ أي بعد رسول الله ﷺ، ووحوشا: بمعنى متوحشة حال من

وقوله: (واستعملوا) يعني العرب، و(كاد) معطوف على أوشك، و(لا) عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة، والتقدير لأوشك وكاد لا لغيرهما. ثم قال:

١٧١ ـ بَعْدَ عَسَى ٱخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنيً بِـأَنْ يَفْعَـلَ عَنْ ثَـانٍ فُقِـدْ

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثاني الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكسى بالفاعل فتقول: عسى أن يقول زيد، واخلولق أن يقوم زيد، وأوشك أن تقوم هند، ومنه قوله عز وجل: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾. و(قد) في قوله: (قد يرد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، واخلولق وأوشك: معطوفان على عسى على حذف العاطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة، لأن الكاف من أوشك مدغم في القاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الوزن، و(غنى) فاعل ليرد، وبأن متعلق بغنى لأنه مصدر، وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق بيرد. ثم قال:

فاعل تعود، ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف معمول تعود تقديره مسكن وحش، ويبابا: بفتح الياء المثناة تحت أوله، وباءين موحدتين بعدها بينهما ألف كما ذكره غير واحد من أهل اللغة ومعناه: خراب، وإن كان الجاري على ألسنة المدرسين بيابا بالباء الموحدة، ثم ياء مثناة، ثم قيل فيه توكيد لوحوشاً بمعنى متوحشة ومتخربة، وقيل: معطوف عليه بحذف حرف العطف، والشاهد في موشكة اسم فاعل من أوشك.

وقوله: [لا لغيرهما] جعل الضمير المنوي ضمير أوشك وكاد، وهذا أحد الاحتمالين في النظم، وهو معترض لأنه يقتضي أنه لم يسمع مضارع من هذه الأفعال إلا لكاد وأوشك وهو باطل لأنه سمع أيضاً لاثنين: جعل وطفق، قالوا: جعل، يجعل، وطفق يطفق كعلم يعلم، وطفق يطفق كضرب يضرب، والاحتمال الثاني أن يكون الضمير المنوي مفرداً عائداً على المضارع وهو باطل أيضاً لأنه يقتضي أنه لم يسمع غيره فيكون منافياً لقوله، وزادوا موشكاً ولاستعمالهم المصدر لاثنين منها وهما: طفق وكاد وطفوقاً قالوا: طفقاً وكوداً ومكادة، قيل: ولا يمكن الجواب.

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد)، قول كدي: [وتكون حينئذ أفعالاً لازمة] أي تامة، هذا ظاهر كلام الناظم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور، وذهب الناظم في جميع كتبه إلى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قال: أن الناظم نص على المتوهم وإن كان الكلام على حذف الواو مع ما عطفت أي عن ثان وأول، إذ الاستغناء عن الشيء فرع الاحتياج إليه.

وقوله: [وينبغي أن ينطق الخ] أشار بهذا إلى أن الإدغام غير واجب وهو كذلك، لأن شرط وجوبه أن يكون الحرفان في كلمة واحدة كقل وشد لقول الناظم: أول مثلين محركين في كلمة أدغم. فإن كانا في كلمتين كان جائزاً نحو: جعل لك، إلا أن تسكين الكاف في أوشك واجب هنا للوزن وإن لم يقع إدغام.

١٧٢ ـ وَجَــرِّدَنْ عَسَى أَوِ ٱرْفَــعْ مُضْمَــرَا بِهَــا إِذَا ٱسْــمٌ قَــبْــلَهَــا قَــدْ ذُكِــرَا

يعني أن (عسى) إذا ذكرِ قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتستند إلى أن يفعل، وجاز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق، ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فنقول على الاستعمال الأول: هند عسى أن تفعل، والزيدان عسى أن يفعلا، والزيدون عسى أن يفعلوا، والهندات عسى أن يفعلن.

وعلى الاستعمال الثاني: هند عست أن تفعل، والزيدان عسيا أن يفعلا، والزيـدون عسوا أن يفعلوا، والهندات عسين أن يفعلن، وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها، والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق، وعليه شراح المرادي. وقوله: (وجردن عسى) يعني من الضمير، و(عسى) مفعول بجردن، و(أو) للتخيير، و(بها) متعلق بارفع، و(قبلها) متعلق بذكر، و(اسم) مرفوع بفعل مضمر يفسره (ذكر). ثم قال:

١٧٣ ـ وَٱلْفَتْحَ وَٱلْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْــوِ عَسَيْتُ وَٱنْتِفَـا ٱلْـفَتْـحِ زُكِـنْ

يعني أن عسى إذا أسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبـات نحو: عسيت، وعسيت، وعسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن، يجوز في سينه الفتح والكسر، والفتح أجود، وبه قرأ غير نافع،

(وجردن عسى أو ارفع مضمرا)، قول كدي: [جاز أن تجرد من الضمير] أي وتكون تامة. قوله: [جاز أن ترفع ضميراً] أي وتكون ناقصة.

وقوله: [والصواب أن ذلك الخ] اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة: أحدها: ما في المكودي. وثانيها: أن هذا الحكم مفرع على التمام والنقصان السابقين والناظم يقتضي أنه مستأنف. الثالث: هذان الوجهان يصحان تقدم الاسم نحو: زيد عسى أن يقوم، أو تأخر نحو: عسى أن يقوم زيد، والناظم يقتضي أن ذلك خاص بما إذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت:

فـجـردنهن أو ارفـع مـضـمـرا بهـن واسـم قـبـل أو بـعـد عـرا

لم يرد عليه اعتراض، فينبغي الأول الذي عند المكودي من النون العائد على الثلاثة، وينتفي الثاني بالفاء المفرعة في فجردنهن، وينتفي الثالث بقوله: واسم قبل أو بعد عرا.

(لا يقال): هذا البيت لا فائدة فيه لأن عسى ناقصة أو تامة وقد تقدما. (لأنا نقول): ذكره يبين لك أن عسى تحتمل التمام والنقصان في مثال واحد.

(والفتح والكسر أجز في السين) هذه المسألة لا ارتباط لها بما قبلها فلذلك فصلها الموضح وقال مسألة. قول كدي: [أو غائبات الخ] هذا هو الصواب، وفي بعض النسخ: أو غائب بدل غائبات وفي بعضها: بالجمع بينهما، وكلاهما غير صواب لأنك تقول: زيد عسى أن يقوم بلفظ واحد اسند للضمير، أو إلى أن يفعل

ولذلك قال: (وانتفا الفتح زكن) أي واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو: عسيت تعميم المثل المتقدمة فإنها كلها مثل نحو: عسيت فيما ذكر، وقوله: (والفتح) مفعول مقدم بأجز، و(الكسر) معطوف عليه، و(انتفا الفتح زكن) جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

إنَّ وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ فقوله:

١٧٤ ـ لإنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

قد تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان، وإلى ذلك أشار بقوله: (عكس ما لكان من عمل) ومعنى (إن وأن) للتوكيد، و(ليت) للتمني، و(لكن)

فلا تتغير عسى مع المفرد المذكر الغائب. وقوله: **[والفتح أجود]** وجه بخفته وبأنه اللغة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع المسندة إلى الظاهر، والله أعلم.

إنَّ وأخواتها

قول كدي: **[هذا هو الباب الثالث الخ]** اعترض هذا بأنه إن عنى بالثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثاني، وإن عنى باعتبار الأبواب فهذا هو الرابع، وقد يقال: إن كلام كدي صحيح على بعد بأن يقال: إنه راعى بابي كان وأفعال المقاربة باباً واحداً لاشتراكهما في الفعلية، وباب ما ولا الخ ثانياً، فيكون هذا ثالثاً.

(لإن أن ليت لكن لعل) إنما عملت النصب والرفع، وإن كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل الجر لأنها أشبهت أفعالاً تامة متصرفة، أشبهتها في اللفظ والمعنى، أما اللفظ: فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الأفعال: وأما في المعنى: فلأنها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت، وانما لم يقدم مرفوعها على منصوبها لإظهار قوتها على ما الحجازية، لأن ما شبيهة بفعل واحد وهو ليس لا غير، ولم تشبهها إلا في المعنى.

قول كدي: **[ومعنى إن وأن للتوكيد الخ]** الأولى حذف اللام من التوكيد ومما بعده، ثم اعلم أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام إما أن يكون خالي الذهن من النسبة، أو شاكاً فيها، أو منكراً لها، أو غالباً بها، فخالي الذهن يلقى إليه الكلام غير مؤكد، لأنه مهما ألقي إليه الكلام غير مؤكد ثبت في ذهنه لعدم ما يعارضه فيه، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع، وهم يقتصرون في تراكيبهم على قدر الحاجة، والشاك يلقى إليه الكلام مؤكداً استحساناً لإزالة الشك الذي في قلبه، والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام على قدر إنكاره قوة وضعفاً، قال تعالى: ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ فلما بالغوا في الإنكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى: ﴿إنا إليكم لمرسلون﴾ وأما العالم بالنسبة فلا يخاطب بما علمه عدم الفائدة إلا إذا نزل منزلة واحد من هذه الثلاثة، وما اقتضاه الموضح وصرح به في التصريح مردود بما يعلم بالوقوف على حاشية والدنا.

للاستدراك، و(لعل) للترجي والإشفاق، و(كأن) للتشبيه، وما بعد إن معطوف عليه على إسقاط العاطف، و(عكس) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(ما) موصولة وصلتها لكان، و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان. ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

١٧٥ - كَأَنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي   كُفْءٌ وَلَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ

وقوله: [وليت للتمني] هو إما طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، فالأول نحو قوله:

ألا ليت الشباب يعود يوماً   فأخبره بما فعل المشيب

فعود الشباب مما لا طمع فيه، وهذا القسم هو الغالب. ومثال الثاني قول منقطع الرجاء، ليت لي مالاً فأتصدق به، فوجد أن الفقير للمال عسير، وهذا القسم غير غالب، ثم التمني يكون في الممنوع والممكن دون الواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء لأن مجيئه واجب.

قوله: [ولكن للاستدراك] هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه عنه، فالأول نحو زيد شجاع، فيتوهم المتوهم أنه كريم، لأن من جاد بنفسه يجود بماله غالباً من باب أحرى فترفع ما توهم ثبوته بقولك: لكنه ليس بكريم. ومثال الثاني: زيد شجاع لكنه بخيل، وعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة، وقيل مركبة من لا، والكاف الزائدة لا التشبيهية وان وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقوله: [ولعل للترجي] يكون في المحبوب نحو: لعل الحبيب قادم، ويكون للإشفاق وهو المكروه نحو: لعل زيداً هالك. (فرع): قد ينتصب الجزءان بعد إن وأخواتها، فعنه عليه الصلاة والسلام: «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً» ومنه:

خاط لي عمرو قباء   ليت عينيه سواء
فسل الناس جميعاً   أمديحاً أم هجاء

فنصبت ليت الجزأين، وكان عمرو هذا أعور، فلم يعلم أمدحه بأنه ليت عينيه معاً صحيحان، أو هجاء أي ليت العين الأخرى الصحيحة مثل السقيمة. ويذكر أن المأمون تزوج ببوران بنت الحسن فأصدقها ألف خمار من الياقوت وبسط الفرش المنسوجة بالذهب وأوقد شموع العنبر العظيمة، وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بغلاً لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عام ثلاث مرات كل يوم، وجاء نحو ثلاثين مركباً لحضور الوليمة حاملة الجوائز، فمدحه الشعراء فأعطى جميعهم وترك واحداً منهم فقال: إن أدمت حرماني جعلت فيك شعراً لا يعرف الناس أمدحتك فيه أم هجوتك؟ فقال: لا أعطيك إلا أن تفعل، فقال:

بارك الله للحسن   ولبوران في الختن
يا إمام الهدى ظفر   ت ولكن ببنت من

فلم يعلم ببنت من في الرفعة والجلالة أو في الاحتقار، ثم قال له: هل سمعت هذا أو ابتكرته؟ فقال: أخذته من خاط لي عمرو الخ.

والكفء: المثل، والضغن: الحقد والعداوة. ثم قال:

١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّـرْتِيـبَ إلَّا فِي الَّـذِي كَلَيْتَ فِـيهَـا أَوْ هُـنَـا غَـيْرَ ٱلْبَـذِي

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة فقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل، نبه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى أي محافظ عليه، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله: (كليت فيها أو هنا غير البذي) والبذي: الفاحش النطق، وذا: مفعول براع، والترتيب: نعت لذا، وإلا: استثناء، ولا بد من تقدير حذف في كلامه ليستقيم مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً (كليت فيها) فالذي على هذا نعت لمحذوف وهو المثال. ثم قال:

١٧٧ ـ وَهَمْـزَ إِنَّ افْتَـحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ مَسَـدَّهَـا وَفِي سِـوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ

يعني أن الهمزة المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أي إذا ولت هي وما بعدها بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو: يعجبني أنك قائم أي قيامك، وفهم من قوله: (وهمز إن افتح) أن الأصل إن المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين، وقوله: (وفي سوى ذاك اكسر) يعني إذا لم يسد المصدر مسدها، ثم إن أن في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجوز فيه الفتح أو الكسر، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع:

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي) لا يقال له: ما الفرق بين هذه الأحرف وما الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وامتنع مع ما لأنا نقول: هذه الأحرف أقوى لأنها شبيهة بالأفعال المتصرفة لفظاً ومعنى كما علمت، بخلاف ما الحجازية فلم تشبه إلا فعلاً جامداً وهو ليس في خصوص المعنى كما مر فضعفت.

وقوله: [فإنه يجوز الخ] إلا أنك إذا أردت تقدير متعلق الخبر الظرف قدر مؤخراً عن الاسم، وقد يجب تقديم الخبر الظرف على الاسم إذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو: إن في الدار ساكنها، وقد يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفاً إذا كان الخبر مقروناً بلام الابتداء نحو: إن زيداً لفي الدار، وأما تقديمه على الأدوات فلا يصح.

(وهمز إن افتح لسد مصدر)، قول كدي: [وهو أشهر القولين] الأولى الأقوال لأنها ثلاثة. قيل: المكسورة أصل، وقيل: المفتوحة، وقيل: كل منهما أصل، ووجه اختيار كون المكسورة أصلاً بوجوه منها: أن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، وإن المفتوحة مؤولة بمفرد، والذي يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول، ثم إنه يسد المصدر مسدها وجوباً في ثمانية مواضع انظرها في التوضيح، وعبر الناظم بمصدر ولم يعبر بمفرد إشارة، إلا أنه إذا أولت بمفرد غير مصدر لا تفتح وهو كذلك نحو: ظننت زيداً إنه قائم، فتكسر إن لأن الجملة في معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظننت.

وقوله: [ثم ان إن في ذلك على ثلاثة الخ] الأولى أن يأتي بهذا التقسيم قبل قوله سابقاً: وهمز إن الخ،

الأول: أن تقع في الابتداء وهو المشار إليه بقوله:

١٧٨ ـ فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أي في ابتداء الكلام، ودخل فيه صورتان: الأولى: أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ والأخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ألا إن أولياء الله﴾.

الثاني: أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله: (وفي بدء الصلة) أي وفي أول الصلة نحو قوله عز وجل: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء﴾، واحترز بقوله في بدء صلة من الواقعة في حشو الصلة فإنه يجب فتحها نحو: جاءني الذي في ظني أنه قائم.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وهو المشار إليه بقوله: (وحيث إن ليمين مكمله) أي وحيث تكون إن جواباً للقسم فإنها حينئذ مكملة للقسم، وشمل المقترن خبرها باللام نحو: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾، والمجرد منها نحو: ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾.

الرابع: أن نحكي: بالقول وهو المشار إليه بقوله:

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

بأن يجعل التي يجب فتحها هو القسم الأول، ثم التي يجب كسرها، ثم ما يجوز فيها الوجهان ليوافق صنيع الناظم، إذ كلامه يقتضي أن الناظم قدم المكسورة وليس كذلك. (فإن قلت): لم قدم الناظم المفتوحة مع أن المكسورة أصل؟ (قلت): لأن الكلام على المفتوحة قليل على إجمال الناظم، والكلام على المكسورة أكثر، وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره.

(فاكسر في الابتدا)، قول كدي: [أي في ابتداء الكلام] جعل الابتداء في النظم ضد الحشو والوسط وهو الصواب، ووجهه أنها لو فتحت في الابتداء لكان مبتدأ بلا خبر، وليس المراد بالابتداء المبتدأ الذي له الخبر، فإن هذه يجب فتحها لسد المصدر مسدها نحو: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ أي رؤيتك فهي مبتدأ، ومن آياته خبر مقدم.

(وفي بدء صلة) إنما وجب الكسر هنا لأن صلة الموصول غير أل لا تكون إلا جملة أو شبهها.

قول كدي: [فإنه يجب فتحها الخ] لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ، وفي ظني خبر والجملة صلة، والتقدير: جاء الذي قيامه في ظني، وظاهر كدي أنها مهما وقعت وسط الصلة إلا وجب فتحها، وليس كذلك بل يجب كسرها أيضاً إذا كانت خبراً عن اسم عين نحو: جاء الذي أبوه إنه قائم، فلو فتحت لقيل: الذي أبوه قيام، فيكون فيه الإخبار بالمصدر عن اسم الذات، وهو لا يصح إلا بتأويل فيكون هنا تأويلان.

(وحيث إن ليمين مكلمه) وجهه: أن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

(أو حكيت بالقول) وجهه أن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، وأخذ من قوله:

ومثله قوله تعالى: ﴿وقال الله إني معكم﴾. الخامس: أن تحل محل الحال وهو المشار إليه بقوله: (أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل).

وشمل صورتين الأولى: أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وإني ذو أمل)، ومثله قوله عز وجل: ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾. والثانية: أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: ﴿ألا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾.

والسادس: أن يقترن خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله:

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

ثم مثل ذلك بقوله: (كاعلم إنه لذو تقى) ومنه قوله عز وجل: ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾ فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر إن فقوله: (في الابتداء) متعلق (باكسر)، و(في بدء صلة) معطوف على الابتداء، و(حيث) معطوف أيضاً، و(إن) مبتدأ وخبره مكملة، و(حيث) مضافة إلى الجملة، و(ليمين) متعلق بمكملة.

القسم الثاني: وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها، وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله:

حكيت أنها إن ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، لأنها على حذف الجار.

(أو حلت محل حال)، قول كدي: [**كقوله عز وجل ألا إنهم الخ**] رده في التصريح وقال: الصواب أن الكسر لأجل اللام، والحق أنهما علتان كسرت للحال ولأجل اللام والعلل لا تتزاحم، وإنما وجب الكسر هنا مع أنها لو فتحت لأولت بالفرد، وهو الأصل في الحال، لأنها لو فتحت لأولت بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير.

(وكسروا من بعد فعل علقا. باللام). قول كدي: [**فيعلم يطلب أن الخ**] ظاهره أن الشاهد إنما هو في يعلم صدر الآية، وأما يشهد فلا شاهد فيه، والحق أن الشاهد فيهما معاً، والتعليق إن كان خاصاً بأفعال القلوب إلا أن يشهد بمعنى يعلم، وإنما وجب الكسر لأنها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها.

وقوله: [**الحق أن هذا هو القسم الثالث كما مر**. وقوله: [**وذكر لذلك أربعة مواضع**] أشار بهذا إلى أن الموضع الثاني التي يجوز فيها وجهان أكثر من الأربعة التي في النظم وهو كذلك، وأنهاها في التوضيح إلى تسعة.

١٨١ ـ بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

يعني أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية، وبعد القسم الذي لا يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا ... إذا أنه عبد القفا واللهازم

يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة إسمية، وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أو تحلفي بربك العلي ... أني أبو ذيالك الصبي

(بعد إذا فجاءة أو قسم)، قول كدي: [بعد إذا الفجائية الخ] نسبة للفجاءة بضم الفاء والمد وهي الهجوم والبغتة، يقال: فاجأه كذا إذا بغته وهي اسم على الأصح وقيل حرف.

وقوله: [قول الشاعر: وكنت الخ] البيت من الطويل، أنشده سيبويه ولم يعزه لأحد، وأرى: بضم الهمزة مبني للمفعول مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة وأصله: يريني الله زيداً، ثم حذف الفاعل وهو اسم الجلالة فنابت الياء المفعول الأول منابه، وهي من ضمائر النصب لا تصلح أن تكون في محل رفع، فأتي مكانها بضمير رفع مستتر وقلبت الياء الأولى حرف المضارعة همزة بضم أوله ضماً جديداً وفتح ما قبل آخره وهو الراء فصار أرى، فمفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل العائد على المتكلم وزيداً: مفعول ثان، وسيداً: مفعول ثالث، وقول الأزهري وغيره يتعدى إلى اثنين سبق قلم، والكاف: حرف جر، وما: مصدرية لا معترضاً بين المفعول الثاني والثالث، والتقدير: كقول الناس فيه، وإذا للفجاءة وعبد القفا: عبد يضرب على قفاه، واللهازم: جمع لهزمة بكسر اللام وهي طرف الحلقوم، والمعنى: كنت أظن زيداً سيداً كما قيل فإذا هو عبد يضرب على قفاه ويلكز تحت حلقومه وأذنه، وخص هذين الموضعين لأن القفا محل الصفع، واللهازم موضع اللكز، والشاهد في كسر إن وفتحها.

وقوله: [لا يليها إلا جملة اسمية] هذا يقتضي أنها إذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل، والحق في تعليل القياس أن الجملة تكون مذكورة بتمامها، ولا حذف مع المكسورة دون المفتوحة.

وقوله: [ومثال ذلك بعد القسم] تبع ظاهر عبارة الناظم، والصواب إخراجها عن ظاهرها بأن يقدر مضاف أي بعد فعل قسم لينتفي بهذا المضاف التناقض بين ما هنا وبين قوله قبل: وحيث إن ليمين مكمله.

وقوله: [قول الشاعر: أو تحلفي] البيت من مشطور الرجز، وقائله رؤبة قد سافر ولم يترك ولداً ولا زوجته حاملاً، فلما قدم وجد ولداً فقالت: هو منك، فأنشد:

لتقعدن مقعد القصي ... مني ذي القاذورة المقلي

أو تحلفي الخ، فأجابته:

فمن كسرها جعلها جواباً للقسم، ومن فتحها فعلى نية حذف حرف الجر، والتقدير: على أني، وفي (نمي) ضمير مستتر يعود على إن، و(بعد إذا وبوجهين) متعلقان بنمي، و(إذا) مضافة لفجاءة، (أو قسم) معطوف على إذا، و(لا لام) لا واسمها، و(بعده) خبرها، والجملة صفة لقسم والتقدير: نمي أن بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرهما قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِفَا ٱلْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ ٱلْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يعني أنه أيضاً يجوز الفتح والكسر في أن الواقعة بعد فاء الجزاءِ نحو: ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾ قرىء بالكسر على الأصل، لأن الأصل في جواب الشرط أن يكون بجملة، وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير: فجزاؤه الغفران، أو العكس والتقدير: فالغفران جزاؤه، و(مع) متعلق بنمي في البيت الذي قبله على حذف العاطف والتقدير: نمي جواز الوجهين بعد إذا، وبعد قسم، وبعد فاء الجزاء.

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها، فالكسر على معنى (خير القول إني أحمد) أي خير القول هذا اللفظ الذي

لا والـذي ردك يـا صـفـيـي مـا مـسـني بـعـدك مـن إنسي
غـيـر غـلام واحـد فـتـي بـعـد امـرأيـن مـن بني لـؤي
وآخـريـن مـن بـني عـدي وخمسـة كـانـوا عـلى الـطري
وسـتـة جـاؤوا مـع الـعشي وغـير تـركـي ونصراني

فقام إليها وسد فاها وقال: قبحك الله. وقال: والله لولا أني سددت فاها لذكرت الإنس والجن، وطلقها.

فتحلفي: منصوب بحذف النون بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلى معطوف على مقعد كذا قيل، والظاهر أنه معطوف على تقعدن مجزوم بلام الأمر، فالمعنى: اذكري القصة فأبعدك مني بالطلاق أو احلفي، والشاهد في كسر إن وفتحها.

(مع تلو فا الجزا)، قول كدي: [أن يكون بجملة الخ] هذا يقتضي أنه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه، والحق في العلة أن يقول للسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة. وقوله: [والتقدير فجزاؤه الغفران] قدم حذف المبتدأ إشارة إلى أنه أولى، لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة.

(وذا يطرد. في نحو خير القول إني أحمد)، قول كدي: [وما أشبهه الخ] أي في كون إن خبراً عن قول، والقولان لقائل واحد نحو: قولي أشكر الله.

(فإن قلت): إن في مثال الناظم غير خبر عن قول والقولان ليس لقائل واحد. (قلت): جواباً عن الأول لما كان خبر مضافاً إلى القول، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد صار المبتدأ كأنه قول، وعن الثاني

أوله إني فيكون من الإخبار بجملة عن مبتدأ في معنى الجملة، لذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح: خير القول حمد الله، ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد. ويكون من باب الإخبار بالمفرد، لأن أن وما بعدها مؤولة بالمفرد فـ(ذا) مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وخبره (يطرد) و(في نحو) متعلق بيطرد، و(نحو) مضاف إلى قول مقدر أي في نحو قولك: خير القول. ثم قال:

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ لَامُ ٱبْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

يعني أن اللام تدخل في خبر إن، وفهم من اقتصاره على إن المكسورة أنها لا تصحب غيرها من أخواتها خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن، وفهم من قوله: (لام ابتداء) أنها اللام التي تدخل على المبتدأ في نحو: لزيد قائم، خلافاً لمن قال: أنها غيرها، وإنما أخرت للخبر، مع أن كراهية اجتماع حرفي تأكيد، و(الخبر) فاعل بتصحب، و(لام ابتداء) مفعول ويجوز العكس وهو أظهر، و(إني لوزر) محكي بقول محذوف والتقدير نحو: قولك: إني لوزر، والوزر: الحصن. ثم إن مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل، والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

بأن أل في القول خلف عن مضاف إليه والأصل: خير قولي حمد الله، فيتحد فاعل القول والحمد. وقوله: [هذا اللفظ] المراد به الكلام الملفوظ به لا اللفظ حقيقة، وإلا كان من قبيل الإخبار لفرد.

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر)، قول كدي: [وفهم من اقتصاره على أن المكسورة الخ] وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير إن من أخواتها: أن ليت لعل وكأن تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه، إذ معنى ليت أتمنى، ولعل أترجى: وكأن أشبه، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا، وأما أن المفتوحة فإن الجملة معها في تأويل المفرد ولا يمكن توكيده، ولكن تدل على أن ما بعدها مطلوب لما قبلها، واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا وإن سمع دخولها في خبر، غير أن المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير ألا أنهم ليأكلون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ، وإنما دخلت اللام بعد إن المكسورة لأنها شبيهة بالقسم في التوكيد.

وقوله: [وإنما أخرت للخبر مع أن الخ] جواب عن سؤال مقدر، يقال لام الابتداء لها الصدارة فلم أخرت للخبر؟ فأجاب بقوله كراهية الخ، وأخرت اللام دون أن لأن أن عاملة فهي أقوى.

وقوله: [والوزر الحصن] القاموس: الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه، وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى: ﴿لا وزر﴾ حتى وجد أعرابياً يريد شيئاً وجعل يقول: لا وزر فعلم أن معناه لا حصن. ثم إن دخول لام الابتداء في خبر إن المكسورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله سابقاً: عالم بأني الخ، ومن قوله بعد: وتلزم اللام إذا ما تهمل، لأنها لما نص على لزوم اللام إذا أهملت علمنا أنها إذا كانت عاملة لا تلزمها اللام.

وقوله: [ثم إن مواضع هذه اللام الخ] الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله: وبعد ذات الكسر الخ، لأن فيه ذكر دخولها على الخبر.

١٨٤ ـ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

يعني أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان الخبر منفياً نحو: إن زيداً لم يقم، ولا الفعل الماضي المتصرف الخالي من قد نحو: إن زيداً لرضي، وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضي في كونه ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وفهم منه أنها تصحب المفرد نحو: إن زيداً لقائم، والجملة الاسمية نحو: إن زيداً لأبوه قائم، والفعل المضارع نحو قوله عز وجل: ﴿إن ربك ليحكم بينهم﴾ والماضي غير المنصرف نحو: إن زيداً لنعم الرجل، وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضي أن لا يلي الماضي (قد) فنبه عليه بقوله:

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

وفهم من قوله (قد) أن ذلك قليل. ثم مثل ذلك بقوله: (كإن ذا لقد سما على العدا مستحوذا) ومعنى مستحوذا غالباً لهم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ ٱلْوَاسِطَ مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ وَٱلْفَصْلَ وَٱسْماً حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ

أي وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط، وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إن زيداً لعندك قاعد، وإن عمراً لفيك راغب، وإن زيداً لطعامك آكل، و(الواسط) مفعول بتصحب، و(معمول الخبر) بدل منه أو حال، ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر، و(الواسط) حال على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى.

(ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا) إنما لم تدخل في الخبر المنفي لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو: لم ولن ولا، وحمل باقي أدوات النفي على هذه الثلاثة، ولم تدخل في الماضي المتصرف الخالي من قد لعدم شبهه بالاسم، ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالمبتدأ، وعلى الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر، وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس لشبههما بالاسم، ودخلت على الماضي المقرون بقد لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم، وشبيه الشبيه شبيه، وبقي على الناظم من الشروط أن لا يتقدم الخبر، وسيصرح بهذا المكودي عند قوله: واسماً حل الخ حيث قال هناك: وفهم من اشتراط الفصل في الاسم الخ.

(لقد سما على العدا) معنى سما: ارتفع، والعدا بكسر العين: جمع عدو، ولا نظير له، قاله ابن السكيت، ويقال عدا بالضم.

(وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه أن معمول الخبر إن تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو: إن زيداً قاعد في الدار، لطلب اللام التصدير ما أمكن، وهناك شرطان ذكرهما في التوضيح. قول كدي: **[على مذهب من أجاز تعريف الحال]** هذا إذا قلنا أل في الواسط للتعريف، والأولى أنها زائدة ليكون نكرة فيكون ماشياً على المشهور.

ثم أشار إلى الثالث فقال: (والفصل) أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف، أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وإن ربك لهو العزيز الرحيم﴾ ولم يقيد الفصل بشيء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (واسماً حل قبله الخبر) يعني أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيد، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وإن لنا للآخرة والأولى﴾ وفهم مما تقدم أن الخبر في ذلك لا يكون إلا ظرفاً أو مجروراً، وفهم أيضاً من اشتراط الفصل في الاسم أن ذلك مشروط في الخبر أيضاً لاتحاد العلة، ونصب اسماً بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم. ثم قال:

١٨٧ ـ وَوَصْلُ مَا بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو: ﴿إنما الله إله واحد﴾ وقد سمع الإعمال في ليت في قول النابغة:

(والفصل) قال المعرب على حذف مضاف أي ضمير الفصل، سمي بذلك لأنه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما، فإذا قلت: إن زيداً لهو القائم، تعين في القائم أن يكون خبر إن لا صفة لزيد لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، فلو لم تأت به احتمل القائم أن يكون خبراً وأن يكون صفة، فتبقى النفس متشوقة لذكر الخبر، وهو غير ضمير بل صيغته صيغته كما قاله البصريون ويسمى عندهم بالفصل، ويسمى عند الكوفيين بالعماد لأنه يعتمد عليه في تأدية المراد، ولا محل له على كلا القولين لأنه كالحرف.

قول كدي: [فهو مفعول بفعل محذوف] لا معنى لهذا الكلام لأنه يقتضي أن عمراً من نحو: صحبت زيداً وعمراً، يقال مفعول بفعل محذوف ولا قائل به وإلا بطل باب العطف، والصواب ما ذكره بعد.

(واسماً حل قبله الخبر) في كلام الناظم هنا الإيطاء وهو تكرار القافية واتحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر، وفي بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثاني والتعريف للأول، فلا إيطاء.

(ووصل ما بذي الحروف مبطل، إعمالها)، قول كدي: [إذا اتصلت ما الزائدة] نكت بقيد الزيادة على الناظم الذي يقتضي أنه مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا، وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو: إن ما يقضيه الله يكون.

وقوله: [لزوال اختصاصها بالأسماء] أي فيصح حينئذ دخولها على الجمل الفعلية، والأولى للمكودي أن يمثل بنحو قوله تعالى: ﴿قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد﴾ ليكون مثالاً لإهمالها ولدخولها على الأفعال وللمكسورة والمفتوحة.

وقوله: [في قول النابغة الخ] البيت من البسيط، وأشار به إلى قول زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام، ورأت سرباً من الحمام بين جبلين وكانت لها حمامة واحدة فقالت:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله: (وقد يبقى العمل) و(صل) مبتدأ، و(مبطل) خبره، و(إعمالها) مفعول، و(بذي الحروف) متعلق بوصل، (وقد يبقى العمل) جملة مستأنفة.

١٨٨ - وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إن زيداً قائم وعمرو، وفهم من قوله (جائز) أن النصب أيضاً جائز وهو الأصل، وفهم من قوله: (بعد أن تستكملا) أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسمها قبل أخذها الخبر نحو: أن زيداً وعمراً قائمان، ورفع المعطوف على اسم أن

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه
ونصفه قديه تم الحمام ميه

فنظر فإذا الحمام الذي رأت وقع في شبكة صياد فالفوه ستاً وستين ونصفها ثلاث وثلاثون، فإذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة، وإلا للتمني، يروى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا أو عطف بيان عليه، فليت حينئذ عاملة ولنا خبرها، ويكون ونصفه بالنصب، ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدأ، وليت حينئذ مهملة ونصفه بالرفع، وقد أخر البيت اسم بمعنى حسب وأصله البناء على السكون، وكسر هنا للقافية وهو مبتدأ والخبر محذوف أي فحسبي ذلك، والشاهد على رواية الحمام بالنصب، وعد الصفدي قصة زرقاء من المستحيل وقال: محال أن يتفق هذا لأحد، ثم إن الشاطبي استشكل قد في النظم إن كانت للتقليل كما هو المتبادر من جزمه أو لا ببطلان العمل، وان عرف المصنفين في قد إن دخلت على المضارع أن تفيد التقليل، فالعمل كثير مع ليت، وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة إليها؟ وإن قلنا إنها للتحقيق اقتضى إن غير ليت من أخواتها يساويها وليس كذلك، قال: ولا جواب له، وليس كل داء يعالجه الطبيب. وأجاب بعض بأنها للتقليل باعتبار الافراد التي يقل عملها مع اتصال ما بها.

(تنبيه) ما هنا كافة وقد تكون سبباً في العمل كالتي في إذ ما وحينما فإنها فيهما شرط في العمل، وألغز في ما هذه السيوطي بقوله:

ألا أيها النحوي إن كنت بارعاً وكنت لأقوال النحاة تفصل
وأحكمت أبواب الأحاجي بأسرها أين لي عن حرف يولى ويعزل

فأجبته بقولي:

أيا سيداً حاز المكارم جملة وأضحى لأرباب العقول يسائل
ودام لحل المشكلات موضحاً ونال بما ما يرتجي ويؤمل

(وجائز رفعك معطوفاً)، قول كدي: [وهو الأصل] ولذا لم يتكلم عليه الناظم هنا لأنه حكم تقرر في بابه وهو عطف النسق، ولم يخالف فيه في هذا الباب غيره. وقوله: [أنه لا يجوز الرفع الخ] لأنه إذا عطفنا

بشرطه، إما على العطف على الموضع، وأما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير أن زيداً قائم وعمرو قائم، فيكون من عطف الجمل، وأما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، و(رفعك) مبتدأ وخبره (جائز) و(معطوفاً) منصوب برفعك، و(على منصوب) متعلق بمعطوف، و(بعد) متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: ورفعك معطوفاً على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز. ثم قال:

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لَكِنَّ وَأَنْ   مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

يعني أنه يجوز أيضاً رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة الهمزة ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله عز وجل: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ وبعد (لكن) نحو: ما قام بكر لكن زيد قائم وعمرو، وإنما ألحقت (أن ولكن) بأن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقي، ثم تمم البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكأن) ولو استغنى عن قوله من دون (ليت) الخ لم يخل بالمعنى. ثم قال:

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

يعني أن إن المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله عز وجل:

عمراً المرفوع في مثال المكودي على زيد المنصوب قبل استكمال الخبر لزم في زيد أن يكون توارد عليه عاملان: لفظي وهو إن، ومعنوي وهو الابتداء، فالأول عمل في لفظه، والثاني في محله، وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا عللوا.

وقوله: [أما العطف على الموضع] أي محل اسم إن هذا ظاهر الناظم، ورده الموضح بأنه لا يصح لزوال الابتداء بدخول الناسخ، ويصير حينئذ لا فرق بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده، ورجح الوجهين اللذين ذكرهما المكودي بعد.

وقوله: [وبعد متعلق بجائز الخ] الأولى ما بعده وأنه متعلق برفعك لا غير لما يلزم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذي هو رفعك وهو أجنبي إلا إذا قلنا جائز مبتدأ ورفعك فاعله على حذف قد يجوز نحو: فائز أولو الرشد.

(وألحقت بإن لكن وأن) لا وجه للتعبير بالإلحاق ولذا قال الشيخ يس: صوابه أن يقول:

ومثلها في ذاك لكن وأن   وامنعه في ليت لعل وكأن

قول كلي: [ثم تمم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ] على هذا جمهور الشراح، وأبدى له الشاطبي نكتة وهي التنكيت على الفراء بإجازته ذلك مع كأن وليت ولعل، ولعل الموضح أشار لشرحه بقوله: ولم يشترط الفراء الشرط الثاني في أي وهو كون العامل إن وأن ولكن، وأيضاً فإنه مفهوم لقب، ولم يعتبره الناظم لضعفه.

(وخففت إن فقل العمل)، قول كلي: [نحو قوله عز وجل: وإن كلاً الخ] بتخفيف إن ولما وهي

﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ وفهم منه أن إهمالها هو الكثير كقوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ وأل في العمل ما للعهد أي العمل المذكور، وأما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها. ثم قال: (وتلزم اللام إذا ما تهمل) يعني أنها إذا أهملت يلزم خبرها اللام، وإنما لزمت اللام للفرق بينها وبين النافية، و(اللام) فاعل بـ(تلزم) والمفعول محذوف تقديره: وتلزم اللام الخبر، وأل في اللام للعهد وهي التي تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها، وفهم أنها ليست غيرها خلافاً للفارسي. ثم قال:

١٩١ - وَرُبَّمَا آسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

يعني أنه قد استغني عن اللام بعد إن المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك، كقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

قراءة نافع وابن كثير، فإن مخففة من الثقيلة، وكلا بالنصب والتنوين اسمها، واللام في لما لام الابتداء، وفي الجلالين أنها للقسم، وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف، والقسم وجوابه صلة لما، والتقدير والله أعلم وأن كلا للذين والله ليوفينهم، وقيل: ما نكرة موصوفة، والقسم وجوابه سدا مسد الصفة المفردة وإلا فهو صفة، وقرأ شعبة بتخفيف إن وتشديد لما. وقرأ البصري والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما، وقرأ الشامي وحفص وحمزة بتشديدهما.

وقوله: [كقوله تعالى: إن كل الخ] إن مخففة، وكل مبتدأ، ولما اللام لام الابتداء وما موصولة، وعليها خبر مقدم، وحافظ مبتدأ مؤخر، والجملة صلة وهي خبر كل.

(وتلزم اللام إذا ما تهمل)، قول كدي: [يلزم خبرها اللام] الأولى أن يقول بدل خبرها ما بعدها، لأنها إذا أهملت فلا خبر لها، وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تهمل.

وقوله: [وإنما لزمت اللام للفرق الخ] فإن وجدت اللام بعدها فهي مخففة من الثقيلة وإلا فنافية، وهذا إنما يأتي على مذهب الفارسي القائل بأن اللام ليست للابتداء وإنما هي للفرق، والذي لسيبويه والجمهور أنها لام الابتداء وهو مقتضى قول الناظم، وتلزم اللام لأن أل في اللام للعهد والمعهود لام الابتداء في قوله سابقاً: وبعد ذات الكسر الخ، لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى.

(فإن قلت): ما ثمرة الخلاف؟ (قلت): ثمرته تظهر في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمناً» فعلى أنها لام الابتداء يجب كسر إن، وعلى أنها لام الفرق يجب الفتح، لأن إن النافية لا يدخل عليها عامل.

(وربما استغني عنها)، قول كدي: [كقول الشاعر: أنا الخ] البيت من الطويل، وقائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم، وأنا: مبتدأ، وابن: خبر، وأباة: جمع أب اسم فاعل من أبي بمعنى منع كغزاة جمع غاز، والضيم: الظلم، ومن آل: بدل من أباة، ومالك الأول اسم لأبي قبيلة، ومالك في قوله: وإن مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الضمير في قوله: كانت مؤنثاً وصرفه للضرورة وأن مخففة، ومالك مبتدأ، وجملة كانت خبره، والشاهد في إهمال أن، وحذف لام الابتداء بعدها من كانت لظهور المعنى، والمعادن: جمع

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت مع عجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة، وعنها في موضع رفع باستغني على أنه نائب عن الفاعل، و(ما) موصولة مرفوعة بـ(بدا) و(ناطق) مبتدأ و(أراده) خبر، والجملة صلة لما، والضمير في (أراده) عائد على (ما) و(معتمداً) بكسر الميم حال من فاعل أراده، ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أراده، والتقدير أن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمداً عليه.

١٩٢ ـ وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلَا

يعني أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله عز وجل: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾ وفهم من قوله: (غالباً) أنه قد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً ... حلت عليك عقوبة المتعمد

معدن وهو الأصل، ثم إنهم اعترضوا على المكودي والموضح في الاستشهاد بهذا البيت فإنهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخولها على كانت وهو باطل، لأن كان فعل متصرف خال من قد، ولا تدخل اللام عليه لقوله سابقاً: ولا من الأفعال ما كرضيا. قيل: ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة، فإن صح هذا الجواب انتفى اعتراض بعض على الموضح في التمثيل بأن زيداً لن يقوم.

(والفعل إن لم يك ناسخاً فلا) قول كدي: [**إذا وقع بعد إن الخ**] نكت بقوله بعد إن على الناظم حيث عبر بموصلا، والإيصال هو وصل بالشيء، ولا يدري أهو قبل إن أو بعدها؟ وأجاب عنه جدنا العلامة الحافظ سيدي محمد بن منصور في حاشية التصريح بأن الوصل في العرف لا يطلق إلا على ما كان في الآخر.

وقوله: [**في الغالب**] إنما كان غالباً لأن إن في الأصل خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ في الغالب لئلا تفارق محلها بالكلية فتكون قد دخلت على ما يدخل على المبتدأ والخبر.

وقوله: [**كقوله عز وجل: وإن كانت الخ**] اعترض بأن الصواب أن إن نافية، وإلا استثنائية، والاعتراض باطل وفاسد صناعة، ومعنى أما الصناعة فلام الابتداء تبين أنها مخففة، وأما معنى فلأن يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الذين هدى الله، والمقصود العكس.

وقوله: [**شلت الخ**] البيت من الكامل، وقائله الشخص المسمى بعاتكة الصحابية الجليلة زوج الزبير بن العوام رضي الله عنه تخاطب قاتل الزبير غدراً وهو عمرو بن جرمز الظالم، و**شلت**: فعل ماض، و**يمينك**: فاعله، والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت: اللهم ارزقه الشلل الذي هو اليبس في يمينه التي قتل بها الزبير، ومعنى حلت وجبت، وأشارت بقولها: عقوبة المتعمد إلى قوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً﴾ الآية، والشاهد في إن قتلت حيث ولي أن الفعل الماضي الغير الناسخ للابتداء وهو نادر، ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش.

وقولهم: أن يزينك لنفسك، وإن يشينك لـهي، و(الفعل) مبتدأ، و(إن لم يك ناسخاً) شرط، والجواب (فلا تلفيه) أي لا تجده، و(غالباً) حال من الهاء في تلفيه، و(موصلاً) مفعول ثـان لتلفيه، و(بإن) متعلق بموصلا، و(ذي) بدل من إن أو نعت هاء، والجملة من الشرط، والجواب خبر الفعل، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر في (يك).

ثم قال:

١٩٣ - وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَـاسْمُهَـا آسْتَكَـنْ وَآلْخَـبَرَ آجْعَـلْ جُمْلَةً مِـنْ بَعْـدِ أَنْ

يعني أن المفتوحة إذا خففت تهمل كما أهملت إن المكسورة المخففة، بل يسكن فيها اسمها، وفهم عدم إهمالها من قوله: (اسمها) فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهي عاملة فيـه، ويجوز في قـوله (استكن) وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا في الفعل أو ما جرى مجراه. ثم قال: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعني أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون إلا جملة فشمل الجملة الاسمية والفعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً، و(الخبر) مفعول أول باجعل، و(جملة)، هو المفعول الثاني، و(من) متعلق باجعل. ثم قال:

وقوله: [**وقولهم إن يزينك الخ**] هذا نثر لا شعر، وإن مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، ونفسك فاعل يزينك، والمعنى أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات، ولا يشينه إلا هي بفعـل المعاصي، والشاهد في يزينك حيث ولي ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله.

(وإن تخفف أن فاسمها استكن)، قول كدي: [**إذا خففت لم تهمل الخ**] إن قيل ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالباً وعملت المفتوحة وجوباً؟ (فالجواب) إن المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبهاً للفعل من المكسورة لطلبها ما بعدها من وجهين: أحدهما: أنه صلة لها يؤول بمصدر، والآخر: أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ، والمكسورة إنما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل، وإنما التزم في المفتوحة أن يكون اسمها ضميراً، لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها في الظاهر، والعمل في الظاهر أقوى، والمفتوحة فرع، والعمل في الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع. وقوله: [**وتجوز في قوله استكن الخ**] أصلحه سيدي يحيى الشاوي رافعاً للتجوز بقوله:

وإن تخفف أن فـاسمهـا حـذف والخـبر اجعـل جملة كـما وصـف

وهذا الاعتراض مبني على أن الإسكان عين الاستتار، وهنا أطلقه الناظم على الحذف، فيكون من باب الاستعمال المشترك في أحد معنييه، وعبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح، لأن عبارة الناظم تفيد أمرين: كون اسمها ضميراً، وكونه غير مذكور، وعبارة المصلح لا تفيد إلا أنه لا بد أن يكون محذوفاً، وأما تعين كونه ضميراً فلا.

(والخبر اجعل جملة من بعد أن)، قول كدي: [**بعد ذلك الاسم المستكن**] أشار بهـذا إلى أن محل

١٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
١٩٥ ـ فَالأَحْسَنُ ٱلْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

يعني أن الخبر الذي ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدراً بفعل غير (دعا) متصرف، فالأحسن، أن يفصل بينه وبين أن بقد، أو بأداة نفي، أو بالسين، أو بسوف، أو بلو، أما (قد) فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ وأما النفي فيكون بلا ولن، ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً﴾ ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه﴾ وأما السين وسوف فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ ومثله قولك: علمت أن سوف يقوم زيد، وأما (لو) فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله عز وجل: ﴿وأن لو استقاموا﴾ وقوله (وقليل ذكر لو﴾ أي قليل من يذكرها من النحويين لأن الفصل بها قليل، وفهم من قوله: (فالأحسن) أنه يجوز أن يؤتى بغير فصل كقول الشاعر:

علموا أن يؤملوا فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستتراً كما هو الواجب، فلو كان اسمها مذكوراً جاز في خبرها الإفراد نحو: علمت أنك زيد، وإنما اشترط في خبرها أن يكون جملة، لأنها لما خففت وكان اسمها ضميراً وقع إجحاف، فجعلوا الجملة خبرها لاشتمالها على المسند والمسند إليه.

(وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا)، قول كدي: [بينها وبين الماضي كقوله تعالى الخ] إنما احتيج إلى الفصل بقد لأنها تقرب زمن الماضي من الحال، والآية من مقول الحواريين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه إنزال المائدة، قال تعالى: ﴿إذ قال الحواريون﴾ الآية.

قوله: [فيكون بلا ولن الخ] نكت بذلك على الناظم حيث أطلق في النفي فيظهر أنه يكون بجميع أدوات النفي وليس كذلك، ثم أن المكودي خص النفي بلا ولن، والصواب زيادة لم ومثالها قوله تعالى: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ ويوجد في بعض نسخه ذكر لم، وخص كدي أيضاً ذلك بالمضارع، أما لن فمسلم، وأما لا فتدخل على الماضي أيضاً نحو: حسبت أن لا قام زيد، بل لا تدخل حتى بعد أن المصدرية.

وقوله: [وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق أنه قليل، وإنما الفصل في المواضع المذكورة للفرق بين المصدرية والمخففة لأن كلاً منها يدخل على ما ذكر، فإن وجد الفصل علم أنها غير مصدرية.

وقوله: [كقوله علموا الخ] البيت من الخفيف، وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، وجملة يؤملون خبرها من التأميل الذي هو الرجاء، والمراد هنا القصد، فجادوا معطوف على يؤملون، ويسألون بضم الياء مبنياً للمفعول والواو نائبة، وبأعظم معمول جادوا، وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤالاً، والمراد المسؤول، وهذا غاية الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا بأعظم ما يسألونه، والشاهد في يؤملون حيث

وفهم من سكوته عن الجملة الاسمية أنه لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين: الأول: أن يتقدم المبتدأ على الخبر كقوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

في فتيـة كسيوف الهنـد قـد علمـوا أن هـالـك كـل من يحفى وينتعـل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ واسم (يكن) ضمير عائد على الخبر و(فعلاً) خبر ما، و(لم يكن دعا) جملة معطوفة على الجملة قبلها، و(الفاء) جواب الشرط، و(الأحسن الفصل) جملة إسمية و(بقد) متعلق بالفصل لأنه مصدر، و(ذكر لو) مبتدأ، و(قليل) خبر مقدم. ثم قال:

١٩٦ ـ وَخُـفِّـفَـتْ كَـأَنَّ أَيْـضـاً فَـنُـوِي مَـنْـصُـوبُـهَـا وَثَـابِـتـاً أَيْـضـاً رُوِي

يعني أن (كأن) تخفف أيضاً ولا تهمل، وفهم عدم إهمالها من قوله: (فنوي منصوبها) فهي إذاً (كأن) المفتوحة المخففة إلا أن اسم (كأن) قد يكون منوياً وقد يكون ثابتاً، وفهم ذلك من قوله: و(ثابتاً أيضاً روي) وفهم أيضاً من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن خبرها يكون جملة ويكون مفرداً، فمثال الجملة قوله:

ووجـه مشرق الـبحـر كـأن ثـديـاه حـقـان

كان فعلاً مضارعاً موالياً، لأن من دون الفصل. (قلت): قد يقال: لا يحتاج إلى فصل هنا، لأنه إنما يؤتى به للفرق بين المصدرية والمخففة، وهنا أن غير مصدرية قطعاً وإلا لحذف نون يؤملون.

وقوله: [**وفهم من سكوته الخ**] الأولى أنه مفهوم من قوله فعلاً إلا أن يريد بالسكوت إنه لم يخرجه.

وقوله: [**كقول الشاعر: في فتية الخ**] البيت من البسيط، وقائله الأعشى، في فتية: حال من الضمير في يبتغي المذكور قبل هذا البيت، وكسيوف: نعت لفتية وشبههم بسيوف في القطع والحدة، وأن: مخففة من الثقيلة، وهالك: خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، وجملة يحفى وينتعل صفة أو صلة لمن، وأراد بمن يحفى الفقير، وبمن ينتعل الغني، والشاهد في وقوع الجملة الاسمية بعد أن ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ.

وقوله: [**كقوله عز وجل: والخامسة أن غضب الله عليها الخ**] بتخفيف أن وكسر ضاد غضب فعلاً وهي قراءة نافع، وفي بعض نسخ التصريح قرىء به في غير السبع وهي سبق قلم، وإنما لم تحتج الجملة الاسمية إلى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل عليها، فإن دخلت أن عليها علم أنها مخففة قطعاً، والفعل الجامد شبيه بالاسم، وفعل الدعاء شبيه بالجامد الشبيه بالاسم.

(وخففت كأن أيضاً)، قول كدي: [**كقوله: ووجه الخ**] البيت من الهزج من أبيات من كتاب سيبويه ولم ينسبه، والواو في ووجه واو رب، ووجه مجرور بها، وروي وصدر بدل وجه، وروي ونحو مشرق الصدر،

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة من قوله: ثدياه حقان في موضع الخبر، ومثاله مفرداً قول الشاعر:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

وكأن ثدييه حقان على رواية النصب، وفهم من اقتصاره على إن وأن وكأن أن باقيها لا يكون فيه هذا الحكم.

أما ليت ولعل فلا يخففان، وأما لكن فإنها تخفف ولكنها لا تعمل مخففة ثم قال:

لا التي لنفي الجنس

قوله: (لا التي لنفي الجنس) أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت. ثم قال:

وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة ثدياه حقان من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها، والشاهد في كون خبر كأن المخففة جملة.

وقوله: [قول الشاعر: ويوماً الخ] البيت من الطويل، وقائله علباء بن أرقم، وقيل: أرقم بن علباء، وقيل: باعث يمدح امرأة، ويوماً بالنصب معطوف على ما قبله وروي بالجر فتكون الواو واو رب، وتوافينا: مضارع من الموافاة بمعنى الإقبال، وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة، ومقسم: اسم مفعول بمعنى حسن نعت وجه، وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وظبية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفرداً وروي ظبية بالنصب فيكون اسم كأن والخبر محذوف أي كأن ظبية مكانها، وروي بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه، وإن زائدة بين الجار والمجرور، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت، وجملة تعطو من الفعل والفاعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث، ومعنى تعطو تتناول، ووارق السلم: شجر له شوك تحبه الظباء فأراد أنه أسرعت إليه بوجه حسن.

وقوله: [أما ليت ولعل الخ] ذكر ليت هنا لا ينبغي لأنه ليس فيها ما يخفف، وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها، وذهب الفارسي إلى جوازه، ويكون اسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها.

وقوله: [ولكنها لا تعمل الخ] علة منع العمل زوال اختصاصها بالأسماء فتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ والله أعلم.

لا التي لنفي الجنس

إنما أفرد لا بباب وإن كانت من أخوات أن لاختصاصها بأحكام وطول الكلام عليها.

قول كدي: [أي التي يقصد بها نفي الجنس] المراد به التي يقصد بالإتيان بها نفي معنى خبرها عن جنس اسمها، وأشار بهذا التأويل إلى أمرين الأول: وجه عملها. الثاني: دفع اعتراض وارد على قول الناظم

١٩٧ ـ عَمَلَ إِنَّ ٱجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ   مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

وإنما عملت عمل إن لأنها في النفي نظيرة إن في الإيجاب، إذ إن توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفي، ولما كان عملها بالحمل على أن ضعفت فلم تعمل إلا في نكرة ولذلك قال: (في نكرة).

وقوله: (مفردة جاءتك) نحو: لا رجل في الدار، أو مكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، إلا أن عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز وسيأتي، و(عمل) مفعول باجعل، و(للا) متعلق باجعل،

التي لنفي الجنس، وصورته أن يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفي الجنس أيضاً فتشملها الترجمة مع أنها غير مرادة، فالأولى أن يقول العاملة عمل ان كما نكت عليه الموضح، فأجاب كدي بما حاصله: أن العاملة عمل أن تفيد نفي الجنس قطعاً ولا تكون لنفي الوحدة أبداً، والعاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس وتكون لنفي الوحدة والقرائن تبين، والمقصود بهذه الترجمة ما يفيد نفي الجنس لا غير، وقول من قال: ان العاملة عمل ليس لا تكون إلا لنفي الوحدة مردود بنحو قول الشاعر: تعز فلا شيء على الأرض باقيا.

وقوله: [كانت مختصة] إن قيل: حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر، فالجواب أنها لو عملت الجر لتوهم أنه بمن مقدرة لا بلا بدليل ظهورها في قوله: ألا لا من سبيل إلى هند.

(عمل ان اجعل للافي نكرة)، قول كدي: [لأنها في النفي نظيرة ان الخ] قيل: صوابه أن يقول نقيضة بدل نظيرة كما يوجد ذلك في بعض نسخه المصلحة، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وأجيب بأن معنى كونها نظيرة إن في خصوص كون كل منها للتأكيد، وإن كانت إن لتأكيد الإيجاب ولا لتوكيد النفي، ويدل لهذا الجواب كلامه بعد، وهذا الوجه الذي هو التأكيد أحد الوجوه التي أشبهت لا فيها إن، ومنها أن كلاً منهما له صدر الكلام.

وقوله: [إذ إن توكيد للإيجاب الخ] الأولى أن يقول توكيد للنسبة إثباتاً ونفياً، لأن إن لا تكون لتوكيد الإيجاب فقط، ومن توكيدها النسبة المنفية قوله تعالى: ﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً﴾ والعذر عن كدي بأنه لما كان الغالب في أن توكيد الإيجاب خصها به.

وقوله: [ولا توكيد للنفي] هذه العبارة تقتضي أن النفي كان موجوداً قبلها فلما دخلت لا أكدته، وليس كذلك بل النفي إنما حصل بها، وأجيب بأن لا هذه كانت عاملة عمل ليس فكانت تحتمل نفي الجنس، فلما عملت عمل إن دلت على نفي الجنس قطعاً، فهذا معنى توكيدها للنفي، أو تقول: إن النفي بها أقوى من النفي بسائر أداوته.

وقوله: [فلم تعمل إلا في النكرة] بل شرطوا لعملها شروطاً سبعة كما في التوضيح، إلا أن الشرط الرابع عنده وهو أن لا يدخل عليها جار غير محتاج إليه لأنها دخلت حينئذ على مفرد، فيكون خروجاً عن موضوع كونها تدخل على الجملة الاسمية.

وقوله: [إلا أن عمل المفردة واجب] ظاهره كغيره أن المفردة إذا توفرت معها الشروط وجب عملها

وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في (جاءتك) العائد على لا، ثم إن النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، وشبيهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

١٩٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

يعني أن لا تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف: لا غلام رجل في الدار، ومثال المشبه بالمضاف لا طالعاً جبلاً عندنا، ولا ماراً بزيد في الدار، ولا حسناً وجهه في الدار، وإنما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله: (وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه) أي بعد نصبك الاسم اذكر الخبر في حال كونك رافعاً له مثاله: لا ظالم رجل محمود، ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله: (وبعد ذلك) أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، و(بعد) متعلق بـ(اذكر)، و(الخبر) مفعول مقدم باذكر، و(رافعه) حال من الضمير المستتر في اذكر، والهاء في رافعه عائدة على الخبر. ثم قال:

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا

عمل إن وهو باطل، بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس، إلا أن يحمل كلام كدي وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل إن وعمل ليس، فيكون صحيحاً لأنه لا يجوز الغاؤها مفردة.

وقوله: [وعمل المكررة جائز الخ] ظاهره ولو مع توفر الشروط، واعترضه الشيخان بردلة والفاسي قائلين: الصواب أنها إن توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت.

(فانصب بها مضافاً أو مضارعه)، قول كدي: [ما عمل فيما بعده] أي عملاً مثل عمل الفعل لئلا تشمل العبارة المضاف، إذ هو عامل في المضاف إليه على الأصح والمشبه بالشيء غيره، ويدل لهذا قوله بعد. وإنما سمي مشبهاً الخ. ثم اعلم أنه لا تكرار بين فانصب بها مع قوله قبل عمل إن لأن العمل السابق يصدق بالنصب والبناء على الفتح ففيه إجمال وما هنا تفصيل له، وبه يسقط قول من قال بالتكرار.

(وركب المفرد فاتحاً) في كلامه إعطاء الحكم وهو البناء على الفتح مع الإشارة إلى علة البناء وهي التركيب كما في خمسة عشر، وكون علة البناء التركيب مذهب الجمهور، ويؤيده أنهم إذ فصلوا أعربوا وعملت عمل ليس نحو: لا فيها رجل على مذهب من يجيز تقديم الخبر الظرف، أو رجل مبتدأ وفيها خبر مقدم.

(فأن قلت): لم يذكر الناظم في قوله كالشبه الوضعي الخ أن من أسباب البناء التركيب (فالجواب) أنه داخل في قوله وكافتقار أصلا، لأن الجزء الأول من التركيب مفتقر للثاني، وتعقب بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار إلى جملة كما مر لا إلى مفرد كما هنا، ولذا قال بعض الجواب: إن الأسباب المذكورة هناك للبناء المستدام لا للعارض وهذا عارض، وقيل: بني لتضمنه معنى من الذي هو استغراق الجنس، وعلى كل بني على حركة تنبيهاً على عروض البناء وكانت فتحة لخفتها، ثم إن الناظم أطلق المفرد على ما يشمل الحقيقي نحو: رجل، والمجازي وهو جمع التكسير نحو: رجال. واسم الجنس نحو: قوم ورهط إذ الجميع بني على الفتح وإنما أطلقه على ما ذكر، لأن المفرد في هذا الباب والنداء ما ليس بمضاف ولا شبيه به. كما أنه أطلق

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، و(فاتحاً) حال أي كان حال كونك فاتحاً له. ثم أتى بمثال فيه (لا) مكررة، وقد تقدم أن (لا) إذا تكررت كان عملها جائزاً لا واجباً، ولذلك قال: (والثان اجعلا).

٢٠٠ ـ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

فهذه خمسة أوجه: الأول: فتحهما معاً وهو المستفاد من المثال. الثاني: فتح الأول ورفع الثاني وهو المستفاد من قوله: (والثان اجعلا مرفوعاً). الثالث: فتح الأول ونصب الثاني وهو المستفاد من قوله: (أو منصوباً). فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول. والرابع: رفع الأول والثاني. والخامس: رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: (وإن رفعت أولاً لا تنصبا) فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناؤه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا، ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء، أو على إعمال لا عمل ليس.

ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو أعملا عمل ليس. ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس، والثاني مبني على الفتح مع لا. و(الثان) مفعول أول بـ(اجعلا)

الفتح في قوله فاتحاً وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنية نحو: لا رجلين، وفي الجمع على حده نحو: لا بنين، وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر نحو: لا لذات للشيب.

(والثان اجعلا. مرفوعاً)، قول كدي: [وهو المستفاد من المثال] بل هو مصرح بهما في النظم. أما فتح الأول فمصرح به في قوله: وركب المفرد، وأما فتح الثاني فمصرح به في قوله بعد: أو مركباً.

وقوله: [أنهما مبنيان مع لا] أي كل اسم مبني مع لا، والخبر حينئذ محذوف، ويجوز تقدير خبر واحد لهما بعد الثانية أي لنا كما تقول إن زيداً وعمراً قائمان، ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلاً باسمه أي لنا.

وقوله: [على موضع اسم لا] وتكون لا الثانية حينئذ زائدة. وقوله: [أنه مبتدأ محذوف الخبر] أي وتكون لا زائدة لا مهملة لأن مطلق عملها واجب إن توفرت الشروط كررت أو أفردت كما مر عن الشيخين، وهكذا يقال في قوله بعد مبتدأ أن، وفي قوله إن الأول مبتدأ. ثم اعلم أن الصور التي يقتضيها العقل تسع من ضرب أحوال: الأول الثابت بناؤه على الفتح ونصبه ورفعه في ثلاثة أحوال. الثاني لكن نصب الأول لا يجوز فتخرج صوره الثلاث. تبقى ست خمس منها جائزة وواحدة ممنوعة وهي منطوق وإن رفعت أولاً الخ.

(تنبيه) تجويز النحاة الأوجه الخمسة، إنما ذلك باعتبار يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد المتكلم، وإلا فإن قصد المتكلم نفي الوحدة فقط فيهما أو نفي الجنس لا نصاً تعين رفع ما بعدها، على ان لا عاملة عمل ليس وإن أراد نفي الجنس نصاً تعين بناؤهما على الفتح على أنها عاملة عمل إن يكون أريد بالأول شيء وبالثاني شيء، فعلى حسب ما قصده المتكلم.

و(مرفوعاً) مفعول ثان وما بعده معطوف عليه، ومعنى (أو) للتخيير و(ان رفعت) شرط، و(لا تنصبا) جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

٢٠١ ـ وَمُـفْـرَداً نَـعْـتـاً لِمَـبْـنِيٍّ يَـلِي　　فَـافْـتَـحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَـعْ تَـعْـدِلِ

يعني أنه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه، وذلك بشرطين: الأول: أن يكون مفرداً وهو المنبه عليه بقوله: (ومفرداً). والثاني: أن يكون متصلاً بالنعوت وذلك مفهوم من قوله: (يلي) أي يلي المنعوت فتقول: لا رجل قائم وقائماً وقائم، فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف، ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، و(مفرداً) مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل، وقدم (مفرداً) على (نعتاً) وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها، و(لمبني) متعلق بنعتاً، و(يلي) في موضع الصفة لمبني، و(أو) للتخيير، و(تعدل) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

٢٠٢ ـ وَغَـيْرَ مَـا يَـلِي وَغَـيْرَ ٱلْمُـفْـرَدِ　　لَا تَبْنِ وَانْصِبْـهُ أَوِ الـرَّفْـعَ اقْـصِـدِ

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: الأولى: أن يكون اسم (لا) مبنياً على الفتح والنعت مفرداً إلا أنه

(ومفرداً نعتاً لمبني يلي). وقول كدي: [وذلك بشرطين] الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من الناظم، اثنان عند كدي والثالث أن يكون نعتاً لمبني، فلو كان نعتاً لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيذكره. وقوله: [تركيب الصفة مع الموصوف] لا يقال التركيب يقتضي ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأنا نقول: التركيب للصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فهما شيء واحد فلا لم تدخل إلا بعد التركيب.

وقوله: [الحمل على موضع لا الخ] لأنهما صارا بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلها بالرفع بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع. وقوله: [مع تأخير العوامل] أشار بهذا إلى أن التنازع لا يمكن إلا على مذهب من يجيزه في المتقدم والناظم لا يجيزه، فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه على أن الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين.

وقوله: [ويجوز نصبه على الحال الخ] الأولى الوجه الأول، ويكون قول الناظم نعتاً بدلاً أو عطف بيان لأنهم نصوا على أنه إن تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل، فإن المنعوت يعرب بدلاً أو عطف بيان نحو قوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الله بالجر.

وقوله: [ولمبني متعلق بنعتاً] صحيح إن جعلت الضمير في يلي يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفرداً نعتاً لمبني، يلي ذلك النعت المنعوت المبني، ويؤخذ حينئذ من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبني موال للمنعوت، وأما النعت فهو الموضوع فلا يعد شرطاً.

(وغير ما يلي وغير المفرد)، قول كدي: [إلى مسألتين الخ] تبع مفهوم ما قاله في البيت قبل وأنهما

مفصول بينهما. الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف ومشبه بالمضاف، فمثال الأولى: لا رجل في الدار ظريفاً أو ظريف، لا يجوز البناء للفصل بينهما، ومثال الثانية: لا رجل قاصد غلام، فالفتح فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المعنى هنا شبيه بالمعرب، ووجه الرفع حمله على موضع (لا) مع اسمها، و(غير ما يلي) مفعول مقدم بـ (تبن)، و(الرفع) مفعول مقدم بـ (اقصد). ثم قال:

٢٠٣ ـ وَٱلْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ انْتَمَى

يعني أنك إذا عطفت على اسم (لا) المبني ولم تتكرر (لا) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو الرفع والنصب، وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لا رجل وامرأة، بالنصب على اللفظ، كقول الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

شرطان وأصله للمرادي اعتباراً بظاهر الناظم هنا، والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمنطوق، وعبارة الناظم هذا مؤولة لتصدق بمفاهيم الشروط الثلاثة، وذلك بأن تجعل مفعول يلي محذوفاً، وغير بمعنى إلا، وما واقعة على النعت والتقدير: لا تبن إلا النعت الذي يلي المبني فيصدق بصورتين: الأولى: لا موالاة أصلاً وقد ذكرها. الثانية: أن تكون الموالاة موجودة ولكن للمعرب نحو: لا غلام سفر ظريفاً أو ظريف في الدار، فهذه الصورة الثالثة الباقية على كدي وهي مفهوم قوله سابقاً نعتاً لمبني، فيكون الناظم قد استوفى المسألة منطوقاً بلا تأويل ومفهوماً بالتأويل والله أعلم.

وقوله: [الحمل على اللفظ الخ] هذا هو الذي للناظم، والذي للجمور أنه بالحمل على محل اسم لا، إذ اللفظ مبني، ثم إن كدي مر هنا على ما للناظم. وفي قوله: ومفرداً نعتاً الخ حيث قال: ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا مر على ما للجمهور، وبهذا يجاب عن قول من قال: إن في كلامه مخالفة.

(والعطف إن لم تتكرر لا احكما). قول كدي: [جاز في المعطوف الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق المصدر الذي هو العطف، وأراد اسم المفعول الذي هو المعطوف، لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف. وقوله: [على اللفظ] هذا على ما للناظم، والذي للجمهور وهو الحق أنه على المحل كما ذكر قبل.

وقوله: [كقول الشاعر: فلا أب الخ] البيت من الطويل، وقائله رجل من بني كنانة، والفاء: عاطفة، ولا: نافية للجنس، وأب اسمها. وابناً: معطوف على محل أب أو لفظه، ومثل: بالرفع خبر لا، ومروان: المراد به مروان بن الحكم، وابنه: عبد الملك بن مروان، وإذا: ظرف للماضي على غير الغالب استعملت استعمال إذ، وأفرد هو مع أنه عائد على شيئين: مروان وابنه، فالقياس هما اعتباراً بما ذكر، أو أن الواو في وابناً بمعنى أو ولذلك أفرد ضمير ارتدى أيضاً، ومعنى ارتدى وتأزر بالمجد جعله رداء وإزاراً والقياس تقديم تأزر على ارتدى لأن الاتزار سابق، لكن العطف بالواو فلا يقتضي ترتيباً، والشاهد في عطف ابناً بالنصب على أب.

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر:

هـذا وجـدكـم الـصـغـار بـعـيـنـه   لا أم لي إن كـان ذاك ولا أب

فجعل لا زائدة وعطف على الموضع و(العطف) مبتدأ وخبره (احكما له) و(ما) موصولة وصلتها (انتمى) و(للنعت) متعلق بانتمى، و(ذي الفصل) صفة للنعت، و(له) متعلق باحكما وكذلك (بما) والضمير في (له) هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره (احكما) وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو (إن) لم تكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تتكرر لا فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً، إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

يعني أن حكم (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والترجي، وقد

وقوله: [**كقول الشاعر هذا الخ**] البيت من الكامل، وقائله فيه اضطراب كثير، هذا مبتدأ، وجدكم: الواو للقسم وجدكم مقسم به مجرور، الصغار: بفتح الصاد الذل خبر هذا، وبعينه: تأكيد للصغار مجرور بالباء الزائدة. وقيل حال بمعنى حقاً، ولا: نافية للجنس، وأم اسمها، ولي: خبرها، وكان: تامة، وذاك: فاعل بها إشارة إلى الأمر الذي يوجب فعله الصغار، وجواب أن محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه. ولا: زائدة، وأب بالرفع معطوف قال العيني: على محل اسم لا السابقة، وقال الفارسي: إنه معطوف على محل لا مع اسمها، والشاهد في العطف بالرفع بعد استكمال الخبر، ثم الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذي هو عدم تكرار لا، وهنا كررت ولا حاجة لدعوى زيادتها.

وقوله: [**يفسره احكما الخ**] أي يفسره بمعناه كاذكر واقصد، لأن احكم إنما يتعدى بحرف الجر، وتقول: يفسر العامل من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد.

وقوله: [**وهو أجود**] لقول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب. وقوله: [**وعلى هذا**] أي ما ذكر من الوجه الأول الذي هو الرفع، ومن الوجه الثاني الذي هو النصب، أما الرفع فلأن احكما خبر المبتدأ. وأما على النصب فلو جعلنا احكما جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فيتعين عليهما أن الجواب محذوف.

وقوله: [**ويجوز أن يكون الخ**] أي على الوجه الأول الذي هو الرفع، فيكون احكما هو الجواب، وهذا هو الظاهر لا غيره، وحذف الفاء أولى من حذف الجواب.

(وأعط لا مع همزة استفهام). قول كذي: [**وفيه نظر**] تبع فيه المرادي ولم يفصح بوجه الاعتراض كل الإفصاح، ووجهه على ما لهما أن الناظم أطلق، فظاهره أنه مهما دخلت همزة الاستفهام على لا فالحكم ما

يبقى كل واحد على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني والمبرد فإنها عندهما لا تجري مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وأما ألا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بـ(أعط) و(ما) مفعول ثان وصلتها (تستحق) و(مع) متعلق بأعط، و(دون) متعلق بتستحق، وليس قوله: (استفهام) مع قوله: (الاستفهام) بإيطاء لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ ... إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يعني أنه إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... ولا كريم من الولدان مصبوح

وإن علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيء، وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجروراً أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفهم من قوله: (في ذا الباب) أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره (ظهر) وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

تقدم من العمل، وليس كذلك، بل لا يكون الحكم كذلك، إلا إذا بقيت الهمزة على معناها من الاستفهام، ولا على معناها من النفي، وأما إذا ركبت مع لا وصارا دالين على معنى واحد، فتارة لا تدخل على الاسم أصلاً وهي العرضية، وتارة تدخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كألا التمنية، هذا حاصل الاعتراض، والحق أن كلام الناظم سالم لا شيء فيه لأنه قال: وأعط لا أي النافية مع همزة الاستفهام من إضافة الدال أو المدلول أي الهمزة الدالة على الاستفهام، فيؤخذ حينئذ منه أن الحكم الذي قال يكون لها إذا بقي كل من الحرفين على معناه، وأما إذا ركبا صارا دالين على معنى واحد فهل يكون لها هذا العمل أم لا يبقى ما هو اعم ولا يعترض عليه بعموم المفهوم؟ ثم إن المكودي جعل لا التوبيخية من المركب الذي لا تعمل معه، والحق أنها تعمل لأن كل حرف باق على معناه، انظر حاشية شيخنا الوالد.

وقوله: [**وظاهره أنه موافق الخ**] هذا كأنه جواب عن الناظم بتخريجه على غير مذهب الجمهور، وقد علمت صحة كلام الناظم على مذهب الجمهور. وقوله: [**ومع متعلق بأعط ودون الخ**] الأولى أن مع في موضع نصب على الحال من لا، ودون في موضع نصب على الحال من ضمير تستحق.

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) قدم كدي شرح المفهوم ومثل له على المنطوق ولم يمثل له، وما كان ينبغي له ذلك ومثال المنطوق قالوا: لا ضير أي علينا: قول كدي: [**فلا يجوز حذفه الخ**] نكت به على الناظم إذ مفهوم شاع يقتضي أن حذفه إذ لم يدل عليه دليل غير شائع، ولا أقل أن يكون جائزاً مع أنه غير جائز.

وقوله: [**كقول الشاعر: ورد الخ**] البيت من البسيط، وقائله رجل جاهلي اجتمع مع النابغة وحاتم عند امرأة يقال لها مارية خاطبين لها، فقدمت حاتماً عليهما وتزوجته، فأنشد هذا الرجل أبياتاً من جملتها هذا البيت. ورد: فعل ماض فاعله الجازر وهو الذي ينحر الإبل ويذبح غيرها، وحرفاً: مفعوله والحرف الناقة المسنة، ومصرمة: صفة حرفاً، والمصرمة: الناقة التي قطع رأس ثديها ليجف لبنها فتقوى على الحمل

ظن وأخواتها

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين علىٰ التشبيه بأعطيت وهي على قسمين: قلبية وتصييرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٠٦ - إنْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ... أَعْـنِي رَأَى خَـالَ عَـلِمْـتُ وَجَـدَا

وجزءا الابتداء هما: المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور، ومنها ما لا يعمله نحو: تيقن وتفكر ونحوهما، أشار إلى الأول بقوله: (أعني رأى خال علمت وجدا).

وتسمن، قاله غير واحد. والولدان: جمع وليد والمراد بهم الصبيان والعبيد. والمعنى: لا يسقي بالشراب في هذا الوقت إلا الكبير الشريف في قومه، والشاهد في ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه غير معلوم. ثم إن كدي خص قول الناظم: ذا الباب بباب لا. والحق أن المراد به ما ينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملاً لباب إن ولا، لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر في باب إن، وأخره هنا ليفيد عموم البابين، وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز إن علم نحو: لا عليك أي لا بأس عليك. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظن وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ، والمراد بأخواتها نظائرها في العمل، فتدخل جميع أفعال الرجحان، وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين، وجميع أفعال التصيير والقول بشروطه. فيكون الناظم ترجم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعاً، ولم يرد أخواتها في المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير، وعبر بظن الدالة على الرجحان، ولم يقل علم وأخواتها مثلاً، ولا صير وأخواتها، لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالاً من غيرها، وذكر كغيره ظن وأخواتها في المرفوعات مع أنها ليست منها تتميماً للنواسخ وجمعاً لها.

قول كدي: **[على التشبيه بأعطيت]** وجه الشبه بينهما احتياج معنى كل منهما إلى وجود مفعولين، إلا أنهما في باب ظن أصليهما المبتدأ والخبر بخلاف باب أعطى، وإنما شبهوا ظن بأعطى ولم يعكسوا، لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين، ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التي بينهما، والتعلق بالذات أقوى.

(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا). قول كدي: **[وجزءا الابتداء هما الخ]** اعترض هذا بأن الناظم يقتضي أن الابتداء عاملٌ في المبتدأ والخبر، وهو خلاف المشهور الذي مر في قوله: ورفعوا مبتدأ الخ، والجواب أنه لما كان الابتداء عاملاً في المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر، سمي الجميع جزأي الابتداء مجازاً فلا ينافي ما مر.

وقوله: **[ومنها ما لا يعمله]** أي العمل المذكور وهو نصب الجزأين، والنفي صادق بأن لا تعمل شيئاً أصلاً كما مثل، أو تتعدى إلى مفعول واحد نحو: عرف وفهم، فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدي، إلا أن الأولى أن يزيد مثالاً للقسم المتعدي إلى واحد.

٢٠٧ ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ ٱللَّذْ كَاعْتَقَدْ
٢٠٨ ـ وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَاً وَخَبَرَا

يعني أن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقيناً وتسمى علمية، ومنها ما يفيد فيه تردداً مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية، ولم يرتبها الناظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن، وأنا أنبه على كل واحد منها إن شاء الله. أما (رأى) فإنها بمعنى علم تقول: رأيت زيداً عالماً أي علمته، وأما (خال) فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرها، و(وجد) بمعنى علم، و(ظن) هي أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرها، و(حسب) بمعنى ظن و(زعم) بمعنى ظن، (وعد) كذلك، و(حجا) كذلك أيضاً، و(درى) بمعنى علم، و(جعل) كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال: (وجعل اللذ كاعتقد) و(هب) بمعنى ظن، و(تعلم) بمعنى أعلم، فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهي كلها معطوفة على (رأى) على حذف العاطف وهي كلها مفعولة بأعني إلى زعمت، وعد مخفوضة بمع، ومع متعلق بأعني، وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد، والذي نعت لجعل وصلته كاعتقد، وهب وتعلم معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان أخر لم أنبه عليها لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع في القسم الثاني وهو التصييرية فقال: (والتي

وقوله: [أشار إلى الأول] هذا يقتضي أن الناظم تكلم على الثاني وليس كذلك، والأولى أن يقول: أشار إلى مراده من ذلك.

(أعني رأى خال علمت وجدا)، قول كدي: [منها ما يفيد في الخبر] أي الذي كان قبل دخولها خبراً، وإلا فهو الآن مفعول ثان، ثم أن كدي قسم هذه الأفعال إلى قسمين ما يفيد يقيناً أو رحجاناً، والموضح جعلها أربعة أقسام، ولا منافاة بينهما لأن قول كدي ما يفيد في الخبر يقيناً يصدق بقسمين: دائماً أو غالباً، وما يفيد في الخبر الرجحان كذلك دائماً أو غالباً، فتكون الأقسام في كلامه أيضاً أربعة، وقد بين الموضح الأقسام الأربعة ممثلاً لكل فعل فجزاه الله خيراً.

وقوله: [وجعل كذلك الخ] اعترض عليه بأن كلامه يقتضي أن جعل بمعنى علم من أفعال اليقين، مع أنها من أفعال الرجحان كما في التوضيح وغيره، إذ لو كانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله بعد: وفيها زيادة وهو الاعتقاد.

(قلت): ويمكن الجواب عنه بأن الإشارة في قوله كذلك إلى ما قبل درى وهي أفعال الرجحان، ويدل عليه الإتيان باللام والكاف الدالين على البعيد، وهذا مع قطع النظر عن الإشارة الواقعة قبل فإنها كلها للقريب، فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان.

(فإن قلت): إذا كانت من أفعال الرجحان فما معنى كونها كاعتقد؟ (فالجواب): أن معناها أنها تكون أقوى من أفعال الرجحان لأنها تحتمل القطع.

وقوله: [لم أنبه عليها الخ] نبه الناظم على بعضها فيما يأتي في قوله لعلم عرفان البيت، وهذا تنكيت من

كصيًرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً) يعني انصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر، وهي ما دلت على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار، وجعل، ورد، واتخذ، ووهب في نحو: وهبني الله فداءك أن جعلني، و(التي) مبتدأ خبره (انصب بها) ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

يعني أن الأفعال المذكورة قبل (هب) تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، (فالتعليق) ترك العمل موجب، و(الإلغاء) ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: (وخص) أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول و(ما) في موضع رفع، وأن يكون فعل أمر، و(ما) في موضع نصب مفعول به، والأول أظهر، و(من قبل هب) صلة لما، و(بالتعليق) متعلق بخص. ثم قال: (والأمر هب قد ألزما).

٢١٠ ـ كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

المكودي كالموضح حيث قال تنبيها على الناظم لأنه كان ينبغي أن يذكر البيت هنا لأنه تقييد لبعض الأفعال المذكورة هنا.

(والتي كصيرا. أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا). قول كدي: [ولم يذكر ألفاظ الخ] علته أن أفعال القلوب لما كانت كما مر أقساماً ثلاثة، بين مراده منها بتعدادها لئلا يدخل غيرها، ولما كانت أفعال التصيير كلها تنصب المفعولين لم يحتج لذلك، وقاعدة الناظم في الغالب أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه، فتدخل صير كما في قوله: والمضاهي اقعنسسا، بل دخول صير أحرى هنا.

(وخص بالتعليق والإلغاء)، قول كدي: [ترك العمل الموجب] كان ينبغي أن يزيد لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام، وسمي تعليقاً لأنه منع من اللفظ وعمل في المحل، فهو عامل لا عامل شبيه بالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة. قال سيدي يحيى الشاوي: فإن قلت: ما فائدة المعلق مع أن العامل يعمل في المحل؟ قلت: فائدته أنه سوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اهـ.

وقوله: [ترك العمل لغير موجب] العبارة مشكلة لأن الموجب موجود وهو التأخر أو التوسط وأجيب بأن المنفي الموجب اللفظي، وأما التوسط أو التأخر فمعنوي، وقيل: أن غير صفة لمحذوف أي لسبب غير موجب، ذكر ذلك السبب للإلغاء بل هو مجوز له.

(فإن قيل) ما وجه عدم دخول الإلغاء والتعليق في أفعال التصيير؟ (فالجواب): أن أفعال التصيير أقوى من أفعال القلوب؟ لأنها تفيد وقوع شيء في الخارج يرى بالعيان، فلم يفد فيها تعليق ولا إلغاء، وأفعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد ما يرى بالعيان فضعفت فأثر فيها التعليق والإلغاء، ووجه عدم دخولها في هب وتعلم ما أشار له بقوله: والأمر هب قد ألزما، وهذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: لا يجوز التعليق والإلغاء مع هب وتعلم؟ فأجاب بأنهما جامدان للزومهما لصيغة الأمر، وما لا يتصرف في نفسه فمعمولاه يلزمان طريقة واحدة.

يعني أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر، فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر والمؤنث، وإلى المثنى والمجموع، فتقول: يا زيدان هباني قائماً، ويا زيدون هبوني قائماً، فإن فعل الأمر صالح لذلك، و(هب) مبتدأ وخبره (قد ألزما) وفي إلزم ضمير يعود على هب، و(الأمر) مفعول ثان بألزما، و(تعلم) مبتدأ خبره (كذا) أي مثل هب في لزومه الأمر. ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي، وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله: (ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن).

قوله: (من سواهما) أي من سوى (هب) و(تعلم) لأنهما لازمان للأمر، و(زكن) أي علم، و(كل) مفعول بـ (اجعل)، و(ما) موصولة، و(زكن) صلتها، و(له) متعلق بزكن، و(لغير) متعلق بـاجعل، و(من سواهما) في موضع الحال من (غير) والتقدير: اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم. ثم قال:

٢١١ - وَجَــوِّزِ الإِلْـغَــاءَ لَا فِي الإِبْـتِـدَا وَٱنْــوِ ضَـمِـيرَ الشَّــانِ أَوْ لَامَ ٱبْـتِـدَا

تقدم أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب، وفهم من قوله: (وجوز) أنه جائز لا واجب، وفهم من قوله: (لا في الابتدا) ثلاث صور: الأولى: أن يتأخر عنهما نحو: زيد قائم ظننت، أو يتوسط بينهما نحو: زيد ظننت قائم، أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: متى ظننت زيد قائم، وفي جواز الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لأن الفعل ليس في الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط بين المفعولين، وفهم من قوله: (لا في الابتدا) أن إعمال المتقدم واجب، و(الإلغاء) مفعول بجوز، و(لا) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقول الشاعر:

وقوله: [**في العمل المذكور الخ**] كلامه يقتضي أن قول الناظم: ولغير الماض من سواهما الخ خاص بالعمل، مع أن الصواب أنه عام في العمل والإلغاء والتعليق في أفعال القلوب وفي العمل فقط في أفعال التصيير، وأجيب عن كدي بأنه اقتصر على العمل لعمومه في أفعال القلوب وأفعال التصيير، ثم أن الأولى للناظم أن يحذف قوله من سواهما لأنه تكرار مع قوله: والأمر هب قد ألزما.

(وجوز الإلغاء لا في الابتدا). قول كدي: [**وفهم من قوله: لا في الابتدا ثلاث صور**] الحق أن كلام الناظم في قوله: لا في الابتدا لا يشمل إلا صورتين فقط، وأما الصورة الثالثة فلا تدخل في كلامه أصلاً، إذ لو دخلت كما قال لما ورد علينا نحو: كذاك أدبت الخ حتى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره، مع أن الناظم احتاج للجواب عنه، فدل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخلة في كلامه هنا، ووقع لبعض تفصيل انظره في حواشي التوضيح.

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الأمر والشان فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة في موضع المفعول الثاني، وإما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله: (وانو ضمير الشان أو لام ابتدا).

٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إلْغَاء مَا تَقَدَّمَا ... وَٱلْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

أي إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان: أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير: أني رأيته ملاك الشيمة الأدب، فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة المفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني، أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير: إني رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقاً، و(في موهم) متعلق بـ(انو) و(إلغاء) مفعول بموهم، و(ما) موصولة واقعة على الفعل، و(تقدم) صلتها. ثم قال: (والتزم التعليق قبل نفي ما).

٢١٣ ـ وَإِنْ وَلَا لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ ... كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل أو مفعوليه أو بين مفعوليه بأحد الستة الأشياء التي ذكرها، الأول: (ما) النافية كقوله عز وجل: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾. الثاني: أن النافية كقوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾. الثالث: (لا) قال في شرح التسهيل: من أمثلة ابن

وقوله: [**بقول الشاعر: كذاك أدبت الخ**] البيت من البسيط، وقائله بعض الفزاريين، والكاف في كذاك: اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عامله أدبت بعد، والتقدير: أدبت أدباً مثل الأدب السابق، وحتى: الغاية، ومن خلقي: خبر صار، وأن بفتح الهمزة تسبق مع ما بعدها بمصدر اسم صار، رأيت ويروى بدلها وجدت، وكل من رأيت أو وجدت يطلب مفعولين، ملاك بالرفع: مبتدأ، أو الأدب خبره، والقياس نصبهما على أنهما مفعولان، ووجه الدليل منه للكوفيين أن العامل تقدم ومع ذلك أهمل.

(والتزم التعليق قبل نفي ما). قول كدي: [**كقوله عز وجل: وظنوا الخ**] ما نافية، ومحيص: مبتدأ مجرور بمن الزائدة ومعناه هروب وفرار من العذاب، ولهم: خبر مقدم والفعل وهو ظن مطلق عن العمل لفظاً لا محلاً بما النافية.

وقوله: [**كقوله تعالى: وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً**] أي في الدنيا أو في القبور، هذه الآية مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق في شيء، لأن شرط الجملة المعلقة إذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل في جزأيها نحو ظننت لزيد قائم، فلو حذفت اللام عمل العامل، وفي الآية الكريمة لا يصح لأنه لو حذف المعلق وهو إن لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلاً عن العمل، ومثل ما قيل في هذه الآية يقال في التمثيل للام القسم بعد بقوله: ولقد علمت الخ.

السراج أحسب لا يقوم زيد، قال ابن هانىء: يظهر أنه لم يحفظ له مثالاً عن العرب نثرياً ولا شعرياً وقد أنشدت عليه:

فعش معدماً أو مت كريماً فإنني أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

الرابع: (لام الابتداء) كقوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾.

الخامس: (لام القسم) كقوله:

ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها

السادس: (الاستفهام) كقوله عز وجل: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾.

وقوله: [قال ابن هانىء] ابن غازي إنما وقفت لابن هانىء على إنشاد هذا البيت دون تنكيت على ابن مالك، ولعل التنكيت وقع في بعض نسخ ابن هانىء وهي التي وقعت بيد كدي.

وقوله: [فعش معدماً الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو النشناش، وقال الأصعمي: أبو النشناش، وعش: أمر من عاش، ومعدماً: حال من فاعل عش، والفاء في فإنني للتعليل، وأرى: مضارع رأى، والموت: مفعوله الأول، وهاربه بالرفع: فاعل ينجو وعلق عن المفعول الثاني الذي هو جملة ينجو الخ بلا النافية، وفي ذلك الشاهد قال بعض المحققين في الاستشهاد بهذا البيت نظر، لأن المعلق بالكسر الذي هو لا إنما دخل على الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني، فقيل: إنه من التعليق، وقيل: لا وهو الصحيح، لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه، وهنا الأول موجود، وحكم الجملة بعد أنها في محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا، ولهذا والله أعلم لم يمثل الناظم بهذا البيت في شرح التسهيل ولا الموضح هنا من اطلاعها على ما لم يطلع عليه غيرهما، وقال سيدي إدريس العراقي: بل هو من التعليق إذ لا فرق بين كونه في المعمولين أو في المعمول الواحد.

وقوله: [كقوله تعالى: ولقد علموا الخ] الواو فاعل بعلموا عائد على بني إسرائيل، والهاء في اشتراه عائد على السحر، وقال تعالى: اشتراه لأنهم كانوا يعطون الأجرة ليتعذر السحر، واللام في لمن لام الابتداء علقت علم عن العمل في اللفظ، ومن موصولة مبتدأ، وصلتها اشتراه، والرابط الفاعل باشترى، وما: نافية، وخلاق مبتدأ مجرور بمن الزائدة، وله: خبر مقدم، والجملة خبر من الموصولة.

وقوله: [كقوله: ولقد علمت الخ] البيت من الكامل، وقائله لبيد، وقال العيني: لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني، والبيت من قصيدة قالها في بقرة أكلتها الذئاب، والواو في ولقد للقسم، واللام توكيد له، واللام في لتأتين جواب للقسم، والمنية: الموت فاعل تأتين، والمنايا جمع منية، وتطيش: مضارع طاش السهم عن الرمية عدل عنها، والمعنى: أن المنية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصادفه، والشاهد في لام لتأتين جواب القسم فإنها علقت الفعل عن العمل، وتقدم ما في الاستشهاد بهذا البيت.

وقوله: [كقوله تعالى: وإن أدري الخ] إن نافية، ومرفوع أدري عائد على النبي ﷺ، وقريب مبتدأ، وأم بعيد معطوف عليه، وما: موصول اسمي في موضع رفع فاعل المبتدأ، وما عطف عليه أغنى عن الخبر،

وعلم من قوله: (والتزم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء، و(التعليق) مفعول بالتزم، و(قبل) متعلق به، و(لام ابتداء) مبتدأ، و(كذا) خبره، و(أو) قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا، و(الاستفهام) مبتدأ، و(ذا) مبتدأ ثان وخبره (انحتم) و(له) متعلق بانحتم، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له.
ثم قال:

٢١٤ - لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

يعني أن (علم) إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عز وجل: ﴿لا تعلمونهم﴾ وإن (ظن) إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيداً على المال أي اتهمته، وليستا حينئذ من أفعال هذا الباب، و(تعدية) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(الواحد) متعلق بتعدية و(ملتزمة) صفة لتعدية، وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم. ثم قال:

٢١٥ - وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

يعني أن (رأى) الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها في كونها فيها إدراك بالحس الباطني، ومنه قوله:

ويصح أن تكون ما مبتدأ، أو قريب مع ما بعده خبر، وعلى كل فالجملة في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة، قال ابن عطية: ومعنى الآية أن النبي ﷺ أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أفي القرب أو في البعد؟ وهذا أهول وأخوف، وإنما علقت هذه السنة لأن لها صدر الكلام اتفاقاً، أو على الراجح كما في لا وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل في لفظ ما بعده.

وقوله: **[والعائد على الاستفهام الخ]** هذا هو الصواب، وما في بعض النسخ والعائد على لام الابتداء الضمير في له سبق قلم.

(لعلم عرفان وظن تهمة) قد مر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعني رأى الخ، لأنه تقييد لعلم وظن. قول المكودي: **[وهو أن يكون معناها متعلقاً بالفرد]** يؤخذ منه أن علم المتعدية إلى اثنين معناها متعلق بالجملة، وهذا مبني على أن المعرفة إدراك نفس الشيء وذاته، والعلم إدراكه على صفة من صفاته، ولهذا يقال: الله عالم ولا يقال عارف، لأن المعرفة تقتضي جهلاً سابقاً وهو محال في حقه تعالى. وقيل: لا فرق بينهما والحق الأول.

(ولرأى الرؤيا أنم ما لعلما) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضاً بعد أعني رأى الخ بأن يذكر هناك لعلم عرفان الخ، ثم يذكر هذا عقبه ليعرف الملحق بالفتح من الملحق به، وذكره الموضح هناك تنكيتاً عليه.

قول كدي: **[عن العمل]** رد به عموم الناظم المقتضي جواز التعليق والإلغاء في الحلمية وليس كذلك، وقد يقال: أن هذا العموم يرفع بقوله من قبل وتأمله.

أراهــم رفــقــتي حــتى إذا مــا تــولى الليــل وانخــذل انــخــزالا

وأضاف (رأى) إلى الرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا، ومصدر رأى البصرية رؤية، واحترز بقوله: (طالب مفعولين) من علم العرفانية، و(آنم) بمعنى انسب، و(وانتمى) بمعنى انتسب، و(ما) موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهي: مفعوله بانم وصلتها انتمى، و(لرأى) متعلق بانتمى، و(لعلم) متعلق بانتمى، و(طالب مفعولين) حال من علم، وكذلك (من قبل) متعلق بانتمى، والتقدير: انسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم في حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا. ثم قال:

٢١٦ ـ وَلَا تُجِـزْ هُـنَـا بِـلَا دَلِـيـلِ سُـقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـولِ

يعني أن المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً، ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على

وقوله: [ومنه قولهم الخ] البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي يذكر أربعة من قومه خرجوا إلى الشام فرآهم في منامه، وأرى: مضارع رأى، وهم: مفعوله الأول، ورفقتي: مفعول ثان، والرفقة الجماعة المسافرون ينزلون مرة واحدة ويسيرون كذلك، وحتى: ابتدائية، وإذا ظرف، وما زائدة ويجوز أن تكون حتى جارة، وإذا في موضع جر، وتولى: ماض، والليل فاعله، ومعنى انخزل انقطع، والشاهد في نصب أرى الحلمية المفعولين.

وقوله: [ليعلم أنها الحلمية الخ] ظاهره تبعاً لظاهر الناظم أن الرؤيا لا تستعمل مصدراً إلا للحلمية، وليس كذلك بل قد تكون مصدراً للبصرية كما بين ذلك في التوضيح، وقد يجاب بأنه لما كان الغالب والكثير كون الرؤيا مصدراً للحلمية أطلق[1]، أو يقال: إن المعنى ولرأى التي لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهي الحلمية، بخلاف البصرية فلها مصدران: رؤيا ورؤية.

(ولا تجز هنا بلا دليل) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: وهب تعلم لأمرين: الأول رفع إيهام أن الإشارة بهنا راجعة لرأى الرؤيا. الثاني: ان رأى هذه مع تقول اخوان في الإلحاق فلا ينبغي أن يفصل بينهما. قول كدي: [في هذا الباب الخ] هو قول الناظم هنا احترازاً من باب كسا فإنه يجوز الحذف ولو من غير دليل لأنه فضلة. وسيقول الناظم: وحذف فضلة أجز.

وقوله: [لا يجوز حذفهما الخ] هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيبويه والجمهور، ولم يفرقوا بين أفعال الظن واليقين، وحجتهم أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فكما لا يحذف جواب القسم فكذلك لا يحذف معمولاها.

وقوله: [ولا حذف أحدهما الخ] هذا ممتنع إجماعاً ولم يقع فيه خلاف كالذي قبله، لأن حذف أحد المفعولين أضعف من حذفهما معاً، وبين الضعف بقوله: لأنهما في الأصل مبتدأ الخ، فكما لا يجوز كون المبتدأ

---

(١) (قوله: أطلق) كذا بالأصل ولعل الصواب قيد بها فتأمل. اهـ مصححه.

الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وفهم منه أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما قوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عاراً علي وتحسب

أي وتحسب حبهم عاراً علي، ومن حذف الأول قوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ أي بخلهم، ومن حذف الثاني قول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده، فتكون العلة راجعة لحذف أحدهما، ويحتمل أن تكون العلة لحذفهما أو لحذف أحدهما كما هو المستفاد من عموم مفهوم قوله سابقاً، وحذف ما يعلم جائز الخ.

وقوله: [**بأي كتاب الخ**] البيت من الطويل، وقائله الكميت يمدح آل البيت، وكان أصم لا يسمع الرعد، وقد ورد أنه قال هذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت قبل شهرته، ولما قالها أتى الفرزدق وقال: يا أبا فراس قد جرى على لساني شعر فأردت عرضه عليك، فإن أحسنت أمرتني بأشاعته في الناس، وإن كان قبيحاً كنت أول من ستره علي فأنشده:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

إلى أن قال:

وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مشعب الحق مشعب

فقال الفرزدق: يا ابن أخي فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقي، وبأي: جار ومجرور متعلق بترى بعده، وضمير حبهم عائد على آل البيت، والشاهد في تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولي ترى عليهما، والأصل: وتحسب حبهم عاراً علي.

وقوله: [**قوله تعالى: ولا يحسبن الخ**] الذين: فاعل يحسبن، وخيراً: مفعول ثان، والأول محذوف يقدر قبل هو أي بخلهم خيراً لهم، وقرىء ولا تحسبن بالتاء ففاعله عائد على المصطفى ﷺ، والذين: مفعول أول، وخيراً: مفعول ثان ولا حذف حينئذ.

وقوله: [**قول عنترة: ولقد الخ**] البيت من الكامل، والواو في ولقد: للقسم، واللام لتأكيده، وتظني: مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون، والخطاب في نزلت وتظني للمحبوبة، والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس، والشاهد في حذف المفعول الثاني اختصاراً قدره كذي: فلا تظني غير ذلك واقعاً، ومثله في ابن عقيل وهو الصواب، وما يوجد في بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت إليه على أن الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل مني متعلقاً

أي فلا تظني غير ذلك واقعاً مني، و(سقوط) مفعول بـ(تجز)، و(هنا) و(بلا) دليل متعلقان بتجز ثم قال:

٢١٧ ـ وَكَـتَـظُنُّ اجْـعَـلْ تَـقُـولُ إنْ وَلِي ... مُـسْـتَـفْـهَـمـاً بِـهِ وَلَمْ يَـنْـفَـصِـلِ
٢١٨ ـ بِغَـيْرِ ظَـرْفٍ أَوْ كَـظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِـبَـعْضِ ذِي فَـصَلْتَ يُحْـتَـمَـلُ
٢١٩ ـ وَأُجْـرِيَ ٱلْقَـوْلُ كَـظَنٍّ مُـطْلَقَـا ... عِنْـدَ سُلَيْـمٍ نَحْـوَ قُـلْ ذَا مُشْفِـقَـا

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به، وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة كقولك: قلت خطبة، ثم أنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط: الأول أن يكون مضارعاً. الثاني أن يكون مفتتحاً بتاء الخطاب، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: (وكتظن اجعل تقول). الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام وهو المنبه عليه بقوله: (إن ولي مستفهماً به). الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله: (ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل). فمثال ما لا فصل فيه: أتقول زيداً منطلقاً. ومنه قول:

متى تقول القلص الرواسما ... يدنين أم قاسم وقاسما

بنزلت، وإن جعلته متعلقاً بالاستقرار فلا شاهد فيه، لأن المفعول الثاني مذكور وهو الجار والمجرور لقيامه مقام المتعلق المحذوف.

(وكتظن اجعل تقول)، قول كدي: [ان يدخل على الجملة الخ] الفرق بين الظن والقول حتى نصب الظن الجزأين بخلاف القول، مع أن كلاً منهما يدخل على الجملة، ان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، ونسبة الجزء الثاني للأول، والقول يقتضيها من جهة لفظها، ولفظها لا إعراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها.

وقوله: [فينصب مفعولين] أشار المكودي بهذا إلى أن التشبيه في قول الناظم: وكتظن إنما هو في العمل لا في الإلغاء والتعليق وهو الذي في التسهيل، والذي في النهاية أن التعليق والإلغاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاماً. وقوله: [وهذان الشرطان مفهومان الخ] كون المضارع مفهوماً منه صحيح. وأما الثاني فعسير لأن التاء كما تكون للخطاب تكون للغيبة نحو: هند تقول، إلا أن يقال الخطاب فقط يؤخذ من اقتران تقول باجعل.

وقوله: [ومنه قوله: متى الخ] في بعض النسخ، ومثله بدل منه، والبيت من الرجز، وقائله هدبة، ومتى: اسم استفهام، وتقول: مضارع أجري مجرى الظن فلذلك عمل في مفعولين: أحدهما: القلص بضم القاف واللام جمع قلوص وهي الشابة من النوق، والرواسم: جمع راسمة من الرسم نوع من سير الإبل صفة للقلص. وثانيهما: جملة يدنين والنون في يدنين الفاعل عائد على النوق، وأم قاسم: مفعول يدنين اسم محبوبته، وقاسما: ولدها معطوف عليها. وقال العيني: الصواب أم حازم وحازماً لقصة ذكرها في أصله، والشاهد في تقول حيث عمل في الجزأين.

ومثال الفصل بالظرف قولك: أعندك تقول عمراً مقيماً، وبالمجرور: أفي الدار تقول زيداً جالساً. ومثال الفصل بأحد المفعولين: أزيداً تقول منطلقاً. ومنه قوله:

أجهالاً تقول بني لؤي   لعمر أبيك أم متجاهلينا

ويعني بقوله: (أو عمل) أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل.

وقوله: وإن ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله، و(ذي) إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين، فإن لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية، وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية.

وقوله: [**ومنه قوله أجهالاً الخ**] في بعض النسخ: ومثله بدل منه، والبيت من الوافر، وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها مضر ويفضلهم على أهل اليمن، وبنو لؤي: المراد بهم قريش، والجهال: جمع جاهل، والمتجاهل: هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل، ولعمر أبيك: مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، أي قسمي وهي جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه، والمعنى أتظن بني لؤي جهالاً أو مظهرين الجهل فقط باستعمالهم أهل اليمن على أعمالهم مع فضل بني لؤي عليهم، والشاهد في فصل جهالا المفعول الثاني بين همزة الاستفهام والقول.

وقوله: [**ويعني بقوله: أو عمل أحد الخ**] فعليه يكون كلام الناظم على حذف مضاف أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، ثم إن المكودي تبعاً للمرادي خص المعمول بأحد المفعولين، فيقتضي أن الفصل بالمعمول إن كان غير مفعول لا يجوز، والذي في التصريح أن الصواب إبقاء كلام الناظم على عمومه، وأن المراد بالمعمول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال، ومثل له بقوله: أمسرعاً تقول زيداً منطلقاً، وما في التصريح هو الحق.

وقوله: [**تصريح بما فهم الخ**] الحق أنه منطوق لأن القاعدة أن النفيين إذا تكررا فحذفهما معاً يكون منطوقاً، والنفيان هنا لم وغير، وإلى هذا الإشارة بقول بعضهم:

قاعدة النفيين إن تكررا   حذفهما منطوق قول قد جرى
وحذف أول هو المفهوم   قول فذا جرى هو المعلوم

بل قال يس: الأقرب عندي أنه احترز من الفصل بكلها، ويشهد لهذا النهي عن تتبع الرخص في الشرع وبهذا يرد قول من قال: إنه حسن اهـ.

وقوله: [**وإن استوفيت الشروط الخ**] نكت به على عبارة الناظم المقتضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر باجعل وليس كذلك ولذا قال يس: الأمر للإباحة لا للتحتيم، ولم ينص الناظم على الحكاية لأنها الأصل، والحاصل أن كدي اعترض على الناظم من جهة التشبيه فيقتضي أنه تام فيجوز فيه

وقوله: (وأجري القول كظن مطلقا) البيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الأول: قلت عمراً منطلقاً، وقل ذا مشفقاً. ومنه قول بعضهم:

قـالـت وكنـت رجـلاً فـطـينـا   هـذا لـعـمـر الله اسرائـيـنـا

أراد إسرائيل[1] فأبدل من اللام نوناً وهي لغة في إسرائيل، و(القول) مرفوع نائب فاعل (أجري) و(عند سليم) متعلق بأجري، و(قل) فعل أمر، و(ذا) مفعول أول، و(مشفقاً) مفعول ثان.

أعلم وأرى

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد، نحو قولك: أدخل، وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: ألبست زيداً ثوباً، وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما: علم ورأى وإليهما أشار بقوله:

الإلغاء والتعليق والأمر بخلافه، ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشروط، ومن جهة أن قوله: وإن ببعض ذي الخ حشو لا فائدة فيه، ولذا أصلحه بعضهم وزاد بيتاً بقوله:

بـغـير ظـرف أو كـظرف أو عـمـل   ومـن حكـى مـع الشروط يحتـمـل
نـعـم ولا تـلغ ولا تـعـلقـا   وكـل قـيـد عـن سـليـم أطـلقـا

وقوله: [قالت وكنت الخ] البيت من الرجز، قائله عربي صاد ضباً وأتى به إلى امرأته فقالت: هذا لعمري الله أسرائين، ففاعل قالت يعود على امرأته، والواو في وكنت واو الحال، وهذا: مفعول أو بقالت، وإسرائين بالنون لغة في إسرائيل باللام مفعول ثان والشاهد في قالت حيث نصب المفعولين من دون شرط وهي لغة سليم، والله أعلم.

أعلم وأرى

لم يقل أعلم وأخواتها كما قال في التراجم السابقة مع أنه ذكر داخل الترجمة سبعة أفعال، لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما فيه خلاف، بل قيل في المفعول الثاني لغير أعلم وأرى منصوب على إسقاط الخافض والثالث على الحال، وأيضاً غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معناهما.

قول كدي: [نحو قولك ادخل الخ] قيل الصواب أن يمثل بنحو خرج، لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه، وهذا مبني على أن المنصوب بعد دخل مفعول به حقيقة، والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالفعل معه لازم، وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لازم قطعاً.

---

(١) (قول الشارح: أراد إسرائيل، إلى قوله: في إسرائيل) هو ساقط في غير نسخة، وقد أتى المحشي بما يفيد سقوطه فحرر، اهـ مصححه.

٢٢٠ - إِلَى ثَلاثَـةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

يعني أن (رأى وعلم) المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول هو الذي كان فاعلاً بها قبل دخول الهمزة كقولك: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً، فـ(رأى وعلما) مفعول مقدم بـ(عدوا)، و(إلى ثلاثة)، و(إذ) متعلقان بعد واو الضمير في (صار) عائد على (علم)، و(رأى) و(أعلم) خبر (صار) والضمير في (عدوا) عائد على العرب. ثم قال:

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

يعني أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين في رأى وعلم قبل دخول الهمزة من إلغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فـ(ما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (لمفعولي)، و(مطلقاً) حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على ما، وخبر ما (حققا) و(للثاني) متعلق بحققا. ثم قال:

٢٢٢ - وإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

يعني أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله، لأن المفعول الثاني غيرالأول فهو من باب كسا وأعطى، وإلى ذلك أشار بقوله:

(إلى ثلاثة رأى وعلما. عدوا إذا) المحل لإذ، لأن إذا لا يعمل فيها الماضي لأنها للمستقبل، لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ وقد استعمله الناظم هنا.

(وما لمفعولي علمت مطلقاً). قول كدي: [ثابت للثاني الخ] لأنهما هما المفعولان قبل، فيبقى لهما الحكم الذي كان لهما سابقاً، ولم يتكلم الناظم على حكم المفعول الأول، ومذهب سيبويه منع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه، وذهب الأكثرون إلى جوازهما. انظر التصريح ممزوجاً.

(وإن تعديا لواحد بلا. همز) ضمير تعديا لعلم ورأى لا يفيد كونهما متعديين إلى اثنين كما صرح به في قوله لواحد، إلا أن علم المتعدية بالواحد مرت في قوله: لعلم عرفان، وأما البصرية فلم يذكرها أصلاً فيكون فيها الإحالة على مجهول، فلذلك نكت عليه الموضح بذكرها هنالك لتكون الإحالة على معلوم.

قول كدي: [من هذا الباب] لأنه معقود لما ينصب مفاعيل ثلاثة. وقوله: [لأن المفعول الثاني الخ] علة لما قبله يليه، لأن الأول والثاني في الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر هنا ليس كذلك وهذه قاعدة كسا وأعطى.

٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يعني أن المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب (كسا) يجوز فيه الحذف اقتصاراً واختصاراً، ويمتنع فيه ما جاز في مفعولي علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفهم من تشبيهه بباب (كسا) أن المفعول الأول والثاني أيضاً كالمفعول الأول من باب كسا، إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في (تعديا) عائد على علم العرفانية ورأى البصرية بلا همز متعلق بتعديا، والفاء جواب الشرط، و(الاثنين) و(به) متعلقان بـ(توصلا) والضمير في (به) عائد على الهمز، (والثاني) مبتدأ وخبره (كثاني) و(في كل حكم) متعلق بـ(ائتسا) وكذلك به. ثم قال:

٢٢٤ ـ وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا   حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت سيبويه منها: أعلم وأرى ونبأ. وزاد أبو علي أنبأ، وألحق بها السيرافي حدث وأخبر وخبر، و(نبأ) مبتدأ، و(أخبر وحدث وأنبأ) معطوفان عليه على حذف العاطف، وخبره في المجرور قبله، و(خبر) مبتدأ، وخبره (كذاك).

(والثان منهما كثاني اثني كسا) اعلم أن عبارة الناظم معترضة من وجوه ثلاثة: أحدها: تخصيص تشبيه الثاني هنا بثاني كسا، فيقتضي أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضاً، ولذا نكت عليه الموضح بقوله: وحكمها. الثاني: أن قوله فهو به حشو إذ ما أفاده هو الذي يفيده التشبيه التام في كثاني الخ. الثالث: انه يقتضي أنه لا يجوز التعليق في الثاني هنا كالثاني في كسا والأمر بخلافه، وقد أصلحه ابن غازي بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله:

واجعلهما معاً كمفعولي كسا   ومن يعلق ههنا فما أسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان في الثاني هل يكون كالثاني أو لا؟ والاتفاق على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر، وعن الثاني بأنه زيادة في الرد على من قال بأنه يكون الثاني هنا جملة فلا يكون كالثاني هناك، وعن الثالث بأنه مشى هناك على ما للجمهور من منع التعليق فيه، ومن ادعى أن المفعول الثاني من رأى سمع تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه.

(وكأرى السابق نبا أخبرا). قول كدي: [وزاد أبو علي] أي الفارسي، ولد بفارس وسكن بغداد وولي قضاءها، وكان يميل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك، ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده، وكان حسن الأخلاق، توفي في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفاعل

هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

الفاعل

لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عن ذلك نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب، وفرغ من القسم الأول شرع في الثاني، ثم ان الفاعل لغة من أوجد الفعل باعتبار الكسب نحو: ضرب زيد عمراً، أو قام به نحو: مات عمرو، وعلم زيد، واصطلاحاً، قال المكودي: **[هو الاسم الخ]** أطلق في الاسم فشمل الصريح والمؤول، فالأول نحو: أتى زيد، والمؤول نحو قوله تعالى: ﴿أو لم يكفهم أنا نزلنا﴾ أي انزالنا. وقوله: **[المرفوع]** هكذا في بعض النسخ بزيادة المرفوع، والرفع حكم من أحكام الفاعل، وإدخال الحكم في الحد مردوداً، وفي السلم:

وعـنـدهـم مـن جمـلة المـردود   أن تـدخـل الأحكـام في الحـدود

لأن الحكم على الشيء فرع تصوره، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جملتها الرفع، فيأتي الدور ويأتي جوابه، وفي غالب النسخ بإسقاطه وهو أولى. وقوله: **[المسند إليه فعل]** لا بد من تقييد الفعل بالتام احترازاً من اسم كان وأخواتها، وأجيب بأن مرفوع كان ليس مسند إلى كان وإنما هو مسند إلى الخبر لان أصله المبتدأ، وكان وأخواتها قيد للمسند.

وقوله: **[أو ما جرى مجراه]** الذي جرى مجرى الفعل عشرة أشياء: اسم الفاعل نحو: أقائم زيد، وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد، وصفة مشبهة نحو: حسن وجهه، واسم التفضيل نحو: ما رأيت أحداً أحب إليه الجود من زيد، والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، واسمه نحو: عجبت من إعطاء الدراهم زيد، واسم الفعل نحو: هيهات العقيق، والظرف والجار والمجرور المعتمدان نحو: أعندك زيد، ومثال الجار والمجرور نحو: ﴿أفي الله شك﴾ واسم وضع موضع الفعل نحو: إياك أنت وزيد أن تخرجا، ففي إياك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيد له.

وقوله: **[مقدماً عليه الخ]** الأولى حذفه لأنه مستغنى عنه بقوله: المسند إليه، لأنه إن تقدم فلا يسند إليه وإنما يسند إلى ضميره، والتقدم حكم أيضاً وهو الحكم الثاني عند الموضح وأدخله في الحد، وقد علمت أنه مردود، وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا في كل موضع أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث أنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فيما مر، وتقدم الفعل هنا فلا يلزم الدور ولا يقصد عاقل غير هذا.

وقوله: **[على طريقة فعل الخ]** المراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصلية فيصدق بالماضي، مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، والمضارع والأمر كذلك من الثلاثي أو غيره، واحترز به من طريقة فعل بضم

٢٢٥ ـ ٱلْفَـاعِـلُ الَّـذِي كَمَـرْفُـوعَيْ أَتَى زَيْـدٌ مُـنِـيراً وَجْـهُـهُ نِـعْـمَ ٱلْـفَـتَى

فأتى بمثالين: الأول: (أتى زيد) فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى. والثاني: (منيراً وجهه) فوجهه فاعل لأنه اسم أسند إليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيراً.ثم تمم البيت بقوله: (نعم الفتى) فيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف، فقوله: (الفاعل) مبتدأ، و(الذي) خبره وهو موصول وصلته (كمرفوعي أتى) وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيد منيراً وجهه. ثم قال:

٢٢٦ ـ وَبَعْـدَ فِعْلٍ فَـاعِـلٌ فَـإِنْ ظَهَـرْ فَـهْـوَ وَإِلَّا فَـضَـمِـيرٌ اسْـتَـتَرْ

يعني أن الفعل لا بد له من فاعل، وفهم من قوله: (بعد) أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل. وقوله: (فإن ظهر) أي فإن ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح، والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو: قام زيد، والمضمر البارز نحو: قمت. وقوله: (وإلا) أي وإن لم يبرز. وقوله:

الفاء وكسر العين فلا يقال في المرفوع فاعل بل نائب كما يأتي. وقوله: [أو فاعل] مراد به ما كانت صيغته أصلية فيشمل جميع ما مر ويخرج اسم المفعول فإن المرفوع بعده نائب كما يأتي.

(الفاعل الذي كمرفوعي أتى). قول كدي: [فأتى بمثالين مع قوله: ثم تمم الخ] الأولى أن يقول: فأتى بأمثلة ثلاثة لأنه لا يقال للشيء تتميم إلا إذا لم تكن فيه فائدة، مع أن الفوائد المأخوذة من نعم الفتى كثيرة، منها ما ذكره المكودي، ومنها التنبيه على أن الفاعل في الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلاً في المعنى، ومنها أن صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو: نعم وعلم بسكون اللام وحينئذ فينبغي أن يقرأ مرفوعي بكسر العين جمع مذكر سالم، لكن يشكل عليه أنه جمع مرفوع صفة للفظ واللفظ غير عاقل، وقد مر أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلاً، ولولا قول كدي: ثم تمم الخ، لقلنا: أن مراده بمثالين الفعل وفيه مثالان ينزلان منزلة الواحد والثاني ما جرى مجراه. (فإن قيل): لم رفع الفاعل ونصب المفعول؟ (فالجواب) أن الفاعل لا يكون إلا واحداً فهو خفيف، والمفعول يكون متعدداً فهو ثقيل، والرفع ثقيل، والنصب خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل منهما ليقع التعادل بينهما.

(وبعد فعل فاعل). قول كدي: [يعني أن الفعل لا بد له الخ] قد يقال: أن بعض الأفعال لا ترفع فاعلاً ككان الزائدة والمؤكد نحو: قام قام زيد، وقلما وطالما، وأجيب بأنه لا بد منه لفعل قصد به الإسناد بقرينة قوله في التعريف المسند إليه فعل الخ، فإن لم يقصد بالفعل الإسناد كما في هذين فلا يرفع فاعلاً.

وقوله: [وفهم من قوله بعد الخ] هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة، لكن صرح به هنا زيادة في الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل.

وقوله: [فإن ظهر ما هو فاعل الخ] أراد أن يرفع بهذا اعتراضاً وارداً على الناظم وهو أن يقال: إنه اتحد في كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغايرهما، فأجاب بهذا التقدير وجوابه غير مانع لاقتضائه أن كل ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح وليس كذلك إذ بين الفاعل اصطلاحاً، والفاعل معنى عموم

(فضمير استتر) نحو: قم، ففي قم ضمير مستتر إذ لا يستغني الفعل عن الفاعل، و(فاعل) مبتدأ وخبره في الظرف قبله، و(فإن ظهر) شرط، والفاء جواب الشرط، و(هو) مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل، و(إن) شرط، و(لا) نافية، وفعل الشرط محذوف تقدير: وأن لا يظهر، والفاء جواب الشرط، و(ضمير) خبر مبتدأ مضمر تقديره وإلا فهو ضمير، واستتر في موضع الصفة لضمير. ثم قال:

٢٢٧ - وَجَـرِّدِ ٱلْـفِعْـلَ إذَا مَـا أُسْنِـدَا لِاثْـنَـيْنِ أَوْ جَمْـعٍ كَـفَـازَ الـشُّـهَـدَا

يعني أن الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وهذه هي اللغة الفصيحة. وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهراً،

وخصوص من وجه فنحو: قام زيد، يقال لزيد فاعل اصطلاحاً ومعنى، ونحو: مات زيد، يقال لزيد فاعل اصطلاحاً لا معنى، ونحو: زيد قائم، يقال لزيد فاعل معنى لا اصطلاحاً، وأجاب ابن هشام بان تقدير الجواب فذاك أي فالأمر واضح، على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد في كلام الرسول عليه السلام وكلام العرب، فمن ذلك قوله عليه السلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرتـه إلى الله ورسولـه». وقال ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني» ومن ذلك قول إمامنا مالك رضي الله عنه حين أمره الملك أن يفتي بلزوم طلاق المكره، فأرسل إليه سراً من استفتاه فأفتاه بأنه غير لازم، فأمر به فضرب وطيف به في الأسواق فجعل يقول: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا مالك بن أنس طلاق المكره لا يلزم.

وقوله: [وفاعل مبتدأ الخ] والمسوغ للابتداء بالنكرة العموم أي وبعد كل فعل قصد به الإسناد فاعل. لا يقال: المسوغ تقديم الخبر وهو ظرف. (لأنا نقول) كون تقديم الظرف الخبر مسوغاً إذا كان الظرف مضافاً إلى معرفة كقوله سابقاً: عند زيد نمرة، وهنا الظرف مضاف إلى نكرة فلا يكون مسوغاً.

(وجرد الفعل إذا ما أسندا). قول كدي: [وفهم من المثال أن شرط الخ] صرح به الناظم فيما يأتي في قوله: والفعل للظاهر بعد مسند، والمراد بالظاهر هنا، وفيما يأتي ما يشمل الضمير المنفصل، ثم كما يجرد الفعل كذلك يجرد الوصف الذي جرى مجراه، وليس المراد بالجمع في النظم الحقيقي فقط بل المراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقي وغيره، ولأجل هذا وما قبله أصلحه ابن غازي بقوله:

وجـرد المسـنـد حـين يسـنـد لاثـنـين أو مفـهم جمـع تـرشـد

وإنما وجب التجريد صوناً للفظ عن الزيادة من غير فائدة، لأن غاية فائدة الأحرف التي تزداد آخر الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو جمعاً، وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر فلا حاجة حينئذ لها. (فإن قلت): سيأتي أن تاء التأنيث تلحق الفعل لزوماً أو جوازاً للدلالة على كون الفاعل مؤنثاً مع أن التأنيث أيضاً مأخوذ من لفظ الفاعل، فما الفرق بينهما وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه؟ (قلت): لما كان التأنيث في نحو: هند خفيا، وكانت هاء التأنيث قد تلحق المذكر نحو: طلحة، وربما يتوهم عند إسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لا سيما مع ألفاظ المؤنث الغير المتداولة كثيراً كدعد احتيج لما يؤتى به فارقاً رافعاً للتوهم فأتي مع الفعل بها.

فالفعل مفعول بجرد، وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين، و(لاثنين) متعلق بـ(أسند). ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا   وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول: سعدا أخواك، وسعدوا أخوتك، وسعدن بناتك، وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامة للفاعل كالتاء من قامت هند، ويكون المسند إليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر، وبعطف آخر الاسمين على الأول كقوله:

تولى قتال المارقين بنفسه   وقد أسلماه مبعد وحميم

وفهم من قوله: (قد) قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: (والفعل للظاهر بعد مسند) أن هذه

وقوله: [من العلامتين] الأولى من العلامات الثلاث التي هي: الألف والواو والنون لما يؤخذ من كلامه بعد.

(وقد يقال سعدا وسعدوا). قول كدي: [يسميها النحويون الخ] أشار بهذا إلى دفع ما يعتقده ضعفة الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الاسم، ومعنى كلامه أن هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول: أكلوني البراغيث بالواو علامة الجمع مع كونه مسنداً إلى الظاهر، ولو أتى به على اللغة المشهورة لقال: أكلني أو أكلتني.

وقوله: [كالتاء من قامت الخ] أي كما أن التاء تدل على تأنيث الفاعل، فكذلك الألف تدل على التثنية، والواو والنون على الجمع، والجامع بينهما أن التأنيث فرع التذكير، والتثنية والجمع فرعا الإفراد.
قوله: [ويعطف آخر الاسمين الخ] أي بالواو خاصة، فإن كان العطف بأو امتنعت العلامات نحو: قام زيد أو عمرو، لأن الفاعل واحد غايته أنه غير معين.

وقوله: [كقوله: تولى الخ] البيت من الطويل، وقائله عبد الله بن قيس الرقيات، وقيل له ذلك لأنه كان يحب ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير رضي الله عنهما لما قتل بدير حين خرج بجنوده من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام، فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب وقاتل مصعب حتى قتل، وضمير تولى يعود على مصعب، وقتال: مفعوله، والمارقين: اسم فاعل من مرق السهم إذا خرج من الجانب الآخر، والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه، وواو وقد: واو الحال، ومبعد: الأجنبي، والحميم: القريب، والمراد أنه فر عنه كل من أتى معه كان بعيداً أو قريباً، والشاهد في عطف أحد الاسمين على الآخر، واقترن أسلماه المسند إليهما بالألف.

وقوله: [وفهم من قوله والفعل الخ] ليس هذا تكراراً مع قوله سابقاً: وهذه الأحرف لأنه أولاً: شرح

الحروف علامات لا ضمائر، و(سعدا) في موضع رفع بـ(يقال) والواو في قوله (والفعل) واو الحال أي والحالة هذه. ثم قال:

٢٢٩ ـ وَيَـرْفَـعُ الفَـاعِلَ فِعْـلٌ أُضْمِرَا كَـمِثْـلِ زَيْـدٌ فِي جَـوَابِ مَـنْ قَـرَا

يعني أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل، وتجوز في قوله: (أضمرا) والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذي ذكر، والحذف وجوباً كقوله عز وجل: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ ويجوز في (زيد) في المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قرأ زيد، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال، فإن السؤال جملة إسمية، ومن حذفه جوازاً قوله عز وجل: في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ أي يسبح له فيها رجال. ثم قال:

كلام الناظم جملة، ثم جعل يذكر كل فصل في كلام الناظم، ثم إن قول الناظم بعد: إنما هو توكيد، ولا يقال انه احترز به من نحو: الزيدون قاموا، لأن نحو هذا خارج بقوله: والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير.

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا). قول كدي: [كقوله عز وجل: وإن أحد الخ] فأحد: فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ولا يجوز ذكره لأن استجارك المذكور عوض منه ولا يجمع بينهما، ولا يصح أن يكون أحد مبتدأ لأن إن لا تدخل إلا على الجمل الفعلية. وقوله: [ويجوز في زيد في المثال الخ] هذا باعتبار الأصل وإلا فيتعين في كلام الناظم هنا أن يكون فاعلاً بفعل محذوف لأنه أتى به شاهداً لذلك. وقوله: [وهو أجود] أخذا بعموم القاعدة وهي مطابقة الجواب للسؤال ومثله في المرادي، وأصلحه ابن غازي بقوله:

ويـرفـع الـفـاعـل فـعـل حـذفـا كـمـثـل زيـد في جـواب هـل وفى

فعبر بحذفا بدل أضمرا لرفع التجوز الذي قال كدي سابقاً، وأتى بجملة السؤال فعلية ليطابقها الجواب الذي يحذف منه الفعل، والحق أن الجواب في كلام الناظم موافق للسؤال، وذلك لأن جملة السؤال وإن كانت إسمية لفظاً فهي فعلية أصلاً ومعنى، لأن قولك: من قرأ أصله أقرأ زيد أم عمرو، لا أزيد قرأ، لأن السؤال عن الفعل أولى لأنه يتغير فيقع فيه الإبهام، وبهذا المعنى قرر السيد والشمني قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾.

وقوله: [في قراءة ابن عامر وشعبة] هكذا يوجد في بعض النسخ وهو الصواب، وفي بعضها بإبدال شعبة بحفص وهو سبق قلم، لأن حفصاً لم يقرأ بها، ويسبح: على هذه القراءة بفتح الباء المشددة مبنياً للمفعول، وله: نائب عن الفاعل، ورجال: فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل: من يسبحه قيل: رجال أي يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار يسبح المذكور به، ولا يصح إسناد يسبح المذكور للرجال لفساد المعنى، لأن الرجال مسبحون بالكسر لا مسبحون بالفتح، والآصال: في الآية جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل، والآصال جمع الجمع يجمع على أصائل، فأصائل حينئذ جمع آصال، وآصال جمع أصل الذي هو جمع أصيل، وألغز فيه الدنوشري بقوله:

أفـدني أيهـا الـنحـوي جمـعـاً لـه جمـع يجـيء بـالاطـراد

٢٣٠ ـ وَتَـاءُ تَـأْنِيـثٍ تَـلِي ٱلْمَـاضِي إذا كَـانَ لأُنْـثَـى كَـأَبَـتْ هِـنْـدُ الأَذَى

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة بقوله:

وجمع الجمع يجمع وهو أمر غريب ليس للأذواق باد

فأجبته بقولي:

جواب اللغو يا بدر النحاة بدا للناظرين ذوي الرشاد
أصائل جمع آصال بدا جمع أصل للأصيل بلا مراد

وتسكين صاد للوزن، ومراد بفتح الميم أي شك، واعترض يس لغز الدنوشري بأنه كثير لا قليل. وأخذ من قول الناظم: ويرفع الفاعل فعل أن الإنسان لا يرفعه إلا فعله ودينه، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. وفي المعنى قيل:

عليك بتقوى الله فيما تريده ولا تترك التقوى اتكالاً على النسب
فقد رفع الإسلام سلمان فارس وقد وضع الكفر الشريف أبا لهب

وقد قال عليه الصلاة والسلام: «سلمان منا أهل البيت». وقد قيل:

ولست كذي جهل يظن جدوده ترقيه والمرفوع بالفعل فاعله

(تتمة): قال ابن غازي: ورد علينا أيام كنا بمدينة مكناسة من أعيان سلا الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد فحاجانا بقوله:

يا قارىء النحو من ألفية جمعت في النحو معظم ما في النحو قد قيلا
إن كنت تفهمها فهماً تحوز به أسرارها حين تخفى والأقاويلا
في أي بيت بها قد جاء فاعله فعلاً ومن فاعل قد جاء مفعولا

فأوقع الله في قلبي أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرا فقلت مجيباً له:

فدتك نفسي فقد أحسنت تمثيلا وفقت كل الورى نظماً وتسجيلا
قد جاء ذاك بها في باب فاعلها من بعد أربعة في النظم تكميلا

(وتاء تأنيث تلي الماضي إذا) هذا كالترجمة لتاء التأنيث. ثم ذكر بعد ما تجب فيه وما لا. قول كدي: [إلى مؤنث] نكت به على الناظم حيث عبر بأنثى، لأن اللفظ إنما يوصف بكونه مؤنثاً لا بكونه أنثى، والمراد بكونه مؤنثاً أن يكون مؤنثاً في المعنى أعم من أن يكون مؤنثاً في اللفظ أيضاً نحو: فاطمة وعائشة، أو في المعنى فقط نحو: هند، وأما إن كان مؤنثاً في اللفظ فقط نحو: طلحة فلا يؤنث الفعل له أصلاً، فأقسام المؤنث ثلاثة: وأطلق المؤنث على ما يشمل الحقيقي كهند، والمجازي كالشمس نظير ما تقدم في قوله: على الأنثى اقتصر.

٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول: أن يكون المسند إليه مضمراً متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هند قامت، والمجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت، واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: ما قام إلا أنتِ.

الثاني: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقي التأنيث وهو المشار إليه بقوله: (ذات حر) والحر: الفرج، و(فعل) مفعول بتلزم، وفي (تلزم) ضمير مستتر يعود على التاء، و(مضمر) على حذف مضاف والتقدير: فعل فاعل مضمر، و(متصل) نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز فيه الوجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: (وقد يبيح) أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها، فـ(الفصل) فاعل (يبيح)

وقوله: **[تدل على التأنيث]** لا يقال: هلا لحقت الفاعل ولم تلحق الفعل، لأنا نقول: لو لحقته كانت آخراً فتكون علامة الإعراب عليها وهي ساكنة أصالة فتنافيا، ويقرأ الماضي في النظم بسكون الياء، وتقدير الفتح فيها لغة قليلة، والقياس إعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقاً: ونصبه ظهر، ومفهوم الماضي أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غني عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المؤنثة الفاعل.

(وإنما تلزم فعل مضمر). قول كدي: **[والحر الفرج]** صرح بالفرج للرد على بعض المدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره، مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر، وقال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له» أي صرحوا له باسم الذكر، فدل ذلك على الجواز، وأصله حرح بدليل تصغيره على حريح، وجمعه على أحراح، ثم أنه كان ينبغي للناظم أن يزيد بعد متصل مستتر ليخرج نحو: ضربت خطاباً للمؤنثة، فإن عبارته تقتضي أن تاء التأنيث تلحق هذا لأن الفاعل ضمير متصل مع أنها لا تلحقه، فلو زاد مستتر لخرج وإنما تلحق التاء هنا لأن كسر تاء الفاعل أغنى عنها.

وقوله: **[على حذف مضاف]** سبق قلم بل حذف موصوف كما يدل عليه تقديره، إلا أن يريد بالإضافة اللغوية وهي مطلق الاتصال فيصح بتكلف.

(تنبيه): تكون التاء للوحدة نحو: أتت بقرة، ومنه حكاية قتادة لما دخل العراق وقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال أبو حنيفة: نملة سليمان ذكر أم أنثى؟ فقال: أنثى بدليل تأنيث الفعل، فقال أبو حنيفة: هي للوحدة، فانقطع قتادة.

(وقد يبيح الفصل ترك التاء) هذا مع ما بعده كالتقييد لقوله: أو مفهم ذات حر. قول كدي: **[الحقيقي التأنيث]** خصه به تبعاً لظاهر النظم الذي ذكره عقب أو مفهم ذات حر فيؤخذ منه أنه تقييد له كما

و(ترك) مفعول به، و(في) متعلق بيبيح، و(نحو) مضاف إلى قول محذوف، والتقدير في نحو قولك، والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٣ ـ وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا ... كَمَا زَكَى إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ ٱلْعَلَا

(فما زكى إلا فتاة) أحسن من قولك: ما زكت إلا فتاة، وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر، لأن التقدير: ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا، فـ(الحذف) مبتدأ وخبره (فضلاً) و(مع) متعلق بالحذف، و(بإلا) متعلق بفضل. ثم قال:

٢٣٤ ـ وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة، وأشار بقوله: ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع إلى قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل أبقالها

قلنا، وقيده أيضاً في التصريح بالحقيقي وهذا يقتضي أن حذف التاء مع الفصل في المجازي كثيرة مع أنه قليل مثل الحقيقي، فقد ورد ما يزيد على مائتي آية الفاعل مجازي مفصول من الفعل وهو مقرون بالتاء نحو: ﴿فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً﴾ والتجريد منها إنما وقع في نحو خمسين آية، وكثرة أحد الاستعمالين تدل على أرجحيته، والحق التخصيص بالحقيقي لأن المجازي يجوز فيه إسقاط التاء ولا يحتاج لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقاً وإنما تلزم البيت، وإنما جاز حذف التاء مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به ونزل الفاصل منزلة التاء.

(والحذف قد يأتي بلا فصل) تعبيره بالحذف هنا وفي قوله: والحذف مع فصل الخ مع قوله: والحذف في نعم الخ غير سديد، لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك، والأولى أن يعبر بالترك كما عبر به في قوله: وقد يبيح الفصل ترك التاء. قول كدي: [أشار بذلك إلى ما حكاه الخ] هذا تنكيت على الناظم في قوله: قد يأتي فإنه يوهم أنه وارد مطرد إلا أنه قليل والأمر ليس كذلك، ولو قال: والحذف قد أتى أي ورد لأفاد ذلك.

(ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع) الأولى أن يذكر هذا عقب قوله: وإنما تلزم فعل مضمر متصل لأن هذا راجع له، ولهذا نكت عليه الموضح بذكره عقبه.

قول كدي: [إلى قول الشاعر: فلا مزنة الخ] البيت من المتقارب، وقائله عامر بن جرير الطائي يصف سحابة وأرضاً نافعين، ومزنة: اسم لا، وجملة، ودقت: خبرها، ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها صفة مزنة والخبر محذوف أي موجودة، والمزنة: السحابة البيضاء، والمراد بالودق المطر أي نزوله، وودقها: مفعول مطلق، وإعراب العجز كالصدر إلا أنه يتعين في أرض أن يكون مبنياً على الفتح ولا عاملة عمل أن وإلا ما اتزن له البيت، والشاهد في حذف التاء من أبقل مع إسناده إلى ضمير أرض وهي مؤنثة، قال يس:

فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، و(الحذف) مبتدأ وخبره (قد يأتي)، و(مع) متعلق بـ(وقع) و(ذي المجاز) نعت لمحذوف، والتقدير: مع ضمير المؤنث ذي المجاز. ثم قال:

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُـذَكَّـرٍ كَـالتَّـاءِ مَـعْ إِحْـدَى اللَّبِنْ

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى جمع المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازي التأنيث كإحدى اللبن وهي لبنة فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال، كما تقول: سقطت اللبنة، وسقط اللبنة، وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا: قام الهندات، وقامت الهندات، وفي هذا خلاف، والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي، ومذهب جمهور البصريين أنه كواحدة فتلزم فيه التاء، فـ(التاء) مبتدأ و(مع جمع) في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء، و(سوى السالم) نعت لجمع، و(من مذكر) متعلق بالسالم، و(اللبن) جمع لبنة وهي الآجرة. ثم قال:

هذا البيت لا شاهد فيه لأنه إذا قصد بالمؤنث التفخيم فيجوز تذكيره وتأنيثه، وهذا قصد بالأرض التفخيم إذ المقصود بها المكان اهـ.

(والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر) هذا كالتقييد أيضاً لقوله: أو مفهم ذات حر، كأنه قال محله إذا كان مفرداً أو مثنى، فإن لم يكن أحدهما فأشار بقوله: والتاء مع جمع الخ.

قول كدي: [وهو مذهب كوفي] الصواب أنه مذهب الفارسي وذلك لأن البصريين يقولون: كل جمع سالم تابع لمفرده، فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم، ويجوز الوجهان فيما عداهما من جمع التكسير مذكراً أو مؤنثاً، واسم الجمع واسم الجنس. وقال الكوفيون: كل جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالماً لأنهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة وعليه قول بعضهم:

إن قومي تجمعوا وبقتلي تحدثوا
لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

والفارسي يقول: إن كان جمع مذكر سالماً امتنعت التاء وإلا جازت وهو ظاهر النظم، ويمكن تمشية النظم على ما للبصريين بأن يقال: إن في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت أي من مذكر ومؤنث على حد قوله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد، أي لأن كل ما يقي الحر يقي البرد.

وقوله: [ومع جمع في موضع الخ] فيه إتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف، والأولى أنه متعلق بمحذوف صفة للتاء والتقدير: والتاء الكائنة في جمع على حد ما قالوا في قول التلخيص والفصاحة في الفرد أي الكائنة في المفرد، وقول المعرب: إنه حال من الضمير في الخبر لا معنى له.

وقوله: [من مذكر متعلق بالسالم] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير في السالم العائد على الجمع فيكون بياناً للجمع. وقوله: [وهي الآجرة] الأولى أن يقول: وهي الطوبة الغير المشوية، وأما الآجرة فهي المشوية بالنار، ولا يقال فيها آجرة إلا بعد الشي.

٢٣٦ ـ وَٱلْحَذْفَ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ ٱلْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يعني أن العرب استحسنوا الحذف في (نعم) فتقول: نعم المرأة هند، وفهم منه أن بئس مثلها إذ لا فرق فتقول: بئس المرأة هند، وإنما استحسنوا في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فإنه في معنى جنس المرأة هند، ولا يفهم من قوله: (استحسنوا) أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن منه فـ(الحذف) مفعول مقدم باستحنسوا، و(في نعم) متعلق بالحذف أو باستحسنوا. ثم قال:

٢٣٧ ـ وَالأَصْلُ فِي ٱلْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

يعني أن (الأصل) أن يتقدم (الفاعل) على المفعول لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف (المفعول) والأصل مبتدأ، و(في الفاعل) متعلق به، و(أن يتصلا) خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي ٱلْمَفْعُولُ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ

خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضرب عمراً زيد، و(بخلاف) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله، و(قد) في قوله: (وقد يجاء) للتحقيق لا للتقليل، فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال: (وقد يجيء

(لأن قصد الجنس فيه بين) إنما قصدوا الجنس لأن العرب إذا استحسنوا شيئاً عظموا جنسه نحو: لله دره فارساً، وإذا استقبحوا شيئاً قبحوا جنسه.

(فرع): بقي على الناظم كالموضح حكم المثنى وحكمه كواحده، فيذكر الفعل مع المذكر نحو: قال رجلان، ويؤنث مع المؤنث نحو: قالت الهندان، كذا قيل من أنه باق عليه، والصواب أن حكم المثنى داخل في قوله: وإنما تلزم الخ لأنه سابق على المفرد والمثنى المجموع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثن يبقى على حكمه، فالمثنى لم يخرجه ما بقي على حكمه في قوله: وإنما تلزم الخ.

(والأصل في الفاعل أن يتصلا). قول كدي: **[لأن الفاعل كالجزء الخ]** الدليل على أنه كالجزء منه أن علامة الرفع في الأفعال الخمسة وهي النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو، وأنهم سكنوا آخر الفعل في نحو: ضربنا لأجل أن لا يتوالى أربع متحركات، ولما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقي معه الفعل على فتحه ولم يسكن نحو: ضربنا زيد، وأيضاً كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج إليه الفعل لكونه لازماً، وذكر الشطر الثاني مع أنه مفهوم الأول زيادة في الرد على الأخفش القائل بأن الأصل في كل منهما الاتصال، وفي كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة إذ قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول.

(وقد يجي المفعول قبل الفعل). قول كدي: **[والظاهر أن قد هنا الخ]** بل الظاهر أنها للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل إذ هو كثير في نفسه، أما بالنسبة إلى تأخير المفعول عن الفعل فهي للتقليل.

المفعول قبل الفعل) يعني أن المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو: ﴿فريقاً هدى﴾ وما تقديمه واجب نحو: ﴿إياك نعبد﴾ والظاهر أن (قد) هنا للتقليل لأن تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

٢٣٩ ـ وَأَخِّـرِ ٱلْمَفْعُـولَ إنْ لَبْسٌ حُـذِرْ ـــ أَوْ أُضْمِـرَ ٱلْفَـاعِـلُ غَـيْرَ مُنْحَصِرْ

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل، والأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معاً نحو: ضرب موسى عيسى، فالأول هو الفاعل محافظة على الترتيب، والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضربت زيداً، و(المفعول) مفعول بأخر، و(ان) شرط، و(لبس) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر، و(أو أضمر) معطوف على (حذر) و(غير منحصر) حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا كان منحصراً فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا. ثم قال:

٢٤٠ ـ وَمَـا بِـإلَّا أَوْ بِـإنَّمَـا انْـحَصَرْ ـــ أَخِّـرْ وَقَـدْ يَـسْبِـقُ إنْ قَصْـدٌ ظَـهَـرْ

يعني أنه يجب تأخير المحصور بإلا أو بإنما فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قصد حصر المفعول وجب

(وأخر المفعول إن لبس حذر). قول كدي: [بأن يكون الإعراب خفيا] مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لا لفظية ولا معنوية، فإن كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم، فمثال القرينة اللفظية: ضربت موسى سلمى، فالتاء بينت أن المؤنث فاعل، ومثال القرينة المعنوية: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ من المعلوم أن الكبرى ترضع الصغرى، وما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور، وخالفهم ابن الحاج ورد ما قالوه بأمور كلها من قبيل الإجمال، وما هنا من قبيل اللبس فلا وجه للمخالفة.

وقوله: [نحو ضربت زيداً] تبع في جعل المفعول ظاهراً إطلاق عبارة الناظم، والحق أنه لا بد أن يكون المفعول أيضاً ضميراً نحو: ضربته، وأما إن كان المفعول ظاهراً فيجوز تقديمه على الفعل نحو: زيداً ضربت، عملاً بقوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل، انظر تحقيق المقام في التوضيح، وأجيب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: أو أضمر الفاعل والمفعول به، وقد يجاب عن كدي والناظم بأن كلامهما في تقديم المفعول عن الفاعل فقط، وفي قولك: ضربت زيداً لا يجوز لأنه إذا تقدم المفعول انفصل الفاعل فيقال: ضرب زيداً أنا مع أنه إذا تأتى الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال، وهذه هي العلة في شرط كونهما ضميرين.

(وما بإلا أو بإنما انحصر. أخر)، قول كدي: [يجب تأخير المحصور الخ] تبع ظاهر عبارة الناظم، والأولى أن يقول: المحصور فيه لا المحصور، لأن ما بعد إلا أو بعد إنما، إنما يقال: محصور فيه لا محصور، وقد مر أن اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المحصور على ما بعد إلا وتقدم ما فيه، ولو قال الناظم: قدم بدل أخر لأفاد المراد.

تأخيره وتقديم الفاعل فتقول: ما ضرب زيد إلا عمراً وإنما ضرب زيد عمراً، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول: ما ضرب عمراً إلا زيد، وإنما ضرب عمراً زيد، وقوله: (وقد يسبق إن قصد ظهر) لا يظهر القصد إلا في المحصور بإلا، وأما المحصور بإنما فلا يعلم حصره إلا بتأخيره، وأشار بذلك إلى نحو قوله:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، و(ما) موصولة وهي مفعول مقدم بـ(أخر) وصلتها (انحصر) و(بإلا) متعلق بانحصر، وفهم من قوله: (وقد يسبق أن ذلك قليل، وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا، لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

وقوله: [فتقول: ما ضرب زيد إلا عمراً الخ] أي إذا أردت انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فلو قلت: إنما ضرب عمراً زيد، أو ما ضرب عمراً إلا زيد، انقلب المعنى.

وقوله: [فتقول: ما ضرب عمراً إلا زيد الخ] أي إذا أردت انحصار كون عمرو مضروباً لزيد لا لغيره، ويحتمل أن زيداً يكون ضرب غير عمرو، ولو عكست انقلب المعنى.

وقوله: [لا يظهر القصد إلا الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وقد يسبق وإن كان ظاهره يشمل المحصور فيه بإلا أو بإنما فليس على إطلاقه، بل لا يجوز التأخير إلا مع إلا، لأن القصد إنما يظهر معها.

وقوله: [إلى نحو قوله: فلم يدر الخ] البيت من الطويل، وقد وقف الشاعر على ديار الأحبة فوجدهم قد ارتحلوا فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت، ويدر: مجزوم بحذف الياء، والله. فاعل محصور فيه العلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى، وما، موصولة، وهيجت، فعل ماض والجملة من الفعل والفاعل بعد صلتها، وعشية: منصوب على الظرفية، والعشية: من المغرب إلى العتمة، وقيل: من الزوال إلى طلوع الفجر، وآناء: جمع نوء بضمتين[1] الحفير حول الخيمة وهو فاعل هيجت، والديار: مضاف إليه، وشامها: بواو مفتوحة حرف عطف معطوف على آناء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الأخبية لأنها إذا زالت بقي أثرها، وفي التصريح والعيني مما يخالف هذا لا معنى له، وما ذهب إليه الناظم من أن إنما تفيد الحصر هو مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة وأبو حيان إلى أنها لا تفيده لأنها مركبة من أن وما الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلا لها بحديث مسلم: «إنما الربا في النسيئة» مع أن ربا الفضل ثابت إجماعاً فلم تفد هنا حصراً، واستفادة الحصر في بعض المواضع إنما هو من أمر خارج نحو قوله تعالى: ﴿إنما إلهكم الله﴾ سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم الوهية غير الله فلم يستفد الحصر من إنما.

(وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله: والأصل في الفاعل أن يتصلا البيت كأنه قال: إذا علمت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا.

---

(١) (قوله: جمع نوء الخ) هو غير صواب بل هو مصدر كابعاد وزناً ومعنى، اهـ مصححه.

يعني أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير، ومنه قوله: (خاف ربه عمر) فربه: مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل، وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائداً على ما بعده فإن المفسر للضمير مقدم في النيه لأن تقديمه هو الأصل، وقوله: (وشذ نحو زان نوره الشجر) يعني أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل، وإنما قل ذلك لأن الضمير المتلبس به عائد على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول في نية التأخير، ونحو: فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير: وشاع نحو قولك: وكذلك شذ.

النائب عن الفاعل

يسمى النائب عن الفاعل، ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله. ثم قال:

(وشذ نحو زان نوره الشجر). قول كدي: [عائد على متأخر الخ] وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة المجموعة في قول من قال:

وعـود مضمـر عـلى مـا بـعـده   لـفـظاً ورتبـة فـحـصـل عـده
في مضمـر الشـأن ورب والبـدل   نـعـم وبئس وتـنـازع الـعـمـل

فمثال مضمر الشأن: ﴿قل هو الله أحد﴾ فهو ضمير قصة لا محل له، ومثال رب: ربه رجلاً صالحاً، ومثال البدل: ضربته زيداً، ومثال نعم وبئس: نعم أو بئس رجلاً زيد، ففي نعم أو بئس ضمير مستتر فاعل، وزيد: مبتدأ أو خبر، ومثال التنازع: جفوني ولم أجف الأخلاء، فالواو في جفوني عائد على الاخلاء، وختم هذا الربع بذكر الخوف إشارة إلى أن من خاف الله نجا وأدرك حظاً وافراً من العلوم، وختم أيضاً بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبركاً، والله تعالى أعلم.

النائب عن الفاعل

عبارة الناظم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة النحويين بقولهم المفعول الذي لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة: أحدها أنها أخصر. ثانيها: أن عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به كما يأتي في قوله: وقابل من ظرف الخ. ثالثها: أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها بالمفعول الثاني الذي لم ينب في نحو: أعطي زيد درهماً، فيصدق على درهماً أنه مفعول لم يسم فاعله مع أنه ليس بمراده، وقول أبي حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك، فيحتمل الذم على عادته أو المدح وهو الإنصاف لما قلنا، ثم أن الفاعل يحذف لأحد الأغراض المجموعة في قول أبي حيان في أرجوزته المسماة بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب:

وحـذفـه للخـوف والإبهـام   والـوزن والتحقير والإعـظام
والعلم والجهـل والاختصـار   والسجـع والوفـاق والإيثـار

فالخوف منه أو عليه، فمثال الأول قول من خاف من الحجاج: قتل سعيد بن جبير، ومثال الثاني قول

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

يعني أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به، وقوله: (فيما له) أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه إن كان ضميراً، ولحاق تاء التأنيث في الماضي إذا كان مؤنثاً، ثم مثل بقوله: (كنيل خير نائل) أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه.

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله:

٢٤٣ ـ وَأَوَّلُ ٱلْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

يعني أن الفعل المبني للمفعول يضم أوله وشمل الماضي والمضارع فإنهما يشتركان في ضم الأول،

والد قاتل زيد: قتل زيد، ومثال الإبهام قول المتصدق الذي يخفي صدقته: تصدق بصدقة على مسكين، ومثال الوزن:

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غير وعلق أخرى ذلك الرجل

ومثال التحقير: طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضي الله عنهما، ومثال الإعظام أي يعظم الفاعل بأن لا يذكر مع النائب نحو قوله عليه السلام: «من ابتلي منكم بشيء من هذه القاذورات فليستتر» إذ الفاعل الله، ومثال العلم: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾ إذ من المعلوم أن الذي أحله هو الله، ومثال جهل الفاعل: سرق المتاع إذا لم يدر من السارق، ومثار الاختصار: ﴿وإذا حييتم﴾ إذ أولى من ذكر الفاعل على أنه ليس المحذوف فاعلاً مخصوصاً، ومثال السجع: من طابت سريرته حمدت سيرته، ومثال الوفاق أي التوافق في إعراب القوافي قوله: ولا بد من يوم ترد الودائع، بضم العين لأن القوافي قبله مضمومة، ومثال الإيثار للسامع كراهية سماع ذكر الفاعل: ضرب زيد، وذكر هذه الأغراض تطفل من النحويين على البيانيين، والنائب أصله ناوب قلبت الواو همزة عملاً بقوله: وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفي.

(ينوب مفعول به عن فاعل فيما له). قول كذي: [أي فيما استقر له من الأحكام الخ] أي فيما ذكر من الأحكام، وأشار بهذا إلى فيما له عام مخصوص لما مر ذكره في باب الفاعل لا في جميع احكام الفاعل مطلقاً لأن الفاعل يرفعه واحد من أحد عشر، وأما النائب فلا يرفعه إلا الفعل أو اسم المفعول أو المصدر على رأي وخير في النظم بمعنى المال مثله في قوله: (إن ترك خيراً وليس خير) في النظم مصدراً ضد الشر لأنه يكون مخالفاً لقوله: ينوب مفعول به، إذ النائب حينئذ مصدر ويؤدي إلى تكرار مع قوله: وقابل من صرف أو من مصدر.

قوله: [ولما كانت الخ] الأولى أن يقول: ولما كان الفعل المبني للفاعل أصلاً للفعل المبني للمفعول أبقوا صيغته على حالها وغيروا صيغة المبني للمفعول لتدل على النيابة، وإلى كيفية التغيير أشار بقوله: (وأول الفعل اضممن). قول كذي: [وشمل الماضي والمضارع الخ] أي ولا يشمل الأمر.

فإن كان ماضياً كسر ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (والمتصل بالآخر اكسر في مضي) ثم مثل ذلك بقوله: (كوصل) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل، وإن كان مضارعاً فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٤ ـ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيهِ يُنْتَحَى

أي اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحاً، ثم مثل ذلك بقوله: (كينتحي المقول فيه ينتحى). وقوله: (وأول الفعل) مفعول أول باضممن، و(المتصل) مفعول مقدم أيضاً بـ (اكسر) و(في) متعلق باكسر، و(بالآخر) متعلق بالمتصل، والهاء في (اجعله) عائدة على ما قبل الآخر، و(من) مضارع متعلق باجعله، و(منفتحاً) مفعول ثان باجعل، و(المقول) نعت لينتحي، و(فيه) متعلق بالمقول، و(ينتحي) محكي بالقول، ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله: كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا: واجعله من مضارع كينتحي منفتحاً، فالقول فيه إذاً على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي، فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي، وبالأول جزم المرادي. ثم ان ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر وذلك في نوعين: الأول: أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا ٱلْمُطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول في تعلمت

(فإن قلت): عبارة الناظم بالفعل عامة تشمله فمن أين يؤخذ التخصيص؟ (قلت): من تخصيصه الكلام بعد على الماضي والمضارع، وإنما لم يبن الأمر للمفعول لأمرين: أحدهما للبس وذلك نحو: أكرم بكسر الراء وفتح الهمزة أمر من أكرم لو بنيته للمفعول ضممت الأول، فإن كسر ما قبل الآخر التبس بالماضي، وإن فتحته التبس بالمضارع. ثانيهما: فساد المعنى وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء، والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان، وأطلق في الفعل فيؤخذ منه أنه يبنى للمفعول مطلقاً سواء كان متعدياً أو لازماً، وهو الذي يدل عليه قوله: وقابل من ظرف الخ، لكن لا بد من تقييده بأن يكون متصرفاً، فلا يجوز بناء الجامد كنعم وبئس، وأما الأفعال الناقصة ففي بنائها للمفعول خلاف، وإنما ضم أول الفعل لأن الضم هنا أقوى الحركات، فناسب عمل الفعل المبني للمفعول وتقوية له.

وقوله: [كسر ما قبل الآخر مع قوله بعد: فتح ما قبل الآخر] الأولى أن يقول في الموضعين الحرف المتصل بالآخر كما عبر به الناظم، لأن ما قبل الآخر عام يصدق بالمتصل وغيره.

(والثاني التالي: المطاوعة) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة: أحدها: أنه عبر بتاء المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهي التي تصير الفعل المتعدي لازماً ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو: تبختر وتمسكن. ثانيها: أنه يشمل ما زيادتها معتادة وهو المراد، وما زيادتها غير معتادة

الحساب: تعلم الحساب بضم الأول والثاني، وفهم من قوله: (تا المطاوعة) أن المراد بالفعل هنا الماضي لا المضارع، لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة، و(الثاني) مفعول بفعل محذوف يفسره (اجعله) و(تاء المطاوعة) مفعول بالتالي، و(كالأول في) موضع المفعول الثاني لاجعله، و(بلا منازعة) متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

الثاني: أن يكون الفعل الماضي مفتتحاً بهمزة الوصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ   كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

يعني أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً كالأول فتقول في انطَلق انطُلِقَ، وفي استُخرج: استخرج، وفي استحلى: استُحلي، وفهم من قوله: (بهمز الوصل) أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً، لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل، و(ثالث) مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، و(الذي) نعت لمحذوف والتقدير، وثالث الفعل الذي ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدىء أو افتتح، وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله. ثم قال:

نحو: ترمس الشيء بمعنى دفنه وستره مع أنه لا يصح دخولها هنا. ثالثها: أن عبارته تقتضي أن هذا يكون في الماضي وغيره مع أن ذلك خاص بالماضي، وقد أصلحه ابن غازي بقوله:

والثاني التالي تا الزيادة   كالأول اجعل إن تكن معتادة

واعترض إصلاحه بأنه لا يدفع الاعتراض الثالث، فلو أبدل الشطر الثاني بقوله: فاضمم بماض أن تكن معتادة لكان رافعاً له أيضاً، هذا حاصل ما لهم هنا، والجواب عن الأول ما حققه شيخنا العلامة القاضي سيدي الطالب بن الحاج في حواشي اللامية أن التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوز فيه، لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع وهي تكون تحقيقية كتعلم، وتقديرية كتبختر وتمسكن، وعن الثالث بما في كدي من قوله: وفهم الخ، وإنما وجب ضم الثاني هنا كالأول، لأنه لو بقي مفتوحاً مع كسر الحرف المتصل بالآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة نحو قولك: أنت تعلم زيداً الحساب من علم المضعف، ولا يستغنى بالثاني عن التالي ولا العكس، لأنه احترز بالثاني عما إذا كان الحرف التالي لتاء المطاوعة غير ثان بل ثالث وذلك في المضارع نحو: بتعلم فلا يضم، واحترزوا بالتالي لتاء المطاوعة من الثاني التالي لغيرها كأكرم فلا يضم، وبالحرف المفصول بينه وبين تاء المطاوعة.

(وثالث الذي بهمز الوصل). قول كدي: [لا يكون إلا ماضياً الخ] ولا بد أن يكون الماضي محتوياً على أكثر من أربعة عملاً بقوله فيما يأتي:

وهو لفعل ماض احتوى على   أكثر من أربعة

وقوله: [والذي نعت لمحذوف الخ] أشار بهذا إلى أن الواجب قراءة ثالث بدون أل مضاف إلى الذي ولو عرفت الثالث بالألف واللام لكان الذي صفة له فيصير المعنى: والحرف الثالث الذي الخ وهو فاسد.

٢٤٧ ـ وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَـاثُـلَاثِيٍّ أُعِـلْ عَـيْنـاً وَضَـمٌّ جَـاكَبُـوعَ فَـاحْتُـمِـلْ

يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات: الأولى إخلاص الكسر وهو المشار إليه بقوله: (واكسر) الثانية: الإشمام وهو المشار إليه بقوله: (أو أشمم) وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة، وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما في المتواتر. الثالثة: إخلاص الضمة وهو المشار إليه بقوله: (وضم جاكبوع) ومنه قوله:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت

وشمل قوله: (فاثلاثي) المفتوح العين نحو: باع، والمكسور العين نحو: خاف، وشمل قوله: (أعل) ما عينه ياء كباع، وما عينه واو كقال، والأصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، والأصل في بيع بإخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قيل قول فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأما على لغة قول وبوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها، وأما على لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين، و(فاثلاثي) مفعول بأشمم على أعمال الثاني، ومفعول (اكسر) محذوف، و(أعل)

وقوله: **[وإعراب البيت]** يقال عليه: ما فائدة إعرابك له؟ واستحلى في النظم من قولهم: فلان استحلى الشيء وجده حلواً أو عده حلواً.

(واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل) هذا تقييد لقول الناظم: وأول الفعل اضممن مع ما بعده. قول كدي: **[المعتل العين]** الأولى المعل بدون تاء كما عبر به الناظم في أعل، لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا، والمعل هو الذي أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب واعلال، فكل معل معتل ولا عكس، فيخرج بتقييد الناظم بالمعل ما كان معتلاً غير معل نحو: عور، وصيد، فحكمه حكم الصحيح، وكلام المكودي يقتضي أن حكمه حكم المعل وليس كذلك.

وقوله: **[وقرىء بهما في المتواتر]** قرأ نافع وابن عامر والكسائي في سيء وسيئت وجوه بالاشمام والباقون بإخلاص الكسر، ويظهر من المكودي أنهما متساويان، والحق أن لغة الكسر أقوى، وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناظم له.

وقوله: **[ومنه قوله: ليت الخ]** البيت من الرجز قائله رؤبة، وقيل غيره، وليت الأولى: للتمني وهو يكون حتى في المستحيل كما هنا، وهل: للنفي بمعنى ما بدليل رواية وما ينفع، وليت الثانية توكيد لفظي للأول، وجملة ينفع اعتراضية بين المؤكد والمؤكد، وشباباً: اسم ليت الأولى، وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر، ونائب بوع عائد على الشباب والشاهد في بوع، وجملة فاشتريت معطوفة على جملة بوع.

وقوله: **[والأصل في هذه اللغات الخ]** أشار بهذا إلى أن لغتي الكسر والاشمام فرعيتان على لغة الضم

في موضع الصفة لثلاثي، و(عيناً) تمييز، و(ضم) مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره (جا) وقصره ضرورة، و(احتمل) معطوف على (جا) و(كبوع) في موضع الحال من فاعل (جا). ثم قال:

٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

يعني أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع في اللبس، واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو: بيع العبد، إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت: بعت يا عبد بإخلاص الضم أو الإشمام، فلو قلت: بعت بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل، أو فعل ومفعول؟ فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام، وكذلك طلت زيداً إذا أسندته أيضاً إلى ضمير المخاطب فقلت: طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما، و(إن) شرط، و(خيف) فعل الشرط، و(لبس) مفعول لم يسم فاعله، و(بشكل) متعلق بخيف، و(يجتنب) جواب الشرط. ثم قال: (وما لباع قد يرى لنحو حب) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حب، ورد ما جاز في فاء باع من كسر وإشمام وضم وقد قرىء: ﴿هذه بضاعتنا ردت

ولا يلزم كونها أكثر منهما. وقوله: **[واحتمل معطوف الخ]** ومعناه قبل واغتفر، وفيه إشارة إلى ضعفه.

(وإن بشكل خيف لبس يجتنب) هذا تقييد لقوله: واكسر، مع قوله: وضم، وأما الاشمام فلا يمكن فيه اللبس. قول كدي: **[بعت يا عبد]** أصله على الإسناد إلى ضمير المخاطب أن تقول للعبد: باعك سيدك، ثم حذف الفاعل الذي هو سيدك واقيم المفعول مقامه وهو الكاف، والكاف لا يكون في محل رفع فأتينا بضمير يوافقها يكون في محل رفع وهو التاء فصار: بيعت بضم الأول وكسر الثاني وفتح التاء، استثقلت الكسرة تحت الياء فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها لقول اللامية:

وانقلا لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت وكان بتا الإضمار متصلاً أو نونه

فالتقى ساكنان الياء والعين، فحذفت الياء فصار بعت، فوقع اللبس بالكسر فيجتنب فيؤتى بالاشمام أو الضم.

وقوله: **[وكذلك طلت زيداً]** بمعنى غلبته في المطاولة والعلو. وقوله: **[فقلت طلت بالضم]** أي بالبناء للمفعول وأصله طالك زيد ففعل ما مر، إلا أنك تقول: استثقلت الكسرة تحت الواو فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان الخ، فلو قلت: **طلت** بالضم التبس بالمبني للفاعل الذي هو من الطول ضد القصر الذي فعله لازم، أو يكون الذي وقعت عليه التاء هو الذي طال عليه غيره، فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر أو الإشمام.

(وما لباع قد يرى لنحو حب) قوله: **[من كسر وإشمام الخ]** أي ومن اجتناب الشكل الذي خيف به اللبس وذلك نحو: حب زيد بضم الحاء فلا يدرى هل زيد فاعل أو نائب، لأن حب كما يأتي يجوز في المبني للفاعل فيه وجهان: الفتح والضم، فلو ضممته إذا بنيته للمفعول لوقع اللبس، فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر الذي لا لبس فيه.

إلينا﴾ بكسر الراء، وفهم من قوله: (قد يرى) أن ذلك قليل، ولم يقرأ بهما في المتواتر فـ(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (لباع) و(قد يرى) خبره، و(لنحو) في موضع المفعول الثاني ليرى. ثم قال:

٢٤٩ ـ وَمَـا لِفَـا بَـاعَ لِمَـا ٱلْعَـيْنُ تَـلِي فِي اخْتَـارَ وَانْقَـادَ وَشِبْـهٍ يَنْجَـلِي

يعني أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو: اختار، أو على وزن انفعل نحو: انقاد، وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: اختير، واختور، وبالإشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد، أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ما ذكر نحو: اعتور، بل يجري مجرى الصحيح، و(ما) موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع، وخبره (لما العين تلي) و(العين) مبتدأ، و(تلي) خبره، والجملة صلة (ما) الثانية، و(في اختار) متعلق بتلي، والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما، و(ينجلي) في موضع الصفة لشبه أي وما أشبههما في الوزن والإعلال، ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

وقوله: [**أن ذلك قليل**] الإشارة إلى المجموع وهو الكسر والإشمام لا إلى الجمع كما تقتضيه عبارة الناظم، لأن الضم قراءة الجميع فكيف يكون قليلاً، والدليل على أن الإشارة في كلام كدي لما قلنا قوله ولم يقرأ بهما الخ بضمير التثنية راجعاً للكسر والإشمام وهو الصواب وفي غالب النسخ ولم يقرأ بها، فيحتمل أن يكون الضمير عائداً على الثلاثة ولا يصح لأن الضم قرأ به السبعة، ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته، ولا يصح أيضاً لاقتضائه أن الإشمام قرىء به في المتواتر وليس كذلك وفي بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الأفراد أي بكسر، ويرد عليه ما ورد على ما قبله فبان أن الصواب النسخة الأولى.

(وما لفا باع لما العين تلي). قول كدي: [**يعني ان ما كان من الفعل المعتل الخ**] الأولى أن يقول: المعل يدل على المعتل لما مر، وقوله: [**أن ما صحت عينه الخ**] أطلق الصحيح هنا على ما يشمل المعتل كعور، وهو الصواب الجاري على ما عند أهل التصريف من كونهم يطلقون الصحيح على ما يقابل المعل خلاف ما مر له في الموضعين السابقين.

وقوله: [**والعين مبتدأ الخ**] هذا هو الصواب وتقديره يقتضي أن العين فاعل بفعل محذوف وهو خلاف الصواب. وقوله: [**وقد ذكر في أول الباب الخ**] نكت به على الناظم بأنه كان ينبغي للناظم أن يذكر هذه الأبيات إلى آخر الباب عدا وما سوى النائب عقب البيت الأول، ونكت عليه الموضح بذلك أيضاً لأن كلامه كان فيما ينوب فكان ينبغي أن يتمم الكلام على النائب لأنه المقصود، والتفريق بين الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة.

(لا يقال): كثيراً ما يقدمون الوسائل على المقاصد فما هنا من الكثير. (لأنا نقول): ذلك صحيح لكن الناظم قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وأخر باقي المقاصد تخليطاً.

٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين، فلا يجوز سير وقت، ولا جلس مكان، وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سير سحر، ولا جلس عندك، وما يقبل النيابة من مصدر، ويشترط أيضاً في نيابته أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سبحان، أو حرف جر يعني مع مجروره، ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ، ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله: (وقابل) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك.

فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً، إن أقمت المجرور، وسير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً، إن أقمت ظرف الزمان، وسير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً، إن أقمت ظرف المكان، وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد، إن أقمت المصدر، و(قابل) مبتدأ، و(من ظرف) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به، و(حري) بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ، و(بنيابة) متعلق به. ثم قال:

(وقابل من ظرف أو من مصدر). قول كدي: [فلا يجوز سير وقت] لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على ما دل عليه الظرف المبهم، فيدل على المكان التزاماً وعلى الزمان وضعاً، فلا فائدة للظرف المبهم حينئذ، ومحله إذا لم يقيد بوصف وإلا جاز نحو: جلس مكان حسن، وصيم زمان طويل. وقوله: [وأن يكونا متصرفين] سيقول الناظم: وما يرى ظرفاً وغير ظرف الخ.

وقوله: [فلا يجوز سير سحر الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون لازماً للنصب على الظرفية كسحر، أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن والإشارة إلى العموم وفي ظرف الزمان والمكان، وإنما امتنع كون الظرف الغير المتصرف نائباً لأن نيابته توجب رفعه، وذلك يخرجه عن النصب الذي قصدت العرب قصره عليه، فتكون نيابته تصرفاً وهو نقض للغرض.

وقوله: [أن لا يكون مؤكداً الخ] نحو: سير سير لأن المصدر المؤكد لا فائدة فيه، لأن معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب ولا بد من تغايرهما، وأما إذا وصف فإنه يجوز، ومنه مثال المكودي بعد بسير شديد.

وقوله: [نحو سبحان الخ] ظاهر كدي أنه مصدر مع أنه اسم مصدر سبح ومصدره التسبيح، وإنما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر في الظرف.

وقوله: [يعني مع مجروره] أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق، ووجهه أن حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره، وحمله على هذا ليوافق كلامه في الكافية والتسهيل، وقال أبو حيان: ولم يقل به أحد، ومذهب جمهور البصريين أن النائب المجرور فقط، ومذهب الفراء النائب حرف الجر فقط وهو ظاهر النظم هنا.

٢٥١ ـ وَلاَ يَنُوبُ بَعْض هٰذِي إنْ وُجِدْ   فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم، وإلى ذلك أشار بقوله: (وقد يرد) وفهم منه أن ذلك قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوماً، وقوله: (بعض) فاعل ينوب، و(هذي) إشارة إلى الأربعة المذكورة، و(إن وجد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وفاعل (يرد) ضمير مستتر والتقدير: وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

٢٥٢ ـ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ   بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

يعني أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، ويعبر أيضاً عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول، واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا: كسي زيداً ثوب، وأعطي عمراً درهم، وفهم من قوله: (فيما التباسه أمن) أنه إذا وجد لبس وجب إقامة الأول كقولك: أعطي زيد عمراً، وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه

(ولا ينوب بعض هذي إن وجد). قول كدي: [**أحد هذه الأربعة الخ**] جعلها أربعة والمفعول به خامساً باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين، وجعل في التوطئة عند قوله: وقابل من ظرف الخ ظرف الزمان وظرف المكان قسماً واحداً، فلذلك جعل هناك الذي ينوب أربعة أشياء بالمفعول به، فلا منافاة بين ما هنا وبين ما في التوطئة، وإنما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به، لأن غير لا ينوب إلا بتقديره مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه، لأن تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل.

وقوله: [**ومنه قراءة بعضهم الخ**] الذي قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع، ويجزي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام كي بفتحة مقدرة.

وقوله: [**وقد يرد ذلك**] جواب عن سؤال مقدر بأن يقال له: كان ينبغي للناظم أن يقول: ترد بالياء لأنه يعود على النيابة وقد مر: وإنما تلزم الخ فأجاب بما ذكر، وهذا مبني على ما قدمه في التقرير من أن الظرف وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به، والحق أن ذلك لم يسمع إلا مع الجار والمجرور، فيكون الضمير في يرد عائداً على بعض هذه إشارة إلى أنه لم يسمع في جميعها.

(**وباتفاق قد ينوب الثان**). قول كدي: [**يعني أن النحويين اتفقوا الخ**] تبع في دعوى الاتفاق الناظم، وقد حكى الموضح في ذلك أقوالاً أربعة تنكيتاً على الناظم. (لا يقال): إن الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره. (لأنا نقول): قد حكى في التسهيل الاتفاق أيضاً وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف، فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطلع عليه.

وقوله: [**من باب ظن**] أما هوّ فيتكلم عليه في قوله: في باب ظن وأرى الخ. وقوله: [**وجب إقامة**

يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب (ينوب) مفعول به عن فاعل، و(قد) إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فانه أكثر، و(باتفاق) متعلق بينوب، وكذلك (فيها) و(الثان) فاعل، و(من باب) في موضع الحال من الثان. ثم قال:

٢٥٣ ـ فِي بَـابِ ظَنَّ وَأَرَى ٱلْمَنْـعُ اشْتَهَـرْ وَلَا أَرَى مَـنْـعـاً إِذَا ٱلْـقَـصْـدُ ظَـهَـرْ

يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما كان خبراً في الأصل، والمفعول الثاني من باب أعلم وأرى، وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه في باب ظن أنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا، ووجه منعه في أعلم أن الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده: ظن زيداً قائم، وأعلم زيداً فرسه مسرجاً، وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف، و(في باب) متعلق بـ(اشتهر) وهو خبر عن (المنع) و(القصد) فاعل بفعل محذوف يفسره (ظهر)، ثم قال:

٢٥٤ ـ وَمَـا سِـوَى النَّـائِبِ مِمَّـا عُـلِّقَـا بِـالـرَّافِـعِ النَّـصْـبُ لَـهُ مُحَقَّـقَـا

يعني أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: (ما سوى النائب) جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه

الأول الخ] لأن كلاً يصح أن يكون معطى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، ودعوى الاتفاق في هذا المفهوم صحيحة إلا ما ورد من قول الرضي: إن اللبس ينتفي ببقاء كل منهما في مرتبته بأن يقال: أعطى زيداً عمرو، فيعلم أن زيداً هو الفاعل من جهة المعنى بتقديمه وإن كان منصوباً.

وقوله: **[وفهم أيضاً من سكوته الخ]** مراده بالأول ما كان فاعلاً في المعنى تقدم أو تأخر، ولا يفهم ما قال من السكوت فقط بل بالأحروية لأنه إذا كانت نيابة الثاني متفقاً عليها فأحرى الأول.

(ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر). قول كدي: **[وفهم من سكوته الخ]** تقدم ما فيه، والأولى أن يقول: وفهم من حكاية الخلاف في الثاني أن الأول تجوز نيابته بلا خلاف وهو داخل في قوله: ينوب مفعول به الخ، ثم إن حكاية الخلاف في الثاني تقتضي أن الثالث تمتنع نيابته اتفاقاً وليس كذلك، وأجيب بأن المفعول الثالث في باب أرى وأعلم هو المفعول الثاني في باب ظن فهو داخل في قوله: في باب ظن، ولو خصه بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه شائبة تكرار مع قوله في باب ظن، ورد هذا الجواب غير سديد.

(وما سوى النائب مما علقا) تأخير هذه المسألة إلى هنا أولى من تقديم الموضح لها، لأن مراده من هذه المسألة أن غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً فليست من الوسائل ولا من المقاصد. قول كدي: **[والحال والتمييز الخ]** وزاد غيره النعت والتوكيد والعطف والاستثناء، وأتوا على ذل بمثال جامع لما في كدي ولما زادوه

فتقول: أعطى زيد درهماً يوم الجمعة، أمام زيد إعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، و(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (سوى النائب) و(مما) متعلق بالاستقرار العامل في الصلة، و(بالرافع) متعلق بـ(علقا) و(النصب له) مبتدأ وخبر والجملة خبر (ما) و(محققاً) حال من الضمير المستتر في (له) العائد على (النصب).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق، ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن لا يكون إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف، ولا صفة مشبهة، ولا حرفاً، لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال:

وهو سبق قلم منهم ومنه، والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة من ظرف أو مصدر أو حرف جر، ولعل كدي لأجل هذا الاعتراض لم يأت بمثال إلا لما ذكرنا، نعم بقي عليه المجرور فكان ينبغي أن يزيد في داره، وإنما وجب التخصيص بما قلنا لأن الأشياء لا يفترق حكمها ولا تنوب فلا وجه لإدخالها هنا.

وقوله: [أو فيه] تكرار مع قوله قبل: كظرف الزمان وظرف المكان (لا يقال) هذا البيت غير ضروري الذكر لأن معناه مأخوذ من قوله: ينوب مفعول به الخ، لأن من جملة ما ثبت للفاعل أنه لا يتعدد فكذلك نائبه (لأنا نقول): أخذ من هنالك التزاماً ومن هنا مطابقة والأخذ من هنا أقوى: وقوله: [المستتر في له] أي الذي كان مستتراً في المتعلق المحذوف وانتقل إلى الجار والمجرور، فقول بعض صوابه حال من الضمير في المتعلق المحذوف سبق قلم لانتقاله كما علمت، والله أعلم.

اشتغال العامل عن المعمول

لما فرغ من المرفوعات نصاً شرع في الكلام على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين في الحذف مع وجود نائب المحذوف في كل، وأحسن من هذا أن لو ذكر الاشتغال بعد التعدي واللزوم، قالوا: وأركانه أربعة: الشاغل وهو الضمير، والمشغول وهو الفعل، والمشغول به وهو العمل، والمشغول عنه وهو الاسم السابق.

قول كدي: [ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه] ضمير شرطه وصلاحيته عائد على العامل المذكور المفسر بالكسر، وضمير فيه يعود على الاسم السابق. وقوله: [فوجب أن لا يكون إلا فعلا الخ] مثال الفعل: زيداً ضربته، ومثال اسم الفاعل أزيد أنا ضاربه، ويدخل فيه أمثلة المبالغة نحو: العسل أنا شرابه، ومراد كدي باسم المفعول المصوغ من المتعدي إلى اثنين نحو: زيد الدرهم معطاه، وبه يسقط قول من قال: الصواب حذف اسم المفعول لأنه لا يمكن معه الاشتغال. وقوله: [ولا يجوز أن يكون فعلاً غير الخ] لأنه لا يتصرف في نفسه فأحرى في معموله. وقوله: [ولا صفة الخ] سيأتي وسبق ما تعمل فيه مجتنب.

٢٥٥ - إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

٢٥٦ - فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

يعني أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زيد ضربته، ومثال المشتغل عن نصب محله: عمراً مررت به، وفهم من قوله: (موافق) مطلق الموافقة فشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، وجاوزت عمراً مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما، ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغنى عنه نحو: أنت في قولك زيد أنت تضربه، فإن وقع الفصل بهذا أو مثله لم يجز النصب للفصل بأنت. و(إن) حرف شرط، و(مضمر) فاعل بفعل محذوف يفسره (شغل) و(سابق) نعت لـ(اسم) و(فعلاً) مفعول بشغل، و(عنه) متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق، والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه، و(بنصب) متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق، والظاهر في أل في قوله: (أو المحل) أنها معاقبة للضمير، والتقدير بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من وجوه الإعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه أو محله عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به، وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن، وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية فترجح الأخذ به. و(السابق) مفعول بفعل مضمر يفسره (انصبه) و(بفعل) متعلق بانصبه، و(أضمر) في موضع الصفة لفعل، و(حتماً) نعت لمصدر محذوف والتقدير إضماراً حتماً، ويحتمل أن

(إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل). قول كدي: [بنصب ضمير الخ] أي بنصبه محله. وقوله: [عمراً مررت به] هذا لا يلائم تقديره وإعرابه مع اختياره، وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه، والصواب أن يمثل بنحو: هذا ضربته. وقوله: [وهذا التقدير الخ] أي للعامل المحذوف وهذا هو الحق خلافاً لمن أجاز إظهاره مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم﴾ وأجاب عنه ابن غازي بأن الثاني توكيد للأول، قال بعض: والصواب أنه مستأنف كأنه قيل: كيف رأيتهم؟ فأجاب بقوله: رأيتهم لي الخ. وأما في هذا الباب فالثاني تأسيس وتقدير عامل آخر أو لا أمر صناعي.

وقوله: [أن لا يفصل بينه الخ] محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا بد منه، وإلا بأن كان شرطاً في العمل نحو: زيداً أنت ضاربه، فيجوز الاشتغال في الاسم السابق على الفاصل كما يأتي في سؤال وجواب المكودي عند قوله: وسو في ذا الباب وصفاً. وقوله: [وتكون الباء على بابها الخ] الذي هو السببية ويكون حينئذ معنى نصب لفظ الضمير هو أن الفعل يصل إليه بنفسه، ومعنى نصب محله أن يكون الفعل واصلاً إليه بحرف الجر نحو: عمراً: مررت به، وهو مثاله في التقرير.

وقوله: [وعلى الإعراب الأول الخ] هو الذي قرر به الموضح كلام الناظم وهو الظاهر، وإن كان

يكون حالاً من الضمير المستتر في أضمرا، و(موافق) نعت لفعل بعد نعته بالجملة و(لما) متعلق بموافق، وما موصولة وصلتها الجملة بعدها.

ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرفع، ومستوفيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإنْ وَحَيْثُمَا

يعني أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، وذكر هنا منها إن وحيثما، فتقول: إن زيداً لقيته فأجمل إكرامه، وحيثما زيداً لقيته يكرمك، ومثال التحضيض: هلا زيداً كلمته؟ ومثال الاستفهام: متى زيداً تأتيه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني فقال:

جمهور الشراح قرروا كلام الناظم بالوجه الثاني وفيه تجوز من وجهين: الأول: أن الضمير لا ينصب لفظه وإنما ينصب محله لأنه مبني. والثاني: أن هذا تكرار مع قوله بعد: وفصل مشغول الخ، وأجيب عن الأول بأن معنى نصب لفظه لو كان محله اسماً ظاهراً لنصب لفظه، وعن الثاني بأن الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل في اسم السابق وما يأتي في اتصال الضمير وانفصاله. وقوله: [حالاً من الضمير المستتر في أضمرا] فيه تجوز لأن ضمير أضمرا عائد على الفعل ولا معنى لكونه الفعل نفسه حتماً بل اعتبار الإضمار أي في حال كون إضمار الفعل محتماً.

(والنصب حتم إن تلا السابق) قول كدي: [ما عدا الهمزة] فلا تختص بالدخول على الأفعال، ولذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية في قوله تعالى: ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾ لا يقال من أدوات الاستفهام ما هو غير خاص بالفعل نحو: هل زيد قائم؟ ومتى عمرو منطلق؟ وأين زيد مقيم؟ لأنا نقول: محل دخولها على الأسماء ما لم يكن في حيزها فعل وإلا فلا نفارقه، فزيد من قولك: هل زيد قام فاعل بفعل محذوف، وقد مر أول الكتاب.

(فإن قلت): ما الفرق بين قولك: أزيد قام؟ مع: هل زيد قام؟ حتى جاز في الأول وجهان وتعين في الثاني كونه فاعلاً بفعل محذوف؟ (قلت): الهمزة أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

وقوله: [وذكر منها إن وحيثما الخ] الضمير في منها عائد على الأدوات المختصة بالأفعال، وتسوية الناظم بين إن وحيثما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما بما يطلب النصب، وكونه في شعر أو نثر شيء آخر، وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم، وإنما وجب النصب لأن النصب يستدعي تقديم فعل ناصب فتكون الأداة المختصة داخلة على جملة فعلية، والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء فلا ينافي جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة المختص بالفعل بفعل محذوف نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾.

٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما: ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء ومثال ذلك: إذا التي للمفاجأة، وليتما الابتدائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وليتما زيد أكرمته. والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو: زيد ما أكرمته، وعمرو لأكرمنه، وإعراب البيت الأول واضح. وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين بالإعراب، فـ(الفعل) فاعل بفعل محذوف يفسره (تلا) و(ما) موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(ما) الثانية موصولة فاعلة بـ(يرد) واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله[1]، والهاء في قبله عائدة على الفاصل، و(معمولاً) حال من ما الثانية، و(ما) الثالثة موصولة واقعة على المفسر وصلتها (وجد)، و(بعد) متعلق بوجد وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد الفاصل، وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

٢٦٠ ـ وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرّاً أَوَّلاَ

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب، اشتمل البيت الأول على سببين: الأول: أن يكون

(وإن تلا السابق ما بالابتدا) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل بياناً لمفهوم قول الناظم سابقاً: شغل عنه كأنه قال: فإن لم يكن الضمير شاغلاً لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق، فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء، وبه يجاب عن اعتراض الموضح.

قول كدي: [**وليتما زيد أكرمته الخ**] مراده بوجوب الرفع الذي الكلام فيه عدم جواز نصب زيد على الاشتغال، وإلا فيجوز في ما في ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ، وأن تكون غير كافة فيكون زيداً بالنصب اسمها، والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله: وقد يبقى العمل، وقول بعض أن محل جواز إعمال ليتما في باب الاشتغال، وأما فيه فيتعين إعمالها غير سديد. وقوله: [**نحو زيد ما أكرمته الخ**] زيد: مبتدأ وما: نافية، وجملة أكرمته خبر. (فإن قيل): ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وهنا عمل زيد فيما بعدها. (فالجواب) انهم منعوا ذلك في عمل المفرد، وأما في عمل الجملة كما في هذا المثال فلا يمنع ذلك فيها، وهكذا يقال مع لام الابتداء وبعد غيرهما من أدوات الصدور.

(واختير نصب قبل فعل ذي طلب). قول كدي: [**اشتمل البيت الأول الخ**] هذا باعتبار جعل ما دل

---

(١) (قول الشارح: وصلتها قبله الخ) كذا بالأصل بإضافة قبل إلى الضمير، وهو مع كونه لا يستقيم معه الوزن مخالف لما في نسخ الألفية، فلذا حذفنا الضمير من لفظ المتن وحرر، اهـ مصححه.

الاسم السابق قبل فعل يقتضي الطلبَ وذلك الأمر نحو: زيداً اضربه، والدعاء نحو: اللهم زيداً ارحمه، والنهي نحو: زيداً لا تهنه.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو: ما وإن النافيتين، وهمزة الاستفهام نحو: ما زيداً ضربته، وأن عمراً أكرمته، وأزيداً رأيته؟

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو: قام زيد، وعمراً كلمته. ومنه قوله عز وجل: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ واحترز بقوله: (بلا فصل) من أن يقع بين حرف العطف المعطوف فاصل نحو: قام زيد، وأما عمرو فكلمته، لأن حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل، وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه.

ونصب: مفعول لم يسم فاعله باختير، و(قبل) متعلق باختير، (وذي طلب) نعت لفعل، و(بعد) معطوف على قبل فهو متعلق باختير، و(ما) موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق، و(إيلاؤه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، و(الفعل) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول، و(الفعل) مفعول ثان والأول أظهر، لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيراً، و(غلب) في موضع الخبر لإيلاؤه، و(بعد) معطوف على (بعد) في البيت الأول، و(بلا فصل) متعلق بعاطف، و(على) كذلك، و(أولا) ظرف متعلق بـ (مستقر) واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين. ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله:

على الطلب قسماً واحداً دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف، وقد مثل المكودي للقسمين معاً، وأما الموضح فجعل ما دل على الطلب بنفسه قسماً وما دل عليه بحرف قسماً آخر فقال: ويجمع المسألتين قول الناظم: فعل ذي طلب، والكل صحيح والمآل واحد. وقوله: **[وهمزة الاستفهام الخ]** محل اختيار النصب إذ لم يفصل بين الهمزة وبينه فاصل أصلاً أو فصل بينهما بظرف نحو: أيوم الجمعة زيداً نضربه؟ وإن فصل بغير ظرف فالمختار الرفع نحو: أأنت عمرو تضربه؟ وقوله: **[ومنه قوله عز وجل الخ]** يقدر عامل الظالمين من معنى أعد نحو: أهان أو عذب لأن أعد إنما يتعدى بحرف الجر.

وقوله: **[حكم المستأنف الخ]** فتارة يترجح النصب نحو: اضرب زيداً وأما عمراً فأكرمه لقوله: واختير نصب الخ، وتارة يترجح الرفع كمثال المكودي، وهذه العبارة بقوله: حكم المستأنف أولى من عبارة الموضح بقوله: فالمختار الرفع لعمومها. وقوله: **[لأن الطلب طالب الخ]** العبارة الجيدة أن يقول: لأن أصل الطلب أن يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى. وقوله: **[ثم أشار الخ]** الأولى حذف ثم ويقول بالجملة ذات وجهين المشار إليها بقوله: وإن تلا الخ، وعلى إثبات ثم يقتضي أنه مستأنف.

٢٦٢ ـ وَإِنْ تَـلاَ الْمَعْـطُوفُ فِعْـلاً مُخْبَرَا بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَـاعْـطِفَـنْ مُخَـيَّرَا

فذكر المساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل، كقولك: زيد قام، وعمراً كلمته، فالنصب مراعاة لعجزها، والرفع مراعاة لصدرها، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنما هو الجملة التي هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوف، و(المعطوف) فاعل بـ(تلا) و(مخبراً) نعت لفعل، و(به) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبرا، و(عن) اسم متعلق بمخبرا، ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبرا، و(فاعطفن) جواب الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:

٢٦٣ ـ وَالـرَّفْـعُ فِي غَـيْرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَحْ فَـمَا أُبِـيـحَ افْعَـلْ وَدَعْ مَـا لَمْ يُـبَـحْ

يعني أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه، وموجب الرفع وتساوي الوجهين، ومثال ذلك: زيد ضربته، وإنما كان الرفع راجحاً لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، و(الرفع) مبتدأ، و(في) متعلق به، و(رجح) خبر المبتدأ. ثم تمم البيت بقوله: (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) لأنه مستغنى عنه. ثم قال:

(وإن تلا المعطوف فعلاً مخبرا) قول المكودي: **[ذات وجهين الخ]** كبرى وصغرى، فبالنظر إلى صدر هذه فهي أهمية كبرى، وبالنظر إلى عجزها فهي فعلية صغرى. وقوله: **[كقولك: زيد قام وعمرو]** الأولى أن يعطف بالفاء[1] أو يأتي بالضمير بأن يقول لأجله، لأنك إذا رفعت فقد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية لا محل لكل واحدة منها من الإعراب، وإن نصبت فقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية وهي خبر، والمعطوف على الخبر خبر، والخبر إن كان الجملة لا بد له من رابط، وقد يكون ضميراً أو فاء العطف، وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهي من الروابط مردود بأن إفادتها الجمع في عطف المفردات لا الجمل كما هنا.

(والرفع في غير الذي مر رجح). قول كدي: **[ثم تمم البيت الخ]** بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس، والمرجوح موقوف على السماع ابن غازي، وقد كان شيخنا يقول: أغفل الناظم أقسام الاشتغال في المرفوع مع أن الأوجه الخمسة جارية فيه بالنسبة لتعين الابتدائية أو الفاعلية أو رجحان أحدهما أو جواز الأمرين على السواء، فقلت له: أو ما لو قال عوض فما أبيح الخ: وليعط مرفوع كما قد اتضح؟ فأعجبه ولهج بذكره وبقي دهراً يعلمه أصحابه اهـ. وانظر أقسام المرفوع وأمثلتها في التوضيح.

---

(١) (قوله: الأولى أن يعطف الخ) أنظر من أين له هذا المثال الذي كتب عليه هذه القولة، مع أن المذكور في نسخ الشرح: زيد قام، وعمراً كلمته، فلعل الصواب إسقاط هذه العبارة بتمامها وحرر، اهـ مصححه.

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو: إن زيداً مررت به، وان زيداً رأيت أخاه. يجري مجرى: ان زيداً ضربته في وجوب النصب، ونحو: أزيداً مر به ومر بأخيه يجري مجرى أزيداً ضربته في ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: (أو بإضافة) أن نحو: زيداً ضربت غلام أخيه، وصاحب غلام أخيه، ونحوهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيد ضربت غلامه، لأنه قوله: (أو بإضافة) أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو: زيداً مررت به، يجري مجراه ما كان المجرور فيه مضافاً متحداً كان أو متعدداً نحو: زيداً مررت بأخيه، ومررت بغلام أخيه.

و(فصل) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل، فيكون تقديره: وفصلك مشغولاً ومرفوعاً إذا كان التقدير أن يفصل المشغول، والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري، و(بحرف) متعلق بفصل، وكذلك بإضافة و(كوصل) متعلق بيجري. ثم قال:

٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول دون الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فنحو: أزيداً أنت ضاربه، كقولك: أزيداً تضربه. (فإن قلت): قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو: أزيد أنت تضربه للفصل، والفصل موجود في هذا المثال. (قلت) لا يمنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل، بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه، بل لا بد من شيء يستند

(وفصل مشغول بحرف جر). قول كدي: [المفصول بينه وبين الفعل بحرف الخ] ظاهره أن الشاغل في المسألتين الضمير وهو كذلك فيما إذا كان الفصل فيه بحرف الجر، وأما إن كان فيه الفصل بالمضاف فليس كذلك بل الشاغل ظاهر. وقوله: [أو بالإضافة] تبع عبارة الناظم مع أن الناظم أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو المضاف، والمكودي شارح فالأولى إتيانه بالعبارة من غير تأويل. وقوله: [وفي ذلك أيضاً اشعار الخ] أشار بهذا إلى أن أو في قول الناظم: أو بإضافة مانعة خلو لا مانعة جمع وهو الصواب، وليست أو للتقسيم حتى يقال انه لا يصدق كلام الناظم بالفصل بالحرف والمضاف معاً.

(وسوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل). قول كدي: [فنحو: أزيداً أنت ضاربه كقولك الخ] أي هو مماثلة في كون الوصف يفسر العامل في الاسم السابق كما يفسره الفعل، وإن كان الوصف مفصولاً والفعل لا يصح فيه الفصل، إلا أنهم اختلفوا في هذه المسألة أعني مسألة الاشتغال بالوصف هل يفسر العامل بالفعل فقط

إليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كإسم الفعل والمصدر، وبقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل، وبقوله: (إن لم يك مانع حصل) من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو: زيد أنا الضاربه غداً. وفهم من قوله: (إن لم يك مانع حصل) أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها، و(وصفاً) مفعول بـ (سوِّ) و(في) متعلق بسوِّ، وكذلك (بالفعل) والظاهر أن (يك) تامة، و(مانع) فاعل لها، و(حصل) في موضع الصفة لمانع، والتقدير: إن لم يوجد مانع حاصل. ثم قال:

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ ٱلْوَاقِعِ

يعني أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بسببي جرى مجرى السببي المحض، والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد بالتابع هنا النعت كقولك: زيداً ضربت رجلاً يحبه، أو عطف

لأنه الأصل في العمل، أو بالوصف فقط، أو بصحتهما معاً، فذهب ابن مالك إلى تقديره وصفاً معتمداً مطابقاً للمذكور لا غير. وقوله: [**كاسم الفعل الخ**] مثاله زيد عليكه يتعين في زيد الرفع على الابتدائية، ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف لأنه لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وسيقول الناظم: وأخر ما الذي فيه العمل، ومثال المصدر: زيد ضربا إياه.

وقوله: [**وبقوله ذا عمل الخ**] رحم الله كدي حيث غاير بين مصدوقي ذا عمل مع إن لم يك مانع حصل، وحاصل كلامه أنه حمل ذا عمل على العمل بالفعل في الحالة الراهنة، فيخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي وإن كان مهيأ لقبول العمل بدخول أل عليه لكن ليس عاملاً الآن، ويبقى داخلاً في قوله: ذا عمل الصفة المشبهة نحو: وجه الأب زيد حسنه، واسم الفاعل مع أل فأخرجهما بقوله: إن لم يك مانع حصل، فالمانع في الصفة المشبهة كونها لا تعمل في سابق، وما لا يعمل في متقدم لايفسر عاملاً، والمانع في اسم الفاعل المقرون بأل أن الوصف صلة لأل، والصلة لا تتقدم على الموصول، فمعمولها، كذلك وما لا يعمل الخ . وقوله: [**زيد أنا الضاربه غداً الخ**] الأولى حذف غداً لأن اسم الفاعل المقرون بأل يعمل مطلقاً لقول الناظم: وإن يكن صلة أل الخ .

(وعلقة حاصلة بتابع). قول كدي: [**يعني أن الشاغل الخ**] الشاغل هو رجلاً في مثاله الأول، وعمراً في المثالين بعده. وقوله: [**إذا كان أجنبياً**] أي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه. وقوله: [**بسببي**] المراد به التابع المتحمل لضمير الاسم السابق وهو يحبه في المثال الأول وأخاه في المثالين بعده. وقوله: [**جرى مجرى السببي**] أي الذي لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير إلا بالاسم الواقع شاغلاً فقط نحو: زيداً ضربت أخاه، كما مر في قوله: أو بإضافة، فلا يكون فيه تشبيه الشيء بنفسه، كما قيل به في النظم.

وقوله: [**والمراد بالعلقة الضمير الخ**] صواب والتقدير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاغلٍ الاسم ذلك للعامل عن العمل في الاسم السابق كعلقة أي ضمير ملابس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلاً للعامل المفسر في نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فانفصال الضمير من الشاغل في نحو قولك: زيداً ضربت

البيان كقولك: زيداً ضربت عمراً أخاه، أو عطف النسق كقولك: زيداً ضربت عمراً أخاه، وإطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع، وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر، و(علقة) مبتدأ و(حاصلة) نعت له، و(بتابع) متعلق بحاصلة، و(كعلقة) خبر المبتدأ، و(بنفس) صفة لعلقة. ثم قال:

تعدي الفعل ولزومه

الفعل على قسمين: متعد ولازم، وبدأ بالمتعدي فقال:

٢٦٧ ـ عَلَامَةُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

رجلاً يحبه، بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل في نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، وليس المراد من قول الناظم: بنفس الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلقة متعلقة بنفس الاسم أي الضمير لأنه لا معنى له، وهذا هو الذي فهم بعضهم من كلام كدي فاعترض عليه وقد علمت صحة كلامه، نعم إطلاق العلقة على الضمير مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة كالاخوة والبنوة، وأجيب بأن الضمير لما كان سبباً في العلقة أطلق على المسبب الذي هو الارتباط من باب إقامة السبب مقام المسبب.

وقوله: [ضربت عمراً أخاه] هكذا في النسخ المصححة وهو الصواب، وفي بعضها ضربت رجلاً أخاه وهي غير صواب لأنه يشترط في العطف المطابقة في التعريف والتنكير، ولا تطابق على هذه النسخة لأن الأول نكرة والثاني معرفة. وقوله: [واطلاقه في التابع الخ] نكت به على الناظم حيث أطلق في التابع، وأجيب بأن تابع في النظم نكرة والنكرة في الإثبات لا تعم فلا يحتاج لإصلاح. وقوله: [والمراد بالواقع السببي الخ] الذي هو أخاه في نحو: زيداً ضربت أخاه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تعدي الفعل ولزومه

لما كان العامل المشغول تارة يكون متعدياً وهو المستفاد من قوله: إن مضمر اسم سابق الخ، مع مواضع أخر في الباب قبل، وتارة يكون لازماً وهو المستفاد من قوله: وفصل مشغول بحرف جر الخ، ذكر باب التعدي واللزوم عقب الاشتغال، ثم المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفاً على تعدي، وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدي باعتبار أنه حذف المضاف الذي هو باب وبقي المضاف إليه على جره بعيد.

قول كدي: [الفعل على قسمين الخ] هذا أخذ بظاهر عبارة الناظم وإلا فالأقسام أربعة: متعد دائماً، وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها، وما يكون متعدياً تارة ولازماً أخرى نحو: نصحته ونصحت له، وشكرته وشكرت له، وجعلها الموضح ثلاثة لأن القسم الرابع سماعي عنده جائز في النثر، والجمهور على أنه قسم مستقل مقيس جائز، قال تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾.

(علامة الفعل المعدى) بدأ بالمتعدي لشرفه وقصر الكلام عليه وإن كان الأصل تقديم اللازم لأن

يعني أن علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زيد ضربه عمرو، والخير عمله زيد واحترز بـ(ها) غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما، و(علامة) مبتدأ وخبره (أن تصل) و(هاء) مفعول بتصل، و(به) متعلق بتصل. ثم قال:

٢٦٨ ـ فَـانْصِبْ بِـهِ مَفْعُـولَـهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَـاعِـلٍ نَحْـوُ تَـدَبَّـرْتُ ٱلْكُتُبْ

يعني أن الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل، كان مرفوعاً كما تقدم في بابه، وفهم من قوله: (فانصب به)، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

المتعدي يحتاج واللازم لا يحتاج، وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (غير مصدر) أي مصدر ذلك الفعل المذكور، فيصدق بأن لا تعود الهاء على مصدر أصلاً، أو تعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور، فلذلك مثل المكودي بمثالين، وبه تعلم أن تمثيله بالخير عمله زيد صواب، لأن الخير وإن كان مصدراً لكنه لغير الفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره عمل، وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وإن كان الخير يطلق على المال. قال تعالى: ﴿وإنه لحب الخير﴾ أي المال ﴿لشديد﴾ إذ لا معنى له في كلام المكودي.

قول كدي: [اتصال ضمير الخ] زاد لفظ ضمير لإخراج هاء السكت نحو: زيد خرجه، فأنه ليس في النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مانعة، وقد يقال: إن هاء السكت لا تعود على شيء فتكون خارجة بقوله ها غير مصدر لأن معناه هاء عائدة على غير مصدر. قوله: [فإنها تتصل بالمتعدي الخ] مثال المتعدي الضرب ضربه زيد، ومثال اللازم الخروج خرجه عمرو.

(فانصب به مفعوله) أي جنس المفعول واحداً أو متعدداً، ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لأن غيره من المفاعيل حده وذكر لكل باباً يخصه، وأما المفعول به فلم يفرده بترجمة ولم يحده وحده تقريباً الاسم المنصوب الذي يتعلق به فعل الفاعل إثباتاً نحو: ضربت زيداً، أو نفياً نحو: ما ضربت عمراً، ويؤخذ من هنا أن المفعول به إنما ينصبه المتعدي بخلاف غيره من المفاعيل، فكما ينصبها المتعدي ينصبها اللازم.

قول كدي: [كما تقدم في بابه الخ] في هذا تنكيت على الناظم بأنه حيث قدم في قول ينوب مفعول به عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لأنه معلوم، بل قال بعض: إن كلام الناظم يقتضي أنه إذا ناب عن الفاعل لا ينصب الفعل شيئاً آخر، مع أن المتعدي لاثنين ينصب الثاني، والمتعدي لثلاثة ينصب الثاني والثالث، وأجيب بأنه أطلق اتكالاً على ما مر في قوله: وما سوى النائب مما علقا الخ، والأولى أن يبدل قوله: إن لم ينب عن فاعل الخ بأن لم ينب عن قاصر نحو: سمعت للكتب، ليكون إشارة إلى أن محل نصبه للمفعول إذا لم يضمن المتعدي معنى فعل قاصر وإلا فلا ينصب وذلك نحو: سمع فإنه في الأصل متعد، لكنه لما ضمن معنى أصغى وأصغى لازم صار لازماً فلذلك عدي للكتب باللام.

وقوله: [وهو أصح الأقوال] وحجته أن أصل العمل للفعل، وقيل: الناصب الفاعل، وقيل: الفعل والفاعل، وقيل معنى المفعولية.

٢٦٩ - وَلاَزِمٌ غَيْرُ ٱلْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

يعني أن ما لا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويقال فيه غير متعد وقاصر، و(لازم) خبر مقدم، و(غير المعدى) مبتدأ مؤخر ثم أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه، وقد شرع في بيان ذلك فقال: (وحتم لُزُومُ أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالاً على السجايا أي الطبائع، وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له، ثم مثل ذلك بقوله: (كنهم) ومعناه كثر أكله، ومثله حمق بكسر الميم وضمها. ثم قال:

٢٧٠ - كَذَا افْعَلَلَّ وَٱلْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو: (افعلل) كاقشعر واطمأن، وافعنلل كاحرنجم واقعنسس، و(المضاهي) المشابه واصطلاحه في هذا الكتاب انه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ

(ولازم غير المعدى). قول كدي: [أن يتصل به الخ] أشار إلى جواب اعتراض وارد على الناظم وهو أن الإخبار في كلامه غير مفيد، لأنه معلوم من الترجمة أن غير المتعدي لازم، وحاصل الجواب أن في الكلام حذفاً يدل عليه ما قبله، والتقدير: وغير ما يقبل علامات المتعدي لازم، وقد مر نظيره في قوله: سواهما الحرف، مع قوله: وغيره معرفة، ثم ان قوله: ولازم أي أصالة احترازاً مما إذا كان هناك شيء يصيره متعدياً كالهمزة نحو: أذهبتم طيباتكم فإن ذهب في الأصل لازم، فلما دخلت الهمزة عليه صار متعدياً، وكألف المفاعلة في نحو: جالست زيداً في جلس زيد، وكالإتيان به على فعلت لدلالة على الغلبة نحو: كرمت زيداً أي غلبته في الكرم كذا قالوا، و الحق أنه لا يحتاج للتقييد بذلك، إذا ما ذكر داخل في قوله: علامة الفعل الخ، لأنها كلها تقبل هاء غير المصدر.

وقوله: [وقد شرع في بيان ذلك الخ] لم يقل في بيان الأول أو الثاني إشارة إلى أن الناظم خلط بينهما، لأنه ذكر أولاً ما يستدل على لزومه بمعناه ثم بوزنه، ولذلك جعل يقول بعد كلام الناظم: هذا مما يستدل الخ.

(وحتم. لزوم أفعال السحايا). قول كدي: [لازم له] تبع عبارة الناظم، ولعل المراد باللزوم الغالب، فكون الإنسان كثير الأكل مثلاً قد يزول بالمرض، والحمق قد ينفك عن صاحبه. وقوله: [ثم مثل ذلك بقوله: كنهم ومعناه الخ] تمثيل الناظم بنهم، وتفسير المكودي له صواب موافق لكلام أهل اللغة، لأن نهم عندهم تارة يطلق ويراد به من اشتدت شهوته للطعام فيكثر أكله، وتارة يطلق ويراد به معنى شبع، فالأول من أفعال السجايا، والثاني من الأفعال الدالة على العرض، فالناظم مثل بنهم وأراد به المعنى الأول، والموضح مثل به المعنى الثاني والكل صحيح، وقول التصريح وأما أنهم إذا صار أكولاً فليس لازماً سبق قلم. وعندهم نهم بضم النون مبنياً للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر، ومعنى آخر يكون نهم معه متعدياً ودليله صوغ منهوم اسم مفعول منه، وفي الحديث: «منهومان لا يشبعان: طالب علم وطالب دنيا».

(كذا افعلل). قول كدي: [فالمراد به ذلك اللفظ الخ] هذا في الغالب، ومن غير الغالب قد لا يراد ذلك اللفظ المشبه به كقوله في باب النسب ياء كيا الكرسي الخ لأن ياء الكرسي ليست للنسب وقوله:

وشبهه فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، و(افعلل) مبتدأ خبره (كذا) والمضاهي معطوف على (افعلل) و(اقعنسس) مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس ثم قال: (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضوء وطهر في النظافة ونجس في النجاسة وقذر ودنس في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي. ثم قال:

٢٧١ ـ أَوْ عَـرَضـاً أَوْ طَـاوَعَ ٱلْمُـعَـدَّى لِـوَاحِـدٍ كَـمَـدَّهُ فَـامْـتَـدَّا

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو: مرض وكسل ونشط (أو عرضاً) معطوف على (دنس). ثم قال: (أو طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا) يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعد إلى واحد، ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دحرجته فتدحرج، ومددت الثوب فامتد، واحترز بقوله: (لواحد) من المطاوع المتعدي لاثنين فإنه متعد إلى واحد كقولك: علمت زيداً الحساب فتعلمه. ثم قال:

٢٧٢ ـ وَعَـدِّ لاَزِمـاً بِـحَـرْفِ جَـرٍّ وَإِنْ حُـذِفْ فَـالنَّـصْـبُ لِلْمُـنْـجَـرِّ

[واقعنسس ومضاهيه] المراد المضاهي المشابه لاقعنسس في كون بعد النون حرفين أحدهما زائد للتضعيف فيكون شاملاً لاقعنسس وما أشبهه فيما ذكر. (فأن قلت): كلام الناظم لا يشمل الوزن الأصلي بأن يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضاً. (قلت): بل يؤخذ بالأحروية لأنه إذا كان الملحق لازماً فأحرى الأصلي ولذلك أدخله كدي في كلام الناظم وهذا على الاحتمال الأول وهو جعل اقعنسس مفعولاً وهو الصواب، وأما على الاحتمال الثاني وهو كون اقعنسس فاعلاً فيكون الأصل كاحرنجم هو المراد، وهل يدخل الملحق وهو اقعنسس وما أشبهه يحتمل ويحتمل.

(وما اقتضى نظافة أو دنسا) الظاهر أن هذا داخل في قوله بعد: أو عرضا، لأنه من جملة ما دل على العرض، فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص، ونجس وقذر بضم العين وكسرها فيهما.

(أو عرضا). قول كدي: [ما ليس حركة الخ] المراد بالحركة المنفية انتقال الجسم بتمامه من محل لآخر فيدخل العرض نحو: ارتعش لأنه وإن اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتمام الجسم على الوجه المذكور، فالارتعاش من العرض.

ـ(تنبيه): هذه الأفعال التي ذكر الناظم من قوله: وحتم لزوم الخ إلى هنا كلها داخلة في مصدوق قوله: ولازم غير المعدى لأن هذه الأفعال لا تتصل بها هاء غير المصدر فلا حاجة لذكرها، وأجيب بأنه ذكرها تقريباً على المبتدىء.

(وعد لازماً) مراده باللازم حقيقة أو حكماً، فالحقيقي ما يتعدى إلا بحرف الجر كمثالي كدي والحكمي ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لا يتوصل إليه إلا بحرف الجر، وكان ينبغي للمكودي أن يبدل المثال الثاني بنحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ فالناس مفعول أول، وبعضهم بدل منه، وتعدى للثاني وهو بعض بالباء ليفيد القسمين معاً نقلا.

يعني أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه عدي إليه بحرف الجر نحو: مررت بزيد، وآليت على عمرو. ثم قال: (وإن حذف فالنصب للمنجر) يعني أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين: موقوف على السماع ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٣ - نَـقْـلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَـطَّرِدْ مَـعْ أَمْـنِ لَبْسٍ كَـعَـجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

أي سماعاً كقول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

أي آليت على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور، وظاهر قوله: (نقلاً) أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع إلى حذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل. وأشار إلى

وقوله: [كقول الشاعر: آليت الخ] البيت من البسيط، وقائله المتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي، ومعنى البيت حلفت، ثم يحتمل أن يكون بضم التاء فيكون إخباراً عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطاباً للملك وهو الظاهر، وذلك أن المتلمس هذا هجا ملك العراق فحلف الملك لا يطعمه حب العراق، ففر الشاعر إلى الشام، والدهر: منصوب على الظرفية، وأطعمه: على تقدير لا أطعمه جواب القسم، وجملة والحب الخ حالية، والشاهد في نصب حب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون حب مفعولاً بفعل محذوف يفسره أطعمه، لأن لا النافية وإن كانت محذوفة لها صدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والسوس قمل القمح.

وقوله: [وليس كذلك الخ] بل الحق أن النقل راجع لحذف حرف الجر والنصب معاً، فيكون حذف الجار وإبقاء الاسم مجروراً بعده شاذاً وحذفه ونصب الاسم شاذاً أيضاً، ومعنى الشذوذ أنه لا يجوز لك أن ترتكب واحداً منهما، ويكون حينئذ الضمير في يطرد عائداً على ما ذكر من الحذف والنصب إذا قلنا أنه بعد حذف الجار يكون المجرور في محل نصب وعائداً على حذف الجار وبقائه مجروراً إن قلنا في محل جر على الخلاف الذي ذكره كدي بعد.

(فإن قيل): كثير من الفحول كالناظم يرتكب حذف الجار مع أنه غير مقيس. (أجيب) عنه بأنه إذا سمع في حرف يكون فيه مقيساً كما إذا سمع في الباء يجوز للمولدين القياس عليها وارتكابه، ومعنى النقل أنه لا يقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وتأمل هذا.

(كعجبت أن يدوا) مضارع ودى كوعد، وأصل المضارع قبل الإسناد يودي كيوعد، فأسند إلى واو الجماعة فصار يوديون، فحذفت الواو الأولى فاء الكلمة عملا بقول الناظم: فا أمر أو مضارع من كوعد احذف، فصار يديون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان الياء والواو حذفت الياء لدفعها، ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله:

الثاني بقوله: (وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) يعني أن حذف حرف الجر مع (أن وأن) المصدريتين مطرد إذا أمن اللبس فتقول: عجبت من أنك تقوم، وعجبت أنك تقوم، و(عجبت أن يدوا) أي يعطوا الدية، واحترز بقوله: (مع أمن لبس) من نحو: رغبت في أن تقوم، ورغبت عن أن تقوم، ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس، وإنما اطرد حذف حرف الجر مع (أن وأن) لطولهما بالصلة، واختلف في موضعهما بعد الحذف فقيل في موضع جر، وقيل في موضع نصب وهو أقيس، وقوله: (وأن حذف) حرف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها، و(نقلاً) مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف، وفاعل (يطرد) ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضاً. ثم قال:

٢٧٤ ـ وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ

إذا كان الفعل متعدياً إلى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى، وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلاً في المعنى كقولك: أعطيت زيداً درهماً، فزيد هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي أخذ الدرهم، وكقولك: ألبسن من زاركم نسج اليمن، فـ(من زاركم) مفعول أول بـ(ألبسن)

وحذفها للجزم والنصب سمه ... فهو معرب منصوب بحذف النون

قول كدي: [لئلا يلتبس الخ] تبع في هذا الناظم، واعترضه الموضح بحذف الجار في قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ مع أن المفسرين اختلفوا هل المقدر في أرعن؟ وأجاب عنه المرادي بجوابين أحدهما: أن يكون الجار حذف اتكالاً على القرينة الثاني أن يكون حذف ردعاً لمن يريد نكاحهن لجمالهن ومالهن، أو لمن يرغب عنهن لفقرهن، على أن الناظم لا يرد عليه شيء لأنه شرط أمن اللبس في الاطراد فقط، ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورود، فلا يرد عليه الآية حتى يحتاج للجواب، على أن الذي في الآية إجمال لا لبس وهو من مقاصد العقلاء، نعم ابن مالك لا يفرق بين اللبس والإجمال بل هما عنده بمعنى واحد.

وقوله: [لطولهما بالصلة الخ] فخففت بحذف الجار، والأولى في التعليل ما علل به السهيلي استقباح دخول حرف على حرف (فإن قلت): ما الفرق بين الموصول الحرفي والإسمي مع إن كلا منهما قد طال حتى اطرد الحذف مع الحرفي دون الإسمي؟ (قلت): الجواب أن الموصول الحرفي مع صلته واحد بدليل صحة التأويل، فلذلك اعتبر طوله بالصلة بخلاف الموصول الاسمي فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طوله بالصلة ثم إن تقديم المعمول الذي هو في أن وأن الخ يوهم اختصاص الاطراد بأن وأن، وليس كذلك لأن من جملة ما يطرد فيه ذلك كي كما نكت بزيادتها الموضح.

(والأصل سبق فاعل معنى). قول كدي: [من غير باب ظن] تبع في هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم منضمة لمثاله، واعترضه الموضح بأن الصواب ان ذلك عام في باب ظن مما أصل الأول مبتدأ، وفي باب أعطى، وفي باب اختار، فالأصل في الجميع أن يقدم المفعول الأول، وأجيب عن الناظم بأن المفعولين في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر، وقد تقدم حكم ترتيبهما في بابها فإعادته هنا تكرار، وفي اختار في حكم المتعدي إلى واحد، لأن الثاني مجرور بمن لفظاً أو تقديراً نحو: اخترت زيداً من القوم أو القوم.

و(نسج اليمن) مفعول ثان، والأول هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي لَبس نسج اليمن، و(نسج) مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوج، ثم إن المفعول الأول في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى، وقسم يجب فيه تأخير، وقسم يجوز فيه الوجهان، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

أي لموجب غشي وجاء، والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، أو الحصر نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، أو يكون الأصل ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أعطيتك درهماً ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: ما أعطيت درهماً إلا زيداً، أو يكون الثاني ضميراً متصلاً بالفعل نحو: الدرهم أعطيته زيداً أو متلبساً بضمير يعود على الثاني نحو: أسكنت الدار بانيها. وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله: (والأصل سبق فاعل معنى) و(ترك) مبتدأ خبره (قد يرى) و(حتماً) مفعول بيرى، و(قد) في قوله: (قد يرى) للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

وقوله: [ثم إن المفعول الأول الخ] هذه التوطئة معترضة من وجوه ثلاثة، أحدهما: كان الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله: والأصل الخ، لأن القسم الذي يجوز فيه وجهان هو المشار إليه بقوله: والأصل الخ. الثاني: الأولى في التقسيم أن يقدم ما يجوز فيه وجهان ليوافق صنيع الناظم بأن يقول: على ثلاثة أقسام، قسم يجوز فيه وجهان الخ. الثالث: المناسب للتخصيص بغير باب ظن كما خصص هو أن يقول: ثم إن المفعول الذي أصله فاعل في المعنى، وأما عبارته فتشمل باب ظن مع أنها غير داخلة عنده.

(ويلزم الأصل لموجب عرا). قول كدي: [أو الحصر] العبارة الصريحة أن يقول: أو يكون المفعول الثاني محصوراً فيه. (فإن قلت): إذا تعارض اللبس والحصر نحو: ما ضرب موسى إلا عيسى وأردت أن الفاعل عيسى فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسى لكونه فاعلاً، وباعتبار كونه محصوراً فيه يجب تأخيره. (فالجواب): أن الذي يراعى الحصر، وأما اللبس فيدفع بالقرائن. وقوله: [أن يكون الأول ضميراً الخ] لأنه لو أخر لا نفصل، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله، وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ.

(وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى). قول كدي: [أو يكون الثاني الخ] أي باعتبار الرتبة والإعراب وإن كان أولاً باعتبار اللفظ الآن. وقوله: [أو متلبساً الخ] أي الثاني، قيل في العبارة قلب، وصوابه أن يقول أو يتلبس الأول بضمير يعود على الثاني، ويمكن الجواب بأن المراد بالأول في كلامه لفظاً وصورة لا حقيقة ورتبة، ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على أن مراده بالثاني والأول في الرتبة.

٢٧٦ ـ وَحَــذْفُ فَـضْـلَةٍ أَجِــزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَــذْفِ مَـا سِيقَ جَــوَابـاً أَوْ حُصِــرْ

يعني أنه يجوز حذف الفضلة، وفهم من اطلاقه في الحذف أنه يجوز حذفها اختصاراً أو اقتصاراً، وشمل قوله: (فضلة) مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو: ضربت، والأول المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل: ﴿وأعطى قليلاً﴾ والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾ والأول والثاني معاً نحو: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾. وقوله: (إن لم يضر) أي إن لم يضر حذفه وذلك إذا كان جواباً نحو: ضربت زيداً، لمن قال: من ضربت؟ أو كان محصوراً نحو: ما ضربت إلا زيداً، ففي هذين الموضعين لا يجوز حذفها اختصاراً ولا اقتصاراً، وحذف مفعول مقدم بـ (أجز إن لم يضر) شرط، ومعنى يضر يضر، يقال: ضار يضير ضيراً بمعنى ضر يضر ضراً، وقوله: (كحذف) هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف، و(ما) موصولة وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(جواباً) مفعول ثان بسيق، وفي (سيق) ضمير مستتر عائد على الفضلة، ثم الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(وحذف فضلة أجز إن لم يضر). قول كدي: [**يعني أنه يجوز حذف الخ**] تبع في التعبير بالجواز عبارة الناظم، والظاهر أن المراد بالجواز عدم الامتناع، فيصدق بالحذف وجوباً نحو: ضربت وضربني زيد، إذا أعملنا الثاني وأهملنا الأول وعمل في ضميره فيجب حذفه، وسيقول الناظم: ولا تجيء مع أول قد أهملا الخ. وقوله: [**أنه يجوز حذفها اختصاراً**] أي لدليل. والدليل إما لفظي كتناسب الفواصل في نحو قوله تعالى: ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ أي قلاك، وإما معنوي كاحتقاره كقوله تعالى: ﴿كتب الله لأغلبن﴾ أي الكافرين.

قوله: [**أو اقتصاراً**] مراده به أن يصير المحذوف نسياً منسياً فلا يحتاج إلى قرينة، فيتنزل المتعدي منزلة اللازم لفظاً وصورة، وإلا فالمفعول لا بد من تقديره إما مبالغة نحو: فلان يعطي أي يبالغ في الإعطاء، وإما لتضمينه معنى فعل لازم نحو قوله تعالى: ﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾ فإن أفاض هو في الأصل متعد لأنه بمعنى صب، لكنه لما ضمن هنا معنى ارتحل صار لازماً لفظاً وصورة، وحمل المكودي النظم على الحذف العمومي الشامل للاقتصاري والاختصاري، أولى من حمل الموضح على الاختصاري فقط.

وقوله: [**كقوله عز وجل: وأعطى الخ**] تقديره الأصل والله أعلم الفقراء أو صاحب حق، قال بعض: الظاهر والله أعلم أن الآية مما حذف فيه المفعولان معاً، لأن قليلا ليس مفعولاً ثانياً وإنما هو صفة. وقوله: [**نحو قوله تعالى: ولسوف الخ**] تقدير الثاني الشفاعة أو سؤلك. وقوله: [**نحو فأما من أعطى**] تقديرهما الفقراء الزكاة. وقوله: [**يقال ضار يضير**] أصله يضير بكسر الياء فنقلت حركتها لما قبلها عملا بقوله فيما يأتي لساكن صح انقل التحريك الخ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين[1] وقوله: [**جواباً مفعول ثان الخ**] الحق أنه حال لأن سيق إنما يتعدى لواحد.

وقوله: [**وفي سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة**] لو كان الأمر كما قال لقال الناظم: سيقت لقول

---

(١) (قوله: ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين) لا يخفى أنه لا حاجة إليه، فالصواب حذفه أو زيادة عند دخول الجازم فتأمل، اهـ مصححه.

٢٧٧ ـ وَيُحْـذَفُ النَّـاصِبُـهَـا إنْ عُـلِمَا وَقَـدْ يَـكُـونُ حَـذْفُـهُ مُـلْتَـزَمَـا

يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً كقولك لمن قال لك ما ضربت أحداً بل زيداً ووجوباً في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل، وهذا هو الوجه الثاني وإليه اشار بقوله: (وقد يكون حذفه ملتزما) وفهم منه أن قوله: (ويحذف الناصبها إن علما) على جهة الجواز لأنه في مقابلة الحذف على جهة اللزوم، و(الناصبها) مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل، والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة، و(حذفه) اسم يكون والضمير فيه عائد على النصب.

الناظم سابقاً، وإنما تلزم فعل مضمر متصل، وأجيب عنه بأنه لما كانت ما واقعة على الفضلة ولفظ ما مذكر قال: إنه عائد على الفضلة فتجوز مراعاته، ولذا أعاد الضمير عليها مذكراً. وقوله: [**يجوز حذفه الخ**] الأولى أن يقول: قد يحذف لأن عبارته باعتبار ما بعدها فيها تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز في يجوز حذفه ما قابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوي الطرفين.

(ويحذف الناصبها إن علما). قول كدي: [**لمن قال لك ما ضربت الخ**] كما يحذف لقرينة لفظية كما مثل يحذف لقرينة معنوية كقولك لمن رأيته متأهباً للسفر مكة: أي تريد مكة؟ وقوله: [**في باب الاشتغال الخ**] أجحف المكودي هنا غاية الإجحاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة، فمثال **الاشتغال**: زيداً ضربته، فلا يجوز ذكر العامل لقوله فيما مر: فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتماً، ومثال النداء: يا عبد الله فإنه مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الياء مثلاً فهي عوض منه فلا يجمع بينهما، ومثال التحذير: إياك والشر، أي إياك باعد واحذر الشر، لقيام العطف والتكرار مقامه، وسيقول الناظم:

إيـاك والشر ونحـوه نـصـب محـذر بمـا استـتـاره وجـب

ومثال الإغراء المروءة والنجدة وسيأتي وكمحذر بلا إيا اجعلا مغرى به، وأما المثل بنحو: الكلاب على البقر أي أرسل، والمثل لا يغير فلا يذكر العامل، ومثال ما جرى مجرى المثل: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ فخيراً مفعول بمحذوف وجوباً والتقدير والله أعلم. واتوا خيراً لكم، والفرق بين المثل وما جرى مجراه أن المثل تقدم له سبب ضرب لإجله في الأصل، وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل، والله أعلم.

التنازع في العمل

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد، وكل من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

٢٧٨ ـ إنْ عَـامِلاَنِ اقْتَضَيَـا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْـلُ فَـلِلْوَاحِـدِ مِـنْهُـمَا ٱلْـعَـمَـلْ

المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف في هذا الباب، وشمل قوله: (عاملان) الفعلين كقوله عز وجل: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ والاسمين كقول الشاعر:

عهـدت مغيثاً مغنيـاً من أجـرتـه فـلم أتخـذ إلا فنـاءك مـوئـلا

التنازع في العمل

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعدين نحو: ضربت وضربني زيد، وتارة يكونان لازمين نحو: قام وقعد زيد، ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدي واللزوم، ثم إن تعريف كدي شرح لكلام الناظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله:

(إن عاملان اقتضيا في اسم عمل). قول كدي: [**وما جرى مجراه الخ**] يعني في العمل لا في التصرف خلاف ما في التصريح لئلا يخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدي بعد: بـ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ لأن هاؤم اسم فعل ولاحظ له في التصرف، وعلى إخراج الجامد كما للموضح يكون المراد في التصرف كما في التصريح.

وقوله: [**ولا مدخل للحرف الخ**] خص المكودي خروج الحرف فيقتضي أن التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما، والموضح نص على أنه ممنوع في القسمين معاً، إلا أنه يشكل على ما للموضح تمثيله بنفسه بـ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ مع أن فيه التنازع بين هاؤم وهو جامد واقرؤا وهو متصرف. (فإن قيل): التنازع قد وقع بين حرفين في قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا﴾ (فالجواب) أنه لا تنازع لأن إن تطلب مثبتاً ولم تطلب منفياً، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى، وحينئذ فتفعلوا معمول للم وحدها ومطلوب إن في المعنى مجموع لم تفعلوا.

وقوله: [**كقوله عز وجل: آتوني أفرغ الخ**] أمر، والواو فاعله، والنون نون الوقاية، والياء مفعوله، وأفرغ مضارع مجزوم على جواب الأمر، وقطرا يطلبه الأول على أنه معمول ثان، ويطلبه الثاني على أنه مفعول به، فأعملنا الثاني لقربه، وأهملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذفناه لأنه فضلة، وسيقول: ولا تجيء مع أول قد أهملا. [**وقول الشاعر: عهدت الخ**] البيت من الطويل، وعهد: فعل ماض مبني للمفعول والتاء المفتوحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت، ومغيثاً ومغنياً: حالان من التاء وكل منهما اسم فاعل الأول من أغاث والثاني من أغنى وبينهما جناس التصحيف، ومن: موصوله مطلوبة لمغيثاً ومغنياً فأعملنا الثاني لقربه إلى آخر ما مر من نظيره، وجملة أجرته صلة من والعائد الهاء، والفاء في فلم سببيه، واتخذ: فعل مضارع مجزوم

والفعل والاسم من تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر:

لـقـد علمت أولـو المغـيرة أنـني ... لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى (اقتضيا) طلبا فخرج به نوعان أحدهما: أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المتنازع فيه كقول امرىء القيس بن حجر:

من اتخذ متعدياً لمفعولين: الأول فناءك أي جوارك. والثاني موئلاً أي ملجأ، والشاهد في تنازع الاسمين وهما مغيثاً ومغنياً في من.

وقوله: [كقوله تعالى هاؤم الخ] هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا، والميم حرف دال على الجمع وأصله هاكم أبدلت الكاف واواً ثم الواو همزة كذا في التصريح، والحق أنه بالهمز لغة لا مبدلة من شيء، وكتابيه منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة فيها قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء في محل جر مضاف إليه، والهاء هاء السكت، والشاهد في تنازع هاؤم مع اقرؤا في كتابيه فأعملنا الثاني لقربه الخ، وقيل هاؤم بمعنى تعالوا فيكون لازماً ولا تنازع فيه.

وقوله: [كقول الشاعر: لقد علمت الخ] البيت من الطويل، وأولو بالواو بمعنى أصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وفي نسخة أولى اسم إشارة فيكون فاعلاً مبنياً، وعلى كل فالمغيرة صفة لمحذوف أي الخيل المغيرة، يقال: أغارت الخيل في الحرب إذا أسرعت في مشيها، لكن على الأول يكون المغيرة بالجر لأنه صفة للخيل المقدر المضاف إليها أولو، وعلى الثاني يكون مرفوعاً صفة لمحذوف واقع بدلاً من اسم الإشارة أو عطف بيان، وأنني: سد مسد معمولي علم، وأنكل: مضارع بمعنى أعجز عن ضربه في الحرب، والشاهد في تنازع أنكل، والضرب في مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيباني بناء على جواز إعمال المصدر المحلي بأل فأعملنا الثاني لقربه الخ كذا قالوا، والحق الذي في العيني أن التنازع إنما هو بين لحقت والضرب، وأما أنكل فمعناه أعجز وهو لازم.

وقوله: [لا يقتضي عملاً في التنازع فيه] تسميته متنازعاً فيه مجاز إذ لا تنازع هنا. قوله: [كقول امرىء القيس الخ] البيت من الطويل، ولو: حرف امتناع، وما: مصدرية، وأسعى: صلتها، والمؤول اسم أن والتقدير: ولو أن سعي، وكفاني: جواب لو، وقليل بالرفع: فاعل كفاني، ومفعول أطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد:

ولـكـنما أسـعى لمـجـد مـؤثـل ... وقـد يـدرك المجد المؤثـل أمثـالي

لأن مقصوده أنه لو كان يسعى للمعيشة الدنيئة كفاه المال القليل، لكنه إنما يطلب الملك فلا يكفيه المال القليل، ولو جعلت قليل مطلوباً أيضاً لأطلب على التنازع لوقع التناقض في الكلام وذلك أن لو الامتناعية إن دخلت على منفي صار مثبتاً، وأطلب هنا منفي فيصير مثبتاً فيقتضي أنه يطلب المال القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقاً ولاحقاً، والشاهد في وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لأحدهما فلا تنازع.

ولــو أن مــا أسعى لأدنى معيشــة كفــاني ولم أطلب قليــل من المــال

فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني: أن يؤتى بالعامل الثاني توكيداً للأول كقول الشاعر:

فــأيــن إلى أين الــنجــاة بــبغــلتي أتــاك أتاك الــلاحقون احبس احبس

فإن (أتاك) الثاني غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيداً لأتاك الأول، وفهم من قوله: (في اسم) أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم من قوله: (قبل) أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين أن العمل لاحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله: (فللواحد منهما العمل) يعني ولا على أحدهما، و(عاملان) فاعل بفعل محذوف يفسره (اقتضيا) و(في اسم) متعلق باقتضيا، وكذلك (قبل) و(عمل) مفعول باقتضيا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(العمل) مبتدأ وخبره للواحد، و(منهما) في موضع الحال من الواحد، وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما، ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نبه عليه بقوله:

٢٧٩ ـ وَالثَّــانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْــلِ ٱلْبَصْرَهْ وَاخْتَــارَ عَكْســاً غَيْــرُهُــمْ ذَا أَسْــرَهْ

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه، وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله: (غيرهم) أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة، و(الثان) مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير وإعمال الثاني، و(أولى) خبره، و(عند) متعلق بأولى، و(عكساً) مفعول باختار، و(غيرهم) فاعل، و(ذا أسرة) حال من الفاعل، وأسرة الرجل رهطه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

وقوله: [**كقول الشاعر: فأين الخ**] البيت من الطويل، وأين: متعلق بمحذوف أي فأين تذهب؟ وإلى أين: خبر مقدم، والنجاة: مبتدأ، واللاحقون: فاعل أتاك الأول، وأتاك الثاني، توكيد للأول وليس هنا تنازع إذ لو كان فيه تنازع لقال: أتوك أتاك على إعمال الثاني، أو وأتاك أتوك على إعمال الأول وهذا هو الشاهد، واحبس احبس محكي بقول مقدر أي قائلين: احبس احبس: وقوله: [**ووقف عليه بالسكون الخ**] الأولى بحذف الألف وقد يجاب بأنه لما حذف الألف صار الوقف بالسكون.

(والثان أولى عند أهل البصرة). قول كدي: [**وأسرة الرجل رهطه**] أسرة بضم الهمزة لا بفتحها خلافاً للحطاب في اختصار المعرب، ورهط الرجل أقاربه، ويقال فيما فوق العشرة إلى الأربعين، وأشار بهذا إلى أن إطلاق الناظم أسرة على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللغة، ولأنه يقتضي أن الناقلين الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه، فلو قال: ذا نصرة بدل أسرة لكان أولى ليشير إلى أن لكل منهما حجة.

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا

(المهمل) هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره، وقوله: (والتزم ما التزما) يعني من مطابقة الضمير للظاهر، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها، ولفظ ما صالح لوقوعه على جميع ما ذكر، و(ما) الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وجملتها (تنازعاه) والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعاه، و(في) متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال:

٢٨١ ـ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني، فـ(ابناك) فاعل بيسيء، و(يحسنان) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فـ(عبداك) فاعل ببغى، و(اعتديا) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا، وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني، وأما على إهمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله:

(وأعمل المهمل في ضمير ما. تنازعاه). قول كدي: [**هو العامل الذي الخ**] أعم من أن يكون هو الاول أو الثاني وقوله: [**ومن حذف الفضلة الخ**] حمله على هذا يوجب التكرار مع قوله بعد: ولا تجيء مع أول الخ، فالاولى تخصيصه بما ذكره قبل، كما حمله على ذلك خصوصاً ولده وهو الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادي. (فإن قيل): حمله أيضاً على خصوص قوله من مطابقه الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله: في ضمير ما الخ، لانه من المعلوم أن الضمير يطابق مفسره. (فالجواب) أنه زاد: والتزم الخ (وإن كان مستفاداً مما قبله زيادة في الرد على من يقول: يضمر ضمير مفرد، وإن كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعاً رعاية لما ذكر.

(كيحسنان ويسيء ابناك) الأصل يحسن ويسيء ابناك، وبغى واعتدى عبداك. قول كدي: [**اضمار المرفوع**] أي الإتيان به ضميراً يكون عائداً على متأخر، والتنازع مما يجوز فيه ذلك كما مر. وقوله: [**وبعده**] اعترض بأن المثالين في النظم لم يضمر فيهما المرفوع إلا قبل المفسر ولم يضمر بعده في واحد منهما، قالوا فصوابه أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور أن ضمير الرفع لا يضمر مؤخراً، ومذهب الفراء أنه يؤخر، ويمكن الجواب عنه بأن معنى البعدية في كلامه بعدية الرتبة وذلك في مثال الثاني على إعمال الأول على ما للكوفيين، فضمير اعتديا ذكر في اللفظ قبل المفسر الذي هو عبداك ومرتبته التأخير، ومرتبة عبداك التقديم لتقديم فعله الذي هو بغى، والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل بشيء، والأصل عود الضمير على متقدم.

وقوله: [**فأما على إعمال الخ**] هذا مفهوم الناظم أول في قوله بعد: ولا تجيء مع أول الخ. وقوله: [**في الإضمار**] المراد بإضمار عدم جواز حذفه فلا يؤتى به ضميراً، فمثال العمدة على المفهوم وهو **إعمال الأول قول**

٢٨٢ ـ وَلَا تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلَا

يعني أن المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو: ضربت وضربني زيد، ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله:

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ

وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله: (ولا تجيء مع أول قد أهملا) ثم أشار إلى أن الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: (واخرنه ان يكن هو الخبر) فمن كونه منصوباً ينبغي أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير، ومثال ذلك ظنني وظننت زيداً قائماً إياه، وتجوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ، لأن كل واحد منهما عمدة في

الناظم: بغى واعتديا الخ، ومثال الفضلة ضربت وكلمته زيداً، فيتغير ذكر الألف مع الأول والهاء مع الثاني.

(ولا تجيء مع أول قد أهملا)، قول كدي: [لم يضمر فيه] أي لم يؤت به ضميراً مذكوراً بل محذوفاً فضربت في مثاله يطلب زيداً على أنه مفعول، وضربني يطلبه على أنه فاعل، فأعملنا الثاني ورفعنا زيد، أو أهملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذف لأنه فضلة.

(بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر)

قول كدي: [قبل الذكر] أي قبل ذكر المفسر، ومعنى قوله: [كالمرفوع] أنه لا يكون كالمرفوع الذي لم يضمر قبل الذكر، ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوباً يقتضي حذفه، وكونه عمدة يقتضي ذكره، ولا يمكن العمل بهما على حقيقتهما لتنافيهما، فوجب التأويل بأن يقال: يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثاني لكن لا يذكر في موضع العمدة بل يذكر مؤخراً. (لا يقال) ما الفرق بين المرفوع والمنصوب الذي أصله عمدة حتى كان المرفوع يضمر قبل الذكر والمنصوب لا يضمر (لأنا نقول): لما كان المنصوب الذي هو عمدة في الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضمر متقدماً كالمرفوع وفيه مذاهب غير هذا ذكرها الموضح.

وقوله: [ومثال ذلك ظنني الخ] فالاول يطلب زيداً على أنه فاعل وقائماً مفعول ثان، وظننت يطلبهما على أنهما مفعولان فأعملنا الثاني لقربه وأهملنا الاول وعمل في ضمير زيد وقائم، فالعائد على زيد في ظنني ضمير مستتر، ولا يضر عوده على متأخر لما مر، وياء مفعول ثان لظنني راجع لقائم ولا يحذف لانه خبر في الاصل.

وقوله: [وتجوز في إطلاقه الخبر الخ] الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لانه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف في عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته وما يؤخذ بالاحروية من قبيل المنطوق وحينئذ فلا

الأصل، وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح والمرادي، وقوله: (مع أول) متعلق بـ(تجيء) وكذلك (بمضمر) و(قد أهملا) في موضع الصفة لـ(أول) و(لغير) متعلق بـ(أو هلا) ومعنى (أو هلا) جعل أهلا لغير الرفع، و(حذفه) مفعول مقدم بالزم، و(إن يكن) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذا (إن يكن) هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره (الخبر) والجملة خبر كان. ثم قال:

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ إنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمُفَسِّرَا

يعني أن الضمير إذا كان خبر عن شيء مخالف لمفسره في الإفراد والتذكير وفروعها وجب إظهاره، لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر، وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه، و(إن يكن) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(لغير) في موضع الصفة لخبر أو معمول له، و(ما) موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها. ثم مثل ذلك بقوله:

٢٨٥ ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو (يظناني) هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثنى فكان حق مفعوله أن يكون ضميراً، لكنه لو أضمر مفرداً مفعوله الثاني الذي هو (أخا) لكان موافقاً

حاجة لما أكثروا به من الاصطلاحات وبقي على المكودي مفهوم لغير رفع، ومفهومه أنه إن كان لرفع فلا يحذف ومثاله: كيحسنان ويسيء ابناك الخ، وقد جمع يس معنى هذا البيت في بيت واحد مع رفع الإيهام في كلامه بقوله:

واحذفه لا أن خيف لبس أو يرى لعمدة لجيء به مؤخرا

وهو أولى من إصلاح الشارح والمرادي، نعم قد جمع بعضهم معنى الابيات الاربعة في بيت واحد فقال:

والفضلة احذف وسواها أخرا وأظهر المخالف المفسرا

وقوله: [وقد أهملا في موضع الصفة المضمر] هكذا في بعض النسخ وهي سبق قلم لان الصفة لا تتقدم على الموصوف، والصواب النسخة التي فيها الاول والتي فيها واو هلا بدون ميم صفة لمضمر.

(وأظهر إن يكن ضمير خبرا) هذا تقييد لقوله: وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور وإلا فيجب إظهاره وهو الذي أراد هنا، وهذه المسألة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح في قوله مسألة.

(نحو أظن ويظناني أخا)، قول المكودي: [فكان حق مفعوله الخ] أجحف المكودي هنا غاية، والاولى أن يقول تعليماً للمبتدي أصل المثال: أظن ويظنني زيد وعمرو أخوين، فالاول يطلب زيداً مع عمرو على أنهما مفعول أول، وأخوين مفعون ثان، والثاني يطلب زيداً وعمراً على أنهما فاعل، وأخوين على أنهما مفعول

للمخبر عنه وهو الياء من يظناني يخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك، وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرت لك.

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق وسمي مفعولاً مطلقاً لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة، ومفعول فيه، ومفعول له، ويسمى أيضاً مفعولاً لأجله، ومفعول معه، وأما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل، وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

٢٨٦ ـ ٱلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

قال في الترجمة المفعول المطلق، ثم قال هنا المصدر، وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضربته سوطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أعجبني ضربك، وفهم من قوله: (مدلولي الفعل) أن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله: (كأمن من أمن) فـ(أمن) فعل يدل على الحدث والزمان، و(أمن) اسم لذلك الحدث وهو أحد

ثان على ما قالوا، فأعملنا الاول وأهملنا الثاني، وعمل في ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبقي علينا المفعول الثاني فكان من حقه إلى آخر كلامه، والحق أنه لا تنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه وإنما يطلب مفعولاً ثانياً مفرداً، لان المعنى أنهما يظناني أخاً لهما وأظنهما أخوين لي والله أعلم.

المفعول المطلق

قول المكودي: [المفاعيل خمسة] زاد السيرافي سادساً وسماه المفعول منه كقولك: اخترت زيداً القوم أي من القوم، وزاد الجوهري سابعاً وسماه مفعولاً دونه وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور بالمستثنى نحو: زيداً من قام القوم إلا زيداً. وقوله: [لأن المفاعيل كلها الخ] بيانه أنك إذا قلت: ضربت ضرباً فالضرب مفعول حقيقة لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: ضربت زيداً فإن زيداً ليس نفس الشيء الذي فعلته وإنما هو مفعول به الفعل الذي هو الضرب فاستحق أن يتقدم على غيره، ولما اقتضى الارتباط والمناسبة ذكر المفعول به في بعض المواضع قدمه.

وقوله: [فقد تقدم في باب الخ] أي قوله: والأصل في المفعول أن ينفصلا، وفي قوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل، وتقدم في باب النائب في قوله: ينوب مفعول به عن فاعل، وفي قوله: ولا ينوب بعض هذي إن وجد الخ، وفي الاشتغال بقوله عموماً: فالسابق انصب الخ. وفي التعدي واللزوم في قوله: فانصب به مفعوله الخ، وعموماً في التنازع بقوله: ولا تجيء مع أول إلى قوله: بل حذفه الزم.

(والمصدر اسم ما سوى الزمان)، قول كدي: [بل قد يكون المفعول الخ] اعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة: الأول أنه يقتضي أن المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه

مدلولي الفعل، ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب، و(المصدر) مبتدأ وخبره اسم و(ما) موصولة واقعة على الحدث وصلتها (سوى الزمان) و(من) في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني. ثم قال:

٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

مثال ما انتصب بمثله: أعجبني ضربك زيداً ضرباً، وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور، والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك: أعجبني قيامك وقوفاً، لأنه مماثل في المعنى دون اللفظ، ومثال ما انتصب بالفعل قولك: قمت قياماً، ومثال ما انتصب بالوصف: أنا قائم قياماً. ثم قال: (وكونه أصلاً لهذين انتخب) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين، و(انتخب) أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم، ومذهب الكوفيين العكس، و(كونه) مبتدأ و(أصلاً) خبر كون، و(لهذين) متعلق بأصلاً، و(انتخب) خبراً للمبتدأ. ثم قال:

يجتمعان في نحو: ضربته ضرباً، وينفرد المصدر في أعجبني ضربك، وينفرد المفعول المطلق في: ضربته سوطاً. الثاني: أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو: اغتسل غسلاً. الثالث: أن قوله: كأمن من أمن يقتضي أن الفعل أصل للمصدر وهو خلاف ما صرح به بعد، وأجيب عن الأول بأجوبة منها: أنه لما كان الغالب في المفعول المطلق أن يكون مصدراً عرفه به وإلا فقد يكون غير مصدر ومنها: أن قوله بعد بمثله أو فعل أو وصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع، وأما سوطاً من ضربته سوطاً، فإنه دل عليه فناب عنه وسيقول: قد ينوب عنه ما عليه دل، فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان، وقول من قال معترضاً على كدي الصواب أن سوطاً مصدر ساط يسوط لا معنى له هنا لأن سوطاً اسم آلة، وأجيب عن الثاني بأنه قصد إدخال اسم المصدر لجواز إطلاق المصدر عليه مجازاً أو بأنه أخرجه بالمثال، والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، وعن الثالث بأن أمن من أمن متعلق بمحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجرورها، والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولي أمن.

(بمثله أو فعل أو وصف نصب)، قول كدي: **[والمماثل في المعنى الخ]** اعترض بأن الصواب حمل كلام الناظم على خصوص المماثل في اللفظ والمعنى دون المماثل في المعنى فقط لئلا يلزم التكرار مع قوله: وقد ينوب عنه ما عليه دل، وأجيب بأن موضع ما هنا في ناصبه، وما يأتي فيما ينوب عن المصدر نفسه فلا تكرار، ثم إن المراد بالوصف في النظم اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لأن عملها مقصور على السببي ودون أفعل التفضيل، لأن الظاهر الذي يعمل فيه لا يكون إلا مرفوعاً.

(وكونه أصلاً لهذين انتخب)، قول كدي: **[لوجوه مذكورة الخ]** أحسنها أن يقال: القاعدة أن كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والزيادة إما حسية وذلك في المحسوسات كالباب فإنه فرع من الساج الخشب وفيها زيادة كالمسامير، وإما معنوية وذلك في المعنويات كالفعل والوصف، فإنهما فرعا المصدر، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف،

٢٨٨ ـ تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

يعني أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاثة فوائد، وأتى بمثلين: الأول للعدد وهو قوله: (سرت سيرتين) ومثله: ضربته عشرين ضربة، والثاني للنوع وهو قوله: (سير ذي رشد) ومثله الموصوف كقولك: سرت سيراً شديداً، ومصاحب أل كقولك: سرت السير الذي تعلم مني، ومثال التوكيد: سرت سيراً، وسمي مؤكداً لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له. ثم قال:

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ   كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ ٱلْجَذَلْ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضربته ضرباً، وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو: جد كل الجد فـ(كل) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل، وكذلك (افرح الجذل) فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه، فإن الجذل هو الفرح، و(قد) هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك، و(ما) موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بـ (ينوب) وصلتها (دل) و(عليه) متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في (دل) والضمير في عليه

والمصدر لا يدل إلا على الحدث، فدلالتها مركبة، ودلالته مفردة، والمفرد أصل المركب، وإذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان، ثم إن الأصالة هنا إنما هي باعتبار الاشتقاق، وأما باعتبار العمل فالفعل أصل للجميع، ومقابل انتخب أي اختير قول الكوفيين أن الفعل أصل لهما، وما قاله بعض البصريين أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف.

(توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد)، قول كدي: **[ومثله ضربته عشرين ضربة]** الأولى أن يبدل عشرين بضربتين لأن عشرين مما ناب عنه لا غير. وقوله: **[الذي تعلم]** الأولى أن يزيد أي بأن يقول: أي الذي تعلم، فيكون الذي تعلم تفسيراً في السير، وأما إذا أبقيناه على حذف أي فيقتضي أن الذي صفة لما قبله ويكون النوع حينئذ مستفاداً من الصفة لا من أل. وقوله: **[لأنه لم يفد غير الخ]** يقتضي أن التوكيد للفعل نفسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد لمصدر فعله، فإذا قلت: ضربت فمعناه أحدثت ضرباً، فإذا ذكر ضرباً بعده صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معاً قاله الدماميني، والتوكيد لفظي كما لابن جني، ثم إن الذي يقتضيه النظم أن النوعي والعددي ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق أن التوكيد موجود الجميع، لكن إن وجد معنى زائد عليه سمي بما أفاده الزائد، وإلا سمي باسم التوكيد.

(وقد ينوب عنه ما عليه دل) الذي ينوب عنه خمسة عشر أمراً ذكر الموضح منها أحد عشر وبقي عليه أربعة. قول كدي: **[لكنه دال عليه الخ]** أي على المصدر المحذوف النائب عنه كل، والأصل كجد جداً كل الجد، فحذف المصدر وأقيم كل مقامه. وقوله: **[على أنه مفعول مطلق الخ]** أي وعامله فرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيبويه، وقيل: عامله جذل بكسر الذال المعجمة، والأول أولى لأن الأصل عدم الحذف.

عائد على المدلول عليه وهو المصدر، والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه، ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط، وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه.

ثم قال:

٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا　　وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

يعني أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، و(غيره) أي وغير المؤكد وشمل النوعي والعددي، فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ضربته ضربتين وضربات، وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر:

هل من حلوم لأقوام فتخبرهم　　ما جرب القوم من عضي وتضريسي

واختلف في القياس عليه، ومذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه قال: وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا: ضربت زيداً

وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] لا معنى لهذا الوجه، والأولى الاقتصار على ما قبله، وما علله به من قوله: لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال في الحقيقة إنما يكون موجوداً، وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يمكن أن يدل على الموجود.

(وما لتوكيد فوحد أبدا)، قول كدي: [والفعل لا يثنى ولا يجمع] علة منع تثنيته وجمعه أن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى، والتثنية والجمع زيادة على الأصل، والزيادة على ما لا يتناهى محال. وقوله: [أما المعدود الخ] مراده بالمعدود المختوم بتاء الوحدة، وإنما جاز تثنيته وجمعه اتفاقاً لأنه باقترانه بالتاء صار يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر، ثم إن ضم إليها مرة أخرى ثني وإن زيد جمع. وقوله: [كقول الشاعر: هل من حلوم الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير، وحلوم مبتدأ مرفوع بضمة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من لأنها تزاد بعد الاستفهام بقوله: وزيد في نفي وشبهه، وحلوم جمع حلم بكسر الحاء من حلم بضم اللام إذا كان يتأنى في الأمر ولا يعجل، والحلم العقل وهو المراد هنا، فتخبرهم: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، وهم: مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعدها صلتها والعائد محذوف وهو الهاء أي جربه، والعض يكون بالأسنان والتضريس يكون بالأضراس، والمراد بذلك المصائب، والشاهد في جمع حلوم وهو مصدر نوعي والدليل عليه الإخبار عنه بأقوام والخبر وصف للمبتدأ في المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون. (فإن قلت): كلام الناظم في المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوباً، والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً. (فالجواب) أنه إنما هو شاهد لكون المصدر النوعي يجمع وإذا صح جمعه مرفوعاً فكذلك إذا كان منصوباً إذ لا فرق.

وقوله: [كالحلوم والاشغال] هذان مثالان لمفهوم كما لا يجمع كل مصدر، إذ مفهومه أن بعض المصادر

ضربين وضروباً إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً، و(ما) موصولة مفعول مقدم بـ(وحد) وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها (لتوكيد) و(غيره) مفعول بـ (اجمع) ويطلبه (ثن واجمع) و(أفردا) فهو من باب التنازع، والهاء في (غيره) عائدة على (ما)، ثم أن عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١٩٢ ـ وَحَـذْفُ عَـامِـلِ الْمُؤَكِّـدِ امْتَنَـعْ   وَفِي سِـوَاهُ لِـدَلِيـلٍ مُـتَّـسَـعْ

يعني أن حذف العامل في (المؤكد) ممتنع، قال في شرح الكافية: لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك، واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه، واعتراضه عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو: زيد ضرباً، أي يضرب ضرباً، ولا إشكال في أن هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زيد يضرب ضرباً، تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى

قد جمع لكن سماعي ومثاله كالحلوم الخ، والاشغال جمع شغل بضم فسكون، وهناك احتمال آخر وهو أنهما مثالان لقوله: وليس كل جمع يجمع فهما جمعان ولا يجمعان وهذا بعيد جداً، وإنما زاد الناظم قوله: وأفردا مع أنه مأخوذ من قوله: فوحد أبداً، لأنه لما كان الكلام سابقاً في المصدر المؤكد وكان مدلول قوله: وثن الخ في عبره وأوهم أن الغير لا يجوز فيه التوحيد رفع ذلك بقوله: وأفردا:

ـ(وحذف عامل المؤكد امتنع)، قول كدي: [**لأن المصدر يقصد به الخ**] التقوية التشديد والتثبيت في النفس، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة، وقوله: [**وحذفه مناف لذلك**] إذ الحذف مبني على الاختصار، والتأكيد مبني على الطول فتنافيا، وإذا يقولون جاءه يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفأس إذ المصدر أتى يقوي العامل فيهرب ويتركه.

وقوله: [**ولده بدر الدين الخ**] الصفوي كان ولد الناظم إماماً ذكياً في النحو والمعاني والبديع والعروض والمنطق مشاركاً في الأصول والفقه، وقد كان أعلم من أبيه في علم البيان، أخذ عن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعلبك ولما مات والده رجع لدمشق وسكنها وولي الوظائف التي كانت بيد أبيه، شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك، توفي سنة ست وثمانين وستمائة.

وقوله: [**بما هو مذكور في شرحه الخ**] حاصل اعتراضه أنه قال: ما قاله الناظم غير صحيح، لأن عامل المصدر المؤكد يحذف جوازاً ووجوباً، فالأول نحو: أنت سيراً وهذا الوجه قد ذكره كدي، والثاني مع التكرار نحو: أنت سيرا سيراً، انتهى بمعناه، وانتصر غير واحد من الأئمة الأعلام للناظم وقالوا: إن الأمثلة التي استدل بها ولده على الحذف من قبيل ما جيء بدلاً من اللفظ بفعله، والناظم يسلم بالحذف فيه وسيقول: والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا يتناولها وحذف عامل الخ، وإن قلنا منه باعتبار الأصل لذهاب ذلك الأصل حيث جعلته بدلاً ولا يجمع بين البدل والمبدل منه، ومن اعترض راعى الأصل، فكلام الناظم والمعترض لم يتوارد على محل واحد. (فإن قلت): نحو أنت سيراً مما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الخ، ولا من أقسام وحذف حتم الخ، فمن أي

القسم الثاني بقوله: (وفي سواه لدليل متسع) يعني أن سوى المؤكد وهو النوعي والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذ دل عليه دليل، ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال: ما ضربت زيداً بل ضربتين وبل ضرباً شديداً، و(متسع) اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره (في سواه) وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه، و(لدليل) متعلق بحذف المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل، ويجوز أن يكون (متسع) خبر المبتدأ محذوف أي والحذف متسع فيه فيكون على هذا (متسع) اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، و(لدليل) متعلق بمتسع.
ثم أشار إلى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر وفي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

٢٩٢ ـ وَٱلْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً الَّذْكَا كَانْدُلاَ

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله كقولك: ضربا زيداً، وأشار بقوله: (كندلاً) إلى قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

قسم هو حينئذ؟ (فالجواب) أن معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران: أحدهما كونه مؤكداً للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله. وثانيهما: كونه بدلاً من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله، وليس معناه جواز الإظهار والإضمار باعتبار واحد وإلا وقع التناقض، وكتب بعضهم بطرة ولد الناظم رحمه الله تعالى.

وابن اللبون إذا مالزقي قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

وابن اللبون من الإبل هو الذي كمل السنة الثانية ودخل في الثالثة، والبزل: جمع بازل وهو الجمل العظيم الذي دخل في السنة الثامنة أو التاسعة، فابن مالك كالجمل الكبير وولده كابن اللبون، وبما قالوا تعلم ما في قول المكودي واعتراضه عليه متجه، وقد كاشف الناظم على ابنه في اعتراضه فقال: أنت ابني حقاً صرفاً فلا تعترض علي، ثم لما خالفه واعترض عليه قال بعد ذلك: كلي بكا بكاء ذات عضله حيث اعترضت علي يا ولدي فما تركت لغيرك، رحم الله الجميع وتداركنا بلطفه.

(وفي سواه لدليل متسع)، قول كدي: **[إذا دل عليه دليل]** الدليل أما مقالي أو حالي، فالمقالي كمثالي المكودي فضربتين في مثاله مصدر عددي، وضرباً شديداً نوعي، وعاملها محذوف لدليل مقالي وهو ذكره في قول القائل ما ضربت، والدليل الحالي كقولك لمن قدم من الحج حجتين أو حجاً مبروراً أي حججت، وقوله: **[فهو اسم مصدر الخ]** أي فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر، وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضاً إذ هو الأصل، وليس مراده أن متسع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير ممن حشى عليه.

(والحذف حتم مع آت بدلا). قول كدي: **[إلى قول الشاعر على الخ]** البيت من الطويل، وقائله الأحوص وقل جرير، وعلى حين متعلق بفعل واقع في البيت قبله، وحين: يروى بالفتح على البناء وهو

فندلا: مصدر ندل من اللفظ بالفعل والتقدير الندل، ومعنى الندل الخطف، وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء، والمال: مفعولاً بندلاً، وقوله: (مع آت) على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت، و(بدلا) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (آت) و(من فعله) متعلق ببدلا و(كندلاً) في موضع الحال من فاعل آت، و(اللد) لغة في الذي وصلته (كاندلاً) وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

٢٩٣ ـ وَمَـا لِـتَـفْـصِـيـلٍ كَـإِمَّـا مَـنَّـا عَـامِـلُهُ يُحْذَفُ حَـيْـثُ عَـنَّـا

يعني أن المصدر إذا أتي به في تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: (كإما منا) إلى قوله عز وجل: ﴿فإما منا بعد وإما فداء﴾ وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل: ﴿فشدوا الوثاق﴾ و(ما) موصولة واقعة على المصدر، و(لتفصيل) صلته، و(كإما) في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره (يحذف) والجملة في موضع الخبر لما، و(حيث) متعلق بيحذف، ومعنى عن عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

٢٩٤ ـ كَـذا مُـكَـرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَـائِـبَ فِعْـلٍ لِاسْـمِ عَـيْنٍ اسْتَـنَـدْ

أي يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: زيد سير سيراً، أو

المختار لقوله: واخبر بنا متلو فعل بنيا وبالكسر على الإعراب، وألهى ماض من الإلهاء وهـو الاشتغال، والناس بالنصب مفعوله: وجل بالرفع فاعله، وزريق اسم رجل كما في المكودي والتصريح فيكون منادى بحذف حـرف النداء مفرده علم مبني على الضم وقيل اسم قبيلة من الأنصار وقيل من طيء، والمال منصوب بندلا لأنه نائب عن اندل إذا قلنا زريق اسم رجل واندلى بياء المؤنثة المخاطبة إذا قلنا أنه اسم قبيلة، وندل الثعالب منصوب على إسقاط الخافض أي كندل الثعالب في السرعة وهو في محل النعت لندلا ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة لأنه على حذف مضاف تقديره مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالإضافة، والندل بالدال المهملة المراد به هنا الخطف كما قال المكودي، ويطلق على السرعة والسير والأخذ بـاليدين ومنـه اشتقاق المنديل، والشاهد في وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه في المعنى والعمل ولا يجمع بينهما.

(وما لتفصيل كإما منا)، قول كدي: [إذا أتي به في تفصيل الخ] أي واقع بعد أداة دالة على التفصيل، وأما المصدر فلا دلالة له على التفصيل. وقوله: [والجملة في موضع الخبرلما] هذا الإعراب مع تقديره أخذاً بظاهر النظم يوهم أن قول الناظم: وما لتفصيل مع المسائل بعد مستأنف، وليس من أفراد قوله: والحذف حتم مع آت الخ قبل، الحق أن جميع مسائل الوجوب داخلة في قوله: والحذف حتم الخ، فهي قسم منه لا إنها مغايرة، وحينئذ فالأولى أن ما في محل جر معطوفة على ندلاً مدخولة الكاف ليفيد أن هذان من أقسام قوله: والحذف الخ، هكذا قرر هذا المحل غير واحد. (قلت): الذي يظهر والله أعلم ما قرر به المكودي من الاستئناف لأن جعله معطوفاً على ندلاً مدخولاً للكاف يوجب التكرار مع قوله: يحذف حيث هنا، ومع قوله: نائب فعل.

(كذا مكرر وذو حصر ورد)، قول كدي: [نحو زيد سيراً سيراً] التكرار قائم مقام ذكرْ العامل فهو

بحصر نحو: إنما أنت سيراً، واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أمرك سير، فإن المصدر فيه مرفوع، و(مكرر) مبتدأ وخبره (كذا) و(ذو حصر) معطوف على المبتدأ، و(ورد) في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معاً وكان حقه أن يقول: وردا، و(نائب فعل) حال من فاعل (ورد) استند في موضع الصفة لمكرر، وكان حقه أن يقول: ونائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر، ونظيره قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله. ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ ـ نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفَا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون (مؤكدا لنفسه أو غيره) ثم مثل للأول بقوله: (فالمبتدأ نحو له علي ألف عرفا) أي فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله: (علي ألف عرفا) أي اعترافاً، وإنما سمي (مؤكداً لنفسه) لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه: فله علي ألف هو نفس الاعتراف. ومثل للثاني بقوله: (والثان كابني أنت حقاً صرفا) أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله: ابني أنت حقاً صرفا، وإنما سمي مؤكداً لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً في معناه وبيانه أن قولك: أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة، والعامل في هذين النوعين افعل واجب الحذف تقديره أحق إن كان المبتدأ غير

بدل منه، والأصل أنت تسير سيراً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، والحصر في المثال الثاني قائم مقام التكرار. وقوله: [**نحو أمرك سير**] المناسب لموضوع كلام الناظم أن يأتي به مكرراً أو محصوراً مع كونه خبراً عن اسم معنى نحو: ما أمرك إلا سير، والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد اسم المعنى أنه في الأول لا يصح رفع المصدر لأنه إذا رفع يكون خبراً عن اسم العين، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن اسم العين إلا على سبيل المجاز نحو: فإنما هي إقبال وإدبار، أي ذات إقبال وذات إدبار، فلم يبق إلا أن ينصب ويكون عامله محذوفاً ولا يذكر لعدم اللبس، وأما الثاني فالمصدر إذا رفع يكون خبراً عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتقدير العامل.

وقوله: [**في موضع الصفة لمكرر**] الحق أنه صفة لفعل. وقوله: [**واستندا**] أي بألف التثنية اعترض بأن الصواب إبقاؤه على إفراده ويكون فاعله ضميراً مستتراً عائداً على فعل، والتقدير استند الفعل لاسم عين، على أن ضمير ورد يعود على المصدر ولا تأويل فيه ولا فيما بعده.

(ومنه ما يدعونه مؤكداً)، قول كدي: [**هو نفس الاعتراف**] أي لأن الجملة نص فيه ولا يحتمل غيره، فذكر المصدر حيئذ بمنزلة إعادة الجملة التي قبله. قول كدي: [**يحتمل الحقيقة والمجاز**] هذا باعتبار الفعل وإلا فالواضع إنما وضعه للحقيقة.

وقوله: [**تقديره أحق إن كان الخ**] وجه ذلك بأنه إن كان المبتدأ ضمير متكلم نحو: أنا أبوك حقاً،

المتكلم، وحقني وإن كان متكلماً، وفهم من قوله: (مؤكداً) أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد، و(ما) مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها (منه) وصلتها (يدعونه) والهاء مفعول أول بيدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول، و(مؤكداً) مفعول ثان والواو عائدة على النحويين، و(لنفسه) متعلق بمؤكداً (أو غيره) معطوف عليه، وباقي إعراب البيت واضح، ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله: (كذاك ذو التشبيه بعد جمله).

٢٩٧ ـ كَـذَاكَ ذُو الـتَّشْبِيـهِ بَـعْـدَ جُمْلَهْ ... كَـلِي بُـكـاً بُـكَـاء ذَاتِ عُـضْـلَهْ

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتي به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط: الأول: أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة) واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صوته صوت حمار، فلا يجوز نصبه. الثاني: أن تكون حاوية لمعناه. الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله. الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث، وإنما لم يصرح الناظم بباقي الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كلي بكاً بكاء ذات عضله) فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الباء من لي وليس في

فيكون الأمر للمخاطب بالاعتراف بحقوق الأبوة، فالمناسب تقديره أمراً نحو: حقني أي حق أبوتي، وإن كان غير ضمير المتكلم كمثال الناظم قدر مضارعاً نحو: أحق وأعرف أي حق بنوتك، ثم إن قول كدي: إن كان المبتدأ غير المتكلم يقتضي أنه مهما كان المبتدأ غير لفظ أنا لا يقدر إلا فعلاً مضارعاً كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسماً ظاهراً وليس كذلك، بل إن كان ضمير مخاطب فالحكم كما قال وأنه لا يقدر إلا مضارعاً، وإن كان اسماً ظاهراً نحو: زيد أبوك عطوفاً فيجوز تقديره أمراً ومضارعاً فالأقسام ثلاثة طرفان وواسطة، على أن الشيخ المسناوي رحمه الله كتب على هذا التفصيل: الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر في كل موضع، لأن المصدر المذكور مؤكد لمضمون الجملة فيقدر عامله عاماً كيف أمكن، ولا يفصل في تقديره باعتبار المبتدأ إلا لو كان المصدر مؤكداً للمبتدأ نفسه فقط.

(فإن قيل): ما ذكره الناظم هنا من وجوب حذف عامل المؤكد مناقض لقوله: وحذف عامل المؤكد امتنع. (فالجواب) أنه لا تناقض لأن موضوع ما مر في المصدر المؤكد لمضمون فعله فقط دون الفاعل، وما هنا موضوع للمصدر المؤكد لمضمون الجملة، وإذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض، وإنما وجب حذف العامل مع المصدر المؤكد لنفسه أو غيره لكون الجملتين دلتا عليه فكأنهما عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

وقوله: [أنه واجب التأخير الخ] قال بعض وجوب التأخير خاص بالتوكيد الاصطلاحي الذي هو أحد التوابع، وأما هنا فلا يجب التأخير، وقد نصوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله.

(كذاك ذو التشبيه بعد جمله)، قول كدي: [بخمسة شروط] قيل صوابه ستة لأن من جملتها أن يكون تشبيهاً، والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيهاً هو موضوع المسألة فلا ينبغي أن يعد شرطاً، لكن كان من حق

المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكاء صلاحية للعمل لأنه ليس نائباً عن الفعل ولا مقدراً بأن والفعل وبكاً مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمماً للحكم والشروط، و(ذو التشبيه) مبتدأ خبره (كذاك) و(بعد) في موضع الحال من ذو، والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله في المثال بالوجهين، و(ذات عضله) هي التي تمنع من النكاح، والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.

المفعول له

وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان، وأن يتحد معه في الفاعل، وقد نبه على اثنين منهما بقوله:

كدي أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط. وقوله: **[وهو بكا الخ]** هذا مبني على أن البكاء بالمد والقصر معناهما واحد وهو الذي في القاموس وصدر به في المصباح، ولذا قال المكودي بعد: والبكا يمد ويقصر الخ، والذي في الصحاح وهو الجاري على الألسنة أن بينهما فرقاً، فالبكا بالقصر إرسال الدموع دون صوت وبالمد إرسالها مع صوت، ولذلك يقولون: المقصور للمقصور، والممدود للممدود، وحينئذ يشكل تمثيل الناظم لفقد الشرط الثاني عند المكودي، وأجيب على هذا بأن بكاء في الموضعين ممدود قصر الأول الذي في الجملة للضرورة، وإذا لم يصح أن يكون معمولاً للمصدر المذكور تعين أن يكون معمولاً لفعل واجب الحذف لتضمن الكلام معناه.

وقوله: **[وذات عضله هي التي الخ]** هذا مبني على أن عضله بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها المصيبة والعياذ بالله، والله أعلم.

المفعول له

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق اشتراكهما في كون الغالب في كل منهما أن يكون مصدراً حتى قال الزجاج: إنه مفعول مطلق. قول كدي: **[وهو المصدر]** خرج بذكر المصدر ما عدا المفعول المطلق، وخرج المفعول المطلق بما بعده، والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين: أحدهما لئلا يتناقض قوله: وإن يكون مصدراً لأنه جعل المصدر أولاً من ذاتياته فيقتضي أنه لا يكون أبداً إلا مصدراً، وثانياً من عوارضه لأن الشرط يمكن وجوده وعدمه. الثاني: أنه يقتضي أنه لا يكون إلا مصدراً وليس كذلك بل كونه مصدراً شرط في صحة نصبه فقط كما يأتي، وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ وقد يجاب عن الاعتراض الثاني بأن مراده تعريف المفعول له اصطلاحاً وهو لا يكون إلا مصدراً.

وقوله: **[ويشترط في نصبه أربعة الخ]** جعلها أربعة تبعاً للناظم وزاد الموضح خامساً وهو أن يكون قلبياً أي من أفعال النفس الباطنة، فلا يجوز جئتك قراءة العلم بالنصب لأن القراءة من أفعال الجوارح، والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه بقوله متحد وقتاً، لأن أفعال الجوارح كالقراءة هنا لا يمكن اجتماعها في الزمان مع المعلل وهو المجيء هنا، وما احتمل الاجتماع يؤول، ورحم الله المكودي حيث جعل الشروط في

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَـهُ ٱلْمَصْـدَرُ إنْ　　أَبَـانَ تَـعْلِيـلاً كَـجُـدْ شُكْـراً وَدِنْ

فقوله: (ينصب مفعولاً له) هذا هو الحكم، وقوله: (المصدر) هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أكرمتك لزيد، وقوله: (إن أبان تعليلاً) هذا هو الشرط الثاني يعني إن أظهر تعليلاً، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له كقولك: جلست قعوداً، ثم مثل ذلك بقوله: (كجد شكراً) فإن شكراً مصدر، وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر. ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله:

٢٩٩ ـ وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ　　وَقْـتـاً وَفَـاعِـلاً وَإنْ شَـرْطٌ فُـقِـدْ

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل به وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أتيتك أمس لإكرامك لي غداً، وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لإكرامك لي، فمثال ما استوفى الشروط قولك: قمت إجلالاً لك، ومثله قوله: (جد شكراً) و(المصدر) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(مفعولاً) حال من المصدر، و(له) متعلق بمفعولاً، و(هو) مبتدأ، و(متحد) خبره، (وقتاً وفاعلاً) منصوباً على حذف حرف الجر أي في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير: متحد زمانها وفاعلها، وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه. ثم قال: (وإن شرط فقد).

صحة النصب ولم يجعلها في تحقيق ماهية المفعول له ليندفع ما قيل إن الشرط ـ الثاني ـ وهو العلية محل الشروط، والشيء لا يكون شرطاً لنفسه ولا يلتفت لاعتراض كثير على التصريح الذي جعلها كالمكودي شروطاً في صحة النصب بأن الصواب أنها شروط في تحقيق ماهيته.

(ينصب مفعولاً له المصدر)، قول كدي: [**فلو كان غير مصدر الخ**] الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعلية، وأما الذوات فلا تكون عللاً للأفعال غالباً، والأولى للمكودي أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله: وان شرط فقد فاجرره باللام بأن يقول: ففاقد الشرط ـ الأول ـ كذا الخ.

وقوله: [**لأن معناه جد لأجل الشكر**] أي لأجل أن تكون شاكراً لله، فإن شكر الله طاعته، ومن طاعته الجود والصدقة، فالمخاطب هو فاعل الجود والشكر، وليس المراد جد لأجل أن يشكرك الناس، لأن فاعل الجود على هذا فاعل الشكر، فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل (ودن) يحتمل أن يكون مثالاً ثانياً حذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه أي دن شكراً، ويكون أمراً من دان إذا خضع كأنه قال: اخضع لأجل أن تكون شاكراً لله الذي أنعم عليك، ويحتمل أن يكون تتميماً للبيت ومعناه: اتخذ ذلك ديناً وعادة.

(وهو بما يعمل فيه متحد)، قول كدي: [**أن يتحد زمانه وزمان الخ**] بأن يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام اسم مفعول، ووقت المصدر المعلل بكسرها واحداً. وقوله: [**كقولك أتيتك أمس الخ**] هذا المثال مما اختلف فيه الفاعل أيضاً، فالأولى أن يعكس بأن يبدل ياء المتكلم في لي بكاف الخطاب بأن يقول: لإكرامي لك. وقوله: [**وفي هذا الوجه تقديم الخ**] سبق قلم لأن عامله هو متحد وهو متقدم في نص الناظم.

٣٠٠ ـ فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يعني أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء، ومن وإلى جائزة لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، و(إن) شرط وجوابه (فاجرره) و(شرط) مرفوع بفعل مضمر يفسره (فقد). ثم قال: (وليس يمتنع. مع الشروط كلزهد ذا قنع) يعني أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول: قمت لإجلالك، وهذا قنع لزهد، واسم (ليس) ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفي (يمتنع) ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله: (فاجرره) و(يمتنع) خبرها، و(مع الشروط) متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير: وليس الجر ممتنعاً مع وجود الشرط، وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب. ثم قال:

وقوله: [ومذهب الناظم جوازه] هذا سبق قلم أيضاً لأنه يقتضي أن الناظم يجيز تقديم التمييز مع المتصرف ولو كان العامل غير فعل كما هنا وليس كذلك لقوله: والفعل ذو التصريف نزراً سبقا.

ـ(وإن شرط فقد فاجرره باللام)، قول كدي: [ومن وإلى] تبع في زيادة إلى المرادي واعترضه غير واحد بأنه لم يعهد جعل إلى للتعليل، وظاهر قوله: فاجرره أنه يقال له مفعول له اصطلاحاً وليس كذلك ولذا قال الموضح: ومتى فقد المعلل، وفي بعض نسخ الناسخ فاجرره بالحرف بدل باللام وهي أولى وإن كانت عامة، ولا يحتاج لجواب كدي حينئذ، ثم إن كلام الناظم من باب صرف الكلام لما يليق له أي فاجرره باللام إن أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل وإلا فلا نحو: جلست قعوداً.

(وليس يمتنع مع الشروط كالزهد) الزهد أن يكون الإنسان بما عند الله أوثق بما في يده، وقنع بكسر النون بمعنى رضي وهو المتعين في النظم، وأما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما قنع أي رضي، والحر عبد ما قنع أي طمع. قول كدي: [يعود على المفعول له] هذا سبق قلم بل هو عائد على الجر المفهوم من اجرره باللام كما في الذي بعده. وكذلك يوجد في بعض نسخه وهو صريح تقديره بعد.

وقوله: [أنه يجوز تقديم المفعول له الخ] رده الأزهري في معربه وقال إن الحكم في نفسه صحيح لكن في هذا المثال لا يصح لأن الخبر الفعلي لا يجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب أنه ضرورة، وإنما يجوز لو قال: ذا الزهد قنع، ولم أر أحداً تنبه لما قلته في هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً، وقد وقف على كلام المعرب غير واحد وسلمه. (قلت) الذي ذكره كدي وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح، وكون التقديم على المبتدأ لضرورة أم لا شيء آخر منصوص عليه لغير واحد في غير موضع، على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ إذا كان غير ظرف أو عديله، فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا، وقد مر الاعتراض على المعرب بنقله الجواز في التصريح بنفسه.

٣٠١ ـ وَقَــلَّ أَنْ يَـصْـحَـبَـهَـا ٱلْـمُـجَـرَّدُ وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُـوبِ أَلْ وَأَنْـشَـدُوا

يعني أن المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقل أن تصحبه لام الجر، وإن كان مقترناً بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو: قمت لإكرام لك قليل وإكراماً لك كثير، ونحو: قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير، وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوي فيه الوجهان والهاء في (بصحبها) عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال: (وأنشدوا).

٣٠٢ ـ لاَ أَقْـعُـدُ ٱلْجُبْنَ عَـنِ ٱلْهَـيْـجَـاءِ وَلَـوْ تَـوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ

والشاهد في (الجبن) المفعول لأجله، والجبن: الخوف، يقال: رجل جبان وامرأة جبان، و(عن) متعلق بالجبن، و(الهيجاء) الحرب، و(الزمر) الجماعات، وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال:

يــركـب كــل عــاقــر جمهــور مخـافـة وزعـل المـحـبـور
والهــول مــن تهـول الهبـور

(وقل أن يصحبها المجرد)، قول كدي: [وفهم من سكوته] مراده بالسكوت أنه لما لم ينص على القلة والكثرة فيه كما نص على غيره علمنا بناءه على الأصل وهو جواز الوجهين على السواء.

(وأنشدوا لا أقعد) لم يدخل الناظم في الألفية من شواهد العرب إلا هذا البيت بخلاف الكافية، فإنه كثيراً ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب فلذلك كثرت أبياتها، ولم يدر قائل هذا البيت، لكن الناظم حجة وحفظه وسمعه ومن حفظه حجة على من لم يحفظ، والهيجاء: الحرب يمد ويقصر، ولو: هذه للمبالغة فلا جواب لها لفظاً لدلالة ما قبله عليه، وقيل: لا جواب لها أصلاً، ومعنى توالت تتابعت قول كدي: [والشاهد في الجبن المفعول لأجله] حيث جاء منصوباً مع كونه مقروناً بأل. قول كدي: [وعن متعلق بالجبن] الأولى أنه متعلق بأقعد لأن الفعل أصل في العمل.

وقوله: [وقد جمع العجاج الخ] اسمه عبد الله بن رؤبة التميمي البصري تابعي، وهذا الشعر من مشطور الرجز، وفاعل يركب عائد على الصيد، وكل: بالنصب مفعوله، والعاقر: الكدية العالية من الرمل الذي لا ينبت شيئاً، وجمهور بضم الجيم معناه كثير، ومخافة: مفعول لأجله أي لأجل الخوف، وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل النشاط، والمحبور: المسرور، والهول: معطوف على مخافة، وتهول تفعل من الهول، والهبور جمع هبير كما في شرح الشواهد، والهبير: الموضع المنخفض من الأرض وهو مكمن الصائد، والمعنى: أن حمار الوحش أو غيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الأماكن العالية ذات الرمل بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغبار فلا يراه لأجل الخوف وما عطف عليه، والشاهد في نصب مخافة وزعل والهول وهو من باب التدلي، فالأول مجرد كثير، والثاني مضاف على هذا السواء، والثالث مقرون بأل قليل. والله أعلم.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(المفعول) خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة، و(فيه) متعلق بالمفعول، واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف، وقوله:

٣٠٣ - اَلظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا في بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

قسم (الظرف) إلى زمان ومكان، وشمل قوله: (وقت أو مكان) الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: (ضمنا في) ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو: يوم الجمعة مبارك، وأعجبني موضع جلوسك، واحترز بقوله: (باطراد) من المكان المختص المنصوب بدخل نحو: دخلت الدار والمسجد ونحو فإنه غير ظرف فإنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا تقول: صليت المسجد، ولا جلست الدار، وفهم من ذلك أن الدار من نحو: دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب: الأول: أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وإليه ذهب الناظم. الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعد بنفسه. الثالث: أنه انتصب نصب الظرف وأجري مجرى المبهم من ظروف المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف، وإن كان مفعولاً به حقيقة

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث، وقد تقرر أنه لا بد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه. قول كدي: **[وفيه متعلق بالمفعول]** ليس مراده أن فيه هو النائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل، أي الحدث المأخوذ من لفظ المفعول، والتقدير: هذا باب الشيء الذي فعل الفعل فيه أي جعل الحدث فيه، فقولك: ضربت زيداً عندك أو يوم الجمعة، الفعل هو الضرب وقع في مكان المخاطب أو في يوم الجمعة.

وقوله: **[أن لهذا النوع الخ]** هذا على ما للبصريين، وسماه الكسائي وأصحابه صفات، وسماه الفراء محلاً وهو اصطلاح ولا مشاحه فيه، ثم إن الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر: وإن ملء وعاء. وأشار الناظم إلى تعريفه اصطلاحاً بقوله: (الظرف وقت أو مكان ضمنا. في)، قول كدي: **[بعد إسقاط الخافض الخ]** فالأصل دخلت في الدار فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينتصب المجرور كقوله: تمرون الديار الأصل بالديار.

وقوله: **[فلا يحتاج إلى قيد الاطراد]** بل تكون زيادته على القول الثاني حشواً لخروج اسم المكان المختص بقوله: ضمنا في، ولذا قال المكودي بعد في هذا لأنه ليس معنى في، وأما على القول الثالث فيكون مضراً لأنه يخرج به اسم المكان المذكور، مع أن المقصود دخوله في الحد. وقوله: **[لأنه إن كان ظرفاً الخ]** هذا

فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في، وأما على الأول فيحتاج إلى الاطراد خلافاً للشارح، فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي ولا يخرجه ذلك عن معنى في، وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد، ثم مثل بظرفين: أحدهما (مكان) وهو هنا، والآخر زمان وهو (أزمنا) جمع زمان على إسقاط حرف الجر، و(الظرف) مبتدأ وخبره (وقت أو مكان) و(أو) التفصيل و(ضمنا) في موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية، و(في) مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أي ضمنا معنى في، و(باطراد) متعلق بضمنا. ثم قال:

راجع للقول الثالث. وقوله: [وإن كان مفعولاً به الخ] هذا راجع للقول والثاني، فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس.

وقوله: [خلافاً للشارح] حاصل ما للشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين: أحدهما: أنه مضر على القول الثالث عند كدي، وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثاني والأول عنده، أما على الثاني فظاهر لما مر، وأما على الأول فلأن اسم المكان المختص خارج بقوله أيضاً ضمنا، لأن المفعول به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلاً، فما جرى مجراه كاسم المكان هنا يكون مثله، واعترضه المكودي بما حاصله أن اعتراضه من غير الوجه الذي قصد الناظم، وذلك أن الناظم ذهب في اسم المكان المختص على القول الأول، فقيد الاطراد محتاج إليه لإخراجه، وما اعترضه به ولده بأن ما جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فيها فيكون خارجاً بقوله ضمنا في يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظي وصناعي وكونه مضمناً معنى حرف كما هنا حكم معنوي، فالجهة منفكة لعدم تواردهما على محل واحد.

(قلت): رد ما فرق به المكودي غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقي بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا عليه كان منصوباً حينئذ على الظرفية لصدق حقيقة الظرف عليه، وكان القول الأول عين الثالث، وكانت زيادة باطراد مضرة أيضاً مفسدة فيكون غسل دم بدم.

الوجه الثاني مما اعترض به أن هذا القيد مفسد لأن كثيراً مما اتفق على ظرفيته لا يطرد نصبه بجميع الأفعال على معنى في، فإن المقادير كالفرسخ، والبريد لا تنصب إلا بالأفعال الدالة على السير، إذ لا يقال: جلست ولا صليت فرسخاً، والذي صيغ من المصدر لا ينصب قياساً إلا بما اجتمع معه في المادة، فبان بهذا صحة اعتراض الشارح أن قول الناظم: باطراد حشو مفسد، وهناك اعتراضات على الناظم وأجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد.

وقوله: [جمع زمان] هكذا في غالب النسخ بألف بعد الميم، والأولى ما في بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل، لأن جمع فعل بدون ألف على أفعل قليل وجمع فعال كمكان عليه شاذ، وحمل الناظم على القليل أولى من حمله على الشاذ.

وقوله: [على إسقاط حرف الجر] سبق قلم لأن الظرف لا يقال فيه أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، ويؤخذ من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله، كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد في ظرفين، واعترض قول الناظم ضمنا في بأنه يقتضي أن الظروف كلها مبنية لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف

٣٠٤ ـ فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

بين في هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو: قعدت أمامك، وسرني قدومك يوم الجمعة، وأنت سائر غداً؛ وأن العامل فيه يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون (مقدراً) وأطلق في المقدر فشمل المقدر جوازاً نحو: يوم الجمعة لمن قال: متى قدمت؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذي خبر أو صفة أو صلة أو حالاً، و(مظهراً) خبر (كان) مقدم، وإن حرف شرط ولا نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهراً، والفاء جواب الشرط. ثم قال:

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

يعني أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو: وقت وحين ويوم، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والممدود، وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان، لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط. (فإن قلت): ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ (قلت): من

يبنى، فالأولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قد يذكر وهنا لا يصح ذكره فلذلك عبر بالتضمين، يقال عليه أن المقدر قد يجب أن لا يذكر كفاعل أفعل فإنهم يقولون إنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره.

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا)، قول كدي: **[من فعل أو ما في معناه]** أشار بهذا إلى أن عبارة الناظم لا تصح إلا بتأويل بأن يقال: فانصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، وإلا فبقاء عبارة الناظم على ظاهرها لا يصح، لأن الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني، وقد نصوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ. وقوله: **[إذا وقع خبراً لذي خبر الخ]** مثال الخبر: زيد عندك، ومثال الصفة: مررت بطائر فوق غصن، ومثال الصلة. جاء الذي عندك، ومثال الحال: رأيت الهلال بين السحاب.

(وكل وقت قابل ذاك)، قول كدي: **[ويوم]** جعل يوماً من المبهم، فيكون حينئذ مراداً به مطلق الزمان مثل قوله تعالى: ﴿وآتو حقه يوم حصاده﴾ وهو أحد إطلاقات أربعة في يوم وباقيها مختص الاستعمال. الثاني: أن يكون مقابلاً لليلة نحو قوله تعالى: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام﴾ الثالث: مدة القتال نحو قوله تعالى: ﴿ويوم حنين﴾. الرابع: الدولة نحو قوله عز وجل: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

وقوله: **[وإنما استأثرت الخ]** بمعنى اختصت وانفردت، وكان ينبغي له أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من الكلام على الظرف المكان فهناك يتوجه ذكر الفرق.

وقوله: **[بصيغته وبالالتزام]** هكذا في غالب النسخ وهي الصواب لما تقرر أن الفعل في نفسه له مدلولان: الحدث والزمان، وذلك الحدث الذي دل عليه لا بد له في نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين وأحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرتين: مرة

قوله بعد: (وما يقبله المكان إلا مبهما) وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهماً وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص، و(كل) مبتدأ، و(قابل) خبره، و(ذا) إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال: (وما يقبله المكان إلا مبهما) يعني أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدار والمسجد والجبل، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم منها فقال:

٣٠٦ ـ نَحْـوُ ٱلْجِهَـاتِ وَٱلْمَقَـادِيـرِ وَمَـا صِيـغَ مِنَ ٱلْفِعْـلِ كَمَـرْمَى مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: (الجهات) ويعني به الجهات الست وهي: أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال. الثاني: (المقادير) نحو: فرسخ وميل وبريد. الثالث: (ما صيغ من الفعل) كمرمى ومذهب، وظاهر قوله: (كمرمى من رمى) أن مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك، ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل

بنفسه ومرة بواسطة الحدث. وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث، فدلالته على الزمان أقوى وما قاله أقوى بين، وقول بعض لم يظهر له معنى، وقال: والصواب النسخة التي فيها بصيغته من دون ذكر والالتزام أو النسخة التي فيها بصيغته لا بالالتزام بالنفي سهو ظاهر.

(وما. يقبله المكان إلا مبهما)، قول كدي: [لا يقبل] أشار بهذا إلى أن ما في قول الناظم وما يقبله نافية حيث فسرها بلا. وقوله: [والظرفية] أي النصب عليها وهو تفسير للضمير في قوله: يقبله العائد على النصب المأخوذ من قوله: فانصبه بالواقع الخ، والمكان في النظم بالرفع فاعل يقبل، ومبهما: حال من الكاف لأنه في الأصل صفة له وهو الذي قرر به كدي.

(نحو الجهات والمقادير)، قول كدي: [للمبهم ثلاثة الخ] جعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتباراً بظاهر النظم وهو صحيح في الأول والثاني على رأي باطل في الثالث، أما الجهات فمبهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك ألى آخر الدنيا، وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا، وكذا يقال في الأربعة الباقية، وأما في الثاني وهو المقادير جمع مقدار وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد والنقص فالجمهور على أنه من المبهم، فالميل بكسر الميم يختلف ابتداؤه وانتهاؤه ولا يخص موضعاً بل من أي موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك، والحق ما في شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لا يختص ببقعة بعينها ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم، ولذا لم يجعله هنا في التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال: وكأسماء المقادير، وأما الثالث وهو ما صيغ الخ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهم، ويمكن دفع الإشكال بأن يجعل قول الناظم وما صيغ معطوفاً على مبهما، والعطف يقتضي المغايرة فيؤخذ منه أن هذا القسم غير مبهم، وهذا إن جعلنا ما نكرة موصوفة، وإن جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهماً حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لا تكون حالاً وحقق بعض ظاهر ما للناظم.

وقوله: [ويعني به الجهات الست] جعلت ستاً باعتبار الشخص الكائن فيها. وقوله: [أن يحمل الفعل

اللغوي وهو المصدر فيكون قوله: (من رمى) على حذف مضاف أي من مصدر رمى فتقول: جلست أمامك وخلفك، وسرت ميلا فرسخاً، وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٠٧ ـ وَشَـرْطُ كُـوْنِ ذَا مَقِيسـاً أَنْ يَقَـعْ ظَـرْفـاً لِمَـا فِي أَصْلِهِ مَعْـهُ اجْـتَمَـعْ

يعني أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه في الأصل المشتق منه نحو: رميت مرمى، وذهبت مذهباً، وجلست مجلساً، وشمل قوله: لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو: أنا رام مرمى، وأعجبني جلوسك مجلساً، وفهم من قوله: (وشرط كون ذا مقيساً) أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا، فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو عمل في مزجر زجر، وفي مقعد قعد، وفي مناط ناط، لكان مقيساً، و(شرط) مبتدأ، و(ذا) إشارة إلى الظرف المشتق، و(مقيساً) خبر كون، و(أن) وما بعدها خبر المبتدأ، و(ظرفاً) منصوب على الحال من فاعل يقع، و(لما) متعلق بظرفاً أو في موضع الصفة لظرفاً، وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما، و(في ومع) متعلقان باجتمع. ثم قال:

الخ] المراد بالفعل المصرح به في قول الناظم من الفعل، ولما استشعر كدي أن حمله على الفعل اللغوي يبعده قوله بعد: من رمي، دفع هذا الإشكال بأن جعله على حذف مضاف أي من مصدر رمى ليوافق ما قبله ولقوله وكونه أصلاً لهذين انتخب، وقد يقال لا حذف بل يقرأ مرمى بالإضافة إلى من بفتح الميم فيكون التقدير: كمرمى الشخص الذي رمى، والفعل المصرح به على كل حال لغوي، ومرمى اسم لمكان الرمي.

(وشرط كون ذا مقيسا)، قول المكودي: [اجتمع معه في الأصل الخ] حمله على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفاً لمصدره نحو: أعجبني قعودك مقعد زيد مع أنه داخل، وأجاب السيوطي بأن المصدر يفهم بالأحروية، والأولى أن يقال: المراد بالأصل حروف المادة فيصدق بالمصدر وغيره. وقوله: [مزجر الكلب] أي من زاجره في التوسط، واستقر مقعد القابلة من النفساء في القرب، واستقر مناط الثريا من الدبران في البعد، ومزجر: بكسر الجيم لا غير إذ هو المسموع من كلام العرب.

وقوله: [ولو عمل في مزجر زجر الخ] أي من مثال آخر لا في هذا المثال نفسه كما يوهمه التصريح (فأن قيل): ما ذكره الناظم هنا مخالف لقوله سابقاً في الحد: باطراد إذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل، وليس كذلك إذ عامله هنا مخصوص. (قلت): قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة إلى هذين مفسدة. وقوله: [وذا إشارة إلى المصدر الخ] سبق قلم بل هو إشارة إلى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر، وفي بعض النسخ المصححة إشارة إلى الظرف المشتق وهو صواب.

٣٠٨ ـ وَمَـا يُـرَى ظَـرْفاً وَغَـيْرَ ظَـرْفِ فَـذَاكَ ذُو تَـصَـرُّفٍ فِي ٱلْـعُـرْفِ
٣٠٩ ـ وَغَـيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّـذِي لَـزِمْ ظَـرْفِيَّـةً أَوْ شِبْـهَهَـا مِـنَ ٱلْكَـلِمْ

يعني أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو: يوم ومكان، فيستعمل ظرفاً نحو: خرجت يوم الجمعة، وجلست مكانك، وغير ظرف نحو: أعجبني يوم الجمعة، ونظرت إلى مكانك، وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جلست عندك، أو مجروراً بمن نحو: خرجت من عندك، فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف، و(ما) موصولة، و(يرى) صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى، و(ظرفاً) مفعول ثان بيرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط، و(غير) مبتدأ وخبره (الذي)، و(ظرفية) مفعول بلزم (أو شبهها) معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم إحدى هذين النوعين، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به بما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط، وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها، و(أو) على هذا للتقسيم، و(من الكلم) متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعاً على من، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الظروف التي تستعمل ظروفاً أو شبهها. ثم قال:

(وما يرى ظرفاً وغير ظرف)، قول كدي: [وغير ظرف أخرى] بأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً. وقوله: [البتة] البت في اللغة القطع، يقال: لا أفعله ألبتة لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في الصحاح، وهمزته همزة قطع كما نص عليه غير واحد، لكن رده محشي القاموس وقال: لا موجب لقطع الهمزة ولا نقل يعضده ولا قياس يساعده.

وقوله: [وقط] اسم لما مضى من الزمان، فقولك: ما فعلته قط بمعنى من أول خلق الله إياي إلى الآن وهي مبنية لتضمنها معنى حرفي الابتداء، والغاية وهي من وإلى وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وقد تبنى على الفتح والكسر. وقوله: [وعوض] اسم لما يستقبل من الزمان، فقولك: لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر، وبنيت على حركة لما ذكر في قط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تضف وإلا أعربت. وقوله: [والمراد بشبهها الجر بمن] إنما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية إلى الجر بمن من المتصرف لأن من كثرت زيادتها فلم يعتد بها، والظروف التي لا تتصرف وتجر بمن خمسة جمعتها في قولي:

خمس ظـروف خصصت جـراً بمن قبـل وبعـد مـع وعنـد ولـدن

وقوله: [ويجوز أن تكون ما شرطية] لا يصح لأنها لو كانت شرطية لجزم الفعل وهو يرى بعدها، نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة في المعتل لكنه ضعيف، وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه. وقوله: [واقعاً على من] أي على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله: أو شبهها. وقوله: [ويجوز أن يكون متعلقاً الخ] هذا هو الذي يظهر لأنه لا يحتاج معه إلى حذف مضاف

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يعني أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان، إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفهم ذلك من قوله: (وقد ينوب) ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك في قوله: (يكثر) ونيابته عنهما هي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد، ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: آتيك طلوع الشمس وخفوق النجم أي وقت طلوع الشمس ووقت خفوق النجم، والإشارة بقوله: (ذاك) إلى نيابة المصدر عن الظرف.

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم، ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة، وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال:

والتقدير على هذا الذي لزم من الكلم ظرفية أو شبهها غير متصرف وإذا كان الذي يخرج عن الظرفية إلى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذي لا يخرج منها أصلاً، وهذا معنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر، وعلى كل فلا يحتاج إلى تكلف من جعل الكلم مبتدأ، وغير ذي مبتدأ ثان، والذي خبر على الثاني، ومن بدل من شبهها.

(وقد ينوب عن مكان مصدر) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: الظرف وقت لأنه من تتماته، ولذا قدمه الموضح تنكيتاً عليه. قول كدي: [إلا أن نيابته عن ظرف الخ] وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر الذي هو الحدث أخوان في كون الفعل يدل عليهما، دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته، وإنما يدل على المكان بدلالة الالتزام العقلي الخارجي، ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام، على أن الفعل يدل أيضاً على الزمان بالالتزام، ولا يلزم من الكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم.

المفعول معه

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين: أحدهما: أنه لا يقال له مفعول إلا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف غيره. الثاني: أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً وهذا قيل فيه سماعي وقيل قياسي وهو الصحيح. قول كدي: [هو الاسم] خرج به الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج. وقوله: [المنتصب] أي الفضلة فليس حينئذ حكماً، واحترز به من العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو. وقوله: [المذكور بعد الواو] احترز به من نحو جئت مع عمرو واشتريت الفرس بلجامه. (لا يقال): ان هذين ونحوهما خرجا بقوله: المنتصب (لأنا نقول): قد علمت أنه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة.

وقوله: [التي بمعنى مع] احترازاً من نحو: رأيت زيداً وعمراً قبله أو بعده. وقوله: [من غير تشريك في

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي ٱلْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

يعني أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو: سيري والطريق أي مع الطريق، و(تالي الواو) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(مفعولاً) حال منه، و(مسرعة) حال من الياء في سيري. ثم قال:

٣١٢ ـ بِمَا مِنَ ٱلْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا ٱلنَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي ٱلْقَوْلِ الأَحَقْ

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب، بين في هذا البيت الناصب له، وفهم من قوله: (بما من الفعل وشبهه) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: استوى الماء والخشبة، ومثال شبه الفعل: الماء مستو والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة، وفهم من قوله: (سبق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: (لا بالواو) إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو، ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في قوله: تكونُ وإياها بها مثلاً

الحكم] الكلام على حذف مضاف أي من غير اشتراط تشريك في الحكم، والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركاً لما قبلها في الحكم بل قد يوجد الاشتراك كما في سرت والجيش بالنصب أي معه، وقد لا يوجد كقولك: سرت والطريق، وبتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على المكودي على ظاهره. وقوله: **[وقد استغنى الناظم عن الحد]** أي عن تمامه وإلا فقد ذكر الناظم بعضه.

(بما من الفعل وشبهه سبق)، قول المكودي: **[أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي]** ليس المراد بالمعنوي الاصطلاحي وهو الابتداء والتجرد، وإنما المراد به أن الاسم إذا كان شبيهاً بالفعل في معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظي، وإن تضمن معناه دون حروفه فمعنوي وذلك كاسم الإشارة، وحينئذ فلا إشكال في تمثيل المكودي للمعنوي باسم الإشارة.

وقوله: **[لا يتقدم على عامله]** فلا يقال: والطريق سرت اتفاقاً، وعلة المنع أن الواو أصلها العطف، فكما لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل. وقوله: **[في قوله تكون وإياها الخ]** هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فآليت لا أنفك أحذو قصيدة. وقائله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته خالداً لما بعثه رسولاً لمحبوبته فأفسدها عليه وردها لنفسه، وآليت بمعنى حلفت، وأنفك: مضارع انفك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها، وجملة أحذو خبرها وهو بالذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل إذا سويت أحدهما على الآخر، ويحتمل أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال الشروع[1]

---

(١) (قوله: فيكون من أفعال الشروع) كذا في الأصل وهو غير صحيح إذ لم نجد في كتب النحو ولا في كتب اللغة أن حدا من أفعال الشروع على أنه يلزم عليه في مثالنا الإخبار بالقصيدة عن المتكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صراح فالصواب الاقتصار على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثاني يفسر أحد وباغنى كما هو أحد معانيه فليحرر، انتهى مصححه.

بعدي. و(ذا) مبتدأ، و(النصب) نعت له وخبره (بما) و(ما) موصولة وصلتها سبق، و(من الفعل) متعلق بسبق، و(لا) عاطفة وما بعدها معطوف على (بما) و(الأحق) أفعل تفضيل، والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار. ثم قال:

٣١٣ ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

يعني أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمتها كيف أو ما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ وما أنت وزيداً؟ والتقدير: كيف تكون وقصعة؟ وما تكون وزيداً؟ وكان المقدرة ناقصة، وكيف وما خبر مقدم، وفهم من قوله: بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو

وعلى كل فهو مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع منها الاستثقال لأنها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على المتكلم، وقصيدة: مفعول على الأول وخبر على الثاني والشاهد في وإياها فإنه لو كان الواو وهو العامل لقال وها بالضمير المتصل إذ سائر الحروف إذا عملت في الضمير لا يكون إلا متصلاً نحو بك وإنك لأنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله، فلما أتى بالضمير منفصلاً علم أنها غير عاملة فبان بطلان ما للجرجاني.

(فإن قيل): الناظم عبر بالأحق اسم تفضيل المقتضي أن ما للجرجاني حق مع أن الذي قرر به المكودي وغيره أن ذلك باطل. (فالجواب) أن الناظم قصد أن يتلطف مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم: سيدنا علي كرم الله وجهه فإنه أول من بدأ تدوين النحو: الثاني: سيدنا الأمام الشافعي رضي الله عنه دون الأصول. الثالث: الخليل دون العروض. الرابع: عبد القاهر دون المعاني والبيان، وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة، ومن شعره إذ وقعت له نكبة:

كبر على العلم يا خليلي   ومل إلى الجهل ميل هائم
وعش حماراً تعش سعيداً   فالسعد في طالع البهائم

والحق أن اسم التفضيل في النظم على بابه وأن قول الجرجاني حق، إلا أن ما في النظم أحق منه، وما ردوا به عليه من انفصال الضمير في وإياها يرد على الناظم نفسه إذ نص بعد على أن العامل في المستثنى هو إلا، وهو إذا كان ضميراً لا يكون إلا منفصلاً نحو: ما ضربت إلا إياك، فما كان جوابكم فهو جواب عن الجرجاني.

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: أنت قلت لا بد من تقديم فعل أو شبهه يكون ناصباً للمفعول معه، ووجدنا العرب نصبوا من دون تقديم ما ذكر فقال: وبعد الخ، ولذا قال الموضح: فإن قلت الخ، قول كدي: [والتقدير كيف تكون الخ] خص العامل بالكون تبعاً لظاهر النظم التابع لظاهر عبارة سيبويه، والحق أن العامل يقدر كوناً وغيره ولذا قرره الموضح كوناً وغيره. وقوله: [وكان المقدرة ناقصة] الأولى وتكون لأنه هو المقدر لا الماضي، واسمها ضمير مستتر، وكيف أو ما

بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف، و(بعض العرب) فاعل بنصب، و(بعد) متعلق بنصب وكذلك بفعل، و(مضمر) نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل. ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام: قسم يترجح عطفه على النصب على المعية، وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف، وقسم يمتنع فيه العطف، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

٣١٤ ـ وَٱلْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَق ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَق

يعني إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً النصب على المعية نحو: قام زيد وعمرو، ويجوز النصب وإنما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه، و(العطف) مبتدأ وخبره (أحق) و(إن يمكن) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم في التقدير. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (النصب مختار لدى ضعف النسق) يعني أن (النصب) على المعية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو: قم وزيداً، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قمت أنا وزيد لكان العطف أحق لعدم الضعف، و(النصب مختار) مبتدأ وخبر، و(لدى) متعلق بمختار، و(ضعف) مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

يعني نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين: إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو: مالك وزيداً، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند

خبرها، وكون تكون ناقصة أحد قولين والمشهور أنها تامة، وكيف حال، وما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلاً بارزاً بعد أن كان مستتراً متصلاً لقوله في الكافية.

وعامل الضمير مهما حذفا ... فإن فصله لديهم ألفا

وقوله: [ثم إن الاسم الخ] هذه التوطئة في نفسها صحيحة لأنه قيد بالاسم الصالح للمعية، والصالح لها ليس فيه إلا الأوجه الثلاثة كما ذكر، لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول: ثم إن الاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام واجب الرفع نحو: اشترك زيد وعمرو، وراجح الرفع وراجح النصب وواجب النصب وممتنعهما معاً، وقد تكلم على الأقسام الأربعة المذكورة آخراً منطوقاً لفاً ونشراً مرتباً، وعلى الخامس الذي هو الأول بمفهوم بعض القيود المستفاد من المثال الذي هو سيري والطريق وهو أن يكون فضله.

(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)، قول كدي: [لأنه لا ضعف فيه] أي صناعة للتناسب بين الاسمين في كون كل منهما مرفوعاً. (والنصب مختار)، قول كدي: [ضعيف] لقول الناظم في باب العطف: وإن على ضمير رفع، إلى أن قال: وضعفه اعتقد.

(والنصب إن لم يجز العطف)، قول كدي: [لمانع لفظي الخ] سيقول الناظم: وعود خافض البيتين،

الجمهور، وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر، لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى، والأخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوي نحو: جلست والحائط، وسرت والطريق، لأنه لا يصلح للمشاركة، ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين: قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم، وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه، فيجب اعتقاد عامل مضمر، وإلى ذلك أشار بقوله: (أو اعتقد إضمار عامل نصب) يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً ... حتى شبت همالة عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمر وتقديره وسقيتها، ويحتمل أن يكون قوله: (أو اعتقد إضمار عامل) فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ فيمتنع العطف في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه، ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم، أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره، واجمعوا

قوله: [**وفي جعل هذا المثال الخ**] لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لأنه قيد الامتناع بقوله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الموضح. (لا يقال) هذا المثال وشبهه لا يصح أن يقال: الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لعدم تقدم فعل وما يجري مجراه فيما مر. (لإنا نقول): لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من أفراد قوله: وبعدما استفهام الخ.

وقوله: [**نحو جلست والحائط الخ**] علة المنع هنا أن العطف يقتضي التشريك في المعنى، والحائط والطريق لا يتصفان بالجلوس ولا بالسير. (فإن قلت): المانع اللفظي هنا موجود أيضاً وهو العطف على الضمير المتصل من غير فاصل. (فالجواب) أن كلامنا في مانع العطف الذي يوجب المفعولية وهو إنما يرجحها، لهذا إنما اعتبر في نحو هذا المانع المعنوي دون اللفظي، ورحم الله الموضح حيث لم يمثل بما ذكر ومثل بمات زيد وطلوع الشمس الذي ليس فيه إلا المانع المعنوي. وقوله: [**ثم إن ما لا يجوز الخ**] ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لئلا يكون فيه تناقض وتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

(أو اعتقد إضمار عامل نصب)، قول كدي: [**كقول الشاعر علفتها الخ**] البيت من الرجز أو من الكامل المختوم بحذف أول حرف من الجزء الأول، وضمائر المؤنثة الغائبة في **علفتها** وما بعدها للدابة المحدث عنها، ويروى شتت ويروى غدت ومعناهما واحد، وهمالة: حال، وعيناها: فاعل شبت والشاهد في ماء فلا يصح فيه العطف لأن الماء لا يعلف ولا النصب على المعية لأن العلف والماء لا يكونان دفعة فهو لمحذوف وهو قول الفراء والفارسي، وذهب غير واحد إلى أنه لا حذف وأن العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معاً فيؤول علفتها بناولتها.

وقوله: [**لا ينصب إلا الأمر**] أي المعاني ولا ينصب الذوات والأعيان فلا تقول أجمعت زيداً، وقوله: [**ويجوز نصبه على المعية الخ**] فإن قيل: يلزم عليه كونه معمولاً لأجمعوا المذكور الذي هو أمر من أجمع بمعنى

شركاءكم من جمع، و(النصب) مبتدأ، و(يجب) خبره (أو اعتقد) معطوف على يجب، وأو للتخيير، وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب، و(نصب) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

الاستثناء

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو بإحدى أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل

عزم لقوله سابقاً: بما من الفعل الخ فما فروا منه وقعوا فيه. (فالجواب): أن محل المنع المذكور إذا نصبه على أنه مفعول به، أما إذا نصبه على كونه مفعولاً معه كما هنا فيجوز، إذا المفعول معه بمنزلة الظرف الذي ينصبه كل فعل متعد ولازم.

وقوله: [تقديره واجمعوا الخ] من اجمع بمعنى ضم المفترق، والأولى أن يقدر بدل واجمعوا وادعوا إذ قرىء به وهو المناسب. ثم اعلم أن المتعين في تقرير النظم الاحتمال الأول لأمور منها: أن الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصورة مستقلة، وما يقال عليه أنه على هذا الحمل تكون صورة الحمل الثاني عند المكودي باقية عليه يجاب عنه بأنها معلومة أصالة إذ الأصل جواز الوجهين. ومنها: أن يجب في الشطر الأول يكون على بابه وتكون أوفى أو اعتقد للتنويع إذ ما قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك. ومنها: موافقة توطئته المتقدمة على قوله: والعطف إن يمكن الخ.

وقوله: [وأو للتخيير وجاز عطف الخ] لا تكون أو للتخيير ويأتي ما ذكر بعد إلا على الاحتمال الثاني، وقد علمت ما فيه على أن هذا الإعراب يلزم عليه أمران: أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، ثانيهما وقوع ما هو بمعنى الطلب خبراً، والأول ممنوع والثاني خلاف الأكثر، ولو جعل يجب باقياً على معناه جواب الشرط، وهو وجوابه خبر المبتدأ سلم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر، وقد منعه ابن مالك تبعاً للبيانيين، وأجازه ابن الصفار، والله أعلم

الاستثناء

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أمران: أحدهما اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الاستثناء في الثاني. ثانيهما: أن الجوهري جعله من جملة المفاعيل وسماه مفعولاً دونه، ثم إنه عبر بالاستثناء المصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذ هو الذي ينصب، الاستثناء لغة مطلق الإخراج واصطلاحاً، عرفه المكودي بقوله: هو الإخراج بإلا الخ، والمراد بالإخراج بالنسبة للسامع، وبيان ذلك أنه إذا قال المتكلم: قام القوم توهم السامع إن المتكلم أطلقه على ما يشمل زيداً، فإذا زاد إلا زيداً علم السامع أن المتكلم لم يقصد إدخال زيد في القوم بل خارج، لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم، لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حتى يحتاج إلى إخراجه، وإلا كان فيه تهافت بأن يكون قصد أولا دخوله وثانيهما خروجه، ولذلك زاد الأزهري في شرح الجرومية: ما لولاه لدخل في الكلام السابق أي لتوهم

ومشترك بين الفعل والحرف، فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الإستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذلك بدأ بها فقال:

٣١٦ ـ مَا اسْتَثْنَت إلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

يعني أن المستثنى بإلا ينتصب إذا كان الكلام تاماً، واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام من المفرغ، والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك: قام القوم إلا زيداً، والمنفي نحو: ما قام أحد إلا زيداً، إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل وإليه أشار بقوله: (وبعد نفي أو كنفي انتخب).

٣١٧ ـ إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

يعني أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو: ما قام أحد إلا زيد بالرفع، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر، أحسن من: ما قام أحد إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً بالنصب فيهما، والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعاً فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله: (وانصب ما انقطع) والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: ما في الدار أحد إلا حماراً، وأما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله: (وعن تميم فيه إبدال وقع) يعني أن بني تميم يجيزون في المنقطع الإبدال فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد، ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

السامع دخوله الخ، ثم الإخراج جنس يصدق بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط نحو: اقتلوا الذمي إن حارب بالاستثناء. وقوله: [**بإلا الخ**] مخرج لما عدا المستثنى.

(ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) قدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب للباب المعقود للمنصوبات وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه. قول كدي: [**وشمل الموجب الخ**] فإن قلت: حيث حمل النصب في النظم على الواجب وغيره فمن أين يؤخذ وجوب نصب الموجب التام؟ (فالجواب) كما قيل أنه لما ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا أن الموجب يجب فيه النصب، والأولى أن يحمل النصب في النظم على الواجب، ويكون في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير مع تمام وإيجاب بدل عليه. قوله: وبعد نفي، وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية أصحها أن الناصب إلا وهو الذي يؤخذ من قول الناظم: ما استثنت إلا، مع قوله بعد كما لو إلا عدم، أو مع قوله: وألغ إلا.

قول كدي: [**اختير اتباعه**] أي للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين والضمير مقدر، أو يقال قوة تعلق بالمستثنى منه تغني عن الضمير، أو على أنه عطف نسق على ما للكوفيين لأن إلا عندهم حرف عطف في خصوص هذا الباب.

(وعن تميم فيه إبدال وقع)، قول كدي: [**ومنه قوله: وبلدة الخ**] البيت من الرجز، وقائله عامر على

وما في قوله: (ما استثنت) إلا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير[٣] العائد على الموصول محذوف تقديره استثنته، و(مع) متعلق باستثنت، و(ينتصب) خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون (ما) شرطية منصوبة باستثنت، وينتصب جواب الشرط، ويصح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون، و(انتخب) فعل أمر، و(إتباع) مفعول بانتخب، و(بعد نفي) متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع به إتباع على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد: (وانصب ما انقطع) و(ما) موصولة وصلتها انقطع، و(إبدال) مبتدأ، و(وقع) صفته، و(فيه) متعلق بوقع، و(عن تميم) خبره، ويحتمل أن يكون (فيه) متعلقاً بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير إبدال إشعار بقلة إبداله عند تميم.

ثم قال:

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ   يَأْتِي وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

يعني أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل إلا، ويعرب هو بدلاً منه، قال سيبويه: حدثني يونس أن قوماً من العرب يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصراً بدلاً، وفهم من قوله: (قد يأتي) أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (ولكن نصبه اختر إن ورد) وثبت هذا البيت في بعض النسخ، (وغير

الأصح ابن الحرث النميري، والواو واو رب، وقوله: بلدة مجرور بها أو برب محذوفة على الخلاف، وأنيس: اسم ليس وبها خبرها، واليعافير بالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية، والعيس: جمع عيساء كبيض وبيضاء الإبل البيض التي يخالط بياضها شقرة والشاهد في رفع اليعافير والعيس على البدلية مع كون الاستثناء منقطعاً وهي لغة تميم ومحل جواز النصب والبدل عند تميم إن كان يصح تسلط العامل على ما بعد إلا، وإلا تعين النصب كما بين ذلك الموضح.

وقوله: **[ويصح تقديره مجزوماً الخ]** لكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، إلا أن الأولى الرفع لقول الناظم وبعد ماض رفعك الجزا حسن.

(وغير نصب سابق) هذا تفسير لقوله: انتخب اتباع ما اتصل، كأنه يقول: محل كون الاتباع مختاراً إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى كما هو في الأصل وإلا بأن عكس فالمختار النصب وهو المراد هنا. قول كدي: **[ويعرب هو]** أى المستثنى منه بدلاً منه أي من المستثنى بدل كل من كل (فإن قلت): على هذا يكون البدل أعم من المبدل منه والقاعدة العكس. (فالجواب) أن عمومه باعتبار الأصل، وإلا فحيث أريد إبداله هنا من خاص صار خاصاً يراد به ما يراد بما قبله فقط. وقوله: **[وفهم من قوله قد يأتي الخ]** هذا منطوق لا مفهوم له ولا يلائم قوله بعد وقد صرح بهذا المفهوم، فالأولى أن يحذف غير ويبدل قليل بكثير وحينئذ يكون مفهوماً ويلائم ما بعده.

(ولكن نصبه) الهاء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه، فنقول في

نصب سابق) برفع غير، وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ، و(في النفي) متعلق بيأتي، وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه: (سابق) مبتدأ، و(في النفي) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره (قد يأتي) و(غير نصب) حال من فاعل يأتي و(نصب) مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير: وقد يأتي سابق في النفي غير منصوب. ثم قال:

٣١٩ ـ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ إِلاَّ لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلاَّ عُدِمَا

يعني أن ما قبل إلا إذا كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا في نفي أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه، وشمل قوله (سابق) ما كان السابق فيه عاملاً نحو: ما قام إلا زيد، وما كان غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، ويكون التفريغ في جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً، و(سابق) مفعول لم يسم فاعله

المثال المذكور: ما لي إلا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوباً على الاستثناء، ثم أن عبارة الناظم فيها شبه تناقض، وبيانه أن تعبيره باختر يقتضي أن النصب مقيس بمعنى أنك إذا أردت تقديم المستثنى في كلامك فاختر نصبه وتعبيره بأن ورد بكسر أن يقتضي أن النصب مسموع، لأنه إذا اعتبر الورود ينطق به كما سمع منصوباً أو غيره، وأجيب بأجوبة منها: أن إن بمعنى إذا التعليمية أي لورود مختاراً في كلامهم كثيراً، (ولا يقال) أنه على هذا يقتضي أنه لم يرد إلا النصب (لأنا نقول): الورود راجع للاختيار والكثرة. ومنها: أن يكون معنى ورد صدر منك. ومنها: أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن يتوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة، وقوله: [**والتقدير قد يأتي الخ**] هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب والمناسب لإعرابه وللناظم وسابق في النفي قد يأتي.

(وإن يفرغ سابق إلا لما بعد)، قول كدي: [**وكان حقه الخ**] بل هو مأخوذ من النظم لذكره منتظماً في سلك قوله: وبعد نفي الخ فهو من تمام الكلام عليه. (تنبيه): لا يتأتى التفريغ في الإيجاب نحو: قام إلا زيد لاقتضائه أنه قام جميع الناس إلا زيد وهو محال.

وقوله: [**وما كان غير عامل نحو ما الخ**] هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله: وإن تكرر لا لتوكيد في الوجه الثالث الذي استصوب به كلام المرادي وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو هذا المثال في قوله: وغير نصب سابق الخ حيث قال: فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل إلا، والحق ما اقتضاه كلامه في قوله: وغير نصب سابق الخ، وإن ما في الدار إلا زيد، ومثله: ما لي إلا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل، إلا أنه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل إلا معتمداً، وهنا وإن اعتمد على النفي بطل فكأنه لا اعتماد أصلاً بل المراد بالعامل الابتداء وذلك أن الأصل: ما لي إلا أخوك، وما في الدار أحد إلا زيد، فناصر أحد مبتدآن، فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد وإلا مرفوعاً بذلك الابتداء، والابتداء يقدر سابقاً على إلا، فيكون العامل الذي هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا حاصل جواب الدماميني.

وقوله: [**إلا مع المصدر المؤكد الخ**] علة منع التفريغ معه عدم الفائدة، وبيان ذلك أنه يجب أن يكون

بيفرغ، و(إلا) مفعول بسابق، و(لما) متعلق بيفرغ، و(بعد) صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد (إلا) أو بعد السابق، واسم (يكن) ضمير عائد على السابق أو على ما، وهذان الوجهان ذكرهما المرادي، ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائداً على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لإلا أي يكن الكلام، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة، و(لو) في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا. ثم اعلم أن إلا تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال:

٣٢٠ ـ وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا ٱلْفَتَى إِلَّا ٱلْعَلَا

يعني أن إلا إذا كررت للتوكيد ألغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلغى مع البدل نحو: ما قام إلا أخوك إلا زيد، فلو اسقطت إلا لصح الكلام فتقول: ما قام إلا أخوك زيد، وكررت لتوكيد إلا الأولى، ومثله قوله: (إلا الفتى إلا العلا) فالعلا بدل من الفتى والتقدير: لا تمرر بهم إلا الفتى العلا، فالعلا هو الفتى، ومع عطف النسق نحو: ما قام إلا أخوك وإلا زيد، فلو قلت: ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

ألمستثنى منه عاماً يشمل المستثنى وغيره، ومع المصدر المؤكد ما قبل إلا، مساو لما بعدها، ولا فائدة في الاستثناء حينئذ إذ كأنه استثناء الشيء من نفسه، نعم إذا كان المصدر نوعياً جاز لأنه يكون ما قبله يشمله وغيره نحو قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظناً﴾ أي ضعيفاً والله أعلم.

(وألغ إلا ذات توكيد)، قول كدي: **[وإلغاؤها هو أن لا تنصب]** هذا بيان لمعنى الإلغاء في النظم ورفع لما يتوهم من أن معنى إلغائها بطلان معناها الذي هو الإخراج مع أنه لا يبطل وإن كان معناها مستفاداً بدونها إذ هي للتوكيد فقط، وحكم الاسم الذي بعد إلا المؤكدة حكم الاسم الذي قبلها في النصب والرفع والجر.
وقوله: **[وتلغى مع البدل]** في هذا المثال يتعين الرفع لأن الاسم الذي قبل إلا المذكوره مرفوع على الفاعلية بقام وإطلاقه في البدل، وإن لم يمثل إلا لبدل الكل من الكل يقتضي أن ذلك يجري في أقسام البدل الأربعة، وبه قرر الأزهري كلام الموضح ومثل للجميع، وهو الذي للموضح وابن هشام في حواشي الألفية.

وقوله: **[فالعلا بدل من الفتى]** بدل كل من كل، والفتى بدل من ضمير الجمع المجرور بالباء، ويجوز في الفتى كونه منصوباً على الاستثناء ولكن على وجه مرجوح فيكون العلا بالنصب حينئذ.

وقوله: **[وقد جمع الشاعر بينهما الخ]** أي بين البدل والعطف، والبيت من الرجز، وما: نافية، خبر مقدم، وعمله: مبتدأ مؤخر، ومن شيخك: حال من ضمير الاستقرار الذي كان في خبر، وانتقل للجار والمجرور، وتقدم الحال على المبتدأ واجب لعود ضميره عليه، والمراد بالشيخ الجمل، ولا الثانية زائدة للتوكيد، ورسيمه بدل من علمه بدل بعض من كل على الأصح، والواو في والأحرف عطف، وإلا زائدة أيضاً للتوكيد، والمعطوف بالواو رمله على رسيمه، والمعطوف على البدل بدل لأن الرسيم والرمل نوعان من

و(ذات) توكيد حال من (إلا) ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢١ - وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
٣٢٢ - فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

قد تقدم أن التفريغ هو أن يكون ما قبل إلا طالب لما بعدها، فإذا كررت إلا في التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنين أو المستثنيات، ويكون ما عدا الواحد منصوباً، والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا، وفهم من قوله: (في واحد) أن ترك العمل بإلا ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً، وما قام إلا زيداً إلا عمرو إلا خالداً، وما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً.

وقوله: (وليس عن نصب سواه مغني) يعني أن ما سوى المستثنى الذي تلغى إلا معه ينتصب، ونصبه بالعامل الذي هو إلا، وعلى هذا حمل المرادي العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل إلا وجعل (دع) بمعنى اجعل، وما ذكره المرادي أصوب من ثلاثة أوجه: الأول: أن فيه التنبيه على أن إلا هي

السير المراد بالعمل في الشعر والرفع فيهما متعين لأن المبدل منه وهو عمله رفعه متعين لأن العامل وهو الابتداء مفرغ، والشاهد في إلا الثانية والواو مع إلا الثالثة، وفي هذا البيت إشارة إلى أن الشيخ إن كانت سيرته حسنة كان التلميذ كذلك غالباً، والعكس بالعكس، لأن كل كلام عليه حلة القلب الذي برز منه.

(وإن تكرر لا لتوكيد)، قول كدي: **[قد تقدم أن التفريغ الخ]** لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها بل تقدم له عند قول الناظم: وإن يفرغ سابق الخ ما يفيدها.

وقوله: **[من ثلاثة أوجه الأول الخ]** حمل ابن عقيل هو الذي عليه جمهور الشراح كالموضح وهو الأولى لوجوه منها: أن الناظم صرح في التسهيل بأن المراد بالعامل ما قبل إلا وموافقة كلامه أولى من مخالفته. الثاني: أن الناظم قال: ما بإلا استثني، فلو كان المراد بالعامل إلا لقال مما به بالضمير، والعدول إلى الظاهر عجز لا ينبغي نسبته للناظم مع أنه يمكنه أن يقول: في واحد مما به تستثني. بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب، بل هو أشد ملاءمة للخطاب قبله وبعده. والوجوه الثلاثة التي جعل كدي بها ما للمرادي أصوب كلها مجاب عنها، أما الأول فلا حاجة إليه لأن كون المستثنى منصوباً بإلا مأخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلا تنافي، وأما الثاني فإن دع يصح تفسيره باترك ويصبح حمله على ما للمرادي وابن عقيل بأن يكون على معناه للأول اطرحه ولا تتركه يؤثر، وعلى ما للثاني يكون معناه اتركه على حاله وابقه مؤثراً، فالخلاف لفظي في الحمل لا غير، فلا يعترض بحمل على حمل، ولا يعترض بقول ابن غازي لعل نسخة ابن عقيل ضع بالضاد بهذا قرر العراقي هذا في المحل وهو حسن، وأما الثالث فيجاب عنه بما مر قريباً عن الدماميني بأن العامل هو الابتداء.

العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم. الثاني: أن دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون بمعنى اترك. الثالث: أن ما قبل إلا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، وقوله: (وإن تكرر) شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا، و(لا) عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد، و(التأثير) مفعول مقدم بدع، و(مع) متعلق بدع وكذلك في (واحد) و(ما) موصولة واقعة على المستثنيات، و(استثنى) صلتها بإلا متعلق باستثنى، والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، و(مغني) اسم (ليس) و(عن نصب) متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره: وليس في ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجود، أو يحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً تقديره ذلك، و(مغني) خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر. ثم إن تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين: الأول أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، والآخر أن يكون متأخراً عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ ٱلْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ

يعني أن الاستثناء التام إذا كررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم، و(نصب) مفعول بفعل محذوف يفسره (احكم) وفي قوله: (والتزم) زيادة فائدة وهي أن قوله: (احكم به) قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله (والتزم) نص في الوجوب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٣٢٤ ـ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيء بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

(ودون تفريغ مع التقدم)، قول كدي: [نصب جميع المستثنيات] الأولى أن يقول: وجب نصب جميع المستثنيات كما يقتضيه النظم، وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل، ولو رفع واحد ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه هو القوم في مثاله بدلاً على حد: ما لي إلا أخوك ناصر، وكان الواحد المرفوع غير موال للقوم المذكور آخر ألزم أمران: الأول الفصل بين التابع وهو القوم في مثالنا، والمتبوع وهو الأول أو الثاني في مثاله بالثالث: الأمر الثاني: هذه اللغة إنما وردت فيما مر دون ما هنا، فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة في غير ما وردت فيه، وإن كان المرفوع موالياً للقوم مثلاً لزم الأمر الثاني فقط.

وقوله: [نحو ما قام الخ] خص ذلك بغير الموجب مع أن الحكم في الموجب وجوب النصب أيضاً نحو: قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم لدخول الموجب في قوله: ما استثنت إلا الخ، وقال بعض: إنه غير سديد لأن ذلك في الذي لم تكرر فيه إلا وهنا في المكرر. وقوله: [وقد يحمل على الجواز] فيه نظر لأن الأصل في الأمر الوجوب ولا يخرج عنه إلا لقرينة ولا قرينة هنا، فالأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلاف ما للمكودي، والتقدير: التزم نصب الجميع وإن طلب منك حكم فاحكم به.

(وانصب لتأخير وجيء بواحد منها) إنما تظهر فائدة قوله: وجيء بواحد في غير الموجب، إذ مع الموجب

يعني أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها إلا واحداً منها فإنه يحكم بحكم ما لم تكرر فيه إلا فينصب وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً، ويترجح اتباعه على نصبه إن كان منفياً، وفهم من قوله: (وجيء بواحد منها) أن الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً، وما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا خالداً، وما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالد، إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

٣٢٥ ـ كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِي ٱلْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو في (يفوا) ونصب علي وهو الأجود ويجوز نصب (امرؤ) ورفع (علي) ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول، فإن كان مخرجاً كان ما زاد عليه كذلك، وان كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، فهي كلها مخرجة من القوم، وإن قلت: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً فهي كلها مدخلة، والمراد منها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج الثاني مما بقي

يجب نصب جميع المستثنيات. (لا يقال) هذا تكرار مع قوله: ما استثنت إلا مع تمام ينتصب. (لأنا نقول): ذلك في الذي لم تكرر فيه إلا وما هنا فيما فيه تكرارها.

(كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي) اعترض الشاطبي هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ، فيكون امرؤ فاعلاً ابن غازي وهذا وهم لأن يفوا مسند إلى الواو ضمير الجمع، ولذا قال كدي: بدلاً من الواو وهو مضارع من وفى من الوفاء ضد الغدر، وأصل يفوا يفي وأصله الأصيل يوفي فوقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت لقول الناظم: فاأمر أو مضارع من كوعد احذف، ثم أسند إلى الواو ضمير جمع المذكر فصار يفيون، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفنا الياء لذلك فصار يفون، فدخل الجازم فحذفت النون فبقي لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعاً، ولا يقال فيه مفرغ إلا لو قال لم يف بكسر الفاء وحذف الواو مسنداً إلى الواحد، ابن هشام في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز أن يكون علي بدلاً من امرؤ، وتكون إلا الثانية توكيداً فيكون خروجاً عن الموضوع.

(وحكمها في القصد)، قول كدي: [فهي كلها مخرجة] حمل كدي الحكم في النظم على الإثبات فلذلك جعل ما بعد إلا تارة داخلاً وتارة خارجاً، والحق أن المراد بالحكم النسبة إثباتاً أو نفياً. فما بعد إلا لا يكون حينئذ إلا مخرجاً، فإن كان من الإثبات فهو منفي، وإن كان من المنفي فهو مثبت، ولولا قوله بعد: فهي كلها مدخلة لحملنا الإدخال في كلامه على المفرغ نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً.

وقوله: [والمراد إخراج الخ] هذا الحكم متعين في كل ما لا يمكن فيه استثناء كل واحد مما قبله يليه كمثالي كدي، وإن كان يمكن فقيل: الجميع مستثنى من الأول كالذي قبله، وقيل: كل واحد مستثنى مما قبله

بعد إخراج الأول، ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني، و(لتأخير) متعلق بانصب، والظاهر أن اللام بمعنى مع، ومنها في موضع الصفة لواحد، وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفته بعد صفة وما كافة، و(لو) مصدرية وهو على حذف مضاف أي كحال، و(كان) هنا تامة بمعنى وجد، و(دون) في موضع الحال والتقدير: وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

٣٢٦ ـ وَاسْتَثْنِ مَجْـرُوراً بِغَـيْرٍ مُـعْـرَبَـا ‏ ‏ ‏ ‏ بِمَـا لِمُـسْـتَـثْـنىً بِـإلاَّ نُـسِـبَـا

يعني أن (غير) يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو: قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول: قام القوم إلا زيداً، وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب، وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية، وأصل (غير) أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب، و(مجروراً) مفعول باستثن، و(بغير) متعلق باستثن، و(معرباً) حال من غير، و(بما) متعلق بمعرباً، و(ما) موصولة وصلتها نسب و(المستثنى) متعلق بنسب، و(بإلا) متعلق بمستثنى. ثم قال:

يليه وهو الحق، ويذكر حكاية أبي يوسف مع الكسائي المشتملة على المثال يتبين ذلك، فقد ورد أن أبا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي فقال للكسائي لو تفقهمت لكان أحسن لك، فقال: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لفلان علي مائة درهم إلا عشرة إلا درهماً كم تثبت عليه من الإقرار؟ قال: تسعة وثمانين لأن الجميع مستثنى من أصل العدد، قال له: أخطأت، قال: ولم؟ قال: لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته﴾ أخبرني يا أبا يوسف هل المرأة مستثناة من الآل أو من القوم؟ فقال: من الآل، فقال: كم ثبت عليه من الإقرار؟ قال: صدقت ثبت عليه من الإقرار أحد وتسعون.

(واستثن مجروراً)، قول كذي: [بما يستحقه الاسم الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن جهة النصب متحدة، فكما أن الاسم الواقع بعد إلا ينتصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنتصب على الاستثناء، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء، وعليه حمل المرادي النظم وأول عبارته، وقيل: إن نصبها على التشبيه بظرف المكان. وقوله: [وأصل غير الخ] لأنها بمعنى مغاير الذي هو اسم فاعل، والأولى أن يقدم هذا الكلام في أول التقرير. وقوله: [لمخالف موصوفها الخ] المخالفة إما في الذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما في الصفة نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به.

وقوله: [وتستعمل بمعنى إلا الخ] إن قيل: القياس حينئذ بناؤها لأنها تضمنت معنى الحرف. (فالجواب): أن التضمن هنا عارض سيما وقد انضم إليه لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، وإنما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا، لأن الأحرف لا يمكن فيها الإعراب فجعل فيما بعدها وغير اسم يقبل الإعراب فجعل عليه.

٣٢٧ - وَلِسِوىً سُوىً سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

ذكر أن في (سوى) ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير، إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب، وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة سيبويه والخليل فيها فإنها عندهما ظرف غير متصرف، ولا تخرج من الظرفية إلا في الشعر، قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر: وجعلوا ما لا يجيء في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول مرار بن مسلمة العجلي.

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال الأعشى: وما قصدت من أهلها لسوائنا. واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيل بها، وفهم من قوله: (على الأصح) أن مذهب سيبويه صحيح إلا

(ولسوى سوى سواء)، قول كدي: [ذكر أن في سوى الخ] الأولى أن يبين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكر اللغات، ونسب ذلك للمصنف إشارة إلى أنه لم يستوفها، وزاد الفارسي لغة رابعة وهي سواء كوعاء. وقوله: [فإنها عندهما ظرف] أي ظرف مكان، وقال الرضي إنها في الأصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد. وقوله: [بمنزلة غيره من الأسماء] أي الظروف المتصرفة].

وقوله: [ولا ينطق الفحشاء الخ] البيت من الطويل، والفحشاء: الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على إسقاط الخافض أي بالفحشاء، ومن موصولة فاعل ينطق وجملة كان صلتها والعائد الضمير في كان، ومنا يتعلق بمحذوف حال من من أو بدل من ضمير منهم ويصير التقدير: ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم أي معهم حال كونه منا أو من غيرنا، وقيل: من في منا بمعنى اللام أي لأجلنا أو لأجل غيرنا، ويحتمل أن تكون بمعنى في متعلق بجلسوا أي إذا جلسوا فينا أو في غيرنا، والشاهد في من سوائنا حيث خرج على الظرفية ضرورة عند سيبويه.

وقوله: [وقال الأعشى وما الخ] صدره: تجانب عن أهل اليمامة ناقتي. وهو من الطويل، وتجانب: فعل مضارع وأصله تتجانب ثم حذفت إحدى التاءين، وناقتي: فاعل، وما: النافية وفاعل قصدت ضمير الناقة، ومن أهلها ولسوائنا متعلق به، والمعنى: أن ناقتي تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها إلا لنا لا لغيرنا.

وقوله: [واستشهد بشواهد] نظماً ونثراً، أما الواردة في النظم فلا يحسن الرد بها لأن سيبويه أيضاً صرح بأنها تتصرف في النظم، وأما التي هي في النثر فيحسن الرد بها، فمما رد به عليه قوله عليه السلام: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم» (ولا يقال) ان هذا الحديث ونحوه لا يحسن الرد به لأنها خرجت من الظرفية إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن. (لأنا نقول): هي عند سيبويه لا تخرج عن

أن مذهبه أصح منه، ووقف على (واجعلا) بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة. ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

٣٢٨ ـ وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ   وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة: منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو (ليس ولا يكون) والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قام القوم ليس زيداً ولا يكون عمر، وما قام أحد ليس زيداً ولا يكون عمراً وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: وليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم عمراً. ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده وهو (خلا وعدا) ولهما حالتان: الأولى: تجردهما من ما، والثانية اقترانهما بها، فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما

النصب على الظرفية في النثر ولو إلى حالة تشبهها، وكونه مروياً بالمعنى لا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل، ومما رد به عليه ما حكاه الفراء من قولهم: أتاني سواك.

وقوله: [إن مذهب سيبويه صحيح الخ] أورد عليه أن المذهبين متنافيان فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحاً؟ فإذا كان أحدهما صحيحاً كان مقابله باطلاً. وأجيب: بأن المسألة ظنية لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة، والناظم استند بأدلة أصح منها، وهذا الجواب مما لا معنى له، لأن سيبويه نفى تصرفها في النثر فيقتضي عدم وجوده في كلامهم، والناظم وجد له شواهد في كلامهم، فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلاً، والحق في الجواب أن الناظم عبر بالأصح تأدباً مع الإمام وإن كان مذهب الإمام باطلاً.

(واستثن ناصباً) ظاهره أنه عام في المتصل والمنقطع، والصواب خصوصه بالمتصل لأن المنقطع لا تدخل عليه هذه الأفعال. قول كدي: [ضمير مستتر] أي وجوباً لأنه لو ظهر لكان فاصلاً لهما عن منصوبهما فتفوت الدلالة على قصد الاستثناء.

(فرع): ليس هذه سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأملى عليه قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء» فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد لحنت يا سيبويه، فقال: والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد فلزم الخليل، وقيل سبب قراءته أنه قال لحماد: ما تقول في رجل رعف بضم العين في الصلاة، قال: لحنت قل: رعف بالفتح وهي الفصحى، وقرأ الكسائي النحو على كبر سنه وسببه أنه مشى يوماً في الطريق فحصل له التعب فجلس لقوم فقال: عييت بكسر الياء مشددة، فقالوا له: لا تجالسنا لأنك لحنت، فقال: وما ذاك؟ فقالوا له: قل إذا حصل لك التعب أعييت بالهمز، ومن الحيلة عييت بالتخفيف، فخرج ولزم معاذاً حتى عرف ما عنده، ولحق بالخليل فقال: من أين أخذت علمك؟ قال: من العرب، فخرج وجعل يطوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل، فلما رجع وجده مات وتصدى يونس موضعه فوقع بينهما مجالس أقر له يونس فيها بالفضل.

وقوله: [جاز فيهما وجهان] إن قلت الوجهان فيما بعدهما لا فيهما. (قلت): فيهما في حذف مضاف أي

وجهان: النصب والجر وإلا رجح النصب، وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٢٩ ـ وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

يعني أن (سابقي) يكون في البيت الذي قبل هذا وهما (خلا وعدا) يجوز جر المستثنى بهما، وفهم منه شرط التجرد فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما، وفهم قوله: (إن ترد) أن الجر بهما مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله: (وبعدما انصب) أي إذا اقترن خلا وعدا بما، فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور، وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما، وإلى ذلك أشار بقوله: (وانجرار قد يرد) وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل، و(ناصباً) حال من فاعل استثن، و(بليس) متعلق باستثن، ومفعول ناصباً محذوف أي ناصباً المستثنى، و(بعد لا) في موضع الحال من يكون، و(إن ترد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(انجرار) مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم. ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

يعني أن (خلا وعدا) إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباه كانا فعلين، والمستثنى حينئذ مفعول بهما، وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها، وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقاً، وفهم منه أن ما قبلهما إذا جر زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر، و(حيث) متعلق بقوله: (حرفان) لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و(كما) متعلق بفعلان لأنه أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون حيث شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما، والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها. ثم قال:

فيما بعدهما أو في للسببية أي جاز بسببها وجهان. وقوله: [وإلى ذلك الخ] هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول: وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس، ومن مفهوم قوله: واجرر بسابقي يكون إن ترد، وقد يجاب عن كدي بأن الإشارة من قوله: وإلى ذلك إلى ما فهم سابقاً فيؤخذ منه أنه أخذ ذلك من شيئين.

(واجرر بسابقي يكون إن ترد)، قول كدي: **[وفهم منه شرط التجرد الخ]** بل هو مأخوذ من مفهوم قوله: إن ترد الخ، وهذا المفهوم إنما هو باعتبار ما هو موجود خارجاً، وإلا فإن في نفسها لا تدل على قلة ولا عدمها. وقوله: **[وحكى بعضهم الخ]** فتكون حينئذ ما زائدة، والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الأفعال بقياس، وإن كانت زائدة جاز وجهان: الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء.

(وحيث جرا)، قول كدي: **[وكما متعلق بفعلان]** فتكون ما حينئذ موصولاً حرفياً، والجملة بعدها

٣٣١ ـ وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا   وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

يعني أن (حاشا) مثل خلا في انها يستثنى بها، ويجوز في المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم، ولما كان حاشا مخالفة لخلافي أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله: (ولا تصحب ما) يعني أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا، ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله: (وقيل حاش وحشا فاحفظهما) ونوزع في ذلك.

الحال

يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين قوله:

صلتها، والمصدر المدلول عليه بحرف السبك يتصيد من الكون، والجار والمجرور صفة لمحذوف والتقدير: فهما محكوم بحرفيتهما حكماً كالحكم بكونهما فعلين إن نصبا ما بعدهما.

(ولا تصحب ما) أطلق فظاهره أنها لا تصحبها مصدرية أو زائدة أو نافية وهو كذلك، وأما قوله عليه السلام: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة» فإن قوله: ما حاشا فاطمة من كلام الراوي بدليل ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها، فتكون حاشا في الحديث فعلاً تاماً متصرفاً نصب مفعوله بمعنى استثني فليست حينئذ استثنائية. (فإن قلت): ما الفرق بين حاشا وخلا وعدا حتى كانت ما تقترن بالأخيرين دون الأول؟ (قلت): دخلت على خلا وعدا نظراً لأصلهما لأنهما متصرفان في الأصل بخلاف حاشا هنا فهي جامدة حتى قال سيبويه: إنها حرف. قول كدي: **[ونوزع في ذلك]** أي في كون اللغتين الأخيرتين فيهما الاستثناء، أما لغة حشا بحذف الألف الأولى فنازع فيها الصفار وقال: إنها ليست للاستثناء وهو مردود بقوله:

حشا رهط النبي فإن فيهم   بحوراً لا تكدرها الدلاء

فالنزاع فيها مردود، نعم النزاع مع الناظم صحيح في حاش التي بحذف الألف الثانية، وإنما هي بمعنى التنزيه نحو: حاش الله (خاتمة) ختم الله لنا بالحسنى، جرت عادتهم أن يذكروا لا سيما هنا مع أنها ليست للاستثناء بل للتنبيه، على ما بعدها أولى بذلك الحكم مما قبلها، ويجوز فيما بعدها الجر والرفع مطلقاً والنصب إذا كان نكرة، فالجر على الإضافة وهو أرجحها، وما زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿أيما الأجلين﴾ والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وما موصولة والنصب على التمييز على حد نصب مدداً في قوله تعالى: ﴿ولو جئنا بمثله مدداً﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

الحال

قدمها على التمييز وإن كان التمييز مبنياً للذات والحال للهيئة، والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة، لأن الحال أقرب للعمدة لأنه لا يكون إلا منصوباً، والتمييز يكون منصوباً ومجروراً، والحال مشتقة من التحول أي التنقل، وألفها منقلبة من واو لقولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويل. قول كدي: **[يجوز في**

٣٣٢ ـ اَلْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، وخرج بقوله: فضلة العمدة كالخبر نحو: زيد فاضل، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسد الخبر نحو: ضربي زيداً قائماً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيباً ... كاسفاً باله قليل الرجاء

وحمل الشارح قوله: (منتصب) على جائز النصب، واعترضه بوصف المنصوب، وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة، وخرج بقوله: (مفهم) في حال التمييز نحو: لله دره فارساً، لأنه لا يفهم في حال لكونه على

الحال الخ] يحتمل في لفظ الحال أو في صفتها والكل صحيح لأنه يقال: حال وحالة وحال حسن وحال حسنة، والناظم تارة ذكرها وتارة أعاد الضمير عليها مؤنثاً كما في قوله: وعامل الحال بها.

(والحال وصف)، قول كدي: **[المراد بالوصف اسم الفاعل الخ]** أي ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والظرف والجامد المؤول بالمشتق. وقوله: **[والمراد بالفضلة الخ]** الأولى أن المراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الكلام أي بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعم من أن يكون الكلام يتوقف عليها أولاً، ولا يحتاج لقوله وقد يعرض له. وقوله: **[كقوله إنما الميت الخ]** البيت من الخفيف، وقائله عدي الغساني وقبله:

ليس من مات فاستراح بميت ... إنما الميت ميت الأحياء

والميت: بسكون الياء مبتدأ، ومن: موصولة خبر وجملة يعيش صلتها والعائد ضمير يعيش، وكئيباً: على وزن فعيل حال من ضمير يعيش والكئيب السيء الحال المنكسر من الخوف، وكاسفاً على وزن فاعل حال أيضاً، وباله فاعل والبال الحال، وقليل الرجاء بالنصب حال لأن إضافة فعيل لا تفيد تعريفاً وبالرفع خبر لمحذوف والشاهد في كئيباً حيث كان المعنى متوقفاً عليه.

وقوله: **[واعترضه بوصف المنصوب]** نحو: رأيت رجلاً راكباً فيقتضي كلام الناظم على هذا أن راكباً حال إذ هو مفهم في حال كذا مع أنه نعت فيكون الحد غير مانع، وولد الناظم اعترض بالنعت مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، لكن إنما يظهر الاعتراض في المنصوب ولذا خصصه المكودي به فلا وجه لاعتراض غ على كدي، وأجيب بأن نعت المنصوب الذي اعترض به خارج بقوله: مفهم في حال لأن النعت وإن كان يفهم في حال لكن التزاماً لأنه يؤتى به لتقييد المنعوت أو تخصيصه كما هنا، فيكون مآل تقرير ولد الناظم والمرادي واحداً، لكن ما قاله المرادي أظهر كما قال المكودي.

وقوله: **[وخرج بقوله مفهم الخ]**، (لا يقال): القياس في الحال البناء لأنه مضمن معنى في. (لأنا نقول): ليس هو مضمنا معنى في فقط حتى يبنى، بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهو في حال.

تقدير من، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال: (كفرداً أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي، وقوله (الحال) مبتدأ، و(وصف) خبره، و(فضلة ومنتصب ومفهم) نعوت لوصف، وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت لوصف. ثم قال:

٣٣٣ ـ وَكَـوْنُـهُ مُنْتَقِـلاً مُشْتَقَّـا يَـغْلِبُ لَـكِـنْ لَـيْسَ مُـسْتَـحِـقَّـا

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لأن هذه كلها مشتقة من المصادر، فالغالب في الحال أن يكون منتقلاً مشتقاً نحو: جاء زيد راكباً، فراكباً منتقل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله: (يغلب) أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فالزرافة مفعول بخلق، ويديها بدل بعض من كل، وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله تعالى: ﴿وتنحتون الجبال بيوتاً﴾ فبيوتاً غير مشتق، وقوله: (لكن ليس مستحقا) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب، و(كونه) مبتدأ، و(منتقلاً ومشتقاً) خبران لكون، و(يغلب) خبر المبتدأ، ويجوز في مستحقاً فتح الحاء على أنه اسم مفعول، ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلاً

وقوله: **[وتسامح الناظم الخ]** أي حيث جعل النصب الذي هو حكم جزءاً من الماهية، والحكم متوقف على التصور، والتصور لا يمكن إلا بذكر جميع أجزاء المحدود التي من جملتها النصب فيأتي الدور، وقد تقدم أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث أنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه خاصة من خواصه هنا فلا دور، فلله در العلامة أبي حفص الفاسي، وأجيب أيضاً بأن محل الدور إذا جعل منتصب جزءاً من التعريف بأن يكون من نعوت وصف، أما إن جعل خبراً لمبتدأ محذوف أي وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفتي وصف فلا دور غايته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا محذور، لأن بعض التصور قد حصل بقوله: وصف فضلة.

وقوله: **[ثم أتى بمثال بعد الخ]** صحيح قول الأشموني المثال تتميم للتعريف لأن فيه خللين تعريف الشيء بحكمه، والثاني عدم تقييد النصب باللزوم ليخرج نعت النكرة المنصوب، تقدم جوابهما. وقوله: **[وسيأتي]** أي في قوله: والحال إن ينصب بفعل صرفا.

(وكونه منتقلاً مشتقاً)، قول كدي: **[كالخلق والألوان]** مثال للازم فالخلق: كالطول والقصر، والألوان: كالبياض والسواد. وقوله: **[فالغالب في الحال الخ]** إنما كان الغالب في الحال الانتقال لأن المراد من الحال التقييد، وإنما يحتاج للقيد ما يفقد تارة ويوجد أخرى، هذا هو الصواب في التعليق خلاف ما في هرى وكان الغالب فيها الاشتقاق لأنها يقصد بها الدلالة على الحدث وصاحبه وهذه الدلالة إنما هي للمشتقات. وقوله: **[تتميم للبيت]** قال الشهاب: بل ليس تتميماً لأن الغالب قد يطلق على الواجب في الفصيح فرفع

مشتقاً مستحقاً، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور، ويكون معمولاً لمستحق والتقدير: ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً. ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْتَدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

يعني أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك: بعت البر مداً بدرهم، فمداً: منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعراً، ويجوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعت، وأن يكون مسعراً بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البر، ويكثر إذا ظهر مؤولاً بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلاً في المبدي التأول وليس كذلك بل هو منه، والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص. ثم ذكر مثالاً من المبدي التأول دون تكلف فقال:

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

فذكر ثلاثة أنواع: الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: (كبعه مداً بكذا) وكأن هذا مثال لقوله: (ويكثر الجمود في سعر) الثاني: أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يداً بيد) أي مناجزة. الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وكر زيد أسداً) وفسر ذلك بقوله: (أي كأسد) وفهم من قوله: (كبعه) أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها، وينبغي أن تجعل الكاف في قوله: (أي

ذلك الإيهام، وقوله: [**ويكون الضمير**] مراده بالضمير الضمير المستتر في ليس وفاعل يغلب الضمير العائد على كونه.

(ويكثر الجمود)، قول كدي: [**ليس داخلاً في المبدي التأول**] أي بلا تكلف عملاً بما يقتضيه عطف، وفي مبدي تأول بلا تكلف على مسألة السعر والعطف يقتضي المغايرة، وأصل هذا للشارح والمرادي، وجعل الموضح مسألة السعر مما لا يبدي التأول أصلاً، والحاصل أن المصنف يقتضي أن مسألة السعر مما يبدي التأويل بتكلف، والشارح والمرادي وتبعهما المكودي جعلوها مما يبدي التأويل بلا تكلف، والموضح جعلها مما لا يبدي التأويل أصلاً، قالوا: والصواب ما اقتضاه الناظم، وأن المغايرة بين المعطوفين في النظم بالنسبة لقوله: بلا تكلف.

(كبعه مداً) الضمير المنصوب عائد على المبيع من قمح أو غيره، ولا يجوز عوده على المشتري بأن تقول: بعت له مداً بدرهم لأنه على الأول يفيد السعر وهو المقصود وعلى الثاني لا يفيده فيكون خارجاً عن الموضوع. قول كدي: [**وكأن هذا الخ**] الصواب أن هذا مثال له حقيقة. وقوله: [**وينبغي أن تجعل الكاف الخ**] هذا هو الذي يظهر من جهة النظر، وما في حاشية سيدي علي قصارة من أن الكاف في كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير إعراب لا يعول عليه.

كأسد) اسماً بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً، ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها هي الحال بنفسها. ثم قال:

٣٣٦ ـ وَٱلْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادخلوا الأول فالأول، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً، و(الحال) مبتدأ، و(إن عرف) شرط، و(فاعتقد) جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظاً على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى. ثم قال:

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾ وهو كثير، ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس، وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر، و(مصدر) مبتدأ، و(منكر) صفته، و(يقع) خبره،

(والحال إن عرف)، قول كدي: [**والخروج عن الأصل الخ**] وهو النكرة وقد تقدم في النكرة والمعرفة أن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها، فإن أمكن الأصل فلا يعدل عنه إلى غيره لبقاء التعريف ضائعاً، وأيضاً لو عرف لتوهم أنه صفة إذا كان منصوباً كرأيت زيداً العاقل، ومقطوعاً عن التبعة إن كان مجروراً أو مرفوعاً كمررت بزيد الراكب، وجاء زيد الراكب بالنصب فيهما. وقوله: [**فيحكم بزيادتها**] هو الذي في شرح الشذور والمغني وحينئذ فلا يحتاج لتأويل، وقيل: يؤولان بنكرة أي مرتبين وهو الذي في الموضح، وظاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع، ومثال الناظم ليس من عند نفسه وإنما هو إشارة لما سمع من قولهم: جاء وحده، وفيه شذوذا آخر من جهة أنه مصدر. وقوله: [**أو على التمييز**] الأولى أن يقتصر على هذا لأن النصب على إسقاط الخافض موقوف على السماع.

(ومصدر منكر)، قول كدي: [**كما تقدم**] في قوله: الحال وصف. وقوله: [**في المعنى**] أشار بهذا إلى قول من قال: إن المقصود بالوصف التخصيص، والمقصود بالحال بيان الهيئة، فأجاب بأنه وإن كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمناً، وقوله: [**وقد يقع المصدر موقع الخ**] فيه إخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أن المصدر لا يؤول وليس كذلك.

وقوله: [**كما يقع صفة**] سيقول الناظم: ونعتوا بمصدر كثيراً الخ. وقوله: [**كقوله عز وجل**]: [**﴿وادعوه﴾ الخ**] تبع في هذا التمثيل بالآية المرادي والصواب أن المصدر هنا مفعول لأجله لتوفر شروط جواز النصب فيه، وحيث أمكن المقيس فلا يعدل عنه إلى غير المقيس. وقوله: [**وأجاز المبرد الخ**] ظاهره أن

و(حالاً) حال من فاعل يقع المستتر، و(بكثرة) متعلق بيقع، و(بغتة) فعله من البغت: والبغت أن يفجأك الشيء، قال الشاعر:

ولكنهم بـانـوا ولم أدر بغتـة وأعظم شيء حين يفجأك البغت

تقول بغته أي فاجأه، وبغته بغتة أي فجأة. ثم قال:

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو ٱلْحَالِ إنْ لَمْ يَتَـأَخَّـرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَـبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْـغِ امْرُؤٌ عَـلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِـلَا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله: (إن لم يتأخر) ومثاله: في الدار قائماً رجل، ومنه قول الشاعر:

وبـالجسم مني بيناً لـو علمتـه شحوب وإن تستشهدي العين تشهد

المبرد أجاز القياس مطلقاً وليس كذلك بل الحق كما في التوضيح وهو الذي عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعياً من العامل كجاء زيد سرعة، وإلا فلا كجاء زيد ضحكاً.

وقوله: [**وبغتة فعله الخ**] وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وقد تقدم الكلام عليه. وقوله: [**قال الشاعر الخ**] البيت من الطويل، ومعنى بانوا ارتحلوا وانفصلوا وفارقوني، والواو في ولم واو الحال، وبغتة: منصوب على الحال من الواو في بانوا، وأعظم: مبتدأ، والبغث أي الفجأ: خبر، ثم إن المكودي أتى به شاهداً لكون معنى البغتة الفجأة، وعليه يكول مثال الناظم من عند نفسه فيقتضي أنه ذهب على ما للمبرد، والحق أن الناظم مشى على ما للجمهور ويكون أشار بهذا المثال لهذا البيت، فليس المثال من كلام الناظم.

(ولم ينكر غالباً)، قول كدي: [**لأنه مخبر عنه بالحال الخ**] أي محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً. وقوله: [**وهو المنبه عليه بقوله الخ**] أي بفهموم قوله الخ. وقوله: [**ومثاله في الدار قائماً رجل**] هذا مبني على مذهب سيبويه الذي أجاز الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المنع وأولوا ما احتمل ذلك بأن قالوا في قائماً في مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذي انتقل للجار والمجرور، ورجح ما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهر والآخر خفي فمراعاة الظاهر أولى، ورجح ما للجمهور بأن إتيان الحال من المعرفة الذي هو الضمير أولى من إتيانه من النكرة، وبأن الابتداء عامل ضعيف لا يمكنه أن يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

وقوله: [**ومنه قول الشاعر الخ**] البيت من الطويل، وبالجسم: خبر مقدم، وشحوب مصدر شحب جسمه شحوباً وشحوبة إذا تغير مبتدأ، ومني: صفة جسم على تقدير زيادة أل وحال على عدم الزيادة، وبيناً:

فصاحب الحال شحوب، وبيناً منصوباً على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبه عليه بقوله: (أو يخصص) وشمل صورتين الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ والثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ ومنها: أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو يبن من بعد نفي) أي يظهر بعد نفي ومثاله: ما جاء رجل ضاحكاً. ومنه قوله عز وجل: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ ومنها: أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو مضاهيه) أي مشابهه وشمل صورتين الأولى: الاستفهام ومثاله: هل جاء أحد ضاحكاً. ومنه قوله:

يا صاح هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

الثانية: النهي ومثاله: لا يقم أحد ضاحكاً، ومنه قوله:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

حال من شحوب قدم عليه وفيه الشاهد ولو علمته اعتراضية ويروى لو نظرته، والخطاب للمؤنث، ومعنى وإن تستشهدي العين أي وإن تطلبي من العين الشهادة تشهد لك بإرسال الدموع أو تغييرها كالجسم. وقوله: [**وأصله شحوب بين**] فلما قدم أعرب على قاعدة نعت النكرة كقوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفؤاً أحد﴾.

وقوله: [**كقوله عز وجل: ﴿فيها يفرق﴾ الخ**] تبع في التمثيل بهذه الآية المرادي وولد الناظم وأصله للناظم في شرح التسهيل، ورده الموضح بأنك إن جعلت أمراً حالاً من أمر وهو مضاف إليه كل فمن شرط صحة إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملاً في الحال أو جزءاً من المضاف إليه عملاً بقوله: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ، وكل ليس شيئاً من ذلك، وذكر الأزهري أن في نصب أمراً خمسة أقوال: أولها: أنه منصوب على الاختصاص، واختار السفاقسي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذي هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه فهي كجزء، والأمر الأول واحد الأمور، والأمر الثاني الحال واحد الأوامر ضد النهي أي مأموراً به من عندنا اهـ.

وقوله: [**ومنه قوله عز وجل: ﴿وما﴾ الخ**] فجملة ولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة القرية، وإن كان احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران: الاول واو الحال لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف بأحد ذلك فضلاً عنها خلافاً للزمخشري. وقوله: [**ومنه قوله: يا صاح الخ**] البيت من البسيط، وقائله رجل من بني طيء وصاح مرخم صاحبي على غير قياس لانه نكرة، وهل للاستفهام الانكاري، وحم: بضم الحاء مبنياً للمفعول بمعنى قدر، وعيش نائب، وباقياً حال من عيش، فترى: الظاهر أنه منصوب في جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء، والعذر: مفعول ترى، وإبعاد: مصدر أبعد من إضافة المصدر إلى الفاعل وكمل بالمفعول وهو الأمل، والشاهد في باقيا حيث أتى حالاً من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل. وقوله: [**ومنه قوله: لا يركنن الخ**] البيت من الكامل، وقائله قطري بن

فهذه ستة مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا) فمستسهلا حال من امرىء الأول وسوغ ذلك تقدم النهي، وفهم من قوله: (غالباً) أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب، حكى سيبويه من كلام العرب: مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضاً. وفي الحديث: «فصلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً» (ذو الحال) مفعول لم يسم فاعله بينكر، و(غالباً) حال منه، و(إن لم يتأخر الخ) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق ببين. ثم قال:

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّقَدْ أَبَـوْا وَلَا أَمْـنَـعُـهُ فَـقَـدْ وَرَدْ

يعني أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو: مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند، قال المصنف: وهذا الذي منعوه لا أمنعه

فجاءة الخارجي، ولا ناهية، ويركنن: مضارع ركن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة مبني، وأحد فاعله، والاحجام بحاء فجيم النكوص والتأخير ويروى بتقديم الجيم على الحاء، يوم الوغى: أي يوم الحرب متعلق بيركنن، ومتخوفاً: حال من أحد، والحمام بكسر الحاء الموت، والمعنى: لا يرضى الإنسان بهروب يوم الحرب خوفاً من الموت فإن الاجل لا يزاد فيه ولا ينقص، والشاهد في متخوفاً حيث أتى حالاً من أحد وهو نكرة والمسوغ تقدم النهي بلا.

وقوله: [من غير مسوغ] ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم والتي زادها عليه النحاة بأن فقد الجميع، فهنا يكون غير غالب، والناظم يقتضي أنه مهما فقدت المسوغات التي ذكرها هو إلا ويكون إتيان صاحب الحال نكرة غير غالب وليس كذلك كما علقت.

وقوله: [قعدة رجل] بكسر القاف وفتحها، وفي القاموس: القعدة مقدار ما أخذه القاعد من المكان.

وقوله: [وعليه مائة بيضاً] بصيغة الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم، والمعنى: عليه دين قدره مائة درهم وبيضاً حال من مائة، ولا يصح أن يكون تمييزاً لان تمييز المائة لا يكون جمعاً، وقد يقال إن المسوغ في هذه الأمثلة موجود، أما الأول وهو قعدة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لأن قعدة اسم مكان، وأما الثاني وهو بيضاً فالمسوغ الإخبار بجار ومجرور مقدم ويأتي فيه ما مر في مثال المكودي بقي في الدار قائماً رجل. وأما الثالث وهو قياماً فالمسوغ تقديم حال أخرى وهي قاعداً الذي أتى من المعرفة وهي رسول الله ﷺ.

(وسبق حال)، قول كدي: [نحو مررت بهند الخ] لم يمثل بالمذكر نحو: مررت بزيد قائماً لدفع احتمال أن يكون قائماً حالاً من التاء.

وقوله: [فلا يجوز عندهم الخ] عللوا ذلك بأن الأصل في الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها، والعامل في الصاحب هنا حرف الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين، فجبروا ضعفه بأن قالوا له: وإن كنت ضعيفاً فلا تقدم الحال عليك وإن كان العامل الاستقرار.

أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

تسليت طراً عنكم بعد بعدكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطراً حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن. (فإن قلت): قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع إن يسبقه الحال، أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو: جاء ضاحكاً زيد، وضربت منطلقة هنداً، وأما المجرور بالإضافة فقد حكي بالإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه. (قلت): هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور، وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان، ولا يقتضي قوله: (ولا أمنعه) انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعاً لغيره، و(سبق) مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال، والضمير في (أبوا) عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين، والهاء في (أمنعه) عائدة على سبق. ثم قال:

٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ ٱلْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى ٱلْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

يعني أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول: أن يقتضي المضاف

وقوله: [منها قوله: تسليت الخ] البيت من الطويل، وطراً بمعنى جميعاً حال وطراً وكافة لازمان للنصب على الحال، والتسلي التصبر، وذكرى مصدر ذكر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكرى إياكم فحذف المضاف إليه الفاعل وهو الياء فاتصل الضمير والألف الموجود الآن في ذكرى للتأنيث، وحتى: ابتدائية والشاهد في طراً حيث أتى حالاً من المجرور بمن مقدم عليه، قال الموضح: والحق أن البيت ضرورة.

وقوله: [فقد حكي الإجماع على منع الخ] عللوا منع ذلك بأن المضاف والمضاف إليه كالصلة والموصول، فكما لا يجوز تقديم ما تعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف إليه على المضاف، ومن لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن تأخر الحال عن المضاف وتقدم المضاف إليه. وقوله: [هذا المفهوم معطل الخ] أي غير معتبر، والتعطيل إنما هو بالنسبة لمفهوم بحرف، وأما بالنسبة لجر فمعتبر كما قرر هو وحينئذ فالصواب أن يقول: إن هذا المفهوم فيه تفصيل، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

(ولا تجز) لما أخذ من كلامه أنه يجوز إتيان الحال من المجرور بالحرف كأنه قيل له: هل يأتي من المضاف إليه أم لا؟ فقال: ولا تجز.

العمل في الحال ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل في كونه مصدراً، أو اسم فاعل كقوله عز وجل: ﴿إلى الله مرجعكم﴾، جميعاً ومثله قولك: أعجبني ضرب هند قائمة، وأنا ضارب هند قائمة، فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه. الثاني: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله: عز وجل: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا﴾ فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل: ﴿فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً﴾ لصحة فاتبعوا إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند قائمة، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان المضاف مصدراً أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً، وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التقدير عاملاً في المضاف إليه، فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار، وإبراهيم معمول لاتبعوا، فحالاً مفعولاً بتجز، و(من المضاف) متعلق بتجز، واللام في (له) بمعنى إلى فإن المضاف متعد بإلى، و(عمله) مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جره، وقوله: (فلا تحيفا) أي فلا تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم اعلم أن العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٣٤٣ـ وَٱلْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَـةٍ أَشْبَهَتِ ٱلْمُـصَرَّفَـا

٣٤٤ـ فَجَـائِزٌ تَقْـدِيمُـهُ كَمُسْـرِعَـا ... ذَا رَاحِـلٌ وَمُخْلِصـاً زَيْـدٌ دَعَـا

قول كدي: [كقوله عز وجل: ﴿إلى الله مرجعكم﴾ الخ] ظاهره أن مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لان المبدوء بميم زائدة إن كان للمفاعلة كمقاتلة ومخاصمة فهو مصدر حقيقة، وإن كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر.

وقوله: [وأن العامل في الحال هو العامل الخ] هذا مذهب الجمهور، والصحيح عند ابن مالك وصاحب المغني خلافه. وقوله: [فهو تتميم للبيت الخ] قد يقال إنه غير تتميم بل للرد على من منع ما عدا المسألة الأولى وقال: لا شاهد في إخواناً في الآية لاحتمال أنه منصوب على المدح، ولا في حنيفاً لاحتمال أن يكون حنيفاً حالاً من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين قاله أبو حيان، فيكون الناظم علم أنه لا بد من الرد عليه فقال: فلا تحيفا وأصله فلا تحيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدلت في الوقف ألفاً، والحيف: الميل.

(والحال إن ينصب)، قول كدي: [قابلاً لعلامة الفرعية] لان التأنيث فرع التذكير، والتثنية والجمع

يعني أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة شبيهاً به جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً لعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير الشبيه به أفعل التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين: الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف وهو قوله: (مسرعاً ذا راحل) فذا مبتدأ، وراحل خبره، ومسرعاً حال من الضمير المستتر في راحل وهو عائد على المبتدأ، والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل. والآخر من الفعل وهو قوله: (ومخلصاً زيد دعا) فزيد مبتدأ، ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد، ومخلصاً حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف، وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو: ما أحسن هنداً متجردة، أن تقول: متجردة ما أحسن هنداً، ولا ما متجردة أحسن هنداً، وكذلك لا يجوز في نحو: هند أجمل من زيد متجردة، هند متجردة أجمل من زيد، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل، والأخرى أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط، فمثالهما في المثال الأول: ذا مسرعاً راحل، وفي المثال الثاني: زيد مخلصاً دعا، وإنما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى، و(الحال) مبتدأ، و(إن ينصب) شرط و(بفعل) متعلق بينصب، و(صرفا) في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل، و(وأشبهت المصرفا) جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط، و(جائز) خبر مقدم، و(تقديمه) مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

فرعا الإفراد. وقوله: **[والصفة المشبهة]** إن قلت: الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم لقوله فيما يأتي: وسبق ما تعمل فيه مجتنب فكيف يقال هنا إنه يجوز التقديم؟ (قلت): هذا الشرط إنما هو بالنسبة إلى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها في الحال لما فيها من رائحة الفعل.

وقوله: **[وغير الشبيه به أفعل التفضيل الخ]** ظاهره أن أفعل التفضيل لا يطابق مطلقاً مع أن محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة عملاً بقوله: وإن لمنكور يضف أو جردا الخ، والمقرون بأل تلزمه المطابقة عملاً بقوله: وتلو أل طبق، والعذر له أنه لما كان المقرون بأل قيل أنه صفة مشبهة أطلق في اسم التفضيل. وقوله: **[وإنما قصد الصورتين الخ]** أي المثالين وهذه عبارة غير جيدة، والأولى أن يقول: وإنما اقتصر في المثالين على الصورة الأولى للتشبيه الخ.

(وعامل ضمن) هذا كأنه مفهوم قوله: أو صفة فيما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه ما يمنع أصلاً، ومنه ما يجوز على قلة وهو قوله: وندر نحو الخ.

يعني أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال:

٣٤٦ ـ كَـتِـلْكَ لَـيْـتَ وَكَـأَنَّ وَنَـدَرْ نَـحْـوُ سَعِـيـدٌ مُـسْـتَـقِـرّاً فِي هَـجَـرْ

فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه، و(ليت) حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى، و(كأن) حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه، وفهم من دخول الكاف على (تلك) أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها، فمثال اسم الإشارة: تلك هند منطلقه، وذلك عمرو ضاحكاً، ومثال التمني: ليت عمراً مقيماً عندنا، ومثال التشبيه: كأنك طالعاً البدر، فالعامل في الأول (تلك) لتضمنها معنى أشير، وفي الثاني (ليت) لتضمنها معنى أتمنى. وفي الثالث (كأن) لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحروف التنبيه، وأما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم.

ثم قال: (وندر نحو سعيد مستقراً في هجر) هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون

قول كدي: **[فالعامل في الأول الخ]** فيكون العامل في الحال وصاحبها واحداً وهو تلك عملت في صاحبها من جهة كونها مبتدأ، أو عملت في الحال لما فيها من رائحة الفعل فهي عاملة في شيئين باعتبارين مختلفين، وكذلك يقال في ليت وكأن وغيرهما، فسؤال الأزهري غير وارد من أصله. وقوله: **[ومما ضمن معنى الخ]** مثال الترجي: لعل الحبيب مقيماً عندنا، فمقيماً حال من الحبيب، والعامل في الحال وصاحبها لعل لأن معناه أترجى. ومثال التنبيه: ها عمرو منطلقاً عندنا، فمنطلقاً حال من عمرو، والعامل في منطلقاً ها لأن فيها معنى الفعل وهو انتبه، والعامل في صاحبها وهو عمرو الابتداء، ومثل بعضهم بهذا: زيد مقيماً، فمقيماً حال من زيد، والعامل في الحال ها، والعامل في صاحبها المبتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها في المثالين مختلفاً. واعلم أن ها التنبيه لا يمكن جعلها عاملاً في كل مثال إلا إذا بنينا على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كما في المثالين، وإذا قلنا بمذهب الجمهور فلا تكون عاملة قطعاً، فالأولى للمكودي أن يحذفها، ومثال أما في الشرط: أما علماً فعالم، فعلماً حال عامله أما لأنها قائمة مقام أداة الشرط وفعله، والتقدير: مهما يذكر شخص في حال علم فهو عالم.

وقوله: **[والاستفهام]** هو بالرفع معطوف على الترجي لا بالجر عطفاً على الشرط لاقتضائه أن أما تكون في الاستفهام وليس كذلك، ومثلوا له بشطر بيت وهو: يا جارتا ما أنت جارة، وجعلوا أنت مبتدأ، أو ما خبر، وجارة حال من معمول ما، ولم ينصوا على صاحب الحال، ولعله ضمير في الوصف الذي نابت عنه ما، والتقدير: أنت عظيمة في حال كونك جارة. وقال أبو حيان: بل لا شاهد فيه لاحتمال أن تكون جارة تمييزاً، وما نافية حجازية، وأنت اسمها، وجارة خبرها، أو تميمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى: ما أنت جارة بل أعظم تأمل.

(وندر نحو سعيد) هذا مستثنى من قوله: وعامل ضمن الخ كأنه قال: مهما كان العامل مضمناً معنى

حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو: زيد عندك قاعداً، وسعيد في هجر مستقراً، فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر ومستقر، والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير: سعيد استقر في هجر مستقراً، وإنما فصل هذه المسألة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو (مستقراً) مقدماً على عامله وهو في (هجر) ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾ بنصب مطويات، وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر، و(سعيد) وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك. ثم قال:

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

الفعل دون حروفه إلا، يتقدم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور وإلا فيجوز التقديم بقلة.

قول المكودي: [باسم ما الحال له الخ] اسم بالتنوين وما نافية، والمعنى: باسم ليس هو صاحب الحال في اللفظ وإنما صاحبه ضميره الذي في الظرف أو عديله، ويحتمل أن تكون ما موصولة ويقدر مضاف بين اللام والهاء أي لضميره ويدل له ما في بعض النسخ باسم الذي الحال له. وقوله: [من تلك] أي من لفظ تلك المذكورة في قوله كتلك، ومراده بما ذكر بعده ليت وكأن، ولو قال: من تلك ولعل وكأن لكان أخصر وأوضح في المراد.

وقوله: [وهو في هجر] هجر اسم مدينة باليمن يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة. وقوله: [من قرأ] الذي قرأ بذلك هو الحسن البصري، فالسموات مبتدأ، وبيمينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذي انتقل للجار والمجرور، هكذا قال الناظم تبعاً للأخفش والحق خلافه انظر الموضح.

(ونحو زيد مفرداً) هذا مستثنى من مفهوم قوله: أو صفة أشبهت المصرفا، ولذلك قال المكودي: قد تقدم، ثم أن المأخوذ من قول الناظم نحو أن المراد أن يتوسط اسم التفضيل بين حالين أعم من أن يختلف الحالان والذاتان كما هنا، أو يتحد الذاتان ويختلف الحالان كزيد مفرداً أنفع منه معاناً، أو عكسه كزيد مفرداً أنفع من عمرو مفرداً، وأما اتحاد الجميع فمحال وبه سقط قول السيوطي في النكت أن كلام المصنف قاصر، نعم المصنف يقتضي جواز تقديم أحد الحالين وجواز تأخيرهما معاً، ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتأخير المفضولة وتوسط اسم التفضيل واجب كما نكت به الموضح، وللجلال الدين السيوطي في هذه المسألة تأليف سماه تحفة والنجبا في قولهم: «هذا بسراً أطيب منه رطباً» (مستملحة) ذكر الراعي هنا مقامة ظرفية، قال المكودي وغيره: يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه، فوصل الخبر لأفعل التفضيل فنادى بالويل والعويل وقال: يا للعجب ما السبب؟ متى أنزلت إلى الحضيض السافل، ورفع الظرف والمجرور لأعلى المنازل، مع أني تضمنت حروف الفعل ومعناه، فوا أسفاه وا أسفاه، وما ذلك إلا لقلة السعد، ثم أطرق ملياً وأنشد:

وكم من مليح لا يعز وصله يقبل منه الحسين والخد والفم

قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور، و(نحو) مبتدأ وخبره (مستجاز) و(زيد) مبتدأ وخبره (أنفع) وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد، و(مفرداً) حال من ذلك الضمير، و(من عمرو) متعلق بأنفع، و(معاناً) حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفرداً من عمرو في حال كونه معاناً، وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله: (لن يهن) أي يضعف وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

هو الجد خذه إن أردت مسلما ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم

ثم أنه اغرورقت عيناه وتنفس تنفس الأواه وقال:

وحقك ما عدمت أثير مجد ولا عجزت خيولي عن سباق
ولكني بليت بسوء سعد كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكاء مما به من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى بقول الزمخشري:

وأخرني دهري وقدم معشرا على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني أنا الميم والأيام أفلح أعلم

ثم أنه لما أفاق من غمرته وما خامره من سكرته قال: لا يرفع الجزع البلوى، ولا إلى لئيم من شكوى، ثم إنه توجه لقاضي القضاة وإمام النحاة فلما وقف بين يديه سلم عليه وقال: أيد الله القاضي وتقبل منه المستقبل والماضي:

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

فقال القاضي: أوجز في الكلام وبين المقصود والمرام، فلما شرح له القصة قال له: أزلت عن قلبك كل غصة، وحق من رفع الخضرا وبسط الغبرا، لأجبرن قلبك المكسور ولأسكننك أعالي القصور، ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين، وأنشده: ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو الخ، ومن كلام العرب: هذا بسرا أطيب منه رطباً.

قوله: [لن يهن أي لن يضعف] مضارع وهن يهن وأصله يوهن فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها وهما: الياء والكسرة.

(والحال قد يجيء) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للناظم: قلتم الحال وصف لصاحبها في المعنى وخبر عنه، والنعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا باثنين أو بأكثر أو يأتي: وإن نعوت كثرت فهل الحال

يعني أن الحال قد يجيء متعدداً أي متكرراً، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاء زيد راكباً ضاحكاً، فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها، وشمل قوله: (وغير مفرد) ثلاث صور: الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر دائبين﴾، الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منها صاحبه نحو: لقيت مصعداً زيداً منحدراً. الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منها صاحبه نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة، جعل الأول للثاني والثاني للأول، فمصعداً في المثال حال من زيد، ومنحدراً حال من التاء في لقيت، و(الحال) مبتدأ وخبره (قد يجيء) الخ، والظاهر في (قد) أنها للتحقيق لا للتقليل، و(لمفرد) متعلق بيجيء. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مبينة وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا   فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا

يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين: الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾. الثاني: أن تكون موافقة

تتعدد أم لا؟ فأجاب بأنه يتعدد. قول كدي: [أي متكرراً] الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسره بالمتكرر لأن التكرار يقتضي أنه لا بد من إعادتها بلفظها نحو: ﴿وسخر لكم﴾ الخ، فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة، ودائباً غلب جانب المذكر لاتفاق الحالين لفظاً ومعنى، مع أنه لا يشترط تكرارها بلفظها.

وقوله: [الثانية أن يكون بتفريق الخ] الذي يظهر أن هذه الصورة لا يشملها الناظم ولا تدخل في كلامه ولم يذكرها الموضح. وقوله: [مع عدم القرينة] فلو كانت القرينة موجودة بأن كان أحدهما لمذكر والآخر لمؤنث فلا إشكال نحو: لقيت هنداً راكباً راجلة، أو لقيت هنداً راحلة راكباً، فالمؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقدم أو تأخر. وقوله: [جعل الأول للثاني والثاني للأول] فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو أولى عند البيانيين من المرتب لأنه في المعكوس أحد الحالين ولي صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الحالين من صاحبه وفي جعله مرتباً يكون فيه الفصل بين كل حال وصاحبه، وقول الأزهري إن اللف المرتب أولى ورتب سؤالاً وجواباً مردود، وعكس المصنف بأن تكون الحال مفردة وما قبلها متعدد، فإن كانت هنالك قرينة عمل عليها نحو: ضربت هند عمراً راكبة أو راكباً، فالأمر واضح، وإلا فالمختار أن تكون الحال من الآخر نحو: لقيت زيداً راكباً، فالمختار أن تكون حالاً من زيداً لا من التاء، وزاد المصنف فاعلم للرد على ابن عصفور والفارسي حيث منعا تعدد الحال لمفرد.

وقوله: [مبينة] هي التي يقال لها مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، كجاء زيد راكباً، فالركوب لا يستفاد إلا من الحال، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها.

(وعامل الحال)، قول كدي: [وذلك على قسمين الأول الخ] اعلم أن الحال المؤكدة فيها أقوال ثلاثة:

لعاملها معنى لا لفظاً كقوله عز وجل: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ لأن العثو هو الفساد، ولهذا المثال أشار بقوله: (في نحو لا تعث في الأرض مفسداً) فمفسدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال:

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُـؤَكِّـدْ جُمْلَةً فَـمُـضْـمَـرُ عَـامِـلُهَـا وَلَـفْـظُهَـا يُـؤَخَّـرُ

يعني أن الحال تجيء مؤكدة للجملة، ويجب أن يكون عاملها مضمراً وأن تكون واجبة التأخير، مثال ذلك: زيد أبوك عطوفاً، فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره إن كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا حقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لأن التقدير اعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكد بعد المؤكد، ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون اسمية وأن يكون جزءاها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون

المنع مطلقاً، الجواز مطلقاً، التفصيل، فإن وافق الحال عامله لفظاً ومعنى امتنع الحذف وإلا جاز وهو مذهب الجمهور، ولو مثل للقسم الأول لكان فيه الرد على المانع مطلقاً والمفصل، وأما تمثيله للقسم الثاني فلا يكون فيه الرد إلا على المانع مطلقاً، ثم إن تعث بفتح الثاء مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف وهو من عثا كرجا بفتح الجيم ومعنى عثى أفسد.

(وإن تؤكد)، قول كدي: [إن كان المبتدأ غير أنا] أي غير ضمير متكلم، وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبني للفاعل من الثلاثي بمعنى حققت الشيء، وأعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله الدماميني، وما في ابن غازي من البناء للمفعول غير ظاهر. وقوله: [من تعدي فعل الفاعل المضمر الخ] معنى هذه العبارة أنه يلزم على ذلك أنه يتعدى الفعل وهو أعرف أو أحق الذي فاعله ضمير متصل إلى ضمير آخر وهو المفعول وهو لا يجوز.

وقوله: [فيكون الفاعل والمفعول الخ] علله الرضي بأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً في غيره والمفعول مؤثراً لغيره، وأصلها التغاير بينهما معنى ويجب تغايرهما لفظاً، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلا تقول فيهما إذا كانا ظاهرين: ضرب زيد تريد أن زيداً ضرب نفسه، ولا فيهما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه، ولا ضربتك بفتح التاء تريد أن المخاطب ضرب نفسه، فإذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين أن يقال: ضرب زيد نفسه، وضربت نفسك، والنفس المفعول وإن كانت نفس الفاعل من جهة المعنى، لكن لما أضيفت صارت كأنها غيره، لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايراً للمضاف إليه. وهذا في غير أفعال القلوب، أما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظاً نحو ظنتتني قائماً لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلاً والمنصوب الأول مفعول به، وإنما المفعول به مضمون الجملة اهـ كلام الرضي بمعناه.

وقوله: [وفهم كونها اسمية الخ] هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلاً كما مر، وتارة يكون اسماً نحو: هذا عاث في الأرض مفسداً. وقوله: [والمؤكدة لعاملها فعلية] لا معنى لهذا الكلام

إسمية؛ وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف، وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله: (وإن تؤكد جملة) لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول، و(إن تؤكد) شرط وجوابه (فمضمر عاملها) ومضمر خبر مقدم وعاملها مبتدأ، وقوله: (ولفظها يؤخر) جملة مستأنفة أفادت حكماً غير الأول، ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة، ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ ٱلْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

يعني أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها في موضع نصب، وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومثل للجملة الاسمية فقال: (كجاء زيد وهو ناوٍ رحله) وموضع ظرف مكان، والعامل فيه تجيء أي تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ ٱلْوَاوِ خَلَتْ

يعني أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو: جاء زيد يضحك، وجاء زيد تفاد النجائب بين يديه، وإنما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به، فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قام زيد ضاحكاً فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، و(ذات) مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب، و(بمضارع) متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع، و(حوت ضميراً) في موضع الخبر لذات، و(خلت) معطوف على حوت و(من الواو) متعلق بـ(خلت) والجملتان خبران عن ذات. ثم قال:

لأن المؤكد للعامل هو الحال والحال اسم لا فعل، وتمحل بعضهم لا دليل عليه. وقوله: [**لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف الخ**] فيه نظر إذ النكرة قد تؤكد على أن المؤكد هنا مضمون الجملة لا طرفاها، واشتراط التعريف إنما هو للطرفين، قاله شيخنا سيدي علي قصارة، ومثال كون أحد جزأيها مشتقاً: زيد معتكف صائماً.

وقوله: [**ثم اعلم أن الحال على قسمين الخ**] جعلها قسمين تبعاً لظاهر الناظم، وجعلها غيره ثلاثة أقسام، والقسم الثالث مما يقع حالاً الظرف والجار والمجرور، ولعل الناظم لم يذكرها لأنهما يتعلقان بمحذوف، إن قدر مفرداً فهما داخلان في المفرد، وإن قدر فعلاً فهما داخلان في الجملة.

(وموضع الحال تجيء جملة) أطلق في الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال اتكالاً على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشروط.

قول كدي: [**فيحكم حينئذ عليها الخ**] هذا رفع للعموم الذي في قوله: وموضع الحال تجيء جملة: وهل يحكم **عليها** بأنها حال أو لا يبقى ما هو أعم لكن هذا العموم يخصصه قوله: وجملة الحال سوى الخ.

٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا　　لَهُ ٱلْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

يعني أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ، أو يجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة إسمية، ومما ورد من ذلك قول العرب: قمت وأصك عينيه، ومعنى أصك أضرب، قال الله تعالى: ﴿فصكت وجهها﴾ أي ضربته، و(ذات) مفعول بفعل محذوف يفسره (انو) ويجوز رفعه على الابتداء وخبره (انو) و(بعدها) متعلق بـ(انو)، و(المضارع) مفعول أول بـ(اجعلن)، و(مسنداً) مفعول ثان، و(له) متعلق بمسنداً، والهاء في بعدها عائدة على الواو، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوي. ثم قال:

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ ٱلْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا　　بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

يعني أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أو بالمضمر دون الواو نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو بالضمير والواو معاً نحو: جاء زيد ويده على رأسه، إلا أن قوله: (سوى ما قدما) شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضي مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك، والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر، و(جملة الحال) مبتدأ وخبره بواو، وما بعده عطف عليه، والعامل هنا في

(وذات واو) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأي شيء نؤوله؟ فقال: وذات الخ.

قول كدي: [بفعل محذوف الخ] لا يصح لفساد المعنى. وقوله: [ويجوز رفعه على الابتداء الخ] فيه نظر لأنه لا ضمير يعود على المبتدأ، وأما ضمير بعدها فهو عائد على الواو، وأجيب بأن بعدها على حذف مضاف أي بعد واوها، ولم يبين المكودي إعراب قول الناظم له: المضارع اجعلن الخ، وقد سئل سيدي العربي بردلة عن إعراب قول ابن مالك له: المضارع اجعلن مسنداً، وإن قلتم: هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة المنعوت بها طلبية، وإن قلتم: معطوف على جملة انو، قلنا لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا رابط هنا في الجملة المعطوفة، فأجاب باختيار الثاني وأن الأصل اجعلن المضارع مسنداً لمبتدأها. ثم أتى بالضمير الذي هو ها مكان الظاهر الذي هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المذكر فيكون الضمير في له هو الرابط اهـ. (قلت): والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال: وذات واو بعدها كأن قائلاً قال له: وما نفعل بالمضارع؟ قال له المصنف: اجعلن الخ.

(وجملة الحال) ظاهر تقدير كدي أن أو في الموضعين في النظم للتخيير، وصرح به بعد، فيقتضي أن كل ما يجوز فيه الضمير من غير ما مر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله: والعذر له الخ، وحمله على هذا يوجب في النظم فساداً إذ منها ما يتعين فيه الضمير، ومنها ما يتعين فيه الواو، ومنها ما يجوز فيه وجهان،

المجرور الواقع خبراً ليس يكون مطلق بل تقديره مستعمل، أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير، و(سوى) استثناء، و(ما) موصولة واقعة على الجملة المتقدمة، ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف وحذفه على نوعين: جائز وواجب، وإلى النوعين أشار بقوله:

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهِ عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

فيحذف جواز إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكباً لمن قال لك: كيف جئت؟ والحال كقولك للقادم من سفر: مبروراً مأجوراً أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جئت راكباً وقدمت مبروراً، ويحذف وجوباً إذا جرى مثلاً كقول بعض العرب: حظين بنات صلفين كنات، فحظين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتم، والحظين اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة، وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة، يقال: صلفت المرأة صلفاً إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها، والبنات جمع بنت، والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن، فبنات وكنات منصوبان على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في باب الابتداء، (والحال) مبتدأ، و(قد يحذف) خبره و(ما) مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال، والضمير المستتر في (عمل) عائد على ما، و(بعض) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على العامل، و(يحذف) صلتها، و(ذكره) مبتدأ ثان وخبره (حظل) والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع.

فالصواب أن أو للتفصيل والتقسيم ويكون في النظم إجمال، وحمله على الإجمال أولى من حمله على الفساد، وقد ذكر الموضح غالب الأقسام، ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه بحواشي التوضيح.

(والحال قد يحذف)، قول كدي: **[إذا دل عليه دليل الخ]** (إن قلت): من أين يؤخذ هذا من كلام المصنف؟ (قلت): من قوله سابقاً: ويحذف الناصبها إن علما إذ هو من أفراد تلك القاعدة، وإنما أعاده هنا لأن ذكر كل في بابه أولى. وقوله: **[كقول العرب الخ]** في المحكم: هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب بعضها وعسر عليه البعض.

وقوله: **[اسم فاعل]** الأولى أن يقول: جمع حظي كولي صفة مشبهة من حظى يحظى فهو حظي كفرح يفرح فهو فرح، ثم جمع جمع مذكر سالماً فقيل: حظين وأصله حظيين بياءين: الأولى لام الكلمة مشددة استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الأولى ثم كسرت الحاء اتباعاً لحركة الظاء، أو تقول: استثقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت لما قبلها بعد سلب فتحة الحاء ثم التقى ساكنان الخ.

وقوله: **[يقال صلفت]** بكسر اللام كفرح تصلف فهي صلف ففعل به ما مر في حظين إلا أن الصاد يتعين بقاء فتحها، ولا يجوز فيه الكسر لئلا يؤدي لاجتماع خمس كسرات: كسر الصاد واللام والفاء والياء مقدرة بكسرتين، والمعنى أن لكم شرفاً على غيركم، فمن أجل هذا يرى لبناتكم شرف عند أزواجهن وبنات الناس عندكم لا ترون أنتم لهم مزية لشرفكم عليهن. والله أعلم.

التمييز

التمييز هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز، وتفسير ومفسر، وتبيين ومبين. قال:

٣٥٦ - إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

اسم جنس وبمعنى من يشتمل التمييز، واسم لا والمفعول الثاني من نحو: استغفر الله ذنباً، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، ومبين مخرج لما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول به، ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به، وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله: (ينصب) وفهم من قوله: (بما قد فسره) أن الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف فقيل: الناصب له الفعل نحو: طاب زيد نفساً، أو ما أشبهه نحو: زيد طيب نفساً. وقيل: الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور،

التمييز

هو في الأصل مصدر ميز يميز تمييزاً وهو من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشيء من غيره، قال تعالى: ﴿وامتازوا اليوم أيها المجرمون﴾ أي انفصلوا من المؤمنين، واصطلاحاً أشار له المكودي وتعريفه مساو لتعريف الناظم فالأولى الاقتصار على تعريف الناظم، ويبين معنى قول الناظم مبين بأن يقول: مبين لما قبله إلى آخر كلامه. قول المكودي: [مجمل الحقيقة الخ] مثله هذا شبراً أرضاً، ومثال نسبة الفعل إلى فاعله ﴿اشتعل الرأس شيباً﴾ ونسبة الفعل إلى المفعول ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ وقد يكون محولاً عن المبتدأ نحو: زيد أكثر مالاً، إذ الأصل: ما زيد أكثر، وقد يكون غير محول عن شيء نحو: لله دره فارساً.

(اسم بمعنى من)، قول كدي: [واسم لا الخ] أما اسم لا فهو على معنى من التي للاستغراق، والمفعول الثاني على معنى من الابتدائية كأنه قال: أستغفر الله من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى، وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لأن من التمييز ما ليس على معنى من كطب نفساً، وأنت أعلى الناس منزلاً، وحسن وجهاً، فيكون خارجاً عن قوله بمعنى من، ومنه ما ليس مبيناً، ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى: ﴿عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ فإن شهراً تمييز، ولم يبين شيئاً لأنه مستفاد من الشهور فيكون خارجاً عن قوله مبيناً، وأجاب ابن هشام في الحواشي عن الأول بأنه ليس المراد بكونه على معنى من أنه يصح التصريح بها قبله، بل المراد التمييز معناه بيان الجنس، كما أن من تكون لذلك أيضاً فيكون ذلك القسم داخلاً، وأجيب عن الثاني بأن التمييز مبين في نفسه مع قطع النظر عما يعين معناه قبل ذكره فتدخل الآية.

وقوله: [أما الاسم المجمل فلا إشكال الخ] إن قلت: ما وجه إعمال الاسم المعني في التمييز مع أنه

ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعذر له أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعاً لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله (اسم) خبر مبتدأ مضمر تقديره هو اسم أي التمييز اسم، و(بمعنى من) في موضع الصفة لاسم، و(من) مضاف إليه، و(مبين) نعت لاسم، و(نكرة) نعت بعد نعت، و(ينصب) جملة مستأنفة، و(تمييزاً) منصوب على الحال، و(بما) متعلق بينصب، و(ما) موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، و(قد فسره) في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره، وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له والأول أظهر. ثم مثل فقال:

٣٥٧ ـ كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرّاً وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

فأتى بثلاثة من المثل: الأول: الممسوح وهو (شبراً أرضاً) والثاني: المكيل وهو: (قفيز برا) والثالث: الموزون وهو قوله: (ومنوين عسلاً وتمراً) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيذكره في بابه، وقوله (أرضاً) تمييز لشبر، و(براً) تمييز لقفيز، و(عسلاً وتمراً) تمييزان لمنوين، والمنوان تثنية منا وهو الرطل. ثم قال:

٣٥٨ ـ وبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

جامد؟ فالجواب لشبهه بالمبتدأ في الطلب، فالمبتدأ عمل في الخبر لطلبه له من جهة المعنى، والمميز عمل في التمييز لأنه محتاج إليه ليبينه ويفسره، ولشبه بعض منه باسم الفاعل كعشرين فإنه شبيه بضاربين. وقوله: [قد نص بعد الخ] في قوله: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ، وفي قوله: والفعل ذو التصريف نزرا سبقا. وقال الأشموني: ويحتمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه للمحققين، وذهب فيما يأتي على القول الآخر فيكون حينئذ له قولان، وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاماً في تمييز الذات والنسبة. وقال يس: والصواب أن ما واقعة على تمييز الذات فقط ويكون قوله: كشبر أرضاً حالاً من الضمير في ينصب أو من ما أو من الهاء في فسره، فيكون المصنف إنما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتي على تمييز النسبة، وبهذا يتضح المقام لذوي الافهام فهي تقريرات ثلاثة الظاهر الأخير وهو ما قرره يس.

وقوله: [قد رفع الإبهام عنه] أي عن الفعل فهو داخل تحت قول المصنف بما قد فسره لأنه إنما فسر الفعل. وقوله: [والأول أظهر] الأولى الثاني وعليه اقتصر الشاطبي ووجهه الأزهري في معربه.

(كشبر أرضاً)، قول كدي: [الأول الممسوح] يقال: مسحت الأرض مسحاً أي ذرعتها ذرعاً، والاسم المساحة بكسر الميم وفتحها. وقوله: [وهو قفيز الخ] القفيز ثمانية وأربعون صاعاً عند أهل العراق، وانظر بيان ما قاله الأزهري في حواشي التوضيح. وقوله: [وسيذكره في بابه] اعلم أن تمييز العدد أكثر أنواع التمييز، وكان ينبغي أن يذكره، لكن لما كان الكلام فيه كثيراً عقد له المصنف باباً يخصه ولو ذكره لاحتاج إلى استثنائه. وقوله: [وبعد ذي ونحوها الخ] لأن غير تمييز العدد يجوز فيه وجهان، وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين ديناراً، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم.

الإشارة بذي إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: (إذا أضفتها) أي إذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول: شبر أرض، وقفيز بر، ومنوا عسل وتمر، وقوله: (كمد حنطة) مبتدأ ومضاف إليه، و(غذا) خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك: مد حنطة غذا. ثم قال:

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا

يعني أن المميز إذا أضيف إلى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز، وفهم من قوله (إن كان مثل ملء الأرض ذهباً) أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز ملء ذهب، فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هو أحسن الناس رجلاً، إذ يجوز أن تقول: هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافاً، لكنه صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول، و(النصب) مبتدأ، و(بعد) متعلق به، و(ما) موصولة وصلتها أضيف، و(وجب) خبر المبتدأ، و(إن كان) شرط، و(مثل) خبر كان، و(ملء الأرض) مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لي ملء الأرض ذهباً. ثم قال:

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

يعني أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز،

(إذا أضفتها) إنما قيد الجر بالإضافة لأنه لو أطلق لتوهم أنه بمن ملفوظاً بها أو مقدرة ويبقى النون أو التنوين فيفوت المعنى الذي قصده الناظم من كون الجر بالإضافة. قول كدي: **[لا يجيء بالوجهين]** بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريباً ويأتي مستوفى. وقوله: **[وغذا خبره]** وقال الشاطبي: بل الخبر محذوف تقديره عندنا، وغذا: حال من الضمير الذي سكن في الظرف أو تمييز، والغذاء: بكسر الغين والذال المعجمة، والمد: ما يؤكل في أي وقت، والغداء: بفتح الغين والدال المهملة ما يؤكل في وسط النهار، ومنه قوله تعالى: ﴿آتنا غداءنا﴾.

(والنصب بعدما أضيف) هذا تقييد لقوله: وبعد ذي ونحوها اجرره، كأنه قال: محل كون تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان: النصب والجر ما لم يكن المميز مضافاً إلى غير التمييز لتعذر الإضافة مرتين، ويقيد بما إذا لم يكن مجروراً بمن، وإلا يجب نصبه لئلا يناقض قوله: واجرر بمن الخ. قول كدي: **[على أن هذا المثال الخ]** أشار بهذا إلى أنه لا فرق بين المنطوق والمفهوم لأن العلة فيهما واحدة وهي تعذر الإضافة مرتين، ثم إن المكودي لم يعترض هذا الشرط إلا بكونه ضائعاً ويقتضي خلاف المراد لأن المدار على كون المميز مضافاً، ولا فرق بين صحة الاستغناء عن المضاف إليه أم لا، مع أن هذا المفهوم خارج قطعاً لأن كلامنا في تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة، فالصواب إسقاط هذا الشرط من أصله، ولأجل هذا لم يتعرض له الموضح.

(والفاعل المعنى) هذا شروع من المصنف في الكلام على تمييز النسبة. قول كدي: **[جعلت ذلك**

وعلامة كونه فاعلاً في المعنى أنك إذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أنت أعلى منزلاً أي علا منزلك، وفهم منه أن الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو: أنت أفضل رجل، بل يجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينتصب حينئذ نحو: أنت أفضل الناس رجلاً، و(الفاعل) مفعول مقدم بـ(انصبن) و(المعنى) منصوب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، و(مفضلاً) حال من الفاعل المستتر في انصبن، و(أفعل) غير منصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

٣٦١ ـ وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَى تَـعَجُّبَـا مَـيِّـزْ كَـأَكْـرِمْ بِـأَبِي بَـكْـرٍ أَبَـا

يعني أن التمييز ينتصب بعدما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله: (كأكرم بأبي بكر أبا) قال في شرح الكافية: والمراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضي الله عن أبي بكر وصاحبه، وفهم من قوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجبا) أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما: ما أفعله وأفعل به فدخل

التمييز فاعلاً به] اعترضه أبو حيان بأن الفعل لا يدل على التفضيل والزيادة فلا يصح جعله موضع اسم التفضيل، وأجيب بأن المعنى في مثال كدي: أنت علا منزلك على كل منزل، فيفيد ما أفاده اسم التفضيل.

وقوله: [لم ينتصب على التمييز الخ] استشكله الرضي بقوله تعالى: ﴿فالله خير حافظاً﴾ في قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه، وعلامة ما لا يصح كونه فاعلاً في المعنى أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثاله: أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وما قالوه. قال بعض المحققين: والحق أن كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل في المعنى، فمعنى أنت أفضل رجل، أنت فقت الرجال في الفضل، فيكون فاعلاً من جهة المعنى.

وقوله: [فإنه ينتصب حينئذ الخ] عللوا ذلك بامتناع إضافة أفعل مرتين، وقال الشهاب: قد لا يجب النصب بل يجر بمن مقدره، ورد بأن حذف من إنما يطرد في مواضع ليس هذا منها. وقوله: **[ولا يصح أن يكون الفاعل الخ]** هذا هو الظاهر، وما في الأزهري عن الشاطبي من كونه مضافاً من إضافة الصفة إلى فاعلها وإلى خلف عن مضاف إليه لا يخلو من تكلف غاية، على أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه إلا إذا كان صفة مشبهة.

(وبعد كل ما اقتضى)، قول كدي: **[قال في شرح الكافية والمراد الخ]** إن كان المراد به ما قال فيكون أبا تمييز ذات لأن أبا نفس أبي بكر، وقيل: المراد بأب والد أبي بكر وهو أبو قحافة رضي الله عنهما فيكون من تمييز النسبة، لأن الأصل بأبي أبي بكر، ثم حذف المضاف الذي هو أبي الأول وجيء به تمييزاً، فإن قلنا بما في شرح الكافية فيكون التمييز الذي هو أبا ليس واجب النصب بل يجوز جره بمن لأنه تمييز ذات ويجوز نصبه على الحال، وإن قلنا بالثاني فيتعين نصب أبا على التمييز لأنه تمييز نسبة، فعلى الاحتمال الأول يكون قول الناظم ميز محمولاً على جواز نصبه على التمييز، وعلى الثاني يكون محمولاً على وجوب النصب على التمييز، وبه يتضح الحال ويزول الإشكال، ومثال الصيغة الثانية الموضوعة للتعجب: ما أحسنه رجلاً.

في ذلك، وما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: ويله رجلاً، وويحه إنساناً، ولله دره فارساً، وحسبك به كافلاً، ونحو ذلك. ثم قال:

٣٦٢ ـ وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي ٱلْعَدَدْ وَٱلْفَاعِلِ ٱلْمَعْنَى كَـطِبْ نَفْساً تُفَـدْ

قد تقدم أن التمييز على معنى من، لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها إلا نوعين: تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناها، فلا يقال نحو: عندي عشرون درهماً عشرون من درهم، ولا في طاب زيد نفساً، طاب زيد من نفس. ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال:

وقوله: [نحو ويله رجلاً وويحه الخ] الويل: واد في جهنم ويقال ذلك لمن وقع في مهلكة يستحقها، وويح: كلمة ترحم تقال لمن وقع في مهلكه لا يستحقها، وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة. وقوله: [ولله دره فارساً] الدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر دراً ودروراً، والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن، ويطلق الدر على اللبن نفسه، فالتعجب حينئذ من اللبن الذي ارتضعه هذا الولد حتى أتى على هذه الحالة الكاملة. وقال ابن المظفر في شرح المقامات: الدر: صوت اللبن عند حلبه في الإناء ولا يصوت إلا بعد كثرته، واللام في لله للقسم، ولا يدخل اللام في القسم إلا على اسم الجلالة، والتعجب معها لازم فيكون معنى لله دره: والله ان صوت اللبن عند حلبه لكثير، ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن، ثم استعير في كل من أحسن في شيء فروسية أو غيرها، وعلى كل فالتمييز المنصوب بعد ويله وويحه ودره تمييز نسبة إن كان معاد الضمير معلوماً، وتمييز ذات إن كان معاده مجهولاً.

(واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد)، قول كدي: [إلا نوعين] تبع الناظم والحق أنها ثلاثة بزيادة المحول عن المفعول نحو: غرست الأرض شجراً، ثم إن من الداخلة على التمييز فيما يصح دخولها هي بيانية وليست تبعيضية ولا زائدة، وإنما امتنع دخول من على تمييز العدد الباقي على طريقته، لأنك إذا قلت: عشرون من درهم كان درهم الذي هو تمييز عشرون مفرداً غير مطابق لعشرون، وتمييز العدد إذا كان مجروراً بمن لا بد أن يطابق، وإنما امتنع ظهور من مع التمييز الفاعل في المعنى ومع المحول عن المفعول، لأن التمييز في النوعين تمييز نسبة وليس هنالك لفظ وذات تبين بمن ومحل المنع إذا بقي بصيغة التمييز، فإن عرف دخلت عليه من، فمثاله في العدد: عندي عشرون من الدراهم، ومثاله في غير العدد. قوله تعالى: ﴿وأعينهم تفيض من الدمع﴾.

ثم إن الموضح اعترض كلام الناظم بأنه غير جامع وغير مانع، أما كونه غير جامع فإنه بقي عليه قسم ثالث وهو المحول عن المفعول، وأما كونه غير مانع فإنه أطلق في الفاعل المعنى، فيقتضي أنه مهما كان فاعلاً في المعنى إلا، ولا تدخل عليه من كان محولاً عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لا مع أنه مقيد بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة أو عن مضاف وإلا فتظهر من معه، إلا أن الأزهري قال في تقييده بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة، ولم أقف عليه لغيره، على أن هذا القيد إن صح يحتمل أخذه من مثال الناظم بطب نفساً، وتفد في النظم مجزوم على جواب الأمر ومعناه: أن من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد، ومن خبثت نفسه يتقي الناس شره فيتركونه فلا يستفيد شيئاً منهم.

(كطب نفساً تفد) فنفساً تمييز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير: لتطب نفسك وغير مفعول باجرر، و(بمن) متعلق باجرر، و(الفاعل) مجرور عطف على (ذي) والموصوف بذي محذوف وكذلك بالفاعل، و(المعنى) منصوب على إسقاط في، و(إن شئت) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، و(غير) تمييز الفاعل في المعنى. ثم قال:

٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَٱلْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

يعني أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز، وقوله (مطلقاً) أي سواء كان اسماً أو فعلا، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عندي عشرون درهماً، فالعامل في درهم عشرون فلا يجوز عندي درهماً عشرون، وأما إذا كان فعلاً فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو: ما أكرمك أبا، ونعم رجل زيد، وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه، وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله: (نزراً سبقا) أن له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه على عامله المتصرف قوله:

ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر

(وعامل التمييز قدم مطلقاً)، قول كدي: [**أما إذا كان اسماً الخ**] علة منع تقديم التمييز على الاسم والفعل الجامدين أنهما لا يتصرفان في أنفسهما فلا يتصرفان في معمولهما.

وقوله: [**والمشهور منع تقديمه**] عللٍ بأمور منها: أن الغالب في التمييز أن يكون فاعلاً في المعنى محولاً عن الفاعل صناعة، وهو حيث كان فاعلاً أصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الإسناد وصيرورة الفاعل تمييزاً. ومنها: أن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه، وبحث في التعليل الأول بأن الشيء قد يخرج عن أصله ولا يراعى الأصل كالمفعول في نحو: ضربت زيداً، فإنه يجوز تقديم المفعول بأن يقال: زيداً ضربت، فإذا أنيب عن الفاعل بأن قيل: ضرب زيد امتنع التقديم.

وقوله: [**وتبعهم الناظم في غير هذا النظم**] قال الناظم في شرح العمدة: وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وقوله: [**أن له مذهباً ثالثاً الخ**] بل الحق أنه إنما أشار به للقول الثاني لا غير، وأن القلة التي ذكرها إنما هي بالنسبة لعدم التقديم، فإذا طالعت كلام العرب وجدت الغالب والكثير في أمثلته تقديم الفعل المتصرف وتأخير التمييز، ووجدت القليل في كلامهم تقديم التمييز وتأخير الفعل المتصرف، ولهذا احتاجوا إلى الإتيان بالدليل على القليل، فليس هنالك إلا قولان ولا يؤخذ من الناظم قول ثالث.

وقوله: [**ولست إذا الخ**] البيت من الطويل، والتاء في لست اسمها، وبضارع خبرها، والضارع: الذليل المتضرع، وذرعاً: تمييز مقدم على عامله وهو أضيق، ويقال: ضقت بالأمر ذرعاً إذا لم تقدر عليه ولم

وأبيات أخر، و(عامل التمييز) مفعول، و(مطلقاً) حال من عامل (التمييز) و(الفعل) مبتدأ، و(ذو التصريف) نعت له والخبر في (سبقا)، و(نزراً) حال من الضمير المستتر في (سبقا).

حروف الجر

٣٦٤ ـ هَـاكَ حُـرُوفَ ٱلْجَـرِّ وَهْيَ مِنْ إلَى ... حَتَّى خَـلاَ حَـاشَـا عَـدَا فِي عَنْ عَـلَى

٣٦٥ ـ مُذْ مُنْذُ رُبَّ الـلَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَـاء ... وَٱلْـكَـافُ وَٱلْـبَـاء وَلَـعَـلَّ وَمَـتَى

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بعد هذا معنى كل واحد منها وما يختص به إلا (خلا وعدا وحاشا) فإنه تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء، وأما (كي ولعل ومتى) فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها، أما (كي) فتجر ما الاستفهامية، قالوا: كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله:

إذا أنـت لم تـنـفـع فضر فـإنمـا ... يـرجى الـفتى كـيـما يضر ويـنـفـع

تطقه، ويائس من اليأس الذي هو القنوط معطوف على ضارع، ومن يسر متعلق بيائس، والشاهد في تقديم ذرعاً التمييز على عامله المتصرف الذي هو أضيق، وقال الجمهور: إن ذرعاً معمول لمحذوف تقديره إذا أضيق ذرعاً أضيق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حروف الجر

لما كان الحال على معنى في، والتمييز على معنى من، ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما، ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف، وكان الأول متفقاً عليه والثاني مختلفاً فيه، قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها، كما يقال: حروف النصب وحروف الجزم، وكما سميت حروف الجر قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، ويقال لها حروف الصفات لإحداثها في الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرهما.

(هاك حروف الجر وهي من إلى)، قول كدي: **[ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً الخ]** هذا يقتضي أنها أكثر، وقد زاد بعضهم الجر باثني عشر حرفاً وقال: إن مجموع الحروف إثنان وثلاثون حرفاً، وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام، والحق أن حروف الجر إنما هي عشرون كما ذكر الناظم.

وقوله: **[وقد ذكر بعد هذا معنى الخ]** هذا من باب المجموع لا من الجميع إذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء. وقوله: **[فإنه لم يذكرها]** أي لم يذكر معانيها، وأما ألفاظها فقد ذكرها في هذين البيتين. وقوله: **[قال كيمه الخ]** وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شيء قالوا: كيمه وأصله كيما بالألف فحذفت الألف لما يأتي في قوله: وما في الاستفهام إن جرت، حذف ألفها ولحقت هاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف، وسيقول: وأولها الها إن تقف.

وقوله: **[نحو قوله: إذا أنت الخ]** البيت من الطويل، وقائله النابغة، وأنت فاعل بفعل محذوف يفسره

وأن المصدرية وصلتها في قوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في نحو: جئتك كي تكرمني، أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما (لعل) فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافاً لمن أنكره كقوله:

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

وأما (متى) فهي في لغة هذيل بمعنى من، ومنه قولهم: أخرجها متى كمه، و(هاك) اسم فعل بمعنى خذ، ولم يذكر الجوهري والزبيدي فيها إلا التنبيه وزاد الجوهري فيها الزجر فهي عندهما حرف فقط، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ، و(حروف الجر) مفعول به وهو مبتدأ وخبره

ما بعده لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، ويجوز في راء فضر الفتح للخفة، والضم اتباعاً لحركة الضاد، والكسر لأنه الأصل في التخلص عند التقاء الساكنين، وفاء فإنما للتعليل، والفتى نائب فاعل، ويرجى ويروى يراد بدل يرجى والمعنى: إذا أنت لم تنفع من يستحق النفع فضر من يستحق الضرر، فإنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من يستحق الضرر، والشاهد في كيما حيث جرت كي ما المصدرية، وقيل ما كافة لكي عن العمل.

وقوله: [وأن المصدرية وصلتها في قوله الخ] البيت من الطويل، قال العيني: هو لجميل بن عبد الله وهو أصح من قول الزمخشري إنه لحسان، والضمير في قالت يعود على المحبوب، والهمزة في أكل همزة الاستفهام، وأصبح: فعل ماض ناقص والتاء اسمها، ومانحا بمعنى معطياً خبرها، ولسانك مفعول ثان لمانحا على حذف مضاف أي حلاوة، وكل المتقدم مفعول أول لما نحا، وكي حرف جر وما زائدة، وأن مصدرية يسبك ما بعدها بمصدر مجرور بكي وفيه الشاهد لأن إظهار أن بعد كي ضرورة، وعطف تخدع على تغر عطف تفسير، قال الأزهري: وتغر وتخدع مبنيان للفاعل، والخداع إرادة المكروه بالإنسان بحيث لا يشعر.

وقوله: [كقوله لعل الخ] البيت من الوافر، وإعرابه واضح، والشريم: المرأة المفصاة التي اختلط مسلكاها ولعل هنا للإشفاق وهي وإن كانت حرف جر فلا تتعلق بشيء لأنها شبيهة بالزائدة، والشاهد في كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها، ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل أن أو رفع بالابتداء، وبدأ الناظم بمن لأنها أقوى حروف الجر، ولذلك اختصت بالدخول على بعض الظروف كعند وقبل وبعد.

وقوله: [وهاك اسم فعل] ظاهره أن هاك بجملتها اسم فعل، والذي في المعرب أن اسم الفعل إنما هو بالقصر وقد تمد، وأما الكاف فهي حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية، تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتثنى وتجمع كالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، وما في المعرب هو الذي يظهر لأن المكودي قال بعد: ولم يذكر الجوهري والزبيدي الخ والجوهري والزبيدي إنما ذكراها بدون كاف.

(من) إلى آخر البيتين، وكل ما بعد من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله:

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ‏ ‏ وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

يعني أن هذه الأحرف السبعة لا تدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو: منذ يومين وحتى مطلع الفجر، وزيد كعمرو، وحياتك، ورب رجل، وتالله، وفهم منه أن ما عدا هذا السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر، و(منذ) مفعول بـ(اخصص) وما بعده معطوف عليه، و(بالظاهر) متعلق باخصص، ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله:

٣٦٧ ـ وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبَّ ‏ ‏ مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

يعني أن (مذ ومنذ) لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتاً يعني اسم زمان نحو: مذ يومنا، ومنذ يوم الجمعة، وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو: رب رجل، وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو: تالله، وحكي ترب الكعبة. وتالرحمن، وتحياتك، إلا أن دخولها على لفظ (الله) أكثر من دخولها على لفظ (رب) وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً، و(وقتاً) مفعول باخصص، و(بمذ) متعلق

(بالظاهر اخصص) إنما اختصت مذ ومنذ بالظاهر، ولا يكون إلا وقتاً كما يأتي لأن معناهما إذا كانا اسمين الوقت، وحيث كانا حرفي جر خصا بجر الأوقات للمناسبة بين معناهما اسمين أو حرفين، واختصا بالظاهر لأنه أظهر في الدلالة على الوقت، وخصت حتى بالظاهر لأنها للغاية، وأصل الغاية أن تكون بإلى الجارة للظاهر والمضمر والفرع لا يقوى قوة الأصل، وخصت الكاف بجر الظاهر لأنه لو جر ضمير المخاطب في نحو كك لأدى إلى اجتماع كافين وهو ركيك، واطرد المنع في سائر الضمائر، وخصت الواو والتاء بجر الظاهر لأنهما فرع عن الباء، والباء تجر الظاهر، والمضمر والفرع لا يقوى قوة الأصل، وخصت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لا يكون إلا نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة.

وقوله: [وفهم منه أن ما عدا الخ] يصدق بالثلاثة عشر حرفاً الباقية وهو مفهوم صحيح بالنسبة لما عدا كي، أما كي فإنها لا تجر إلا ما ذكر سابقاً.

(وبرب منكراً) إنما اختصت رب بالنكرة لأنها للتقليل قليلاً نحو: رب رجل صالح لقيته، وللتكثير كثيراً نحو: رب رجل طالح لقيته، هذا هو المشهور، وقيل بالعكس، وقيل هي لهما على حد السواء، والتقليل والتكثير يناسبها النكرة التي هي للشيوع، وأما المعرفة فلا تناسب التقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار، ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء في القسم فرع عن الواو التي هي فرع عن الباء، والواو تجر الظاهر كيفما كان والتاء فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الأصل.

باخصص، و(منكراً) معطوف على (وقتاً) و(برب) معطوف على (بمذ) و(التاء) مبتدأ وخبره (لله) و(رب) معطوف على (لله). ثم قال:

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

قد تقدم أن (رب والكاف) من الأحرف المختصة بالظاهر، وأشار في هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً ومنه قول العرب: ربه رجلاً. وقول الراجز:

خلى الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعال كها أو أقربا

وفهم من المثال أن الضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله: ونحوه أي كها. ويحتمل وجهين أحدهما: أن يكون المراد (ونحوه) من ضمير الغائب نحوه وهن كقوله:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا

وقوله: **[ومنكراً معطوف على وقتاً وبرب الخ]** فيه عطف معمولين وهما منكراً وبرب على معمولين وهما وقتاً وبمذ لعامل واحد وهو اخصص وذلك جائز اتفاقاً كما في المغني.

(وما رووا من نحو ربه فتى) ربه جار ومجرور، وفتى تمييز للضمير المجرور برب، ثم قيل: إن رب غير معدية فلا تتعلق بشيء، وقال الجمهور: إنها حرف متعد تتعلق بعامل بعدها لا يتقدم عليها إن وجد فذاك نحو: رب رجل لقيته وإلا فيقدر كما هنا، وما ذكره الناظم مبني على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقاً كانت النكرة جائزة التنكير أو واجبة التنكير وهو الحق ومذهب الجمهور.

قول كدي: **[وقول الراجز خلى الخ]** البيت من الرجز، وقائله العجاج يصف حماراً وحشياً، وفاعل خلى يعود على حمار الوحش، والذنابات: مفعول خلى وهو بفتح الذال المعجمة والنون والألف بعدها وباء موحدة وألف وتاء جمع ذناب وهو الأصل شبه مخاط يقع من أنوف الإبل وهنا اسم موضع بعينه، وشمالاً بكسر الشين ظرف أي لجهة الشمال، وقال العيني: إنه مفعول ثان والأول أولى، وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريب، وأم أوعال اسم هضبة بعينها والهضبة في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض، ويجوز في أم أوعال النصب بالعطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ، وكها خبره، وأو أقرب معطوف على ها من غير إعادة الخافض والمعنى خلى حمار الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريباً منه وخلى أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها، والشاهد في كها حيث جر الكاف الضمير.

وقوله: **[كقوله فلا ترى الخ]** البيت من الرجز، وقائله رؤبة، وبعلاً مفعول أول بترى، والبعل: الزوج ولا حلائلا معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج، وكه: مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت، وضميرهن يعود على الاتن الوحشية، وحاظلا: قال العيني: مستثنى من بعلاً، والحاظل بالظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل، والمعنى: لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشية إلا مانعين بناتهن من التزويج، والشاهد في دخول الكاف على وهن.

فيكون الضمير على هذا عائداً على (ها) والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أي من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله:

فـلا واللهِ لا يلفى أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد

فأدخل حتى على المضمر وهي من الأحرف المختصة بالظاهر، و(ما) مبتدأ وهي موصولة، و(رووا) صلته والضمير في رووا عائد على النحويين، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه، و(نزر) خبر المبتدأ، و(كها) مبتدأ خبره (كذا) و(نحوه أتى) مبتدأ وخبر. ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ منها بمن فقال:

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وَبيِّنْ وَابْتَدِئ فِي الأَمْكِنَهْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

فذكر لـ(من) خمسة معان: الأول: التبعيض كقوله تعالى: ﴿فمنهم من آمن ومنهم من كفر﴾. الثاني: التبيين كقوله عز وجل: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. الثالث: ابتداء الغاية في المكان نحو: خرجت من المسجد كقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام﴾. الرابع: ابتداء الغاية في

وقوله: [**كقوله: فلا الخ**] البيت من الوافر، والفاء عاطفة، ولا: تأكيد للقسم، ولا يلفى جوابه بمعنى يوجد، وفتى: مفعول بيلفى، والشاهد في حتاك حيث جر حتى الضمير، والاحتمال الأول عند كدي هو الصواب لأن الاحتمال الثاني يوجب التكرار مع قوله: من نحو ربه، ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذي يوجب التكرار، فالأولى الاقتصار على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذاً من قوله: من نحو ربه فتى.

وقوله: [**ثم شرع في معاني حروف الجر**] مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد، ولا ينوب حرف جر عن حرف جر، كما أن أحرف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض، وما ورد من ذلك فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر، ومذهب الكوفيين أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

(بعض وبين وابتدىء في الأمكنة)، قول كدي: [**فذكر لمن خمسة معان الخ**] يعني هنا وسيصرح بالمعنى السادس في قوله: ومن وباء يفهمان بدلاً، وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية في المكان والزمان قسمين والموضح جعلها واحد، فيكون الناظم إنما ذكر خمسة معان لمن بما هنا وبما بعد، وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل، وزاد في التصريح نقلاً عن المغنم ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر، وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول: من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها.

وقول كدي: [**الثاني التبيين**] أي لبيان الجنس وهي التي تقدمها مجهول الجنس مفسراً لمدخولها. وقوله: [**وعلامته أن يصح الخ**] الحق أنه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذي خلافاً للمرادي

الزمان كقوله تعالى: ﴿من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ وفهم من قوله: (وقد تأتي) أن إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه، ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً وهو اختيار الناظم، قال في شرح الكافية: وهو الصحيح لورود السماع بذلك. الخامس: الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله: (وزيد في نفي وشبهه) وشبه النفي الاستفهام كقوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله يرزقكم﴾ والنهي نحو: لا يقم من أحد، وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله: (فجر نكرة) ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال: (كما لباغ من مفر) فـ (ما) نفي، و(من) زائدة في المبتدأ، و(لباغ) خبره، وقوله: (بمن) متعلق بـ(ابتدىء) وهو مطلوب له، ولـ(بعض) و(بين) فهو من باب التنازع، و(في الأمكنة) متعلق بابتدىء وقد تأتي جملة مستأنفة، و(لبدء) متعلق بـ(تأتي) ثم قال:

٣٧١ ـ لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة متساوية في الدلالة على الانتهاء، إلا أن دلالة (إلى) على الانتهاء أكثر، ثم (حتى) ثم (اللام) فمثال (إلى) قوله تعالى: ﴿كل يجري إلى أجل مسمى﴾ ومثال (حتى) قوله

وتبعه المكودي، ثم إن هذه العلامة التي ذكرها هي إذا كان مجرورها معرفة كمثاله، فلو كان نكرة نحو قوله تعالى: ﴿أساور من ذهب﴾ لكانت علامتها أن تأتي في موضعها بمبتدأ وتجعل مجرورها خبراً عنه فتقول في غير القرآن: أساور هي ذهب.

وقوله: **[الخامس الزيادة الخ]** معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فهي مقحمة بين طالب ومطلوب، وليس المراد أنها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفي أو تأكيد التنصيص عليه، فإذا قلت: ما جاءني رجل احتمل بل رجلان أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوي، فإذا قلت: ما جاءني من رجل تعين نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوي والضعيف فهي هنا للنص على عموم النفي، وإذا قلت: ما جاءني أحد ففيه نص على العموم، فإذا قلت: ما جاءني من أحد كان فيه توكيد عموم النفي لا غير.

وقوله: **[نحو هل من خالق الخ]** فخالق مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد، وغير الله بالرفع نعت خالق على المحل، والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون يرزقكم خبراً لخالق، لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان يجيزها فعل اختارت الدخول عليه فتكون الجملة فعلية، ويقيد الاستفهام بأن يكون بهل خاصة.

(كما لباغ من مفر) روي مفر بالفاء والمعنى: أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى، وروي مقر بالقاف أي لا منزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى.

(للانتها حتى ولام وإلى) المراد بالانتهاء الغاية مكانية أو زمانية. قول المكودي: **[إلا أن الدلالة الخ]** يقال إنه مناقض لقوله قبل مستوية في الدلالة على الانتهاء، ويجاب بأن معناه مستوية في أصل الدلالة على الانتهاء إلا أن الانتهاء مع إلى أكثر.

تعالى: ﴿فتول عنهم حتى حين﴾ ومثال (اللام) ﴿وكل يجري لأجل مسمى﴾ ثم قال: (ومن وباء يفهمان بدلاً) يعني أن (من والباء) مستويان في الدلالة على البدل فمثال (من) قوله تعالى: ﴿ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون﴾ ومثال (الباء) قوله ﷺ في مولاتنا عائشة رضي الله عنها: «لا يسرني بها حمر النعم» أي بدلها، و(من) مبتدأ، و(باء) معطوفة عليه، و(يفهمانِ بدلاً) في موضع الخبر. ثم قال:

٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ ـ وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قد تقدم أن (اللام) تكون للانتهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول: الملك نحو: المال لزيد. الثاني: شبه الملك نحو: السرج للفرس. الثالث: التعدية نحو قوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾.

(فرع) إلى تكون حرف جر وفعلاً واسماً، وقد اجتمعت الثلاثة في قوله:

إلى خليلي إن ضاق المعاش إلى ... إلى خليليكما وقيتما ضررا

فإلى الأولى فعل أمر، والألف فاعل أي إلجآ. وإلى الثانية حرف جر، والثالثة اسم بمعنى النعمة يجمع على آلاء. ومنه قوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ والمعنى إلجآ يا خليلي إلى نعم خليلكما.

(ومن وباء يفهمان بدلا) كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر لتكون معاني من متصلة. قول كدي: [فمثال من قوله تعالى: ﴿ولو نشاء الخ﴾] الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا للتبعيض لأن الملائكة لا تكون من الإنس. وقيل: إن من هنا ليست للبدل وإنما هي للابتداء لأن البدل مأخوذ من المحذوف المقدر إذ التقدير والله أعلم لجعلنا بدلاً منكم.

(واللام للملك وشبهه) اعلم ان اللام إن كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكاً لما بعدها نحو: المال لزيد فهي للملك، وإن كان ما بعدها يصح أن يكون مالكاً وما قبلها لا يصح أن يكون مملوكاً نحو: زيد لعمرو فهي لشبه الملك، وإن كان كل ما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكاً نحو: السرج للدابة فهي للاستحقاق، إذا علمت هذا فتمثيل المكودي لشبه الملك بالسرج للفرس فيه تسامح لأنها فيه للاستحقاق.

وقوله: [الثالث التعدية] مراده التعدية الخاصة وهي المعاقبة لهمزة التعدية في تصيير الفاعل مفعولاً، وليس المراد بالتعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف، لأن التعدية بهذا المعنى عام في جميع حروف الجر.

وقوله: [فهب لي من لدنك ولياً] تبع في التمثيل بهذه الآية الشارح التابع للناظم في شرح الكافية، وقال الموضح في المغني: الأولى عندي أن يمثل بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وبه مثل في التوضيح إذ الآية مثل بها الناظم نفسه في شرح التسهيل لشبه الملك فصارت الآية محتملة، وما ذكره في التصريح من أن مثال الموضح نقلاً عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب مردود بعدم صحة إسقاطها فتعين أنها للتعدية المجردة كما قال البصريون، وبه تعلم ما في كلام التصريح آخراً.

الرابع: التعليل نحو: جئت لإكرامك. الخامس: الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير كقوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ أو لكونه فرعاً نحو قوله تعالى: ﴿فعال لما يريد﴾ وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى: ﴿ردف لكم﴾ وقوله (واللام للملك) مبتدأ وخبر، و(شبهه) معطوف على الملك، و(في تعدية) متعلق بـ (قفي) أي تبع، و(تعليل) معطوف على تعدية، و(زيد) فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال: (والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا).

يعني أن (الباء وفي) مشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية، فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى: ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل﴾. ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات﴾. ومثال دلالة (في) الظرفية: زيد في المسجد، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ والظرفية في (في) أكثر والسببية في (الباء) أكثر، وفهم من قوله: (وقد يبينان السببا) أن دلالتهما على السببية قليلة، و(الظرفية) مفعول مقدم بـ (استبن) و(ببا) متعلق باستبن، و(في) معطوف على (ببا) و(قد يبينان) جملة متسأنفة. ثم قال:

٣٧٤ ـ بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

قد تقدم أن (الباء) تكون للظرفية والسببية والبدل، وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان: الأول: (الاستعانة) نحو: كتبت بالقلم. الثاني: (التعدية) وهي المعاقبة لهمزة التعدية نحو: ذهبت بزيد أي أذهبته، ومنه قوله عز وجل: ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾ أي لأذهب سمعهم وأبصارهم.

وقوله: **[وزيادتها لتقوية العامل الخ]** صريح المكودي أن المقوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشيء، والذي في التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة، واستشكله في التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته فيكون فيه جمع بين متنافيين، وقال الشيخ الطيب: يغلب جانب الزيادة فلا تتعلق بشيء. وقوله: **[كقوله تعالى: ﴿ردف لكم﴾]** قال في التوضيح: الظاهر أن ردف ضمن معنى اقترب المتعدي باللام فلا تكون زائدة.

(والظرفية استبن ببا وفي)، قول كدي: **[والسببية في الباء أكثر]** فيه تنكيت على الناظم الذي يقتضي أن السببية مع الباء قليلة، ومعنى استبن في النظم اطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبي بأعرب.

(بالبا استعن وعد)، قول كدي: **[الأول الاستعانة]** هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازاً، فالأول كمثاله لأن القلم هو الواسطة في حصول الكتابة حقيقة، ومثال المجاز نحو: فعلت هذا بعون الله، ومنه باء البسملة على القول به لأن اسم الله ليس آلة وإنما المقصود به التبرك في طلب حصول العمل.

وقوله: **[وهي المعاقبة لهمزة التعدية]** أي في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى اتصال الفعل فهي عامة في جميع حروف الجر ما عدا الزائد.

الثالث: (العوض) وهي الداخلة على الأثمان نحو: اشتريت الفرس بألف.

الرابع: (الإلصاق) نحو: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾.

الخامس: معنى (مع) نحو قوله تعالى: ﴿قد جاءكم الرسول بالحق﴾ أي مع الحق.

السادس: معنى (من) يعني التي للتبعيض كقوله تعالى: ﴿عيناً يشرب بها عباد الله﴾.

السابع: معنى (عن) كقوله تعالى: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾ أي عن الغمام. وقوله (بالبا) متعلق باستعن ويطلبه (عد وعوض) فهو من باب التنازع، و(مثل) حال من الضمير في (بها) وهو مضاف لـ (مع) و(من وعن) معطوفان عليه والتقدير: انطق بالباء في حال كونها مماثلة في المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

٣٧٥ ـ عَلَى لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ... بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

ذكر لـ(على ثلاثة معان): الأول (الاستعلاء) وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: ركبت على الفرس، ومعنوياً كقوله:

وقوله: [وهي الداخلة على الأثمان] ولهذا يقال لها باء المقابلة، واعترض ذكر التعويض بأنه تكرار مع المعنى السابق الذي هو البدل، وأجيب بأن التعويض ما يكون الثمن فيه من جهة والمثمن من جهة فيكون الدفع وقع فيه من الجهتين، وباء البدل تختار شيئاً لا يقوم غيره مقامه ولا يكون هنالك دفع ومقابلة بين الجانبين نحو قوله عليه السلام في عائشة: «ما يسرني بها حمر النعم» أي بدلها.

وقوله: [الرابع الإلصاق نحو: وامسحوا الخ] هذا ما عليه جمهور المالكية إشارة إلى أنه لا يكفي المسح فوق حائل لغير عذر، ومن قال انه يكفي مسح البعض جعل الباء في الآية للتبعيض، ومثل الأزهري بالآية للتبعيض، ولأجل الخلاف فيها لم يمثل الموضح بالآية للإلصاق ولا للتبعيض.

وقوله: [الخامس معنى مع الخ] وهو المصاحبة واستشكل هذا بأن الباء حرف ومع اسم، وكيف يكون الحرف مرادفاً للاسم؟ وأجيب بأنه ليس مرادفاً له ولكن لما كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف للمصاحبة المجازية التي هي كون مابعدها حالة لما قبلها ومصحوباً له، صح أن يقال إن الباء بمعنى مع، وكذا يقال في، وقد تجيء موضع بعد. وقوله: [يعني التي للتبعيض] فيه تنكيت على الناظم حيث لم يبين أي، معنى من معاني من.

وقوله: [السابع معنى عن] الذي هو المجاوزة، وإنما قال معنى عن لأنها تصلح في موضعها عن. وقوله: [فهو من باب التنازع] قد مر أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه. وقوله: [ومثل حال الخ] فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، ومذهب الجمهور منعه، ومذهب الناظم جوازه وقد مر: وسبق حال ما بحرف جر.

(على للاستعلا)، قول كدي: [قد استوى بشر الخ] البيت من الرجز، وبشر فاعل استوى ومعناه

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق

الثاني: معنى (في) كقوله عز وجل: ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾.

الثالث: معنى (عن) كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير   لعمر الله أعجبني رضاها

و(على) مبتدأ وخبره (للاستعلا) و(معنى) معطوف على الاستعلا وهو مضاف إلى (في وعن). ثم قال: (بعن تجاوزاً عنى من قد فطن).

٣٧٦ - وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى   كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

ذكر لعن ثلاث معان: الأول (التجاوز) وهو الأصل فيها كقولك: رميت السهم عن القوس، وأخذت العلم عن زيد، وفهم ذلك من قوله: (عنى من قد فطن).

الثاني: معنى (بعد) كقوله عز وجل: ﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾ أي بعد طبق.

الثالث: معنى (على) كقول الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب   عني ولا أنت دياني فتخزوني

غلبهم وقهرهم، وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك بن مروان ووزيره وكان ولاه على العراق فقيل فيه ذلك، ومهراق نعت دم وأصله مراق ثم زيد فيه الهاء والشاهد في كون الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة. وقوله: [**كقوله عز وجل (واتبعوا الخ)**] قدره في المغني يعني زمن سليمان، وجعل غيره تتلو بمعنى تقول كقوله تعالى: ﴿تقول علينا﴾ الآية. وقوله: [**الثالث معنى عن كقوله إذا الخ**] البيت من الوافر، وقائله القحيف العميري، والقحيف بقاف فوق مضمومة وحاء مفتوحة وياء مثناة تحت ساكنة وفاء آخره، وبنو قشير وفي نسخة تميم بدل قشير فاعل رضيت وقشير علم قبيلة ولذا أعاد الضمير عليه في رضاها مؤنثاً، ولعمر الله مبتدأ والخبر محذوف وجوباً أي قسمي، ورضاها فاعل أعجبني وجملة أعجبني جواب إذا، والشاهد في كون على بمعنى عن لأن رضى لا يتعدى بعلى، وقيل: لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى رضي عطف فتكون على في البيت على بابها.

(بعن تجاوزاً عنى من قد فطن)، قول المكودي: [**الأول التجاوز الخ**] المراد به المجاوزة التي هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد الفعل المعدى به، ولما كانت المجاوزة على قسمين حقيقية ومجازية مثل المكودي بمثالين: الأول للحقيقية والثاني للمجازية، ومعنى المثال الأول: جاوز السهم القوس، ومعنى الثاني: أخذت العلم عن زيد أي جاوز العلم زيداً ووصل إلى المتكلم. وقوله: [**الثالث معنى على**] الذي هو الاستعلاء.

وقوله كقول الشاعر: [**لاه ابن عمك الخ**] البيت من البسيط، وقائله ذو الأصبع العدواني من قدماء شعراء الجاهلية، لقب بذي الأصبع قيل لأن حية نهشته في أصبعه فقطعها، عاش ثلاثمائة سنة، وهذا البيت

وفهم من قوله: (وقد تجي) أن إتيانها بمعنى (بعد وعلى) قليل، وقوله: (كما على موضع عن قد جعلا) تتميم للبيت فإنه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تجيء بمعنى عن إلا أن فيه إشارة إلى الجمل المعادلة، و(تجاوزاً) مفعول مقدم بعن، و(بعن) متعلق بعنى، و(موضع) منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجي، و(بعد) مضاف إليه. ثم قال:

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذكر للكاف ثلاثة معان: الأول (التشبيه) وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زيد كعمرو. الثاني (التعليل) وهو المشار إليه بقوله: (وبها التعليل قد يعنى) كقوله عز وجل: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إياكم، وفهم من قوله: (قد يعنى) أن إتيانها للتعليل قليل. الثالث: (زيادتها للتوكيد) وهو المشار إليه بقوله: (وزائداً لتوكيد ورد) كقوله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ أي ليس مثله شيء،

من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان ينافسه ويعاديه، وابن عمك: مبتدأ مؤخر وخبر مقدم واصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذاً كما في التصريح، والذي ذكره ابن النحاس ما يقتضي أن المحذوف إحدى اللامين إما الجارة وإما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معاً، ومعنى لا أفضلت: ليس لك فضل تنفرد به علي، والحسب بفتح الحاء والسين ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، وأنت: مبتدأ، ودياني خبره، والديان هو الحاكم والمالك، فتخزوني: مرفوع لا منصوب لأن شرط النصب بعد الفاء الواقعة في جواب النفي أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، وإلا تعين الرفع كما هنا، لأن معنى فتخزوني فكيف تقهرني، وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو الساكنة وليس ضرورة لأنه قرىء في الشواذ إلا أن يعفون أو يعفو بسكون واو يعفو، ومعنى البيت: لله در ابن عمك فإنه حاز من الأوصاف الجميلة ما يتعجب منه وأما أنت فإنك لم تفضل علي في مفاخرة الآباء ولا أنت مالك أمري فتسوسني وتقهرني، والمراد بابن عمك الشاعر نفسه، ويدل له قوله عني بيان المتكلم والشاهد في عن في قوله عني فإنها بمعنى على.

(شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى)، قول المكودي: **[أي لأجل هدايته إياكم الخ]** أشار بهذا إلى أن ما في الآية في كما مصدرية، وهذا أظهر من جعل الزمخشري وابن عطية ما زائدة لأن الأصل إبقاء عمل الكاف. وقوله: **[وفهم من قوله: قد يعنى أن إتيانها الخ]** هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأغلبية من دخول قد على المضارع، والحق أن قد هنا للتحقيق لأن الناظم صرح في شرح الكافية بأنه كثير، ولهذا لم يقل الموضح أنه قليل بل جعله كغيره من سائر المعاني.

وقوله: **[الثالث زيادتها للتوكيد الخ]** معنى كونها زائدة للتوكيد أن زيادة حرف بمنزلة إعادة الجملة كلها مرة ثانية. وقوله: **[كقوله عز وجل ليس الخ]** كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لأنهم إذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وقيل: الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت في ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾ ولكن إذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى، وقيل: إن الكاف ومثل غير زائدين وإنما مثل بمعنى الذات أو الصفة أي ليس لذاته أو صفته شبيه، والحق والله أعلم ما حققه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكناية فكنى بنفي مثل المثل عن نفي المثل إذ يلزم من

و(التعليل) مبتدأ وخبره (قد يعنى) و(بها) متعلق بيعنى، و(زائداً) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (ورد) و(لتوكيد) متعلق بزائد. واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

٣٧٨ ـ وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

يعني أن كاف التشبيه يستعمل اسماً فقيل في الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله:

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا ... تصوب فيه العين طوراً وترتقي

وقيل في الاختيار وهو مذهب الأخفش وإليه ذهب المصنف ولذلك أطلق في قوله: (واستعمل اسماً) و(عن على) يستعملان أيضاً اسمين وإليهما أشار بقوله: وكذا عن وعلى، يعني وكذلك أيضاً يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله: (من أجل ذا عليهما من دخلا) أي من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله:

فقلت للركب لما أن علا بهم ... من عن يمين الحبيا نظرة قبل

نفي مثل المثل نفي المثل، إذ لو انتفى مثل المثل وبقي المثل ثابتاً لكان الله مثل ذلك المثل، والفرض أنه نفى مثل المثل فيؤدي لنفي المولى مع أنه مسلم الوجود، ونظيره ليس لأخي زيد أخ، أي لا أخ لزيد، كذلك هنا لا مثل لله تعالى لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ثم إن الناظم أعاد ضمير بها على الكاف مؤنثاً وضمير ورد على الكاف مذكراً إشارة لجواز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكلمة.

(واستعمل اسماً)، قول المكودي: [**يعني أن كاف التشبيه الخ**] هذا يقتضي أن الحرف يصير اسماً والحق خلافه، بل المراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية.

وقوله: [**كقوله: ورحنا الخ**] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ومعنى رحنا رجعنا والكاف في بكابن صفة لمحذوف أي بفرس مثل ابن الماء الذي هو الغرنيق، ومعنى يجنب يدوز، ووسطنا: ظرف، وتصوب اصله تتصوب أصله تتصوب أي تتحدر، والعين: فاعل تصوب، وترتقي: معطوف على تصوب، والمعنى: رجعنا في وقت العشي بفرس مثل ابن الماء في سرعته مرة تنحدر العين وتنظر أسفله، ومرة ترتقي وتنظر أعلاه وتتعجب من حسنه، والشاهد في كون الكاف إسمية في بكابن لدخول حرف الجر عليها، وهذا البيت لم يذكره العيني في الشواهد.

(من أجل ذا عليهما من دخلا)، قول المكودي: [**قوله فقلت للركب الخ**] البيت من البسيط، وقائله القطامي شاعر إسلامي من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، والفاء للعطف، والركب جمع راكب عند الأخفش واسم جمع عند سيبويه، والقول إذا وقع بعد اللام كان بمعنى الخطاب، وعلا: فعل ماض، والباء في بهم زائدة وهم مفعول علا، ومن: حرف جر، وعن: بمعنى جانب

وهن دخولها على على قوله:

غـدت من عليه بعـدمـا تم ظمؤهـا　　　تصــل وعن قيض بـزيــزاء مجهــل

ومعنى (عن) جانب، و(على) فوق، و(اسماً) حال من الضمير المستتر في (استعمل) العائد على كاف التشبيه، و(عن وعلى) مبتدآن وخبرهما (كذا) و(من) مبتدأ، و(دخلا) في موضع خبره، و(من أجل) متعلق بدخلا وكذا عليهما. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسماً بقوله:

٣٧٩ ـ وَمُـذْ وَمُنْـذُ اسْمَـانِ حَيْثُ رَفَعَـا　　　أَوْ أُوْلِيَـا ٱلْفِعْـلَ كَجِئْتُ مُـذْ دَعَـا

يعني أن (مذ ومنذ) يكونان اسمين في موضعين: الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو: مذ يوم الجمعة ومنذ يومان، وفهم من قوله: (حيث رفعا) أن مذ ومنذ عنده مبتدآن لإسناد الرفع إليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافاً لمن قال: أنهما خبران.

مجرور بها مبني على السكون، ويمين: مضاف، والحبيا: مضاف إليه وهي بصيغة التصغير اسم موضع بالشام، ونظرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيقي التأنيث وللفصل، وقبل: صفة نظرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى أنه لم يتقدمها نظرة، والشاهد في كون عن اسماً لدخول من عليها.

وقوله: [ومن دخولها على على الخ] البيت من الطويل، وقائله مـزاحم بن الحرث العقيـلي شاعـر إسلامي معاصر للفرزدق وجرير، غدا: فعل ماض ناقص وإن لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة في الأبيات قبل، ومن: جارة، وعلى: مجرورها إسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة في الألف منع منها التعذر ومعناها فوق، والهاء مضاف إليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش، وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من شدة العطش خبر غدت، وعن قيض: معطوف على عليه فعن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من، والقيض بالقاف والضاد المعجمة قشرة البيضة العليا، وزيزاء صفة لقيض، والزيزاء بزاءين ما ارتفع من الأرض وغلظ ويروى ببيداء بالدال المهملة المفازة الخالية من الأرض، والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة التي لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زيزاء ولا يصح أن يكون نعتاً لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق، والمعنى: أن ناقة هذا الشاعر سريعة المشي جداً مثل القطاة التي تركت أولادها صغاراً ومسراها لا زال قريباً من الفراخ وصارت تشرب بعد كـمال عطشها وهي تصبر عن الماء ثلاثة أيام أو أربعة ثم تصير تشرب بسرعة، وترجع بسرعة لأولادها، والشاهد في دخول من على على، ويكون الشاهد أيضاً في كون عن اسماً أيضاً، وأخذ من قول الناظم: (من أجل ذا عليهما من دخلا) انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك، فيكون إنما أتى بقوله: (من أجل ذا) شاهداً للاسمية لا ضابطاً، فإذا قلت: زيد على السطح بالجر، أو سرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية، فإن دخلت عليهما من تعينت الاسمية.

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا)، قول المكودي: [نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومـان] أخذ من مثالي المكودي أن مرفوعهما الواقع خبراً لهما لا يكون ألا اسم زمان وهو الحق، والناظم يوهم في إطلاقه أن المرفوع

الثاني: أن يليهما فعل نحو: أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو، وفهم من قوله: (أو أوليـا الفعل) أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال: أنهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما. و(مذ) مبتدأ، و(منذ) معطوف عليه، و(اسمان) خبر، و(حيث) ظرف مضاف لرفعا والعامل في الظرف اسمان لأنه في معنى محكوم باسميتها، و(أوليـا) معطوف على (رفعا) و(الفعل) مفعول ثان بأوليا. ثم قال:

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُـرَّا فِي مُضِيٍّ فَـكَـمِـنْ   هُمَـا وَفِي ٱلْحُضُـورِ مَعْـنَى فِي اسْتَبِـنْ

في هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال: معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضياً نحو: رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة، ومعنى في إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو: ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا، و(إن يجرا) شرط، و(في مضي) متعلق بيجرا، والفاء جواب الشرط و(هما) مبتدأ وخبره (كمن) أي فهما كمن، و(معنى) مفعول مقدم باستبن مضاف إلى في، و(في الحضور) متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير: استبن بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور معنى في. ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

٣٨١ ـ وَبَعْـدَ مِنْ وَعَـنْ وَبَـاءٍ زِيـدَ مَـا   فَـلَمْ تَـعُـقْ عَـنْ عَـمَـلٍ قَـدْ عُـلِمَا

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى: ﴿مما خطياتهم﴾ وبعد عن ﴿عما قليل﴾ وبعد الباء ﴿فبما رحمة من

يكون اسم زمان ويكون غيره، وأجاب عنه المرادي بأنه نص عليه أول الباب حيث قال: واخصص بمذ ومنذ وقتا. وهذا الجواب لا ينفع لأن المذكورين أول الباب الحرفيتان، وحمله على ما يعم الاسميتين والحرفيتين بعيد جداً.

وقوله: [أن مذ ومنذ عنده مبتدآن الخ] استشكلت الابتدائية لأنهما إما معرفتان ولا معرف وإما نكرتان ولا مسوغ، وأجيب بأنهما معرفتان معنى نكرتان لفظاً وهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف الذي هما بمعناه.

(أو أوليا الفعل) أي الماضي بدليل تمثيله بعد، وأما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً، وإذا وقع بعدهما مستقبل تنافيا إلا أنهما كما يدخلان على الماضي يدخلان على الجملة الاسمية كما في الموضع، فلو قال: أو أوليا الجملة نحو: مذ دعا لشمل الجملتين، وعبارته في الكافية أحسن حيث قال:

ومـذ ومنـذ اسـمان حيث رفعـا   وفي إضـافـة كـإذ قـد وقـعـا

فقوله كإذ يفيد ظرفيتها وإضافتها للجملتين، وأصل مذ منذ بالنون فحذفت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن، وقيل أصلان لأنه لا تصرف في الحروف، ورد بتخفيف إن وأن وكأن مع أنها حروف.

(وإن يجرا في مضي فكمن) التي لابتداء الغاية أي المسافة. قول المكودي: [من يوم الجمعة] أي من ابتداء هذه المدة.

(وبعد من وعن وباء زيد ما) فإن قلت: ما الفرق بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها ـ عدا ليت

الله﴾ وقوله: (فلم تعق عن عمل) أي فلم تمنع عملها كما في المثل و(ما) مفعول لم يسم فاعله بزيد، و(بعد) متعلق بزيد، و(في تعق) ضمير مستتر عائد على ما، و(عن عمل) متعلق بتعق. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال:

٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

يعني أن ما تزاد أيضاً بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾.

وكقول الشاعر:

لعمرك إنني وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم

وتارة لا تكفهما كقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

في الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت هنا لا تكف وهناك تكف؟ (فالجواب) أن عمل هذه الأحرف الجر هنا أصلي فهي قوية، وعمل إن وأخواتها غير أصلي بل بالحمل فكانت ضعيفة فلذلك أهملت مع ما.

(وزيد بعد رب والكاف فكف)، قول المكودي: [كقوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾] اعلم أن الغالب في رب المكفوفة أن تدخل على الفعل الماضي؟ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان في الذي عرف حده والمستقبل مجهول، وهذه الآية التي مثل بها المكودي رب فيها مكفوفة ودخلت على المضارع، وأجيب عنه بأجوبة: أولاها أن المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضي، والجواب بتقدير كان الثانية بين ربما ويود يقال عليه ان حذف كان دون ان ولو الشرطيتين غير مشهور، وقيل أن ما في ربما يود نكرة موصوفة، فيود بمعنى ود وتكون ما حينئذ مفعوله قرنت برب، لأن رب كالحرف الزائد ولذا تدخل على المفعول به في نحو: رب رجل صالح لقيت.

وقوله: [كقول الشاعر: لعمرك الخ] البيت من الوافر، وقائله زياد، وعمرك: مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمي، وأبا حميد بالنصب معطوف على الياء في إنني، وما في كما كافة للكاف عن العمل، والنشوان بالرفع خبر إن، والحليم معطوف عليه، وقال الدماميني: النشوان: مبتدأ، والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أي كائنان وتأمله، والنشوان السكران، والحليم الصابر على ما فعل به، ومن عادة السكران أن يعبث بالرجل الحليم والآخر صابر له، وكذلك شأن الشاعر مع أبي حميد، وفي هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبي حميد وبعده:

أريد هجاءه وأخاف ربي وأعلم أنه عبد لئيم

والشاهد في كون ما اتصلت بالكاف فكفتها ولذا رفع النشوان.

وقوله: [كقوله: ربما الخ] البيت من الخفيف، وقائله عدي الغساني، وضربة بالجر مجرور بالكاف،

وقوله:

ونـنصر مـولانـا ونـعـلم أنـه كـما الناس مجروم عليه وجارم

وفهم من قوله: (وقد تليها) أن عملها قليل، وقد صرح به في الكافية. ثم قال:

٣٨٣ ـ وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ وَٱلْفَـا وَبَعْدَ ٱلْـوَاوِ شَاعَ ذَا ٱلْعَمَـلْ

يعني أن (رب) تحذف ويبقى عملها وذلك بعد (بل) ومثاله:

بـل بلد مـلء الفجـاج قتمـه لا يشـترى كتـانـه وجهـرمـه

وبعد (الفاء) كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فـألهيتهـا عن ذي تمـائم محـول

وما غير كافة، وبسيف متعلق بضربة، وصقيل نعت سيف، وبين بصرى متعلق بضربة، وبصرى بضم الباء قال في القاموس: بلدة بين الشام وبغداد وهي أول مدينة فتحت صلحاً، وقال في التصريح: بلدة بالشام كرسي حوران، وحوران كورة بدمشق أو ماء بنجد، والكورة المدينة، والكلام على حذف مضاف أي بين أماكن بصرى، وقال العيني: اكتفى بالمفرد لاشتماله على أمكنة فلا حذف، وطعنة معطوف على بصرى، ونجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة لكن كسرت الهمزة للقافية لأن القوافي كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله:

لـيس من مـات فـاسـتراح بميـت إنمـا الميـت مـيـت الأحـيـاء

إنمـا الميت مـن يـعيش كئيبـاً كـاسفـاً بـالـه قليـل الـرجـاء

والشاهد في كون ما اتصلت برب ولم تكفها عن العمل. وقوله: [**وننصر مولانا الخ**] البيت من الطويل، وقائله عمرو بن براقة النهمي بالنون كما في العيني والتصريح، والذي في الأشموني عمرو بن براقة الهمداني وبراقة اسم أمه وأما اسم أبيه فمنبه وإعراب البيت واضح ومجروم بالرفع خبران، وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم، ويروى بدل مجروم وجارم مظلوم وظالم، والمعنى أنا ننصر مولانا على كل حالة ظالماً أو مظلوماً إذ هو كالناس، والشاهد في اتصال ما بالكاف وإنها لم تكفها. (فإن قلت): ما الفرق بين من وعن والباء، وبين رب والكاف حتى كانت الثلاثة الأول تتصل بها ما ويبقى عملها والإثنان الأخيران إذا اتصلت بهما ما يقل عملها ويكثر الإهمال؟ (فالجواب) أن اختصاص الثلاثة المذكورة أولاً بالأسماء أقوى بدليل أنها تجر كل اسم، بخلاف رب والكاف فإنهما يجران بعض الأسماء كما تقدم فضعفا بسبب ذلك.

(وحذفت رب فجرت بعد بل)، قول كدي: [**ومثاله بل الخ**] البيت من الرجز، قائله رؤبة، وبلد مجرور برب محذوفة، وجملة ملء الفجاج قتمه من مبتدأ وخبره نعت بلد، والفج الطريق، وقال الجوهري: الطريق الواسع بين الجبلين، ويجمع على فجاج، والقتم بفتح القاف الغبار، وجهرمه أصله جهرميه بياء النسب بسط شعر تنسب لقرية بفارس تسمى جهرم كجعفر، والشاهد في جر بلد برب محذوفة بعد بل.

وقوله: [**وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى الخ**] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس الكندي من

وبعد الواو كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... علي بأنواع الهموم ليبتلي

وفهم من قوله (وبعد الواو شاع ذا العمل) أن ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح. ثم قال:

قصيدته المشهورة التي أولها: قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل. ومثلك مجرور برب محذوفة، وحبلى: بدل من مثلك أو نعته، والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة قبل في قوله: ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة. ومعنى طرقت أتيتها ليلاً، ومرضعاً بالنصب معطوف على مثلك لأن مثلك في محل نصب مفعول طرقت وإن كان مجروراً لفظاً برب مقدرة لأنها تشبه الحرف الزائد كما علمت، ويحتمل أن يكون حبلى حالاً من مثلك ومرضعاً معطوف على حبلى، فيكون قسم المثل إلى قسمين: إلى حبلى ومرضع، لأنه لم يرد مثلاً معيناً لتوغل مثل في الإبهام فإضافتها إلى الضمير لا تفيد تعريفاً، ومعنى ألهيتها شغلتها بشدة حبها لي، والتمائم جمع تميمة ما يعلق على الصبي خوف العين أو السحر، والمغيل بكسر الميم وسكون الغين هو الذي تجامع أمه وهي مرضع أو حامل، ويروى بضم الميم وسكون القاف وفتح الباء وهو المرضع وأمه حبلى. وفي نسخة بدل مغيل محول من أحول الصبي إذا تم له حول أي سنة، وإنما خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال، وأراد امرؤ القيس أن ينفي عن نفسه الفرك بفتح الفاء وهو بغض النساء للرجال، وذلك أن امرأ القيس كان جميلاً لكنه ما تزوج امرأة إلا طلبت فراقه، فكان يسألهن عن ذلك فلا يخبرنه حتى سأل امرأة فقالت له: إنك إذا كنت تجامع وعرقت فاحت منك رائحة الكلب، فقال لها: صدقتني فإني لما كنت صبياً أرضعني أهلي كلبة، ولم تصبر معه إلا امرأة من كندة وكان أكثر أولاده منها، والشاهد في جر مثلك برب محذوفة بعد الفاء. وقوله: **[وبعد الواو كقوله وليل الخ]** البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من القصيدة التي منها فمثلك حبلى الخ المذكور قبل، وليل: مجرور برب محذوفة، والكاف في كموج إسمية نعت ليل، وجملة أرخى سدوله صفة لليل، والسدول جمع سدل بضم السين وكسرها الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات، وشبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يكون بالليل وما يكون تحت الستور، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الستور على المشبه الذي هو الظلام فيكون فيه استعارة تصريحية، وعلى متعلق بأرخى، والباء في بأنواع للمصاحبة، ومعنى ليبتلي ليخبر ما عندي هل أصبر أم لا؟ وأصله ليبتليني بنون الوقاية وياء المتكلم مفعول بعدها ثم حذفت الياء وحذفت النون لزوال سببها الذي هو الياء، والشاهد في كون ليل مجروراً برب محذوفة بعد الواو.

وقوله: **[وهو مفهوم صحيح]** بل هذا المفهوم الذي قال بصحته يقتضي أن الفاء وبل في القلة وعدم الشيوع سواء، وليس كذلك بل حذف رب بعد الفاء كثير وإن كان بعد الواو أكثر، وأما حذفها بعد بل فهو قليل، فكان ينبغي للمكودي أن يقول: إن هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به.

٣٨٤ ـ وَقَـدْ يُجَـرُّ بِـسِـوَى رُبَّ لَـدَى ... حَـذْفٍ وَبَـعْـضُـهُ يُـرَى مُـطَّرِدَا

يعني أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار إليه بقوله: (وقد يجر) ففهم منه التقليل وفهم من التقليل عدم الاطراد، ومنه قوله:

إذا قيـل أي الـنـاس شر قـبيـلة ... أشـارت كليب بـالأكف الأصـابـع

و(مطرد) وهو المشار إليه بقوله: (وبعضه يرى مطرداً) وذلك في لفظ الله في القسم نحو: الله لأفعلن، وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: بكم درهم؟ أي بكم من درهم؟ وقد ذكر المرادي من هذا الفصل مواضيع غير هذين لم تشتهر.

الاضافة

(وقد يجر بسوى رب)، قول المكودي: [ومنه قوله إذا قيل الخ] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو جريراً ورهطه، وإذا ظرف مضمن معنى الشرط، وأي: مبتدأ، وشر: خبر، والجملة محكية بقيل، وأشارت: جواب إذا، وفاعله الأصابع بعد، وكليب: مجرور بإلى محذوفة، وبالأكف حال من الأصابع والباء بمعنى مع، والمعنى: أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف مبالغة في الإشارة، وكليب: رهط جرير، والشاهد في جر كليب بإلى محذوفة.

وقوله: [نحو: الله لأفعلن] أصله والله بالواو فلما كثر الاستعمال حذفوا الواو. وقوله: [بكم من درهم؟] هذا هو الآتي في قول الناظم:

وأجـز أن تجـره مـن مـضـمـرا ... ان وليـت كـم حـرف جـر مـظهـرا

ولا يصح أن يكون درهم مضافاً إلى كم لأنها لا تصلح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل فكذلك ما قام مقامه، وأما كم الخبرية فتمييزها يكون مجروراً بالإضافة إليها ولذا قيد المكودي بالاستفهامية والله أعلم.

الاضافة

هذا هو النوع الثاني من أنواع المجرورات، وأطلق عليه المصدر الذي هو الإضافة، وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف، والمقيد بالجار وهو المضاف إليه لأنه تكلم عليهما معاً، والإضافة في الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضياف تحركت الياء[1] وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لقول الناظم: من ياء أو واو بتحريك أصل ألفاً أبدل فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقول الناظم: وألف الأفعال واستفعال أزل لذا الإعلال وعوض منها التاء وسيقول: التا ألزم عوض، والإضافة في اللغة الإسناد، يقال أضفت ظهري إلى

---

(١) (قوله: تحركت الياء الخ) هو مرتب على محذوف تقديره فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الخ. اهـ مصححه.

٣٨٥ ـ نُـونـاً تَـلِي الإعْـرَابَ أَوْ تَنْـوِينَـا ... مِمَّـا تُـضِيفُ احْـذِفْ كَـطُورِ سِينَـا

يعني أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلي علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو: غلاماك، وابنا زيد، وصاحبو عمرو، وعشروك، وأهلو عمرو، وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو: غلامك في غلام، والمقدر نحو: دراهمك في دراهم، وطور سيناء اسم جبل بالشام ويقال له أيضاً طور سينين، وقد جاء في القرآن بالوجهين، وأصله قبل الإضافة طور وهو اسم جبل أيضاً، و(نوناً) مفعول مقدم بـ(احذف) و(تنوينا) معطوف عليه، و(مما) متعلق باحذف، وهذا الذي ذكره في هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضايفين، وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله:

الحائط أي أسندته إليه، واصطلاحاً ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده فيصير الثاني من تتمة الأول والأكثر على أن يسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه ما قبله، وقيل: بالعكس، وقيل: يجوز التسميتان لكل من الأول والثاني، وعرفها في التسهيل بقوله: نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثاني منهما أبدا.

(نوناً تلي الإعراب أو تنويناً)، قول المكودي: [والمقدر نحو: دراهمك في دراهم] لأن الاسم الذي لا ينصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل، والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدراً نصب التمييز في نحو: أنت أحسن إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين، كذا قالوا، واعترضه الدماميني بأن الصواب أن الممنوع من الصرف لا تنوين فيه لا ظاهراً ولا مقدراً، ولو صح ما قالوا لقيل ان في الاسم المبني تنويناً مقدراً منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحد.

وقوله: [وهو اسم جبل أيضاً] اعترض عليه بأنه يقتضي أن طور سيناء اسم جبل، وطور وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك. (قلت): الذي يقتضيه القاموس هو ما في المكودي ونصه: والطور بالضم الجبل وفناء الدار وجبل قرب أيلة يضاف إلى سيناء وسينين اهـ، وسيناء بالمد حجارة معروفة إذا كسرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب اليهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود، وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لا لألف التأنيث لأنه ليس من أوزان ألف التأنيث فيعاء، وإنما وجب حذف النون أو التنوين للإضافة لأن التنوين علامتان على تمام الاسم، والإضافة تقتضي عدم التمام لافتقار المضاف للمضاف إليه الذي هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما، ويشمل كلام الناظم جميع أقسام التنوين الأربعة وما ألطف قول بعضهم:

وكـنـا خمس عشرة في الـتئـام ... عـلى رغم الحسـود بـغـير آفـه
فقـد أصبحت تنـويـنـاً وأضحى ... حبيبي لا تـفـارقـه الإضـافـة

وقول من قال:

أزال الله عـنـكـم كـل آفـة ... وسـد لـديكم سبـل المخـافـة

٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إذَا لَمْ يَصْلُحِ آلا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

يعني أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا)

٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

مثال الإضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك، وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي (بل مكر الليل) وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين أشار بقوله: (وانو من أو في) وقوله: (إذا لم يصلح إلا ذاك) يعني إذا لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما.

وقوله: (واللام خذا لما سوى ذينك) أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله (اللام) التي للملك نحو: دار زيد، والتي للاستحقاق نحو: باب الدار، وسرج الدابة، و(من) مفعول بـ (انو) و(في) معطوف على (من) و(أو) للتقسيم، و(ذاك) فاعل بـ (يصلح) وهو إشارة لنية (من أو في) و(اللام) مفعول بخذا والألف في (خذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(لما) متعلق بخذا، و(ما) موصولة وصلتها (سوى ذينك) وتجوز في قوله (خذا) لأنه أراد به قدر.

ولا زالت نوائبكم جميعاً كنون الجمع في حال الإضافة

(والثاني اجرر) لم يبين العامل للجر في المضاف إليه، ومذهب سيبويه أنه المضاف، وقال الزجاج: بلام مقدرة، وقيل: بالإضافة، وما قاله سيبويه هو الحق لأنه إذا كان المضاف إليه ضميراً اتصل بالمضاف وهو لا يتصل إلا بعامله، وأجمل الناظم هنا فلم يبين عاملاً لكن يفهم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف من قوله فيما مر: كذاك حذف ما بوصف خفضا، ومن قوله فيما يأتي: وألزموا إضافة لدن فجر نكرة، ومن قوله: وبعد جره الذي أضيف له الخ.

(وانو من أو في)، قول المكودي: **[اسماً للجنس الخ]** أصل هذا الضابط للرضي، ومحصله محصل ضابط التوضيح، قالوا: هذا الضابط فيه شيء لأنه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنساً للمضاف إليه نحو: شجر أراك، مع أن الإضافة على معنى من لأنها قد تظهر نحو: ﴿لآكلون من شجر من زقوم﴾. وقوله: **[اسم زمان]** لا وجه لتخصصه باسم الزمان بل يكون اسم مكان نحو: ﴿يا صاحبي السجن﴾ ونحو: مالك عالم المدينة، فلو قال: أن يكون المضاف إليه ظرفاً لشملهما.

(واللام خذا لما سوى ذينك) أي فيما لم يصح تقدير من أو في قدر اللام سواء صح ظهورها نحو: غلام زيد، أو لم يصح ظهورها نحو: عند زيد ومع عمرو، وضابط هذا الأخير أن تأتي مكان المضاف بلفظ مرادف له في المعنى فتبدل عند بمكان ومع بصاحب.

وقوله: **[وشمل قوله اللام التي للملك الخ]** قد مر عند قوله: واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراجعه. وقوله: **[وتجوز في قوله خذا الخ]** قرينة تفسير خذا بقدر قوله قبل: وانو من أوفي.

ثم اعلم أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نحو: غلام رجل، وتعريفه إن أضيف إلى معرفة نحو: غلام زيد، وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر المعرفة في قسيمه، و(أولا) مفعول باخصص، و(أو أعطه) معطوف على (اخصص) واو للتقسيم، و(التعريف) مفعول ثان لأعطه، و(بالذي) متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضاً لا خصص لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني، و(تلا) صلة للذي، و(الذي) واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال:

(واخصص أولا)، قول المكودي: [نحو غلام رجل الخ] فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رجل أو امرأة، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف، فغلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد.

ثم ان الناظم أطلق التعريف على التعرف لأن التعريف فعل الفاعل الاختياري ولا كلام فيه بل الكلام في حال المضاف مع المضاف إليه، فإن كان المضاف إليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار، وإن كان معرفة وقع التعريف له من غير اختيار، وقد جعل الموضح وغيره أنواع الإضافة ثلاثة: ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام ان أضيف، وما لا يفيد إلا التخصيص كإضافة مثل وغير، فإن أضيفا لمعرفة فلا يفيدان إلا التخصيص لتوغلهما في الإبهام، وما لا يفيد واحداً وهو الإضافة اللفظية الآتية.

والحق أن أنواع الإضافة أربعة: الثلاثة المتقدمة، والرابع هو ما لا يفيد إلا التعريف نحو: كلا وكلتا ولبيك وسعديك، وكلام الناظم هنا شامل لأقسام ثلاثة: لأن قوله واخصص أولاً فقط، أو أعطه التعريف فقط، أو اخصص تارة وعرف أخرى، والقسم الرابع سيأتي في قوله: وإن يشابه المضاف يفعل الخ، وأخذ من قوله: والثاني اجرر، مع قوله: واخصص أولاً، أن كل واحد اثر في الآخر، إلا أن المضاف أثر في المضاف إليه امراً لفظياً وهو الجر، والمضاف إليه اثر في المضاف أمراً معنوياً، وظاهر الناظم أن قوله: واخصص أولاً الخ عام في المضاف إلى المفرد والمضاف إلى الجملة مع أنه وقع خلاف في المضاف إلى الجملة هل لا يفيد إلا التخصيص لأنها نكرة أو إلا التعريف لأنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله.

(تتمة): اعترض أبو حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى التخصيص والتعريف لأنه من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه، لأن التعريف قسم من التخصيص لا مقابل له، والحق أن الإضافة إنما تفيد التخصيص دائماً وهي أقوى مرتبة من التعريف، لكن يقال: ان الذي قاله باعتبار الأصل وأما النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض، ويرحم الله سيدنا الجد إذ يقول في كون المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه:

خفضنا إذ أضفت لنا جناحا ... وإن الخفض من شأن الإضافة
وصرت بنا معرف كل حي ... فلست تخاف في سبل المخافه

٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ يَفْعَلُ   وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ

يعني أن المضاف إذا كان شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو: ضارب زيد، وضارباً عمرو، وأصله ضارب زيداً، وضاربان عمراً، و(المضاف) مفعول بـ (يشابه) و(يفعل) فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر، و(وصفاً) حال من المضاف، والفاء جواب الشرط، و(عن تنكير) متعلق بـ (يعزل). ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال:

٣٨٩ ـ كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ   مُرَوَّعِ ٱلْقَلْبِ قَلِيلِ ٱلْحِيَلِ

فـ(راجينا) اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه (رب) لاختصاصها بالنكرة، و(عظيم) صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافتها إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، و(مروع) اسم مفعول وإضافته إلى (القلب) غير محضة، و(قليل) صفة مشبهة وإضافته إلى (الحيل) غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(وإن يشابه المضاف يفعل) مراده بيفعل الفعل المضارع، والمراد بالشبه الشبه في العمل، فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر، لكنه أخرج المصدر بقوله وصفاً فإن إضافته تفيد التعريف، ولا يفسر الشبه بالشبه في الوزن أو في كونه بمعنى الحال والاستقبال لأنا لو فسرنا بالوزن لم يشمل إلا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفاً ضائعاً، ولو فسرناه بالشبه في الحال والاستقبال كما في المكودي لخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي المقرون بأل نحو: الضارب الرجل أمس، مع أن المقصود أن يكون داخلاً، ولخرجت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنهما لا يدلان إلا على الثبوت، وبما قررناه تعلم ما في المكودي وغيره قاله بعض المحققين، وقول من قال: إن إضافة اسم التفضيل لا تفيد تخصيصاً ويدل لذلك أن الناظم لم يمثل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات.

(فإن قلت): التخصيص موجود في قولك: ضارب زيد وضارب عمرو لأنه أخص من ضارب. (فالجواب): أن الأصل ضارب زيداً بالنصب وضارب عمراً، فالتخصيص وقع بالمعمول قبل الإضافة، فلما أضيف لم تؤثر فيه الإضافة تخصيصاً أبداً وإنما هي للتخفيف، ولذا قال المكودي: وأصله ضارب زيداً وضاربان عمراً أشار لما قلناه، وإنما كان الخفض أخف لأنه لا تنوين معه ولا نون.

قول المكودي: [وهو أظهر] بل هو المتعين الذي قرر به كدي نفسه، لأن المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل وبيفعل مفعول به.

(كرب راجينا عظيم الأمل) الأصل في المضاف إليه في الجميع الرفع، لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو

٣٩٠ - وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الإشارة بـ (ذي) إلى أقرب القسمين وهي (الإضافة) غير المحضة يعني أنها تسمى (لفظية) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة، والإشارة بـ (تلك) إلى أول القسمين يعني أنها تجيء (محضة) أي خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، و(ذي) مبتدأ، و(الإضافة) نعت له، واسمها: مبتدأ ثان، و(لفظية) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول، و(تلك محضة ومعنوية) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٣٩١ - وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي

الإشارة بـ (ذا) إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة، يعني أن يغتفر دخول أل على المضاف

الصفة من ضمير يعود على الموصوف فحول الإسناد وصار المرفوع منصوباً فوقع هنالك قبح، واجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي فأضيف ليرتفع القبحان، فقد تبين لك أن الجر من النصب لا من الرفع وإلا لزم أضافة الشيء إلى نفسه، وسيقول الناظم: ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى.

(وذي الإضافة اسمها لفظية) قول كدي: [وهي التخفيف] بحذف النون أو التنوين، وكذلك تفيد ذهاب قبح الرفع والنصب كما علمت، واعترض بأن القسم الثاني من الإضافة وهي المعنوية تفيد التخفيف أيضاً بحذف النون أو التنوين، وأجيب بأن الغرض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف إليه، وحذف النون أو التنوين مبالغة في اتصال الأول بالثاني.

وقوله: [وغير محضة] لأنها في تقدير الانفصال، فقولك: عمرو ضارب زيد بالإضافة في تقدير الانفصال، لأن الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على عمرو مثلاً، فهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وقوله: [لإفادتها التخصيص الخ] هذه العلة راجعة لتسميتها معنوية، وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال، إذ لا يقال في غلام زيد غلام زيداً بتنوين غلام، ويرحم الله تعالى سيدنا الجد إذ يقول:

ليست إضافتنا لكم ... يوماً بتقدير انفصال
لما أفادتنا معا ... ني موجبات الاتصال

(ووصل أل بذا المضاف مغتفر) هذا مستثنى من مفهوم قوله: أو أعطه التعريف الخ، فإن ظاهره أن المضاف لا يتعرف إلا بالمضاف إليه، وهو كذلك فلا يضاف حتى يقدر تنكيره، ثم استثنى من ذلك قوله: ووصل أل الخ، إذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفاً بأل فيبقى ما عداه على المنع وهذا كله إن كانت الإضافة غير محضة، وأما إن كانت محضة ودخلت أل على المضاف نحو الغلام فلا يجوز إضافته، فلا يقال: الغلام زيد، وعلى هذا النوع قولهم أل والإضافة لا يجتمعان.

(كالجعد الشعر) القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط أو القصير، يقال: جعد ككرم جعودة

لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو: الضارب الرجل، والجعد الشعر، أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه أل نحو: الحسن وجه الأب، والضارب رأس الجاني، فلو لم تتصل (أل) بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول أل على المضاف، فلا يجوز الضارب زيد، ولا الضارب صاحب زيد، و(وصل أل) مبتدأ ومضاف إليه، و(مغتفر) خبره، و(بذا) متعلق بوصل، و(المضاف) نعت لذا، و(إن وصلت) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(الجعد) من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة (أو بالذي) معطوف على قوله: (بالثاني) و(زيد) مبتدأ، و(الضارب) الخ البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير كقولك. ثم قال:

٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

يعني أن وجود أل في الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعاً على حده وهو الذي اتبع سبيل المثنى في كون الإعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير لأنه مهما اقترنت بالأول لا بد من اقترانها بالثاني، ولا كذلك الجمع الذي على حد المثنى فإنه يكفي عن وجودها في المضاف إليه نحو: الضاربا زيد، والمكرمو عمرو، وقوله: (سبيله اتبع) أي اتبع سبيل المثنى فيما ذكر، و(كونها) بتدأ و(أن وقع) مبتدأ ثان، و(كاف) خبره والجملة خبر الأول، هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير، وعندي في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن (كونها) مبتدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أي وجودها، و(في الوصف) متعلق به، و(كاف) خبره (أن وقع) في موضع المصدر ونصب على إسقاط لام

وجعادة، والتخفيف في إضافة الجعد إلى الشعر بحذف الضمير فقط، أو الجار والمجرور إذ الأصل الجعد شعره أو شعر له، ولا تخفف بالتنوين إذ لا تنوين مع وجود أل، وإنما لم يجز اقتران المضاف بأل في نحو قولك: الضارب زيد، فيما عدا ما استثني لأن المضاف إليه بدل من التنوين، والتنوين لا يجتمع مع أل، فكذلك لا تجتمع أل مع ما هو بدل من التنوين وهو المضاف إليه، ثم انه قد اعترض قوله، ووصل أل الخ بأنه تكرار مع قوله في الصفة المشبهة: ولا تجرر بها مع أل الخ، لأن ما استفيد هنا هو ما استفيد فيما يأتي، وأجيب كما يأتي بأن ما هنا عام في الصفة المشبهة وفي غيرها، وما يأتي خاص بالصفة المشبهة ولا تكرار بين أخص وأعم.

(وكونها في الوصف كاف) الفرق بين المثنى والجمع على حده، وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم حتى جاز دخول أل على الأولين إذا كانا مضافين دون شرط، وفي الأمور الأخيرة لا بد مما أمر أن المثنى والجمع على حده المضاف إليهما منزل منزلة النون، والنون تجامع الألف واللام فكذلك ما ناب عنها، والثلاثة المذكورة آخراً المضاف إليه فيها منزل منزلة التنوين، والتنوين لا يجامع أل فكذلك ما ناب منابها.

قول المكودي: [وهو صعب التقدير] صحيح وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الأول الذي هو كون، لأن الضمير في وقع عائد على الوصف، وقول من قال: إن إن وقع فاعل كاف الذي هو خبر كون سبق قلم بل فاعل كاف ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا في مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف.

التعليل والتقدير وجودها أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز في همزة أن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ، فوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده شرط في الاكتفاء عن وجود أل في المضاف إليه، و(سبيله) مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لـ(جمعاً) ثم قال:

٣٩٤ - وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ... تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

يعني أن المضاف المذكر قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو المنبه عليه بقوله: (إن كان لحذف موهلا) أي إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فنقول: تسفهت الرياح، فلو كان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو: قام غلام هند، إذ لا يصح أن تقول: قام هند، وأنت تريد: قام غلام هند، وفهم من قوله: (وربما) أن ذلك قليل، وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر ... معين على اجتناب التواني

(وربما أكسب ثان أولا . تأنيثاً)، قول كدي: [والاستغناء عنه بالثاني] بأن يبقى المعنى صحيحاً بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازاً، فحيث كان مسنداً إلى المضاف كان حقيقة، وحيث أسند إلى المضاف إليه صار مجازاً فلا بد من قرينة.

وقوله: [**كقول الشاعر: مشين الخ**] البيت من الطويل، قائله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحارث، ولقبته بذي الرمة مية محبوبته وذلك أنه مر بخبائها فوجدها مع أمها فقال لأمها: مريها فلتسقني ماء، فلما أتته بالماء وجدت على عاتقه حبلاً فقالت له: اشرب يا ذا الرمة التي هي الحبل فلقب به، وقيل: لقب بذلك في صغره لأنه كان يصيبه جزع فعلق عليه حرز في حبل فقيل له ذو الرمة، وقيل غير ذلك، والنون في مشين عائدة على النسوة فاعل مشى، والكاف في كما إسمية بمعنى مثل صفة المحذوف، وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف إلى الكاف، ورماح: فاعل اهتزت، وجملة تسفهت صفة رماح، وفاعل تسفهت مر، وأعاليها: مفعوله، ومعنى تسفهت أمالت، والنواسم: جمع ناسمة وهي أول هبوب الريح قبل استمدادها، والمعنى: مشت النسوة مشية مثل اهتزاز الرماح حين أمال أعاليها مرور الرياح عليها في أول هبوبها، والمعنى: كل واحدة تميل وتتبختر في مشيتها، والشاهد قد ذكره المكودي.

وقوله: [**كقوله: رؤية الفكر الخ**] البيت من الخفيف، وما: مفعول رؤية وهي موصولة وفاعل يؤول الأمر، وجمله يؤول له الأمر صلة ما، والعائد هاء له، والتواني: التكاسل ويروى على اكتساب التواني أي

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن تقول: الفكر معين إذ العلة واحدة، و(ثان) فاعل بـ (أكسب) و(أولاً) مفعولاً أول بأكسب، و(تأنيثاً) مفعول ثان، و(إن كان) شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(لحذف) متعلق بـ (موهلا). ثم قال:

التأخير، والمعنى أن تفكر الإنسان في عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها، والشاهد قد صرح به المكودي، وأنشدوا على هذا الثاني قول من قال:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافاً لأرباب الصدور تصدرا

وأنشدوا على الأول:

وإياك أن ترضى بصحبة ساقط ... فتنحط قدراً من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول المكودي قبل: وفي ذكر هذا الشرط إشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلاً، اللهم إلا أن يقال إنه تقاس هذه الصورة على الصورة التي صرح بها المصنف، أو يقال إنه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه في التسهيل، انتهى ما قالوا. والحق أن هذه الصورة مأخوذة بالأحروية وبالشرط الذي في معنى العلة، أما الأحروية فإنه إذا كان المضاف المذكر الأشرف يكتسب من المضاف إليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذي هو الغالب في كل شيء، وأما الشرط الذي في معنى العلة فهو قوله: إن كان لحذف موهلا، كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، ومن شرط العلة الاطراد، وقرر الأشموني كلام الناظم على ما يشمل الصورتين بأن جعله من باب حذف الواو مع ما عطفت بأن قال: وربما أكسب ثان من المتضايفين وهو المضاف إليه أولاهما وهو المضاف تأنيثاً أو تذكيراً اهـ. وكلام الناظم في الكافية أحسن مما في الألفية وأصرح ونصها:

تأنيثاً اكسب أولا والضدان ... يصح حذف وهو كالبعض يعن

ثم إن المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمراً من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو إزالة القبح وقد مر ذلك، أو التأنيث أو التذكير كما هنا. السابع: الظرفية ﴿تؤتي أكلها كل حين﴾ فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أضيف إلى حين الظرف اكتسب الظرفية. الثامن: المصدرية كما هو في قول الناظم: وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد، فكل ليس مصدراً ولكنه لما أضيف إلى المصدر اكتسب المصدرية. التاسع: الصدارة نحو صبيحة أي يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف إلى أي التي هي من أدوات الصدور اكتسب الصدارة وقد مر: كذا إذ يستوجب التصدير: العاشر: البناء نحو: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بفتح النون في قراءة الجمهور فإن بين معرفة لكن لما أضيف إلى كم المبني بنيت. الحادي عشر: الإعراب نحو: هذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمة من غير تنوين فهو مبني في الأصل لتركيبه لكنه لما أضيف إلى المعرب وهو زيد أعرب في لغة قليلة، وسيقول الناظم رحمه الله تعالى:

وإن أضيف عدد مركب ... يبقى البنا وعجز قد يعرب

٣٩٥ ـ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ   مَعْنَى وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ

يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بوجه ما، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو: سعيد كرز، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، ونحو: مسجد الجامع، فيؤول على حذف الموصوف والتقدير: مسجد المكان الجامع، و(معنى) منصوب على التمييز أو على إسقاط في، و(موهما) مفعول بـ (اول) وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: موهما جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

ثم أعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها البتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

يعني أن من (الأسماء) ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو: قصارى الشيء وحماداه، وذلك على خلاف الأصل، فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى، ثم ان من اللازم للإضافة ما

(ولا يضاف اسم لما به اتحد. معنى)، قول المكودي: [لأن المضاف الخ] هذه: العلة بها علل في التصريح وهي قاصرة على الإضافة المعنوية، والصواب الإتيان بعلة جامعة للإضافة اللفظية والمعنوية، وعلل ذلك بأن الإضافة تقتضي التغاير من جهة ان المضاف إليه تقييد للمضاف والشيء لا يتقيد بنفسه.

وقوله: [والثاني بالاسم] أي باللفظ الدال على المسمى فكأنك قلت: جاءني مسمى هذا الاسم، وخص الأول بالمسمى لأنه في موضع ينادى ويسند إليه فلا يليق ذلك إلا بالمسمى، وقصد بالثاني الاسم الذي هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما قال في التصريح عن قريب، الموضح: وهذا إذا نسب للأول ماينسب للذوات، أما إذا نسب له ما ينسب للألفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم وبالثاني المسمى، فإذا قلت: كتبت سعيد كرز تعين أن يكون المراد كتبت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضي أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع أنك كتبتها معاً، فالصواب ان المفعول مجموعها وحكيت إضافتها الأصلية فيبقيان على حالها من كون المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم.

ثم قيل: إن قوله هنا، ولا يضاف اسم مناقض لقوله في العلم وإن يكونا مفردين فأضف فإن ما هنا يقتضي أن الإضافة مسموعة وما مر يقتضي أنها مقيسة، وقد مر الجواب عنه بأن ما مر تقييد لما هنا فإنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيسة فما هنا يقيد بما مر، وقيل: انه مشى هناك على ما للكوفيين المجيزين ذلك وهنا على ما للبصريين المانعين ذلك والله أعلم.

(وبعض الأسماء يضاف أبداً)، قول المكودي: [نحو: قصارى الشيء وحماداه] معنى قصارى وحمادى واحد وهو غاية الشيء ومنتهاه، ثم منطوق الناظم هنا باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام: ما يضاف تارة إلى

يلزمها معنى، ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله: (وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً) الإشارة بـ (ذا) إلى ما تقدم إضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى وذلك نحو: قصارى الشيء وحماداه ولازم للإضافة معنى وذلك نحو: كل وبعض وقبل وبعد، و(بعض الأسماء) مبتدأ، و(يضاف) خبره، و(أبداً) منصوب على الظرف، و(بعض ذا) مبتدأ، و(قد يأت) خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة، و(مفردا) حال من الضمير المستتر في يأت، و(لفظاً) منصوب على إسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَـا يُضَـافُ حَتْمـاً امْتَنَـعْ ... إِيـلاؤُهُ اسْمـاً ظَـاهِـراً حَيْثُ وَقَـعْ

يعني أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فتجب إضافته إلى المضمر، وفي هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين: لزوم الإضافة وكون المضاف إليه ضميراً، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

٣٩٨ ـ كَـوَحْـدَ لَبَّـي وَدَوَالَيْ سَـعْـدَيْ ... وَشَـذَّ إِيـلاَءُ يَـدَيْ لِـلَبَّـيْ

الظاهر وتارة إلى المضمر نحو مثالي المكودي، وما يضاف إلى الظاهر دائماً نحو: أولو وأولات، وما يضاف إلى الضمير دائماً نحو: وحد لأنه يصدق على الجميع انه أضيف أبداً، لكن لما نص بعد في منطوق قوله: وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الإضافة إلى الضمير خص كلامه هنا بالصورتين الأولين.

وقد اعترض أبو حيان قول الناظم أبداً بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى النظم على هذا، وبعض الأسماء يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة في التخصيص بالمستقبل وإن عنى بقوله أبداً دائماً فقد ناقض الديمومة بقوله: وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً، أي بعض ما يضاف دائماً قد ينكف عن الإضافة فوقع التناقض بين كون الإضافة دائمة مع الانكفاف، وأجيب بأن مراده بأبداً دائماً والإشارة في قوله: وبعض ذا عائدة لما يضاف لا بقيد كونه دائماً.

(وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً) أي مقطوعاً عن الإضافة في اللفظ فينون. قول المكودي: [**نحو: كل وبعض**] مثالها قوله تعالى: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ والصحيح أن تنوينها للصرف لا للعوض، ومحل إفراد كل إذا لم تكن نعتاً أو توكيداً وإلا لزمت الإضافة لفظاً ولا تفرد. وقوله: [**وقبل وبعد**] قرىء ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالتنوين فيهما. وقوله: [**وحذف الياء من يأت**] منه قوله تعالى: ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾.

(وبعض ما يضاف حتماً امتنع)، قول المكودي: [**فتجب إضافته إلى المضمر الخ**] صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث كوحد، وما يضاف لضمير المخاطب فقط كلبيك، ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال:

(كوحد لبي ودوالي) أما وحد فهو مصدر وحكم كعلم وكرم، أو من وحد بحذف الزوائد من الإيحاد، ولا يلزم النصب على الحال خلافاً للمكودي، بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار

أما (وحد) فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول: جاء زيد وحده أي منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه في قولهم: في المدح: نسيج وحده، وفريد دهره، وفي الذم في قولهم: جحيش وحده، وعيير وحده، وأما (لبي) فإنه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو: لبيك، ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد إقامة، وأما (دوالي) فيضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو: دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة، و(سعدي) كذلك تقول: وسعديك ومعناه إسعاداً لك بعد إسعاد، وقد جاء في الشعر

الذي هو على وهو لازم للإفراد والتذكير غالباً. وقوله: [نسيج وحده] قال الجوهري: نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره، وأصله في الثوب إذا كان رفيعاً لا نظير له ولم ينسج على منواله. وقوله: [وفي الذم في قولهم الخ] الجوهري: يقال للرجل إذا كان يستبد برأيه: جحيش وحده وهو ذم، وفلان عيير وحده أي معجب برأيه هو ذم، وجحيش تصغير جحش ولد الحمار، وعيير تصغير عير الذي هو الحمار.

وقوله: [وأما لبي] هو مثنى مصدر لب الثلاثي أو اسم مصدر من ألب بالمكان إذا أقام به.

وقوله: [ومعنى لبيك] أشار بهذا إلى أن لبيك وما بعده من الألفاظ مثناة لفظاً ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره.

وقوله: [إقامة على إجابتك بعد إقامة] هذا أحد معان أربعة ذكرها في القاموس وهو أولها عنده، فيكون لبيك على هذا مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف، قيل: يقدر من معناه أي أجبت، وقيل: يقدر من لفظه أي ألبي.

وقوله: [وأما دوالي] قال في القاموس: يقال أداله وتداوله أخذه بالدوال فهو حينئذ اسم مصدر لأحدهما، أو مصدر ودواليك مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه.

وقوله: [ومعناه إدالة لك بعد إدالة] أصله لولد الناظم، وقال في التصريح: الأنسب أن يقول كما قال الموضح تداولاً بعد تداول لأن الإدالة الغلبة، يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه، لكن في التصريح لم يأت بدليل ودليله قول الصحيح: تدوالته الأيدي أي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وقولهم: دواليك أي تداولاً بعد تدوال، قال تعالى: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ أي نصرفها بينهم يوماً لفرقة ويوماً لأخرى ليتعظوا.

وقوله: [وسعدي كذلك] هو اسم مصدر لقولك أسعد أو ساعد بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه، زاد الموضح وغيره: ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك فهو كالتوكيد له، وأما لبيك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال:

إن يغنيا عني المستوطنا عدن ... فإنني لست يوماً عنهما بغن

قال يس: وعوام مصر يفردون سعديك عن لبيك.

إضافة (لبي) إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ إيلاء يدي للبي) أي (وشذ) إضافة (لبي) لـ (يدي) وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

دعـوت لمـا نـابـني مـسـورا ... فـلبى فـلبى يـدي مـسـور

فأضاف لبي إلى يدي مسور، و(إيلاء) فاعل (شذ) وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول، واللام في (للبي) زائدة في المفعول الثاني تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً أعني في العمل فإن إيلاء مصدر آلى وهو متعد إلى اثنين بنفسه. ثم قال:

٣٩٩ ـ وَأَلْـزَمُـوا إضَـافَـةً إلَى ٱلْجُـمَـلْ ... حَـيْـثُ وَإذْ وَإنْ يُـنَـوَّنْ يُحْـتَـمَـلْ

أما (حيث) فهو ظرف مكان، وأما (إذ) فهي ظرف للزمان الماضي، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: (الجمل) الجملة الاسمية نحو: جلست حيث زيد جالس، والفعلية نحو: جلست حيث جلس زيد، وأتيتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد، ثم ان (إذ) تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها، وإلى ذلك أشار بقوله: (وإن ينون يحتمل).

٤٠٠ ـ إفْـرَادُ إذْ وَمَـا كَـإذْ مَـعْـنىً كَـإنْ ... أَضِفْ جَـوَازاً نَحْـوُ حِـينَ جَـا نُبِـذْ

(وشذ إيلاء يدي للبي)، قول المكودي: [إلى قول الشاعر: دعوت الخ] البيت من بحر المتقارب، وقائله أعرابي من بني أسد، ودعوت: فعل وفاعل، ولما: بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة، وجملة نابني صلة والعائد الضمير الفاعل بناب، ومسورا: اسم رجل مفعول دعوت، والفاء في فلبى للعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لبى محذوف أي لباني، ولبى يدي مسور وأصله أن رجلاً لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك، وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقاً فجاء النهي عنه. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال له لبيك فلا يقول له لبى يديك ولقيل: أجابك الله بما تحب» قاله الشاطبي، والشاهد إضافة لبى ليدي، وقيل ان يدي هنا زائدة فلا شاهد فيه.

وقوله: [في للبي زائدة] صرح ابن هشام بأن المقوية ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما.

(وألزموا أضافة ألى الجمل. حيث وإذ)، قول المكودي: [أما حيث فظرف مكان الخ] تقدم أن وجه بناء إذ وحيث شبه الحرف في الافتقار وبنيت حيث على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وفيها لغات الضم والفتح والكسر للثاء. وقوله: [فهي ظرف للزمان الماضي] ظاهره أنها لا تكون للمستقبل وهو قول الجمهور، ورد عليهم بقوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ والجواب بأن المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقروناً بسوف، فالحق أن كونها للماضي غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية. وقوله: [ثم إن إذ تنفرد الخ] هذا أحد أمور ثلاثة تفترق فيها إذ من حيث. الثاني: أن حيث ظرف مكان وإذ ظرف زمان. الثالث: أن حيث قد تجوز إضافتها إلى المفرد على قلة بخلاف إذ.

(وإن ينون يحتمل افراد إذ)، قول المكودي: [كقوله تعالى: ويومئذ الخ] الأصل والله أعلم ويوم إذ

الضمير في (ينون) عائد على أقرب مذكور وهو (إذا) أي (وإن ينون) إذ يحتمل إفراده كقوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ وقوله: ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ والضمير في (ألزموا) عائد على العرب، و(حيث وإذ) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، و(إلى الجمل) متعلق بألزموا والضمير في (ينون) عائد على (إذ) وكذلك الهاء في إفراده.

واعلم أن من أسماء الزمان ما يجري مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله: (وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً نحو حين جا نبذ) يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً نحو: يوم ووقت وحين فتقول: قمت يوم قام زيد، وحين زيد قائم، وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل نحو: نهار، وكذلك إذا كان محدوداً نحو شهر فلا يجري مجرى إذ إلا إذا استوفى الشبه في الأوجه المذكورة. و(ما) موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة بإذ وهي مفعول مقدم بـ(أضف) وصلتها (كإذ) و(معنى) منصوب على إسقاط الخافض، و(جوازاً) مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة،

غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون بنصر الله، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول عوض منها النون وكسرة الذال على أصل التقاء الساكنين، وإذ باقية على بنائها على الأصح، وقال الأخفش: إن كسرت الذال كسرة إعراب بالإضافة.

وقوله: [**وأنتم حينئذ تنظرون**] الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وقوله: [**وإلى الجمل متعلق بالزموا**] الحق أنه متعلق بإضافة كما صرح به المكودي نفسه بأن إلى جمل متعلق بإضافة في إعراب قوله بعد: وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال.

وقوله: [**وكذلك الهاء في إفراده**] نسخة المكودي إفراده بالضمير، ونسخة المعرب إفراد إذ، والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة المكودي لا إشكال، وعلى نسخة غيره يكون أظهر في موضع الإضمار، قال المعرب: والذي سهله كونها في جملتين وتباعد ما بين الظاهرين اهـ. ثم إن من الشراح من فسر يحتمل في النظم بيقبل، ومنهم من فسره بيغتفر، والحق أن الذي يفسر به يجب لا غير.

(وما كإذ معنى كإذ)، قول المكودي: [**في كونه اسم زمان**] عبر باسم الزمان إشارة إلى أن العبرة باسم الزمان لا فرق بين كونه ظرفاً أو غير ظرف. وقوله: [**مبهم**] أي غير محدود ومحترزه ذكره كذي بعد.

وقوله: [**فتقول قمت يوم الخ**] يوم بمنزلة إذ في المضي، والناصب له قمت لأنه ماض فلا يعمل فيه إلا ماض، وكذلك يقال في حين بعد، والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف إليها لأن هذه الجملة إنما أتى بها لتخصيص اسم الزمان، والجملة المخصصة لا تخلو من أحد ثلاثة أشياء: اما صلة أو صفة أو في تقدير مضاف إليه، ولا يصح أن تكون صلة أو صفة لأنه لا بد فيها من رابط ولا رابط هنا فتعين أن تكون في تأويل المضاف إليه.

وقوله: [**وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم الخ**] يقتضي كلامه حيث قال بعد: وكذلك إذا كان محدوداً أنه

ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة، والأول أظهر، و(كإذ) الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر، ويكون التقدير أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل، ولذلك عقبه بقوله جوازاً لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوم، وقوله: (حين جا نبذ) مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ، ومعنى نبذ طرح. ثم قال:

٤٠١ ـ وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى (إذ) فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب، إلا أن الجملة إذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير لبناء وشمل قوله: (فعل بنيا) الماضي كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم

بين غير المبهم والمحدود فرق، مع أن الظاهر أنه لا فرق بينهما، بل اسم الزمان إما مبهم وهو غير المحدود وإما غير مبهم وهو المحدود. (فإن قيل): ما الفرق بين يوم ونهار حتى إذا كان الأول من المبهم والثاني من غير المبهم؟ (فالجواب) أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى: ﴿إلى ربك يومئذ المساق﴾ أي يوم الاحتضار وهو يكون بالليل وبالنهار، وأما النهار فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر، وكذلك شهر فإنه عبارة عما بين الرؤيتين، قال ابن قاسم: الظاهر أن إضافة إذ إلى الجملة محضة تفيد التعريف ووجهه ابن زكري في شرح الفريدة في المعرب والمبني.

وقوله: **[وكإذ الثاني متعلق بأضف]** قال المعرب: الأوجه أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، وجوازاً مفعول مطلق والتقدير أضف الزمان المبهم الذي كإذ إضافة مثل إضافة إذ إلى الجمل جوازاً. وقوله: **[ومعنى نبذ طرح]** الطرح يكون حقيقة نحو: نبذت الثوب أي طرحته، ويكون حكمياً بمعنى البعد والطرد ومنه مثال الناظم، وجا في النظم قيل مقصور من جاء ضرورة، وقيل لغة وهو الحق.

(وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا) وجه البناء الافتقار العارض للجملة، لكن لما كان افتقار إذ متأصلاً كان البناء واجباً، ولما كان الافتقار في اسم الزمان غير متأصل كان البناء جائزاً، وبني على الفتح للتخفيف، ووجه الإعراب الاستصحاب للأصل.

قول المكودي: **[كقول الشاعر: على حين الخ]** هذا صدر بيت وعجزه: فندلا زريق المال ندل الثعالب. وهو من الطويل، وتقدم هذا البيت في المفعول المطلق، وروي على حين بكسر نون حين كسرة إعراب على الأصل، وبفتح النون على البناء وهو المختار لكونه مضافاً إلى مبني أصالة وهو ألهى.

والمضارع المبني كقوله:

على حين يستصبين كل حليم

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الإعراب كقوله عز وجل: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾، أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني ... كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الإعراب وهو متفق عليه ولذلك قال: (وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال: (ومن بنى فلن يفندا) ويؤيده قراءة نافع: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾.

وقوله: على حين الكرام قليل، روي بفتح حين، والتفنيد التكذيب، والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم، و(ما) موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى (إذ) وهي

وقوله: [**والمضارع المبني كقوله: على حين يستصبين الخ**] هذا عجز بيت وصدره: لأجتذبن منهن قلبي تحلما. وهو من الطويل، وأجتذبن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وتحلما: بضم اللام المشددة تكلف الحلم بكسر الحاء، وعلى في على حين بمعنى في قاله الدماميني مثل قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها﴾ وروي على حين بكسر نون حين على الإعراب الذي هو الأصل، وروي بفتح النون على البناء وهو المختار لكونه متبوعاً بفعل مبني عروضاً وهو يستصبين، وحليم باللام مضاف إليه ويروى حكيم بالكاف بدل اللام، ويستصبين مضارع استصبيت فلاناً إذا عددته صبياً وجعلته من جملة عداد الصبيان.

وقوله: [**كقوله عز وجل: هذا يوم الخ**] قرىء برفع يوم وقرأ نافع بفتحه، أما الرفع فظاهر متفق عليه، وأما الفتح فأجازه الكوفيون وتبعهم الناظم ومنعه البصريون لكن قراءة نافع تردهم، وأجاب البصريون بأن الفتحة في يوم ليست فتحة بناء وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه وإنما هي فتحة اعراب، وأن الإشارة في هذا ليست ليوم نفسه، وإنما الإشارة لجري المقالة التي بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهي قوله: ﴿أأنت قلت للناس﴾ الآية والله أعلم، انظر الشيخ الطيب.

وقوله: [**نحو قول الشاعر: ألم تعلمي الخ**] البيت من الطويل، وقائله موئل بن جهم الموحجي وكان قبيح المنظر، والهمزة في ألم للاستفهام، وتعلمي مجزوم بحذف النون ويا للتنبيه، وعمرك بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله وهو مصدر مضاف إلى المفعول والله فاعله وهو دعاء لها بطول العمر كأنه قال: يطيل الله عمرك وهذا أولى من جعل الله مقسماً به، وجملة انى الخ سدت مسد مفعولي تعلمي، وروي على حين بالكسر الذي هو الإعراب على الأصل وهو الأرجح، وروي على حين بفتح النون على البناء وبه يرد أيضاً على البصريين، وأجاب البصريون بأن الكرام قليل جملة خبر عن كان الثانية المحذوفة مع اسمها فيكون الظرف مضافاً إلى المبني.

وقوله: [**والتفنيد التكذيب**] بل التفنيد اللوم وضعف الرأي مأخوذ من الفند وهو ضعف الرأي من

مفعولة بـ (أعرب) ومطلوبة لـ (ابن) فهي من باب التنازع أو للتخيير، وصلة (ما) قد أجريا، و(كإذ) متعلق بـ (أجريا) وقصر بنا لضرورة الوزن، و(بنيا) في موضع الصفة لفعل، و(قبل) متعلق بأعرب، و(أو) للتقسيم، و(من) شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره (بنى) والفاء جواب الشرط.

٤٠٣ ـ وَأَلْـزَمُـوا إِذَا إِضَـافَـةً إِلَى جُمَـلِ الأَفْـعَـالِ كَـهُـنْ إِذَا اعْـتَـلَى

يعني أن العرب ألزمت الإضافة إلى الجمل الفعلية، ويعني بـ (إذا) الظرفية لا الفجائية، والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور، و(إذا) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان، و(إلى) متعلق بإضافة، و(هن) فعل أمر من هان يهون ضد صعب. ثم قال:

الكبر. وقوله: [ومن شرط] الحق أن من موصولة، وبنى صلتها، وجملة فلن يفندا خبرها، وخلت الفاء في خبرها لشبه من الموصولة بالشرطية في العموم والإبهام.

(وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال)، قول المكودي: [ويعني بإذا الظرفية] هذا مأخوذ من مثال الناظم، والغالب أن تكون مستقبلة فيها معنى الشرط ولا تجزم إلا ضرورة كقوله:

استغن مـا أغنـاك ربـك بـالغنى وإذا تصبك خصاصـة فتجمـل

وقيل: تفيد أن شرطها مجزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولذا قيل:

سلم عـلى شيـخ النحـاة وقـل لـه عـنـدي سؤال مـن يجبـه يـعـظم
أنـا ان شككـت وجـدتمـوني جـازمـاً وإذا جـزمـت فـإنـي لم أجـزم

وقيل: وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى» فإن إذا مفعول لأعلم أي لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك، وأجيب بأن مفعول أعلم محذوف أي أني لأعلم شأنك إذا كنت الخ، وقد تكون شرطية في نحو القسم نحو قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى﴾ فإذا في القسم بدل من المقسم به ومن خروجها عن الشرط مثال الناظم بهن إذا اعتلا، ويجوز أن تكون في النظم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وأشار الناظم بهذا المثال إلى المثل المشهور وهو: إذا عز أخوك فهن بضم الهاء وكسرها أي اخفض جناحك ولينه، ومعنى عز في المثل اشتد وعلا وتكبر عليك في وقت من العزاز وهي الأرض الصلبة.

وقوله: [والعامل فيها جوابها الخ] رده في المغني بوجوه منها: أن الجواب قد يقترن بما يمنعه من العمل فيما قبله كإذ الفجائية في قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ فإذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وقال المحققون: إن العامل فيها شرطها، ورد بأن الشرط مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، وأجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة، واعلم أنه إذا ورد ما يقتضي أن إذا الشرطية مضافة إلى الجملة الاسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ فيكون السماء فاعلاً بمحذوف يفسره ما بعده أي إذا انشقت السماء انشقت، ومنه قول الشاعر:

إذا بـاهـلي تحتـه حـنـظلية لـه ولـد منهـا فـذاك المـذرع

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى (كلتا وكلا) وفهم من قوله: (لمفهم اثنين) أنهما لا يضافان للمفرد، وشمل قوله: (لمفهم اثنين) المثنى نحو: كلا الرجلين، وضميره نحو: كلاهما، وما دل عليه نحو: كلانا، واسم الإشارة نحو: كلا ذينك، وفهم من قوله: (معرف) أنهما لا يضافان إلى نكرة فلا يقال: كلا رجلين، وفهم من قوله: (بلا تفرق) أنه لا يقال: كلا زيد وعمرو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا   في النائبات وإلمام الملمات

قدره الموضح بحذف كان الشانية، والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة، وباهلة في الأصل اسم امرأة نسب ولدها إليها، والحنظلية منسوب إلى حنظلة وهي قبيلة في تميم، والمذرع بالذال المعجمة هو الذي تكون أمه أشرف من أبيه، وقد تقرر أن حنظلة أشرف من باهلة، والعرب لا تحب النسبة إلى هذه القبيلة وتكرهه، قال الشاعر:

ولو قيل للكلب يا باهلي   عوى الكلب من لؤم هذا النسب

وقد روي أن الأشعث بن قيس الكندي قال لرسول الله ﷺ: أتتكافأ دماؤنا؟ قال: «نعم لو قتلت رجلاً من باهلة لقتلتك به» وقيل لأبي عبيد: إن الأصمعي ينسب إلى باهلة فقال: هذا لا يمكن لأن الإنسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب إليها؟ ويذكر أن أعرابياً لقي شخصاً في الطريق فسأله عن نسبه فقال: من باهلة فأشفق عليه الأعرابي فقال: وأزيدك أني لست من صريحهم بل من مواليهم، فأقبل الأعرابي عليه يقبل يديه ورجليه فقال: لم؟ فقال له الأعرابي: لأن الله تعالى ما ابتلاك في الدنيا إلا وهو يعوضك في الآخرة، وقيل لأعرابي: أيسرك أن تدخل الجنة وأنت من باهلة؟ قال نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أني من باهلة تغمد الله جميعنا برحمته.

(لمفهم اثنين معرف بلا) انما خصت كلا وكلتا بالإضافة إلى المعرفة لأنهما للإحاطة والشمول ففيهما عموم، ولا يتبين إلا بالإضافة إلى المعرفة.

قول المكودي: [وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله: كلا أخي الخ] البيت من البسط، وكلا: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وأخي: مضاف إليه، وخليلي من الخلة التي هي صفاء المودة معطوف عليه، وواجدي: اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثنى فيجوز مراعاة لفظها ومعناها، والياء في واجدي مفعول أول، وعضدا مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والإغاثة، والنائبات المصائب ومعنى إلمام الملمات تزول الملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر ومصائبه، والشاهد في اضافة كلا إلى مفرق ضرورة ولا يجوز في النثر.

و(معرف) نعت (لمفهم) واللام فيه متعلقة بـ (أضيف) وكذلك (بلا تفرق) و(لا) زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ أي وقوله: (ولا تضف) نهى أن تضاف (لمفرد معرف) وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة نحو: أي رجال؟ وأي رجلين؟ وأي الرجال؟ وأي الرجلين؟ وفهم منه أيضاً أنها لا تضاف إلى المفرد النكرة نحو: أي رجل؟ ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين أشار إلى الأولى بقوله: (وإن كررتها فأضف) يعني أنك إذا كررت (أيا) جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف نحو: أي زيد وأي عمرو عندك؟ بمعنى أي الرجلين عندك؟ قيل: ولا تأتي إلا في الشعر كقوله:

ألا تسألون الناس أبي وأيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الإِجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

أي تجوز إضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك: أي زيد ضربت؟ والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير: أي أجزائه ضربت؟ ولذلك يكون الجواب: يده أو رأسه.

وقوله: **[وكذلك بلا تفرق]** أي متعلق بأضيف لا معنى، والحق أنه متعلق بمحذوف صفة لاسم المقدر قبل مفهم والتقدير: أضيف كلا وكلتا لاسم مفهم اثنين كائن بلا تفرق. وقوله: **[ولا زائدة]** معنى زيادتها أنها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا، وإلا فنفيها لا زال قائماً كقوله: جئت بلا زاد.

(وان كررتها فأضف) المراد بالتكرار العطف بالواو خاصة لأنها الجمع والمعطوف بها في حكم المثنى فلو قال الناظم:

ولا تضف لمفرد معرف أيا وكررها بواو تضف

قول المكودي: **[كقوله: ألا تسألون الخ]** البيت من الطويل، وألا: للاستفتاح، وجملة تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول، وأبي: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فيها قبل ياء المتكلم، وأيكم: معطوف عليه، وغداة: منصوب على الظرفية مضاف إلى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل، وجملة كان خيراً خبر أبي وأيكم، وأكرما: معطوف على خيراً الواقع خبراً لكان، والشاهد في اضافة أي إلى المفرد المكرر المعرفة في الموضعين.

(أو تنو الإجزا)، قول كدي: **[والتحقيق أنها في هذه الصورة الخ]** هذا كأنه اعتراض على الناظم بأن أيا في هذه الصورة مضافة إلى الجمع حقيقة، وأجيب بأن مبنى الاعتراض على أنه لا بد من تقدير الإجزاء، مع أن الصواب أن نية الإجزاء كافة عن التقدير كما في الشاطبي والمرادي، فيبقى كلام الناظم على ظاهره.

ثم اعلم أن (أياً) بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام: أشار إلى القسم الأول منها بقوله: (واخصصن بالمعرفة موصولة أياً) يعني أن (أياً) إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: امرر بأي الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وبالعكس الصفة) يعني أن (أياً) إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مررت برجل أي رجل، وكذلك إذا كانت حالاً كقولك: جاء زيد أي فارس. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا ٱلْكَلَامَا

يعني أن (أياً) إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أي رجل تضرب أضربه، وأي الرجال تكرم أكرمه، وأي رجل عندك وأي الرجال عندك، و(أياً) مفعول بـ (تضف)، (وإن كررتها) شرط وجوابه (فأضف) و(حذف) مفعول (أضف) والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: فأضفها للمعرفة، و(أو تنو) معطوف على (كررتها) فهو شرط والتقدير: وإن كررتها أو نويت الإجزاء فأضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه (فأضف) وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره: إن قام زيد فأكرمه أو يقعد، على أن الإكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون على حذف (إن) الشرطية قبل (تنو) على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير: أو إن تنو الإجزاء فأضف، وحذف فأضف لدلالة ما تقدم عليه. (فإن قلت): مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف (إن) كقوله:

(واخصصن بالمعرفة موصولة أياً) قيل: يجتمع معرفان على معرف واحد، وأجيب بما نقله الأشموني عن الرضي بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة، وبيانه هنا أن المضاف إليه عرف الجنس، والصلة عرفت الشخص، فنحو: مررت بأي الرجال جاءك فالمضاف إليه الذي هو الرجال عرف الجنس الذي وقعت عليه أي وجاءك الذي هو الصلة عرف الشخص المقصود.

(وبالعكس الصفة) العكس لغة رد آخر الشيء أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى، ثم ان المكودي حمل الصفةعلى الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال، وانما وجب اضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة إلا شيء بعينه فلا بد من أن تكون الصلة معينة، وانما وجب اضافتها إلى النكرة حيث تكون صفة أو حالاً، لأن الحال ونعت النكرة يجب أن يكونا نكرتين.

(وان تكن شرطاً أو استفهاماً) أي لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالنكرة والمعرفة.

قول كدي: [ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط)] أجاب عنه المعرب بأن في الكلام تقديماً وتأخيرا لتصحيح النظم، والأصل إن كررتها أو تنو الإجزاء فأضف كما قالوا في قوله تعالى: ﴿فذكر إن نفعت الذكرى﴾ إن الأصل ان نفعت الذكرى فذكر، وانما أخر لرؤوس الآي اهـ. انه جرى على مذهب من يجيز

وإنســان عيني يحسر المـاء تــارة فيبــدو وتــارات يجم فيغــرق

(قلت): يجوز أن تكون (تنو) مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: ﴿والليل إذا يسر﴾ في قراءة من حذف الياء، أو يكون حذف الياء من (تنو) لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل، وقوله: (أياً) مفعول بـ(اخصصن) و(بالمعرفة) متعلق به، و(موصولة) حال من (أياً) مقدم عليها، و(الصفة) مبتدأ خبره (بالعكس) و(إن) شرط جوابه (فمطلقاً) إلى آخر البيت، و(مطلقاً) حال من (أياً) يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة، ومعنى (كمل بها الكلاما) أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام. ثم قال:

٤٠٨ ـ وَأَلْــزَمُــوا إِضَــافَــةً لَــدُنْ فَجَــرْ وَنَــصْــبُ غُــدْوَةٍ بِهَــا عَــنْهُــمْ نَــدَرْ

تقديم الجواب على الشرط، أو بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وإنما صح عطف تنو وهو مستقبل على كررت الماضي لأن كررت مدخول لأن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه.

وقوله: [**كقوله: وانسان عيني الخ**] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وانسان: مبتدأ، وعيني مضاف إليه، وانسان العين المثال الذي يظهر في سواد العين، ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرها من حسر والماء بالرفع فاعله وقال الأشموني: نائبه. وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولا عائد لكن لما عطف فيبدو عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ صح وقوعها خبراً، لأن عطف احدى الجملتين على الأخرى بفاء السببية ينزلان منزلة كون الخبر وقع بمجموعها، وقال في المغني: إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه، ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هو يجم، ويغرق: مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع إذا غار ظهر انسان العين وإذا كثر غرق في الدموع واستتر، ثم ان يس اعترض استشهاد المكودي بهذا البيت على حذف ان الشرطية فإن الجواب هو فيبدو وهو مقترن بالفاء، ولا يصح دخول الفاء على الجواب إلا إذا كان الجواب لا يصح جعله شرطاً وهنا يصح ومع ذلك دخلت عليه الفاء فدل على أنه ليس جواباً ولا تقديراً لأن.

وقوله: [**ومطلقاً حال من أياً**] اعترضه المعرب بأنه تكون الفاء داخلة على أجنبي من الجواب وهو لا يصح، وقال الشاطبي: حال من التكميل المفهوم من كمل، والحق أن مراد المكودي بقوله حال من أياً أي أنه حال من ضميرها العائد عليها في بها على حذف مضاف تقديره بمجرورها ولذلك ذكر مطلقاً، ولو كان مراده حالاً من أي لقال مطلقة بالتأنيث لكن الأولى أن يكون مطلقاً صفة لمحذوف مفعولاً مطلقاً تقديره تكميلاً مطلقاً.

(وألزموا إضافة لدن فجر) وهي مبنية، واختلفوا في وجه بنائها فقيل: إن وجه بنائها شبهها بالحرف في الوضع، إذ من جملة لغاتها العشر أو الإحدى عشرة لد من غير تنوين وحملت المنونة على غيرها، وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض لأنها مع كونها ظرفاً غير متصرف كعند فقد فارقت الظروف غير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها.

(لدن) من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها قيل بمعنى عند، وقيل هي لأول غاية من الزمان والمكان، وفهم من قوله (فجر) أنها لا تضاف إلا للمفرد، وجعل المرادي قوله (فجر) شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه　　لدن شب حتى شاب سود الذوائب

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن قال في الكافية:

وإثر ربت ولدن أن قدرا　　من قبل فعل نحو من لدن قرا

وأجاز المرادي أيضاً أن تضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:

وتذكر نعماه لدن أنت يافع

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره: لدن وقت أنت فيه يافع،

قول كدي: [قيل بمعنى عند] فيكون اسماً لمكان الحضور أو زمانه، وضعفه المكودي بقيل لأن لدن تفارق عند في ستة أمور انظرها في التوضيح. وقوله: [إلا للمفرد] فيكون المراد بالجر في النظم الجر في اللفظ، وإنما جمع الناظم بين إضافة مع قوله فجر مع أن الإضافة تستلزم الجر إشارة إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف.

وقوله: [وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله: صريع غوان الخ] البيت من الطويل، وقائله القطامي، وصريع: خبر لمبتدأ محذوف أي هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الأرض غلبة، وغوان جمع غانية الجارية التي استغنت بحسنها عن الحلي، وقيل: غنيت بزوجها عن غيره، وقيل: استغنت ببيت أبويها ولم تتزوج، ومعنى راقهن أعجبهن لحسنه وجماله، ومعنى رقنه أعجبنه، وقيل: أصبنه حتى لا حركة له من لدن شب أي من وقت شبابه إلى وقت شيبه قبل أن يجرب الأمور ويكون له علم ينهاه عن القبيح والفجور، فإن اللذات إنما تكون قبل التجاريب والنوائب ومن نظر في عواقب الأمور لم تبق له لذة، قال يس: من لدن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقنه وإضافة سود إلى الذوائب من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الذوائب السود، والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة في المفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت في الجمع ولكنهم استثقلوا وقوع الألف بين همزتين فأبدلوا الأولى واواً، والشاهد في إضافة لدن إلى الجملة، وقيل: هذا البيت لا شاهد فيه لأن الفعل عند المصنف على تقدير أن إلى آخر ما للمكودي، وما ردوا هذا به من أنه يلزم عليه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته يجاب عنه بأنه قد ورد حذف الموصول الحرفي مع بقاء صلته كما يأتي في قوله: وإن على اسم خالص الخ.

وقوله: [كقوله وتذكر الخ] هذا صدر بيت من الطويل، ونعماه: مفعول تذكر، والنعما بالقصر وضم النون النعمة وإن فتحت النون مدته، ويافع: هو الذي دون المراهق، والمراهق هو الذي قرب الاحتلام، والشاهد في إضافة لدن إلى الجملة الاسمية.

وقد سمع (نصب غدوة) بعد (لدن) وإلى ذلك أشار بقوله: (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني أنه قل نصبْ غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة:

لدن غدوة حتى إذا امتدت الضحى ... وحث القطين الشحشحان المكلف

ونصبه قيل على تشبيه (لدن) باسم الفاعل المنون، وقيل على إضمار كان الناقصة، وقيل على التمييز، وقد سمى بعض المتأخرين تنوين (غدوة) مع (لدن) تنوين الفرق، و(لدن) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان، ومفعول (جر) محذوف تقديره: فجر ما أضيف إليه، و(نصب) مبتدأ خبره (ندر) و(بها) متعلق بنصب.

(ونصب غدوة بها عنهم ندر)، قول المكودي: [**كقول ذي الرمة: لدن غدوة الخ**] البيت من الطويل، الغدوة من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، والضحى: فاعل امتدت ومعنى امتدت دخل وقتها، وحث بالثاء المثلثة بمعنى حض وألف، والقطين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل، والقطين الخفيف الضعيف الذي لا يقدر على السير، والشحشحان بالرفع فاعل حث وهو القوي الشديد، والمكلف صفته، والمعنى: كان هذا الأمر من الصباح إلى وقت الضحى إلى أن قرب تمام النهار وصار المكلف القوي على السير يحض الضعيف على السير لكونهما في رفقة واحدة خوفاً من أن يتأخر الضعيف، فكأن الشاعر قال: كان ما ذكر في اليوم كله.

وقوله: [**على تشبيه لدن باسم الفاعل الخ**] بيان الشبه أن لدن تحذف نونه تارة وتارة تثبت، فيكون مثل ضارب زيداً يثبت تنوينه إذا نصب زيداً ويحذف إذا أضيف إلى زيد.

وقوله: [**وقيل على إضمار كان الخ**] فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها، والتقدير: لدن كان الوقت غدوة ويدل على الوقت المقدر لدن وهذا الوجه أحسن لأن فيه بقاء لدن على ما عهد لها من الإضافة بدليل من لد شولاً إذ قدر سيبويه من لدن أن كانت شولاً.

وقوله: [**وقيل على التمييز**] وجهه أن لدن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها، فأشبهت حركة الدال حركة الإعراب والنون التنوين فصار لدن غدوة بمنزلة رطل زيتاً وكلام الناظم محتمل لهذه الأقوال الثلاثة، أما على الأول والثالث فظاهر، وأما على الثاني فتكون الباء بمعنى مع.

وقوله: [**وقد سمى بعض المتأخرين الخ**] تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن، وذلك أن غدوة إذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوباً أو مجروراً الأول ينون وتنوينه دال على نصبه، والثاني المجرور لا ينون بل يكون مجروراً بالفتحة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث، فالتنوين فارق بين النصب والجر، نعم يشكل عليه إذا أريد غدوة مطلقة لا يوم بعينه فينون على كل حال ولا يفرق حينئذ بينهما.

ثم قال:

٤٠٩ ـ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ   فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء اللازمة للإضافة (مع) وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية، وقد تفرد فيلزم نصبها على الحال نحو: جاء الزيدان معاً أي جميعاً، وقد حكي جرها بمن، وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه، وقوله: (مع فيها قليل) يعني أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وقوله: (ونقل فتح وكسر) يعني في لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها، فمن حركها بالفتح فللتخفيف، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وقول المرادي: هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح، بل هما مفرعان لا مرتبان، لأن لغة الفتح

(ومع مع فيها قليل ونقل)، قول المكودي: [من الأسماء اللازمة الخ] دليل كونها اسماً تنوينها في بعض الأحيان ودخول من عليها نحو: جئت من معه وقرىء: (هذا ذكر من معي) بكسر ميم من.

وقوله: [وهي اسم لموضع الاجتماع الخ] كما تكون اسماً لموضع الاجتماع نحو: زيد معك ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾ تكون اسماً لزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى: ﴿اركعوا مع الراكعين﴾.

وقوله: [وقد تفرد] قيل في كلامه تناقض لأن تصريحه قبل بملازمتها الإضافة يقتضي أنها لا تفرد، وأجيب عنه بأن قوله قبل من الأسماء اللازمة للإضافة أي غالباً بدليل قوله: وقد تفرد.

وقوله: [أي جميعاً] يؤخذ من كلام المكودي أن معنى معاً وجميعاً واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه في قوله سابقاً يكسر في الجر وفي النصب معاً، وقيل: إن معاً أخص من جميعاً لأنه يفيد المصاحبة فيكون مفيداً للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعاً فإنما يفيد الجمعية الأعمية، فالاعتراض عليه فيما مر وارد وفتحة معاً إذا نونت فتحة إعراب على الأصح كما كانت فتحة إعراب في حال الإضافة، وأخذ من قول الناظم فيها أن مع الساكنة اسم لأنه جعلها لغة خلافاً لابن النحاس الذي قال: إن مع الساكنة حرف، وأخذ من قوله قليل أن الساكنة غير ضرورة خلافاً لسيبويه، ثم ان مع المتحركة معربة والساكنة مبنية، وعلل التصريح نقلاً عن الشاطبي بناءها بأن وجهه تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أو لم يوضع، لكن هذا التعليل يقتضي عموم البناء في المتحركة والساكنة، والظاهر إعرابهما معاً ان قلنا أنهما ثلاثيا الوضع، أو بناؤهما ان قلنا ثنائيا الوضع ولا وجه للتفرقة بينهما.

وقوله: [هما مرتبان] أي من باب اللف والنشر المرتب، فالفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل. وقوله: [بل هما مفرعان] أي على مع الساكنة لا غير، وما في المكودي هو الحق الذي في الموضح والشاطبي، زاد الشاطبي: فإن قيل: لم حملته على حالة التسكين وحدها؟ قلنا: لأنها في اللغة الأخرى معربة وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن اهـ. نعم ما استدل به المكودي من قوله لسكون لا دليل فيه لاحتمال أن تكون اللام بمعنى عند توقيتية لا تعليلية، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

لا يحدث الساكن فيها حكماً وإنما يحدث في لغة السكون، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: (لسكون) فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، و(مع) معطوف على (لدن) في البيت الذي قبله والتقدير: وألزموا إضافة لدن ومع، و(مع) الساكن العين مبتدأ، و(قليل) خبره، و(فيها) متعلق بـ (قليل) ولا يصح أن يكون (مع) المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر، لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم (مع) في لزومها الإضافة، بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

٤١٠ ـ وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

(غير) من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تخلو عنها لفظاً وذلك مفهوم من قوله: (ان عدمت ما له أضيف) يعني أن عدمته في اللفظ، وقوله: (ناوياً ما عدما) يعني أن المضاف إليه يكون محذوفاً لفظاً ومنوياً معنى، وفهم منه أنه إذا لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضاً على الضم، ويعني ناوياً معنى ما عدم دون لفظه، فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوي لفظه ومعناه كان معرباً كما لو لفظ بالمضاف إليه، و(غيراً) مفعول بـ (اضمم) و(بناء) مصدر في موضع الحال أي بانياً، و(إن عدمت) شرط، و(ما) موصولة مفعول بـ (عدمت) واقع على المضاف إليه، و(أضيف) صلة لما، و(له) متعلق بـ (أضيف) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في (له) والضمير في (أضيف) عائد على (غير) و(ناوياً) حال من الفاعل في (اضمم) أو من التاء في (عدمت) و(ما) مفعول بـ (ناوياً) وهي واقعة على المضاف إليه وصلتها (عدما). ثم قال:

٤١١ ـ قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

لما قدم حكم (غير) وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوي المضاف إليه ألحق بغير في ذلك الحكم (قبل وبعد) وما بعدهما، فقبل وبعد نحو قوله عز وجل: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ و(حسب) كقولك: ما عندي درهم حسب، و(أول) نحو: أبداً أبذ من أول، و(دون) نحو: من دون، و(الجهات) يعني الجهات الست وهي: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، ووراء، وأمام، تقول: جئتك من

(واضمم بناء غيراً) هذا شروع منه في الكلام على المجاز، وبدأ منه بحذف المضاف إليه هنا في قوله: ويحذف الثاني الخ، وسيتكلم على حذف المضاف في قوله: وما يلي المضاف الخ، وثلث بالفصل بين المتضايفين في قوله: فصل مضاف الخ، ثم ان تقديم الناظم غير على قبل وبعد وتشبيههما بما يقتضي أنها الأصل في ذلك والظروف بعدها ملتحقة بها، والأمر على العكس إذ الحكم في قبل وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتيج إلى علة لحاق غير بقبل وبعد، وعلل بشبهها لهما في الإبهام والشيوع لأن غير شائع في كل غير وقبلاً شائع في كل قبل وإن تخالفا في كون قبل ظرفاً وغير اسماً غير ظرف ولذا نكت عليه الموضح في قوله: لأنها كقبل في الإبهام، فلو قال المصنف: واضمم بناء قبل الخ يدل غير لوافق الحق، وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها، إما في الذوات نحو: زيد غير عمرو، أو في الصفات نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به.

فوق ومن تحت، وعن يمين وعن شمال، فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوي معناه دون لفظه. ثم قال:

٤١٢ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْبـاً إِذَا مَـا نُكِّـرَا   قَـبْـلاً وَمَـا مِـنْ بَـعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

هذا تصريح بما فهم من قوله: (ناوياً ما عدما) فإنه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل، إلا أن قوله: (نصباً) يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفاً كقوله:

فسـاغ لي الشراب وكنت قبـلا   أكـاد أغص بـالمـاء الـزلال

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ في قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته، والحاصل أن (قبلاً) وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته لفظاً ومعنى، وعدمه لفظاً ومعنى، وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى لا لفظاً، وهي في هذه

وقوله: [على الضم] الأولى حذف على الضم في الموضعين لأنه يقتضي أنها تبنى لكنها ليس على الضم مع أنها معربة كما سيأتي في تحصيل المكودي بعد مع وجه البناء.

(واعربوا نصباً إذا ما نكرا)، قول المكودي: [كقوله: فساغ لي الخ] البيت من الوافر، وقائله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه والشراب: فاعل ساغ بمعنى حلا على حد قوله تعالى: ﴿سائغ شرابه﴾ أي حلو، والواو في وكنت واو الحال وقبلا: منصوب على الظرفية، وأكاد: مضارع كاد من أفعال المقاربة، وأغص: مضارع غص، وجملة أغص خبر أكاد، وجملة أكاد خبر كان، وروي بالماء الفرات، وروي بدل الفرات الزلال وهما مناسبان للمعنى، وفي بعضها بالماء الحميم أي الجار، ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب، وقيل: إن الحميم من أسماء الأضداد فيكون مناسباً، وروي بالماء المعين، وهذا إذا قلنا إن هذا البيت يتيم وحده وإن كان له ثان تعين روى الثاني قبله أو بعده، والشاهد في قوله قبلا فإنه حذف منه المضاف إليه ولم ينو فلذلك نون.

وقوله: [تصريح بالمضاف إليه] نحو: أنتظرك قبل العصر وبعده، وقوله: [ونيته لفظاً الخ] أي نية المضاف إليه فيبقى الإعراب على حاله ويبقى ترك التنوين وقرىء في الشواذ: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بكسرة واحدة من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعد الغلب.

وقوله: [وعدمه لفظاً ومعنى] فيبقى الإعراب على حاله من نصب على الظرفية أو جر بمن، ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للإضافة لزوال الإضافة لفظاً ومعنى قرىء كما مر عن المكودي: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالجر والتنوين، وقبل وبعد في الصورة الثالثة نكرتان وفي الأولين معرفتان، لفظاً في الأولى وتقديراً في الثانية وكذلك في الرابعة خلاف ما وقع في البسيط، وحسنه في شرح الكافية أنها في صورة البناء نكرة.

الحالة مبنية على الضم، وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبهاً بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة، ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء، وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب البناء.

و(قبل) مبتدأ وخبره (كغير) ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء، ووجه الضم أنه ذكرهما على الحالة التي يكونان عليها في حال قطعهما عن الإضافة، وأما (بعد ودون) وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوفة على (قبل والجهات وعل) كذلك والواو في (أعربوا) تعود على العرب، و(نصباً) مصدر في موضع الحال أي ناصبين، ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار أي بنصب، و(قبلاً) مفعول بـ (أعربوا) ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم، و(ما) موصولة معطوفة على (قبل) وصلتها (قد ذكرا) و(من بعده) متعلق بـ (ذكرا) وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قال قبل كغير، ونطق بعل مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون.

وقوله: **[لتوغلها في الإبهام]** بيان ذلك أن غير شائع في كل غير، وقبل وبعد شائعان في كل قبل وبعد، وكل واحد منها مفتقر إلى ما يبين المعنى المقصود بها، فأشبهت الحرف حينئذ في مطلق الافتقار هذا مآله، والحق في تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم وبلى في كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشيء بعده، فكذلك هما إذا قطعا عن الإضافة مع ما فيهما من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وإنما لم يبنيا دائماً للزومهما الإضافة المبعدة عن شبه الحرف، وإنما خصَّ البناء بهذه الصورة لأن الإضافة في الصورة الأولى لفظاً فهي مانعة من البناء وفي الثانية تقديراً وتقدير المضاف إليه كذكره، وحذف المضاف إليه في الثالثة وعدم نيته لفظاً وتقديراً يجعل الافتقار كالعدم، فلم يبق الافتقار مؤثراً إلا في الصورة الرابعة وبنيا على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة، قال المكودي: لأنها أقوى الحركات الخ، والفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب ولأنه الأليق ببناء الظروف التي لا تتصرف، إذ الضم حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها في الإعراب، أما منصوبة أو مجرورة بمن، فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها.

(فإن قيل): ما الفرق بين قبل وبعد وبين كل بعض حتى بني الأولان دون الأخيرين مع اشتراك كل في حذف المضاف إليه ونية معناه؟ (فالجواب) أن كلاً وبعضاً متصرفان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما الإعراب، وقبل وبعد غير متصرفين فناسبهما البناء.

وقوله: **[وبالتنوين والرفع]** يعني في قبل، وأما غير فيكون منوناً مجروراً بالكاف فتقول قبل كغير. وقوله: **[إذ لا يستقيم الوزن إلا به]** بل يستقيم الوزن أيضاً بتنوين حسب. وقوله: **[وغير داخل الخ]** أشار بهذا إلى الجواب عما يقال: هل غير تنون وتنكر كقبل وبعد أم لا؟ فأجاب: بأن المأخوذ من الناظم أنها تنون وتنكر لأنها ذكرت في اللفظ بعد قبل في قوله: قبل كغير وهذا إذا قلنا إن المراد بالنصب مطلق النصب، وقال يس: الصواب أن غير وحسب خارجان من قوله وما من بعده قد ذكرا لأن المراد بالنصب في قوله: وأعربوا نصباً النصب على الظرفية لا مطلق النصب.

ثم قال:

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

(ما يلي المضاف) هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل﴾ أي حب العجل، وكقوله عز وجل: ﴿واسأل القرية﴾ أي أهل القرية، و(ما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (يلي المضاف) وخبرها (يأتي خلفا) ونصب خلفا على الحال من الضمير في (يأتي) العائد على (ما) و(عنه) متعلق بـ (خلفا) و(في الإعراب) متعلق بـ (يأتي) و(إذا) متعلق بخلفا أو بيأتي. ثم قال:

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه في الإعراب كما تقدم، وقد يجيء المضاف مجروراً كما لو صرح بالمضاف، والذي أبقوا هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف، ومعنى قوله: (أبقوا كما) إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر، وفهم من قوله: (وربما) أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

٤١٥ ـ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

(وما يلي المضاف يأتي خلفا)، قول المكودي: **[أي حب العجل]** هذا أولى من تقدير بعضهم حب عبادة العجل لأن المقصود تقليل المقدر ما أمكن، وأخذ من قول الناظم في الإعراب أنه لا يحذف المضاف إلا إذا أمن اللبس بأن بقي ما يدل عليه كما في الآية، فإن بني إسرائيل أشربوا حب العجل لا ذات العجل، وكما في الآية الثانية عند المكودي، لأن من شأن السؤال أن يكون لأهل القرية لا للقرية ويحتمل أن يكون لا حذف في الثانية وأن السؤال يقع للقرية نفسها ولا مانع منه، ثم إذا حذف المضاف تارة لا تعتبره فتعيد الضمير على المضاف إليه، وتارة تعتبره فتعيد الضمير على المضاف المقدر، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾ لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية، فأعاد الضمير في أهلكناها على القرية المضاف إليه، وثانياً في قوله: أو هم قائلون أعاده على المضاف.

(فإن قيل): قول الناظم: إذا ما حذف مستغنى عنه بقوله: خلفا إذ خلف الشيء لا يجتمع معه. (فالجواب) أنه أتى به لينبه على أن لحذفه شروطاً وهو بقاء ما يدل عليه وكون المضاف إليه غير جملة، كذا قيل وتأمله، ثم إن المضاف إليه كما يخلف المضاف في الإعراب يخلفه في التنكير إن كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف إليه معرفة، وفي التذكير إن كان المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً، وفي التأنيث إن كان المضاف مؤنثاً والمضاف إليه مذكراً، فلو قال المصنف عنه في الأحكام إذا ما حذف بدل في الإعراب لو في بالمراد.

(لكن بشرط أن يكون ما حذف) هذا متعلق باسم فاعل محذوف حال من الذي أبقوا، والتقدير حال كون الذي أبقوا متلبساً بشرط، ومعنى جروا الذي أبقوا أبقوه على جره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف وإلا لم تكن فائدة للشطر الثاني.

يعني أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنى، كقوله:

أكـل امـرىء تحسبـين امـرا ونـار تـوقـد بـالليـل نـارا

فـ(نار) مضاف إليه (كل) وحذف كل وبقي نار مجروراً لأن المضاف الذي هو (كل) معطوف على (كل) المنطوق به المضاف إلى (امرىء)، و(ما) موصولة واقعة على المضافة وحذف صلتها وهي اسم (يكون) و(مماثلاً) خبر يكون، و(لما) متعلق به، و(ما) موصولة وصلتها قـد عطف، و(عليـه) متعلق بعطف، وفي (عطف) ضمير يعود على ما، والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه.

ثم قال:

٤١٦ ـ وَيُحْـذَفُ الـثَّـانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَـحَـالِـهِ إِذَا بِـهِ يَـتَّـصِـلُ

يعني أن (الثاني) الذي هو المضاف إليه يحذف ويبقى (الأول) الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف إليه به من حذف التنوين إن كان مفرداً، والنون إن كان مثنى أو مجموعاً على حده، لكن بشرط نبه عليه بقوله:

٤١٧ ـ بِـشَـرْطِ عَـطْفٍ وَإِضَـافَـةٍ إِلَى مِـثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْـتَ الأَوَّلاَ

قول المكودي: [كقوله: أكل امرىء الخ] البيت من المتقارب، وقائله حارثة بن الحجاج يخاطب زوجته حين أنكرت حاله بعد كبره، والهمزة للاستفهام، وكل: مفعول أول بتحسبين، وامرأ: مفعول ثان، وجملة توقد صفة نار وأصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين لقوله: وما بتاءين ابتدى الخ، والمعنى أنه ليس كل رجل رجلاً بل الرجل الكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة، وليست كل نار تراها بالليل ناراً كاملة بل النار الكاملة هي التي تكون للأضياف ويهتدي بها السائر، والشاهد في حذف كل وبقاء نار على جره، وإنما جعلوا ناراً مجروراً بكل محذوفة ولم يجعلوا نار بالجر معطوفاً على امرىء المجرور المدخول لكل لئلا يلزم العطف على معمولين وهما امرىء وامرأ لعاملين مختلفين وهما كل وتحسبين وهو ممنوع، وحيث جعلنا ناراً المجرور معمولاً لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدرة وناراً المنصوب على معمولين وهما كل وامرأ المنصوب لعامل واحد وهو تحسبين وهو جائز، ولله در من قال في معنى هذا البيت:

لقـد كـثرت دعـاة الفقـه حتى لقـد غلب النعيق عـلى الصهيـل
ومـا كـل الـوقـود كنـار مـوسى ولا كـل الفـواطم كـالبـتـول

(ويحذف الثاني فيبقى الأول) هذه المسألة عكس المسألة التي قبلها وهي من الحذف من الأوائل لدلالة الثاني عليه، وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع.

(بشرط عطف وإضافة) ما ذكره الناظم في قطع الله يد ورجل من قالها هو مذهب المبرد، والـذي لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف من قالها من الثاني فبقي قطع

يعني أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحال التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، أي قطع الله يد من قالها، فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه، لأنه قد عطف عليه رجل مضافاً إلى مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر:

يـا مـن رأى عـارضـاً يسر بـه   بـين ذراعـي وجـبـهـة الأسـد

فـ (ذراعي) مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف، و(كحاله) في موضع الحال من الأول، و(إذا) متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة إلى (يتصل) و(به) متعلق بيتصل، و(بشرط) متعلق بـ (يحذف) و(إلى) متعلق بـ (إضافة) و(الذي) واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته (أضفت) و(له) متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول.

ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا في ضرورة الشعر، هذا مذهب جمهور النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز في السعة ومخصوص بالضرورة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فجعل الجائز في السعة على ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين: الأول كقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني: اسم الفاعل كقوله تعالى في قراءة بعض

الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم ورجل بين يد ومن قالها، وقيل: لا حذف بل يد ورجل كل منهما مضاف إلى من قالها.

قول كذي: [ومنه قول الشاعر، يا من رأى الخ] البيت من المنسرح، وقائله الفرزدق، والعارض: السحاب، ويسر من السرور بمعنى الفرح، وبين: ظرف متعلق برأى، والشاهد ذكره المكودي، ثم الأولى للناظم أن يبدل وإضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مضافاً وما إذا كان عاملاً في مثل المحذوف نحو: بمثل أو أنفع من وبل الديم. الأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم كما نكت بذلك الموضح.

(فصل مضاف شبه فعل)، قول المكودي: [في السعة] بفتح السين أي في النثر ضد الضيق. وقوله: [كقراءة ابن عامر] في الكافية:

وعـمـدتي قـراءة ابـن عـامـر   وكـم لـهـا مـن عـاضـد ونـاصـر

السلف: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ بنصب وعده وجر رسله، ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده، لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل هذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً). النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف إليه والمضاف بظرف مفعول للمضاف كقوله:

كناحت يوماً صخرة بعسيل

وهذامعنى قوله: (أو ظرفاً) وفهم منه جواز الفصل بالمجرور، إذ الظرف والمجرور من وراد واحد، ومن ذلك قوله:

لأنت معتاد في الهيجا مصابرة

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله: في الهيجا. النوع الثالث: الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائي: هذا غلام والله زيد، ففصل بين غلام وزيد بالقسم، وهذا معنى قوله: (ولم يعب فصل يمين).

وقوله: [في قراءة بعض السلف] مخلف اسم فاعل متعد إلى اثنين، فعلى قراءة بعض السلف يكون من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول الذي هو رسله، وفصل بالمفعول الثاني الذي هو وعده، وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلي المفعول الثاني، ورسله مفعول أول وإنما قدم المفعول الثاني على كلا القراءتين إشارة إلى أن الله لا يخلف وعد أحد فكيف يخلف وعد رسله. وقوله: [كقوله: كناحت الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

ورشني أمر من راش السهم إذا ألزم عليه الريش، ومعناه أصلح حالي بخير، والواو في ومدحتي أي مدحي بمعنى مع، وناحت: اسم فاعل قال في القاموس: النحت النقر، ويوماً: ظرف متعلق بناحت، وصخرة مضاف إلى ناحت من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والعسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، ولا شك أن مكنسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب، والشاهد في كون يوماً فاصلاً بين ناحت وصخرة.

وقوله: [قوله لأنت معتاد الخ] هذا صدر بيت من البسيط وعجزه:

يصلى بها كل من عاداك نيرانا

وأنت: مبتدأ، ومعتاد بضمة واحدة خبره، وفي الهيجاء: متعلق بمعتاد، ومصابرة بالجر مضاف إلى معتاد، والهيجاء: الحرب، والمصابرة: الصبر، ويصلى من صليت الكافر ناراً بمعنى أدخلته النار، وباء بها سببية والمجرور عائد على مصابرة، والمعنى: إن عادتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب، والشاهد ذكره المكودي.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (واضطراراً وجدا بأجنبي أو بنعت أو بندا) فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون الفاصل أجنبياً يعني أجنبياً من المضاف إليه كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودي بيوماً وهو أجنبي من المضاف أي غير معمول له.

الثاني: أن يفصل بين المضاف إليه والمضاف بالنعت أي بنعت المضاف كقول الشاعر:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله: (أو بنعت).

(واضطرارا وجدا)، قول المكودي: [**كقوله: كما خط الكتاب الخ**] البيت من الوافر، وقائله أبو أمية النمري يصف رسم دار، فالكاف في كما إسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ محذوف، وما مصدرية، وخط: مبني للمفعول، والكتاب: نائب الفاعل، والتقدير: رسم هذه الدار مثل خط اليهودي، وخص اليهودي بالذكر لأنه من أهل الكتاب، وجملة يقارب صفة يهودي ومعناه يقارب اليهودي خطه ويصل حروفه بعضها ببعض، ومعنى يزيل يفصل بعضها ببعض، والمعنى أن هذا الرسم شبه بخط اليهودي الذي وصل حروفه بعضها ببعض أو فرقها، والشاهد في يوم الفاصل بين المتضايفين مع أنه معمول بخط.

وقوله: [**كقول الشاعر: نجوت الخ**] البيت من الطويل، وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عمرو بن العاص، ويكون قتلهم في صبيحة ليلة معينة من رمضان عند صلاة الصبح، فسلم الله معاوية وعمراً وقتل علي، وذلك أن الذي خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيراً فلما ضربه لم يمكنه وإنما قطع منه عرق النكاح فأخذه معاوية وقطع له يده ورجله، ثم تزوج الرجل فولد له فقال يزيد بن معاوية: إنك تلد وأمير المؤمنين لا يولد له فقتله.

وأما عمرو بن العاص فكان مريضاً تلك الليلة فأمر خارجة بالصلاة، فلما شرع في الصلاة ضربه الرجل وكان الرجل لا يعرف عمراً، فلما أخذ الرجل وذهبوا به إلى عمرو وجعلوا يقولون: يا عمرو، فقال: ألست قتلت عمراً؟ فقالوا: إنما قتلت خارجة، فقال: أردت عمراً وأراد الله خارجة.

وأما الذي ذهب إلى سيدنا علي وهو عبد الرحمن بن ملجم ألجمه الله بلجام من النار فضربه عند الخروج لصلاة الصبح فأخذوه وأتوا به إلى علي فقال لهم: إن أنا عشت فالأمر لي وإن أنا مت فالأمر لكم، ولما مات وأرادوا قتله قال لسيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله عنه: لك حاجة عندي والآن لا أقولها لك إلا في أذنك، فقال الناس: قرب أذنك له، فقال الحسن: أعلمتم ما أراد؟ قالوا: لا. قال: إنه أراد أن يأخذ أذني من أصلها، قال له عدو الله: والله لو قربت عندي لقلعتها من أصلها، والواو في وقد بل واو الحال، والمرادي هو عبد الرحمن بن الملجم، وشيخ الأباطح صفة لأبي المضاف.

(فإن قيل) إن أبا طالب كنية وهي من قبيل العلم فالنعت في الحقيقة للمضاف والمضاف إليه فكيف

الثالث: النداء كقول الشاعر:

وفــاق كعب بجير منقــذ لــك من ... تعجيــل تهلكــة والخلد في سقــرا

وهو المراد بقوله: (أو ندا) و(فصل) مفعول مقدم بـ (أجز) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(شبه فعل) نعت لـ (مضاف) و(ما) موصولة واقعة على الفاصل وصلتها (نصب) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي (ما) فاعل بفصل، و(مفعولاً أو ظرفاً) حالان من ما أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه في حال كونه مفعولاً أو ظرفاً، و(فصل يمين) مفعول لم يسم فاعله بـ (يعب) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير: لم يعب أن يفصل اليمين المضاف (واضطراراً) مفعول له وهو تعليل لوجد، وفي (وجد) ضمير عائد على الفصل، و(بأجنبي) متعلق بوجد.

يقال: إن النعت وقع للمضاف وحده وهو الأب؟ (فالجواب) أنه لما كان النعت تابعاً لمنعوته في الإعراب وهو إنما يتبع المضاف فقط نزل كأن النعت إنما وقع للمضاف فقط، والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب كان من أشياخ مكة وأشرافها، والشاهد في فصل شيخ الأباطح بين أبي طالب، ولله در ابن حماد إذ يقول:

قـتـلت أفـضـل من يمشي عـلى قـدم ... وأول الـنـاس إسـلامـاً وإيمـانـا
وأعـلم الـنـاس بـالـقـرآن ثـم بمـا ... سـن الـرسـول لنـا شرعـاً وتـبيـانـا
صـهـر الـنـبـي ومـولاه ونـاصره ... أضـحت مـنـاقـبـه نـوراً وبـرهـانـا
وكـان منـه عـلى رغـم الحـسـود لـه ... مكـان هـرون من مـوسى بن عمـرانـا

وقال للنبي ﷺ: من أشقى الأولين؟ قال: «عاقر ناقه صالح» فقال: ومن أشقى الآخرين؟ قال: «الذي يضربك على هذا» يعني: يافوخه «يخضب هذه» يعني لحيته.

قال المكودي: [كقول الشاعر: **وفاق كعب الخ**] البيت من البسيط، وقائله بجير أخو كعب، وذلك أن النبي ﷺ أهدر دم كعب فعلم أخوه بجير أنه لا بد أن يقتل ويصير إلى النار، فأنشد قصيدة يطلب فيها من كعب الإسلام لأجل أن ينجو في الدنيا من القتل وفي الآخرة من النار، فلما بلغ الخبر إلى كعب أنشد قصيدته بانت سعاد المشهورة التي منها:

إن الـرسـول لسيف يستضـاء بـه ... مـهـنـد مـن سيـوف الله مـسلول

فلم يشعر به النبي ﷺ حتى أتاه مسلماً ووقف على رأسه وأنشد القصيدة المشار لها، ووفاق: مبتدأ، وكعب: منادى مبني على الضم بإسقاط حرف النداء، وبجير: مضاف إلى وفـاق، ومنقذ: خـبر وفاق، وإعراب باقي البيت واضح، والشاهد في كون كعب المنادى فصل بين وفاق المضاف وبجير المضاف إليه، والله أعلم.

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله. فمنها أن آخر المضاف إلى ياء المتكلم يكون مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وَقَذَا

نحو: هذا غلامي وصاحبي وصديقِي، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم، وقد أشار إلى الأول بقوله: (إذا لم يك معتلا) يعني ما لم يكن المضاف إلى ياء المتكلم معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص، ولذلك أتى بمثالين فقال: (كرام وقذى) فـ (رام) مثال للمنقوص، و(قذى) مثال للمقصور، والقذى ما يقع في العين. ثم نبه على الثاني والثالث بقوله:

المضاف إلى ياء المتكلم

ترجم للمضاف إلى ياء المتكلم ولم يترجم للياء مع أنه ذكرها في قوله، فذي جميعها اليا تبرعاً منه، والزيادة لا يعترض بها، انظر إلى أن الله سأل موسى عن العصى وزاد موسى زيادات قال تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي أتوكأ عليها﴾ الآية، وقد سئل عليه السلام عن البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» والذي يضر إنما هو النقصان بأن يترجم للشيء ولا يذكره، ثم اختلفوا في المضاف إلى ياء المتكلم، فالجمهور على أنه معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع منها اشتغال المحل بحركه المناسبة في حالة الرفع والنصب والجر، وقيل: يعرب في حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفي حالة الجر بالحركة الظاهرة، واختاره في التسهيل، وقيل: مبني وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني لأنه مضاف لغير معرب، وقيل: خصي لا معرب ولا مبني وهو مذهب ابن جني.

قول المكودي: [فمنها الخ] أي ومنها قوله: وتدغم اليا فيه والواو وإن، وما قبل واو ضم الخ.

(آخر ما أضيف لليا اكسر) اللام في لليا بمعنى إلى، وإنما وجب الكسر مناسبة للياء.

(إذا لم يك معتلاً) اعترض كلام الناظم بأن تعبيره بمعتل عام يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلو وظبي، فيقتضي أن دلواً وظبياً إذا أضيفا للياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما وأن حكمهما حكم الصحيح، وأجيب بأن مثاليه برام وقذا يخصص ذلك لأن التخصيص بالمثال غالب، وأحسن منه قوله في الكافية:

وآخر المضاف لليا اكسر إذا لم ينقص أو يقصر كرام وقذا

هذا مآلهم، والحق ما قاله بعضهم من أن مراد الناظم بمعتلا المعتل الاصطلاحي المار في قوله: وسم معتلاً الخ، فخرج دلو وظبي لأن اعتلالهما ليس اصطلاحياً، والاعتلال الاصطلاحي أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها.

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُهَا ٱلْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

يعني (أو يك) مثنى كابنين أو جمعاً على حده كزيدين، وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً، وأما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله: (فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي) (فذي) إشارة إلى الأربعة المذكورة يعني أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة، وفهم من قوله: (احتذي) وجوب فتحها، وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غلامي وغلامي. ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله:

٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ ٱلْيَا فِيهِ وَٱلْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣ ـ وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي ٱلْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

يعني أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء وشمل المنقوص نحو: رامي، والمثنى والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو: مررت بزيدي، ورأيت زيدي، ومررت بمسلمي، ورأيت مسلمي في زيدين ومسلمين، وقوله: (والواو) يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع، وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، وفهم من قوله: (وإن ما قبل واو ضم فاكسره)

(أو يك كابنين) هذا مدخول للنفي الذي هو لم، واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين.

قول المكودي: [**لا يكون ما قبل الياء فيها إلا مكسوراً**] بل يبقى على سكونه كما كان قبل الإضافة.

(فذي جميعها)، قول المكودي: [**وجوب فتحها الخ**] هذا إذا فسرت احتذي بالتزم كما في المعرب ووافقته اللغة، وإلا فالمشهور عندهم أن معنى احتذي اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية. وقوله: [**بل يجوز فتحها وسكونها**] وقد اجتمع الفتح والسكون في قوله تعالى: ﴿قل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً﴾.

(فإن قلت): لم وجب فتحها في هذه الأربع دون أن تضم أو تكسر؟ (قلت): لو سكنت لالتقى ساكنان، ولو ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق إلا الفتح لخفته، ودليل خفته ظهوره في المنقوص نحو قاض.

(وتدغم اليا فيه) لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ما قبل الياء كأن قائلاً قال له: ما حكم آخرها؟ فبين انه مبني على السكون، لكن كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا على قوله: فذي جميعها الخ. ليكون الحكم متصلاً، فينبغي للطالب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة.

قول المكودي: [**وفهم منه وجوب قلب الواو ياء الخ**] قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدي الطيب: وبه يلغز ويقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء، وقد ألغز فيه شيخنا العلامة سيدي علي قصاره بقوله:

أفدني نبيه العصر ما جمع سالم أتى لذكور وهو بالياء يرفع

يعني أن ما قبل الواو في الجمع يكون مضموماً فيجب كسره بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء نحو: هؤلاء مسلمي، أو مفتوحاً فيبقى على حاله نحو: هؤلاء مصطفي في جمع مصطفى، وقوله: (وألفاً سلم) أي أتركها على حالها، وشمل المقصور نحو: فتاي وعصاي، والمثنى في حالة الرفع نحو: هذا غلاماي على لغة جمهور العرب، وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله: (وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن) وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية في حال الرفع لا تبدل عندهم، وفهم منه أيضاً أن الياء المبدلة من الألف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين: الأول منهما ساكن فتقول: هذا فتي، ومن ذلك قول الشاعر:

سبقـوا هـوي وأعنقـوا لهـواهم ... فتخـرمـوا ولكـل جنب مصرع

وقوله: (آخر) مفعول بـ (اكسر) وأل في الياء للعهد إما لما في الترجمة من قوله: ياء المتكلم، أو في أول الكتاب من قوله: وقبل يا النفس، وقوله: (فذي) مبتدأ، و(جميعها) تأكيد له، و(اليا) مبتدأ ثان، و(فتحها) مبتدأ ثالث، و(احتذي) خبر عن المبتدأ، والضمير المستتر فيه عائد على (فتحها) والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في (فتحها) والجملة خبر المبتدأ الأول

فأجبته بقولي:

جـوابـك يـا شيـخ النحـاة جميعهم ... ومن لجميـع المشكـلات يـدافـع
بـدا في أتـانـا مسلمي فـرفعـه ... بيـاء لغيـز والحقيقـة تـتبـع

فقوله: مسلمي مرفوع على الفاعلية بأتى، وعلامة رفعه الواو المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء، فلذا قلنا: فرفعه بياء لغيز أي لغيز تصغير لغز بمعنى التعمية، وفي الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولذا قلنا: والحقيقة تتبع، وبهذا يسقط ما قد يقال إن هذا اللغز مبني على غير أساس.

وقوله: **[بعد قلب الواو ياء الخ]** هذا مبني على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة، ويؤيده أن موجب القلب اجتماع الواو والياء، وسبق الواو بالسكون كما يأتي في قوله: إن يسكن السابق من واو ويا الخ، وقلب الضمة كسرة تبع، وبدأنا بالتابع لأنه من باب رأى الأمر يفضي إلى آخره فصير آخره أولاً، فكان ينبغي للناظم حينئذ أن يقول: وان ما قبل ياء ضم فيبدل واو بياء، وقد يقال: إن الناظم سماه واواً باعتبار ما كان عليه قبل القلب، وقيل: إن قلب الحركة سابق على قلب الحرف فتكون عبارة الناظم حينئذ سالمة.

وقوله: **[نحو هؤلاء مصطفي الخ]** بفتح الفاء أصله مصطفوون بواوين الأولى مضمومة من الصفو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مصطفاون، فالتقى ساكنان حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار مصطفون، ثم أضيف للياء فحذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله: إن يسكن السابق الخ، وتبقى الفتحة على حالها.

(وفي المقصور عن هذيل)، قول المكودي: **[قول الشاعر: سبقوا الخ]** البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها بنيه الخمسة الذين ماتوا في طاعون واحد وأولها:

والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوي ولذلك بنيت بعد، ويجوز أن يكون (جميعها) مبتدأ ثانياً وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، والعائد على المبتدأ الأول في هذا الوجه الهاء في (جميعها) والعائد على (جميعها) هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الأول في الوجه الأول، و(اليا) مفعول لم يسم فاعله بـ (تدغم) و(فيه) متعلق بتدغم، والهاء في (فيه) عائدة على ياء المتكلم، و(إن) شرط، و(ما) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره (ضم) و(يهن) مضارع مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة هان يهون إذا سهل، ولا يصح كسرها لأنه مضارع، وهن يهن إذا ضعف لأن المراد به هنا إذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف، و(ألفاً) مفعول مقدم بـ (سلم) و(انقلابها) مبتدأ، و(ياء) منصوب على إسقاط لام الجر، و(حسن) خبر انقلابها، و(عن هذيل) متعلق بـ(حسن) وكذلك في (المقصور).

أودى بني وأعقبوني حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع

ومنها:

وتجلدي للشامتين أريهم ... أني لريب الدهر لا أتضعضع

ومنها:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع

ويذكر أنه لما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من ينازعه في الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأنشد: وتجلدي للشامتين الخ، ففهم الآخر مراده فقال: وإذا المنية الخ، والواو في سبقوا عائدة على بنيه الخمسة، وهوي مفعول وفيه الشاهد وأصله هواي فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء في ياء المتكلم وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم، وأعنقوا من العنق وهو نوع من السير، والمراد تابع بعضهم بعضاً بالموت، وفي نسخة وأجنحوا بمعنى جنحوا، فتخرموا: أي اخترمتهم المنية وأخذتهم واحداً بعد واحد، ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموت عامة، والمصيبة إذا عمت هانت، فقوله: ولكل جنب أي ذات خبر مقدم، ومصرع: مبتدأ اسم مكان أي مكان يحشر فيه وهو القبر، والمعنى كل واحد لا بد أن يصرع على وجه الأرض.

[وياء منصوب على إسقاط الخ] الأولى أنه مفعول بانقلاب لأن انقلاب مصدر مضاف إلى الفاعل وكمل بالمفعول وذلك لأن انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدي إلى اثنين فيتعدى المطاوع إلى واحدة تقول: قلبت الألف ياء، فانقلبت الألف ياء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

إعمال المصدر

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي ٱلْعَمَلْ مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

يعني أن (المصدر) يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل، إن كان لازماً نحو: عجبت من قيام زيد، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو: أعجبني مرورك بزيد، ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما نحو: عجبت من إعطاء زيد عمراً درهماً، وكذلك المتعدي إلى ثلاثة نحو: عجبت من إعلام زيد عمراً بكراً شاخصاً، وهذا كله مستفاد من قوله: (بفعله المصدر ألحق في العمل) وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقروناً بـ (أل) وإلى ذلك أشار بقوله: (مضافاً أو مجرداً أو مع أل) فإعماله (مضافاً) أكثر من إعماله (مجرداً) وإعماله (مجرداً) أكثر من إعماله مقروناً بـ (أل) وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل، و(أن أو ما) المصدريتان نحو: أعجبني قيامك أي ان تقوم، وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم، وشمل قوله (أن) الناصبة والمخففة،

إعمال المصدر

لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أو فعل أو حرف، شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النيابة، والمناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل على إعمالهما، لأن معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم، وأجيب بأنه لما كان الكلام في الإضافة وهما يكونان مضافين غالباً ناسب أن يقدم العمل على البنية والذات، وأطلق الناظم المصدر على ما يعم اسمه، فلا يقال أنه ترجم للمصدر وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه.

(مضافاً أو مجرداً أو مع أل) كان ينبغي للمكودي أن يأتي بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة، فمثال المضاف قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ ومثال المجرد من أل والإضافة قوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً﴾ فيتيماً مفعول لإطعام، ومثال المقرون بأل: ضعيف النكاية أعداءه. فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله.

(إن كان فعل)، قول كذي: [**وعجبت من قيامك الآن الخ**] إنما زاد الآن الذي هو للحال إشارة إلى أن المصدر مع ما يعمل مطلقاً كان الزمان حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً، وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضياً أو مستقبلاً، وليس مراده ان ما لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمان حالاً بدليل أنه يتبع المرادي كثيراً، وعبارة المرادي صريحة فيما قلنا، واشتراط حلول الفعل مع أن أو ما محله يغني عن الشروط التي ذكرها الأزهري وغيره تقييداً لإطلاق المصنف.

وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو: له صوت صوت حمار، ولذلك جعل صوت حمار مفعولاً بفعل محذوف وقد تقدم.

ثم قال: (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم زائدة لغير المفاعلة نحو: المحمدة

وقوله: [والمخففة] مثاله: علمت ضربك زيداً، فزيداً معمول لضربك المصدر وهو ينحل إلى أن المخففة والفعل، والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً، فإن مخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم، وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي الأمر والشأن، وجملة قد ضربت خبرها، وفصل بين أن والخبر بقد لقول الناظم سابقاً: فالأحسن الفصل بقد الخ.

وقوله: [ولذلك جعل الخ] أي ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ. وقوله: [مفعولاً بفعل محذوف] لم يرد أنه مفعول به بل أراد أنه مفعول مطلق، وتقدير العامل له صوت يصوت صوت حمار، ولا يصح أن يكون صوت المنصوب معمول لصوت المبتدأ لأنه لا يصح أن يحل محله أن والفعل لأن الغرض بهذا الكلام الإخبار، فلو جعلت ان والفعل مكانه لصار المعنى له أن يصوت صوت حمار فيصير إنشاء. وقوله: [وقد تقدم] أي في قول الناظم:

كذاك ذو التشبيه بعد جملة   كلي بكا بكاء ذات عضلة

ومفهوم قول الناظم: مع أن أو ما انه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أو ما فلا يعمل المصدر أيضاً وذلك كالمصدر المؤكد نحو: ضربت ضرباً زيداً، فزيداً منصوب بضربت العامل لأن ضرباً وإن صح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكداً لكن دون أن أو ما، وكالمصدر النائب عن فعله نحو: ضربا زيداً لكن هذا فيه خلاف فمقتضى مفهوم قوله: مع أن أو ما أنه لا يعمل لأنه ينحل للفعل دون أن أو ما والأصل اضرب زيداً، والمنع هو الذي لابن هشام في شرح القطر، وذهب ابن مالك في جميع كتبه غير مفهوم الألفية إلى جواز عمله.

(ولاسم مصدر عمل) تقدم أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك: غسل بضم الأول فسكون الثاني فإنه اسم مصدر اغتسل، فهو يدل على المعنى الذي هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذي هو الاغتسال، والاغتسال يدل على المعنى بنفسه، وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام: قسم لا يعمل اتفاقاً كفجار اسم لجنس الفجور، وسبحان اسم للتسبيح، وقسم يعمل اتفاقاً وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائد لغير المفاعلة نحو:

أظلوم ان مصابكم رجلاً   أهدى السلام تحية ظلم

فمصاب اسم مصدر ميمي مضاف إلى الكاف من إضافة المصدر إلى فاعله، رجلاً بالنصب مفعول، والجملة بعدها نعت، وظلم خبر إن. وقد ورد أن المازني طلب منه ذمي قراءة كتاب سيبويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلامه تلميذه المبرد لما يعلم من فاقته فقال: فكرت في كتاب سيبويه فوجدت فيه ما يزيد على ثلاثمائة آية فكرهت أن أمكنها من يهودي، ثم قدر الله أن غنت جارية بمحضر الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب لفظ رجل أو رفعه، وأصرت الجارية على النصب وقالت: أخذته عن المازني، فبعث إلى البصرة

والمضربة، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو: الوضوء والغسل فإن فعلهما توضأ واغتسل، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله، وفي تنكير (عمل) تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح، ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبلة الرجل امرأته الوضوء فأعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل، و(المصدر) مفعول مقدم بـ (ألحق وبفعله) و(في العمل) متعلقان بـ (ألحق) و(مضافاً) وما بعده أحوال من المصدر، و(إن كان) فعل شرط، و(مع) في موضع الصفة لفعل، و(ما) معطوفة على (أن) و(يحل) في موضع خبر كان، ومحله في موضع نصب على الظرف، و(لاسم مصدر عمل) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو مجرداً أو مقروناً بأل، فالمضاف إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله: (كمل بنصب) نحو: أعجبني أكل زيد الخبز، ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ وإن كان مضافاً إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله: (أو برفع) نحو: أعجبني أكل الخبز عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾ في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل. وقوله: (كمل

فأحضر المازني فأبدى وجه النصب وهو ما مر، فأخذ اليزيدي في معارضته فقال له المازني: هذا البيت مثل قولك: ان ضربك زيداً ظلم، فاستحسنه الواثق وأمر له بألف دينار، فرجع إلى بلده فقال للمبرد: تركت لله مائة فعوضني ألفاً، والحق أن المبدوء بالميم مصدر حقيقي وتسميته باسم مصدر مجاز، وقسم في عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، ولأجل إخراج القسم الأول خص المكودي كلام الناظم بالقسمين الأخيرين، فقوله: اسم المصدر رأى العامل فلا ينافي أن هنالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول.

قول المكودي: [**لغير المفاعلة**] احترازاً مما إذا كانت الميم للمفاعلة كالمخاصمة والمقاتلة فإنه مصدر اتفاقاً لا اسم مصدر. وقوله: [**نحو المحمدة**] بفتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما. وقوله: [**فإن فعلهما توضأ الخ**] فمصدرهما الحقيقي توضؤ واغتسال، واسم المصدر هو الوضوء، والغسل بضم أولهما.

وقوله: [**من قبلة الرجل امرأته الخ**] الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر، ومن قبلة خبر مقدم، وقبلة اسم مصدر قبل، وقياس مصدره التقبيل، والرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وأمرأته بالنصب مفعوله. وقوله: [**منصوب على المصدر**] الأولى أنه منصوب على الظرف.

(وبعد جره الذي)، قول المكودي: [**في أحد التأويلات الخ**] فحج مصدر مضاف إلى المفعول، وكمل بالفاعل، وهذا التأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى، ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فإذا حج سقط عنهم، وإذا لم يحج فهم مؤاخذون به وهو فاسد معنى. التأويل الثاني: ان من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل. الثالث: أن من مبتدأ والخبر محذوف تقديره من استطاع منهم.

بنصب) لا يريد ان ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أعجبني أكل زيد، وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو: أعجبني أكل الخبز، ومنه قوله عز وجل: ﴿بسؤال نعجتك﴾ و(بعد) متعلق بـ (كمل) و(الذي) مفعول بـ (جره) و(جره) مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الذي[1]) مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي، والضمير العائد على الموصول الهاء في (له) وفي (أضيف) ضمير مستتر عائد على المصدر، و(عمله) مفعول بكمل، والهاء فيه عائدة على المصدر، و(بنصب) متعلق بكمل، (أو برفع) معطوف عليه، و(أو) للتقسيم لا للتخيير. ثم قال:

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ ٱلْمَحَلَّ فَحَسَنْ

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ والرفع على الموضع، وشمل قوله: (ما يتبع) جميع التوابع فتقول: أعجبني أكل زيد الظريف بالجر حملاً على اللفظ، والظريف بالرفع حملاً على الموضع، وكذلك أعجبني أكل زيد وعمرو بالجر حملاً على اللفظ، وعمرو بالرفع حملاً على الموضع، وأعجبني أكل الخبز واللحم بالجر حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على تقدير المصدر بان وفعل المفعول، والتقدير: ان أكل الخبز واللحم. وقوله: (المحل) شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به، وقوله: (وجر) فعل أمر، و(ما) مفعول بجر وهي أيضاً موصولة وصلتها يتبع، و(ما) الثانية مفعول بيتبع وهي أيضاً موصولة وصلتها جر، و(من) شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها (راعى) و(في الاتباع) متعلق براعى، والفاء جواب الشرط، و(حسن) خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن.

وقوله: [ومنه قوله عز وجل: بسؤال] فسؤال مصدر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم بسؤاله نعجتك الخ.

وقوله: [مصدر مضاف إلى الخ] قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيراً في كلام الناظم.

(وجر ما يتبع)، قول المكودي: [شامل للأوجه المذكورة الخ] هي الاتباع بالرفع فقط إن أضيف المصدر لفاعله، أو الاتباع بالرفع أو النصب إن أضيف المصدر لمفعوله على الاحتمالين، فتحصل ان في الإضافة إلى الفاعل وجهين: الاتباع بالجر على اللفظ، وبالرفع على المحل وفي الإضافة إلى المفعول ثلاثة أوجه: الاتباع بالجر على اللفظ، وبالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنياً للفاعل أو المفعول والله أعلم.

---

(١) الأولى حذف قوله: (والذي الخ) لأنه مكرر مع ما قبله، اهـ مصححه.

إعمال اسم الفاعل

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. ثم قال:

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ اسْمُ فَـاعِـلٍ فِي ٱلْعَمَـلِ   إنْ كَـانَ عَـنْ مُـضِـيِّـهِ بِمَـعْـزِلِ

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو: أقائم زيد، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد نحو: أضارب زيد عمراً، وينصب المفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: أمعط زيد عمراً درهماً، وهذه كلها مستفادة من قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين: أشار إلى الأول منها بقوله: (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات

إعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم. قول المكودي: [ما دل على حدث الخ] هذا كأنه جنس في الحد يصدق بكل ما دل على حدث، وقوله: [وفاعله] فصل أول، خرج به اسم المفعول كمضروب فإنه دل على حدث ومفعوله، وخرج به أيضاً الفعل فإنه دل على الحدث والزمان وضعاً ولم يدل على الفاعل إلا التزاماً لا وضعاً، وكلامنا فيما دل عليه وضعاً وخرج به أيضاً المصدر.

وقوله: [جارياً مجرى الفعل في الحدوث الخ] فصل ثان: خرج به الصفة المشبهة كحسن، واسم التفضيل كأفضل، فإنهما لا يدلان إلا على الثبوت وأورد عليه نحو: دائم وثابت من اسم الفاعل الذي دل على الثبوت، وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة، فقولك باق مثلاً الثبوت مستفاد من حروفه.

وقوله: [والصلاحية للاستعمال الخ] الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كأنه قيل: فما معنى حدوثه؟ فقال: حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء، فيكون حد المكودي مع حد التوضيح متوافقين.

(كفعله اسم فاعل) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل تجوز إضافته إلى ما بعده عملاً بقوله: وانصب بذي الإعمال تلواً واخفض، والفعل لا يمكن إضافته.

(إن كان عن مضيه بمعزل) هذا الشرط والذي بعده ليس لعمله مطلقاً بل في خصوص نصب المفعول به، أما رفعه الضمير المتصل أو عمله في الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج إلى شرط اتفاقاً، وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فمذهب الجمهور أنه لا يحتاج إليهما، وقيل: يحتاج.

قول كذي: [إلا إذا كان بمعنى الحال الخ] يؤخذ منه أن الفعل الذي يشبهه هو المضارع لأنه هو الذي

والسكنات وعدد الحروف نحو: أنا ضارب زيداً غداً أو الآن، فلو كان بمعنى المضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْياً أَوْ جَاصِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

يعني أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع، الأول: أن يلي الاستفهام نحو: أضارب أنت عمراً؟. الثاني: أن يلي حرف النداء نحو: يا طالعاً جبلاً، والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم. الثالث: أن يلي نفياً نحو: ما ضارب أنت زيداً. الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمراً، وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو: جاء زيد راكباً فرساً. الخامس: أن يكون مسنداً وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زيد ضارب عمراً، وان زيداً ضارب عمراً، وكان زيد ضارباً عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند، و(اسم فاعل) مبتدأ، وخبره (كفعله) و(في العمل) متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وإن كان شرط، والباء في (بمعزل) ظرفية بمعنى في، والمجرور خبر (كان) و(عن مضيه) متعلق بمعزل، والهاء في (مضيه) عائدة على اسم الفاعل، و(استفهاماً) مفعول بـ (ولي) و(أو) (حرف ندا)، و(نفياً) معطوفان على (استفهاماً) و(أوجا) معطوف على (ولي) و(مسندا) معطوف على (صفة). ثم قال:

يكون لما ذكر. وقوله: [**نحو: أنا ضارب زيداً غداً الخ**] فإن ضارب جار على يضرب في الحركات والسكنات وإن اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلاً منها أربعة فهو مثله في اللفظ ومعناهما واحد وهو الحال والاستقبال.

وقوله: [**لم يعمل**] لأنه لم يشبه فلا يقال: ضارب زيداً أمس لأن معناها هذا ضرب زيداً فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب بل تجب إضافته وأجاز الكسائي إعماله انظر التوضيح.

(وولي استفهاماً)، قول المكودي: [**والظاهر أن هذا الخ**] مثل هذا الاعتراض في التوضيح وغيره وأصله لولد الناظم، وقال الدنوشري والشهاب: السهو إنما هو من الشراح لأن الناظم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولي حرف النداء وهذا هو المسوغ فيبقى ما هو أعم، قلت: الظاهر أن السهو إنما هو من الدنوشري والشهاب لأن المصنف في مقام تعداد عدد المسوغات لعمل اسم الفاعل، فما مراده، إلا أن حرف النداء مسوغ بنفسه، وقال بعضهم: لو كان مراده ما قال الدنوشري والشهاب كان تكراراً مع قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ.

وقوله: [**وفي ضمن ذلك الحال**] أشار بهذا إلى أن المراد بالصفة ما يعم اللغوية ومثل هذا مر في قوله: وبالعكس الصفة. وقوله: [**واستفهاماً مفعول بولي الخ**] وأما ولي فيصح أن يكون معطوفاً على كان مدخولاً لأن، ويصح أن تكون الواو للحال على حذف قد أي وقد ولي الخ.

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ ٱلْعَمَلَ ٱلَّذِي وُصِفْ

يعني اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور كقول الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي كوعل ناطح، وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف، والضمير في (يكون) اسمها وهو عائد على اسم الفاعل، و(نعت) خبرها، و(عرف) في موضع الصفة لمحذوف. ثم قال:

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي ٱلْمُضِي   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

يعني أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً، وإنما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل، قال الشارح: لأنه لما كان صلة للموصول وغني بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً فأعطي حكمه في العمل كما أعطي حكمه في صحة عطف

(وقد يكون نعت محذوف)، قول المكودي: [على موصوف محذوف الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن الاعتماد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف وليس كذلك، والصواب أن هذه الأشياء المتقدمة كلها إذا حذفت ودل عليها دليل حكمها كالنعت المحذوف، انظر أمثلتها في الموضح، وأصلح الحافظ الحجة سيدي الطيب الشطر الأول بقوله: وأعملن معتمداً بما حذف وهو أولى من إصلاح غيره.

وقوله: [كناطح صخرة الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى ميمون، وناطح اسم فاعل من نطح وفيه الشاهد حيث عمل لاعتماده على موصوف محذوف أي كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد على الموصوف المحذوف، وصخرة: مفعوله، والوعل: تيس الجبل وهو المعز، ويوهنها: منصوب بأن مضمرة بعد اللام معناه لينزعها، ويروى ليقلعها بدل يوهنها، ويضرها بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر، أوهى: فعل ماض بمعنى خرق يقال: أوهيت الجلد إذا خرقته، والوعل كفرس وكتف ودئل فاعل أوهى: وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائد على الوعل وهو وإن تأخر لفظاً فمرتبته التقديم، وقد قال الناظم: وشاع نحو خاف ربه عمر، والمعنى أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذي يأتي إلى صخرة ينطحها فلا يضرها وإنما يضر قرنه بأن يخرق ولا يصل لما أراد.

(وإن يكن صلة أل)، قول كدي: [معنى واستعمالاً] هما من باب اللف والنشر المعكوس، فقوله: معنى يرجع لقوله: وغني بمرفوعه الخ، فالمعنى الذي يفيده قولك: جاء الضاربه زيد هو الذي يفيده، وجاء الذي ضربه زيد، وقوله: واستعمالاً راجع لقوله: صلة الموصول والمعنى: أن الوصف يستعمل استعمال الفعل، فكما أن الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتنزيله منزلته، وكذا يقولون: إن صلة أل فعل في صورة الاسم حولوه إليه استكراهاً لإدخال شبه أل المعرفة على الفعل فأعطي حكمه في العمل أي في العمل مطلقاً من غير قيد بزمن كالفعل.

الفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾ ﴿وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ وقوله تعالى: ﴿فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً﴾ انتهى. قلت: جعله واقعاً (صلة أل) مسوغاً لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لأل نحو قوله عز وجل: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ و(إن يكن) شرط، و(صلة أل) خبر (يكن) والفاء جواب الشرط، و(إعماله) مبتدأ وخبره (قد ارتضى) و(في المضي) متعلق بارتضي. ثم قال:

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

يعني أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي: فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، وقوله: (في كثرة) أي مراد به الكثرة أي التكثر وهي الزيادة في الفعل ولذلك سميت أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية: وقد يصير فاعل فعالاً تكثيراً أو فعولاً أو مفعالاً، وعلى هذا شرح الشارح، ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه

وقوله: [كما في قوله تعالى: إن المصدقين الخ] في عطف أقرضوا إشكال إذ لا يصح عطفه على المصدقين فقط لأن المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بالمعطوف وهو المصدقات، ولا يصح العطف على المصدقات وإلا لقال: وأقرضن، وأجيب بجوابين: أحدهما: أن يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معاً وغلب جانب المذكر. ثانيهما: أن يكون أقرضوا صلة لمحذوف أي والذين أقرضوا، وصح حذفه لعطفه على موصول.

وقوله: [فيه نظر لأنه الخ] في نظره نظر لأن موضوع كل منهما مختلف، فمراد الشارح بالفعل الذي يصح عطفه على الصلة الفعل الباقي على فعليته لعطفه على اسم حال محل الفعل وفاعله وهو جملة لا محل لها، فلا يؤول بمفرد لكونها صلة، فكذلك لا يؤول ما عطف عليها كأفردوا في الآية، بل يبقى على فعليته بخلاف ويقبضن من قوله تعالى: ﴿أو لم يرو إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ لتأويله بقابضات لأنه معطوف على صافات، الحال الذي الأصل فيه الإفراد والتنكير، فلا تؤول الآية الأولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع، واعترض أيضاً بأن الشارح لم يدع حصراً حتى يعترض عليه بما ذكر لكن قد يقال على هذا الآخر أن قول الشارح كما أعطى حكمه صحة الخ يقتضي أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مقروناً بأل، فإذا لم يقرن بأل لم يصح العطف وهذا معنى الحصر، فشد يدك على الوجه الأول.

(فعال أو مفعال)، قول كدي: [تعمل عمل اسم الفاعل الخ] يقتضي أنها ليست باسم فاعل وليس كذلك بل هي منه، والعذر له أنها لما كان فيها زيادة التكثير سموها اصطلاحاً أمثلة المبالغة وإلا فهي اسم فاعل. وقوله: [بالشروط المتقدمة الخ] أطلق الجمع هنا على المثنى لأنه لم يتقدم في اسم الفاعل الغير المقرون بأل إلا شرطان، وفي المقرون بأل شرط واحد.

وقوله: [الزيادة في الفعل الخ] وفي بعض النسخ العمل، ومراده بالفعل أو العمل الحدث، فقولك:

الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: (وفي فعيل قل ذا وفعل) ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية: وأكثرها استعمالاً فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل، أما إعمال (فعال) فنحو ما حكاه سيبويه من قولهم: أما العسل فانا شراب، وأما إعمال (مفعال) فنحو: انه لمنحار بوائكها، وأما إعمال (فعول) فنحو قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

ضارب يدل على مطلق الضرب، وضراب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه. وقوله: **[العمل المذكور الخ]** فالمعنى حينئذ أن هذه الأوزان الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور في الوزنين الأخيرين. وقوله: **[ويؤيده قوله بعد الخ]** لأن استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الأولى.

وقوله: **[ويدل على صحة الخ]** اعلم أنه لا يدل ما في شرح الكافية على ما قال إلا لو قال: وأكثرها عملاً، وأما حيث عبر بالاستعمال فالمراد به الدلالة على التكثير، والاحتمالان مبنيان على كون في من قوله: في كثرة بمعنى عند أو بمعنى الباء، فعلى الاحتمال الأول تكون بمعنى عند ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل عند إرادة الكثرة أي التكثير، وعلى ما للمكودي تكون بمعنى الباء ويكون التقدير: فعال الخ بديل عن فاعل بكثرة، ومظاهر الاحتمال الأول لأنه يفيد كون هذه الخمسة تدل على التكثير والزيادة، إلا أن الثلاثة الأول أكثر في الدلالة على التكثير من الأخيرين، وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد في قوله: فيستحق ما له من عمل، وعلى احتمال المكودي يكون كلام الناظم قاصراً على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله: فيستحق ما له من عمل.

وقوله: **[أما العسل فأنا شراب الخ]** ضمير المتكلم مبتدأ وشراب خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به، والعسل بالنصب مفعول مقدم بشراب.

(فإن قلت): ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فكيف يكون العسل مفعول بشراب؟ (قلت): محل ذلك إذا كانت الفاء في محلها، وهنا مزحلقة عن محلها، لأن الأصل مهما يكن من شيء فالعسل أنا شراب والمعنى: لا أقدم شيئاً على شرب العسل، ثم أقيمت أما مقام مهما وفعل الشرط فصار: أما فالعسل أنا شراب، فحصل ثقل في اللفظ فزحلقت الفاء عن محلها، فإن اتصل ضمير العسل بشراب بأن قلت: أما العسل فأنا شرابه فيجوز في العسل وجهان: الرفع بالابتداء وما بعده خبره، والنصب بوصف محذوف تقديره: أما شراب العسل فأنا شرابه.

وقوله: **[إنه لمنحار بوائكها]** منحار مبالغة في ناحر، وفاعله عائد على اسم ان، وبوائكها بالنصب مفعول منحار جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق، وهذا مبالغة في مدحه بكونه لا يذبح إلا الإبل السمينة للأضياف.

وقوله: **[قول الشاعر: ضروب بنصل الخ]** البيت من الطويل، وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ يرثي بها ختنة زوج أخته أمية بن المغيرة المخزومي، وضروب: خبر لمحذوف تقديره أنت ضروب ولا يقدر هو لقوله: فإنك عاقر، وضروب مبالغة في ضارب وفيه ضمير مستتر فاعل به، وسوق: بالنصب جمع ساق

وأما إعمال (فعيل) فنحو: إن الله سميع دعاء من دعاه، وأما إعمال (فعل) فنحو قوله:

حــذر أمــوراً لا تـضـيـر وآمـن ... مــا ليس منجيـه مـن الأقــدار

و(فعال) مبتدأ، و(أو مفعال أو فعول) معطوفان على (فعال) و(بديل) خبر المبتدأ، و(في كثرة) و(عن فاعل) متعلقان بـ (بديل) وأفرد بديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد، لأن فعيلاً قد جاء الإخبار به عن الجمع، و(ما) مفعول بـ (يستحق) وهي موصولة وصلتها (له) و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الصلة، و(ذا) فاعل بـ (قل) و(في فعيل) متعلق بقل، و(فعل) معطوف عليه. ثم قال:

٤٣٤ ـ وَمَـا سِـوَى ٱلْمُفْـرَدِ مِثْـلَهُ جُعِـلْ ... فِي ٱلْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُـمَا عَـمِـلْ

(ما سوى المفرد) هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير، فالتثنية نحو: هذان ضاربان زيداً، والجمع نحو: هؤلاء ضاربون عمراً وضراب زيداً، فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (سوى المفرد) و(مثله) مفعول ثان

مفعول ضروب، وسمانها جمع سمينة، ونصل السيف: شفرته وقد يسمى السيف كله نصلاً، والمعنى: أنه كان يعرقب الإبل السمينة للضيفان عند عدم زادهم فيأكلون ويتزودون، إذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويتزود فأحرى من يأكل فقط، والشاهد في ضروب فإنه عمل عمل ضارب.

وقوله: [حذر أموراً الخ] البيت من الكامل، وحذر: خبر لمحذوف تقديره هو حذر، وأموراً بالنصب مفعوله، وجملة لا تضير مضارع ضار بمعنى ضر في محل نصب نعته أي لا تضره، وآمن: معطوف على حذر، وما: موصولة مفعول آمن، ومنجيه بالنصب خبر ليس، وجملة ليس صلة ما، والعائد ضمير اسم ليس أو الضمير المضاف إلى منجيه، وهذا البيت يحتمل المدح والذم، والشاهد في حذر حيث نصب المفعول، وقيل: البيت مصنوع وأن سيبويه سأل أبا يحيى اللاحقي عن فعل بفتح الفاء وكسر العين هل سمعت في إعمالها شيئاً من العرب؟ فقال: هذا البيت ونسبه للعرب والحق أنه من كلام العرب لأن سيبويه أثبته في كتابه وهو إمام جليل يأبى أن يثبت في كتابه ما ليس من كلام العرب، وقد سمع في غير هذا البيت.

وقوله: [وهو خبر عن أكثر من واحد الخ] سبق قلم فإن بديلاً لم يخبر به إلا عن واحد، لأن الصحيح أن المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفرداً على أن المراد واحد لا بعينه، أو عودها على الأول استغناء به عما عداه على حد قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾ الأصل انفضوا إليهما. وقوله: ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرمي به بريئاً﴾ الأصل بهما، وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خبر هنا، على أن الصواب أن من عمل بيان لما فيكون متعلقاً بمحذوف حال منها والتقدير: فيستحق الشيء الذي ثبت له حال كون هذا الشيء من عمل.

(وما سوى المفرد) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شبههما بالفعل، وأما إن كانا مثنيين أو جمعاً فلا يعملان لبعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقاً؟ فأجاب بأنهما يعملان مطلقاً.

بـ (جعل) والمفعول الأول الضمير المستتر في (جعل) وهو العائد على المبتدأ، و(في الحكم) متعلق بجعل، وكذلك (حيثما). ثم قال:

٤٣٥ ـ وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ ... وَهْـوَ لِـنَـصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُـقْـتَضِي

يعني (بذي الإعمال) ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة، وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول: هذا ضارب زيداً وضارب زيد، وهذان ضاربان زيداً وضاربا زيد، وهؤلاء ضاربون زيداً وضاربو زيد، وضراب زيداً، وضراب زيد، هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو

(فإن قلت): لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفرداً؟ وقال في الكفاية:

وأعمل المصدر والمحدود ... ومصدر فارقه التوحيد

(أجيب عنه) بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى لدلالته على الأزمنة الثلاثة، والمصدر أشبه الفعل في اللفظ فقط الذي هو تضمن حروفه فضعف.

قول المكودي: **[وكذلك حيثما]** هذا إن جعلنا حيث ظرفاً وما المتصلة بها زائدة، وجملة عمل في محل جر بإضافة حيث إليها، وجملة جعل خبر المبتدأ، ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم إن حيثما الخ تتميم للبيت قطعاً لأن قوله: في الحكم معناه العمل والشروط صرح بها فبقي قوله: حيثما ضائعاً أو هو للزيادة في الرد على من يمنع إعمال غير المفرد.

(وانصب بذي الإعمال) قد مر أن هذا رفع لما يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه، مع أن اسم الفاعل بخلاف الفعل لجواز إضافته.

قول المكودي: **[أنه هو الأصل الخ]** هذا ظاهر كلام سيبويه، وقال الكسائي: لا أولويه لأحدهما، وقيل: الإضافة أولى للتخفيف، وقد قرىء بالجر والنصب قوله تعالى: ﴿إن الله بالغ أمره﴾.

وقوله: **[هذا حكم الخ]** قالوا: في هذه التوطئة نظر لأنها تقتضي أن جواز الوجهين مخصوص بالتعدي إلى واحد، فإن كان متعدياً إلى أكثر فحكم الأول وجوب النصب أيضاً ويكون داخلاً في قوله: وهو النصب الخ وليس كذلك، والصواب أن يقول هذا إن كان المفعول متصلاً باسم الفاعل أو فصل بينهما بما يجوز به الفصل، فإن فصل بينهما بغير ذلك أشار إليه الخ، والحاصل أن المعتمد الذي يجب حمل الناظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلاً بين المعمول واسم الفاعل جاز في المعمول وجهان، ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعدياً إلى واحد أو أكثر فمثالهما: أنا ضارب زيد، وأنا معطي زيد درهماً، فيجوز في زيد الوجهين، وكذلك إن فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف إليه مما مر في قوله: فصل مضاف نحو: أنا ضارب غداً زيد، وأنا معطى والله زيد درهماً، فيجوز في زيد أيضاً الوجهان، وعلى هذين يحمل تلواً من قول الناظم: وانصب بذي الإعمال تلواً، فالتلو إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلاً، أو وقع بما يجوز به الفصل، وإن فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب المعمول والمفصول واحداً أو متعدداً، وذلك فيما

بدل منه إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله: (وهو لنصب ما سواه مقتضي) يعني أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد، وأضيف إلى الأول نصب ما عدا الأول، وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين نحو: أنا معطي زيد درهماً، والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أنا معلم زيد عمراً منطلقاً. وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو: أنا ضارب زيد اليوم، وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو: أنا معطي زيد درهماً أمس، فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى المضي لم يستوفها، و(تلواً) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع، وكذلك (بذي) وهو مبتدأ وخبره (مقتضي) و(لنصب) متعلق بمقتضي. ثم قال:

٤٣٦ ـ وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع، واختلف في الناصب له فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: فعل مضمر وهو مذهب سيبويه، وكلام

إذا كان اسم الفاعل متعدياً إلى أكثر من واحد نحو: أنا معطي زيد درهماً، وأنا معلم زيداً عمراً منطلقاً، فدرهماً في المثال الأول وعمراً منطلقاً في الثاني يتعين نصبهما للفصل بالمعمول، وإن فصل بين المعمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب نصبه أيضاً، ولا فرق بين اسم الفاعل المتعدي إلى واحد أو أكثر، مثال الأول: أنا ضارب أخوك قائم زيداً، ومثال الثاني: أنا معط أخوك قائم زيداً درهماً، وأنا معلم أخوك قائم زيداً عمراً منطلقاً، فيتعين النصب في الجميع، وضمير سواه في قول الناظم ما سواه عائد على الثاني فيصدق بما إذا كان الفصل بالمعمول الثاني نفسه وبما إذا كان السوي حكماً بأن كل الفصل بين اسم الفاعل والمعمول الأول بأجنبي كما مر، هذا هو التحرير الذي يرشد إليه كلام الحافظ سيدي الطيب.

(وهو لنصب)، قول المكودي: [إذا كان يطلب أكثر الخ] قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر. وقوله: [بفعل مقدر] تقديره: أنا معطي زيد أعطيته درهماً أمس، ويقيد جواز الوجهين السابقين بما إذا كان الثاني ظاهراً، فإن كان ضميراً تعين جره بالإضافة نحو: هذا مكرمك الآن أو غداً، وقال الأخفش وهشام: الكاف في محل نصب مثلها في قولك: الله واقيك.

وقوله: [من باب التنازع الخ] لا يصح على مذهب الناظم لأنه لا يرى التنازع في متوسط، والأولى أنه محذوف من الآخر لدلالة الأول عليه، نعم يصح التنازع على مذهب الفارسي الذي يجيزه في المتوسط.

(واجرر أو انصب)، قول المكودي: [إذا جر اسم الفاعل الخ] المراد به الذي توفرت فيه شروط العمل لأن الكلام فيه، وأما تابع ما لا يعمل فيتعين فيه الخفض.

وقوله: [وشمل جميع التوابع الخ] إن كان شاملاً باعتبار ظاهره هنا لذلك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد في المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر.

الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه، لكن صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور، و(تابع) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب أيضاً لـ (اجرر) فهو من باب التنازع. ثم مثل بقوله: (كمبتغي جاه ومالاً من نهض) فـ (من) في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته (نهض) و(مبتغي) خبر مقدم وهو مضاف إلى (جاه) و(مالاً) معطوف على المحل. ثم قال:

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

يعني أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ومطلقاً إذا كان صلة أل وبشرط الاعتماد، و(كل) مبتدأ مضاف لـ (ما) وهي موصولة وصلتها (قرر) و(لاسم) متعلق بقرر، و(يعطى) الخ خبر (كل) و(بلا تفاضل) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول: زيد مضروب أبوه، فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله، كما تقول: زيد ضرب أبوه، و(كفعل) خبر (هو) و(صيغ) في موضع الصفة لـ (فعل) و(في معناه)

وقوله: [وكلام الناظم محتمل] مثله في الأزهري وفيه نظر لأنه سماه تابعاً، وإذا قدرنا له عاملاً لا يصدق عليه أنه تابع حينئذ، وإنما يتعين أن يكون مخفوضاً على اللفظ أو منصوباً على المحل، وقد يقال إنه سماه تابعاً باعتبار أنه وقع بعد المضاف إليه وحينئذ فيصح كلام هذا الشارح.

(وكل ما قرر لاسم فاعل) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فما دل على حدث كأنه جنس، وقولهم: ومفعوله مخرج لما عدى اسم المفعول من كل ما لا يدل على حدث أصلاً أو دل عليه وعلى فاعله، ولا يدخل في الحد الفعل المبني للمفعول لأن الكلام في الأسماء قاله غير واحد، وقال بعض: يزاد في الحدو حدوث.

(بلا تفاضل) قيل: هذا كالمتناقض مع قوله بعد: وقد يضاف ذا الخ، لأن اسم المفعول مختص بالإضافة إلى المرفوع معنى، وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذي لا يفاضل اسم المفعول، وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل، وقال غير واحد: الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلاً منهما مضاف للفاعل معنى، لكن إضافة اسم المفعول مستحسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة.

(فهو كفعل) هذا وقع دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضي أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل في النيابة عن الفعل المبني للفاعل، وزاد قوله: (في معناه) مقتصراً ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما، لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله: وكل ما قرر، والكفاف: زوجة وخادم ودار وما يقوم به لنفقته.

قول المكودي: [زيد ضرب أبوه] الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو للاستقبال.

في موضع الحال من الضمير في (صيغ) أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى، وأتى بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله: (كالمعطى كفافاً يكتفي) فـ(المعطى) مبتدأ، وأل فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر عائد على أل وهو المفعول الأول بالمعطى، و(كفافاً) مفعول ثان للمعطى، و(يكتفي) خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنىً كَمَحْمُودُ ٱلْمَقَاصِدِ ٱلْوَرِعْ

يعني أن اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك: زيد مكسو العبد، وأصله مكسو عبده، ومثله قوله: محمود المقاصد الورع، و(قد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، و(ذا) فاعل بـ(يضاف) وهو إشارة إلى اسم المفعول، و(مرتفع) نعت لـ(اسم) و(معنى) منصوب على حذف حرف الجر أي في معنى، و(الورع) مبتدأ وخبره (محمود) وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمودة مقاصده.

وقوله: [من الضمير في صيغ الخ] سبق قلم، والصواب أنه حال من لفظ المفعول المجرور باللام، لأن الموافق بالكسر هو المفعول والموافق بالفتح الفعل ويصير المعنى: حال كون المفعول موافقاً للفعل في معناه وهو أولى من جعله خبراً بعد خبر أو متعلقاً بالكاف التي بمعنى مثل.

(وقد يضاف ذا)، قول كدي: [يعني أن اسم المفعول انفرد الخ] أي عن اسم الفاعل، وهذا الكلام يقتضي أن اسم الفاعل لا تجوز إضافته إلى مرفوعه معنى، والحق ما مر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة، ولا تجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا إذا أريد به الثبوت.

(كمحمود المقاصد الورع) أصله محمود مقاصده، فمقاصده نائب عن الفاعل لمحمود، وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة، ثم حول الإسناد عن المقاصد إلى المضاف إليه وهو الهاء، فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول أل على المقاصد لزوال إضافته التي كانت تنافيها، وليست خلفاً عن الضمير كما زعم الأزهري لأن الضمير لم يحذف ولكنه انتقل إلى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالإضافة فراراً من قبح إجراء الوصف المتعدي لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدي لاثنين: أحدهما الضمير النائب عن الفاعل، وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به، فالإضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه، واستفيد من مثال المصنف أن إضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى إنما تجوز إذا كان اسم المفعول متعدياً إلى واحد، فإن كان من القاصر أو من المتعدي إلى اثنين أو أكثر فلا تجوز إضافته، وبه تعلم أن تمثيل المكودي بمكسو العبد غير صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدي إلى اثنين فلا تجوز إضافته، بهذا قرره بعض المحققين وتأمله.

قول المكودي: [وذا فاعل الخ] فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزيد، فالثلاثي أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٤٠ ـ فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين، وشمل قوله: (المعدى) فعل مفتوح العين نحو: ضرب ضرباً، وفعل المكسور العين نحو: فهم فهماً، والمعتل الفاء نحو: وعد وعداً، والمعتل العين نحو: باع بيعاً، وقال قولاً، والمعتل اللام نحو: رمى رمياً، وغزا غزواً، والمضعف نحو: رد رداً، و(فعل) خبر مقدم، و(قياس) مبتدأ، و(من ذي) في موضع الحال من (مصدر) ويجوز أن يكون (فعل) مبتدأ، و(قياس) خبره لأن فعلاً معرفة بالعالمية. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٤٤١ ـ وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وَكَجَوىً وَكَشَلَلْ

هذا هو القسم الثاني من الفعل الثلاثي وهو اللازم المكسور العين، وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوي في ذلك الصحيح كفرح فرحاً، وأشر أشراً، والمعتل اللام كجوي جوى،

أبنية المصادر

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذي بعده إلى آخر التصريف وهو الذي فعل في كافيته، لأن الكلام فيهما يتعلق بالمفردات، فهما من قبيل علم التصريف لا علم النحو، وقد يقال انه لما ذكر عملهما ناسب ذكر ذاتهما، والأبنية جمع بناء، والبناء مصدر بنى يبني بناء، والمراد بالأبنية الأوزان كأنه قال: أوزان المصادر.

قول كذي: [فالثلاثي أربعة أقسام] باعتبار الثلاثي المكسور العين أو المفتوحها الذي مصدره فعل بسكون العين قسماً واحداً، وإلا فإن اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدي واللزوم كانت ثلاثة، وبالنظر إليهما كانت خمسة، لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين، وفعل المضموم لا يكون إلا لازماً.

(فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، إلا أنك تقيس وزناً مع وجود السماع بغيره، قاله سيبويه والأخفش.

قول المكودي: [وقال قولاً] تمثيله بقال قولاً هنا غير صواب لأن كلامنا في المتعدي والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكي به الجمل أو ينصب به المفرد الذي في معنى الجملة كقلت خطبة كما مر. وقوله: [في موضع الحال من مصدر الخ] الأولى أنه حال من الفعل المعدى.

(وفعل اللازم)، قول كذي: [وأشر أشراً] الأشر: البطر، والباطر: الكافر للنعمة.

وقوله: [كجوي جوى] الجوى: شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق المرض أو خصوص داء

وعمي عمى، والمضعف كشل شللاً، وقط قططاً، و(فعل) مبتدأ، و(اللازم) نعت له، و(بابه) مبتدأ ثان، و(فعل) خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره عن الأول. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٤٤٢ - وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بَاطِّرَادٍ كَغَدَا

يعني أن فعل اللازم يأتي مصدره على فعول ويستوي في ذلك الصحيح نحو: قعد قعوداً، والمعتل العين نحو: حال حؤولاً، والمعتل اللام نحو: سما سمواً، وغدا غدواً، و(فعل) مبتدأ، و(اللازم) نعت له، و(مثل) منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكونَ مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعني، و(فعول) مبتدأ وخبره في (له) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(باطراد) في موضع الحال من فعول، ثم إن اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالَا أَوْ فَعَلَاناً فَادْرِ أَوْ فُعَالَا

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعاً بعد وهي: فعال بكسر الفاء، وفعلان بفتح الفاء والعين، وفعال بضم الفاء، وما ظرفية مصدرية، و(مستوجباً) خبر (يكن) و(فعالاً) مفعول بمستوجباً، و(أو فعلانا أو فعالا) معطوفان على (فعالا). ثم بين وجه معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:

٤٤٤ - فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

يعني بالأول فعالا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو: أبى إباء، ونفر نفاراً،

الجوف. وقوله: [كشل شللاً الخ] الشلل. هو يبس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية، وشل أصله شلل من باب فعل المكسور.

(فإن قلت): ما الفرق بين ردا المصدر المتقدم وشللا وقططا حتى أدغم الأول دون الأخيرين مع اجتماع المثلين في كل؟ (قلت): الأول مصدر المتعدي فعينه ساكنة فموجب الإدغام موجود فيه والأخيران من اللازم فعينهما محركة ووزنهما فعل بفتحتين وهما الوزن الرابع من الأوزان السبعة التي لا يجوز فيها الإدغام المشار إليها بقول الناظم فيما يأتي لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب، وإنما وقع الإدغام في الفعل في الجميع لأن الإدغام في الفعل أصل وفي الأسماء فرع.

(وفعل اللازم)، قول كدي: [وباطراد في موضع الحال من فعول الخ] لا يصح لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها هنا الابتداء، والابتداء لا يعمل في شيئين من جهة واحدة فأحرى من جهتين مختلفتين، على أن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه، والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل من الاستقلال للجار والمجرور الذي هو له وغدا بالمهملة بمعنى راح.

(كأبى) اعترض عليه التمثيل بأبى فإنه متعد تقول: أبى زيد فعل كذا، والحق أن أبى يستعمل بمعنى كره، تقول: أبيت الشيء بمعنى كرهته فهو متعد وليس مراداً، ويستعمل بمعنى امتنع فيكون لازماً، وفي

وفر فراراً، ونار نواراً. قوله: (والثان للذي اقتضى تقلبا) يعني بالثاني فعلانا وهو أيضاً مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لمع لمعاناً، وجال جولاناً، وغلّت القدر غلياناً. وقوله:

٤٤٥ ـ لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمِلْ   سَيْراً وَصَوْتاً ٱلْفَعِيلُ كَصَهَلْ

هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الداء والمرض نحو: سعل سعالاً، وزكم زكاماً. ثم قال: (ولصوت) يعني أن فعالا يكون أيضاً مصدراً مطرداً لفعل اللازم الدال على الصوت نحو: نعق نعاقاً، ويعرت الشاة يعاراً، ورغا البعير رغاء، ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء، ولفعل الدال على الصوت.

وقوله: (وشمل سيراً وصوتاً الفعيل كصهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل، ويكون مصدره مطرداً في فعل اللازم الدال على السير نحو: ذمل ذميلاً، ورسم رسماً، والدال على الصوت نحو: صهل صهيلاً، وهذا معنى قوله: (وشمل سيراً وصوتاً). وقوله: (فأول) مبتدأ وسوغ الابتداء به التنويع أو أنه وصف لمحذوف والتقدير فوزن أول وخبره (لذي امتناع) أي لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف، و(الثان) مبتدأ وأصله والثاني بالياء فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة وخبره (للذي) و(اقتضى) صلة الذي، و(تقلبا) مفعول باقتضى، و(فعال) مبتدأ وخبره (للدا) وأراد للداء فقصره ضرورة، و(لصوت) معطوف على (للدا) والتقدير فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لغتان شمل

المصباح: أبي الرجل يأبى بمعنى امتنع. وقال الزمخشري في تفسير أبى من قوله تعالى: ﴿إلا إبليس أبى﴾ امتنع مما أمره ربه به، وهذا الأخير هو مراد الناظم، وبه يسقط اعتراض الأزهري وغيره.

(للدا فعال)، قول كدي: [وزكم زكاماً الخ] تمثيله بهذا غير صواب لأنه متعد في القاموس زكمه فهو مزكوم.

(ولصوت)، قول كدي: [نحو: نعق نعاقاً] بضم النون ونعيقاً وهو صياح الراعي بغنمه وزجره لها وصياح الغراب، والمضارع بفتح العين وكسرها ومنه: ﴿كمثل الذي ينعق﴾.

وقوله: [ويعرت الشاة يعارا] الصحاح يعرت العنز تيعر يعاراً بضم الياء إن صاحت، وأما اليعار بفتح الياء فهو الجدي يربط على الزبية لأجل أن يقع الأسد فيها إذا أتى ليأكل الجدي. وقوله: [ورغا البعير رغاء] بمعنى صوت مبالغة في التصويت.

(وشمل سيراً وصوتاً) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران: فعال بضم الفاء وفعيل، وليس المراد كل ما دل على الصوت يكون مصدره عليهما معاً بل منه ما سمع مصدره عليهما كنعق نعاقاً ونعيقاً، ومنه ما سمع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعاراً، ومنه ما سمع فيه فعيل فقط نحو: صهل صهيلاً كما مر.

وقوله: [على حذف مضاف الخ] صوابه على حذف الموصوف. وقوله: [قبل الروي المقيد الخ]

يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وشمل يشمل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهي اللغة الفصحى، إلا أنه ينبغي أن يضبط هنا بالفتح صوتاً من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد، و(الفعيل) فاعل بـ (شمل) و(سيراً) مفعول بشمل، و(صوتاً) معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال:

٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ

يعني أن فعل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً يطرد في مصدره وزنان: الأول (فعولة) نحو: سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة، والثاني (فعالة) نحو: جزل جزالة، وفصح فصاحة، وضخم ضخامة، ونظف نظافة، و(فعولة) مبتدأ، و(فعالة) معطوف عليه بحذف حرف العطف، و(لفعلا) خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعاً عن العرب، وفهم منه أن جميع ما ذكره مما تقدم من المصادر مقيس، وفهم أيضاً منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين: سخطاً وهو مصدر (سخط) وقياسه سخط بفتح السين والخاء، وقد جاء كذلك (ورضى) وهو مصدر رضي وقياسه رضي بفتح الراء، وفهم من قوله: (كسخط) في إتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس، و(ما) مبتدأ وهي شرطية خبرها (أتى) و(مخالفاً) حال من الضمير المستتر

الروي المقيد عند العروضيين الذي ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف. وبيان السناد أن الروي في صهل هو اللام وما قبله مفتوح، فلو قلنا فيما قبله شمل بالكسر على اللغة الفصحى لاختلفت حركة الحرف الذي قبل اللام وهو عيب السناد.

(فعولة فعالة لفعلا) ليس المراد أن كل ما صح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعل بسكون العين نحو: سهل فهو سهل فمصدره سهولة، وصعب فهو صعب فمصدره صعوبة، وفعالة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزيل فمصدره جزالة، ونظف نظافة فهو نظيف، وكرم كرامة فهو كريم، ولأجل ما قلنا مثل المصنف بمثالين هما من باب اللف والنشر المرتب، فسهل يرجع لفعولة، وجزل يرجع لفعالة مستفاد منه ما مر.

(وما أتى مخالفاً)، قول كدي: **[وقياسه سخط]** مع قوله: وقياسه رضى وإنما كان قياسها ذلك لقوله سابقاً: وفعل اللازم بابه فعل. وقوله: **[وما مبتدأ وهي شرطية الخ]** الأولى جعلها موصولة مبتدأ، وجملة أتى صلتها وخبرها جملة فبابه ودخلت الفاء في خبرها لأن المبتدأ أشبه الشرط في العموم والإبهام والله أعلم.

في أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ، و(لما) متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط. ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصادر المزيد فقال:

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ   مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر (مقيس) غير متوقف على السماع، وشمل قوله: (غير ذي ثلاثة) الرباعي الأصول نحو: دحرج، والمزيد من الرباعي نحو: احرنجم، والمزيد من الثلاثي نحو: استخرج، وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال: (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو (قدس) يأتي مصدره على تفعيل نحو: قدس تقديساً، وعلم تعليماً، و(غير) مبتدأ، و(مقيس) خبره، و(مصدره) مفعول لم يسم فاعله بمقيس، ويجوز أن يكون (مقيس) خبراً مقدماً، و(مصدره) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

وقوله: **[في بيان مصادر المزيد الخ]** أطلق المزيد على ما يشمل الرباعي الأصول كما يدل له تقريره بعد لأنه يصدق عليه أنه زاد على ثلاثة.

(وغير ذي ثلاثة)، قول المكودي: **[وله أبنية كثيرة]** ضمير له عائد على غير الثلاثي فيصدق بالرباعي الأصول الآتي في قوله: فعلال أو فعللة لفعللا، ويصدق بالمزيد منه الداخل في عموم قوله: وما يلي الآخر الخ والمزيد من الثلاثي فيؤخذ من المكودي أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك، ولو جعلت الضمير عائداً على المزيد من الثلاثي وما قبله على ما يليه كما توهم واعترض به لاقتضى أن الناظم لم يتكلم على الرباعي الأصول والمزيد منه والأمر بخلافه كما قد علمت، ومعنى دحرج تابع وفي القاموس: دحرج الإبل رد بعضها على بعض، واحرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم الإبل أو القوم إذا اجتمع بعضها على بعض وازدحموا.

(كقدس) بالبناء للمفعول والتقديس نائبه والزائد هو أحد المثلين المدغم أحدهما في الآخر بدليل أنه لم يوجد إلا أحد المدغمين في المصدر.

قول المكودي: **[بمقيس]** لأن مقيس اسم مفعول من قاس وأصله مقيوس فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وهو القاف فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثاني على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، ثم إن عبارة المصنف على إعرابي المكودي تقتضي أنه لم يستعمل لغير الثلاثي إلا المصدر والمقيس ولم يستعمل له المسموع وليس كذلك كما يأتي، وحينئذ فالأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير تنوين مبتدأ ثان ومصدره بالجر مضاف إليه، والكاف في قوله: كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول.

(قلت): والظاهر أن إعرابي كدي صحيحان، والعموم الذي ذكروه يخصصه قول المصنف بعد: وغير ما مر السماع عادله، فينتفي الاعتراض الذي أطبقوا عليه، ثم إن كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس وهذه الكلية لا تؤخذ من الناظم، ولو قال:

٤٤٩ - وَزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً وَأَجْمِـلاَ إِجْمَالَ مَـنْ تَجَمُّـلاً تَجَمَّـلاَ

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثي المزيد، الأول: (زكه) وهو أمر من زكى ومصدره يأتي على تزكية، ومثله نمى تنمية، وسمى تسمية. الثاني: (أجمل) وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على إجمال، ومثله: أكرم إكراماً، وأعطى إعطاء. الثالث: (تجمل) وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل، ومثله: تكلم تكلماً، وتعلم تعلماً. و(زكه) وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله (كقدس التقديس) و(إجمال) مصدر أجمل وهو مضاف إلى (من) وهي موصولة وصلتها (تجملا) وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل تجملاً. ثم قال:

٤٥٠ - وَاسْتَعِـذِ اسْـتِعَـاذَةً ثُـمَّ أَقِـمْ إِقَـامَـةً وَغَـالِـبـاً ذَا اَلْـتَّـا لَـزِمْ

ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول (استعذ) وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة، ومثله استقم استقامة. الثاني: (أقم) وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على إقامة ومثله أجاز إجازة.

لـكـل مـا جـاوزه مـقـيس كـما تقـول قـدس التقـديس

لأفادها، ويكون الضمير البارز في جاوزه عائداً على الثلاثي، ومقيس: صفة لمحذوف أي مصدر مقيس، وقد عبر الموضح بالكلية تنكيتاً على المصنف حيث قال: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس الخ.

(وزكه تزكية) هذا تقييد لما قبله كأنه قال: محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل صحيح اللام، فإن كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضاً، ولكنه بعد تغييره لتفعلة بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار إليه هنا، وبه تعلم أن ياء تزكية وتسمية وتنمية مخففة لام الكلمة، ووزنه في الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا، فقول المكودي: هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة وإلا ففي الحقيقة أن زكى من باب قدس كما علمت والتزكية إخراج مال الزكاة والتطهير وتزكية في هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال في المصادر الواقعة بعد أفعالها في كلام المصنف.

(وأجملا إجمال) يأتي مصدر أفعل على إفعال لا فرق بين كونه صحيح العين أو معتلها كأقام إلا أنه في المعتل العين لا بد فيه من إعلال كما يأتي في أقم إقامة ومعنى أجمل أحسن إحساناً من أحسن إحساناً.

وقوله: **[وهي موصولة الخ]** ولا يصح كونها حرف جر لإيهامه أن الفعل أصل للمصدر فيكون مخالفاً لقوله فيما مر: وكونه أصلاً لهذين انتخب، كذا قالوا، وانظر ما معنى هذا الكلام، فإن إجمالاً ليس مصدر تجمل حتى يأتي ما قالوا وإنما هو مصدر من أجمل، والصواب أن عدم صحته من جهة المعنى لأنه أمره أن يجمل إجمال هذا الشخص الموصوف بكذا.

وقوله: **[قدم المصدر على فعله الخ]** كون الأول مصدراً والثاني فعلاً متعين في كلام المصنف، لأنه لو

ثم قال: (وغالباً ذا التا لزم) الإشارة بـ (ذا) إلى المصدرين وإنما أفرده على ارادة ما ذكر، وإنما لزمته التاء لأن (استعاذة) أصله استعواذاً، و(إقامة) أصلها إقواماً فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء، وفهم من قوله: (غالباً) أنها تحذف في غير الغالب كقـول بعضهم: أرى إراء، واستفاه استفاهاً، و(ذا) مبتدأ، و(لزم) خبره، و(التاء) مفعول بلزم، ويجوز أن تكون (التاء) مبتدأ، و(لزم) خبره، و(ذا) مفعول مقدم بلزم. ثم قال:

كان الأول فعلاً ما اتزن البيت إلا بتنوينه والتنوين لا يلحق الأفعال فتعين تقديم المنون وهو المصدر، ثم إن تجمل تجملاً من جملة ما يدخل في قوله: وضم ما يربع في أمثال الخ، فلو حذفه ما ضره.

(وغالباً ذا التا لزم)، قول المكودي: [وإنما أفرده] أي أفرد ذا مع كون الإشارة إلى اثنين. وقوله: [فنقلت حركة الواو فيهما] أي في المصدرين تبعاً لنقل الحركة فيهما، وهذا النقل هو المشار إليه فيما يأتي بقوله:

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل

وقوله: [وقلبت ألفاً] أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة.

وقوله: [وحذفت إحدى الألفين الخ] عند الخليل وسيبويه أنها ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف وهو الموافق لما يأتي في قوله: وألف الأفعال واستفعال أزل الخ، واختار الأخفش والفراء الأولى المقلوبة عن عين الكلمة فيكون وزن إقامة على الأول إفعاة وعلى الثاني إفالة، وما قيل في إقامة يقال في إجازة. وقد ورد أن طالباً سأل عالماً أن يعطيه الإجازة فقال له: صرف لي لفظ إجازة أعطك الإجازة.

وقوله: [أرى إراء الخ] أصل أرى أرأى نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً لقول ابن برى رحمه الله:

والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفاً فحقق علته

وأصل المصدر إراء بهمزتين بينهما ألف فعمل بالهمزة الأولى ما فعل بهمزة الفعل، وفعل باستفاه استفاها ما فعل وباستقام استقامة إلا تعويض التاء، والقياس أن تعوض التاء من الألف المحذوفة في اراء واستفاها، ثم قيل: لا فائدة في قول المصنف: واستعذ استعاذة لأنه داخل في قوله: وأجمل إجمال الخ، وأجيب بأن هذين الوزنين لما اشتركا في الإعلال وكان لهما حكم ينفردان به عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الألف وكون التاء عوضاً منه خصهما بالذكر، كما اعترض على المصنف أيضاً في قوله: وغالباً ذا التا لزم بأن الغلبة تقتضي نفي اللزوم، واللزوم هنا وفي قوله الآتي:

والتا الزم عوض وحذفها بالنقل نادر عرض

ينافي الغلبة، وأجيب بأن هذا ليس حكماً من المصنف وإنما هو بيان لما وقع في كلام العرب كأنه قال: الغالب والكثير في كلام العرب أن التاء لا تنفك ومن غير الغالب انفكاكها.

وقوله: [والتاء مفعول بلزم الخ] يلزم على هذا الوجه الفصل بين المبتدأ والخبر بمعمول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الأصل، وهذا الوجه أحسن الوجوه، ويلزم على الإعراب الثاني تقديم معمول الخبر وهو ذا

٤٥١ ـ وَمَـا يَـلِي الآخِـرُ مُـدَّ وَافْـتَـحَـا مَـعْ كَسْرِ تِـلْوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْـتُـتِـحَـا
٤٥٢ ـ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـاصْـطَفَى وَضُمَّ مَـا يَـرْبَـعُ فِي أَمْـثَـالِ قَـدْ تَـلَمْـلَمَا

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل، يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتتحاً بهمزة الوصل فإنه يمد ويفتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف، ثم اكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث، و(ما) موصولة مفعول مقدم بـ (مد) وهو مطلوب أيضاً لافتح فهو من باب التنازع، و(مع) متعلق بـ (مد) وكذلك (مما) وهي موصولة وصلتها (افتتحا) و(بهمز) متعلق بافتتح. ثم مثل بقوله: (كاصطفى) فتقول: اصطفى اصطفاء، ومثله انطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً، واقتدر اقتداراً.

ثم قال: (وضم ما يربع في أمثال قد تلملما) يعني أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير

على المبتدأ وهو التاء وهو خاص بالضرورة، قالوا: والصواب إعراب المعرب وهو أن ذا مبتدأ أول، والتاء مبتدأ ثان، ولزم خبر عن الثاني، والجملة من الثاني وخبره خبر عن الأول، والرابط محذوف، وغالباً: حال مقدم من فاعل لزم، والتقدير: ذا أي المصدر التاء لزمته حال كون ذلك غالباً ويلزم عليه أكثر مما لزم على إعرابي المكودي وهو تقديم معمول الخبر الفعلي على مبتدأين، فالأولى الإعراب الأول عند المكودي كما علمت.

(وما يلي الآخر)، قول كدي: [**يعني أن الحرف المتصل به الحرف الخ**] بالرفع فاعل المتصل فيؤخذ منه أن الأخير في كلام المصنف بالرفع فاعل يلي ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذي يليه ويتبعه الحرف الأخير، ولم يكتف المصنف بمد عن افتحا، لأن المد لا يعين الألف، إذ قد يكون ألفاً أو واواً أو ياء، مع أن المراد الألف، فلا بد من ذكر الفتح ليعينه، والأولى تقديم افتحا على مد، لأن الفتح سابق على المد، وقد يقال الواو لا تقتضي ترتيباً، ومعنى افتحا أدمه على فتحه، وقيل الفتح غير الفتح.

وقوله: [**فهو من باب التنازع الخ**] غير صحيح صناعة عند الناظم، والصواب أنه من الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

(كاصطفى) أصله اصطفو لأنه من الصفو فقلبت الواو ألفاً، وتقول اصطفاو بالواو ثم تقلب الواو همزة لقوله فأبدل الهمزة من واو ويا آخراً اثر ألف زيد فصار اصطفاء.

(وضم ما يربع) بفتح الباء وقد تكسر وتضم أي يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع، والتلملم الاجتماع يقال تلملم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض، وقال المصنف في أمثال ولم يقل في مثال بالإفراد إشارة إلى أن هذا الحمل غير خاص بتفعلل بل هو عام في المبدوء فيشمل تفعل نحو: تكلم تكلماً، وتفاعل نحو: تقاتل وتخاصم، وما كان ملحقاً بتفعلل نحو: تجلبب وتبيطر، ومحل وجوب ضمه في اللفظ إن كان صحيح اللام وإلا بأن كانت لام الكلمة ياء كسر الرابع كسراً عارضاً كالتواني والتداني، لأن الواو متى

مصدراً نحو: تلملم تلملماً، ومثله تدحرج تدحرجاً، وتنفس تنفساً، و(ضم) فعل أمر، و(ما) مفعول به وهو موصول وصلته (يربع) ويحتمل أن يكون (ضم) فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و(ما) مفعول لم يسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

٤٥٣ ـ فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لَا أَوَّلَا

يعني أن فعلل يأتي مصدره على (فعلال) وعلى (فعللة) نحو: دحرج دحراجاً، ودحرجة، وفهم منه أن مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو: جلبب، وحوقل، فتقول: جلبب جلباباً وجلببة، وحوقل حيقالاً وحوقلة، إلا أن المقيس منها (فعللة) دون (فعلال) وقد نبه على ذلك بقوله: (واجعل مقيساً ثانياً لا أولا) وجعلها في التسهيل مقيسين معاً، و(فعلال) مبتدأ، و(فعللة) معطوف عليه، والخبر (لفعللا) و(ثانياً) مفعول أول بـ (اجعل) و(مقيساً) مفعول ثان، و(لا) عاطفة عطفت (أولاً) على (ثانياً). ثم قال:

٤٥٤ ـ لِفَاعَلَ ٱلْفِعَالُ وَٱلْمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

يعني أن (فاعل) له مصدران وهما: (الفعال والمفاعلة) نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة، و(الفعال) مبتدأ، و(المفاعلة) معطوف عليه، والخبر في المجرور قبله. ثم قال: (وغير ما مر السماع عادله) يعني أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أي صار عديلاً له، ومما جاء من ذلك قول الراجز:

تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتي في قوله: والواو لاما بعد فتح يا انقلب، وتعليل الأزهري غير صواب.

وقوله: [**وضم فعل أمر الخ**] وأصله اضمم فنقلنا حركة الميم إلى الضاد قبلها فحذفت الهمزة وأدغمت الميم في الميم. وقوله: [**ويحتمل أن يكون ضم فعلاً ماضياً**] فأصله حينئذ ضمم بضم الأول وكسر الثاني فأدغمنا أحد المثلين في الآخر.

(فعلال أو فعللة)، قول كدي: [**نحو دحرج دحراجاً الخ**] الذي في الأزهري عن الصيمري أنه لم يسمع إلا دحرجة ولم يسمع فيه دحراجاً، والذي في القاموس والصحاح أنهما سمعا معاً. وقوله: [**نحو جلبب**] هو من الرباعي المزيد الذي ضعفت فيه اللام ليكون ملحقاً بالرباعي الأصول كدحرج، وبه يسقط اعتراض بعض .ن أن الصواب أنه رباعي الأصول كدحرج، ومعنى جلبب لبس الجلباب.

وقوله: [**وحوقل**] هو مما زيدت فيه الواو إلحاقاً بالرباعي الأصول أيضاً، والحوقلة: مشية الشيخ الضعيف قاله الزمخشري، والحوقلة أيضاً الفتور عن الجماع لكبر، ولا يقال حوقلة في لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما يقال الحولقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد.

(وغير ما مر)، قول المكودي: [**أي صار عديلاً الخ**] أي نظيراً له ومماثلاً له في كونه لا يقاس. وقوله:

باتت تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا

وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية، ومن ذلك أيضاً كذاب في مصدر كذب وقياسه تكذيب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (من) و(السماع) مبتدأ ثان، و(عادله) في موضع الخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

٤٥٥ ـ وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

يعني أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بـ (فعلة) بفتح الفاء وسكون العين نحو: جلس جلسة، وضرب ضربة، وإذا أردت الهيئة أتيت بـ (فعلة) بكسر الفاء نحو: جلس جلسة حسنة، وقد يكون بناء المصدر على (فعلة) نحو رحمة، وعلى (فعلة) كدرية فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك. ثم قال:

[باتت تنزي دلوها الخ] البيت من الرجز، وبات: فعل ماض من أخوات كان واسمها عائد على المرأة المحدث عنها وقيل عائد على ناقة، وتنزي: فعل مضارع نزى بمعنى حرك، ودلوها بالنصب مفعوله، وتنزيا: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية بالتاء عملاً بقوله: وزكه تزكية، وكما: الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل تنزية، والشهلة: قال الأزهري والعيني العجوز والذي في الصحاح والمصباح: الشهلة المرأة النصف العاقلة، والنصف بفتحتين المتوسطة في السن، والقاموس جمع بينهما فقال: هي النصف العجوز، قال الشاعر:

لا تنكحن عجوزاً أو مطلقة ولا يسوقنها لحبلك القدر
فإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أمثل نصفيها الذي غبر

وخص النصف بالذكر لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها له أكثر كذلك وهذه المرأة أو الناقة تحرك الدلو عند الأخذ للماء من البئر كثيراً.

(وفعلة لمرة) لما ذكر المصادر من الثلاثي وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير، ويحتمل مطلق الهيئات كأنه قيل له: وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل إلى ذلك؟ فقال: وفعلة الخ.

قول المكودي: [من مصدر الثلاثي الخ] يدل على هذا التخصيص قول المصنف بعد: في غير ذي الثلاث الخ. وقوله: [نحو جلس جلسة الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون في مصدر الثلاثي زيادة على حروف الفعل كجلس جلوساً أو لا كضرب ضرباً، فإن لم تكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله، وإن كانت هنالك زيادة فإنك تطرحها، وإذا حذفت الزيادة فتبنى فعلة من الباقي وتختمه بالتاء فرقاً بين المرة الواحدة والجنس.

وقوله: [نحو جلست جلسة حسنة] هكذا في غالب النسخ بزيادة الوصف بحسنة، والأولى إسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستفادة من الوصف، وفي بعض النسخ إسقاطها وهو الصواب.

٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ

يعني أن مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو: أكرمه إكراماً إذا أردت المرة إكرامة، وفي نحو: انطلق انطلاقة، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زكى تزكية، واستعاذ استعاذة، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زكى تزكية واحدة، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ فيه هيئة كالخمرة) يعني أن قد جاءت الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم: الخمرة وهي من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العمة من اعتم، والقمصة من تقمص، والنقبة من انتقب، و(المرة) مبتدأ، والخبر في قوله: (بالتاء) وإنما حذفت التاء في (الثلاث) لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف، و(في غير ذي الثلاث) متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار.

وقوله: [إلا بقرينة] أي كالوصف ولا تختص به خلاف ما في الموضح.

(وشذ فيه هيئة) إنما شذ لأنه يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التي قصد إثباتها لوجودها في الفعل وبيانه أن اختمر مصدره اختمار، فإذا أردت الهيئة وقلت مثلاً خمرة فقد أدى إلى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان في الفعل.

قول المكودي: [إذا لبست الخمار] أي غطت رأسها به. وقوله: [من اعتم] إذا لبس العمامة على رأسه. وقوله: [من تقمص] إذا لبس القميص. وقوله: [من انتقب] إذا لبس النقاب وهو المسمى في العرف باللثام. وقوله: [في الثلاث] الواقع في كلام المصنف[1] في غير ذي الثلاث، ولعله كان ذلك في كلامه، وناسخ المبيضة هو الذي حذف غير ذي وإلا فالثلاث مجرور بالإضافة. وقوله: [وفي موضع الحال] هذا نادر لتقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور، وقد قال الناظم سابقاً: وعامل ضمن معنى الفعل لا. حروفه الخ، إلى أن قال: وندر نحو سعيد مستقراً الخ.

---

(١) (قوله: الواقع في كلام المصنف الخ) الظاهر أن مراد الشارح أن ينص على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاثة، ففي الواقعة في عبارته بمعنى من وليست هي عبارة المصنف، وهذا لا ينافي أن لفظ الثلاث في عبارة المصنف مجرور بالإضافة، فالمناسب حذف هذه القولة بتمامها فتأمل، اه مصححه.

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي، فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين مطلقاً، ومكسور العين متعد وهذا هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني، ومضموم العين ولا يكون إلا لازماً وهذا هو القسم الثالث. وقد أشار إلى الأول فقال:

٤٥٧ ـ كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِن ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

المراد بقوله: (كفاعل) هذا الوزن الذي على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء كان على وزن (فاعل) كضارب، أو على غيره كمكرم ومدحرج، وشمل قوله: (من ذي ثلاثة) جميع أنواع الفعل الثلاثي، ثم أخرج فعل بالكسر اللازم وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً بقوله:

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

هكذا في بعض النسخ بإسقاط وأسماء المفعولين وهي نسخة كدي، فلذا قال في قول المصنف بعد: وإن فتحت منه ما كان انكسر الخ أنه تبرع بذكره، وفي غالب النسخ بزيادة وأسماء المفعولين وهي الصواب وحينئذ فلا تبرع، وإنما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالماً مع أن فاعل اسم للفظ وهو غير عاقل، ولا يجمع جمع مذكر سالماً إلا ما كان لعاقل كما مر، لأن اللفظ واقع على الشخص المتصف بمعناه، والشخص يكون عاقلاً وغير عاقل فغلبنا العاقل لشرفه على غيره.

(فإن قلت) قاعدة المركب الإضافي أن يجمع المضاف دون المضاف إليه على ما للجمهور كما تقول في جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيدو الله والأصل عبيدون حذفت النون للإضافة، وهنا جمعت المضاف والمضاف إليه معاً. (قلت): ما ذكر خاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم، ولفظ اسم في اسم الفاعل ليس علماً وإنما هو اسم جنس بدليل تنكيره تارة بتنكير المضاف إليه فتقول: اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف إليه بأل فتقول: اسم الفاعل، فلذلك صح جمع المضاف إليه. قول المكودي: [**مطلقاً**] أي متعد أو لازم. وقوله: [متعد] يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر.

(كفاعل صغ اسم فاعل الخ)، قول المكودي: [**الذي على صيغة الخ**] أشار بهذا إلى أن الكاف في قول المصنف كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهي مثلها فيمن قال: كيف أصبحت؟ تقول: كخير أي على خير. وقوله: [**والمراد باسم الفاعل الخ**] أي من حيث هو لا بقيد كونه للثلاثي بدليل آخر كلامه وعبارته توهم أن عندنا اسم الفاعل غير وصف وليس كذلك.

٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ   غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وهو ضمير عائد على (فاعل) في البيت الذي قبله، يعني أن فاعلا (قليل) في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو: فره العبد فهو فاره، وسلم فهو سالم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع: مفتوح العين متعد نحو: ضرب فهو ضارب، وغير متعد نحو: قعد فهو قاعد، ومكسور العين متعد نحو: شرب فهو شارب، واسم (فاعل) مفعول بـ (صغ) و(كفاعل وإذا) متعلقان به، والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد، و(من ذي) متعلق بها، و(غذا) يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته فيكون متعدياً، ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بـ (قليل) شاذ ولذلك قال بعد: (بل قياسه فعل) و(هو قليل) مبتدأ وخبر، و(في) متعلق بقليل، و(غير متعدي) حال من فعل الأخير. ثم أشار إلى النوع الثاني من المثالين فقال: (بل قياسه فعل).

٤٥٩ ـ وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ   وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان: (فعل وأفعل وفعلان) وتجوز في إطلاق اسم الفاعل عليها، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل، ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى في الفعل يقتضيه نبه على ذلك بالمثال فقال: (نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجهر) فـ (فعل) للأعراض نحو: فرح وهو فرح، وأشر فهو أشر، و(فعلان) للامتلاء وحرارة البطن نحو: غراث فهو غرثان،

(وهو قليل في فعلت)، قول المكودي: [نحو فره العبد الخ] معناه حذق فهو حاذق، ومثله: طهر فهو طاهر، وحمض فهو حامض، ومثل فهو ماثل.

وقوله: [والظاهر أن يكون الخ] ويصح أن تكون ناقصة، وخبرها من ذي ثلاثة. وقوله: [من غذوت] أي بتخفيف الذال المعجمة لأنه ثلاثي. قوله: [أي صال] منه قولهم غذا الشيب إذا أسرع، وغذا البول إذا انقطع، وغذا العرق إذا انقطع، فهو من باب أسماء الأضداد.

وقوله: [وتجوز في إطلاق الخ] الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوصاف، لأن جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة ما عدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لا غير، إلا إن أضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضاً.

(نحو أشر) كرر نحو ليفيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لف مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول، ولف معكوس بالنسبة لكون الثاني للثالث والثالث للثاني. قول المكودي: [ففعل للاعراض] جمع عرض وهو ما ليس حركة جسم من وصف ثابت كالفرح فإنه غير لازم للإنسان، والأشر: هو الذي لا يحمد النعمة والعافية، ويقال للذي بالغ في الظلم والكذب وهو من معنى ما قبله.

وقوله: [وحرارة البطن] عطفه على ما قبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف المغاير، فكان ينبغي

وصدي فهو صديان، و(أفعل) للخلق والألوان نحو: حمر فهو أحمر، وجهر فهو أجهر. ثم أشار إلى النوع الثالث فقال:

٤٦٠ ـ وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كَالضَّخْمِ وَٱلْجَمِيلِ وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ

يعني أن الأولى بفعل المضموم العين (فعل) نحو: سهل فهو سهل، وضخم فهو ضخم، و(فعيل) نحو: ظرف فهو ظريف، وجمل فهو جميل، وفهم من قوله: (أولى) أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

٤٦١ ـ وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسِوَى ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي على وزن (أفعل) نحو: حرش فهو أحرش، وعلى وزن (فعَل) نحو: بطل فهو بطل، وحسن فهو حسن، وفهم من تنصيصه على القلة في (أفعل وفعل) أن الوزنين السابقين كثيران، و(قياسه) مبتدأ، وخبره (فعل) و(أفعل) معطوف عليه، وكذلك (فعلان) على حذف العاطف، و(أفعل) مبتدأ، و(قليل) خبره، و(فيه) متعلق بقليل، و(فعل) معطوف على (أفعل). ثم قال: (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعني أن (فعل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل، ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد،

للمكودي أن يأتي بمثال تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشبع فهو شبعان، وروي فهو ريان، وأما مثالاه فإنما هما لما دل على حرارة في البطن، لأن غرث معناه جاع كما في القاموس، وصدي معناه عطش.

وقوله: [فهو أجهر] الأجهر: هو الذي لا يبصر في الشمس، ومنه قولهم: أعلم من علم إذا كان مشقوق الشفة العليا، وأفلح من فلح إذا كان مشقوق الشفة السفلى، وما أحسن قول الزمخشري يشكو دهره:

وأخرني دهري وقدم معشرا ... على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني ... أنا الميم والأيام أفلح أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لأن مخرجها منهما.

(وفعل أولى) قدم الموضح فعيلاً على فعل لأن فعلاً دون فعيل في القياس تنكيتاً على الناظم المقتضي العكس، والضخم من كل شيء العظيم اللحم. (والفعل جمل) لم يشرحه المكودي إشارة إلى أنه لا فائدة فيه، وأجيب عنه بأنه احترز به من جمل الشحم بفتح الميم بمعنى أذابه، وفي الحديث: «لعن الله اليهود حرم عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلو ثمنها» فمعنى جملوها أذابوها، فإن فعيلاً من المفتوح بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل، ولا يحتاج لهذا الاحتراز لأن الموضوع فعل المضموم والمقام محرز.

(وأفعل فيه قليل)، قول المكودي: [كثيران] الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى، وزاد الموضح على الناظم أوزاناً أخر قليلة تنكيتاً عليه في تخصيص القلة بالوزنين المذكورين.

والذي جاء من ذلك: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وعف فهو عفيف، وفهم من قوله: (قد يغنى) التقليل، و(بسوى) متعلق بـ(يغنى) و(فعل) فاعل (يغنى).

ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال:

٤٦٢ ـ وَزِنَـةُ ٱلْمُضَـارِعِ اسْمُ فَـاعِـلِ　　مِنْ غَـيْرِ ذِي الثَّـلَاثِ كَـالْمُـوَاصِـلِ

٤٦٣ ـ مَـعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِـيرِ مُـطْلَقَـا　　وَضَـمِّ مِـيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَـقَـا

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو أنه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه، إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كيدحرج، والرباعي المزيد كيحرنجم، والثلاثي المزيد كينطلق ويستخرج، فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج، ومن احرنجم محرنجم، ومن انطلق منطلق، ومن استخرج مستخرج.

ومعنى قوله: (مع كسر متلو الأخير) أنه إذا كان مفتوحاً في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو: يتدحرج فتقول: متدحرج، وفهم من قوله: (مطلقاً) أنه إذا كان مكسوراً في المضارع يكسر في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: منطلق في ينطلق، و(زنة المضارع) مبتدأ وهو على حذف مضاف، و(اسم فاعل) خبره والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون (اسم فاعل) مبتدأ،

(قد يغنى) بفتح الياء والنون مبنياً للفاعل مضارع غني كفرح يفرح بمعنى يستغني، وتفسير المكودي في التقرير له بما يأتي تفسير معنى. قول المكودي: [فهو أشيب الخ] ولا يقال شائب كما في ألسنة الناس لأنه لم يسمع، وليس منها مات فهو ميت لأنه قرىء: إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل.

(وزنة المضارع)، قول المكودي: [عوض حرف المضارعة الخ] هذا تنكيت على المصنف لأنه ذكر سبقية الميم ولم يبين أن حرف المضارعة يحذف وتكون هي موضعه، ويجاب بأن مثاله يبين ذلك، وأيضاً حرف المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه، واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة لأن الواو لا تزاد أولاً، وزيادة الألف والياء توقع في التباس اسم الفاعل بالمضارع، وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لأنهما من الشفتين، وحركت بالضم لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض المواضع نحو مجلس والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه نحو مقيس اسم للآلة التي يقاس بها.

وقوله: [ومن غير متعلق بزنة الخ] الأولى من هذا كله أن اسم فاعل مبتدأ لأنه هو المحدث عنه، ومن غير ذي متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل، وذي صفة لمحذوف على حذف مضاف، وزنة بمعنى وزن خبر المبتدأ، وأل في المضارع خلف عن مضاف إليه على حذف مضاف، والتقدير: اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعله.

و(زنة) خبر مقدم، و(من غير) متعلق بزنة، و(مع) في موضع الحال من (المضارع) و(مطلقا) حال من (كسر) و(ضم) معطوف على (كسر). ثم قال:

٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ

يعني أن الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار (اسم مفعول) فتقول في اسم الفاعل: من دحرج مدحرِج، وفي اسم المفعول مدحرَج، وفي اسم الفاعل من انتظر منتظِر، وفي اسم المفعول منتظَر، وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به، و(إن فتحت) شرط، والضمير في (منه) عائد على اسم الفاعل، و(منه) متعلق بـ (فتحت) و(ما) مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها (كان) و(انكسر) في موضع خبر (كان) و(صار) جواب الشرط. ثم قال:

٤٦٥ ـ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ   زنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

يعني أن اسم المفعول من (الثلاثي) يأتي على وزن مفعول، وقوله: (كآت من قصد) أي كالمفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود، ومثله مضروب من ضرب، ومدعو من دعا، ومرضي من رضي، وأصل مدعوو، وأصل مرضي مرضوي، و(زنة) فاعل بـ(اطرد) و(في اسم) متعلق باطرد. ثم قال:

وقوله: [ومطلقاً حال من كسر الخ] فيه نظر لأن فيه إتيان الحال من المضاف إليه دون شرطه، والصواب أنه حال من متلو، والشرط موجود فيه لأن كسر مصدر وهو مضاف يقتضي العمل في المضاف إليه.

(كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هي الزائدة كما زيدت في قوله تعالى: ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾. قول المكودي: [وقد تبرع الخ] قد علمت أن هذا إنما يأتي على إسقاط. وأسماء المفعولين من الترجمة على نسخته.

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد) قدم الموضح اسم مفعول الثلاثي على غيره لأن الثلاثي سابق على غيره تنكيتاً على الناظم، وما فعله الناظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثي ناسب أن يذكر اسم المفعول منه.

قول المكودي: [وأصل مرضي مرضوي] اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لقوله: إن يسكن السابق من واو ويا الخ، وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء، وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو، وكذلك مبيع أصله مبيوع نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان، حذف الساكن الثاني وهو الواو على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة، ومقول أصله مقوول نقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب سيبويه، ولا فرق بين المتعدي واللازم، ولكن في اللازم يتصل به الحرف الذي يتعدى به ذلك الفعل نحو: ممرور به.

٤٦٦ ـ وَنَـابَ نَـقْـلاً عَنْـهُ ذُو فَعِيـلِ نَـحْـوُ فَـتَـاة أَوْ فَـتًى كَـحِيـلِ

يعني أن صاحب هذا الوزن الذي هو (فعيل) ناب عن مفعول نحو: قتيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح، وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل مقيس، وفهم من تمثيله بـ (فتاة) و(فتى) أن فعيلا المذكور يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو: فتى كحيل، وفتاة كحيل، و(ذو) فاعل بـ(ناب) و(نقلاً) مصدر في موضع الحال من (ذو).

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى

(وناب نقلاً عنه)، قول المكودي: [يعني أن صاحب هذا الخ] تبع عبارة الناظم ومفسراً له بصاحب وهي عبارة غير حسنة ولذا لم يرتكبها الموضح، والأولى أن يقول: يعني أن فعيلاً ينوب الخ، والمراد بالنيابة سمة الاستغناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول في إفادة معنى مفعول لا في رفع الظاهر، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبوه، نعم يرفع الضمير المستتر على النيابة عن الفاعل نحو: مررت برجل كحيل الخ أي هو. وقوله: [فهو غير مقيس] هو قول الناظم نقلاً في النظم، والله أعلم.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

لا يقال هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة في الترجمة قبل هذه لأنا نقول الموضوع مختلف، ذكرت هنالك لبيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وما تصاغ منه وعملها.

(فإن قلت): ما وجه شبهها باسم الفاعل؟ (قلت): أشبهته في المعنى واللفظ، أما المعنى فدلالتها على حدث ومن قام به كاسم الفاعل، وأما اللفظ فإنها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل، تقول: حسن وحسنة وحسنان وحسنون وحسنات، كما تقول: ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات، فلذلك عملت النصب، وكان الأصل فيها أن لا تعمل النصب لإفادتها الثبوت ولصوغها من القاصر، ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوباً على أنه مفعول به حقيقة، وهي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة.

قول المكودي: [ما صيغ الخ] ما بمعنى لفظ وخرج بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فإنه لم يصغ من غيره، وبقوله لغير تفضيل اسم التفضيل كأحسن، وبقوله من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي كضارب ومضروب، وبقوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث، ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو: زيد ممرور به، فإن ممروراً وصف لزيد، وزيد وقع به المرور لا مارا، فالحدث الواقع منسوب لغير الموصوف، والمراد باتحاد

الموصوف دون إفادة معنى الحدوث. وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، وإلى ذلك أشار بقوله:

٤٦٧ ـ صِفَــةٌ اسْتُحْسِـنَ جَــرُّ فَــاعِــلِ مَعْنىً بِهَــا ٱلْمُشْبِهَــةُ اسْمَ ٱلْفَــاعِــلِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل في المعنى نحو: الحسن الوجه، إذ أصله: الحسن وجهه، وذاك لا يصح في اسم الفاعل، وفهم من قوله: (استحسن) أن ذلك

المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه صادراً منه، ككون زيد رحيماً بعمرو أم لا كحسن الوجه، وأعم من كونه حادثاً كما ذكر أو قديماً ليدخل عليم من قولنا الله عليم، وبقوله دون إفادة معنى الحدوث بل تفيد الدوام والاستمرار في الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقاعد، لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضعاً وخارجاً، واسم الفاعل وضعه الواضع أيضاً ليفيد الثبوت، واستعمل في الخارج لإفادة التجدد والحدوث، فقائم من قولك: زيد قائم وضعه الواضع لتحقق المحمول الذي هو الخبر للموضوع الذي هو المبتدأ لكنه في الخارج يفيد أن القيام متجدد وحادث وموجود بعد أن لم يكن.

وقوله: [وتتميز الخ] تبع في هذا الكلام ولد الناظم حيث قال: إن الناظم عرف الصفة المشبهة بالخاصة، فتعريفه تمييز لها فقط لا حد، ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال: ما صيغ لغير إلى آخر ما للمكودي، ومثل هذا وقع للأزهري لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهري عن ظاهره وقال: إن تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة، وعرفها الأزهري بما عرفها به ولد الناظم الذي عند كدي، وهذا مبني على التفريق بين الحد والخاصة، وقال الحافظ سيدي الطيب: والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة.

(صفة استحسن)، قول المكودي: [إذ أصله الحسن وجهه الخ] برفع وجهه على الفاعلية، فحول الإسناد عن الظاهر الذي هو الوجه إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء العائدة على زيد فصار الحسن مسنداً إلى ضمير زيد مجازاً، لأن من حسن بعضه صح أن يسند الحسن لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به، ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذي هو الوجه أضيفت الصفة إليه، فالأصل الرفع ثم النصب ثم الجر.

(فإن قلت): لم حولوا الإسناد عن الظاهر إلى الضمير؟ (قلت): لقصد التخفيف وبيانه ان قولك: زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد، فالصفة المعنوية التي هي حسن، والموصوف معنى لا اصطلاحاً الذي هو زيد كالشيء الواحد، والصفة ومرفوعها وهو وجهه كالشيء الواحد، والمضاف وهو وجهه، والمضاف إليه وهو الهاء كذلك فحصل الثقل، فلما قصدوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير المضاف إليه، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها إلى آخر ما مر، ولأجل كون الإسناد محولاً عبر الناظم بفاعل معنى.

وقوله: [وذلك لا يصح في اسم الخ] قد يقال إن هذا مناقض لقوله بعد: إن ذلك موجود في اسم

موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو: كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه، وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتي، و(صفة) مبتدأ، و(استحسن) صفته، و(جر) مرفوع باستحسن، و(معنى) منصوب على إسقاط الخافض، و(بها) متعلق بجر، و(المشبهة) خبر المبتدأ، و(اسم الفاعل) يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه. ويجوز أن يكون (المشبهة) مبتدأ، و(صفة) خبره.

ثم قال:

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ　　　كَطَاهِرِ ٱلْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

الفاعل إلا أنه الخ، والحق أنه لا تناقض إذ كل محمول على شيء غير محمول عليه الآخر، وبيانه ان قوله لا يصح في اسم الفاعل المراد به المتعدي نحو: زيد ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف الذي هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتنعة لئلا يوهم أنه من إضافة الوصف إلى منصوبه وأن الأصل: زيد ضارب أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة فيه لبس فتجتنب، وان قوله آخراً: ان ذلك موجود الخ، محمول على اسم الفاعل اللازم، لكن يشكل عليه حينئذ تمثيله بكاتب الأب فإن كاتب من كتب وهو متعد، قال تعالى: ﴿فويل للذين يكتبون الكتاب﴾ فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قسما اسم الفاعل المتعدي واللازم خارجين من قوله استحسن، فالمتعدي لا يصح فيه الإضافة، واللازم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان في كل على ما يليق به، هذا تعريف ما قالوه بناء على أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وإنما يعامل معاملتها فقط وهو رأي الناظم، والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد له الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فتصح إضافته إذا كان لازماً كقائم وقاعد، وكذلك إن كان متعدياً إلى واحد كضارب وكاتب، لكن لا بد في هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما في التسهيل، وإن قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بلا نزاع فلا تصح إضافته أصلاً لا انها لا تحسن فقط انظر المرادي، فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول: وصفة يصح جر فاعل الخ لأفاد ما هو الصواب وليرفع أيضاً الإيهام الذي تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضعيف كما في نحو: زيد حسن وجهه أو حسن وجه أبيه بجر وجه فيهما، مما أضيفت فيه الصفة المجردة من أل إلى المعمول المضاف إلى الضمير كما في المثال الأول، أو المضاف إلى الضمير كما في الثاني لا يقال له صفة مشبهة مع أنه صفة مشبهة قطعاً، إلا أن الإضافة ضعيفة غير مستحسنة، ولو عبر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعاً للحسن والضعيف، وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث، لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما في الموضح وقررناه سابقاً، قال: معنى هذا الحافظ سيدي الطيب.

وقوله: [ويجوز أن يكون المشبهة الخ] بل هذا الوجه هو المتعين في إعراب كلام المصنف ولا يصح غيره، لأن المحكوم عليه هو الصفة الشبهة، والمحكوم به هو كونها صفة استحسن الخ.

(وصوغها من لازم) اما وضعاً كحسن من حسن، فإن فعل المضموم لا يكون إلا لازماً أو استعمالاً كرحمان ورحيم من رحم المضموم العين المنقول من رحم المكسور المتعدي.

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل، فإن اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي، ويكـون للحال والاستقبال والماضي. ثم أتى بمثالين وهما: (طاهر) و(جميل) فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم المراد به الحال، وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال، وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يطهر، وغير جارية عليه كجميل فإنه غير جار على يجمل، و(صوغها) مبتدأ، و(من لازم) و(لحاضر) متعلقان بصوغها، والخبر محـذوف لدلالـة سياق الكـلام عليه وتقـديره واجب، ولا يجـوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبر عن صوغها لعدم الفائدة، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل لأن جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

٤٦٩ ـ وَعَمَـلُ اسْمِ فَـاعِـلِ ٱلْمُعَـدَّى   لَهَـا عَـلَى ٱلْحَـدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول: زيد حسن الوجه، كما تقول: زيد ضارب الرجل، والمراد بالمعدى إلى مفعول واحد، وفهم من قوله: (على الحد الذي قد

قول المكودي: **[ولا تكون إلا للحال الخ]** هذا تفسير لحاضر في النظم، وظاهر المكودي تبعاً لظاهر عبارة الناظم بصوغها وهو الذي في الموضح، وهو الذي ذكره غير واحد أن هذا الشرط في صوغها واشتقاقها من أصلها، وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر، إذ قد تكون صفة مشبهة مع كونها للماضي المنقطع كما في قولك: كان وجه زيد حسناً فقبح، ومنه قوله تعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾ فميتاً صفة مشبهة للماضي المنقطع، بل الصواب أن كونها للحال من جملة الشروط في صحة عملها النصب لا غير، وقد قال أبو حيان: أكثر النحويين على عدم اشتراط كونها للحال، وقال ابن طاهر: تكون للأزمنة الثلاثة.

وقوله: **[وبهذين الوصفين الخ]** ليس المراد أنها لا تفارقه إلا في هذين الوجهين فقط كما يوهمه تقديم هذين المعمولين، بل تفارقه في تسعة عشر أمراً أخذ من كلام المصنف خمسة وعليها اقتصر الموضح صراحة، وقيل: المأخوذ من الناظم والموضح سبعة ومن أراد استيفاءها فعليه بالتصريح.

وقوله: **[لعدم الفائدة]** أي التامة، فالنفي الذي هو عدم لم يتسلط على الفائدة على سبيل الإطلاق، إذ مطلق الفائدة بالإخبار بالمجرورين أو أحدهما حاصلة قطعاً، وإنما النفي متسلط على الفائدة المقيدة بالتمام، وبيان ذلك أن الجار والمجرور إن جعلته خبراً فهو متعلق بكون عام وتقديره: وصوغها كائن من لازم الخ، فيستفاد منه فائدة مطلقة وهو كونها مصوغة من لازم، وهل ذلك على سبيل الوجوب يبقى ما هو أعم؟ فما قرره المكودي أتم فائدة، وبما قررناه يسقط اعتراض غير واحد على المكودي.

(وعمل اسم فاعل المعدي)، قول المكودي: **[كما تقول: زيد ضارب الرجْل الخ]** بنصب الرجل إلا أن النصب مختلف فيه كما مر، فالمنصوب بعد اسم الفاعل على المفعولية، وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو التمييز إن كان نكرة.

حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغي أن يحمل على جمع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله: (لحاضر) و(عمل) مبتدأ، و(اسم فاعل) مضاف إلى (المعدى) وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى، و(لها) في موضع خبر (عمل) و(على الحد) متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر، أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر، وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد فتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار إليهما بقوله:

٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعني أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في شيئين: الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز زيد الوجه حسن، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول: زيد الرجل ضارب، وهو المنبه عليه بقوله: (وسبق ما تعمل فيه يجتنب).

وقوله: [والمراد بالمعدى الخ] هذا فيه تنكيت على الناظم حيث أطلق في العمل مع أن اسم الفاعل يكون متعدياً لواحد كضارب، أو لاثنين كزيد معط عمراً درهماً، أو لثلاثة كزيد معط عمراً كبشاً سميناً، ولذا أصلحه من قال لواحد لها على ما حدا، وأجيب عن الناظم بأنه أطلق لأن الأصل في التعدية أن تكون لواحد.

وقوله: [بالشروط الخ] إن قلت: ليس عندنا إلا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط؟ أجيب بأنه جمع الشرط باعتبار تعدد أفراده، لأن الاعتماد إما على نفي أو استفهام أو غيرهما مما مر، أو باعتبار أن كل واحد مما يعتمد عليه شرط على البدلية.

وقوله: (وسبق ما تعمل فيه) لما علمت أن مما تفترق به الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور، وتقدم ثلاثة منها، أشار إلى الاثنين الباقيين، لكن كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله: وعمل اسم فاعل الخ، لتكون الأشياء التي تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة، ويكون العمل متصلاً بما يبينه وهو قوله: فارفع بها الخ.

قول المكودي: [يعني أن الصفة المشبهة تخالف الخ] لا تنافي بين نسبة التخالف في التقرير للصفة المشبهة وبين نسبته في التوطئة لمنصوبها في قوله: إلا أنه أي منصوبها يخالف الخ، لأنه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هي اسم الفاعل وهذا على نسخة، إلا أنه بضمير المفرد المذكر العائد على منصوبها، وفي بعض النسخ إلا أنها بضمير التأنيث العائد على الصفة المشبهة وحينئذ فلا إشكال، لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول: إلا أنها تخالف اسم الفاعل أي ليستقيم الكلام.

وقوله: [ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ] بنصب الوجه وعلة المنع أنها فرع عن اسم الفاعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأن أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم.

الثاني: أنه لا يكون إلا سببياً كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببياً نحو: زيد ضارب أباه، وأجنبياً نحو: زيد ضارب عمراً، وهو المنبه عليه بقوله: (وكونه ذا سببية وجب) و(سبق) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) موصولة وصلتها (تعمل فيه) والضمير العائد على الموصول المجرور بفي، و(يجتنب) في موضع خبر المبتدأ، و(كونه) مبتدأ، و(ذا) خبر الكون وهو مضاف إلى اسمه، و(وجب) خبره. ثم قال:

٤٧١ ـ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والجر بها على الإضافة، وقوله: (مع أل) أي مع كون الصفة مصحوبة لأل، و(دون أل) أي مجردة من أل (مصحوب أل) أي المعمول للصفة، و(ما اتصل) أي وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه (مضافاً) لما بعده (أو مجرداً) يعني من أل والإضافة. فحاصله أن الصفة لها حالان: مقرونة بأل ومجردة منها، ومعمولها

(فإن قلت): لم خص المكودي المعمول بالمنصوب المعرفة مع أن معمولها قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً نكرة؟ (قلت): إذا كان مرفوعاً فهو فاعل لها، وقد مر في قوله: وبعد فعل فاعل أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فأحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فأحرى ما أشبهه ما أشبهه، وإذا عملت الخفض فما بعدها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم أيضاً، وإذا كان منصوبها نكرة فهو تمييز، والتمييز لا يتقدم على عامله عملاً بقوله: وعامل التمييز قدم مطلقاً فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز إلا الصورة التي عند المكودي، وقد يقال انه خصص ذلك ليخبرك أن محل منع تقديم المعمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل، وأما ما عملت فيه برائحة الفعل كالظرف فيجوز تقديمه عليها، وقال الرضي: المناسب لضعفها أن لا يتقدم عليها معمول كيفما كان.

وقوله: [إلا سببياً] كان الأولى أن يفسر بأن يقول: هو الاسم الظاهر المتلبس بضمير يعود على الموصوف، والضمير إما ملفوظ به كقولك: زيد حسن وجهه، أو مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله: زيد حسن الوجه والضمير فيه مقدر أي منه كما علمت.

(فارفع بها) الفاء في جواب شرط مقدر وارد على قوله: وعمل اسم فاعل كأنه قيل له: هل تعمل عمله رفعاً ونصباً وجراً أو شيئاً دون شيء؟ فأجاب بأنها تعمل مطلقاً.

قول المكودي: [على الفاعلية الخ] هذا مذهب الجمهور، وقيل: الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف، والاسم الظاهر بعدها مرفوع على البدلية من ذلك الضمير.

وقوله: [والنصب على التشبيه] هذا إن كان المعمول معرفة، فإن كان نكرة فعلى التمييز كما مر.

وقوله: [وما اتصل الخ] معنى اتصال المعمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين المعمول بأل، وإلا إذا كان المعمول مقروناً فهو متصل بها أيضاً لكن فصل بأل.

له ثلاثة أحوال: اقتران بأل وإضافة وتجرد، فالمقرون بأل نوع واحد نحو: الحسن الوجه. والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه.

الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجه أبيه.

الثالث: مضاف إلى المعرف بأل نحو: حسن وجه الأب.

الرابع: مضاف إلى مجرد نحو: حسن وجه أب.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جميلة أنفه، من قولك: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه: مضاف إلى الجارية، والجارية: مضاف إلى ضمير المرأة.

السادس: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل خالها، من قولك: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها.

وقوله: [**الأول مضاف الخ**] مضاف في كلامه في هذه الصورة وفي الصور السبع بعد صفة لموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا. وقوله: [**نحو حسن وجهه**] الأولى أن يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بأن يقول: زيد حسن وجهه مثلاً وهكذا.

وقوله: [**الخامس مضاف إلى ضمير الخ**] يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافاً إلى ما بعده وما بعده صفة لاسم محذوف، والتقدير: الخامس أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير اسم مضاف أي إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم إلى اسم آخر ظاهر، وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف، ويوجد في بعض نسخ كدي بعد قوله في المثال أنفه ما نصه: فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية، والجارية مضافة إلى ضمير المرأة وهي الموصوفة انتهى. ثم أنفه في مثال كدي يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع، لأن الصفة ليست مسندة له وإنما هي مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جميلة بالتاء، وفي بعض نسخ المكودي جميلٍ بالتذكير، قال بعض: وهي الصواب لأن الموصوف هو الوجه لا الجارية، ويكون أنفه بالرفع حينئذ فاعلاً، ويأتي في نصبه وجره ما ذكر في حسن وجهه، وهذا هو الجدول السادس طولاً والستة عرضاً، إلا أنه أبدل في الجدول جميل بالحسن أو حسن، واختصر المثال اتكالاً على ما مر له هنا، وإلا فاللفظ الذي في الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور هنا يقال عليه أنه مكرر مع الحسن وجهه الذي في الجدول الثاني، لأن المعمول في كل منهما مضاف إلى الضمير.

وقوله: [**إلى ضمير معمول الخ**] يجب قراءة ضمير بحذف التنوين إلى معمول، ويكون التقدير السادس أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير اسم، وذلك الاسم معمول لصفة أخرى، فالجميل صفة مشبهة، وخالها معمولها وهو مضاف إلى ضمير عائد على الوجنة، والوجنة معمولة لصفة أخرى وهي حسن، وخالها بالرفع لا غير، ولو نصب أو جر لكان الإسناد محولاً، ولو حول لأنث الصفة وهي هنا مذكرة فدل على

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطيبي كل ما التاثت به الازر، من قوله:

فعج بها قبل الأخيار منزلة ... والطيبي كل ما التاثت به الازر

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه نحو: رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به، والمجرد من الإضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله:

أنها مسندة للخال فهو مرفوع، والوجنة هي أعلى الخد، والخال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالباً وهي من كمال الجمال والحسن.

(فإن قلت): هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لأن الضمير في كل منهما عائد على معمول صفة أخرى، ففي المسألة الخامسة عائد على الوجه وهو معمول حسن، وفي السادسة عائد على الوجنة وهي معمولة حسن. (قلت): لا تكرار لأن معمول الصفة الأولى في الخامسة مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ومعمول الصفة الأولى هنا غير مضاف أصلاً فبهذا الاعتبار تغايرا.

وقوله: [فعج بها الخ] البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، والفاء للعطف، وعج بمعنى سر أمر من عاج، وضمير بها يعود على النوق، وقبل: بكسر القاف وفتح الباء ظرف بمعنى جهة، ومنزلة: منصوب على التمييز، والطيبي: معطوف على الأخيار وهو جمع مذكر سالم مفرده طيب صفة مشبهة حذفت نونه للإضافة لمعموله الذي هو كل، وما: موصولة مضافة إلى المعمول الذي هو كل وفيه الشاهد، والتاثت: فعل ماض وفاعله الازر جمع ازار، والجملة صلة ما، والعائد الضمير المجرور بالباء، ومعنى التاثت اختلطت، ومعلوم أن الشيء الذي تختلط به الازر هو الفرج وهذا كناية عن العفاف، وانهم حافظون لفروجهم من الزنا، ويحتمل أن يكون معنى التاثت اشتملت وتكون الباء حينئذ في به بمعنى على، وفي بعض النسخ فعجتها فيكون عاج فعلاً ماضياً متعدياً بنفسه ومعناه حينئذ عطفت رأسها بالزمام وأدرتها لجهة الأخيار، والطيبي: كل ما هو الذي أبدله المكودي في الجدول الثامن طولاً والست الصور عرضاً بالحسن أو حسن كل ما تحت نقابه، والنقاب: اللثام وما تحته هو الوجه، وإنما أبدله لأنه أتى بشاهد من كلام العرب، ثم أتى بمثال يجري عليه الصور الست.

وقوله: [يشبهه] وجه الشبه بينهما أن كلاً منهما يفتقر إلى ما بعده، فالموصوف يفتقر إلى الصفة، والموصول يفتقر إلى الصلة. وقوله: [حديد سنان] بحذف تنوين حديد وإضافته لسنان، ويصح أن ينون حديد، فيرفع حينئذ سنان على أنه فاعل، وينصب على أن الفاعل ضمير رجل، ويأتي فيه ما في تحويل الإسناد.

وقوله: [يطعن] بضم العين لأنه يقال: طعن بفتح العين، يطعن بضمها إذا كان الطعن بالرمح، ويقال: طعن يطعن بفتح العين فيهما إذا كان الطعن في النسب، وحديد هو الذي أبدله في الجدول التاسع طولاً والستة عرضاً بالحسن أو حسن.

أسيلات أبدان رقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو: جما نوال أعده، من قوله:

أزور امرأ جما نوال أعده ... لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر

وغيرهما نحو: مررت برجل حسن وجهاً، فالصفة لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم، فهي من ضرب اثنى عشر في ستة باثنين وسبعين، وقد ذكر المرادي هذه الأوجه كلها وقال: إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسألة، والصواب أنها اثنان وسبعون، وأنا أرسم لك جدولاً إن شاء الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو هذا:

وقوله: [نحو قوله: أسيلات الخ] البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وأسيلات: جمع أسيلة وهي الطويلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هن أسيلات، وأبدان: مضاف إليه جمع بدن، وخصورها: جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ، ورقاق: جمع رقيق خبرها، والجملة في محل جر صفة لأبدان، هذا ما لهم هنا، والأولى أن يقرأ رقاق بالجر صفة أبدان، وخصورها فاعل رقاق، ووثيرات: جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة أي غليظة الاعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر للمحذوف، وما: موصولة مضاف إليه وفيه الشاهد، والتفت: فعل ماض بمعنى اشتملت، والمآزر: جمع مئزر، وهذا مما يمدح به النساء بأن تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ، وهذا هو المشار إليه في البيت العاشر في الجدول طولاً مع الست عرضاً، وأبدل المثال بالحسن ما تحت نقابه لأنه أتى أولاً بشاهد له من كلام العرب، ثم أتى في الجدول بمثال تتنزل عليه الصور الست في الجدول.

وقوله: [من قوله: أزور امرأ الخ] البيت من الطويل، وأزور: مضارع زار، وامرأ: بالنصب مفعوله، وجما: صفة مشبهة من جم بمعنى عظم، ونوال: بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أي نواله ويصح نصبه فيكون الإسناد نحو لا، وأعد: فعل ماض وفاعله ضمير المرء والهاء مفعوله، والجملة في محل رفع أو نصب نعت نوال، والشاهد في نوال فانه معمول للصفة موصوف بما بعده، ولمن: متعلق بأعد، ومن: موصولة، وأم: بمعنى قصد فعل ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعوله عائد على امرىء، ومستكفياً: قيل مفعول ثان لأعده، وأزمة: أي شدة الدهر والزمان منصوب بمستكفياً، وهذا هو المشار إليه في البيت الحادي عشر طولاً والستة عرضاً، وأبدل في الجدول جما بالحسن أو حسن:

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالا أعده	الحسن نوال أعده	حسن نوال أعده	حسن نوالا أعده	حسن نوال أعده
الحسن وجه	الحسن وجها	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله:

(فـارفـع بهـا وانصب وجـر مـع أل ودون أل مصحـوب أل وما اتصـل)

(بها مضافاً أو مجرداً). فإذا قرأت: (فارفع بها) فاجعل طرف سبـابتك عـلى البيت الأول من الجدول ومر به طولاً إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت: (وانصب) فانقل سبابتك إلى البيت الثاني منه ومر به كذلك إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت: (وجر) فانقله أيضاً إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الآخر، وإذا قرأت: (مع أل) فاجعل طرف سبابتك أيضاً على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليانه بعد، وإذا قرأت: (ودون أل) فانقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها مشـيراً إلى الرفـع والنصب والجر، وإذا قرأت: (مصحوب أل) فاجعله مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت: (مصحوب أل) فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر، وإذا قرأت:

وقوله: [وكلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت] أشار إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته، حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر، فلله دره ما أحسنه.

وقوله: [ووتد مجموع الخ] مراده به رداً من قوله: مجرداً وليس ذلك وتداً بل هما سببان خفيفان على صورة الوتد، إذ ردا أول في مستفعلن الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض بالخبن بحذف السين من مستفعلن فبقي متحركان وهما الراء والدال بعدهما ساكن وهو النون وذلك صورة الوتد المجموع الذي هو متحركان بعدهما ساكن ولذلك سماهما المكودي وتداً مجموعاً أي صورة، وفي الحقيقة سببان خفيفان.

وقوله: [المقابل له الخ] المقابل للأول هو الثاني عشر وسماه مقابلاً لأنه آخر والآخر مقابـل للأول وهكذا يقال فيما بعد. وقوله: [واللذين يليانه الخ] أي عرضاً لا طولاً وأشر بظاهر اناملك إلى الرفع والنصب والجر إلى آخر الجداول الثلاثة طولاً، فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة بأل ستاً وثلاثين، ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد.

وقوله: [إلى البيوت التي تحتها الخ] أي إلى آخر الجداول الثلاثة طولاً، فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستاً وثلاثين أيضاً، ومجموع هذا وما قبله اثنان وسبعون، فيكون قول الناظم: فارفع يشمل أربعاً وعشرين صورة، اثنتى عشرة في الجدول الأول طولاً، واثنتى عشرة في الجدول الرابع طولاً، ويكون قوله: وانصب يشمل أربعاً وعشرين اثنتى عشرة في الجدول الثاني عرضاً إلى الآخر طولاً، وفي الجدول الخامس إلى آخر الجدول طولاً، ويكون وجر شاملاً لأربع وعشرين اثنتى عشرة في الجدول الثالث عرضاً إلى الآخر، وفي السادس عرضاً إلى الآخر، فتكون الصور المذكورة في الجدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر، وتؤخذ أيضاً من قول الناظم مع أل ودون أل، إذ قوله: مع أل شامل لست وثلاثين صورة وهي مذكورة في الجداول الثلاثة عرضاً إلى الآخر طولاً، وقوله: ودون أل شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخراً، وتؤخذ أيضاً مما قال المكودي، فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه.

(وما اتصل بها مضافاً) فانقل اصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولاً والست جداول عرضاً وهي المحتوية على المعمول المضاف، وإذا قرأت: (أو مجرداً) فانقله إلى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل.

ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر:

حسن الوجه طلقه أنت في السلـ ـم وفي الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل، فالمفصولة نحو قولهم: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها، والمقرونة بأل نحو: زيد الحسن الوجه الجميله، فهذه ثلاث مسائل، فإذا أضفتها إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمساً وسبعين، وهذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر واختلاف عملها، وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير، وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة في خمس وسبعين بستمائة، فإذا نوعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة، فإذا نوعت معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين، وإلى مفرد

وقوله: [فانقله إلى البيت الأول الخ] وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ما تحت نقابه الخ.

وقوله: [كقول الشاعر: حسن الوجه الخ] البيت من الخفيف، وحسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت حسن الوجه، وطلقه: أي غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد في طلق حيث عمل في الهاء المتصلة به التي هي في محل جر بالصفة، وليس الشاهد في أنت وإن كان أنت فاعلاً معمولاً أيضاً لطلق، ويصح أن يكون أنت غير معمول لطلق فيكون مبتدأ، وحسن خبر مقدم، وإنما قلنا الشاهد في خصوص الضمير المجرور لتخصيص المكودي بعد الضمير بالمجرور والمنصوب دون المرفوع، وحكمنا على الهاء هنا بأنها في محل جر لا في محل نصب لقول المكودي بعد: وعملها فيه جر إن باشرته وخلت من أل، والقيدان معاً موجودان هنا، والسلم: بكسر السين كما في شرح الشواهد، وكتب أهل اللغة الصلح، وكالح: من الكلوح وهي عبوسة فيها تكمش، ومكفهر: اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس.

وقوله: [قريش نجباء الخ] فقريش: مبتدأ، ونجباء: خبره، وذرية: منصوب على التمييز، وكرام: معطوف على نجباء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف إلى هم من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها والهاء في محل نصب معمولة لكرام وفيها الشاهد وهي عائدة على ذرية، وذرية: تمييز، ثم قيل: العائد على التمييز تمييز، واستشكله الشيخ مجبر بأن التمييز لا يكون إلا نكرة وهنا وقع ضميراً ولم يجب عنه، والحق أن الضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوباً على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزاً ويسقط حينئذ الإشكال من أصله.

مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة، فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون، فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون وجهاً.

ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله: (ولا. تجرر بها مع أل سما من أل خلا).

٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

يعني أنه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بـ (أل) إلى المجرد من (أل) ومن إضافة أل إلى ما فيه (أل) فشمل اثنتى عشر مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما: الأولى والرابعة، فالأولى: الحسن الوجه، والرابعة: الحسن وجه الأب، فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة، إلا أن الصورة

وقوله: [وجملة صوره مائة وأربع الخ] بيانها أن أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر وجميعها موجود في الظاهر، ولم يكن في الضمير إلا خمس صور من الثمانية: مفرد مذكر طلقه، مفردة مؤنثة طلقها، مثنى مذكر طلقهما، جمع مذكر سالم طلقهم، جمع مؤنث سالم طلقهن، وبقيت له من الثمانية ثلاث صيغ وهي: مثنى مؤنث، جمع مكسر للمذكر، جمع مكسر للمؤنث، فإذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المستثناة في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفرداً مذكراً، أو مثنى مذكراً، أو مجموعة جمع سلامة، أو تكسير لمذكر، ومثل الأربعة في المؤنث كان الخارج أربعاً وعشرين تضربها في أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة باثنين وسبعين تضربها في حالتي اقتران الصفة بأل وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين، هذا هو الصواب في بيانها كما حققه العلامة سيدي محمد الزروالي وأبو العلاء سيدي إدريس العراقي نقلاً عن شيخهما الأكبر سيدي التاودي بن سودة، وكثيراً ما يقع الغلط، وبما قررنا تعلم أن قول كدي وتبعه الأزهري لا يكون جمع سلامة غير صحيح، والصواب أن يجعلا بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى لمؤنث، ولو اعتبرنا ما قال المكودي لكانت صور الضمير المستثناة أربعاً لا ثلاثاً: جمع التكسير مذكر ومؤنث، جمع سالم لمذكر ولمؤنث، فتزيد صور الضمير على ما ذكر بل تكون مائة واثنتين وتسعين وأدراكهما بأدنى تأمل، ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى، وإطالة الكلام فيها بالزيادة على ما في الجدول لا تجدي نفعاً فلا تشغل نفسك بذلك.

(ولا تجرر بها)، قول المكودي: [اثنتى عشرة الخ] صوابه عشر صور، لأن فاعل شمل في كلام المكودي عائد على المنع أو على كلام المصنف، والمنع وكلام المصنف إنما يشملان عشر صور، والمكودي عمم واستثنى الصورتين الجائزتين، والحكم في نفسه صحيح، لكن لا يلائم كلام المصنف ولا تقريره أولاً.

وقوله: [السطر الثالث] أي عرضاً وفي الطول اثنتا عشرة.

السابعة وهي قولك: مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها أجازها في التسهيل، وظاهر النظم امتناعها، وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها.

ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الإضافة فقال: (وما لم يخل فهو بالجواز وسما) أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه (أل) أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم: الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى، إذ لا يليق ذكرها في هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها. وقوله: (أو مجرداً) معطوف على (ما اتصل) و(أو) بمعنى الواو، والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً، ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: (مضافاً) و(أو) على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً، فقسم المتصل بالصفات إلى مضاف ومجرد.

وقوله: [الجميل خالها الخ] بتعريف الصفة هذا هو الصواب، لأن الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل، لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك في التسهيل لكون الصفة مقرونة بأل، وفي بعض النسخ: جميل بغير أل وهو خروج عن الموضوع، والشاهد في كون الصفة التي هي الجميل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف إلى الضمير، والضمير مجرد لكن هو عائد على المقرون بأل وهو الوجنة.

(وما لم يخل)، قول المكودي: [إلى حسن وقبيح الخ] الحسن ما فيه ضمير واحد، والقبيح ما عري عن الضمير، والضعيف ما تكرر فيه الضمير إلا ما صرح بمنعه، هذا مذهب ابن الحاجب، ومن أراد استيفاء صور المكودي فعليه بتقييد للزوالي في الصفة المشبهة فقد أجاد فيه، ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتباً على ما للموضح لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على النادر الذي ذكره كدي، وقد كتب عليه بعض الصواب إسقاطه وقال: ان نادر في كلام كدي معطوف على ضعيف عطف تفسير ولا إشكال حينئذ.

وقوله: [وأنا أبسط الخ] تقدم ان هذا يقتضي أن شرحه الكبير متأخر عن الصغير، وما ذكره أول الكتاب يقتضي أنه سابق، وقد تقدم الجواب أنه شرع في الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير، ثم إن قول المصنف هنا: ولا تجرر بها الخ مكرر مع قوله سابقاً: ووصل أل بذي المضاف مغتفر، وأجيب بأن ذلك عام في الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة، ولا تكرار بين أخص وأعم، والله تعالى أعلم.

التعجب

أحسن ما قيل في التعجب قول ابن عصفور وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه على نظائره أو قل نظيره، ثم إن التعجب في كلام العرب يكـون بالصيغتـين

التعجب

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد صيغتي التعجب، قيل: إنه صفة مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، والتعجب هو سبب وضع النحو، وذلك أن ابنة أبي الأسود قالت: يا أبت ما أشد الحر فرفعت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فقال لها: زمننا حر، فقالت: يا أبت إنما أردت التعجب، وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحاً والحر منصوباً على أنه مفعول به، فذهب إلى علي وقال: اختلطت ألسنة العرب بغيرها إلى آخر ما مر.

قول المكودي: [استعظام زيادة الخ] أي استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذي في زيد من قولك: ما أكرم زيداً، فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان فيخرج بزيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر، وشذ قولهم: ما أطوله وما أقصره، ويخرج بفي وصف الفاعل استعظام زيادة في وصف المفعول فلا يقال: ما أضرب زيداً تعجباً من الضرب الواقع على زيد، وإليه الإشارة بقوله بعد: وغير سالك سبيل فعلا، وخرج بخفي سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم: إذا ظهر السبب بطل العجب، فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها لأن سببها ظاهر وهو الكاتب، نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها.

وقوله: [وخرج بها الخ] في غالب النسخ وخرج بالواو ثم قيل: هي للحال على حذف قد، فيكون قيداً من تمام التعريف كما هي كذلك على نسخة إسقاطها، ويخرج به ما يكثر نظائره في الوجود فلا يتعجب منه، والحق أن ما يكثر وجوده لا يمكن استعظامه فيكون ما خرج بقوله: وخرج به الخ خـارجاً بقـوله: استعظام زيادة بل الأولى ان، وخرج لزيادة البيان لا للحال حتى تكون قيداً فلا يخرج به شيء.

ثم إن المأخوذ من قوله: استعظام أن التعجب إنما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام فلا يجوز أن يرد التعجب من الله، فإن ورد ما يوهمه وجب تأويله نحو قوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النـار﴾ أي هؤلاء لصبرهم على النار فمن رآهم يتعجب من حالهم لا أن الله تعالى تعجب منه.

ثم إن قول المكودي: أحسن ما قيل الخ يؤخذ منه أن هنالك حدوداً أخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ما ورد عليها، ورد هذا الاستحسان بأن حد ابن عصفور أورد عليه أمور منها أنه غـير جامـع لأنه لا يشمل: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ ولا نحو قوله ﷺ: «سبحان الله المؤمن لا ينجس» مما التعجب فيه من أصل الوصف لا من الزيادة فقط، لأن التعجب في الأول من أصل الكفر، وفي الثاني من ظن أبي هريرة أن المؤمن ينجس ولا يشمل نحو ما أخصره من اختصر المبني للمفعول لأن التعجب فيه من وصف المفعول لا من وصف الفاعل، وهو وإن كان شاذاً فلا بد من شمول التعريف له، وبأن فيه دوراً لأخذ المتعجب منه في حد

المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو: سبحان الله! ويا لك من رجل! ونحو ذلك إن كانت هنالك قرينة تبينه، وإنما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما: ما أفعل وأفعل به، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِىء بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

أي (انطق) بوزن أفعل بعد ما فتقول: ما أحسن، ونصب تعجباً على أنه مصدر في موضع الحال أي متعجباً، أو مفعول له أي لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف. ثم أشار إلى الثاني فقال: (أو جىء بأفعل قبل مجرور ببا) يعني أو جىء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول: أحسن بزيد، فأتى (بأفعل) مكملاً بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء. ثم كمل ما أفعل بقوله:

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

التعجب فيتوقف التعجب على المتعجب منه، والمتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب، ومعرفة المشتق منه الذي هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو المتعجب منه فجاء الدور لأن هذا التعريف إنما هو للتعجب لغة لا اصطلاحاً، والتعجب اصطلاحاً هو اللفظ المتعجب به، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ لا في المعنى، وأجيب عن الأول والثاني بأن مقصود تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لا للتعجب من حيث هو، وعن الثالث بأنه إنما يرد على جعل قوله: وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه فلا يرد الدور، وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم المفعول.

وقوله: [سبحان الله] قيل: إنه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسبيحاً، وقيل: إنه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أصبح محذوفاً وجوباً لأن المصدر بدل منه، ويقال سبحان الله عند رؤية أمر غريب عجيب لأنه الموجد للأمور كلها.

وقوله: [يا لك من رجل] يا: حرف تنبيه وليست للنداء، واللام للاستغاثة، والكاف مستغاث به، ومن رجل: جار ومجرور مستغاث من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك، والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل، فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاماً ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل، ثم أتي بياء التنبيه توكيداً للكلام وصار التركيب بتمامه يفيد التعجب، وقيل: إن يا للنداء والمنادى محذوف واللام في لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما الأكثر.

وقوله: [ونحو ذلك] بالجر معطوف على سبحان الله، والأولى حذفه لأنه مستغنى عنه بنحو الأول.

وقوله: [لاطراد التعجب الخ] وجه الاطراد أنهما يدلان على التعجب بغير قرينة، وغيرهما لا يدل على التعجب إلا بقرينة.

(بأفعل انطق)، قول المكودي: [في موضع الحال] الأولى الوجه الثاني عنده لأن تعجباً مصدر ووقوعه حال موقوف على السماع.

(كما أوفى خليلينا) مذهب سيبويه في ما أنها نكرة تامة مبتدأ لا تحتاج لصفة، وأفعل فعل التعجب فعل

يعني أنك تأتي بعد ما (أفعل) باسم منصوب فتقول: ما أحسن زيداً، وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب. ثم مثل ما أفعل بقوله: كـ (ما أوفى خليلينا) فـ (ما) في المثال مبتدأ بمعنى شيء، و(أوفى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) و(خليلينا) مفعول بـ (أوفى) والهمزة في (أوفى) للنقل والتقدير: شيء (أوفى خليلينا) أي صيرهما وافيين. ثم مثل (أفعل) بقوله: (وأصدق بهما) فـ (أصدق) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، والباء زائدة في الفاعل، والهمزة في (أفعل) للصيرورة والتقدير: أحسن زيد أي صار حسناً. ثم قال:

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ ٱلْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

فشمل (ما) المتعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل، فمثال حذفه (بعد ما أفعل) قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

جزى الله عني والجزاء بفضله ... ربيعة خيراً ما أعف وأكرما

ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما، وزيداً مفعول بأفعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ والعائد الضمير في أفعل.

(حكاية): ذكر ابن غازي في حواشي المرادي وأبو إسحاق الشاطبي أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه في ما أحسن زيداً أن التقدير شيء صير زيداً حسناً، فقيل له: ما تقول في ما أعظم الله؟ فأجاب مثل ذلك، فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة، والصواب أن الجواب شيء عظيم اعلمنا بعظمة الله.

(وحذف ما منه تعجبت)، وقول المكودي: [فشمل ما] أي ما الواقعة في قول المصنف: وحذف ما، فتكون ما من، فشمل ما في محل رفع فاعل شمل والمتعجب بالنصب مفعوله.

وقوله: [جزى الله عني الخ] البيت من الطويل، وكون قائله علياً مشكل مع ما في القاموس أن علياً لم ينشد شعراً لنفسه إلا بيتين، والحق كما ذكره ابن إسحاق وغيره أن علياً كان كثيراً ما ينشد الشعر لنفسه، وأما ما في الاستيعاب أن عمر كان شاعراً وكذا أبو بكر، وكان مولانا علي أشعرهما، فقد لا يخالف ما في القاموس بأن يقال معنى قوله أشعرهما أنه كان يحفظ الشعر كثيراً لا أنه كان ينشده لنفسه، وجزى: فعل ماض، والله: فاعل، والجزاء: مبتدأ، والواو واو الحال، وبفضله: متعلق بمحذوف خبر، وربيعة: مفعول أول بجزى، وخيراً: مفعول ثان، وما: اسم تعجب مبتدأ، وأعف: فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما، والاسم المتعجب من فعله محذوف، وقدره المكودي أعفهم وأكرمهم، فيكون عائداً على أهل ربيعة، ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائداً على ربيعة لأن الغالب ان هم للعقلاء، وها لغير العقلاء، والجملة خبر ما، والشاهد في حذف المنصوب من أعف وأكرم، ولحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم، ولا يحذف المنصوب إلا إن كان ضميراً.

أي ما أعفهم وأكرمهم، ومثال حذفه (بعد أفعل) قوله عز وجل: ﴿أسمع بهم وأبصرهم﴾ أي وأبصر بهم، وفهم من قوله: (إن كان الحذف معناه يضح) أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً، و(حذف) مفعول بـ (استبح) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) موصولة وصلتها (تعجبت) و(منه) متعلق بـ (تعجبت) و(معناه) اسم (كان) و(يضح) في موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح، و(عند) متعلق بـ (يضح). ثم قال:

٤٧٧ ـ وَفِي كِلاَ ٱلْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير متصرفين، لا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال، بل ويلزم ما أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعل لفظ الأمر، و(منع) فاعل بـ (لزم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(قدماً) منصوب على الظرف، و(في كلا) متعلق بـ (لزم) وكذلك (قدماً). ثم قال:

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية:

الأول: أن يكون فعلاً وفهم ذلك من قوله: (من ذي ثلاث) لأن (ذي) صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث.

الثاني: أن يكون ثلاثياً وفهم ذلك من قوله: (من ذي ثلاث) فلا يصاغان مما زاد على الثلاث.

وقوله: **[أي وأبصر بهم الخ]** (فإن قلت): كيف صح حذف المتعجب منه بعد أفعل مع أنه فاعل؟ (قلت): لما كان على صورة الفضلة لدخول حرف الجر عليه ساغ فيه ذلك وأخذ من قول المصنف استبح أن الحذف على خلاف الأصل والراجح الإثبات، إلا أنه يقال: زيد استباح عرض فلان وما كان ينبغي له ذلك، ووجه ترجيح الإثبات بأن جملة التعجب إنما سيقت له فحذفه مستكره، فهو كمن جاء له شخص يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفاس.

وقوله: **[مضارع وضح يضح الخ]** وأصله يوضح فوقعت الواو إثر عدوتيها الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله فا أمراً ومضارع من كوعد احذف، وفي بعض النسخ يصح بصاد مهملة.

(وصغهما من ذي ثلاث)، قول المكودي: **[على شروط الفعل]** الصواب أن يقول: على شروط اللفظ لأن أول الشروط الثمانية كونه فعلاً فيكون شرط الشيء في نفسه.

وقوله: **[من فعل ذي الخ]** الأول من مصدر فعل ليوافق قوله: وكونه أصلاً لهذين انتخب فلا يصاغان من الاسم كالحمار والكلب، وقول بعضهم: ما أكلبه خطأ.

وقوله: **[فلا يصاغان مما زاد الخ]** علة المنع أنه إن بني من رباعي الأصول كدحرج أدى إلى حذف

الثالث: أن يكون متصرفاً وفهم ذلك من قوله: (صرفا) فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما.

الرابع: أن يكون قابلاً للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو: مات وفني.

الخامس: أن يكون تاماً فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله (تم).

السادس: أن يكون غير لازم للنفي كعاج، يقال: ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع بـه، ولا يستعمل عاج في غير النفي وذلك مفهوم من قوله: (غير ذي انتفا).

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن افعل نحو: أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله: (وغير ذي وصف يضاهي أشهلا).

بعض الحروف الأصلية، وإن بني من المزيد كاستعان وناصح أدى إلى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحو: ما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب، وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المفاعلة، اللهم إلا إن كان المزيد أفعل ففيه خلاف.

وقوله: [من فعل غير متصرف الخ] فلا يقال ما أنعمه وأبأسه، وعلة المنع أنا لو بنينا فعلي التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب.

وقوله: [أن يكون قابلاً للفضلية الخ] أي التفاضل في الصفات التي تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل.

وقوله: [نحو مات الخ] هذا إن أريد الموت الحقيقي ضد الحياة، فإن أريد موت القلب فإنه يتعجب منه تقول ما أموته بمعنى ما أموت قلبه، وإنما لم يصغ مما لا يقبل الزيادة لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام زيادة كما مر. وقوله: [فلا يصاغان من كان الخ] فلا يقال: ما أكون زيداً قائماً لأنه ناقص فلا ينصب المفعول وإنما ينصب الخبر والتعجب ينصب المفعول.

وقوله: [أن يكون غير لازم للنفي الخ] هذه العبارة تقتضي أنه إذا كان الفعل ملازماً للنفي امتنع بناء فعلي التعجب منه كعاج، وإن كان غير ملازم للنفي نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعلي التعجب منه، والصواب أن الفعل مهما كان منفياً لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف، فصوابه أن يقول: السادس أن يكون غير منفي ثم ان كعاج مثال للمفهوم وعلة المنع في المنفي أن التعجب يقتضي الإثبات، والفعل المنفي يقتضي النفي وهما متنافيان.

وقوله: [ولا يستعمل عاج في غير النفي الخ] بل قالوا إنه يستعمل في غير النفي نـادراً سمع من كلامهم: ولا مشرباً أروى به فأعيج. وقوله: [نحو أشهل الخ] الشهلة: بضم الشين قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء، والأجهر: هو الذي لا يبصر في الشمس كما مر، ووجه منع بناء فعلي التعجب من هذا النوع امتناع صوغ افعل التفضيل منه وصيغتا التعجب مساويان له في اللفظ والمعنى، ويجريان مجراه في أمور كثيرة.

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو: ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله: (وغير سالك سبيل فعلا) وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله: (صرفا وتم) فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

٤٨٠ ـ وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

يعني أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة، ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعدما أفعل، ومجروراً بالباء بعد أفعل، مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ابيض زيد، ما أشد بياض زيد، وأشدد ببياضه، ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه، وأكثر باستخراجه، وما أشبه ذلك.

وفهم من قوله: (ومصدر العادم) أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشرط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي لا تتصرف، وقوله: (وأشدد أو أشد) مبتدأ ومعطوف عليه وخبره (يخلف) و(ما)

وقوله: [نحو ضرب زيد الخ] فلا يقال: ما أضرب زيداً وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه لأنه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل، وأخذ بعضهم من هذه العلة التي هي اللبس أن الفعل المبني للمفعول إذا كان لا لبس فيه بأن كان لا يستعمل مبنياً للفاعل نحو عنى وزهى جاز بناء فعل التعجب منه فيقال: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا وفيه خلاف، وصرح في التسهيل بجوازه.

(واشدد أو أشد)، قول كدي: [مما توفرت فيه الشروط الخ] اعترض هذا بأن أشدد أو أشد المذكورين في النظم ليسا مما توفرت فيهما الشروط الثمانية، لأن فعلهما أشد خماسي، فيكون فيه التوصل بالممنوع إلى الممنوع كما ورد به على الناظم. (قلت): هذا مبني على أنه لم يسمع شد الثلاثي وهو الذي عند غير واحد، والحق الذي صرح به الزبيدي وابن مالك في شرح العمدة أنه سمع شد الثلاثي وأصله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصله.

وقوله: [مضافين] أي المنصوب بعد أشد والمجرور بعد أشدد.

وقوله: [إلى فاعل الخ] أي الاسم المتعجب من فعل مسماه أعم من أن يكون الفعل صدر منه كالاستخراج أو تلبس به فقط ولم يصدر منه كالبياض ولهذا مثل المكودي بمثالين.

وقوله: [ما أكثر] هذا هو قول الناظم أو شبههما.

وقوله: [ان ما لا مصدر له من الأفعال] الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه ان ما المصدرية سواء كان فعلاً أو اسماً لا يتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم.

وقوله: [وأشدد أو أشد مبتدأ الخ] المبتدأ هو أشدد، وأشد معطوف عليه، ولما كان المعطوف على

مفعول بـ (يخلف) وهي موصولة وصلتها (عدما) و(بعض) مفعول بـ (عدما) ولا بد من حذف بين (يخلف) و(ما) ليتضح المعنى والتقدير: يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم بعض الشروط. ثم قال:

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

فهم من قوله: (وبالندور احكم) أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وأن ذلك نادر أي غير مقيس، ومما أتى من غير الفعل قولهم: أقمن بزيد لأنه وصف لا فعل له، ومما أتى من غير الثلاثي قولهم: ما أعطاه من أعطى، وما أفقره من افتقر، ومما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعل قولهم: ما أحمقه، وما أرعنه، ومما أتى من غير المتصرف قولهم: ما أعساه، وأعسى به من عسى، ومما أتى من الفعل المبني للمفعول: ما أجنه من جن، وما أولعه من ولع.

ثم قال:

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هَذَا ٱلْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا

شمل قوله: (وفعل هذا الباب) الصيغتين المذكورتين وهما: ما أفعله وأفعل به، فلا يتقدم

المبتدأ مبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ، وأشدد وإن كان فعلاً في الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ ولك حكايته وإعرابه.

(وبالندور احكم)، قوله المكودي: [من الفعل الخ] الأولى أن يقول من اللفظ لأنه قد ورد صوغه من غير الفعل كأقمن الذي مثل به بعد. وقوله: [من وصف لا فعل له الخ] الوصف المأخوذ منه أقمن هو قمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمنه وما أجدره. وقوله: [وما أرعنه] أي شدة لدده في الخصومة.

وقولهم: [ما أعساه الخ] تبع في هذا المرادي وتبعهما الأزهري، والحق أنهما من قولهم هو عسي بياء مشددة ومن عس بحذف الياء أي حقيق بكذا، فمعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لا فعل له فهو مثل ما أقمنه وأقمن به، ثم قيل: لا فائدة في قول الناظم وبالندور مع قوله وصغهما ومع قوله وأشدد أو أشد، وأجيب بأنه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وإن ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما يحكم عليه؟ فأجاب: بأنه نادر غير مقيس.

(فإن قلت): سلمنا أن فائدة الشطر الأول ما ذكرت، فما فائدة الثاني مع قوله: وبالندور احكم وقد قال ابن هشام أنه حشو؟ (فالجواب) أن فائدته كما قال يس: أن الناظم قد يطلق النادر على القليل المقيس، فلو لم يزد فلا تقس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل.

(وفعل هذا الباب) الأولى أن يأتي بهذا البيت والذي بعده عقب قوله: وفي كلا الفعلين ويبدل الواو بفاء التفريع، لأن هذا الحكم مفرع عن جمودهما فما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله من باب أولى، وقد قدم الموضح شرح هذين البيتين عقب قوله: وفي كلا الفعلين تنكيتاً على الناظم.

المنصوب على ما أفعل ولا المجرور بالباء على أفعل، وفهم منه أن المنصوب بأفعل لا يتقدم على ما، ولا يتوسط بين ما وأفعل، وسبب ذلك عدم تصريفهما، وفهم من قوله: (ووصله به الزما) أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء، ولما كان في الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه بقوله:

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ   مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

يعني أن الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب وفي ذلك خلاف مشهور، وفهم من قوله: (مستعمل) أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك، ومن شواهده مع أفعل قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها. ومن شواهده مع أفعل به قول بعض الأنصار:

وقال نبي المسلمين تقدموا   وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وقول الآخر:

أقيم بدار الحرب ما دام حزمها   وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وقوله: [ولا يتوسط بين ما وأفعل] وإذا لم يتوسط المعمول بين ما وأفعل فأحرى غير المعمول، نعم استثنوا من ذلك كان فإنها تزاد بين ما وأفعل كما مر في قوله: ما كان أصح علم من تقدما لأنها تزاد بين شيئين.

(وفصله بظرف)، قول المكودي: [أن مذهبه موافق الخ] هذا المفهوم صحيح خلافاً لقول النكت أنه لا يؤخذ من الناظم الراجح من القولين.

وقوله: [لله در الخ] لله: خبر مقدم، ودر: مبتدأ مؤخر، وبني: مضاف إليه مخفوض بالياء والنون محذوفة للإضافة، والهيجاء: الحرب، واللزبات: جمع لزبة وهي الشدة والشاهد في ثلاثة مواضع في الفصل بفي الهيجاء وبفي اللزبات وبفي المكرمات بين فعل التعجب ومعموله، وهذا غاية المدح لأنه وصفهم بالشجاعة وبكثرة البذل في الشدة، فأحرى في الرخاء وبدوامهم على فعل المكام.

وقوله: [قول بعض الأنصار: وقال نبي المسلمين] البيت من الطويل، وقائله العباس بن مرداس رضي الله عنه، وقال: فعل ماض، ونبي: فاعله، المسلمين: مضاف إليه، وفي رواية أمير المؤمنين بدل نبي المسلمين، وجملة تقدموا من الفعل والفاعل في محل نصب حكى بالقول، وأحبب: فعل تعجب، وإلينا: جار ومجرور متعلق بأحبب، وأن: ناصبة على حذف الباء، ويكون: منصوب بأن واسمها يعود على النبي، والمقدما: بالنصب خبرها، والشاهد في إلينا حيث فصل به بين أحبب فعل التعجب وبين معموله المحذوف منه الجار وهو أن يكون.

وقوله: [أقيم بدار الحرب الخ] البيت من الطويل، وقائله ابن حجر بفتح الحاء والجيم شاعر باهلي، وأقيم: فعل مضارع أقام وفيه ضمير مستتر فاعله عائد على المتكلم، وبدار: متعلق بأقيم والباء بمعنى في، والحزم بالزاي وفي نسخة الحرب كما هو الموجود في بعض النسخ، ودام: فعل ماض تام بمعنى بقي، وحزمها:

وقوله: (وفعل هذا الباب) مبتدأ وخبره (لن يقدما معموله) و(وصله) مفعول مقدم بـ (الزما) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(به) متعلق بـ (وصله) و(فصله) مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، و(بظرف) متعلق بـ (فصله) و(مستعمل) خبر المبتدأ، و(الخلف) مبتدأ، و(في ذاك) متعلق به، و(استقر) في موضع خبره.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

هذا الباب يشتمل على قسمين، الأول: نعم وبئس، والثاني: ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ بنعم وبئس فقال:

فاعل وضمير حزمها عائد على أم عمرو المذكورة قبل أي أقيم بدار الحرب ما بقيت أم عمرو مقيمة وإن تحولت فأنا أول من يتحول، ويحتمل أن الهاء تعود على دار الحرب، وأحر: فعل التعجب، وإذا: ظرف متعلق بأحر، وبأن معمول أحر، وأتحول: مضارع منصوب بأن والشاهد في إذا حيث فصل بين فعل التعجب وهو أحر ومعموله وهو أن أتحول، ثم محل الخلاف في كون الفصل بالجار والمجرور جائزاً أم لا إذا كان الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعلي التعجب كما مثل، فإن كانا لا يتعلقان به نحو ما أحسن آمراً بالمعروف منع اتفاقاً، فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمراً، ويجب التقييد أيضاً بما إذا لم يكن معمول التعجب محتملاً لضمير يعود على المجرور، وإلا وجب تقديم الجار والمجرور اتفاقاً نحو: ما أحسن بالرجل أن يقرأ العلم، فتقديم بالرجل هنا واجب لأن في المعمول الذي هو يقرأ ضميراً يعود عليه، وبه تعلم أن تمثيل الموضح بما أحسن بالرجل أن يصدق وأقبح به أن يكذب بما فيه الخلاف غير صواب لأن التقديم هنا واجب، فالأولى تمثيل المكودي.

وقوله: **[ووصله مفعول مقدم]** وهي جملة إنشائية معطوفة على جملة خبرية، والناظم لا يجيزها، والله أعلم.

نعم وبئس

مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلي التعجب في الجمود، وفي كون نعم تدل على المدح فهو بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح، وبئس تدل على الذم فهي بمنزلتهما إذا دلا على الذم.

وما جرى مجراهما

مجراهما يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً بمعنى جريهما، ويحتمل أن يكون اسم مكان بمعنى ما جرى في المكان الذي يجريان فيه من إفادة الذم والمدح وهذا هو الآتي في قوله: واجعل كبئس الخ.

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

صرح بفعلية (نعم وبئس) وفي ذلك خلاف، ومذهب البصريين أنهما فعلان، ثم بين أنهما يرفعان اسمين لقوله: (رافعان اسمين) يعني أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا ان كل واحد منهما يرفع اسمين، و(فعلان) خبر مقدم، و(غير متصرفين) نعت لـ (فعلان) و(نعم وبئس) مبتدأ ومعطوف، و(رافعان) نعت لفعلان أيضاً، ولا يجوز أن يكون (غير متصرفين ورافعان) أخباراً لأنهما قيد في (فعلان) وليس المراد أن يخبر بهما عن (نعم وبئس) و(اسمين) مفعول برافعان، وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفعلية لتصريحه بفعليتهما. ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

(فعلان غير متصرفين نعم وبئس)، قول المكودي: [ومذهب البصريين الخ] استدلوا على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله عليه السلام: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» أي الرخصة التي هي الوضوء، وتقول: بئست المرأة هند، وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضي كما مر. وقال الكوفيون: إنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما في نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فقيل له: نعم الولد، فقال: والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة، فأدخل الباء على نعم، وفي نحو قول بعض العرب وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير، فأدخل على وهي حرف جر على بئس، وأجيب بأن المجرور بحرف الجر فيهما محذوف مع القول.

والجملة من نعم وبئس محكية بالقول المقدر، والتقدير في الأول ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، وفي الثاني نعم السير على عير مقول فيه بئس العير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبئس الداخل عليهما حرف الجر مرفوعاً، وقال الكوفيون: إنه مجرور بدل من نعم وبئس.

ثم إن في نعم لغات أربعاً أفصحها كسر النون مع سكون العين وهي لغة القرآن، ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى: ﴿فنعماً هي﴾، ثم نعم بفتح فكسر، ثم نعم بفتح فسكون. وقال غير واحد: إن اللغات الأربع أيضاً واردة في بئس.

وقوله: [قيد في فعلان] ولا يمكن وجود القيد الذي هو غير ورافعان بدون المقيد وهو فعلان وإن كانا خبرين فيوجدان بدونه، لكن يلزم على كون رافعان نعتاً لفعلان الفصل بين المنعوت والنعت بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر بمعنى أنه غير معمول له، والأولى أن يكون رافعان خبراً لمبتدأ محذوف مستأنف تقديره هما، وهذا هو المناسب لتقدير المكودي حيث قال: ثم إنهما الخ لأن التعبير بثم يقتضي أنه مستأنف.

وقوله: [يكون ظاهراً الخ] قال مجبر: في هذه العبارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والمضمر، والظاهر إما مقرون بأل أو مضاف إلى المقرون بها، وقد أشار إلى الظاهر بقسميه. (قلت): والحق أنه لا قلق في عبارة المكودي وإنما فيها العموم في ظاهراً، وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى للبيان.

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى ٱلْكُرَمَا

وقد مثل الثاني بقوله: (كنعم عقبى الكرما)، ومثله قوله عز وجل: ﴿ولنعم دار المتقين﴾، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿فنعم المولى ونعم النصير﴾. ثم أشار إلى الثاني فقال:

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ

وفهم من قوله: (يفسره مميز) أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك بقوله: (كنعم قوماً معشره) فـ (نعم) فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مفسر بقوله: (قوماً) وفهم من المثال أن (نعم وبئس) لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو (معشره) ويسمى مخصوصاً وسيأتي.

ثم قال:

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

يعني أن في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا

(مقارني أل) هذه العبارة تقتضي أن الاسم مهما كان مقروناً بأل أم لا ويكون فاعلاً تعرف بأل أم لا، وليس كذلك بل محل كون المقرون بأل يصح أن يكون فاعلاً إذا تعرف بها، وأما إذا لم يتعرف بها نحو الذي فلا يكون فاعلاً، ولذا نكت عليه الموضح في إبدال مقارني أل بمعرفتين بأل الخ، والمراد بأل الجنسية كما يدل عليه قول الناظم في باب الفاعل: والحذف في نعم الفتاة استحسنوا. لأن قصد الجنس فيه بين، ولقوله بعد: ويذكر المخصوص بعد مبتدأ الخ لأن التخصيص إنما يكون بعد التعميم وقيل للعهد.

(كنعم عقبى الكرما) فنعم: فعل مدح، وعقبى: فاعله، والكرما: جمع كريم مضاف إليه، والكرم يطلق على الشرف وعلى الجود والمخصوص بالمدح محذوف أي الجنة والجملة محكية بقول مقدر.

(ويرفعان مضمراً) أي جنس المضمر وليس المراد أنهما يرفعان ضميراً واحداً، وكان ينبغي له أن يقيد الضمير بالاستتار كما فعل الموضح تنكيتاً، وقال الأزهري: إن الاستتار واجب سواء كان التمييز مثنى أو جمعاً.

(كنعم)، قول المكودي: [تقديره هو] الصواب هم كما يوجد في بعض النسخ لأنه مفسر باسم جمع وهو قوم الذي هو تمييز، والتمييز لا يكون إلا مطابقاً، ومعشر الرجل بفتح الميم عشيرته. وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: ويذكر المخصوص الخ.

(وجمع تمييز)، قول المكودي: [تزود مثل زاد الخ] البيت من الوافر، وقائله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وتزود: أمر من تزود وفاعله ضمير المخاطب، ومثل: مفعول مطلق، وزاد:

وبأبيات أخر، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر. ثم قال:

٤٨٩ - وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

إذا لحقت (ما) (نعم وبئس) فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فنعماً هي﴾ فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال، وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً، واقتصر في شرح الكافية إذا وليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف، والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معربة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء يقوله الفاضل، وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن المراد (في نحو نعم ما يقول الفاضل) وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين. ثم قال:

٤٩٠ - وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

مضاف إليه، وأبيك: مضاف بعد مضاف، وفينا: متعلق بزاد، ونعم: فعل مدح، والزاد: هو الفاعل، وزاد أبيك: بالرفع مخصوص بالمدح، وزاداً: تمييز، والشاهد في كون الشاعر جمع بين الاسم الظاهر الذي هو الزاد والتمييز الذي هو زاد.

وقوله: **[وتأول المانعون الخ]** أول بوجوه أولاها ما أوله به أبو حيان بأن فاعل نعم ضمير مستتر، والزاد هو المخصوص بالمدح، وزاد أبيك بالرفع بدل منه، وزاداً تمييز، وحينئذ فليس فيه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

(وما مميز وقيل فاعل)، قول المكودي: **[وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ]** أي العشرة فيما إذا وليها فعل أو الثلاثة فيما إذا وليها اسم وهو غير صحيح فيهما، بل إذا وليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا ثمانية، وأما القول بأن الفاعل ضمير وما هو المخصوص، والقول بأن ما حرف كاف لنعم وبئس عن العمل كما كفت قل وطال، ولذلك دخلت نعم وبئس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم، ولو أراد المصنف التنصيص على ما يشمل هذين القولين لقال: وقيل مخصوص وكف حاصل كذا قيل، لكن لا يؤخذ من الناظم هل ذلك فيما وليها فعل أو اسم؟ وأما إذا وليها اسم فلا يشمل كلام الناظم إلا قولين كونها تمييزاً أو فاعلاً، وأما الثالث وهو أنها مركبة مع نعم، وصيرورة الجميع فعلاً ماضياً وما بعده فاعل فلا يشمله الناظم.

وقوله: **[وجميعها]** قد علمت أن الذي يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلاً من العشرة ثمانية فقط.

وقوله: **[والفعل بعدها صفة لها]** وفاعل نعم ضمير مستتر، والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالمخصوص بالمدح، والتقدير نعم هو شيئاً من نعته وصفته يقوله الفاضل الحق.

(ويذكر المخصوص بعد) أي بعدما ذكر من فاعل نعم وبئس الظاهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، وفي إعرابه ثلاثة أوجه: أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه. الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه، وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور. الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضاً مختلف فيه وقال به كثير، ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه، وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة، لأن قوله: (مبتدأ) محتمل للوجهين إذ لم يذكر الخبر، وقوله: (ليس يبدو أبدا) يعني أنه إذا جعل (المخصوص) خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفهم من قوله (بعد) أن محل (المخصوص) يكون متأخراً عن فاعل (نعم وبئس) و(بعد) متعلق بـ (يذكر) و(مبتدا) حال من (المخصوص). ثم قال:

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَٱلْمُقْتَفَى

يعني أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل (نعم وبئس) وشمل ذلك صورتين الأولى: أن يذكر قبل (نعم) متصلاً بها كالمثال الذي ذكر. الثانية: أن يذكر في الكلام الذي قبل (نعم) غير متصل بها كقوله تعالى: ﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد﴾ أي نعم العبد أيوب، وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلاً: زيد حسن الأفعال، فيقول المجيب: نعم الرجل. و(مشعر) صفة لمحذوف والتقدير: اسم مشعر، ومعمول كفى محذوف والتقدير: كفى عن ذكر المخصوص بعد، و(المتقنى) المكتسب، و(المقتفى) المتبع. ولما فرغ من أحكام (نعم وبئس) شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال:

ضميراً، وعبارة الناظم هنا أحسن من عبارة الموضح، وإنما احتيج للمخصوص لأن فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه إليه المدح والذم على سبيل التخصيص، فيكون كأنه تفصيل بين الإجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع في النفس.

قول المكودي: [والخبر محذوف الخ] تقديره زيد الممدوح أو المذموم.

وقوله: [وهذا قول مرغوب عنه] وجه كونه مرغوباً عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم نجد خبراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده وليس هنا ما يسد مسده.

وقوله: [إلى سيبويه] يعني في غير هذا الكتاب.

وقوله: [وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ] هي وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا فالصواب تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح في غير هذا الكتاب برد الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه.

(وإن يقدم مشعر) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم، وقرره المكودي بذلك بل هو تقديم المخصوص والاعتراض مبني على أن العلم بالرفع في النظم مبتدأ والحق أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم، أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوباً على الإغراء أي الزم العلم، فعلى هذين الوجهين يكون من تقديم المشعر فقط.

٤٩٢ ـ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

يعني أن (ساء) مساوية لبئس في المعنى والحكم فتقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء رجلاً أبو لهب، وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين، و(ساء) مفعول أول بـ (اجعل) و(كبئس) مفعول ثان. ثم قال: (واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل (نعم وبئس) ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو: ﴿كبرت كلمة﴾ وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو: وضؤ الرجل زيد، وعلم الرجل عمرو، ويعني بقوله: (كنعم) في الحكم لا في المعنى، لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو: جهل الرجل زيد، وقوله: (مسجلا) منصوب على الحال من فعل، والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقاً فيكون التقدير: واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل، ويجوز أن يكون حالاً من نعم فيكون التقدير: واجعل فعل كنعم مطلقاً أي في جميع أحكامها. ثم قال:

(واجعل كبئس ساء)، قول المكودي: [فتقول ساء الرجل الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهراً كما في المثال الأول أو ضميراً مفسراً بتمييز كما في المثال الثاني.

وقوله: [ووزنه فعل بضم الخ] لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل بفتح العين من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوؤه متعد متصرف، ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً، وفي قوله: ووزنه فعل اعتراض على الناظم فإنه لا وجه لإفراده بالذكر مع دخوله في عموم قوله بعد: واجعل فعلاً الخ، وستعلم جوابه بعد.

(واجعل فعلا)، قول كدي: [وبئس من الذم] هذا اعتراض ثان على الناظم سيتبين مع غيره، والحاصل أنه اعترض هذا البيت بوجوه منها: إفراد ساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدي ونكت به الموضح في قوله ومن أمثلة ساء فعطف ما بعده عليه من عطف عام على خاص، قيل: ولا نكتة.

ومنها: أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبئس أيضاً كما صرح به المكودي والموضح.

ومنها: أن الناظم يقتضي أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهراً مقروناً بأل أو مضافاً للمقرون بها أو ضميراً مفسراً بتمييز، ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهراً من غير اقتران ولا إضافة نحو: فهم زيد، وقد يأتي مجروراً بالباء نحو: جاد بهن أبياتاً، فبهن: فاعل مجرور بالباء الزائدة حملاً على أفعل به في التعجب.

ومنها: أن الناظم يقتضي أن كل فعل ثلاثي يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثمانية أم لا وليس كذلك، بل لا يصاغ إلا مما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المارة في قوله: وصغهما الخ. وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الموضح ولم يشر لهما كدي.

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ٱلْفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لَا حَبَّذَا

يعني أن (حبذا) مثل (نعم) مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامها، إلا أن في (حبذا) زيادة على (نعم) وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب. ثم قال: (الفاعل

وأجيب عن الأول بأمور منها: إن ساء أفردت بالذكر للاتفاق على لزوم إجرائها في الأحكام مجرى بئس بخلاف غيرهما من إفراد فعل ففيه خلاف. ومنها: ان ساء للذم العام كبئس بخلاف نحو جهل وبخل فهي للذم الخاص.

وأجيب عن الثاني بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت والتقدير كنعم وبئس، ويدل لهذا ساء فإنه من باب فعل كما علمت.

وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لغتين عن العرب لغة تجري في فعل مثل نعم وبئس في جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهي الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه، وإن حكى الأخفش لغة أخرى وإن فعل لا يجري مجراهما في جميع الأحكام وهي التي في الموضح لكنها غير فصحى، فالاعتراض على الموضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم، نعم الرابع لم يجيبوا عنه وقد أصلحوا الشطر الثاني بما نصه: واجعل فعلا مما تعجب كنعم مسجلا، أي مما تتعجب منه، فحذفت إحدى التاءين وحذفها مطرد وحذف العائد لوجود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذي جر به الموصول.

(ومثل نعم حبذا) ذكر حب بعد قوله: اجعل الخ، من ذكر الخاص بعد العام، لأن حب أصله حبب بضم الباء، ونكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سنذكر بعضها.

قول كدي: [مع فاعلها] أي مع فاعل نعم، وأشار بهذا إلى رفع ما تقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معاً بمعنى نعم خاصة، وأجيب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: ومثل نعم وفاعلها الخ، وقول المرادي جواباً عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بذا ليبين أنها لا تكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذا مردود بتصريح الناظم بعد بأن فاعل حب قد يكون غير ذا في قوله: وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر الخ.

وقوله: [لاختلاف بعض أحكامها الخ] من جملة ما اختلفا فيه عدم جواز تقديم المخصوص بعد حب كما يؤخذ من وأول ذا المخصوص الخ، والمخصوص بنعم يجوز تقديمه، ومنها أن مخصوص نعم لا يكون إلا مطابقاً لفاعلها، والمخصوص بعد حبذا لا تلزم فيه المطابقة كما يؤخذ من قوله: لا تعدل بذا الخ، ومنها جواز دخول حرف النداء بتأويل على حبذا، ولا يجوز دخول حرف النداء على نعم.

(الفاعل ذا) هذا مذهب سيبويه، وإن حب فعل مدح وذا فاعل، وقيل: إن حب ركبت مع ذا وصار الأصل نسياً منسياً، ثم قيل: غلبت حب على ذا فصار الجميع فعلاً ماضياً والمخصوص هو الفاعل، وقيل: غلب ذا على حب فصار الجميع اسماً مبتدأ والمخصوص خبراً، انظر وجه هذه الأقوال الثلاثة في الأزهري.

ذا) يعني أن (ذا) فاعل بحب، وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل. ثم قال: (وإن ترد ذماً فقل لا حبذا) يعني أنك إذا أردت بـ (حبذا) الذم أدخلت عليها (لا) فتقول: لا حبذا زيد، فتساوي معنى بئس لأن نفي المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

ألا حبــذا أهــل المــلا غــير أنــه ... إذا ذكــرت مي فــلا حبــذا هيــا

٤٩٤ ـ وَأَوَّلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَيّاً كَـانَ لَا ... تَـعْـدِلْ بِـذَا فَهْـوَ يُضَـاهِي ٱلْمَثَـلَا

اعلم أن (حبذا) تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه (نعم) فتقول: حبذا زيد، كما تقول: نعم الرجل زيد، وفهم من قوله: (وأول ذا المخصوص) أن مخصوص حبذا لا يكون إلا متأخراً عن (ذا) بخلاف المخصوص بعد نعم فإنه يتقدم، وفهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما

(وإن ترد ذماً)، قول المكودي: **[لأن نفي المدح ذم الخ]**، (فإن قلت): لا يلزم من نفي المدح ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم. (قلت): إن المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما، فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده.

وقوله: **[ألا حبذا الخ]** البيت من الطويل، وقائله أم سلمة في مية صاحبة ذي الرمة، وألا حرف تنبيه، وحب: فعل مدح، وذا: فاعل بها، وأهل: مخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبر، والملا: مضاف إليه بمعنى الجماعة، وغير: منصوب على الحال، وأن: حرف توكيد ونصب والهاء اسمها، وإذا: ظرف خبرها، وذكرت: فعل ماض مبني للمفعول، ومي بضم الياء نائبة عن الفاعل وهو مرخم مية في غير النداء إذ أصله مية، فلا: الفاء واقعة في جواب إذا ولا نافية، وحبذا: فعل وفاعل، وهيا: هو المخصوص بالذم مبتدأ وما قبله خبر، والشاهد في حبذا الأولى ولا حبذا الثانية.

(وأول ذا المخصوص)، قول المكودي: **[لا يكون إلا متأخراً]** إنما وجب تأخيره لأنه إذا تقدم يوهم أن في حب ضميراً مستتراً يعود على الاسم السابق، وذا في محل نصب مفعول به.

وقوله: **[والأمثال لا تغير]** أي فكذلك ما أشبهها، ومن **الأمثال** قولهم: الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئاً فاته وقته، ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع، وهو في الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زرارة كانت متزوجة بعمرو بن عدس وكان شيخاً كبيراً موسراً فكرهته وسألته الطلاق فطلقها فتزوجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة وكان شاباً فقيراً، فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن فأرسلت تطلبه من مفارقها فقال: الصيف الخ، فلما رجع إليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت: هذا ومذقه خير.

ثم إن التحقيق أن التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنى والجمع بل الكلام مستعار لما يضرب له، فكأنه قيل للذي ضرب له: حالك كحال من قيل لها الصيف ضيعت اللبن، فالتاء لا زالت في خطاب المؤنث فلا يعني بها المخاطب في الحال وإنما يعتبر أصلها، قال الشيخ سيدي الطيب: وهذا التحقيق يريك فساد ألغاز بعض القاصرين إذ قال:

سبق في مخصوص نعم، وقوله: (أياً كان) يعني مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وقوله: (لا تعدل بذا) يعني أنه لا يكون إلا مفرداً مذكراً وإن كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا العمرون، وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقاً للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله: (فهو يضاهي المثلا) أي يشابه المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ ... بَالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ

يعني أن (حب) قد يكون فاعلها غير (ذا) من الأسماء مع إرادة المدح، وفي فاعلها حينئذ وجهان: أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة، وفي حائها إذ ذاك الضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله: (ودون ذا انضمام الحا كثر) ووجه الفتح البقاء على الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيه حبب بضم الباء فنقلت الضمة إلى الحاء فتقول على هذا: حب زيد وحب بزيد وحب بزيد وحب بزيد، ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

يا نحاة الزمان أية تاء ... في خطاب الذكور تكسر حقا
وبنظم الفصيح ذلك نص ... لا يرد بكسرها فلترقا

فأجابه قاصر مثله بقوله:

يا إمام النحاة غرباً وشرقا ... كل علم لفهمكم صار رقا
مثل الفوت في جوابك كاف ... لا برحت على البرية ترقى

واللغز للبركة الأفضل العلامة الأمثل سيدي التاودي بن سودة، والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدي علي بن هشام العراقي المعروف بسيدي زيان والد سيبويه، وقته سيدي إدريس العراقي، واعتراض الشيخ الطيب عليهما غير سديد لأنه بناء على تحقيق الأمر، واللغز مبني على الظاهر والستر وهو في الظاهر الخطاب إنما هو للحاضر لا سيما من لا يعرف المجاز، رحم الله الجميع وعمنا وعمهم بفضله.

قوله: [أياً كان] أيا: اسم شرط خبر كان مقدم عليها، وكان: فعل الشرط، واسم كان ضمير المخصوص، وجملة لا تعدل جواب الشرط.

قوله: [فهو يضاهي] ظاهر تقدير المكودي أن هو إنما يعود على ذا، فيكون علة للزوم ذا في جميع الأحوال، والظاهر وهو الذي قرر به الموضح أنه يعود على ما ذكر فيكون علة لأمرين: لزوم تأخير المخصوص ولزوم إفراد ذا.

(وما سوى ذا)، قول المكودي: [وهو الأكثر] تبع فيه ولد الناظم، وإلا فعبارة الناظم تصدق بكون الضم مساوياً للفتح أو راجحاً أو مرجوحاً، ولا يدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم في نفسه، وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبقى ما هو أعم.

(ودون ذا انضمام)، قول المكودي: [قوله: فقلت اقتلوها الخ] البيت من الطويل، وقائله الأخطل،

فقلت اقتلوهـا عنكم بمـزاجهـا وحب بهـا مقتـولـة حـين تقتـل

و(ما) مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها (سوى). انتهى.

والفاء في فقلت عاطفة، وجملة اقتلوها من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالقول، والضمير المنصوب المؤنث في اقتلوها عائد على الخمر، ومعنى مزاجها خلطها بالماء، وحب: بضم الحاء فعل مدح، وبها: فـاعل، ومقتولة: تمييز، وحين: ظرف، وجملة تقتل مضافة لحين، والمعنى: اقتلوا الخمر بخلطها بالماء، فإن الخمر إذا خلطت بالماء يحبها الشارب أكثر من غير المخلوطة بالماء، وعلة ذلك كما قيل إنها إذا خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها، وقيل غير ذلك، والشاهد في ضم حاء حب وزيادة الباء في الفاعل.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، والأولى أنه من الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه، ثم إنهم استشكلوا دخول حرف العطف على مثله في قول المصنف أو فجر فإن أو دخلت على الفاء، وأجيب بأن الفاء زائدة، وقيل: هي غير زائدة بل جواب شرط مقدر كأنه قال: أو إن لم ترفع فجر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله: أفعل التفضيل)



الفقيه العالم العلامة الأمجد المحقق المشارك المتفنن الأسعد

أبي العباس سيد أحمد بن محمد

ابن حمدون بن الحاج

على شرح الإمام العارف بالله العلامة أبي زيد سيدي

عبد الرحمن المكودي

رضي الله عنه ونفعنا ببركاته آمين

١ - ٢

طبعة جديدة

تشرف بتجزئتها وتصحيحها وضبطها محمد صدقي

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه، وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من أفعل الذي ليس للتفضيل كأحمر وأشهل. ثم قال:

٤٩٦ ـ صُــغْ مِنْ مَصُــوغٍ مِنْــهُ لِلتَّعَجُّبِ   أَفْعَــلَ لِلتَّـفْـضِـيــلِ وَأْبَ الــلَّذْ أُبِي

يعني أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب، ويمتنع صوغه من كل

بسم الله الرحمن الرحيم

أفعل التفضيل

مناسبة ذكره عقب نعم وبئس أن نعم موضوعة للمدح وبئس للذم، وأفعل يكون للمدح نحو: زيد أفضل من عمرو، ويكون للذم نحو: زيد أجهل من عمرو، ولكن المدح في نعم والذم في بئس عامان من غير تعرض للغير، ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص وفيه التعرض للغير وهو المفضول، وقد اعترض تعبير الناظم بأفعل التفضيل بأمور منها أنه لا يشمل إلا اسم التفضيل الدال على المدح، إذ الذي يفهم من التفضيل المزية في الصفات الحسنة، فلا يشمل زيد أبخل ولا أقبح من عمرو، فكان الأولى التعبير بأفعل الزيادة، وأجيب بأن هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسماً لأفعل الدال على الزيادة حسنة أو قبيحة.

ثم إن التفضيل يقتضي مشاركة المفضول للموصوف في أصل الوصف حسناً أو قبيحاً، لكن الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره كقولك: زيد أفضل من عمرو، فعمرو شارك زيداً في الفضل لكن زاد زيد عليه فيه، ولكن المشاركة أغلبية، وقد لا يشارك المفضول الفاضل نحو: العسل أحلى من الخل، فالعسل لم يشارك الخل في الحلاوة أصلاً، ولهذا قالوا في نحو قوله تعالى: ﴿هو أعلم بكم﴾ أن اسم التفضيل ليس للمشاركة وإنما هو بمعنى فاعل، وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه أحد في الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير، وهكذا يجب تأويل ما أوهم، وقد تكون المشاركة في المبغوضين فيختار أهونهما نحو: ﴿قال رب السجن أحب إليّ﴾ الخ، فالسجن والمعصية المدعو إليها كلاهما مبغوض لكن السجن أهون، فيؤول بهذا أهون شراً من غيره.

(صغ من مصوغ)، قول كدي: [يجوز صوغه الخ] هذه العبارة فيها إيهام والأولى أن يأتي بأداة الحصر

فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب، فأفعل مفعول بـ (صغ) و(من مصوغ) متعلق بصغ، و(منه) متعلق بـ (مصوغ) وكذلك (للتعجب) و(أب) فعل أمر من أبى يأبى أي امتنع و(اللذ). مفعول بـ (أب) وهي لغة في الذي، و(أبي) فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على (اللذ).

ثم قال:

٤٩٧ ـ وَمَـا بِـهِ إِلَى تَـعَـجُّـبٍ وُصِـلْ لِمَـانِـعٍ بِـهِ إِلَى التَّفْضِيـلِ صِـلْ

قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه بأشد وشبهه، وكذلك يتوصل أيضاً إلى بناء صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله: ومصدر العادم إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتمامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز فتقول: أنت أشد بياضاً من زيد، وأكثر استخراجاً من عمرو، و(ما) مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسر (صل) وهي موصولة وصلتها (وصل) و(به) الأول متعلق بـ (وصل) وكذلك إلى (التعجب) و(لمانع) و(به) الثاني متعلقان بـ (صل) وهو على حذف مضاف تقديره بمثل، و(إلى التفضيل) متعلق بصل والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

بأن يقول: إنما يصاغ كما عبر بذلك الموضح، ويجاب عن كدي بأن الحصر مستفاد من قوله بعد: ويمتنع صوغه الخ، فإذا سمع من العرب صوغه مما عدم الشروط أو بعضها فاحكم عليه بأنه شاذ وأجره على قوله في التعجب: وبالندور احكم الخ.

وقوله: **[وهي لغة في الذي الخ]** صرح أبو إسحاق بأنها لغة ولكنها رديئة، ولو قال: وأب ما أبي كما قال ابن غازي ما احتاج لهذا.

(وما به إلى تعجب) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يتوصل لما عدم بعض الشروط بما مر في التعجب أم لا؟ فأجاب بأن الحكم واحد.

قول كدي: **[ولم ينبه هنا على تمامها الخ]** هذا مبني على أن ما في قول المصنف: وما به الخ واقعة على اللفظ الذي هو أشد وأكثر، والحق أن ما واقعة على الحكم أو الطريقة، والحكم والطريقة يشملان تمام العمل لكن يكون فيه إيهام، إذ المتقدم طريقتان: طريقة أفعل وأفعل به ولم يدر مراده منهما، والحق أن ما واقعة على اللفظ الذي هو أشد فقط، وتمام الكيفية صرح بها في قوله في التمييز: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ.

وقوله: **[وبه الأول متعلق بوصل الخ]** (فإن قلت) يؤخذ من كلامه كتقديره أن النائب هو به والنائب كالفاعل، فكما لا يتقدم الفاعل لا يتقدم نائبه. (قلت): النائب عن الفاعل ليس هو به، بل النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل وتقديره: وما وصل هو أي الوصل على ما قيل في عود هو في: ﴿اعدلوا هو أقرب﴾ على العدل المفهوم من اعدلوا، ومثل هذا وقع لصاحب السلم في قوله: وما به إلى تصور وصل الخ. وفي قوله: وما لتصديق به توصلا.

٤٩٨ ـ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

(أفعل التفضيل) على ثلاثة أقسام: مجرد من أل والإضافة، ومعرف بأل، ومضاف، وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه (بمن) لفظاً كقوله عز وجل: ﴿وللآخرة خير لك من الأولى﴾ أو (تقديراً) كقوله تعالى: ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ أي من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد وهو المعرف بأل والإضافة لا يقترنان بمن. ثم إن (أفعل التفضيل) بالنظر إلى مطابقته للموصوف على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة، ولزوم المطابقة، وجواز الوجهين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

(وأفعل التفضيل)، قول كدي: [**أفعل التفضيل على ثلاثة الخ**] المناسب لكلام الناظم أن يقسم تقسيماً آخر بأن يقول: معمول أفعل التفضيل تارة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تجرده منها، وإلى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثاني مأخوذاً من المفهوم، والعذر لكدي أنه لما كان جر معموله بمن وعدم جره موقوفاً على كون اسم التفضيل مجرداً أو معرفاً أو مضافاً قسمه للأقسام الثلاثة أولاً.

وقوله: [**إلى القسم الأول**] أي بالمنطوق، وأشار إلى القسمين الأخيرين بالمفهوم، فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من المصنف، واحد بالمنطوق واثنان بالمفهوم كما صرح به بعد في قوله: وفهم منه الخ. وقوله: [**كقوله عز وجل: وللآخرة الخ**] اللام لام الابتداء، والآخرة: مبتدأ، وخير: خبره وهو اسم تفضيل وأصله أخير لكن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ومثله شر أصله أشر، وفي الكافية:

وغالباً أغناهم خير وشر عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو لك وهو جائز، ومثله قوله تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ وكما يجوز الفصل بالجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالظرف والحال والتمييز، فمن الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» ففصل بين اسم التفضيل ومعموله بالظرف الذي هو عند، وبه تعلم أن قول الناظم صله ليس على إطلاقه بل محل وجوب الوصل إذا لم يكن الفصل بما ذكر وإلا جاز.

وعبر الموضح ببعده بدل صله لما قلنا تنكيتاً عليه، وإنما وجب جر المعمول بمن فيها إذا كان اسم التفضيل مجرداً جبراً لما فات اسم التفضيل من أل والإضافة، ووجب تجرد المعمول من حرف الجر الذي هو من فيها إذا كان اسم التفضيل غير مجرد، لأن كون المعمول مضافاً إليه ينافي جره بالحرف، وكون اسم التفضيل مقروناً بأل ينافي جر المعمول بمن، لأن أل ومن لا يجتمعان، كما لا تجتمع أل والإضافة، ورد المصنف بأبداً على المبرد القائل بأن المجرد يأتي بمعنى اسم الفاعل فيكون مجرداً عن معنى من قياساً.

(ألزم تذكيراً وأن يوحدا) إنما وجب إفراده قيل لأنه تضمن معنى الفعل والمصدر، ألا ترى إلى قولك:

يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير فتقول: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، وزيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، و(يضف) مجزوم بـ (إن) و(أو جردا) معطوف عليه، و(ألزم) جواب الشرط، و(تذكيراً) مفعول ثان بـ (ألزم) و(أن يوحدا) معطوف على (تذكيراً) أي ألزم تذكير وتوحيداً، وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثاني فقال:

٥٠٠ ـ وَتِـلْوُ أَلْ طِبْـقٌ وَمَـا لِمَـعْـرِفَـهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَـيْنِ عَنْ ذِي مَعْـرِفَـهْ

يعني أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه (أل) لزمت مطابقته لموصوفه فتقول: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات، و(تلو أل طبق) مبتدأ وخبر، والطبق: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال: (وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه) يعني أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق، وقد جمع الوجهين قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطئون

زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً والمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذي في معناهما، ووجب تذكيره لوجوب تذكير فعله الذي هو بمعناه لكون فاعله ظاهراً مفرداً كما في المثال السابق، هذا أصح ما عللوا به وتأمله فإن هذا التعليل يجري في اسم التفضيل كيفما كان مجرداً أو غير مجرد، والحق في التعليل أن اسم التفضيل إذا كان غير مقرون بأل ولا مضافاً لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب، وفعل التعجب ملازم للإفراد والتذكير فكذلك ما أشبهه.

قوله: [وزيد أفضل رجل] معناه زيد أفضل من كل رجل، ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل إلى نكرة ليفيد العموم، لكن العموم مستفاد من المقام لا من النكرة، فلا يقال النكرة لا تعم إلا بعد النفي وهنا وقعت بعد الإثبات، وهكذا يقال في سائر الأمثلة، لكن يجب مطابقة المضاف إليه للموصوف كما في أمثلة كدي، والمناسب لكلام المصنف تقديم المضاف إلى نكرة على المجرد.

(وتلو أل طبق) إنما وجبت المطابقة في المقرون بأل لبعده من مشابهة فعل التعجب، لأن فعل التعجب لا يقترن بأل، فلما اقترن اسم التفضيل بأل وجب أن يطابق الموصوف.

قول كدي: [والهندان الفضليان] تثنية فضلى بالألف في المفرد قلبت ياء في المثنى وجمع المؤنث، وسيقول الناظم: آخر مقصور تثنى اجعله يا الخ.

(وما لمعرفة) هذا مفهوم قول الناظم سابقاً: وإن لمنكور يضف. قول كدي: [**قوله ﷺ: ألا أخبركم بأحبكم إلي الخ**] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان لكن بلفظ: «خياركم أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً» وإعرابه: ألا: حرف استفتاح، وأخبر بضم الهمزة: فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم، وكم: مفعول أول، وبأحبكم: مفعول ثان، وأحب: اسم تفضيل صفة لمحذوف أي بقوم أو أناس أحبكم وهو غير مطابق ولو

أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون» فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن. و(ما) مبتدأ وخبره (ذو وجهين) وهي موصولة وصلتها (أضيف) و(لمعرفة) متعلق بـ (أضيف).

ثم قال:

طابق لقال بأحبائكم، وإلى: جار ومجرور متعلق بأحب، وأقربكم: اسم تفضيل معطوف على أحب وهو غير مطابق أيضاً ولو طابق لقال: وأقاربكم، ومني: متعلق به، ومجالس: جمع مجلس منصوب على الظرفية وكذلك يوم القيامة، وأحاسنكم: خبر لمحذوف تقديره هم أحاسنكم وهو مطابق ولو لم يطابق لقال: أحسنكم، وأخلاقاً: منصوب على التمييز، والموطئون: بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطىء اسم فاعل من وطأ إذا مهد، وأكنافاً: جمع كنف والمراد به الجانب أي الذين خفضوا جانبهم لعباد الله، والذين: خبر لمحذوف أيضاً ويحتمل أن يكون كل من الموطئون ومن الذين تفسيراً لأحاسنكم أخلاقاً، وجملة يألفون صلة الذين أي الذين يألفهم الناس ويألفون الناس، وفي هذا الحديث ما يدل على أفضلية حسن الخلق، قال تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾.

(ويذكر) أن بعض حفدة مولاتنا فاطمة الزهراء لقيه شخص وجعل يسبه فأعرض عنه فأتى إلى وجهه وقال له: إياك أعني، فقال: وأنا عنك أعرض.

(ويذكر) أن سيدنا أحمد بن حنبل رضي الله عنه دق إنسان عليه باب داره فلما خرج قال له: لا حاجة لي بك، ثم دخل داره، فدق عليه الباب مرة ثانية فلما خرج قال: لا حاجة لي بك، وفعل ذلك مراراً عديدة والشيخ لا يتألم، وفي المرة الأخيرة كان الشيخ لابساً لثوب أبيض فأراق عليه ذلك الإنسان الدواة بالمداد قصداً فقال له الشيخ: أرشدتني أرشدك الله كنت متحيراً في كيفية صبغ هذا الثوب فأرشدتني إلى صبغه أسود، فجعل الرجل يقبل يديه ويقول: يا سيدي سامحني، فقال له: أتمدحني على خصال موجودة في الكلب، فإنك إذا دعوته أجاب وإذا طردته ذهب وهو غير عاقل فكيف بالعاقل؟.

(وذكر) أن بعض أولاد سيدنا علي كرم الله وجهه كان له وصيف فأتاه بماء في إبريق ليغسل يده وكان الماء يغلي ولم يشعر به الوصيف فلما صبه على يد سيده سقط جلدها فرفع رأسه إلى الوصيف فقال له: يا سيدي والكاظمين الغيظ، فقال: كظمت غيظي، فقال: والعافين عن الناس، فقال: قد عفوت عنك، فقال: والله يحب المحسنين، فقال: اذهب أنت حر في سبيل الله.

(وعن بعض الأدارسة) أنه كان ماراً في الطريق وكان إنسان يحمل أعواداً على دابة فأصاب عود عين الشريف فأزالها من محلها وخرجت، فاجتمع الناس وجعلوا يضربونه، فأخذه الشريف من يدهم وذهب به إلى منزله وأكرمه وأعطاه عطية وقال له: هذا الحق ما خوفناك.

(عن ذي معرفه) متعلق بمحذوف صفة لوجهين والتقدير: وجهين مرويين ومنقولين عن ذي معرفة، وصاحب المعرفة هو النبي ﷺ وأشار به الناظم لهذا الحديث.

٥٠١ ـ هـٰذَا إِذَا نَـوَيْـتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ   لَمْ تَـنْـوِ فَهْـوَ طِـبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

يعني أن جواز المطابقة وعدمها في المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى من، وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم، فهذا إشارة لجواز الوجهين في المضاف إلى معرفة، و(هذا) مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف أي الحكم، (هذا وإذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه و(إن لم تنو) شرط وحذف معمول (تنو) والتقدير: وإن لم تنو معنى من، والمراد (بما به قرن) ما هو أفعل التفضيل له.

ثم اعلم أن من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَـكُنْ بِـتِـلْوِ مِـنْ مُـسْـتَـفْـهِـمَـا   فَـلَهُـمَـا كُـنْ أَبَـداً مُـقَـدِّمَـا

(هذا إذا نويت)، قول كدي: [الأشج والناقص الخ] الأشج: لقب لعمر بن عبد العزيز، ولقب بذلك لأنه كان بجبينه أثر شجة وضربة من دابة ضربته، والناقص هو سليمان بن عبد الملك بن مروان كما في غ وغيره، والذي في التصريح أنه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الخ، وهو الذي عند أهل التاريخ، ولقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجيش وخفف عن الرعية.

وقوله: [أي عادلاهم الخ] حمله على أنه لا تفضيل فيه أصلاً، لأنه لم يكن أحد في بني مروان عادلاً إلا هما، وإنما جازت المطابقة وعدمها فيما إذا نويت معنى من، لأنك إذا نظرت إلى اللفظ وجدت من غير مذكورة، فيكون قد أشبه المقرون بأل في عدم وقوع من بعدها، والمقرون بأل يكون مطابقاً كما مر في تلو أل طبق فكذلك ما أشبهه، وإن نظرت إلى المعنى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد في وقوع من بعدهما، والمجرد لا يطابق لقوله: وان لمنكور فكذلك ما أشبهه، ووجبت المطابقة فيما إذا لم تنو من لشبهه بالمعرف بأل في خلو كل منهما عن لفظ من ومعناها.

وقوله: [أي هذا الحكم الخ] لا معنى له لأن الاسم المعرف بأل الواقع بعد اسم الإشارة نعت أو بدل فتبقى النفس متشوقة للخبر. وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] لا معنى له أيضاً، والصواب أن هذا مبتدأ والظرف بعده خبر.

وقوله: [والمراد بما به قرن الخ] هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول: والمراد بما الموصوف الذي أفعل التفضيل له، ومعنى قرن وضع وربط وسيق.

(وإن تكن بتلو من) الأولى أن يذكر هذا البيت والذي بعده عقب قوله سابقاً: وأفعل التفضيل صله الخ كما قدمه الموضح هناك تنكيتاً على الناظم لأنه من تتمة الكلام على ما يجب للمجرد، ويكونان في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا؟ قال: فيه تفصيل نبه عليه هنا.

يعني أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل، لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثل الأولى بقوله:

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى   إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل. ثم أشار إلى الثاني فقال: (ولدى إخبار التقديم نزراً وردا) يعني أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبر أي غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت   جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

(كمثل ممن) الكاف زائدة، ومثل: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك مثل قولك: ممن أنت خير، فأنت: مبتدأ، وخير: اسم تفضيل خبره، وممن: متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوباً، قال الأزهري: ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذي هو خير والمعمول الذي هو من بأجنبي وهو أنت، ومعنى كون المبتدأ أجنبياً أنه غير معمول للخبر، والصواب مثال الموضح بأنت ممن أفضل، ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ما له صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط، وهنا قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضر، اهـ بمعناه.

والحق أن ما اعترض به الأزهري على الناظم غير وارد، لأن منع الفصل بالمبتدأ إذا تقدم العامل على المبتدأ وتأخر المعمول عن المبتدأ نحو: جالس زيد في الدار لأن زيد مبتدأ لعدم اعتماد الوصف، وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المقدم فجائز، ومثل هذا تقدم في تمثيل الناظم في الحال بمسرعاً ذا راحل، ومخلصاً زيد دعا، انظر يس فقد حقق أن مثال الناظم أولى ورد ما للأزهري.

(ولدى اخبار)، قول كدي: [لزم تأخيره الخ] قد يقال: إن هذا مناف لقوله بعد: وقد يتقدم عليه بقلة لأن اللزوم ينافي القلة، والجواب عنه أنه عبر أولاً باللزوم تبعاً للجمهور الذين لا يجيزون التقديم أصلاً، وعبر ثانياً بالقلة تبعاً للناظم، أو يقال: إن المراد باللزوم في كلامه الغالب بدليل ما بعده.

وقوله: [لأنه بمنزلة الفاعل] لا وجه لهذا التعليل، والأولى تعليل الأزهري بأنه لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه من باب أولى.

وقوله: [فقالت لنا أهلاً الخ] البيت من الطويل، وفاعل قالت ضمير المحبوبة، وأهلاً: منصوب بمحذوف تقديره: أتيت أهلاً لك فاستأنس بهم، ويحتمل أن يكون أهلاً صفة لمحذوف أي مكاناً مؤهلاً اسم مفعول بمعنى معداً لك، وسهلاً: صفة لمحذوف أي وأتيت مكاناً سهلاً كل ما تريده فيه لا يصعب عليك، وفاعل زودت ضمير المحبوبة، وجنى: مفعول زودت منصوب بفتحة على الألف منع منها التعذر، وجنى النحل العسل، وبل: للإضراب، وما: موصولة مبتدأ واقعة على ريقها، وجملة زودت صلتها وعائدها

أي أطيب منه. قلت: وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقاً بزودت، و(بتلو) متعلق بـ (مستفهماً) و(لهما) متعلق بـ (مقدما) والضمير في (لهما) عائد على (من) ومجرورها، أما (من) فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم من قوله (مستفهماً) والباء للاستعانة أو للسببية، وتلو الشيء الذي يتلوه. ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر في لغة جميع العرب كقولك: زيد أفضل من عمرو، ففي أفضل ضمير يعود على زيد، وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله:

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

يعني أن أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهي لغة حكاها سيبويه فتقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، و(رفعه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الظاهر) مفعول به وخبره (نزر).

محذوف أي زودته، وأطيب: اسم تفضيل خبرها، ومنه: متعلق بأطيب وضمير منه لجني النحل، وفيه الشاهد حيث قدم منه على اسم التفضيل والمعنى: بل الريق الذي زودته أطيب من جني النحل.

وقوله: [أن يكون منه متعلقاً بزودت الخ] ومتعلق أطيب محذوف أي منه، قيل: وفي الاحتمال الذي قاله كدي نظر من جهة اللفظ والمعنى، أما اللفظ ففيه ركاكة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة بزودت وتجعل أخرى مقدرة وهو تحكم لا دليل عليه، وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الإخبار بأن الريق الذي زودته أطيب من العسل، وعلى ما قال كدي يكون المعنى: بل الريق الذي زودته من جني النحل أطيب من الريق ولا معنى له اهـ.

(قلت): الحق أن كلام كدي صحيح وذلك أن ضمير منه المذكورة عائد على ما، والمجرور بمن المحذوفة بعد أطيب عائد على جني النحل، والمعنى حينئذ: بل الشيء الذي زودته من الريق أطيب من جني النحل، ويتحد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب، ولا يلتفت لما اعترض عليه فإنه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك.

وقوله: [وأما مجرورها فمفهوم من الخ] فيه نظر بل صرح به في قوله: بتلو من.

(ورفعه الظاهر) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدي، وبالضمير المنفصل نحو: مررت برجل أحسن منه أنت، فأحسن في المثال عنده، وفي هذا المثال نعت رجل مخفوض وعلامة خفضه الفتحة النائبة عن الكسرة للوصف، ووزن الفعل وأبوه أو أنت فاعل به، والمعنى: مررت برجل فاقه أبوه في الحسن أو فاقه أنت في الحسن، والجمهور يوجبون رفع اسم التفضيل خبراً مقدماً والاسم الظاهر أو المضمر المنفصل مبتدأ مؤخر، وفي اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عائد على المبتدأ، والجملة في محل جر نعت.

(فإن قلت): اسم التفضيل وصف فلم منع من رفع الظاهر كسائر الأوصاف؟

(فالجواب) هو وصف ضعيف لعدم تصرفه كفعل التعجب فلا يرفعان إلا خفياً وهو الضمير المستتر.

ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله: (ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا) هذه اللغة هي جميع العرب وهي أن أفعل يرْفع الظاهر، لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل وذلك إذا ولي نفياً وكان فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والتقدير: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، وهذا هو المراد بقوله: (عاقب فعلاً). ثم مثل ذلك بقوله:

٥٠٥ ـ كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر، والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فالشروط قد توفرت وهي تقدم النفي وهو (لن) والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

(ومتى عاقب فعلاً)، قول كدي: [وكان فاعله أجنبياً الخ] أي غير ملتبس بضمير الموصوف.

وقوله: [ما رأيت رجلاً الخ] فأحسن: اسم تفضيل بالنصب نعت رجل، والكحل: فاعله والشروط متوفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدي وقد سبقه نفي وفاعله أجنبي، والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين، فباعتبار كون الكحل في عين زيد فاضل، وباعتبار كون ذلك الكحل نفسه في عين غيره مفضول، فمعنى المثال: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره، وإنما رفع الاسم الظاهر لصحة حلوله محل الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله، والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله، وهذا المثال هو علم بفتح اللام على هذه المسألة ولذا تعرف بمسألة الكحل، وأفردها الناس بالتأليف.

(كلن ترى في الناس) إعرابه: لن حرف نصب، وترى: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير المخاطب، وفي الناس: متعلق به، ورفيق: مفعول ترى مجرور بمن لفظاً وفي التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأولى: نعت رفيق إن كانت رأى بصرية، ومفعوله الثاني إن كانت قلبية، والفضل: بالرفع فاعل بأولى، وبه ومن متعلقان بأولى.

وقوله: [والأصل أولى الخ] أي أن الأصل أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف وهو به، وثانيهما للاسم الظاهر وهو منه، فأصله أولى به الفضل منه بالصديق، ثم حذفت الباء من بالصديق وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده، ولهذا أبدل الضمير ظاهراً فصار أولى به الفضل من فضل الصديق، ثم حذف المضاف الذي هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون المقدر بين من والصديق مضافاً واحداً وهو فضل، هذا هو الصواب كما في المرادي، وتقدير الموضح مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فاسد ولا معنى له، لأن الضمير في منه في الأصل لا يعود على أولى، وإنما يعود على الفضل كما رده بعض حواشيه.

(فإن قلت): أولى في مثال الناظم بمعنى أحق ولم يعاقب فعلاً لأنه لا فعل له من لفظه، وأما قولهم: ولي

النعت

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. ثم قال:

زيد عمراً أي جاء بعده، وتوليت المدينة، فليسا من هذه المادة فلا يصدق عليه قول الناظم: عاقب فعلا.

(قلت): أجيب عنه بأنه وإن لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذي بمعنى ثبت، تقول: لن ترى في الناسِ من رفيق ثبت له الفضل من الصديق، فتحذف ثبت وتأتي بأولى في مكانه، ولهذا قال المصنف: عاقب فعلاً بالتنكير أي فعلاً من الأفعال ولم يقل فعله.

(لا يقال) هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل في المثال السابق والفضل في مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ، وهو إن تأخر لفظاً فرتبته التقديم. (لأنا نقول): لا يصح ذلك لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبي وهو المبتدأ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

النعت

مناسبة ذكر النعت عقب ما مر أن الغالب في الصفات الأربع السابقة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أن تكون نعوتاً وأن يكون النعت منها غالباً. ثم استتبع ذكر التوابع بعد النعت والنعت عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين، وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ما هو الحق خلاف قول من قال: أن النعت خاص بما يتغير كالعقل، والوصف خاص بما لا يتغير كوصف الله بالقدم، قيل: ولذا يقال: أوصاف الله، ولا يقال: نعوت الله.

قول كدي: [هو التابع الخ] هذا تعريف للتابع من حيث هو لا لخصوص النعت، وهذا كأنه تنكيت على المصنف بأن يقول في الترجمة بدل النعت التابع كما هو الموجود في بعض النسخ وفي بعض نسخ المرادي التوابع ثم قال: يتبع البيت، ثم ترجم فقال: النعت ثم عرفه وهو حسن، لكن قد يقال: إن ذلك ثقيل على النفس حيث لم يذكر بين الترجمتين إلا بيتاً واحداً، فقول كدي: التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة وبخبر المبتدأ في نحو: زيد قائم، وبالحال من المنصوب نحو: رأيت زيداً ضاحكاً، والمفعول الثاني من نحو: ظننت زيداً كلها تابعة لما قبلها في إعرابه الحاصل أي الحاضر، وأخرج بقوله والمتجدد الثلاثة الأخيرة لأنها وإن كانت تجدد الإعراب لكنها لا تتبع ما قبلها، ألا ترى أنه يقال: كان زيد قائماً، وجاء زيد ضاحكاً، وظن بالبناء للمفعول زيد قائماً، فإن ما قبلها في هذه الأمثلة مرفوع والمذكورة بعد منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فإنها تتبع ما قبلها في إعرابه الحاصل أي الموجود في الحالة الراهنة، فإن تجدد إعراب المتبوع فيتجدد إعراب التابع معه أبداً، لكن الأولى أن يزيد في الحد غير ذي خبر لإخراج الخبر إذا كان مجموع شيئين نحو: الرمان حلو حامض فيتعين تبعية أحدهما للآخر في الإعراب حاصلاً أو متجدداً.

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطفٌ وَبَدَلْ

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل. وشمل قوله: (وعطف) نوعي العطف، وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع. ثم قال:

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

فـ (تابع) جنس دخل فيه جميع التوابع، و(متم ما سبق) أخرج به البدل وعطف النسق لأنهما لا يتمان متبوعهما، و(بوسمه أو وسم ما به اعتلق) أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنهما متممان لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقاً به، والتوكيد وعطف البيان

(يتبع في الإعراب)، قول المكودي: [ذكر في هذا البيت التوابع الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم لم يرتب التوابع بل ذكرها على حسب ما سمح له الوزن، فإن اجتمعت فترتب ترتيباً أشار له السيوطي في فريدته بقوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول   نعت بيان ثم توكيد بدل
ونسق وعند الاجتماع   كذا ترتب على نزاع

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما بواسطته حرف أم لا، الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون على نية تكرار العامل أم لا، الأول: البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ معلومة أم لا، الأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون مشتقاً أو جامداً، الأول: النعت، والثاني: عطف البيان.

(في الإعراب) أي وجوداً إن كان هنالك إعراب نحو: جاء زيد العاقل، أو فيما يشبهه نحو: يا زيد الفاضل، ويا تميم أجمعون، ويا سعيد كرز، أو عدماً فيما إذا لم يكن هنالك إعراب نحو: قام قام زيد، وان ان زيداً قائم في التوكيد اللفظي، وبهذا يجاب عن بحث الأزهري الأسماء يقتضي أن التبعية لا تكون إلا في الأسماء، مع أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الأسماء كما يأتي، ولذا أبدل الموضح الأسماء بقوله ما قبلها تنكيتاً على الناظم، وأجاب اللقاني بأن الأسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور، أو خص الأسماء بالذكر لأنها الغالب.

(الأول) بالنصب نعت للأسماء وهو مضموم الهمزة مخفف الواو جمع أولى مثل كبرى وكبر، وأخرى وأخر، فهو جمع مؤنث وصف به الناظم جمع المذكر المنكسر لتأويله بالمؤنث أي الكلمات الأول، وبه يجاب عما يقتضيه كلام العرب.

وقوله: [أن التابع لا يكون الخ] وما جاء فيه تقديم التابع فضرورة أو هو مؤول.

(فالنعت تابع)، قول كدي: [لأنهما لا يتمان الخ] أي لأنهما لم يقصد بهما مجرد الإيضاح والتخصيص كالنعت بل كل منهما مقصود في نفسه.

وقوله: [بدلالته على معنى الخ] وأما التوكيد وعطف البيان فهما يكملان المتبوع بأنفسهما لا بعلامة

ليسا كذلك، وفهم من قوله: (بوسمه أو وسم ما به اعتلق) أن النعت على قسمين: متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي، ومتم ما سبق بوسم ما اعتلق به وهو النعت السببي. ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله (تابع) وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله:

٥٠٨ ـ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

يعني أن النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت. ثم مثل للنكرة فقال: (كامرر بقوم كرما) فـ (كرما) نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال المعرفة: امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل. ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهما: واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٥٠٩ ـ وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

فقط، أما التوكيد فلأنه يكون بالنفس، ونفس الشيء هو الشيء لا معنى قائم به فقط، وأما عطف البيان فالثاني عين الأول لا معنى قائم به فقط، ومعنى متم مفيد معنى في المتبوع أعم من أن يكون النعت للإيضاح كما في نحو: جاء زيد العاقل، أو للتخصيص كما في نحو: جاء رجل عاقل، ويشمل ما إذا كان لغيرهما كالمدح كما في نحو: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أو الذم كما في نحو: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم بأن حده غير جامع لأنه بنى الاعتراض على تفسير متم بموضح أو مخصص، وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعاً وهذا أولى من جواب المرادي وهرى بأن أصل النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص وكونه بغيرهما عارض ولا اعتداد بالعارض، لأنه قد لا يسلم.

وقوله: [وهي واحد الخ] الأولى وهما لأنه عائد على اثنين ومخبر عنه في المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ.

وقوله: [من قوله تابع الخ] الأولى ما في بعض النسخ من قوله يتبع لأن في يتبع التصريح بالإعراب وفي تابع ليس بمصرح به.

(وليعط في التعريف) التقدير: وليعط النعت في حالتي التعريف والتنكير الشيء الذي ثبت واستقر للمنعوت الذي تلاه وتبعه النعت، وإنما اشترط موافقة النعت كيفما كان المنعوت لأن المنعوت والنعت شيء واحد، فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التدافع، لأن المعرفة تقتضي التعيين والنكرة تقتضي عدم التعيين، والتعيين وعدمه متناقضان.

(كرما) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة في الأصل، وحذفت الآن لأن فيه لغتين: إحداهما تصير الأصل نسياً منسياً فتقول: هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الألف منع منها التعذر، ولغة تراعي الهمزة فتقول: بفتحة على الهمزة المحذوفة وليس من قبيل الممدود الذي يقصر ضرورة.

(وهو لدى التوحيد) اعلم أن النعت تارة يكون جارياً على المنعوت ويرفع ضميراً مستتراً نحو: جاء

فسوى التذكير التأنيث، وسوى التوحيد التثنية والجمع، وأحال في ذلك على الفعل، فعلم أن النعت الحقيق وهو ما رفع ضمير الموصوف تجب مطابقته للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً متلبساً بضمير الموصوف لا يجب فيه ذلك فتقول: مررت برجلين قائمين، وبرجال قائمين، وبامرأة قائمة، فتطابق الموصوف لأنك تقول: مررت برجلين قاما، وبرجال قاموا، وبامرأة قامت، وتقول في السببي: مررت برجل قائمة أمه، وبرجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم.

٥١٠ ـ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل

زيد العاقل، وتارة يكون جارياً على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو: جاء زيد القائم أبوه، وتارة يكون جارياً على ما بعده ويرفع ضمير الموصوف نحو: جاء رجل كاتب الأب، فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على ما بعده وهو الأب، فالأول يسمى نعتاً حقيقياً، والثاني سببياً، والثالث مجازياً، وأنكر بعضهم القسم الثالث، فالحقيقي والمجازي يجب مطابقتها للمعنوي في أربعة من عشرة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وإن كان سببياً يجب مطابقته في اثنين من خمسة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير ويلزم إفراده وتذكيره دائماً، ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميراً يكون حكمه حكم الفعل في الإفراد والتذكير وفروعها، فكما أن الفعل إذا رفع ضميراً يطابق في الإفراد والتذكير وفروعها، كذلك النعت إن رفع ضميراً وإن رفع ظاهراً فحكمه حكم الفعل، فكما يجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة التثنية والجمع يجرد الوصف، وكما يكون الفعل مطابقاً لما بعده في التذكير والتأنيث لا لما قبله نحو: هند قام أبوها، فلا يطابق ما قبله في التأنيث ولهذا شبه الناظم الوصف بالفعل.

ثم ظاهر صنيع كدي وتقديره أن قول الناظم وهو لدى التوحيد عام في النعت الحقيقي والسببي، وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببي، لأن النعت الحقيقي وإن كان كالفعل أيضاً لكنه لا يخالف موصوفه في شيء فلا يحتاج للنص عليه، وأما السببي فقد خالف موصوفه في لزوم إفراده وتذكيره فاحتاج للنص عليه والإتيان بضابطه، والتشبيه بالفعل على اللغة الفصحى المارة في قوله: وجرد الفعل إذا ما أسندا الخ، وأما على لغة وقد يقال: سعدا وسعدوا الخ، فلا فرق بين الحقيقي والسببي.

(وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التي تجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التي ينعت بها وهي أربعة وكلها ذكرها المصنف، ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتي، وتارة يكون بالمفرد وهو قسمان: مشتق وشبهه.

قول كدي: [المراد بالمشتق الخ] أراد أن يدفع بهذا اعتراضاً أورده ولد الناظم على أبيه بأن المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الزمان والمكان والآلة، مع أن هذه الثلاثة لا يوصف بها، فأجاب بأن المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به ما دل على حدث وصاحبه، لكن يقال: المراد

التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، و(صعب وذرب) من الصفة المشبهة، والذرب بالذال المعجمة وهو الحاذق من كل شيء، والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله: (كذا) وذو بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله: (وذي) والمنسوب وهو المشار إليه بقوله: (والمنتسب) فتقول: قام زيد هذا، فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قام زيد المشار إليه، وكذلك مررت برجل ذي مال أي صاحب مال، وكذلك مررت برجل قرشي بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك يرفع الظاهر فتقول: مررت برجل تميمي أبوه. ثم قال:

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّراً فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبراً

شمل قوله: (بجملة) الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وفهم من قوله: (منكراً) أن الجملة لا تكون نعتاً لمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول: مررت برجل قام أبوه، وبامرأة أبوها قائم، فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال، وفهم من قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الإيهام فقال:

لا يدفع الإيراد، والحق في الجواب أن المشتق وإن كان عاماً في الأصل فمثاله بصعب وذرب يخصصه فكأنه قال: وانعت بمشتق اشتقاقاً كاشتقاق صعب وذرب، وقد يقال: هذا معنى جواب كدي.

وقوله: [بالذال المعجمة] ويصح أن يكون لمهملة ومعناه الخبير بالأشياء المجرب لها، ودرب بالكسر بمعنى اعتاد.

(والمنتسب) أي اسم نسب المنتسب، والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك، وهذا إذا كان باقياً على نسبه، فإن تنوسي نحو قمري فلا ينعت به.

(ونعتوا بجملة)، قول كدي: [والجملة الفعلية] إلا أن الوصف بالفعلية أكثر.

وقوله: [أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة الخ] فإن أرادوا وصف المعرفة بالجملة أتوا بالذي فقالوا: مررت بزيد الذي قام أبوه. وقوله: [لأنها مقدرة بالنكرة] أي مؤولة بها، فقولك: مررت برجل قام أبوه مؤول بمررت برجل قائم أبوه.

وقوله: [في موضع نصب على الحال] نحو: جاء زيد يضحك، فجملة يضحك حال من زيد.

وقوله: [أنها لا بد فيها من رابط الخ] أطلق كدي في الرابط تبعاً لظاهره عبارة الناظم المقتضية أن كل ما يربط به الجملة الواقعة خبراً يربط به الجملة الواقعة نعتاً ضميراً أو غيره وهو الذي قاله بعضهم، ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو: مررت برجل أكرمت ذلك الرجل، وخصص الموضح والمرادي الرابط بالضمير وهو الذي في المغني، ثم الرابط تارة يكون كما مثل وتارة يكون مقدراً نحو قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس﴾ أي فيه.

وقوله: [عن المبتدأ] هذا هو الصحيح ولا يحتاج لإضمار قول كما في التسهيل نحو: زيد اضربه،

٥١٢ ـ وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يقع شيء من ذلك نعتاً لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال: (وإن أتت فالقول أضمر تصب) يعني أن إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأوله على إضمار القول، ومما جاء مما يوهم ذلك الراجز:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق، والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكي بقول محذوف، والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، والضمير في قوله: (ونعتوا) عائد على العرب، وما في قوله: (ما أعطيته) مفعول ثان لأعطيت، وفي (أعطيت) ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة (ما أعطيته) والرابط الهاء في (أعطيته) وهو مفعول ثان به،

فجملة اضربه طلبية خبر زيد، والجمهور على أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً أيضاً لأن علة المنع في النعت تأتي فيها أيضاً.

(وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)، قول كدي: [كجملة الأمر الخ] مثال الأمر: جاء رجل اضربه، ومثال النهي: جاء رجل لا تضربه، ومثال الدعاء: جاء رجل ارحمه، ومثال الاستفهام: جاء رجل هل ضربته؟ ومثال العرض: جاء رجل ألا ينزل عندنا، ومثال التحضيض: جاء رجل هلا أكرمته.

وقوله: [على شيء محصل الخ] بصيغة اسم مفعول أي لا تدل على معنى موجود ومعلوم في الخارج ومعهود عند المخاطب قبل النطق بها، لأن مضمونها إنما حصل بعد ذكرهَا، فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخصيص المنعوت وهذا التعليل يجري في الخبر، ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بأن مقابله الخبر والإنشاء، فالخبر نحو: مررت برجل قام أبوه، والإنشاء نحو: مررت بعبد بعتكه، وأنت تريد إنشاء البيع بهذا اللفظ فيقتضي أن كلًا منهما يقع نعتاً مع أن الذي يقع نعتاً الخبرية فقط، وقد أصلحه العلامة سيدي الطيب مع الشطر قبل قوله:

فأعطيت ما صلة لها يرى والخبرية بذين أوجب والقول أضمر إن أتت للطلب

(وإن أتت فالقول أضمر)، قول المكودي: [فأوله على إضمار القول الخ] واجعل القول صفة لذلك المنعوت والجملة الطلبية محكية بذلك القول المقدر.

وقوله: [قول الراجز: حتى إذا جن الخ] قائله العجاج، وذلك أن قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل، ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب، ومعنى جن دخل وجاء، وفاعل اختلط يعود على الظلام أي واختلط الظلام بالضوء، والمذق: بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء وهو هنا مصدر بمعنى ممذوق، والمعنى: بقيت أنتظرهم حتى كان آخر النهار

و(خبراً) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (أعطيته) و(إيقاعَ) مفعول بـ (امنع) وهو مصدر مضافٍ إلى مفعول، و(ذات الطلب) نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب، و(إن أتت) يعني الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا ... فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

يعني أن النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد، لكنه شبيه بالمشتق، ولا يفهم من قوله: (كثيراً) اطراد الوصف به كما تقدم في قوله: ومصدر منكر حالاً

جاءوا بلبن مخلوط بالماء، وقد بين كدي الشاهد والتأويل، قال ابن هشام في التذكرة: الظاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذق محذوف، والأصل جاءوا بمذق مثل لون الذئب، ثم استأنف وقال: هل رأيت الذئب قط؟ اهـ بمعناه، وما قاله ظاهر والمعنى عليه.

(تتمة) تكلم المصنف على ما ينعت به وما لا ينعت به ولم يتكلم على ما ينعت وما لا ينعت. واعلم أن الأقسام أربعة: منها ما لا ينعت ولا ينعت وذلك المضمرات وأسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكل متوغل في الإبهام، أما كون الضمير لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والنعت للإيضاح وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل، وما أحسن قول العلامة أبي حفص سيدي عمر الفاسي:

أضمرت في قلبي هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له ... فقال لي المضمر لا يوصف

وأما كونه لا ينعت به فلأن النعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو أدون منه، ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب واستدل بنحو قوله: ﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ والحق أن العزيز الحكيم بدلان. والثاني: ما ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمعرف بأل. الثالث: ما ينعت به وهو العلم. الرابع: ما ينعت به ولا ينعت وهو الجملة.

(ونعتوا بمصدر)، قول كدي: **[لأن المصدر جامد الخ]** بيان جموده أنه أصل المشتقات، فغيره مشتق منه وليس هو مشتقاً من غيره، فالمصدر إنما يدل على الحدث ولا يقتضي تعلقاً بالمنعوت، وحق النعوت أن تكون متعلقة بالمنعوت في وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول، ويدل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل﴾ فذوي صفة لمحذوف أي رجلين، فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوي، فتوصل إلى النعت بالمصدر بذوي كما يتوصل إلى النعت بما لا يصلح النعت به بذي وفروعه فيقال: مررت برجل ذي مال، وبرجلين ذوي ثياب، وبرجال ذوي غلمان، فلو لم يمكن ذو ما نعت بما بعدها فإن كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤتى بواسطة، فلا يقال: مررت برجل ذي عالم لأن عالماً ينعت به، كما لا يجوز: يا أيها الرجل زيد لأن زيداً يباشر حرف النداء.

وقوله: **[لكنه شبيه بالمشتق]** أي في اشتماله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك فعدل المصدر اشتمل على حروف عدل، كما أن عادلاً اشتمل عليها أيضاً.

يقع بكثرة. ثم قال: (فالتزموا الإفراد والتذكيرا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره فتقول: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، وبنساء عدل، وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل: مررت برجلين ذوي عدل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان من الإفراد. ثم قال:

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ

(غير واحد) هو المثنى والمجموع وله صورتان: إحداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه تعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو: مررت برجلين كريم وبخيل، أو برجال كريم وبخيل وعاقل. والأخرى ائتلافهما، فهذه يستغنى فيها التثنية والجمع عن العطف نحو: مررت برجلين كريمين، أو برجال كرام، ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره (فرقه) والنصب بإضمار فعل يفسره (فرقه) وهو

وقوله: [اطراد الوصف الخ] (فإن قلت): عدم الاطراد مأخوذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت والالتزام للعرب ولم ينسبه للمخاطب على عادته. (قلت): ذلك صحيح لكن يشكل عليه استعمال مثل هذه العبارة في المطرد في قوله: ونعتوا بجملة الخ فإن النعت بالجملة مطرد.

(فالتزموا الإفراد)، قول المكودي: [التزم إفراده وتذكيره الخ] أشار بهذا إلى أن أل في الإفراد والتذكير خلف عن مضاف إليه وهذا رأي الجمهور، على أن أل في مثل هذا تبقى على حالها ويقدر متعلق والأصل فالتزموا فيه الإفراد والتذكير.

وقوله: [وسبب ذلك الخ] أي سبب لزوم ما ذكر من الإفراد والتذكير وإن كان الأصل في النعت أن يطابق المنعوت أن النعت ليس هو المصدر وإنما النعت محذوف الخ وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: لا حذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل، ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المبالغة، وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف اتفاقاً بل يبقى على حاله.

(ونعت غير واحد) اعلم أن النعت إذا تعدد فالمنعوت أحد أقسام ثلاثة: أحدهما: أن يكون المنعوت غير متعدد وهذا هو الآتي في قوله: وإن نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد هنا وإن كان ما يأتي موضوعاً للاتباع. الثاني: أن يكون المنعوت متعدداً والعامل متعدداً وهذا هو المشار إليه بعد قوله: ونعت معمولي الخ. الثالث: أن يكون المنعوت متعدداً والعامل واحداً وإليه أشار هنا.

قول المكودي: [هو المثنى والمجموع الخ] صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالمثنى والجمع كما مثل، وباسم الجمع نحو: قوم، واسم الجنس نحو: شجر، وبالاسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو: مررت بزيد وعمرو، وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو: مررت بزيد وعمرو وخالد، فالحكم في جميعها ما ذكره المصنف.

وقوله: [والنصب بإضمار فعل الخ] هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة، لأن فاء الجواب لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً والمتعين الرفع إلا أنه جعل الخبر فرقه،

المختار، و(واحد) نعت لمحذوف والتقدير: ونعت غير منعوت واحد، و(عاطفاً) حال من الفاعل المستتر في (فرقه) و(لا) عاطفة عطفت (إذا ائتلف) على (إذا اختلف). ثم قال:

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

يعني أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت في إعرابه فتقول: ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، فإن العاملين متحدان في المعنى والعمل، وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، ومعنى قوله: (أتبع) أجز الاتباع لا ان الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإتباع إذا كان العامل فيهما واحداً نحو: ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى، وفهم منه أيضاً أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الإتباع وفيه ثلاث صور: إحداها أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو: ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان. الثانية: أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو: قام زيد وخرج عمرو الكريمان. الثالثة: أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو: وجد زيد ووجد عمرو العاقلان إذا أريد بالأول حزن وبالثاني أصاب، وفهم من قوله: (وعمل) أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيها الإتباع نحو: ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان، وخاصم زيداً عمراً

والأولى أن الخبر إذا متصلة بما بعدها. (فإن قلت): يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة. (قلت): زيادة الفاء غير مقيسة خلافاً للأخفش فلا يحمل كلامه عليه.

وقوله: [ولا عاطفة الخ] فيه نظر لأن لا لا تعطف الجمل، وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأما التي لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها في تأويل مفرد، وعليه خرج قول خليل في المختصر وبنوم ثقل ولو قصر لا خف.

(ونعت معمولي)، قول كدي: [المتحدين في المعنى واللفظ الخ] الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع. وقوله: [والمتحدين في المعنى الخ] الأولى أن يزيد والعمل. وقوله: [إذا كان العامل فيهما واحداً الخ] هذا الحكم في نفسه صحيح لكنه خروج عن الموضوع، وموضوعه هو قوله: ونعت غير واحد الخ فهو مثل مثالنا سابقاً بمررت بزيد وعمرو.

وقوله: [لم يجز الإتباع] بل يتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية.

وقوله: [نحو: ضربت زيداً وقام الخ] هذا المثال بما وقع فيه الاختلاف في المعنى والعمل وبقي عليه مثال لما فيه اختلاف في العمل دون المعنى وذلك نحو: هذا مؤلم زيد وموجع عمراً العاقلان، فيكون العاملان وهما مؤلم وموجع اتحدا في المعنى واختلفا في العمل، فالأول عمل الجر والثاني عمل النصب، فتكون المفاهيم ثلاثة: ما إذا اختلف المعنى فقط، وما إذا اختلف العمل فقط، وبقي على كدي ما إذا اختلفا معاً، فالصور أربع: واحدة في المنطوق وثلاث في المفهوم.

العاقلان، ويحتمل قوله: (بغير استثنا) أن الاتباع شائع فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتباع وإن اتفقا في المعنى وهو ابن السراج، ويحتمل أن يريد (بغير استثناء) في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح، و(نعت) مفعول مقدم بـ (أتبع) وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين (معمولي وحيدي) والتقدير: ونعت (معمولي) عاملين (وحيدي) معنى، فوحيدي نعت لعاملين، ومعنى مجرور بإضافة وحيدي إليه، و(عمل) معطوف على (معنى) و(بغير) متعلق بأتبع. ثم قال:

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعداً بعطف كقوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ الآية، وبغير عطف كقوله تعالى: ﴿هماز مشاء بنميم﴾ الآية، فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها وعلى هذا نبه بقوله: (أتبعت) أي وجب إتباعها للمنعوت في إعرابه، وفهم من قوله: (كثرت) أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعداً فتقول: مررت بزيد الخياط الطويل بالإتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين، ومررت برجل تميمي طويل خياط إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة، وقد

وقوله: [وخاصم زيد عمراً] فيه نظر لأن الكلام مفروض فيما إذا كان عاملان والمثال إنما فيه عامل واحد.

وقوله: [وهو ابن السراج الخ] يقتضي كلامه أن ابن السراج يمنع الإتباع مطلقاً وليس كذلك بل يجيز الإتباع في الفاعلين والخبرين المتفقين في المعنى ويمنعه في غيرهما نحو: رأيت زيداً وأبصرت عمراً العاقلين: وقوله: [في الرفع] نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان. ومثال النصب: رأيت زيداً ورأيت عمراً العاقلين. ومثال الجر: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين.

وقوله: [وبه جزم الشارح] وهو الذي حمل عليه المرادي كلام المصنف إلا أنه زاد أن المصنف أشار لرد مذهب ابن السراج، والذي يظهر من كلام المكودي أنه أشار المصنف لذلك الرد.

(وإن نعوت كثرت)، قول كدي: [بعطف كقوله تعالى: سبح الخ] أشار بهذا إلى أن الأصل في هذه الصورة جواز الوجهين وتعين التبعية لأمر عارض. وقوله: [وجب إتباعها للمنعوت الخ] ونزلت منزلة نعت واحد. وقوله: [فشمل النعتين] أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد. وقوله: [بالرجل الخياط الخ] في نسخة بزيد الخياط الخ أي إذا شارك المنعوت شخصان أحدهما خياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنهما إلا بذكر الوصفين معاً.

وقوله: [مررت برجل الخ] إذا شارك المنعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تميمي طويل والآخر تميمي خياط والثالث طويل خياط فلا يمكن معرفته إلا بذكر الأوصاف الثلاثة. ثم إن إدخال كدي النكرة هنا في كلام المصنف غير صواب، والصواب أن ذلك خاص بالمعرفة، وحكم النكرة أنه يجب إتباع الأول من النعتين أو النعوت، ويجوز فيما عداه القطع والإتباع افتقرت النكرة إلى تمام التخصيص بباقي النعوت أم لا، ولا

يكون المنعوت معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله:

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوِ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

يعني أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الإتباع والقطع، والإتباع في بعضها والقطع في بعضها، وإلى جواز إتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله: (أو بعضها اقطع معلنا). وفهم من قوله: (أو بعضها اقطع) قطع بعضها وإتباع بعضها، ويلزم على هذا أن يكوّن (بعضها) منصوباً على أنه مفعول بـ (اقطع) وبهذا جزم المرادي. وقال الشارح: أي وإن يكن المنعوت معيناً ببعضها فاقطع ما سواه اهـ. فجعل مفعول (اقطع) محذوفاً، وفهم من كلامه أن (بعضها) مجرور بالعطف على (بدونها) وأو في قوله: (أو اتبع) للتخيير بين إتباع النعوت للمنعوت في الإعراب وبين قطعها عن التبعية، وفي القطع حينئذ وجهان: الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله:

يمكن أن يجري فيها قول الناظم: إن يكن معيناً بدونها الخ، لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت بالأول.

وقوله: [غير محتاج إلى تخصيص الخ] الصواب إلى إيضاح لما علمت أن ذلك خاص بالمعرفة.

(واقطع أو اتبع) أي اقطع النعوت كلها أو اتبعها كلها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر.

(وإن يكن) المنعوت (معيناً بدونها) أي بدون النعوت كالبسملة، فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت فيجوز في الرحمن الرحيم الجر على التبعية والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية، ويجوز القطع في أحدهما بالرفع أو النصب والإتباع في الآخر بشرط تقديم التابع، فإن قطعت الأول فلا يجوز في الثاني الإتباع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية وللزوم القصور بعد الكمال، لأن القطع أبلغ في المعنى لأن فيه تكثير الجمل، ولأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وأنشدوا:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر تقبل

وقوله: [وقال الشارح الخ] ما قاله الشارح من أنه إن تعين المنعوت ببعض النعوت وجب إتباع ما تعين به وجاز في غير النعت الذي تعين به الإتباع والقطع أفيد، وظاهر في نفسه ولكنه غير ظاهر من عبارة المصنف ولذا قال الشاطبي: ولو أراده المصنف لقال: أو بعضها اقطع معلنا إن يكن معيناً بالبعض الآخر.

وقوله: [بالعطف على بدونها] لا معنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفاً على بدونها لكان معمولاً لمعيناً الواقع بعد الشرط الذي هو إن ولشرط في جواز القطع والإتباع معاً، ويكون التقدير حينئذ: واقطع أو اتبع إن يكن معيناً ببعضها واقطع ما سواه ولا معنى له، والصواب أن تقدير الشارح إنما هو تقدير معنى، أو تقول: إن الشارح أشار إلى أن بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة، كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يجيز جميع ذلك.

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا

يعني أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه وجهان: الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعني وكلاهما لازم الحذف، وعلى ذلك نبه بقوله: (لن يظهرا) وهو للتخيير أيضاً، و(إن قطعت) شرط في جواز الوجهين ومفعوله محذوف تقديره: إن قطعت النعوت أو بعضها، و(مضمراً) حال من التاء في (قطعت) و(مبتدأ) مفعول بـ (مضمرا) والألف في (لن يظهرا) ضمير عائد على (مبتدأ) و(ناصباً). ثم قال:

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم إلا أن ذلك في النعت قليل، وفهم من قوله: (وفي النعت يقل) أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف المنعوت قوله عز وجل: ﴿وعندهم قاصرات الطرف أتراب﴾ أي حور قاصرات الطرف، ومن حذف النعت قول الشاعر:

(وارفع أو انصب)، قول المكودي: [وكلاهما لازم الحذف] ظاهره تبعاً لظاهر عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعية وجب حذف العامل وليس كذلك، بل محل الوجوب إذا كان النعت للمدح كما في البسملة أو للذم كقوله تعالى: ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ بنصب حمالة، فامرأته بالرفع معطوف على الضمير في سيصلى، وحمالة بالنصب أي أذم حمالة الحطب، أو للترحم كقولك: اللهم ارحم عبدك المسكين، وإن كان لمجرد الإيضاح أو التخصيص جاز ذكره نحو: جاء زيد الكاتب، ويجوز هو الكاتب أو أعني الكاتب، وعلى هذا يحمل التصريح به في قوله: قال محمد هو ابن مالك، فقول المصنف معلناً أي مصرحاً فذلك رد على من قال: إن القطع لا يمكن إلا بعد الإتباع، فيؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للمنعوت إلا نعت واحد نحو: مررت بزيد التاجر بالنصب أو بالرفع وهو كذلك. ثم إن جملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ولا يصح أن تكون نعتاً لما قبلها لأن الجملة لا ينعت بها إلا النكرات، والقطع لا يختص بالنكرات ولا يصح كونها حالاً من المنعوت لعدم وجود الرابط، وأما هو فلم يؤت به للربط وإنما ساقه التركيب، وقال المعرب: لو قيل إنها بعد المعرفة حال لازمة وبعد النكرة نعت ما بعد، ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات نعوت.

وقوله: [حال من التاء] غير ظاهر والأولى أنه حال من ضمير المخاطب في ارفع أو انصب.

وقوله: [ضمير عائد على الخ] (إن قلت): العطف بأو فالقياس افراد الضمير كما في قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾. (قلت): محل الإفراد إذا كان قصد أحدهما وهنا مقصودان معاً معاً فيؤتى بالضمير مثنى على حد: (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما).

(وما من المنعوت)، قول المكودي: [يكثر الخ] إنما قل حذف النعت وكثر حذف المنعوت، لأن النعت يستلزم المنعوت بخلاف المنعوت فلا يستلزم النعت.

وقوله: [أي حور الخ] هذا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لأن حوراً بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن

وقـد كـنـت في الحـرب ذا تـدرأ ... فـلـم أعط شـيـئـاً ولم أمـنـع

أي فلم أعط شيئاً كاملاً، و(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (عقل) و(من المنعوت) متعلق بـ (عقل) ويجوز حذفه في موضع خبر (ما) وفاعل (يقل) ضمير يعود على الحذف.

تقدير نساء، والمنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث سالماً، وقاصرات لا يكون إلا وصفاً للنساء فيكون معلوماً من كون الوصف خاصاً، ومنه: أبصرت كاتباً وركبت صاهلاً، فكاتباً صفة لمحذوف أي إنساناً، وصاهلاً صفة لمحذوف أي فرساً صاهلاً وهو معلوم من الوصف، وإما أن يكون المنعوت معلوماً بتقديمه بنفسه كلا أتوضأ إلا بالماء ولو بارداً أي لو كان ماء بارداً، أو يكون معلوماً بتقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ فسابغات صفة لمحذوف تقديره دروعاً، والصفة غير خاصة بالموصوف لكن تقدم ما يدل على الموصوف وهو الحديد في قوله تعالى: ﴿وألنا له الحديد﴾.

وقوله: [قول الشاعر: وقد كنت] البيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرادس السلمي الصحابي الجليل، ففي صحيح مسلم: أعطى مولانا رسول الله ﷺ أبا سفيان بن حرب يوم حنين وصفوان بن أميه وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس وعلقمة كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك، فقال العباس بن مرداس في ذلك:

أتجـعـل نهبي ونهب الـعـبـيـد ... دون عـيـيـنـة والأقـرع

فـما كـان حـصـن ولا حـابس ... يـفـوقـان مـرداس في مجمـع

ومـا كـنـت دون امـرىء منـهـما ... ومـن تـضـع الـيـوم لا يـرفـع

فأتم له مولانا رسول الله ﷺ مائة اهـ. ولم يذكر هذا البيت الذي فيه الشاهد. والذي عند غيره أنه ذكر البيت الذي فيه الشاهد بعد البيت الأول، ولم يذكر أنه أتم له المائة فقط بل قال عليه السلام: «أعطوه حتى يرضى» فأعطوه حتى رضي. وذا تدرأ: خبر كنت، ومعنى ذا تدرأ بضم التاء المثناة وسكون الدال المهملة وفتح الراء السابقة على الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الأعداء، ولم: حرف جزم، وأعط: مجزوم بحذف الألف نائبه ضمير المتكلم، وشيئاً: مفعول ثان لأعط والشاهد في حذف صفة شيء والدليل على حذف النعت أنه لو لم يقدر لكان في الكلام تناقض بين عدم الإعطاء وعدم المنع، والعبيد بالتصغير اسم فرسه، والمعنى: أنك فضلت هذين الشخصين في العطاء فيقتضي تفضيلهما في الشجاعة، مع أن أبي وأباهما وإياي وإياهما ليس كل منا فضل على الآخر، ولم يتفطن للنكتة التي قصدها النبي ﷺ وهو أنه يعطي الرجل ويدع الآخر والذي يدع خير من الذي يعطي، وفي هذا البيت شاهد آخر وهو حذف المنعوت والنعت أي ولم أمنع شيئاً قليلاً، ومن حذفهما أيضاً قوله تعالى: ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ أي حياة نافعة إذ لا واسطة بين الموت والحياة، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾ أي البين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التوكيد

التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، والمعنوي على قسمين: قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أَكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ ٱلْمُؤَكَّدَا

يعني أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قام زيد نفسه وعينه، وقامت هند نفسها وعينها، هذا في حال الإفراد، فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعاً فقد نبه على ذلك فقال:

التوكيد

هذا هو الثاني من التوابع وفيه لغات ثلاث: التوكيد بالواو، والتأكيد بالهمزة، والتأكيد بالألف، فالأول مصدر وكد بالواو فيقال توكيد وهي اللغة الفصحى الوارد بها القرآن قال الله تعالى: ﴿بعد توكيدها﴾. والثاني: مصدر من أكد. والثالث: مصدر من أكد أيضاً، لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفاً لأن القاعدة في الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها.

قول كدي: [لفظي] سيأتي في قوله: وما من التوكيد لفظي الخ. وقوله: [ومعنوي] وهو التابع بألفاظ مخصوصة، ولم يحده المصنف لأنه محصور في ألفاظ معلومة، والقاعدة أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد استغنوا عن حده.

وقوله: [ورفع المجاز] أي ورفع احتمال قوة المجاز، فقولك: جاء زيد احتمل أن يكون هو الذي جاء أو كتابه أو رسوله أو ثقله، فإذا قلت: نفسه أو عينه ارتفع قوة المجاز لا أنه ارتفع المجاز من أصله، لأنه يحتمل أن يكون توكيداً لمضاف محذوف وأن الأصل جاء كتاب زيد نفسه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولكنه مجاز غير قوي.

وقوله: [وقسم يدل على الإحاطة] كلامه يقتضي أن هذا القسم ليس فيه إثبات الحقيقة ورفع احتمال المجاز كالذي قبله وليس كذلك كما يعلم بأدنى تأمل، والفرق الذي عند الشاطبي مردود.

(الاسم أكدا) يتعين قراءة الاسم بالنصب مفعول مقدم بأكدا، وأكدا: فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، ولا يجوز أن يكون الاسم بالرفع مبتدأ، وأكد بضم الهمزة مبنياً للمفعول خبره لأمور منها: أن بالنفس متعلق بأكد فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. ومنها: أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده: واجمعهما.

(مع ضمير طابق) (فإن قلت): يلزم على إضافة نفس أو عين إلى الضمير إضافة الشيء إلى نفسه. (قلت): إنما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك، لأن نفس وعين أعم من معاد الضمير لأنه يؤكد بهما

٥٢١ ـ وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا   مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

يعني أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل، وشمل قوله: (ما ليس واحداً) المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول: قام الزيدان أنفسهما، وقام الزيدون أنفسهم، والهندان أنفسهما، والهندات أنفسهن. ثم أشار إلى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول فقال:

٥٢٢ ـ وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا   كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة: كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر، وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث، وجميع وهو مثل كل، ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله: (بالضمير موصلا) وأل في الضمير للعهد، ففهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكد كما في النفس والعين فتقول: جاء الجيش كله، والقبيلة كلها، والرجال كلهم، والنساء كلهن، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، والركب جميعه، والجماعة جميعها، والزيدون جميعهم، والهندات جميعهن. ثم قال:

٥٢٣ ـ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ   مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

من ألفاظ (التوكيد) عامة بمعنى (كل) فتقول: جاء الجيش عامته أي كله، والقبيلة عامتها،

معاد الضمير وغيره، وأو في أول بالعين للإباحة لأنه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لا أنها للتخيير خلافاً للمعرب، وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد المعنوي لا يكون في غير الأسماء.

(واجمعهما بأفعل) الباء بمعنى على أي على أفعل. (فإن قلت): لم قالوا في توكيد المثنى أنفسهما وأعينهما، ولم يقولوا: نفساهما وعيناهما؟ (قلت): لو قالوا ذلك لاجتمع ضميرا تثنية الألف في نفسا وعينا والثاني هما وذلك ثقيل.

(تكن متبعا) فيه رد على ابن معطي الذي أجاز جمعان في توكيد تثنية المذكر، وجمعاوان في توكيد المثنى المؤنث بأنه غير متبع للعرب.

(وكلا اذكر)، قول المكودي: [ولا يؤكد به إلا الخ] الأجزاء إما حقيقة بأن يصح انفصال بعضها من بعض نحو: جاء القوم كلهم، فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها، وإما حكماً نحو: اشتريت العبد كله، فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكماً باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال: جاء زيد كله.

وقوله: [إلى ضمير المؤكد] ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري.

وقوله: [وأل في الضمير للعهد الخ] والمعهود ضمير طابق المؤكدا.

(واستعملوا أيضاً)، قول المكودي: [لإغفال كثير من الخ] تبع في هذا التعليل الشارح والمرادي وهو

والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن، ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من (عم) فإذا بنيت من (عم) فاعلة قلت: عاممة فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني، وإنما قال مثل النافلة لإغفال كثير من النحويين ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، و(النافلة) الزيادة. ثم ذكر توابع (كل) فقال:

٥٢٤ ـ وَبَـعْـدَ كُـلٍّ أَكَّـدُوا بِـأَجْـمَـعَـا   جَـمْـعَـاءَ أَجْـمَـعِـينَ ثُـمَّ جُـمَـعَـا

يعني أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد (كل) وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن (أجمع) للمفرد المذكر، و(جمعاء) للمفرد المؤنث، و(أجمعين) للجمع المذكر، و(جمع) للجمع المؤنث، فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع، وفهم من قوله: (وبعد كل) أمران: أحدهما واجب وهو أن (أجمع) إذا ذكر مع (كل) لا يكون إلا متأخراً عنها، والآخر غالب وهو لا يؤكد به دون (كل) وقد نبه على أنه يؤكد به دون (كل) بقوله:

٥٢٥ ـ وَدُونَ كُـلٍّ قَـدْ يَجِـيءُ أَجْـمَـعُ   جَـمْـعَـاءُ أَجْـمَـعُـونَ ثُـمَّ جُـمَـعُ

يعني أن (أجمع) وما بعده يؤكد به دون (كل) فتقول: جاء الجيش أجمع، والقتلة جمعاء، والزيدون أجمعون، والهندات جمع، وفهم من قوله: (قد يجيء) أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد (كل) وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيراً كقوله تعالى: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾ و(جمعاء أجمعون) معطوفون على (أجمع) بحذف العاطف. ثم قال:

غير ظاهر لأن جميع أيضاً أغفلها كثير من النحويين، والأولى ما في الموضح من أن التاء لازمة لها كلفظ النافلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر.

(ودون كل قد يجيء أجمع)، قول كدي: [وفيه نظر] أي في التقليل المفهوم من كلام الناظم، وصرح الشارح به، وفي نظر المكودي نظر لأن إتيان اجمع دون كل قليل بالنسبة لإتيانها مع كل ولا ينافي وروده في القرآن.

وقوله: [لأغوينهم أجمعين] فأجمعين توكيد لهم ولا يكون حالاً لأن الحال نكرة، وألفاظ التوكيد كلها معارف بالإضافة إلى الضمير الملفوظ به كما في نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وعامة، والمقدر كما في اجمع وفروعه على مذهبي سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة، وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لأن كلاً منها علم على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها بنية الضمير، وبه تعلم بطلان قول الزياتي أجمعين في الآية يحتمل الحالية.

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ ٱلْبَصْرَةِ ٱلْمَنْعُ شَمِلْ

في (توكيد) النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو: شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو: صمت شهراً كله، ومنه قوله:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً   تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا   إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقوله أيضاً:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   يا ليت عدة حول كله رجب

(وإن يفد توكيد منكور قبل)، قول المكودي: [والجواز مطلقاً] أي أفاد توكيدها أو لم يفد، وأشار به إلى ما في شرح التسهيل من أن بعض الكوفيين أجازوا توكيد النكرة أفاد أم لا، قيل: وبه يقدح في الاتفاق الذي حكاه الموضح على عدم توكيدها مع عدم الإفادة وإن أجاب عنه بعض من حشى عليه، وفسرنا الإطلاق في كلامه بما ذكرنا بناء على ما هو الحق الآتي.

وقوله: [وهو ظاهر المصنف لاشتراطه الفائدة الخ] رد هذا بأنه يقتضي أن النكرة لا تفيد إلا إذا كانت مؤقتة وليس كذلك بل قد تفيد وهي غير مؤقتة نحو: اشتريت عبداً كله، واشتريت الثوب بدينار كله، إذا علمت هذا فلا يؤخذ من المصنف هذا القول الثالث، وإنما يؤخذ منه أنه مشى على القول الثاني كما يؤخذ من المرادي لأنه إنما اشترط الفائدة، فمهما أفاد توكيد النكرة جاز مؤقتة أو غير مؤقتة هذا هو الذي في الحواشي، والاعتراض منهم مبني على أن المراد بالمؤقتة خصوص الزمان وهو الذي في الأزهري، والحق أن المراد بالمؤقتة معلومة المقدار زماناً كانت كليلة وشهر، أو غيره كدرهم ودينار وعبد، والمراد بغير المؤقتة ما ليست معلومة المقدار كدراهم ودنانير وعبيد قاله الدماميني، فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت موقتة، وحينئذ فكلام المكودي وتقرير الموضح صحيح ولا تلتفت لغيره.

وقوله: [يا ليتني كنت صبياً الخ] البيت من الرجز، ويا: حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قومي، وليت: من أخوات إن، والياء اسمها، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبرها، ومرضعاً: بفتح الضاد اسم مفعول، والذلفاء: بالذال المعجمة المرأة القصيرة الأنف وهو مما يمدح به فاعل تحملني، وحولاً: منصوب على الظرفية، وأكتعا: توكيد حولا وفيه الشاهد والتوكيد بأكتع دون أجمع كما هنا شاذ.

وقوله: [لكنه شاقه الخ] البيت من البسيط، ولكن: من أخوات إن والهاء اسمها، وشاق: من الشوق فعل ماض، وأن: حرف نصب ومصدر، وأن قيل: مؤول بمصدر فاعل شاق، وذا رجب: مبتدأ وخبر والتقدير: لكن هذا المحدث شاقه قول القائل هذا اللفظ أي ذا رجب، ويا: حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قومي، وليت: من أخوات إن، وعدة: اسمها، وحول: مضاف إليه، وكله: توكيد له وفيه

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين، والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة، وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع، وفهم من قوله (شمل) أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقاً سواء كانت موقتة أو غير موقتة، و(عن) متعلق بـ (شمل). ثم قال:

٥٢٧ ـ وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

يعني أن العرب استغنت (بكلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) و(بكلا) في المثنى المذكر عن وزن أفعل فتقول: قامت المرأتان كلتاهما، والرجال كلاهما، ولا يقال: قامت المرأتان جمعاوان، ولا قام الزيدان أجمعان، كما قالوا في المفرد أجمع، وفي الجمع أجمعون، ولا بد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد، وقد تقدم في قوله: (وكلاً اذكر في الشمول) البيت، و(اغن) فعل أمر من غني يغنى بمعنى استغنى، و(بكلتا) و(عن وزن) متعلقان بـ (اغن). ثم قال:

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

الشاهد، ورجب: خبر ليت، وفي بعض النسخ شهر بدل حول وهو تحريف قطعاً لأن الشاعر لما رأى كثرة الخيرات في رجب تمنى أن يكون الحول كله رجباً، وأما كون الشهر كله رجب فلا معنى لتمنيه.

وقوله: [ويؤيده الخ] أي يؤيد كون المذهب الثالث هو اختيار الناظم، وهذا هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه وهو الملائم للحق الذي قررنا، وقول بعض قد يقال انه ليس بتأييد لاحتمال أن يكون الناظم مشى في الألفية على قول، وفي التسهيل على قول بعيد غاية.

وقوله: [وعن متعلق بشمل] غير ظاهر، والأولى كما قال الشاطبي أنه متعلق بمحذوف حال من فاعل شمل، والتقدير: المنع شمل في حال كونه منقولاً عن نحاة البصرة.

(واغن بكلتا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت على قوله: وإن يفد توكيد منكور الخ لأنه متعلق بأجمع وجمعاء المذكورين قبل، ويوجد في بعض النسخ مقدماً، وأجاز الأخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء، قال ابن خروف: ولا وجه لمنعهما.

(وإن تؤكد الضمير) إنما وجب التوكيد بالضمير المنفصل في النفس والعين لكثرة مباشرتهما العوامل، فيقع لبس كونهما توكيدين بكونهما فاعلين في نحو قولك: هند خرجت نفسها أو ذهبت عينها، إذا أردت أن الذي خرج وذهب هو ذاتها فيكون نفسها وعينها توكيدين فإذا لم يكن فصل توهم أن نفسها فاعل، وأن المراد خرجت روحها، وأن عينها فاعل، وأن المراد به الجارحة، فإذا وقع الفصل ارتفع ذلك، ولا يختص اللبس بالمؤنث بل كذلك إذا كان الضمير المذكر نحو: زيد خرج نفسه، لتوهم أن المراد بالنفس الروح وأن نفسه فاعل، ولم يؤنث الفعل لأن الفعل مسند لمجازي التأنيث خلافاً لتخصيص الأزهري اللبس بالمسند للمؤنث،

يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد (بالنفس) أو (بالعين) لا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول: قمت أنت نفسك، وزيد قام هو عينه، وفهم منه أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان منفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أنت أنفسك قائم، وفهم منه أيضاً أن التوكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده الضمير نحو: قمتم كلكم أجمعون، وفهم من قوله: (عنيت ذا الرفع) أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو مجروراً لا يؤكد أيضاً نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك. ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكِد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزيدون قاموا كلهم. وفهم من قوله: (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قاموا هم كلهم، وقمتم أنتم أجمعون، و(إن تؤكد) شرط، والفاء جواب الشرط، و(بعد) خبر مبتدأ مضمر، و(المنفصل) نعت لمحذوف والتقدير: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال:

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بموافقه، وفهم من قوله: (مكرراً) أنه يكون بالمساوي لفظاً ومعنى نحو: ادرجي ادرجي، وبالمساوي معنى دون لفظ نحو: أنت بالحق جدير قمن، لأن قمناً وجديراً متفقان معنى، وفهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك، و(ما) مبتدأ

وأما كل وجميع فلا يكونان توكيدين إلا إذا كانا مضافين للضمير، وإن كانا مضافين للضمير لا يباشران العوامل قطعاً، فلا يقال: جاءني كلكم، ومررت بكلكم، وأجمع وفروعه لا تستعمل في غير التوكيد أصلاً.

قول كدي: [إذا أكد] أي إذا أريد توكيده. وقوله: [أو بالعين] أشار بهذا إلى أن الواو في قول المصنف والعين بمعنى أو، وهي الموجودة في بعض النسخ، وتكون أو حينئذ للإباحة، فيجوز حينئذ الجمع بينهما، قال بعض: والصواب إبقاء الواو على بابها والإباحة معها أشهر من أو، فيجوز انفراد النفس عن العين وجمعهما.

وقوله: [لا يؤكد أيضاً الخ] الأولى أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده، لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو: ضربهم إياهم أنفسهم، وتارة لا يؤكد بالضمير المنفصل نحو: ضربهم أنفسهم.

(يجي مكرراً) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل، ولا يحتاج لحذف المتعلق إلا أن فيه مجازاً واضح القرينة، لأن المكرر حقيقة هو المتكلم، وان قراءتة بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لا بد فيها من حذف المتعلق أي مكرراً به، لأن الأول مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثاني مكرر به أي وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير، وهذا المقام مقام التعريف لا يجيز مثل هذا التكلف فالأولى أنه اسم فاعل.

قول كدي: [وسيذكر ذلك] أي بعض ذلك لأن المصنف إنما ذكر بعد الضمير والحروف ولم يذكر

وهي موصولة. و(لفظي) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة (ما) وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر، وجملة (يجي) خبر المبتدأ، و(مكرراً) حال من الضمير المستتر في (يجي). ثم قال:

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

يعني أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قمت قمت، والمنصوب نحو: ضربك ضربك، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غلامك غلامك، والمتصل بالحرف نحو: بك بك. وفهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أنت أنت قائم، وهو هو قاعد، وإياك إياك ضربت. ثم قال:

٥٣٢ ـ كَذَا ٱلْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابُ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

يعني أن التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد في من قولك:

الجملة الفعلية إلا في قوله: ادرجي ادرجي، والجملة الاسمية لم يذكرها أصلاً. (تتمة): قال الدماميني: اتفقوا على أن التوكيد المكرر في لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات، وأما ويل يومئذ للمكذبين في المرسلات فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع لما قبله، وذلك أن الله يذكر معنى ثم يقول: ويل لمن كذب بالمعنى المذكور قبل، ثم يذكر معنى آخر ثم يقول: ويل لمن كذب بهذا المعنى، ومثله يقال في قوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما الخ﴾ في سورة الرحمن.

(ولا تعد لفظ ضمير)، قول كدي: [وجب أن يؤتى الخ] إنما وجب ذلك لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن يكون متصلاً، فلو أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلاً فلا يحصل الغرض، وظاهره أنك إذا قلت: قمت قمت مريداً توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالتبعية بل المؤكد والتابع الضمير فقط، وإذا قلنا بهذا فيكون عامل الضمير الثاني هو عامل الأول لا المتصل به، بناء على ما هو الحق من أن عامل المؤكد والمؤكد لا يكون إلا واحداً، فيلزم عليه مخالفة القاعدة وهي أن الضمير لا يتصل إلا بعامله مع أنها قاعدة مطردة، وأجيب بأن المختار أن العامل في الضمير هو ما اتصل به، ويكون مستثنى من قولهم: إن عامل المؤكد والمؤكد لا يكون إلا واحداً، نعم هذا العامل الثاني نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكأن الأول هو العامل.

(إلا مع اللفظ) إلا: أداة استثناء، ومع: منصوب على الحال المحصورة بإلا من لفظ المفعول يتعد، والتقدير: إلا مصاحباً للفظ الذي وصل به على حد قوله تعالى: ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين﴾ فمبشرين حال محصورة بإلا من المفعول الذي هو المرسلين.

(كذا الحروف)، قول كدي: [فلا والله لا يلفى الخ] البيت من الوافر، وقائله بعض بني أسد، والفاء

في الدار زيد، في الدار في الدار زيد، وفي توكيد إن من قولك: إن زيداً قائم، إن زيداً إن زيداً قائم، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله:

فـلا والله لا يـلفـى لمـا بي ولا لـلما بهـم أبـداً دواء

فلو كان الحرف جوابياً لم يشترط فيه ذلك وإلى ذلك أشار بقوله: (غير ما تحصلا به جواب) ومثله بقوله: (كنعم وكبلى) فتقول: نعم نعم، وبلى بلى، لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، و(الحروف) مبتدأ وخبره (كذا) و(غير) منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر في إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

يعني أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو: قمت أنت، وقمت أنا، والمنصوب نحو: ضربتك أنت، والمجرور نحو: مررت بك أنت، وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف.

عطف البيان

إنما سمي عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

للعطف، ولا: لتوكيد القسم، ولا يلفى: جوابه مبني للمفعول، ودواء آخر البيت نائب الفاعل، واللام في لما حرف الجر، وما موصولة، وبي: يتعلق بمحذوف صلة ما، والواو في ولا حرف عطف، ولا توكيد للنفي، وللما: بلامين معطوف على لما الأول، وما موصولة صلتها بهم، وأبدا: منصوب على الظرفية، والشاهد في للما بهم حيث كرر اللام مرتين ولم يأت في الأولى منهما بما، والقياس أن يقول: لما لما.

(ومضمر الرفع) إنما جاز ذلك لأن الضمير المنفصل المرفوع أصل لما عداه وعامله معنوي وهو الابتداء، والمنصوب والمجرور عاملها لفظي، فلو أكد بالمنصوب والمجرور لاحتجنا إلى الإتيان بالعامل فيهما فيكون كأنه توكيد لفظي والله أعلم.

عطف البيان

هذا هو الثالث من التوابع، والعطف لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحاً قسمان أشار لهما المصنف بقوله: العطف إما ذو بيان الخ، ثم إن هذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما مر في النعت حيث قال في الترجمة النعت، وقدم أول الترجمة تقسيم التابع وترجمة الناظم هنا أولى من ترجمة الموضح.

قسم العطف إلى ذي بيان وذي نسق، فـ (العطف) مبتدأ، و(ذو بيان) خبره، و(نسق) معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو ذو نسق. ثم بين أن مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله: (والغرض الآن بيان ما سبق) أي الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان. ثم عرفه بقوله:

٥٣٥ ـ فَذُو ٱلْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

فـ (تابع) جنس يشمل جميع التوابع، و(شبه الصفة) مخرج للتوكيد، والبدل وعطف النسق (وحقيقة القصد به منكشفة) مخرج للنعت، لأن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: (حقيقة القصد به منكشفة) وقال في النعت بوسمه الخ، (فذو البيان) مبتدأ، و(تابع) خبره، و(شبه الصفة) نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد في التابع، و(حقيقة القصد الخ) جملة اسمية في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(فذوا البيان تابع) لم يبين المكودي معنى هذا البيت وليس مما ينبغي، والمعنى أن عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة والنعت في التوضيح والتخصيص، فكما أن النعت يوضح المتبوع المعرفة ويخصص المتبوع النكرة فكذا عطف البيان، فمثال توضيحه للمعرفة: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر عطف بيان على أبو حفص للإيضاح بمنزلة: جاء زيد العاقل، ومثال تخصيصه للنكرة: ﴿من ماء صديد﴾ فصديد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل: جاء رجل عاقل.

(حقيقة القصد) جواب عن سؤال مقدر على ما هو الحق وارد على قوله: شبه الصفة، كأنه قيل له: بين لنا ما تفترق فيه الصفة من عطف البيان، فأجاب بقوله: حقيقة الخ، والقصد بمعنى المقصود ومعنى منكشفة متضحة وفيه حذف والتقدير: حقيقة المقصود بالمتبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف النعت فإن الحقيقة تنكشف بعلامة فيه أو فيما تعلق به. ثم إن الأزهري عكس المخرجات التي أخرجها المكودي فجعل النعت خارجاً بشبه الصفة قال: لأن الشبيه بالشيء غيره، وأخرج للتوكيد وعطف النسق والبدل بقول المصنف: حقيقة الخ، فما في المكودي والأزهري متناقضان وما لهما معاً خلاف الحق، والتحقيق كما قال العلامة سيدي الطيب: إن الجميع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين وجه الشبه وقد علمته، وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان لوجه الافتراق بينهما بعد تمام الحد، وبيان وجه الافتراق عند المكودي بيناه سابقاً والله أعلم.

قول المكودي: [**وشبه الصفة نعت الخ**] (فإن قلت): إن تابع نكرة وشبه مضاف إلى الصفة وهي معرفة والمضاف إلى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون صفة لتابع. (قلت) نص الرجراجي على أن إضافة شبه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فهي كمثل وغير.

وقوله: [في موضع الصفة الخ] هذا مبني على ما قرر به هو من أنه للإخراج وعلى ما هو الحق فهو مستأنف.

٥٣٦ ـ فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النَّـعْـتُ وَلِي

يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة: كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله:

٥٣٧ ـ فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْنِ

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (فقد يكونان منكرين) وفهم من قوله (قد) أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ﴿إن للمتقين مفازاً حدائق﴾ وما في قوله: (ما من وفاق) مفعول ثان لـ (أولينه) وهي موصولة، و(النعت) مبتدأ وخبره (ولي) والجملة صلة (ما) و(من وفاق) متعلق بـ (ولي) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره وليه، والضمير المستتر في (ولي) عائد على (النعت) و(من وفاق الأول) متعلق بـ (أولينه) والتقدير: فأولينه من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول. ثم قال:

٥٣٨ ـ وَصَـالِحـاً لِـبَـدَلِـيَّـةٍ يُـرَى فِي غَـيْرِ نَـحْـوِ يَـا غُـلَامُ يَـعْـمُـرَا

(فأولينه من وفاق الأول)، قول المكودي: [في أربعة من عشرة الخ] أشار به إلى أن المراد بالنعت في كلام المصنف النعت الحقيقي. (فإن قلت): النعت كما يكون حقيقياً يكون سببياً فمن أين أخذ هذا التخصيص؟ (قلت): أطلق المصنف والنعت لا ينصرف إلا للحقيقي.

(فقد يكونان)، قول المكودي: [كقوله عز وجل: إن للمتقين مفازاً الخ] مفازاً اسم إن، وللمتقين خبرها، وحدائق جمع حديقة وهو البستان عطف بيان على مفازاً.

(فإن قلت): هذا المثال لا يصح أن يكون عطف بيان لأن مفازاً اسم لموضع الفوز فهو اسم مكان مفرد، وحدائق جمع حديقة وهي البستان فهي اسم ذات، وقد علمت أن المطابقة واجبة لقول المصنف: فأولينه من وفاق الخ، والصواب أنه بدل كما في أبي السعود، وصرح البيضاوي بأنه بدل بعض أو اشتمال لأن الفوز يكون بالحدائق وغيرها، وجواب بعض بأن مفازاً مصدر يقع على القليل والكثير، فهو وإن لم يوافقه لفظاً فقد وافقه في المعنى مردود بأن المصدر اسم معنى والحديقة اسم ذات فلم يتفقا أصلاً.

(وصالحاً لبدلية) لم يبين أي نوع من أنواع البدل، ومراده به بدل الكل من الكل، وأجيب بأن البدل إذا أطلق لا ينصرف إلا له.

واستشكل غير واحد جواز الإعرابين في تركيب واحد بأن المتبوع في البدل غير مقصود إنما المقصود البدل ولذا يقولون: المبدل منه في نية الطرح وفي عطف البيان المتبوع هو المقصود والتابع إنما هو بيان له، وإذا

يعني أن عطف البيان يصلح أن يكون بدلاً وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمرا) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان، فـ (يا غلام) منادى مبني على الضم، و(يعمر) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلاً، ونبه على الثاني بقوله:

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ ٱلْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِٱلْمَرْضِيِّ

يشير بذلك إلى قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

قلنا بصحة البدلية والعطف في تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود ومقصوداً وهو جمع بين نقيضين فلا يعقل.

وسئل عن هذه المسألة الإمام سيدي محمد بن عبد القادر الفارسي وسيدي العربي بردلة حسبما نقل ذلك المحقق بن زكري فأجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه أن محل جواز البدلية والعطف معاً إذا وجد تركيب ولم يدر هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة، وأما إن وجدت قرينة تبين أن المقصود الأول والثاني بيان له فهو عطف بيان قطعاً، وإن كانت قرينة تبين أن المقصود الثاني فهو بدل قطعاً بمنزلة ذات واحدة فهي تصلح للحركة والسكون وهما متباينان، وبمنزلة لفظ واحد في تركيب واحد يصح أن يكون حالاً وتمييزاً ومفعولاً لأجله وحقيقتها متباينة لكن باعتبارات نحو: صدقاً وعدلاً من قوله تعالى: ﴿وتمت كلمات ربك صدقاً وعدلاً﴾ وهو حسن غاية.

(في غير نحو يا غلام)، قول المكودي: [ويعمر عطف بيان الخ] أي على غلام لأن محله نصب بفعل قامت مقامه الياء.

وقوله: [لأن البدل الخ] العامل هنا هو الياء، ويعمر مفرد علم على غلام منقول من مضارع عمر بكسر الميم في الماضي وفتحها في المضارع، وعندهم عمر يعمر بالضم فيهما وليس بمراد وهو غير منصرف لأنه مثل بذهب قاله الجوهري والمفرد العلم أن دخل عليه حرف نداء لفظاً أو تقديراً يجب بناؤه على ما عهد في رفعه، ويعمر هنا مفتوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل، ثم إن محل قوله: ولا يجوز ما دام على نصبه فإن ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف.

(ونحو بشر تابع)، قول المكودي: [قول الشاعر: أنا ابن التارك الخ] البيت من الوافر، وقائله المرار الأسدي يفتخر بأن أباه جرح بشر بن عمرو، وأنا: مبتدأ، وابن: خبره، والتارك: اسم فاعل من ترك وفاعله عائد على أل، والبكري بفتح الباء منسوب إلى بكر بن وائل أبو قبيلة مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وبشر بالجر عطف بيان وفيه الشاهد، والطير: مبتدأ، وترقب: مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائد على بشر والجملة خبر الطير، ووقوعاً: مفعول لإجله، وعليه: متعلق بوقوع، والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء في ترقبه، والمعنى: أنا ابن الشخص الذي ترك البكري بشراً لأجل

فبشْر عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن ألبدل على نية تكرار العامل، والعامل التارك وهو مضاف إلى البكري، فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتاً للبكري ولأدى إلى إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله: (وليس أن يبدل بالمرضي).

و(صالحاً) مفعول ثان ليرى، وفي (يرى) ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، و(لبدلية) متعلق بصالحاً، و(في غير) متعلق بيرى، و(نحو بشر) معطوف على (نحو) الأول (تابع) منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذ بالإضافة المحضة وهو أظهر، و(أن يبدل) اسم (ليس) والباء زائدة في خبرها.

عطف النسق

النسق في اللغة النظم، قال الزبيدي: والنسق العطف على الأول. ثم قال:

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

فـ (تال) جنس، وقوله: (بحرف متبع) مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع. ثم مثل بقوله:

جراحات به، الطير ترتقب موته لأجل أن تقع عليه لتأكل لحمه. قال معنى ذلك العيني، وقيل في هذا البيت غير هذا.

وقوله: [وهو ممتنع] لقوله سابقاً: ووصل أل بذا المضاف الخ.

(وليس أن يبدل بالمرضي) ليس تتميماً للبيت بل للرد على الفراء الذي أجاز كونه بدلاً لأنه يجيز إضافة المقرون بأل إلى المجرد منها فيجيز جاء الضارب زيد.

وقوله: [المحضة الخ] أي المتصلة والخالصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف، وإنما احتيج لهذا لأن بشراً علم وتابع صفته وهو اسم فاعل، وإضافته في الأصل لا تفيد تعريفاً فيلزم وصف المعرفة بغيرها، فأجاب بأن ذلك في اسم الفاعل المقصود بإضافته الانفصال، وأما هنا فالمقصود الاتصال فيصح كونه وصفاً للمعرفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

عطف النسق

هذا هو الرابع من التوابع. قول المكودي: [النظم] أي الجمع، يقال: نظمت العقد إذا جمعت لآلئه على وجه يستحسن والمناسبة ظاهرة. وقوله: [العطف على الأول الخ] (إن قلت): إذا كان النسق هو العطف كما قال الزبيدي صار المعنى عطف العطف وهو لا معنى له. (فالجواب) أن مراد الزبيدي النسق لغة وأما اصطلاحاً فهو الحروف قاله الشاطبي.

(تال بحرف)، قول المكودي: [مخرج لما عدا الخ] هذا مبني على أن الباء في بحرف للسببية، ويكون

(كاخصص بود وثناء من صدق) فـ (تال) خبر مقدم، و(عطف النسق) مبتدأ مؤخر، و(بحرف) متعلق بتال، و(متبع) نعت لحرف، و(من صدق) مفعول بـ (اخصص). ثم شرع في حروف العطف فقال:

٥٤١ ـ فَـالْعَـطْفُ مُـطْلَقاً بِـوَاوٍ ثُمَّ فَـا حَـتَّى أَمْ أَوْ كَـفِـيـكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا

ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى، وذلك مستفاد من قوله (مطلقاً) أما (الواو وثم والفاء وحتى) فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما (أم وأو) فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى، وجعلهما الناظم فيما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مستوفى المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره (فالعطف) مبتدأ وخبره (بواو) وما بعده، و(مطلقاً) حال من (العطف) و(ثم) وما بعدها معطوفات على (بواو) بإسقاط العاطف والتقدير: واو وثم وفاء وحتى وأم وأو. ثم مثل بقوله: (كفيك صدق ووفا). ثم قال:

قول المصنف متبع أي مصير الثاني تابعاً للأول لا فائدة له، والصواب أن الباء في بحرف للمصاحبة بمعنى مع فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء وعطف البيان غير المسبوق بأي والبدل، ويخرج بقوله متبع التوكيد المجرور بالباء الزائدة في نحو: جاء زيد نفسه، وعطف البيان الواقع بعد أي التفسيرية نحو: عندي عسجد أي ذهب، لأن الباء وأي التفسيرية لا يصيران الثاني تابعاً للأول، لأن أي ليست للعطف على الصحيح وإنما هي تفسيرية.

(فالعطف مطلقاً)، قول المكودي: [فلا إشكال في تشريكها الخ] رد كون الواو تفيد الاشتراك في المعنى بعطف (أرجلكم على رؤوسكم) في قراءة الجر بأن الرجل مغسولة لا ممسوحة، فالتشريك إنما وقع حينئذ في اللفظ، وأجيب بأجوبة منها وهو الحق أن الجر بالعطف على رؤوسكم مدخول لامسحوا، ويحمل على المسح على الخفين فيكون المسح في الآية مستعملاً في حقيقته بالنسبة للرأس ومجازه بالنسبة للرجلين. ومنها: أن العطف ليس على رؤوسكم بل على وجوهكم، فيكون أرجلكم منصوباً بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

وقوله: [مستوفى المعنى الخ] بيان هذا أن القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم، لكن يجب التقييد بما إذا لم تكن أم وأو للاضراب وإلا فلا يشتركان إلا في اللفظ، والعذر للمصنف في الإطلاق أن كونهما للإضراب قليل، وقيل: إنهما إذا كانا للإضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا إشكال، هذا حاصل ما وجهوا به كلام الناظم. قال الشاطبي: إن النحويين مع الناظم لم يتوارد كلامهما على معنى واحد لأنهم إنما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم، ولا يشك أحد أنهما لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين، والمصنف قصد الاشتراك في المعنى الذي هو عدم التعيين.

وقوله: [ومطلقاً حال من العطف الخ] سبق قلم لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل هو الابتداء وهو ضعيف، والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل للمجرور بعده، وتقديم الحال هنا جائز بندور من إفراده قول الناظم: وندر نحو سعيد مستقراً في هجر.

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا   لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤ لَكِنْ طَلَا

ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول: قام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو لا زيد، وقام زيد لا عمرو، فالقائم زيد دون عمرو، وما قام زيد لكن عمر، وقد مثل منها بلكن فقال: (كلم يبد امرؤ لكن طلا) والطلا: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين: قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهو ستة، وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهو ثلاثة، و(بل) فاعل بـ (أتبعت) و(لفظاً) منصوب على إسقاط الخافض، و(حسب) اسم فعل بمعنى قط (ولا ولكن) معطوفان على (بل) ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال:

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لَاحِقَا   فِي ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

يعني أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وسابق نحو: جاء زيد وعمرو قبله، ومصاحب نحو: جاء زيد وعمرو معه، فلو قلت: جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة. و(سابقاً) مفعول بـ (اعطف) و(أو لاحقاً) و(أو مصاحباً)

(كلم يبد امرؤ)، قول المكودي: [والطلا الخ] أي بفتح الطاء، وذوات الظلف كل ماكان له حافر على اثنين كالمعز والبقر، وقيل الطلا ولد البقر الوحشي، وفي القاموس: الطلا بفتح الطاء ولد الظبي ساعة ولادته، والولد الصغير من كل شيء، والطلاء بالكسر والمد ككساء القطران وكل ما يطلى به والخمر والطلاء بالضم الاعناق أو أصولها جمع طلية، انتهى.

وقوله: [فاعل بأتبعت] على أن أتبعت مبني للفاعل أو نائب فاعل على أنه مبني للمفعول لأن الشخص هو الذي يتبع.

وقوله: [اسم فعل الخ] فيه نظر لأن العوامل اللفظية تدخل عليها وهي لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق. وقوله: [بمعنى قط] ليس بجيد، والجيد أنه بمعنى يكفي لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم، وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف، فإذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير، وعليه فحسب هنا مبتدأ والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك.

(فاعطف بواو)، قول المكودي: [للجمع المطلق الخ] لا فرق بين الجمع المطلق ومطلق الجمع لأن التعبير بالإطلاق في الأول هو عين الإطلاق في الثاني ومعناهما لا تقييد، خلافاً لابن هشام في المغني والسبكي، والتفرقة بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح فقهي.

وقوله: [لاحتمال المعاني الثلاثة الخ] الذي يدلك على كون الواو لا تفيد ترتيباً أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إن الصفا والمروة﴾ الآية قال الصحابة: بأيها نبدأ يا رسول الله؟ فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب، فلو كانت الواو تفيد الترتيب ما سألوا النبي ﷺ.

معطوفان عليه، و(في الحكم) متعلق بسابقاً وهو مطلوب للاحقاً، و(مصاحباً) فهو من باب التنازع.

ثم قال:

٥٤٤ ـ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

يعني أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن تابعه نحو: تفاعل وافتعل، تقول: تخاصم زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو، واصطف هذا وابني، ولا يجوز العطف في هذه المثل وشبهها بغير الواو، وأصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء، يقال: صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم في الحرب صفاً. ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال:

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

يعني أن (الفاء) العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال، فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة، وأن (ثم) تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال، فإذا قلت: قام زيد فعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولا تراخ، وإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، فعمرو قام بعد

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] لا يصح من وجهين: الوجه الأول: أن الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين. الثاني: أنه لا يرى التنازع في متقدم، فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر، وفي مصاحب الحذف من الأخير لدلالة الأول عليه.

(موافقا) نعت مصاحب وليس تتميماً للبيت بل يخرج به بعض أمثلة المفعول معه نحو: سار زيد والطريق، فالطريق مصاحبة للفاعل في الحكم وهو السير غير موافق له فيه لأن الطريق لم تفعل السير.

(واخصص بها)، قول المكودي: [على ما لا الخ] ما واقعة على المتبوع.

وقوله: [عن تابعه الخ] هكذا في غالب النسخ وهي الصواب، وفي بعضها عن متبوعه بدلاً عن تابعه وهي تحريف من الكاتب قطعاً. وقوله: [نحو تفاعل وافتعل الخ] أي من كل ما كان معنى عامله من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين.

(والفاء للترتيب)، قول المكودي: [فالمعطوف بها ثان الخ] أي متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى للترتيب.

وقوله: [من غير مهلة] هذا معنى الاتصال، والمهلة بفتح الميم وضمها خلافاً لمن أنكر الضم التأخير والانفصال، واعترض الترتيب والاتصال في الفاء بما يعلم جوابه من الموضح واعترض الترتيب في ثم بقوله تعالى في الزمر: ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾ فإن الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق، وأجيب بأن ثم بمعنى الواو بدليل جعل الواو مكانها في الأعراف حيث قال: ﴿خلقكم من نفس واحدة وجعل﴾ الخ والقصة واحدة، واعترض التراخي بنحو قولهم: هززت الرمح ثم اضطرب، فإن الاضطراب يكون عقب الهز، وأجيب بأن ثم بمعنى الفاء، ثم ان قد يلحقها تاء التأنيث اللفظ فتختص بعطف الجمل،

زيد وبينهما مهلة. و(الفاء) مبتدأ، و(للترتيب) خبره (باتصال) متعق بالترتيب، و(ثم) مبتدأ وخبره (للترتيب) و(بانفصال) متعلق بالترتيب أيضاً. ثم قال:

٥٤٦ ـ وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يعني أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فيطير صلة للذي، ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة. ثم انتقل إلى حتى فقال:

٥٤٧ ـ بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

ذكره الشمسي والفناري وبهذا يرد قوله فيما يأتي ثمت أفعال جموع قلة حيث عطف بها مع اتصال التاء بها للمفرد.

وقوله: [متعلق بالترتيب] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الترتيب والباء بمعنى مع، والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال. وقوله: [وبانفصال متعلق الخ] الأولى أنه حال منه كالذي قبله، وهذا البيت مما اتحد فيه إعراب الصدر والعجز، وكثيراً ما يفعله الناظم وهو حسن غاية.

(واخصص بفاء)، قول المكودي: [نحو الذي يطير الخ] الذي: اسم موصول مبتدأ، وجملة يطير لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والرابط فاعل يطير والفاء في فيغضب عاطفة، وزيد فاعل يغضب، والجملة معطوفة على جملة الصلة، والمعطوف على الصلة صلة وهي لا تصلح أن تكون صلة لعدم الرابط، وسوغ ذلك العطف بالفاء لأن فيها معنى السببية، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من الروابط والذباب آخراً أخبر.

وقوله: [ولا تكون الصلة إلا جملة الخ] فيه نظر لأن صلة أل في هذا الفصل وغيره تكون مفردة، يقال هنا الطائر فيغضب زيد الذباب إلا أن يكون مراده جملة حقيقية أو حكماً، وقد اعترض على الناظم بأمرين: الأول: أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ولم يتكلم على عكسه. الثاني: أن يكون كلامه قاصراً على الموصول مع أنه كما يجري فيه يجري في كل ما يحتاج لرابط كالخبر والصلة والحال، ولذا قال شيخ شيوخنا سيدي الطيب فلو قال المصنف:

بالفا اعطفن جملة رابط على خالية منه وعكسه اقبلا

لوفى بالمراد. (بعضا بحتى) اختلفوا في حتى فالجمهور على أنها لمطلق الجمع بمعنى الواو، وقال بعض المتأخرين ومنهم الزمخشري: أنها تقتضي الترتيب فقد يكون ملابسة الفعل لما قبلها متأخرة عما بعدها نحو: مات كل أب لي حتى آدم، وقد يكون في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي زمن واحد نحو: قام القوم حتى زيد إذا قاموا مرة واحدة، فإذا قلت: جاء القوم حتى زيد احتمل المعاني الثلاثة.

يعني أن (حتى) لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو: ضربت القوم حتى زيد لأن زيداً بعض القوم ولا يكون إلا غاية له، أما في زيادة نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص نحو: غلبك الناس حتى النساء، وشمل قوله (بعضا) ما بعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره: ألقى ما يثقله حتى نعله. و(بعضاً) مفعول مقدم بـ (اعطف) و(بحتى) متعلق باعطف، وكذا (على كل) واسم (يكون) ضمير مستتر عائد على لفظ، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم من قوله (اعطف).

٥٤٨ ـ وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

قول المكودي: [ألقى الصحيفة الخ] البيت من الكامل، وقائله المتلمس وليس في ديوانه، والصواب أن قائله ابن مروان النحوي في قصة المتلمس، وهي ما ورد أن المتلمس وطرفة هجيا عمرو بن هند الأمير، فلما بلغه ذلك لم يظهر لهما تغيراً، ثم كتب لهما كتاباً إلى عامله وأمره بقتلهما وقال لهما: إنما كتبت لكما بصلة، فلما كانا ببعض الطريق قال المتلمس لطرفة: كل واحد منا هجا الملك ولو أراد أن يعطينا لأعطانا في بلده ولم يكتب لنا فهل ندفع كتابينا لمن يقرأهما؟ فقال طرفة: ما كنت لأفتح كتاب الملك، فقال المتلمس: والله لأفتحن كتابي، فإذا بغلام قد خرج من الحيرة فأعطاه الكتاب ليقرأه فلما نظر إليه وجد فيه: بمجرد وصول الكتاب فاقتله، قال: ثكلت المتلمس أمه، فقال لطرفة: افتح كتابك فما فيه إلا مثل ما في كتابي، فقال طرفة: إن أراد قتلك لا يطيق قتلي لكثرة قومي، ألقى المتلمس صحيفته في نهر الحيرة وفر إلى الشام وهجا عمراً، ودخل طرفة الحيرة فقتل: وفاعل فألقى ضمير المتلمس، والصحيفة مفعوله والمراد بها الكتاب، ويخفف: منصوب بكي إن قدرت اللام قبلها فتكون مصدرية أو حرف تعليل، والناصب أن مضمرة بعدها، ورحله: مفعول، والزاد: معطوف على الصحيفة، وحتى: حرف عطف، ونعله بالنصب معطوف على الصحيفة، والشاهد في حتى نعله فإن النعل ليس بعضاً مما قبله لكنه كالبعض لأن المعنى: ألقى كل ما يثقله حتى النعل، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير: حتى ألقى نعله ألقاها فألقاها على الأول تأكيد لألقى الأول وعلى الثاني تفسير، ويجوز في نعله الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره فتكون حتى ابتدائية، ويجوز جر نعله فتكون حتى جارة وألقاها توكيد.

وقوله: [واسم يكون ضمير الخ] والجملة خالية من المفعول الذي هو بعضاً فيلزم عليه إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثاني عنده.

(وأم بها اعطف) همزة التسوية هي الواقعة بعد سواء غالباً ومن غير الغالب وقوعها بعد لا أبالي، وليت شعري، وما أدري ونحوهن، وضابط أم هذه ان تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين يصح تأويل كل منهما بمصدر وآلة السبك الهمزة على الحق فيؤول مثال المكودي بسواء على قيامك وقعودك ويكون المصدر

يعني أن (أم) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، ومنه قوله عز وجل: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ أو (إثر همزة) يطلب بها وبأم ما يطلب بأي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والتقدير: أيهما عندك؟ وهذا معنى قوله: (أو همزة عن لفظ أي مغنيه) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٤٩ - وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

فشمل قوله (الهمزة) التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾ بهمزة واحدة، والهمزة التي تقدر مع أم بأي كقول الشاعر:

مبتدأ وسواء قبله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعدمه. (تنبيه): لم يعدوا همزة التسوية حرفاً مصدراً من الموصولات الحرفية السابكة، والصواب أنها منها فهي بمنزلة أن ولو وسائرها.

(عن لفظ أي مغنية) يقتضي كلام الناظم أن الاستغناء عن أي إنما هو بالهمزة دون أم، وليس كذلك بل الاستغناء بهما معاً، ولذا قال كدي قبل: يطلب بها وبأم ما يطلب بأي، إلى قوله: وهذا معنى الخ، وأجيب بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير مغنية هي وأم وضابطها أن تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لأحدهما وجهل تعيينه، ولذا لا تجاب إلا بتعيين أحدهما بأن يقال في مثال المكودي زيد أو يقال عمرو، ولا يقال في الجواب نعم أو بلى لعدم تعيين المسؤولين فلا فائدة في الجواب بهما. قال الدماميني: ومثل وقوع أم بعد الهمزة وقوعها بعد هل التي في موضع الهمزة كقوله عليه السلام لجابر: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟» وقد تأتي أو موقع أم بعد هل اهـ. قال البنائي: ومنه ما يقع لخليل كثيراً كقوله: هل إزالة النجاسة إلى قوله سنة أو واجبة، فأو بمعنى أم.

قول المكودي: [لأن ما قبلها الخ] هذه العلة هي الصواب لأنها عامة في قسمي المتصلة، لأن تسمية أم متصلة عليه مجاز، لأن المتصل ما قبلها مع ما بعدها وما بعدها بما قبلها، لكنها لما كانت آلة الاتصال سميت بذلك، وعللها بعضهم بقوله: إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما معاً بمعنى أي، وهذا التعليل قاصر لأنه إنما يشمل القسم الثاني من أقسام أم المتصلة وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى.

(وربما أسقطت الهمزة) أل في الهمزة للعهد والمعهود الهمزتان السابقتان، ولذا مثل كدي لهما معاً وأم على حالها من الاتصال.

قول كدي: [كقراءة ابن محيصن سواء عليهم الخ] الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لا يصح لأن ابن محيصن لم يقرأ بأم وإنما قرأ بأو مع إسقاط الهمزة هكذا: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم﴾ كما نقله في المغني.

فأصبحت فيهم آنساً لا كمعشر أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله (وربما) أن ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد (وإن كان) شرط، و(خفا) اسم (كان) وهو ممدود فقصره ضرورة، و(بحذفها) متعلق بـ (خفا) و(أمن) فعل ماض في موضع خبر كان، والمراد بالمعنى معنى الهمزة، وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي (أم) وهي المنقطعة فقال:

٥٥٠ ـ وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أم) المنقطعة هي الخالية مما قيدت به (أم) المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو بعد همزة تقدر مع (أم) بـ (أي) وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها، واختلف في معناها فقيل: الإضراب والاستفهام معاً، وقيل: الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين، و(بانقطاع) متعلق بـ (وفت) وكذلك بمعنى

وقوله: [فأصبحت فيهم الخ] البيت من الطويل، وآنساً: خبر أصبح وهو مأخوذ من الأنس بمعنى الالفة، ولا: حرف عطف، والكاف بمعنى مثل معطوف على آنساً، والمعشر: مضاف إليه والمعشر الرهط والشاهد في حذف الهمزة من ربيعة للعلم بها، وربيعة ومضر قبيلتان.

وقوله: [متعلق بخفا] أظهر منه من جهة المعنى أنه متعلق بأمن.

(وبانقطاع وبمعنى بل)، قول المكودي: [من كونها الخ] خصصه بذلك كالمصنف احترازاً مما إذا لم تقع بعده همزة أصلاً نحو: ﴿أم يقولون افتراه﴾ أو وقعت بعد الهمزة التي بمعنى ما النافية نحو: (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد) إذ الهمزة للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي والمتصلة لا تقع بعده.

وقوله: [منقطع عما قبلها الخ] يؤخذ من هذا التعليل أنها غير عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وإنما هي حرف ابتداء ولهذا لزم دخولها على الجمل، وقد جوز الناظم العطف بها على قلة وهو ضعيف.

وقوله: [فقيل الإضراب الخ] يظهر من كلامه أنه ليس فيها إلا هذان القولان، والحق أن فيها ثلاثة أقوال: هذان القولان والثالث وهو اختيار الناظم، ونقله الدماميني عن سيبويه أن الأكثر اقتضاؤها الاستفهام مع الإضراب وقد تكون للإضراب وحده، فمن الأول قول بعضهم حين ظهر له أنه رأى إبلاً ثم تبين له أنه أخطأ ثم أضرب عنه معقباً بما يفيد الشك والاستفهام أنها لإبل أم شاء، فجعل الناظم شاء الذي هو اسم جمع شاة معطوفاً على إبل عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة، وجعل الجمهور شاء خبراً لمبتدأ محذوف أي بل هو شاء، وأم غير عاطفة حينئذ وإنما هي للإضراب والابتداء، ومن الثاني: ﴿أم هل تستوي الظلمات﴾ أي بل هي تستوي فهي للإضراب فقط.

وقوله: [للزومها إياه الخ] أي للزوم أم إياه أي الإضراب، والمعنى أنه اقتصر عليه لكونه متفقاً عليه بخلاف الاستفهام.

(بل) و(خلت) خبر (تك) و(مما) متعلق بخلت، و(به) متعلق بـ (قيدت) والضمائر المستترة في (تك وقيدت وخلت) عائدة على (أم) المتصلة.

(فإن قلت): كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ (قلت): هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلى (أو) فقال:

٥٥١ - خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان: الأول: التخيير نحو: خذ من مالي دينار أو ثوباً. الثاني: الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير. الثالث: التقسيم نحو: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف. الرابع: الإبهام كقوله عز وجل: ﴿إنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾. الخامس: الشك نحو: قام زيد أو عمرو، والفرق بينه وبين الإبهام أن الإبهام يكون المتكلم عالماً ويبهم على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم. السادس: الإضراب كقوله عز وجل: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾.

(خير أبح قسم)، قول كدي: [الثاني الإباحة] ليس المراد الإباحة الشرعية التي هي الجواز بل المراد العقلية أو العرفية، لأن الكلام في معنى أو قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى ﷺ، قاله الشمني على المغني.

وقوله: [جواز الجمع بين الخ] ويفهم ذلك من المتكلم بالقرائن، فإن فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير وإلا فهي للإباحة، ثم إن هذه التفرقة إنما هي لابن مالك ومن تبعه، ومذهب الأقدمين أن أو بعد الطلب للتخيير صح الجمع أو لا، وهذا هو الحق لأن صحة الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو، راجع المحلى وحواشيه.

وقوله: [نحو الكلمة الخ] يعني أن الكلمة مقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلي إلى جزئياته لصدق اسم المقسوم الذي هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة.

وقوله: [كقوله عز وجل: وإنا وإياكم الخ] جعل في المغني الشاهد في الأولى فقط، والذي صرح به الدماميني وحققه الشيخ الطيب أن الشاهد فيهما معاً، والذي بينه الأزهري أن الشاهد في الثانية فقط وهو الذي لبعض المحققين، ونص ما قاله الظاهر أنه في الثانية فقط، لأن خبر إن أحد الأمرين من الهدى والضلال، وأحدهما من حيث أنه أحدهما ثابت لكل من الفريقين لا لأحدهما وأبهم، فالصواب أن الأولى للتفريق المجرد عن الشك والإبهام فكأنه قال: إنا على هدى أو في ضلال مبين، وأنتم على هدى أو في ضلال مبين، وخولف بين حرفي الجر فجر الهدى بعلى لأن صاحب الهدى كأنه مستعل على جواد يسير به حيث شاء، والضال مطروح في أودية الضلال ومنغمس لا يدري أين يتوجه.

وقوله: [وأرسلناه إلى مائة ألف الخ] (لا يقال): أجيب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم، ثم أخبر الله بالتحقيق الذي يعلمه أنهم يزيدون على ذلك. (فإن قلت): على أي شيء عطف أو يزيدون من قوله تعالى: ﴿أو يزيدون﴾ إذ لا يصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لا يدخل على الفعل؟

وفي قوله: (وإضراب بها أيضاً نمي) إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله، و(بأو) متعلق بـ(قسم) لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله: (خير واشكك) وما بينهما، و(إضراب) مبتدأ، و(نمي) خبره، و(بها) متعلق بـ (نمي) أي نسب والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون (بها) متعلقاً بـ (إضراب) فيكون المسوغ للابتداء به إعماله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني (أو) أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

٥٥٢ - وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

يعني أن (أو) تعاقب (الواو) أي تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله: (إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس أي طريقاً، ومنه قوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

أي جاء الخلافة وكانت له قدراً، وفهم من قوله: (وربما عاقبت) وفاعل ذلك قليل، و(إذا) متعلق بـ (عاقبت) أن عاقبت ضمير عائد على أو. ثم قال:

(قلت): أجابوا عنه بأنه معطوف على مقدر، والتقدير: وأرسلناه إلى أناس وقوم يصلون إلى مائة ألف بل يزيدون.

وقوله: [**لقوله خير الخ**] الأولى أن معمول ما عدا قسم محذوف وليس فيه تنازع، لأن الناظم لا يراه في أكثر من عاملين ولا في متوسط.

وقوله: [**التفصيل الخ**] فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذي يكون في نفس المبتدأ وهذا ليس كذلك وإنما التفصيل في متعلقه، والصواب الوجه الثاني لا غير.

(إذا لم يلف)، قول المكودي: [**ومنه قوله: جاء الخلافة الخ**] البيت من البسيط، وقائله جرير يمدح به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة بليغة لما سمعها عمر قال له: يا جرير توليت هذا الأمر أي الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة، مائة أخذها عبد الله، ولده، ومائة أخذتها أم عبد الله زوجته، يا غلام أعطه المائة الباقية. قال جرير: فوالله يا أمير المؤمنين لهذا أول مال اكتسبته من حلال. وفاعل جاء ضمير عمر، وفي نسخة أتى، والخلافة: مفعول جاء بمعنى ولي، وأو بمعنى الواو للحال فيها الشاهد، والمعنى: جاء الخلافة والحالة أن الله قدرها له. وقال ابن عصفور: يحتمل أن تكون أو للشك بمعنى أن الشاعر شك هل عمر نال الخلافة بعد طلبها أو قدرها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به. وفي المغني: الذي رأيته في ديوان جرير إذ بدل أو وحينئذ لا شاهد في البيت، والكاف جارة، وما مصدرية، وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كإتيان موسى ربه الخ، وأشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثم جئت على قدر يا موسى﴾.

وقوله: [**وإذا متعلق بعاقبت الخ**] فيه نظر لأن إذا شرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم اتفاقاً، والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطه على مقابله.

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ أَوْ فِي ٱلْقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ

مذهب أكثر النحويين أن (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً. وفهم من قوله (مثل أو) أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ (أو) وليس كذلك لأن (إما) لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخيير: خذ إما ثوباً وإما ديناراً. ومثالها للإباحة: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين. ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف. ومثالها للإبهام: قام إما زيد وإما عمرو. وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو. وفهم من قوله: (إما الثانية) فائدتان: الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى. والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبوقة بإما أخرى. وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو (ومثل أو) مبتدأ، و(في القصد) متعلق بـ (مثل) و(إما) خبر المبتدأ، و(الثانية) نعت لـ (إما) و(في نحو) متعلق بفعل محذوف تقديره أعني، و(ذي) مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك إما ذي وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك. ثم انتقل إلى لكن فقال:

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَلَا

(ومثل أو في القصد)، قول كدي: [وإليه ذهب الناظم ولذلك الخ] هذا الاختيار كما يؤخذ من هنا يؤخذ من عدم عدها سابقاً في حروف العطف حيث قال: فالعطف مطلقاً الخ. ووجه هذا القول أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يدخل على مثله. (فإن قلت): إذا كانت إما غير عاطفة فما وجه ذكرها في حروف العطف؟ (قلت): أجاب ابن عصفور بأنها ذكرت هنا لمصاحبتها لحرف العطف، وقيل: لمشاركتها لأو في غالب معانيها، وقيل: تبرعا، وقيل: للرد على من يقول أنها عاطفة، وكون المأخوذ من الناظم هو ما قال المكودي هو الصواب، وما اقتضاه الأزهري من كون المأخوذ من الناظم هو الأول سهو.

وقوله: [أو بمعنى الواو قليل الخ] القلة في استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله: وربما عاقبت الخ، وأما القلة بالنسبة للإضراب فلم يتقدم في كلام المصنف ما يشير إليها إلا أن يقال هي مأخوذة من التنكير في وإضراب لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة، أو نقول: إن المعاني الخمسة الأول متفق عليها والمعنيان الأخيران مختلف فيهما، فشبه إما بأو في معانيها المتفق عليها.

وقوله: [ومثل أو مبتدأ الخ] الصواب أن إما مبتدأ ومثل خبر مقدم، لأن إما هي المحدث عنها وهي معرفة، ومثل نكرة لأن إضافتها لا تفيد تعريفاً.

(وأول لكن نفياً أو نهياً) صرح الناظم بشرط وبقي عليه شرطان آخران إفراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو، ومعنى لكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما يأتي للمكودي.

(ولا نداء) شرط كونها بعد الأمر والإثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف، وقدمه اعتناء بالرد على المخالف في عطفها بعيد النداء، وبقي على الناظم شرطان: أن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا

يعني أن (لكن) العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، وللنهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، وفهم منه أنها لا تجيء في الإيجاب، و(لكن) مفعول أول بـ (أول) و(نفياً) مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال: (ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا) يعني أن (لا) العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يا زيد لا عمرو، وللأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وللإثبات نحو: قام زيد لا عمرو. و(لا) مبتدأ وخبره (تلا) و(نداء) وما عطف عليه مفعول بـ (تلا) وفي (تلا) ضمير مستتر يعود على (لا) والتقدير: لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً. وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع أن (لا) معطوف على (لكن) وأنه معمول لأول وهو وهم منه. ثم انتقل إلى بل فقال:

٥٥٥ ـ وَبَلْ كَلٰكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

يعني أن (بل) إذا وقعت بعد مصحوبي (لكن) وهما النفي والنهي كانت بمنزلة (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، فيكون القيام منفياً عن زيد مثبتاً لعمرو، وكذلك: لا تضرب زيداً بل عمراً، فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو، فـ (بل) في ذلك (كلكن) في المعنى. ثم مثل بقوله: (كلم أكن في مربع بل تيها) والمربع: موضع الربيع، والتيها: القفر. و(بل) مبتدأ وخبره (كلكن) و(بعد) متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال، وها في (مصحوبيها) عائدة على (لكن) ثم ان (بل) تقع بعد مصحوبي (لكن) كما تقدم، وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله:

العكس، وأن يكونا مفردين، نعم في النهاية صرح بأنها تعطف الجمل مطلقاً، ولعل الناظم اعتمده فلأجله لم يشترط هذا الشرط، وفصل المرادي فقال: إن كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا.

قول كدي: [وهو وهم الخ] وجهه أنه على هذا الإعراب يبقى قول الناظم ضائعاً لا موضع له من الإعراب، وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة، والتقدير: وأول لا نداء أو أمراً أو إثباتاً حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولكن فيه طول لا داعي إليه.

(وبل كلكن)، قول كدي: [في تقرير حكم الخ] هذا المعنى في نفسه صحيح ولكن لم يتقدم للمكودي ولا للناظم وقد بيناه، وما ذكره كدي تبعاً للناظم من كونها تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذي كاد أن يكون ضرورة، وقيل: بل الأول يبقى مسكوتاً عنه، فقولك: جاء زيد بل عمرو أثبت المجيء لعمرو ويكون زيد مسكوتاً عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر المثبت والأمر قاله التفتازاني.

وقوله: [والمربع موضع الخ] أي المكان الذي ينزل فيه القوم في خصوص وقت الربيع والتيهاء ممدود، وقصره الناظم لضرورة الوزن الفلاة والقفر والموضع الخالي الذي ليس به أحد فلا يهتدى فيه للطريق، والمعنى: لم أكن في منزل معد للربيع فأهتدي للطريق به بل في أرض خالية لا أنيس بها ولا اهتداء.

٥٥٦ ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

يعني أن (بل) إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها، مثال الخبر: قام زيد بل عمرو، فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد (بل) وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيداً بل عمراً، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد (بل) وحاصل (بل) أنها يعطف بها في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر. وقوله (الجلي) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رأيتك وزيداً. وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أنت وزيد قائمان. وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قمت أنت وزيد، أو مستتراً نحو: قم أنت وزيد، وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستتراً نحو: زيد قائم هو وعمرو. ويجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(وانقل بها)، قول المكودي: [فقد أزلته عنه الخ] الحق هنا عندهم أن الحكم ثابت للثاني والأول مسكوت عنه يحتمل زوال الحكم عنه وعدم زواله.

وقوله: [لصحة الاستغناء عنه الخ] بل الصواب حذفه لأن زيادته مضرة لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض في الأمر فقالوا قولك ألا تضرب زيداً بل عمراً، وهلا أكرمت زيداً بل عمراً، بمنزلة اضرب زيداً بل عمراً، فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل فيه إلا الأمر الحقيقي وخرج العرض والتحضيض ومعنى الإضراب فيهما الغلط.

(وإن على ضمير رفع)، قول المكودي: [لم يلزم الفصل الخ] نفى اللزوم فقط ولم ينف الجواز لأن الفصل جائز بأن تقول في مثاله: رأيتك أنت وزيداً، ويكون أنت توكيداً للكاف، وقد مر عند قوله: ومضمر الرفع الذي قد انفصل الخ.

وقوله: [لم يفصل بينهما] أي لا يمتنع بل يجوز فتقول في مثاله: أنت أنت وزيد قائمان.

وقوله: [قم أنت وزيد الخ] مثله قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (فإن قلت): يلزم على هذا أن يكون فعل الأمر رفع الظاهر، لأن العامل في المعطوف عليه الذي هو الضمير المستتر هو العامل في المعطوف وهو زيد في المثال، ﴿وزوجك﴾ في الآية. (قلت): أجاب عنه أبو حيان بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك، وتبعه الموضح في شرح قوله بعد: وهي انفردت الخ، أن زوجك مرفوع على أنه فاعل بفعل محذوف تقديره: ولتسكن زوجك.

وقوله: [ولا يكون إلا بارزاً الخ] فيه نظر لأنه لا يبرز إلا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قوله عز وجل: ﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم﴾ فالفصل هنا بضمير المفعول، و(وإن عطفت) شرط، و(على ضمير) متعلق به، و(أو فاصل) معطوف على (بالضمير المنفصل) و(ما) زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله: (وبلا فصل يرد في النظم فاشياً) فمن ذلك قول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين، وراجع الشراح عند قول المصنف: وابرزنه مطلقاً الخ، وعلة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودي عند قوله وضعفه اعتقد حيث قال: ووجه ضعفه الخ، إلا أن تلك العلة إنما تجري في الفعل لا في الوصف، وفي بعض النسخ: ولا يكون إلا مستتراً بدل بارزاً وفيها نظر أيضاً، لأن الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب الإبراز. (فإن قلت): هلا عطفتم على هذا الضمير المنفصل ولم تعطفوا على المتصل؟ (قلت): لا يصح لأن المنفصل توكيد للمتصل، فلو عطفنا الاسم عليه لزم أن يكون الاسم المعطوف توكيداً للمتصل وهو مما لا معنى له.

(أو فاصل ما)، قول المكودي: [وعلى ضمير متعلق به الخ] هذا يقتضي ان عطفت المذكور فعل الشرط وفيه نظر، إذ لا يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعموله، والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يفسره المذكور أي وإن عطفت على ضمير الخ. (فإن قلت): الاشتغال هنا لا يصح لعدم الشاغل للفعل المذكور. (قلت): الشاغل ضمير مجرور ومقدر أي عطفت عليه على أنه يقال: إن ما هنا من باب التفسير لا من باب الاشتغال، قاله العلامة البناني.

وقوله: [أو صفة] هذا هو الصواب فتكون ما نكرة في موضع جر صفة لفاصل والمعنى أو فاصل أي فاصل كان، وما هذه تسمى إبهامية لأن الاسم الذي قبلها نكرة شائعة زادته شيوعاً، وأو في قوله: أو فاصل للإباحة إشارة إلى أنه تارة يكون الفاصل واحداً وتارة يكون متعدداً نحو قوله تعالى: ﴿ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم﴾.

(وبلا فصل يرد)، قول المكودي: [فمن ذلك قول الشاعر: قلت إذا أقبلت الخ] البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وإذ: ظرف لما مضى من الزمان، وفاعل أقبلت ضمير يعود على المحبوبة، والشاهد في عطف وزهر على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الزاي جمع زهراء، وسيقول الناظم: فعل لنحو أحمر وحمراء وهو صفة لمحذوف، وتهادى: فعل مضارع وأصله تتهادى فحذف إحدى التاءين ومعنى تتهادى تتبختر، والكاف في كنعاج اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هي البقر الوحشي، والفلا: الصحراء، وتعسفن: حال من نعاج أي خرجن عن الطريق، ورملا: منصوب على حذف الخافض أي في رمل، والمعنى: أن هذه المحبوبة أقبلت ومعها نسوة زاهرات يتبخترن تبختراً مثل تبختر بقر الوحش في الصحراء في الخروج عن طريق الناس، وقد ملن في الرمل للأمن من الذي يصيدهن، ومقول الشاعر مذكور في الأبيات بعد.

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد. وقول الآخر:

ورجا الأخيطل من سفاهة نفسه ما لم يكن وأب له لينالا

فأب: معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل، وفهم من قوله (فاشياً) أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر، ومنه قولهم: مررت برجل سواء والعدم، فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل. ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله: (وضعفه اعتقد) ووجه (ضعفه) أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي (يرد) ضمير مستتر عائد على العطف، وفي (النظم) متعلق بـ (يرد) وكذلك (بلا فصل) و(فاشيا) منصوب على الحال من الضمير في يرد. ثم قال:

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا

يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو: مررت بك وبزيد، والمخفوض بالاسم نحو: جلست بينك وبين زيد، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال:

وقوله: [قول الآخر: ورجا الأخيطل الخ] البيت من الكامل، وقائله جرير يهجو الأخطل فتصغيره للتحقير، ورجا: فعل ماض، والأخيطل: فاعل، ومن: تعليلية أي لأجل سفاهة نفسه، وما: مفعول رجا، واسم يكن عائد على الأخيطل، وأب: معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب: ولينالا: اللام لام الجحود وينال مضارع منصوب بأن مضمرة وألف ينالا للتثنية عائد على الأخيطل وأبيه.

وقوله: [على الضمير المستتر في سواء] لأنه مؤول بالمشتق أي مستو هو والعدم، ومنه ما في البخاري من قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» وكون الحديث مروياً بالمعنى كما في الأزهري تبعاً لأبي حيان باطل.

وقوله: [عائد على العطف] أي المفهوم من عطف فهو وان وإن لم يتقدم له ذكر فقد تقدم ما يؤخذ منه.

وقوله: [متعلق بيرد] الصواب أنه متعلق بفاشيا ليفيد كلامه ورود العطف في النثر أيضاً لكنه غير فاش.

(وعود خافض لدى عطف)، قول المكودي: [لازمة عند جمهور البصريين الخ] وجه لزومها أن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه. (فإن قلت): إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معاً معطوفان على الجار والمجرور قبلهما أو المجرور معطوف على المجرور فقط؟ (قلت): قال الرضي: الصواب هو القول الثاني وهو الذي يظهر من قول الناظم: على ضمير خفض الخ، لكن يلزم عليه أمران: إلغاء الجار الثاني واتصال الضمير بغير عامله

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً إِذْ قَدْ أَتَى   فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

يعني أن إعادة الخافض في ذلك لا تلزم عندي. ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في به. ثم قال:

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   وَالْوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

يعني أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل: ﴿أن اضرب بعصاك البحر فانفلق﴾ أي فضرب فانفلق. ثم قال: (والواو) أي والواو قد تحذف أيضاً مع ما عطفت كقوله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد، وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله: (إذ

في نحو: مررت بك وبه، وجلست بينك وبينه، وكلاهما محذور، وأجيب بأن الجار الثاني إنما جيء به لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ما قبله وأن الضمير كلمة برأسها.

(إذ قد أتى في النظم)، قول المكودي: [منها قوله: **الآن قد بت الخ**] البيت من البسيط، والآن وفي نسخة فاليوم وكل منهما منصوب على الظرفية، وبت بتشديد التاء المفتوحة من أخوات كان وتاء المخاطب اسمها، وتهجو: مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والواو لام الكلمة ونا مفعوله والجملة في محل نصب خبر بت، وتشتمنا: معطوف على تهجونا، فاذهب: جواب شرط مقدر كأنه قال له: إن فعلت ذلك فاذهب الخ، وما: نافية، ومن عجب: مبتدأ مجرور بمن الزائدة، وبك: خبر مقدم والشاهد في عطف الأيام على الكاف من بك من غير إعادة الباء كأنه قال: لا عجب في هذا لأن هذه الأيام غير صالحة وأنت كذلك فلو كان الزمان صالحاً لتعجبت منك.

وقوله: [**كقراءة حمزة الخ**] حمزة يقرأ بتخفيف سين تساءلون، ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم إلا لو كان حمزة لا يقف عن الهاء في به وإلا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حينئذ والأرحام مستأنفاً والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على حد: والطور والنجم مما أقسم به من المخلوقات، فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة.

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت) هذه المسألة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم وللموضح تقديمها، ويذكر أنها عند قوله: واخصص بفاء الخ.

قول المكودي: [**كقوله عز وجل: أن اضرب الخ**] أن مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وجملة اضرب خبرها وهو الذي يدل على اضرب المعطوف بالفاء المقدر، وهذا المعطوف المقدر معطوف على أوحينا قبل.

وقوله: [**منه قوله تعالى: سرابيل**] جمع سربال بكسر السين وهو القميص، والدليل على المعطوف

لا لبس) أي إن لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفيهما. وفهم من قوله: (قد تحذف) أن ذلك قليل، و(الفاء) مبتدأ وخبره (قد تحذف) و(الواو) مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون (الواو) معطوفاً على (الفاء) ثم قال: (وهي انفردت).

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

يعني أن (الواو) انفردت عن سائر حروف العطف بأنها يعطف بها (عامل مزال) أي محذوف (بقي معموله) وذلك كقوله:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها

فتبناً: مفعول ثان لعلفتها، والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو في اللفظ وهو ماء، فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء.

وقوله: (دفعاً لوهم اتقي) يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كون ماء معطوفاً على تبناً، إذ لا يصح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه لأن المعية متعذرة فيه. ثم قال:

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ

يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال لك: ألم تضرب زيداً؟ بلى وعمراً أي ضربته وعمراً، ومفهوم أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس

بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، وخص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة، فالذي يقي الحر هو الذي يكون نعمة عندهم.

وقوله: [**أن يكون الواو معطوفاً الخ**] فيه نظر، لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، والخبر المذكور لا يكون خبراً عن شيئين لإفراد ضميره وإلا لقال قد يحذفان.

(وهي انفردت بعطف)، قول المكودي: [**كقوله: علفتها تبناً الخ**] البيت من الرجز، والضمير للدابة، والشاهد في وماء فإنه معمول لمحذوف، وغدت: فعل ماض يحتمل أن يكون فاعله ضمير الدابة، وهمالة: حال من الضمير، وعيناها بألف التثنية فاعل بهمالة، ويحتمل أن يكون فاعل غدت عيناها وهمالة حال من عيناها مقدمة عليه، ثم إنه كما يحتمل رفع الإبهام بما في المكودي في هذا البيت يحتمل أن يؤوّل علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها وما احتمل، واحتمل سقط به الاستدلال ولذا لم يمثل به الموضح، وانظر فقد مثل للمرفوع بما علمت سقوطه وللمنصوب وللمجرور.

(وحذف متبوع)، قول المكودي: [**ومفهومه أن ذلك الخ**] فيه نظر إذ الذي يفهم من قول الناظم هنا الذي هو إشارة للمكان القريب خصوص الفاء والواو لأن الكلام قريباً إنما هو فيهما خصوصاً قاله الشمني.

كذلك بل إنما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قليل. ثم قال: (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الأسماء نحو: زيد قام وقعد، ويقوم ويقعد، و(عطفك) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الفعل) مفعول بالمصدر، و(على) متعلق به، و(يصح) في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا   وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يعني أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل وذلك كقوله عز وجل: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ فأقرضوا: معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات

قوله: [وهو في أو قليل] حتى قيل إنه خاص بالشعر ولم يمثل المكودي لحذفه مع الفاء ومنه قوله تعالى: ﴿أفلم يروا التقدير أعموا فلم يروا﴾ ومثاله بعد أو قوله: فهل لك أو من والد لك بعدها. أي فهل لك من أم أو من والد الخ، وزاد بعضهم ثم، وبعضهم أم المتصلة.

(فرع): أقسام المعطوف والمعطوف عليه والعطف أربعة: حذف العطف والمعطوف معاً، حذف المعطوف وحده، حذف المعطوف عليه وحده، حذف حرف العطف وحده، تكلم الناظم على الأول في قوله: والفاء قد تحذف الخ، وعلى الثاني في قوله: وهي انفردت بعطف الخ، وعلى الثالث في قوله: وحذف متبوع، ولم يتكلم على الرابع مع أنه ارتكبه كثيراً في هذا النظم وبابه الشعر، قيل: ويجوز في النثر على قلة.

(وعطفك الفعل) أطلق المصنف في الفعلين وشرحه المكودي على ظاهره مع أن الفعلين مقيدان بأن يكونا متحدين في الزمان، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل ولا العكس، وأما اتحاد الصيغة بأن يكونا معاً فعلين ماضيين اصطلاحاً أو يكونا مضارعين فلا يشترط بل يجوز اختلافهما، ثم إنهم استشكلوا هذا الكلام بأنه لا يوجد له مثال، بل الأمثلة التي ذكروا إنما هي من عطف جملة على جملة ولأن كل فعل له فاعل، لا أنه عطف فعل على فعل فقط، وأجيب بأنه لما كان فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني صار الفعلان معاً كأنهما ليس لهما إلا فاعل واحد فصح إطلاقه عطف الفعل على الفعل بهذا الاعتبار.

(واعطف على اسم)، قول المكودي: [فأقرضوا معطوف الخ] تبع في هذا الفارسي والزمخشري وهو منتقد لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمصدقات، وقد علمت صحة عدم الفصل بين الصلة والموصول ولا يصح أيضاً عطفه على صلة أل في المصدقات لاختلاف الضمائر، إذ ضمير مصدقات مؤنث وضمير أقرضوا مذكر، فيتخرج حينئذ على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه والأصل والله أعلم: والذين أقرضوا.

وقوله: [أي وقابضات] قيل: الأولى أن يؤول صافات ويترك يقبضن على حاله لأن كلامنا في عطف فعل على اسم شبيه به فيؤول الشبيه بفعل صريح وهو يصففن، وأجيب بأن صافات حال والأصل في الحال أن تكون مفردة فالتأويل إنما هو في الثاني.

ويقبضن﴾ أي وقابضات. ثم قال: (وعكساً استعمل تجده سهلا) العكس: هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

البدل

٥٦٥ ـ اَلتَّـابِعُ ٱلْمَقْصُـودُ بِـالْحُكْمِ بَـلاَ وَاسِـطَةٍ هُـوَ ٱلْمُـسَـمَّـى بَـدَلاَ

(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، و(المقصود بالحكم) مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: (بلا واسطة) قال الشارح: أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد، وحمله المرادي على أنه المقصود بالحكم مطلقاً، فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر، و(التابع) مبتدأ، و(المقصود

(وعكساً استعمل)، قول المكودي: [كقوله تعالى: يخرج الحي الخ] تبع في التمثيل بهذه الآية الناظم في شرح التسهيل وأوردوا عليه إشكالاً حاصله أن جملة يخرج خبر عن ان بعد الخبر بفالق ومحل الرفع ثابت للجملة بتمامها لا للفعل فقط، وحينئذ فيمكن أن يكون مخرج معطوفاً على الفعل وحده، وأجيب بأن مخرج الاسم في الحقيقة معطوف على محل الجملة وهو الرفع، لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب، والتأويل في هذه الآية في الفعل لأن الأصل في الخبر الإفراد. (فإن قلت): كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع أن حرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس؟ (قلت): إنما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر، فآل الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم.

البدل

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها، وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض، قال تعالى: ﴿عسى ربنا أن يبدلنا﴾ أي يعوضنا، واصطلاحاً قال المصنف: التابع المقصود الخ.

قول المكودي: [قال الشارح أخرج به المعطوف ببل الخ] يعني بعد الإثبات لا مطلقاً نحو: جاء زيد بل عمرو، فإن المقصود بالحكم الذي هو المجيء إنما هو للثاني دون الأول، وحاصل هذا الكلام الذي اختصره المكودي حتى وقع في الإيهام أن الشارح والمرادي اختلفا في معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحمله الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع، فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلاً وهو المعطوف بلا ولكن وبل بعد النفي، أو كان مقصوداً مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى وأم وأو، ويبقى داخلاً المعطوف ببل بعد الإثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله: بلا واسطة، هذا كلام الشارح وهو ما في الموضح فاعتراضه عليه تحامل قطعاً.

وحمل المرادي المقصود على مطلق المقصود أي وحده أو مع المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان وأحد أقسام النسق وهو غير المقصود أصلاً وقد علمته، وأخرج بقوله: بلا واسطة القسم الثاني والثالث

بالحكم) نعت له، و(بلا) متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، و(المسمى) خبر، والجملة خبر التابع، و(بدلا) مفعول ثان بالمسمى، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

٥٦٦ ـ مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ   عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

فذكر له أربعة أقسام: الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء، ويسمى أيضاً بدل كل من كل نحو: قام زيد أخوك.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أكلت الرغيف ثلثه.

من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينهما إنما هو في عطف النسق المقصود مع المتبوع، والشارح أخرجه بقوله: المقصود، والمرادي أخرجه بقوله: بلا واسطة ومثالها واحد، وبعد هذا فالأولى ما في المرادي إذ ليس في كلام الناظم ما يفيد حصر المقصود في التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح.

(فإن قلت): ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود. (قلت): ذلك لا يصح لأن المقصود ليس خبراً، فليس من جزأي الابتداء وإنما هو نعت فلا يفيد حصراً وإنما يفيد حصر ما يسمى بدلاً في التابع الموصوف بما ذكر فالحق ما في المرادي، إلا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله: بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق، وهنا أبحاث أخر تركناها لطولها، وفي النظم تقديم الحد على المحدود والذي سهل ذلك التصريح بالمحدود في الترجمة.

وقوله: **[متعلق بالمقصود الخ]** الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير في المقصود العائد على التابع.

(مطابقاً أو بعضاً)، قول المكودي: **[فذكر أربعة أقسام الخ]** كلام المكودي يقتضي أنها أكثر، وقد زاد بعضهم خامساً وهو بدل الكل من البعض، وجعل منه السيوطي قوله تعالى: ﴿فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن﴾ فجنات جمع بدل من الجنة وهو مفرد، والحق أنه بدل كل من كل، وأن الجمع في الثاني إنما هو باعتبار الأماكن، وأن أل في الجنة للجنس فتصدق بالمتعدد.

وقوله: **[وهو بدل الشيء من الشيء الخ]** أي بدل شيء من شيء، أو تقول: ان أل في الشيء للكمال وعبر المصنف بالمطابق مخالفاً لتعبير الجمهور ببدل الكل لوقوعه في أسماء الله تعالى نحو: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الجر، وهي لا يقال فيها كل ولا جزء.

وقوله: **[بدل البعض من الكل]** أي بدل جزء من كل قليلاً كان ذلك الجزء كمثال المكودي أو مساوياً كأكلت الرغيف نصفه، أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثيه، ولا بد في بدل البعض من ضمير ملفوظ به كهذه الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾ فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أي منهم.

(أو ما يشتمل عليه) اختلفوا هل المبدل منه هو الذي اشتمل على البدل أو العكس أو لا اشتمال لواحد

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أعجبتني الجارية حسنها، وقد يكون بالاسم نحو: سرق زيد ثوبه.

الرابع: بدل الإضراب وهو نوعان وسيأتي. و(مطابقاً) وما عطف عليه مفعول ثان لـ (يلفى) وفي (يلفى) ضمير مستتر وهو المفعول الأول بيلفى وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

٥٦٧ ـ وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

يعني أن القسم الرابع على قسمين: أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد

منهما على الآخر، وإنما المشتمل هو العامل المسند للمبدل منه إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره، فقولك: نفعني زيد علمه قبل ذكر البدل وهو علمه يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه فيكون المشتمل حينئذ هو العامل.

(فإن قلت): على أي شيء يحمل كلام الناظم؟ (قلت): ما نكرة موصوفة واقعة على البدل قطعاً، ثم إن قرأت يشتمل بكسر الميم مبنياً للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للمبدل منه المفهوم من السياق كان المأخوذ منه القول الثاني فقط، وإن قرأته بفتح الميم مبنياً للمفعول فيكون عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للبدل احتمل القول الأول وهو الذي في التسهيل، واحتمل القول الثالث وهو الذي حمل الموضح عليه كلام الناظم وهو الصواب.

قول المكودي: [وهو ما يصح الخ] أي ما يصح للمتكلم أن يستغني بالمبدل منه عن البدل ويكون المعنى صحيحاً، كأن تقول: أعجبتني الجارية وأنت تريد حسنها، ورد هذا الضابط بما لا يقنع، فلو لم يصح الاستغناء بالأول عنه نحو: أسرجت زيداً فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أسرجت زيداً.

(أو كمعطوف ببل) الكاف اسمية بمعنى مثل معطوف على مطابقاً، قال يس: وكلام الشارح كالصريح في تخصيص قول المصنف: أو كمعطوف ببل ببدل الإضراب دون بدل الغلط والنسيان وعليه حمله المكودي حيث قال: الرابع بدل الإضراب، ولا يصح التقسيم بعده في قوله: وذا للإضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، والأولى أن المراد بكونه كالمعطوف في قصد البدل والإعراض عن المبدل منه بأن يحتمل أن يكون مقصوداً ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى.

(وذا للإضراب)، قول المكودي: [على قسمين] مع قوله في التوطئة: ثم قسم الرابع إلى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم، والحق أن الأقسام ثلاثة: بدل إضراب وبدل نسيان وبدل غلط، فإن كان المتبوع مقصوداً قصداً صحيحاً كالبدل فالبدل بدل إضراب، وإن كان المبدل منه مقصوداً أولاً ثم تبين له فساد قصده فبدل نسيان، وإن كان الأول غير مقصود وإنما سبق اللسان إليه فبدل غلط، ومثال المصنف بخذ نبلا مدى الآتي محتمل للثلاثة، قال ذلك الموضح تبعاً لغيره وهو صريح في أن المبدل منه مع البدل مقصودان في القسم الأول وهو بدل الإضراب وهو قول المكودي دون أن تسلب الحكم عن الأول وهو غير صحيح لأنه

كقولك: أكلت خبزاً لحماً، ومعناه أن قولك: أكلت خبزاً قصدت إلى الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك: رأيت زيداً حماراً، أردت أن تقول: رأيت حماراً فغلطت فقلت: رأيت زيداً ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار، وهذا معنى قوله: (غلط به سلب) أي سلبت الغلط عن الأول بالثاني. و(ذا) مفعول مقدم بـ (اعز) ومعنى (اعز) انسب و(للإضراب) متعلق بـ (اعز) و(قصداً) منصوب بـ (صحب) وفاعل (صحب) هو البدل المشار إليه بـ (ذا) و(قصداً) بمعنى مقصوداً وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان صحب البدل ذا قصد، وقوله: (ودون قصد) في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أي وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد، و(غلط) خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط، و(به سلب) صفة ومفعول (سلب) ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام، وتقدير كلامه: وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام الأربعة فقال:

٥٦٨ ـ كَـزُرْهُ خَـالِـداً وَقَـبِّلْهُ ٱلْـيَـدَا وَاعْـرِفْـهُ حَقَّـهُ وَخُـذْ نَبْـلاً مُـدَى

فـ (زره خالداً) مثال للبدل المطابق لأن خالداً والضمير المتصل في زره شيء واحد، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض من الكل، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال، وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير وسيأتي. و(خذ نبلاً مدى) مثال للبدل المباين وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل

يصير هذا البدل كالمعطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم: كمعطوف ببل، والصواب أن الأول بقي مسكوتاً عنه، قاله بناني في حواشي المكودي.

(فإن قلت): هل يمكن أن يدخل بدل النسيان في كلام الناظم أو لا يمكن؟ (قلت): كلام الموضح حيث قال: والناظم وأكثر النحويين الخ يقتضي أن الناظم أدخل بدل النسيان في بدل الغلط وهو غير ظاهر من المصنف، والظاهر أنه داخل في قوله: إن قصداً صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أو لا ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان، وبما إذا لم يتبين له قصد الأول وهو بدل الإضراب، نعم كلام الناظم يقتضي أن النوعين يسميان ببدل الإضراب وليس كذلك، فالاعتراض عليه إنما هو في عدم التفرقة وإلا فكلامه شامل لهما.

وقوله: [**أي سلب الغلط عن الأول الخ**] بين أن عبارة الناظم أولى من عبارتهم ببدل الغلط، لأنها تقتضي أن البدل هو الغلط فلو سموه ببدل سلب الغلط لكان أولى.

(كزره خالداً)، قول المكودي: [**وقبله اليدا مثال الخ**] وأل فيه نائبة عن ضمير مضاف إليه والأصل قبله يده، لأن بدل البعض لا بد فيه من الضمير كما علمت.

وقوله: [**بدل الظاهر من الضمير**] أي الغائب وسيأتي في مفهوم قوله: ومن ضمير الحاضر الخ.

وقوله: [**أنه على قسمين الخ**] قد علمت أنه أقسام ثلاثة والمآل محتمل لها.

لها لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أكلت خبزاً لحماً، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رأيت زيداً حماراً، والمدى: جمع مدية وهو السكين. ثم قال:

٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْهُ إلَّا مَا إحَاطَةً جَلَا

٥٧٠ ـ أوِ اقْتَضَى بَعْضاً أوِ اشْتِمَالَا ... كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا

يعني أن (ضمير الحاضر) لا تبدل منه (الظاهر) مطلقاً بل إن كان بدل بعض جاز مطلقاً، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم ... رجلي فرجلي شثنة المناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله:

ذريني إن أمرك لن يطاعا ... وما ألفيتني حلمي مضاعا

فحلمي بدل اشتمال من الياء في ألفيتني، وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جئتم كبيركم وصغيركم، وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل، و(من ضمير) متعلق بـ (تبدله) و(الظاهر) مفعول بفعل مقدر يفسره (تبدله) و(إلا) استثناء، و(ما) منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها (جلا) و(إحاطة) مفعول

(ومن ضمير الحاضر الخ)، قول المكودي: [جاز مطلقاً] أي سواء كان أقل من الباقي أو مساوياً له أو أكثر، هذا معنى الإطلاق وليس معناه سواء دل على الإحاطة أم لا لأنه لا يتصور فيه، ولما فهم بعض أن معنى الإطلاق هو هذا قال: لا معنى للإطلاق، وقدم شرح قول المصنف: أو اقتضى بعضاً الخ على قوله: إلا ما إحاطة جلا، ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل.

وقوله: [قول الشاعر: أوعدني بالسجن الخ] البيت من الرجز، وأوعد: فعل ماض يستعمل غالباً في الشر، ووعد الثلاثي يستعمل غالباً في الخير وفاعله ضمير المحدث عنه وياء المتكلم مفعوله، والأداهم جمع أدهم القيد، ورجلي بدل بعض من ياء المتكلم وفيه الشاهد، ورجلي: مبتدأ، وشثنة: أي غليظة خبر، والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين وهو في الأصل خف البعير واستعمله هنا في أصابع الإنسان، ثم يحتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيد، ويحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك.

وقوله: [ذريني إن أمرك الخ] البيت من الوافر، وقائله عباد بن زياد العبادي، وذري: أمر بمعنى اتركيني وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله، وأن: حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر، لن يطاعا: خبر أن، وما: نافية، وألفى: فعل ماض والتاء المكسورة فاعله وياء المتكلم مفعولة به، وحلمي: بدل اشتمال من الياء وفيه الشاهد، ومضاعاً: مفعول ثان لألفى.

بجلا، و(أو اقتضى) معطوف على (جلا). ثم مثل بدل الاشتمال فقال: (كأنك ابتهاجك استمالا) فـ (ابتهاجك) بدل من الضمير في (أنك) و(استمالا) خبر ان. ثم قال:

٥٧١ ـ وَبَـدَلُ ٱلْـمُـضَمَّـنِ ٱلْهَمْـزَ يَـلِي ‌ ‌ ‌ هَمْـزاً كَـمَـنْ ذَا أَسَـعِـيـدٌ أَمْ عَـلِي

يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله: (كمن ذا أسعيد أم علي) و(بدل) مبتدأ، و(الهمز) مفعول ثان بـ (المضمن) و(يلي) في موضع خبر المبتدأ، و(همزاً) مفعول بـ (يلي) و(من) اسم استفهام وهو مبتدأ، و(ذا) خبره، و(أسعيد أم علي) بدل من قال:

٥٧٢ ـ وَيُبْـدَلُ ٱلْفِعْـلُ مِنَ ٱلْفِعْـلِ كَمَنْ ‌ ‌ ‌ يَـصِـلْ إِلَيْـنَـا يَـسْـتَـعِـنْ بِـنَـا يُـعَـنْ

يعني أنه يجوز أن (يبدل الفعل من الفعل) وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

متى تـأتنـا تلمم بنـا في ديـارنـا ‌ ‌ ‌ تجـد حـطبـاً جـزلاً ونـاراً تـأججـا

فتأتنا وتلمم متفقان في المعنى وبدل الاشتمال كقوله تعالى: ﴿يلق أثاماً يضاعف له العذاب﴾ ومنه قوله في المثال: من يصل إلينا يستعن بنا يعن، فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال، وأما بدل الغلط

(كأنك ابتهاجك) الابتهاج: هو الفرح والسرور، والاستمالة: إمالة القلوب إليه، والمعنى: أن فرحك تميل القلوب إليه، وفاعل اشتمال يعود على الابتهاج، ولو راعى المبدل منه وهو الكاف لقال: استملت بتاء الخطاب ومراعاة البدل هو الكثير الغالب فيقال: إن زيداً عينه حسنة، فعينه بالنصب بدل بعض من زيد ولو راعى المبدل منه لقال حسن.

قول كدي: [خبر كأن بالكاف] هذا هو الذي في غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر، وإن بكسر الهمزة هي العاملة وفي بعض النسخ خبر إن وهي الصواب.

(ويبدل الفعل)، قول المكودي: [متى تأتنا الخ] البيت من الطويل، ومتى: اسم شرط جازم، وتأت: فعل الشرط مجزوم بحذف الياء وفاعله ضمير المخاطب، وتا: مفعوله، وتلمم: بدل كل من كل لأن الإتيان والإلمام معناهما واحد كما قيل وفيه الشاهد، وفي ديارنا: حال، وتجد: مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لواحد وهو حطباً، وجزلاً أي غليظاً نعت حطباً، وناراً: معطوف على حطباً، وتأججا: مضارع صفة ناراً أي تتوقد ويأكل بعضها بعضاً وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد حذفت إحدى التاءين عملاً بقوله: وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على تا، وأبدل النون في الوقف ألفاً لقوله: وأبدلنها بعد فتح ألفاً الخ، فهو مبني لمباشرته نون التوكيد وهذا هو المتعين في هذا اللفظ، وقيل هو ماض فلا حذف، والألف للتثنية عائد على النار والحطب.

وقوله: [كقوله تعالى: ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له الخ] فيضاعف بدل اشتمال لأن مضاعفة

فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله: قام قعد زيد، أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يسمع.

النداء

النداء في اللغة الصوت، ويضم أوله ويكسر، وهو في الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد وقريب ومندوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد بالنائي البعيد المسافة، أو كالنائي البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله:

العذاب نوع مما اشتمل عليه لقي الأثام، وجعل الأزهري تبعاً للشاطبي هذه الآية بدل الكل من الكل، وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام والظاهر ما في المكودي، لأن لقي الأثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

وقوله: [فلم يسمع] مثل له الأزهري تبعاً للشاطبي بأن تصل تسجد لله يرحمك، فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره، وسلم الأزهري هنا كلام الشاطبي في كون الأقسام الأربعة تجري في بدل الفعل من الفعل، وقال في شرحه للآجرومية والدرك عليه أي على الشاطبي وذلك أنهم اعترضوا على الشاطبي بأن قالوا له: إن بدل البعض وبدل الاشتمال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه، والضمير إنما يعود على الأسماء، انظر حاشيتنا على الآجرومية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

النداء

مصدر بمعنى اسم المفعول أي المنادى، لأن النداء معنى من المعاني والكلام في الألفاظ، وقد مر هذا كثيراً في كلام الناظم، مناسبة ذكره بعد التوابع أن المنادى تابع لحرف النداء فهو تابع في الجملة.

قول المكودي: [ويضم أوله الخ] اعلم أن فيه ثلاث لغات أفصحها كسر النون مع المد، ثم الكسر مع القصر، ثم الضم مع المد، وزيادة بعض الضم مع القصر غير مسوغة.

(وللمنادى الناء أو كالناء يا) أظهر في موضع الإضمار لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر، ولا تدخل على الضمير إلا شذوذاً كما مر. (فإن قلت): من جملة الحروف التي ينادى بها البعيد يا، وهي ينادى بها اسم الجلالة، بل قال الموضح: إنه لا ينادى إلا بها والله تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد. (قلت): أجاب الرضي تبعاً للزمخشري بأن المنادي هو الذي يعد نفسه بعيداً من مولاه لكثرة ذنوبه، قيل: وهو جواب إقناعي، والحق في الجواب تنزيل البعيد في المكانة والرتبة منزلة البعيد في المكان.

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

و(الداني) القريب وذكر له حرفاً واحداً وهو (الهمز) نحو: أزيد أقبل، ثم أشار إلى المندوب فقال: (ووا لمن ندب أو يا) فذكر للمندوب حرفين: وا، ويا، نحو: وازيداه، ويا زيداه، فعلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره، وأن وا لا ينادى بها إلا المندوب. ثم قال: (وغير وا لدى اللبس اجتنب) غير وا يا، يعني أن يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت (وا) لأنها لا لبس فيها، ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع معه حذف حرف النداء، وقسم يقل، وقسم يجوز، وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

يعني أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت، أما المندوب والمستغاث فإن المقصود فيهما مد الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لأنه يفوت معه الدلالة على

(والهمز للداني) أي القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب، والمراد بالهمز المقصورة بدليل تقديم الممدودة فيما ينادى به البعيد، وكان ينبغي للمكودي أن يبين ذلك.

(وغير وا لدى اللبس)، قول المكودي: [تبين الندبة] أي من النداء نحو: يا زيد، فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب؟ ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز: وقمت فينا بأمر الله يا عمرا. فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه مفرد علم.

وقوله: [ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام الخ] هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضي أن القسم الثاني وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له، والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول: ثم إن المنادى قسمان: ممتنع الحذف وجائزه، والجائز قسمان: قليل وكثير.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] أي بالمفهوم، وإلى الثالث بالمنطوق، وكون الثاني لا يدخل في كلام الناظم، إنما هو باعتبار إخراجه في قوله: وذاك في اسم الجنس الخ، وإلا فقول الناظم: قد يعرى شامل للجائز الكثير والقليل، وتكون قد للتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير، وللتقليل بالنسبة للقسم الثاني القليل، وقول الناظم: وذاك في اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهوماً وللقليل منطوقاً، وما قررنا به هو الذي صرح به المكودي في قوله بعد: ودخل فيها ما يقل الخ، وبما قلنا يجتمع كلامه أولاً وآخراً.

(وغير مندوب)، قول المكودي: [فيمتنع حذف حرف الخ] هذا شرح لمفهوم كلام الناظم، وعمم المكودي في حرف النداء تبعاً لظاهر عبارة الناظم في قوله: قد يعرى أي من حرف النداء، والحق أن ذلك خاص بالياء لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

(ومضمر) ظاهره أن المضمر يجوز نداؤه كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك، بل إن كان لمتكلم أو غائب فلا ينادى اتفاقاً لأنهما مناقضان لحرف النداء لأنهما يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضي الخطاب، وأما ضمير الخطاب نحو إياك ففيه خلاف والحق أنه لا ينادى إلا شذوذاً، ووجهه أن الجمع بين

النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله:

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ ٱلْجِنْسِ وَٱلْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفهم من البيت أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: (ومن يمنعه) والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله) أي انصر من يعذله، وعاذل المانع يجيز، و(عاذل) اسم فاعل من عذل إذا لام، وذاله معجمة، ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «ثوبي حجر» أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرام

ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين واحدهما يغني عن الآخر ولا ينادى ما كان متصلاً بالكاف فلا يجوز يا غلامك لأن المنادى غير من له الخطاب.

وقوله: [إذ هو دال بالوضع الخ] معناه أن الضمير للخطاب ويا للخطاب، فلو حذف يا لتوهم أنك إنما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه فيفوت المقصود، وهذه العلة تقتضي أن ذلك إنما يجري في ضمير المخاطب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت، فصواب المكودي أن يخصصه به في التقرير كالعلة.

(وذاك في اسم الجنس)، قول كدي: [الإشارة إلى حذف الخ] أي إلى التعري من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى، وإلا فهذا اللفظ الذي هو الحذف لم يتقدم له ذكر، وأطلق المصنف في اسم الجنس فيظهر منه أنه لا فرق بين أن يكون لمعين أم لا، والذي في الموضح أنه إن كان لمعين جاز معه الحذف بقلة، وإن كان لغير معين امتنع، انظره وشارحه.

وقوله: [ثوبي حجر الخ] أصله يا حجر، وأصله أن سيدنا موسى عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده وكان بنو إسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولو لم يكن به لكان يغتسل معنا، فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل، فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان ويقول: ثوبي حجر حتى مر على بني إسرائيل فقالوا ما به شيء. (لا يقال) إن موسى من بني إسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه؟ (فالجواب) أن الاستدلال به لكون النبي ﷺ تكلم به وهو أفصح العرب.

وقوله: [إذا هملت عيني الخ] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهملت: فعل ماض بمعنى صبت، وعيني فاعله ومفعوله محذوف أي الدموع، ولها: متعلق بهملت واللام للتعليل والمعنى: إذا صبت عيني الدموع لأجل هذه المحبوبة. قال فعل ماض صاحبي فاعله، وبمثلك بفتح الكاف خبر مقدم، ولوعة: مبتدأ، وغرام: معطوف عليه، واللوعة الشغف وهو إحراق القلب بالحب مع لذة يجدها من اتصف به، يقال: لاعه الحب يلوعه لوعة، والغرام الهلاك والعذاب كما في القاموس، والمراد بالمثل هنا نفس المخاطب

أراد يا هذا، وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ والمضاف نحو: ﴿رب اغفر لي﴾ والموصول نحو: من لا يزال محسناً أحسن إلي، والمطول نحو: طالعاً جبلاً أقبل، وأي نحو: أيها المؤمنون. و(ذاك) مبتدأ وخبره (قل) و(في اسم) متعلق بـ (قل) و(من يمنعه) شرط والجواب (فانصر عاذله) ثم إن المنادى على قسمين: مبني على الضم ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٧٧ ـ وَابْنِ ٱلْمُعَرَّفَ ٱلْمُنَادَى ٱلْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

يعني أن حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء، وشمل قوله: (المعرف) ما تعرف قبل النداء نحو: يا زيد، وما تعرف في النداء نحو: يا رجل، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو: يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به. وفهم من قوله: (على الذي في رفعه قد عهدا) أنه إذا كان مثنى يبنى على الألف فتقول: يا زيدان، وإن كان جمع مذكر يبنى على الواو نحو:

على حد قولهم: مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل، والشاهد في هذا اسم الإشارة حيث حذف معه حرف النداء، والأصل بك يا هذا لوعة وغرام.

وقوله: [وفهم منه أن الحذف] هذا منطوق النظم في قوله: وغير مندوب الخ.

وقوله: [مع غير الخمسة المذكورة] المندوب والمضمر والمستغاث وهي يمنع الحذف فيها واسم الجنس واسم الإشارة لكن هذا وإن فهم من الناظم لا يصح إبقاؤه على إطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشارحه. وقوله: [والمطول نحو الخ] فيه نظر لأن هذا من قبيل اسم الجنس الذي يقل معه الحذف على ما للناظم، أو الذي يمتنع معه الحذف على ما للموضح.

قوله: [وأي نحو أيها الخ] فأي: منادى بإسقاط حرف النداء والهاء صلة أي زائدة، والمؤمنون صفة أي، واستشكل بعض أيضاً هذا بأن أي اسم جنس فهي داخلة فيه ولا تدخل هنا، وأجيب عنه بما يطول ذكره.

وقوله: [مبني على الضم الخ] الأولى مبني على ما يرفع به لو كان معرباً لما ذكر بعد.

(وابن المعرف المنادى)، قول المكودي: [ما تعرف قبل النداء] فزيد في المثال معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء، وقيل: سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والإقبال والقول الأول هو الحق.

(فإن قلت): يلزم على القول الأول اجتماع معرفين العلمية والنداء على معرف واحد.

(قلت): أجيب بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى بل المقصود طلب إصغائه لما يلقى له من الكلام، لكن لزم من الإقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك حيث لم يكن معرفاً بدونه وفي النفس منه شيء، وأجيب أيضاً بأنه لا محذور في اجتماع دالين على مدلول واحد، وإنما المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال، ألا ترى إلى كثرة الدوال على وجود الله وصفاته.

يا زيدون. و(المعرف) مفعول بـ (ابن) وكان حقه أن يقدم (المنادى) لأن المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى. و(على الذي) متعلق بابن.

ثم قال:

٥٧٨ ـ وَانْـوِ انْضِمَـامَ مَـا بَنَـوْا قَبْـلَ النِّـدَا وَلْـيُـجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِـنَـاءٍ جُـدِّدَا

يعني أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نودي نوي بناؤه على الضم نحو: يا هذا ويا برق

(فإن قلت): لم بني مع أنه اسم ولم بني على حركة والأصل في المبني أن يسكن؟ ولم كانت الحركة خصوص ضمة أو ما ناب منابها؟ (قلت): أجيب عن الأول بأنه بني لشبهه بضمير المخاطب في الإفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب، لا يقال العلة التي يبنى منها الاسم هي شبه الحرف وهنا أشبه الاسم لأنا نقول: إنما يحتاج لشبه الحرف في البناء إذا كان أصلياً لازماً لا تنفك الكلمة عنه وهذا عارض، وأجيب عن الثاني بأنه بني على حركة تنبيهاً على عروض البناء، وأجيب عن الثالث بأنه لو بني على الكسر أو الفتح لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في لغتين من لغاته وهما: عبد بكسرة واحدة، وعبد بفتحة واحدة.

وقوله: [وكان حقه الخ] اعلم أن أصل كلام الناظم وابن المنادى المعرف المفرد الخ، فالمعرف نعت المنادى فقدم النعت وهو المعرف على المنعوت وهو المنادى، فأعرب المعروف مفعولاً والمنادى بدلاً منه فصار التابع متبوعاً، ولا غرابة في هذا فقد ورد أن بعض الملوك سأل وزيره عن معنى قوله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ مع الحديث: «فرغ ربك من أربع: خلق وأثر ورزق وأجل» فلم يدر ما يجيب به، فأقسم له أنه إن لم يأت له بالجواب ليفعلن به كذا، فبات ليلته ساهراً وكان له غلام كيس فقال له: ما لك؟ فأخبره، فقال له: أنا أجيب ولكن بمحضر الملك، فعند الصباح ذهب الوزير وأخبر الأمير بمقالة الغلام فقال له: علي به، فلما أحضر بين يديه سأله عن الآية فقال له: يا سيدي إن الله قدر الأشياء في الأزل وهو يظهر الآن ما قدره، فقوله: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ هي أمور يبديها ويظهرها لا أنه الآن يقدرها، فقال: مثلك هو الذي يكون وزيراً، وأمر الوزير بنزع ثياب الوزارة وألبسها للغلام، فقال: يا سيدي هذا من الأمور التي قدرها الله في الأزل وأظهرها في هذا اليوم، فقد كنت تابعاً وصرت متبوعاً. ولو أراد المصنف السلامة من ذلك لقال:

وابـن المـنـادى المـفـرد المـعـرفـا عـلى الـذي في رفـعـه قـد ألـفـا

(وانو انضمام ما بنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله: على الذي في رفعه الخ، كأنه قيل له: هذا إن كان معرباً، فإن كان غير معرب فما حكمه؟ فأجاب بقوله: وانو الخ.

قول المكودي: [نحو يا هذا] إعرابه: يا حرف نداء، وهذا: مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف. (فإن قلت): المبني لا تقدر فيه الحركة وإنما تقدر في المعرب كموسى. (قلت): إنما يرد السؤال لو كانت الحركة حركة إعراب وإلا فالمقدر هنا حركة بناء كتقدير الفتحة في الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجمع نحو: ضربوا، واستشكل أيضاً بأنه يجتمع في الكلمة

نحره، ويظهر أثر تقديم الضم إذا أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في ظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله: (وليجر مجرى ذي بناء جددا) أي ويجري المنادى المنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي حدث في النداء. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٥٧٩ ـ وَالْمُفْـرَدَ الْمَنْـكُـورَ وَالْمُضَـافَـا وَشِبْهَـهُ انْصِبْ عَـادِمـاً خِـلاَفَـا

المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يا عبد الله ويا غلام زيد، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حسناً وجهه، أو نصباً نحو: يا طالعاً جبلاً، أو في المجرور نحو: يا ماراً بزيد، أو كان معطوفاً

المبنية المناداة بناءان: بناء في اللفظ وبناء في التقدير، وأجيب بأنه لا تنافي بينهما لتعدد الموجب، وأحد البناءين أصلي والآخر عارض.

وقوله: [ويا برق نحره الخ] إعرابه: يا حرف نداء، وبرق نحره: منادى مبني على الضم المقدر منع ظهوره اشتغال المحل بحركة الأصل. ثم إن إدخال المكودي هذا المثال هنا يقتضي أن المركب الإسنادي إذا سمي به شخص يكون حال التسمية مبنياً كاسم الإشارة، وهو الذي صرح به الأزهري معترضاً على الموضح في قوله: والمحكي كالمبني، والحق أنه إذا سمي به يكون محكياً والمحكي عندهم من قبيل المعرب لا من قبيل المبني، فبرق نحره مسمى به قبل النداء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، فإذا ناديته بنيته على الضم مثل زيد لكن ضمه تقديراً، وكان من أفراد قوله وابن المعرف المنادى.

وقوله: [ما يجوز في ظاهره الخ] أي في تابع ظاهر الخ] أي في تابع ظاهر الضم المشار إليه بقوله بعد: تابع ذي الضم الخ.

وقوله: [الظريف والظريف] بالنصب مراعاة لمحل المنادى، والرفع مراعاة للضم المقدر، كما تقول في تابع ظاهر الضم: يا زيد الفاضل بالنصب والرفع، وسيقول: وما سواه ارفع أو انصب.

(وليجر مجرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت، ويجر: مضارع مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف ونائبه المنادى المنوي ضمه، ومجرى بضم الميم من أجرى الرباعي اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبين للنوع، والمعنى: وليسر سيره ويعطى حكمه.

(والمفرد المنكور)، قول المكودي: [يا رجلاً خذ بيدي] ومثله: يا رجلين خذا بيدي، ويا مسلمين خذوا بيدي، فالمثنى والجمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل المفرد.

وقوله: [بشبه المضاف المطول الخ] بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضاً الممطول من قولك: مطلت الحديدة إذا مددتها، ومنه اشتق المطل في الوعد.

وقوله: [أو كان معطوفاً الخ] معطوف على قوله قبله عمل فيما بعده مدخول لما.

ومعطوفا عليه نحو: يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها وإليه أشار بقوله: (عادماً خلافا). و(المفرد) مفعول مقدم بـ (انصب) و(عادماً) حال من الضمير المستتر في (انصب). ثم قال:

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ

يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط:

الأول: أن يكون علماً كـ (زيد) من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بـ (ابن).

الثالث: أن يكون (ابن) مضافاً إلى علم كـ (سعيد) من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما أعني بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم. وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور. و(نحو)

وقوله: [اسم رجل الخ] فإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضاً، وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدتها وثلاثين على حدتها وكل منها مبهم في نفسه وجب النصب أيضاً لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة، ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين، وإن كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم، فإن لم يقرن الثاني بأل وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضمة لأنه مفرد علم، وسيقول: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلا، وكذلك إن دخلت عليه يا ولا تجتمع مع أل وإن قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملاً بقوله:

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

هذا تحرير المقام وبه تعلم ما وقع هنا للموضح.

قول المكودي: [ولا خلاف في وجوب نصبها الخ] قيل: الأولى أن يقول في صحة نصبها لأنه هو الذي لا خلاف فيه، وذلك أن ثعلباً أجاز فيها إضافته غير محضة نحو: يا حسن الوجه بناءه على الضم، والحق ما في المكودي، وخلاف ثعلب لم يعتبره الناظم بل صرح بقوله عادماً خلافاً رداً عليه إذ لا سماع يعضده ولا قياس.

(ونحو زيد ضم وافتحن) هذه المسألة مع المسألة الآتية في الفصل بعد في قوله: في نحو سعد سعد الأوس الخ مستثنيان من قوله: وابن المعرف المنادى الخ، فكان ينبغي للناظم أن يقدم تلك المسألة ويذكرها هنا كما فعل الموضح تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [بخمسة شروط] ثم إن وجه الضم ظاهر، واختلفوا في وجه الفتح فقيل على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما باء لكنها ساكنة فهو حاجز غير حصين، وقيل: تركب المنادى مع ابن تركيب خمسة عشر، وقيل: إن ابن مقحم وزائد بين المنادى وهو زيد في مثالنا والمضاف إليه وهو سعيد، فعلى الأول تكون

مفعول بـ (ضم) وهو أيضاً مطلوب لـ (افتحن) و(من نحو) متعلق بـ (ضم) و(تهن) مضارع وهن بمعنى ضعف، وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا ما أضيف إليه ابن علماً وجب البناء على الضم على ما يقتضيه أصل المنادى المفرد. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

فمثال كون المنادى غير علم: يا رجل ابن سعيد، ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم: يا زيد ابن أخينا. و(الضم) مبتدأ وخبره (قد حتما) و(وإن لم يل) شرط وجوابه محذوف والتقدير: والضم قد حتم إن لم يل فهو متحتم، ويجوز أن يكون قد حتم جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر الضم، واستغنى

فتحة المنادى لا توصف بإعراب ولا ببناء، وفتحة ابن فتحة إعراب، وعلى الثاني فتحة المنادى مع ابن فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة المنادى فتحة إعراب وفتحة ابن لا توصف بإعراب ولا بناء، والراجح عندهم أن الفتحة في المنادى فتحة اتباع، فيكون المنادى وهو زيد في مثالنا مبنياً على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار محله لأنه منصوب المحل، فكل من المنادى وابن تابع أحدهما للآخر، وقد ورد أن العلامة المحقق سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي كان يقرأ الألفية مع الطلبة حتى وصل لهذا المحل فقال: أخبروني عن شيئين كلاهما تابع للآخر في وقت واحد، وأبى من الجواب إلا إذا سئل نظماً مختبراً لطلبته، فسئل بما نصه:

أمولاي دمت بالعلوم تفيدنا ... وتفتح عنا كل ما كان مغلقا
أجب سيدي عن تابعين كلاهما ... للآخر متبوع جواباً محققا

فأجاب:

إذا قلت يا ابن الأكرمين مناديا ... أزيد بن سعد لا برحت موفقا
فأتبعت زيداً للذي حل بعده ... بفتح ففي ذاك الجواب محققا

وقوله: **[وهو أيضاً مطلوب الخ]** مبني على مذهب من يجيز تقديم المتنازع فيه، وقد علمت غير ما مرة أن الحق خلافه.

(والضم إن يل الابن علما) جعل المكودي هذا الشطر شاملاً لصورة واحدة فقط، والحق أنه مشتمل على صور أربع: إحداها: أن لا يكون هنالك شيء موال للعلم أصلاً نحو: يا زيد. ثانيتها: أن يكون هنالك شيء موال للعلم ولكنه غير ابن نحو: يا زيد الظريف. ثالثتها: أن يكون الوصف بابن ويكون الموصوف غير علم نحو: يا رجل ابن عمرو. ورابعتها: أن يكون الوصف بابن والمنادى علم ولكنه فصل بينهما نحو: يا زيد الظريف بن عمرو.

قول المكودي: **[ويجوز أن يكون الخ]** في كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة، أما الأول: فلأن شرط حذف الجواب مضي الشرط، فحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر. وأما الثاني: فمتى كان الجواب ماضياً مقروناً بقد وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا ضرورة.

بالضمير الذي في (حتما) عن الرابط لأن جملتي الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف. ثم قال:

٥٨٢ ـ وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر الشاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره، وينبغي أن يعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. و(ما) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب

(واضمم أو انصب ما اضطراراً نونا)، قول المكودي: [**فمثال الضم قوله: سلام الله الخ**] البيت من الوافر، وقائله الأحوص، وسببه ما ورد أنه قدم البصرة وتزوج بامرأة وخرج بها إلى المدينة وكانت لها أخت متزوجة هنالك فقالت: اذهب بنا إلى أختي فذهب بها فلما وصلا إليها فرحت بهما وكان زوجها غائباً في إبله، وكانت المرأة الغائب زوجها جميلة فباتا عندها، ففي الصباح قدم زوج الغائبة وكان قبيح المنظر فقالت للأحوص زوجته: سلم على زوج أختي، فأنشد مشيراً إلى أخت زوجته: سلام الله يا مطر الخ، وبعده:

فلا غفر الإله لمنكحيها ذنوبهم ولو صلوا وصاموا

إلى أن قال:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

وقيل: قال ذلك في أخته كانت متزوجة بمطر فالله أعلم بما كان. وسلام: مبتدأ، وعليها أي على امرأة مطر خبر، ويا مطر: جملة اعتراضية وفيه الشاهد، ثم هذا التنوين تنوين التمكين وقيل تنوين الضرورة.

وقوله: [**ومثال النصب قوله: ضربت صدرها الخ**] البيت من الخفيف، وفاعل ضربت ضمير محبوبته، وصدرها: مفعوله، وإلى: متعلق بضربت، والمعنى: ضربت صدرها فرحاً بي لما رأتني نجوت من شدة الحرب مع موت غيري، وقالت: معطوف على ضربت، والشاهد في يا عدياً بالنصب، ومعنى وقتك حفظتك والأواقي من الوقاية وهي الحفظ، وتمثيل المكودي بهذا أولى من تمثيل الموضح بقوله: أعبداً حل في شعبي غريباً الخ، لأن جملة حل صفة لعبد قبل ندائه وهو شبيه بالمضاف فيجب نصبه.

وقوله: [**وفي تقديم الناظم له إشعار الخ**] بل الناظم يختار في العلم الضم وفي النكرة المقصودة الفتح.

وقوله: [**عند من ترك الخ**] معنى ترك أبقى، وهذا الذي قاله كدي مأخوذ من النظم لأنه عبر باضمم وهو من ألقاب البناء وبانصب وهو من ألقاب الإعراب، ووجه الضم استصحاب الحركة الأصلية قبل التنوين،

أيضاً لـ (اضمم) فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها (نونا) و(اضطراراً) مفعول له وهو تعليل لـ (نونا) و(مما) متعلق بنونا، و(ما) المجرورة بمن موصولة، و(استحقاق ضم) مبتدأ، و(بينا) خبره، والجملة صلة لـ (ما) و(له) متعلق بـ (بينا). ثم قال:

٥٨٣ ـ وَبِـاضْـطِـرَارٍ خُصَّ جَمْـعُ يَـا وَأَلْ   إلاَّ مَـعَ الـلَّـهِ وَمَحْـكِـيِّ الْجُـمَـلْ

يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء (وأل) إلا في الضرورة كقوله:

مـن أجلك يـا الـتي تيمت قـلبي   وأنـت بـخـيـلـة بـالـود عــني

وقوله:

فـيـا الغـلامـان الـلذان فـرا   إيـاكـما أن تـكـسـبـانـا شرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال: (إلا مع الله ومحكي الجمل) فيجوز في الاختيار يا الله بقطع الهمزة ووصلها للزوم (أل) معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلاً لأن (أل) من جملة المسمى به. ثم قال:

٥٨٤ ـ وَالأَكْـثَرُ الـلَّهُـمَّ بِـالـتَّـعْـوِيض   وَشَـذَّ يَـا الـلَّهُـمَّ فِي قَـرِيضِ

يعني أن الأكثر في نداء اسم الجلالة (اللهم) بميم مشددة مزيدة آخراً عوضاً من حرف النداء،

ووجه نصبه أنه مفعول بمحذوف وعليه أنه لما نون ضعف عن شبه الضمير فرجع إلى أصل المنادى وهو النصب بمحذوف.

(وباضطرار خص جمع يا وأل)، قول المكودي: [كقوله: من أجلك الخ] البيت من الوافر، ومن أجلك: متعلق بمحذوف أي أصابني ما أصابني من الذل والهوان من أجلك، ويا: حرف نداء، والتي: منادى وفيه الشاهد حيث جمع بين يا وأل، وتيمت: فعل وفاعل بمعنى صيرت قلبي ذليلاً، يقال: فلان تيمه الحب إذا ذلله، وأنت: الواو واو الحال، والود: الوصال.

وقوله: [فيا الغلامان الخ] البيت من الرجز، ويا: حرف نداء، والغلامان: منادى مبني على الألف والشاهد في جمع يا وأل والمعنى: أيها الغلامان حيث فررتما مني فلا تكسباني شراً أي لا تكذبا وتخبرا مما لم ترياه وأخبرا بالصدق وإن رأيتما نقصاً في السير فأخبرا به وحملناه على هذا المعنى وإن كان يحتمل غيره ليوافق ما في بعض النسخ من قوله: إياكما أن تكتماني سراً، وأن الداخلة على المضارع زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ في قراءة يتم بالرفع.

(إلا مع الله) مع: حال من جمع. (ومحكي الجمل) من إضافة الصفة للموصوف أي والجملة المحكية والإضافة على معنى من أي والمحكي من الجمل. قول المكودي: [ويا الرجل منطلق] يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها محافظة على الأصل خلاف ما في الأزهري من أنها همزة قطع.

(والأكثر اللهم بالتعويض)، قول المكودي: [عوضاً من الخ] اعلم أنه يقال: لم حذف حرف النداء؟

وفهم منه أن قولهم يا الله وإن كان جائزاً في الاختيار دون (اللهم) في الكثرة، وقد جاء في الشعر الجمع بين حرفْ النداء والميم وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ يا اللهم في قريض) ووجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه، ومنه قوله:

إني إذا ما حدث ألمآ أقول يا اللهم يا اللهما

والقريض: الشعر.

فصل

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ

شمل قوله (تابع) جميع التوابع، والمراد به ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل

ولم عوض منه خصوص الميم؟ ولم لم تعوض في الأول موضع حرف النداء؟ فهذه أسئلة ثلاثة، فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موضوعاً لتنبيه الغافل المخاطب والغفلة محال في حق مولانا جل وعز، فحذفوا حرف النداء المشعر بذلك ليرتفع الإبهام عن الجاهل.

وقيل في جواب الثاني: خصت الميم لأنها قد تقع مع الهمزة موقع أل فتكون للتعريف، ومنه سائل سأل النبي ﷺ بقوله: أم بر في أم صيام أو في أم صدقة بمعنى البر في الصيام أو في الصدقة ويا تكون للتعريف فأشبهها.

وقيل مجيباً عن الثالث أنه لو جعلت أولاً لاجتمع زيادتان زيادة الميم وأل وهو ثقيل، واللهم مبني على الضم الظاهر على الهاء لا المقدر في الميم لأن الميم حرف عوض من الياء فهي حرف مستقل.

(فإن قلت): إن التاء في عدة عوض من فاء الكلمة وهي الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك جعلوا الإعراب على التاء فما الفرق بين اللهم وبين عدة؟ (قلت): التاء في عدة عوض عن حرف أصيل، وفي اللهم عوض من حرف زائد على أصول الكلمة وهو يا.

(وشذ يا اللهم في قريض)، قول المكودي: [ومنه قوله: إني إذا ما حدث الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو خراش الهذلي حين كان يطوف بالكعبة ومات في زمن عمر من نهش حية، وحدث: فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها إلا جملة فعلية وحدث مفرد أحداث وهي نوائب الدهر، وجملة أقول خبر إن، وجملة يا اللهم محكي بأقول والشاهد جمع يا والميم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل

هذا أول فصل وقع في الخلاصة، والفصل في اللغة الحاجز بين شيئين، واصطلاحاً اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هذا فصل من نمط ما قبله على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة.

(تابع ذي الضم)، قول المكودي: [والمراد به ما سوى الخ] أشار المكودي بهذا كالموضح إلى أن كلام

(ذي الضمّ) العلم والنكرة المقصودة، و(المضاف) نعت لـ (تابع) وخرج به التابع المفرد، و(دون أل) خرج به المضاف المقرون بـ (أل) وقوله: (ألزمه نصباً) يعني في التابع المستوفي للشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافاً مجرداً من (أل) فمثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت: يا زيد ذا الحيل، ومثاله وهو توكيد: يا زيد نفسه، ويا تميم كلهم، ومثاله وهو عطف بيان: يا زيد عائد الكلب، فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا

الناظم عام أريد به الخصوص، والقرينة قوله بعد: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً، ولك أن تقول: لا فائدة للتقييد هنا مع اشتراط كون التابع مضافاً غير مقرون بأل لأنه إن كان التابع كذلك يجب نصبه، ولو كان نسقاً أو بدلاً نحو: يا زيد وأخانا، وحينئذ فلا فائدة في التخصيص، وإنما يحتاج للتخصيص قوله بعد: وما سواه ارفع أو انصب، فإن التخيير مقيد بغير النسق والبدل.

وقوله: [وخرج به الخ] ضمير به عائد على المضاف، وهذه المخرجات حكمها هو المصرح به معها في قوله: وما سواه الخ، وبقي على المكودي مفهوم قوله ذي الضم أنه لو تبع المنصوب وجب نصبه من باب أخرى نحو: يا أخانا ذا الحيل.

وقوله: [يعني في التابع الخ] الأولى حذف لأنه تفسير للضمير في ألزمه.

وقوله: [يا زيد عائد الخ] هذه التوابع المنصوبة تابعة للمنادى على المحل، وعائد الكلب لقب رجل وسبب تلقيبه بذلك قوله:

مـا لي مـرضـت فلم يعـدني عـائـد ... مـنـكـم ويمـرض كلبـكـم فـأعـود

ثم إن قول الناظم: ذي الضم يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه نحو: يا زيدان صاحبي عمرو، ويا زيدون أصحاب عمرو بالنصب فيهما، فلو قال الناظم: تابع ذي البنا لشمل ذلك وتكون أل في البناء للعهد والمعهود المنادى الذي مر في الباب قبل، ويكون قول الناظم: وما سواه الخ شاملاً للمبني على الضم ولنحو: يا زيدان العاقلان والعاقلين، ويا زيدون العاقلون والعاقلين بالوجهين فيهما، وهذا الإصلاح أولى من إصلاح الشاطبي الذي نقله المعرب.

وقوله: [من هذه الخ] أي الثلاثة: النعت والتوكيد وعطف البيان.

وقوله: [غير مضاف الخ] كان ينبغي أن يزيد بعد غير مضاف أو مضافاً مقروناً بأل ثم يقول: وإلى ذلك أشار بقوله ليوافق تقريره بعد.

(وما سواه) أي وما سوى التابع الموصوف بما ذكر، فيشمل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفرداً وفيه قسمان: لأنه تارة يكون مقروناً بأل نحو: يا زيد الظريف، وتارة يكون غير مقرون بها نحو: يا زيد قفة، ويا تميم أجمعون، ويشمل ما إذا كان مضافاً ولكنه مقرون بأل نحو: يا زيد الحسن الوجه، فالصور الداخلة في وما سواه الخ ثلاث لا غير، وبه تعلم أن قول المكودي: فهذه أربع صور أي صورة وعياناً وإلا فهي ثلاث كما

فمثال النعت: يا زيد الظريف والظريف، ومثال عطف البيان: يا زيد قفة وقفة، ومثال التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، ومثال المضاف المقرون بأل: يا زيد الحسن الوجه، فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب.

و(تابع) مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره (ألزمه) و(المضاف) نعت لتابع، و(دون) متعلق بالاستقرار على أنه حال من (تابع) و(نصباً) مفعول ثان بـ (ألزمه) والمفعول الأول الهاء، و(ما) مفعول بـ (ارفع) وهو مطلوب لـ (انصب) فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه. ثم قال: (واجعلا كمستقل نسقاً وبدلا) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى وحكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين، وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يا أخانا وزيد، ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا، وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار العامل، وحرف العطف بمنزلة العامل، وإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين

علمت، لأن الصورة الثانية والثالثة عنده صورة واحدة، لأن كلًّا منهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بأل، ومثلث بأمثلة المكودي ليزول الإشكال، والصورة الأخيرة لا تمكن إلا في النعت، والقفة بضم القاف معروفة، والقفة أيضاً القرعة اليابسة.

قول المكودي: [يجوز فيها الرفع الخ] وجه النصب ظاهر وهو الحمل على المحل، واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه إن كانت الضمة ضمة إعراب يلزم عليه حدوث حركة إعراب من غير عامل، إذ لا يصح أن يكون العامل في المنادى هو العامل في التابع، إذ عامل المنادى وهو أنادي أو أدعو القائم مقامه حرف النداء لا يطلب رفعاً وإنما يطلب النصب، وإن كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء، والتوابع إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، قاله الدماميني وأبقى الإشكال من غير جواب، وأجاب عنه العلامة المحقق ابن زكري بأن الإشكال لا يرد من أصله لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة إعراب أو بناء، والحق أن الضمة ضمة مشاكلة للمتبوع لا توصف لا بإعراب ولا ببناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة.

وقوله: [يفسره ألزمه الخ] ألزمه: بفتح الهمزة وكسر الزاي أمر من ألزم الرباعي.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] هذا مبني على مذهب من يجيز تقديم المتنازع فيه، وقد علمت أن مذهب الجمهور والناظم على خلافه.

(واجعلا كمستقل) هذا تقييد لقوله سابقاً: تابع ذي الضم. قول المكودي: [أو منصوباً الخ]أدخله المكودي هنا وإن كان الموضوع تابع المضموم، لأن حكم البدل والنسق بعد المعرب كحكمهما بعد المبني، وأنه يحكم لهما بحكم الاستقلال.

وقوله: [على نية تكرار العامل الخ] في بعض النسخ في بدل على: أي على نية تكرار ما قام مقام

لحرف النداء، والألف في (اجعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(نسقاً وبدلا) مفعول أول بـ (اجعلا) و(كمستقل) في موضع المفعول الثاني لأن معنى (اجعلا) صير. ثم المعطوف عطف نسق إذا كان مقروناً بـ (أل) ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

يعني أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوباً بـ (أل) يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله (ينتقى) أي يختار، وعلم أن ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع، ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول: يا زيد والحرث والحرث، ومنه قوله:

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه، وفهم من قوله: (ورفع ينتقى) أنه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني، وإنما اختير لمناسبة الحركتين، ولما حكى سيبويه أنه أكثر في كلام العرب من

العامل وهو حرف النداء وإلا فحرف النداء ليس بعامل. وقوله: [بمنزلة العامل] أي بمنزلة تكرار العامل أو مقام مقامه كما هنا.

وقوله: [وإذا كررت الخ] أي فإذا قدرت لأن الكلام في تقدير تكريره لا غير وهو الموافق لقوله بعد: كانا كالمباشرين الخ، وإلا فإن كرر حرف النداء بالفعل فلا إشكال. واعلم أنهم جعلوا النسق والبدل من توابع المنادى مع أنهما في نحو: يا أخانا وزيد، ويا أخانا عمرو غير تابعين له في الإعراب ولا غيره، وهذا الشطر اشتمل على خمسين صورة وإدراكها ضروري حاصلها أن المنادى فيه خمس صور: مفرد علم، نكرة مقصودة، نكرة غير مقصودة، مضاف مشبه به، والبدل فيه خمس صور، كذلك إذا ضربت أحوال المنادى الخمسة في أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمساً وعشرين ومثلها في عطف النسق.

(وإن يكن مصحوب أل) هذا تقييد لقوله: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً. قول كدي: [يجوز فيه وجهان الخ] علة جواز الوجهين أنه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقترانه بأل وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبني نحو: زيد الظريف في جواز رفعه ونصبه.

وقوله: [ومنه قوله: ألا يا زيد الخ] البيت من الوافر، وألا: حرف استفتاح، وزيد: منادى مبني على الضم، والضحاك: روي بالنصب عطفاً على المحل والرفع عطفاً على اللفظ على ما فيه وفيه الشاهد، وسيرا: فعل أمر وفاعله الألف العائد على زيد والضحاك، وجاوزتما: فعل وفاعل، وخمر: مفعول به، والطريق: مضاف إليه، والخمر: الشجر الملتف وإنما سمي بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويغطيه، ومنه الخمر لأنها تخمر العقل وتغطيه، والمعنى: سيرا ولا تخافا لأنكما جاوزتما الطريق التي يخاف قطاعها وسباعها.

وقوله: [وهو الخليل الخ] هكذا في غالب النسخ، والأولى وهم بدل هو، وهو الذي يوجد في بعض النسخ لأنه عائد على القائلين، ويؤخذ من قوله ينتقى أن الوجهين جائزان اتفاقاً وإنما الخلاف في المختار، فاختار الناظم تبعاً لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل، انظر الموضح والأزهري.

النصب و(مصحوب) خبر (يكن) و(ما نسق) اسمها ويجوز العكس والأول أرجح، و(فيه وجهان) جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، و(رفع ينتقى) جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة.

ثم اعلم أن من المناديات أيا، ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء (أل وذا والذي) وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٨٨ ـ وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي ٱلْمَعْرِفَهْ

يعني أن أيا إذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب (أل) واجب الرفع نحو: يا أيها الرجل، وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير أي لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمت الهاء لتكون عوضاً عما تستحقه من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب (أل) منصوباً بأي مبتدأ، و(يلزم) خبره، و(مصحوب) مفعول مقدم بـ (يلزم) و(صفة) منصوب على الحال من منصوب أل، و(بالرفع) في موضع الحال من مصحوب أل، و(لدى) متعلق

وقوله: [من مبتدأ وخبر الخ] والمسوغ للابتداء بالنكرة كونه في معرض التقسيم، قال المعرب: ولم يظهر له وجه الأولى أن المسوغ كونه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وما المختار؟ فأجاب بقوله: ورفع الخ، على أن سيبويه لم يشترط في جواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة.

وقوله: [ثلاثة أشياء أل الخ] الصواب مصحوب أل، وأما أل فهي حرف لا يمكن الوصف بها وسيصرح هو بذلك.

(وأيها مصحوب أل بعد صفة)، قول المكودي: [يا أيها الرجل الخ] إعرابه: يا: حرف نداء، وأيها: منادى مبني على الضم لكونه نكرة مقصودة مبهمة، وها: حرف تنبيه عوضاً عما كانت تستحقه أي من الإضافة، والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن المنادى في الحقيقة هو الرجل، والرجل مفرد لكنه مقرون بأل وهما لا يجتمعان كما علمت، فأتى بأيها للتوصل إلى نداء ما فيه أل.

وقوله: [لإبهامها] وجه إبهامها صلاحيتها لوقوعها على المفرد والمثنى والمجموع، ثم إن كلام المكودي يقتضي أن هذه العلة لوجوب رفع وصفها والصواب أنها علة لوجوب وصفها باسم بعدها لأنها مبهمة، والمبهم لا بد له مما يخصصه، ووجه الرفع قد بيناه.

وقوله: [وهي نكرة مقصودة] هذا مستأنف ليس من تمام العلة قبله وهو علة لوجوب بنائها، فالحاصل أن المكودي خلط، ثم ان ظاهر الناظم ان أيها يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثاً وليس كذلك بل تؤنث مع المؤنث فتقول: يا أيتها المرأة، وفي قول الناظم: لدى ذي المعرفة رد على المازني الذي أجاز نصب الوصف.

وقوله: [فأي مبتدأ] مثله في المعرب أيها بالهاء مبتدأ محكي وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف الساكنة ولا يصح إفراد أي عن الهاء في باب النداء.

بيلزم، و(بعد) في موضع الحال والمضاف إليه بعد ضمير عائد على أي والتقدير: وأيها يلزم مصحوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها، ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره (يلزم) بالياء، والجملة خبر (أيها) والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

٥٨٩ ـ وَأَيُّ هَـذَا أَيُّهَـا الَّـذِي وَرَدْ وَوَصْـفُ أَيٍّ بِسِـوَى هَـذَا يُـرَدْ

يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الإشارة نحو: يا أيهذا الرجل، وشمل المفرد والمثنى كقوله:

أيهـذان كـلا زاديكـما ودعـاني واغـلاً فيمن وغـل

وبالموصول المصدر بأل كقوله عز وجل: ﴿يا أيها الذي نزل عليه الذكر﴾. ثم قال: (ووصف أي بسوى هذا يرد) يعني أن أيا لا توصف إلا بما ذكر، ولا يجوز أن توصف بغير ذلك، فلا يقال: يا أيها صاحب عمرو ونحوه. ثم قال:

٥٩٠ ـ وَذُو إِشَـارَةٍ كَـأَيٍّ فِي الـصِّـفَـهْ إِنْ كَـانَ تَـرْكُـهَـا يُفِيتُ الْمَـعْـرِفَـهْ

يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى (أي) في وجوب وصفه بما وصفت به، أي من واجب الرفع معرف بأل أو بالموصول المصدر بأل فتقول: يا ذا الرجل، كما تقول: يا أيها الرجل، ويا ذا الذي، كما تقول: يا أيها الذي آمن، فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة (أي) في التوصل إلى نداء ما فيه أل، وفهم من

وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضي أن أيها لا تنفك عن الوصف بمصحوب أل، وقد علمت من كلام المكودي وستعلم من كلام الناظم أن الأمر بخلافه.

(وأيهذا أيها الذي ورد)، قول المكودي: [وشمل المفرد والمثنى الخ] كونه يشمل المثنى يعني من الخارج وأما الناظم فلا يشمل المثنى.

وقوله: [كقوله: أيهذان الخ] البيت من الرمل، وأيها: منادى بإسقاط حرف النداء مبني على الضم لما مر، وذان: وصف لأيها مرفوع بالألف وفيه الشاهد، وكلا من الأكل: فعل وفاعل، وزاديكما: مفعوله، والزاد: طعام المسافر، ودعاني: أمر، والألف فاعله أي اتركاني، وواغلاً: حال من ياء المتكلم في اتركاني، والواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعاء وهو المعروف بالطفيلي.

(وذو إشارة كأي في الصفة)، قول المكودي: [من واجب الرفع الخ] خصص وصف اسم الإشارة بمصحوب أل، والموصول دون اسم الإشارة مع ما علمت أن أيا توصف بأحد أمور ثلاثة من جملتها اسم الإشارة تنكيتاً على الناظم المقتضي أن تشبيهه بأي تام، وان اسم الإشارة يوصف باسم الإشارة ولا معنى له، وأجيب بأنه أطلق اتكالاً على ما هو معلوم من أن الشيء لا يوصف بنفسه.

وقوله: [في التوصل إلى نداء الخ] حاصل ما أشار إليه المصنف أن لنداء اسم الإشارة حالتين:

قوله: (إن كان تركها يفيت المعرفة) أن اسم الإشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فيكون كسائر الأسماء المناديات، كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه وهذا ليس من هذا الفصل. ثم قال:

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

يعني أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلفينكم في سوأة عمر

إحداهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف، واسم الإشارة إنما هو موصل لندائه لكون الوصف مقروناً بأل، فذكر الوصف المرفوع المقرون بأل بعد اسم الإشارة واجب وهذا هو منطوق المصنف. ثانيهما: أن يكتفى بنداء اسم الإشارة ويكون هو المقصود بالذات، فاسم الإشارة حينئذ كغيره من المناديات يجوز وصفه وعدمه، وإذا وصف جاز في الوصف حينئذ الرفع والنصب. (فإن قلت): ما معنى تصور المعرفة وفواتها في اسم الإشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء؟ (قلت): معناه أن اسم الإشارة مبهم لصحة إطلاقه على كل مشار إليه، ثم تارة يكون الإبهام قوياً بحيث يغلب على الظن عدم زواله عند المخاطب بالإشارة الحسية فيجب الوصف وهي صورة المنطوق، وتارة يغلب على الظن زوال الإبهام بنفس الإشارة فلا يحتاج للصفة وهي صورة المفهوم، وهذا هو الذي يبين لك معنى كلام المصنف.

وقوله: [ان اسم الإشارة قد لا يفيت الخ] في هذه العبارة قلق، والصواب أن ترك الوصف قد لا يفيت المعرفة وهو المناسب لمفهوم قول المصنف: إن كان تركها أي الصفة.

وقوله: [وهذا ليس الخ] حمل بعضهم الفصل على تابع ذي الضم الخ من أوله، والظاهر أن المراد بالفصل نداء أيها خاصة وإلا إن اعتبرت الفصل من أوله فهذا داخل فيه لأنه معقود للتابع كانت تبعيته واجبة كما مر، أو غير واجبة كما هنا.

(في نحو سعد سعد الأوس ينتصب) تقدم أن هذه المسألة مع قوله سابقاً: ونحو زيد ضم الخ مستثنيان من قوله: وابن المعرف الخ، فكان الواجب ذكرها هنالك.

قول المكودي: [على الأصل] أي المشار إليه سابقاً وابن المعرف المنادى الخ، ويكون الثاني حينئذ بياناً أو بدلاً أو توكيداً أو بإضمار يا، أو فعل محذوف كأعني.

وقوله: [على الإتباع] أي الحركة الثاني فيكون الأول مبنيا على الضم في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال المبينة في التوضيح المشار لها عند المكودي بقوله: وفيه أقوال الخ.

وقوله: [نحو قوله: يا تيم تيم عدي الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجاء التيمي وقومه، والشاهد في يا تيم تيم عدي الخ فتجري فيه الأقوال الخمسة المذكورة قبل،

ومثله قوله: (يا سعد سعد الأوس) وفهم من قوله: (في نحو) أن ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة نحو: يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين. وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن إذ وجهه أرجح وفي نحو متعلق بينتصب، و(تصب) مضارع مجزوم على جواب الأمر.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله:

٥٩٢ ـ وَاجْعَلْ مُنادىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

شمل قوله (منادى) الصحيح والمعتل، فأخرج المعتل بقوله (صح) فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم أن يا في قوله (ليا) ياء المتكلم إذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات:

ولا: نافية، وأب: هو اسمها، ولكم: خبرها وهذا تغليظ عليهم في الخطاب على عادة العرب، ولا: ناهية، ويلفينكم: مضارع ألفى مبني لاتصال نون التوكيد به، وعمر: فاعله، وفي نسخة: لا يلقينكم بالقاف من ألقى، والسوأة: بفتح السين الفعلة القبيحة، والمعنى: يا تيم امنعوا عمر من هجوي لئلا يصيبكم مني ما تكرهون، وأشار الناظم بالمثال إلى ما ذكره البخاري في تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة هاتفاً هتف بهم وهو يقول:

فإن يسلم السعدان يضحى محمد ... بمكة لا يخشى خلاف مخالف
فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ... ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أجيبا إلى داعي الهدى وتمنيا ... على الله في الفردوس منية عارف
فإن شراب الله للطالب الهدى ... جنان من الفردوس ذات زخارف

وقيل: أشار به لغير ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

أفرده بالذكر لأن فيه لغات وتفصيلاً. (واجعل منادى صح أن يضف ليا)، قول المكودي: [**كحاله في غير النداء الخ**] حاله في النداء هو كون الياء لا تكون إلا ثابتة مفتوحة فتقول: يا فتاي بياء مفتوحة مخففة، ويا قاضي بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضي، كما تقول في غير النداء: فتاي وقاضي كما مر في قوله: إذا لم يك معتلاً كرام وقذا. إلى أن قال: فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي.

وقوله: [**وعلم أن يا الخ**] الأولى أن في كلام المصنف حذف مضاف إليه والأصل لياء المتكلم، والذي يدل عليه ما في الترجمة. وقوله: [**إذ لا يضاف لياء الخ**] أي لأن ياء المخاطبة لا تكون إلا في محل رفع نحو: تقومين كما مر.

الأولى: يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها وهي أفصحها.

الثانية: يا عبدي بإثبات الياء الساكنة.

الثالثة: يا عبد بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة: يا عبدا بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة: يا عبدي بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها في النظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألف، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: ﴿وقل رب احكم بالحق﴾ في قراءة الرفع. وفي قوله (كعبد) إلى آخر البيت فائدتان: الأولى

وقوله: [بقلب الياء ألفاً الخ] أي بعد قلب الكسرة فتحة، وذلك لأن الأصل يا عبدي بكسر الدال والياء مفتوحة، ثم قل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار يا عبدا ثم حذفت الألف.

وقوله: [الرابعة يا عبدا بقلب الياء الخ] لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء، ومثل يا عبد يا حسرتا، وإعرابهما: يا: حرف نداء، وحسرتا أو عبداً: مناديان منصوبان بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء، والفتحة الظاهرة ليست فتحة إعراب بل مناسبة مثل الكسرة في غلامي، والألف ضمير متكلم في محل جر وبالضرورة يلغز به، ويقال ما ألف وقع للمتكلم وفي محل جر، وألغز في ذلك بعض الشرفاء فقال:

أيا عالماً لاحت شوارق نوره ... على الجو حتى ضاء كل جنابه
فما ألف جاءت ضمير تكلم ... ومجرورة فاسمح برد جوابه

فأجبته بقولي:

أيا سيدا حاز المكارم جملة ... ولا زالت الألغاز تسمو ببابه
أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة ... تنادي أنا مبد لكشف نقابه

وقوله: [ساكنة ومتحركة] إنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة لاختلافهم في أصل وضعها هل السكون أو الفتح.

وقوله: [كقوله تعالى: وقل رب احكم الخ] هذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهي متواترة من طرق العشر الكبير، والتمثيل بها أولى من تمثيل الموضح. يقال رب السجن لأنها غير متواترة، وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث، والمتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى. وقال الشاطبي: ينبغي أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لأنها هي اللغة التي نص عليها سيبويه، وأما لغة الفتح فهي ضعيفة، فرب في الآيتين منادى مبني على الضم في اللفظ لشبهه بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بأل ولا إضافة ظاهرة، وأما في التقدير فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة شبه النكرة المقصودة.

التنبيه على اللغات المذكورة. والأخرى التّنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص وذلك مفهوم من المثل احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما إضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان: إثبات الياء محركة وساكنة، و(منادى) مفعول أول بـ(اجعل) و(صح) في موضع الصفة له، والمفعول الثاني (كعبد) إلى آخر البيت، و(إن يضف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو: يا ابن أخي، ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٩٣ ـ وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ وَحَذْفُ آلْيَا اسْتَمَرّْ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ

يعني أن (يا ابن أم ويا ابن عم) يجوز في آخر كل منهما (الفتح والكسر) فتقول: يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما، وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها. وفهم من قوله (استمر) اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو: يا ابن أمي، ومنه قوله:

يا ابن أمي يا شقيق نفسي أنت خليتني لدهر طويل

وقوله: [للتخصيص] الأولى للتعريف بدل للتخصيص لأن الياء من المعارف.

وقوله: [كاسم الفاعل] أي الذي بمعنى الحال والاستقبال، وإن كان بمعنى الماضي فإضافته محضة فيجوز فيه جميع اللغات.

وقوله: [كحكمها في غير النداء] حكمها في غيره إثباتها مفتوحة وساكنة.

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر) فالفتح على أن الإسمين معاً مركبان تركيب خمسة عشر، فهما في حكم كلمة واحدة معربة تقديراً بالفتحة آخر الثانية منع منها حركة المناسبة وهي مضافة إلى الألف المقلوبة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها والكسر، على أن ابن مضاف إلى الثاني معرب بالفتحة، والثاني مضاف إلى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق في الصورتين، وقرىء بهما في قال ابن أم، وظاهر تقديم الناظم الفتح أنه أجود وليس كذلك، وأجيب بأنه أخر الكسر لأن قوله: وحذف اليا لا يرجع إلا له، وأما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً.

وقوله: [وعدم اطراد الخ] هذا جرى على ظاهر مفهوم الناظم وهو الذي في التسهيل، والذي في الموضح أنهم لا يكادون يثبتون الياء أو الألف إلا في الضرورة.

قوله: [ومنه قوله: يا ابن أمي الخ] البيت من الخفيف، وقائله أبو زبيد بالباء الطائي وكان نصرانياً وأدرك الجاهلية والإسلام واختلف في إسلامه، وكان طوله ثلاثة عشر شبراً، وكان إذا دخل مكة دخلها متنقباً من جماله خوفاً من فتنة نسائهم، وهذا البيت من قصيدة يرثي أخاً له مات، فيا: حرف نداء، وابن: منادى

وقلبها ألفاً ومنه قوله:

كـن لي لا عـلي يـا ابـن عـما نـعش عـزيـزيـن ونـكـف الهـما

وفهم من تمثيله بـ (يا ابن أم ويا ابن عم) أن ذلك أيضاً مطرد في يا ابنت أم ويا ابنت عم إذ لا فرق، ثم إنّ من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار إليهما بقوله:

٥٩٤ - وَفِي النِّـدَا «أَبَتِ» «أُمَّتِ» عَـرَض وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ ٱلْيَا التَّـا عِـوَض

فهم من قوله (وفي الندا) أن ذلك خاص بالنداء، فلا يجوز: قام أبت، ولا جاءت أمت، وفهم من تعيينه اللفظين أن ذلك خاص بهما، وفهم من قوله (عرض) أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر، وفهم من قوله (ومن الياء التاء عوض) أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا نقول: يا أبتي ولا يا أمتي وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر. و(في الندا) متعلق بـ (عرض) و(أبت أمت) مبتدأ وخبره (عرض) و(التاء) مبتدأ وخبره (عوض) و(من اليا) متعلق بـ (عوض).

منصوب، وأمي: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة والياء مضاف إليه والشاهد في إثبات الياء، وباقي إعراب البيت ومعناه واضح.

وقوله: [ومنه قوله: كن لي الخ] البيت من الرجز، والشاهد في قلب الياء ألفاً وإثباتها في عـما، وإعرابه: ابن: منادى منصوب، وعم: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقلوبة فتحة لأجل قلب الياء ألفاً، وقيل: الإسمان مركبان مبنيان، ونعش: مجزوم على جواب الأمر وهو كن، وعزيزين: حال من فاعل نعش لأنه للمتكلم ومعه غيره، ونكف: معطوف على نعش مجزوم بحذف الألف، والهما: مفعوله والألف لإطلاق القافية، ويقي على المكودي إثبات الياء مفتوحة فتكون اللغات أيضاً هنا خمسة.

(وفي الندا أبت أمت عرض) لم يشرح المكودي هذا البيت وسبكه أبت أمت بإبدال ياء المتكلم بتاء التأنيث عرض في النداء فتقول: يا أبت ويا أمت وإعرابها: يا: حرف نداء، وأبت أو أمت: منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً لا على التاء لأنها في موضع الياء، والإعراب لا يكون إلا على ما قبل الياء، والتاء للتأنيث فهي حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبدا، ويشكل كون الحرف عوضاً من الاسم، وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء.

قول المكودي: [في ضرورة الشعر الخ] من ذلك قوله:

أيـا أبـتي لا زلـت فـيـنـا فـإنمـا لـنـا أمـل في العيش مـا دمت عـائـشـا

وهذه اللغة هي التاسعة في أب وأم والعاشرة يا أبت بضم التاء.

أسماء لازمة النداء

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مسموع ومقيس وشائع غير مقيس. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٩٥ ـ «وَفُـلُ» بَعْضُ مَـا يُخَصُّ بِـالنِّـدَا لُـؤمَـانُ نَـوْمَـانُ كَـذَا وَاطَّـرَدَا

فذكر ثلاثة ألفاظ: الأول (فل) وهو كناية عن نكرة، فإذا قلت: يا فل فكأنك قلت: يا رجل. الثاني (لؤمان) بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم، فإذا قلت: يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللآمة. الثالث (نومان) بفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت: يا نومان فمعناه يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (واطردا).

أسماء لازمة النداء

غالب النسخ أسماء لازمة للنداء بصيغة اسم الفاعل منوناً وجر النداء باللام وهي ظاهرة، وفي بعضها أسماء لازمة النداء بتنوين لازمة ونصب النداء به، وفي بعضها أسماء لازمة النداء بحذف تنوين لازمة وجر النداء بإضافة لازمة إليه، والنسختان الأخيرتان صحيحتان ولا معنى لإبطالهما، وهناك نسخة رابعة وهي أسماء لازمت بفتح الزاي فعل ماض من الملازمة مفاعلة ونصب النداء مفعول بـه وهي فاسـدة لاقتضاء المفاعلة التي تدل لازمت عليها أن هذه الأسماء لازمة للنداء وهو صحيح وأن النداء لازم للأسماء وهو فاسد، لأن النداء يثبت بدون هذه الأسماء كما مر، ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن النداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مضافاً وهكذا.

قول المكودي: **[وشائع غير مقيس الخ]** (إن قلت): هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع، فكيف للمكودي أن يجعل الأقسام ثلاثة؟ (قلت): بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله أن المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها، والشائع غير المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة المادة كفعل الآتي، إلا أن ذلك لا يطرد في سائر المواد بل فيها سمع منها على ذلك الوزن.

(وفل بعض ما يخص بالندا)، قول المكودي: **[فذكر ثلاثة ألفاظ الخ]** يؤخذ منه أن الأسماء الخاصة بالنداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التي ذكر الناظم وهو كذلك كما يقتضيه قول المصنف بعض.

وقوله: **[وهو كناية عن نكرة الخ]** مثله في التوضيح، وقال الكوفيون: إن أصله فلان ورخم بحذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لامه وهو غير مسموع، وقال ابن مالك: إنه كناية عن العاقل كزيد فهو علم فمعناه معنى فلان.

٥٩٦ ـ فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ ... وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

يعني أن بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول: يا خباث، ويا فساق، ويا لكاع ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال: (والأمر هكذا من الثلاثي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو: نزال، ودراك، وضراب، وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلْ

يعني أن فعل يجيء في سب الذكور كما جاء فعال في سب الأنثى، إلا أن فعل غير مقيس وإليه أشار بقوله: (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبث بمعنى يا خبيث، ويا غدر بمعنى يا غادر، ويا فسق بمعنى يا فاسق.

واعلم أنه قد جاء جر (فل) المتقدم في الشعر وإليه أشار بقوله: (وجر في الشعر فل) يعني أن (فل) قد جاء في الشعر في غير النداء مجروراً كقوله: في لجة أمسك فلاناً عن فل. وقوله: (وفل) مبتدأ وخبره

(واطردا في سب الأنثى)، قول المكودي: [ويا لكاع الخ] يقال لكاع للمؤنث، ولكع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر، وفي الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع». ويقال: اللكع لكل من يستحقر وللعبد والأمة والجاهل ومعناه يا ساقط ويا دنيء وهكذا. ثم إن يا خباث ونحوه مبني على الضم المقدر في آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء. وقد قال الناظم: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا. وأما في اللفظ فهو مبني على الكسر لكونه شبيهاً بنزال في الوزن والعدل عن الغير والتأنيث، وسيقول الناظم: وابن على الكسر فعال علما الخ.

(والأمر هكذا)، قول المكودي: [يعني بالأمر الخ] أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالأمر حقيقته وهو فعل الأمر بل المراد الذي أفهم الأمر.

وقوله: [ودراك] التمثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهو رباعي وقال: إنه مسموع لكنه شاذ، والأولى إبداله بتراك كما يوجد في بعض النسخ المصلحة، ثم إن الأولى قراءة والأمر في النظم بالجر عطفاً على سب ليفيد أن الثلاثي يرجع له ولما قبله.

(ولا تقس)، قول المكودي: [فمن المسموع الخ] أتى بمن التبعيضية إشارة إلى أن المسموع أكثر من هذه الثلاثة، قالوا: والمسموع من ذلك أربعة: هذه الثلاثة التي ذكر ورابع وهو يا لكع وقد تقدم معناه. (فإن قلت): لم جعلوا فعال للمؤنث وجعلوه مقيساً مع كثرة حروفه وخص فعل بالمذكر وجعلوه غير مقيس؟ (قلت): الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالمذموم غير مقيس وحروفه قليلة.

(وجر في الشعر فل)، قول المكودي: [كقوله: في لجة الخ] هذا عجز بيت وصدره على ما هو الحق:

(بعض) و(ما) موصولة وصلتها (يخص) و(بالندا) متعلق بـ (يخص) و(لؤمان ونومان) مبتدأ، و(كذا) خبره، وباقي الإعراب واضح.

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب حالتين: الأولى: أن يجر المستغاث بلام مفتوحة. والثانية: أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٩٨ ـ إِذَا اسْتُغِيثَ اسم مُنَادىً خُفِضَا   بِـالـلَّامِ مَفْـتُـوحـاً كَـيَـا لَلْمُـرْتَضَى

تدافع الشيب ولم تقتتل. وهو من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف إبلًا أتت ولها أصوات وغبار، فقوله تدافع فعل ماض، والشيب: فاعله، ولم: الواو واو الحال، وتقتتل: فعل مضارع وفاعله عائد على الإبل، وفي لجة: متعلق بتدافع واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات وارتفاعها وهو المراد هنا، وأما اللجة بضم اللام فهي معظم الماء، وجملة أمسك في محل نصب محكية بقول مقدر أي مقول فيها أمسك، ولا يصح أن تكون جملة أمسك صفة للجة لأنها طلبية، والشاهد في عن فل حيث جر ومعناه زيد كما أن فلاناً كذلك وليس مرخماً من فلان حتى يرد اعتراض الموضح إذ مبناه على أن فل نكرة مقصودة والموجود في هذا الشعر بمعنى زيد، ومعنى البيت: أن الإبل لما جاءت كانت لها أصوات عالية وهي متزاحمة ولكن بعضها لا يقتل بعضاً بمنزلة الشيوخ إذا قدموا الحرب فلا يقتتلون إنما يندبون للصلح، والشبان بالعكس، هكذا قال والله أعلم.

الاستغاثة

أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أي المستغاث وكثيراً ما يفعل هذا.

قول المكودي: [هي نداء من يخلص من شدة الخ] هذا التعريف للاستغاثة يقتضي أن النداء لجلب المنفعة لا يقال له استغاثة اصطلاحاً أيضاً. (فإن قلت): لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع أن الذي يظهر أن أحدهما يغني عن الآخر؟ (قلت): جمعوا بينهما لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر، فالذي يخلص من شدة هو المستغاث به الذي يدفع المشقة وحده، والذي يعين هو الذي يدفعها مع المستغيث المنادى.

وقوله: [في هذا الباب] أي في هذا الكتاب الخ، أشار به إلى أن للمستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها المصنف وهي تجرده من اللام ومن ألف معاقبة لها نحو: يا زيد لعمرو فيعطى زيد في المثال الحكم الذي كان له مع اللام، قال بعض: والظاهر أن حكمه حكم المنادى الذي ليس فيه استغاثة، وترك الناظم هذا القسم لقلته.

(إذا استغيث اسم) أي مدلول اسم لأن الاستغاثة حقيقة إنما هي للذات، لكن لما كان اسم الذات هو الذي تجري عليه الأحكام من خفض وغيره صح ذلك.

يعني أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره، وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر، ثم مثل بقوله: (كيا للمرتضى) وقد فهم من قوله: (إذا استغيث اسم) أن استغاث متعد بنفسه، فقول النحويين: مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله عز وجل: ﴿إذ تستغيثون ربكم﴾ وفهم من قوله (خفضاً) أنه معرب بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً بأل وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٥٩٩ ـ وَافْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

يعني أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير (يا) فتحت اللام نحو قوله:

يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد

(منادى) وصف اسم بمنادى مع أن المستغاث لا يكون إلا منادى احترازاً عن الاستغاثة اللغوية نحو: أستغيث بك، فلا يقال لها استغاثة اصطلاحاً، ولا يكون حرف النداء إلا يا كما يؤخذ من المثال ومن قوله إن كررت يا، ولا تكون إلا مذكورة كما مر في مفهوم وغير مندوب ومضمر وما. جا مستغاثاً الخ.

(خفضا) خفضة إعراب كان مضافاً أم لا، وإنما خفض المستغاث للتنصيص على الاستغاثة من أول الأمر كما قال المكودي، وإلا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستغاثة إن كان مذكوراً.

(باللام) أي غالباً ومن غير الغالب إن تعاقبها الألف كما ذكر بعد، وإنما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمنادى خص المستغاث به بطلب الاستغاثة، فبينهما مناسبة وعلة فتحها ذكرها المكودي.

(مفتوحاً كيا للمرتضى) إعرابه: يا: للنداء واللام حرف جر، والمرتضى: مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور قيل: متعلق بيا لنيابتها عن الفعل، وقيل: بأنادي أو أدعو الذي نابت عنه الياء، وقيل: بفعل خاص وهو ألتجىء، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء، وقيل: مقتطعة من آل والأصل يا آل المرتضى، والحق أنها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه.

قول المكودي: [مخالف لوضعه العربي الخ] فيه نظر، بل المستغاث ورد متعدياً بنفسه كثيراً، وورد متعدياً بالباء قليلاً، بل اقتصر في الصحاح على تعديته، والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعدياً بالباء إشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له، وإلا فتعديته بنفسه واردة في القرآن فكيف تخفى عليهم.

وقوله: [أنه معرب بالجر] محله إذا كان معرباً قبل النداء وإن كان مبنياً قبل الاستغاثة نحو: يا لهذا فلا يتوهم أحد إعرابه. وقوله: [أن يكون مقروناً بأل] إنما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستغاثة، وهذه الفائدة لا تؤخذ من الموضح.

(وافتح مع المعطوف)، قول المكودي: [يا لقومي الخ] البيت من الخفيف، ويا: للنداء، واللام مفتوحة لام استغاثة حرف جر، وقومي: مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم الخ، والياء في محل جر،

و(في سوى) التكرار لـ (يا) جيء باللام مكسورة كقوله:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب   يا للكهول وللشبان للعجب

ومفعول (افتح) محذوف تقديره وافتح اللام، و(في سوى) متعلق بـ (ائتيا) والإشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير. ثم قال:

ويا لأمثال: عطف على يا لقومي واللام الأولى مفتوحة فيه أيضاً وفي الشاهد، واللام في لأناس مكسورة لأنه هو المستغاث من أجله، وعتوهم: مبتدأ مصدر عتي إذا تكبر وكثر فساده، وفي ازدياد: هو الخبر، والجملة في محل جر نعت أناس، والعلة في وجوب فتح اللام في المعطوف هي العلة في المعطوف عليه.

وقوله: **[وفي سوى التكرار الخ]** حمل الإشارة في قول الناظم: وفي سوى ذلك على خصوص التكرار لكن يكون مكرراً مع مفهوم الشرط وقاصراً، والأولى أن الإشارة راجعة لما ذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أجله فيجب كسر لامه كلأناس في البيت السابق ويشمل المعطوف الذي لم تتكرر معه يا فيكون عاماً.

وقوله: **[جيء باللام مكسورة]** أي في المعطوف وأما المعطوف عليه فلا تكون لامه إلا مفتوحة.

وقوله: **[يا للكهول الخ]** هذا عجز بيت وصدره: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب، ويوجد في بعض النسخ البيت بتمامه، وناء: فاعل يبكي وهو اسم فاعل من نأى بمعنى بعد، وأراد البعد في النسب لأنه صرح ببعيد المكان في قوله: بعيد الدار فيكون بعيد صفة ناء، ويحتمل أن يكون بعيد الدار بدلاً من ناء فيتحد معناهما، ومغترب: بالغين صفة ناء بعد صفة على الوجه الأول، واللام في يا للكهول لام الاستغاثة مفتوحة، والشاهد في وللشبان حيث كسرت اللام وإنما تعين كسر اللام إذا لم تكرر يا، لأن فتح اللام كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل في حكمه لأن الواو تشرك المعطوف عليه لفظاً ومعنى، وجيء باللام مكسورة على الأصل لزوال اللبس بالعطف، والشبان جمع شاب كركبان جمع راكب، واللام في للعجب مكسورة أيضاً لأنها لام المستغاث منه، ومعنى البيت على ما قيل: إن هذا الممدوح الذي مات يبكي عليه البعيد منه والغريب بالغين لفقد عطائه وبره، ويفرح لموته القريب بالقاف لكثرة ما يرث، وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه   وذو قرابته في الحي مسرور

ثم إنه اعترض قول الناظم: وافتح مع المعطوف الخ بأنه عين قوله: إذا استغيث اسم الخ، لأنه إذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من أفراد قوله: إذا استغيث اسم الخ، وأجيب بأنه كرره ليرتب عليه قوله: وفي سوى ذلك الخ.

وقوله: **[تقديره وافتح اللام الخ]** ويكون قول الناظم مع المعطوف حالاً من اللام المقدرة.

وقوله: **[ثم قال]** الصواب أن يقول ثم أشار إلى الحالة الثانية لأنه قال أول الباب انه ذكر لها في هذا الباب حالتين إلى أن قال: وقد أشار إلى الأولى وتكون الثانية هي هذه.

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَـا اسْتُغِيثَ عَـاقَبَتْ أَلِـفْ   وَمِـثْـلُهُ اسْـمٌ ذُو تَـتَـعَـجُّـبٍ أُلِـفْ

يعني أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يا لزيد، ويا زيداً، ولا يجوز يا لزيداً. ثم قال: (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعني أن الأسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم، فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يا للعجب، وأن تزاد في آخره ألف فتقول: يا عجباً. ومنه قوله:

يــا عجبــاً لهــذه الـفليـقــة   هـل تذهب القـوبـاء الـريقـه

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم، و(لام) مبتدأ، و(عاقبت) خبره، و(ألف) مفعول بـ (عاقبت) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر، و(مثله) مبتدأ، و(اسم) خبره، و(ذو تعجب) نعت لـ (اسم) و(ألف) جملة في موضع الصفة لـ (تعجب).

(ولام ما استغيث)، قول المكودي: [تعاقب الألف الخ] هكذا في غالب النسخ، والصواب تعاقبها الألف، وكذلك يوجد في بعض النسخ وهو الذي يناسبه قوله لكون الألف تعاقبها، وإنما قلنا هذا لأن سيبويه نص على أن الأصل اللام والألف معاقبة لها.

وقوله: [يا لزيد ويا زيداً الخ] أما الأول فمجرور باللام بكسرة ظاهرة، وأما الثاني فهو مبني على الضم المقدر على الدال منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف المعاقبة للام الاستغاثة، وقال الرضي: مبني على الفتح.

وقوله: [ولا يجوز] لأنه كأنه جمع بينه العوض والمعوض منه.

(ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد في التعجب الاصطلاحي قاله يس ولا معنى له، والظاهر أن المراد به كون اللفظ معهوداً لأن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب، كما مثل المكودي احترازاً من نحو: يا لرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف للتعجب به فلا يجري مجرى الاستغاثة.

قول المكودي: [ومنه يا عجبا الخ] البيت من الرجز، وقائله أعرابي أصابته قوباء وحزازة فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك عند الصباح فلا يبقى لها أثر، فتعجب من ذلك. وعجباً: منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للألف وبني على الضم لأنه كالنكرة المقصودة وليس فيه استغاثة وفيه الشاهد، ولهذه: متعلق بعجباً لأنه بمعنى أعجب، والفليقة: نعت لهذه أو بدل وهي الداهية والمصيبة وفاعل تذهب الريقة، والقوباء مفعوله قدم على الفاعل وهو بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء يسمى في العرف بالحزازة. وقال بعض: إن عجبا في البيت يصح أن يكون منوناً وبالألف، فإن كان منوناً فهو مفعول مطلق عامله محذوف كالمنادى والتقدير: يا قومي اعجبوا عجباً، وإن قرأته بالألف فتكون معاقبة للام وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

الندبة

هي نداء المتفجع عليه أو منه، وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

يعني أن حكم المندوب كحكم المنادى يضم إن كان مفرداً وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به، فتقول: وازيد، وواضارب زيد، وواطالعاً جبلاً. و(ما) مفعول مقدم بـ(اجعل) وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها (للمنادى). ثم نبه على ما يمتنع في الندبة بقوله: (وما نكر لم يندب ولا ما أبهما) يعني أن كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز أن يندب، لأن الغرض بالندبة الإعلام بعظمة

وقوله: [والأول أظهر] أي من جهة اللفظ لأنه لا حذف فيه، وأما من جهة المعنى فالمتعين هو الثاني لما مر عن سيبويه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الندبة

بضم النون لغة مصدر ندب زيد القوم يندبهم ندبة إذا دعاهم للندب معه وأن يعينوه عليه، وفي الاصطلاح عرفها المكودي بقوله: وهي نداء المتفجع عليه أو منه الخ، فعطف منه على عليه فهو مدخول للمتفجع، والأولى أن يقول كما في المرادي وغيره: هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، لأنهم نصوا على أن الندبة إن كانت على الغير كقولك: وازيداه لمصيبة أصابته موتاً أو غيره فيعبرون عنه بالمتفجع عليه، وإن كانت على شيء أصاب المنادى نحو: واظهراه قيل فيه نداء المتوجع منه، ثم لا بد من تقدير مضاف بين الجار والمجرور في الموضعين أي على مسماه لأن التفجع والتوجع ليسا على اللفظ وإنما على مسماه.

(ما للمنادى اجعل لمندوب)، قول المكودي: [وواضارب زيد وواطالعاً الخ] اعترض التمثيل بهذين المثالين بأنه لا يصح فيهما الندبة لأن المضاف في الأول اسم فاعل وهو ضارب وإضافته لا تفيد تعريفاً فهو نكرة وطالعاً في الثاني نكرة بلا إشكال، وقد قال الناظم: وما نكر لم يندب الخ، وأجيب بأن مجموع ضارب زيد صار علماً على شخص، وكذلك مجموع طالعاً جبلاً فليسا بفكرتين حينئذ. (قلت): هذا الجواب باطل لأنهما إذا صارا علمين لم يعرب الجزء الأول على حدته حتى ينصب والمكودي فرضهما في نصب الأول حيث قال: وينصب إن كان الخ، بل يعرب الجزآن إعراب المفرد العلم إذ مجموع ضارب زيد علم وكذلك مجموع طالعاً جبلاً، فلو ناديتهما لبنيت ضارب زيد على الضم الظاهر على الدال، وطالعاً جبلاً على الضم الظاهر على اللام مع حذف التنوين فيهما وصارا كيا زيد، وقد يمكن الجواب عن ضارب زيد بأن اسم الفاعل بمعنى الماضي فإضافته محضة مفيدة للتعريف، وأما طالعاً جبلاً فلا جواب عليه ولذا مثل الموضح للمضاف بوا أمير المؤمنين وهو ظاهر، نعم كلام الأزهري فيه شيء.

(وما نكر لم يندب) هذا في قوة الاستثناء من قوله: ما للمنادى اجعل الخ، لأن المنادى يكون نكرة والمندوب لا يكون نكرة، ويدل على الاستثناء إتيان الموضح بإلا الموضوعة لذلك.

المصاب وذلك غير موجود فيهما، وشمل قوله المبهم اسم الإشارة والموصول بصلة غير معين بها، فلو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ

يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب، ثم مثل ذلك بقوله: (كبئر زمزم

قول المكودي: **[الإعلام بعظمة المصاب]** أي المصاب به بمعنى المصيبة التي أصابت المندوب، وهذه العلة تقتضي أن المصيبة لا بد أن تكون معلومة، وكلامنا ليس في المصيبة وإنما هو في الذي أصابته المصيبة ونزلت به وهو زيد في قولك وازيداه إذ هو المندوب، وأجيب عنه بأنه يلزم من تعيين المصيبة تعيين الشخص المصاب، فالعلة الراجعة لها راجعة إليه ولو كان المندوب غير معين نحو: وراجلاه لم يندب، واعترضه الدماميني بأنه يقتضي أن اشتراط التعريف عام في المتفجع عليه أو المتوجع منه مع أنه خاص بالمتفجع عليه، وأما المتوجع منه فيجوز أن تقول: وامصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معينة. قال الشيخ بناني: الإطلاق هو الصواب، وأما وامصيبتاه المندوبة هنا فهي معينة بإضافتها لياء المتكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة لأجل الندبة بدليل أن المتكلم لا يقول ذلك إلا فيما أضافه إلى نفسه.

وقوله: **[غير معين بها الخ]** أي غير مختص ومشتهر بها وإلا فكل موصول معرفة بصلته.

(ويندب الموصول)، قول المكودي: **[صلته شهيرة يعرف بها الخ]** أشار المكودي بهذا إلى أن الموصول هو الذي اشتهر بالصلة وليس المراد أن الصلة اشتهرت بالموصول، وهذا المعنى الذي قال يعين أن الذي في النظم واقع على الصلة وذكر الذي باعتبار الوصل والموصول به، وفاعل اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول في قوله: ويندب الموصول الخ، وجملة اشتهر لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف والتقدير: ويندب الموصول بالصلة التي اشتهر هو أي الموصول بها، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف عند الناظم موجود وهو اتفاق الحرف الجار للموصول مع الجار للعائد، والجمهور يشترطون شرطاً آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفقود لأن بالذي متعلق بالموصول به والرابط متعلق باشتهر، ولا يصح أن يعود الضمير في اشتهر على الذي ولا حذف لأنه يقتضي أن الصلة مهما كانت مشهورة في نفسها إلا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا، وقد علمت أنه لا بد أن يكون مشهوراً، ثم إن أل في الموصول اسم موصول ولفظ موصول اسم مفعول صلتها وبه يلغز، ويقال ما موصول وقع صلة وألغز في ذلك من قال:

يا قارىء الخلاصة العجيبة في أي بيتها أتت غريبة
موصول أضحى صلة فلتجب عما قريب يا فريد أدب

فأجبته بقولي:

يا فاضلاً علاه في الورى انتشر ونظمه الدر الثمين قد بهر
ألغزت موصولاً بدا وما استتر في يندب الموصول بالذي اشتهر

يلي وامن حفر) فتقول: وامن حفر بئر زمزماه لتنزله في الشهرة منزلة العلم، والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم. و(الموصول) مفعول لم يسم فاعله بـ (يندب) و(بالذي) متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الموصوف والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و(بئر) منصوب على أنه مفعول مقدم بـ (حفر) و(وا من) مفعول بـ (يلي). ثم قال:

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهى ٱلْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

(منتهى المندوب) هو آخره وشمل العلم نحو: وازيدا، والمضاف نحو: واعبد الملكا، وعجز المركب نحو: وامعدي كربا. وعلم أن وصله بالألف جائز لا واجب من قوله قبل: (ما للمنادى اجعل لمندوب). ثم قال: (متلوها إن كان مثلها حذف) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين، وفهم منه أن المحذوفة الألف التي آخر المندوب لا ألف الندبة لأنها تدل على معنى

قوله: [وبئر منصوب على أنه الخ] مثل هذا في المعرب ولا معنى له أصلاً، ويبقى قول الناظم يلي ضائعاً، والصواب أن الكاف جارة لقول مقدر خبر لمبتدأ محذوف، وبئر زمزم محكي بالقول المقدر، ويلي: فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم، ومفعوله وا من حفر على حذف القول، والجملة في محل نصب حالية من بئر زمزم والتقدير: وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه يلي هو أي بئر زمزم قولك وا من حفر، وإذا وليه صار التركيب وا من حفر بئر زمزم، وإعرابه: وا: حرف ندبة، ومن: مندوب مبني على الضم المقدر في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي، وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف، وإلا فمن منصوب بفتحة مقدرة في آخره منع الخ، وباقي المثال إعرابه واضح، وستعلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف.

(ومنتهى المندوب) كان ينبغي للمكودي أن يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها: ثم اعلم أن المندوب يستعمل استعمالين: أحدهما أن يكون كالمنادى من دون زيادة وهو المار في قوله: ما للمنادى. ثانيهما: أن يزاد شيء آخره يختص به عن المنادى وقد أشار إليه بقوله ومنتهى، أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله: ما للمنادى الخ ليرتفع الإشكال، وإنما وصل المندوب بالألف طلباً لمد الصوت.

قول المكودي: [وازيدا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وزيداً: مندوب مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبنياً على الألف ولا على الفتح.

وقوله: [وا عبد الملكا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وعبد: منصوب بالفتحة الظاهرة، والملكا: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة.

وقوله: [وا معدي كربا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، ومعدي كربا: مندوب مبني على الضم المقدر على الباء المانع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة.

(متلوها إن كان) لم يمثل له المكودي ومثاله: وا موساه، وإعرابه: وا: حرف ندبة، وموسى: مندوب

وهو الدلالة على الندبة، و(منتهى) مفعول بفعل محذوف يفسره (صله) و(متلوها) مبتدأ وخبره (حذف) ثم قال:

٦٠٤ ـ كَـذَاكَ تَنْـوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ مِـنْ صِـلَةٍ أَوْ غَـيْـرِهَـا نِـلْتَ الأَمَـلْ

يعني أن التنوين الذي يكون في آخر المندوب يحذف إذا لحقته ألف الندبة إذ لا حظ له في الحركة. وقوله (من صلة) نحو: وامن حفر بئر زمزما. وقوله: (أو غيرها) شامل لآخر المفرد نحو: وازيدا، وآخر المضاف إليه نحو: واغلام زيداً، والمطول نحو: واطالعاً جبلاً. ثم إن حق ألف الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: واغلام أحمدا، وإن كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول في نحو رقاش: وارقاشاً، وفي رجل اسمه قام الرجل: واقام الرجلا، هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس، وإلى هذا أشار بقوله:

مبني على الضم المقدر على الألف لام الكلمة المحذوفة لأجل ألف الندبة وليس مبنياً على الفتح خلاف ما في يس.

(كذاك تنوين الذي به كمل)، قول المكودي: [وا من حفر بئر زمزما الخ] التمثيل به مبني على أن زمزم قبل الندبة مصروف منون علم على القليب ففيه علة واحدة وهي العلمية وهي لا تؤثر وحدها، وأما إن قلنا أنه علم على البئر وإضافته إليه للبيان أي بئر الذي هو زمزم فيكون قبل الندبة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث فلا يصح التمثيل به، وقيل: إنه مصروف تقديراً.

وقوله: [نحو: وازيدا الخ] زيد: مفرد علم، والمفرد العلم إذا نودي حذف تنوينه لا فرق بين وصله بالألف أم لا، وكلامه في التنوين الذي يحذف لأجل ألف الندبة، وما أجيب به من أن المراد به التنوين الذي اضطر الشاعر له هو الذي يحذف لأجل ألف الندبة فيه تكلف.

وقوله: [واغلام زيدا] غلام: منصوب بالفتحة، وزيدا: مجرور بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة ألف الندبة.

وقوله: [واطالعاً جبلاً] كلاهما منصوب بالفتحة الظاهرة، وقيل: الفتحة في الثاني فتحة مناسبة فتكون فتحة الإعراب مقدرة.

وقوله: [نحو رقاش] علم مبني على الكسر كحذام، فإذا قلت: وارقاشا فتكون الواو للندبة، ورقاشا: مندوب مبني على الضم المقدر على الشين المانع منه ألف الندبة هكذا قيل، وهو يقتضي أنه إذا لم تكن ألف الندبة يبنى على الضم الظاهر مع أنه مبني أصالة على الكسر فينوى بناؤه على الضم اتصلت به ألف الندبة أم لا، فيكون من أفراد قوله سابقاً: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا.

وقوله: [واقام الرجلا] فهو مبني على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لألف الندبة.

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا   إنْ يَكُنِ ٱلْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

المراد بالشكل الحركة، يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالها فتحة لبس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه: وافتاهو، وفي غلام أخيه: واغلام أخيهي، لأنك لو أبدلتها فقلت: وافتاها، واغلام أخيها، لالتبس بهاء الواحدة، وفهم من قوله (حتماً) أن ذلك واجب، و(الشكل) مفعول بفعل محذوف يفسره (أوله) و(مجانساً) مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفاً مجانساً، ومعمول (مجانساً) محذوف تقديره للحركة السابقة. ثم قال:

٦٠٦ ـ وَوَاقِفاً زِدْهَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ   وَإنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَٱلْهَا لَا تَزِدْ

يعني أنك إذا وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: وازيداه، وفهم من قوله (واقفاً) أن ذلك لا يكون في الوصل، وفهم من قوله (إن ترد) أن ذلك جائز لا واجب، وقد صرح بهذا المفهوم فقال؛ (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) أي وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح والمرادي فلا يندرج فيه إلا صورتان: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء، وعندي أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوفة عليه، وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور: الأولى: الجمع بينهما نحو: وازيداه وذلك مفهوم من قوله: (وواقفاً زد هاء سكت).

(والشكل حتماً)، قول المكودي: **[وافتا هو]** إعرابه: وا: حرف ندبة، وفتى: مندوب منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع منها التعذر، وهو: مضاف إليه، وأما واغلام أخيه فالفتحة فيه ظاهرة على الميم.

وقوله: **[تقديره الخ]** الأولى أن يقدر البيت بتمامه، وتقديره أول الشكل حرفاً مجانساً إيلاء متحتماً وواجباً إن كان الفتح لابساً بسبب وهم، واللابس اسم فاعل من لبس إذا خلط، والوهم ذهاب ظن السامع إلى شيء والمتكلم يريد غيره، خلاف ما في المعرب، ووهم بالسكون مصدر وهم بالفتح يهم بالكسر، وأما وهم بالكسر فمصدره وهما بالفتح ومعناه غلط ومضارعه يوهم.

(وواقفاً زد هاء)، قول المكودي **[أن تزيد بعد الألف الخ]** هذا يقتضي أن هاء السكت لا تزاد إلا بعد الألف، والصواب أنها تزاد بعد أحرف المد الثلاثة كما في الموضح فتقول بعد الياء واغلامكيه، وبعد الواو واغلامكوه.

وقوله: **[لبيان الألف]** لأن الألف يخفى بالوقف فإذا لحقت الهاء زال الخفاء.

وقوله: **[ان ذلك جائز الخ]** ليس المراد به الجواز المستوي بل الراجح في الوقف زيادتها.

(وإن تشأ)، قول المكودي: **[فلا يندرج فيه الخ]** أي في البيت بتمامه لا في خصوص هذا الشطر. وقوله: **[وعندي الخ]** يظهر من كلام المكودي أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادي أيضاً حيث قال: ولو

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وازيداً وذلك مفهوم من قوله: (إن ترد).

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وازيد وهذا مفهوم من قوله: (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) أي لا تزد الألف والهاء. وهذه الصور كلها جائزة في الوقف.

و(واقفاً) حال من فاعل (زد) المستتر، و(هاء سكت) مفعول بـ (زد) و(إن ترد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، و(إن تشأ) شرط والفاء بعده جواب الشرط، و(المد) مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان، و(الهاء) مفعول مقدم بـ (تزد) فالجواب على هذا جملة إسمية، و(الهاء لا تزد) ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإن تشأ فلا تزد المد والهاء. ثم قال:

٦٠٧ ـ وَقَــائِــلٌ وَاعَــبْــدِيَــا وَاعَــبْــدَا مَنْ فِي النِّــدَا ٱلْيَــا ذَا سُكُــونٍ أَبْــدَى

تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدي بياء ساكنة، فإذا ندبت على هذه اللغة ففيه وجهان: أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله: (واعبديا) والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول: (واعبدا) وهذا معنى قوله: (واعبدا) وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله: (من في الندا ذا سكون أبدى).

وفهم منه أن باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص، فيقال على لغة من قال: يا عبد بالكسر، ويا عبد بالفتح، ويا عبد بالضم، ويا عبدا بالألف، وا عبدا ليس إلا في لغة من قال: يا عبدي وا عبدا.

قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً. واعلم أنه على كلا التقريرين يلزم أن يكون الشطر الثاني في كلام الناظم مكرراً، أما على تقرير الشارح والمرادي فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم ان ترد، وعلى ما للمكودي فالصورة الثانية عنده مكررة مع قوله: ما للمنادى اجعل، لأن المنادى لا يؤتى معه بألف ولا هاء فكذلك ما أشبهه فالشطر الثاني حشو على كل، وأجيب باختيار النصب، ولا يغني عنه ما للمنادى لأن ما هنا خاص بحالة الوقف، والكلام فيما تقدم في حالة الوصل.

وقوله: [**حذف جوابه الخ**] حذف الجواب هنا ضرورة ليكون الشرط مضارعاً.

(وقائل واعبديا)، قول المكودي: [**تقدم الخ**] أي للمصنف وإلا فالذي تقدم للمكودي أن اللغات ست. وقوله: [**وهذا معنى قوله: واعبديا الخ**] إعرابه: وا: حرف ندبة، وعبديا: منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كإعراب المنادى.

وقوله: [**فتقول واعبدا**] إعرابه: وا: للندبة، وعبدا: مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة.

وقوله: [**ولا نقص**] قد اعترض عليه بأن من جملة اللغات المارة يا عبدا بقلب ياء المتكلم ألفاً، فإذا

و(قائل) خبر مقدم (وا عبديا)، (وا عبدا) مفعول بـ (قائل) و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (أبدى) و(اليا) والتقدير: من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل وا عبديا وا عبدا.

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله:

٥٠٨ ـ تَـرْخِيماً احْـذِفْ آخِرَ ٱلْمُنَـادَى   كَـيَـا سُـعَـا فِـيـمَـنْ دَعَـا سُـعَـادَا

يعني أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره. ثم مثل ذلك بقوله: (كيا سعا فيمن دعا سعادا) فـ (آخر المنادى) مفعول بـ (احذف) و(ترخيماً) أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونك

ندب على هذه اللغة اجتمع ألفان: الألف المنقلبة عن الياء وألف الندبة، تحذف الألف المنقلبة لقوله سابقاً: متلوها إن كان مثلها حذف، ولا تحذف الألف المنقلبة في النداء فقد وقع نقصه عن المنادى بحذف الألف المنقلبة والله أعلم.

الترخيم

مصدر رخم، والمراد به اسم المفعول أي الاسم المرخم. قول المكودي: [ترقيق الصوت] يقال صوت رخيم أي رقيق وهو أقسام ثلاثة: ترخيم النداء وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق، وترخيم الضرورة وهو مذكور في هذا الباب في قوله: ولاضطرار رخموا دون ندا الخ، وترخيم التصغير ويأتي في بابه في قوله: ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل.

(ترخيماً احذف آخر المنادى) في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة، ويدل لهذا المقدر قوله بعد: ومع الآخر احذف الذي تلا الخ، مع قوله: والعجز احذف من مركب الخ، وبه قد يجاب عما في الموضح.

(كيا سعا) خبر لمبتدأ محذوف، ويا: حرف نداء، وسعا: منادى مرخم بحذف الدال لأن أصله سعاد وهو مبني على ضمة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحرف المحذوف، وبالضمة المقدرة على الألف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحرف المحذوف بأن صار نسياً منسياً.

وقول المكودي: [مفعول مقدم باحذف] هذا سبق قلم لأن آخر المفعول مذكور في اللفظ متأخر عن احذف لا متقدم.

وقوله: [أن يكون مفعولاً له الخ] هذه الأوجه الثلاثة المنقولة عن الشارح وإن سلمها المكودي والمعرب فهي كلها غير مسلمة، أما كونه مفعولاً لأجله فلا يصح لأنه يلزم عليه أن يكون الشيء علة لنفسه،

مرخم، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً قال: وناصبه (احذف) لأنه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً. وقوله: (كيا سعا فيمن دعا) أي في قول من دعا فهو على حذف مضاف، والمراد بدعا نادى. ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

٦٠٩ ـ وَجَـوِّزَنْـهُ مُـطْلَقـاً فِي كُـلِّ مَـا أُنِّـثَ بِـالْهَـا وَالَّـذِي قَـدْ رُخِّمَـا

يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في

لأن الحذف عند المرادي عين الترخيم ولأنه غير قلبي، وأما الوجه الثاني وهو النصب على الحال فيقال عليه ان ترخيماً مصدر ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع. وأما الثالث فلا يصح لأن شرط نيابة المصدر عن الزمان أن يكون معيناً لوقت أو مقدار وهذا لم يعين شيئاً، على أن قولك رخم وقت الترخيم خال عن الفائدة إذ من المعلوم أن كل فعل لا يكون إلا في وقته.

وقوله: [لأنه يلاقيه في المعنى] لأن الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم على ما للمرادي.

وقوله: [لأن الحذف أعم من الترخيم] يقال هذا مسلم لأن الحذف يكون أولاً ووسطاً وآخراً، والترخيم خاص بالآخر، لكن لا نسلم أن مراد المرادي الحذف العام بل مراده الحذف المقيد بكونه حذف آخر المنادى، لأن آخر مفعول احذف والحذف بهذا المعنى هو عين الترخيم وليس أعم منه، على أن كونه معنى المصدر أخص من معنى العامل لا يمنع نصبه على المفعولية المطلقة إذ كل مصدر نوعي كذلك، ألا ترى إلى ضربت زيداً ضرب الأمير، فالعامل الذي هو ضرب عام، وضرب الأمير يدل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا انه مفعول مطلق فكذلك ما هنا.

وقوله: [والتقدير رخم ترخيماً] هذا الوجه الذي زاده لا يصح لأنه إما أن يكون ترخيماً مؤكداً لعامله أو نائباً عنه، فإن كان الأول لزم توجيه الناظم بما لا يراه إذ قال: وحذف عامل المؤكد امتنع فكيف يرتكبه، وإن كان الثاني كان احذف مؤكد الترخيم المقدر فيكون مرادفاً له، وقد قال قبل: إن الحذف أعم من الترخيم، وزاد المعرب وجهاً سادساً وهو أن يكون مفعولاً به لفعل شرط محذوف مع أداته ومع فاء الجواب، والتقدير: إن أردت ترخيماً فاحذف آخر المنادى وهو بعيد غاية، والصواب إعراب المرادي وهو الذي يقتضيه الموضح ولا وجه لغيره أصلاً.

وقوله: [ثم شرع في بيان الخ] الأولى أن يقول: ثم إن الذي يرخم على قسمين: مختوم بالهاء وغير مختوم بها، وقد أشار إلى الأول بقوله: وجوزنه مطلقاً الخ.

قول المكودي: [المذكورة في غير الخ] هذا يقتضي أن الشروط الأربعة المذكورة بعد لا تشترط في ذي الهاء مع أن المركب الإضافي والإسنادي لا يرخم ولو كان مختوماً بالهاء، نعم الشرطان الأولان لا يعتبران في المختوم بالهاء، وقد ذكروا أن شروط ما يرخم ثمانية اقتصر الموضح منها في أول الباب على خمسة.

غير ذي التاء فيرخم علماً نحو قوله: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل. ونكرة نحو: جاري لا تستنكري عذيري.

وثلاثياً نحو: يا خول في يا خولة. وثنائياً نحو: يا ثب في ثبة. ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال: (والذي قد رخما).

٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ ٱلْهَا قَدْ خَلَا

يعني أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أي لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره. و(الذي) مفعول بفعل مضمر يفسره (وفره) و(بحذفها) متعلق برخم، و(بعد) متعلق بـ (وفره). ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال: (واحظلا ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله:

٦١١ - إلا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ ٱلْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

وقوله: [**نحو قوله: أفاطم مهلاً الخ**] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نبك الخ، والشاهد في أفاطم فإنه علم مرخم بحذف التاء، والأصل أفاطمة اسم محبوبته، ومهلاً: مصدر محذوف الزوائد والأصل إمهالاً وهو منصوب على المصدرية نائب عن فعله وهو إمهال ومعناه دع، وبعض بالنصب مفعول مهلاً والتدلل بالدال المهملة من الدل بالفتح بمعنى القبح، وعجز البيت: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي. وأزمعت بزاي ثم ميم فعل وفاعل والجملة محل نصب خبر كان، ومعنى أزمعت عزمت، وصرماً بفتح الصاد منصوب بأزمعت ومعنى الصرم القطع، وفأجملي: جواب الشرط أي أحسني، والمعنى: أيها المحبوبة دعي بعض هذا القبح وإن عزمت على مقاطعتي فأحسني.

وقوله: [**نحو: جاري الخ**] البيت من الرجز، وقائله العجاج، وجاري: منادى بإسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء وفيه الشاهد، وجارية: اسم جنس وحذف حرف النداء مع اسم الجنس ضرورة عند الجمهور، وقليل على ما مر للناظم في قوله: وذاك في اسم الجنس والمشار له قل الخ. ولا: ناهية، وتستنكري: مضارع مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، وعذيري بالعين المهملة والذال المعجمة أي أمري الذي إذا فعلته كنت معذوراً مفعول تستنكري، وتمام البيت: سيري وإشفاقي على بعيري. فسيري بفتح السين مصدر سار بدل من عذيري، وإشفاقي بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيري البدل وهما بيان للأمر الذي إذا فعله عذر.

(إلا الرباعي فما فوق) إنما اشترط في غير المختوم بالتاء أن يكون زائداً على ثلاثة لأنه إذا رخم الثلاثي بقي على حرفين، ومن المعلوم أن حذف الآخر للترخيم قياسي، فيكون الاسم قد نقص نقصاً قياسياً فالنقص فيهما شاذ. (فإن قلت): الجواب مبني على أن المنادى معرب مع أنه مرخم والمرخم لا يكون إلا مبنياً، والأسماء المبنية تكون على حرف كتاء قمت أو على حرفين كما ومن، فما هنا مثل ذلك؟ (قلت): البناء للترخيم عارض فهو في حكم المعرب، ولذا يبنى على ما يرفع به في لغة من نوى، وإنما جاز ترخيم المؤنث الذي هو على

فشمل (الرباعي) الرباعي الأصول كجعفر.

والثلاثي المزيد كيعمر، وشمل قوله: (فما فوق) الخماسي الأصول كفرزدق، والمزيد كسموءل، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مستخرج واشهيباب. وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للمتحرك الوسط نحو: عمر، والساكن نحو: عمرو.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العلم) يعني أن المنادى لا يرخم إلا إذا كان علماً، وشمل علمية الشخص نحو: جعفر، وعلمية الجنس نحو: أسامة. وفهم منه أن النكرة لا ترخم.

ثلاثة أحرف بالهاء كثبة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضاً، لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هي حرف مستقل، فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين فكأن الترخيم لم يحدث شيئاً تأمل.

وقوله: [كجعفر] هو في الأصل اسم للنهر الصغير، ثم جعل علماً على شخص.

وقوله: [كيعمر] هو في الأصل مضارع عمر بكسر الميم يعمر بفتحها، ويقال أيضاً عمر بالفتح يعمر بالضم كما مر، ثم نقل من الفعل المضارع وجعل علماً على شخص والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين والزائد فيه الياء.

وقوله: [كفرزدق] هو في الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علماً، لكن لا ينادى إلا إذا كان غير مقرون بأل كما نطق به المكودي، والذي هو علم على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق بأل.

وقوله: [كسموءل] اسم لطائر في الأصل ثم جعل علماً على شخص والواو فيه زائدة.

وقوله: [ولا يكونان إلا مزيدين] لقول الناظم فيما يأتي:

ومنتهى اسم خمس إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعاً عدا

وقوله: [نحو مستخرج] بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علماً.

وقوله: [واشهيباب] هو في الأصل مصدر اشهأب بالهمز يشهأب اشهئباباً، فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمي به، والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى، لأن هذه الألفاظ لا تنادى إلا إذا جعلت أعلاماً.

وقوله: [وهو شامل الخ] وقال الفراء: يجوز في المحرك الوسط دون ساكنه، وعلل ذلك بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع قياساً على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف كسقر الآتي في قوله: أو كجور أو سقر. وقال الكوفيون بجواز ذلك في الثلاثي مطلقاً وعللوا محرك الوسط بما مر وقاسوا الساكن على يد ودم.

(العلم)، قول المكودي: [نحو أسامة الخ] تمثيله بأسامة غير صحيح لأن كلامنا في غير المختوم بالهاء، وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه في قوله: وجوزنه مطلقاً الخ، فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو فجار، وإنما

ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال: (دون إضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً، وشمل الكنية كأبي بكر وغيرها كعبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وإسناد متم) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره. وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذي الاسناد فتقول في معدي كرب: يا معدي.

وقوله (واحظلا) فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(ترخيم) مفعول بـ (احظلا) و(ما) موصولة وصلتها (خلا) و(من) متعلق بـ (خلا) و(إلا) استثناء، و(الرباعي) منصوب على الاستثناء، و(ما) معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها (فوق) وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه فما فوقه أي فوق الرباعي، و(العلم) عطف بيان

أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف.

وقوله: [وفهم منه أن النكرة الخ] أي ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا.

(دون إضافة) علله الأزهري بأن المضاف إليه منزل منزلة التنوين مما قبله، فكما لا يرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لا يرخم بحذف المضاف إليه، ولا يرخم بحذف الحرف الأخير من المضاف إليه، لأن الترخيم بحذف حرف من المضاف إليه كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لا يمكن، واعترض تمثيل المكودي بأبي بكر وعبد شمس بأن الثاني لما كان منزلاً منزلة التنوين صار العلم حينئذ إنما هو الجزء الأول في التقدير والجزء الأول وهو أبو وعبد ثلاثي والثلاثي خارج من قوله سابقاً: إلا الرباعي والأولى التمثيل بنحو امرىء القيس لأن الأول رباعي، ثم شرط عدم الإضافة، والإسناد عام في المختوم بالتاء والمجرد على أن المضاف إذا نوي يعرب، والترخيم من حيث هو لا يكون إلا فيما يبنى للنداء.

(وإسناد متم) علته أن المركب الإسنادي علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر، فلو رخمته لكان كترخيم المزجي الآتي بحذف عجزه والعجز فاعل أو خبر، وإذا حذف العجز بقي الفعل بلا فاعل والمبتدأ بلا خبر، لكن باعتبار الأصل وكون المركب الإسنادي لا يرخم غالب، ومن غير الغالب ترخيمه عملاً بقوله بعد: وقل ترخيم جملة الخ.

قول المكودي: [وفهم منه أن المركب الخ] هذا المفهوم صرح به بعد في قوله: والعجز احذف من مركب الخ.

وقوله: [بذي الإسناد] أي وذي الإضافة كما يعلم من الناظم قبل.

وقوله: [بالظاء المعجمة] أي المشالة وهو مفتوح الماضي مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع.

وقوله: [وصلتها فوق الخ] فيكون فوق المقطوع عن الإضافة صلة، وقد قال في المغني: إن مذهب

على (الرباعي) و(دون إضافة) متعلق بمحذوف على أنه حال من الرباعي، و(إسناد) معطوف على (إضافة) و(متم) نعت لـ (إسناد) وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال:

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلَا

يعني أنك إذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط، أشار إلى الأول منها بقوله: (إن زيد) أي إن كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يا مختا ويا منقا.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (ليناً) أي ذا لين، وشمل حرف اللين الألف نحو شملال، والواو نحو منصور، والياء نحو قنديل، فلو كان حرفاً صحيحاً لم يحذف، وشمل المتحرك نحو سفرجل، والساكن نحو قمطر فتقول فيهما: يا سفرج ويا قمط.

سيبويه والمحققين على أن الظرف المقطوع لا يقع صفة ولا صلة ولا حالاً، وكثيراً ما يرتكبه الناظم في هذا النظم.

وقوله: [عطف بيان الخ] الأولى أنه بدل لأن أصل الكلام إلا العلم الرباعي فالرباعي صفة للعلم، فلما قدمت الصفة على الموصوف أعربت الصفة بحسب العوامل، ويعرب الموصوف بدلاً منها كما نص ابن مالك على ذلك في نحو هذا التركيب.

وقوله: [ومتم نعت الخ] هذا الإعراب يقتضي أن التركيب الإسنادي يكون تاماً وغير تام وهو كذلك، مثال الأول: قام زيد، ومثال الثاني: إن قام زيد، ثم سميت بالتام شخصاً وبغير التام شخصاً آخر، ويقتضي أيضاً أن الذي يمنع ترخيمه هو المنقول من المسند التام، وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك بل المركب الإسنادي لا يرخم، ولذا قال أبو إسحاق الشاطبي: الأولى أن متم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون إضافة متعلق بمتم، والتقدير: إلا الرباعي فما فوق العلم حال كونه متمماً دون إضافة وإسناد، وهذا الذي قال ظاهر وواضح، ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه.

(ومع الآخر احذف) هذا هو الذي بين لك أن في قول الناظم: ترخيماً احذف الخ حذف الواو مع ما عطفت كما مر، وهذا مخصوص بغير المختوم بالهاء، وإلا فالمختوم بها إذا رخم يبقى على حاله كما مر في قوله: والذي قد رخما بحذفها وفره الخ، والأمر في احذف ليس للوجوب لأنه قد يحذف مع الآخر وقد لا يحذف.

(إن زيد)، قول المكودي: [عن عين الكلمة] وهي الياء في الأول والواو في الثاني، وهما في الأصل يحتملان أن يكونا اسمي فاعل أو اسمي مفعول، وأما الآن فهما علما قطعاً.

(ليناً)، قول المكودي: [نحو شملال] بكسر الشين الناقة السريعة.

وقوله: [نحو سفرجل الخ] التمثيل بسفرجل وقمطر هنا ليس بجيد، لأن سفرجل رابعه أصلي غير لين وغير ساكن، فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: إن زيد، وبقوله بعد: ساكناً، وأما قمطر بكسر

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ساكناً) يعني أن يكون حرف اللين ساكناً، فلو كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما: يا هبي ويا قنو بغير حذف.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (مكملا).

٦١٣ ـ أَرْبَعَـةً فَصَـاعِـداً وَٱلْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَـاءٍ بِهِـمَا فَـتْـحٌ قُـفِـي

يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق، وشمل الرابع نحو منصور. والخامس نحو مصابيح مسمى به. والسادس نحو استخراج مسمى به أيضاً. وفهم منه أنه لو كان ثالثاً لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار إليه بقوله: (والخلف في واو وياء بهما فتح قفي) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون

القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذي تحفظ فيه فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: إن زيد، وبقوله بعد: مكملاً أربعة لأنه إنما كمل ثلاثة، وكلامنا فيما تجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط، والأولى مثال الموضح بشمأل علماً فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين. (فإن قلت): هذا المثال أيضاً فقد فيه شرطان آخران غير اللين وهما السكون وتكميل أربعة. (قلت): ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ما قبل الآخر زائداً ساكناً مكملاً أربعة وهو غير لين فلذلك مثل بشمأل، وهو إنما يخرج بالقيدين المذكورين بعدلين ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالي المكودي والمضر إغناء السابق عن اللاحق كما في مثاله لا إغناء اللاحق عن السابق كما في شمأل.

(ساكناً) هذا مبني على إطلاق حرف اللين على الأحرف الثلاثة لا فرق بين كونها ساكنة أو متحركة، والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فيكون ساكناً ليس للاحتراز خلافاً للمكودي بل لبيان الواقع فهو صفة كاشفة.

قول المكودي: [هبيخ] بفتح الياء الغلام الممتلي لحماً، ويطلق على الأحمق وعلى من لا خير فيه وعلى الوادي العظيم، لكن المراد هنا به وبما بعده المجعول علماً على شخص.

وقوله: [وقنور] الجوهري القنور بتشديد الواو الضخم الرأس، ويطلق على شديد الصمت من كل شيء اهـ، ويطلق على الصعب.

(والخلف في واو) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقاً إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة السابقة، فإن كانت غير مجانسة ففي حذفه خلاف نبه عليه بقوله: والخلف الخ.

قول المكودي: [نحو فرعون] علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام، ولقب لكل من ملك القبط، وقيل القبط مع مصر، ولكل من عتا وطغى، وأما الفرعون بأل فهو التمساح.

وغرنيق ففي حذفه مع الآخر خلاف، فمن حذف قال: يا فرع ويا غرن، ومن لم يحذف قال: يا فرعو ويا غرني.

وقوله: (ومع الآخر) متعلق بـ (احذف) وصلة (الذي تلا) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف، وفي (تلا) فاعل مضمر عائد على الآخر، و(الذي) صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر، وقوله (إن زيد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(ليناً) حال من الضمير المستتر في (زيد) وهو مخفف من لين، و(ساكناً) نعت للين، و(مكملا) نعت بعد نعت، و(أربعة) مفعول بـ (مكملا) و(صاعداً) معطوف على (أربعة) وإعراب ما بقي واضح. ثم قال:

٦١٤ ـ وَالْعَجْزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

يعني أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه، وما ليس آخره ويه نحو بعلبك، وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة. وأما المركب تركيب إسناد فأشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله وإسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم، وذكر هنا أنه جائز

وقوله: [وغرنيق] بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق.

(والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثاني لأنه بمنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث. وقول المكودي: [يعني المركب تركيب مزج الخ] هكذا في غالب النسخ وهي ظاهرة، وفي بعضها: يعني أن المركب الخ وهي غير ظاهرة[1] لأنه لم يذكر خبر أن بعد أصلاً.

وقوله: [فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة] أي ببقاء الفتح على لغة من نوى، وبالبناء على الضم الظاهر على الباء في الأول، وعلى اللام في الثاني، وعلى التاء في الثالث على لغة من لم ينو. (لا يقال) أن صدر المركب كان مبنياً قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثاني ضمه ويكون من أفراد قوله: وانو انضمام الخ. (لأنا نقول): سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو، فحيث قدر اسماً مستقلاً يجب أن يعطى حكم ما كان معرباً قبل النداء وهو البناء على الضم.

وقوله: [وأما المركب تركيب إسناد فأشار الخ] هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الإسنادي قد علمناه من قوله دون إضافة وإسناد، والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذي تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة)، قول المكودي: [وقد منعه سيبويه الخ] أشار بهذا مع قوله: وإنما نقله سيبويه في باب النسب الخ إلى أن سيبويه له نقلان عن العرب: ففي باب الترخيم نقل المنع، وفي

---

(١) (قوله: وهي غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع له من النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه فلذا قال ما قال، وإلا فقد وجدنا نسخة ذكر بها الخبر وهي ظاهرة. اهـ مصححه.

بقلة. ثم أشار بقوله: (وذا عمرو نقل) إلى ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر، ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور

باب النسب نقل الجواز، فمن هذا نعلم أن اعتراض أبي حيان وتبعه الموضح حيث قال: وزعم ابن مالك الخ على الناظم بأن سيبويه لم يقصد بما قاله في النسب ترخيم المركب، وإنما قصد الحذف والاستغناء بالأول عن الثاني دعوى باطلة لا دليل عليها، والصواب أن سيبويه ما قصد إلا الترخيم كما قال الناظم. (فإن قلت): كلام الإمام اختلف في البابين فهل المعتبر هو ما في الترخيم أو المعتبر ما في باب النسب؟ (قلت): من النحويين من أبقى التعارض على حاله وقال: إن المجتهد إذا كان له نصان متعارضان في بابين فالعمل على ما ذكر في الباب الموضوع لذلك لأنه بصدد أن يبين الحق فيه، والمذكور في غير بابه لا عبرة به لأنه ذكر استطراداً فيكون حينئذ العمل هنا على المنع، وهذا هو الذي في الأزهري، ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال: إن ما في الترخيم هو الذي لغالب العرب، والذي في النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه في باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التبعيضية فدل على أن غالبهم لا يقول ذلك، وهذا الثاني هو الذي قصد الناظم ولذلك عبر هنا بقل الخ، ولعل المكودي استشعر شيئاً من هذا فقال: وكأنه إنما منعه.

وقوله: [ابن قنبر] بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الشيرازي ثم البصري، كان إماماً جليلاً متقناً، أخذ من كل علم بحظ وافر سيما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه وللزمخشري فيه:

ألا صلى الإله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا أبناء منبر

وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له لحن في بعض الألفاظ فقال له: يا سيبويه لو أصلحت لسانك لكان أنحى لك، فاشتغل بالنحو حتى بلغ فيه ما بلغ، أخذه عن الأخفش الكبير يونس بن حبيب وعيسى بن أوس البصري والخليل بن أحمد وهو أشهر مشايخه، وكان سيبويه حسن الوجه والصورة فكان إذا دخل على الخليل يقول له: مرحباً بزائر لا يمل، وكان الخليل لشدة حسن سيبويه لا ينظر إليه وربما أعرض عنه بوجهه وولاه ظهره، وربما أدخل الخليل وجهه في ثيابه لئلا ينظر إليه، ثم إن أراد الخليل مسألة يقول لسيبويه: أين أنت يا فارسي؟ فيجيبه، فيقول له: ما تقول في كذا؟ فيجيب سيبويه ووجه الخليل في ثيابه، وقد تزوج سيبويه بامرأة جميلة من أهل البصرة، فاشتغل بالقراءة وتصنيف كتابه ولم يشتغل بها وكانت تحبه، فخرج في بعض الأيام للسوق لقضاء غرض فعمدت لكتبه وأحرقتها فلما دخل ووجد الكتب محروقة أغمي عليه فلما أفاق طلقها، ثم ابتدأ كتابه المعلوم بعد ذلك، وضاع له علم كثير أخذه عن الخليل، فيما احترق له ولد بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء سنة ثمان وأربعين ومائة، وكانت في لسانه حبسة، وقلمه أفصح من لسانه، وتوفي بالقرية المذكورة سنة ثمانين ومائة، فعمره اثنان وثلاثون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة، وسبب موته المسألة الزنبورية التي وقعت بينه وبين الكسائي وقد مرت في باب المبتدأ والخبر، ومن شعره رحمه الله:

وهو سيبويه، وإنما نقله سيبويه في باب النسب قال: تقول في النسب إلى تأبط شراً تأبطي، لأن من العرب من يقول: يا تأبط، وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها. ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحداهما فقال:

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حالته قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف، وتسمى هذه لغة من نوى ولغة من ينتظر. وشمل قوله: (بعد حذف ما حذف) منه حرف نحو: يا جعف في جعفر، وما حذف منه حرفان نحو: يا مرو في مروان، وما حذف منه كلمة نحو: يا بعل في بعلبك، وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يا قمط في قمطر، ومضموماً نحو: يا منص في منصور، ومكسوراً نحو: يا حار في حارث. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

٦١٦ ـ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قمطر وفي جعفر: يا قمط ويا جعف، وفي حارث يا حار، وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو، والضمير في اجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة و(لو) مصدرية والتقدير ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في

لساني لسان معرب في حياته فيا ليته من موقف الحشر يسلم
فما ينفع الإعراب إن لم يكن تقي وما ضر ذا تقوى لسان معجم

ولقب بسيبويه قيل لأنه كانت له رائحة طيبة كرائحة التفاح، وقيل لأن من يلقاه كان يشم منه رائحة الطيب، وقيل للطافته، والتفاح من أطيب الفواكه وألطفها، وسيبويه مركب تركيب مزج وهو عجمي والتركيب عندهم يكون مقلوباً لأن معنى سيب التفاح ومعنى ويه رائحته.

وقوله: [إلى تأبط شراً الخ] أي تقول في النسب إلى هذا الرجل المسمى الخ.

(وإن نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وإذا رخم المنادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقي بعد الحذف؟ فأجاب بأن فيه لغتين أشار إلى إحداهما هنا بقوله: وإن نويت الخ، وصدر بهذه اللغة إشارة إلى أنها أرجح من الثانية وأكثر وصرح الموضح بكثرتها.

(واجعله إن لم تنو محذوفاً)، قول المكودي: [ككون الآخر الخ] جعل اسم كان هو الآخر وجعل الباء فيه زائدة، ومتمماً اسم فاعل خبر كان وهذا لا يصح إلا بتكلف على تقدير صحة زيادة الباء بأن يكون المعنى: اجعل آخر الباقي بعد الحذف مثل كون الشيء المحذوف متمماً للمرخم قبل ترخيمه وضعاً، والمراد أنزله منزلته وهذا التقدير بعيد من المصنف والأولى أن اسم كان ضمير يعود على الباقي، ومتمماً مبني للمفعول والجملة في محل نصب خبر كان، وبالآخر متعلق بتمماً، ووضعا منصوب على إسقاط الخافض

باب الاستثناء في قوله: كما لو الا عدما. ثم أشار إلى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال:

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يعني بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم (ثمود يا) ثمو، لأن الواو في حشو الكلمة لنية المحذوف. وتقول على لغة من لم ينو (يا ثمي) بالياء لعدم النظير، إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

٦١٨ ـ وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

(الأول) هو لغة من نوى، فإذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت: يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى، ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول:

والتقدير: واجعل الباقي بعد الحذف مثل كونه أي الباقي متمماً بالاخر في الوضع قبل الحذف، ويكون المراد بالباقي الكلمة الباقية بعد الحذف بتمامها.

وقوله: [ثم أشار إلى ما يظهر الخ] الفرق قد ظهر بينهما فيما مر، فالأولى أن يقول كما قال المرادي: ثم فرع على الوجهين الخ.

(فقل على الأول) أي فقل مفرعاً على الوجه الأول أو على الرأي الأول، ولا يصح أن تقدر اللغة إلا لو قال المصنف. الأولى بالتأنيث.

قول المكودي: [لعدم النظير] علة لمحذوف كأنه قال: ولا تقول يا ثمو بالواو لعدم النظير أي وجود اسم مثله، ثم بين عدم النظير بقوله: إذ ليس الخ، وثمي مبني على الضم المقدر على الواو المقلوبة ياء لأجل عدم النظير.

وقوله: [متمكن] أي معرب. (فإن قلت): المنادى المرخم مبني مطلقاً فهو غير متمكن. (قلت): لما كان البناء عارضاً نزلوه منزلة المعرب.

وقوله: [كما فعلوا في أدل] بالتنوين وأصله أدلو بضم اللام وسكون الواو ليتم التنظير به وهو الذي يظهر من الأزهري وليس له نظير، فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء، وأتى بتنوين الصرف لأنه لا وجه لمنعه، فالتقى ساكنان حذفت الياء لذلك، ومثله أجر جمع جرو.

وقوله: [ثم أشار إلى مثالين الخ] الأولى أن يقول: ثم أشار إلى محل جواز الوجهين إذا أمن اللبس معهما، وأما إذا وقع اللبس فيجتنب ما فيه اللبس ويؤتى بما لا لبس فيه.

(وجوز الوجهين في كمسلمه) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع في لبس نحو يا عمرة، فلو رخمته على لغة من لم ينو فقلت يا عمر بالضم التبس بالذي لا ترخيم فيه، فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لا يوقع في لبس غالباً بخلاف الصفة، وقيل بالمنع

يا مسلم لئلا يلتبس بالمذكر، وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مسلم بفتح الميم، ويا مسلم بضمها، والأول صفة لمحذوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:

٦١٩ ـ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعني أنه يجوز الترخيم في غير النداء للضرورة، وفهم منه أنه لا يكون في الاختيار، وقوله (ما للندا يصلح) يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد، فلو كان الاسم لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم في ضرورة ولا في غيرها نحو الرجل، وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين، أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه، وأما على لغة من نوى فمختلف فيه.

الاختصاص

إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ، وإلى ذلك أشار بقوله:

مطلقاً صفة أو علماً ألبس أم لا والحق الذي للرضي، وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علماً والجواز فيما لم يلبس مطلقاً.

(ولاضطرار رخموا دون ندا)، قول المكودي: [**وفهم منه أنه لا يكون الخ مع قوله: فلو كان الاسم الخ**] هذا يقتضي أن المأخوذ من الناظم شرطان فقط، والحق أن المأخوذ منه شروط ثلاثة: إثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحاً للنداء، والثالث وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال، لكن هذا الشرط الثالث إنما هو في غير المختوم بالهاء، وإلا فالمختوم بالهاء لا يشترط فيه الزيادة على ثلاثة، ولم يأت المكودي بشاهد لكلام الناظم على ما في غالب النسخ، ويوجد في بعضها بيت شاهد لذلك ونصه:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

والبيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ونعم: فعل مدح وفاعله الفتى، وتعشو: مضارع بمعنى تسير وقت العشاء والظلام، وطريف: هو المخصوص بالمدح والأصل طريف بن مالك فرخمه بحذف الكاف وفيه الشاهد، وليلة: منصوب على الظرفية، والخصر: بفتح الخاء المعجمة والصاد شدة البرد، وقول من قال: الحصر بالحاء المهملة لم تثبت به رواية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الاختصاص

مصدر اختص بكذا، والمراد به هنا اسم مفعول وهو المختص أي الاسم المنصوب على الاختصاص.

قول المكودي: [**في اللفظ الخ**] بيانه أن العرب نقلوا صورة أيها في النداء وجعلوها صورة الاختصاص، فحكم المختص كحكم المنادى في اللفظ، وإنما نقلوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص

٦٢٠ ـ الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

يعني أن الاختصاص شبيه بالنداء، وفهم منه أنه ليس منادى، وفهم من قوله (دون يا) أنه لا يصحبه حرف النداء. ثم مثل فقال: (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال أن أيا لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفهم من قوله (بإثر ارجونيا) أنه لا بد أن يتقدمها كلام، وأن الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله (بإثر ارجونيا) ثم ان الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقروناً بأل ومضافاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص في كل، لأن المنادي بالكسر يخص المنادى بالفتح بالإقبال، وهنا الإنسان يخص نفسه بأيها، والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة: فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأولى نحو: علي أيها الجواد يعتمد الفقير يعني بالجواد المتكلم نفسه. والثاني نحو: أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله. والثالث نحو: نحن معاشر الأنبياء لا نورث.

(الاختصاص كنداء)، قول المكودي: [يعني أن الاختصاص الخ] أبقى المصدر في النظم على حاله، والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعني أن الاسم المختص شبيه بالمنادى أي صورته صورة المنادى، وإلا فهو خبر استعمل بصورة الإنشاء توسعاً، كما استعمل الإنشاء بصورة الخبر نحو: ﴿والوالدات يرضعن﴾ ولشبه بالنداء اختلفوا في مواضع هل هي من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت من قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ قيل: يا أهل البيت، وقيل: أخص أهل البيت.

(كأيها الفتى بإثر ارجونيا) الكاف جارة لقول مقدر، وأيها: مبني على الضم. (فإن قلت): أيها في النداء لبنائها سبب موجود وهو تضمنها معنى الخطاب وهنا ذلك السبب منتف قطعاً لأنه لا خطاب. (قلت): أجيب بأن أيها نقلت من النداء إلى الاختصاص على الحالة التي كانت عليها هنالك وهو البناء فلا يسأل عن علة بنائها هنا، ولعل هذا هو مراد المكودي بقوله في البيت بعد هذا وبني لشبهه بالمنادى لفظاً والهاء في أيها حرف تنبيه عوضاً عما كانت تستحقة من الإضافة، وأيها: في محل نصب لعامل محذوف، والفتى: نعت أيها مرفوع بضمة على الألف تعذراً ورفعه لازم، وبإثر: بكسر الهمزة بمعنى عقب متعلق بمحذوف حال من أيها الفتى، والتقدير كقولك أيها الفتى حال كون أيها الفتى واقعاً بإثر ارجونيا وإن وقع عقبه يتقدم ارجونيا عليه وارج فعل أمر من رجا يرجو ثم هنا نسختان: نسخة ارجنيا بحذف الواو فيكون الفاعل والمخاطب المفرد المذكر وهي واضحة ونسخة ارجونيا بالواو فتكون الواو لخطاب جمع المذكر وهي ظاهرة، وقول يس ان الخطاب على هذه النسخة أيضاً للمفرد والواو للإشباع أو للتعظيم لا داعي ولا حاجة إليه مع إمكان التخريج على كونها واو الجمع الذي هو الأصل.

قول المكودي: [وفهم منه أنه ليس الخ] لأن المشبه بالشيء غيره.

وقوله: [ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الخ] هذه التوطئة غير ظاهرة والأولى أن يقول: ثم إن الاختصاص كما يكون بلفظ أيها يكون باسم مقرون بأل أو مضاف، وقد تكلم على المقرون بأل في قوله: (وقد

٦٢١ ـ وَقَــدْ يُــرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِــلْوَ أَلْ   كَمِثْـلِ نَحْنُ ٱلْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَــذَلْ

يعني أن (الاختصاص) يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه (أي) وفهم من المثال أنه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوع بالابتداء كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة» وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب وأخص معاشر، ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب.

وحاصله أن المختص على قسمين: قسم مبني على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبني شبيه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد بأيها المتكلم نفسه، وقسم معرب لفظاً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، فنحن: مبتدأ وخبره أقرى الناس، والعرب: منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص. وكذلك المضاف نحو قوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فنحن: مبتدأ وخبره لا نورث، ومعاشر الأنبياء: مفعول بفعل واجب الحذف.

وفي قوله: (الاختصاص كنداء) إشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار كالمنادى لشبهه به.

يرى)، قول المكودي: [نحن العرب أقرى الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أشار بمثاله إلى هذا المثال وهو وجه عدول المكودي عن مثال الناظم بلفظه. ثم ان العرب في النظم يجوز فيه ضم العين وسكون الراء فتكون الهمزة من أسخى على حالها من القطع، ويجوز فيه فتح العين والراء من العرب، فيتعين نقل حركة همزة أسخى ليتزن له البيت، والقرى: أول ما يقدم للضيف والبذل العطاء.

قول المكودي: [كقوله عليه السلام: نحن معاشر] هكذا رواه البزار في مسنده بلفظ نحن وبرواية البزار يسقط قول الأزهري تنكيتاً على الموضح، وقول يس معترضاً على ابن غازي أن الحفاظ إنما رووا هذا الحديث بلفظ إنا بكسر الهمزة وتشديد النون ولم يرووه بنحن، وقد أعرب المكودي صدر هذا الحديث ولم يعرب عجزه، ويوجد في بعض النسخ تاماً وفي بعضها غير تام وتمامه ما تركنا صدقة، وما: موصولة مبتدأ في جواب سؤال مقدر كأنه لما قال عليه السلام: لا نورث كأن قائلاً قال له: ولمن يكون ما تركتم؟ فقال: ما تركنا الخ، وجملة تركنا لا محل لها صلة ما والعائد محذوف، وصدقة بالرفع خبر المبتدأ والتقدير: الشيء الذي تركناه صدقة، وروي بنصب صدقة ويكون الخبر محذوفاً، وصدقة معمول لذلك المحذوف، والتقدير مبذول صدقة، وبهذا التقدير في رواية النصب يسقط ما ادعاه أهل العناد.

وقوله: [فتقدير عامله أخص الخ] بل يجوز نحو: أمدح أو أريد أو أقصد، ثم إن الجملة من الفعل والفاعل والمنصوب على الاختصاص في محل نصب على الحال غالباً، وتقدير الحديث: نحن لا نورث في حال كوننا مخصوصين معاشر الأنبياء، ومن غير الغالب أن تكون الجملة اعتراضية كما في: نحن العرب أسخى من

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه. والإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر. ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول: إياك وأخواتها. الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب. الثالث: ذكر المحذر منه. وقد أشار إلى الأول بقوله:

بذل، ولا منافاة بين الحالية والنصب على الاختصاص، لأن الحال الجملة والمنصوص على الاختصاص اللفظ، وقيل: جملة الاختصاص بيانية لضمير المتكلم لا محل لها من الإعراب، والله أعلم.

التحذير والاغراء

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي، ثم المناسب تقدم الإغراء على التحذير، لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنى فيقولون: نعم وبئس والثواب والعقاب والوعد والوعيد، والأحسن معنى هو الإغراء لأنه للمصلحة، وأجيب بأن التحذير من باب درء المفاسد، والإغراء من باب جلب المصالح ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح شرعاً فقدم وضعاً.

ثم ان التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد واصطلاحاً عرفه المكودي هو تنبيه المخاطب الخ، ثم أنه اعترض هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع، أما كونه غير جامع فلأنه لا يشمل تحذير المتكلم نفسه وتحذير الغائب الآتيين في قوله: وشذ إياي وإياه أشذ، وشذوذهما لا يخرجهما عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعاً للمقيس والشاذ، وأما كونه غير مانع فلأنه يدخل فيه نحو: يا بني لا تشرك بالله، وأجيب عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير المقيس دون الشاذ، وعن الثاني بأن هذا تعريف بالأعم بناء على جوازه وهو قول قدماء المناطقة على أن حدود النحويين إنما هي رسوم، ثم ان هذا تعريف للتحذير اصطلاحاً، والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذر به لأنه هو اللفظ، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ، ولو أراد تعريف المحذر به المصطلح عليه لقال: هو اسم مفعول لأحذر محذوفاً.

والإغراء في الأصل مصدر أغرى، وفي الاصطلاح عرفه المكودي بقوله: إلزام المخاطب الخ، واعترض هذا التعريف أيضاً بأنه غير جامع لخروج إغراء الغائب نحو: عليه رجلاً غيري أي ليلزم رجلاً غيري فإنه أصلح وأنفع له وغير مانع لدخول نحو: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ فإن المعاونة على البر والتقوى مما يحمد عليه الإنسان وليس إغراء اصطلاحاً.

وقوله: [بفعل لا يظهر] وجوباً في بعض المواضع أو في بعضها يجوز حذفه وإظهاره كما يأتي في قوله: وما سواه ستر فعله لن يلزما. وقوله: [وأخواته الخ] من إياك وإياكما وإياكم وإياكن.

وقوله: [إلى ضمير الخ] نحو: نفسك أو رأسك. وقوله: [ذكر المحذر منه] نحو: الأسد.

٦٢٢ ـ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

يعني أن قولك: (إياك والشر ونحوه) من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو: إياكما والأسد، وإياكم والمخالفة.

وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي. وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به، فيلزم تعدي فعل الفاعل المتصل إلى ضميره المنفصل وهو ممتنع في غير باب ظن وأخواتها. فـ (إياك والشر ونحوه) مفعول بـ (نصب) و(محذر) فاعل بنصب، و(بما) متعلق بنصب، و(ما) موصولة، و(استتاره) مبتدأ، و(وجب) خبره، والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. ثم اعلم أن (إياك) وأخواتها تستعمل في التحذير معطوفاً عليها كما تقدم ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا   سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

الإشارة بـ (ذا) للنصب بإضمار فعل لا يظهر، ويعني أن إياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو: إياك من الشر، و(ذا) مفعول بـ (انسب) و(دون ولإيا) متعلقان بانسب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وما سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله (ما سواه) النوعين أعني ما ناب

(إياك والشر ونحوه نصب)، قول المكودي: **[إذا عطف عليه الخ]** تقييده بذلك لئلا يتكرر مع قول الناظم بعد: ودون عطف الخ، وإلا فالحكم لا يختلف مع العطف ودونه.

وقوله: **[نصب الخ]** نائب الفاعل يعود على إياك، والجملة خبر ان في قوله: يعني ان قولك الخ.

وقوله: **[يجب استتاره الخ]** لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوا إيا كأنها بدل عن العامل المحذوف، وهذا معنى تعليل المكودي الآتي.

وقوله: **[من تقديره قبله اتصاله الخ]** لأن القاعدة مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ.

وقوله: **[فعل الفاعل]** المضمر أي الفعل الذي فاعله ضمير مستتر.

وقوله: **[المتصل الخ]** أي إلى المفعول ضمير متصل.

وقوله: **[وهو ممتنع]** وجه منعه أنك إذا قلت: أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى مع أنه يجب تخالفهما هذا حاصل كلامه، على أن هذا اللزوم الذي صرح به لا يرد إلا لو قلنا بجواز التصريح بالعامل، وقد علمت أنه واجب الاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به، وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ما قال إلا لو قدرنا العامل مفيداً للإنشاء كالأمر، ولو قدرناه مضارعاً مفتتحاً بهمزة التكلم ما لزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير المتكلم، وقيل: إن العامل يقدر مقدماً وأن الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد، انظر التوضيح.

عن (إيا) من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه، وقوله: (ستر فعله لن يلزما) يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف، ولك إظهاره فتقول: نح رأسك ونحوه، وتقول في المحذر منه الأسد، ولك إظهار العامل فتقول: احذر الأسد، وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

٦٢٤ ـ إلَّا مَعَ ٱلْعَطْفِ أوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَم يَا ذَا السَّارِي

فالعطف نحو: رأسك والحائط، والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقد مثله بقوله: (كالضيغم الضيغم يا ذا الساري) والضيغم: الأسد، والساري: اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال، وأما (مع العطف والتكرار) فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل، و(ما) موصولة مبتدأ وصلتها (سواه) و(ستر فعله) مبتدأ ثان وخبره (لن يلزما) والجملة خبر الأول، وستر: بفتح السين مصدر ستر، والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به، والمراد هنا الأول. وقوله (إلا) إيجاب لنفي لن، و(مع) متعلق بيلزم، و(ذا) في قوله (يا ذا الساري) منادى، و(الساري) صفته. ثم قال:

٦٢٥ ـ وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ ٱلْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

قد تقدم أن إياك في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: إياي

(وإلا مع العطف) العطف هنا في الإغراء خاص بالواو، لأن المراد فيهما الجمع والاقتران، ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو، والحاصل أن الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بإيا سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار.

قول المكودي: [فقد جعل الخ] أي ما ذكر من العطف والتكرار بدلاً عن الفعل المحذوف فهو عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(وشذ إياي وإياه أشذ)، قول كدي: [كقول بعضهم: إياي الخ] قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سئل وهو محرم عما يذكى به الحيوان فعلمهم الذكاة ونهاهم عن صيد الأرنب في الإحرام فقال: لتذك الأسل الخ. وقيل: رأى أرنباً وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال: لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإياي الخ. والأسل: بفتح الهمزة والسين ما رق من الحديد كالسيف والسكين، وإياي: مفعول بفعل محذوف والتقدير: باعدوني عن حذف الأرنب. ولا يلزم ما قال المكودي سابقاً لاختلاف الفاعل والمفعول. ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير المتكلم وهو إيا، وأن يحذف معمول بمحذوف والتقدير: باعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب، وجملة باعدوا المقدرة معطوفة على جملة باعدوا المقدرة أيضاً، وفي الكلام شبه احتباك لأنه حذف المحذر منه في الأول وهو عن حذف الأرنب، وأثبت المحذر بالفتح وهو إياي، وحذف من الثاني المحذر وهو أنفسكم، وأثبت المحذر منه وهو أن يحذف وهذا هو تقدير الموضح إلا أنه قدر الفاعل مؤخراً ولا يلزم كما علمت، وهذا أولى مما ذكره الأزهري بعد والحذف بالحاء المهملة والمعجمة

وان يحذف أحدكم الأرنب، وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. ثم قال: (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم (قاس) ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبذاً أي مطروحاً، و(إياي) فاعل (شذ) و(إياه) مبتدأ وخبره (أشذ) وحذف من مع (أشذ) والتقدير: وإياه أشذ من إياي، و(من قاس) مبتدأ وخبره (انتبذ) و(عن سبيل) متعلق بانتبذ. ولما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

قد تقدم حد الإغراء يعني أن المغرى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم، فينصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

أو معطوف عليه كقولك: الأهل والولد، وبفعل جائز الإضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك

فالأول الرمي بالعصى والضرب بالسيف، والثاني الرمي بالحصا والحجارة بالأصابع قاله الجوهري، وقال غيره: معناهما الرمي مطلقاً لا فرق بين كونه بالحجارة أو غيرها.

وقوله: [كقول بعضهم: إذا بلغ الخ] قائله بعض العرب، وإياه: مفعول بمحذوف والأصل ليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، ثم حذف الفعل ولام الأمر، ثم حذف تلاقي المضاف وأقيم نفسه مقامه، ثم حذف المضاف الذي هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت، ثم أبدل أنفس بإيا لأنها تلاقيها في المعنى، والشواب: جمع شابة، والمعنى: إذا بلغ الرجل الستين فلا تتولع نفسه بشابة. ووجه الشذوذ في المتكلم أن الإنسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها لعدم الفائدة لعلمه بما يحذر، ومع ذلك المتكلم إذا خاطب نفسه وحذرها فهو يسمع فهو كالمخاطب في الحضور، وإنما كان تحذير الغائب أشذ من المتكلم لأن الأصل أن الإنسان لا يأمر أو ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع فيحتاج إلى من يبلغه ما حذر منه وليس معه حضور أصلاً، فقد زاد شذوذه على المتكلم بعدم حضوره، وتعليل الموضح مردود.

(وكمحذر بلا إيا)، قول المكودي: [كقوله: أخاك أخاك الخ] البيت من الطويل، وقائله مسكين بن عامر الدارمي، والشاهد في أخاك حيث نصب بالألف على الإغراء بفعل واجب الحذف تقديره إلزم أخاك، وأخاك الثاني توكيد له، ومن: اسم إن، ولا: نافية للجنس، وأخا: اسمها منون منصوب بالفتحة. (فإن قلت): لا يعرب اسم لا إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً به. (قلت): هذا من الشبيه بالمضاف لأن له صفة لأخ أي كائناً له، والخبر محذوف تقديره في الوجود، وهذا أولى الوجوه التي ذكروا في لا أبا له الذي هو مثل هذا التركيب، وإن قرأته دون تنوين فهو مبني على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها، وله حينئذ هو الخبر، والكاف في كساع اسمية بمعنى مثل خبر إن، وساع: اسم فاعل من سعى، والهيجاء: الحرب ويمد ويقصر والأكثر المد وهو هنا بالقصر لا غير لأجل الوزن، وقد علمت أن من ذهب إلى حرب بغير سلاح فهو أول من يقتل.

فيجوز إلزم أخاك. وقد فهم من هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر، وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله: والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله (محذر) والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله فيما استتاره وجب، وألف (اجعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(مغرى) مفعول أول لـ (اجعلا) و(كمحذر) في موضع المفعول الثاني، و(بلا) متعلق بـ (اجعلا).

أسماء الأفعال والأصوات

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والإغراء لأن بعض أسماء الأفعال مغرى به نحو: عليك ودونك. وفهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين.

وقوله: [وقد فهم من هنا الخ] أي من قوله: وكمحذر على ما فيه.

وقوله: [في قوله محذر] أي بكسر الذال المار في قوله نصب محذر.

وقوله: [وهو مفهوم من قوله الخ] هذا غير صحيح، لأن الذي فهم مما قال حذف العامل وجوباً، وإلا فالمحذر به صرح به الناظم في قوله: إياك مع، ونحوه مع، وكمحذر على ما هو الحق فيه. والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور: التحذير الذي هو فعل الفاعل وهو مصرح به في الترجمة. الثاني: اللفظ الذي وقع به التحذير وهو مصرح به في قوله: إياك مع قوله هنا وكمحذر أي وكلفظ محذر به. الثالث: الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به في قوله: نصب محذر. الرابع: الشخص المحذر بالفتح وهو مأخوذ لزوماً لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح. الخامس: المحذر منه وهو قوله: والشر، ونسخ المكودي فيها تخليط وصوابه ما ذكرنا لك، والله أعلم.

أسماء الأفعال والأصوات

قول المكودي: [وهو مذهب جمهور الخ] وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وقال بعض الكوفيين: هي أفعال حقيقة. وقال ابن صابر: هي قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وسماه خالفة، والحق القول الأول. ودليل اسميتها تنوين بعضها كصه ومه، ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاء بمعنى انج، وتصغير بعضها كرويد. ومما ينفي فعليتها أنها لا تقبل علامات الأفعال وعلى مذهب الجمهور فهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان كصه فإنه اسم لقولك اسكت، واسكت هو الذي دل على الحدث والزمان وعدلوا حينئذ عن الفعل إليها للمبالغة، فإذا قلت: هيهات فمعناه بعد جداً، ونزال أي أكثر النزول، وصه أكثر السكوت وهكذا، أو هي دالة على الحدث والزمان كالفعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور.

(فإن قلت): هل ينبني على هذه الأقوال الثلاثة شيء أم لا؟ (قلت): ينبني عليها أنها إن قلنا إنها أسماء الأفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها، وعلى القول الثاني محلها نصب كالمصدر، وعلى الثالث محلها رفع.

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

شمل قوله (ما ناب عن فعل) اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر لأن معنى قوله (كشتان) في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تتميم للحد، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء: الأول (شتان) وهو بمعنى بعد. و(صه) وهو بمعنى اسكت، و(أوه) وهو بمعنى أتوجع، و(مه) وهو بمعنى انكفف، و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (ناب) و(عن) متعلق بناب

(ما ناب عن فعل) في كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على المحدود وهو اسم فعل ولذا نكت عليه الموضح فقدم اسم فعل على ما ناب الخ.

قول المكودي: [كشتان في كونه الخ] الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شتان.

وقوله: [في كونه غير معمول الخ] أي لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلاً منهما عامل غير معمول فيه احترازاً من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظي نحو: ضربا زيداً، فضربا معمول لاضرب الذي ناب عنه، أو معنوي نحو: أقائم الزيدان فقائم مبتدأ معمول للابتداء وهكذا.

(فإن قلت): المنوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبداً عاملاً فكيف بنائبه؟ ألا ترى إلى الفعل الزائد ككان في ما كان أصح علم من تقدما، وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلما فإنهما لا يعملان ولا يلزم أيضاً أن يكون غير معمول فيه فما بالك باسم الفعل النائب؟ ألا ترى إلى الفعل فإنه يعمل فيه التجرد والنواصب والجوازم؟ (قلت): أجيب عن الأول بأن إهمال الفعل نادر فلا اعتداد به، وعن الثاني بأن المنفي عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية، وما يقال أن المراد لا يدفع الإيراد يجاب عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية.

وقوله: [ولا فضلة] أشار به لإخراج إن وأخواتها لأنها وإن أشبهت الفعل في كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفته في أنها تهمل كثيراً إذا اتصلت بها ما الزائدة عملاً بقوله:

ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها ولاهمالها كثيراً سميت فضلة

ولا يحتاج لقول المكودي: ولا فضلة إلا إذا جعلنا ما في ناب الخ واقعة على اللفظ، وأما إن جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فتكون الحروف لم تدخل معنا، لكن يكون مبنياً على جواز الإخراج بالجنس.

وقوله: [بمعنى بعد] اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افترق، والحق أنه يكون بمعنى افترق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم عن الأصمعي، وحيث ثبت النقل سقط الاعتراض.

وقوله: [وأوه] بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لغاتها، وحصل فيها في القاموس ثلاث عشرة لغة.

وقوله: [وهي بمعنى انكفف] أي انزجر ولا يفسر باكفف، لأن اكفف متعد، ومه لازم. (وإن قلت): إن آمين لازم واستجب متعد ومع ذلك فسرناه به. (قلنا): هنا وجدنا مندوحة وهنالك لم نجدها.

وهو مبتدأثان وخبره (اسم فعل) والجملة خبر الأول. ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو فعال من الثلاثي كنزال، وليس من الثاني والثالث مقيس، ومثل بـ (آمين) وهو بمعنى استجب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وغيره كوي وهيهات نزر) يعني أن اسم الفعل من غير الأمر نزر أي قل، وشمل قوله (غيره) ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله (كوي) ومعناه أتعجب، و(ما) بمعنى الماضي وقد مثله بقوله (هيهات) ومعناه بعد. ثم اعلم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف، وقد أشار إليهما بقوله:

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف، فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾ وبالباء كقولك: عليك بزيد، و(دونك) بمعنى خذ ويتعدى بنفسه

(وما بمعنى افعل)، قول المكودي: [ان منه نوعاً مقيساً] قد مر في قول الناظم: والأمر هكذا من الثلاثي، وعبر الناظم بافعل ولم يعبر بمعنى الأمر إشارة إلى أن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر نحو: صه، والدعاء نحو: آمين.

وقوله: [وهو بمعنى استجب] هذا قول الأكثر، وقيل: إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تقصر، وقد تشدد الميم كما في القاموس.

(وغيره كوي وهيهات) في هيهات ست وخمسون لغة ذكر منها في القاموس إحدى وخمسين وزيد عليه خمس انظرها في حاشية شيخنا سيدي علي قصارة، واقتصر الأزهري على إحدى وأربعين.

وقوله: [ثم اعلم الخ] هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة والأولى أن يقول: ثم اعلم أن اسم الفعل قسمان: مرتجل أي مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه وأوه ومه وقد مر، والقسم الثاني منقول والمنقول إما منقول من ظرف أو جار ومجرور أو من مصدر، وقد أشار إلى المنقول من ظرف أو جار ومجرور بقوله:

(والفعل من أسمائه عليكا)، قول المكودي: [وبالباء كقولك عليك الخ] صريح كلام المكودي أن عليك تتعدى بالباء وأنها إن تعدت بها فهي بمعنى الزم وكلاهما غير صحيح، فإنه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء، وما سمع من ذلك محمول على زيادة الباء كقوله عليه السلام: «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» فالباء زائدة في المفعول، ومن قال انها تتعدى بالباء والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه المكودي بل فسرها باستمسك.

كقولك: دونك زيداً أي خذ زيداً، و(إليك) بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو: إليك عني أي تنح عني، وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظاً: الثلاثة المذكورة وكذلك وكما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك. و(الفعل) مبتدأ، و(من أسمائه) مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و(دونك) مبتدأ وخبره (هكذا) وها للتنبيه. ثم قال:

٦٣٠ ـ كَـذَا رُوَيْـدَ بَـلْهَ نَـاصِـبَـيْنِ وَيَـعْـمَـلَانِ ٱلْخَـفْضَ مَـصْـدَرَيْـنِ

يعني أن (رويد وبله) من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك: رويد زيداً، وبله عمراً، فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله: (ويعملان الخفض مصدرين) نحو: رويد زيد، وبله عمرو، ومعنى (رويد) إذا كان اسم فعل أمهل، وإذا كان مصدراً إمهالاً، ومعنى (بله) إذا كان اسم فعل دع، وإذا كان مصدراً تركا، وفهم منه أن الفتحة في (رويد وبله) إذا كانا اسمي فعل فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب لأن المصادر معربة، وفهم من قوله (مصدرين) أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، و(رويد وبله) مبتدآن، والخبر في (كذا وناصبين) حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبراً، و(مصدرين) حال من فاعل (يعملان) والضمير في (يعملان) عائد على (رويد وبله) في اللفظ لا في المعنى، فإن (رويد وبله) إذا كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

وقوله: [وكذلك الخ] معنى كذلك امسك فهي متعدية، ومعنى كما أنت انتظر فهي متعدية، ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة، ولديك متعد بمعنى خذ، ووراءك لازم بمعنى تأخر، وأمامك لازم بمعنى تقدم، ومكانك لازم بمعنى اثبت، وبعدك لازم بمعنى تأخر، ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالباً إلا مع الخطاب، وشذ عليه رجلاً ليسنى بمعنى ليلزم.

(كذا رويد بله ناصبين) المناسب للتوطئة التي قلنا أن يقول قبل هذا الشطر، ثم أشار إلى المنقول من المصدر وهو نوعان: منقول من مصدر له فعل، ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله: كذا رويد الخ.

قول كدي: [رويد زيداً] رويد في الأصل مصدر أرود ارواداً بمعنى أمهل إمهالاً، ثم صغر تصغير الترخيم بحذف زوائده التي هي الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه اسم فعل مبنياً.

وقوله: [ومعنى بله إذا كان اسم فعل الخ] أشار بهذا إلى أن بله في الأصل مصدر لا فعل له من لفظه، وإنما له فعل من معناه وهو دع واترك، ثم نقل من المصدرية وجعل اسم فعل.

وقوله: [انه يجوز فيهما التنوين الخ] اعلم أن رويد وبله إذا جرا ما بعدهما فهما مصدران قطعاً معربان وإن نصبا ما بعدهما، فإن كانا منونين فهما مصدران قطعاً أيضاً، وإن كانا غير منونين فهما اسما فعل قطعاً. (فإن قلت): هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم والمأخوذ منه أنهما مهما عملا النصب فهما اسما فعل كانا منونين أم لا، ولا يكونان مصدرين إلا إذا عملا الخفض. (قلت): بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم لأنه ذكر لفظ رويد وبله بغير تنوين، فعلم منه أنهما لا يكونان اسمي فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهي حذف

٦٣١ ـ وَمَـا لِمَـا تَنُـوبُ عَنْـهُ مِنْ عَمَـلْ   لَهَـا وَأَخِّـرْ مَـا الَّـذِي فِيـهِ ٱلْعَمَـلْ

يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً كنزال، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عليك بزيد، وتنصب المفعول إن كان فعلها متعدياً نحو: تراك زيداً. ثم قال: (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل، فلا يقال في تراك زيداً، زيداً تراك.

و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (لما) و(ما) المجرورة باللام موصولة أيضاً وصلتها (تنوب) و(عنه) متعلق بتنوب، وكذلك (من عمل) و(لها) خبر (ما) الأولى، والعائد على (ما) الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على (ما) الثانية الهاء في (عنه) والتقدير: والعمل الذي استقر للأفعال التي نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن (ما) في قوله: ما الذي فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذي بعدها موصول، ولو قال: وأخر الذي فيه العمل، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن (ما) وليس في قوله العمل إيطاء مع قوله أيضاً عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة. ثم قال:

التنوين، فلو نونا كانا على أصلهما من المصدرية، وبه تعلم أن جعل المكودي هذا مفهوماً من تسميتهما مصدرين فقط يقتضي أنه لا يؤخذ من الناظم إلا ما قال، وقد علمت أنه يؤخذ من لفظ رويد ويله بغير تنوين.

(وما لما تنوب عنه من عمل. لها)، قول المكودي: **[نحو عليك بزيد الخ]** قد علمت أن مذهب الجمهور ان عليك لا يكون لازماً وإنما يكون متعدياً لأن فعله الزم، وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء، نعم على مذهب من يقول أن عليك تتعدى بالباء ويكون معناها استمسك فلا إشكال حينئذ، وإذا علمت الخلاف في عليك فالأولى التمثيل بإليك لأنه بمعنى تنح فهو متعد بحرف الجر قطعاً، ويستثنى من الناظم آمين وايه فإنهما لازمان، وقد نابا عن فعلين متعديين وهما استجب وزد، تقول: يا رب استجب دعائي وزدني علماً.

(وأخر ما الذي فيه العمل) علته أنها نائبة عن الفعل، والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه.

قول كدي: **[وكذلك من عمل]** الأولى أن من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلة العائد على ما.

وقوله: **[الظاهر أن ما في قوله الخ]** هذا على أن الواقع بعد ما هو لفظ الذي اسم موصول كما في غالب النسخ، ويوجد في بعضها ما لذي بلام مكسورة حرف جر، وذي اسم أشارة، وحينئذ فما موصولة لا زائدة، والعمل مبتدأ مؤخر، ولذي خبر مقدم، والجملة صلة ما، والعائد الضمير المجرور بفي ولا يحتاج للإصلاح.

٦٣٢ ـ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنْ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنْ

يعني أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها معرفة، فتقول: صه ومه فيكونان معرفتين، وصه ومه فيكونان نكرتين.

ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فإنه لم يسمع فيه تنوين، وما يلزم التنكير كواها ومعناه أعجب، وهذا التنوين هو الذي يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات وهي نوعان: أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجره كعدس للبغل، وإما لدعائه كأو للفرس، والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق لصوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

يعني أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتاً

(واحكم بتنكير الذي ينون)، قول المكودي: **[فتقول صه ومه الخ]** بكسرة واحدة، ومعنى صه بغير تنوين اسكت عن الكلام المعهود بيننا وإن شئت تكلم بغيره، وإن نونت فالمراد اسكت عن كل كلام فهو نكرة. ومعنى مه بكسرة واحدة انكفف عن الأمر المعهود، وإن أردت أن تفعل غيره فافعله، وإن كان مه بالتنوين فالمراد انكفف عن كل شيء، إذا علمت هذا تبين لك أن التعريف في أسماء الأفعال راجع إلى تعيين الحدث، والتنكير فيها راجع إلى عدم تعيينه.

وقوله: **[ومن أسماء الأفعال الخ]** قد يقتضي أن هذين القسمين الأخيرين غير داخلين في كلام الناظم والصواب أنهما داخلان، لأن قوله: واحكم بتنكير الذي ينون صادق بما إذا كان تنكيره جائزاً وبما إذا كان تنكيره لازماً، وقوله: وتعريف سواه صادق بما إذا كان تعريفه جائزاً وبما إذا كان تعريفه واجباً، وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف منونة وغير منونة وأنها أعلام، ثم قيل: كل لفظ منها علم شخص كنزال فإنه علم على لفظ معين وهو انزل، وصه علم على لفظ معين وهو اسكت، وقيل: كل لفظ علم على جنس لأن نزال علم على جنس النزول كسبحان علم على جنس التسبيح، وعبارة الناظم كما قال الشاطبي تشعر بأن التنوين وعدمه سماعي إذ لم يقل إذا أردت بل عبر بالحكم.

وقوله: **[وهي نوعان]** إلا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه بعد.

(وما به خوطب ما لا يعقل)، قول المكودي: **[في صحة الاكتفاء به]** هذا التشبيه يقتضي أن كلاً من اسم الصوت واسم الفعل يكتفى به ولا يتوقف على غيره وهو كذلك في اسم الصوت لأنه مفرد لا فاعل له أصلاً، وأما اسم الفعل فلا يكتفى به لأنه متوقف على الفاعل الظاهر أو المضمر فهو مركب، فوجه الشبه إنما هو بالنسبة لاسم الصوت المشبه لا في اسم الفعل المشبه به فلا معنى حينئذ للتشبيه، وأجيب بأن اسم الفعل لما كان فاعله لا يكون غالباً إلا ضميراً مستتراً نزل منزلة المفرد الذي يكتفى بلفظه.

وشمل قوله (ما خوطب) ما كان للزجر كعدس وما كان للدعاء كأو للفرس فإن كليهما يخاطب به ما لا يعقل.

و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (خوطب) و(به) متعلق بخوطب والضمير في (به) عائد على الموصول و(ما) بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها (لا يعقل) والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل، و(يجعل) خبر المبتدأ، و(صوتاً) مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الأخيرين بقوله:

٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ   وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَينِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

يعني أن من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية، وشمل قوله (حكاية) ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان كقب. ثم قال: (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعني أن

ثم إن الموضح تبعاً لغيره أخرج بكون اسم الصوت شبيهاً باسم الفعل في صحة الاكتفاء به نداء غير العاقل كالليل في نحو قوله: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح، فالليل وإن كان فيه خطاب ما لا يعقل لا يسمى اسم صوت لأنه لا يكتفى به. (واعترض) هذا يس بأن نداء غير العاقل يصح الاكتفاء به أيضاً لأنه في معنى جملة تامة وهي أنادي ليلاً فلا يخرج حينئذ. و(أجيب) بأن الاكتفاء بالنداء إنما يحصل في نداء العاقل لأنه بمجرد سماعه يقبل عليك، وأما نداء غير العاقل فلا يكتفى به لأنك لا تريد إقباله فيتوقف صحة الاكتفاء على الجواب وهو قوله في هذا: ألا انجلي بصبح.

وقوله: [كعدس] قال في القاموس: عدس زجر للبغل وقد يطبق على البغل نفسه، وهو في الأصل اسم رجل كان يعنف على البغال في زمن سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام فصارت البغال إذا سمعت اسمه انزجرت.

وقوله: [كأو] بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العاطفة قاله الدماميني ومعناها معنى جي ومعنى يجعل في كلام الناظم يسمى.

(كذا الذي أجدى حكاية كقب)، قول المكودي: [كغاق] بالغين المعجمة والقاف المكسورة وقد تنون.

وقوله: [كقب] هو اسم لوقع السيف على شيء من حديد يقي به الإنسان السيوف في الحرب أو غيره يسمى بالضربة. (فإن قلت): تسمية هذا النوع الأخير باسم صوت ظاهرة لأنه حكاية لصوت الغير وما معنى تسمية الأول كعدس وأو باسم الصوت وأي صوت هنالك؟ (قلت): معنى ذلك أن الإنسان لما كان يحتاج إلى خطاب الدواب للحمل مثلاً أو للوقوف أو للسير أو للشرب وهي غير عاقلة لا يمكن خطابها جعل لها أصواتاً علامة على ما ذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث إذا سمعت صوتاً من تلك الأصوات تفعل ما أراد الإنسان بذلك الصوت، ثم إن الغالب أن يصوت لها بأصوات دون حروف كالصفير مناسبة لأصواتها، لكن لما كان ذلك ثقيلاً على الإنسان لأن عادته أن لا يتكلم غالباً إلا بالحروف جعلوا حروفاً مجردة عن المعنى علامة

البناء لازم في النوعين، ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجود لشموله جميع الباب إذ البناء في جميع ذلك لازم، وقوله (فهو قد وجب) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله (والزم).

نونا التوكيد

٦٣٥ـ لِلْفِعْــلِ تَــوْكِيــدٌ بِنُــونَــيْنِ هُمَــا كَــنُــونَيِ اذْهَــبَــنَّ وَاقْــصِــدَنْهُمَا

يعني أن الفعل يؤكد بنونين: أحدهما ثقيلة كالنون في (اذهبن) والأخرى خفيفة كالنون في (اقصدنها) ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل، فإذا قلت: اضربن ففيه توكيد

على ذلك الصوت وسموه باسم الصوت، وإنما قالوا انه اسم للحاق التنوين لنوع منه لغة، وإذا ثبت اسمية النوع تثبتت اسمية الجنس.

(والزم بنا النوعين)، قول المكودي: [وهو أجود] اعترض هذا الحمل بأنه يوجب التكرار مع قوله سابقاً وكنيابة عن الفعل بلا تأثر، وأجيب عن التكرار بأجوبة منها: أنه لما طال العهد حسنت الإعادة خشية الغفلة.

ومنها: أن المقصود فيما مر بيان جملة أنواع الشبه التي من جملتها النيابة عن الفعل فكأنه ذكر استطراداً وجمعاً للنظائر وذكره هنا أصالة على نحو ما قيل وفي كل مضمر له البنا يجب.

ومنها: زيادة في الرد على من يقول أن المنون من أسماء الأفعال معرب، قال ابن هشام في الحواشي: وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه، والذي ذهب عليه هنا في الموضح وتبعه الأزهري وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعا أسماء الأصوات فقط، وفعلوا ذلك لينتفي التكرار من أصله فلا يحتاجوا للجواب، وإنما بني اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كليت ولعل في كون كل من اسم الفعل والحرف نائباً عن الفعل وعاملاً غير معمول فيه، وأما أسماء الأصوات فبنيت لشبهها بالحروف المهملة كلام الابتداء، ونعم وبلى في كون كل منهما غير طالب لغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

نونا التوكيد

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق اشتراكهما في الدلالة على المبالغة في الحدث، فمعنى صه اسكت وبالغ في السكوت، ومعنى اسكتن المؤكد بالنون اسكت وبالغ فيه، إلا أن الأول دل على المبالغة بذاته والثاني بالنون ولذلك أخر هذا الباب، أو نقول: المناسبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل.

(للفعل توكيد بنونين هما)، قول المكودي: [**تحقيق معنى الفعل**] أي الذي هو الضرب في مثاله بعد.

وقوله: [**فهو أبلغ من المجرد الخ**] بعد اتفاقهم على أن الفعل المؤكد بهما أبلغ من المجرد قال

لاضـرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله (للفعل) شمول جميع الأفعال فأزال الإيهام بقوله:

٦٣٦ ـ يُؤكِّـدَانِ افْعَـلْ وَيَـفْعَـلْ آتِيَـا ذَا طَـلَـبٍ أَوْ شَرْطـاً أَمَّـا تَـالِـيَـا
٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتـاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَـلاَ وَقَـلَّ بَـعْـدَ مَـا وَلَمْ وَبَـعْـدَ لاَ

يعني أن هذين النونين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الأمر بصيغة افعل. وشمل قوله (افعل) الأمر والدعاء لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول: اضربن يا زيد، واضربن يا هند، واضربان واضربن واضربنان، ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط:

البصريون: كل واحد من النونين أصل لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفاً. وقال الكوفيون: إن الخفيفة فرع الثقيلة، إما لأنها مختصرة منها وإما لأن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة، فإذا أكدت بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين، وإذا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أربعاً وهو الذي اختاره الخليل واستدل بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً وبنحو: ﴿ليسجنن وليكونا﴾ فإن زليخا كانت حريصة على سجن يوسف أكثر من كونه من الصاغرين فلذلك أتى في الأول بالشديدة وفي الثاني بالخفيفة. وقال السعد: الخفيفة أصل لأن الشديدة لا يؤتى بها إلا عند الاحتياج لزيادة التأكيد، فهذه أقوال ثلاثة، والظاهر أنه لا يبنى عليها، وأخذ من تقديم الناظم الخبر وهو جار ومجرور على المبتدأ حصر توكيد النونين للفعل على حد: ﴿لا فيها غول﴾ وأما: أقائلن أحضروا الشهودا: فمن أندر الضرورة وسهل ذلك شبه الوصف بالفعل.

(يؤكدان افعل)، قول المكودي: **[وذلك الأمر بصيغة افعل الخ]** تبع عبارة الناظم بافعل وهي قاصرة لأنها لا تشمل الأمر من الثلاثي مع أن الأمر يؤكد بهما مطلقاً ثلاثياً كما مثل، ورباعياً كدحرج، وخماسياً كانطلق، وسداسياً كاستخرج.

وقوله: **[والدعاء]** نحو: فأنزلن سكينة علينا.

وقوله: **[واضربن يا هند]** أصله اضربي بياء المؤنثة المخاطبة، ثم أكد بإحدى النونين فالتقى ساكنان حذفنا الياء لدفعهما وأبقينا ما قبل النون مكسوراً دليلاً على الياء المحذوفة لقوله بعد: وأشكله قبل مضمر، إلى أن قال: والمضمر احذفه.

وقوله: **[واضربان]** أصله اضربا أكد بالنون وسلمت الألف لقوله بعد: والمضمر احذفنه إلا الألف. وقوله: **[واضربن]** أصله اضربوا ثم أكد فالتقى ساكنان حذفنا الواو لذلك وأبقينا ما قبل النون مضموماً دليلاً على الواو لقوله بعد: وأشكله قبل مضمر، إلى أن قال: والمضمر احذفه.

وقوله: **[واضربنان]** أصله اضربن بنون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة فأكد بنون التوكيد الشديدة إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف وسيقول: ولم تقع خفيفة بعد الألف، فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون النسوة

أولها: أن يكون مستقبلاً وهو المراد بقوله (آتيا) وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب، فشمل المقرون بلام الأمر نحو: ليقومن، وبلا الناهية نحو: لا تقومن، وبأداة تحضيض أو عرض نحو: هلا تقومن، أو تمن نحو: ليت زيداً يقومن، أو استفهام نحو: هل تقومن؟

الثالث: أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بإما نحو: ﴿فإما ترين﴾ وهو المراد بقوله (أو شرطاً أما تاليا) أي أو شرطاً تالياً أما.

الرابع: أن يقع جواباً للقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله (أو مثبتاً في قسم مستقبلا).

وقوله (توكيد) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(بنونين) متعلق بـ (توكيد) لأنه مصدر، و(هما كنوني اذهبن) إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لـ (نونين) و(افعل) مفعول بـ (يؤكدان) و(يفعل)

الضمير لفتح ما قبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فتركوا النونين على حالها وأتوا بألف فاصلة بين الأمثال لقوله بعد: وألفاً زد قبلها مؤكداً الخ.

وقوله: [**ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط الخ**] في جعل هذه الأمور الأربعة كلها شروطاً نظراً لأنه يقتضي أنه إذا فقد واحد منها لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الأول وهو الاستقبال لا بد منه، فإذا وجد معه واحد من الأشياء الثلاثة المذكورة بعد صح التوكيد فكان الصواب أن يعدها شرطين فقط: أحدهما الاستقبال وثانيهما كونه واحداً من هذه الثلاثة، وفهم من الناظم أيضاً أن الفعل لو كان ماضياً لا يؤكد وهو كذلك لأن الماضي حاصل والحاصل لا يحتاج للتأكيد.

وقوله: [**فإما ترين**] أصله قبل الإسناد إلى ياء المؤنثة ترآ على وزن تخشى لأنه من رأى، ثم نقلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فصار ترا، ثم أسند إلى الياء فصار ترain بياء ساكنة فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لدفعهما لقول الناظم بعد: واحذفه أي الألف لام الكلمة من رافع هاتين أي الياء والواو وهنا الفاعل ياء فصار ترين فدخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون، ثم بعد حذف النون أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولا سبيل لحذفهما فتحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله بعد: وفي واو ويا شكل يجانس اقتفي فصار فإما ترين بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون إذ نون التوكيد فصل بينها وبين الفعل بالياء فهي غير مباشرة، وقد مر قول الناظم: وأعربوا مضارعاً ان عريا الخ.

وقوله: [**وهو مستقبل مثبت**] ومثاله: ﴿تالله لأكيدن أصنامكم﴾ وتقدم مفهوم افعل ويفعل وهو الماضي ومفهوم آتيا، وبقي مفهوم ما إذا كان مضارعاً مستقبلاً لكن بعد غير طلب ولا أما ولا قسم فلا يؤكد نحو: يقوم زيد غداً، ومفهوم في جواب قسم مثبت أنه إذا كان في جواب قسم منفي لا يؤكد كقولك: والله لا يقوم زيد غداً.

معطوف عليه، و(آتيا) حال من (يفعل) و(ذا طلبٌ) حال بعد حال، و(شرطاً) معطوف على (ذا طلب) و(تاليا) نعت لـ (شرطاً) و(أما) مفعول مقدم بـ (تاليا) و(مثبتاً) معطوف على (شرطاً) و(في قسم) متعلق بـ (مثبتاً) و(مستقبلا) نعت لمثبتا، ويجوز أن يكون (آتيا) حالاً من (يفعل) ولا يراد به قيد الاستقبال، ويكون (ذا طلب) حالاً من الضمير المستتر في (آتيا) ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفاداً من قوله (ذا طلب أو شرطاً) لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين، ويؤيده قوله في قسم مثبتاً مستقبلا. ثم اعلم أن نوني التوكيد يؤكدان غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله: (وقل بعد ما ولم وبعد لا).

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ ٱلْجَزَا وَآخِرَ ٱلْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد (ما) والمراد بها ما الزائدة، وبعد (لم) و(لا) النافيتين، وبعد أداة الشرط غير (إما) فمثاله بعد (ما) الزائدة قولهم: بعين ما أرينك ههنا.

ومثاله بعد (لم) قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمما

وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] أي آتيا في كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلاً لئلا يتكرر مع قوله مستقبلاً بعد بل المراد به جائياً فينتفي التكرار وهذا هو الظاهر، وإن كان الاحتمال الأول أصرح في المراد.

وقوله: [ولا يراد به قيد الاستقبال] أي ولا تتكرر مع قوله: مستقبلاً.

وقوله: [ويكون حينئذ الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب القسم مصرحاً فيه بالاستقبال والنوعان قبله من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيهما؟ فأجاب بقوله مستفاد من قوله: ذا طلب الخ.

(وقل بعدما ولم)، قول المكودي: [بعين ما أرينك الخ] هذا مثل تقوله لمن أراد أن يخفي عليك أمراً وأنت تنظره، والمعنى: إني أرى ذلك الأمر الذي تريد أن تخفيه بعيني كما أراك بعيني ههنا، وما زائدة، وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفه لام الكلمة ياء ولم تحذف لكون الفاعل ضمير متكلم وهو غير واو ولا ياء، وسيقول قريباً: وإن يكن في آخر الفعل ألف الخ، وههنا وبعين متعلقان بأرينك.

وقوله: [يحسبه الجاهل الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو حيان الفقعسي يصف جبلاً قد عمه الخصب وحف به النبات، قاله العيني وتبعه جمع، والحق أنه يصف لبناً حين صبه في قدح وطلعت عليه الرغوة لأن السوابق واللواحق تدل عليه، والهاء في يحسبه مفعول أول وهي عائدة على الاحتمال الأول على الجبل وعلى الثاني على اللبن، والجاهل: فاعل يحسب، وما: ظرفية مصدرية، وشيخاً: مفعول ثان ليسحب، ومعمما: بصيغة اسم المفعول نعت شيخاً، وعلى كرسيه متعلق بمعمما، والشاهد في يعلما حيث أكد بعد بنون التوكيد

ومثاله بعد (لا) قوله عز وجل: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾. ومثاله بعد الشرط بغير (إما) قوله:

فمهما تشأ منكم فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أراد تمنعن فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف وغير مخفوض عطفاً على (لا). ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير فقال: (وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهما جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر، فتقول: اضربن ولا تقومن، وابرزن ولا تبرزن، و(آخر) مفعول مقدم بـ (افتح) و(المؤكد) نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح. ثم انه قد يعرض في آخر الأفعال المؤكدة بالنونين عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله:

الخفيفة المبدلة ألفاً، ويحتمل أن تكون الألف لإطلاق القافية وفتحة الميم فتحة إعراب بناء على أن لم ناصبة وعليه قراءة ﴿ألم نشرح﴾ بفتح الحاء.

وقوله: [عز وجل: واتقوا فتنة الخ] فأكد تصيبن بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة، وجملة لا تصيبن خبرية صفة لفتنة فتكون الفتنة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لأنها قد وصفت بأنها لا تصيبن الظالمين خاصة، وقيل لا ناهية انظر الأزهري.

وقوله: [فمهما الخ] البيت من الطويل، وقائله الكميت، ومهما: اسم شرط جازم، وتشأ: مجزوم فعل الشرط، وفزارة: بزاي وراء بينهما ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشأ، وتعطكم: جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، وإعراب العجز كإعراب الصدر، والشاهد في تمنعا فإنه مؤكد بعد مهما بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، والمعنى: أن هذه القبيلة إن أرادت العطاء فعلت وإن أرادت المنع فلا يقدر أحد أن يتعرض لها، وظاهر الناظم استواء التوكيد بين هذه الأربعة في القلة وليس كذلك بل التوكيد بعد ما ولا قليل وبعد لم وأداة الجزاء غير إما أقل من القليل.

(وآخر المؤكد افتح)، قول كدي: [بمنزلة خمسة عشر] فيكون الفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناظم تبعاً للفارسي وابن السراج، وفي الغرة: إنه الصحيح. وقال سيبويه والسيرافي والزجاج: الفتحة عارضة للساكنين، وبيان ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنياً قبل اتصال إحدى نوني التوكيد به أم لا، فإن كان مبنياً قبل الاتصال نحو اضرب فبالضرورة إذا اتصلت به إحدى النونين التقى ساكنان فقلبوا سكون الأول فتحة، وإن كان معرباً قبل الاتصال نحو هل تقوم؟ فإذا اتصل به إحدى النونين بني على السكون كما هو الأصل فيلتقي ساكنان قلبنا سكون الأول فتحة، وينبني على القولين أنه على الأول الفعل مبني على الفتح ولا إشكال، وعلى الثاني مبني على السكون المقدر فيما قبل النون المانع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين، وفي قوله: ابرزا إشارة إلى أن الطالب إذا وصل إلى هذا المحل وأتقن ما قبله ينبغي له أن يبرز على أقرانه لأنه حاز من علم العربية الموصل للمطلوب حظاً وافراً.

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمراً ليناً فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك المضمر، وشمل قوله (لين) ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هل تقومان

(واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله: وآخر المؤكد افتح كأنه قال: محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير واو ولا ياء ولا ألف وإلا فالحكم هو قوله: واشكله الخ. ويستثنى مسألة أخرى وهي الفعل المسند إلى نون الإناث بقوله: وألفاً زد قبلها مؤكدا الخ إذا علمت الاستثناءين تبين لك أن قول الناظم آخر المؤكد الخ يكون خاصاً بالمسند إلى الظاهر وإلى المضمر المستتر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلاً بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء ومجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند إلى الظاهر الأربعة ولا يكون إلا مضارعاً: لا يضربن ولا يغزون ولا يرمين ولا يسعين يا زيد، وأمثلة الضمير المستتر الأربعة: لا تضربن يا زيد ولا تغزون ولا ترمين ولا تسعين يا زيد، فيفتح ما قبل النون في الصور الثمان، وإن كان الفاعل واواً أو ياء أو ألفاً كما هو موضوع قوله واشكله الخ فتارة يكون لام الكلمة صحيحاً وتارة يكون معتلاً بواو أو ياء أو ألف، فإذا ضربت أحوال لام الكلمة الأربعة في أحوال الفاعل الثلاثة صارت الصور اثنتى عشرة صورة وكلها يشملها: واشكله قبل مضمر الخ.

إلا أن الناظم استثنى بعد صور الألف لام الكلمة وهي ثلاث لأن فيها تفصيلاً مذكوراً في قوله: وإن يكن في آخر الفعل الخ فبقي قوله واشكله شاملاً لصور تسع فقط: ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وهي الأمثلة الثلاثة الأول عند المكودي، وثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واواً وهي الأمثلة الثلاثة الأخيرة عنده أيضاً، وبقي عليه ثلاث وهي ما إذا كان لام الكلمة ياء وستقف عليها بعد، فأشار إلى الصورة الأولى مما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وأسند إلى ألف الإثنين بقوله فتقول هل تقومان بتشديد النون بعد الألف حذفوا نون الرفع لتوالي الأمثال ولا تحذف الألف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن نون التوكيد غير مباشرة.

وأشار إلى الثانية منه إذا أسند إلى الواو بقوله: وهل تقومن الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في النون فحذفنا الواو لقوله: والمضمر احذفنه إلا الألف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن النون غير مباشرة والفاصل هو الواو المقدر.

وأشار إلى الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله: وهل تقومن يا هند الخ أصله تقومين يا هند وتصريفه كما قبله إلا أن ذلك بالواو وهذا بالياء.

ثم شرع في بيان الصور الثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واواً، فأشار إلى الأول منه إذا أسند إلى الألف بقوله: هل تغزوان الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومان يا زيدان.

يا زيدان؟ وهل تقومن يا زيدون؟ وهل تقومن يا هند؟ وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل المذكورة والمعتل الآخر نحو: هل تغزوان يا زيدان؟ وهل تغزن يا زيدون؟ وهل تغزن يا هند؟ ثم ان الضمير اللين إن كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله:

٦٤٠ ـ وَٱلْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الأَلِفْ   وَإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ ٱلْفِعْلِ أَلِفْ

وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو اللين فتقول: هل تقومن يا زيدون؟ وأصله هل تقومون؟ فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال: (إلا الألف) وإنما لم تحذف الألف لخفتها فتقول: هل تقومان؟ والهاء في (اشكله)

ثم أشار إلى الصورة الثانية منه إذا أسند إلى الواو بقوله: وهل تغزن يا زيدون أصله تغزوون بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع، ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفنا الأول لالتقاء الساكنين، ثم بعد ذلك أكد وفعل به ما فعل بتقومن يا زيدون.

ثم أشار إلى الصورة الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله: وهل تغزن يا هند أصله تغزوين بواو مكسورة لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ساكنة ثم قل استثقلت الكسرة في الواو فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الواو لدفعهما ثم أكد وفعل ما مر في تقومن يا هند، فهذه ست صور وبقي عليه ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة ياء:

أولها: أن يكون الفاعل ألفاً نحو ترميان يا زيدان وتصريفه كتصريف تقومان يا زيدان المار.

ثانيها: أن يكون الفاعل واواً نحو هل ترمن بضم الميم يا زيدون وأصله هل ترميون بكسر الميم وضم الياء، ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الميم فالتقى ساكنان حذفت الياء فبقي هل ترمون فأكد وفعل به ما مر في هل تقومن يا زيدون.

ثالثها: أن يكون الفاعل ياء نحو هل ترمن يا هند أصله قبل التوكيد ترميين بياءين الأولى لام الكلمة مكسورة والثانية للمخاطبة فاعل ثم قل استثقلت الكسرة في الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء الأولى ثم أكد وفعل به ما مر في هل تقومن يا هند؟ فهذه تسع صور داخلة في واشكله الخ تزاد على الثمان السابقة تصير سبع عشرة صورة تزاد عليها صور ما إذا كان لام الكلمة ألفاً وهي ثلاث كما ستعرفه تصير عشرين زد عليها صور الفعل المسند لنون النسوة وهي أربع تصير الصور أربعاً وعشرين وهي التي حققها العلامة سيدي محمد بناني وهي جليلة غاية ومن لم يحققها أشكل عليه هذا الباب، وقد رأيت في هذه تأليفين صغيرين إلا أنهما جعلا صورها عشرين ورتباها على كون الفاعل ضمير مفرد مذكر أو ضمير مفرد مؤنث أو ضمير مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث، فهذه خمس وفي كل إما أن يكون آخر الفعل صحيحاً أو ألفاً أو واواً أو ياء فهذه أربع، فإذا ضربناها في الخمس السابقة كانت بعشرين وأسقطا الصور الأربع المسند فيها الفعل إلى الظاهر مطلقاً التي هي من جملة ما يشمله: وآخر المؤكد افتح الخ وقالا: إنما يشمل صوراً أربعاً وهي المسند فيها الفعل إلى الضمير المستتر والصواب ما ذكرناه والله أعلم.

(إلا الألف) أي ألف التثنية الضمير. قول كدي: [لخفتها] الصواب في التعليل ما قاله الرضي من أنها

عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي اشكل آخره، و(قبل) متعلق بـ (اشكله) و(لين) نعت لـ (مضمر) وأصله لين بالتشديد فخفف كما يخفف حي وميت ولا يصح ضبطه بكسر اللام لأن اللبن مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس، و(بما) متعلق بـ (اشكله) و(ما) موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة، و(جانس) صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضمر، و(قد علما) في موضع الصفة لـ (تحرك) وظاهره أنه تتميم، و(المضمر) مفعول بفعل مضمر يفسره (احذفنه) و(الألف) منصوب على الاستثناء. ثم إن الفعل إذا كان آخره ألفاً فإن له حكماً غير ما تقدم وله حالتان: إحداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وإن يكن في آخر الفعل ألف).

٦٤١ ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ ٱلْيَا وَٱلْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تخشيان يا زيدان؟ والظاهر مطلقاً نحو: هل يخشين زيد؟ وهل تخشين هند؟ وهل تخشين الهندان؟ وهل يخشين الزيدون؟ وهل تخشين

إذا حذفت وقع هنالك لبس، وبيانه أنك لو حذفت الألف لفتح ما قبل النون وفتحت النون لأنها إنما كسرت لأجل الألف فيصير هل تقومن؟ فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكر، وقوله: فهو على حذف مضاف هذا سهو منه رحمه الله بل لا حذف لأن الضمير عائد على آخر المؤكد في قوله: وآخر المؤكد الخ.

وقوله: [**وأصله لين الخ**] فهو صفة مشبهة فلذلك صح كونه وصفاً لمضمر.

وقوله: [**وليس بقياس**] أي كما هو المأخوذ من قوله سابقاً: ونعتوا بمصدر كثير الخ حيث نسب النعت للعرب.

وقوله: [**ثم إن الفعل إذا كان الخ**] الأولى أن يقول: ثم إن محل كون الحرف الآخر يبقى ويحرك بمجانسه حيث رفع الفعل ضميراً إذا كان الآخر غير ألف، فإن كان ألفاً فله حالتان إحداهما إلى آخر كلامه، ويستفاد منه أن هذه المسألة مستثناة من قوله: واشكله قبل مضمر الخ.

(وإن يكن في آخر الفعل ألف)، قول كدي: [**وشمل غيرهما أي الياء والواو وألف التثنية الخ**] المناسب للترتيب أن يقول: وشمل ما إذا رفع غير ضمير أصلاً بأن رفع الظاهر إلى آخر أمثلته، وما إذا رفع ضميراً مستتراً، وما إذا رفع ألفاً، وعلى ذلك يرتب الأمثلة.

وقوله: [**نحو هل تخشيان**] بنون التوكيد وأصله تخشى فلما أسند للألف قلبت الألف ياء فصار تخشيان بنون الرفع، ثم أكد فالتقى ثلاثة أمثال حذفت نون الرفع لذلك فهو معرب بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن الألف فاصل، وهذه الصورة الأولى من صور الألف الثلاث التي وعدنا بها، ومن أدخل هذه الصورة في واشكله الخ وجعله شاملاً لصور عشر فقد غلط. وأما الصور بعد المسند إلى الظاهر أو إلى المضمر المستتر فهي من أفراد قوله: وآخر المؤكد افتح كما مر وذكرها هنا لكون الألف تقلب ياء.

الهندات؟ والضمير المستتر نحو: هل تخشين؟ فتقلب الألف في جميع ذلك ياء. ثم مثل فقال: (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر، و(ألف) اسم (يكن) والخبر في المجرور، ويحتمل أن (يكن) تامة بمعنى وجد وهو أظهر، والهاء في قوله (واجعله) عائدة على (الألف) وفي (منه) عائدة على (الفعل) و(رافعاً) حال من الهاء في (منه) و(غير) مفعول برافع، و(ياء) مفعول ثان لاجعله والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله:

٦٤٢ ـ وَاحْذِفْه مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

يعني أن الألف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل الياء والواو، ويجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة مجانسة، فتحرك الواو بمجانسها وهو الضم، وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر، فتقول في نحو يخشى رافع للواو: هل تخشون وأصله تخشى، فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلما لحقت النون حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو، ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء:

وقوله: [والظاهر مطلقاً] أي مفرداً أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً في الجميع، وقد مثل بجميع ذلك، والياء الواقعة في جميعها قبل النون مفتوحة مقلوبة عن الألف لام الكلمة والنون مباشرة للفعل في الجميع فهو مبني.

وقوله: [المستتر نحو هل تخشين] بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المفرد المذكر المخاطب.

(كاسعين سعيا) (إن قلت): القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبني على حذف الألف. (فالجواب) أن الأمر مأخوذ من المضارع كيفما كان المضارع، والمضارع في نحو هذا يجزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو ليسع زيد، فإذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول: ليسعين زيد ولم تبق الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معرباً، فالجازم أثر في لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنياً وصار الجازم لا يؤثر في لفظه وإنما يؤثر في محله فرجعت الألف وقلبت ياء ولو بقيت الألف محذوفة لكان الجازم أثر في لفظه فيكون المضارع معرباً بحذف الألف مبنياً لاتصال النون به في وقت واحد وهو جمع بين نقيضين، فإذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنياً على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه، وإن أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقي على حالته من إثبات الألف وقلبها ياء.

(واحذفه من رافع هاتين)، قول المكودي: [وأصله تخشى الخ] هذا أصله قبل الإسناد، فإذا أسندته إلى واو الجمع كما هنا صار هل تخشاون اجتمع ساكنان الألف لام الكلمة و واو الجمع حذفنا الألف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: وفي واو ويا شكل الخ، وهذه هي الصورة الثانية من صور الألف.

وقوله: [ومثل الخ] نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الإسناد هل تخشي أسند إلى ياء المؤنثة

٦٤٣ ـ نَحْوُ اخْشَيَنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَـوْمُ اخْشَـوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَـوِّيَـا

فالمثال الأول لما كان مرفوعه الياء، والثاني لما كان مرفوعه الواو فالعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله (واحذفه) عائد على الألف، و(هـاتين) إشـارة إلى الواو واليـاء، و(شكل) مبتدأ، و(مجانس) في موضع الصفة لـ (شكل) وفي (وا) متعلق بـ (قفي) ثم قال:

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَـقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَـعْـدَ الأَلِـفْ لَـكِـنْ شَـدِيـدَةٌ وَكَـسْـرُهَـا أُلِـفْ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة، ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين

المخاطبة فصار هل تخشين فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله: وفي واو ويا شكل الخ، وهذه الصورة الثالثة من صور الألف.

(نحو اخشين يا هند) أصله اخش مبني على حذف الألف، ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشاي برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسند إلى الياء بني الأمر على حذف النون فرجعت الألف، إذ المضارع المسند إلى الياء يجزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لالتقاء السـاكنين لقـوله: واحذفه من رافع الخ، فبقي اخشي يا هند فالياء فاعل، كما تقول في المضارع: أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقاً وهي خفيفة في مثالي الناظم، فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله: وفي واو ويا شكل الخ.

(ويا قوم اخشون) يا قوم: منادى مضاف إلى ياء المتكلم ويصح فيه أن يكون نكرة مقصودة مبني على الضم، وأما اخشون فأصله اخش مبني على حذف الألف ثم أسند إلى واو الجمع فردت الألف لأنه لم يبق مبنياً عليها بل صار مبنياً على حذف النون، كما أن مضارعه يجزم بحذفها فصار اخشاو فالتقى ساكنان حذفنا الألف لدفعهما لقوله: واحذفه من رافع الخ، فصار اخشو، كما تقول في المضارع: أنتم تخشون، ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: وفي واو ويا شكل الخ، وما ذكرناه في تصريف هذين المثالين هو الصواب، ومـا في الأزهري لا معمول عليه إذ لا موجب لقلب الألف ياء مع أن الألف محذوفة في المضارع أيضاً، وإذا علمت تصريف هذين المثالين ما هو الحق وتصريف مثالي المكودي السابقين تبين لك أن حذف الألف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه، فليس حذف الألف خاصاً بالتوكيد، فقول الناظم: واحذفه من رافع هاتين ليس خاصاً بهذا الباب. (فإن قلت): لم لم تحذف الياء والواو هنا مع أنهما ضميران وحذفا فيما مر حيث قال: والمضمر احذفنه؟ (قلت): أجيب بأنهما حذفا هنالك لبقاء ما يدل عليهما وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وأما هنا فما قبلهما مفتوح، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو.

(ولم تقع خفيفة بعد الألف)، قول كدي: [لشبهها بنون المثنى] الأولى أن يقول: تشبيهاً لها بنون الرفع لأن نون المثنى في الاسم ونون الرفع في الفعل ونون التوكيد في الفعل.

ساكنين إلا والأول حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله (الألف) ألف التثنية كقـوله تعـالى: ﴿ولا تتبعان﴾ والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لا تضربنان يا هندات وهو المنبه عليه بقوله:

٦٤٥ ـ وَأَلِـفـاً زِدْ قَـبْـلَهَـا مُـؤَكِّـداً فِـعْـلاً إِلَى نُـونِ الإِنَـاثِ أُسْـنِـدَا

وقوله: [لأنه لا يجمع الخ] هنالك حذف بين والأصل لأنه يلتقي ساكنان ولا يجمع في غير الوقف وهو الوصل بين الخ، وأراد بهذا الكلام أن يذكر الموضع الذي يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلاً ويقال له التقاء الساكنين على حده وطريقته التي يجوز الجمع فيها، وحاصله أنه إن كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغم جاز، ثم إن كان الساكنان معاً في كلمة جاز اتفاقاً كالضالين وحاجه قومه، وإن كانا في كلمتين نحو: اضربا الزيدين ففي صحة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودي، فإن كانت نون التوكيد الواقعة بعد الألف شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز، وإن كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير جائز

وقوله: [كقوله تعالى: ولا تتبعان] بتشديد النون قراءة الجمهور مضارع أتبع، ووقع في إعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب من بغداد للشيخ الكندي وأعربها جماعة من أهل الشام بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدي، والحق أن إعرابها: لا ناهية، وتتبعان: مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والألف فاعل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الألف ولذا قلنا إنه معرب.

(فإن قلت): كما تحذف النون للجازم تحذف لتوالي الأمثال وهنا اجتمعا معاً، فمن أين لك أن النون حذفت للجازم؟ (قلت): أجيب بأن نون التوكيد لا تتصل بالفعل إلا بعد دخول أداة طلب أو مسوغ مما مر في قوله: آتياً ذا طلب الخ، وإن تقدم الطلب بما يجزم قبل اتصال نون التوكيد به، وهنالك قراءة أخرى: ولا تتبعان بسكون التاء الثانية وتشديد النون مكسورة من تبع الثلاثي وإعرابها كالقراءة قبلها. وهنالك قراءة لابن ذكوان داخل السبع: ولا تتبعان من اتبع لكن النون التي بعد الألف مخففة مكسورة، ثم اختلفوا على هذه القراءة فقيل: النون للتوكيد بناء على قول من يقول بجواز وقوع الخفيفة بعد الألف مستدلاً بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها إلا لو جعلنا الواو للعطف ولا للنهي. قال ابن الناظم: ويحتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الألف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

وقوله: [لا تضربنان] أصله تضربن فهو مضارع مبني على السكون لاتصال نون الإناث الفاعل به ثم أكد بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال، فلو حذفنا نون الإناث الأولى لفتحت الياء فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فأبقوا نون الإناث وفصلوا بينها وبين نون التوكيد بألف تسمى ألف الفـرق وكسروا النون والفعـل مبني لاتصال نون النسوة به، وقد مثل المكودي بما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وهي إحدى الصور الأربع التي وعدنا بها. والثانية: أن تكون لام الكلمة واواً نحو: هل تغزونان؟ والثالثة: أن تكون لام الكلمة ياء نحو: هل ترمينان يا هندات؟ الرابعة: أن تكون لام الكلمة ألفاً وتقلب نحو: هل تسعينان؟ بسكون الياء، ففعل بهذه الثلاث كما فعل بالأول فتبين أن الصور أربع وعشرون كما مر لا عشرون.

(وألفاً زد قبلها مؤكدا)، قول كدي: [لوجود علة المنع الخ] وهي التقاء الساكنين على غير حدهما،

وإنما شمل قوله الألف الألفين لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها للفصل بين الأمثال، وهي نون الضمير ونون التوكيد، و(خفيفة) فاعل بـ (تقع) و(بعد) متعلق بتقع، و(شديدة) معطوف بـ (لكن) على (خفيفة) و(كسرها ألف) جملة إسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديلة، و(ألفاً) مفعول مقدم بـ (زد) و(مؤكداً) حال من الفاعل المستتر في (زد) و(فعلاً) مفعول بـ (مؤكدا) و(أسندا) في موضع الصفة لفعل، و(إلى) متعلق بـ (أسندا) ثم إن النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منها بقوله:

٦٤٦ ـ وَاحْـذِفْ خَفِيفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَـعْـدَ غَـيْرِ فَـتْـحَـةٍ إِذَا تَـقِـفْ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك: اضرب الرجل، ومثله قوله:

لا تهين الفقير علك أن ... تركع يوماً والدهر قد رفعه

وفهم من قوله (لساكن) أنها مرادة معنى لأن حذفها لعارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم من قوله (ردف) أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها. ثم أشار إلى الثانية بقوله: (وبعد غير فتحة إذا

وبيانه أنك لو أتيت بنون التوكيد الخفيفة وصلاً بعد أحد الألفين التقى ساكنان على غير حدهما.

قوله: [وهي نون الضمير ونون التوكيد الخ] وفيها إذ ذاك نونان إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف.

وقوله: [وخفيفة فاعل] هذا على ما في غالب النسخ من رفع خفيفة صفة لنون محذوفة وفي بعض النسخ بنصب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل المقدر.

(واحذف خفيفة لساكن ردف)، قول كدي: [اضرب الرجل الخ] بفتح باء اضرب وأصله اضربن مؤكد بالنون الخفيفة فلما تبعها ساكن حذفت وبقيت الباء مفتوحة دليلاً على أن الفعل مؤكد، ولو كان غير مؤكد لكسرت الباء على أصل التقاء الساكنين.

وقوله: [ولا تهين الفقير الخ] هكذا في بعض نسخ المكودي بإثبات الواو في ولا تهين الخ، وحينئذ فلا إشكال أن البيت من المنسرح والذي في غالب النسخ لا تهين الخ بحذف الواو وهو الذي في الموضح وفي كثير من كتب العربية وهذا لا يصح من جهة العروض، وقول بعض البيت من الخفيف سهو لأن السوابق واللواحق تدل على أنه من المنسرح فمن السوابق قوله منها:

لكل هم من الهموم سعه ... والصبح والمسا لا فلاح معه

ومن اللواحق قوله:

قد يجمع المال غير آكله ... ويأكل المال غير من جمعه
فاقبل من الدهر ما أتاك به ... من قر عيناً بعيشه نفعه

وهي قصيدة فيها حكم كثيرة، وقائلها الأحبط جاهلي كان قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة، والشاهد في لا تهين وأصله قبل دخول لا عليه تهين مضارع أهان ثم أدخلت عليه لا فجزمته بالسكون على النون

تقف) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو: اخرجن يا زيدون، واخرجن يا هند، بعد أن تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليهما ذهبت نون التوكيد لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لأجلها، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي ٱلْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها، ورددت ما كان حذف لأجلها في الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول: يا زيدون اخرجوا، ويا هند اخرجي، وفهم منه أيضاً أن حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى، و(ردف) في موضع الصفة (لساكن) و(بعد) متعلق بـ (احذف) وكذلك (إذا) و(إذا حذفتها) متعلق بـ (اردد) وها عائدة على النون، و(ما) مفعول باردد وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل السكون وصلتها (عدما) و(من أجلها) و(في الوصل) متعلقان بـ (عدما) والتقدير: اردد في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل. ثم قال:

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

الضمير في (أبدلنا) عائد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفاً فتقول في اضربن في الوقف اضربا، وفي قفن قفا، وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل:

فالتقى ساكنان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذفنا الياء ثم أكدناه بنون التوكيد الساكنة وحذفت نون التوكيد وبقي النون قبلها مفتوحاً دالاً عليها فهو مؤكد مبني في محل جزم بلا الناهية، وقول يس أنه مجزوم بسكون مقدر في آخره منع منه اشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التي أتي بها لأجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهو لاقتضائه أنه يبقى معرباً في اللفظ وإن اتصلت به النون وليس كذلك إذ الفعل قبل دخول النون كان مجزوم اللفظ فلما أكد بالنون لم يبق فيه إعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولم يبق إلا المحل. قال الشيخ بناني: ومن العجب أن مثل ذلك وقع للعلامة ابن زكري والكمال لله ومثل ما وقع لابن زكري وقع لشيخنا سيدي علي قصارة. وفاعل تهين ضمير المخاطب والفقير بالنصب مفعوله وعلك لغة في لعل والكاف اسمها وأن تركع خبرها ومعنى الركوع الحط والواو في والدهر واو الحال، ومن معنى البيت قول الشاعر:

لا تحقرن امرأ إن كان ذا ضعة كم من وضيع من الأقوام قد رأسا
فرب قوم حقرناهم فلم نرهم أهلاً لخلمتنا صاروا لنا رؤوسا

(واردد إذا حذفتها)، قول المكودي: [فتقول: يا زيدون اخرجوا] أي في الوقف لكن يكون التوكيد حينئذ مجهولاً إذ لا يدرى هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أو لم يؤكد. (فإن قلت): إذا كان الجهل موجوداً فالأولى أن يقال ان النون لا تؤكد بعد الواو والياء إلا وصلاً لا وقفاً وهو أولى من قولهم أنها أكد بها ثم حذفت ورفع ما حذف لأجلها وجهل الحكم. (قلت): أجيب بأنهم لما أبدلوها بعد الفتحة ألفاً في

﴿لنسفعن﴾ لنسفعاً وليكونن، وليكوناً، و(وقفاً) مصدر في موضع الحال من فاعل (أبدلنها) أي في حال كونك واقفاً، ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

ما لا ينصرف

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

يعني أن الصرف هو التنوين الذي يبين به أن الأسم الذي يتصل به يسمى أمكن، وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم

الوقف علمنا أن التوكيد بها غير خاص بالوصل إذ الواو والياء أختان للألف وجهل التوكيد معهما وقفاً لا يضر والله أعلم.

ما لا ينصرف

وجه المناسبة بين البابين أن نوني التوكيد يؤكدان الفعل فلهما تعلق به، والاسم الذي لا ينصرف له تعلق بالفعل لشبهه به، ثم اختلفوا في اشتقاق المنصرف على أقوال: أولاها أنه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الخالص من اللبن لأن المنصرف خالص من شبه الفعل لكن يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل وقد مر في المعرب والمبني أن للاسم أقساماً ثلاثة، الأول: غير متمكن ولا أمكن وهو المبني لكونه أشبه الحرف في أحد الوجوه المارة في قوله: كالشبه الوضعي الخ.

الثاني: متمكن أمكن وهو الذي لم يشبه الحرف أصلاً وهو الذي مر من المبتدأ والخبر إلى النداء.

الثالث: متمكن غير أمكن أي معرب غير منصرف لشبهه بالفعل وهو المراد هنا وهذان القسمان الأخيران داخلان في قوله سابقاً: ومعرب الأسماء الخ.

(الصرف تنوين أتى مبينا. معنى) مراد الناظم بقوله معنى بقاؤه على الأصل بحيث لم يشبه لا حرفاً ولا فعلاً.

قول المكودي: [**وما صرح به من أن الصرف هو التنوين**] أي تنوين التمكين لا مطلق التنوين وهذا قول من أقوال ثلاثة. ثانيها: أنه تنوين التمكين مع الجر. ثالثها: أنه جميع أنواع التنوين الأربعة الخاصة بالاسم التي هي تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، والقول الأول كما قال المكودي هو مذهب المحققين، واستشكل بالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فإن هذه الثلاثة منصرفة ولا تنوين صرف فيها، أما الأولان فلا تنوين فيهما أصلاً، وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكين وإنما هو للمقابلة، وأجيب بأن الأولين النون فيهما قائمة مقام التنوين في الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للإضافة كما يحذف التنوين لها، ويدلك على أن النون بمنزلة التنوين أن الحرف الذي قبل النون فيهما منزل منزلة حركة المفرد، والنون فيهما منزلة منزلة الحركة الثانية وهي المسماة بالتنوين في المفرد فيكون الصرف تنويناً

مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف، فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف.

أو نوناً قائمة مقامه، وخص الناظم التنوين بالذكر لأنه الأصل، وأجيب عن جمع المؤنث بأن فيه تنوينين: أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإنما حذف لأنه ساكن، وتنوين المقابلة ساكن، كما أنه يحذف لأل والإضافة، وإذا علمت أن جمع المؤنث منصرف تقديراً فلا حاجة لاستثناء الموضح له، وقول من قال: أن المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث واسطة بين المنصرف وغيره غير ظاهر لأنه لا تمكن الواسطة.

وقوله: [**لوجود علتين الخ**] أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذي لا ينصرف وأنه ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامهما، ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والمراد بالعلة الخروج عن الأصل، وبيان ذلك أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤنثاً ولا معرفة ولا مركباً ولا مزيداً ولا وزناً عجمياً ولا وصفاً، فإن خرج الاسم عن الأصل بفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين منع من الصرف الذي هو التنوين لأنه صار شبيهاً بالفعل، ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان: إحداهما من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى، أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر، والمشتق فرع عن المشتق منه، وأما التي من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل أو ما يقوم مقامه، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، فإذا شابه اسم فعلاً في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو علة تقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل، فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط فلا أثر لهما نحو أجيبال تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان كل منهما لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفض بالكسرة، وأما اجتماع علتين معنويتين فلا يمكن لأن التي من جهة المعنى إنما هي العلمية والوصف كما ستعرف ذلك، والعلمية والوصف لا يمكن اجتماعهما، وقول بعض أنهما اجتمعا في حائض وقال إن فيه علتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتي، وتسميتهم التأنيث معنوياً في نحو هند إنما هو في كونه ليس بالتاء ولا بالألف.

ثم إن هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وذلك شيئان ألف التأنيث مطلقاً وصيغة منتهى الجموع وباقيها لا بد فيه من وجود علتين: إحداهما معنوية وهي لا تكون إلا أحد شيئين علمية أو وصف. والأخرى لفظية وهي مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهي على ترتيب الناظم زيادة الألف والنون أو وزن الفعل أو العدل، ومع العلمية فأحد أمور سبعة: إما مع التركيب المزجي، أو مع زيادة الألف والنون مع التأنيث بغير ألف، أو مع العجمة، أو مع وزن الفعل، أو مع ألف الإلحاق، أو مع العدل. (تنبيه) تسميتهم نحو أحمد ممنوعاً لعلتين فيه مسامحة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل مجموعها هو الذي يؤثر فكل واحدة كأنها جزء علة.

وقوله: [**وإنما ذكر الخ**] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ترجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف، فأجاب عنه المكودي بأن بمعرفة الصرف يعرف ما لا ينصرف.

ثم إن جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

يعني أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقاً أي كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذكرى وسلمى وحبلى وسكرى، وحمراء وأسماء وزكرياء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام علتين وهما: التأنيث ولزوم ألف التأنيث (فألف التأنيث) مبتدأ وخبره (منع) و(مطلقاً) حال من الضمير في (منع) العائد على المبتدأ، و(حواه) صلة (الذي) والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في (حواه) والهاء في حواه عائدة على ألف التأنيث، و(كيفما وقع) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: كيفما وقع منع الصرف. ثم أشار إلى النوع الثاني مما يمنع في النكرة فقال:

وقوله: [اثنا عشر نوعاً الخ] (فإن قلت): هذا مخالف لما ذكرنا من أن العلل الموجودة في الأنواع تسع. (قلت): لا مخالفة لأنه راعى هنا ما يكون مع العلمية أو مع الوصف أو دونهما، والعلل سابقاً عدت إجمالاً من غير مراعاة شيء.

وقوله: [خمسة في النكرة الخ]هذا سهو لأنه يقتضي أن هذه الخمسة لا تمنع من الصرف إلا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل تمنع مطلقاً كما يأتي، فالصواب أن يقول خمسة في النكرة والمعرفة وهو الموجود في بعض نسخه ومع ذلك ففيه شيء.

(فألف التأنيث مطلقاً منع)، قول المكودي: [نحو ذِكرى الخ] مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبلى وصف خاص، وسكارى جمع سكران، وحمراء بالمد وصف وأصله حمرى كسكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفه ألفاً أخرى فوقع في الصورة جمع بين ألفين وهو محال لفظاً، وحذف الأولى ينافي المد الذي سيقت له، ولو حذفت الثانية لم يبق ما يدل على التأنيث فقلبوا الثانية همزة ولم يقلبوا الأولى لفوات المد، إذا علمت هذا فإسناد المد إلى الهمزة مجاز لأنها منقلبة عن ألف التأنيث وإلا فالممدود ما قبلها.

وقوله: [وأسماء] علم على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أصلها واو.

وقوله: [وزكرياء] تبع في التمثيل به المرادي ومثله للموضح وهو اسم للنبي المعلوم، لكن قالوا يتوقف في كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث على ثبوت عربيته، والذي حققه بعض المحققين أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وقوله: [وهما التأنيث الخ] فالتأنيث علة راجعة للفظ ولزوم التأنيث أي علامته، فكلامه على حذف مضاف علة راجعة للمعنى إذ اللزوم منزل منزلة العلمية لأن العلم لازم لمسماه كالألف. (فإن قلت): ما الفرق بين التأنيث بالألف والتأنيث بهاء التأنيث حتى قلتم: ان الأول قائم مقام علتين والثاني قلتم لا بد فيه من علة أخرى معاً كما يأتي؟ (فيمكن الجواب) بما قيل أن ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها

٦٥١ ـ وَزَائِـدَا فَعْـلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُـرَى بِتَـاءِ تَـأْنِيثٍ خُـتِمْ

يعني أن زائدي فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا في وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث، والمانع من الصرف الألف والنون والصفة، وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو (فعلان) وفهم من قوله (في وصف) أن هاتين الزيادتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان. وفهم منه أن الوصف المحتوي على هاتين الزيادتين إذا أتت بالهاء لم يمتنع نحو ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما: غضبى وسكرى، ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

و(زائدا) معطوف على الضمير المستتر في (منع) العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائدا فعلان كذلك، و(في وصف) متعلق بـ (زائدا) و(سلم) إلى آخر البيت في موضع الصفة لـ (وصف) و(ختم) في موضع المفعول الثاني لـ (يرى) و(بتاء) متعلق بـ (ختم) ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٥٢ ـ وَوَصْـفٌ أَصْـلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْـعَـلَا   مَمْنُـوعَ تَـأْنِيـثٍ بِتَـا كَـأَشْـهَـلَا

بمعنى أنك إذا أردت المذكر فإزالتها لا تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قائمة فإنها تحذف مع المذكر وحمل نحو فاطمة مما فيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأمله.

(وزائدا فعلان في وصف سلم)، قول المكودي: [لم يمنعا الخ] أي لأجل الوصف فلا ينافي أنهما قد يمنعان لأجل العلمية كما يأتي في قوله: كذلك حاوي زائدي الخ، على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شيء لا أنه شرط.

وقوله: [نحو سرحان] هو اسم للذئب والأولى أن يمثل بنحو ريحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلان.

وقوله: [نحو ندمان الخ] محل صرف ندمان إذا كان من المنادمة وهي المكالمة عند شراب الخمر وغيره، وأما إن كان من الندم فهو ممنوع من الصرف لأنه يقال في مؤنثه ندمى أيضاً. ثم إن المكودي جعل المانع من الصرف هنا الوصف مع زيادة الألف والنون حيث قال سابقاً: المانع له من الصرف الألف والنون والصفة، ولا يؤخذ كون المانع أمرين من الناظم إلا إذا جعلت في من قوله في وصف بمعنى مع على حذف مضاف، والتقدير مع الإعراب الثاني عند المكودي وهو الحق: وزائدا فعلان مع من وصف سلم الخ كذلك أي يمنعان من الصرف كما منعت ألف التأنيث، وهذا الذي قرر به هو مذهب جمهور البصريين وهو الذي في التسهيل، وقال بعض البصريين وهو الذي في الباب السادس من المغني: أن المانع زيادة الألف والنون فقط، قيل: وهو ظاهر عبارة الناظم من غير تأويل، ووجه هذا القول أن الألف والنون قاما مقام ألف التأنيث. (ووصف

يعني أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء ينصرف، وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للدعوة.

وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد.

وفهم منه أيضاً أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب.

وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنث بالهاء منصرف كقولهم أرمل للفقير فإن مؤنثه أرملة. وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء. وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى. وما لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة، لأن قوله (ممنوع تأنيث بتا) شامل له. وشمل أيضاً ما اسميته عارضة كأدهم. و(وصف) معطوف على (زائدا) ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في (زائدا فعلان) و(أصلي) نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ، و(وزن) معطوف على وصف، و(ممنوع) حال من أفعل، و(بتا) متعلق بـ (تأنيث). ثم صرح بمفهوم قوله (أصلي) فقال:

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ ٱلْوَصْفِيَّةْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ

يعني أن وزن أفعل إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا: مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك أرنب أي ذليل وأصله الأرنب، وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك أيضاً يلغى

أصلي ووزن أفعلا)، قول كلي: [كأربع من أسماء العدد] كونه إسماً للعدد المعلوم هو أصله والوصفية طارئة عليه فلا تعتبر وهذا هو قوله: وألغين عارض الوصفية.

وقوله: [أرمل للفقير الخ] أي وصف للفقير احترازاً مما إذا كان وصفاً عاماً، فإن مؤنثة رملاء بدون تاء، ومن ذلك ما حكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أي قليل المطر، وسنة رملاء أي قليلة المطر، فأرمل في هذا ممنوع من الصرف، وإنما اشتراط هذا الشرط لأن المضارع لا تلحقه هاء التأنيث، فإذا لحقت الوصف ضعف عن شبه المضارع فلا يمنع من الصرف.

وقوله: [للعظيم الكمرة] بفتح الميم كالحشفة وزناً ومعنى كما في القاموس والمصباح، وما شاع على الألسنة من سكون الميم لغة عامية.

وقوله: [معطوف على وصف] الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوباً على أنه مفعول معه. (وألغين عارض الوصفية) الإضافة فيه مع الإضافة في قوله وعارض الإسمية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي وألغين الوصفية العارضة والإسمية العارضة، ويتعين قراءة الإسمية في كلام الناظم بسكون لام التعريف وإثبات همزة الوصل في الدرج وذلك ضرورة، ثم إن هذا البيت والذي بعده لو حذفهما الناظم ما ضره للاستغناء عنهما بمفهوم وصف أصلي.

قول المكودي: [وأصله الأرنب] أي أن هذا اللفظ في الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل وصفاً، وليس المراد أن أرنب بدون أل معدول عن الأرنب بأل لأنه لا معنى له، قال ابن غازي: الصواب

عارض الإسمية وإلى ذلك أشار بقوله: (وعارض الإسمية) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجري مجرى الأسماء فتلغى الإسمية ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله:

٦٥٤ ـ فَالأَدْهَمُ ٱلْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

من أسماء القيد (أدهم) وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الإسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مررت بأدهم أي بقيد، ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً، فـ (الأدهم) مبتدأ، و(القيد) بدل منه بدل الشيء من الشيء، و(انصرافه منع) خبر المبتدأ، و(لكونه) متعلق بـ (منع) و(في الأصل) متعلق بـ (وضع).

ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٥ ـ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ ٱلْمَنْعَا

(أجدل) اسم للصقر، و(أخيل) اسم لطائر ذي خيلان، و(أفعى) اسم لضرب من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف، ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في (أجدل) لأنه من

إبدال الناظم كأربع بكأرنب لأن أربع فقط شرط ما يمنع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج مما مر.

(فالأدهم القيد لكونه وضع) في كلام الناظم تقديم العلة على المعلول لضيق النظم، والأصل فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع في الأصل وصفاً، ثم إن الذي يمنع من الصرف إنما هو أدهم بدون أل، وأما المقرون بأل فهو مصروف وقرنه الناظم بأل ضرورة.

قول المكودي: [لنوع من الحيات] في القاموس: الأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس أو ما فيها سواد وبياض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية العظيمة انتهى، وبه يعلم ما في الأزهري.

(وأجدل وأخيل وأفعى)، قول المكودي: [أجدل اسم للصقر] بفتح الصاد اسم للطائر الذي يصطاد قاله الجوهري وهو الباز وقيل بل هو أعم.

وقوله: [اسم لطائر ذي خيلان] جمع خال وسيقول الناظم: وشاع في حوت وقاع الخ، وهذا الطائر أخضر على جناحه نقط تخالف لونه يقال له الشقران والعرب تتشاءم به، وقيل: طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله.

وقوله: [اسم لضرب من الحيات] يضرب بها المثل في الظلم، يقال: أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبني لنفسها بيتاً وكل بيت قصدته هرب أهله منه وتركوه لها خوفاً منها.

وقوله: [معنى الصفة] أي الذي هو الاشتقاق باعتبار لفظها وإلا فهي أسماء أصلاً وحالة راهنة، ثم إن

الجدل وهو القوة، و(أخيل) لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان، وفهم من قوله (مصروفة وقد ينلن المنعا) أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ

يعني أن هذه الأسماء التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف، أما (مثنى) فهو وصف معدول عن اثنين اثنين، فإذا قلت: جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما (ثلاث) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضاً مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما (أخر) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنثى آخر، وحق ما كان كذلك أن يستعمل بأل وبالإضافة فعدل عما يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته. ثم قال:

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

يعني أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع. و(وزن) مبتدأ

الاشتقاق في الأولين ظاهر كما قال كدي، وأما في الأخير الذي هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وإنما له مادة من معناه وهو الإذاية لأنها إذا ذكرت تصور الإنسان إذايتها.

(ومنع عدل مع وصف معتبر) العدل إخراج اللفظ عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه.

قول المكودي: **[جاء القوم مثنى الخ]** الأولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لأن الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحياً ويكون اللفظ مجروراً، وأما مثنى في مثاله فهو حال والحال وإن كانت وصفاً لكن معنى لا اصطلاحاً.

وقوله: **[فمعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ]** أشار بهذا إلى أن مثنى وما ذكر معه من الأعداد معدولة عن أصول أعدادها المكررة لا المفردة فقط، ففي العدل زيادة معنى ليس في الأصل من دون تكرار، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم، وإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فالمراد أنك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء كثر عددهم أو قل وإنما عدلوا عن الأصل المكرر للاختصار، فإن مثنى مثلاً أخصر من اثنين اثنين.

وقوله: **[معدول عن الألف واللام]** أي عن ذي الألف واللام الخ فهو على حذف مضاف، والمعنى: أن آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها.

وقوله: **[وذلك لأنه الخ]** هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: ولم احتجتم إلى جعل آخر بدون أل معدولاً عن المقرون بها؟ فقال: وذلك الخ.

وقوله: **[وحق ما كان كذلك الخ]** أي وحق اسم التفضيل إذا كان جمعاً أن يستعمل بأل الخ، لأنه إذا كان مجرداً من أل والإضافة تلزم فيه عدم المطابقة لقوله: وإن لمنكور يضف أو جردا الخ، وهنا قد وجدناه

والخبر في قوله (كهما) أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن، و(من واحد) وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال:

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا أوِ ٱلْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا

يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء، وثالثه ألف بعدها حرفان كمفاعل، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظير في الواحد، وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كمساجد، وما أوله غيرها كدراهم، وشمل قوله (المفاعيل) ما أوله ميم كمصابيح، وما ليس أوله ميماً كدنانير، و(كافلا) خبر (كن) و(بمنع) متعلق بـ (كافلا) و(مفاعلا) مفعول بـ (مشبه).

مجرداً من أل والإضافة وهو مطابق، فادعو أنه معدول عن المقرون بأل فيلزم فيه المطابقة لقوله: وتلو أل طبق، وما قال كدي هو مذهب الجمهور، ورده الفارسي بأن المعدول يكون تابعاً لأصله، فإن كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن الأمس والسحر، فكل من الأصل والمعدول معرفة وأخر هنا نكرة والآخر معرفة فلا يصح أن يكون معدولاً عنه، ولهذا قالوا: الصواب هنا ما حرره المرادي وتبعه الموضح أن أخر معدول عن آخر المفرد، وذلك أن القياس في اسم التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً وهنا أخر مجرد فحقه أن يؤتى بالمفرد لكن عدل عن المفرد إلى الجمع، وأصل آخر أأخر بهمزتين قلبت الثانية ألفاً.

(وكن لجمع مشبه) كان ينبغي للناظم أن يذكر هذا البيت والأبيات بعده عقب قوله: فألف التأنيث الخ، لأن في كل منهما علة قامت مقام علتين ولذلك نكت الموضح بذكر ذلك هنالك.

قول المكودي: [مفتوح الفاء] المراد بالفاء أول الكلمة سواء كان فاء الكلمة حقيقة كقناديل أو زائداً كمصابيح.

وقوله: [وهما الجمع وعدم النظير الخ] فالجمع علة معنوية وعدم النظير علة لفظية كما صرح به الأزهري، وقال يس: الصواب أن العلتين اللتين قامت مقامها علة واحدة هما الجمعية ولزومها، والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة، كما أن العلم لازم لمسماه، ومعنى كونه لا نظير له في الآحاد أن سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد، فنظير رسل مثلاً عنق، ونظير رجال كساء، ونظير حمر قفل، ونظير غرف صرد اسم لطائر، ونظير حجج عنب، ونظير قتلى سلمى، ونظير صبية قربة وهكذا، ولا يرد أفعال كأجمال، ولا أفعل كأكلب، فلم يسمع على وزنهما مفرد لأنهما جمعا قلة، وحكم جموع القلة حكم المفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول أجيمال، وإنما سمي هذا الجمع بصيغة منتهى الجموع، لأن جمع التكسير إذا لم يكن على هذه الصفة يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى كأصل بضمتين جمع أصيل، فيجمع أصل على آصال وآصال على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التكسير، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواحب فقد جمع على صواحبات.

ثمْ إن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان: أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفاً نحو عذارى ولا إشكال في منع التنوين منه. والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٩ ـ وَذَا اعْتِـلَالٍ مِنْـهُ كَـالْجَـوَارِي   رَفْـعـاً وَجَـرّاً أَجْـرِهِ كَـسَـارِي

يعني أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين في آخره في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جوار، ومررت بجوار، وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح فتقول: رأيت جواري. وفهم من قوله (كالجواري) أن نحو عذارى ليس كذلك وإن كان معتلاً، وظاهر النظم أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة، والتنوين في سار للصرف، ويخالفه أيضاً أن المقدر في باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار الكسرة.

وقوله: **[نحو عذارى]** جمع عذراء وهي البكر التي لا زالت بخاتم ربها، وأصل عذارى عذاري بياء مضمومة دون تنوين ثم تقول: تحركت الياء في الأصل وانفتح ما قبلها في الحالة الراهنة فقلبت ألفاً فلا يمكن تنوين الراء لأجل الألف، وأما الإعراب فعلى الألف تعذراً، وهذا الاستعمال في المعتل غير غالب والغالب هو منطوق الناظم.

(وذا اعتلال منه كالجواري)، قول المكودي: **[من حذف الحركة الخ]** لا معنى له والصواب أن يقول في بقاء كسرة ما بعد الألف على حالها وعدم إبدالها فتحة ليحترز به من نحو عذارى.

وقوله: **[في لحاق التنوين]** الأولى أن يقول: في حذف يائه وتنوين ما بعد الألف، وليس المراد أنه كسار في كل وجه وبه يسقط اعتراضه.

وقوله: **[مررت بجوار الخ]** جوار مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً وعوض منها التنوين وأصله جواري بياء محركة دون تنوين ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فوقع هنالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخراً فحذفت فوقع إخلال بصيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فعوض من الياء التنوين، وهذا مبني على أن منع الصرف سابق على الإعلال، وقيل الإعلال سابق على منع الصرف، فأصله حينئذ جواري بالتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم حذفوا تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها فعوضوا منها التنوين، قال الرضي: وهذا القول أرجح.

وقوله: **[وظاهر النظم الخ]** هذا الاعتراض مبني على أن التشبيه تام، والحق أن التشبيه إنما هو في حذف الياء وتنوين ما بعد الألف في كل منهما فلا ينافي أن تنوين جوار للعوض وتنوين سار للصرف، وكون الأول يخفض بالفتحة والثاني بالكسرة.

و(ذا اعتـلال) مفعول بفعـل مضمر يفسره (أجـره) و(كسار) متعلق بـ (أجـره) و(منه) متعلق بـ (اعتلال) و(كالجواري) في موضع نصب على الحال اهـ.

٦٦٠ - وَلِسَرَاوِيلَ بِهَـذَا ٱلْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ ٱلْمَنْعِ

يعني أن (سراويل) ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل، وفهم من قوله (شبه) أن (سراويل) ليس بجمع وهو الصحيح خلافاً لمن قال انه جمع سروال أو سروالة. ثم قال:

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

يعني أن ما (سمي) به من الجمع المذكور (أو بما لحق به) كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد وسراويل: مررت بمساجد وسراويل، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، هذا معنى ما شرح به المرادي هذا البيت، وعندي أن قوله: (وإن به

وقوله: [ومنه متعلق باعتلال الخ] الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتاً لذا اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع.

وقوله: [في موضع نصب الخ] هذا هو الصواب فيكون قيداً للاحتراز لأن الحال قيد في صاحبها.

(ولسراويل بهذا الجمع)، قول المكودي: [لشبهه بالجمع] فهو مفرد أعجمي فارسي أعرب حملاً على موازنه من العربي، فلا ينتقض قولهم الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بسراويل لأنه أعجمي وكلامهم إنما هو في الألفاظ العربية وضعاً، ورد الناظم بقوله: اقتضى عموم المنع على ابن الحاجب الذي نقل عن العرب صرفه، قالوا: واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب ساقط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على أن الأخفش نقل عن العرب صرفه أيضاً فالصواب جواز الوجهين فيه.

(وان به سمي أو بما لحق)، قول المكودي: [الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الخ] هذان رأيان: الأول رأي سيبويه، والثاني رأي المبرد، وينبني عليهما أنه لو طرأ تنكيره فعلى الأول يمنع الصرف لبقاء الصيغة والأصالة وعلى الثاني يصرف لفقد العلمية.

وقوله: [هذا معنى ما شرح الخ] ما شرح به المرادي هو الصواب، وحمل كدي وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه يوجب التكرار في كلام الناظم، لأن ألف التأنيث إذا سمي بما هي فيه فقد دخل في قول الناظم كيفما وقع فشمل المعرفة والنكرة كما مر، وإذا كان مسمى باللفظ الذي فيه الألف والنون فهو قوله فيما يأتي: كذاك حاوي زائدي فعلانا الخ، وإن كان مسمى بوزن أفعل فهو داخل في قوله: كذاك ذو وزن يخص الفعلا، وباب مثنى يدخل في قوله: والعلم امنع صرفه إن عدلا الخ، ويلزم على حمل كدي من جعل فاعل يحق عائداً على سراويل جريان الصلة على غير من هي له مع عدم إبراز الضمير وذلك ممنوع هنا بالاتفاق لوجود اللبس، ورجح الشيخ الطيب ما للمكودي وانظر ما وجهه.

سمي) أي وإن سمي بسراويل (أو بما لحق به) يعني من جمع ما تقدم من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية، ولا وجه لتخصيص الجمع، وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية، والضمير في (به) الأول على الشرح الأول عائد على الجمع، وكذلك (به) الثاني، و(ما) واقعة على (سراويل) والضمير العائد على الموصول الفاعل بـ (لحق) وهو عائد على (سراويل).

وأما على التفسير الثاني فالضمير في (به) الأول عائد على (سراويل) وفي (به) الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة، و(ما) واقعة على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء في (به) والتقدير: وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أي تبعها فالانصراف منعه يحق (فالانصراف) مبتدأ، و(منعه) مبتدأ ثان، و(يحق) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، والأول مع ما بعده جواب الشرط.

ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول منها بقوله:

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرِكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبَا

يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي الجملة نحو: برق نحره، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا، والمزج في اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو: معدي كرب. وخرج

وقوله: **[وإن سمي بسراويل الخ]** كلام المكودي في غير ما موضع يقتضي أن النائب فاعل سمي هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين، والصواب أن نائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم من سمي على حد ما مر في التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل الخ.

(والعلم امنع صرفه مركبا)، قول كدي: **[ويبنى آخر الأول على الفتح الخ]** هذه هي اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الإسمين للثاني ويعرب الأول بحسب العوامل والثاني بجره بالإضافة فيكون حكمه حكم المركب الإضافي الذي لا يحتمل غير الإضافة، وبعض العرب يركب الجزأين تركيب خمسة عشر فلا إعراب فيهما أصلاً، لكن على هذين اللغتين الأخيرتين لا يقال له مركب مزجي.

وقوله: **[نحو بعلبك]** البعل في الأصل الزوج، والبك: الدق والضرب ثم ركبا وصار مجموعهما علماً على بلد كحضرموت.

وقوله: **[في آخر الثاني الخ]** فتقول: جاء معدي كرب، ورأيت معدي كرب، ومررت بمعدي كرب، فهو في الأول مرفوع بضمة ظاهرة على الباء، وفي الثاني منصوب بفتحة على الباء، وفي الثالث مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي، ومعدي قال الزمخشري: مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزه، والكرب: الفساد، فكأنه قيل: هذا المسمى بهذا الاسم جاوزه الفساد.

بقوله (تركيب مزج) تركيب الإسناد وتركيب الإضافة، وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى. و(العلم) مفعول بفعل مضمر يفسره (امنع) و(مركبا) حال من (العلم) و(تركيب) مفعول مطلق والعامل فيه (مركبا). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٦٣ ـ كَـذَاكَ حَاوِي زَائِـدَيْ فَعْـلاَنَـا ... كَـغَـطَـفَـانَ وَكَـأَصْـبَـهَـانَـا

يعني أن العلمية أيضاً تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله (فعلان) يوهم إرادة هذا

وقوله: [فيسكن] أي يبنى على سكون الياء.

وقوله: [تركيب الإسناد وتركيب الخ] أما المركب الإسنادي إذا سميت به شخصاً فحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية كما مر في العلم، فإذا سميت شخصاً ببرق نحره وقلت: جاء برق نحره أو رأيت برق نحره أو مررت ببرق نحره لكان مرفوعاً في الأول بالضمة منصوباً في الثاني بالفتحة مجروراً في الثالث بالكسرة، والثلاثة مقدرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فهو معرب خلاف ما مر للأزهري.

وأما المركب الإضافي فالإعراب على الجزء الأول وحكم الجزء الثاني ما كان عليه قبل الإضافة، فإن كان الجزء الثاني غير منصرف قبل العلمية بقي بعد العلمية كذلك كأيوب من أبي أيوب، وإن كان قبلها مصروفاً بقي كذلك كعبد شمس.

(فإن قلت): ما الفرق بينهما وبين المزجي حتى منع من الصرف هو دونهما مع أن التركيب فرع الإفراد وهو موجود في كل؟ (قلت): أجيب بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله أو مبتدأ وخبراً مثلاً، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو إعراب الأول بحسب العوامل والثاني بالإضافة، فلما سمي بكل من الإسنادي والإضافي استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما.

وقوله: [وخرج بذكر المثال الخ] بل موضوع الباب في الاسم المعرب وهذ مبني فلا يدخل أصلاً حتى يحترز عنه، وقد مر في العلم ذا إن بغير ويه تم أعربا. (كذاك حاوي زائدي فعلانا).

قول المكودي: [يوهم إرادة الخ] بل لا إيهام في كلام الناظم لأن تقديره كما قال هـو علم حاوي ومشتمل على زائدي فعلان الخ، فالمأخوذ من الناظم أن كل علم اشتمل على هاتين الزيادتين فإنه يمنع من الصرف فيكون قوله كغطفان تمثيلاً لا للإخراج، وأما قوله سابقاً: وزائدا فعلان الخ فهو مقصور على ذلك اللفظ لا يجاوزه لغيره لأنه قصره عليه، وغطفان اسم أبي قبيلة وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو غطفان بن قيس بن عيلان، وأصبهان اسم بلد سميت باسم أول رجل نزلها، وفي أصبهان أربع لغات: فتح الهمزة وكسرها مع فتح الباء وكسرها، وأهل المغرب ينطقون بالباء وأهل المشرق يبدلونها فاء، ومثل الناظم بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون علماً للإنسان أو لغيره، فإن كانت النون أصلية بأن تقدمها حرفان فقط صرف نحو جنان.

الوزن كما تقدم في قوله (وزائدا فعلان) في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله (كغطفان وكأصبهانا) فعلم أن الوزن غير مخصوص لأن وزن أصبهان أفعلان، ووزن غطفان فعلان، وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو: سلمان وعمران وعثمان وخراسان. وقوله (حاوي زائدي) مبتدأ وخبره في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير: كذاك علم حاوي زائدي فعلان. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منهما فقال:

٦٦٤ ـ وَكَذَا مُؤَنَّثٌ بهاء مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ ٱلْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقى

يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء كان ثنائياً كهبة، أو زائداً كخولة وعائشة، وسواء كان مدلول الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة. ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه وقد أشار إلى الأول بقوله: (وشرط منع العار كونه ارتقى).

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع:

الأول: الزائد على ثلاث كزينب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

(كذا مؤنث بهاء مطلقا) احترز بقوله بهاء من المؤنث بتاء التأنيث نحو بنت وأخت إذا صارا علمين فإنهما يصرفان كما نص عليه سيبويه، وإن كان القياس بعد التسمية جواز الوجهين كهند الآتي.

(فإن قلت): ما الفرق بين المختوم بالهاء والمختوم بالتاء حتى منع الأول دون الثاني؟

(قلت): الفرق أن الهاء لا يؤتى بها إلا للتأنيث، وأما تاء التأنيث التي في بنت وأخت فإنها أتي بها للتأنيث مع الإلحاق بابن وأخ فلم تتمحض للتأنيث.

(لا يقال) لم أثرت هاء التأنيث مع العلمية كفاطمة ولم تؤثر مع الوصف في نحو قائمة؟

(لأنا نقول): هاء التأنيث في العلم جزء منه لازمة لا تنفك عنه أبداً فهي فيه كأنها لام الكلمة، وفي الوصف غير لازمة بل هي عارضة مع كون الموصوف مؤنثاً فلو كان مذكراً لحذفت فلهذا اعتبرت في العلم دون الوصف.

قوله: **[وقد أشار إلى الأول الخ]** الأولى أن يقول: وقد أشار إلى ما يشترط في الأول ويلزم من ذكر ما يشترط فيه ذكره هو.

(وشرط منع العار كونه ارتقى)، قول المكودي: **[كزينب وسعاد الخ]** هما ممنوعان من الصرف لعلتين: معنوية وهي العلمية، ولفظية وهي التأنيث المعنوي، والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التأنيث.

(فإن قلت): قولهم إن التأنيث معنوي يقتضي أنه علة معنوية فيكون اجتمع في اللفظ علتان معنويتان

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث، كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه نقل من الخفة إلى الثقل.

و(شرط) مبتدأ، و(منع) مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى (العار) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(العار) أصله العاري بالياء فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة، و(كونه) خبر المبتدأ، و(ارتقى) في موضع الخبر لكون، و(فوق) متعلق بـ (ارتقى) و(الثلاث) مضاف إليه وهو مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث، و(أو زيد) مخفوض بالعطف على (كجور أو سقر) و(اسم امرأة) حال من (زيد) و(لا اسم) معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله (اسم امرأة). ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية والوصفية. (قلت): أجيب بأن معنى كون التأنيث معنوياً أن علامته ليست ملفوظاً بها بل هي مقدرة قام مقامها غيرها، ثم إن العلامة المقدرة هي الهاء لا ألف لأن الألف لازمة لا تنفك حتى تقدر.

وقوله: [**كجور اسم بلد**] ينسب إليها الورد فيقال له ورد جوري لحسن لون وردها وجودة رائحته، ومحل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد، وإن اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حينئذ إلا العلمية مع العجمة، والعجمة لا تؤثر في الثلاثي الساكن الوسط كنوح كما يأتي واعتبار التأنيث والتذكير يقال في سائر أسماء البلدان، وكذلك في أسماء القبائل كقريش وتميم، فإن راعيت القبيلة مع العلمية منعت، وإن راعيت الحي صرفت، وكذلك أسماء الكلمات نحو كتبت محمداً، فإن راعيت لفظ محمد صرفت وإن راعيت معناه منعته للعلمية والتأنيث المعنوي، وفي الفريدة للسيوطي:

وابن القبيل والبلاد والكلم   على الذي قصدته كما رسم

وقوله: [**لأن الحركة قامت مقام الخ**] أي حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد، وتلك الحركة قائمة مقام الحرف الرابع، والحرف الرابع قائم مقام الهاء، ولك أن تقول: ان العجمة قائمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط بينهما، وإنما كانت هذه الأربعة قائمة مقام هاء التأنيث بدون واسطة في الزائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عداه لحصول ثقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل بواحد من هذه الأربعة.

وقوله: [**أو سقر**] اسم للطبقة السادسة من جهنم أعاذنا الله من سائرها، وطبقاتها سبع نظمتها على الترتيب في قولي:

جهنم ثم لظى فالحطمه   ثم الجحيم فالسعير المؤلمة
فسقر سادسة فهاوية   منها أجرنا ربنا بالواقية

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي ٱلْعَادِمِ تَـذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُـجْـمَـةً كَـهِـنْـدَ وَٱلْمَـنْـعُ أَحَـقّ

يعني أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان: المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله: (والمنع أحق) وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعـد ... ولم تـسـق دعـد في الـعـلـب

فصرف الأول ومنع الثاني. و(وجهان) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (في العادم) و(تذكيراً) مفعول بالعادم، و(سبق) في موضع الصفة لتذكيراً، و(عجمة) معطوف على (تذكيراً). ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٦٧ ـ وَٱلْعَجَمِيُّ ٱلْوَضْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْـدٍ عَـلَى الثَّـلَاثِ صَـرْفُـهُ امْتَنَـعْ

يعني أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف، وفهم من قوله (العجمي الوضع والتعريف) أن الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم انصرف كلجام، وأنه إذا كان في كلام العجم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضاً نحو بندار

(وجهان في العادم تذكيراً سبق)، قول المكودي: **[فقال: لم تتلفع الخ]** البيت من المنسرح، وتتلفع: مضارع مجزوم بلم من التلفع وهو التقنع والتلثم، ودعد بالتنوين اسم امرأة فاعل تتلفع، والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كغرف جمع غرفة والعلبة إناء يتخذ من جلد تشرب الأعراب بالبادية فيه، ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع، ولا تشرب في العلبة كأهل البوادي بل تشرب في الفخار، والشاهد في تنوين دعد الأول ومنع الثاني.

(والعجمي الوضع والتعريف مع)، قول المكودي: **[وفهم من قوله الخ]** الأولى أن يقدم أمثلة المنطوق التي هي إبراهيم وإسماعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكر المفاهيم.

وقوله: **[وكان في كلام العجم غير علم]** أي لما نقل لكلام العرب غير علم أيضاً انصرف وهذه الزيادة لا بد منها ليغاير ما بعده وتوجد هذه الزيادة في بعض نسخه.

وقوله: **[كلجام]** بكسر اللام اسم للآلة التي تجعل في فم الفرس غالباً فهو مصروف لأنه غير عا م عند العرب ولا عند العجم، فلو فرضنا أن العرب سمت به بقي على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبندار.

وقوله: **[نحو بندار]** بضم الباء وهو التاجر الذي يلزم المعادن لشراء ما يخرجه أربابها أو الذي يخزن السلع للغلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمحتكر، وهذا الذي قالوا معنى بندار عند العجم، وأما عند العرب فهو علم على شخص، ومثل بندار قالون فإن معناه في لغة العجم جيد فهو صفة ثم نقلوه ولقبوا به عيسى رواي نافع لحفظه وإتقانه، فبندار وقالون مصروفان لأنهما غير علمين عند العجم وإن كانا علمين عند العرب

اسم رجل، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم، من سائر الأعاجم. وفهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو لمك، والذي توفرت فيه شروط المنع نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، و(العجمي) مبتدأ، و(الوضع) مضاف إليه، و(التعريف) معطوف على (الوضع) و(مع) في موضع الحال من العجمي، و(زيد) مصدر زاد، يقال: زاد زيداً وزيادة، وحذف التاء من (الثلاث) لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان: التذكير والتأنيث، و(صرفه امتنع) مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٦٨ ـ كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ ٱلْـفِـعْـلَا أَوْ غَـالِـبٍ كَـأَحْـمَـدٍ وَيَـعْـلَى

يعني أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف، فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول إذا سمي به، وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء

فلا عبرة به، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كابن الحاجب. وقال أبو حيان: المشهور أنه يكفي في المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمي في أول أحواله إلى لغة العرب علماً وإن لم تكن علميته حاصلة عند العجم، وينبني على القولين أن بندار وقالون مصروفان على الأول ممنوعان على الثاني.

وقوله: [**من سائر الأعاجم**] كالروم والحبشة والبربر والإفرنج، ويعرف كون اللفظ أعجمياً بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادي والأزهري.

وقوله: [**إذا كان ثلاثياً انصرف**] عللوا ذلك بضعف العجمة التي هي العلة اللفظية بمجيء العلم على أصل ما تبنى عليه الافراد العربية وهو الثلاثي فلا تؤثر العجمية فيه.

وقوله: [**كنوح ولوط الخ**] اعلم أن اسماء جميع الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا سبعة، منهم أربعة من العرب ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد ﷺ وعليهم أجمعين وهو المشار إليهم بحروف شهصم، وثلاثة من غير العرب وهم موالينا شيث ونوح ولوط عليهم السلام، وبعضهم أسقط شيئاً وجعل المنصرف ستة ولا وجه له.

وقوله: [**لمك**] بفتح الميم اسم أبي سيدنا نوح عليه السلام كما في القاموس. (فإن قلت): لم لم يجعلوا حركة الوسط هنا قائمة مقام الحرف الرابع كما فعلوا ذلك في التأنيث نحو سقر؟ (قلت): حركة الوسط فيما مر قائمة مقام الحرف الرابع. والحرف قائم مقام الهاء الملفوظ بها في نحو فاطمة وهنا علامة العجمة معنوية فلا يمكن أن يقوم الغير مقامها.

وقوله: [**ومع في موضع الحال الخ**] يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ، والصواب أنه حال من الضمير في والعجمي العائد على الموصوف المحذوف والتقدير والعلم العجمي الخ.

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا)، قول المكودي: [**إذا سمي به الخ**] يقتضي كلامه أنه لم يقف على علم

نحو إفعل بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو إصبع لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك، وما كثر في الأسماء والأفعال معاً نحو أفعل فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو أركب وأشرب، وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأيدع، لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست

على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع دئل علم على قبيلة، والعذر له أنه لما لم يكن منقولاً من الفعل لم يمثل به.

وقوله: [وشمل الغالب الخ] أي في قول الناظم غالب، وأشار المكودي بهذا إلى جواب اعتراض أوردوه على الناظم، وحاصل الاعتراض أنهم قالوا: أوزان الشبيه بالفعل ثلاثة: وزن خاص بالفعل ولا يوجد في الاسم إلا إذا نقل من الفعل للعلمية نحو ضرب بضم الضاد مسمى به، أو ندر كدئل علم على قبيلة فليس منقولاً من الفعل وإنما هو منقول من دئل اسم لدويبة لكن هذا نادر.

الثاني: وزن لا يوجد فيهما كإفعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون في الفعل.

الثالث: وزن يوجد فيهما على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه في الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والغيبة ولا تدل في الاسم على ذلك، وكلام الناظم إنما يشمل القسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر، ولذا قال السيوطي: الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل الأخيرين معاً.

وإذا قلنا: عبارة الناظم بغالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحمد لأنه مثال للقسم الثالث الباقي عليه مع أنه لم يذكره حتى يمثل له، وقد أكثر الناس في الأجوبة فمنها أن في كلام الناظم حذف أو مع ما عطفت والتقدير أو غالب أو أولى ويدل له تمثيله بأحمد وهذا لا يصح صناعة لأن الذي يحذف مع المعطوف إنما هو الفاء والواو كثيراً وأم وثم قليلاً ولم يذكروا أو.

ومما أجيب به أيضاً ان كأحمد تشبيه لا تمثيل للغالب وهو بعيد، والحق في الجواب ما أجاب به ابن قاسم[1] وتبعه المرادي وكدي وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالاً وهو الوزن الكثير في الفعل، وعلى الغالب في الاستحقاق لوجود معنى زائد فيه وهو الأولى، ويدل لذلك تمثيله بأحمد فإنه مثال للوزن الذي استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة في الفعل تدل على معنى، وأما يعلى فيحتمل أن يكون مثالاً للأكثر استعمالاً أو للأولى.

وقوله: [من فعل] أي المكسور العين كعلم فتقول اعلم.

وقوله: [نحو أفكل وأيدع] وزنهما أحمد، وفي القاموس: أفكل اسم للرعدة أي من خوف أو برد، والشقراق والجماعة، وأيدع قال في القاموس أيضاً: هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ أحمر تداوى به الجراحات، وشجر يصبغ به الثياب أو ضرب من الحناء وطائر اهـ.

وقوله: [على معنى] وهو التكلم. وقوله: [وهو أيضاً الخ] يقتضي أن يفعل في الأسماء والأفعال على حد سواء كالذي قبله وليس كذلك بل وجوده في الأفعال أكثر.

---

(١) كذا. والصواب ابن أم قاسم ثم هو المرادي نفسه. اهـ مصححه.

كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه، وكذلك (يعلى) وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يذهب في الأفعال ويرمغ في الأسماء، ومثل للغالب بـ (أحمد ويعلى) ولم يمثل للخاص، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فإنه منقول من كعسب إذا أسرع، و(ذو وزن) نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن، ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن، و(غالب) مخفوض بالعطف على (يخص) وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر، والتقدير: ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو: علقى وذفرى مسمى بهما، لأن علقى ملحق بجعفر، وذفرى ملحق بدرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان

وقوله: **[ومثل للغالب بأحمد الخ]** قد علمت أن أحمد مثال لما تساوى فيه الوزنان في الفعل والاسم لكن الفعل أولى به، وأما يعلى فإنه يحتمل أن يكون مثالاً للكثرة أو للأولوية لأن الياء للغالب. واعلم بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضي أن كل وزن هو أكثر في الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يمنع وليس ذلك على إطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يحصى في الفعل وهو في الاسم قليل كخاتم وطابع وعالم، ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقاً مع أن هذا الوزن غالب في الفعل.

وأجيب عن الناظم بأن الكاف في كأحمد اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف منصوب على المفعولية، والتقدير أو غالب غلبة أحمد، ويعلى في اشتماله على زيادة في أوله كزيادة الفعل فيخرج نحو خاتم فيكون كلامه محرراً.

(وما يصير علماً من ذي ألف)، قول المكودي: **[نحو علقى وذفرى]** الجوهري: علقى اسم نبت قال سيبويه: يكون واحداً وجمعاً واحده علقاة وبعير عالق يرعى العلقى. ثم نقل مما ذكر وصار علماً، وكون ألفه للإلحاق هو مذهب الجمهور. وقال سيبويه: إنها للتأنيث، وأما ذفرى بكسر الذال المعجمة فهي الموضع الذي وراء أذن البعير وهو أول ما يعرق منه وقيل الألف للتأنيث.

قوله: **[وفهم منه أن الإلحاق الخ]** هذا لا يفهم من الناظم بل الذي يفهم من الناظم أن ألف الإلحاق مع العلمية تمنع مطلقاً مع أنها لا بد من تقييدها بالمقصورة، وقد أخل المصنف بألف التكثير كقبعثرى ولذا أصلحه ابن غازي بما يحرز الأمرين فقال:

وما يصير علماً من ذي ألف مقصورة لنحو إلحاق عرف

(فإن قيل): بأي شيء تعرف ألف الإلحاق من الألف الأصلية وألف التأنيث والتكثير؟

(فالجواب) أن الألف إما أن تكون ثالثة أو رابعة فأكثر، فإن كانت ثالثة فهي أصلية لام الكلمة منقلبة

بالهمزة وسمي به انصرف وذلك نحو علباء فإنه ملحق بقرطاس، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصير) و(علماً) خبر (يصير) وفي (يصير) ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، و(زيدت لإلحاق) في موضع الصفة لـ (ألف) و(ليس ينصرف) في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله:

٦٧٠ - وَٱلْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ عُدِلَا كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلَا

فالأول منها قوله (كفعل التوكيد) يعني أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الجنس وقيل إنه معرف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية، فإن حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات.

عن ياء نحو الفتى أو عن الواو نحو العصا، وإن كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فإن قام دليل على أصالتها فلا إشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو والصفو والدعوة، وإن لم يقم دليل فإما أن تكون في وزن من أوزان التأنيث الآتية في قوله: والاشتهار في مباني الأولى الخ أم لا، والتي في أوزان التأنيث إما أن يسمع تنكير ما هي فيه أم لا، فإن سمع فهي للإلحاق نحو علقى وذفرى، وإن لم يسمع تنكير ما هي فيه فهي للتأنيث نحو سلمى وذكرى وحبلى، وإن لم تكن في وزن من أوزان التأنيث فإن كانت رابعة أو خامسة فهي للإلحاق وإن كانت سادسة فهي للتكثير نحو قبعثرى اسم للجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة في البحر، والعظيم الشديد قاله في القاموس.

وقوله: **[نحو علباء]** الجوهري: العلباء بالكسر عصب العنق.

وقوله: **[لأنها زائدة]** أي على أصول الكلمة كما أن ألف التأنيث كذلك.

وقوله: **[فإن همزتها مبدلة الخ]** وذلك أنك لما أردت أن تلحق علباء بألف واحدة بقرطاس قلت علباي بالياء فوقعت الياء آخراً إثر ألف فقلبناها همزة فكأنها مقلوبة عن أصل.

(والعلم امنع صرفه)، قول المكودي: **[فعلمية الجنس الخ]** بيانه أن فعل في التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع علم على جنس الإحاطة والشمول، كما أن سبحان علم على جنس التسبيح وبه يسقط ما في شرح الكافية.

وقوله: **[بنية الإضافة الخ]** أي إلى ضمير المؤكد بالفتح، فأصل مررت بالنساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى عنه بنية الإضافة وهذا نص سيبويه واختيار ابن عصفور وهذا الذي قرر به الموضح، ويبني على القولين أن أجمعين على القول بأن أجمع وجمعاء أعلام يكون مقيساً لأنه لا يجمع جمع مذكر سالماً إلا إذا كان علماً أو صفة، وعلى القول الثاني يكون أجمعين ملحقاً بجمع المذكر السالم لأن مفرده غير علم.

وقوله: **[والظاهر من النظم الأول]** بل صريحه الأول لأنه قال: والعلم لا الظاهر فقط.

والثاني هو قوله (أو كثعلا) اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص، وأما العدل فهو معدول عن فاعل، فعمر معدول عن عامر، وزفر معدول عن زافر، وثعل معدول عن ثاعل، وإنما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر، لأن الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة، فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً، وجر التوكيد في قوله (كفعل التوكيد) لإضافته إليه، وثعل معطوف على فعل التوكيد. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٧١ ـ وَٱلْعَـدْلُ وَالتَّعْـرِيفُ مَـانِعَـا سَحَـرْ إِذَا بِـهِ الـتَّـعْـيِـينُ قَـصْـداً يُـعْـتَـبَرْ

يعني أن (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف، أما (العدل) فهو معدول عن الألف واللام، وأما (التعريف) فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه،

وقوله: [أن يجمع على جماوات] لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر السالم، وجمع المذكر الذي هو أجمعون فيه الواو والنون، فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما يستحقه إلى جمع وهذا مبني على أن أجمعون جمع سالم لا ملحق، وإن قلنا أنه ملحق فالعلة أن القياس في فعلاء إذا كان اسماً كصحراء أن يجمع فعلاوات فعدلوا عن المقيس إلى غيره وهو جمع.

وقوله: [عن ثاعل الخ] هذا سبق قلم سماعاً وقياساً، أما السماع فإنه لم يسمع ثاعل وإنما سمع أثعل، وأما القياس فإن الوصف من فعل الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتي على أفعل، وثعل بالكسر دال على الخلق لأنه مأخوذ من الثعل بفتحتين وبضم فسكون كقفل وهو السن الزائدة خلف الأسنان أو ارتكاز طرف الأسنان بعضها على بعض كما في القاموس بمعناه.

وقوله: [فعمر منقول عن عامر الخ] كلام المكودي يقتضي أن عمر منقول عن عامر الوصف وليس كذلك بل عمر معدول عن عامر العلم للخفة، وعامر العلم هو المنقول عن عامر الوصف والزفر الأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء.

(مستملحة) ذكر أن شخصين كانا يتنازعان القضاء أحدهما اسمه أحمد والآخر عمر، وكان عمر فقيهاً عادلاً فقيراً، وكان أحمد عارفاً بأحكام القضاء غنياً يعطى الرشوة على القضاء، فعزل عمر وتولى أحمد، فقال بعض فيهما:

أيـا عمـر استعـد لغيـر هـذا فـأحـمـد بـالـولايـة مـطمئـن
فـإن يـك فيـك معرفـة وعـدل فـأحـمـد فـيـه مـعـرفـة ووزن

وفي قوله وزن تورية لطيفة إشارة إلى أنه يعطى المال على القضاء.

(والعدل والتعريف مانعا سحر)، قول المكودي: [عن الألف واللام الخ] أي عن ذي الألف واللام لأن سحر ليس معدولاً عن الحرف الذي هو أل وإنما هو معدول عن السحر المقرون بأل، وبيان العدل أنه لما أريد بسحر سحر يوم معين كان الأصل أن يقال السحر بأل فعدلوا عن ذي الألف واللام إلى المجرد منها.

فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فـ (سحر) ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف، و(العدل) مبتدأ، و(التعريف) معطوف عليه، و(مانعا) خبر وهو مضاف إلى (سحر) وهو على حذف مضاف أي مانعا صرف سحر، و(إذا) متعلق بـ (مانعا) و(التعيين) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (يعتبر) و(قصداً) بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل (يعتبر). ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٦٧٢ ـ وابْنِ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا   مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا   مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

فذكر في (فعال) إذا كان علماً لمؤنث لغتين: إحداهما البناء على الكسر لشبهه بنزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: (وابن على الكسر فعال علما مؤنثا) والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل.

أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله: (وهو نظير جشما عند تميم) يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف، وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية.

وفهم من نسبة هذه اللغة لتميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز. و(فعال) مفعول بـ (ابن) و(على الكسر) متعلق بـ (ابن) و(علما ومؤنثاً) حالان من (فعال) و(عند تميم) متعلق بـ (نظير).

وقوله: [**وهو علم الخ**] قال يس: القول بالعلمية مشكل لأنهم حكموا عليه بكونه معدولاً عن السحر بأل فيقتضي أن السحر بأل لا يكون إلا علماً وليس كذلك، فكيف يتصور في سحر أن يكون علماً معدولاً؟ وأجيب بأنه في الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علماً فيكون العدل سابقاً على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الإشكال وفيه نظر قاله الشهاب.

وقوله: [**من فاعل يعتبر**] أي من نائبه الذي هو الضمير المستتر العائد على التعيين.

(وابن على الكسر فعال علما)، قول كدي: [**لشبهه بنزال الخ**] وجه بناء نزال اسم الفعل قوله سابقاً وكنيابة عن الفعل بلا تأثر، وكون فعال علماً يبنى تشبيهاً بنزال إذا قلنا: شبيه الشبيه شبيه، وهذه لغة أهل الحجاز ولذلك بنوه، وقيل: شبيه الشبيه ليس بشبيه وهي لغة تميم ولذلك أعربوه.

وقوله: [**والتأنيث**] هذا لا يتم إلا على ما للمبرد القائل بأن نزال معدول عن المصدر الذي هو النزلة، وأما على ما للجمهور من أنه معدول عن انزل فلا يتم.

وقوله: [**كحذام**] الذي في المغني أنه بمهملتين، والذي في القاموس الذال معجمة.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال: (واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي العلمية إذا نكر انصرف وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في المنع من الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رب معدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم.

وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة، فإنه إذا سمي بواحد من الأسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الحكم ولا يريد (من كل ما التعريف فيه أثرا) كائناً ما كان، و(كل) مضاف لـ (ما) وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (أثرا) و(فيه) متعلق بـ (أثرا) والجملة صلة (ما) والضمير فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(واصرفن ما نكرا)، قول المكودي: [**والمراد بذلك الأنواع السبعة الخ**] أي التي هي التركيب المزجي وزيادة الألف والنون والتأنيث بغير الألف والعجمة ووزن الفعل وألف الإلحاق والعدل المارة في قوله: والعلم امنع صرفه مركبا. إلى هنا.

وقوله: [**فتقول رب معدي كرب الخ**] فيكون كرب مجروراً بالكسرة تحت الباء المنونة وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف كدي الأمثلة فكان ينبغي له أن يأتي بعد عمر يزيد وإبراهيم وارطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة.

(يحكى) أن المبرد استأذن عليه أصحابه في القراءة فخرجت إليهم الجارية وقالت لهم: يقول لكم الشيخ إن كان فيكم أبو إسحاق الزجاج خرج إليكم الشيخ وإلا فانصرفوا، فانصرف القوم وبقي رجل اسمه عثمان فقال لها: قولي للشيخ قد انصرف القوم إلا رجل اسمه عثمان فإنه لا ينصرف، فقال المبرد: قولي له إن عثمان إذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشداً فانصرف الرجل.

وقوله: [**المذكورة في أول الباب الخ**] من قوله فألف التأنيث إلى قوله والعلم امنع صرفه مركبا الخ والغاية غير داخلة.

وقوله: [**لم ينصرف بعد التنكير الخ**] أما ذو ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى، وأما الثلاث الأخر التي هي زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل فلأنا لما ذهبت العلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما في التصريح، وقد نظم الشيخ علم الدين السخاوي ما يمتنع صرفه مطلقاً وما يمتنع معرفة فقال:

مساجد حبلى ثم حمراء بعدا ... وسكران يتلوه أحاد وأحمر
فذي ستة لم تنصرف كيفما أتت ... سواء إذا ما عرفت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت مسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ... إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجري مجرى جوار، وقد تقدم أن (جوار) يلحقه التنوين رفعاً وجراً، ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار بالبيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجراً فتقول: هذا أعيم، ومررت بأعيم، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو (جوار) ومثاله في التعريف يعيل في تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض عن المحذوف.

و(ما) مبتدأ وهو موصول، و(منقوصاً) خبر (يكون) و(منه) متعلق بـ (يكون) والضمير فيه عائد

(وما يكون منه منقوصاً) كان ينبغي له أن يؤخر هذا البيت عن قوله: ولاضطرار أو تناسب الخ لأن صرف المنكر والصرف للضرورة أو التناسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها، وبقي عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترخيم نحو حميد تصغير أحمد، والمنقوص اصطلاحاً كما مر في قوله: والثان منقوص ونصبه ظهر. هو الذي آخره ياء وقبلها كسرة لازمة، ثم إن كان المنقوص على وزن مفاعل كجوار فقد مر في قوله: وذا اعتلال منه كالجوار الخ، وإن كان على وزن آخر فقد أشار إليه هنا.

قول كدي: [**أو من الأنواع الخمسة**] الأولى أن يقول الأربعة وإلا فمفاعل إذا كان منقوصاً فقد مر، وإذا عممنا وجعلنا الأنواع خمسة منها مفاعل يكون في كلام الناظم تشبيه الشيء بنفسه بالنسبة لمفاعل.

وقوله: [**ولا وجه لما حمل الخ**] قالوا هذا تحامل على المرادي بل له وجه لأنه إذا كان المنقوص من الأسماء الخمسة التي تمنع نكرة ومعرفة فالاتفاق على أنه يجري مجرى جوار فلا يحتاج للنص عليه، وأما إذا كان المنقوص من الأنواع السبعة التي تمنع من الصرف معرفة فالجمهور على إجرائه مجرى جوار أيضاً، وقال عيسى ويونس والكسائي: بل يجري العلم مجرى جوار بل تثبت الياء ساكنة في الرفع وتثبت مفتوحة في الجر والنصب واحتجوا بقوله: عجبت مني ومن بعليا. فإن الشاعر أثبت الياء في بعليا مفتوحة في حالة الجر، وقال الجمهور: إن هذه ضرورة فيكون فائدة حمل الناظم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه. (قلت): بعد ظهور ما للمرادي فالظاهر حمل المكودي لأنه على حمل المرادي لا يعلم حكم المنقوص النكرة، وقول من قال: يعلم بالمقايسة على العلم المنقوص يقال عليه الأخذ بالنص أولى من الأخذ بالقياس، وعلى حمل المكودي يكون فيه الرد أيضاً ولا مانع منه، وأما ابن هشام ففي الموضح حمله على ما للمرادي، وفي الحواشي حمله على ما للمكودي وهو الحق.

وقوله: [**فتقول هذا أعيم**] إعرابه: هذا مبتدأ، وأعيم: خبره مرفوع بضمة على الياء محذوفة وعوض منها التنوين ومثل ذلك في حالة الجر إلا أن المقدر الفتحة النائبة عن الكسرة وفي حالة النصب تظهر الفتحة.

على الاسم الذي لا ينصرف، و(في إعرابه) متعلق بـ (يقتفي) و(نهج) مفعول بـ (يقتفي) والنهج الطريق، والجملة من يقتفي ومعمولاته خبر ما. ثم قال:

٦٧٥ ـ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو ٱلْمَنْعِ وَٱلْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله: عصائب طير تهتدي بعصائب. وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله عز وجل: ﴿سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا﴾ فصرف سلاسلًا لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين، متفق على جوازه، وفهم ذلك من إطلاقه.

وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله: (والمصروف قد لا ينصرف) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة. وفهم الخلاف من قوله (قد لا ينصرف) فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله:

وقوله: [**والجملة من يقتفي ومعمولاته الخ**] قال المعرب: الظاهر أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يقتفي.

(ولاضطرار وتناسب)، قول كدي: [**عصائب طير الخ**] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم. عصائب. ويوجد في بعض نسخ كدي البيت بتمامه، وقائله النابغة يمدح رجلًا اسمه أمامة مذكور في الأبيات قبل، وإذا: ظرف مضمن معنى الشرط، وما: زائدة، وغزا من الغزو فعل ماض وفي بعض النسخ غدا بالدال المهملة من أخوات كان وإن لم يذكرها الناظم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير أمامة، وفي الجيش: متعلق بغزا أو خبر غدا، وجملة حلق جواب إذا، وعصائب جمع بمعنى الجماعة فاعل حلق، وجملة تهتدي صفة عصائب أي جماعة من الطيور والمراد بها النسور تهتدي بعصائب وجماعات، والمعنى: أن هذا الممدوح إذا سار لغزو قوم حلقت على رؤوسهم النسور لعلمها أن هذا الشجاع لا بد أن يقتل فتأكل من لحم ذلك المقتول وهذا وصف له بالشجاعة، والشاهد في بعصائب حيث جر بالكسرة والتنوين مقدر، وتارة يكون التنوين والجر معًا ظاهرين كما في قول امرىء القيس: ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة. بجر عنيزة بالكسرة وتنوينه، والأصل عنيزة بالفتحة دون تنوين.

وقوله: [**سلاسلا الخ**] هذه قراءة نافع والكسائي، وقد قرأ الجمهور سلاسل دون تنوين على الأصل.

(والمصروف قد لا ينصرف)، قول المكودي: [**وأما البصريون**] أي غالبهم وإلا فالأخفش والفارسي من البصريين قالا بما قاله الكوفيون.

وقوله: [**وفهم الخلاف من قوله الخ**] فيه نظر إذ قد الداخلة على المضارع إنما تفيد التقليل ولا أشعرية لها بالخلاف أصلًا.

فـما كـان قـيس ولا عـابس يـفـوقـان مـرداس في مجمـع

اعراب الفعل

٦٧٦ ـ إرْفَـعْ مُـضَـارِعـاً إذَا يُجَـرَّدُ مِـنْ نَـاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَـتَـسْـعَـدُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتفى بذلك، وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف مذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف.

وقوله: [فما كان قيس الخ] البيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرداس الصحابي الجليل، وقال ذلك لما كان مع النبي عليه السلام في غزوة فأعطى عيينة بن حصن والأقرع بن حابس أكثر مما أعطاه فقال قطعة من الشعر من جملتها هذا البيت فقال عليه السلام: «أعطوه وأرضوه» والشاهد في مرداس حيث حذف تنوينه وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها. ثم إن الموجود في نسخ المكودي: فما كان قيس الخ، قال ابن جلون: الصواب إبدال قيس ببدر كما في بعض الطرر، وقيس وبدر كلاهما غير صواب والصواب أن يجعل بدلهما معاً حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لأنه هو والد عيينة المذكور عنده قبل، كما أن حابساً والد الأقرع، وجملة يفوقان من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف تنوينه، ثم إن منع الصرف فيما إنما يكون بحذف التنوين فقط، ولا يمنع حينئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع، وقد أدخل الناظم قد على الفعل المنفي ومثل ذلك يقع كثيراً للمصنفين كقول خليل في باب الرضاع: فقد لا يحرمن من الرضاع مع أنه نص أبو علي أن قد مختصة بالفعل المثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

اعراب الفعل

مناسبة ذكره عقب ما لا ينصرف كون ما لا ينصرف شبيهاً بمطلق الفعل في وجود علتين فرعيتين فيما لا ينصرف كالفعل كما مر. ثم كان ينبغي للناظم أن يقول: أنواع إعراب الفعل المضارع وعوامله إذ ذاك هو المذكور داخل الترجمة، وأما مطلق الإعراب فقد مر في قوله: وأعربوا مضارعاً الخ، ولم يقيده بالتجرد من النونين اتكالاً على ما مر في قوله: وأعربوا مضارعاً إن عريا الخ، كما قال: والمراد بأنواعه الرفع والنصب كما في أول الكتاب.

(ارفع مضارعاً)، قول المكودي: [لأنه السابق] أي في كلام الناظم في قوله أول الكتاب: والرفع والنصب الخ، أو السابق باعتبار كونه عمدة ولا يخلو كلام من رفع.

وقوله: [موقع الاسم] أي اسم الفاعل، فقولك: زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب، وهذا قول سيبويه.

وفي قوله (إذا يجرد من ناصب وجازم) إشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط (تسعد) بضم التاء مبنياً للمفعول من أسعد يسعد، وبفتحها مبنياً للفاعل من سعد يسعد، و(مضارعاً) مفعول بـ (ارفع) وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلاً مضارعاً. ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

٦٧٧ - وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فذكر منها في هذا البيت ثلاثة: (لن) وهي حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو: زيد لن يذهب، و(كي) وهي حرف مصدري نحو: جئتك لكي تكرمني، أي لأن تكرمني، و(أن) وهي

وقوله: **[ومذهب الكوفيين الخ]** أي حذاقهم، وصرح بذلك الفراء منهم، وقال به الأخفش من البصريين.

وقوله: **[وهو اختيار المصنف]** أي كما صرح بذلك في التسهيل والكافية وفي النظم إشعار بذلك كما قال المكودي لأنه علق الحكم الذي هو الرفع على الوصف المناسب الذي هو التجرد فيشعر بعلة رفعه فكأنه قال: رفع بالتجرد عن الناصب والجازم، وقال ثعلب: رافعه شبهه بالاسم، وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة والقول بالتجرد وهو أشهر الأقوال، وما اعترضوه به من أن التجرد عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يكون سبباً في وجود غيره، رده الأزهري بأن التجرد وجودي وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم.

وقوله: **[من أسعد الخ]** يقتضي أنه إن ضم أوله لا يكون إلا من الرباعي، والحق أنه يصح أن يكون من الرباعي ومن الثلاثي(١) لاشتراكهما في المبني للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد، نعم يتعين أن يكون من الثلاثي إذا كان بفتح التاء.

(وبلن انصبه)، قول المكودي: **[وهي حرف نفي الخ]** أما كونها حرفاً فباتفاق واختلفوا هل هي بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور، وقيل: أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نوناً، وقيل هي مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف لالتقاء الساكنين.

وقوله: **[وتخلصه للاستقبال]** بيان ذلك أن المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال.

وقوله: **[وهي حرف مصدري]** أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق في كي مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية، ومراد الناظم المصدرية، وأجيب بأن كي إذا أطلقت لا تنصرف إلا للمصدرية وهي التي يؤول ما بعدها بمصدر وهي آلة السبك، والفرق بين المصدرية والتعليلية أنه إن ذكر اللام قبلها فهي مصدرية قطعاً ناصبة بنفسها وإن لم يذكر قبلها لفظاً، فإن قدر قبلها فهي مصدرية أيضاً وإلا فهي تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتي.

---

(١) (وقوله: ومن الثلاثي) فيه أن سعد الثلاثي من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول إلا أن يقال إنه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال: سعده الله، فيصح حينئذ بناؤه للمجهول. اهـ مصححه.

أيضاً حرف مصدري وهي أصل النواصب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنما قدم عليها (لن وكي) وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعني أن (أن) الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أعجبني أن تقوم، وأحببت أن تذهب، ودخل في غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (والتي من بعد ظن).

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

يعني أن (أن) إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها، وقد قرىء: ﴿وحسبوا أن لا تكون﴾ بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد) يعني أن (أن) الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله (لا بعد علم) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم، و(التي) مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره (فانصب بها) و(الرفع) مفعول بـ (صحح) و(من أن) متعلق بتخفيف، و(فهو) عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أعني من الرفع والنصب مطرد، والحاصل

وقوله: [لكي تكرمني] مثله قوله تعالى: ﴿لكي لا تأسوا﴾ وأصله تأسيون لأنه من أسي كرضي مأخوذ من الأسى وهو الحزن، فنقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار تأساون فالتقى ساكنان الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الناصب فحذف النون، وكيفية سبك المصدر لعدم اساءتكم فعدم هولا والمصدر هو إساءتكم.

وقوله: [وهي أصل النواصب لأنها الخ] قيل: عبارته مقلوبة، والأصل وتعمل ظاهرة ومضمرة لأنها أصل النواصب والظاهر أنه لا قلب.

وقوله: [لأصالتها] هذه العلة راجعة لقوله: وكان حقه الخ.

وقوله: [للتفصيل] هذه العلة راجعة لقوله: وإنما قدم الخ فالعلتان من باب اللف والنشر المعكوس.

(لا بعد علم) أي وأما الواقعة بعد علم فهي مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة سيكون في محل رفع خبرها.

(والتي من بعد ظن)، قول المكودي: [وقد قرىء: وحسبوا الخ] قرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو والاخوان حمزة والكسائي بالرفع والراجح النصب، وقد اتفق السبعة عليه في قوله تعالى: ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ ولم يرد الناظم أن الرفع أصح بل الرفع صحيح والنصب أصح منه.

وقوله: [أو منصوب بفعل مضمر الخ] هذا الوجه لا يصح لأن الفاء في انصب لها الصدارة وما له الصدارة يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

أن (أن) تكون ناصبة وهي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن.

ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

يعني أن من العرب من يجيز إهمال أن غير المخففة حملاً على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ بالرفع، وكقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى، وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ أي لا أعبد عبادتكم.

(وبعضهم أهمل أن)، قول المكودي: [كقراءة بعضهم: لمن أراد الخ] الذي قرأ بذلك هو ابن محيصن، وقال الدماميني: لا شاهد في هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسنداً إلى الواو لجمع المذكرين الغائبين العائد على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها بافراد أراد.

(فإن قلت): لو كان كذلك لرسم بالواو والألف. (قلت): رسم المصحف لا يجري على القواعد المقدرة في هذا الفن وإنما هو سنة تتبع، وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه اهـ كلام الدماميني قاله الأزهري، وهذا الاحتمال فيه تكلف.

وقوله: [وكقول الشاعر: أن تقرآن الخ] البيت من البسيط وقبله:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها ... تستوجبا منة عندي بها ويدا

أن تقرآن الخ، ويوجد في بعض نسخ المكودي الأبيات الثلاثة بتمامها، والشاهد في أن تقرآن حيث أهمل ان ورفع المضارع بثبوت النون وان تقرآن يسبك بمصدر خبر لمبتدأ محذوف عائد على حاجة والتقدير: وهي قراءتكما السلام على أسماء محبوبته، وويح: منصوب على المفعولية المطلقة وعامله محذوف من معناه تقديره ألزمكما الله ويحاً وهي جملة دعائية اعتراضية بين الفعل والمفعول وهو السلام، وويح كلمة ترحم بخلاف ويل فهي كلمة عذاب لأنه اسم لواد في جهنم أعاذنا الله منه، وأعمل الشاعر أن في أن لا تشعرا لأنه منصوب بحذف النون.

وقوله: [وإنما حملت في ذلك على ما الخ] قد تحمل ما على أن فتعمل كقوله عليه السلام: «كما تكونوا يول عليكم» رواه البيهقي في الشعب بحذف نون تكونوا، ورواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن عن أبي بكرة: «كما تكونون يولى عليكم» بثبوت النون على الأصل.

و(بعضهم) مبتدأ أي بعض العرب، و(أن) مفعول بـ (أهمل) و(حملاً) مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في (أهمل) و(أختها) بدل من (ما) و(حيث) متعلق بـ (أهمل).

ثم أنتقل إلى الناصب الرابع وهو (إذن) وهي على ثلاثة أنواع: واجبة الإهمال وجائزته وواجبة الإهمال. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِإِذَنِ ٱلْمُسْتَقْبَلَا إنْ صُدِّرَتْ وَٱلْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط: الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله (المستقبلا) وفهم منه إنه إذا كان حالاً ارتفع نحو أن يقول قائل: أحبك، فتقول له: إذن أصدقك.

الثاني: أن تكون (إذن) مصدرة أي في أول الكلام وذلك أن يقول قائل: آتيك غداً، فتقول له: إذن أكرمك، وهو مستفاد من قوله: (إن صدرت) وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك: زيد إذن يكرمك.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك: إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله (موصلا) وفهم منه أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إذن أنا أكرمك، ثم ان الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله:

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ ٱلْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

وقوله: [**منصوب على الحال الخ**] الصواب أنه مفعول لأجله لأن وقوع المصدر حالاً موقوف على السماع وقد أمكن غيره فلا حاجة إليه.

وقوله: [**وقد أشار إلى الأول الخ**] الصواب أن يقول: وقد أشار إلى الأول والثالث لأن الناظم أشار إلى الأول بالمنطوق، وإلى الثالث بمفهوم الشروط الثلاثة الآتية، ويدلك على ما قلنا أنه لم يذكر الثالث.

(ونصبوا بأذن) اختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة، فالجمهور على أنها بسيطة، وقيل: مركبة من إذ أن، وقيل: من إذا أن، والجمهور على أنها حرف، وقيل: هي اسم والتنوين فيها تنوين عوض عن جملة، والأصل: إذا جئتني أكرمك، فحذف جملة جئتني وعوض عنها التنوين، فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالنون حتى قال بعض: أشتهي أن أكوي يد من يكتب ذنً بالألف لأنها مثل ان ولن، وإنما اشترطوا أن لا يكون حالاً لأن النواصب تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتنافيا.

وقوله: [**وهو مستفاد من قوله موصلا**] لم يتعرض لشرح قول الناظم بعد من قوله والفعل بعد إشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبي.

(أو قبله اليمين) كما اغتفر الفصل بالقسم اغتفر الفصل بلا النافية أو بهما معاً، ثم ان قبله معطوف على الظرف الواقع خبراً في قوله: والفعل بعد، والمعطوف على الخبر خبر، ويكون اليمين فاعلاً بالظرف لاعتماده على المبتدأ، ويحتمل أن يكون قبله خبراً مقدماً، واليمين مبتدأ مؤخراً، والجملة معطوفة على خبر المبتدأ.

فتقول: إذن والله أكرمك، لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله: (وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا) يعني أن (إذن) إذا وقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها الرفع والنصب نحو: وإذن أكرمك، وقد قرىء: ﴿وإذا لا يلبثوا خلفك﴾. ثم ان (أن) هي أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم، وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهارها وجوازه ووجوب إضمارها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ ... إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

يعني أن (أن) إذا توسطت بين (لام الجر) وتسمى لام كي لأنها مثل كي في إفادة التعليل وبين (لا) وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو: زرتك لئلا تمقتني، والزائدة كقوله عز وجل: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهية اجتماع لامين، و(بين) متعلق بـ (التزم) و(ناصبة) حال من (أن) والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وإن عدم).

٦٨٣ ـ لَا فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

قول المكودي: [كالمضاف والمضاف إليه] كما مر في الإضافة في قوله: ولم يعب فصل يمين الخ.

(وانصب وارفعا) أطلق الناظم في العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم في شرح العمدة بالواو والفاء.

قول كدي: [وقد قرىء: وإذا لا يلبثوا] قرأ بذلك عبد الله بن مسعود، وقرأ السبعة: وإذا لا يلبثون بإثبات النون على ان إذا مهملة ووجه اعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهي في صدر الكلام، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع في الصدر، ثم إن الناظم يقتضي مساواة الرفع للنصب، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح وهو رأي الحريري، وهذا مبني على قول أبي الفتح: إن القراءة الشاذة تكون أقوى في العربية من المتواترة، والجمهور على خلاف ما قال، وحينئذ فالرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرجوح.

(وبين لا ولام جر)، قول كدي: [وتسمى لام كي الخ] اعلم أن لام الجر التي يقع المضارع بعدها أربعة: لام كي نحو: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾. الثانية: لام المآل وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها نحو: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا﴾ فالتقاطه إنما كان ليكون شفيقاً فآل الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزنا. الثالثة: اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾. الرابعة: لام الجحود لكن هذه الرابعة يجب إضمار أن بعدها كما سيقول الناظم: وبعد نفي كان الخ فبان أن كلام الناظم هنا شامل للأقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتخصيص المكودي له بلام كي.

يعني أنه إن عدم (لا) بعد (أن) جاز إضمار (أن) وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين، فمثال إضمارها قوله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ ومثال إظهارها قوله عز وجل: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ وتضمر أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. و(لا) مفعول لم يسم فاعله بـ (عدم) و(أن) مفعول مقدم بـ (اعمل) و(مضمراً أو مظهراً) حالان من الضمير المستتر في (اعمل).

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله: (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) يعني أنه يجب إضمار (أن) بعد اللام الواقعة بعد (كان) المنفية وهي المسماة عند النحويين بلام الجحود. وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال: وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان.

(وإن عدم)، قول المكودي: [وسيأتي الخ] أي في قوله: وان على اسم خالص الخ، وأشار المكودي بهذا إلى أن حق الناظم أن يؤخر هذا إلى هناك كما فعل الموضح أو يقدم ذلك هنا.

وقوله: [حالان من الضمير الخ] هذا على أنهما اسما فاعل وإن قرأناهما بفتح عينهما على أنهما اسما مفعول فهما حالان من لا، ولا يمنع ذلك تذكيرهما لأن الحرف يجوز في ضميره التذكير والتأنيث.

(وبعد نفي كان)، قول المكودي: [بلام الجحود] الجحود في اللغة النفي بعد العلم والمراد به هنا مطلق النفي، والأولى أن تسمى بلام النفي لأن الجحود لمن كذب نبياً، كذا قيل، وإلى تعريف لام الجحود أشار من قال:

وكـل لام قـبـلـه مـا كـانـا ... أو لم يـكـن فـللجـحـود بـانـا

وقوله: [لعطفه الكلام الخ] أي عطفه جملة أضمرا على جملة الجواب التي هي فإن أعمل، والمعطوف على الجواب جواب، والأولى جعل أضمرا فعل أمر مؤكداً بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً لا أنه فعل ماض مبني للمفعول كما أعرب به هو، والتقدير حينئذ: وان عدم لا فأضمرن أن بعد الكون المنفي الواقع بعد لام الجر كما هو الموضوع.

وقوله: [وكأنه قال وبعد اللام الخ] هذا تقرير معنى لا تقدير إعراب، ثم إنه قد اعترض هذا الشطر بأمور ثلاثة: الأول أنه أطلق في النافي مع أنه مقيد بما أو لم اتفاقاً أو وان على ما يأتي. الثاني: أنه خص ذلك بلفظ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون. الثالث: أنه أطلق في كان فيظهر منه أنه لا فرق بين كونها ناقصة أو تامة مع أن الصواب التخصيص بالناقصة. وأجاب المكودي تبعاً لغيره عن الأول بأن الناظم لما علق الحكم على الماضي وهو كان علمنا أنه لا يدخل في كلامه إلا الذي ينفي الماضي فتخرج لن لأنها تختص بالمستقبل، ولا لأن نفي غير المستقبل بها قليل، وان لأن نفيها وإن كان للماضي لكن يتصل نفيها بالحال هذا معنى كلامه، لكن ما ادعه من الحصر في ما ولم هو الذي في بحث اللام من المغني، والحق أن ان مثل ما ولم وذلك كقراءة غير الكسائي: ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾ فقد صرح غير واحد بأن اللام في لتزول لام الجحود وأن ان تكون لنفي الماضي كثيراً نحو: ﴿ان لبثتم إلا قليلاً﴾ ﴿ان أردنا إلا الحسنى﴾.

وفهم من قوله (نفي كان) أن النافي لا يكون إلا لم أو ما، ولا يكون لن، ولا لا، ولا أن، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال، وشمل (كان) التي بلفظ الماضي كقوله عز وجل: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ ويكون المنفي بلم كقوله: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ لأنها ناصبة في الوجهين. و(بعد) متعلق بـ (أضمرا) وفي (أضمرا) ضمير يعود على (أن) المذكورة قبل، و(حتماً) حال من الضمير في (أضمرا) أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حتماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٨٤ ـ كَـذَاكَ بَـعْـدَ أَوْ إذَا يَصْـلُحُ فِي مَـوْضِعِهَـا حَـتَّى أَوِ آلَّا أَنْ خَـفِـي

يعني أنه يجب إضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو (إلا) وشمل قوله (حتى) التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي، وفي الثانية خلاف مثاله (بعد حتى) التي بمعنى كي: لأرغبن الله أو يغفر لي، ومثاله بعد

وأجاب عن الثاني بأن المراد نفي الماضي أعم من أن يكون بلفظ كان أو يكون المقرون بلم لأنها تقلب معناه إلى الماضي لا أن المراد خصوص لفظ كان هذا معنى كلامه، وأصل هذا الجواب للمرادي واستبعده الشيخ الطيب.

وأجاب المرادي عن الثالث بأن الأصل الناقصة فإذا أطلقت فلا تنصرف إلا لها، قال سيدي الطيب: فلو قال وبعد نفي نقص كان اضمرا لانتفى الاعتراضان الأخيران، ويكون الوجوب المأخوذ من قوله حتماً مستفادا من فعل الأمر الذي هو أضمرا لا سيما مع توكيده بالنون.

(فإن قلت): إن كان الكون ناقصاً فما خبره؟ (قلت): الذي للكوفيين أن الخبر الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد ولا حذف. وقال البصريون: الخبر محذوف وجوباً واللام متعلقة بذلك المحذوف، ويقدر خاصاً في كل مكان بما يليق به فيقدر ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ مريداً لتعذيبهم، وفي ﴿ليغفر لهم﴾ مريداً لغفرانهم، وفي ﴿ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ ما كانوا مكذبين.

(فإن قلت): لا يحذف متعلق الجار والمجرور والظرف إلا إذا كان عاماً كما مر في قوله: وأخبروا بظرف أو بحرف جر الخ وهنا قلتم يقدر خاصاً. (قلت): أجيب بأنه لما كان واضحاً كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق.

(كذاك بعد أو)، قول كذي: [بمعنى حتى أو إلا الخ] تبع في هذا ولد الناظم وهي عبارة غير جيدة لاقتضائها أن أو ترادف الحرفين المذكورين وليس كذلك بل إنما هي أو العاطفة لأحد شيئين ولا تدل على تعليل ولا غاية ولا استثناء فالأولى عبارة الناظم بإذا يصلح.

وقوله: [وشمل قوله حتى الخ] هذا فائدة تعبير الناظم بحتى ولم يعبر بإلى مع أن الوزن يقبله.

وقوله: [لأرغبن الله الخ] لا بد من التأويل في الأول والثاني ليصلح العطف والتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه، ويجب تأويل ما قبل حرف العطف وما بعده في جميع الأمثلة.

(فإن قلت): ما فائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفاً على الفعل؟

التي بمعنى إلى لأنتظرنه أو يجيء، ومثاله بعد التي بمعنى إلا: لأقتلن الكافر أو يسلم. ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي. و(أن) مبتدأ وخبره (خفي) و(كذاك وبعد وإذا) متعلقات بـ (خفي) و(حتى) فاعل بـ (يصلح) و(أو الا) معطوف على (حتى) و(في) متعلق بـ (يصلح) والتقدير ان خفي كخفائه بعد كان المنفية أي وجوباً إذا يصلح في موضعها إلا، أو حتى التي بمعنى إلى أو كي ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٨٥ ـ وَبَعْـدَ حَتَّى هَـكَـذَا إِضْمَـارُ أَنْ حَـتْـمٌ كَـجُـدْ حَـتَّى تَسُرَّ ذَا حَـزَنْ

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً، والمراد بحتى هنا الجارة. وفهم ذلك من كون (أن) مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها، ولا

(قلت): ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير باق على فعليته فلهذا وجب التأويل.

(فإن قلت): هلا أول الثاني دون الأول؟ (قلت): يلزم عليه عطف المصدر على الفعل، والمصدر اسم غير شبيه بالفعل لكونه من قبيل الجوامد فلا يصح عطفه عليه فلذلك وجب التأويل في كل منهما، وهذا المثال يتعين فيه تقدير كي ولا يجوز إلى أو إلا، لأن وقت المغفرة غير معين، وأيضاً يقتضيان أنه إذا غفر لك لا ترغبه وهذا سوء أدب.

وقوله: [**لأنتظرنه أو يجيء**] التقدير ليقع انتظاري له أو مجيئه ويتعين تقدير إلى هنا.

وقوله: [**ولأقتلن الكافر الخ**] التقدير ليقع قتلي للكافر أو إسلامه، ويتعين إلا هنا.

وقوله: [**لألزمنك الخ**] التقدير ليقع لزومي لك أو قضاء حقي. قال الضرير. الفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى إلا ان أو التي بمعنى حتى ما بعده ينقضي شيئاً فشيئاً والتي بمعنى إلا لا يقع ما بعدها إلا دفعة واحدة، والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي أن التي بمعنى إلى غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها.

ثم إنه استشكل تعبير الناظم بكذاك الذي هو للبعيد فإنه يقتضي أن الإشارة تعود لجواز الوجهين إذ هو البعيد والأمر ليس كذلك.

وأجاب الشاطبي بأن الناظم زاد أن خفي ولم يكتف بالتشبيه دفعاً لهذا الاحتمال، وسلمه ابن غازي، قال يس: وفيه نظر لأنه ليس في أن خفي ما يدل على الوجوب سواء قرأناه فعلاً ماضياً أو صفة خففت ياؤها ضرورة.

(وبعد حتى هكذا الخ)، قول المكودي: [**والمراد بحتى هنا الجارة الخ**] أشار بهذه إلى التنكيت على الناظم بأن حتى أقسام ثلاثة: ابتدائية وعاطفة وجارة ولا يعلم ما قصد مع أن المراد الجارة، وأجيب بأن حتى مهما أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة، وأجاب هو بقوله: وفهم الخ وتكون بمعنى إلى نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ أي إلى رجوع موسى، وتكون بمعنى كي نحو: أسلم حتى تدخل

يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سرت حتى أدخل المدينة، وجد حتى تسر ذا حزن، فـ (إضمار أن) مبتدأ، و(حتم) خبره، و(بعد) متعلق بحتم، وكذلك (كجد) ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) لا ينتصب بعد حتى بإضمار (أن) مطلقاً بل يشترط كونه مستقبلاً نبه على ذلك بقوله:

٦٨٦ ـ وَتِــلْوَ حَـتَّى حَـالاً أَوْ مُـؤَوَّلاَ   بِـهِ ارْفَعَـنَّ وَانْصِـبِ ٱلْمُسْتَـقْبَـلاَ

يعني أن المضارع بعد حتى إذا كان حالاً كقولهم: مرض حتى لا يرجونه، أو مؤولاً بالحال كقوله عز وجل: ﴿حتى يقول الرسول﴾ في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. و(تلو) مفعول مقدم بـ (ارفعن) والمراد بالتلو المضارع التالي لـ (حتى) و(حالاً أو مؤولا) حالان من (تلو) و(به) متعلق بمؤولا، و(المستقبل) مفعول بـ (انصب). ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٨٧ ـ وَبَعْـدَ فَـاجَـوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَـيْنِ أَنْ وَسَتْـرُهَـا حَـتْمٌ نَـصَبْ

يعني أن (أن) تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي: (لا يقضى عليهم فيموتوا) وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول نحو: زرني فأكرمك، ومثله قول الراجز:

الجنة، ويحتملها مثال الناظم كما يحتملها قوله تعالى: ﴿حتى تفيء﴾ ثم لو استغنى الناظم عن هكذا بقوله حتم أو العكس ما ضره.

وقوله: **[لا تقع بعدها إلا جملة]** هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلة أيضاً على جملة، والصواب أن يزيد بعد جملة ما نصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الإعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب.

(وتلو حتى حالا)، قول كدي: **[في قراءة نافع]** كيفية تأويل هذه القراءة في الحال أن تعد ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في زمن الحال استحضاراً لتلك الصورة العجيبة مشاهداً بالبصيرة كأنه مشاهد بالبصر، وإنما يفعل ذلك في أمر عظيم، وتقرير الموضح حتى حالة الرسول يقتضي أن المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة الخ وذلك مما لا معنى له، فالصواب أن المراد بها المقابلة للماضي والمستقبل، وإنما رفع الحال والمؤول به لأن النصب إنما هو على تقدير أن وهي تخلص الفعل للاستقبال والاستقبال مناف للحال.

(وبعد فا جواب)، قول المكودي: **[مثال النفي لا يقضى الخ]** فيموتوا جواب النفي منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون والمعنى: لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا، والمراد نفي القضاء والموت معاً على أن يكون القضاء أو الحكم سبباً فإذا انتفى السبب انتفى المسبب، وليس المراد النفي الأول دون الثاني كما قيل حتى يوقع في الإبهام.

يـا نـاق سـيري عنقـا فسيحـا　　　إلى سـليـمان فـنـسـتريحـا

الثاني: النهي نحو: (ولا تطعوا فيه فيحل عليكم غضبي).

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

رب وفـقـني فـلا أعـدل عـن　　　سنن السـاعـين في خـير سنن

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

هـل تعرفـون لبانـاتي فـأرجـو أن　　　تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وقوله: [**ومثله قول الراجز: يا ناق سيري الخ**] البيت من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، وناق: منادى مرخم بحذف التاء والأصل يا ناقة، وسيري: أمر من سار وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، وعنقا: بفتح العين والنون صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير سيري سيراً عنقـا، والعنق: نوع من السير، والفسيح: الواسع الكثير صفة لعنق، وإلى سليمان: متعلق بسيري، وسليمان هذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان بويع بالخلافة سنة ست وتسعين من الهجرة وتوفي وله خمس وأربعون سنة ومدة خلافته سنتان وثمانية أشهر، وكان فصيحاً متوقفاً عن الدماء، وهو المراد بالأشج في قول من قال: الأشج والناقص أعدلا بني مروان على مافي ابن غازي كما مر، وكان نكاحاً أكولاً يأكل في كل يوم مائة رطل من اللحم، قيل: إن كل من أتى إليه بالطعام إذ رآه قام ونهب الطعام من على رأسه حتى يؤدي إلى إذاية من أتى به، فلما رأوا ذلك جعلوا له طريقاً تحت الأرض تصل إلى الموضع الذي يأكل فيه الطعام وجعلوا فيها مطبقاً فإن أتوا بالطعام فتحوا المطابق من أسفل ويخرجون له الطعام فيخطفه، ومن حسناته إيصـاؤه بالخـلافة لسيـدنا عمـر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والشاهد في نستريحا فإنه نصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر.

وقوله: [**كقول الشاعر: رب وفقني الخ**] البيت من الرمل، ورب: منادى بإسقاط حرف النـداء منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحذفت اليـاء استغناء عنها بالكسرة كما هو أحد اللغات المارة، ووفقني: فعل وفاعل ومفعول، والشاهد في أعدل فإنه مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء، والسنن بفتح سين والنون في الموضعين الطريق والمعنى: يا رب وفقني فبسبب توفيقك لي لا أعدل عن طريق السلف الصالح.

وقوله: [**كقول الشاعر: هل تعرفون الخ**] البيت من البسيط، وتعرفون: مرفوع بالنون، ولباناتي: جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وفي بعض النسخ لبانتي بالإفراد والوزن يقبل كلاً منهما، والشاهد في نصب أرجو بفتحة على الواو بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام، وأن تقضى: مؤول بمصدر مفعول أرجو، فيرتد: معطوف على تقضى، وبعض: فاعل يرتد والخلاف في الروح مشهور.

الخامس: العرض كقوله:

يـــا ابن الكـرام ألا تـــدنـو فتبصر مـــا　　قـــد حـــدثـــوك فـــما راء كمن سمعـــا

السادس: التحضيض كقوله عز وجل: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق﴾.

السابع: التمني كقوله عز وجل: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾. واحترز بقوله (محضين) من النفي المبطل بالإثبات نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، ومن الأمر باسم الفعل نحو: نزال فنكرمك بالرفع في هذين المثالين ليس إلا، و(أن) مبتدأ، و(نصب) خبره، و(سترها حتم) مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل (نصب) و(بعد فا) في موضع الحال من مفعوله لمحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع، وستر بفتح السين وهو مصدر ستر، وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به، والتقدير ان نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر في حال كون (أن) واجبة الإضمار. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٨٨ ـ وَٱلْـوَاوُ كَالْفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ　　كَـلَا تَـكُـنْ جَـلْداً وَتُـظْهِـرَ ٱلْجَـزَعْ

يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله (إن تفد مفهوم مع)

وقوله: [كقوله: **يا ابن الكرام الخ**] البيت من البسيط، وابن: منادى منصوب، وألا: حرف عرض واستفتاح، وتدنو: فعل مضارع مرفوع بضمة على الواو منع منها الاستثقال وفاعله ضمير المخاطب والشاهد في فتبصر حيث نصب بعد الفاء الواقعة بعد العرض، وما: مفعول تبصر، والفاء في فما تعليلية، وما: نافية حجازية، وراء: اسم فاعل من رأى اسمها، والكاف في كمن سمعا اسمية بمعنى مثل خبرها، وأشار بهذا إلى قولهم: ليس الخبر كالعيان لأن الخبر فيه علم اليقين والسماع والعيان فيهما عين اليقين وعلم اليقين معاً.

وقوله: [كقوله عز وجل: **لولا أخرتني الخ**] (إن قلت): حيث كان أصدق منصوباً فعلى أي شيء يكون أكن المجزوم في الآية معطوفاً؟ (قلت): أجاب سيبويه بأن جزمه بالعطف على أصدق على توهم كونه مجزوماً.

وقوله: [**ومن الأمر باسم الفعل**] هذا هو قوله الآتي: والأمر إن كان بغير افعل الخ.

وقوله: [**ليس إلا**] ليس: فعل ماض ناقص، وإلا: اسم بمعنى غير اسمها وخبرها محذوف تقديره ليس غير الرفع موجوداً. ثم إن وجوب الرفع صحيح بالنسبة لتقدم النفي غير صحيح بالنسبة للطلب بل يجوز رفعه وجزمه وسيقول الناظم: والأمر إن كان بغير افعل الخ.

وقوله: [**في موضع الحال**] الأولى أنها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره وهو نصب وهذا هو الذي نقله المعرب عن الشاطبي.

(والواو كالفا الخ]، قول كدي: [**بعد النفي أو الطلب الخ**] أطلق في الطلب تبعاً لظاهر النظم

نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ومثله: لا تكن جلداً وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين، وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومفترقين، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني والواو أي وأنت تشرب اللبن. و(إن تفد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال:

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَـزْماً اعْتَمِـدْ إِنْ تَسْقِطِ الْفَـا وَالْجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ

يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذي بعدها، وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوا بين الدخول فحومل

فيقتضي أن الواو كالفاء في جميع ما مر وهو الذي قرره الأزهري في شرح الجرومية، قالوا: ولم يسمع وقوع المضارع منصوباً بعد الواو إلا في أربعة مواضع بعد النفي والتمني والنهي والأمر ولم يسمع فيما عداها، ولعل هذا هو السر في اقتصار الموضح على هذه الأربعة في كل من الفاء والواو، لكن في الفاء سمع غيره.

(كلا تكن جلداً الخ) في نسخة تظهر بالهاء وفي نسخة تضمر بالميم، قال المعرب: والأول أنسب ووجهه أنه ممدوح لأن الأنسان وإن كان قوياً فإنما ينبغي له إظهار العجز، وأما نسخة تضمر فما تقتضيه غير ممدوح كذا قيل.

قول المكودي: [أي وأنت تشرب الخ] الأظهر منه أن يقول: ولك شرب اللبن كما قدره غيره ليعلم أن ذلك مستأنف من غير إيهام.

(وبعد غير النفي جزماً الخ] هذا تقييد لقوله أو طلب كأنه قال: محل كون المضارع الواقع بعد الفاء الواقع بعد الطلب ينصب إذا كانت الفاء مذكورة، فإن كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وجب جزم المضارع كما أشار إليه هنا. ثم أن هذه المسألة كان حقها أن تذكر في الجوازم لكن ذكرها هنا استطراداً.

(والجزاء قد قصد) المراد بقصد الجزاء أنك تقدر المضارع مسبباً عن ذلك الطلب، كما أن جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط.

قول المكودي: [انجزم الفعل الذي بعدها] أي على أنه جواب شرط مقدر مع فعله، وأداة الشرط المقدرة هي الجازمة له.

وقوله: [بل يكون الفعل الخ] مثاله قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة لأنه ليس المقصود به الجزاء، فليس المراد إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم، فجملة تطهرهم نعت صدقة ولو قصد في غير القرآن السببية لجزم الفعل.

وقوله: [فمثال الأمر قفا نبك الخ] هذا مثال للمنطوق فكان الأولى له أن يقدمه على قوله وفهم الخ،

وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء. و(بعد) متعلق بـ (اعتمد) و(جزماً) مفعول باعتمد، و(إن تسقط) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(الجزاء قد قصد) جملة في موضع الحال من فاعل تسقط.

ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

٦٩٠ ـ وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَـعْ إِنْ قَـبْـلَ لَا دُونَ تَخَـالُـفٍ يَـقَـعْ

يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا الناهية نحو: لا تدن من الأسد تسلم، لأن التقدير ان لا تدن من الأسد تسلم. وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع (ان) قبل (لا) لم ينجزم الفعل نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، لأنه لا يصلح ان لا تدن من الأسد يأكلك.

و(شرط جزم) مبتدأ، و(بعد) متعلق بـ (جزم) أو بـ (شرط) و(أن تضع) في موضع خبر المبتدأ، و(إن) مفعول بـ(تضع) و(قبل) متعلق بتضع، و(دون) في موضع الحال من (إن). ثم قال:

٦٩١ ـ وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِغَـيْـرِ افْعَـلْ فَـلَا تَـنْـصِـبْ جَـوَابَـهُ وَجَـزْمَـهُ اقْبَـلَا

يعني أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع جواباً له بل يكون مجزوماً كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، فمعناه: اللهم اغفر.

(والأمر إن كان الخ) يعني أنه إذا دل على الأمر بغير افعل من ماض أو مضارع أو اسم فعل أو اسم

والمدرس كذلك يفعل، وهذا البيت الذي ذكر من الطويل وقائله امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة، قفا: أمر من قف وهو خطاب للواحد بما يخاطب به المثنى على عادتهم وفاعله ضمير مستتر، ونبك: مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو مجزوم بحذف الياء في جواب شرط مقدر كأنه قال: إن وقفت نبك وفيه الشاهد، ومن في من ذكرى تعليلية، وبسقط: متعلق بمحذوف صفة لمنزل وسقط بكسر السين منقطع الرمل، واللوى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل، والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء اسما موضع، والمعنى: قف نبك لأجل تذكر الحبيب ومنزل واقع برمل خالص رقيق واقع بين هذا المكان الذي هو الدخول وبين المكان الذي هو حومل، وخص موضع الرمل الرقيق بالذكر لأن الغالب أنهم لا ينزلون إلا في المواضع الصلبة ليكون ذلك أثبت للأوتاد وأصبر للمطر.

(وشرط جزم بعد نهي)، قول كدي: [**قبل لا الناهية الخ**] صريحه أن لا إن دخلت عليها ان بقيت على نهيها وهذا هو الذي تقتضيه عبارة الناظم وبذلك شرح الشاطبي، وشرح المرادي والأزهري على أن لا تصير نافية، قال يس: والأولى أنه يصح أن يقال أن لا نافية أو ناهية، وهذا المثال الذي عند كدي محتمل لهما.

وقوله: [**لأنه لا يصلح الخ**] لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه.

وقوله: [**وأن تضع في موضع خبر الخ**] لكن لا بد من تقدير مضاف قبل قوله أن تضع والأصل وشرط

غيره جاز جزم الجواب اتفاقاً كقولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. وقوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم﴾. وقول الشاعر: مكانك تحمدي أو تستريحي. وقولهم: حسبك الحديث ينم الناس وضربا عبدا يستقم. فإن المعنى: ليتق وآمنوا واثبتي واكفف واضرب. وأجاز الكسائي النصب نحو: صه فأحدثك. وحسبك الحديث فينام الناس. ومذهب الجمهور منع ذلك لأن النصب إنما هو بإضمار ان، والفاء عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم. وحسبك وصه ونحوهما لا تدل على المصدر لأنها غير مشتقة ولذلك قال: (فلا تنصب جوابه). ثم قال:

٦٩٢ ـ وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور، واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عز وجل:

جزم بعد نهي صحة وضعك، وتضع منصوب بأن وسكن للوقف أو مجزوم بأن لأن الجزم بها لغة لبعض العرب، نقله في المغني عن الكوفيين وأبي عبيدة وأنشدوا عليه: تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب. فإنه جزم يأتنا بحذف الياء، ويوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت وقبل قوله: والفعل بعد الفا بيت تضمن التصريح بمفهوم أو طلب محضين ونص البيت:

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قال سيدي محمد بن جلون في حاشيته الكبرى على المكودي: إني بحثت في ست نسخ عتيقة وقديمة من نسخ المكودي ولم أجد هذا البيت فيها، وقال في حاشيته الصغرى: بحثت عنه في أربع بدل الست، قال في الكبرى: وهو ثابت في المرادي والتصريح وابن عقيل والهواري والمعرب والبهجة وحاشية يس بل وكذلك الموضح، ولعل المكودي أسقطه لكونه يتبع غالباً ولد الناظم، ولعل ولد الناظم لم يذكره وهو أدرى بنظم أبيه، ثم نسخ المكودي الموجودة بأيدينا مختلفة ففي بعضها حذف البيت من أصله نظماً وشرحاً كما قال ابن جلون وفي بعضها بإثبات هذا البيت دون شرح، وفي بعضها بإثباته مشروحاً بما في المرادي، وفي بعضها مشروحاً بما نصه يعني أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع في جوابه بل يكون مجزوماً كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، ومعناه: اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة، وهذه النسخة هي المناسبة لاختصار المكودي، وهناك نسخ أخر في شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا.

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب)، قول كدي: [ومنعه الجمهور الخ] وجه المنع أن الترجي ليس بطلب وإنما هو ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه، فلا يقال: لعل الشمس تغرب، وأجابوا عن الآية التي في المكودي بأن الترجي مضمن معنى التمني، إذ بلوغ أسباب السموات محال والترجي لا يكون في المحال، والتمني يكون فيه نحو: ليت الشباب عائد، لكن الأصل عدم التأويل ولذا أجازه الفراء وتبعه الناظم.

﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع﴾ بالنصب في قراءة حفص عن عامر. و(الفعل) مبتدأ وخبره (نصب) ومفعول (نصب) محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، و(ما) موصولة وصلتها (ينتسب) و(إلى التمني) متعلق بـ (ينتسب). ثم قال:

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي لأنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار. وفهم من قوله (وإن على اسم) أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو: يقوم زيد ويخرج عمرو. وفهم من قوله (خالص) أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب، وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك: لولا زيد ويحسن إلي بالنصب لهلكت. ويجوز إظهار أن فتقول: لولا زيد وأن يحسن إلي لهلكت. والمصدر كقوله:

وقوله: [ومفعول نصب محذوف الخ] هذا سبق قلم من جهة الصناعة والمعنى، أما الصناعة فلأن نصب لا يتعدى إلا لمفعول واحد وهو الغالب ولا يطلب مفعولاً آخر أصلاً وكلامه قد يقتضي ذلك، وأما من جهة المعنى فلا يصح لأنه يصير التقدير والفعل نصب المضارع ولا معنى لذلك أصلاً لأنه لا يشترط الدخول(١) بالفعل بل المشترط صحة دخول ان لا غير اهـ.

وإن على اسم خالص)، قول المكودي: [وفهم منه] هذا المفهوم والذي بعده كان ينبغي له أن يؤخرهما عن قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المنطوق.

وقوله: [لم ينتصب] أي نصباً خاصاً وهو بأن مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذي قبله فيرفع الثاني إن رفع الأول وينصب ان نصب الثاني ويجزم ان جزم بالعطف في الثلاثة.

وقوله: [نحو الطائر الخ] أل اسم موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطائر صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية، ويغضب معطوف على طائر، وزيد فاعل والمعطوف على الصلة صلة، ولكون العطف بالفاء لم يحتج لرابط. (ولا يقال) أن صلة أل لا تكون إلا اسماً صريحاً وهنا جعلناها جملة فعلية باعتبار ما بعد الفاء. (لأنا نقول): إن يغضب في تأويل غاضب والذباب خبر المبتدأ.

وقوله: [الاسم الصريح] أي الذي ليس فيه رائحة الفعل أصلاً، وإلا فالمصدر اسم صريح أيضاً لكن فيه رائحة الفعل إلا أنه لا يؤول به فهو خالص.

وقوله: [لولا زيد الخ] لولا: حرف امتناع لوجود زيد مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره موجود، وأن

---

(١) (قوله: لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله مما سبق فيه القلم فالمناسب حذفه فحرر، اهـ مصححه.

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من ليس الشفوف

لأن المصدر (اسم خالص) إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأطلق في قوله (عطف) وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أتراباً على تربي

حرف نصب ومصدر، ويحسن بالياء منصوب بان مضمرة أو مذكورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد والتقدير وإحسانه إلي، وهلكت: جواب الامتناع.

وقوله: [والمصدر كقوله للبس عباءة الخ] أي الشخص المسمى بميسون بميم وياء وسين مهملة وهو اسم امرأة سيدنا معاوية رضي الله عنه وولده يزيد منها، قال الملاوي: وهو الذي قال فيه عليه السلام حين رأى سيدنا معاوية حاملاً لولده على رقبته: رجل من أهل الجنة يحمل رجلاً من أهل النار، وهو الذي تسبب في قتل سيدنا الحسين رضي الله عنه، وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف

وبعده:

وأكل كسيرة في كسر بيتي أحب إلي من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج أحب إلي من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوني أحب إلي من قط ألوف
وخرق من بني عمي نجيب أحب إلي من علج عنيف

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية ونقلها من البادية إلى الحاضرة فأبغضته لكبر سنه فكانت تكثر الحنين لأهلها، فسمعها يوماً تنشد هذه الأبيات فقال: ما رضيت حتى جعلتني علجاً ثم طلقها.

والصحيح ولبس بالواو لأن الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر في قوله لبيت في البيت الأول، ولبس في الموضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع، والعباءة بفتح العين شملة صوف، وتقر بكسر القاف وقد تفتح مضارع قر، ويقال في مصدره قرة بفتح القاف وضمها، ويقال أيضاً قروراً وقرت عينها إذا رأت ما تتشوف له وتحبه، والشاهد في وتقر حيث نصب بأن مضمرة جوازاً، وتقر في تأويل مصدر تقديره وقرار عيني، أو وتقر معطوف على لبس، وأحب: خبر لبس، والشفوف بضم الشين الثياب الرقيقة التي يرى ما تحتها وهو جمع شف بالفتح والكسر.

وقوله: [كقوله: لولا توقع الخ] البيت من البسيط، ولولا: امتناعية، وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخبر محذوف، ومعتر: مضاف إليه ما قبله من إضافة المصدر إلى مفعول وفاعله ياء المتكلم محذوفة، والمعتر: الذي يصرف غيره عن فعل المعروف، وقيل المراد به الفقير وهو الظاهر، وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد فيه حيث نصب بأن مضمرة جوازاً وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أي فأرضاؤه، وما: جواب لولا، ومعنى أوثر أفضل، والأتراب جمع ترب بكسر التاء والترب هو الذي يولد في الوقت الذي تولد أنت فيه،

و(أو) كقوله تعالى: ﴿أو يرسل رسولاً﴾ في قراءة غير نافع، وثم كقوله:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

و(إن) شرط، و(خالص) نعت لـ (اسم) و(فعل) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (عطف) و(على اسم) متعلق بـ (عطف) و(تنصبه) جواب الشرط، و(أن) فاعل (تنصبه) و(ثابتاً أو منحذف) حالاً من (أن). ثم قال:

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم:

والمعنى: لولا توقعي من تصرف عن المعروف وإرضائي إياه ما كنت أوثر أتراب غير الذي لا يساويني في السن على أتراب من يساويني في السن.

وقوله: [في قراءة غير نافع الخ] فيكون يرسل منصوباً بأن مضمرة جوازاً، ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحيا والتقدير إلا وحياً أو إرسالاً، وأما على قراءة نافع فقال العلامة ابن زكري: الذي يظهر في تخريجها على أن ان حذفت وارتفع المضارع بعدها وهو القياس لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله وعليه خرج: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ الأصل والله أعلم أن يريكم البرق حذفت أن فرفع المضارع وحذف أن ورفع المضارع نص عليه في التسهيل والمغني وقول من قال: أو يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لأن أو لا تكون للاستئناف والصواب ما لابن زكري.

وقوله: [كقوله: إني وقتلي الخ] البيت من البسيط، وقائلة أنس بن مدركة الخثعمي، وقتلي: معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وسليكاً: اسم رجل مفعول قتلي، والشاهد في أعقله حيث نصب بأن مضمرة جوازاً وهو مؤول بمصدر أي وعقلي إياه والعقل هو إعطاء الدية، وكالثور: خبر ان، وجملة يضرب في محل جر نعت للثور، ولما: ظرف بمعنى حين، وعاف: فعل ماض بمعنى كره، والبقر فاعله، والمراد بالثور ذكر البقر، وذلك أن البقر إذا عافت الماء يضرب هو فيشرب فتشرب هي ولا تضرب البقر قيل لأنها ضعيفة لا تحمل الضرب بخلاف الذكر، وقيل لأن الأنثى تابعة للذكر. والمعنى: أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه، بمنزلة الثور يضرب إذا عافت البقر الماء تخويفاً للبقر من الضرب، وقول من قال: المراد بالثور ذكر الطحلب وهو الذي على وجه الماء فإذا رأته البقر عافت الماء فيضربه الراعي ويزيله عن وجه الماء لتشرب غير مناسب للتشبيه. وقيل: الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا إذا قلنا ان كل واحد معطوف على ما يليه، وإن قلنا ان المعاطيف كلها معطوفة على الأول وهو الصحيح فلا يتم الاستشهاد به، وأجيب بأن محل الخلاف إذا كان العاطف غير ثم وإلا تعين عطف كل واحد على ما يليه كما هنا.

(وشذ حذف أن الخ) هذا البيت في جواب سؤال مقدر كأنه قيل للناظم وان سمع حذف ان في غير المواضع العشرة فهل يكون ذلك اطراداً أو سماعاً، فأجاب بقوله: وشذ الخ.

خذ اللص قبل يأخذك، أي قبل أن يأخذك. وكقوله: ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله، أي أن أفعله. و(حذف أن) فاعل بـ (شذ) ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع، و(في سوى) متعلق بـ (نصب) وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(ما) موصولة وصلتها (مر) و(منه) متعلق بـ (اقبل) و(ما) مفعول بـ (اقبل) وهي موصولة، و(عدل روى) جملة صلة (ما).

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٩٥ - بِلَا وَلَامٍ طَالِبـاً ضَعْ جَـزْمَـا فِي ٱلْـفِـعْـلِ هَـكَـذَا بِـلَمْ وَلَمَّـا

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً، الأولى: لا الناهية نحو: ﴿لا تأخذ بلحيتي﴾. ومثلها لا في الدعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾.

قول المكودي: [وكقوله: ونهنهت الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فلم أر مثلها خباسة واجد، وهو من قصيدة لعمر بن جرير الطائي، وخباسة بالنصب مضاف إلى واجد مفعـول أول بأرى، ومثلها: مفعول ثان، والخباسة بضم الخاء المعجمة الغنم الذي يغنمه الإنسان، ونهنهت: أي أخرت نفسي عن الفعل، وما في ما كدت مصدرية وكاد من أفعال المقاربة والتاء اسمها، والشاهد في أفعله حيث نصب شذوذاً بأن مضمرة لأنه ليس من المواضع العشرة المارة، والفعل يسبك بمصدر خبر كدت والتقدير: وأخرت نفسي عن الفعل بعد قرب من الفعل. ثم إن ما ذكره الناظم من أن حذف ان ونصب المضارع في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه بل يقيد بما يأتي في الجواز من قوله:

والفعـل من بعـد الجـزا إن يقـترن بـالفـا أو الـواو بتـثليـث قمـن

ومفهوم قوله: ونصب في سوى مامر. ان حذف إن ورفع المضارع غير شاذ بل هو مقيس وعليه قراءة نافع أو يرسل بالرفع وخرج عليه: ﴿ومن آياته يريكم﴾ كما مر، وذهب المتأخرون من المغاربة إلى أنه إذا حذفت ان في غير ما مر لا يرتفع المضارع ولا ينتصب إلا إذا سمع، وأما إذا لم يسمع فلا، والله أعلم.

عوامل الجزم

قد مر أن إعراب الفعل رفع ونصب وجزم، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث وخصه بترجمة لطول الكلام عليه، لكن الأولى أن يعبر بفصل كما عبر به الموضح تنكيتاً عليه لأن هذا من جملة ما دخل في الباب السابق، والجزم لغة القطع واصطلاحاً على أن الإعراب لفظي نفس السكون ونفس ما ناب منابه، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ناب منابه، وسميت هذه الكلمات حروف الجزم باعتبار عملها لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً.

(بلا ولام طالبا) الخ، قول كدي: [فذكر أربعة أحرف الخ] جعلها أربعة باعتبار لفظها وإن لم

الثاني: لام الأمر نحو: (لينفق ذو سعة من سعته). ومثله أيضاً لام الدعاء نحو: (ليقض علينا ربك). وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالباً لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: لم وهي حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى المضي، وقيل: تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو: لم يقم زيد.

الرابع: لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾ بخلاف لم فإنه بعدها قد يتصل وقد لا يتصل، فـ (ضع) فعل أمر من وضع مثل هب من وهب، و(جزما) مفعول بضع وبلا، و(في الفعل) متعلقان بضع، و(طالباً) حال من الضمير المستتر في (ضع) و(ها) تنبيه، (وكذا وبلم) متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير: وضع جزما بلم، و(لما) مثل ما فعلت في لا واللام. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

أصلها لم زيدت عليها همزة الاستفهام، وألما أصلها لما، ومنهم من جعلها ستة كما في الجرومية باعتبار ان ألم وألما قسمان، ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لا في النهي قسماً وفي الدعاء قسماً آخر، وجعل لام الأمر قسماً ولام الدعاء قسماً آخر.

وقوله: [**نحو لا تأخذ الخ**] تمثيله بهذه الآية للنهي لا ينبغي لأن هذا يسمونه بالالتماس وذلك لأن الطلب إن كان من الأعلى نحو: ﴿لا تطغوا فيه﴾ سموه نهياً وإن كان من الأدنى إلى الأعلى سموه دعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ وإن كان ممن هو مساو لك قيل له التماس نحو: ﴿لا تأخذ بلحيتي﴾ لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مساو له، وكل ما قيل في النهي يقال في الأمر لأن الطلب إما طلب الفعل أو طلب الترك:

وفي السلم أمر مع استعلا وعكسه دعا ... وفي التساوي فالتماس وقعا

وقوله: [**لام الأمر**] هي مكسورة تشبيهاً لها بلام الجر وفتحها لغة بني سليم وتسكن كثيراً بعد الفاء والواو قال تعالى: ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾.

وقوله: [**فتصرف معناه الخ**] بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعاً محتملاً للحال والاستقبال، فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضي ولفظ المضارع باق على ما كان عليه قبل لم وهذا قول المبرد.

وقوله: [**وقيل تدخل على الماضي الخ**] بيانه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظاً ومعنى، فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبته مضارعاً وأبقت المعنى على حاله، وهذا هو قول سيبويه لأن لم يقم زيد عنده في رد قول من قال: قام زيد.

وقوله: [**والمشهور الأول الخ**] وجهه أن قلب المعنى أولى من قلب اللفظ، ورجح أبو حيان تبعاً لأصحابه ما لسيبويه فانظره في يس على النظم.

وقوله: [**إلا أن الفعل بعد لما الخ**] اعلم أن لم ولما يشتركان في أمور ويفترقان في أمور، انظر التوضيح.

٦٩٦ ـ وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَهْـمَا   أَيٍّ مَـتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا
٦٩٧ ـ وَحَـيْـثُـمَا أَنَّى وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا   كَـإِنْ وَبَـاقِـي الأَدَوَاتِ أَسْـمَا

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط.

الأولى: (إن) وهي حرف نحو قوله عز وجل: ﴿إن ينتهوا يغفرلهم ما قد سلف﴾.

الثانية: (من) وهي تقع على من يعقل نحو: ﴿من يعمل سوأ يجز به﴾.

الثالثة: (ما) وهي تقع على ما لا يعقل نحو: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نـأت بخير منها أو مثلها﴾.

الرابعة: (مهما) وهي بمعنى (ما) كقوله:

ومهـما تكن عند امـرىء من خليقـة   وإن خـالهـا تخفى عـلى النـاس تعلم

(واجزم بأن) الخ، بدأ الناظم بأن لأنها أصل الجوازم ولذلك اختصت بأمور منها حذف شرطها وجوابها كما في قوله: قالت بنات العلم يا سلمى وإن. الخ أي وإن كان فقيراً معدماً. ومنها أنها تهمل حملاً على لو كقراءة طلحة: فإما ترين بسكون الياء وإثبات نون الرفع مفتوحة مخففة ومنه الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك».

وقوله: [وهي تقع على من يعقل] الأولى أن يقول: وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط وهي في الآية مبتدأ.

وقوله: [وهي تقع على ما لا الخ] الأولى أن يقول: وهي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط.

وقوله: [وهي بمعنى ما] فتكون حينئذ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الأولى هاء كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين.

وقوله: [نحو قوله: ومهما تكن الخ] البيت من الطويل، وقائله زهير، ومهما: اسم شرط مبتدأ، وتكن: فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وبه يسقط استدلال من استدل بهذا البيت على أن مهما حرف لأن الضمير لا يعود على الحرف، وعند امرىء: خبرها، ومن خليقة: بيان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليقة اسم كان مجروراً بمن الزائدة لأن مهما تبقى بلا رابط فتوجه قوله من قال أنها حرف، والخليقة الطبيعة ولو للمبالغة، وخال: من أخوات ظن وفاعلها يعود على امرىء، والهاء العائدة على الخليقة مفعول أول، وجملة تخفى بمعنى تستتر في محل نصب مفعول ثان بخال، وتعلم: مجزوم على أنه جواب مهما، والمعنى: أن طبيعتك التي أنت عليها لو ظننتها تخفى على الناس فلا بد أن يعلمها الناس، وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: «من أسر سريرة ألبسه الله ردائها». والشاهد في جزم مهما تكن وتعلم الجملة خبر مهما.

الخامسة: (أي) وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أيا ما تفعل أفعل.

السادسة: (متى) وهي ظرف زمان نحو قوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

السابعة: (أيان) وهي ظرف زمان أيضاً نحو: أيان تقم أقم معك.

الثامنة: (أين) وهي ظرف مكان نحو: أين تجلس أجلس معك.

التاسعة: (إذما) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: (حيثما) وهي ظرف مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك.

الحادية عشر: (أنى) وهي ظرف مكان نحو: أنى تجلس أجلس معك.

وفهم من تمثيله بـ (إذما وحيثما) أنهما لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بـ (ما) كالمثال المتقدم، و(بإن) متعلق

وقوله: [بحسب ما تضاف إليه] فإن أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان نحو: أي وقت تسافر أسافر معك، وإلى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو: أي مكان تجلس أجلس وهكذا، وهي في مثال المكودي مفعول مقدم مضافة إلى اسم نكرة.

وقوله: [نحو قوله: متى تأتنا الخ] تقدم شرح هذا البيت في البدل فراجعه والشاهد هنا حيث جزمت متى تأتنا على أنه فعل الشرط وتجد على أنه جوابه، وقد تهمل متى حملا على إذا كقول عائشة الصديقية رضي الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت: إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس، فرفعت يقوم على أن متى مهملة.

وقوله: [التاسعة إذما] الذي في غالب نسخ المكودي عدم التمثيل لإذما أصلاً، والذي في بعضها تمثيله بقول الشاعر:

وإنك إذما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

والشاهد في تأت وتلف فإنهما مجزومان بإذما.

وقوله: [إلا إذا اقترنا بما الخ] أجاز الفراء الجزم بهما دون ما، وفي الأشباه والنظائر أن أدوات الشرط بالنسبة إلى اقترانها بما أقسام ثلاثة: قسم لا يلحقه ما وهو: إن ومن وما ومهما. وقسم تكون ما شرطاً في عمله وهو: إذ وحيث. وقسم يجوز لحاق ما له وعدم لحاقها وهو: أي ومتى وأين وأنى وأيان. ثم أن الناظم أسقط كيفما وإذا مع أن ابن آجروم ذكرهما، وأجيب بأن كيفما لا تجزم عند البصريين عدا قطربا وتجزم عند الكوفيين، فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الجرومية تبع الكوفيين، وأما إذا فإنها لا تجزم مطلقاً وإنما تجزم في الشعر كقوله: استغن ما أغناك ربك الخ فلذلك تركتا.

بـ (اجزم) ومفعول (اجزم) محذوف اختصاراً لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة، ثم أن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين: حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله: (وحرف إذما كإن وباقي الأدوات أسما) أما (إن) فلا خلاف أنها حرف، وأما (إذما) فالمشهور أنها حرف مثل (إن) ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات هي ما عدا (إن وإذما) وهي تسع كلمات وهي كلها أسماء، فمنها أسماء، ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق.

و(إذما) مبتدأ، و(حرف) خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كإن وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو ٱلْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطاً والثاني جزاء ويقال فيه جواب أيضاً.

(قاعدة) اسم الشرط إن كان ظرفاً فهو منصوب على الظرفية ولا إشكال فيه والعامل فيه فعل الشرط، وإن كان غير ظرف فإن كان الفعل الذي دخل عليه لازماً نحو: من يقم أقم معه، أو متعدياً مشغولاً بغير ضمير اسم شرط نحو: من يعمل سوءاً يجز به، فاسم الشرط مبتدأ، وهل الشرط هو الخبر وهو الصحيح، وقيل الجواب، وقيل هما. وإن كان متعدياً غير مشغول بشيء فاسم الشرط مفعول مقدم نحو: أيا ما تدعوا لأنه هنا غير ظرف، وإن كان الفعل متعدياً مشغولاً بضمير اسم الشرط جاز في اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولاً بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو: من رأيته أكرمه، وحكم أسماء الاستفهام كحكم أسماء الشروط فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا.

(وحرف إذما الخ)، قول كدي: **[فالمشهور أنها حرف الخ]** هذا مذهب سيبويه، وقال غير واحد أنها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغيير.

(وباقي الأدوات أسما) أي اتفاقاً فيما عدا مهما، وإلا فمهما فيها خلاف، الصحيح أنها اسم وقيل حرف.

قول كدي: **[فمنها أسماء]** أي غير ظروف وإلا فالظروف أسماء أيضاً.

وقوله: **[وحرف خبر مقدم]** وقدم الخبر تنكيتاً على مذهب المخالف وكان حينئذ متعلق بحرف، وهو وإن كان جامداً لكنه في معنى المشتق فيؤول بمحكوم بحرفيتها، وقول المعرب أن حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى الحصر كأنه قال: ما إذما إلا حرف بمنزلة شر أهر ذا ناب أي ما أهر ذا ناب إلا شر غير سديد ولا حاجة إليه.

(فعلين يقتضين)، قول المكودي: **[يعني أن كل واحد الخ]** أشار بإدخال كل إلى بيان عبارة الناظم وأن

وفهم من قوله (فعلين) أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفهم أيضاً من قوله (فعلين) (يقتضين) أي يطلبن أن الجزم في الفعلين بها وهو المشهور.

وفهم من قوله (قدما ويتلو الجزاء) أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل، ولأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً، والشرط لا يكون إلا متقدماً، فإذا ورد نحو: أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جواباً مقدماً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وفاعل (يقتضين) النون وهو عائد على أدوات الشرط، و(فعلين) مفعول بـ (يقتضين) و(شرط) خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط، و(يتلو الجزاء) جملة فعلية في موضع الصفة لـ (شرط) والضمير

المراد كل واحد من الأدوات يجزم فعلين لا أن جميعها دفعة واحدة يجزم فعلين، وإنما سمى الأول شرطاً لتعليق الجواب عليه ولكونه سبباً وعلامة في وجود الثاني، وسمى الثاني جواباً لأنه جيء به مرتباً على الشرط، فأشبه الجواب المرتب على السؤال، وسمى جزاء لأنه جزاء عن فعل الشرط، واختلف في جملة الشرط والجواب هل الكلام هو مجموعهما أو الثاني فقط والأول قيد له، ذهب ابن هشام في المغني إلى الأول وهو الذي حققه السيد، وشرط الجواب أن يكون مفيداً كالخبر، فلو كان غير مفيد فلا يجوز إن يقم زيد يقم، فإن اتفق الشرط والجواب في اللفظ لكن في الجواب معنى يخرجه إلى الإفادة جاز نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» أي فقد حصل له الثواب العظيم الذي يستحقه المهاجرون.

وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: واقرن بفا الخ.

وقوله: [وهو المشهور الخ] ورد بأن الجازم كالجار فكما أن الجار لا يعمل في شيئين فكذلك الجازم، وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعلق الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شيء واحد، فكان الجازم إنما عمل في شيء واحد، وقيل: الأدوات عملت في الشرط والشرط عمل في الجواب، كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر، وقيل: الشرط عمل في الجواب والجواب عمل في الشرط على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا، وقيل: الأداة عملت في الشرط، والأداة والشرط عملا في الجواب بناء على أن الابتداء عمل في المبتدأ، والابتداء والمبتدأ عملا في الخبر. وقيل: إن الأداة عملت في الشرط، والجواب جزم بتوهم دخول الأداة عليه كما أن الجر يكون بالتوهم، وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفي التصريح بعض الرد.

وقوله: [أن الشرط والجزاء جملتان] هذا لا يفهم من قدما وإنما يفهم من قوله سابقاً فعلين، نعم الذي يفهم من قدما ويتلو هو قوله بعد: ولأن الجزاء الخ.

وقوله: [وهو عائد على أدوات الشرط الخ] أي من حيث هي اسم أو حرف، وتكون جملة يقتضين استئنائية، وقول المعرب انها نعت اسم في البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضي أن الذي يطلب فعلين من هذه الأدوات إنما هي الأسماء منها دون الحروف وهو باطل.

العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلو الجزاء، ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفياً للمتبوع نحو: لقيت من القوم ثلاثة زيداً وعمراً وجعفراً، ولقيت الرجلين زيداً وعمراً، و(وسما) جملة مستأنفة، و(جواباً) حال من الضمير المستتر في (وسما). ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فهذه أربعة أحوال: الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو: (وإن عدتم عدنا) أو مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ أو الأول ماض والثاني مضارع نحو: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله:

من يكدني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

ومعنى الماضي الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبل معنى ولذلك تقول: إن قام زيد غداً قمت بعد غد. و(ماضيين) مفعول ثان بـ (تلفيهما) أي تجدهما، و(أو مضارعين أو متخالفين) معطوفان على (ماضيين) فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء وإلى ذلك أشار بقوله:

وقوله: **[لأن التابع غير مستوف الخ]** التابع هو شرط والمتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه إلا لو قال شرطاً وجزاء.

(وماضيين أو مضارعين)، قول المكودي: **[نحو قوله: من يكدني الخ]** البيت من الخفيف، وقائله أبو زيد، ومن: جازمة، ويكد: مضارع كاد من أفعال المقاربة فعل الشرط فيه ضمير مستتر اسمها والياء خبرها، وبسيء: يتعلق به، وجملة كنت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من والكاف في كالشجا اسمية بمعنى مثل خبر كان، والشجا: ما نشب وعلق بالحلق من عظم أو غيره، والوريد: عرق غليظ في العنق، وإذا كان بين الوريد وموضع مسلك الطعام عظم فلا يقدر الإنسان أن يبلع شيئاً وهذا كناية عن كون الممدوح ينصر الشاعر ولا يترك أحداً يؤذيه، والشاهد في كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، ثم ظاهر النظم التسوية بين الوجوه الأربعة، والحق أن الأحسن كونهما معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط في اللفظ، ثم كون الأول ماضياً والثاني مضارعاً لأن فيه الخروج من الضعيف إلى القوي، وأما كون الأول مضارعاً والثاني ماضياً فهو أقلها حتى خصه الجمهور بالضرورة، والأولى للمكودي أن يمثل له بالحديث وهو قوله عليه السلام: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» لأن الحديث يحسن به الرد على الجمهور، وأما الشعر فضرورة وهم يجيزون ذلك في الضرورة.

وقوله: **[في الأوجه الأربعة الخ]** هذا سهو منه رحمه الله، والصواب في الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معاً ماضيين، وفي بعض النسخ بالأوجه الثلاثة.

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ ٱلْجَزَا حَسَنْ   وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعْني أن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقول لا غائب مالي ولا حرم

فهم من قوله (حسن) أنه كثير لا يفهم أنه أحسن من الجزاء بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل، وقوله (ورفعه بعد مضارع وهن) أي ضعف كقوله:

يا أقرع بن حابس يا أقرع   انك ان يصرع أخوك تصرع

(وبعد ماض الخ)، قول المكودي: **[كقول زهير الخ]** هو ابن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطي زهير إعطاء كثيراً، وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقبله:

هو الجواد الذي يعطيك نائله   عفواً ويظلم أحياناً فيظلم

والهاء في أتاه يعود على هرم، وخليل أي فقير فاعل أتاه مأخوذ من الخلة بفتح الخاء وهي الفقر لا أن المراد بالخليل الصديق ويكون مأخوذاً من الخلة بضم الخاء وهي صفاء المودة لأنه لا كبير مدح فيه، ومسألة مصدر سأل ويروى مسغبه أي مجاعة بدل مسألة وهي أبلغ في المدح، والشاهد في يقول فإنه مضارع مرفوع وقع جواباً ورفعه حسن لكون الشرط وهو أتى ماضياً ولا نافية، وغائب خبر مقدم، ومالي مبتدأ مؤخر، ولا: الواو حرف عطف ولا لتوكيد النفي، وحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى أن غيره يظلمه فيعفو عمن ظلمه ويقبل عذره[1] وهو أما مبتدأ والخبر محذوف أي ولا عندي حرم أي حرمان، أو خبر لمبتدأ محذوف أي ولا هو حرم ولا ممنوع.

ثم ان المكودي حمل الماضي في قول المصنف: وبعد ماض الخ على الماضي الاصطلاحي، والأولى أن المراد بالماضي ما يعم الاصطلاحي والمعنوي وهو المضارع المقرون بلم نحو: إن لم يقم زيد يقوم عمرو، فرفع المضارع حسن أيضاً، وعلى العموم حمل الموضح كلام الناظم.

وقوله: **[كقوله: يا أقرع الخ]** البيت من الرجز، وقائله جرير، وأقرع منادى ويجوز ضمه وفتحه لأنه من أفراد قوله: ونحو زيد ضم وافتحن الخ، ويا أقرع الثاني توكيد لفظي له ويتعين فيه البناء على الضم لأنه مفرد علم غير موصوف بابن والكاف اسم ان وجملة الشرط والجواب خبرها على قول الشاهد في رفع تصرع الثاني وهو ضعيف لكون الشرط مضارعاً، والمعنى: كل ما فعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك، فإن قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك.

---

(١) قول المحشي: بمعنى أن غيره يظلمه إلى قوله عذره لا يصلح أن يكون معنى الحرمان بل هو تفسير للشطر الثاني من البيت الذي قبل بيت الشاهد الذي ذكره المحشي وهو لم يتعرض للكلام عليه لا معنى ولا اعراباً فكان المناسب حذف هذه الجملة. اهـ مصححه.

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أدوات الشرط في فعل الشرط، وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط. (ورفعكَ) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الجزا) مفعول بـ (رفعك) و(حسن) خبر المبتدأ، و(بعد) متعلق بـ (حسن) ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، و(رفعه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(وهن) فعل ماض في موضع الخبر عن رفع، و(بعد) متعلق بـ (وهن). واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠١ ـ وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء. وفهم أنه إذا صح جعله شرطاً لم تدخل الفاء في الجواب نحو: إن يقم زيد قام عمرو أو يقم عمرو أو لم يقم عمر، فهذا كله يصح جعله شرطاً، وشمل ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الاسمية مثبتة

وقوله: [**لعدم تأثير أدوات الخ**] أي فكما لا تؤثر في لفظ الشرط فالمناسب أن لا تؤثر في لفظ الجواب.
وقوله: [**تأثير العامل الخ**] أي الأداة وحيث أثر في الأول فالمناسب أن يؤثر في الثاني.

(فإن قلت): ما وجه رفع المضارع حينئذ في الصورتين؟ (قلت): قال سيبويه: الجواب محذوف والمضارع المرفوع مؤخر من تقديم والأصل في البيت السابق يقول لا غائب مالي ولا حرم ان أتاه فيكون الجواب محذوفاً والمضارع المرفوع دل عليه، وقال الكوفيون والمبرد: بل المضارع المرفوع هو الجواب ولكن يكون على حذف الفاء وكلا التخريجين منتقض انظر التصريح.

وقوله: [**لأنه مصدر مقدر بأن الخ**] أي ومعمولاته لا تتقدم عليه لأن أن موصول وهنا المعمول مقدم ومعمول الموصول الحرفي لا يتقدم عليه والمعمول هنا تقدم. (لا يقال) ان حسن صفة مشبهة وهي لا تعمل في متقدم وقد مر: وسبق ما تعمل فيه يجتنب. والمعمول هنا متقدم. (لأنا نقول): منع التقديم فيما عملها فيه بالحمل على اسم الفاعل، وأما عملها في الظرف كما هنا أو الجار والمجرور فلما فيها من رائحة الفعل والفعل يتقدم عليه معموله فكذلك ما أشبهه.

(واقرن بفا الخ)، قول كدي: [**لم تدخل الفاء في الجواب الخ**] عدم جواز الدخول أصلاً لا يفهم من الناظم بخصوصه بل الذي يفهم منه عدم وجوب الدخول وهل يجوز الدخول أم لا يبقى على عمومه، وصرح ابن الناظم بأنه يصح دخولها على ما يصح جعله شرطاً، واستدل عليه بنحو قوله تعالى: ﴿ومن يؤمن بربه فلا يخاف﴾ فإن المضارع المنفي بلا يصح جعله شرطاً ومع ذلك قرن بالفاء ومنه قوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ والحق أن الجواب الذي يصح أن يقع شرطاً لا يقترن بالفاء أصلاً ولهذا أخرج المكودي عبارة المصنف عن ظاهرها، وما استدل به يؤول بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو لا يخاف وكذلك فهو ينتقم والجملة في محل جزم جواب الشرط.

وقوله: [**مثبتة**] الصواب الإطلاق لأن الجملة الاسمية لا يصح جعلها شرطاً مثبتة أو منفية.

نحو: إن قام زيد فعمرو قائم، أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو ان أو لن، فإن هذا كله لا يصلح جعله شرطاً. و(بفا) متعلق بـ (اقرن) و(حتماً) نعت لمصدر محذوف تقديره قرناً حتماً، و(جواباً) مفعول باقرن، و(لو جعل شرط) و(شرط) مفعول ثان بـ (جعل) وفي (جعل) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على (جواباً) و(لإن) متعلق بـ (جعل) و(لم ينجعل) جواب (لو) وهو مطاوع (جعل) فيتعدى إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدى إلى اثنين، ومفعول (ينجعل) محذوف تقديره لم ينجعل شرطاً.

ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلفى مقروناً بإذا وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ ٱلْفَاءَ إذَا ٱلْمُفَاجَأَةْ كَإِنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافَأَةْ

يعني أن (إذا) التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولا بل تقع بعدما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك: ان تجد إذا لنا مكافأة. ومثله قوله عز وجل: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

وفهم من قوله (وتخلف) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. و(إذا) فاعل بـ (تخلف) وهي مضافة للمفاجأة، و(الفاء) مفعول مقدم على الفاعل، و(إن تجد) شرط وجوابه (إذا) وما بعدها، و(المكافأة) المجازاة مصدر كافأت الرجل أي جازيته. ثم قال:

وقوله: [**أو فعلية طلبية**] مثلها قول تعالى: ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ وباقي الأمثلة في التوضيح، وإنما وجب الاقتران بالفاء فيما لا يصلح أن يكون شرطاً لأن الجازم الذي يحصل فيه الربط فقد في اللفظ فأتى بالفاء لتفيد الربط والسببية وأن الجواب مرتب على الشرط، وخصت بذلك لأنها للترتيب بلا فصل، والجواب مرتب على الشرط بتعقيب لكن يقال الماضي لا يؤثر في لفظه الجازم فلم لا تدخل الفاء عليه إذا كان جواباً.

وقوله: [**لأن المطاوع**] بفتح الواو اسم مفعول. وقوله: [**تقديره لم ينجعل جواباً الخ**] هكذا في غالب النسخ وهو سبق قلم، والصواب لم ينجعل شرطاً وكذلك يوجد في بعض النسخ، قال المعرب: وجملة لو جعل في محل نصب نعت لجواباً.

(وتخلف الفاء)، قول المكودي: [**وفهم من قوله وتخلف الخ**] كما يفهم منه ذلك يفهم منه أنه لا يجمع بينهما قالوا إلا ان قصد التأكيد نحو: (فإذا هي شاخصة) ويؤخذ منه أيضاً أن الرابط إذا نفسها لا فاء مقدرة قبلها وهو الأصح، ثم إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها ولذا قال الزواوي:

والفاء في الجواب قل للربط ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل: هي الجواب فقط، وقيل: هي مع ما بعدها.

٧٠٣ ـ وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ ٱلْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِـالْفَـا أَوِ ٱلْـوَاوِ بِـتَـثْلِيـثٍ قَـمِـنْ

يعني أنه إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعني بالفعل الفعل المضارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك: إن يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم ويذهب ونصبه ورفعه، فالجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو، والرفع على الاستئناف، ومثال الفاء قوله عز وجل: ﴿يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ قرىء في السبع بالجزم والرفع، وقرىء في الشاذ بالنصب، ومثال الواو قول الشاعر:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

(والفعل من بعد الجزا إن يقترن الخ)، قول كدي: [والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الخ] تبع في هذا الشارح المصرح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلاً مضارعاً، وإن كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتي للمكودي آخراً، والصواب ما يأتي له من الإطلاق فما كان ينبغي أن يتبع الشارح في أول التقرير.

وقوله: [والنصب بإضمار أن بعد الفاء الخ] أي وان مضمرة وجوباً. (إن قلت): هذا ليس من المواضع المارة التي تضمر أن فيها. (قلت): أجيب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فأشبه جواب الاستفهام، فكما أن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينصب بأن مضمرة وجوباً، فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بها فهو من أفراد أو طلب، لكن لما كان الطلب في الاستفهام ظاهراً وجب النصب ولم يجز غيره، ولما كان في هذا غير ظاهر جاز غيره.

وقوله: [قرىء في السبع بالجزم الخ] قرأ جمهور السبعة بالجزم، وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع، وقرأ ابن عباس والأعمش في الشاذ بالنصب، وبهذه الآية والقراءة فيها تعلم ان ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجوه الثلاثة باطل بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب.

وقوله: [قول الشاعر: فإن يهلك الخ] البيتان من الوافر، وقائلهما النابغة يمدح النعمان بن الحرث الأصغر، وأبو قابوس كنية النعمان وهو فاعل يهلك، ويهلك الثاني جواب الشرط، وربيع فاعل يهلك الثاني، والناس مضاف إليه، ثم هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك انه شبه أبا قابوس بالربيع في كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام في كون من تعلق به يحترم، ثم إنه أطلق اسم المشبه به الذي هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذي هو أبو قابوس ففي كل منهما استعارة تصريحية، والشاهد في ونأخذ حيث روي بالأوجه الثلاثة والوزن يقبل ذلك، والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء، وأجب الظهر أي مقطوع سنام الظهر، وأجب والظهر كلاهما مجرور، الأول نعت لعيش والثاني مضاف إليه، وأجب وإن أضيف إلى الظهر فهو باق على تنكيره لأنه وصف والجر فيهما أحسن الوجوه، وسنام اسم ليس وخبرها له والجملة تفسيرية لأجب الظهر،

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع. وفهم من قوله (من بعد الجزا) ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان، فعلاً كان أو جملة خلافاً للشارح في تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: ﴿فهو خير لكم ويكفر﴾.

و(الفعل) مبتدأ ونعته محذوف أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع، و(إن يقترن) شرط، و(بالفاء) متعلق بـ (يقترن) و(قمن) خبر المبتدأ، و(بتثليث) متعلق بـ (قمن) ومعنى (قمن) حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير الفعل قمن بتثليث يقترن بكذا فهو قمن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل، ويحتمل أن يكون (فمن) خبر مبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ: (فتثليث) بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، و(قمن) خبر فتثليث، هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، فمثال الجزم بالعطف على فعل الشرط: إن يقم زيد ويخرج عمرو أكرمك، ومثال النصب قول الشاعر:

والمعنى: أن يهلك النعمان يذهب جميع الخير معه كما يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده إلا أقل العيش وأقبحه مثل البعير المقطوع السنام فلا فائدة فيه.

وقوله: [وهو مخصوص بضرورة الخ] كقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها. أي فالله يشكرها، قيل: ويجوز على ندور في النثر كقوله عليه السلام لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» رواه البخاري، فحينئذ يكون هذا الوجه مساوياً لما قبله، والظاهر الوجه الثالث إن صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجزاء وجعله المعرب متعلقاً بيقترن وهو سهو لأن معمول الشرط لا يتقدم على الأداة والظاهر أنه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والفعل المضارع من بعد الجزاء.

(وجزم أو نصب لفعل الخ)، قول كدي: [بإضمار أن] أي وجوباً تنزيلاً للشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع والتشبيه فيه أظهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت المكودي بمثال، ومثاله: إنْ يقم زيد ويخرج عمرو أقم، فيجوز في ويخرج الجزم والنصب دون الرفع، ويوجد في بعض نسخ المكودي البيت الذي استشهد به الموضح ونصه:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما

وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر، لأن الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، و(جزم) مبتدأ، و(أو نصب) معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل، و(لفعل) متعلق بـ (نصب) وهو مطلوب أيضاً لـ (جزم) فهو من باب التنازع، و(إثر) ظرف في موضع النعت (لفعل) و(أو واو) معطوف على (فا) و(ان) شرط وفعل الشرط (اكتنفا) و(بالجملتين) متعلق بـ (اكتنفا) و(اكتنفا) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على (فعل) فإن الجملتين اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنْ ٱلْمَعْنَى فُهِمْ

يعني أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو: أنت ظالم ان فعلت، فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

أي وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله (قد علم) أنه إذا لم يعلم واحد منهما

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما

وفي تقديم الناظم الجزم على النصب إشارة إلى أن الجزم أولى من النصب وهو كذلك.

قوله: [**ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء**] هكذا في غالب النسخ وفي بعضها: ولا يمكن إلا في الواقع بعد الشرط والجزاء، والمعنى واحد وإنما منع الرفع بين الشرط والجزاء لأن الشرط والجزاء منزلان منزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما إلا بما اغتفر الفصل به بين المتلازمين.

(إن بالجملتين اكتنفا) بالبناء للمفعول فمعنى اكتنف أي حفظ وصين بالجملتين الشرط والجواب ولا يحفظ بهما إلا إن تقدمت إحداهما وتأخرت الأخرى، هذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم.

(والشرط يغني الخ)، قول كدي: [**نحو أنت ظالم الخ**] هذا المثال مما يجب فيه حذف الجواب لتقدم ما هو في المعنى لا مما يجوز فقط وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: ان ما تقدم هو الجواب لا دليل الجواب فلا حذف حينئذ، ويشترط في حذف الجواب شرط آخر مع شرط علمه وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً.

وقوله: [**كقوله: فطلقها الخ**] البيت من الوافر، وقائله الأحوص، وهذا البيت من قصيدة منها البيت المتقدم في النداء مع قصة وهو سلام الله يا مطر عليها الخ، والفاء في فطلقها عاطفة والثانية سببية والتاء المفتوحة اسم ليس، وبكفء خبرها، والشاهد في إلا حيث حذف فعل الشرط والتقدير وإلا تطلقها وحذف لدليل وهو قوله قبل فطلقها، ويعل: جواب مجزوم بحذف الواو والحسام فاعله وهو السيف القاطع أو رأسه الذي يضرب به، ومفرقك بالنصب مفعوله وفي القاموس مفرق على وزن مقعد ومجلس وسط الرأس الذي فيه الشعر.

لم يجز الحذف. وفهم من قوله (قد يأتي) أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، و(الشرط) مبتدأ وخبره (يغني) و(عن جواب) متعلق بـ (يغني) وقد علم في موضع النعت لـ (جواب) و(العكس) مبتدأ، و(قد يأتي) خبره، و(إن شرط)، و(المعنى) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (فهم) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الأخير منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إن يقم زيد والله أكرمه، وإذا قدمت القسم قلت: والله إن قام زيد لأكرمنه، هذا الذي ذكره إذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط، والقسم ما يحتاج إلى الخبر وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ

وشمل قوله (ذو خبر) المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول: زيد والله ان يقم أكرمه، فتستغني بجواب الشرط عن جواب القسم وإن كان القسم متقدماً على الشرط وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً لأنه عمدة الكلام، والقسم توكيد للكلام.

وفهم من قوله (رجح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زيد والله إن يقم لأكرمنه. وفهم من قوله (مطلقاً) أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر، وقوله (بلا حذر) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

و(لدى) متعلق بـ (احذف) ومعناه عند، و(جواب) مفعول بـ (احذف) و(ما) موصولة وصلتها

وقوله: [أن حذف الشرط أقل الخ] هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما، وإنما كان حذف الجواب أكثر لأن الحذف من الأواخر أكثر من الأوائل، ولأن دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس.

(وإن تواليا)، قول كذي: [لأنه عمدة الكلام الخ] معنى كونه عمدة أن الكلام مبني عليه إذ هو الخبر والخبر لا يكون إلا عمدة، وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة.

وقوله: [سواء تقدم الخ] هذا وإن كان مأخوذاً من الإطلاق ولكنه غير مراد، لأن الشرط إذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه وكان هو قوله: واحذف لدى اجتماع الخ وإنما محل هذا البيت الذي تظهر فيه الفائدة أن تأخر الشرط وتقدم القسم، إذا علمت هذا فالإطلاق في النظم ضائع على أنه يقال انه مضر.

وقوله: [تتميم للبيت الخ] قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبداً إذا تقدم ذو خبر دون القسم، قالوا: وابن مالك بنفسه في التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا، والحذر بالذال المعجمة الاحتراز والخوف.

(أخرت) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره (أخرته) و(إن تواليا) شرط، و(ذو) خبر مبتدأ وخبره (قبل) والجملة في موضع الحال من الضمير في (تواليا) ولذلك دخلت عليها الواو، والفاء جواب الشرط، و(الشرط) مفعول مقدم بـ (رجح) و(مطلقاً) حال من الشرط، و(بلا حذر) متعلق بـ (رجح).
ثم قال:

٧٠٨ - وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

يعني أنه قد يرجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: والله إن يقم زيد أكرمه. ومنه قوله:

لئن منيت في يوم معركة ... لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وفهم من قوله (وربما رجح بعد قسم) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذي خبر قليل.
(تكملة): لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب ان وفي هذا الباب.

(وربما رجح الخ)، قول المكودي: [ومنه قوله: لئن الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى، واللام موطئة للقسم، وإن: حرف شرط، ومنيت: فعل الشرط مبني للمفعول بمعنى ابتليت والتاء هو النائب عن الفاعل، وفي يوم متعلق بمنيت، والمعركة: موضع القتال، وفي بعض النسخ عن غب معركة والغب بكسر الغين آخر القتال، ولا: نافية، وتلفنا: مضارع مجزوم بحذف الياء على أنه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وإن تأخر ولو راعى القسم لقال لا تلفينا بالياء لأنه مرفوع، وجملة ننتفل بالفاء في محل نصب مفعول ثان لتلفنا ومفعوله الأول ما وفاعله المخاطب، والمعنى: إن ابتلاك الله بنا في يوم القتال لا تجدنا منتفلين أي متنصلين ومتبرئين عن سفك دماء القوم، بل لا نكسل ولا تفتر همتنا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم.

ثم إن قول الناظم: وربما رجح الخ يحتمل احتمالين: أحدهما أن نقول هذا تقييد لقوله سابقاً فهو ملتزم كأنه قال فهو ملتزم غالباً ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذي صرح به في قوله: وربما رجح الخ، وهو الذي حمله عليه المكودي فيكون الناظم تابعاً للفراء الذي يقول: إن ذلك غير لازم بل غالب.

ثانيهما: أن يكون أولاً حكى ما للجمهور وان ذلك لازم، وآخراً حكى قولاً مرغوباً عنه وهو قول الفراء فيكون قوله فهو ملتزم على إطلاقه، وهذا الاحتمال هو الصواب الذي يدل عليه كلام الناظم في شرح العمدة.

وقوله: [في باب المبتدأ] في قوله وفي نص يمين ذا استقر.

وقوله: [في باب إن] وحيث إن ليمين مكمله مع قوله بعد إذا فجاءة أو قسم، وأما ما ذكره هنا ففي قوله: واحذف لدى اجتماع والله أعلم.

فصل لو

إنما ذكر (لو) عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب، ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدر يقلبه على مراده فقال:

٧٠٩ ـ لَـوْ حَرْفُ شَـرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ   إيـلاَؤهُ مُسْـتَـقْـبَـلاً لَـكِـنْ قُـبِـلْ

فصل لو

فصلها عن الباب قبلها لأنها غير جازمة. قول المكودي: **[ومع كونها الخ]** هذا مستأنف جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: أنت قلت أنها تكون شرطية كإن مع أنها تكون امتناعية أيضاً، وقد ذكرهما الناظم معاً فما وجه ذكر الامتناعية؟ فأجاب بقوله: إن كانت شرطية فهي كإن، وإن كانت امتناعية فهي شبيهة بأدوات الشروط أيضاً في احتياج كل للجواب، فلذلك ذكرهما معاً عقب الجوازم، لكن كلامه يقتضي ان الامتناعية غير شرطية معنى مع انها شرطية أيضاً في المعنى، وهو الذي صرح به بنفسه في شرح الناظم لو حرف شرط في مضي حيث قال: يعني أن لو حرف شرط، إلى أن قال: وتسمى لو هذه امتناعية، وأجاب عنه بعض شيوخنا بأن الامتناعية شرطية معنى ولا تسمى شرطية اصطلاحاً، فكلامه أولاً في الشرطية اصطلاحاً، وثانياً في الامتناعية اصطلاحاً، فيكون كلامه في غاية الظهور اهـ.

وما يوجد في بعض النسخ من قوله: ومع كونها شرطية فهي حرف امتناع، وهي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط فيه التناقض بين كونها شرطية مع كونها شبيهة بأدوات الشروط.

وقوله: **[ولما كانت لو الخ]** الحق أن أقسام لو ستة جمعها سيدي محمد بن عبد السلام بناني في قوله:

تمـن وتقـليـل وعـرض ومصـدر   وتعليق مـاض ثم مستقبـل بـدا

فمثال التمني: (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين) ومعنى الكرة الرجوع إلى الدنيا، ومثال التقليل: «تصدقوا ولو بظلف محرق». ومثال العرض: لو تنزل عندنا. ومثال كونها مصدرية والغالب وقوعها بعد ود: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾ فيؤول لو يعمر بالتعمير وهي مرادفة لأن المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب ولا جواب لها، وهذه الأربعة لم يتعرض لها الناظم لقلتها. والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهي المشار إليها بقوله: لو حرف شرط في مضي، ولا يليها إلا ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط كما يأتي في قوله: وإن مضارع تلاها صرفا الخ لأن ذلك من تتمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بإن لأن لو لا يليها إلا مستقبل لفظاً ومعنى أو معنى فقط. والسادسة أن تكون شرطية غير امتناعية ولا يليها إلا مستقبل وتكون حينئذ شبيهة بإن في المعنى، إلا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هي الآتية في قوله: ويقل إيلاؤها مستقبلا.

(لو حرف شرط في مضي)، قول كدي: **[على تعليق فعل]** وهو الجواب بفعل أي على فعل وهو الشرط.

يعني أن (لو) حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، وتسمى (لو) هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لو قام زيد لقام عمرو، فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد فالماضي في هذا الباب على معناه من المضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لو قام زيد أول أمس لأكرمته أمس، وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله: (ويقل. إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ وشمل قوله (مستقبلاً) الماضي في اللفظ كالآية الكريمة، والمضارع في اللفظ نحو: لو يقوم زيد غداً لأكرمته، فـ (لو) مبتدأ، و(حرف شرط) خبره، و(في) متعلق بـ (شرط) و(إيلاؤها) فاعل بـ (يقل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(مستقبلاً) مفعول ثان بـ (إيلاؤها). ثم قال:

وقوله: [**على امتناع الشيء**] وهو الجواب لامتناع غيره وهو الشرط، فيؤخذ من المكودي أن مضمون الجواب ممتنع لأجل امتناع مضمون الشرط وهو الحق، وقيل: ان لو الامتناعية تدل على امتناع الشرط دائماً ولا تدل على امتناع الجواب دائماً وهو الذي في الموضح، وقيل لا تدل على امتناع شرط ولا جواب وكلا القولين الأخيرين مرغوب عنه، وتسمية الناظم للو الامتناعية شرطية حيث قال: لو حرف شرط باعتبار المعنى وإلا ففي الاصطلاح لا يقال لها إلا امتناعية.

وقوله: [**وقد تدخل الخ**] إن أراد بقوله: وقد تدخل الذي جعله توطئة لقوله: ويقل إيلاؤها مستقبلاً، ان لو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضاً لقوله بعد: وان مضارع تلاها الخ، لأن لو الامتناعية لا يليها مستقبل معنى أصلاً، وان وليها مضارع في اللفظ وجب تأويله بالماضي كما يأتي، وإن أراد بقوله وقد تدخل لا بقيد كونها امتناعية لتعليق الماضي فهو صحيح ويكون الناظم تكلم على قسمي لو كما هو الصواب، لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد: وكان حقها أن لا يليها المستقبل الخ لأنها إذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وإن وليها الماضي أول بالمستقبل. والحاصل أن المكودي تبع في كلامه أولاً وآخراً المرادي وفيه من التناقض ما لا يخفى كما علمت.

وأما كلام الناظم في قوله: ويقل إيلاؤها مستقبلاً، فالصواب حمله على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون هاء أيلاؤها عائدة على لو حرف شرط لا بقيد كونها في الماضي، فيكون تكلم على الاستعمالين معاً لأن استعمال لو في الامتناع كثير وفي الشرط دون الامتناع قليل، ويكون الناظم عبر عن قلتها بقلة أيلائها المستقبل لأنه يلزم من قلة إيلائها المستقبل قلتها في نفسها.

قول كدي: [**ومن ذلك قوله عز وجل: وليخش الخ**] إنما وجب تأويل الماضي في الآية بالمستقبل لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل موتهم وترك أولادهم، وأما إن ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول في المغني وتبعه الأزهري تركوا بشارفوا أن يتركوا، وقد رد التأويل أبو حفص سيدي عمر الفاسي.

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به ان. وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي ان فتقول: لو زيد قام لأكرمته، فيكون زيد فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام، كما تقول: إن زيد قام فأكرمه، ومنه قولهم: لو ذات سوار لطمتني. ثم ان لو تخالف ان في جواز وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها وإلى ذلك أشار بقوله: (لكن لو أن بها قد تقترن) يعني أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم﴾ وهو كثير. واختلف في موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف.

وفهم من قوله (لكن) أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين، وقول بعض كما يعود عليهما يعود على المصدرية صحيح في نفسه، لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل أيضاً، لكن لا يمكن دخولها في كلام الناظم لأن المصدرية لم يتقدم لها ذكر.

قول المكودي: [ومضمرا كما يلي ان الخ] هذا خلاف مذهب البصريين فإنهم فرقوا بين أن ولو في هذا قال أبو حيان: والقياس يقتضي الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾ الآية.

وقوله: [ومنه قولهم: لو ذات سوار الخ] فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمتني والتقدير: لو لطمتني ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استحقره من هو دونه، وأول من قاله حاتم الطائي الجواد المشهور حين لطمته جارية وهو السيد عند بعض العرب، وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرت حاتماً بأن يفصد ناقة لتشرب دم فصدها فقيل له: لم فعلت هذا؟ فقال: هذا فصدي فلطمته الجارية، والمعنى: لو لطمتني الحرة لأنها هي صاحبة السوار لهان ذلك علي لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار.

(فإن قلت): إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كدي الضمير في ومنه قولهم؟ (قلت): أجيب بأن العرب لما تلقوا هذا المثال بالقبول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوا.

(لكن لو أن بها قد تقترن)، قول كدي: [وهو كثير] أشار بهذا إلى قد وإن دخلت على المضارع في قد تقترن فهي للتحقيق لوروده في القرآن كثيراً، قال تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا﴾ ﴿ولو أنا كتبنا عليهم﴾ ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به﴾.

وقوله: [فقيل مبتدأ] اختلف القائلون بالابتدائية فمنهم من قال: هذا المبتدأ لا خبر له لاشتمال جملة الصلة على المسند والمسند إليه، ومنهم من قال: إن الخبر محذوف ويقدر مقدماً أي ولو ثابت صبرهم، والحق أن الخبر محذوف ولكنه يقدر مؤخراً أي لو صبرهم ثابت.

وقوله: [وقيل فاعل] فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم.

عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل. و(لو) اسم (لكن) و(أن) مبتدأ وخبره (قد تقترن) و(بها) متعلق بـ (تقترن) والجملة خبر (لكن). ثم قال:

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَى ٱلْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

يعني أن (لو) قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى المضي كقوله (لو يفي كفى) أي لو وفى كفى ومن ذلك قوله:

لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعاً وسجودا

أي لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا لو الشرطية، لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لاصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال، و(مضارع) فاعل بفعل مضمر يفسره (تلاها) و(صرفا) جواب (إن) و(إلى المضي) متعلق بـ (صرفا).

(وإن مضارع تلاها صرفا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله: لو حرف شرط في مضي لأنه من تتمات لو الشرطية الامتناعية وقدمه الموضح هناك تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [ومن ذلك قوله: **لو يسمعون الخ**] البيت من الكامل، وقائله كثير عزة، والواو في يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين، والكاف في كما إسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق وما مصدرية، وخروا: جواب لو الامتناعية ومعناها سقطوا، وركعاً جمع راكع حال من الواو في خروا، وسجوداً جمع ساجد معطوف على ركعاً والمعنى: لو سمع الرهبان كلامها سماعاً مثل سماعي إياه خروا لعزة في حال كونهم راكعين وساجدين، والقياس أن يقول لها بدل لعزة لأنها تقدم التصريح بها لكنه أظهرها هنا تلذذاً بذكرها، والشاهد في يسمعون فإنه مضارع لفظاً ومعناه الماضي، لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضي لفظاً ومعنى أو معنى كما هنا.

قوله: [**هي الامتناعية الخ**] كلامه يقتضي أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحاً، وأما في المعنى فيقال لها شرطية كما مر.

وقوله: [**لأن لو الشرطية**] أي غير الامتناعية وهذا الحكم الذي قال صحيح ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو، وقد ذكره الموضح مستوفى والله أعلم.

أمَّا ولولا ولوما

إنما ذكر هذه الأحرف هنا من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأما فقال:

٧١٢ ـ أَمَّـا كَمَهْـمَـا يَـكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَـا لِـتِـلْوِ تِـلْوِهَـا وُجُـوبـاً أُلِـفَـا

يعني أن موضع (أما) صالح لمهما يكن من شيء لا ان معناها كمهما يك من شيء لأن (أما) حرف، و(مهما يك من شيء) اسم وفعل ومتعلقه، ولما علم أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال: (وفا. لتلو تلوها وجوباً ألفا) يعني أن الفاء تدخل على تالي تاليها نحو: أما زيد فقائم، والأصل مهما يكن من شيء فزيد قائم، ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً إصلاحاً للفظ.

أما ولولا ولوما

قول المكودي: **[إنما ذكر هذه الأحرف الخ]** الأولى في مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول أن هذه الأحرف شبيهة بلو في كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب.

(أما كمهما يك من شيء)، قول كدي: **[يعني أن موضع أما صالح الخ]** أشار بهذا إلى أن وجه الشبه كون مهما يكن من شيء صالحاً أن يجعل في موضع أما، وليس المراد أن الأصل مهما يكن من شيء ثم حذف ما ذكر ثم جعلت أما في موضعه، وإنما احتجنا لهذا ليلائم قوله بعد: لا أن معناها الخ، لكن هذا ينافيه قول المكودي بعد: والأصل مهما يكن من الخ لأنه صريح في أن الأصل مهما ثم قامت مقامها أما، ففي هذا الكلام إشكال على كل حال، وأما هذه المفتوحة الهمزة حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً.

وقوله: **[نبه على ما تجاب الخ]** الأولى أن يقول: نبه وجوب إتيان الفاء بعدها لتضمنها معنى الشرط، وإلا فالناظم لم يتكلم على جوابها أصلاً.

(وفا. لتلو تلوها وجوباً ألفا)، قول كدي: **[والأصل مهما الخ]** مهما: مبتدأ، ويكن: مضارع كان التامة وفاعلها شيء مجرور بمن الزائد بناء على قول الفارسي بجواز زيادة من في الإيجاب ويلزم عليه خلو المبتدأ من رابط، والصواب أن فاعل يكن عائد على مهما وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، ومن شيء بيان لمهما وفائدة البيان بشيء خصوصاً لأنه عام وإلا فلا يقدر في كل مقام بل يقدر البيان في كل مقام بحسبه فيقدر في نحو قوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ الآية مهما يكن من وفاة أحد إن كان من المقربين فروح الآية، وفي نحو قول المصنفين: أما بعد مهما يكن من بعد البسملة والحمدلة والصلاة على مولانا رسول الله ﷺ فكذا وكذا.

وقوله: **[فقدموا بعض الخ]** الصواب أن يقول: فزحلقوا الفاء عن محلها لأنه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف لأنه يتعلق بفعل الشرط الذي قامت مقامه أما، وإنما اقترن جواب أما بالفاء غالباً لأن أما نائبة عن مهما ومهما جوابها إذا لم يصلح جعله شرطاً فلا بد من اقترانه

وفهم من قوله (لتلو تلوها) أن الفاء لا تلي (أما) وانه لا يفصل بين أما والفاء إلا بشيء واحد وشمل المبتدأ نحو: أما زيد فقائم، والخبر نحو: أما قائم فزيد، والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ والظرف نحو: أما اليوم فزيد قائم، والمجرور نحو: أما في الدار فزيد قائم، و(أما) مبتدأ وخبره (كمهما يك من شيء) و(فا) مبتدأ وخبرها (ألفا) و(لتلو) متعلق بـ (ألفا) ومعنى تلو تال، و(وجوباً) نصب على الحال من الضمير في (ألفا) وتجوز في قوله (وجوباً) وإنما ذلك في الأكثر ولذلك قال:

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي ٱلْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يعني أن الفاء المجاب بها أما تحذف في النثر قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى».

وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

أمـا القتـال لا قتـال لـديكـم ولكن سيرا في عـراض المـواكب

بالفاء، وإنما استصحب ذلك مع أما في كل موضع غالباً ولو صح جعل الجواب شرطاً، لأن أما نائبة عن مهما والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فقويت غالباً بالفاء بهذا علله ابن مالك.

وقوله: [وشمل المبتدأ الخ] كما يقع الفصل بهذه الأربعة يقع بمعمول فعل محذوف يفسره ما بعده نحو: أما زيداً فأكرمه، ويقع الفصل بالشرط نحو قوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ الآية، وهذه الستة التي يقع الفصل بها هي التي نظمها الدنوشري، وما في المرادي من الفصل بالدعاء هو من الستة لأنه لا بد أن يذكر مع الدعاء واحد من الستة.

وقوله: [وتجوز الخ] حمل كلام الناظم على التجوز لينتفي التناقض بين قوله هنا وجوباً وقوله بعد قل.

(وحذف ذي الفا قل في نثر)، قول المكودي: [كقوله عليه الصلاة والسلام: أما بعد الخ] قال ذلك عليه السلام في حديث بريرة لما كاتبها أهلها فجاءت إلى عائشة تستعينها فقالت لها: إن أراد أهلك أن نشتري منهم نجوم الكتابة فعلت فأخبرت أهلها فقالوا إلا أن يكون الولاء لنا، فأخبرت النبي ﷺ فقال: «اشتريها واشتراطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق» ثم قام فخطب في الناس فقال: «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فشرطه باطل شرط الله أحق إنما الولاء لمن أعتق». وقيل: الحديث لا شاهد فيه وإن مثل به الموضح أيضاً الاحتمال أن يكون على حذف القول أي فأقول ما بال أقوام الخ والأولى أن يمثل بقوله عليه السلام: «أما موسى كأني أنظر إليه» أي فكأني الخ.

وقوله: كقول الشاعر: [أما القتال الخ] البيت من الطويل، وأما: حرف شرط، والقتال: مبتدأ، ولا: نافية، وقتال: اسمها، ولديكم: خبرها، والجملة خبر المبتدأ والرابط إعادة المبتدأ بلفظه، والشاهد في حذف الفاء من لا قتال، ولكن بتشديد النون حرف استدراك واسمها محذوف مع خبرها، وسيراً: مفعول مطلق والتقدير ولكنكم تسيرون سيراً، وقيل: إن سيراً اسمها والخبر محذوف تقديره شأنكم وعادتكم، وعراض: مفرد بكسر العين والضاد المعجمة وهو الشق والناحية والجانب، والمواكب بالواو جمع موكب بكسر

وفهم أيضاً من قوله (إذا لم يك قول معها قد نبذا) أي طرح وكنى به عن الحذف أنه يكثر أيضاً حذفها مع القول كقوله عز وجل: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم. و(حذف) مبتدأ، و(ذي) اسم اشارة، و(الفا) نعت له، و(قل) خبر المبتدأ، و(في نثر) متعلق بـ (قل) وكذلك (إذا) و(قد نبذا) خبر (يك) و(معها) متعلق بـ (نبذا). ثم أن لولا ولوما على نوعين: أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم، والآخر أن يكونا مختصين بالفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧١٤ ـ لَـوْلاَ وَلَـوْمَـا يَلْزَمَـانِ الابْتِدَا   إذَا امْـتِـنَـاعـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدَا

يعني (لولا ولوما) إذا عقدا أي ربطا امتناعاً بوجود ويقال أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولوما عمرو لجئتك، وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم في باب المبتدأ فـ (لولا) مبتدأ، و(لوما) معطوف عليه، و(يلزمان) خبرهما، و(الابتداء) مفعول بـ (يلزمان) و(امتناعاً) مفعول بـ (عقدا) و(بوجود) متعلق بـ (عقدا) و(إذا) متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه (يلزمان). ثم أشار إلى الاستعمال الثاني فقال:

٧١٥ ـ وَبِهِـمَا التَّـحْـضِيضَ مِـزْ وَهَـلاَّ   أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِـيَـنْـهَـا الْـفِـعْـلاَ

الكاف وهم القوم الركب على الإبل المزينة ويطلق على جماعة الفرسان، وهذا البيت مما هجي به قديماً بنو أسد، والمعنى أنكم لا تقدرون على القتال وإنما تسيرون سيراً ضعيفاً في جانب القوم وأطرافهم لأجل جبنكم وخوفكم.

وقوله: [أنه يكثر أيضاً الخ] أن يسبك ما بعدها بمصدر نائب فاعل فهم، ثم انه عبر بيكثر تبعاً لظاهر عبارة الناظم، والحق كما في الموضع أن حذفها واجب مع القول. (فإن قلت): التمثيل بهذه الآية التي مثل بها مخالف لما مر له أن الفصل بين أما والفاء لا يكون إلا بشيء واحد وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة. (قلت): أجيب بأن جملة اسودت وجوههم صلة الموصول والصلة والموصول كشيء واحد فكأن الفصل إنما وقع بالمبتدأ وهذا الذي نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما في التسهيل والكافية.

(لولا ولوما يلزمان الابتدا)، قول المكودي: [أي ربطاً امتناعاً الخ] معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابهما لوجود مدخولهما متصلاً بهما.

وقوله: [ويقال أيضاً بوجوب] بالباء ومعناه الثبوت.

وقوله: [يعني المبتدأ الخ] أشار به إلى أن المصنف أطلق الابتداء المصدر وأراد المبتدأ اسم المفعول وقد صرح بذلك المعرب.

وقوله: [وقد تقدم في باب الابتداء] أي في قوله: وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم. (فإن قلت): إنما تقدم الكلام على لولا دون لوما. (قلت): قد زاد الشراح هنالك لوما.

(وبهما التحضيض مز) التحضيض هو طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب برفق ولين.

يعني أن (لولا ولوما) يميز بهما التحضيض أي تدلان عليه كقوله تعالى: ﴿لولا أنزل علينا الملائكة﴾ قوله: ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾ ويشارك لولا ولوما في التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله: (وهلا. ألاَّ ألا) يعني أن هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما في التحضيض نحو: هلا تأتينا، وألا تصل إلينا، وألا تقبل علينا، وهذه الأحرف أعني لولا ولوما وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل وإلى ذلك أشار بقوله: (وأولينها الفعلا) أي اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو: هلا تأتينا، والماضي نحو: هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال. و(التحضيض) مفعول بـ (مز) و(هلا) وما بعده معطوف على الضمير في (بهما) ولم يعد الجار فيقول بـ (هلا) لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك، وها في قوله و(أولينها الفعلا) عائدة على الأحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان. ثم قال:

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

يعني أن هذه الأحرف الخمسة قد تدخل على الاسم على وجهين: الأول أن يكون مفعولاً بفعل مضمر وشمل نوعين: أحدهما أن يكون مفسراً بالفعل لواقع بعد الاسم نحو: هلا زيداً أكرمته فيكون من باب الاشتغال، والآخر أن يفسره سياق الكلام كقوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

(وهلا ألا ألا) (فإن قلت): حيث زاد هذه الثلاثة هنا كان ينبغي له أن يزيدها في الترجمة.

(قلت): لما كانت لا تغتفر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشروط فهي غير مناسبة للباب. قيل: وإنما ذكرها هنا استطراداً تبعاً للقسم الثاني من قسمي لولا ولوما، ثم ان هلا مركبة من هل لا وألا المشددة، قال الشمني: يجوز أن يكون أصلها هلا قلبت الهاء همزة وألا بالتخفيف الذي يقوله الجمهور انها حرف عرض، والذي نص عليه في شرح الكافية ورواه عن سيبويه أنها للتحضيض، ومن ورودها للتحضيض قوله تعالى: ﴿ألا تقتلون قوماً﴾.

(وأولينها الفعلا)، قول المكودي: [والماضي نحو هلا الخ] اعترض بأن هذه الأداة إن دخلت على الماضي فلا تكون للتحضيض أبداً بل تكون للتوبيخ واللوم والتقديم لأن التحضيض طلب وهو لا يكون إلا في المستقبل. (قلت): قد يقال إن المكودي لم يطلق في الماضي بل قيده بما إذا كان بمعنى المستقبل، وهو إذا كان كذلك فالأداة الداخلة عليه تحضيضية فلا اعتراض عليه.

وقوله: [والفعل مفعول ثان] الأولى أنه أول والهاء مفعول ثان لأن الفعل تابع لأداة متبوعه.

(وقد يليها اسم بفعل مضمر. علق) معنى التعليق هنا العمل، فالتعليق لغوي لا اصطلاحي الذي هو مقابل للإلغاء.

قول المكودي: [كقوله: ألا رجلاً الخ] البيت من الوافر، وقائله أعرابي كان يطلب امرأة يتزوجها، وألا: حرف عرض لأن الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض، ورجلاً: مفعول بفعل محذوف قدره المكودي

التقدير: ألا تروني. الثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هلا زيداً ضربت. و(اسم) فاعل بـ (يلْيها) و(علق) في موضع الصفة لـ (اسم) و(بفعل) متعلق بـ (علق).

الإخبار بالذي والألف واللام

الباء في قوله بالذي باء السببية لا باء التعدية، لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى: ان الذي به يكون الإخبار وليس كذلك بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. ثم ان الإخبار يكون بالذي وفروعه وبالألف واللام، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

ألا تروني رجلاً، ويصح أن يقال إنه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده، وجملة جزاه الله المذكورة على الأول نعت رجل وعلى الثاني تفسيرية، ويروى ألا رجل بجر رجل على حذف من، ويدل: مضارع دل وفاعله يعود على رجلاً، وعلى محصلة: متعلق بيدل وهو بكسر الصاد المشددة اسم فاعل من حصل، والمحصلة عندهم هي المرأة التي تحصل تراب المعادن وأراد بها هنا التي تحصل مآرب بيتها وزوجها، وتبيت: بضم التاء مضارع أبات، قالوا: وأراد به هنا كونها عند امرأة لها زوج لأنها محفوظة، والظاهر أنه بفتح التاء مضارع بات من أخوات كان وهي هنا تامة بمعنى تكون وتوجد بين والديها، والتقدير: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً من نعته وصفته يدل على امرأة تحصل مآرب بيتها وزوجها وتكون محفوظة في حجر والديها، والشاهد في قوله رجلاً حيث ولي لفظ ألا، وفي التقدير هو مفعول لمحذوف.

الإخبار بالذي والألف واللام

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة أن الناظم لما ذكر أموراً صعبة أراد أن يختبر الطالب هل حصل شيئاً منها أم لا؟ ولذا أسماه النحويون باب الإخبار. ثم تأخير هذا الباب إلى هنا أولى من تقديم السيوطي له في باب المبتدأ والخبر، لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب اختبار المتعلم فيما تعلمه من الأبواب السابقة، فإذا قيل للمتعلم: كيف تخبر عن زيد من قولك: جاء زيد وعمرو، فأجاب بقوله: الذي جاء هو عمرو وزيد علمنا أنه راعى القاعدة وهي العطف على الضمير المتصل مع الفصل المشار إليه سابقاً: وإن على ضمير رفع متصل الخ، وإذا قلت له: أخبر عن زيد من قولك: مررت بزيد وعمرو فقال: الذي مررت به وبعمرو زيد علمنا أنه حصل قاعدة العطف على الضمير المجرور وهي إعادة الخافض المشار إليها بقوله: وعود خافض لدى عطف الخ.

قول المكودي: **[الباء في قوله بالذي الخ]** هذا أحد التأويلات في هذه العبارة ومنها أن الباء، في بالذي بمعنى عن وتكون عن في عنه في عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء، وارتكبوا هذا المجاز لقصد التعمية على المبتدي لينظروا هل يتفطن.

٧١٧ - مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْه بَالَّذِي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ
٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي المستقر مبتدأ متقدماً وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي، واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي ضميراً يعود من الصلة على الذي. و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها (قيل) و(عنه) متعلق بـ (أخبر) وكذلك بـ (الذي) و(أخبر) وما عمل فيه محكى بـ (قيل) و(خبر) خبر عن (ما) و(عن الذي) متعلق بـ (خبر) و(استقر) في موضع الحال من الذي، و(مبتدأ) حال من الضمير المستكن في (استقر) و(قبل) متعلق بـ (استقر) و(الذي) الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظها لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، و(ما) في البيت الثاني مبتدأ وهي موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم المخبر به وهو باقي الجملة وصلتها (سواهما) والخبر (فوسطه) ويجوز أن تكون (ما) مفعولة بفعل مضمر يفسره (فوسطه) وهو أحسن و(صلة) حال من الهاء في (وسطه) و(عائدها) مبتدأ وخبره (خلف) و(معطي) مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول و(عائدها) وخبره في موضع الصفة لـ (صلة) ثم مثل صورة الإخبار فقال:

٧١٩ - نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر)، قول المكودي: [واستقر في موضع الحال الخ] الأولى أن مبتدأ حال من الذي، وجملة استقر في موضع نصب صفة مبتدأ، والمعنى: اللفظ الذي قال لك قائل أخبر عنه بالذي اجعله خبراً عن الذي حال كون الذي مبتدأ مستقراً قبل الخبر.

وقوله: [وهو أحسن] الأولى الوجه الأول لأن الفاء لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ولذا اختار سيبويه في قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ بالرفع.

وقوله: [ومعطي مضاف إليه] وهو صفة لموصوف محذوف تقديره العائد من الصلة إلى الموصول ضمير خلف اسم معط تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخراً خبراً وقد مر والخبر الجزء المتم الفائدة، ومر الأصل في الاخبار أن تؤخرا، وأما باعتبار الأصل فليس بمعطى التكملة خلافاً للشارح، وتكملة مصدر كمل يكمل تكميلاً وتكملة والمراد بها هنا الكمال والتمام.

(نحو الذي ضربته زيد) الذي: مبتدأ، وجملة ضربته من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذي والعائد الهاء في ضربته، وزيد خبر وهو اسم جامد لا يتحمل ضميراً.

قول المكودي: [الذي ضرب زيداً أنا] الذي: مبتدأ، وضرب: فعل ماض وفاعله يعود على الذي وهو الرابط بين الصلة والموصول، وزيداً: مفعوله، وأنا: خبر الذي.

يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك (ضربت زيداً) جعلت في أول كلامك (الذي) كما ذكر لك، وجعلت زيداً خبراً عن الذي، وجعلت في موضع زيد ضميراً مطابقاً له، وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد، ونبهك بقوله (فادر المأخذا) على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الإخبار عن التاء في ضربت من قولك (ضربت زيداً) الذي ضرب زيداً أنا، وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: زيد أبوك لقلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبيك لقلت: الذي هو زيد أبوك. ثم ان الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون في المفرد المؤنث والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٠ ـ وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ ٱلْمُثْبَتِ

يعني أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور هو: بلغ الزيدان العمرين رسالة، فإذا أخبرت عن الزيدان قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدان ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللذان، وإذا أخبرت عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين، وإذا أخبرت عن رسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة. و(باللذين) متعلق بـ(أخبر) و(مراعياً) حال من الضمير المستتر في (أخبر) و(وفاق) مفعول لـ (مراعياً). ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا ٱلْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط: الأول أن يكون قابلاً للتأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط.

(وباللذين والذين والتي)، قول المكودي: [يعني أن المخبر عنه] أي في المعنى، وأما في اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالمثبت في النظم.

[وقوله: [اللذان بلغا الخ] إعرابه: اللذان مبتدأ، وجملة بلغا صلته والعائد الألف في بلغا، والعمرين مفعول أول، ورسالة مفعول ثان، والزيدان خبر اللذان.

وقوله: [قلت الذين بلغهم الخ] فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثاني رسالة والعمرون خبر. (فإن قلت): القياس أن يقال الذين بلغ الزيدان إياهم رسالة العمرون ليكون إياهم وقع في مكان المخبر به وهو العمرون. (قلت): لو فعلوا ذلك لانفصل الضمير، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل. الخ، وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقاً: والحذف عندهم كثير منجلي. في عائد الخ، وكل ما قيل هنا يقال في الاخبار عن رسالة.

(قبول تأخير وتعريف)، قول المكودي: [ذكر في هذين الخ] في هذا إشارة للتنكيت على الناظم حيث

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو: زيد ضربته، واسم الإشارة نحو: زيد ضربت ذلك فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضع يخلفه على القاعدة، وهو كأن يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار.

لم يستوف شروط الاخبار وهي سبعة هذه الأربعة المذكورة في النظم وثلاثة أخر زادها الموضح وغيره وهي ان يصح أن يرد المخبر عنه في الإثبات، فلو كان لازماً للنفي كأحد فلا يخبر عنه، وإن تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من اضرب زيداً، وأن لا يكون المخبر عنه في إحدى جملتين مستقلتين، فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بأن يقال: الذي قام وقعد عمرو وزيد، لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة والمعطوف على الصلة صلة ولا رابط في هذه الثانية.

وقوله: **[مثل أسماء الاستفهام الخ]** مثال الاستفهام: أيهم عندك؟ ومثال الشرط: أيهم يكرمني أكرمه، فلا يصح الاخبار عن أي لأنه لو قيل لك أخبر عنها في المثالين لقلت في الأول الذي هو عندك أيهم، وفي الثاني الذي هو يكرمني أكرمه أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة السابقة مع أن أيا للصدارة فلا تؤخر، وفي عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله:

كم عذول قد رام إفشاء سري ... فكتمت حديث حبك منه
قد حللت بالصدر مني حباً ... ما له الصدر ليس يخبر عنه

وقوله: **[كالحال والتمييز الخ]** علة المنع فيهما أنهما يصيران معرفتين مع أنهما لازمان للتنكير، فلو قيل لك: أخبر عن راكباً من جاء زيد راكباً، وعن غلاماً من اشتريت تسعين غلاماً، لقلت في الأول: الذي جاء زيد إياه راكب، وفي الثاني: الذي اشتريت تسعين إياه غلام، فيكون إياه في الأول حالاً وفي الثاني تمييزاً وهو معرفة، والحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين، وفي المعنى قال مولانا الجد أبو الفيض سيدي حمدون:

قال لي عاذلي ولم يدر شأن الـ ... ـحب أخبر عن حال حب رأيته
قلت كيف الاخبار عنه ولا يقـ ... ـبل تعريفاً إذا عشقت دريته

(كذا الغنى عنه بأجنبي) أي بلفظ أجنبي من هذا التركيب الذي قيل لك أخبر عن لفظ فيه، ومعنى الاستغناء عن المخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأتي بهذا الأجنبي مكانه في تركيب آخر، فزيداً من قولك ضربت زيداً يصح حذفه وجعل عمرو مكانه في تركيب آخر، بخلاف الهاء من زيد ضربته الآتي لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مثلاً مكانها لخلو الخبر من الرابط.

قول المكودي: **[للزم أن تضع الخ]** بيانه أنه إذا قيل لك أخبر عن الهاء من زيد ضربته لقلت الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل وهو لفظ هو المتأخر في التركيب الذي جعل منفصلاً، فتقول في إعرابه:

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الإخبار عن مصدر فاعل ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن موصوف دون صفته، لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر، إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا أن يوصف به. و(قبول تأخير) مبتدأ، و(تعريف) معطوف على (تأخير) و(قد حتما) في موضع خبر المبتدأ، و(لما) متعلق بـ(حتما) وكذلك (ههنا) و(ما) موصولة وهي واقعة على المخبر عنه وصلتها (أخبر عنه) و(الغني) مبتدأ، و(عنه) متعلق به وكذلك بـ (أجنبي) و(شرط) خبر المبتدأ، و(كذا) متعلق بـ (شرط) و(ذا) إشارة إلى الشروط السابقة. ثم انتقل إلى الإخبار بأل فقال:

الذي: مبتدأ، وزيد: مبتدأ ثان، وجملة ضربته في محل رفع خبر زيد، والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والجملة إذا وقعت خبراً لا بد لها من رابط عملاً بقوله حاوية معنى الذي سيقت له، وجملة الموصول أيضاً لا بد لها من رابط لقوله على ضمير لائق مشتملة، وليس في الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للمكودي.

وقوله: [عن مصدر الخ] كما لا يخبر عن هذه الثلاثة لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه، وأما الاخبار عن المضاف إليه دون المضاف فيجوز ويجمع ذلك مثال الموضح: سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم، فلا يصح الاخبار في هذا المثال عن لفظ وحده إلا عن المضاف إليه وهو زيد لأن الضمير يخلفه، فمثال الاخبار عن زيد الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد.

ولا يصح الاخبار عن الأب وحده بأن تقول: الذي أسر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب لأنه يلزم إضافة الضمير الحال محله إلى زيد وذلك ممتنع.

ولا يصح الاخبار عن المصدر وحده بأن تقول: الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب لأنه يلزم على ذلك تعلق الجار والمجرور بالضمير الحال محل المصدر والضمير لا يتعلق به معمول أبداً عند البصريين.

ولا يصح الاخبار عن الموصوف وهو عمرو دون صفته بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو لأن الكريم حينئذ يكون وصفاً للهاء في منه والضمير لا يوصف ولا يوصف به.

ولا يصح الاخبار عن الصفة وهي الكريم دون عمرو موصوفها بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم لأن الضمير يكون حينئذ وصفاً لعمرو وقد علمت أن الضمير لا يوصف به.

نعم يصح الاخبار عن المضاف والمضاف إليه معاً وهما أبا زيد في مثالنا بأن تقول: الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

ويصح الاخبار عن المصدر ومعموله بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب، وكان القياس أن يوضع في محله لكن لو وضع في محله لأدى إلى انفصاله، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله.

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا   يَكُونُ فِيهِ ٱلْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

يعني أن الإخبار يكون بـ (أل) كما يكون بـ (الذي) إلا أن الإخباز بالذي يكون في الجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك، والإخبار بأل لا يكُون إلا في الجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله: (وعن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما) فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ   كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى ٱللَّهُ ٱلْبَطَلْ

يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون منصرفاً ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال من ذلك فقال: (كصوغ واق من وقى الله البطل) فإذا قيل لك: أخبر عن لفظ الله من قولك (وقى الله البطل) قلت: الواقي البطل الله. ولو قيل لك: أخبر عن البطل قلت: الواقيه الله البطل.

ويصح الاخبار عن الصفة والموصوف معاً وهما عمرو الكريم بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) الباء في بأل بمعنى عن، وعن في عن بعض بمعنى الباء، ففي العبارة قلب للتعمية والاختبار الموضوع الباب لذلك.

ثم اعلم أن الإخبار عن أل لا بد فيه من شروط عشرة: السبعة المارة أربعة عند المصنف والثلاثة المزيدة عليه، والثلاثة المكملة للعشرة مأخوذ من كلامه هنا فيؤخذ من قوله: عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما شرطان: أحدهما أن تكون الجملة فعلية. الثاني أن يكون الفعل في الصدر ولا يتقدم عليه غيره أصلاً. الثالث أن يكون الفعل متصرفاً وهذا صرح به الناظم في قوله: إن صح صوغ صلة منه لأل، وصنيع المكودي يوهم أنه لا يؤخذ منه إلا الأول والثالث دون الثاني وقد علمت أن الحق خلافه، فلو كانت الجملة إسمية كزيد أخوك فلا يصح الاخبار عن أل ببعضها وإن كانت فعلية ولكن تقدم على الفعل غيره نحو: ما برح محمد محسناً، فلا يصح الاخبار عن أل بمحمد ولو كان غير متصرف نحو: عسى زيد أن يقوم فلا يصح الاخبار عن أل بزيد.

(كصوغ واق من وقى الله البطل)، قول المكودي: **[قلت الواقي البطل الله]** أل اسم موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعد لكونها على صورة الحرف، وواقي اسم فاعل من وقى صلتها وقد مر وصفة صريحة صلة أل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على أل واستتاره هنا وجوباً لكون الصلة رفعت ضميراً عائداً على أل كما هو مفهوم ضمير غيرها في قوله بعد: وإن يكن ما رفعت صلة الخ، والبطل أي الشجاع مفعول بالواقي، والله خبر أل.

وقوله: **[قلت الواقيه الله البطل]** الإعراب على نمط ما قبله إلا أن الفاعل هنا ظاهر وهو الله، والعائد

والضمير في قوله (وأخبروا) عائد على النحويين وعلى العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئه، و(هنا) ظرف مكان متعلق بـ (أخبروا) و(بأل) متعلق بأخبروا، وكذلك (عن) و(ما) موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت. و(إن) شرط، و(صوغ) فاعل يصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(منه) متعلق بـ (صوغ) وكذلك (لأل) و(كصوغ) مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بـ (من) قول محذوف، و(وقى) الخ محكي به والتقدير: كصوغ واق من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر. ثم قال:

٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ   ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

يعني أن الوصف الواقع صلة لأل إذا رفع ضميراً يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل: أخبر عن زيد من قولك ضربت زيداً، قلت: الضاربه أنا زيد، فالضمير العائد على غير أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره. وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك: أخبر عن التاء من ضربت زيد، قلت: الضارب زيداً أنا، ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف. و(إن يكن) شرط، و(ما) اسم (يكن) وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير (أل) وصلتها (رفعت) و(صلة أل) فاعل بـ (رفعت) والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعته، و(ضمير) خبر (يكن) و(أبين وانفصل) جواب الشرط.

على أل هنا الهاء البارزة في الواقيه ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة لأنهم خصصوا قوله في الموصول والحذف عندهم كثير منجلي في عائد الخ بغير الوصف الواصف صلة لأل، وأما الضمير الفضلة في الوصف العائد على أل فلا يحذف.

(وإن يكن ما رفعت صلة أل)، قول المكودي: [قلت الضاربه أنا زيد] أل مبتدأ وضارب صلتها والهاء هي العائد على أل لأنها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر.

وقوله: [قلت الضارب زيد أنا] قال غير واحد: وضابط ما يعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها أن تنظر إلى أل فإنها واقعة أبداً على الاسم الذي جعل خبراً، فإن كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر، وإن كان الاسم الذي جعل خبراً غير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل اهـ. (قلت): هذا الضابط باطل لأن المثال السابق وهو وقى الله الباطل إذا أخبرت فيه عن الله وقلت الواقي البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم.

العدد

٧٢٦ ـ ثَـلاَثَـةً بِـالـتَّـاءِ قُـلْ لِلْعَشَـرَهْ ... فِي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ

٧٢٧ ـ فِي الضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْمُمَيِّـزَ اجْرُرِ ... جَمْـعـاً بِـلَفْظِ قِـلَّةٍ فِي الأَكْـثَرِ

يعني أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته التاء، وإن كان واحده مؤنثاً لم تلحقه التاء فتقول: ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكراً، وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله (في الضد جرد) المؤنث يعني في ضد المذكور

العدد

مناسبة ذكر العدد عقب الإخبار اجتماع شيئين متلازمين غالباً في كل منهما، أما في باب الإخبار فهما المبتدأ والخبر، وفي باب العدد اجتماع العدد والمعدود، والعدد بفتحتين هو في الأصل مصدر عد يعد عداً وعدداً، وفي الاصطلاح يطلق على المعدود وعلى الألفاظ الدالة على العدد كما يقال على الجمع للفظ دال على الجمعية وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه السفلى والعليا القريبتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب، والثلاثة أيضاً لها حاشية بعدى سفلى وهي واحد ولها حاشية بعدى عليا وهي خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد، إذا علمت هذا تبين لك أن القريبة عليا أو سفلى هي التي ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلاً كالاثنين والأربعة بالنسبة للثلاثة فيما مر، والبعيدة عليا أو سفلى هي التي بينها وبين العدد مرتبة فأكثر، لكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحد بمعنى أنه إن كان بين العدد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدى، وإن كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة، وهذا معنى قولهم على السواء.

(ثلاثة بالتاء قل للعشرة)، قول المكودي: [إذا كان واحد الخ] اعلم أن العبرة بكون الواحد مذكراً أو مؤنثاً عود الضمير عليه وسيقول الناظم: ويعرف التقدير بالضمير الخ، فإن عاد الضمير على الواحد مذكراً وجمع الواحد لزم تجريد العدد من التاء، ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لأنه قد يكون اللفظ مؤنثاً في الذكر بالتاء ويعود الضمير عليه مذكراً نحو طلحة فإذا جمعته وأتيت بالعدد قلت ثلاثة طلحات بالتاء لأن الضمير يعود على طلحة مذكراً ولو راعيت اللفظ لجردت العدد من التاء، وقد يكون اللفظ في المعنى مؤنثاً ويعدو الضمير عليه مذكراً نحو شخص فإنه يطلق على الذكر والأنثى، فإذا أردت به الأنثى صار مؤنثاً لكن الضمير يعود عليه مذكراً، فإذا جمع وأتي بالعدد وجبت التاء اعتباراً لمرجع الضمير فتقول: ثلاثة أشخاص عندي من النسوة ولا تعتبر المعنى وإلا جرد العدد من التاء.

(فإن قلت): التاء علامة التأنيث وسيقول الناظم علامة التأنيث تاء أو ألف فالقياس أن تلحق العدد إذا كان لمؤنث وتسقط إذا كان لمذكر وهنا عكسوا. (قلت): أجاب السيوطي بأن العرب فعلت ذلك، وعلل النحاة بأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل والتاء ثقيلة واللفظ المجرد منها خفيف فأعطوا الثقيل للخفيف

وهو المؤنث. و(ثلاثة) مفعول مقـدم بـ (قل) و(قـل) مضمن معنى اذكر، و(بـالتاء) متعلق بـ (قـل) و(العشرة) كذلك، و(في عد) كذلك، و(عد) مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) موصولة واقعة على المعدود، و(آحاده مذكرة) جملة من مبتدأ وخبر صلة لـ (ما) و(في الضد) متعلق بـ (جرد) ومفعول (جرد) محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنـه لا وجه لـه في الإعراب.

ثم أنتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال: (والمميز اجرر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة يجمع جمع قلة نحو: ثلاثة أكلب، وعشرة أجمال، وثلاث أينق، وعشر أكتاف. وفهم من قوله (في الأكثر) أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثلاثة قروء، فإن لم يسمع للاسم إلا جمع الكثرة ميز به نحو: ثلاثة رجال، و(المميز) مفعول بـ (اجرر) و(جمعاً) حال منه، و(بلفظ) متعلق بـ (جمعاً). ثم قال:

والخفيف للثقيل ليقع التعادل، فقد صار الفاضل الذي هو المذكر بلبسه برقع النساء مفضولاً وصار المفضول بلبسه عمامة الرجال فاضلاً ولا غرابة في هذا، ثم إن محل لزوم عدم المطابقة إذا كان المعدود مذكراً مؤخراً عن العدد فإن كان محذوفاً أو قدم على العدد جاز في العدد وجهان المطابقة وعدمها وهو الغالب، فمثال الحذف قوله عليه السلام ثم أتبعه بست من شوال الأصل بستة بالتاء لأن المعدود وهو أيام مذكر فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد، ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لأن المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد، ومفهوم قول الناظم ثلاثة بالتاء الخ أن واحداً واثنين يبقيان على الأصل الذي هو لزوم المطابقة فيهما وسيأتي تحصيل حسن.

قوله: [**وقل مضمن معنى اذكر**] إنما احتاج إلى دعوى التضمين لأن القول لا ينصب المفرد إلا إن كان في معنى الجملة كقلت خطبة وهنا ليس كذلك لكن نص في التسهيل على أن المفرد الخالي من معنى الجملة إذا أريد به مجرد لفظه جاز نصبه بالقول وما هنا من هذا القبيل وعلى هذا فلا تضمين أصلاً.

وقوله: [**ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم الخ**] اعترضه المعرب بأن له وجهاً وهو أن ثلاثة بالرفع مبتدأ وبالتاء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو المسوغ للابتداء بالنكرة، وجملة قل على تضمين معنى اذكر خبر والعائد محذوف والتقدير ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها إلى العشرة اهـ.

(قلت): هذا الاعتراض مبني على جواز الإخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب المحققين، ولعل كدي مشى على عدم جواز الإخبار بها وهو مذهب الجمهور فلذا قال: لا وجه له وحينئذ فيكون الاعتراض ساقطاً.

(والمميز اجرر)، قول المكودي: [**إلى عشرة يجمع جمع قلة**] كان ينبغي له أن يزيد بعد قلة مجروراً بإضافة العدد إليه ليكون شرحاً لقول الناظم اجررا، وأما على عبارته فلم يتعرض لشرحه، ثم إن المأخوذ من النظم أمور ثلاثة: كون التمييز جمعاً وهذا صرح به، وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله لفظ قلة لأن الذي يوصف بجمع قلة وكثرة هو جمع التكسير لا غير، وكونه بلفظ قلة لا كثرة وهذا مصرح به في لفظ قلة،

٧٢٨ ـ وَمِـائَـةً وَالأَلْـفَ لِلْفَـرْدِ أَضِـفْ ... وَمِـائَـةٌ بِـالْجَمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

يعني أن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل وألف رجل. وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعها كذلك نحو ألف وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله: (ومائة بالجمع نزراً قد ردف) يعني أن مائة تضاف قليلاً للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين ومائة. و(الألف) مفعول بـ (أضف) و(للفرد) متعلق بأضف، و(مائة) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (قد ردف) مبني للمفعول أي تبع بالجمع، و(نزراً) حال من الضمير المستتر في (ردف) وإنما قدم الناظم مائة وألفاً على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

ويكون قوله في الأكثر راجعاً إلى ثلاثة، ومن غير الغالب تخلف ذلك فمن تخلف الجمع الإفراد ويلزم منه تخلف التكسير والقلة ثلاثمائة فأضيف ثلاث إلى مـائة وهي مفـردة في اللفظ، ومن تخلف التكسير خمس صلوات فخمس مضاف إلى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم لصلاة، ومن تخلف كونه بلفظ قلة وفيه صورتان كما يؤخذ من المكودي: إحداهما أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذي سمع له شاذ وجمع الكثرة مقيس فيضاف إلى المقيس نحو ثلاثة قروء جمع كثرة لقرء بفتح القاف وسمع أقراء جمع قلة لكنه شاذ كما سيأتي، نعم إن قيل انه جمع قرء بضم القاف كان مقيساً لكن الأفصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات، والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر وعلى الحيض، والثانية أن يكون جمع القلة مهملاً ولم يسمع إلا جمع الكثرة كمثال المكودي بثلاثة رجال فإنه جمع رجل ولم يسمع جمعه جمع قلة، وأما أرجل فإنه جمع رجل بكسر الراء الجارحة المعلومة، هذا هو الصواب في تقرير كلام الناظم والمكودي يقتضي أن في الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد علمت ان الحق خلافه.

(ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيفا إلى المفرد غالباً لأنهما إن أضيفا إلى جمع وقيل مثلاً مائة رجال وألف عبيد لحصل النقل بالجمع والتنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وإنما أفردوا مائة في ثلاثمائة رجل وجمعوا الألف في ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقـل المؤنث وثقل الجمع، وأما الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط، قاله السخاوي.

(ومائة بالجمع نزراً قد ردف)، قول المكودي: [وأشار به إلى قراءة الخ] وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة فقيل إن سنين بدل من ثلاثة وأورد عليه ان المبدل منه في نية الطرح ويكون التقدير: ولبثوا في كهفهم سنين فتفوت الدلالة على العدد، وأجيب بأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ومن غير الغالب أن لا يكون في نية الطرح ومنه ما هنا، وقيل انه عطف بيان وهو الظاهر.

وقوله: [وسوغ الابتداء به التفصيل الخ] غير ظاهر والأولى ان مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه معرفة إذ هو محكي مقصود لفظه.

وقوله: [وإنما قدم الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً قال له: كان ينبغي للناظم على ما

٧٢٩ ـ وَأَحَـدَ اذْكُـرْ وَصِـلَنْـهُ بِـعَشَرْ ... مُـرَكَّـبـاً قَـاصِـدَ مَـعْـدُودٍ ذَكَـرْ

يعني أنك إذا قصدت المذكر قلت: أحد عشر بغير تاء، و(أحد) مفعول بـ (اذكر) و(بعشر) متعلق بـ (صلنه) و(مركباً وقاصد) حالان من الفاعل المستتر في (اذكر) فـ (مركباً) على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون (مركباً) حالاً من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

٧٣٠ ـ وَقُـلْ لَدَى التَّـأْنِيثِ إِحْدَى عَشْـرَهْ ... وَالـشِّـينُ فِـيهَـا عَـنْ تَمِـيمٍ كَـسْـرَهْ

يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إحدى عشرة امرأة، هذه هي اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله: (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول: إحدى عشِرة امرأة. و(لدى) هنا بمعنى في، و(إحدى عشرة) مفعول بـ (قل) مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: (ثلاثة بالتاء قل للعشرة) و(الشين) مبتدأ، و(كسرة) مبتدأ ثان وخبره (فيها) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(عن تميم) متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار. ثم قال:

٧٣١ ـ وَمَـعَ غَـيْرِ أَحَـدٍ وَإِحْـدَى ... مَـا مَعْهُـمَا فَـعَلْتَ فَـافْـعَـلْ قَصْـدَا

يعني أن ما فعلت في عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما عداهما من غيرهما، فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشر إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول: اثنا عشر رجلاً، وثلاثة عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة. و(مع) متعلق بـ (افعل و(ما) مفعول بفاعل وهو موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها (فعلت) و(معهما) متعلق بـ (فعلت)

يقتضيه الترتيب الطبيعي أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك يتكلم على مائة وألف، فأجاب بقوله: وإنما قدم الخ.

وقوله: [**على ما دونها من العدد الخ**] أي الذي مبدأه تسعة وتسعون ومنتهاه أحد عشر، فيكون أحد عشر غاية في النقص لا في الزيادة.

(وأحد اذكر وصلنه بعشر) همزة أحد وإحدى منقلبة عن واو إلا أن القلب في أحد شاذ وفي إحدى مقيس وقد سمع عشر على الأصل.

قول المكودي: [**للمناسبة**] أي لمناسبة قاصد الذي هو اسم فاعل قطعاً، قال المعرب: وذكر نعت معدود.

(والشين فيها عن تميم كسرة) أصله كسرة بالتاء ثم أبدلت في الوقف هاء.

قول المكودي: [**ولدى هنا بمعنى الخ**] وتارة تكون بمعنى عند، وفرقوا بينهما بأن لدى إن كانت بمعنى في كتبت بالإمالة وإن كانت بمعنى عند كتبت بالألف.

والضمير العائد على (ما) محذوف تقديره فعلته. ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:

٧٣٢ ـ وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة، و(ما) الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة، و(ما قدما) صلتها، و(لثلاثة) خبره، و(ما) الأولى موصولة معطوفة على (تسعة) وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها (بينهما) والتقدير الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب، وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر أشار إليه بقوله:

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا إثْنَيْ إذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(ولثلاثة وتسعة وما. بينهما)، قول المكودي: [المنسوب لعشرة] أي في الأفراد وصوابه أن يقول من ثلاثة إلى عشرة لأن لفظ عشرة لا يلزم فيه عدم المطابقة بل فيه تفصيل.

وقوله: [معطوفة على تسعة الخ] قال المعرب: صوابه على ثلاثة ولا وجه له إلا إن قلنا بمذهب من يقول ان المعاطيف إن تكررت فكلها معطوفة على الأول، وقيل: كل معطوف على ما يليه، وإذا كانت المسألة خلافية فلا وجه للاعتراض.

وقوله: [ما بين الثلاثة والعشرة] صوابه أن يقول: والتسعة بدل من العشرة لأن عشرة يطابق في التركيب، ولم يتكلم المكودي على ألف ركبا في قول الناظم إن ركبا فالجمهور على أنه زائد لأن المذكور قبله ثلاثة ولذا قيل صوابه حينئذ ركبت بالتاء لأنه يعود على الثلاثة، وقال بعض الألف للتثنية عائد على ثلاثة وتسعة، وأما ما في قوله ما بينهما فمبتدأ وخبرها محذوف تقديره كذلك، والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضية مقدمة من تأخير.

(وأول عشرة اثنتي) أشار بهذا إلى لفظ اثنين إن ركب مع عشرة فإنه يبقى على مطابقته كما كان مفرداً، ولم يفصح المكودي عن هذا الشرح كل الإفصاح وزاد فائدة أخرى وهي قوله: فتحذف النون منها وتجعل الخ، وقد مر حكم حذف النون في قوله:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف

وحاصل ما مر في ألفاظ العدد من واحد إلى تسعة عشر أنها أقسام ثلاثة: قسم تجب فيه المطابقة مطلقاً كان أو مركباً وهو لفظ واحد واثنين فيؤخذ حكمهما إذا كانا مفردين من مفهوم قوله أول الباب: ثلاثة بالتاء الخ، فحيث لم يتكلم عليهما علمنا أنهما باقيان على الأصل وهو المطابقة، وصرح بوجوب مطابقتهما إذا كانا مركبين معاً في قوله: وأحد اذكر وصلنه بعشر الخ، مع قوله: وقل لدى التأنيث إحدى عشرة، مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني الخ.

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشر، فتحذف النون منهما وتجعل عشر وعشرة مكانه، ثم بين أنهما معربان بقوله:

٧٣٤ - وَٱلْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَٱلْفَتْحُ فِي جُزْأَي سِوَاهُمَا أُلِفْ

غير الرفع هو الجر والنصب، فتقول في الرفع: اثنا عشر واثنتا عشرة، وفي الجر والنصب: اثني عشر واثنتي عشرة، وفهم منه أن هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان إعراب المثنى. و(عشرة) مفعول أول بـ (أول) و(اثنتي) مفعول ثان، و(عشرا) معطوف على (عشرة) و(اثني) معطوف على (اثنتي) و(أنثى) مفعول مقدم بـ (تشا) و(أو ذكرا) معطوف على (أنثى) وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني وقصر (تشا) لضرورة الوزن، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من (تشا) لاجتماعها مع همزة أو. ثم قال: (والفتح في جزأي سواهما ألف) يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين، والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول: أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معاً وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الأول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث، و(الفتح) مبتدأ، و(في جزأي) متعلق

القسم الثاني: ما يلزم فيه عدم المطابقة مطلقاً مفرداً أو مركباً وهي ألفاظ سبعة. ثلاثة وتسعة وما بينهما، فأشار الناظم لما إذا كانت مفردة بقوله: ثلاثة بالتاء الخ، ولما إذا كانت مركبة بقوله: ولثلاثة وتسعة وما بينهما الخ.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل وهو لفظ عشرة، فإن كان مفرداً لزمه عدم المطابقة وذلك مأخوذ من قوله أول الباب: قل للعشرة أي إلى العشرة والغاية داخلة، وإن كان مركباً لزمته المطابقة وهو المشار إليه بقوله: وصلنه بعشرة، مع قوله: وقل لدى التأنيث إحدى عشره، مع قوله: ومع غير أحد وإحدى، مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني.

(واليا لغير الرفع وارفع بالألف)، قول المكودي: [معربان إعراب المثنى] وهو كذلك كما مر، ويؤخذ من هذا المثال أنهما ليسا بمثنيين حقيقة وإنما هما ملحقان بالمثنى وهو كذلك كما من أول الكتاب، وإنما لم يجعلا كأخواتها في البناء لأن عشراً بعدهما واقع موقع النون وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان مع ما هو واقع موقع النون.

وقوله: [واثني معطوف على اثنتي الخ] (فإن قلت): يلزم على ما قال عطف معمولين وهما عشر واثني على معمولين وهما عشرة واثنتي. (قلت): هذا اللزوم صحيح ولكنه جائز لأن العامل واحد وهو أول وإنما يمتنع إن كان العامل غير متحد.

وقوله: [لضرورة الوزن] قال بعض شيوخ القراء: الصواب أن هذه لغة تجري في الوصل مجرى الوقف، وحيث وجدت اللغة فلا معنى للاعتذار بالضرورة.

(والفتح في جزأي سواهما ألف)، قول المكودي: [فلتضمنه معنى حرف العطف] بيان ذلك أن الأصل

بـ (الفتح) في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى التمييز فقال:

٧٣٥ ـ وَمَيِّـزِ ٱلْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَـا بِـوَاحِـدٍ كَـأَرْبَـعِـينَ حِـينَـا

يعني أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو: عشرين ديناراً، وتسعين غلاماً، وأربعين حيناً أي زماناً. وفهم من قوله (بواحد) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين

أحد وعشر مثلاً كما تقول أحد وعشرون، ثم عدل عن الأصل الذي هو العطف إلى التركيب، وإنما عدلوا عن الأصل لرفع اللبس لأنك إذا قلت أحد وعشر احتمل أن تكون الواو على بابها وأنك حكمت على مجموع هذه العدة كما هو المقصود، واحتمل أن تكون الواو بمعنى أو فأتوا بالتركيب للتنصيص على أن المراد المجموع، وقيل علة بناء الثاني تنزيله منزلة الحرف الذي هو النون، وعلة بنائه على حركة وكون الحركة خصوص فتحة هو عين ما سنذكره في الأول.

وقوله: [فلتنزل العجز منه الخ] اعلم أنه يرد أسئلة ثلاثة بأن يقال: لم بني؟ ولم بني على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؟ ولم كانت الحركة خصوص فتحة؟ فالجواب عن الأول أن الجزء الأول ركب مع الثاني حتى صارا كلمة واحدة، فلو أعرب الأول لزم أن يكون الإعراب كأنه وقع في وسط الكلمة مع أن الإعراب لا يكون إلا آخراً فكذلك البناء فما الفرق؟ (قلت): لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تتغير معه الكلمة أصلاً نزل في الوسط كالعدم، ولما كان الإعراب تتغير معه الذات رفعاً ونصباً وخفضاً لم يصح وجوده في الوسط ولا فيما هو كالوسط. والجواب عن الثاني بأنه مبني على حركة تنبيهاً على أن البناء عارض. وعن الثالث بأنه مبني على الفتحة لأنها أخف الحركات ولتنزل العجز من الصدر منزلة تاء التأنيث، فكما أن ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحاً فكذلك ما قبل ما نزل منزلتها، وإذا علمت هذا فتعليل المكودي البناء بقوله: فلتنزل الخ، ومثله في التصريح غير ظاهر، والمناسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم.

(وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة وعلى تمييز المائة والألف شرع هنا يتكلم على تمييز عشرين إلى تسعة وتسعين، وسيتكلم في البيت بعد على تمييز العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، والمناسب تقديم البيت بعد على هذا.

قول كدي: [أي زماناً الخ] القاموس الحين بالكسر الدهر والوقت طال أم قصر، وقيل: يختص بأربعين سنة، وقيل: بسبع سنين، وقيل: بسنتين، وقيل: بستة أشهر، وقيل: بشهرين، وقيل: كل غدوة وعشية، وقيل: يوم القيامة.

وقوله: [ان حكم النيف الخ] النيف ما زاد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما، والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التمييز، وأما حكمه في نفسه فواحد واثنان يطابقان التمييز وما عداهما لا يطابق على قياس ما مر، فيقال: إحدى وعشرون امرأة، وتقول: ثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة وهكذا، والمراد بالفهم في كلام المكودي الأخذ والأخذ صحيح لأن حكم النيف حكم العقد، وبه يسقط قول من قال: صواب المصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين.

فتقول: أحد وعشرون درهماً إلى تسعة وتسعين درهماً، وفهم منه أنه لا يميز بجمع، وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً واللام في للتسعين للغاية فهي بمعنى إلى. ثم قال:

٧٣٦ ـ وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه، وشمل قوله (مركباً) أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة، و(مركباً) مفعول بـ (ميزوا) الضمير فيه عائد على العرب، و(بمثل) متعلق بـ (ميزوا) و(ما) موصولة واقعة على التمييز وصلتها (ميز عشرون) والضمير العائد عليها محذوف تقديره ما ميز به عشرون، و(سوينهما) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

٧٣٧ ـ وَإنْ أُضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبُ يَبْقَ ٱلْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا، فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما وهي الفصحى

وقوله: [انه لا يميز الخ] إنما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك في اللبس وذلك لما تقرر أن أقل الجمع ثلاثة، فلو قال: عندي عشرون رجالاً لتوهم أن عنده ستين رجلاً فأكثر مع أن ذلك غير مراد.

(وميزوا مركباً)، قول المكودي: [ومركباً مفعول بميزوا الخ] وهو صفة لمحذوف أي عدداً مركباً.

وقوله: [والضمير العائد عليها الخ] حذف العائد هنا شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه المشار إليه بقوله: كذا الذي جر بما الموصول جر الخ لأن الموصول وهو ما مجرور بالمضاف الذي هو مثل والعائد مجرور بالحرف إلا ان قلنا مثل زائد فيكون الشرط موجوداً، وفي بعض نسخ المكودي لمثل ما ميز عشرين بفتح ياء ميز مبنياً للفاعل ونصب عشرين بالياء فيكون الفاعل هو العائد على ما هو مرفوع، وهذه النسخة أولى للسلامة حينئذ من حذف العائد لأنه مقدر وهو كالمذكور.

وقوله: [لصحة الاستغناء الخ] لأن ما استفيد منه استفيد من قول المصنف مثل، وضمير التثنية في سوينهما عائد على مركباً وعشرين.

(وإن أضيف عدد مركب)، قول المكودي: [بمنزل نون الاثنين الخ] فكما أن الإضافة تمنع مع بقاء نون المثنى فكذلك تمنع مع بقاء ما هو بمنزلتها وهو عشر هنا.

وقوله: [إلى اسم بعده الخ] عبارته أحسن من عبارة غيره كالموضح إلى مستحق المعدود، لأن عبارة المكودي تصدق بما إذا كان المضاف إليه مالكاً لهذه العدة ومستحقها كقولك: هذه العدة أحد عشر زيد، وبما إذا كان المضاف إليه غير مالك لهذه العدة ولكنها متعلقة به فقط نحو: هذه الرجال أحد عشر زيد بخلاف عبارة غيره.

بقاء البناء فتقول: هذا أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء في الجزأين وهي المنبه عليها بقوله (يبقى البناء) والثانية بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر العجز فتقول: هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب، ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهو المنبه عليه بقوله: (وعجز قد يعرب) وفهم من قوله (قد) أنها لغة قليلة، و(إن أضيف) شرط وجوابه (يبق) ويجوز ضبط يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن، و(عجز) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل. ثم قال:

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

٧٣٩ ـ وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

يعني أن أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفي به، وإن كان مؤنثاً لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث، فتقول في المذكر: ثان وثالث ورابع إلى عاشر، وفي المؤنث: ثانية وثالثة ورابعة إلى عاشر. وفهم من قوله (من اثنين) ان اسم

وقوله: [فتقول هذه أحد عشرك الخ] إعرابه: هذا: مبتدأ، وأحد عشر: خبر، وزيد: مضاف إليه معرب.

وقوله: [بضم الراء الخ] أي فيكون بحسب العوامل، فإن كان العامل يطلب الرفع رفع الراء كما في مثال المكودي الأول فهذا مبتدأ، وأحد عشر خبر مرفوع بضمة على الراء والكاف مضاف إليه، وإن كان العامل يطلب النصب نحو: رأيت أحد عشرك فيكون أحد عشرك مفعولاً منصوباً بالفتحة على الراء، ولم يذكره المكودي لأنه لا يظهر فيه الفرق بين فتحة الإعراب وفتحة البناء، وإن كان العامل يطلب الخفض خفض بكسرة تحت الراء كالمثال الثاني عنده.

وقوله: [لكون الشرط ماضياً] قد مر ذلك في قوله: وبعد ماض رفعك الجزا حسن.

(وصغ من اثنين) لما فرغ من الكلام على الصيغ الأصلية في العدد مفردة أو مركبة شرع في المفرع عنها.

قول المكودي: [يصاغ منها الخ] ظاهره تبعاً لظاهر عبارة قول الناظم: وصغ من اثنين أن المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لأن ألفاظ العدد من قبل أسماء الأجناس والاشتقاق منها سماعي لأنها جامدة، والحق أن المصوغ إنما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد مصدرها فعل بفتح الفاء وسكون العين في جميعها، والماضي في جميعها مفتوح العين ولا يختلف بعضها إلا في المضارع فمنها ما هو كضرب يضرب وذلك ستة ألفاظ تقول: ثنيت الاثنين إذا كنت الثاني منهما وتقول في المضارع أثنيهما وتقول في المصدر ثنياً وثلثت ثلثاً وخمست خمساً وسدست سدساً وثمنت أثمن ثمناً وعشرت عشراً، فالماضي في الجميع مفتوح مخفف، والمضارع مكسور ومنها ما مضارعه مفتوح العين وذلك ثلاثة: ربعت القوم أربعهم ربعاً إذا كنت رابعهم، وسبعت أسبع سبعاً، وتسعت أتسع تسعاً، وإنما فتح المضارع فيها لأجل حرف الحلق.

الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد، و(صغ) فعل أمر، و(من اثنين) متعلق به، و(ما) معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، و(فوق) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما، و(إلى عشرة) متعلق بـ (صغ) و(كفاعل) مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب البيت الآخر واضح.

ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً، فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه وتارة إلى العدد الذي تحته، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُـرِدْ بَعْضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُـنِي تُـضِـفْ إِلَـيْـهِ مِـثْـلَ بَـعْـضٍ بَـيِّنِ

يعني أن اسم الفاعل من اسم العدد إذا أضيف إلى موافقه تجب إضافته إليه على معنى بعض فتقول: ثاني اثنيـن وثانية اثنتين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة. و(إن ترد) شرط، و(بعض) مفعول بـ (ترد) و(الذي) واقعة على العدد المضاف إليه اسم الفاعل وصلتها (بني) و(منه) معلق بـ (بني) والضمير العائد على الموصول الهاء منه، وفي (بني) ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفـاعل منـه، و(تضف) مجزوم عـلى جواب

وقوله: [**لا يصاغ من واحد الخ**] وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهي صيغة أصلية لا فرعية، هذا هو الذي في الأشموني تبعاً للتوضيح، والذي للرضي ومثله في التصريح أنه من وحد يحد وحدا فيكون حينئذ اسم فاعل بمعنى منفرد، ولا يستغنى بقول المصنف فما فوق عن قوله إلى عشرة لأن الفوقية تحتمل الثلاثة والأربعة إلى العشرة، نعم يستغنى بإلى عشرة عن قوله فما فوق، ولا يضر إغناء اللاحق عن السابق والمضر العكس.

(فإن قلت): ما فائدة زيادة تمييز فعلا أي من مصدر مع قوله كفاعل مع أن المقرر ان فاعلاً إنما يصاغ من الثلاثي؟ (قلت): فائدته بيان ان صوغ فاعل من العدد مقيس كما يفيده التعبير يصغ.

(لا يقال) لم لم يكتف المصنف عن قوله: ومتى ذكرت الخ بما قبله؟ (لأنا نقول) لو لم يزده لتوهم أنه يؤنث مطلقاً كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً قاله يس.

وقوله: [**وكفاعل مفعول الخ**] هذا مخالف لتقديره لأنه جعل في تقديره مفعول صغ محذوفاً والكاف اسمية بمعنى مثل صفة للمفعول المحذوف وما في تقديره هو الظاهر.

(وإن ترد)، قول كدي: [**يعني أن اسم الخ**] هذا التقرير غير مناسب لكلام المصنف، والمناسب له يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل المصوغ من العدد الذي اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذي بني منه فأضف اسم الفاعل إليه وتكون إضافته إليه كما إذا أضفت لفظ بعض إلى ذلك العدد نفسه، والمكودي أدخل الحكم الذي هو الإضافة في تصوير كلام الناظم.

وقوله: [**تجب إضافته الخ**] ولا يجوز أن ينون ويعمل النصب لأنه غير مفرع الفعل إذ معنى ثالث أحد

الشرط، و(إليه) متعلق بتضف، ومفعول (تضف) محذوف تقديره تضف إليه اسم الفاعل من العدد، و(مثل) منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أي في معناه، و(بين) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٧٤١ ـ وَإنْ تُـرِدْ جَعْلَ الأقَـلِّ مِثْلَ مَـا فَـوْقُ فَحُكْمَ جَـاعِـلٍ لَـهُ احْكُـمَا

يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هذا ثالث اثنين أمس، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول: هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها، وإنما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل في الحقيقة لأنهم قالوا: ربعت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة. و(إن تـرد) شرط، و(جعل) مفعولين بـ (ترد) وهو مصدر مضاف للمفعول الأول، و(مثل) مفعول ثان، و(ما) موصولة واقعة على العدد الأعلى، و(فوق) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فـوقه أي العـدد الأدنى، والفاء جواب الشرط، و(حكم) مصدر منصوب بـ (احكما) و(له) متعلق بـ (احكما). ثم قال:

٧٤٢ ـ وَإنْ أَرَدْتَ مِـثْـلَ ثَـانِي اثْـنَـيْنِ مُـرَكَّـبـاً فَجِـىء بِـتَـرْكِـيـبَـيْنْ

يعني أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى بعض فجيء بتركيبين فتقول: هذا ثاني عشر اثني عشر، وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة، فتأتي بأربعة أسماء كلها مبنية، وفهم البناء فيها من قوله (بتركيبين) فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول مضاف إلى المركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله:

٧٤٣ ـ أَوْ فَـاعِـلاً بِـحَـالَـتَـيْـهِ أَضِـفِ إلَى مُـرَكَّـبٍ بِمَـا تَـنْـوِي يَـفِـي

ثلاثة وبعض جماعة منحصرة في هذه العدة لأن معناه التصيير. (وإن أردت).

قول المكودي: [فإن التركيب يقتضي البناء الخ] فيه نظر لأن التركيب لا يستدعي بناء أصلاً إذ البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلاً ولا يليق لها. (فإن قلت): ما وجه بنـاء الجزأين في التركيب حينئذ؟ (قلت): أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيهما صار بالتركيب وسطاً والإعراب لا يكون وسطاً، وبنى الثاني وهو عشر في التركيبين قيل: لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك هنا خامس عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة فيما ذكر كما علمت، وقال سيبويه: بنى الثاني لإبهامه لأن خامس عشر يطلق على العامل وغيره فأشبه أولاء الذي هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره.

(أو فاعلاً)، قول المكودي: [أو تضيف فاعلاً الخ] أي بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء

يعني أو تضف فاعلاً بحالتيه أي من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله له (بما تنوي يفي). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٧٤٤ ـ وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

يعني أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور وإعراب الأول وبناء الثاني وإعرابهما معاً. وفهم من المثال أن عشر مبني لنطقه به مفتوحاً فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون (حادي) مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل (بحادي) التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أي ونحو حادي عشر فتقول: حادي عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة، و(إن أردت) شرط، و(مثل) مفعول بـ (أردت) و(مركباً) حال من

عنه بلفظ عشرة في التركيب الثاني فيعرب حينئذ فاعلاً من العدد بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً مع حذف تنوينه في الجميع، وهذا الوجه أكثر استعمالاً من الوجهين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان، وتعبير الناظم بشاع في الاستعمال بعد يقتضي أنه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوع كثيراً على الأكثرية كقوله: وشاع في الأعلام ذو الإضافة.

وقوله: [وهو المراد بقوله الخ] هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه أنك إذا أضفت فاعلاً بحالتيه إلى المركب الثاني يفي ذلك بالمعنى الذي تقصده من كون هذا نقصاً من تلك العدة المنحصرة في ذلك العدد.

(وشاع الاستغنا)، قول المكودي: [يعني أنه يحذف من المركب الخ] جعل الاستغناء في كلام الناظم بمعنى الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، وحذف الآخر منهما لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر، وهذا الاحتمال هو المتعين الذي يجب حمل كلام الناظم عليه وإن كان كلام الناظم هنا يحتمل احتمالاً آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادي عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثاني محذوفاً بجملته، وهذا الاحتمال. هو الذي صرح به في التسهيل واقتصر عليه ولده في شرحه، لكن على هذا الاحتمال القوي لا موجب لإعراب الجزأين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستفاد المعنى المقصود.

وقوله: [وهو المشهور الخ] ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين، وأيضاً لو ركبا وبنيا لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذي الكلام فيه، ولم يقل بالتركيب إلا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير وإعرابهما معاً أولى.

وقوله: [وأصله واحد الخ] فرد فاء الكلمة وهي الواو إلى موضع اللام وزحلقت الألف إلى ما بعد الحاء التي هي عين الكلمة فصار حادو وبقيت واواً متطرفة أثر كسرة فقلبت ياء فصار حادي وحادية ووزنهما عالف وعالفة، وفائدة التمثيل بحادي عشر أيضاً كونه أول الأعداد المركبة.

وقوله: [ومركباً حال الخ] الأولى من هذا الاحتمال والذي بعده أن يكون مركباً منصوباً على إسقاط حرف الجر الذي هو الباء وهو الذي قرر به المكودي أولاً كلام الناظم.

(مثل) ويجوز أن يكون (مركباً) مفعولاً بـ (أردت) و(مثل ثاني اثنين) نعت لـ (مركباً) فهو نعت تقدم عليها فانتصب على الحال، والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(أو) عاطفة جملة على جملة، و(فاعلاً) مفعول بـ (أضف) و(بحالتيه) في موضع الصفة لفاعل، و(إلى مركب) متعلق بـ (أضف) و(بما) متعلق بـ (يفي) وهو في موضع الصفة لـ (مركب) و(نحوه) معطوف على (حادي عشر). ثم قال: (وقبل عشرين اذكرا).

٧٤٥ ـ وَبَابِهِ ٱلْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ ٱلْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

يعني أن اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين، و(بابه) يعني العقود إلى تسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حادي وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين، و(قبل) متعلق بـ (اذكرا) والألف في (اذكرا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(بابه) معطوف على (عشرين) و(الفاعل) مفعول بـ (اذكرا) و(من لفظ) و(بحالتيه) متعلقان أيضاً بـ (اذكرا).

كم وكأيِّن وكذا

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهي على قسمين: إستفهامية وخبرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِين كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

يعني أن (كم) الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول: كم درهماً

(قبل واو يعتمد) هذا يقتضي منع حادي عشرين بدون واو، وهذا هو الذي صرح به غير واحد، وكلام الشاطبي يقتضي أنه غير ممنوع، وأجاب عما يقتضيه قول الناظم قبل واو بأن معنى قول الناظم قبل واو يعتمد أنه لا يذكر في عطف العقد على النيف إلا الواو كما في المغني لأنها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا دون الفاء وثم لانتفاء التركيب.

قول المكودي: [ومن لفظ الخ] الأولى أن من لفظ متعلق بمحذوف صفة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد ويعتمد يحتمل أنه مجزوم في جواب اذكر والله أعلم.

كم وكأيِّن وكذا

العرب تكني عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها وبكأين.

(ميز في الاستفهام)، قول المكودي: [فتقول كم درهماً الخ] إعرابه: كم مبتدأ مبني لكونها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو الاستفهام فهي كالهمزة، وأشبهت الحرف أيضاً في الوضع على حرفين بناء على اشتراط كون الثاني حرف لين، ودرهماً تمييز لكم وكم هي العاملة وعندك خبركم.

عندك؟ وكم شخصاً سما؟ وفهم من قوله (في الاستفهام) أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كم شخصاً سما؟ فتقديره: أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما؟ و(في الاستفهام) متعلق بـ (ميز) و(كم) مفعول بـ (ميز) و(ما) موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها (ميزت عشرين) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره (بمثل ما ميزت به عشرين) ويجوز أن تكون (ما) مصدرية والتقدير: ميز بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

٧٤٧ ـ وَأَجِـز ان تَجُـرَّهُ مِـنْ مُـضْـمَـرَا إِنْ وَلِيَتْ كَـمْ حَـرْفَ جَـرٍّ مُـظْهَـرَا

يعني ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو: بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم؟ فحذفت من وبقي عملها، وشمل قوله (حرف جر) سائر حروف الجر نحو: على كم فرس ركبت؟ وإلى كم مذهب انتميت؟ وفي كم دار جلست؟ ونحوها.

وفهم من قوله (وأجز ان تجره) ان جره غير لازم فتقول: بكم درهماً اشتريت بالنصب. وفهم منه أيضاً أنه يجوز إظهار (من) فتقول: بكم من درهم اشتريت؟ و(ان تجره) في موضع نصب بـ (أجز) والضمير في (تجره) عائد على التمييز، و(من) فاعل بـ (تجر) و(مضمرا) حال من، و(إن وليت) شرط، و(كم) فاعل بـ (وليت) و(حرف جر) مفعول بـ (وليت) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

٧٤٨ ـ وَاسْتَـعْـمِـلَنْهَـا مُخْـبِراً كَـعَشَـرَهْ أَوْ مِـائَـةٍ كَـكَـمْ رِجَـالٍ أَوْ مَـرَهْ

يعني أن (كم) الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعاً نحو:

وقوله: **[انها تقدر بهمزة الخ]** تقديرها بهمزة الاستفهام هو معنى قوله سابقاً: وبدل المضمن الهمز يلي همزاً الخ.

وقوله: **[والضمير العائد على الموصول الخ]** حذف العائد في هذا إما شاذاً أو قليل لعدم وجود شرطه الذي مر في قوله: كذا الذي جر بما الموصول جر الخ، أو نقول: ان مثل في النظم زائدة والباء داخلة على ما في التقدير والأولى الوجه الثاني وهو أنها مصدرية.

(وأجز ان تجره) لما ذكر ان تمييزكم مماثل لتمييز عشرين وكان تمييز عشرين لا يجوز جره بمن فربما يتوهم من التشبيه أن تمييزكم لا يجوز جره مع أن جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله: وأجز الخ.

قول المكودي: **[وفهم منه أنه يجوز إظهار من الخ]** لم يظهر هذا من كلام الناظم لأنه إنما قال مضمراً، وهل ذلك وجوباً أو جوازاً يبقى ما هو أعم، وصرح في التصريح أيضاً بأن إضمارها على سبيل الجواز، والحق الذي يفيده النقل من خارج أنه لا يجوز إظهار من لأنهم جعلوا حرف الجر الداخل على كم عوضاً عن من الجارة للتمييز، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(واستعملنها) أي كم لا بقيد كونها استفهامية. قول المكودي: **[نحو كم رجال الخ]** كم: مبتدأ مبني

كم رجال عندي؟ وكم عبيد ملكت؟ وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحو: كم مرأة عندي؟ وكم عبد ملكت؟ فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة، وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة، ومرة: لغة في مرأة نقلت فتحة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة، ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فإذا قلت: كم غلام ملكت؟ فمعناه كثير من الغلمان ملكت، و(مخبراً) حال من الضمير المستتر في (استعملنها) والكاف متعلقة باستعملنها، و(مائة) معطوف على (عشرة). ثم قال:

٧٤٩ ـ كَكَمْ كَـأَيِّـنْ وَكَـذَا وَيَـنْـتَـصِـبْ ... تَمْيِـيـزُ ذَيْـنِ أَوْ بِـهِ صِـلْ مِنْ تُـصِـبْ

يعني أن (كأين وكذا) مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى تمييز إلا أن تمييزها مخالف لتمييز كم وإلى ذلك أشار بقوله: (وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب) يعني ان تمييز (كأين وكذا) إما منصوب نحو: كأين رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت، أو مجروراً بمن نحو: كأين من رجل

لشبه الحرف في الوضع أو في المعنى الذي هو التكثير فهي كرب، ورجال: مضاف إليه، وعندي: خبر.

وقوله: [مثال استعمالها الخ] فهو من باب اللف والنشر المرتب، فكم رجال راجع لعشرة ومرة راجع لمائة، ثم إن كم في كلام الناظم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي، ويحتمل أن يكون مفعولاً بمحذوف تقديره كم رجال وكم مرة رأيت؟

وقوله: [لغة في مرأة] أي فيما يطلق عليه لفظ امرأة وهي المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح، ففي القاموس المرء مثلث الميم الإنسان أو الرجل، والمؤنث مرأة ومرة وامرأة.

قوله: [نقلت فتحة الخ] أصله على هذا امرأة فنقلت أولاً حركة الراء إلى الميم ثم حذفت الهمزة الأولى فصار حينئذ مرأة بفتح الميم وسكون الراء، ثم نقلت فتحة الهمزة الثانية إلى آخر ما للمكودي، لكن كون أصل مرة امرأة يقتضي أن مرة غير لغة أصلية مع أنهم صرحوا بأصالتها كما في نص القاموس، وحينئذ فالأولى حذف قوله: نقلت فتحة الخ ويقتصر على ما قبله.

(ككم كأين وكذا)، قول المكودي: [مثل كم الخبرية الخ] أي وإن كانت قسمين مرا معاً لكن أقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المكودي التشبيه عليها وجعل التشبيه في الدلالة على تكثير العدد وهو بالنسبة لكأين صحيح لأنها تكون للتكثير دائماً وقيل غالباً، وبالنسبة لكذا لا يصح لأنها كما تكون للتكثير تكون للتقليل، والحق أن التشبيه في مطلق كم لا فرق بين كونها استفهامية أو خبرية، وأن وجه التشبيه ليس ما قال بل وجهه التشبيه خصوصاً هو كون كل من كم وكأين وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار لأن الثلاثة مستوية في كونها كناية عن مجهول إلا أن منها ما هو استفهام تارة واخبار أي تكثير أخرى وهو كم، ومنها ما هو لتكثير العدد دائماً أو غالباً وهو كأين، ومنها ما ليس لواحد منهما وهو كذا، وبه سقط اعتراض الموضح وغيره.

(وينتصب تمييز ذين)، قول كدي: [نحو: كأين رجلاً رأيت الخ] إعرابه كما بعده أن تقول: كأين مفعول مقدم برأيت مبني لأنه أشبه رب في الدلالة على التكثير ورجلاً تمييز.

رأيت، إلا أن النصب بعد (كذا) أكثر، والجر بمن بعد (كأين) أكثر كقوله تعالى: ﴿وكـأين من دابة لا تحمل رزقها﴾ وهو في القرآن كثير. و(كأين وكذا) مبتدأ وخبره (ككم) و(ينتصب) جملة مستأنفة، و(ذين) إشارة إلى (كأين وكذا) و(أو) للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أو صل به.

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية: الحكاية بأي وبمن وحكاية العلم بعد من، وبدأ بأي فقال:

وقوله: [**إلا أن النصب بعد الخ**] هذا تنكيت على الناظم المقتضي تسوية نصب التمييز وجره مع كأين وكذا، وقد اعترض على الناظم غير المكودي كالموضح غير اعتراض المكودي بما حاصله أن النصب بعد كأين قليل وبعد كذا واجب، والاعتراض من غير المكودي مبني على أن المراد بالتمييز في كلام الناظم الاصطلاحي، إذ هو الذي لا يجوز جره بعد كذا، والحق كما قال بعض المحققين أن المراد بالتمييز في كلامه اللغوي وهو المفسر للشيء لا الاصطلاحي، والتمييز اللغوي يجوز جره بعد كذا بمن تقول: عندي كذا وكذا من الدراهم، وحينئذ فيسقط اعتراض غير المكودي ويبقى اعتراض المكودي وهو اقتضاء الناظم التسوية بين النصب والجر في كأين وكذا.

(فإن قلت): قال الناظم في التمييز واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد وذكر هنا جواز جره بمن حيث قال أو به صل من تصب. (قلت): ما مر خاص بالعدد الحقيقي الصريح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر وما هنا في كنايته فلا منافاة.

وقوله: [**كقوله تعالى: وكأين من دابة الخ**] إعرابه والله أعلم: كأين مبتدأ مبني لشبهه برب في التكثير من دابة تمييز وجملة لا تحمل رزقها خبر.

الحكاية

مناسبة ذكرها عقب العدد أن الحكاية أما لمذكر أو لمؤنث كما أن العدد يكون لمذكر ولمؤنث، وحقيقة الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام قاله أبو حيان، واعترضه الشهاب بأن هذا الحد غير شامل للمحكي بمن أو أي فكان عليه أن يزيد بعد قوله أورده أو صفته.

قول كدي: [**ذكر في هذا الباب ثلاثة الخ**] أشار بهذا إلى أن أنواع الحكاية أكثر من الثلاثة وهو كذلك لأنه بقي عليه حكاية الجمل، ويطرد حكايتها بعد القول وفروعه نحو: قال إني عبد الله. والناظم وإن لم يذكر ذلك هنا فقد ذكره في مواضع متفرقة من الألفية منها قوله: أو حكيت بالقول، ومنها قوله: وإن أتت فالقول اضمر تصب، ولا تختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافاً للأزهري بل قد تكون حكاية بغير القول كما إذا سميت شخصاً بجملة زيد قائم فتذكره بلفظه.

٧٥٠ ـ إِحْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ　　عَنْهُ بِهَا فِي ٱلْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

في الحكاية (بأي) لغتان: إحداهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً ما لمسؤول عنه مذكور منكر من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات، أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات. والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط.

وقوله (إحك بأي) محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد في من، و(ما) مفعول بـ (إحك) وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها (لمنكور) أي ما ثبت لمنكور، و(سئل) في موضع الصفة لمنكور، و(عنه) متعلق بـ (سئل) والهاء عائدة على (منكور) وهي

(إحك بأي ما لمنكور) بدأ بها لأنها أعم باعتبار كونها يحكى بها وصلاً ووقفاً فيقال أيان بسكون النون في الوقف وأيان يا هذا بكسر النون ولاستعمالها في العاقل وغيره ولأنها معربة والمعرب أصل للمبني.

قول المكودي: [موجود فيه] هذا راجع للمثنى أي فإن كان اللفظ مثنى حقيقة كمثاله بعد بغلامين ورجلين وراجع أيضاً لجمع تصحيح كمثاليه بعد ببنين وبنات، والأولى أن يقول فيهما بالتثنية بدلاً من فيه.

وقوله: [أو صالح لوصفه به الخ] راجع للتثنية والجمع أيضاً والأولى بهما، ومعناه أن اللفظين غير مثنيين حقيقة لكنه يصح وصفهما بالمثنى نحو: رأيت شاعراً وكاتباً فتقول في حكايتهما أيين لأن شاعراً وكاتباً صالحان لوصفهما بالمثنى فتقول ظريفين مثلاً، وتقول في الجمع الذي ليس جمع تصحيح ولكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح نحو: رأيت رجالاً صالحين ونساء صالحات فتقول: أيين وأيات، وأما إن كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح فلا يصح حكايته بأي نحو عندي دراهم فلا تقول في حكايته أيون لأن دراهم لا يوصف بجمع التصحيح لأنه غير عاقل.

وقوله: [وتذكير وتأنيث فقط الخ] أي ولا يثنى ولا يجمع فتقول في مثاله السابق أيا بالإفراد في حكاية رجلاً وغلامين وبنين، وتقول أية في حكاية امرأة وجاريتين وبنات.

وقوله: [محتمل لهما الخ] أي اللغتين بل الحق أن كلام الناظم إنما يحتمل اللغة الأولى فقط لأنه قد أتى بما في قوله احك بأي ما الخ وهي من صيغ العموم، فتفيد أن جميع ما يثبت للمنكور يثبت لأي، وحمله على اللغة الثانية الخاصة يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم، ثم اختلفوا في الحركات اللاحقة لأي في المفرد والحروف اللاحقة للمثنى والجمع فقيل إعراب وهو الظاهر، وقيل حكاية فتكون الحروف والحركات إنما هي للحكاية.

وقوله: [على الحروف المحكية الخ] فيه نظر والحق أنها واقعة على الأحوال الثابتة للمسؤول عنه.

وقوله: [وعنه متعلق بسئل] الحق أنه نائب فاعل سئل.

الرابطة بين الصفة والموصوف، و(بها) متعلق بـ (سئل) و(ها) عائدة على (أي) و(في الـوقف وحين) متعلقان بـ (إحك). ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال:

٧٥١ ـ وَوَقْفـاً احْـكِ مَـا لِمَنْكُـورٍ بِمَنْ وَالنُّـونَ حَـرِّكْ مُـطْلَقـاً وَأَشْبِـعَنْ

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في الإفراد وذلك كقولك لمن قال لك قام رجل منو ورأيت رجلاً منا، ومررت برجل مني، و(ما) مفعول بـ (احك) وهي موصولة وصلتها (لمنكور) و(بمن) متعلق بـ (احك) و(وقفاً) مصدر منصوب على الحال من فاعل (احك) المستتر، و(النون) مفعول بـ (حرك) و(مطلقاً) نعت لمصدر

(ووقفاً احك ما لمنكور بمن)، قول المكودي: **[وفروعهما الخ]** فرع الأفراد هو التثنية والجمع، وفرع التذكير هو التأنيث ومطابقة من هي اللغة الفصحى، وهنالك لغة أخرى وهي لزوم إفراد وتذكير من في حكاية المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، لكن الواجب حمل كلام الناظم على اللغة الأولى لأنه عبر بما وهي من صيغ العموم فيكون قوله بعد: والنون حرك إلى قوله: وان تصل فلفظ من الخ تفصيلاً لإجمال ما، وبعضهم حمل كلام الناظم هنا على اللغة الغير المطابقة وجعل قوله بعد: وقل منان إشارة للغة المطابقة فيكون الناظم تكلم على اللغتين معاً والصواب ما مر.

وقوله: **[وتشبع الحركات في الإفراد]** أشار به إلى أن قول الناظم: والنون حرك خاص بحكاية المفرد المذكر، وأن مراده بالإطلاق مرفوع أو منصوب أو مخفوض فيكون والنون حرك ليست الواو فيه للعطف وإنما هي للتفسير فيسقط اعتراض ابن هشام وغيره بأن في كلام الناظم إشكالاً حيث عطف النون على الحكاية فيقتضي أن الإشباع غير الحكاية مع أنه نفسها.

وقوله: **[قام رجل منو الخ]** اعلم أنهم اختلفوا فقيل: إن منو مرفوع بالضمة الظاهرة، ومنا منصوب بالفتحة، ومني مجرور بالكسرة، والواو والألف والياء فيها إنما هي ناشئة عن إشباع الحركات الثلاث، وإنما أشبعت لأجل الوقوف تخفيفاً وبياناً للحركات لأنه لا يوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة الناظم وأشبعن وهو مذهب السيرافي، وقيل: إن منو مرفوع بالواو ومنصوب بالألف ومجرور بالياء، فيكون حكمها هو المار في قول الناظم: وارفع بواو وانصبن بالألف الخ، وعلى هذين القولين يكون منان المذكور بعد مثنى حقيقياً يعرب إعراب المثنى، ويكون منون جمع مذكر سالماً حقيقة يعرب إعرابه، ومنات جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب إعرابه. وقال أبو علي: إن من في الحكاية مبنية أبداً ولو طابقت، وان الواو والألف والياء في المفرد لحقت من أولاً فالتقى ساكنان حركت النون بحركة تجانس كل حرف فتكون الحركات إنما هي للإشباع فلا إعراب في من أصلاً، فيكون منان حينئذ ملحقاً بالمثنى لا مثنى حقيقياً لأنه لا يثنى حقيقة إلا المفرد المعرب، ومنون ملحق بالجمع ومنات كذلك، ومن على كل قول من الأقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أغنت عنه العلامة على إعراب الاسم المنكر المحكي المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه، واشبعن في كلام الناظم بنون مخففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففها الناظم لضرورة الوزن وليست نون توكيد خفيفة من أول الأمر وإلا وجب أن يقول وأشبعا بإبدالها ألفاً للوقف لقوله وأبدلنها بعد فتح ألفاً وقفا الخ.

محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، و(أشبعن) معطوف على (حرك) هذا حكم حكاية المفرد المذكر، وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله:

٧٥٢ ـ وَقُـلْ مَـنَـانِ وَمَنَـيْنِ بَـعْـدَ لِي إِلْـفَـانِ بِـابْـنَـيْنِ وَسَكِّـنْ تَـعْـدِلِ

يعني أنك إذا قلت لي (إلفان) كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: (منان) في حكاية (إلفان) و(منين) في حكاية (ابنين) ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من (منان ومنين) في النظم إذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة، ثم نبه على أنهما يسكنان بقوله (وسكن تعدل) أي لا يحكى بهما إلا وقفاً والوقف متضمن للسكون، و(منان ومنين) مفعول بـ (قل) والمراد قل هذين اللفظين، و(إلفان) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(كابنين) نعت لـ (إلفان) وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لي إلفان، و(تعدل) مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

٧٥٣ ـ وَقُـلْ لِمَنْ قَـالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَـهْ وَالنُّـونُ قَبْـلَ تَـا ٱلْمُثَنَّى مُسْكَنَـهْ

يعني أنك تقول في حكاية من قالت: أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها. ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال: (والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعني أنه يقال في تثنية حكاية المؤنث منتان بسكون النون فتقول في حكاية: جاءت امرأتان منتان، ورأيت امرأتين، ومررت بامرأتين منتين، هذه هي اللغة الفصحى، وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

٧٥٤ ـ وَٱلْفَتْحُ نَـزْرٌ وَصِـلِ التَّـا وَالأَلِفْ بِمَـنْ بِـإِثْـرِ ذَا بِـنِـسْـوَةٍ كَـلِفْ

يعني أن فتح النون (نزر) أي قليل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح. و(منه)

(وقل منان) لما ذكر في قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكر شرع في تثنيته ثم ذكر المفردة المؤنثة ثم تثنيتها ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر السالم، ولا وجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه، ولم يفعل ما فعل في من مع أي قيل لأن أي لفظ معرب قبل الحكاية، فلما وقعت حكايته كان الأصل أن تبقى على صحة تثنيتها وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من فهي مبنية فالأصل فيها عدم التثنية والجمع فنص عليه فيها.

قول المكودي: **[يعني أنك إذا قلت لي الخ]** الأولى أن يقول يعني إذا قيل.

وقوله: **[قلت منان في حكاية الخ]** أشار بهذا إلى أنك لا تحكي المرفوع والمنصوب والمجرور في تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد أنك إذا حكيت المرفوع حكيته وحده فقلت منان، وإن أردت حكاية المجرور حكيته وحده فقلت منين بالياء وهكذا.

وقوله: **[بعد قولك الخ]** مثله في المعرب والصواب أن يقول بعد قول القائل لأن هذا حكاية لكلام الغير.

(وقل لمن قال أتت بنت منه)، قول المكودي: **[والجملة في موضع الحال من منه الخ]** مثله في المعرب والحق أن الجملة مستأنفة.

مفعول بـ (قل) كما تقدم في البيت الذي قبله، و(النون) مبتدأ وخبره (مسكنه) والجملة في موضع الحال من (منه) و(قبل) متعلق بـ (مسكنه) و(الفتح نزر) جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة.

ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال: (وصل التا والألف. بمن بإثر ذا بنسوة كلف) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من (منه) الفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضاً لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا في الوقف، و(التاء) مفعول بـ (صل) و(الألف) معطوف على (التا) و(ذا) مضاف إليه على حذف القول، والتقدير: بإثر قولك ذا، و(كلف) خبر (ذا) و(بنسوة) متعلق بـ (كلف) ويحتمل أن يكون اسماً وفعلاً ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر فقال:

٧٥٥ ـ وَقُـلْ مَنُـون وَمَنِيـنَ مُـسْكِـنَـا   إنْ قِيـلَ جَـا قَـوْمٌ لِقَـوْمٍ فُـطَنَـا

إذا قيل: جاء قوم لقوم، قلت في حكاية قوم المرفوع منون، وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضاً، و(منون ومنين) مفعول بـ (قل) كما تقدم، و(مسكنا) حال من الضمير المستكن في (قل) و(فطنا) نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء، ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(وصل التا والألف)، قول المكودي: [على النون من منه الخ] هذه النسخة تقتضي أن علامة التثنية تكون موالية للتاء من منه فتقول منتات بتاء قبل الألف لكن هذا لا يوافقه كلامه بعد ولا كلام الناظم، وفي بعض النسخ على النون من من أي بإسقاط التاء فتقول حينئذ منات بدون تاء قبل الألف، ويوافق كلامه بعد وكلام الناظم حيث عبر بمن ولم يعبر بمنه وما في الزياتي ونقله عنه بعض غير ظاهر.

وقوله: [بإثر قولك ذا الخ] الأولى بإثر قول القائل بدليل وصل لأن الحاكي هو المتكلم وإنما يحكي كلام غيره.

وقوله: [ويحتمل أن يكون اسماً الخ] لأنه هنا مسكن الفاء التي هي لام الكلمة فتحتملهما، والكلف: المولع بالنساء العاشق.

(وقل منون ومنين)، قول المكودي: [لأن منعوته مجرور] كتب عليه بعض المحققين انظر ما معنى هذا الكلام. (قلت): بل كلامه ظاهر، وبيانه أنه يقال فطن للأمر أي تفطن له يفطن كتعب وقتل، والوصف منه فطن كفرح كما في المصباح، وفطن الوصف له جمعان فطناء ككرماء وفطن بضمتين كرسل وهذا من خارج، وأما في كلام الناظم فيتعين الجمع الذي هو على وزن كرماء ويكون مقصوراً ضرورة ممنوعاً من الصرف، ولا يصح الجمع الذي هو كرسل في كلام الناظم وإلا لقال فطن بكسر النون لأنه نعت المجرور الذي هو لقوم ولا مانع له من الصرف مع أن القافية تعين فتح النون، نعم ان قيل ان فطنا بضمتين مفعول بمحذوف لصح ذلك فبان بهذا صحة قوله لأن منعوته مجرور حيث علق منع كونه فعلاً بضمتين على التبعية.

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَـصِـلْ فَلَفْظُ مَـنْ لاَ يَخْتَـلِفْ وَنَـادِرٌ مَـنُــون فِي نَـظْمٍ عُـرِفْ

هذا تصريح بالمفهوم من قوله (ووقفاً) فتقول من يا فتى في الأحوال كلها وقد جاء منوناً في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله: (ونادر منون في نظم عرف) أشار به إلى قول الشاعر:

أتـــوا نـــاري فقلت منـــون أنتم فقـالوا الجن قلت عمـوا ظـلامـا

وهو لتأبط شرا، و(إن تصل) شرط وجوابه الجملة من قوله (فلفظ من لا يختلف) و(نادر) خبر مقدم والمبتدأ (منون) وعرف في موضع الصفة لنظم، و(في نظم) متعلق بـ (نادر). ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال:

٧٥٧ ـ وَالْـعَلَمَ احْـكِيَنَّـــهُ مِنْ بَـعْـدِ مَنْ إِنْ عَـرِيَتْ مِنْ عَـاطِـفٍ بِهَـا اقْتَـرَنْ

يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكي إعرابه بعدها فتقول لمن قال: قام زيد من زيد، ورأيت زيداً من زيداً، ومررت بزيد من زيد، برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث، وذلك بشرط أن لا يدخل على

(وإن تصل فلفظ من لا يختلف) لما ذكر أن لفظ من يطابق في الوقف إفراداً وتثنية وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً كأن قائلاً قال له: وهل يحكى بمن وصلاً أو لا؟ فأجاب بقوله: وإن الخ.

قول المكودي: [قول الشاعر: أتوا ناري الخ] البيت من الوافر، وقائله كما قال المكودي تأبط شراً، وقيل قائله شمر بن الحرث، وإعرابه: أتى: فعل، والواو العائد على الجن فاعله، وناري: مفعوله، وقلت: فعل وفاعل، ومنون: مبتدأ جار على ما مر، وأنتم: خبر، وقالوا: جواب منون، والجن بالرفع خبر لمحذوف أي نحن الجن، وعموا: أمر من وعم يعم بمعنى أنعم كوعد يعد عدة، والواو فاعل، وظلاما: قيل تمييز وقيل منصوب على إسقاط الخافض، وهذا دعاء بدوام الإنعام، وهو وإن كان خاصاً بوقت فالمراد به العموم في جميع الأوقات كقولهم: أنعم الله صباحك، وقيل: المعنى أطلع الله عليك كل صباح بالإنعام.

ثم ان هنا روايتين ظلاماً وصباحاً وكل منها صحيح لأن ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الأخرى اتفقا في جميع الألفاظ ما عدا الضرب وهو ظلاماً أو صباحاً، وبعضهم وقع في نسخته ظلاماً فغلط من أنشد صباحاً، وبعضهم في نسخته صباحاً فغلط من أنشد ظلاماً، وقد علمت أنهما صوابان، والشاهد في منون بأن فيه شذوذين حيث ألحقه الواو مع أنه حكاية في الوصل وحيث حرك النون الثانية والقياس تسكينها هذا ما لهم، والحق أن هذا البيت لا حكاية فيه أصلاً لأن قائله واحد، ولم يجب به قول الجن وإنما قال لهم حين أتوه من أنتم فتكون من استفهامية لا غير، ولو كانت للحكاية ما جمع بين الواو وأنتم نعم الشذوذ من وجه آخر وهو لحاق علامة الجمع لمن الاستفهامية والله أعلم.

(والعلم احكينه من بعد من)، قول كدي: [برفع الأول ونصب الثاني الخ] أي على الحكايـة لا الإعراب وإلا فالعلم بعد من مرفوع تقديراً في الأحوال الثلاثة فتقول في الجميع: من مبتدأ وزيد في الأحوال

(من) حرف عطف وإليه أشار بقوله: (إن عريت من عاطف بها اقترن) فإذا قيل: رأيت زيداً، ومررت بزيد، قلت: ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على (من) وقوله (احكينه) يريد جوازاً فإن فيه لغتين: لغة أهل الحجاز الحكاية، ولغة بني تميم الرفع. و(العلم) مفعول بفعل مضمر يفسره (احكينه) و(من بعد) متعلق بـ (احكينه) و(إن عريت) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

التأنيث

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله:

كلها خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وقيل في العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم.

(إن عريت من عاطف)، قول كدي: [رأيت زيداً ومررت بزيد الخ] الواو في ومررت بمعنى أو لأن كلاً منهما تركيب مستقل، ولم يذكر مثالاً للمرفوع لأنه لا يختلف لفظاً، وإعراب ومن زيد في الجميع أن تقول من اسم استفهام مبتدأ، وزيد في الجميع خبر مرفوع بالضمة الظاهرة في الأحوال الثلاثة ولا حكاية لأن الغرض من الحكاية بيان أن المسؤول عنه تقدم في كلام غيره، وحرف العطف كاف في هذا إذ شأنه التوسط بين المعطوفين، قيل ولهذا بعينه شرطوا في حكاية العلم أن لا يكون متبوعاً بنعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق، فإن أتبع فلا حكاية، وقد أغفل المصنف ذكر التابع ولو شاء ذكره لقال:

والعلم احكينه ان يخل من ... تابع أو عاطف بمن قرن

واستثنوا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للمتبوع، انظر التصريح تستفد.

وقوله: [جوازاً فإن فيه الخ] هذه العبارة فيها قلب لأنها توهم أن كلاً من اللغتين أجاز الحكاية إلا أن أهل الحجاز رجحوها وبنو تميم رجحوا الرفع، والأمر ليس كذلك لأن بني تميم يوجبون الرفع بالضمة الظاهرة في الجميع ولا يجيزون الحكاية، والحجازيون يجيزون الحكاية والرفع والراجح عندهم الرفع ولو قال جوازاً على مرجوحية عند أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التأنيث

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية، ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أي علامة التأنيث بدليل ما بعد.

قول المكودي: [التأنيث فرع التذكير الخ] إنما كان الأصل في الأسماء التذكير لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر كالشمس والقمر فتقول في تثنيتهما القمران، ولأن الأسماء قبل الاطلاع على كونها مذكرة أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ نحو شيء وحيوان وإنسان، فإذا قيل إن هذا اللفظ مؤنث فانظر للعلامة فإن وجدته قبلها فاحكم عليه بأنه مؤنث وإلا فلا.

٧٥٨ ـ عَـلاَمَـةُ التَّـأْنِيثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالْكَـتِـفْ

فذكر للتأنيث علامتين، ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي أسام قدروا التا كالكتف) يعني أن بعض الأسماء لا تكون فيها التاء ظاهرة بل مقدرة، وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف، و(علامة) مبتدأ وخبره (تاء أو ألف) والواو في (قدروا) عائد على العرب أو على النحويين، و(أسام) جمع أسماء، فهو جمع الجمع. ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

وقوله: [ولذلك يحتاج إلى علامة] أي ولكونه فرع التذكير يحتاج إلى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج والعكس بالعكس، واعلم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا: عين وأتان وجدي وعناق إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقاً بها بين المذكر والمؤنث.

(علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء في الذكر على الألف إشارة لأصالتها وعلته أنها أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها كألف الإلحاق فيحتاج إلى تمييزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد في تصغير المؤنث العاري منها، وقيل الألف أصل لملازمتها للكلمة بخلاف التاء فتفارق نحو قائم وقائمة، ولما رأى بعضهم علة كل قوية قال كل منهما أصل في التأنيث وهو الظاهر.

ثم ان التاء إنما تكون علامة في الأسماء المتمكنة، وأما المبنية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمور أخرى ككسر التاء في أنت وكهن، ومحل كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ما هي فيه كطلحة وحمزة، ومحله أيضاً فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فإن لم يمتز بأن كانت التاء للفرق بين الواحد والجنس نحو بقرة وتمرة ونملة فإن التاء للوحدة يطلق ما هي فيه على المذكر والمؤنث، ولذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان بقوله: قالت نملة، وهي مسألة قتادة لما دخل العراق فقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال له أبو حنيفة: نملة سليمان ذكر أو أنثى؟ فقال له: أنثى بدليل تأنيث الفعل، فقال له هي للوحدة فلم يجد قتادة جواباً، ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم، فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء. ولم يشرح المكودي قول الناظم: أو ألف استغناء عنه بقوله بعد: وألف التأنيث ذات قصر الخ، ثم إن المصنف أتى بأو التي لأحد الشيئين غالباً إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة، فلا يقال في ذكرى مثلاً ذاكرة، وأما علقات فالألف للإلحاق مع التاء والتأنيث على قول مع عدمها، ونظيره بهمى وبهمات.

(وفي أسام قدروا التا) إنما قدروا التاء دون الألف لأصالتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت.

قول كدي: [جمع أسماء] أي وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد: فهو جمع الجمع.

٧٥٩ ـ وَيُعْـرَفُ التَّـقْـدِيـرُ بِـالضَّـمِـيـرِ   وَنَـحْـوِهِ كَـالـرَّدِّ فِي الـتَّـصْـغِـيـرِ

فالضمير نحو: الكتف أكلتها فيعلم أن الكتف مؤنث لإعادة الضمير مؤنثاً عليها، و(نحوه) أي ونحو الضمير (كالرد في التصغير) أي كرد التاء في التصغير نحو هنيدة في تصغير هند، وكنيفة في تصغير كنيف، ومما يعلم به التقدير أيضاً اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كنف، وإعراب البيت واضح.

ثم إن تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة، وفتى وفتاة، وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة، وفرح وفرحة، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٦٠ ـ وَلاَ تَـلِـي فَـارِقَـةٌ فَـعُـولاَ   أَصْـلاً وَلاَ ٱلْـمِـفْـعَـالَ وَٱلْـمِـفْـعِـيـلاَ

٧٦١ ـ كَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ وَمَـا تَـلِـيـهِ   تَـا ٱلْـفَـرْقِ مِنْ ذِي فَـشُـذُوذٌ فِـيـهِ

فذكر خمسة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة، الأول: (فعول) وقيد بالأصل والمراد به اسم الفاعل فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور، واحترز بقوله (أصلاً) من اسم المفعول فإن تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة، لأنه بمعنى مركوب.

الثاني: (مفعال) نحو رجل معطار وامرأة معطار.

(ويعرف التقدير)، قول كدي: [ورجلة الخ] بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة كاملة الرجولية، وأما رجلة بفتحتين فهو جمع راجل.

(ولا تلي فارقة فعولا)، كدي: [فذكر خمسة الخ] هذا الكلام يقتضي أن هناك أوزاناً أخر لم يذكرها، مع أنه لم يذكر الموضح وغيره إلا هذه الخمسة أشار إلى الأربعة هنا والخامس هو قوله بعد: ومن فعيل كقتيل الخ.

(أصلاً) لأن صيغة المبني للفاعل أصل لصيغة المبني للمفعول كما مر، فيقال حينئذ جمل ركوب وناقة ركوبة، ولأجل كون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء بقياس لم تلحق التاء بقياس قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ أصله بغوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء، وقيل: إنه فعيل بمعنى مفعول وليس أصله فعولاً فيكون من إفراد قوله بعد: ومن فعيل كقتيل الخ.

وقد ورد أن المازني دخل على المأمون وعنده نحاة البصرة فقال له المأمون: هات مسألة يا مازني، فقال: ما الحكمة في قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ حيث لم يقل بغية؟ فقال المأمون للنحاة: أجيبوا، فأجابوه بما لا يرتضي، فقال المأمون: قل يا مازني، فقال: إن بغياً على وزن فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى مفعول لا تدخله التاء نحو امرأة قتيل، وإن كان فعيل بمعنى فاعل دخلته التاء نحو امرأة ظريفة، فاستحسن المأمون مقالته وما في التصريح تحريف.

الثالث: (مفعيل) نحو معطير ومنطيق.

الرابع: (مفعل) نحو مغشم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل، وفاعل (تلي) ضمير مستتر عائد على التاء، و(فارقة) حال من ذلك الضمير، و(فعولا) مفعول بـ (تلي) و(أصلاً) حال من (فعولا) ولا (المفعال والمفعيلا) معطوفان على (فعولا) و(مفعل) مبتدأ وخبره (كذاك) وقد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان وإلى ذلك أشار بقوله: (وما تليه. تا الفرق من ذا فشذوذ فيه) قالوا: عدو وعدوة، ومسكين ومسكينة، وميقان وميقانة، و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها يليه والضمير العائد على الموصول الهاء في (تليه) و(تاء الفرق) فاعل بـ (تليه) و(شذوذ فيه) مبتدأ وخبر في موضع خبر (ما). ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

٧٦٢ ـ وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

يعني أن فعيلاً تمتنع فيه تاء الفرق في المؤنث في الغالب، وفهم من قوله (كقتيل) أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلاً بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة. وفهم من قوله (إن تبع موصوفه) أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة للبس، وشمل ما كان نعتاً نحو رأيت امرأة قتيلاً، وما ذكر موصوفه قبله وإن لم يكن نعتاً نحو هند قتيل ولحية دهين لعدم اللبس. وفهم من قوله (غالباً) أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صفة ذميمة وخصلة حميدة، فـ (التاء) مبتدأ وخبره (تمتنع) و(من فعيل) متعلق بـ (تمتنع) و(كقتيل) في موضع الحال من (فعيل) و(غالباً) حال من الضمير في (تمتنع) و(إن تبع) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال:

قول كدي: [نحو مغشم] المغشم بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته.

وقوله: [لا تكون أسماء مفاعيل الخ] مفاعيل جمع مفعول أي لا يكون واحد منها اسم مفعول، فلو قيدت بقوله أصلاً لكان تحصيل الحاصل، وإنما لم تلحق التاء هذه الأوزان لأنها غير جارية على المضارع من أفعالها، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، والأوزان تدل على الدوام والثبوت فهي مخالفة للفعل في المعنى فخالفته في التأنيث.

(ومن فعيل كقتيل)، قول كدي: [للبس الخ] بيانه أنه لا يدرى هل هو وصف للمذكر أو للمؤنث؟ واستشكل التقييد هنا بتبعية الموصوف وإطلاقه في الأوزان السابقة مع أن اللبس موجود فيها قطعاً، فإذا قلت مثلاً: رأيت صبوراً أو شكوراً لم يدر هل هو صفة لمذكر أو لمؤنث والإشكال على حاله.

وقوله: [وشمل ما الخ] أي شمل قوله: إن تبع موصوفه الخ أشار بهذا إلى أن المراد بالوصف القرينة التي تميز بين المذكر والمؤنث فيشمل ما ذكر ويشمل نحو رأيت قتيلاً من النساء فتحذف التاء للعلم بالموصوف. ولو أراد السلامة من الإبهام لقال:

٧٦٣ ـ وَأَلِـفُ الـتَّـأْنِيــثِ ذَاتُ قَصْرِ   وَذَاتُ مَـدٍّ نَـحْـوُ أُنْـثَـى ٱلْـغُـرِّ

فقسمها إلى مقصورة وممدودة، وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة، ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوي فيه جمع المذكر والمؤنث، و(ألف التأنيث) مبتدأ، و(ذات قصر وذات مد) خبر المبتدأ. ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

٧٦٤ ـ وَالاشْـتِـهَـارُ فِي مَـبَـانِي الأولَى   يُـبْـدِيـهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالـطُّولَى
٧٦٥ ـ وَمَـرَطَـى وَوَزْنُ فَـعْـلَى جَمْـعَـا   أَوْ مَـصْـدَراً أَوْ صِفَـةً كَـشَـبْـعَـى
٧٦٦ ـ وَكَـحُـبَـارَى سُـمَّـهَى سِبَـطْرَى   ذِكْـرَى وَحِثِّـيثَى مَـعَ ٱلْـكُـفُـرَّى
٧٦٧ ـ كَـذَاكَ خُلَّيْـطَى مَـعَ الشُّـقَّـارَى   وَاعْـزُ لِـغَـيْـرِ هَـذِه اسْـتِـنْـدَارَا

فذكر اثني عشر بناء، الأول: فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو (أربى) وهي الداهية.

ومـن فعيـل كـقـتيـل إن علـم   مـوصوفـه غـالبـاً التا تنعـدم

وإنما لحقت التاء فعيلاً بمعنى فاعل ولم تلحق فعيلاً بمعنى مفعول للفرق بينهما، واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورحم يأتي على فعيل باطراد فصار كفاعل من فعل المفتوح فلذلك أنث وذكر كالفعل بخلافه بمعنى مفعول.

(وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث الممدودة هي المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد لا غير على الحق كما يأتي عن المكودي في آخر تقرير قول المصنف في التصغير لتلو يا التصغير الخ. (فإن قلت): قول المصنف وذات مد يقتضي أن الألف الأولى هي علامة التأنيث لأنها هي الممدودة في اللفظ قال الدماميني ولم يقل به أحد. (فالجواب) أن عبارته مؤولة بمعنى الألف التي سيق المد لأجلها وهي الثانية المقلوبة همزة.

(نحو أنثى الغر) على حذف مضاف تقديره نحو أنثى مفرد الغر التي هي غراء، وفي القاموس الغرة بضم الغين بياض في الجبهة.

قول كدي: [وهو] أي الجمع الذي هو غر بضم الغين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر، وسيقول الناظم: فعل لنحو أحمر وحمرا.

(والاشتهار في مباني الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أي والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أي والمشتهر، ومباني جمع مبنى بمعنى الوزن، وفي بمعنى من والتقدير والمشهور من أوزان الألف الأولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل للممدودة.

قول كدي: [فذكر اثنا عشر] هكذا في غالب النسخ اثنا بالألف وهو غلط، والأولى أن يقول اثني عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها، ثم إن فعلى إنما سمع في ألفاظ قليلة فكيف يكون مشهوراً؟ انظر الموضح.

وقوله: [وهي الداهية] تجمع على دواه وأعظمها الموت.

الثاني: فعلى بضم الفاء وسكون العين اسماً كان كبهمى لنبت أو صفة كحبلى والطولى وهي وصف مؤنث الأطول.

الثالث: فعلى بفتح الفاء والعين نحو (مرطى) وهو لنوع من المشي.

الرابع: فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى، وإلى مصدر نحو دعوى، وإلى صفة نحو (شبعى).

الخامس: فعالى بضم الفاء نحو (حبارى) اسم طائر.

السادس: فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (سمهى) للباطل.

السابع: فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو (سبطرى) لنوع من المشي.

الثامن: فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو (ذكرى) مصدر ذكر.

التاسع: فعيلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو (حثيثى) مصدر حث.

العاشر: فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو (الكفرى) وهو وعاء الطلع.

الحادي عشر: فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (خليطى) للاختلاط.

الثاني عشر: فعالى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (شقارى) اسم نبت.

(ووزن فعلى)، قول كدي: [نحو دعوى] هو مصدر دعا لأن دعا له مصدران دعاء ودعوى كما في القاموس، ومفهوم قول المصنف جمعاً الخ أن فعلا إذا لم يكن واحداً من الثلاثة فإن كان اسماً كعلقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث بل إن قدر المنع من الصرف فالألف للتأنيث وإلا فهي للإلحاق.

قول كدي: [اسم طائر] وهو معروف كبير العنق رمادي اللون شديد الطيران جداً، ويوجد في حوصلته حجر إذا علق على الإنسان لم يحتلم ما دام عليه، وإن علق على من به إسهال حبس بطنه، وإن علق قلبه على من نومه كثير قل نومه.

وقوله: [سمهى للباطل] أي للكذب وللهواء الذي بين السماء والأرض.

وقوله: [لنوع من المشي الخ] فيه تبختر. وقوله: [مصدر حث] هذا هو الصواب خلاف ما في التصريح من قوله أنه اسم مصدر، والحث الحض على الشيء.

وقوله: [بضم الفاء وفتح العين الخ] بل الذي في القاموس أن الكفرى مثلث الكاف والفاء ففيه تسع لغات، وقيل لوعاء الطلع لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه.

وقوله: [للاختلاط الخ] يقال وقعوا في خليطى أي في اختلاط بينهم.

وقوله: [اسم الخ] القاموس الشقارى شقائق النعمان ويخفف ونبت آخر أحمر.

وفهم من قوله (والاشتهار) أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذي نبه عليه بقوله: (واعز لغير هذه استندارا) أي انسب لغير هذه الأبنية الاستندارا، والمراد بالأولى ألف التأنيث المقصورة، و(الاشتهار) مبتدأ، و(في) متعلق به، و(الأولى) نعت لمحذوف تقديره الألف الأولى، و(يبديه) إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره.
ثم انتقل إلى الممدود فقال:

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ مُثَلَّثَ ٱلْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ
٧٦٩ ـ ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا
٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ ٱلْعَيْنِ فِعَالَا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

فذكر سبعة عشر بناء: الأول (فعلاء) نحو حمراء وصحراء.

الثاني (أفعلاء) وشمل قوله (أفعلاء مثلث العين) ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أربعاء فإن فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها.

الخامس (فعللاء) نحو عقرباء وحرملاء لموضعين.

السادس (فعالاء) بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص.

السابع (فعللاء) بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس.

الثامن (فاعولاء) نحو عاشوراء للعاشر من المحرم.

التاسع (فاعلاء) بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع.

(لمدها فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذي هو مد وأراد اسم المفعول الذي هو ممدود كأنه قال: لممدودها الخ، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى: لألف التأنيث الممدودة.

قول كدي: [نحو عقرباء الخ] عقرباء: اسم موضع خارج دمشق، وقال ابن عقيل: إنه اسم لأنثى العقارب.

وقوله: [بمعنى قصاص] الذي ذكره غيره أنه اسم للقصاص نفسه، ثم إن عد فعالاء من الأوزان المشهورة مشكل قال: لأنه إنما سمع من أعرابي وقف على باب بعض أمراء العراق فقال: القصاصاء أصلحك الله خذ لي القصاص.

وقوله: [نحو قرفصاء لنوع من الجلوس] هو أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويحبس إحدى اليدين بالأخرى واضعاً لهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب.

وقوله: [وهو جحر اليربوع الخ] الجحر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها تتخذها بيتاً، واليربوع حيوان فوق الفأرة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة.

العاشر (فعلياء) بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للتكبر.

الحادي عشر (مفعولاء) نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله (ومطلق العين فعالا) ثلاثة أبنية: فعالاء نحو براساء يقال لا أدري من أي البراساء هو أي من أي الناس هو، وفعيلاء نحو كثيراء في بزر، وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة، والفاء مفتوحة في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله (وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا) ثلاثة أبنية: فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع، وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع، وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء، وقد ذكر في الممدود أبنية أخرى وإنما اكتفى بهذه لشبهتها. لشهرتها

والضمير في قوله (لمدها) عائد على ألف التأنيث، و(فعلاء) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(أفعلاء) معطوف على (فعلاء) بحذف العاطف، و(مثلث العين) حال من (أفعلاء) و(فعللاء) وما بعدها من الأبنية إلى (فعالا) معاطيف على إسقاط العاطف، و(مطلق العين) حال من (فعالا) و(فعلاء) مبتدأ وخبره (أخذا) و(مطلق فاء) حال من الضمير المستتر في (أخذا) العائد على (فعلاء) و(كذا) متعلق بـ (أخذا).

المقصور والممدود

المقصور هو الإسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة

وقوله: [في بزر الخ] قيل أن البزر الثمر قبل صيرورته رطباً. وقوله: [جنفاء اسم موضع الخ] هذا هو الصواب لا خفقاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف خلافاً لابن الناظم ولا نظير له إلا وزنان وحينئذ فعده من الأوزان المشهورة مشكل.

وقوله: [اكتفى بهذه لشهرتها الخ] فحينئذ كان ينبغي للناظم أن يؤخر قوله: واعز لغير هذه استندارآ إلى هنا فيكون راجعاً للمقصورة والممدودة والله أعلم.

المقصور والممدودة

لما ذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائلاً قال له: ما هو المقصور والممدود من حيث هما؟ فأشار يبين المقيس منهما، فيكون ذكر هذا الباب عقب ما مر من ذكر العام بعد الخاص، والنحاة إنما يتكلمون على المقيس منهما وأهل اللغة يتكلمون على كل ما سمع.

قول المكودي: [هو الاسم الخ] الاسم جنس في الحد يخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فما يقع كثيراً من قولهم ان جا مقصور جاء ضرورة فيه تسامح لأن القصر والمد خاصان بالأسماء بل جا لغة في جاء،

قبلها ألف زائدة، وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المعل الآخر كان ذلك الاسم المعل مقصوراً قياساً نحو جوى مصدر جوي، فالجوى مقصور قياساً لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف إذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين، فـ (اسم) فاعل بفعل مضمر يفسره (استوجب) و(من قبل) متعلق بـ (استوجب) و(فتحاً) مفعول باستوجب، و(ذا نظير) خبر (كان) والفاء في قوله (فلنظير) جواب (إذا) و(المعل) نعت (لنظيره) و(ثبوت) مبتدأ خبره (لنظيره). ثم أتى بمثالين منه فقال:

٧٧٣ - كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يعني أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعين لـ (فعلة وفعلة) مقصوران قياساً، فمثال (فعل) لحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب، ومثال (فعل) دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب

وخرج بقوله الذي حرف إعرابه ألف المبني نحو إذا فلا يقال فيه مقصور لأن القصر خاص بالاسم المعرب، وخرج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أخاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير لازمة.

وقوله: [**والممدود هو الاسم الخ**] خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن المد خاص بالأسماء، وخرج بقوله الذي حرف إعرابه همزة المبني نحو هؤلاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب، وخرج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ما، فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير زائدة بل أصلية لأنها عين الكلمة إذ أصله موه.

(كالأسف) مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح، وصفة اسم محذوفة والأصل إذ اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحاً كالأسف وكان الاسم الصحيح ذا نظير من المعل بدليل فلنظيره أي الصحيح الخ وليس كالأسف مثالاً لقوله: وكان ذا نظير لأنه لا يلائم فلنظيره المعل الخ، والأسف مصدر أسف إذ كان شديد الحزن.

قول المكودي: [**فالجوى مقصور الخ**] مصدر جوي بكسر الواو والجوى له معان منها الحزن وتطاول المرض وداء في الصدر.

وقوله: [**فعل بفتح العين الخ**] عملا بقوله سابقاً: وفعل اللازم بابه فعل الخ.

(كفعل وفعل) مثال للنظير المعل الآخر كما يؤخذ من تمثيله بعد بالدمى لا للمسالم الصحيح، وكلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب ففعلة بكسر الفاء راجع لفعل بكسرها، وفعلة بضم الفاء راجع لفعل بضمها. قول المكودي: [**من الصحيح قربة وقرب**] القربة بكسر القاف وعاء الماء.

وغرفة وغرف، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود فقال:

٧٧٤ ـ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثل ذلك بقوله:

٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتآء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احمر احمراراً، واقتدر اقتداراً. و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، و(استحق) صلتها، و(ألف) مفعول بـ (استحق) ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و(قبل) متعلق باستحق، و(المد) مبتدأ وخبره (عرف) و(في نظيره) متعلق بـ (عرف) و(حتماً) حال من الضمير في (عرف) وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وإعراب البيت الأخير واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَى وَكَالْحِذَا

يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضاً ممدود سماعاً، وقد مثل المقصور بالحجى وهو العقل والثاني بالحذاء وهي النعل وقصره ضرورة. و(العادم) مبتدأ وهو اسم فاعل

وقوله: [دمية ودمى الخ] الدمية بضم الدال المهملة الصورة من العاج أو الصورة المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه، وقيل الصورة على صورة الإنسان من العاج وغيره.

وقوله: [في الصحيح قربة الخ] بضم القاف من القرب إلى الله تعالى.

(كارعوى وكارتأى) الارعواء الرجوع والانكفاف عن القبيح، والارتاء افتعال من الرأي والتدبير، يقال: ارتأى في أمره إذا تدبره، ولو قال المصنف:

كمصدر الفعل الذي قد بدئا ... بزائل الهمز كأعطى وارتأى

لكان أعم فائدة إذ يشمل مصدر الفعل الذي ابتدىء بهمزة قطع كإعطاء فإن نظيره من الصحيح كإكرام يستحق ما ذكر فمده قياسي.

(والعادم النظير ذا قصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا اسماً مقصوراً أو اسماً ممدوداً ولا نظير له من الصحيح فيستحق ذلك، فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسي أو سماعي؟ فقال: بل هو سماعي ومعنى كونه سماعياً أننا ننظر لأئمة اللغة فإن نقلوه مقصوراً عن العرب قبل وكذلك إن نقلوه ممدوداً ولا نقيس عليه غيره.

مضاف إلى المفعول، و(بنقل) خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل، و(ذا قصر وذا مد) حالان من الضمير المستتر في الخبر. ثم قال:

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي ٱلْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ وَٱلْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

يعني أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين، فمن قصر الممدود قول الشاعر:

ليلى وما ليلى ولم أر مثلها بين السما والأرض ذات عقاص

ومن مد المقصور قوله:

والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال

وقوله: [مضاف إلى المفعول الخ] فيكون النظير حينئذ بالجر ويصح أن يكون النظير بالنصب فيكون الفاعل ضميراً عائداً على أل.

(وقصر ذي المد اضطرارا) لم يبين المصنف كيفيه القصر ولا ما المحذوف هل الألف الأولى الزائدة وتقلب الهمزة الباقية ألفاً لأن آخر المقصور لا يكون إلا ألفاً أو المحذوف الهمزة وفيه خلاف، ولم يبين المصنف أيضاً كيفية مد المقصور فقيل يزاد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة، وقيل تبقى الألف على حالها وتزاد الهمزة والأول أولى لأن الألف المقصورة قد تكون أصلية نحو مستدعى، وقد علمت أن الممدود ما قبل همزته ألف زائدة، فلو قلنا بالثاني للزم أن يكون قبل همزة الممدود ألف أصلي والإعراب على الهمزة على كلا القولين.

قول كدي: [قول الشاعر: ليلى الخ] البيت من الكامل، وقائله أمية بن أبي عائذ، وليلى: مبتدأ، وما: مبتدأ للتعظيم والواو الداخلة على ما زائدة، وليلى خبر ما، والجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول الذي هو ليلى، والرابط تكرار المبتدأ بعينه كقوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ ﴿القارعة ما القارعة﴾ ولم: حرف جزم، وأر: مجزوم بحذف الألف وهو مضارع رأى البصرية تتعدى لمفعول واحد وهو مثلها، وذات: مفعول بمحذوف أعني ذات عقاص، ولا يصح أن يكون بالرفع نعتاً لليلى لأن ليلى معرفة وذات نكرة مضاف لنكرة، وعقاص جمع عقيصة وهي الشعر المضفور أي المفتول، والشاهد في قصر السماء وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الألف بناء على أن الأصل صار نسياً منسياً، وقيل على الهمزة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين.

وقوله: [ومن مد المقصور قوله: والمرء يبليه الخ] البيت من السريع، وقائله العجاج، والمرء مبتدأ، ويبليه بضم الياء مضارع أبلى من الإبلاء بمعنى أنه صار خلقاً والهاء مفعوله، وبلاء بكسر الباء مفعول مطلق، والسربال بكسر السين مضاف إليه القميص أو قميص المرأة أو الثوب مطلقاً، وتعاقب بالرفع فاعل يبليه أي ترادف، والإهلال جمع هلال بمعنى شهر والمعنى: أن المرء يكون أولاً قوياً شاباً فإذا مرت عليه الشهور والأعوام صار ضعيفاً كالثوب يكون جديداً وبطول الأيام عليه يصير خلقاً بالياً، والشاهد في مد بلاء بكسر

و(قصر) مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول، و(مجمع) خبر المبتدأ، و(عليه) متعلق بـ (مجمع) و(اضطراراً) مفعول له وهو تعليل لـ (قصر) و(العكس) مبتدأ وخبره (يقع) و(بخلف) متعلق بـ (يقع).

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه، وبدأ بتثنية المقصور فقال:

٧٧٨ ـ آخِـرَ مَـقْصُـورٍ تُثَنِّي اجْـعَلَهُ يَـا إنْ كَـانَ عَـنْ ثَـلاَثَـةٍ مُـرْتَـقِـيَـا

يعني أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الألف الرابعة نحو ملهى، والخامسة نحو مسمى، والسادسة نحو مستدعى، فتقول فيها: ملهيان ومسميان ومستدعيان، و(آخر) مفعول بفعل مضمر يفسره (اجعله) والهاء في (اجعله) مفعول أول، و(ياء) مفعول ثان، و(تثني) في موضع النعت لـ (مقصور) والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وإن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

٧٧٩ ـ كَـذَا الَّـذِي ٱلْيَـا أَصْلُهُ نَحْـوُ ٱلْفَتَى وَٱلْجَـامِـدُ الَّـذِي أُمِـيـلَ كَـمَـتَى

الإشارة بقوله (كذا) إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعني أن ما كانت فيه

الباء مع أن الأصل فيه القصر، ولو قرىء بلاء بفتح الباء كان ممدوداً أصالة ولا شاهد فيه حينئذ ولكن المعنى على كسر الباء.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

جمعهما بالجر عطف على تثنية، وتصحيحاً قيل حال بمعنى مصححاً، وقيل إنه تمييز محول عن المضاف، والأصل وتصحيح جمعهما، والظاهر أنه منصور على المفعولية المطلبة على حذف مضاف أي وجمعهما جمع تصحيح. ثم إن الناظم ترجم لشيء لم يذكره لأنه ترجم لجمع الممدود ولم يذكره داخل الترجمة وذكر جمع المؤنث السالم من غير المقصور والممدود في قوله: والسالم العين إلى آخر الباب ولم يترجم له، فيكون المصنف نقص وزاد عما في الترجمة، وقد مر الكلام أول الكتاب على المثنى والجمع مستوفى مع شروطهما.

(وآخر مقصور)، قول المكودي: [نحو ملهى الخ] اسم لما يلهى به كما في الصحاح وغيره أنه مصدر أو مكان أو زمان.

(كذا الذي اليا أصله نحو الفتى) فإن قلت: قولهم الفتوة يدل على أن أصل الألف واو. (قلت): أصلها الفتية فقلبت الياء واواً لأجل الضمة على التاء كما قالوا قضو الرجل إذا كان كثير القضاء، وأصل الواو فيه الياء لأنه من قضيت.

قول المكودي: [للجامد بمتى] وتمثيل المكودي بعد للجامد الذي لم يمل بإذا وعلى، لأن الذي تقرر أن

الألف الثالثة منقلبة عن ياء والألف الثالثة المجهولة الأصل المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء، فمثال المنقلبة عن ياء نحو فتى فتقول فتيان، ومثال المجهولة التي سمعت فيها الإمالة متى مسمى بها فتقول في تثنيتها متيان، وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واواً إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلْفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

أي (في غير ذا) من الثلاثي تنقلب الألف واواً، و(ذا) إشارة إلى جميع ما تقلب فيه الألف ياء، وشمل قوله (في غير ذا) المنقلبة عن واو نحو: رجا رجوان، والمجهولة نحو: إذا، وعلى مسمى بهما قال: (وأولها ما كان قبل قد ألف) أي وأول هذه الحروف المنقلبة عن الألف الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، وقوله (الذي) مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله (اليا أصله) وخبره (كذا) و(الجامد) معطوف على (الذي) و(الذي أميل) صفة لـ (الجامد) و(في غير) متعلق بـ (تقلب) و(واواً) مفعول ثان بتقلب، و(الألف) هو المفعول الأول، و(ما) مفعول ثان بـ (أولها) ومفعوله الأول ها وصلته (ما كان) و(قد ألف) في موضع خبر كان، و(قبل) متعلق بـ (ألف). ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

الألف مهما وقعت في حرف كعلى أو في اسم يشبهه كمتى إلا وهي أصلية غير مقلوبة عن شيء، فكيف يقال أن ألف متى وإذا وعلى مجهولة الأصل، وفسر الجامد بعض الشراح بالذي لا اشتقاق فيه وهو غير صحيح أيضاً في كلام الناظم، لأنه إن أراد أن الجامد يطلق على الحرف وشبهه قبل التسمية كان موافقاً للموضوع حينئذ لصحة تثنيتها حينئذ، لكن لم يطلق أحد من النحاة غير الناظم الجامد عليهما بعد التسمية فكلام الناظم على التفسيرين مشكل.

(في غير ذا تقلب واواً الألف)، قول المكودي: **[نحو رجا ورجوان الخ]** الرجا مقصور أحد أرجاء أي جوانب البئر وهو الصواب، وفي بعض النسخ رحى بالحاء المهملة وهي غير صواب لأنها من ذوات الياء يقال رحيت بالرحى كما ذكره ابن عصفور.

(وأولها ما كان قبل قد ألف)، قول المكودي: **[هذه الأحرف الخ]** عبر بالأحرف موافقة لتعبير الناظم بها في وأولها المفيدة للجمع، والأولى أن يقول الناظم وأولهما بضمير التثنية لأنه عائد على الواو والياء. (وأجيب) بأن الناظم أطلق الجمع الذي هو ها على ما زاد على الواحد، أو يقال إن الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذي هو ها عائد على الألف، والتقدير وأول بدلها أي الألف وبدل الألف ياء أو واو، أو تقول جمع باعتبار تكرار المواضع والألفاظ.

وقوله: **[الذي قد ألف قبل]** أي في صدر الكتاب في قوله: بالألف ارفع المثنى، مع قوله: وتخلف اليا الخ.

٧٨١ ـ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

يعني أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب فيه الهمزة واواً في التثنية فتقول: صحراوان وحمراوان. وقوله: (نحو علباء كساء وحياء).

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو (علباء) أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو (كساء) والمنقلبة عن ياء نحو (حياء) فتقول: علباآن وعلباوان، وكساآن وكساوان، وحياآن وحياوان، ولم يبق من أنواع المدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله: (وغير ما ذكر. صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتها قراآن ووضاآن. ثم قال: (وما شذ على نقل قصر) يعني أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أي

(وما كصحراء بواو ثنيا)، قول المكودي: [تقلب فيه الهمزة الخ] أي وجوباً وإنما لم تبق الهمزة على حالها في تثنية نحو صحراء وتعين قلبها واواً خصوصاً لأن التثنية وجمع التصحيح تابعان للنسب، وفي النسب تقلب الهمزة في نحو هذا واواً خصوصاً فيقال في النسبة إلى صحراء صحروي، وإنما فلبت الهمزة في النسب لأنها أثقل من الواو، وقلبت واواً خصوصاً لأن قلبها ياء يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياآت وكسرة وذلك ثقيل وتعليل الغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بالكوفة، والأرض المستوية في لين وغلظ والفضاء الواسع الذي لا نبات فيه.

(ونحو علباء كساء وحيا)، قول المكودي: [نحو علباء] أصله علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس الذي هو الكاغد الذي يكتب فيه ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها أثر ألف زائدة، والعلباء عصبة في العنق، والكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لأنه من الكسوة، والحياء بالمد تغيير وانكدار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم، وقيل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل ما نهاك عنه.

ثم إن كلام الناظم يقتضي التسوية بين بقاء الهمزة وقلبها واواً وبه قرره المكودي، والحق أن هذه الهمزة إن كانت مقلوبة عن حرف الإلحاق كعلباء كان الراجح في التثنية قلبها واواً لكن ربما يؤخذ هذا من تقديم الناظم بواو، وإنما رجح هنا القلب تشبيهاً للهمزة هنا بهمزة حمراء من جهة أن كلاً منهما بدل من حرف زائد غير أصلي، وقيل الراجح التصحيح أيضاً وإن كانت الهمزة بدلاً من أصل ككساء فالراجح بقاء الهمزة، وكلام الناظم يقتضي التسوية أو أرجحية الواو بتقديمه، وإنما رجح بقاء الهمزة لأن فيه بقاء الحرف على صورته الموجودة في المفرد.

(وغير ما ذكر صحح)، قول المكودي: [نحو قراء ووضاء الخ] القراء بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد ويقال أيضاً محسن القراءة أو كثيرها، والوضاء الوضيء الوجه الحسنة وأقرت الهمزة هنا لأصالتها.

(وما شذ على نقل قصر)، قول المكودي: [قولهم مدروان] تثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء

لا يقاس عليه، فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الألف الرابعة واواً، وخوزلان بحذف الألف، ورضيان في تثنية رضى بقلب الألف ياء وأصلها واواً، ومما شذ في تثنية الممدود قولهم في حمراء حمراآن بإقرار همزة التأنيث، وقاصعان بحذف الألف والهمزة، وكسايان بقلب همزة كساء ياء، وقراوان ووضاوان بقلب الأصلية واواً.

و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (كصحراء) و(ثنيا) في موضع خبر (ما) و(بواو) متعلق بـ (ثنيا) و(نحو علباء) مبتدأ، و(كساء وحياء) معطوفان على (علباء) بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة، وخبر المبتدأ (بواو أو همز) و(غير) مفعول مقدم بـ (صحح) و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (شذ) وخبرها (قصر) و(على نقل) متعلق بـ (قصر). ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

٧٨٣ ـ وَاحْـذِفْ مِنَ ٱلْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَـدِّ ٱلْمُـثَـنَّى مَـا بِـهِ تَـكَـمَّـلَا

يعني أنك إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة، فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٨٤ ـ وَٱلْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُـذِفْ وَإِنْ جَمَـعْـتَـهُ بِـتَـاءٍ وَأَلِـفْ

فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعاً، وموسين ومصطفين جراً ونصباً، و(من المقصور وفي جمع) متعلقان بـ (احذف) و(على حد) في موضع الصفة لـ (جمع) و(ما) مفعول باحذف وهي موصولة واقعة على الألف المقصورة وصلتها (تكملا) و(به) متعلق بـ (تكملا) والهاء في (به) عائد على الموصول والضمير المستتر في (تكملا) عائد على المقصور. ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال:

رؤوسهن، وقيل يطلق على طرف الرأس أو الإلية، والقياس مدريان بالياء لأنه جاوز ثلاثة أحرف.

وقوله: [وخوزلان بحذف الخ] تثنية خوزلي نوع من المشي فيه تبختر، والقياس خوزليان بإثبات الياء. وقوله: [وأصلها واو] لأنه من الرضوان فالقياس رضوان بإثبات الواو.

وقوله: [وحمريان] بالياء والقياس فيه حمراوان.

(واحذف من المقصور) حكم المنقوص كالقاضي حكم المقصور في حذف الآخر الذي هو الياء في المنقوص، إلا أن كسرة المنقوص تقلب ضمة في الرفع نحو جاء القاضون، ولم يبقوا الكسرة فيه لإفضائه إلى قلب الواو علامة جمع المذكر ياء ولم ينبه الناظم عليه وإن كان يتغير في جمع التصحيح كالمقصور لأن الترجمة لا تشمله. قول كدي: [وواو الجمع الخ] هذا في حالة الرفع وأما في حالتي النصب والجر فيلتقي الألف والياء.

(وإن جمعته بتاء وألف).

٧٨٥ ـ فَالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

الهاء في (جمعته) عائد على (المقصور) أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في التثنية، ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت امالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع امالتها قلبت واواً، فإن كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله: (وتاء ذي التاء ألزمن تنحيه) يعني ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءي التأنيث فتقول في فتاة وقناة فتيات وقنوات، و(إن جمعته) شرط، و(بتاء) متعلق بـ (جمعته) والفاء جواب الشرط، و(الألف) مفعول مقدم بـ (اقلب) و(قلبها) مصدر ومضاف إلى المفعول، و(في التثنية) متعلق بالمصدر، و(تاء) مفعول أول بـ (ألزمن) و(تنحية) مفعول ثان. ثم قال:

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ ٱلْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْماً أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ ٱلْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة، وتضم إن كانت مضمومة، وتكسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة:

(وإن جمعته بتاء وألف)، قول المكودي: [إذا كانت رابعة فصاعدا] نحو ملهيات ومسميات ومستدعيات في جمع ملهى ومسمى ومستدعى مسمى بكل واحد، ومثال الثلاثي الذي يقلب ياء المسمى به أنثى فتيات، ومثال المجهول الأصل الممال متيات، ومثال الثلاثي الذي يقلب واواً قنوات وعلوات والقناة الرمح والحفيرة، ثم أن المكودي خص قول المصنف وإن جمعته الخ بالمقصور فيكون المصنف حينئذ ساكتاً عن جمع الممدود جمع مذكر سالماً وجمع مؤنث سالماً مع أنه ترجم له، والأولى أن هاء جمعته عائدة على الاسم المار مقصوراً أو ممدوداً فيكون الباقي على المصنف إنما هو جمع الممدود جمع مذكر سالماً، وقد اعتذر المرادي عن المصنف بأنه لما كان حكم الممدود في جمعي التصحيح والتثنية واحداً لم يذكره استغناء عنه بالتثنية بخلاف المقصور فإنه وافق جمع المؤنث السالم التثنية وجمع المذكر خالفها، لكن يقال: إن جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى فلم ذكره؟ ولذا قال الشيخ ميارة ولو قال قبل قوله والسالم العين الخ:

وجمع ممدود بوجهيه كما مر قبيل في المثنى محكما

لوفى بذلك، والقناة الرمح.

(والسالم العين الثلاثي)، قول كدي: [جاز إتباع عينه لفائه في الحركة] أي في جنس الحركات الثلاث ومحل جواز الإتباع فيما عدا مفتوح الفاء وإلا فالإتباع فيه واجب عملاً بمفهوم قوله بعد: وسكن التالي غير الفتح، فيكون أطلق الجواز على ما قابل المنع فيصدق بالواجب.

الأول: أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين: أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة، والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار، وما أوله مضموم نحو سورة، وما أوله مكسور نحو ديمة، وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة، فلا يتبع شيء من ذلك إلا ما أوله مفتوح فإن فيه لغتين على ما سنذكره.

الثاني: أن يكون ثلاثياً واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيأل فلا يغير.

الثالث: أن يكون اسماً واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فإنه لا يتبع، وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله: (والسالم العين الثلاثي اسماً).

الرابع: أن يكون (ساكن العين) واحترز به من المحرك العين نحو سمرة.

الخامس: أن يكون (مؤنثاً) واحترز به من نحو بكر فإنه لا يجمع بالألف والتاء، وهذان الشرطان مفهومان من قوله (ساكن العين مؤنثاً بدا) ولا فرق في ذلك بين ذي التاء والمجرد منها وإلى ذلك أشار بقوله: (مختتماً بالتاء أو مجردا) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة أو سدرة وغرفة،

وقوله: [نحو جنة وجنة الخ] الجنة بفتح الجيم المعلومة لا حرمنا الله منها، والجنة بالضم ما بقي من الحر وغيره ويسمى الدرقة والترس والحجفة ومنه قوله تعالى: ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ أي وقاية، والجنة بالكسر اسم جماعة الجن ذكوراً أو أناثاً.

وقوله: [نحو دار الخ] تمثيله بدار لا ينبغي والصواب أن يمثل بنحو سارة عربي لأن دار وإن فرضنا أنه علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالماً قياساً حتى يتوهم فيه الاتباع أو عدمه، فلا يقال قياساً دورات وإنما يقال ديار.

وقوله: [نحو ديمة] هي المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة.

وقوله: [على ما سيذكره] أي في قوله: أو لأناس انتمى.

وقوله: [نحو سمرة] اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام.

وقوله: [أن يكون مؤنثاً الخ] اعترض الشاطبي زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤنثاً بأنه غير محتاج إليه، إذ الكلام فيما يجمع بالألف والتاء على أن هذا الشرط مضر لأنه يقتضي أن الإتباع لا يجوز في جمع نحو حمزة وطلحة مع أن ذلك جائز، وأجيب عن هذا الأخير بأن معنى مؤنثاً ولو لفظ ليدخل نحو حمزة، وأجيب عن المصنف بأن هذا الشرط في جواز جمعه جمع مؤنث سالماً مطلقاً لا في الإتباع فقط، وقد مر ما يجمع جمع مؤنث سالماً قياساً وأنها مجموعة في قوله: وقسه في ذي التا الخ، وتأمل هذا الجواب، والحق في الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختتماً بالتاء أو مجرداً.

قول المكودي: [نحو قصعة الخ] القصعة هي الصحفة المعلومة، والسدرة بكسر السين شجرة النبق، ودعد بفتح الدال وهند وجمل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة.

وثلاثة مجودة نحو دعد وهند وجمل، فجميع ذلك يجوز فيه الإتباع فتقول: قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

و(السالم) مفعول بفعل مضمر يفسره (أنل) وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى، و(الثلاثي) نعت لـ (السالم) و(اسماً) حال من (الثلاثي) أو من (السالم) و(إتباع) مفعول بـ (أنل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(فاءه) مفعول ثان بـ (إتباع) و(بما) متعلق بـ (إتباع) و(إن) شرط، و(ساكن العين ومؤنثاً) حالان من الضمير المستتر في (بدا) العائد على اسم، وكذلك (مختتماً ومجردا) حالان أيضاً من اسم.

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الإتباع كما ذكر، وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار إليهما بقوله:

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ ٱلْفَتْحِ أَوْ   خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاً قَدْ رَوَوْا

يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتباع وهما السكون والفتح، وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو غرفة، والتالي الكسر نحو هند، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتباع كما سبق، والسكون والفتح فتقول: غرفات بالضم إتباعاً لحركة الفاء، وغرفات بالسكون للتخفيف، وغرفات بالفتح تخفيفاً أيضاً، وفي نحو هند هندات بالكسر إتباعاً، وهندات بالسكون وهندات بالفتح وكذا في سائرها.

وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه إلا الإتباع كما سبق، و(التالي) مفعول بـ (سكن) وهو اسم فاعل ويجوز ضبط (غير) بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي، و(أو خففه)

وقوله: [والسالم مفعول بفعل الخ] الحق ما في المعرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين: الأول تقدم عليه وهو السالم بالنصب والثاني إتباع.

وقوله: [وهو اسم فاعل مضاف الخ] الحق أيضاً أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه معنى، وإنما السالم في كلام المصنف صفة مشبهة على وزن فاعل وهي تضاف لفاعلها معنى نحو طاهر القلب شاحط الدار.

وقوله: [والثلاثي نعت للسالم] الحق أيضاً أنه بدل منه إذ السالم نعت للثلاثي في الحقيقة، والأصل أنل الثلاثي السالم الخ وهما معرفتان، والقاعدة أن نعت المعرفة إن تقدم عليها أعرب ما كان صفة بحسب العوامل، وأعرب الذي كان موصوفاً بدلاً من الذي كان صفة على حد صراط العزيز الحميد الله في قراءة من قرأ الله بالجر.

معطوف على (سكن) و(بالفتح) متعلق بخفف، و(كلًّا) منصوب بـ (رووا). ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين ما كان على وزن فعلة بكسر الفاء ولامه واو، أو على فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال:

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتباع فلا يقال في ذروة ذروات ولا في زبية زبيات لنقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة. ثم نبه على أنه قد سمع في فعلة بكسر الفاء مما لامه واو الإتباع شذوذاً فقال: (وشذ كسر جروه) يعني أنه شذ كسر جروة، والضمير في (ومنعوا) عائد على العرب، و(إتباع) مفعول بـ (ومنعوا) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(زبية) معطوف على (ذروة) و(كسر) فاعل بـ (شذ) و(جروة) مضاف إليه وهو على حذف مضاف والتقدير إتباع جمع نحو ذروة. ثم قال:

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر كقول بعضهم في كهلة كهلات وحقه الإسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز: فتستريح النفس من زفراتها. فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه إسم، وإما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون بيضات وجوزات بالفتح وهي لغة هذيل، قال شاعرهم:

أخو بيضات لائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح

وقوله: [ثم استثنى من التالي الخ] غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الإتباع في قول الناظم والسالم العين أي محل جواز الإتباع في غير نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء إلى آخر كلامه.

(نحو ذروة وزبية) القاموس: ذروة الشيء بالضم والكسر أعلاه وذاله معجمة، وأما الزبية بضم الزاي فهي حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا في موضع عال ولذا يقولون في الأمر إذا عظم: بلغ السيل الزبى، ولا يصل المطر للزبى إلا إذا كان كثيراً لأنها عالية، وأما الجروة فهي مؤنث الجرو، قال في القاموس: الجرو مثلث الجيم صغير كل شيء حتى الحنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير الفقوس.

(ونادر أو ذو اضطرار)، قول المكودي: [كقول بعضهم في كهلة الخ] الكهلة مؤنث الكهل والكهل من جاوز الثلاثين سنة أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه الشيب.

وقوله: [كقول الراجز: فتستريح الخ] هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله، وتستريح: منصوب في جواب الترجي الذي هو لعل المذكورة فيما قبل هذا البيت، والنفس بالرفع فاعله، وزفرات بسكون الفاء جمع زفرة وهي من زفر يزفر كنصر ينصر، والزفرة أن يخرج نفسه بلين وصوت مرة بعد مرة والشاهد في تسكين فاء زفراتها والقياس الفتح لأن الإتباع هنا واجب لمفهوم قوله: وسكن التالي غير الفتح الخ.

وقوله: [قال شاعرهم: أخو بيضات الخ] البيت من الطويل أنشده الفراء، والشاعر من هذيل غير

و(غير) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (قدمته) والهاء عائدة على (ما) وخبر المبتدأ (نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتمى) فقد توسط المبتدأ بين الأخبار، والتقدير: نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

جمع التكسير

إنما سمي جمع التكسير لتغيير بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم، ثم إن جمع التكسير على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٩١ ـ أَفْـعِـلَـةٌ أَفْـعُـلُ ثُـمَّ فِـعْـلَـهْ ثُـمَّـتَ أَفْـعَـالُ جُـمُـوعُ قِـلَّـهْ

يعني أن هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في هذا البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وستأتي أمثلتها في أثناء الباب.

مسمى، وأخو: خبر لمحذوف على حذف أداة التشبيه لأن هذا الشاعر يصف جملاً بكونه سريع المشي، ورائح: اسم فاعل من راح والرواح كما لعياض من الزوال إلى الليل، فهو ضد الغدو، ومتأوب: اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل، ورائح ومتأوب ورفيق وسبوح بالرفع صفات لأخو بيضات، ومعنى رفيق بمسح المنكبين عالم بتحريك المنكبين، ومعنى سبوح حسن الجري لين اليدين، والمعنى: جملي في شدة وسرعة سيره كطائر أو ظليم صاحب بيضات راح وذهب لحاجته وقضاها ثم رجع مسرعاً أو يحرك منكبيه بسهولة من حسن جريه والشاهد في بيضات بفتح الياء على لغة هذيل والقياس على لغة الجمهور سكون الياء لأنه معتل العين.

جمع التكسير

لما كان الكلام قبل في جمعي السالم تذكيراً وتأنيثاً كأنه قيل له: ما هو جمع التكسير تذكيراً وتأنيثاً؟ شرع يبينه، ثم أن من النحويين من لم يتعرض للجموع في كتابه أصلاً وعلل ذلك بأن ألسنة الناس إنما فسدت في المفردات والمركبات ولم تفسد في الجموع غالباً بل ينطقون بها على الصواب من غير معرفة نحو وجمع التكسير يفارق جمع المذكر السالم في أمور أربعة انظرها في التصريح. والتكسير لغة إزالة التئام الشيء، يقال: تكسرت الإناء إذا تفرقت أجزاؤها، واصطلاحاً ما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل أو نقص وتبديل شكل أو بالجميع تغيراً لا تلحق معه علامة، ولا بد من الزيادة في التعريف تغيراً لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو زيدون مما جمع جمع مذكر سالماً نحو هندات مما جمع جمع مؤنث سالماً، هذا حاصل حده تقريباً وإن كان فيه انتقادات.

(أفعلة أفعل ثم فعله)، قول المكودي: [تدل على جمع الخ] كلامه يقتضي أنها ليست بنفسها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل على القلة.

وقوله: [وهو ما فوق العشرة الخ] هذا مبني على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر

و(أفعلة) مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره (جموع قلة). ثم أنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْعـاً يَـفِي   كَـأَرْجُـلٍ وَٱلْعَكْسُ جَـاءَ كَـالصُّفِي

الناظم بعد حيث قال: والعكس جاء كالصفي، والحق كما للتفتازاني أنهما متفقان في المبدأ مختلفان في النهاية، مبدؤهما معاً ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة كما قيل وإن كان كل شيء موجوداً في الدنيا له نهاية.

(تتمة): ذكر سيدنا ابن العربي في الفتوحات في باب العدد منها أنه لما وصل لباب العدد نام، فسأله سائل عن أقل العدد بمحضر النبي ﷺ فأجابه ابن العربي بأنه ثلاثة عند النحويين واثنان عند الفقهاء، فقال له النبي ﷺ: أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغي لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسامع ما أردت هل أقل العدد المسمى شفعاً أو أقل العدد المسمى وتراً، ثم أخرج ﷺ خمسة دراهم ووضع بيده الشريفة اثنين وحدهما وثلاثة وحدها على حصير كنا عليه فوضع ﷺ يده على الاثنين وقال: هذا أقل العدد المسمى شفعاً، ووضع يده على الثلاثة وقال: هذا أقل العدد المسمى وتراً، ثم قال: هكذا فليجب عن هذه المسألة من سئل عنها، قال: فانتبهت فقيدتها فما رأيت معلماً أحسن منه ﷺ علم بالقول والفعل اهـ.

ثم إن المصنف عبر بجموع وهو من أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هي أربعة، وأجيب عن المصنف بأجوبة منها: أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فلذلك عبر بجمع الكثرة فهو كرجال، ومنها: أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن الناظم استعمل جمع الكثرة في موضع جمع القلة، والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدل جموع.

(تنبيه): من جملة جموع القلة جمع المذكر السالم والمؤنث إذا لم يضافا ولم يقترنا بأل وإلا كانا للكثرة نحو: ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ الآية، وفي الكافية.

وجمع تصحيح لقلة وفي   كثرة استعماله بأل تفي

ثم إن الذي عليه المحققون أن أوزان القلة الأربعة من جموع التكسير إذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السالم المقرون بأل.

وقوله: [وأفعلة مبتدأ الخ] وصرفه المصنف للضرورة لأن القياس منعه من الصرف للعلمية والتأنيث والتاء الأخيرة في قول الناظم ثمت أفعال تاء التأنيث لحقت الحرف وحركت تخفيفاً.

(وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي) مضارع وفى وله في اللغة معان يقال: وفى بالعهد يفي وفاء ضد غدر، ويأتي بمعنى تم وبمعنى كثر وبمعنى دل وهو المراد هنا، والباء في بكثرة بمعنى على فيكون المعنى: وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضعاً، ثم أنه اعترض تمثيل الناظم بالصفي فإنه كما سمع لمفرده جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أصفاء، فالأولى أن يمثل بنحو رجال جمع رجل بفتح الراء، وأفئدة جمع فؤاد، وصرد يجمع على صردان قاله في النكت، والحق أنه عندهم الوضع وعندهم الاستعمال، فالوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها إنما

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة: رجل وأرجل وعنق وفؤاد وأفئدة. ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة: رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفي، والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها. و(بعض) مبتدأ، والإشارة بـ (ذي) إلى جموع القلة، و(يفي) خبر المبتدأ، و(بكثرة) متعلق بـ (يفي) و(وضعاً) منصوب على إسقاط الجار أي بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق. ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال:

٧٩٣ ـ لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ   وَلِلْرُبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

فذكر أن (أفعل) يطرد في نوعين: الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسماً نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب، الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه، والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب. والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله:

استعملت في القلة والكثرة أحدهما، إذا علمت هذا ففي كلام المصنف حذف عاطف ومعطوف والتقدير وضعاً واستعمالاً، وكأرجل مثال للوضع وكالصفي مثال للاستعمال، فيكون في كلام المصنف شبه احتباك حذف استعمالاً من قوله وبعض ذي لدلالة كالصفي عليه وحذف وضعاً من قوله والعكس الخ بدليل التمثيل بالصفي لدلالة وضعاً أولاً عليه.

وقوله: **[وعكس المصنف الخ]** أصل ما سلك المصنف لابن السراج وطريقة المصنف أولى لأنها أقرب للضبط إذ الجموع قليلة والمفردات كثيرة وقد يكون جمعاً واحداً وتحته مفردات كثيرة مثل قول الناظم بعد: وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فإنه يدخل فيه من الصحيح الثلاثي تسعة أوزان.

(لفعل اسماً صح عيناً)، قول المكودي: **[نحو جون الخ]** بفتح الجيم وسكون الواو وبنون آخراً هكذا في بعض النسخ، والجون لغة من أسماء الأضداد يطلق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شيء خالي الوسط، وفي بعض النسخ نحو جوز بالزاي آخر الحروف وهو الجوز المعروف.

وقوله: **[نحو وجه وأوجه الخ]** تبع ظاهر الناظم والحق أنه يشترط أن لا تكون فاء الكلمة واواً، وأما أوجه فشاذ.

وقوله: **[نحو دلو وأدل وظبي الخ]** أصلهما أدلو وأظبى فقلبت الواو في الأولى ياء وقلبت الضمة فيهما كسرة فإعلالهما إعلال قاض وهو أن تقول: استثقلت الضمة على الياء فيهما فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقائهما فصار أدل بلام منونة وأظب بباء منونة.

٧٩٤ ـ إنْ كَـانَ كَـالْعَنَـاقِ وَالـذِّرَاعِ فِي مَـدٍّ وَتَـأْنِيـثٍ وَعَـدِّ الأحْـرُفِ

فذكر أربعة شروط: الأول أن يكون اسماً وفهم ذلك من قوله (وللرباعي اسماً) وفهم من قوله (إن كان كالعناق) الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثاً لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكور نحو حمار، وأن يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر، وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة، وفهم من تمثيله بـ (الذراع والعناق) أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول: ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب، وفهم من إطلاقه في المد في قوله (في مد) أنه لا يشترط كونه ألفاً بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن، وفهم من قوله (وعد الأحرف) الشرط الرابع. ثم قال:

٧٩٥ ـ وَغَـيْرُ مَـا أَفْـعُـلُ فِيـهِ مُـطَّرِدْ مِنَ الثُّـلاَثِي اسْمـاً بِـأَفْـعَـالٍ يَـرِدْ

يعني أن أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين، وذلك مما يطرد فيه

(إن كان كالعناق)، قول المكودي: [وفهم ذلك من قوله للرباعي الخ] المراد بالفهم الأخذ وإلا فهو مصرح به على أنه كان ينبغي للمكودي أن يجمع هذا البيت مع قوله وللرباعي الخ ويشرحهما مرة واحدة، واحترز بالاسم من الصفة نحو ذراع بفتح الذال المعجمة للمرأة الكثيرة الغزل.

وقوله: [وهو أنثى الجدي الخ] الجدي الصغير الذكر من ولد المعز.

وقوله: [نحو خنصر الخ] اسم للاصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة في الأعضاء المزدوجة في الإنسان أنها مؤنثة إلا الحاجبين والمنخرين والخدين.

وقوله: [وأن يكون غير مختتم الخ] هذا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العنـاق والذراع لا من خصوص قوله وعد الأحرف خلافاً للمكودي ولا تلتفت لكلام بعض هنا، والذراع من المرفق إلى رؤوس الأصابع.

وقوله: [نحو عقاب الخ] العقاب حيوان كله أنثى لا يوجد فيه ذكر أبداً، والذي يسافده ويجامعه ليلد حيوان آخر من غير جنسه، قال عنترة:

مـا أنت إلا كـالعقـاب فـأمـه مـعـلومـة ولـه أب مجـهـول

وقوله: [نحو يمين الخ] ظاهر كلامه حيث لم يمثل للواو أنه موجود وهو الذي عند كثير من الشراح، فلو فرضنا أنك سميت مؤنثاً بنحو عمود لكان الحكم كذلك.

(وغير ما أفعل) اعلم أنه سيأتي في التصريف في قول الناظم: وغير آخر الثلاثي افتح وضم الخ، ان أوزان الثلاثي التي يقتضيها العقل اثنا عشر، لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، وثلاثة في أربعة اثني عشر: واحد مهمل وهو فعل بكسر الفاء وضم العين، وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسيقول الناظم: وفعل اهمل والعكس يقل،

(أفعل) فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزان نحو: جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وعضد وأعضاد ورطب وأرطاب، وشمل أيضاً ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال، ولما دخل في هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله:

٧٩٦ ـ وَغَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ   فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يعني أن الغالب في فعل نحو صردان يجيء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر، وجرذ وجرذان للفأر، وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يجيء على أفعال قليلاً ومنه رطب وأرطاب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على فعل الصحيح العين، و(أفعل) مبتدأ خبره (مطرد) و(فيه) متعلق بـ (مطرد) والجملة صلة (ما) وكذلك من الثلاثي، و(اسماً) حال من الموصول، و(يرد) في موضع خبر المبتدأ الذي هو (غير) و(بأفعال) متعلق بـ (يرد) و(فعلان) فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب، و(في) متعلق بـ (أغناهم). ثم قال:

٧٩٧ ـ فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ   ثَالِثٍ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

يعني أن (أفعلة) يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره، واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد، وبالمذكر من المؤنث نحو عناق، فإن يجمع على (أفعل) كما تقدم وشمل وقوله (بمد ثالث) ما كانت مدته ألفاً أو واواً أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة. ثم قال:

ثالثها فعل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت أنه إذا كان اسماً صحيح العين القياس جمعه على أفعل، وبقيت تسعة كلها داخلة هنا كما قال المكودي إلا أن نسخه مختلفة، ففي بعض النسخ التمثيل لسبعة أوزان وإسقاط مثالين وهما عضد وأعضاد ورطب وأرطاب، وفي بعض النسخ بزيادة هذين المثالين بعينهما بين أعدال وبين فعل وهو الصواب.

قول المكودي: [نحو بطل وبلز الخ] البطل الشجاع وبلز بكسر الباء واللام يقال امرأة أو ناقة بلز أي ضخمة ناعمة البدن، ويقال امرأة بلز أي ولود بمعنى كثيرة الأولاد.

(وغالباً أغناهم فعلان)، قول المكودي: [لطائر] هو أكبر من البرطال ضخم الرأس يسمى حاج الطيور يصطاد العصافير يألف البحر أحمر المناقير والرجلين يقال هو أول طائر صام لله وأنه كان مع نوح في السفينة وكان يوقظ نوحاً للصلاة في جوف الليل، وفي أبي داود نهى عليه السلام عن قتل أربع دواب: النحلة والنملة والهدهد والصرد.

(لاسم مذكر رباعي بمد)، قول المكودي: [نحو قذال الخ] القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس.

٧٩٨ - وَٱلْـزَمْـهُ فِي فَـعَـالٍ أَوْ فِـعَـالِ   مُـصَـاحِـبَـيْ تَـضْـعِـيـفٍ أَوْ إِعْـلَالِ

يعني أن (أفعلة) يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما: بنات وأبنتة وزمام وأزمة، ومثال المعتل: بناء وأبنية وقباء وأقبية، ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي. و(أفعلة) مبتدأ وخبره (اطرد) و(لاسم وعنهم) متعلقان بـ (اطرد) بمد في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر (لاسم) و(اطرد) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي افعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في (الزمه) عائد على وزن (أفعلة) و(في فعال) متعلق بـ (الزمه). ثم قال:

(والزمه في فعال) المضعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

قول كدي: [بنات وأبنية وزمام الخ] هكذا في نسخة، والبنان بالنون آخر رأس الاصبع، وفي بعض النسخ بتات بتاءين بدل بنان والبتات الزاد والجهاز ومتاع البيت، فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها، والقباء بقاف مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان قيل هو المسمى بالفرجية.

وقوله: [أنهما لا يتجاوز فيهما الخ] تبع في هذه العبارة عبارة المصنف وفيها إيهام لأنها تقتضي أن هذا الجمع لازم في هذين الوزنين لا يتعداهما إلى غيرهما وقد علمت بطلانه، والحق في العبارة أن يقول أنهما لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد في بعض النسخ.

وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: «فعل لاسم رباعي. (فإن قلت): لسان وطريق وسلاح وسبيل سمع جمعها على أفعل وأفعلة كألسن وألسنة فهل هي مذكرة أو مؤنثة؟ (قلت) إن اعتبرت اللفظ وهو مذكر جمعتها على أفعلة، وإن اعتبرت الكلمة وهي مؤنثة جمعتها على أفعل، وقد سأل بعض الفضلاء جدنا أبا الفيض سيدي حمدون بن الحاج على ألسنة وألسن بقوله:

يـا أيهـا المـولى الـذي مـن بـه   زمـانـنـا يشرف والأمـكـنـه
هـل ألـسـن جمـع لـسـان فـما   يـراد بـالجـمـع عـلى ألـسـنـه
بـين لنـا الجمعـين يـا ذا الـذي   يـقـيـم فـيـما يـدعـي البـيـنـه

فأجاب وأحسن في الجواب:

يـا أيهـا المـولى الهـمام الـذي   من كـل فن قـد حـوى أحسنـه
يجـوز تـأنـيـث لـسـان كـذا   تـذكـيره بـل بعـضـهـم عـيـنـه
وبـعض مـن جـوز ذيـن ادعـى   تـغـايـر الجـمـع إذا أمـكـنـه
فـجـمـع مـا أنـثـتـه ألـسـن   وجمـع مـا ذكـرتـه ألـسـنـه

٧٩٩ ـ فُـعْـلٌ لِـنَـحْـوِ أَحْـمَـرٍ وَحَمْـرَا ۝ وَفِـعْـلَةٌ جَمْـعـاً بِـنَـقْـلٍ يُـدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعل المقابل لفعلاء، وفي فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معاً حمر، وفهم من قوله (لنحو) أن ذلك الجمع مطرد أيضاً في (أفعل) الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة غفلاء وهي التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأدرة فنقول: رجال كمر ونساء عفل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لنحو). ثم قال: (وفعلة جمعاً بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة (فعلة) بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: فعيل نحو صبي وصبية، وفعل نحو فتى وفتية، وفعل نحو شيخ وشيخة، وفعال نحو غلام وغلمة، وفعال نحو غزال وغزلة، وفعل نحو ثنى وثنية، ومعنى قوله (بنقل يدرى) أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع، و(فعلة) مبتدأ وخبره (يدرى) و(بنقل) متعلق بـ (يدرى) و(جمعاً) مفعول ثان بـ (يدرى) والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على (فعلة). ثم قال:

٨٠٠ ـ وَفُـعُـلٌ لِاسْـمٍ رُبَـاعِـيٍّ بِمَـدّ ۝ قَـدْ زِيـدَ قَـبْـلَ لَامٍ إِعْـلَالاً فَـقَـدْ

(فعل لنحو أحمر وحمرا) كان ينبغي للناظم أن يقدم عجز البيت وهو وفعلة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متوالية، ولعله كان كذلك وناسخ المبيضة حرفه.

قول المكودي: [الذي ليس له فعلاء الخ] أي الذي لا مؤنث له أصلاً.

وقوله: [للعظيم الكمرة الخ] الكمرة بفتح الميم فهي كالحشفة وزناً ومعنى.

وقوله: [بالأدرة] بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة.

(وفعلة جمعا بنقل يدرى)، قول المكودي: [بل هو محفوظ في ستة أبنية] جمعها ابن غازي في بيت نصه في حاشية خ عند قوله ونتواضع العلية:

فصبيـة وشيخـة وفتيـة ۝ وغـزلـة وغلمـة وثنيـة

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلا ثنية فإنه جمع ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذي يعاد مرتين، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ثنى في صدقة» أي لا تؤخذ الزكاة وهي المراد بالصدقة في السنة مرتين، والثنى أيضاً السيد الثاني الذي فوقه من هو أعظم منه في السيادة وذلك كالوزير مع الأمير. (فإن قلت): ما فائدة قوله هنا وفعلة جمعاً مع أنه معلوم مما مر في قوله أفعلة أفعل؟ (فالجواب) أنه زاده زيادة في الرد على ابن السراج القائل بأن فعلة اسم جمع لا جمع حقيقة وصرف المصنف فعلة ضرورة.

(وفعل لاسم رباعي) أتى بفعل بضم العين بعد فعل الساكن لأنهما لم يختلفا إلا في سكون العين.

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على (فعل). وفهم من إطلاقه في قوله (اسم) أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن. وفهم أيضاً من إطلاقه في قوله (بمد) أن المد يكون ألفاً نحو قذال وقذل، وياء نحو قضيب وقضب، وواواً نحو عمود وعمد.

وفهم من قوله (قبل لام إعلالاً فقد) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل. وشمل قوله (بمد) الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف فإن كان المد واواً أو ياء فكذلك، وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

يعني أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم.

وفهم من قوله (في الأعم) أنه قد جاء جمعه على فعل قليلاً كقولهم في جمع عنان عنن، وفي حجاج حجج. وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لاسم) و(رباعي) نعت (لاسم) و(بمد) نعت بعد نعت، و(قد زيد)

قول المكودي: [واحترز باسم من الصفة الخ] وذلك نحو جواد.

قوله: [نحو قذال وقذل وأتان الخ] تقدم معنى القذال وأما أتان بتاء مثناة فوق فهو اسم أنثى الحمار، وفي الصحاح أنه لا يقال أتانة، وفي القاموس أنه يقال أتانة ولكنه قليل، وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لا فرق بين كونها وحشية أو أنسية.

وقوله: [للزم قلب الواو] أي لما يأتي في قوله: وفعل اهمل والعكس يقل الخ.

(ما لم يضاعف)، قول المكودي: [كقولهم في جمع عنان الخ] العنان بفتح العين السحاب أو المطر ويكسرها ما تقاد به الدابة وهو المسمى في عرفنا باللجام، فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل.

وقوله: [وفي حجاج الخ] الحجاج بفتح الحاء وكسرها العظم المستدير بالعين، وقيل ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط.

وقوله: [وذلول وذلل الخ] تمثيله بذلول غير صحيح لأن ذلول وصف من الذل بكسر الذال ضد الصعوبة كما في القاموس، وموضوع كلام المصنف الأسماء والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهي أم عبد الله بن أبي بن سلول من أكابر المنافقين وأبي اسم أبيه وسلول اسم أمه فقالوا في جمعه سلل. (فإن قيل): ما الفرق بين الألف في التضعيف وبين الواو والياء فيه مع أن ثقل التضعيف مع الضم موجود في الجميع؟ (فالجواب) أن الألف خفيفة، فلو قلنا يتفرع عما هي فيه التضعيف مع الضم لأدى إلى النقل من الأعلى الذي

في موضع النعت لـ (مد) و(قبل) متعلق بـ (زيد) و(إعلالاً) مفعول مقدم لـ (فقد) و(فقد) في موضع النعت لـ (لام) و(ما) ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله، والتقدير: وفعل ثابت لاسم رباعي بمد[1] وعدم تضعيف ذي الألف. ثم قال: (وفعل جمعاً لفعلة عرف).

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين ويجيء جمع لفعلة نحو غرفة وغرف، ولفعلى نحو كبرى وكبر، و(فعل) مبتدأ، و(عرف) خبره، و(جمعاً) مفعول ثان لـ (عرف) و(لفعلة) متعلق بـ (جمعاً) ويجوز أن يكون متعلقاً بـ (عرف).

ثم قال: (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن (فعلة) في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل (فعلة) الصحيح العين نحو قربة وقرب، والمعتل نحو قيمة وقيم، والمعتل العين نحو مرية ومرى، والمضعف نحو حجة وحجج.

هو الخفة إلى أسفل، وأما مع الواو والياء فالنقل موجود في المفرد، فالتضعيف مع الضم فيهما يؤدي إلى النقل من الثقيل إلى الأثقل منه وهو أخف من الأول، ومعنى الأعم في كلام المصنف الغالب.

(وفعل جمعاً لفعلة عرف) قالوا: الأولى أن يقدم فعل المفتوح العين على مضمومها. (وأجيب) بأن مضمومها يقع موقع ساكنها كالعكس فلهذا قدم المضموم على المفتوح وأطلق الناظم في فعلة فظاهره أنه لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة والحق تخصيصه بالاسم، فلو قال: وفعل لفعلة اسماً عرف لأفاد ما ذكرنا.

قول المكودي: [**مفعول ثان لعرف**] الحق أنه حال لأن عرف إنما يتعدى لمفعول واحد كما تقدم له نفسه في المعرب والمبني عند قول المصنف فمعتلاً عرف.

(ولفعلة فعل)، قول المكودي: [**لأن فعلة في الصفات قليل**] هذا اعتذار عن المصنف، ولو قال: ولفعلة فعل. اسماً وجاء بعضه على فعل. لوفى بالمراد من غير كلفة، نعم زيد شرط آخر وهو أن يكون تاماً فلو نقص منه حرف نحو عدة لم يجمع على فعل، فلو قال: ولفعلة فعل. اسماً متمماً وأتى فيه فعل. لوفى بذلك ويكون أولى من الإصلاح الأول، ومثال كون فعلة بكسر الفاء صفة صغرة وكبرة وعجزة بمعنى صغيرة وكبيرة وعجوزة وتكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع.

وقوله: [**نحو قربة وقرب**] القربة بكسر القاف اسم لوعاء السقاء أي الاكراب.

وقوله: [**نحو مرية ومرى**] المرية بالميم أولاً الشك، وأما الفرية بالفاء أولاً فهي الكذبة.

---

(١) لعل هنا سقطاً تقديره بمد زائد قبل لامه الذي فقد إعلالاً وعدم الخ يعني إن كان المد ألفاً فيشترط أن لا يكون الألف مضاعفاً، اهـ مصححه.

ثم قال: (وقد يجيء جمعه على فعل) الضمير في (جمعه) عائد على (فعلة) أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية وحلى. وفهم من قوله (قد يجيء) قلة ذلك، و(فعل) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(على فعل) متعلق بـ (يجيء). ثم قال:

٨٠٣ ـ فِي نَـحْـوِ رَامٍ ذُو اطِّـرَادٍ فُـعَـلَهْ   وَشَـاعَ نَـحْـوُ كَـامِـلٍ وَكَـمَـلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) بضم الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة، وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد، وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب، وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة، وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل، فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) و(فعلة) مبتدأ، و(ذو اطراد) خبره، و(في نحو) متعلق بفعل محذوف يدل عليه (اطراد) ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطراد لأنه مضاف إليه. ثم قال: (وشاع نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام

وقوله: [**نحو حجة وحجج**] الحجة بكسر الحاء السنة والحجج السنون، قال تعالى: ﴿ثماني حجج﴾ أي سنين، والحجة بالفتح حج البيت، والحجة بالضم هي التي يقيمها الإنسان في الخصومة لسلطان والبرهان.

(وقد يجيء جمعه)، قول المكودي: [**لحية الخ**] للحية معلومة، وأما الحلية فهي الصفة وقيل حلية السيف.

(في نحو رام ذو اضطراد فعله)، قول المكودي: [**ورماة**] أصله رمية بفتح الياء تقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار رماة وقضاة لقول الناظم: من واو أو ياء بتحريك أصل. الما أبدل الخ.

وقوله: [**نحو واد**] هذا محترز قوله صفة وأصله وادي بياء ولا معنى لاعتراض بعضهم عليه بقوله صوابه أن يمثل بجاهل وحاتم.

وقوله: [**نحو ضاربة**] تمثيله بضاربة غير ظاهر لأن كلامنا في معتل اللام فهو خارج بما خرج به ضارب، والأولى التمثيل براهية وغازية وقاضية.

وقوله: [**نحو صاهل**] هذا أيضاً خارج بما خرج به ضارب لأنه غير معتل اللام والأولى التمثيل بنحو أسد ضار إذ أصله ضاري.

وقوله: [**يدل عليه اطراد**] فالتقدير حينئذ فعله ذو اطراد اطرد في نحو رام، والذي أحوجه إلى هذا أن اطراد مضاف إليه والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فكذلك معموله، والحق أن في نحو متعلق باطراد قطعاً، ويجاب عن التقديم على المضاف بأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات لا سيما في الضرورة.

(وشاع نحو كامل وكمله)، قول كدي: [**نحو خائن**] الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين والبار المطيع. وقوله: [**فقد تقدم**] أي في قوله: في نحو رام.

لمذكر عاقل، وفهمت هذه الشروط أيضاً من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة، والمعتل الفاء نحو وارث وورثة، والمعتل العين نحو خائن وخونة، والمضاعف نحو بار وبررة، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطراد. ثم قال:

٨٠٤ ـ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلى) مقصوراً بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور وإليه أشار بقوله: (وزمن. وهالك وميت به قمن) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلاك والتوجع، و(فعلى) مبتدأ وخبره (لوصف) و(زمن) مبتدأ، و(هالك وميت) معطوفان عليه وخبر المبتدأ (قمن) أي حقيق، وينبغي أن يضبط (قمن) بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين، فإن قمناً المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع، و(به) متعلق بـ (قمن) والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

٨٠٥ ـ لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لَاماً فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في (فعل) بضم الفاء وسكون العين

وقوله؛ [وأراد هنا بالشياع الخ] مثله في الأشموني والمرادي مصلحاً للنظم بقوله: كذاك نحو كامل وكمله، ويكون التشبيه في الاطراد، والحق أن الشيوع على حقيقته كما عبر به الموضح أيضاً لأن نحو عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطرداً؟ ومثل كامل وكملة حافظ وحفظة.

(فعلى لوصف كقتيل)، قول المكودي: [دال على هلاك أو توجع] تبع في هذه العبارة المرادي التابع للشارح والأولى أن يقول: دال على آفة كما في التوضيح، لأن من جملة ما يجمع على فعلى سكران وأحمق ولا يدخل واحد منهما تحت الهلاك والتوجع.

(وزمن وهالك) الزمن هو الذي لا يستطيع القيام وهو المسمى بالزحاف نسأل الله السلامة والعافية.

قول المكودي: [وينبغي أن يضبط الخ] بل لا حاجة لهذا، والحق أن قمن بكسر الميم وله احتمالان: أحدهما أن تقول: ان زمن مبتدأ وقمن خبره وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر زمن عليه، والثاني أن تقول: ان زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل، وأما ميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ وقمن خبره.

لفعل اسماً صحَّ لاماً فعله)، قول كدي: [نحو درج] بضم الدال المهملة صندوق تضع فيه العروس ما تحتاج له من مكحلة وزينة.

وشمل الصحيح نحو درج ودرجة، والمعتل نحو كوز وكوزة، والمضاعف نحو دب ودببة، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة نحو حلو، وبقوله (صح لاماً) من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله: (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني أنه قد يجمع على فعلة (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، و(فعل) بكسر الفاء وسكون العين، فمن الأول زوج وزوجة، ومن الثاني قرد وقردة، ومعنى (قلله) أي الوضع قلل جمع فعل على فعلة، وفهم منه اطراده في (فعل) بضم الفاء، و(فعله) مبتدأ وخبره (لفعل) و(اسماً) حال من (فعل) و(صح) في موضع الصفة لاسم، و(لاماً) تمييز أي صح لامه، و(الوضع) مبتدأ وخبره (قلله) والهاء في (قلله) عائدة على الجمع. ثم قال:

٨٠٦ ـ وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في (فاعل وفاعلة) بشرط صحة لامها نحو ضارب وضرب، واحترز بالوصف من غيره نحو حائط. و(فعل) مبتدأ وخبره (لفاعل وفاعلة) و(وصفين) حال من (فاعل وفاعلة). ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص من المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين وإليه أشار بقوله:

٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ ٱلْفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَان فِي ٱلْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا

يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على (فعال) بزيادة ألف على (فعل) فتقول: رجال ضراب وصوام، ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال: (وذان في المعل لاماً ندرا) ومثال (فعل) في المعتل اللام غاز وغزى، ومثال (فعال) غاز وغزاء وسار وسراء. وفهم من قوله (ندر) أن

وقوله: [نحو كوز وكوزة الخ] الكوز بضم الكاف إناء معد للشرب معلوم، والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز.

وقوله: [نحو دب الخ] الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء مغازيلهن وهو المسمى بالفلكة ودببة الجمع لا يجوز فيه الإدغام لأنه مثل كلل الآتي في كلام المصنف.

وقوله: [نحو حلو] الصواب تمثيله بمر وغمر لأن حلواً معتل اللام فهو محترز الصحيح اللام.

(وفعل لفاعل)، قول المكودي: [بشرط صحة لامها] هذا مأخوذ من قوله: وذان في المعل لاماً ندرا.

(ومثله الفعال)، قول المكودي: [يعني أن ما ذكر الخ] اعترضه يس بأن كلامه يقتضي أن فعال بالألف يكون جمعاً للمذكر والمؤنث معاً، ومثله في الهواري مع أنه إنما يكون جمعاً للمذكر. (قلت): اعتراض يس لا يرد إلا لو قرأنا ذكر في قول المكودي، يعني أن ما ذكر بكاف مكسورة مخففة من الذكر، والصواب أن الكاف مكسورة مشددة من التذكير ضد التأنيث كما هو في النظم، وكيف يمكن الاعتراض عليه مع تصريحه في التوطئة بالمراد حيث قال: ثم إن المذكر الخ.

ذلك إنما يطرد في الصحيح اللام، و(مثلوٍ) خبر مقدم، و(الفعال) مبتدأ والهاء في (مثله) عائدة على (فعل) و(فيما) متعلق بمثل، و(ذان) مبتدأ وخبره (ندرا) وألف (ندرا) ضمير عائد على (ذان) و(في المعل) متعلق بـ (ندرا). ثم قال:

٨٠٨ ـ فَـعْـلٌ وَفَـعْـلَةٌ فِـعَـالٌ لَهُـمَا وَقَـلَّ فِـيـمَا عَيْـنُـهُ ٱلْـيَـا مِـنْهُـمَا

من أمثلة جمع الكثرة (فعال) بكسر الفاء وهو مطرد في (فعل وفعلة) وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب، وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال، وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وقل فيما عينه اليا منهما).

يعني أن فعالاً قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف، و(فعل وفعلة) مبتدأ، و(فعال) مبتدأ ثان، و(لهما) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، وفاعل (قل) ضمير مستتر عائد على (فعال) و(فيما) متعلق بـ (قل) وما موصولة واقعة على (فعل وفعلة) و(عينه) مبتدأ، و(اليا) خبره والجملة صلة ما، والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه. ثم قال:

٨٠٩ ـ وَفَـعَـلٌ أَيْـضـاً لَـهُ فِـعَـالُ مَـا لَمْ يَـكُـنْ فِي لَامِـهِ اعْـتِـلَالُ

يعني أن فعالاً يطرد في (فعل) بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله: (ما لم يكن في لامه اعتلال).

٨١٠ ـ أَوْ يَـكُ مُضْعَـفـاً وَمِثْـلُ فَـعَـلِ ذُو التَّـا وَفِعْلٌ مَـعَ فُعْـلٍ فَـاقْبَـلِ

يعني أن فعلاً لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضاعفاً نحو طلل، وأطلق في (فعل) وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال، و(فعل) مبتدأ، و(أيضاً) مصدر، و(فعال) مبتدأ وخبره (له) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(ما) ظرفية مصدرية،

(فعل وفعلة)، قول المكودي: [وخدلة وخدال الخ] الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة المرأة الممتلئة الذراعين والساقين، ثم ان قول المصنف: وقل فيما عينه الخ لا مفهوم له بل كذلك يقال فيما فاؤه ياء نحو يعر بفتح الفاء وسكون العين وهو الجدي يربط في الزبية ليقع الأسد فيها.

(وفعل أيضاً له فعال) أطلق المصنف في فعل فظاهره لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة فإنه يجمع على فعال وليس كذلك بل محل جمعه إذا كان اسماً، وأما إذا كان صفة نحو بطل فلا يجمع، ولو قال المصنف: وفعل اسماً له فعال لأفاد ذلك، ويقرأ اسماً بهمزة قطعية.

قول المكودي: [نحو فتى] الفتى هو الشاب والطلل ما شخص وبقي من آثار الديار والطل المطر القليل.

و(اعتلال) اسم (يكن) و(في لامه) خبرها (أو يك) معطوف على (يكن). ثم قال: (ومثل فعل ذو التا) يعني أن فعلة يطرد أيضاً في جمعه فعال نحو رقبة ورقاب. وفهم من قوله (ومثل فعل) أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام، و(ذو التا) مبتدأ وخبره (مثل فعل) ثم قال: (وفعل مع فعل فاقبل) يعني أن فعالاً يطرد في (فعل) بكسر الفاء وسكون العين، وفي (فعل) بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو قدح وقداح والثاني نحو رمح ورماح، و(فعل) معطوف على (ذو التا). ثم قال:

٨١١ ـ وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

أي يطرد فعال أيضاً في (فعيل) ومؤنثه فعيلة إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف، واحترز به من (فعيل) اسماً نحو قضيت، ومن (فعيل) بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال، و(في فعيل) متعلق بـ (ورد) و(وصف) حال من (فعيل) و(كذاك) متعلق بـ (اطرد) وكذا في (أنثاه). ثم قال:

٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

يعني أن فعالا المذكور (شاع) أي كثر في فعلان نحو ندمان وندام، والمراد بـ (أنثييه) فعلانة نحو ندمانة وندام، وفعلى نحو غضبى وغضاب، أو على فعلان يعني بضم الفاء نحو خمصان وخماص، و(مثله) أي مثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها أيضاً وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص، فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزناً ثمانية يطرد فيها وهي: فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي: فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة. ثم قال: (والزمه في. نحو طويل وطويلة تفي) أي والزم فعالاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل، ومؤنثه فعيلة نحو طويلة وطويل وطوال، والمراد بلزوم فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من

(وفي فعيل وصف فاعل) بشرط صحة اللام احترازاً من نحو غني وولي.

قول كدي: [وكذاك متعلق باطرد] الظاهر أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق والتقدير اطرد اطراداً مثل الاطراد السابق.

(وشاع في وصف)، قول المكودي: [نحو ندمانة الخ] اعلم أن ندمان له مؤنثان ندمانة وندمى، فإن كان من الندم فلا تقول في مؤنثه إلا ندمانة، وإن كان من المنادمة إذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمى. وقوله: [نحو خمصان الخ] الخمصان ضامر البطن وخاليه من الجوع ومنه الحديث: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تعدو خماصاً وتروح بطاناً».

(الزمه في. نحو طويل) لم يوجد في كلام العرب إلا ألفاظ ثلاثة: طويل وقويم وصويب، من قولهم:

تخصيصها بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيتين واضح. ثم قال:

٨١٤ ـ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطَّرِدْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعول) بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول. وفهم من قوله (يخص) أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة. وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يجمع في الكثرة على غير فعول قتيلاً ومن ذلك قولهم: نمر ونمار وأنمار، و(فعل) مبتدأ، و(يخص) خبره وهو مضارع مبني للمفعول، و(بفعول) متعلق به، و(غالباً) حال من الضمير المستتر في (يخص). ثم قال: (كذاك يطرد).

٨١٥ ـ فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ

يعني أن فعولاً يطرد أيضاً في فعل بفتح الفاء وكسرها وضمها نحو: فلس وفلوس، وجند وجنود، وضرس وضروس، واحترز بقوله (اسماً) من الوصف نحو صعب وحلو وخدن، فلا يجمع شيء من ذلك على فعول، والفاعل بـ (يطرد) ضمير عائد على فعول، و(في فعل) متعلق بـ (يطرد) و(اسماً ومطلق

سهم صويب أي صائب قاله ابن جني. قول المكودي: [قد يجمع على غيره] وذلك نحو كريم فيقال: شريف وشرفاء وشراف وأشراف.

(تفي) أي تفي بما استعملته العرب، ثم إن القياس حذف الياء من تفي لأنه مجزوم في جواب الأمر. (وأجيب) بأن الياء للإشباع لا للإعراب.

(وبفعول فعل نحو كبد)، قول المكودي: [ونمر ونمور الخ] النمر حيوان صورته كأسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الأسد، والوعل وهو المسمى بتيس الجبل، قالوا: إذا شم المعز بوله أصابه خلل في عقله. قال السيوطي نقلاً عن ابن هشام في الحواشي: عبارة الناظم فاسدة إذ فيها الجمع بين الخصوصية والغلبية وهما متنافيان ولا جواب له. (قلت): الظاهر أنه لا تنافي لأن المراد أن الغالب في الأوزان التي على وزن فعل أن لا تجمع على فعول، ومن غير الغالب أن يكون هناك على وزن فعل ولا يختص به، ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لا تنافي بل هو مثل قوله سابقاً وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وإن كان بين المحلين فرق.

(كذاك يطرد في فعل)، قول المكودي: [وضرس وضروس] والضرس معلوم(١) وأما الطرس بالطاء فهو ما يتقى به من الحر وغيره.

وقوله: [وخدن] الخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على الصاحب الصديق الذي يقيك بنفسه ظاهراً وباطناً، ويطلق أيضاً على الذي يزني بالمرأة في السر ويجمع على أخدان ومنه قوله تعالى: ﴿ولا متخذي أخدان﴾.

---

(١) هذا معنى الترس بالتاء المثناة فوق، وأما بالطاء فهو الصحيفة وحرر، اهـ مصححه.

الفا) حالان من فعل. ثم قال: (وفعل له) أي له فعول ولم يقيده باطراد فعلم منه أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أسد وأسود، وشجن وشجون، و(فعل) مبتدأ، و(له) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير في (له) عائد على الأول تقديره: وفعل له فعول، ويحتمل أن يكون له خبراً عن فعل ولا حذف، والضمير في (له) عائد على فعول والتقدير: وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول، ويحتمل أن يكون (فعل) معطوف على فعل الأول، و(له) منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر (فعل) ثم استأنف فقال له: (وللفعال فعلان) فيكون قد شرك بين فعل وفعال في الجمع على (فعلان) وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو: فتى وفتيان وأخ واخوان.

ثم قال: (وللفعال فعلان حاصل) من أمثلة جمع الكثرة (فعلان) بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو: غراب وغربان وغلام وغلمان، وقد تقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو: صرد وصردان، و(فعلان) مبتدأ وخبره (حصل) و(للفعال) متعلق بـ (حصل). ثم قال:

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

يعني أنه كثر فعلان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيتان، وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان، وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان، ولما أشبهه نحو تاج وتيجان، ثم نبه على قلة فعلان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال: (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم: صنو وصنوان، وظليم وظلمان، وخروف وخرفان، وصبي وصبيان. ثم قال:

(وفعل له)، قول المكودي: [فعلم أنه محفوظ الخ] تبع في هذا الشارح والحكم في نفسه صحيح كما في شرح الكافية لكن الذي يؤخذ من كلام المصنف هو الاطراد لأنه عبر باللام في له وهي تؤذن بالاطراد كما هي قاعدة سابقاً ولاحقاً.

وقوله: [شجن وشجون] الشجن هو الحاجة حيث كانت، والشجن الحزن أيضاً لكنه غير مراد هنا لأن جمع هذا أشجان.

(وللفعال فعلان)، قول المكودي: [وقد تقدم في أول الباب] أي في قوله: وغالباً أغناهم الخ.

(وشاع في حوت)، قول المكودي: [نحو حوت وحيتان الخ] أصله حوتان فوقعت واو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء كما في ميزان.

وقوله: [نحو عود الخ] اسم للجمل المسن، والقاع الأرض المستوية وعينه واو بدليل أقواع وأما قيعان فأصله قوعان ففعل به ما مر في حيتان.

وقوله: [صنو وصنوان] الصنو فرع يخرج من أصل الشجرة وهو المسمى في العرف بالربيب، وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للنقود، ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

٨١٧ ـ وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ ٱلْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو: بطن وبطنان، وسقب وسقبان، أو على فعيل نحو: رغيف ورغفان، وقضيب وقضبان، أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو: ذكر وذكران، وجمل وجملان، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة نحو: سهل وظريف وبطل، وبغير معل العين من المعتل نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلان، و(فعلان) مبتدأ وخبره (شمل) و(فعلا) مفعول مقدم بـ (شمل) و(اسماً) حال من (فعلان) و(فعيلاً وفعل) معطوفان على (فعلا) و(غير معل العين) حال من (فعل). ثم قال:

٨١٨ ـ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدود مضموم بالفاء مفتوح العين وهو مطرد في فعيل صفة مذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وبخيل وبخلاء. وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان في ذلك. وفهم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين

وقوله: [وظليم الخ] الظليم ذكر النعام وجمعه فعلان بكسر الفاء وضمها، والخروف الذكر من ولد الضأن، والمسموع من ذلك تسعة ألفاظ انظرها في التصريح.

(وفعلاً اسماً)، قول كدي: [نحو بطن الخ] البطن جوف كل شيء، والسقب بالباء آخر الخروف الذكر من ولد الناقة وفي بعض النسخ وسقف بفاء آخر الخروف بدل سقب بالباء.

وقوله: [وحمل وحملان] بالحاء المهملة، والحمل بفتحتين اسم للخروف من ولد الضأن الذي قدر على الرعي والجذع من ولد الضأن أيضاً والأنثى خروفة، وفي بعض النسخ جمل بالجيم بدل حمل بالحاء.

وقوله: [واحترز بقوله اسماً الخ] لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف اسماً شرط في الثلاثة فيكون من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه، هذا إن قرأنا اسماً بكسر الهمزة مفرداً، ويصح أن يكون بفتح الهمزة جمعاً قصر ضرورة وهو حال من الأوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه وحينئذ فلا حذف، وأما قوله غير معل العين فهو راجع للثلاثة، ولو أراد المصنف السلامة من الإيهام لقال:

فعلان لاسم عينه غير معل بوزن فعل أو فعيل أو فعل

وقوله: [وفعلاً مفعول مقدم الخ] فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ولا جواب له هنا لا الضرورة.

(والكرم)، قول المكودي: [ولا معتل اللام] كما يؤخذ من المثالين هنا يؤخذ من قوله بعد: وناب عنه أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لأنه مر أنه يجمع على فعال وكأنه استغنى عن استثنائه لأنه مر في قوله: والزمه في نحو طويل الخ.

بمعنى فاعل. ثم قال: (كذا لما ضاهاهما قد جعلا) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو: ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك. والآخر أن يكون ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فيشمل نحو: صالح وصلحاء، وعاقل وعقلاء، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن، و(فعلا) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(لما) متعلق بـ (جعلا) ومعنى (ما ضاهاهما) شابههما، و(ما) موصولة وصلتها (ضاهاهما) والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في (ضاهاهما).

ولما كان قوله (ولكريم وبخيل) يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحاً كان أو معتل اللام أو مضاعفاً أخرج معتل اللام والمضاعف بقوله:

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي ٱلْمُعَلْ   لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (أفعلاء) وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو: ولي وأولياء، وغبي وأغبياء، والمضاعف نحو: شديد وأشداء، وخليل وأخلاء، ونبه بقوله: (وغير ذلك قل) ما جاء من (أفعلاء) من غير المعتل والمضاعف نحو: نصيب وأنصباء، وهين وأهوناء، وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادي، ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملاً

(كذا لما ضاهاهما)، قول المكودي: [والآخر أن يكون الخ] هذا الوجه هو الصواب وهو الذي في التوضيح ولا ينبغي العدول عنه فيكون المراد بالمضاهاة الشبه في المعنى وان لم يشابه في الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فالأقسام ثلاثة.

قوله: [ولما متعلق بجعلا] الحق أنه مفعول ثان بجعلا، ومفعوله الأول النائب عن الفاعل بجعلا، وكذا مفعولي مطلق صفة لمحذوفة، والتقدير قد جعل فعلاء للوزن الذي أشبه كريماً وبخيلاً في المعنى جعلا مثل الجعل السابق وهو الاطراد.

وقوله: [يوهم ان فعلاء الخ] هذا سبق قلم لأن الناظم أتى ببخيل وكريم وهما صحيحا اللام غير مضعفين فكيف يمكن الإيهام؟ والصواب أن هذا في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: أنت ذكرت أن فعيلاً إن كان صحيحاً غير مضعف يجمع على فعلا فإن كان معتلاً أو مضعفاً على أي شيء يجمع؟ فأجاب بقوله: وناب عنه أفعلاء، وإنما قالوا بالنيابة لأن المضعف إذا جمع على فعلا كشدداء اجتمع مثلان من غير إدغام لخصوص فعلاء بالأسماء فيودي إلى الثقل فاجتنب فعلاء وأتى بنائبه وهو أفعلاء، وأما المعل اللام نحو غنى فلو قيل فيه غنياء للزم أن يقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتختل الكلمة، لكن في هذا التعليل نظراً لأن حرف العلة إذا وقع بعد ألف لا يقلب ألفاً، وإذا بطلت العلة بطل كون أفعلاء نائباً في المعل عن فعلاء وصار إنما هو وزن مستقل أصلي.

(وغير ذاك قل)، قول المكودي: [نحو نصيب الخ] مثله في التوضيح وفي التمثيل به نظر لأنه اسم وكلامنا في الصفة، وعلى الاحتمال الأول تكون الإشارة عائدة على شيئين: المعل والمضعف، والتقدير وغير

لما ذكراه ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم: سري وسروا، وتقي وتقواه، وسخي وسخواه، فذاك على هذا إشارة للحكم السابق، و(أفعلاء) فاعل بـ (ناب) و(عنه) و(في المعل) متعلقان بـ (ناب) و(لاماً) تمييز، و(مضعف) معطوف على (المعل) و(غير ذلك قل) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٨٢٠ - فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلٍ ... وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

٨٢١ - وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي ٱلْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فواعل) وهو مطرد في اسم على (فوعل) نحو: جوهر وجواهر، وعلى (فاعل) بفتح العين نحو: طابق وطوابق، أو على (فاعلاء) نحو: قاصعاء وقواصع، أو على وزن فاعل اسماً نحو كاهل، أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو: حائض وحوائض، أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهل، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضاربة وضوارب، وفاطمة وفواطم، وقد شذ (فواعل) جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ في الفارس مع ما ماثله) أي شذ فواعل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما ماثله سابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

العامل لاماً والمضعف قل كأنه قال وروداً فعلاء لغير المعل والمضعف قليلاً، وإنما أفراد الإشارة باعتبار الحكم لأن المعل والمضعف كما كان حكمها واحداً صارا كأنهما شيء واحد، وأصل هين هيون اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون الخ، وعلى الاحتمال الذي للمكودي تكون الإشارة لجنس الحكم فيصدق بحكم فعلاء وبحكم أفعلاء، وهذا الاحتمال هو الظاهر، والسري السيد الشريف ومنه قوله تعالى: ﴿قد جعل ربك تحتك سريا﴾ وقيل السري النهر الصغير، والسمي قرين الشخص وقيل الذي سمي باسمه مطلقاً، ويوجد في بعض النسخ سخي بدل سمي والسخي ضد البخيل.

(فواعل لفوعل وفاعل)، قول المكودي: [**نحو طابق الخ**] بفتح الباء اسم لطابق الشاة وغيرها، وقيل هو الآجرة الكبيرة.

وقوله: [**نحو قاصعاء**] أحد أسماء جحر اليربوع الثلاثة المارة. وقوله: [**نحو كاهل**] ذكر في القاموس في الكاهل أقوالاً أولاها أنه مجمع الكتفين وصاهل صفة لفرس.

وقوله: [**وفاطمة**] عطفه على ضاربة فيؤخذ منه أنه صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع، والحق أنه لا يشرط في فاعلة كونه صفة بل يكون اسماً كفاطمة أيضاً فهو اسم امرأة.

(وشذ في الفارس)، قول المكودي: [**وناكس الخ**] الناكس المطأطىء والخافض رأسه، والفارس راكب الفرس أو صاحبه.

وقوله: [**وداجن الخ**] الداجن في الأصل الشاة أو غيرها من كل ما هو في الأصل يألف البيوت ويلتقط

٨٢٢ ـ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ　　وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعائل) ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التي ذكرها وسحابة وسحائب. وفهم من قوله (وشبهه) أربعة أوزان أخر كلها بالتاء (فعالة) بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل، و(فعالة) بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب، وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف لأنه شبيه بفعالة في كون ثالثه مدة، وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل.

وفهم من قوله (ذا تاء أو مزالة) خمسة أوزان أخر وهي: فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل، وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل، وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب، وفعول نحو عجوز وعجائز، وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول في جمعها سعائد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة.

وفي قوله: (وشبهه ذا تاء أو مزالة) إشعار بذلك، وبـ (فعائل) متعلق بـ (اجمعن) و(فعالة) مفعول به، و(شبهه) معطوف عليه، و(ذا تاء) حال من (شبهه) (أو مزاله) معطوف على (ذا تاء) والهاء في (مزالة) هاء الضمير وهو عائد على التاء، وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال،

الطعام ويكون وصفاً للعاقل، يقال: رجل داجن أي مقيم بمكان، وباعتبار كونه وصفاً للمذكر العاقل مثل به المكودي هنا فيسقط اعتراض من قال: الصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل.

(وبفعائل اجمعن فعالة)، قول المكودي: [**نحو سحابة**] السحابة هي القطعة من الغيم.

وقوله: [**نحو ذؤابة**] الذؤابة بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن وقيل شعر الناصية وأصل جمعه ذأائب بهمزتين فأبدلوا الهمزة الأولى واواً كراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته.

وقوله: [**نحو حمولة**] هي الإبل التي تحمل وكذا ما حمل عليه من حمار أو غيره كان عليه حمل أم لا، والحمل بفتح الحاء ما كان في بطن أو على رأس شجرة، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس شجر أيضاً، فما كان في بطن يقال له حمل بالفتح فقط، وما كان على ظهر حمل بالكسر فقط، وما كان على رأس شجر فيهما.

وقوله: [**نحو شمال**] الشمال بفتح الشين ريح تأتي من القبلة تسمى ريح الشرقية، وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين، ويطلق المكسور على الطبيعة، والخلق بضم اللام، وما ألطف قول ابن الجوزي يمدح الشمائل للإمام الترمذي:

أخلاي إن شط الحبيب وربعه　　وعز تلاقيه وناءت منازله
وفاتكم ان تنظروه بعينكم　　فما فاتكم بالسمع هذي شمائله

وقوله: [**وهو عائد على ذا تاء الخ**] هكذا في غالب النسخ بزيادة ذا قبل تاء وهي سبق قلم لأنه غير ملائم لما بعده، والصواب ما في بعض النسخ وهو عائد على تاء بإسقاط ذا وبه يستقيم ما بعد.

والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على (فعالة) والتقدير: ذا تاء أو مزال التاء، ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو وزناً مزالة منه، ويحتمل أن يكون (مزالة) معطوفاً على محذوف تقديره: ذا تاء ثابتة أو مزالة وهو أظهر. ثم قال:

٨٢٣ ـ وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة (الفعالي) بالكسر و(الفعالى) بالفتح ويطردان في فعلاء ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً كصحراء وصحاري وصحارى، ووصفاً كعذراء وعذاري وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين. وفهم من قوله (والقيس اتبعا) أن (عذراء) مقيس على صحراء وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٢٤ ـ وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعاليّ) بتشديد الياء وهو مقيس في كل اسم ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسي وكراسي، واحترز مما آخره ياء مشددة لدلالة على النسب نحو بصري ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس

وقوله: [يجوز تذكيرها الخ] أي باعتبارين مختلفين، فإن روعيت كونه كلمة أنث ضمير الحرف، وإن راعيت كونه لفظاً ذكره.

(وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء) إذا أردت جمع صحراء قلت صحاري بياء مشددة لأنك تدخل بين الحاء والراء ألفاً وتكسر الراء التي بعد ألف الجمع كما تفعل ذلك بعد ألف الجمع في كل موضع كمساجد فتقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الهمزة الثانية ياء أيضاً ثم تدغم الأولى فيها ثم خففوا بحذف إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح تنبيهاً على أن الباقية علامة التأنيث، وتقدم ما يطلق عليه صحراء عند قوله: وما كصحراء الخ، والعذراء البكر التي لا زالت بخاتم ربها.

قول المكودي: [وفهم من قوله والقيس الخ] الحكم الذي ذكر وهو قياس عذراء على صحراء صحيح في نفسه لأن صحراء اسم وعذراء صفة والصفة فرع من الاسم، لكن لا يؤخذ من النظم أصلاً بل المأخوذ منه أنه يجوز القياس على صحراء وعذراء معاً وهل أحدهما مقيس على الآخر يبقى ما هو أعم، والقيس مصدر قاس قيساً وقياساً، وقال بعض: بل يؤخذ ما قال المكودي من المصنف بأن تقرأ القيس بالنصب مفعول مقدم بأتبع، واتبع بفتح الهمزة، وفاعل أتبع ضمير عائد على عذراء وهذا لا يصح لأن اتبع في كلام المصنف بهمزة الوصل فهو فعل أمر قطعاً ولو كان ماضياً لقطعت الهمزة.

(واجعل فعالي)، قول كذي: [في كل اسم ثلاثي الخ] هذه القيود مأخوذة من المثال الذي هو كرسي.

وقوله: [وبقاء دلالة الاسم الخ] نحو قرشي بياء النسب فلو حذفتها وقلت قريش بقي يدل لفظة

لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسي وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم مهري فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة باليمن. و(فعالي) مفعول أول بـ (اجعل) و(لغير) في موضع المفعول الثاني، و(جدد) في موضع الصفة لـ (نسب) و(تتبع) مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فعالي جمعاً لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب. ثم قال:

٨٢٥ - وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

المراد بشبه (فعالل) ما كان على شكله في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول وفواعل وفعاعيل ومفاعيل، وشمل قوله: (ما فوق الثلاثة ارتقى) ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والخماسي كسفرجل، وما زاد على الثلاثة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره. وشمل ما تقدم جمعه على غير (فعالل) من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام

مطابقة على المنسوب إليه الذين هم قريش. (فإن قلت): يرد على بصري بكسر الباء نسبة إلى بصرة بفتحها لأنك لو حذفت الياء لم يدل على لفظ المنسوب إليه وهو بصره. (قلت): التاء حذفت لأجل الياء فإذا زالت الياء رجعت التاء وفتحت الباء.

وقوله: [**وشمل نوعين الخ**] أي لأن القضية السالبة تصدق بنفي الموضوع إذ قوله: لغير ذي نسب جدد صادق بما إذا لم تكن الياء للنسب أصلاً فضلاً أن يكون مجرداً أو غير مجرد كالكرسي وهي الصورة الأولى، وصادق بما إذا كانت في الأصل للنسب لكنه غير مجدّد الآن وغير معتبر بل صار نسياً منسياً وهي الصورة الثانية.

وقوله: [**إلى مهرة وهي قبيلة باليمن**] فكثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

(وبفعالل وشبهه)، قول المكودي: [**وفواعل الخ**] هكذا في بعض النسخ بزيادة فواعل مع أنه قد مر في قوله: فواعل لفواعل الخ.

وقوله: [**كجعفر الخ**] هو في اللغة اسم للنهر الصغير ويطلق على النهر الكبير المتسع، ثم صار علماً على رجل وقد مر في العلم.

وقوله: [**كجهور**] في غالب النسخ بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجهوري جهر بالقول رفع صوته به، ورجل جهوري الصوت عاليه، ويقال جهر بالضم أيضاً، وفي بعض النسخ جوهر بتقديم الواو على الهاء وهي غير ظاهرة لأن فوعل مر في قوله: فواعل لفواعل الخ.

وقوله: [**وفدوكس**] اسم للأسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر لأن الكلام في زيادة الثلاثي وفدوكس من مزيد الرباعي وسيأتي في قوله: وزائد العادي الرباعي احذفه كذا قيل، والحق أن كلام المصنف هنا مجمل كالترجمة يصدق بالجميع وما بعده تفصيل له.

وكامل وفوعل وفاعل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله: (من غير ما مضى) يعني من غير ما مضى ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة. ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعي فلا إشكال في جمعه على فعالل أصلي نحو جعفر وجعافر، أو مزيد نحو أحمد وأحامد، وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره، وقد أشار إلى الخماسي الأصول بقوله: (ومن خماسي. جرد الآخر انف بالقياس) يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعب قراطع. وفهم من قوله (بالقياس) أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه كما ذكره سيبويه، و(بفعالل) متعلق بـ (انطقا) وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(في جمع) متعلق أيضاً بـ (انطقا) و(ما) موصولة وصلتها (ارتقى) و(فوق) متعلق بـ (ارتقى) و(من غير) في موضع نصب على الحال من (ما) و(الآخر) مفعول بـ (انف) ومعنى انف احذف، و(من خماسي) متعلق بانف وكذلك بالقياس، و(جرد) في موضع الصفة لخماسي، ثم إن من الخماسي الأصول إن كان رابعاً شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الأخير وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٢٧ ـ وَالـرَّابِـعُ الشَّبِيـهُ بِالْمَزِيـدِ قَـدْ يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْـعَـدَدْ

يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد، وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل (الشبيه بالمزيد) ما كان من حروف الزيادة كالنون من خدرنق، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول: خدارن وخدارق وفرازد وفرازق. وفهم من قوله (قد يحذف) أن حذفه أقل من حذف الآخر. و(الرابع) مبتدأ، و(الشبيه) نعت له، و(بالمزيد) متعلق بـ (الشبيه) و(قد يحذف) في موضع خبر المبتدأ، و(دون) متعلق بـ (يحذف) و(ما) موصولة وصلتها (تم العدد) و(به) متعلق بـ (تم) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به). ثم قال:

(ومن خماسي جرد)، قول كدي: [قرطعب الخ] القرطعب بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذي لا يكسب شيئاً قليلاً ولا كثيراً، ويطلق على الحقير من كل شيء.

وقوله: [**وفهم من قوله بالقياس الخ**] معنى الاستكراه الذي ذكره المكودي الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذي حذف منه حرف أصلي إلا إذا كان هنالك موجب، كما إذا قيل لهم: كيف تجمعون سفرجل؟ فلا بد من الجواب فيقولون: سفارج، وهذا الحكم الذي ذكر في نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الناظم، قيل: بل ربما يؤخذ منه العكس.

(والرابع الشبيه) هذا تقييد لقوله: ومن خماسي جرد. قول المكودي: [خدرنق] قال الجوهري: بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت، والرتيلة التي تسكن تحت الحجر.

وقوله: [**لاشتراكهما في المخرج**] مخرجهما معاً طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين.

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ ٱلْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا   لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

يعني أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس، والخماسي المزيد نحو قبعثري إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط، فتقول في جمع مدحرج دحارج، وفي فدوكس فداكس. والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثري قباعث، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله: (ما. لم يك ليناً إثره اللذ ختما) واحترس به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء، لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير، أما نحو قنديل فلا إشكال فيه لبقاء يائه، وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف.

وشمل قوله (ليناً) ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وروهبيخ فإن الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ.

وشمل قوله: (ما لم يك ليناً إثره اللذ ختما) ألف مختار ومنقاد وليس حكمها كحكم ألف قرطاس،

(وزائد العادي الرباعي)، قول المكودي: [نحو مدحرج] اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئاً. وقوله: [قبعثرى] هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الإبل.

(وما لم يكن ليناً)، قول المكودي: [المعروفة من التصريف الخ] وهي أن الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قلبا ياء وسيأتي ذلك في قوله: وياء أقلب ألفاً كسراً تلا. أو ياء تصغيره بواو ذا فعلا في آخر، لكن عبارته الآتية في الواو توهم أن قلبها ياء بعد الكسرة محله إذا وقع آخراً وليس كذلك، فالأحسن العموم الذي تقتضيه عبارته في الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها:

والواو إن يسكن وما قبل انكسر   فقلبها ياء كميزان اشتهر

وقوله: [وشمل قوله ليناً الخ] أشار بهذا إلى أن المراد باللين في كلامه خصوص الساكن بدليل إخراج هبيخ وإن كان في التوضيح في قوله: أن زيد ليناً أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكناً.

وقوله: [كالمثل السابقة] الأولى أن يقول كالأمثلة السابقة بلفظ جمع القلة لأنه إنما تقدم ثلاثة أمثلة. وقوله: [نحو غرنيق] طير من طيور الماء طويل العنق.

وقوله: [نحو كنهور] اسم للسحاب الرقيق ويطلق على السحاب العظيم، والهبيخ للغلام السمين الممتلىء لحماً.

وقوله: [وشمل قوله ما لم يك] قالوا في كلامه تعارض لأنه يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ أن ألف مختار ومنقاد زائدتان وصرح بعد بأنهما أصليتان منقلبتان عن أصل وهذا عين التعارض. (قلت): ويمكن الجواب

فلا يقال في جمعها مخاتير ومناقيد وإنما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل: (وزائد العادي) فكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل. و(زائد) مفعول بفعل مضمر يفسره (احذفه) وهو مضاف إلى العادي، و(الرباعي) مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و(ما) ظرفية مصدرية، و(ليناً) خبر (يك) وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين، واسم (يك) ضمير عائد على الزائدة، و(اللذ) لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته (ختما) و(إثره) ظرف وهو خبر (اللذ) ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليناً إثره الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إذْ بِبِنَا ٱلْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل، فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي من الزوائد ما له مزية وحذف غيره، فإن تكافآ خير الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي (مستدع) ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع، وإنما بقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

عنه بأنه قال أولاً وشمل الخ أي مع قطع النظر عن معاد الضمير في يك العائد على الزائد، ولا شك أن ألف مختار ومنقاد من حروف اللين وثانياً رجع إلى التحقيق.

وقوله: [إنما يقال مخاتر الخ] هذا سهو منه رحمه الله لأن جمعها على ما قال يؤدي إلى حذف حرف أصلي وهو الياء في مختار والواو في منقاد المنقلبان ألفاً مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء في مختار والنون في منقاد وذلك غير معهود، والصواب أنهما يجمعان على مخابر ومقاود فلا يكونان داخلين هنا أصلاً وإنما هما داخلان في قوله بعد: والميم أولى من سواه بالبقا، وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم.

وقوله: [وأصل منقاد منقيد الخ] صوابه منقود بالواو لأنه من انقاد الذي أصله القود.

(والسين والتا من كمستدع أزل)، قول المكودي: [فتقول في جمعه مداع] أي بالتنوين أصله مداعي بياء مشددة غير منونة ففعل به ما فعل بجوار وغواش ولا تبقى الزيادات كلها أو اثنان منها في الجمع لأن بقاءها يخل ببنية الجمع، ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقال مداع لأنه وزن مهمل، وأما سنابل فهو مفاعل لا سفاعل، ولا تحذف الميم والسين فيقال تداع لأنه وإن كان وزناً موجوداً فبقاء الميم أولى من التاء لصدارتها وتحريكها ودلالتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذي يخص الاسم كما مر في قوله: وضم ميم زائدة قد سبقا، وإن كانت الفاء لها معنى في أول المضارع لكن لا يقاوم الميم.

٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالنون من منطلق فتقول مطالق بحذف النون وإبقاء الميم، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق نحو مقعنسس فتقول مقاعس خلافاً للمبرد فإنه يرى أن إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم وتشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله: (والهمز واليا مثله إن سبقا) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أحق بالبقاء إذا سبقا للمزية التي لهما بتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم أو الغائب في الفعل المضارع فتقول في ألندد ويلندد: ألاد ويلاد بحذف النون وإبقاء الهمزة ويدغم أحد الدالين الزائدين في الآخر، و(السين والتا) مفعول بـ (أزل) و(من) متعلق بأزل، و(بقاهما) مبتدأ وقصره ضرورة، و(مخل) خبره، و(ببنا) متعلق بـ (مخل) وإعراب البيت الأخير واضح. ثم قال:

٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفْ انْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

يعني أنه يجب إيثار إبقاء الواو في (حيزبون) وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصافير، وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو، ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع، والحيزبون العجوز، و(الياء) مفعول بـ (احذف)

(والميم أولى من سواه بالبقا)، قول المكودي: [يعني أن بقاء الميم أحق الخ] تبع في ذلك تعبير الناظم بأولى والذي في التوضيح وغيره أن بقاء الميم متعين.

وقوله: [كما ذكر] أي في قوله قبل: لأنها تدل على معنى الخ.

وقوله: [مقعنسس] اسم فاعل من أقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد وهو ملحق باجرنجم.

وقوله: [فإنه يرى أن إبقاء الخ] فيقال حينئذ قعاسس، والخلاف بين المبرد والجمهور مبني هل حرف الإلحاق منزل منزلة الحرف الأصلي الملحق به أم لا؟ فذهب المبرد إلى الأول وذهب الجمهور إلى الثاني.

(والهمزة واليا مثله إن سبقا)، قول المكودي: [على المتكلم الخ] الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذي يوجد في بعض نسخه المصححة. وقوله: [فتقول في ألندد ويلندد الخ] هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذي لا يرجع للحق، قال تعالى: ﴿وهو ألد الخصام﴾.

(واليا لا الواو احذف)، قول المكودي: [كعيطموس] القاموس: هي تامة الخلق من النساء والنوق، وقال غيره: هي الممتلئة لحماً منها وتطلق على العروس.

وقوله: [إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع] بيانه أنك إذا أبقيتها إما أن تقول حيازبن أو حيزابن، فعلى الأول يلزم أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أوسطها ليس بلين، وعلى الثاني يلزم أن يتقدم على الجمع

و(الواو) معطوف بـ (لا) و(ان جمعت) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى   وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

وزن (سرندي) فعنلا بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول: سراند وسراد وأصله سرادي وكذلك (علندي) وعلاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر، و(السرندي) الجريء على الأمور، و(العلندي) البعير الضخم والواو في (وخيروا) عائد على العرب أو على النحويين، و(في زائدي) على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زائدي، و(كل) معطوف على (سرندي).

التصغير

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنها كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلا بد من حذفها أيضاً فهو من باب رأى الأمر يفضي.

(وخيروا في زائدي سرندى)، قول المكودي: [لا مزية له على الآخر الخ] بل كل منهما له مزية، لكن لما تكافآ تساقطا وبقي الأمر على التخيير، فالنون رجحت بالتقدم على الألف، والألف رجحت بتقدير الحركات فيها والنون ساكنة والمقدر كالملفوظ به.

وقوله: [الجريء على الأمور] وقال الجوهري: الشديد، وقيل القوي.

وقوله: [البعير الضخم] وقال الجوهري: اسم نبت والغليظ من كل شي، وقيل: الذي يعلوك ويغلبك والله أعلم.

التصغير

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي لاشتراكهما بإسقاط الواو فيكون بياناً لمعنى كونهم من باب واحد، وفي بعض النسخ ولاشتراكهما بالواو فتكون علة مستقلة، قال بعض: ومعنى كونهما حينئذ من باب واحد أنهما يغيران اللفظ والمعنى ويردان الشيء إلى أصله، والعلة الثانية هي ولاشتراكهما وإنما أخر التصغير وإن كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التكثير أقوى تغيراً من التصغير ولذلك جعل له صيغ كثيرة وأول من تكلم على التصغير الخليل، والغرض من التصغير وصف الشيء بكونه صغيراً على وجه الاختصار، فقولك رجيل أخصر من قولك رجل حقير مع كون معناهما واحداً وفوائده ست وهي راجعة إلى التحقير والتقليل وشروطه أربعة انظر جميع ذلك في التصريح.

٨٣٣ ـ فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زييد، وفي قذى قذي بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة، و(الثلاثي) مفعول أول بـ (اجعل) و(فعيلاً) مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال:

٨٣٤ ـ فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاث قلت (فعيعل) أو (فعيعيل) ففعيعل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر، برثن وبريثن، و(فعيعيل) للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل، أو ألف نحو شملال وشميليل، أو واو نحو عصفور وعصيفير، وقد يصغر على فعيعل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي، و(فعيعل) مبتدأ وخبره (لما فاق) الثلاثي، و(جعل) محذوف أي لما فاق،

(فعيلاً اجعل الثلاثي)، قول المكودي: [يعني أنك إذا صغرت الخ] تابع ظاهره عبارة المصنف، والحق أن الكلام من باب حذف الإرادة أي إذا أردت تصغيره كما في قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن﴾ أي أردت قراءته.

وقوله: [ضممت أوله وفتحت الخ] وجه ضم الأول الحمل على الفعل المبني للمفعول لشبهه به، ووجه الشبه أن المصغر فرع عن المكبر والمبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، ووجه فتح الثاني حمل ما قبل ياء التصغير على ما قبل ألف التكسير، واجتلبت الياء للفرق بين المكبر والمصغر وخصت بالزيادة لأن أولى ما يزاد أحرف المد، واجتنبت الواو لثقلها ولم يؤت بالألف وإن كانت أخف من الياء لاختصاص جمع التكسير بها. (فإن قلت): لم خص جمع التكسير بالألف والتصغير بالياء؟ (قلت): لأن الجمع ثقيل والألف خفيف والتصغير أخف من الجمع والياء ثقيلة فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل.

وقوله: [الذي قبل آخره ياء الخ] وأما إذا كان رباعياً مزيداً فيه غير أحرف المد الثلاثة أو خماسي الأصول فحكمه هو قوله: وما به لمنتهى الجمع الخ.

وقوله: [فتقول في زيد زييد الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل، والقذى ما يقع في العين وفي الشراب ويطلق على ما يشوش البال.

(فعيعل مع فعيعيل)، قول المكودي: [للرباعي المجرد] صوابه للرباعي لا فرق بين كونه مجرداً أو مزيداً، فالمجرد كما مثل والمزيد كأحمد فإنه يقال فيه أحيمد.

(وبرثن وبريثن) القاموس: برثن على وزن قنفذ الكف مع الأصابع ومخالب الأسد وهو للسبع كالإصبع للإنسان. قوله: [شملال] يقال ناقة شملال سريعة المشي.

وقوله: [سيأتي] في قوله: وجائز تعويض يا قبل الطرف. ثم اعلم أنه يؤخذ من قول الناظم هنا: فعيعل مع فعيعيل، ومن قوله قبل: فعيلان أبنية التصغير منحصرة في هذه الأوزان الثلاثة وهو مقتضى وضع

ومفعول (فاق) مضاف لـ (درهم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(دريهما) مفعول ثان بـ (جعل). ثم قال:

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى ٱلْجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يعني أنه يتوصل على التصغير إلى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به في التكسير إلى فعالل وفعاليل، فتقول في تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق: سفيرج ومديع وحزيبين ومطيلق، وتقول في نحو سرينديٍ سرينِد وإن شئت قلت سريد، و(ما) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها (وصل) و(به ولمنتهى) متعلقان بـ (وصل) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به) و(به) الثاني و(إلى أمثلة التصغير) متعلقان بـ (صل). ثم قال:

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ   إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

يعني أنه يجوز أن يعوض من المحذوف (يا قبل الطرف) في باب التكسير والتصغير، وفهم من قوله (جائز) أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله (بعض الاسم) ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج، وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق، والضمير في قوله (فيهما) عائد على التكسير والتصغير، و(جائز) خبر مقدم، و(تعويض) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(قبل) متعلق بـ (تعويض) و(بعض الاسم) اسم (كان) و(انحذف) في موضع خبرها، و(فيهما) متعلق بـ (انحذف). ثم قال:

الخليل وذلك لأنه مثل بفلس ودريهم ودنينير، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ولم يتعرض المكودي لإعراب قول الناظم مع فعيعيل فقيل متعلق بمحذوف حال من فعيعل وفيه إتيان الحال من المبتدأ، وقيل إنه حال من الضمير الذي انتقل للجار والمجرور، وفيه ضعيف أيضاً لأن فيه تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، ومر نظيره مع الحكم في قوله وندر نحو سعيد مستقراً في هجر الخ.

(وما به لمنتهى الجمع وصل) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن كان الوزن حروفه أكثر من حروف فعل وفعيعيل فكيف العمل؟ فأجاب بقوله: وما به الخ.

قول المكودي: **[إلى فعيعل وفعيعيل الخ]** أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد ومثله قوله تعالى: ﴿صغت قلوبكما﴾ أي قلباكما وحينئذ فلا اعتراض عليه بقولهم صوابه مثلي بدل من أمثلة لأنهما اثنان فعيعل وفعيعيل.

وقوله: **[وبه ولمنتهى متعلقان الخ]** لم يبين النائب عن الفاعل وهو في المعنى به المقدم وقد مر أن النائب لا يتقدم، وتقدم نظير هذا التركيب في التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل، والحق أن النائب ضمير الوصل المفهوم من وصل والتقدير: والحكم أو والحذف الذي وصل الوصل به أي وقع التوصل لمنتهى الخ.

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ ٱلْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي ٱلْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

يعني أن جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدم في باب التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه، فمما جاء على خلاف القياس في التكسير قولهم في جمع رهط أراهط وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة، ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغربان مغيربان، وفي ليلة لييلية وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا، و(حائد) خبر مقدم، و(عن القياس) متعلق به، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (خالف) و(في البابين) متعلق بـ (خالف) و(حكماً) مفعول بخالف، و(رسما) في موضع الصفة لـ (حكماً). ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زبيد ورجيل، وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ ٱلْفَتْحُ انْحَتَمْ

يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء، والمراد

(وحائد عن القياس)، قول المكودي: [في جمع رهط أراهط] القياس في جمع القلة أرهط لقوله سابقاً: لفعل اسماً صح عيناً أفعل، والقياس في جمع الكثرة رهوط لقوله سابقاً: كذاك أي فعول يطرد في فعل اسماً مطلق الفا.

وقوله: [باطل أباطيل] القياس بواطل لأن باطل مثل كاهل المار في قوله: فواعل لفوعل الخ، ثم إنه اعترض كلام المصنف هنا بأنه ترك أوزاناً من جموع التكسير مقيسة منها فعيل كعبيد فيقتضي أن ما لم يمر من الأوزان مسموع وليس كذلك.

وقوله: [إن كان حرف إعراب] أي حرفاً يقع الإعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا في تصغير الثلاثي. وقوله: [فالوجه الكسر] تشبيهاً بما يقع بعد ألف الجمع.

(لتلويا التصغير) هذا تقييد لما يقتضيه قوله فعيعيل مع فعيعل من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير.

قول المكودي: [ودرجة الخ] الدرجة خرقة قيل فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض.

وقوله: [وكذلك ما قبل مدة التأنيث الخ] اعلم أن الألف الأولى في حمراء زائد للمدة، والثانية المقلوبة همزة هي علامة التأنيث، إذا علمت هذا فكلام المصنف على حذف مضاف بين مدة والهاء تقديره أو مدة علامته أي التأنيث، وكلام المكودي أولاً يقتضي أن الألف هي علامة التأنيث تبعاً لظاهر النظم، وثانياً يقتضي أنها زائدة وعلامة التأنيث الثانية، وما اقتضاه كلامه آخراً هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه،

بمدة التأنيث الألف التي قبل الهمزة فإن المدة ليست علامة التأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة التأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدود. و(الفتح) مبتدأ، و(انحتم) خبره، و(لتلو) متعلق بـ (انحتم) ومعنى التلو التالي، و(من قبل) في موضع الحال من (تلو) و(مدته) معطوف على (علم). ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ　　أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ

يعني أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك، فتقول في تصغير أجمال أجيمال، وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفيعال، والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله: (وما به التحق) فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان، وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمين وسريحين لأنه ليس من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى، وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحاً، ولم يقولوا في تصغير أفعال أفيعل لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا جمعه في سكارين كما قالوا في سرحان سراحين، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سبق) و(مدة) مفعول بـ (سبق) أو (مد سكران) معطوف على (مدة) و(ما) معطوف على (سكران) و(كذاك) خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل (سبق) في موضع الحال من (أفعال) لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا　　وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذَا ٱلْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ　　وَعَجُزُ ٱلْمُضَافِ وَٱلْمُرَكَّبِ

٨٤٢ ـ وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا　　مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

لكن سيأتي في النسب أن الناظم قال أو مدته فإنه أطلق المدة على ألف التأنيث المقصورة تأمله مع ما هنا.

(كذاك ما مدة أفعال سبق)، قول المكودي: [الذي مؤنثه فعلى] الصواب أن يقول كما في التوضيح الذي لا يجمع على فعالين، وقد رجع آخراً إلى هذا حيث قال: ولم يقولوا سكيرين لأنهم الخ إذ كلامه هنا يقتضي أن نحو عثمان مما لا مؤنث له يكسر فيه ما بعد ياء التصغير على الأصل وصرح بذلك بعد وهو خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع، فما جمع على فعالين صغر فعيلين، وما لم يجمع على فعالين صغر على فعيلان، وعثمان لم يجمع على عثامين فلا يصغر على عثيمين خلافاً للمكودي وإنما يصغر على عثيمان فهو داخل هنا، وقد سأل ابن جني شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال: دكاكين وسراحين، قال له: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقال له: هلا قلت عثامين؟ قال: أرأيت أحداً يتكلم بغير لغته؟ والله لا أقولها أبداً، والسرحان الذئب والأسد ووسط الحوض.

(وألف التأنيث حيث مدا)، قول المكودي: [نحو حمراء] قيل: صوابه قرفصاء لأن حمراء ليس قبل

٨٤٣ ـ وَقَـدِّرِ انْـفِـصَـالَ مَـا دَلَّ عَـلَى تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَـصْحِيـحٍ جَـلَا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة: فعيل وفعيعل وفعيعيل، وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل به إلى بناء الجمع من الحذف، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الأولى:

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله: (وألف التأنيث حيث مدا).

الثاني: تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة، فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله: (وتاؤه).

الثالث: ياء النسب نحو بصري فتقول في تصغيره بصيري فالياء غير معتد بها أصلاً وهو المنبه عليه بقوله: (كذا المزيد آخراً للنسب).

الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله: (وعجز المضاف).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله: (والمركب).

السادس: الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله: (من بعد أربع) من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما.

الألف فيه إلا ثلاثة أحرف وما كان كذلك لا يجمع على مفاعل، وهذا الاعتراض مبني على أن هذه المسائل التي أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتي ما في ذلك.

وقوله: [نحو بصري الخ] قيل: صوابه التمثيل بعبقري نسبة إلى عبقر اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب.

وقوله: [نحو عبد شمس الخ] قيل: صوابه أن يمثل بنحو امرىء القيس، والتكسير والتصغير لا يختلفان في هذا بل المضاف إليه في كل يبقى، فتقول في التصغير: امرىء القيس، وفي التكسير: أمارىء القيس.

وقوله: [نحو بعلبك] قيل: صوابه التمثيل بنحو معدي كرب لما مر.

السابع: علامة التثنية نحو زييدان.

الثامن: علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زييدون وهو المنبه عليه بقوله: (وقدر انفصال ما دل على) البيت، وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله: (وما به لمنتهى الجمع) الأبيات مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. و(ألف التأنيث) مبتدأ، و(تاؤه) معطوف عليه، و(عدا) في موضع الخبر والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، و(منفصلين) مفعول ثان بـ (عدا) و(حيث) متعلق بعدا، و(المزيد) مبتدأ وخبره (كذا) و(آخراً) ظرف مكان متعلق بـ (المزيد) لأنه اسم مفعول، و(للنسب) متعلق بالمزيد أيضاً، و(عجز المضاف) معطوف على المبتدأ ويحمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، و(زيادتا فعلان) مبتدأ وخبره (كذا) و(ها) تنبيه، و(من بعد) متعلق بـ (زيادتا) و(انفصال) مفعول بـ(قدر) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) موصولة وصلتها (دل) و(على تثنية) متعلق بـ(دل) و(جمع) مفعول مقدم بـ(جلا) فإن عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من باب عطف الجمل. ثم قال:

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو: قرقرى وقريقر،

وقوله: [نحو زييدان] قيل: صوابه مسلمان لما مر.

وقوله: [نحو زيدون] قيل: صوابه مسلمون لما ذكر، فتبين بهذه الاعتراضات أنه لا يصح من أمثلة المكودي الثمانية إلا الثاني والسادس، والاعتراض عليه مبني على أن هذه المسائل يفترق فيها التكسير مع التصغير، وجمع التصغير على صيغة منتهى الجموع لا يكون ثلاثياً حتى يحاج للفرق، فيكون على هذا قول الناظم: من بعد أربع يرجع للجميع، فيكون حينئذ صوابه أن يمثل لما فيه أربعة أحرف بما ذكروا، لكن يشكل على كون هذه المسائل للفرق بإتيان الناظم بعجز المضاف فإنه لا يفترق فيه التكسير مع التصغير، ويشكل عليه أيضاً إتيانه بالمثنى وجمع التصحيح مع أنهما لا يجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيهما بين التكسير والتصغير، ولذا قال الشهاب: إن الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة وإنما أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير، وعليه فأمثلة المكودي كلها صواب ويكون من بعد أربع إنما يرجع لفعلان كما قال، لكن الواجب أن يحذف المكودي قوله: لكن خرج، مع قوله: وقد فهم من هذه الأبيات، لأن ذلك إنما يأتي على أن هذا مستثنى من قوله: وما به لمنتهى الخ، وقد علمت أن الحق خلافه أن المكودي حمل الجمع على المذكر والصواب حمله ما يشمل المذكر والمؤنث.

وقوله: [وجمع مفعول مقدم الخ] هذا إن قرىء جمع بالنصب وإن قرىء بالجر كان معطوفاً على تثنية، وجملة جلا حينئذ بمعنى ظهر في محل جر نعت جمع ولا يكون تتميماً بل لإخراج نحو سنين.

(وألف التأنيث ذو القصر)، قول المكودي: [قرقرى الخ] قرقرى اسم مكان.

وحبركى وحبيرك، فإن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ ٱلْحُبَيْرَى فَادْرِ وَٱلْحُبَيِّرِ

(حبارى) إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى، وحذف ألف التأنيث فتقول حبير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيهما وفهم منه أن ما سوى نحو (حبارى) مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، و(عند) متعلق بـ (خير) وكذلك (بين) والظاهر في (عند) ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

٨٤٦ ـ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمة.

وقوله: [وحبركى] اسم للرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجلين، وقال أبو زيد: الحبركى اسم للقراد، واعترض تمثيله بحبركى بأن ألفه للإلحاق لأنه يقال في المؤنث حبركاة ولو كانت الألف للتأنيث لما لحقت التاء في حبركاة، وأجيب عن المكودي بأن الجرمي وابن جني نصا على أنها للتأنيث وهما حافظان فتبعهما المكودي فلا اعتراض عليه، ثم أنه اعترض ذكر هذا البيت بأنه مكرر مع قوله سابقاً: وما به لمنتهى الجمع وصل، وأجيب بأنه أعاده ليرتب عليه ما بعده، ومفهوم قول المصنف متى زاد على أربعة أنه إن كان رابعاً كحبلى وسلمى فلا يحذف وقد مر في قوله: لتلو يا التصغير الخ.

وقوله: [ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفاً] خص المد بالألف تبعاً لظاهر تمثيل الناظم بعد بحبارى، والحق أنه لا يشترط كونه ألفاً ولذا زاد في التوضيح قريثاء لنوع من التمر.

(وعند تصغير حبارى) هذا تقييد لقول المصنف: لن يثبتا، وحبارى اسم طائر يقع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والواحد والجمع، وفي ذلك ألغز بعضهم فقال:

سألتكم أهل الخلاصة كلكم عن اسم بها جمعاً وفرداً لا يختلف
وتذكيره أيضاً وتأنيثه سوا أجيبوا عبيداً بالصحيح فيعترف

فأجبته بقولي:

أيا فاضلاً بالمكرمات قد ارتدى ولا زال بالتحقيق يسمو ويتصف
أتيت بلغز في حبارى فلفظه مدام وما مثل له ليس يختلف

(واردد لأصل ثانياً ليناً)، قول المكودي: [إذا كان منقلباً عن غيره الخ] أشار بهذا إلى أن متعلق قلب في النظم محذوف ويقدر عاماً وهو عن غيره، والغير صادق بما إذا كان الأصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما إذا كان الأصل ليناً غير صواب.

وقوله: [نحو قيمة] أصله قومة من القوام قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه ميقن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فيه نييب.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب.

السادس: ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لأن أصلهما قراط ودنار، وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب، و(ثانياً) مفعول بـ (اردد) و(لأصل) متعلق بـ (اردد) و(ليناً) نعت لـ(ثانياً) وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه قويئم بالهمزة، و(قلب) في موضع النعت لثان، و(قيمة) مفعول أول بـ (صير) و(قويمة) مفعول ثان، وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله:

٨٤٧ ـ وَشَــذَّ فِي عِيــدٍ عُـيَيْــدٌ وَحُـتِـمْ   لِـلْجَمْـعِ مِـنْ ذَا مَـا لِتَـصْغِـيرٍ عُـلِمْ

ووجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يـردوه إلى أصله لئلا يلتبس

وقوله: [نحو باب] أصله بوب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقوله: [نحو موقن] أصله ميقن من اليقين قلبت الواو ياء لسكونها وضم ما قبلها وسيقـول: ويا كموقن بذا لها اعترف.

وقوله: [نحو ناب للمسن الخ] أصله نيب لأنه من النيب فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويطلق ناب أيضاً على السن التي تلي الرباعية من الأسنان وهو معلوم.

وقوله: [نحو ذيب] أصله ذئب بالهمز فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها والذئب معلوم.

وقوله: [لأن أصلهما قراط ودنار] بتشديد الراء في الأول والنون في الثاني، ثم أبدل من أول المثلين الياء كراهية التضعيف، ثم انه يدخل تحت كلام المصنف نحو آدم مما إذا كان حرف اللين مقلوباً عن همزة موالية لهمزة أخرى إذ أصله أأدم بهمزتين فيقتضي كلامه أنه يصغر على أأيدم بهمزتين، والحق أنه إنما يقال أويدم بالواو ولهذا أصلحه سيدي عبد الواحد الونشريسي بقوله:

واردد لأصـل ثـانـيـاً إن أبـدلا   لـيـنـاً وذو همـز يـلي همـزاً فـلا

(وشذ في عيد عييد)، قول المكودي: [مبدلة من واو] لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع، وسمي عيداً تفاؤلاً بأن يعود على الإنسان بالخير والفرح والسرور.

بتصغير عود بضم العين. ثم قال: (وحتم. للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني أن ما رد إلى أصله في التصغير يرد أيضاً إلى أصله في الجمع، فيقال في جمع ميزان موازين، وفي باب أبواب، وفي ناب أنياب، وفي عيد أعياد كما قالوا عييد، و(عييد) فاعل بـ (شذ) و(ما) مرفوع بـ (حتم) و(للجمع ومن ذا) متعلقان بـ (حتم) و(ما) موصولة وصلتها (علم) و(لتصغير) متعلق بـ (علم). ثم قال:

٨٤٨ ـ وَالأَلِفُ الثَّانِ ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال: الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثاني: أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها في البيت قبله.

الثالث: أن تكون زائدة كضارب.

الرابع: أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس: أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم. وقد ذكرت في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الإبدال. و(الألف) مبتدأ، و(الثاني) نعت له، و(المزيد) كذلك، و(يجعل) خبر المبتدأ، و(واواً) مفعول ثان بـ (يجعل) و(ما) مبتدأ وهي موصولة، و(الأصل) مبتدأ، و(يجهل) خبره، و(فيه) متعلق بـ (يجهل) والجملة صلة (ما) والخبر (كذا). ثم قال:

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

يعني أن المنقوص إذا صغر رد ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي

وقوله: [بتصغير عود] الحطب المعلوم، وعود اللهو والطرب، وعود الطيب، وجمع هذه الثلاثة أعواد وعيدان، وجمع عيد للموسم أعياد قاله في الصحاح.

(وحتم. للجمع) اعترض أبو حيان إحالة الجمع على التصغير مع تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم في الذكر، وهذا من أبي حيان عجيب لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا لقول المصنف: من ذا الخ، ولم يراع الناظم تقدم الأبواب، نعم لو قدم قوله: والألف الثاني المزيد يجعل واواً على قوله: وحتم الخ لكان أولى لأن حكم الألف في التصغير والتكسير واحد.

قول المكودي: [كعاج] تقول في تصغيره عويج، والعاج عظم الفيل.

وقوله: [وسيأتي في باب الابدال الخ] في قوله:

ومداً أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن كآثر وائتمن
إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً وياء إثر كسر ينقلب

(وكمل المنقوص في التصغير)، وقوله: [كعدة] أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو إلى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التأنيث.

لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمول قوله (المنقوص) ما حذفت فاؤه كعدة أو عينه كثبة، أو لامه كسنة ويد، وشمل أيضاً ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الإعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء، وثويبة برد العين، وسنيهة ويدية برد اللام، وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله: (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) أي ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بـ (ما) ويحتمل (ما) الاسمية والحرفية وحكمها في ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذي على حرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك

وقوله: [كثبة] أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التأنيث فإذا صغر رد لأصله، والمراد بالثبة وسط الحوض، وأما الثبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالمحذوف اللام فهو من باب سنة.

وقوله: [وما كان على أكثر الخ] قد اضطرب كلام المكودي فظاهره هنا أن هار مثال للمنطوق وآخراً حيث قال: وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخراً، واعلم أن هار اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم فتقول في اسم الفاعل منه هائر، ثم فيه قولان: قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفاً على غير قياس، فهار حينئذ على وزن قال فالإعراب حينئذ على الراء وهذا هو الذي في كدي. وقيل: داخله القلب فقدمت لام الكلمة على العين وهي الراء وأخرت العين فصار هار وعلى وزن فالع فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار هاري فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء فهو بمنزلة قاض وغار فيكون معرباً بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء، وعلى كل يصغر على هوير بغير رد المحذوف، وقيل: لا اضطراب في كلامه وأنه عمم في وشمل منطوقاً ومفهوماً ثم بين بعد وتأمله.

وقوله: [ثم مثل ذلك الخ] لم يرد أنه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلاً به بل أراد أنه مثال للمنطوق والدليل عليه ما ذكر بعد، وإتيانه هنا بما يدل على البعد، وحاصل كلامه وما قالوه أنه لا يصغر إلا الاسم المعرب فإذا سميت بما وضع على حرفين فإن كان الثاني صحيحاً بقي على حاله بعد التسمية نحو هل وبل، نعم عند التصغير يضعف الثاني فتقول: هليل وبليل، أو تزيد ياء فتقول: هلي وبلي، وإن كان الثاني ليناً كما أو لا فلا بد أن تضعف الألف لقول:

وضعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولاء

فيجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة حين التسمية فإذا صغر قلبت الهمزة ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، فالتكميل حينئذ إنما وقع حين التسمية وقبل التصغير، فأي تكميل وقع في التصغير فقط حتى يكون ما في النظم مثالاً له داخل في قوله وكمل المنقوص الخ، والصواب حينئذ أن يمثل بما آخره صحيح، وقد أصلحه الشاطبي بقوله:

وكمل المنقوص في التصغير إن لم يحو غير التاء ثالثاً كمن

إلى بناء التصغير فتقول موي، وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانية حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تكميله موقوفاً على التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره. وقوله: (المنقوص) مفعول بـ (كمل) و(ما) ظرفية مصدرية، و(ثالثاً) مفعول بـ (يحو) و(غير التاء) منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفَ يَعْنِي ٱلْمِعْطَفَا

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء، وإن كان رباعياً صغر على فعيعل نحو شملال وعصفور فتقول: شميلل وعصيفر، و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصغر) و(بترخيم) متعلق بـ (يصغر) و(اكتفى) خبر المبتدأ، و(بالأصل) متعلق بـ (اكتفى). ثم قال:

٨٥١ ـ وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِنْ

يعني أن الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة، وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع:

الأول: ما هو الثلاثي في الحال نحو كتف.

والاعتراض منه كغيره مبني على أن المراد ما الاسمية أو الحرفية المسمى بها، والحق أن المراد بما المقصور ماء بالمد والهمز وهو المشروب فهو منقوص حقيقي لأنه محذوف اللام وهي الهمزة التي أصلها هاء فإذا صغر فترد الهاء فيقال مويه فيكون قول المصنف: وكمل المنقوص صادقاً عليه، ولا اعتراض حينئذ وهذا هو المتعين.

(ومن بترخيم يصغر)، قول كدي: [**حذف الزائد الخ**] كلامه يقتضي أنه مهما حذف حرف زائد من المصغر فإنه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك، بل لا يقال له تصغير الترخيم إلا إذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء في المصغر لغير الترخيم كأحمد فيصلح أن يقول في غير الترخيم أحيمد فحذف الزائد منه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له تصغير الترخيم وكذا سائر أمثلة المكودي بعد، وأما لو كان الزائد يحذف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محرنجم فتقول في تصغيره حريجم بحذف الميم فلا يقال فيه تصغير الترخيم.

وقوله: [**هو الكساء**] الثوب المعلوم ويطلق على جانب كل شيء، ويطلق أيضاً على السيف.

وقوله: [**نحو شملال**] هي الناقة الخفيفة اللحم وباء بترخيم بمعنى مع.

(واختم بتا التأنيث)، قول كدي: [**وشمل قوله: ثلاثي أربعة أنواع الخ**] وذلك لأن الثلاثي إما

الثاني: ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يدية.

الثالث: ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمي فتجتمع فيه ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت أحد الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة، و(ما) مفعول بـ (اختم) وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته، و(من مؤنث) متعلق بـ (صغرت). ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله:

٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

يعني أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضاً عشراً ولا ثلاثاً وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٨٥٣ - وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيّاً كَثَرْ

يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهي: ذود، وشول، وناب للمسن

أصالة حالاً ومآلاً ككتف، وإما ثلاثي أصالة ثنائي حالاً نحو يد أصله يدي، وإما ثلاثي مآلاً وعاقبة غير ثلاثي أصلاً وحالاً نحو سما فإن صغرته وهو رباعي قلت سمي بثلاث ياءات فتحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لأنها أتي بها للتصغير خلاف ما يقتضيه قول المكودي فحذفت إحدى الياءات كما ستقف على النص، وإنما حذف إحدى الياءين قال كدي: على القياس المقرر في هذا الباب أي باب المنقوص كما قال ابن غازي وهذا القياس لم يذكره في الألفية بل نص عليه سيبويه ونصه: اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت الياء التي آخر الحروف تقول في عطاء عطي وفي قضاء اهـ. والصورة الرابعة عند كدي هي عين الثالثة في كلامه لأن كلًا منهما ثلاثي مآلا، والشمال الريح الشرقية، وسن في كلام الناظم واحدة الأسنان.

(ما لم يكن)، قول المكودي: [لئلا يلتبس بتصغير عشرة الخ] أي الدال على أن المعدود مذكر مع أن المعدود عند مؤنث.

(وشذ ترك دون لبس)، قول المكودي: [وهي ذود الخ] الذود الإبل من الثلاث إلى التسع وقيل إلى العشر.

وقوله: [وشول] بفتح الشين نوق قليلة اللبن جمع شائلة على غير قياس.

من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، وعرس ضحى، ونعل، ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي، وإلى ذلك أشار بقوله: (وندر. لحاق تا فيما ثلاثياً كثر) الثلاثة كقولهم في قدام قديديمة، وفي وراء وريئة، وفي أمام أميمة. وقوله (ما لم) ما ظرفية مصدرية، وفي (يكن) ضمير عائد على المؤنث العاري، و(يرى) في موضع خبر (يكن) و(ذا لبس) مفعول ثان بـ (يرى) و(بالتا) متعلق بـ (وترك) فاعل بـ (شذ) و(دون) متعلق بشذ، و(لحاق تا) فاعل بـ (ندر) و(فيما) متعلق بندر، وما موصولة وصلتها (كثر) بفتح الثاء، و(ثلاثياً) مفعول بكثر ومعنى كثر غلبه في الكثر. ثم قال:

وقوله: [وحرب] بفتح الحاء وبالباء الموحدة الناقة المهزولة، ويطلق أيضاً على القتال لأنها مؤنثة أيضاً، قال تعالى: ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾ فالها عائدة على الحرب.

وقوله: [وقوس] قال الجوهري: يذكر ويؤنث فمن أنث قال في التصغير قويسة، ومن ذكر قال قويس، وكذلك فرس يذكر ويؤنث وحينئذ فكيف يمكن عدهما هنا فيما لا لبس فيه.

وقوله: [ودرع الحديد الخ] الدرع بكسر الدال المهملة واحترز بقوله الحديد مما إذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقاً ولذا قيل:

والدرع إن يعن به القميص ... فليس عن تذكيره محيص

(قلت): هذا هو الذي ذكر غير واحد، والذي لابن هشام في شرح بانت سعاد: أن الدرع إن كان المراد به قميص المرأة فهو مذكر وإن أريد به قميص المذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾.

وقوله: [وعرس] بكسر العين المرأة الزوجة والعروس الرجل وقد يستعمل في المرأة ما دامت عروساً، والعرس بضمتين بضم فسكون طعام الوليمة.

وقوله: [وضحى] الضحوة ارتفاع النهار، والضحى المراد هنا فوق ذلك، والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار.

وقوله: [ونعل] بفتح النون اسم للمرأة، وقيل بكسر النون اسم للمرأة وبفتحها اسم للنعل المعلوم.
وقوله: [ونصف] النصف بفتح النون والصاد وبفاء آخر الحروف المرأة الكهلة التي ليست بشابة ولا عجوز، وما أحسن قول بعضهم.

لا تنكحن عجوزاً أو مطلقة ... ولا يسوقنها في حبلك القدرا
فإن أتوك وقالوا إنها نصف ... فإن أطيب نصفيها الذي غبرا

(وندر. لحاق تا)، قول المكودي في التوطئة: [وقد شذ الخ] أشار به إلى أن المصنف أطلق الندور وأراد به الشذوذ. وقوله: [كقولهم في قدام الخ] يقتضي أن التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك، ووجه الحاق التاء في هذه الظروف الثلاثة خاصة أن جمع الظروف غيرها مذكرة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا (ذا والذي) وفروعهما لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيره لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في (الذي والتي) اللذيا واللتيا، وفي (ذا وتا) ذيا وتيا.

وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته قال: اعلم أن قول الناظم (وصغروا شذوذاً) معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومه في (وصغروا) عائد على العرب، و(الذي والتي) مفعول بصغروا، و(شذوذاً) مصدر لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن (تي) تصغر كما تصغر (تا) وقد نصوا على أنهم لم يصغروا

تذكيرها كغيرها، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لملازمتها للظرفية، ولا يعود الضمير عليها ولا بوصفها بل بالتصغير فقط.

(وصغروا شذوذاً)، قول المكودي: [فحقه أن لا يدخل الخ] عملاً بقوله أول التصريف: حرف وشبهه من الصرف بري. وقوله: [فترك أولها] فإن كان مفتوحاً ترك على فتحه وإنما ترك ذلك تنبيهاً على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره.

وقوله: [وعوض من ضمته] أي ضم فعيل، ومحل تعويض الألف فيما عدا المختوم بزيادة علامة تثنية كالذان أوجع وإلا فهما لا يعوض فيهما إلا الألف لطولها بالزيادتين.

وقوله: [في زيادة تاه ساكنة] أي وفي لزوم فتح ما قبلها وتكميل ما نقص عن الثلاثة.

وقوله: [الذي والتي اللذيا واللتيا] ببقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير في ياء الذي والتي وفتح الياء التي كانت قبل التصغير في المكسر لأجل الألف.

وقوله: [في ذا وتا ذيا وتيا الخ] ببقاء الحرف الأول على فتحه، وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفاً في الآخر وعوضاً عن ضم الأول وتفتح ما قبله، هذا على قول الكوفيين أن ألف ذا وتا زائدة وهما موضوعان على حرف واحد، وقال البصريون انهم ثلاثيان وان الأصل فيهما ذيي وتيي بياءين أو بواو وياء فحذفت الأولى عين الكلمة وقلبت الثانية ألفاً فترده في التصغير حينئذ إلى أصله فتقول ذييا وتييا بثلاث ياءات أولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فوقع الثقل فحذفت الياء الأولى عين الكلمة قطعاً ولم تحذف ياء التصغير لأنها الغرض ولم تحذف الثالثة لأنها لو حذفت للزم وقوع الإعراب مع ياء التصغير مع أنها لا تحرك أصلاً وأدغمت ياء التصغير في الأخيرة فصار ذيا وتيا كالأول.

من الألفاظ المؤنث إلا تا والواو في موضع الحال من الواو، و(ذا) معطوف على (التي) و(مع) متعلق بـ (صغروا).

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله:

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا ٱلْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

يعني أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفهم منه ثلاثة تغييرات: زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إليها، وفهم ذلك من تشبيهه

وقوله: [في موضع الحال من الواو] الأولى أنه حال من التصغير المفهوم من صغروا والله أعلم.

النسب

مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار، فكما أن رجيل أخصر من رجل حقير فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم.

قول المكودي: [وباب الإضافة] المراد بالإضافة هنا المعنوية وهي نسبة هذا لهذا، وإلا فالإضافة هنا مقلوبة كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف، ألا ترى إلى غلام زيد؟ فإن غلام مضاف وزيد مضاف إليه ومعناها غلام منسوب إلى زيد، فإذا قلت قريش فالياء قائمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقريش هو المنسوب إليه بمنزلة زيد.

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب)، قول المكودي: [إلى أب أو قبيلة أو بلد] يعني أو صنعة مثال الأول: إذا نسب إلى زبير وعمر تقول زبيري وعمري، ومثال الثاني: قريشي نسبة لقريش، ومثال الثالث: مكي ومدني، ومثال الصنعة خرازي ودباغي، وهذه الأشياء هي فائدة النسب.

وقوله: [زيادة الياء] اعلم أنه يرد هنا أسئلة أربعة بأن يقال: لم احتيج للزيادة؟ ولم زيدت الياء فقط؟ ولم زيدت آخر، ولم كانت مشددة؟ فالجواب عن الأول بأن النسب معنى حادث والمعنى الحادث لا بد له من علامة يتميز بها وهي الياء، وعن الثاني بأن أولى ما يزاد حروف اللين ولم يزيدوا الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً فليس بالمقصور ولم يزيدوا الواو لأنها أثقل من الياء، وعن الثالث بأنها بمنزلة الإعراب فهو لا يكون إلا آخراً فكذلك ما كان بمنزلته، ووجه كونها بمنزلة الإعراب أن كلاً منهما عارض، فالياء عارضة للنسب، والإعراب عارض لعدم لزوم رفع ولا نصب ولا جر، وعن الرابع بأنها لو خففت لالتبس بياء المتكلم وأيضاً الخفيفة قد تحذف لالتقاء الساكنين كقاض فتفوت الدلالة على النسب، وهذا الذي ذكرنا أولى ما علل به ما ذكر.

بياء الكرسي فإنها حرف إعراب، وفهم منه أن ياء الكرسي للنسب لتشبيهه ياء النسب بها. و(ياء) مفعول بـ (زادوا) والواو في (زادوا) عائد على العرب، و(كيا) في موضع الصفة لياء، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة، و(تليه) صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في قلبه، وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، و(كسره وجب) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر (كل) والضمير في (كسره) عائد على الحرف الذي تليه الياء. ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها هذا في البيت مطردة في جميع الأشياء المنسوبة وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغيرات أخر وقد أشار إلى بعضها بقوله:

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

يعني أن آخر المنسوب إذا كان ياءاً مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع: ما كانت فيه الياء للنسب كبصرى فتقول في النسب إليه بصري، وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب إليه كرسي، وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمى أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مرمي، وفي هذا الأخير وجه آخر سينبه عليه بعد وإنما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية

وقوله: [وكسر ما قبلها الخ] هذا وإن كان يحتمله التشبيه فلا ينبغي إدخاله في كلام المصنف لئلا يتكرر مع قوله بعد: وكل ما تليه كسره وجب.

وقوله: [فإنها حرف إعراب الخ] يعني إذا كان المنسوب مذكراً.

وقوله: [لتشبيه ياء النسب الخ] هذا المفهوم في نفسه صحيح لأن المشبه غير المشبه به لكن هذا الخلاف قاعدة المصنف بل قاعدته أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقاً: والمضاهي اقعنسا، إلا أن يقال هذه القاعدة عنده غير مطردة أو يقال أراد ياء كرسي بعد النسبة إليه فتكون الياء فيه النسب كما يأتي وانه من جملة الصور الداخلة في قوله: ومثله مما حواه حذف فتكون قاعدته لم تختلف. (فإن قلت): ياء النسب مشددة ففيها ياءان فلم عبر المصنف بياء؟ (قلت): لما كان اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة نزلا كأنهما ياء واحدة.

(ومثله مما حواه احذف)، قول المكودي: [يعني أن آخر المنسوب] الأولى أن يقول المنسوب إليه إلا أن يقال إنه لما قرن بياء النسب صار اسماً للمنسوب.

وقوله: [وفي هذا الأخير وجه آخر] هو الآتي في قوله: وقيل في المرمى مرموي الخ، وفي هذه الأنواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين كونها لغيره إلا تقديراً، وأما اللفظ فواحد، ومراد المصنف بقوله: ومثله مما حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأنها إن كانت ثالثة فسيأتي في قوله: وألحقوا معل لام الخ، وإن كانت ثانية فسيأتي في قوله: ونحو حي فتح الخ.

وقوله: [فتقول في النسب] أي في المنسوب المذكر. وقوله: [إذا كان المنسوب إليه] هكذا في غالب النسخ والصواب حذف إليه كما يوجد في بعض النسخ.

اجتماع أربع ياءات، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمي، وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً، نحو مكتبة، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقري وحثيثي في حثيثى. وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو حبلى فتقول فيه حبلي وحبلوي، وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانيه متحرك نحو جمزى وجب حذفها لدخولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجح من الوجهين، قيل: والحذف أحسن.

و(مثله) مفعول بـ (احذف) والهاء فيه عائدة على ياء النسب، و(مما) متعلق باحذف، وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها (حواه) والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بـ (حواه) والهاء في (حواه) عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي للياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثاني لبيان الجنس، و(تاء التأنيث أو مدته) مفعول (تثبتا). ثم قال:

وقوله: [مكتية] بتاءين إحداهما قبل ياء النسب وهي تاء مكة الموجودة في المنسوب إليه والأخرى بعد الياء دالة على تأنيث المنسوب فقد اجتمع علامتا تأنيث في كلمة هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مكية بتاء لا غير وهو غير صواب لأنه ليس فيها إلا علامة تأنيث واحدة وهو المراد.

وقوله: [فصاعداً] أي أو رابعة ثاني ما هي فيه محرك نحو جمزى وحيدى بدليل ما بعد.

(وإن تكن تربع ذا ثان سكن)، قول المكودي: [ولم يتعرض للراجح] قال الشهاب: الصواب أن قوله وللأصلي قلب يغتمى صريح في أن الأجود في التي للتأنيث الحذف لأن ذلك بيان لمخالفة هذه وإلا لم يحتج إليه فتأمله فإنه دقيق.

وقوله: [عائد على ياء] الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وإن كان المثل هو التاء.

وقوله: [ويجوز الخ] الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه إنما هو الوجه الأول.

وقوله: [مفعول تثبتا] فتكون ناهية وتثبت بضم التاء مضارع أثبت مبني لاتصال نون التوكيد به المبدلة في الوقف ألفاً ولم يتعرض المكودي لإعراب حسن، وفي مثل هذا خلاف فقيل هو خبر عن الأول لسبقيته وخبر الثاني محذوف دل عليه المذكور، وقيل خبر عن الثاني لقربه وخبر الأول محذوف، وقيل أنت بالخيار.

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا ٱلْمُلْحَقَ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واواً وحذفها فتقول ذفري وذفروي ومرمي ومرموي إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وللأصلي قلب يعتمى) فمرموي أحسن من مرمي ومعنى يعتمى يختار، وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس فتكون كألف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية. و(الملحق) نعت (لشبهها) و(الأصلي) معطوف على (الملحق) و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها الهاء والخبر في المجرور قبل. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

٨٥٩ ـ وَالأَلِفَ ٱلْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا ٱلْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

يعني أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى، وألف التأنيث نحو حبارى، وألف التكثير نحو قبعثرى، وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل السابقة، والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول: مصطفي وحباري ومستدعي وخليطي وقبعثري

(لشبهها الملحق)، قول المكودي: [يعني أن الألف الرابع الخ] خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة، ولو عممهم هنا في التشبيه لكان تكراراً مع ما بعد، إلا أن المصنف يقتضي أن التفصيل الذي مر في ألف التأنيث من كون الثاني ساكناً أو محركاً يأتي هنا، مع أنهم قالوا أن ثاني ما فيه ألف الإلحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكناً. (وللأصلي قلب يعتمى)، قول المكودي: [على أن القلب في الأصلية أكثر] ما ذكره من كون القلب في الأصلية أكثر من اشتراكهما في الأجودية صحيح في نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلاً خلافاً له.

وقوله: [والملحق نعت] الأولى أنه مع ما بعده بدل من لشبهها.

(والألف الجائز أربعاً أزل)، قول كدي: [وألف التأنيث] الصواب حذفه لتقدم حكمه في قوله أو مدته، نعم خصص بعضهم قوله سابقاً: أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثاني ما هي فيه بدليل وإن تكن تربع الخ فيصح التعميم هنا، لكن المكودي قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فيحنئذ الصواب التخصيص هنا.

وقوله: [وألف التكثير نحو قبعثرى] للتكثير الشعر والأولى أن يقول: وألف إلحاق نحو حبركى وأما قبعثرى فهو سداسي بدليل أنه مثل به بعد للسداسي، وفي بعض النسخ بإسقاطه وإبدال كالمثل في كلامه بكالمثالين، وفي بعض النسخ الجائز بالجيم، وفي بعضها بالحاء وكلاهما صحيح.

بالحذف في جميع ذلك. ثم انتقل إلى ياء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال: (كذاك يا المنقوص خامساً عزل) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتد معتدي، وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلى واجب أيضاً لأنه من باب أحرى لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة. و(الألف) مفعول بأزل، و(الجائز) نعت للألف، و(أربعاً) مفعول بـ (الجائز) و(يا المنقوص) مبتدأ وخبره (عزل) أي حذف، و(خامساً) حال من الضمير المستتر في (عزل). ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

٨٦٠ ـ وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

يعني أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن نحو قاض ومعط فتقول: قاضي وقاضوي ومعطي، ومعطوي، ومن قلبها واواً قول الشاعر:

فكيف لنا بالشراب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

وهو منسوب إلى حانية وهو الموضع الذي فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف فقال: (وحتم قلب ثالث يعن) فشمل قوله (ثالث) الياء والألف وهما مستويان في وجوب قلبهما واواً نحو عم وعموي وفتى وفتوي وإنما قلبت الألف في فتى واواً وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات. و(الحذف) مبتدأ، و(رابعاً) حال من (ياء) و(أحق) خبر المبتدأ، و(في الياء) متعلق بأحق، و(حتم) خبر مقدم لـ (قلب ثالث) و(يعن) أن يعرض وهو في موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(كذاك يا المنقوص خامساً عزل)، قول المكودي: [**فتقول في معتد الخ**] تمثيله بمعتد ومستعل لا ينبغي لأنهما معلان إعلال قاضي فالياء محذوفة قبل النسب وتحذف له كالمعتدي والمستعلي بأل.

(والحذف في اليا رابعاً أحق من. قلب)، قول كدي: [**قول الشاعر: فكيف لنا الخ**] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق وقيل لأعرابي مجهول، وكيف: اسم استفهام أريد به التعجب، ولنا: خبر لمبتدأ مقدر، وبالشراب يتعلق بالمبتدأ المقدر والتقدير: فكيف لنا التلذذ بالشراب؟ ودراهم: اسم يكن، ولنا الثانية خبرها، ونقد: معطوف على دراهم والمراد بالنقد الذهب، والشاهد في الحانوي حيث قلبت الياء واواً.

قول المكودي: [**هو منسوب إلى حانية الخ**] وهو غير ظاهر والحق أنه منسوب إلى حاني الذي هو بائع الخمر لأنه هو الذي يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية.

(وحتم قلب ثالث يعن)، قول المكودي: [**نحو عم الخ**] بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمي عليه إذا التمس وأصله عمي بياء وتنوين صفة مشبهة فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء فإذا نسبت إليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكلمة كما في نمر بعد فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قال المكودي بعد في فتى.

٨٦١ - وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتحقيق أن الفتح سابق على القلب لأن نحو شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما في نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيصير كفتى فتقلب الألف بعد واواً كما قلبت في فتى وكذلك أيضاً نحو قاضوي لأن نظيره تغلب فتفتح أيضاً ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب، و(ذا القلب) مفعول بـ (أول) أي صاحب القلب، و(انفتاحاً) مفول ثان بأول. ثم قال: (وفعل. فعل عينهما افتح وفعل) يعني أن الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل فتقول: نمري وإبلي ودؤلي كراهية اجتماع الكسرة مع الياء، و(فعل) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره (افتح) و(فعل) معطوف على (فعل) بحذف العاطف، و(افتح) خبر

(وأول ذا القلب انفتاحا)، قول المكودي: [يعني أن ياء المنقوص] الصواب أن يقول: يعني أن فتح ما قبل المقلوب عام في ياء المنقصوص وفي الألف المقلوبتين واواً فيدخل هنا قوله في الألف فقلبها واواً الخ ويدخل أيضاً وللأصلي قلب يعتمى.

وقوله: [والتحقيق الخ] أشار بهذا إلى الاعتراض على المصنف بأن كلامه يوهم أن القلب سابق على الفتح مع أن الأمر ليس كذلك فلذلك قال والتحقيق، قال يس: وهذا الاعتراض مبني على ما يظهر من أن ذا القلب مفعول أول وانفتاحاً مفعول ثان، وأما لو قلنا ان انفتاحاً بمعنى مفتوحاً مفعول أول وذا القلب مفعول ثان انتفى الإشكال قيل يلزم عليه فساد المعنى. (قلت): الحق أن كلام المصنف سالم لأن معناه على الصواب أتبع ذا القلب للمفتوح أي اجعله تابعاً له وحينئذ فيسقط اعتراض المكودي ولا يحتاج إلى جعل انفتاحاً مفعولاً.

وقوله: [لأن نحو شج الخ] وصف من شجي بمعنى حزن فيفعل ما مر في عم.

وقوله: [لأن نظيره تغلب] أي لأن نظير المعتل من الصحيح في كون ما قبل لام الكلمة يفتح، وتغلب اسم قبيلة فتفتح لامه إذا نسب إليه عند بعض العرب فقاضون حينئذ المعل مثله وتغلب ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل والتأنيث.

(وفعل. فعل عينهما افتح)، قول المكودي: [كدئل] اسم قبيلة ينسب إليها أبو الأسود.

وقوله: [كراهية اجتماع الكسرة مع الياء] المراد بالكسرة الجنس لأنه في فعل وفعل المفتوح الفاء والمضمومها يجتمع كسرتان وفي فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل، لكن إنما يحصل الثقل بكسرة العين دون كسرة ما قبل الياء لأنها واجبة.

وقوله: [بحذف العاطف] يعني مع قراءة لامه بحركة واحدة للوزن وهذا على نسخة عيناً منهما، وفي بعض النسخ: وفعل وفعل عيناهما افتح وفعل بحذف من وهي أسلم من تكلف إسقاط العاطف والتنوين.

(فعل) إذا جعل مبتدأ، و(عيناً) مفعول بـ (افتح) و(منها) متعلق بافتح، و(فعل) الأخير مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أي مثلها في وجوب فتح العين. ثم قال:

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي ٱلْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: (ومثله مما حواه احذف) لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كـ (مرمي) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: (ومثله مما حواه احذف) كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في أثنائها فتعين تأخيره عنها. و(مرموي) مرفوع بـ (قيل) و(في المرمي) متعلق بقيل، و(مرمي) مرفوع بـ (اختير). ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

يعني أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة، فإن كان أصله واواً رددتها فتقول في طي طووي لأنه من طويت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واواً وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتى وقد تقدم، وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول في حي حيوي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يعني أنك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحده فتقول في النسب إلى زيد وزيدين زيدي، وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثنى والمجموع

وقوله: [وفعل الأخير مبتدأ الخ] وقيل إنه بالجر معطوف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وهو جائز عند الناظم.

(واختير في استعمالهم مرمي) مرمي اسم مفعول من رمى وأصله مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فإذا أردت النسب حذفت الياء الأولى التي أصلها واو ثم تفتح ما قبلها وتقلب الثانية لام الكلمة ألفاً وتقلب الألف واواً.

قول كدي: [قد تقدم الخ] أي في قوله: ومثله مما حواه احذف، مع قوله: وقيل في المرمي مرموي.
وقوله: [فستأتي] أي في قوله: وألحقوا معل لام عريا الخ.

(ونحو حي فتح ثانيه يجب)، قول المكودي: [إذا تقدم على الياء] يعني المشددة وسماها ياء باعتبار كونها الصوت ارتفع بها مرة واحدة وإلا فهما ياءان، وقوله: وقد تقدم أي في قوله: وحتم قلب ثالث يعن.

(وعلم التثنية احذف للنسب)، قول المكودي: [على حده] زيادة مضرة لأنه يخرج بها جمع المؤنث

وتبعه المرادي وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمله عليه ما ذكرت، ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع. و(علم) مفعول بـ (احذف) و(للنسب) متعلق باحذف، و(مثل) مبتدأ وخبره (وجب) و(في جمع) متعلق بوجب. ثم قال:

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

يعني أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طيب طيبي كراهية اجتماع الياءات والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ، وكان القياس على هذا في النسب إلى طيىء طيبيء لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ طائي مقولاً بالألف) ووجه الشذوذ فيه أن أصله على مقتضى القياس طيبيء بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تقلب ألفاً قياساً إذا كانت متحركة. و(ثالث) مبتدأ

السالم فيقتضي أن حكمه في النسب غير حذف العلامتين الألف والتاء مع أن حكمه الحذف أيضاً، فالحق حذف على حده كما فعل الناظم.

وقوله: [وفيه نظر] نظره ساقط وكلا التقريرين صحيح وذلك مبني على الاختلاف في معنى الجمع في قول المصنف بعد: والواحد اذكر ناسباً للجمع، فمن حمل كالمرادي والشارح الجمع على الجمع اللغوي الصادق بالمثنى وجمعي السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسمية لئلا يقع التكرار، ومن حمل كالمكودي الجمع فيما يأتي على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية وفيما بعدها لأن التكرار منتف، وأطلق المصنف علم على جنس العلامة، ويؤخذ من قوله علم أن محل حذف العلامة إذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف، وإنما وجب حذف العلامة لئلا يجتمع في اللفظ إعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب، وإن لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف فلا يحذف منهما شيء، وقد حصل في التوضيح تحصيلاً حسناً.

(وثالث من نحو طيب حذف) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: قد علمنا حكم الياء المشددة إذا كانت آخراً فإن كانت متصلة بالآخر فما الحكم؟ نبه عليه بقوله: وثالثاً الخ.

قول المكودي: [والكسرة] أي جنس الكسرة الصادق بكسرتين: كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة، وإنما حذفت الياء الساكنة ويقيت الأولى الساكنة لأنها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدي إلى قلبها ألفاً فيزيد التغيير مع اللبس، وإن لم تقلب لزم الثقل.

(وشذ طائي)، قول كدي: [إذا كانت متحركة] يعني وما قبلها مفتوح وهي هنا ساكنة، ولو قيل: إن المحذوف الأولى الساكنة والثانية المتحركة المقلوبة لكان ذلك قياساً، لكن يخالف قاعدة الباب من أن المحذوف الثانية، وإنما زاد الناظم مقولاً بالألف مع قوله طائي بالألف لاحتمال أن يصحف ويقرأ طي بالياء كذا قيل، ولو حذف الناظم هذا الشطر وهو شذ طائي لدخوله في عموم قوله آخر الباب: وغير ما أسلفته مقرراً الخ لكان أولى، ولا مفهوم لقول المصنف ثالث بل المراد كون الياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل بتشديد الياء فيقال في النسب غزيلي بسكون الياء قبل اللام مع حذف الياء المكسورة.

وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير: وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره وحذف، و(من نحو) متعلق بـ (حذف) و(طائي) فاعل بـ (شذ) و(مقولاً) حال من (طائي) و(بالألف) متعلق بمقولاً. ثم قال:

٨٦٦ ـ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ ٱلْتُزِمْ ... وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

يعني أن ما كان على وزن (فعيلة) نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وأن ما كان على وزن (فعيلة) بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضاً منه التاء والياء و تبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفي وفي جهينة جهني. و(فعلي) مبتدأ وخبره (التزم) و(في فعيلة) متعلق بالتزم، وإعراب عجز البيت كصدره، و(فعيلة وفعيلة) غير منصرفين للعلمية والتأنيث. ثم قال:

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ ٱلْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

يعني أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ما كان على وزن فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدي وقصي فتقول فيهما عدوي وقصوي. و(ألحقوا) يعني العرب، و(معل) مفعول بـ (ألحقوا) و(عريا) في موضع النعت لـ (معل) و(من المثالين) متعلق بمعل، و(بما) متعلق بألحقوا، و(ما) موصولة وصلتها (أوليا) و(التاء) مفعول ثان لـ (أوليا) والمفعول الأول ضمير مستتر في أوليا وهو العائد على (ما) وذكر في فعيلة وفعيلة من حذف يائهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلي العين أو مضعفيها وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

يعني أن ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم أي لا تحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال، ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى

(وفعلي في فعيلة التزم)، قول المكودي: [**تحذف منه تاء التأنيث الخ**] قد مر هذا في قوله: وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا، وليس هذا هو المقصود هنا وإنما المقصود حذف الياء وفتح ما قبلها.

وقوله: [**جهينة**] اسم قبيلة واسم قلعة بطبرستان وقرية بالموصل.

(وألحقوا معل لام عريا)، قول المكودي: [**فتقول فيهما عدوي الخ**] لم يبين العمل والعمل في ذلك أن تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة لقوله سابقاً: وأول ذا القلب انفتاحاً، ثم الياء الثانية ألفاً، ثم الألف واواً لقوله سابقاً: وحتم قلب ثالث يعن.

وقوله: [**ومن المثالين متعلق بمعل**] الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من معل لام.

(وتمموا ما كان كالطويلة)، قول المكودي: [**لثقل التضعيف والإعلال الخ**] بيان التضعيف أنه بعد حذف الياء من نحو جليلة وهريرة التقى مثلان فيحصل الثقل إن لم يقع إدغام وإن أدغم وقع زيادة التغيير مع

بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما، وفهم من البيتين أن ما كان على فعيل صحيح اللام مجرداً من التاء يتم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلي وعقيلي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٦٩ - وَهَمْـزُ ذِي مَـدٍّ يُنَـالُ فِي النَّسَبْ ... مَـا كَـانَ فِي تَـثْنِيَـةٍ لَـهُ انْـتَسَبْ

يعني أن حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية، فتقول في نحو حمراء حمراوي كما تقول حمراوان، وتقول في علباء وكساء وحياء علباوي وكساوي وحياوي وعلبائي وكسائي وحبائي كما تقول في التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله. و(همز) مبتدأ، و(ينال) يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و(ما) مفعول ثان بـ (ينال) إن ضم ياؤه وفي (ينال) ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول وإن كان ينال بالفتح فما مفعول وهي موصولة وصلتها (كان) و(انتسب) في موضع خبر (كان) و(في تثنية) متعلق بـ (انتسب). ثم انتقل إلى النسب المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب إسناد، وتركيب مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٧٠ - وَانْسُبْ لِصَـدْرِ جُمْلَةٍ وَصَـدْرِ مَـا ... رُكِّـبَ مَـزْجـاً وَلِـثَـانٍ تَمَّـمَا

يعني بالجملة المسمى بها وهو تركيب الإسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط، فمثال الجملة برق نحره فتقول في النسب إليه برقي، ومثال المزجي بعلبك فتقول في

اللبس، وبيان ثقل الإعلال ان نحو طويلة وجويرة إن حذفت منها الياء لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لقوله: من واو أو ياء بتحريك أصل الخ، فيكثر التغيير حينئذ مع اللبس، وإن لم يقلبوا لزم الاستثقال.

وقوله: [ولم يمثل بفعيلة] مثاله في المعل جويرة وطويلة، وفي المضعف هريرة وقليلة.

وقوله: [وفهم من البيتين] أي السابقين على قوله: وتمموا ما كان الخ، والأولى أن يقول أنه مفهوم من قوله: وألحقوا معل لام عريا لأنه أصرح في المراد. (فإن قلت): ما الفرق بين فعيلة وفعيلة المؤنثين؟ وفعيل وفعيل المذكرين نحو تميم وعقيل حتى حذفت الياء الساكنة في النسب إلى الأول دون الثاني؟ (قلت): الياء ثقيلة والمؤنث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل.

(وهمز ذي مد ينال في النسب)، قول المكودي: [وتقدم ذلك كله] أي في قوله: وما كصحراء بواو ثنيا. ونحو علباء كساء وحيا بواو أو همز، إلى أن قال: وغير ما ذكر صحيح فنحو قراء مما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه التصحيح، ثم أن مراد المصنف تشبيه المقيس بالمقيس وأما الشاذ المار في قوله: وما شذ على نقل قصر فلا يرد هنا فيكون المصنف أطلق في محل التقييد والله أعلم.

(وانسب لصدر جملة)، قول المكودي: [يعني بالجملة الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق في محل التقييد لأن ظاهره يقتضي صحة النسب إلى الجملة مسمى بها أم لا مع أنه لا ينسب إلا إلى الجملة المسمى بها، ولو عبر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبيه بالمركب الإسنادي نحو حيثما مسمى بها فإنه

النسب إليه بعلي. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافي وهو على قسمين: قسم ينسب إلى عجزه وقسم ينسبْ إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ولثان تمما).

٨٧١ ـ إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز، أولها: أن يكون مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زبيري. وثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب وهو الكنية نحو أبي بكر فتقول فيه بكري. وثالثها: أن يكون الأول تعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي، كذا قال الشارح وفيه نظر. الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي.

ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

ينسب إلى صدره فتقول حيثي، وشذ في النسب إلى كنت كنتي ببقاء التاء، والقياس كوني برد الواو لزوال سبب حذفها، والكنتي الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله: كنت وكنت، قال الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذي يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من الكبر، وإنما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجي دون عجزه لأن العجز ينزل منزلة تاء التأنيث بدليل فتح آخر الكلمة التي قبله، وتاء التأنيث تحذف للنسب عملاً بقوله سابقاً: وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا، فكذلك ما هو بمنزلتها. (ولثان تمما. إضافة)، قول المكودي: [كذا قال الشارح وفيه نظر] بيانه أن أراد النسبة إلى غلام زيد قبل صيرورتها علماً وشيئاً واحداً فلا تتعين النسبة إلى الثاني بل يختلف باختلاف الإرادة، فإن أردت النسبة إلى غلام المضاف قلت فيه غلامي، وإن أردت النسبة إلى زيد قلت زيدي، لأن المضاف والمضاف إليه مهما بقيا على حالهما فكل واحد له معنى يخصه تصح النسبة إليه على حدته، وإن أراد الشارح النسبة إلى غلام زيد بعد صيرورتها علماً وشيئاً واحداً ولم يبق كل واحد على معناه فليس من هذا القبيل بل من إفراد قوله بعد: فيما سوى هذا انسبن للأول، وقد اعتذر بعض عن الشارح بأنه لما لم يجد مثالاً يختص بقوله أو ما له مثل بما ذكر، ورحم الله الموضح حيث جعل المركب الإضافي المبدوء بابن مثالاً للذي تعرف صدْره بعجزه إشارة إلى أن الصواب حذف قول الناظم: أو ما له الخ. (فإن قلت): الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على أبيه بأنه لا مثال يدخل تحت قوله: أو ما له التعريف، وأن المبدوء بابن أو أب من قبل ما تعرف فيه الأول بالثاني فيكون تكراراً مع قوله بعد: أو ما له التعريف بالثاني وجب، فلم خص المكودي الاعتراض بالشارح؟ (قلت): كلام المصنف وإن كان فيه التكرار ظاهراً فقد أجيب عنه بأن عطف ما له التعريف على ابن من قوله مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص، وإن أجيب عنه لأنه ليس هنالك شيء يدخل في قوله ما له التعريف زيادة على قوله مبدوءة بابن حتى يكون عاماً بل هو عينه، وما يقال ان العطف التفسيري لا يكون إلا بالواو وهنا بأو، ويجاب عنه بأن أو في قوله أو ما له بمعنى الواو، وأما الشارح فمثاله غير صحيح.

يعني أن المضاف إذا لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرىء القيس فتقول فيه امرئي، فإن خيف لبس نسب إلى عجزه وإليه أشار بقوله: (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) يعني أنه إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول: شمسي ومنافي وأشهلي، لأنك لو نسبت إلى الصدر فقلت عبدي لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل، وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني.

و(لصدر) متعلق بـ (انسب) و(صدر ما) معطوف و(ما) موصولة وصلتها (ركب) و(مزجاً) مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج، و(لثان) معطوف على (صدر) و(إضافة) مفعول بتمم، و(تمم) في موضع الصفة (لثان) و(مبدوءة) نعت لإضافة، و(باب) متعلق بمبدوءة (أو ما) معطوف على ثان وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (وجب) (له) متعلق بوجب والجملة صلة ما، و(في) متعلق بـ (انسبن) و(ما) موصولة وصلتها (سوى) وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال فيما سوى هذي إشارة إلى المواضع المذكورة لكان أحسن، و(ما) مصدرية ظرفية أي مدة عدم خوف اللبس، ثم أن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حذف منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٧٣ - وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
٨٧٤ - فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإبقاؤه على حاله، فتقول في يد وغد ودم: ويدي ويدوي، وغدي وغدوي، ودمي ودموي، لأنك تقول

(ما لم يخف لبس كعبد الأشهل)، قول كذي: [لالتبس فلم يدر الخ] تبع في جعل هذا لبسا المصنف، والحق أن هذا من قبيل الإجمال لا من قبيل اللبس، لأن الاجمال كما مر في باب الفاعل أن يكون اللفظ محتملاً للمراد وغيره وما هنا منه بدليل قول المكودي: فلم يدر الخ، وأما اللبس فهو إفهام غير المراد وما هنا ليس منه والإجمال مغتفر، وقد قالوا في النسبة لمسلم ومسلمة مسلمي، وفي مسجد ومساجد مسجدي ولم ينظروا للإجمال الحاصل، فإن قالوا بجواز هذه الأشياء دون ما هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح، وإن قلنا بعدم جوازه فهو هدم لقاعدة الباب، والأشهل صفة شخص، ومناف اسم صنم.

وقوله: [أو ما معطوف على ثان الخ] هذا الاعراب يقتضي ان ما مدخولة لانسب واللاء في لثان فيصير المعنى: وانسب للأول الذي التعريف وجب له بالثاني وهو فاسد لأن النسب فيه إنما هو للعجز أيضاً، والصواب أن ما معطوفة على ابن مدخولة للباء وما قبلها، والتقدير وانسب لثان تمم إضافة مبدوءة باللفظ الذي التعريف وجب له بالثاني.

(واجبر برد اللام)، قول المكودي: [فتقول في يد وغد الخ] أصلها يدي وغدي ودمي بسكون الدالين والميم اتفاقاً في الأول وعلى الخلاف في الأخيرين، وخص المكودي هذه الأمثلة الثلاثة وهي كلها صحيحة

في تثنيتها: يدان وغدان ودمان، وفي ثبة: ثبي وثبوي لأنك تقول في جمعها ثبات بغير رد.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وحق مجبور بهذي توفية) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوباً نحو: أب وأخ وعضة وسنة، فتقول فيها: أبوي وأخوي وعضهي أو عضوي وسنهي أو سنوي على الخلاف في لامها لأنك تقول في التثنية: أبوان وأخوان، وفي الجمع عضهات أو عضوات، وسنهات أو سنوات. و(برد) متعلق بـ (اجبر) و(رد) مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) مفعول برد وهي موصولة وصلتها (حذف) و(منه) متعلق بحذف، و(جوازاً) مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف والتقدير: واجبر جبراً ذا جواز، و(إن) شرط، و(رده) اسم (يك) و(ألف) في موضع خبرها، و(في جمعي التصحيح) متعلق بـ (ألف) و(حق مجبور) إلى آخر جملة إسمية مستأنفة. ثم قال:

٨٧٥ - وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

يعني أن (أختاً) إذا نسبت إليها قلت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى (بنت) قلت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز فيه ابني وبنوي، فمن أين يعلم أن بنتاً يقال في النسب إليها بنوي فقط؟ والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوي، ولا يصح حملة على من قال ابني لعدم همزة الوصل في

العين إشارة إلى أنه لا يجوز وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة، فإن كانت معتلة وجب رد اللام وذلك نحو شاة فإن أصلها شوهة فحذفت الهاء لام الكلمة ارتباطاً لغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التأنيث بعدها فقلبت ألفاً فإذا نسب إليه قيل شاهي برد المحذوف وجوباً مع أنه لا يرد في التثنية وإنما يقال شاتان فيكون المصنف أطلق في محل التقييد.

وقوله: **[في نحو ثبة ثبي وثبوي]** (فإن قلت): جعل المكودي ثبة هنا مما حذفت لامه وجعله في قوله سابقاً وكمل المنقوص مما حذفت عينه. (قلت): أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيما مر اسم لوسط الحوض، أو نقول ما هنا وما مر اسم لوسط الحوض، لكن مشى هناك على قول وهنا على قول.

(في جمعي التصحيح) لا تظهره فائدة لذكر جمع المذكر السالم، قال الشاطبي: لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر سالم لأنه لم يأت علماً ولا صفة فهو فاقد شروط عامر ومذنب فلا يدخل هنا، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالألف والتاء.

(وحق مجبور بهذي توفية)، قول المكودي: **[وعضة الخ]** العضة كل شجر يعظم وله شوك.

وقوله: **[على الخلاف في لامها الخ]** ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز وكونها واواً لغة غيرهم.

وقوله: **[وما مفعول برد الخ]** غير صحيح وإنما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثي المعل اللام المحذوفة، ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير: واجبر برد اللام الاسم الذي حذف اللام منه.

بنت، وهذا الذي ذكره في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور، وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله: (ويونس أبى حذف التا) يعني أن يونس يقول في النسب إلى أخت أختي وإلى بنت بنتي، و(بأخ) متعلق بـ (ألحق) و(أختاً) مفعول بألحق، و(بنتاً) معطوف على (أختاً) وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً للفارسي، و(يونس) مبتدأ وصرفه ضرورة، و(أبى) في موضع الخبر، و(حذف التا) مفعول بأبى. ثم قال:

٨٧٦ ـ وَضَعِّفَ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلَا وَلَائِي

يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكي ولا مسمى بها: لووي وكيوي ولائي، وفي ذلك نظر، لأن ما يسمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب، وقد تقدم ذلك عند ذكر ما في التصغير. و(الثاني) مفعول بـ (ضاعف) و(من ثنائي) في موضع الحال من الثاني، و(ثانيه) مبتدأ، و(ذو لين) خبره و(لين) بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع النعت لـ (ثنائي). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ويونس أبى حذف التاء) يونس هو ابن حبيب الضبي نسبة لبني ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، قال أبو الخطاب: مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا يدخله شيء إلا بعسر فإذا دخله لم يكن يخرج منه بيسر، عاش ثماناً وثمانين سنة ولم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له همة إلا طلب العلم وهو من أشياخ سيبويه، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة.

قول المكودي: [وفصل بين حرف العطف والمعطوف الخ] بل لا فصل حقيقة بل إنما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو جائز لأن ابن معطوف.

(وضعف الثاني من ثنائي)، قول المكودي: [مسمى بها لووي الخ] فك المكودي الإدغام في الواوين في لو تبعا للشارح والكافية ولا وجه له لأنه ليس من باب حي والمتعين الإدغام وهو الذي في المرادي والتوضيح والأشموني.

وقوله: [وكيوي] لما ضعفت ياء كي ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً لقوله: وحتم قلب ثالث يعن.

وقوله: [ولائي] إن قلنا ان الهمزة زيدت أولا فلا يقال في النسب إلا لائي بالهمز، وإن قلنا إن الألف ضعفت ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال لائي بالهمز ولاوي بالواو.

وقوله: [وفي ذلك نظر الخ] نظره ساقط لأن التصغير لا يكون في الأسماء المتمكنة فلا يأتي تصغير لفظ إلا بعد التسمية به أولاً ثم يصغر بخلاف النسب، فكما ينسب للأسماء ينسب لغيرها كالحرف، لكن إن نسب إلى الحرف كمل وأعرب فلا يكمل حينئذ إلا عند النسب، قال بعض: ومفهوم قول المصنف ذو لين أن الثاني إذا كان صحيحاً جاز النسب إليه من غير تضعيف وجاز تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هلي بتخفيف

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا ٱلْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

يعني أن ما حذفت الفاء وكانت لامه ياء (كشية) ودية يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو وتفتح عينه فتقول: وشوي وودوي، وفي قوله (وفتح عينه التزم) موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوي، وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة فتقول فيه وعدي، وفهم منه أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ وإن يكن شرط. و(ما) اسم (يكون) وهي موصولة وصلتها (عدم) و(الفا) مفعول بعدم، و(كشية) خبر يكن و(الفاء) جواب الشرط وخبره مبتدأ، و(فتح عينه) معطوف عليه، و(التزم) في موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر. ثم قال:

اللام وهلي بتشديدها، ثم كان ينبغي للمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله: وإن يكن كشية الخ لأن الكلام كان في الثلاثي المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقبه الثلاثي المحذوف الفاء ثم يتكلم على غيره.

(وإن يكن كشية ما الفا عدم)، قول المكودي: **[فتقول وشوي وودوي الخ]** بكسر الواوين وفتح الشين والدال، وبيان ذلك أن أصل شية وشي بكسر الواو وسكون الشين لا وشية خلافاً للتصريح، ثم نقلنا كسرة الواو إلى الشين بعدها وحذفت الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء التأنيث فصار شية، ثم أردت النسبة إلى شية رددت فاءها وحذفت هاء التأنيث فصار بعد النسب وشيي بثلاث كسرات وثلاث ياءات ففتحت الشين أو الدال دفعاً لمزيد الثقل فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً لقوله سابقاً: وحتم قلب ثالث يعن، ومثل هذا يقال في ودوي، والشية لمعة سوداء في أبيض أو لمعة بيضاء في لون أسود وهذا معنى قول الجوهري: كل لون يخالف معظم اللون، والدية معلومة.

وقوله: **[والأخفش يتركها الخ]** أي يردها إلى سكونها الأصلي، وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفاً لعدم تحرك ما قبلها فتبقى الياء لام الكلمة في النسب.

وقوله: **[نحو عدة]** مصدر وعد وأصله وعد بكسر الواو فنقلت حركتها إلى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث، وبقي على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف العين نحو يرى إذ أصله يرأى نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فإذا سميت شخصاً بقولك يرى قلت في النسب يرئي برد الهمزة وكسرها وفتح ما قبلها، ولذا لو قال المصنف:

وإن يكن أو كيرى ما عدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسألتين: قوله: **[وكان حقه أن يقول الخ]** هذا صريح في أن التزم عند ماض مبني للمفعول ولو جعلته بصيغة الأمر للواحد المذكر وجبره مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لم يحتج لذلك. (ولا يقال) إنها نسخة غير مروية. (لأنا نقول) المعرب لم تثبت فيه نسخة.

٨٧٨ ـ وَٱلْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ

يعني أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحده ونسب إليه، كقولك في النسب إلى فرائض فرضي، وفهم من قوله: (إن لم يشابه واحداً بالوضع) أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحد كعباديد، والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديدي وأنصاري. و(الواحد) مفعول بـ (اذكر) و(ناسباً) حال من الضمير المستتر في (اذكر) و(للجمع) متعلق بناسباً، و(إن) شرط وحذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

٨٧٩ ـ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ ٱلْيَا فَقُبِلْ

فذكر ثلاثة أوزان، الأول: (فاعل) بمعنى صاحب كذا نحو: تامر، ولابن، وكاس، أي صاحب تمر، وصاحب لبن، وصاحب كسوة. الثاني: (فعال) في الحرف غالباً نحو: حداد، وبزاز، وخراز. و(فعل) بمعنى صاحب كذا نحو: طعم ولبس، بمعنى ذي طعام، وذي لباس. و(مع) متعلق بـ (أغنى) و(فعل) مبتدأ وخبره (أغنى). ثم قال:

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

(والواحد اذكر ناسباً للجمع)، قول المكودي: [فرضي] (فإن قلت): فرائض جمع فريضة لا جمع فرض فكيف يقال انه واحد له؟ (قلت): لما رددته إلى المفرد الذي هو فريضة حذفت الياء وقلبت الكسرة قبلها فتحة عملاً بقوله سابقاً: وفعلي في فعيلة التزم، وقول الناس فرائضي خطأ، وحمل كدي الجمع على جمع التكسير خصوصاً وغيره على الجمع اللغوي الصادق على المثنى وجمعي التصحيح والتكسير والكل صحيح، انظر ما مر لنا عند قوله: وعلم التثنية احذف للنسب.

وقوله: [كعباديد] الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه وطريق وموضع.

وقوله: [ما سمي به كأنصار الخ] هو في الأصل جمع ناصر ثم صار علماً على الأوس والخزرج، اعترض تمثيله بأنصار بأنه لا يدخل في كلام المصنف وليس مراداً له ولا يفهم منه إذ هو مفرد حقيقة كما أفصح عن ذلك الموضح في قوله إنه واحد وكان حقه أن يمثل بنحو كلاب وأنمار علمي قبيلة مما انسلخت عنه الجمعية كذا قالوا وتأمله.

(ومع فاعل وفعال)، قول المكودي: [وبزاز] بزاءين نسبة لبزاز بائع البز وهي الثياب المختلطة ويؤخذ من قول المصنف فقبل أن ورود هذه الأوزان للنسب موقوف على السماع لكن الذي يقتضيه قوله بعد: وغير ما أسلفته الخ ان جميع ما تقدم قياسي ومنه ما هنا ففيه شبه تعارض ولم يجيبوا عنه.

(وغير ما أسلفته)، قول المكودي: [بصري بكسر الخ] انظر هذا ما نص عليه أهل اللغة من أنه يقال بصرة بضم الباء وفتحها وكسرها.

يعني أن ما خالف ما قدمتهُ من الأحكام والضوابط في النسب اقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير، ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصري بكسر الباء، وإلى الدهر دهري بضم الدال، وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي. و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (أسلفته) والضمير العائد على الموصول الهاء في (أسلفته) و(مقرراً) حال من الهاء، و(اقتصر) خبر عن (غير) و(على الذي) متعلق بـ (اقتصر) و(ينقل منه) صلة (الذي) والضمير العائد على (الذي) الهاء في (منه).

الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة، فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حـذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله نحو: قام زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو: قام زيدُ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدي. وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألفاً بعد فتحة وهذه هي اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

وقوله: [وإلى الدهر دهري] يقال للشيخ الكبير الذي عاش دهراً طويلاً.

وقوله: [واقتصر خبر عن غير] لم يبين نائبه والظاهر أنه جار ومجرور مقدر والتقدير اقتصر فيه أي في ذلك الغير على الذي، ويحتمل أن يكون اقتصر فعل أمر والجملة خبر وهو أولى بناء على جواز الإخبار بالطلب والله تعالى أعلم.

الوقف

مناسبة ذكر الوقف عقب النسب ان في كل منهما حدوث شيء لم يكن في الكلمة، ففي النسب زيادة الياء وفي الوقف إبدال التنوين بعد الفتح ألفاً وحذفه بعد غير الفتح، والوقف لغة الحبس واصطلاحاً عرفه كدي بقوله: قطع النطق عند آخر الكلمة، واعترض هذا بأن الحركة لا أول لها ولا آخر، وأجيب بأن إضافة آخر إلى الحركة من إضافة الصفة للموصوف أي الحركة الأخيرة، واعترض أيضاً بأنه حينئذ لا يشمل إلا الروم دون الوقف على السكون، فالأولى إبدال الحركة بالكلمة وهو الذي في المرادي والأزهري ويوجد في بعض نسخ المكودي المصححة.

قول المكودي: [حذف التنوين مطلقاً الخ] أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة وإعرابه حينئذ أن تقول في زيد من قام زيد بالسكون إنه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر.

وقوله: [وإبدال التنوين الخ] هذه لغة الأزد فيكون الإعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الإشباع لكن يلزم على هذه اللغة في حالة الجر الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم وفي حالة الرفع وقوع الواو في آخر الاسم المعرب وقبل الواو ضمة، وأجيب عن هذا بأنه عارض والأصل عدم الاعتداد بالعارض.

٨٨١ ـ تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

يعني أن التنوين إذا كان أثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً، وإذا كان أثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة، والمراد بالفتح فتح الإعراب. و(تنويناً) مفعول أول بـ (اجعل) و(وقفاً) مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في (اجعل) أو مفعول له، و(اثر) ظرف متعلق باجعل، وألف (احذفا) بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ ٱلْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

يعني أن صلة هاء الضمير في الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو: رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون. وفهم من قوله (غير الفتح) أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها، والمراد بالفتح هنا فتح البناء. وفهم من قوله (في سوى اضطرار) أن الوقف أتى

(تنويناً اثر فتح اجعل ألفا)، قول المكودي: [والمراد بالفتح فتح الإعراب الخ] هذا سهو منه رحمه الله إذ لا فرق بين فتحة الإعراب نحو رأيت زيداً وبين فتحة البناء وبها اسم فعل بمعنى اعجب إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية. (فإن قلت): قول الناظم فتح إنما يشمل الوقف على المبني لأن الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على المعرب. (قلت): كون الفتح من ألقاب البناء إنما اصطلح عليه النحاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة البناء والإعراب وهذا هو الذي سلك المصنف هنا، وإنما وجب إبدال التنوين بعد فتح ألفا لسكون النون في الغنة تشبه حرف اللين وخص الإبدال بالألف وإن كان الشبه عاماً، لخفة الألف وثقل الواو والياء في أنفسهما سميا إذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة، ثم إن الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين في حالة الرفع والجر وحكمه أنه يسكن، وأجاب بعض بأن قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لما هنا لأنه لما حذف التنوين بقي ما قبل محركاً فهو من أفراد، ولعله لأجل هذا سيشمل المكودي هناك للمحرك بالمنون كدرهم وضارب.

وقوله: [واثر ظرف متعلق باجعل] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة تنويناً والتقدير: اجعل تنويناً واقعاً إثر فتح ألفا.

(واحذف لوقف في سوى اضطرار)، قول المكودي: [يعني ان هاء الضمير الخ] هكذا في بعض نسخه وهي لا معنى لها، والأولى أن يقول يعني أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف في سوى الضرورة.

وقوله: [نحو رأيتها الخ] العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظاً ولا عبرة بكونها في محل نصب كمثال المكودي أو في محل جر نحو مررت بها، وإنما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لثقلهما وخفته، واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للإشباع وهو الحق.

وقوله: [والمراد بالفتح الخ] هذا لا يحتاج إليه لأن من المعلوم أن الضمير مبني فحركته حركة بناء.

على الواو والياء في الاضطرار، و(لوقف) متعلق بـ (احذف) واللام للتعليل، و(في سوى) متعلق باحذف، و(صلة) مفعول باحذف، و(في الإضمار) متعلق بصلة. ثم قال:

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ إذاً مُنَوَّناً نُصِبْ   فَأَلِفاً فِي ٱلْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

يعني أن (إذاً) التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول (إذاً). وفهم من قوله (وأشبهت) أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وإنما هو التشبيه ولذلك ذكر بعضهم أن الوقف عليها بالنون على الأصل، و(إذاً) فاعل بـ (أشبهت) و(منوناً) مفعول بأشبهت، و(نصب) في موضع الصفة بـ (منوناً) و(نونها) مبتدأ، و(قلب) خبره، و(ألفاً) حال من الضمير في (قلب). ثم قال:

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا ٱلْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا   لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعْلَمَا

يعني أن حذف الياء من المنقوص المنون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها، فشمل المرفوع نحو هذا قاض، والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما. وفهم من قوله (ما لم ينصب) أن الياء لا تحذف من المنصوب. وفهم مما تقدم في قوله: (تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً) أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفاً نحو رأيت قاضياً. وفهم من قوله (أولى من ثبوت) أن جواز الوقف عليهما بالياء

وقوله: [ان الوقف أتى على الواو الخ] فمثاله على الواو: ومهمه مغبرة أرجاؤه، ومثاله على الياء: تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله. إثبات الواو في أرجاؤه والياء في قتاله لفظاً لا خطاً، لأن صلة ضمير غير المفتوح كالتنوين، وأخذ من المصنف أن صلة الفتح لا تحذف يعني إلا ضرورة كقوله: والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء وسكون الهاء والأصل بها فنقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فبقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف.

وقوله: [متعلق بصلة] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصلة على حذف مضاف وأطلق الإضمار على الضمير، والتقدير صلة غير الفتح الواقع في حركة الضمير أو في بمعنى على ولا حذف للمضاف أي الواقع على الضمير.

(وأشبهت إذاً منوناً نصب) كان ينبغي أن يقدم هذا البيت على البيت قبله، ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة ولذلك نكت عليه الموضح في تقديمه.

قول المكودي: [التي هي من النواصب] خص كلام الناظم بالناصب والحق الإطلاق كما هو ظاهره، فقد أجمع السبعة على الوقف على قوله تعالى: ولن تفلحوا إذا بالألف ووجه الشبه بين إذا والأسماء المنونة وجوه ثلاثة: التطرف والسكون والوقوع بعد الفتح.

وقوله: [وألفاً حال الخ] الحق أنه مفعول ثان لقلب.

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين) إنما كان حذف الياء في المنقوص المنون المرفوع أو المجرور أولى من

مرجوح نحو: هذا قاضي، ومررت بقاضي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله:

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

يعني أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويعني بـ (غير ذي التنوين) المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل، وأما المنصوب فليس في الوقف عليه إلا إثبات الياء، وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي. نحو مر لزوم رد اليا اقتفي) يعني أن نحو (مر) اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزوم رد الياء فتقول: ذا مري، ومررت بمري، وإنما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرئي على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك إجحافاً به.

وقوله (وحذف يا المنقوص) مبتدأ، و(ذي التنوين) نعت لـ (منقوص) و(ما) ظرفية مصدرية، و(أولى) خبر المبتدأ، و(من ثبوت) متعلق بأولى، و(فاعلما) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، و(غير ذي التنوين) مبتدأ وخبره (بالعكس) و(لزوم) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردٍّ ورد مصدر أيضاً وهو مضاف إلى المفعول، و(اقتفي) خبر المبتدأ، و(في نحو) متعلق باقتفي.

ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء التأنيث أو غيرها، فإن كان تاء التأنيث

إثباتها ساكنة لأنها محذوفة في الوصل فكان بقاؤها محذوفه في الوقف أولى لأنه محل راحة، وإنما جاز الوقف عليهما بالياء على مرجوح لأن الياء إنما حذفت للتنوين ولا تنوين في الوقف فترجع الياء وإنما ثبتت الياء في المنصوب في الوقف تبعاً للوصل. (وغير ذي التنوين بالعكس)، قول المكودي: **[وما ذكره من أنه عكس الخ]** هذا تقييد كلام الناظم، وقد يقال إن القيد مأخوذ من المصنف لأن أل في التنوين للعهد والمعهود ذو التنوين بقيده وهو ما لم ينصب، ولكن لا يعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو إثباتها ساكنة خلاف ما في يس، وإنما كان الراجح في المرفوع والمجرور الإثبات تبعاً للوصل وجاز الحذف فرقاً بين الوقف والوصل.

(وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي)، قول المكودي: [من أرى] أصل الماضي أرأى بهمزتين بينهما راء ساكنة على وزن أكرم، نقلنا حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً ومضارعه يرأى وأصله يرئي ففعل به ما ذكر في الماضي فتقول في اسم الفاعل مر براء منونة أصله مرئي بضم الميم وسكون الراء وكسر الهمزة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به ما مر في الماضي فصار بعد حذف الهمزة مري ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك فصار مر ولم يبق من أصول إلى آخر ما للمكودي.

ثم إن مراد الناظم بنحو مر بنا لا يبقى فيه من أصول الكلمة عند الوقف إلا حرف ساكن فيصدق بمحذوف العين كما مثل أو محذوف الفاء نحو يقي مسمى به مضارع وقى وأصله يوقي وقعت الواو بين

وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٨٦ ـ وَغَـيْرهـا الـتَّـأْنِيـثِ مِنْ مُحَـرَّكِ سَـكِّـنْـهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ الـتَّـحَـرُّكِ

يعني أن غيرها التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والأصل التسكين، وأما الروم فهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث، وفهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من المحرك وسنبين بعد كيف يوقف عليها، و(غير) منصوب بفعل مضمر يفسره (سكنه) و(أوقف) معطوف على (سكنه) و(رائم التحرك) حال من الفاعل المستتر في (قف). ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّـةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَـا لَـيْسَ هَمْـزاً أَوْ عَلِيـلاً إِنْ قَـفَـا

الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة حالة سكون الحرف، وفهم من قولـه (الضمة) أنـه

عدوتيها الياء والكسرة فحذفناها فلا نقول في الوقف عليه إلا يقي بالإثبات لأنه لو حذفنا الياء وسكنا ما قبلها يلزم عليه الاجحاف المذكور في مر.

وقوله في التوطئة: [جاز فيه السكون الخ] اقتصر على أوجه خمسة تبعاً للناظم، وإلا فأوجه الوقف سبعة بزيادة الحذف والبدل وقد جمعها بعضهم في بيت نصه:

ونقـل حذف وإسكـان ويتبعهـا لتـ ـضعيف والـروم والإشمام والبـدل

(وغيرها التأنيث من محرك)، قول المكودي: [والأصل والتسكين الخ] إنما كان الأصل في الوقف السكون لمناسبته للوقف إذ الوقف قطع النطق والسكون قطع الحركة فتناسب، وقيل لإعطاء الحرف الأخير مقابل ما أعطي الحرف الأول إذ الابتداء لا يكون بساكن، وقيل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

وقوله: [فهو إخفاء الصوت بالحركة] أي يقف عليه بحركة غير تامة بل يختلسها اختلاساً ولا يتمها.

وقوله: [ويجوز في الحركات الثلاث الخ] لكن في الفتحة لا بد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة وهذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء وأكثر القراء السبعة إلى عدم الوقف على المفتوح بالروم لأنه يشبه التثاؤب وهو انفتاح الفم عن الكسل والملل، ثم الأولى للناظم أن يقول: وغير تا التأنيث الخ لأن الكلام فيما هو بصدد الوقف لا في الموقوف عليه بالفعل والتاء إنما تصير هاء في الوقف بالفعل.

(أو أشمم الضمة)، قول كدي: [حالة سكون الخ] أي بعد سكون الحرف لأنه نص غير واحد على أن الإشمام إنما يكون بعد السكون، ومعنى الإشارة بالشفتين أن تسكن الحرف الأخير أولاً ثم تضم شفتيك وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراهما المخاطب مضمومتين فيعلم الذي يراك أنك أردت بضمهما الحركة، فالإشمام لا يدركه الأعمى لأنه لا يسمع وإنما يرى، ولذا قال ابن بري في الـدر واللوامع:

مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة، و(الضمة) مفعول بـ (اشمم) و(اشمم) معطوف على (أوقف). ثم أشار إلى الرابع فقال: (أوقف مضعفا. ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا).

٨٨٨ ـ مُحَرَّكـاً وَحَـرَكَـاتٍ انْـقُـلاَ لِـسَـاكِـنٍ تَحْـرِيـكُـهُ لَـنْ يُحْـظَلاَ

يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت، فتقول في جعفر وضارب ودرهم: جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف، و(أو قف) معطوف على (اشمم) و(مضعفا) حال من الضمير المستتر في (أوقف) و(ما) مفعول بمضعف وهي موصولة وصلتها (ليس) و(همزاً) خبر (ليس) و(عليلاً) معطوف على (همزاً) و(إن قفا) شرط أي تبع، و(محركاً) مفعول بـ (قفا).

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (وحركات انقلا. لساكن تحريكه لن يحظلا) يعني أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله (لساكن) واحترز به من المتحرك فلا ينقل إليه.

وصفـة الإشـمام إطبـاق الشفـة بعـد السكـون والضريـر لا يـره

وقوله: [ولا يجوز في الفتحة الخ] لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويهاً لهيئة الفم ولا بد من التأويل في عبارة المصنف بأن نقول: أو أشمم الحرف الضمة.

(أو قف مضعفا)، قول المكودي: [وهذه الشروط كلها مفهومة الخ] المراد بالفهم هنا الأخذ وإلا فالشروط مصرح بها، وجملة الشروط خمسة: أن لا يكون الحرف الأخير همزة ولا ألفاً ولا واواً ولا ياء ولا ساكناً ما قبله، وإلا فلا يوقف بالتضعيف على شيء من ذلك وجعلها ثلاثة باعتبار أن أو عليلاً شرط واحد والمال واحد، ومثال المحترزات على الترتيب خطأ ويخشى ويدعو ويرمي وزيد، وإنما منع من الوقف بالتضعيف في ذلك لأن الهمز لا يدغم ولا يدغم فيه، ولأن حرف العلة ثقيل، ولأن في الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه، وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركاً لأنه هو الموضوع خلاف ما في التصريح الخ ولذا قال المكودي: أولا يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك الخ وجعله الموضوع.

وقوله: [ومحركاً مفعول بقفا] في كلام المصنف عيب من عيوب القوافي وهو التضمين الذي هو توقف آخر البيت الأول على الثاني أو وله وما هنا كذلك لأن قفا متوقف على محركا.

(وحركات انقلا) أطلق الناظم في الحركة فظاهره لا فرق بين حركة الإعراب والبناء، والحق التخصيص بحركة الإعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبعد ولم يمثل المكودي للوقف بالنقل، ومثاله الصبر في قراءة أبي عمرو: ﴿وتواصوا بالصبر﴾ بكسر الباء المنقولة من الراء.

قول المكودي: [وذكر له في هذا البيت شرطين] يعني وسيذكر في البيتين بعد شرطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها الموضح خمسة باعتبار أن قول الناظم تحريكه لن يحظلا صادق بشرطين: أن لا يكون

والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار، والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور، والمضعف نحو الجدلان نقله يستلزم فكه وهو ممتنع في غير الصرف، وبقي عليه شرط ثالث خلافي نبه عليه بقوله:

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى ٱلْمَهْمُوزِ لاَ يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَـقَـلاَ

يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في نحو رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إذا كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون وأجاز الكوفيون ذلك، وفهم من قوله (سوى المهموز) أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبء والردء والبطء بنقل الفتحة في جميع ذلك. ثم قال:

٨٩٠ ـ وَالـنَّـقْـلُ إِنْ يُـعْـدَمْ نَـظِيرٌ مُمْتَنِـعْ وَذَاكَ فِي ٱلْـمَـهْـمُـوزِ لَـيْـسَ يَمْـتَـنِـعْ

يعني أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى عدم النظير ممتنع فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو غير موجود، ولا في انتفعت ببسر انتفعت ببسر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف المنقول منه همزة جاز وإليه أشار

قابلاً للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه، وجعلها المكودي شرطاً واحداً شاملاً لصورتين والمآل واحد.

وقوله: [فلا ينقل إليه الخ] مثاله درهم لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى.

وقوله: [والآخر أن يكون الخ] في بعض النسخ: والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترز به مما لا يقبل الحركة وشمل الألف الخ، فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذي لا يقبل الحركة ظاهراً، وفي بعض النسخ بحذف واحترز الخ واتصال وشمل بما يقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل للمنطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعاً.

وقوله: [وبقي عليه شرط ثالث الخ] الأولى أن يقول: وأشار إلى شرط ثالث خلافي لأنه بقي شرط رابع سيشير إليه، والتعبير بالبقاء يقتضي أنه لم يبق شيء آخر يذكر بعد.

(ونقل فتح من سوى المهموز)، قول المكودي: [لأن المفتوح الخ] الأولى في التعليل أن الضمة والكسرة قويتان فحافظ أهل اللغة عليهما بنقلهما والفتحة ضعيفة فاغتفر وأحذقها قاله الجاريردي وإلا فيقال على تعليله أن الموضوع مختلف.

وقوله: [نحو رأيت الخبء الخ] بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبىء وستر في غيره والردء المعين، والبطء ضد السرعة، والبطء أيضاً طير من طيور الماء الواحد بطة مثل تمر وتمرة.

(والنقل إن يعدم نظير)، قول المكودي: [وهو خاص بالأفعال] يعني وهو قليل في الأسماء وإلى المهمل والقليل أشار في الألفية بقوله: وفعل أهمل والعكس يقل.

بقوله: (وذاك في المهموز ليس يمتنع) الإشارة بذاك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير يعني أن ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا ردء هذا رده ومررت بالكفء. و(حركات) مفعول بـ (انقلا) وألف انقلا بدل من النون الخفيفة، و(لساكن) متعلق بانقلا، و(تحريكه) مبتدأ، و(لن يحظلا) أي يمنع خبر المبتدأ، و(نقل فتح) مبتدأ، و(من سوى) متعلق بنقل، و(لا يراه بصري) جملة في موضع خبر المبتدأ، و(كوف) مبتدأ، و(نقلا) في موضع الخبر، و(النقل) مبتدأ وخبره (ممتنع) و(إن يعدم نظير) شرط محذوف الجواب، و(ذاك) إشارة إلى النقل وهو مبتدأ، و(ليس يمتنع) خبره، و(في المهموز) متعلق بـ (يمتنع). ثم قال:

٨٩١ ـ فِي ٱلْوَقْفِ تَا تَأنِيث الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء، واحترز بتاء التأنيث من التاء التي ليست للتأنيث نحو فرات، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت، واحترز بقوله (إن لم يكن الخ) من نحو أخت وبنت، وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجها بقوله:

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أي قل جعل التاء هاء أي في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كأولات وهيهات

(وذاك)، قول المكودي: [هذا رده الخ] الردء الصاحب والكفء المثل.

(إن لم يكن بساكن صح وصل) منطوقه صادق بصورتين: الأولى أن يكون ما قبل التاء محركاً ورحمة وقصعة وفاطمة وحمزة لا فرق بين كون المدلول مذكراً أو مؤنثاً. ثانيهما: أن يكون ما قبل التاء ساكناً معتلاً ولا يكون إلا ألفاً نحو صلاة وفتاة وحصاة وهذا الأخير سيأتي عند المكودي وقلبت هاء فيها إذا كان ما قبلها محركاً فرقاً بين الوقف عليها والوقف على التاء الأصلية نحو بنت ووقت وقلبت هاء فيها إذا كان قبلها ألف لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديراً بدليل أن المتحرك يقلب ألفاً في بعض المواضع كقام أصله قوم.

قول المكودي: [وفهم منه أن الساكن الخ] قد علمت أن هذه هي الثانية من صورتي المنطوق ففي كلامه تخليط، وأما الأولى فلم يذكرها هنا بل ذكرها عند قوله: وغير ذين بالعكس انتمى، وما كان ينبغي له هذا بل كان ينبغي له أن يشرح منطوق النظم بصورتين ثم يتعرض للمفاهيم.

وقوله: [ودخل في ذلك الخ] أي في قول المصنف الاسم مع ما بعده، وأشار المكودي بهذا إلى أنه أطلق الاسم على ما يشمل المفرد وجمع المؤنث السالم وما ضاهاه ويكون قوله بعد: وقل ذا في جمع تصحيح الخ تفصيلاً له.

قول كدي: [كأولات وهيهات الخ] قد مر في صدر الكتاب أن أولات اسم جمع لا مفرد له من لفظه

وإلا عرف في ذلك الوقف بالتاء، ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البناه من المكرماه. وقوله: (وغير ذين بالعكس انتمى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه، فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحه، والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم: يا أهل سورة البقرة، فقال مجيباً: ما أحفظ منها ولا آية. و(تاء تأنيث الاسم) مبتدأ وخبره (جعل) وفي (جعل) ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل، و(ها) مفعول ثان، و(إن لم يكن) شرط وفي (يكن) ضمير هو اسمها عائد على (تا) وخبر يكن (وصل) و(بساكن) متعلق بوصل، و(صح) في موضع النعت لساكن. ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه، وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً كلم

وإنما له مفرد من معناه وهو ذات، وأما هيهات فهو بكسر التاء جمع هيهات بفتحها، وأصل هيهات المفرد هيهية أو هيهوة تحركت الياء أو الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار هيهات، فإن جمعته حذفت الألف والتاء من المفرد وقلت هيهات بكسر التاء ولم يسلم فيه بناء المفرد فرقاً بين جمع المعرب والمبني فيكون حينئذ أشبه جمع المؤنث في الصيغة والجمع بالألف والتاء وخالفه في عدم سلامة الواحد كذا ذكروا، قال بعض المحققين: الحق أن هيهات مسمى به منقول من اسم الفعل فيكون أشبه الجمع في الصيغة وفي كون آخره تاء ولا يحتاج للتكلف الذي ذكرنا أولاً المنقول عن مجبر وغيره.

وقوله: **[قول بعضهم الخ]** مثله قوله الأزهري: حكاه قرطب عن بعض طيىء الخ، وكلاهما يوهم أنه ليس بحديث مع أنه رواه الطبراني في الأوسط والكبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما أخبر بموت ابنته رقية قال: الحمد لله دفن البنات من المكرمات، وأجيب بأن الذي في الرواية الوقف بالتاء، والمروي عن بعض العرب الوقف بالهاء فلا منافاة، ومعناه دفن البنات من إكرامهن، وقيل من إكرام آبائهن لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب، وما أحسن قول بعضهم كانت له بنت فتمنى موتها:

أحـب بـنـيـتـي وأود أني ... دفـنـت بـنـيـتـي في قـعـر لحـد
ومـا هـذاك عـن بـغض ولكـن ... مخـافـة أن تـذوق الـذل بعـدي
فـربمـا تـزوجـهـا لئـيـم ... فـيشـتم والـدي ويـسـب جـدي
وربمـا يـطلقـهـا سريـعـاً ... فـترجـع بيتهـا وتـذوق فقـدي
وربمـا يمـوت الـزوج عـنهـا ... فـتبكي بعـده ولتبـك بعـدي
دعـوت الله أن تـكـسى بـلـحـد ... ولـو كـانت أعـز الخلق عنـدي

فسمع هذا القائل جاره وكان له عشر بنات فأجابه بقوله:

فـهـذا هـم واحـدة تـراه ... فـكـيـف بهـن عشر هـن عـنـدي

(وغير ذين بالعكس انتمى)، قول كدي: **[ومنه قولهم: يا أهل سورة البقرة الخ]** قائل هذا ثابت بن قيس الأنصاري لما كان يقاتل مع المسلمين مسلمة الكذاب وحزبه، واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد في زمن النبي ﷺ لأنهم يصبرون على ملاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة إيمانهم. (فإن قلت): المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فلم خص الصحابة؟ (قلت): أجيب

يعطه، ووقفاً كاعطه، وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله في على م فقلت علامه، وقد تزاد في غيرهما كما سيأتي، فأما لحاقها بعد الحرف المحذوف الأخير فقد إشار إليه بقوله:

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعلْ   بِـحَـذْفِ آخِـرٍ كَـأَعْطِ مَـنْ سَـأَلْ

يعني أن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه، والأمر من المعتل اللام نحو أعطه وقه، إلا أن لحاقها في نحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَـاكَـعِ أَوْ   كَـيَـعِ مَجْـزُومـاً فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم، فتقول في لم يعط وأعط: لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء، وفي نحو قه ولم يقه بلحاق الهاء خاصة. و(بها) متعلق بـ (قف) وقصرها ضرورة، و(على الفعل) متعلق بقف أيضاً، و(المعل) نعت للفعل، و(بحذف) متعلق بالمعل، و(حتماً) خبر (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بحتماً، وما موصولة وصلتها كع، و(مجزوماً) حال من (كيع) والواو في (رعوا) عائد على العرب. ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

بأن الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعاينتهم نطق المصطفى ﷺ به، والمجيب لثابت رجل من طيىء.

وقوله في التوطئة: [ووقفاً] المراد بالوقف في كلامه البناء.

(وقف بها السكت على الفعل المعل) سميت هذه الهاء هاء السكت لأن سكوت الناطق عندهما يكون دون آخر الكلمة ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول.

(كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام، والأصل كالوقف على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سألك أعطه وإلا فأعط في مثاله في اللفظ في الوصل لا في الوقف، ومفعول أعط الثاني محذوف والتقدير أعط من سأل سؤله، وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقد نال سؤله ومرغوبه، ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الإنسان من كتابه.

(وليس حتماً في سوى ماكع أو. كيع مجزوماً) اعترض ابن هشام وغيره كلام المصنف بأن الصواب الاقتصار على قوله كع وهو الأمر الباقي على حرف واحد لأنه هو الذي تجب فيه هاء السكت، وأما المضارع الذي على حرفين أحدهما حرف المضارعة كلم يع فلا يتعين فيه الإتيان بهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ولم أك ومن تق بترك الهاء إذا أرادوا الوقف، وإنما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر

٨٩٥ ـ وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِـفُـهَـا وَأَوْلِـهَـا آلْهَـا إنْ تَـقِـفْ

يعني أن ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله (ما في الاستفهام) من الموصولة والشرطية والمصدرية، فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت، وفهم من قوله (إن جرت) أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت، وشمل قوله (إن جرت) المجرورة بحرف الجر نحو عمه وله، والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاء مه إلا أن المجرورة بالإضافة يلزمها الحذف ولحاق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا   بِـاسْمٍ كَقَـوْلِـكَ اقْتِضَـاءَ مَ اقْـتَضَى

يعني أن المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أن لحاقها جائز في المجرورة بحرف، وفهم منه أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ثم مثل ذلك بقوله (اقتضاء م اقتضى) هذا مثال المجرورة بالإضافة، فـ (اقتضاء) مضاف لم، فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيداً اقتضاء مه، و(ما) مبتدأ، و(إن) حرف شرط، و(حذف ألفها) جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر

الباقي على حرف واحد لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكن الحرف أو الوقف على المتحرك إن حرك، وفي المضارع لو سكن لبقي على حرفين.

(وما في الاستفهام إن جرت حذف. ألفها)، قول المكودي: [حذف ألفها في الوقف] ظاهره أن ألفها إنما تحذف في الوقف وليس كذلك بل ألفها تحذف إذا جرت وصلاً أو وقفاً، والذي يتوقف على الوقف هو لحاق هاء السكت حفظاً للفتحة الدالة على الألف وعبارة الناظم ناطقة بالمراد، وفي بعض نسخ المكودي المصححة بإسقاط الوقف وهي الصواب.

وقوله: [من الموصولة والشرطية الخ] مثال الموصولة: مررت بما مررت به، ومثال الشرطية: بما تفرح أفرح، ومثال المصدرية: عجبت مما تضرب أي من ضربك، وإنما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها، وخصت بالحذف لتطرف ألفها لفظاً وتقديراً بخلاف باقيها.

وقوله: [أن المرفوعة والمنصوبة الخ] مثال المرفوعة: ما عندك، ومثال المنصوبة: ويسألونك ماذا ينفقون، فما مفعول ثان ليسألون على أن ذا ليست مركبة مع ما.

(وليس حتماً في سوى ما انخفضا. باسم) والفرق بين المجرورة بالإضافة مع المجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء فإذا حذف الألف بقي أكثر من حرف، وأما المضاف فهو يدل على معنى منفصل عن المضاف إليه، فلو كانت ما الاستفهامية مضافاً إليها وحذف ألفها بقيت على حرف واحد فوجبت الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء.

(كقولك اقتضاء م اقتضى) هذا مثال للمفهوم كأنه قال: فإن كان مخفوضاً باسم فيتحتم فيه هاء

المبتدأ، والظاهر أن قوله (في الاستفهام) متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في (وأولها) مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان، و(إن تقف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(حتماً) خبر (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بحتماً، و(ما) موصولة وصلتها (انخفض) و(باسم) متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي ٱلْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ⁂ حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ⁂ أُدِيمَ شَذَّ فِي ٱلْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يعني أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء الدائم الذي يستحسن

السكت كقولك الخ، قيل: وأصل التركيب اقتضى اقتضاء م أي أخذ دينه من مدينه أخذاً أي شيء صفته يعني هل أخذه أخذ يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل ثم قدم م مع المضاف لأن الاستفهامية لها الصدارة، فعلى هذا يكون الكلام أولاً وآخراً من شخص واحد سائلاً بذلك، لكن يلزم عليه حيث قدمت م لصدارتها ان يكون ذلك وصلاً لا وقفاً، فكيف يؤتى بهاء السكت التي الكلام فيها ويكون خروجاً عن الموضوع. (قلت): والذي يظهر أن قوله اقتضى يعني زيد مثلاً إخبار من شخص بقبض زيد دينه، فيسأل سامع عن كيفية الاقتضاء فيقول اقتضاء مه هل برفق أو بصعوبة فتكون ما في محلها ويوافق الموضوع ويكون العامل في اقتضاء محذوفاً.

قول المكودي: [تقديره أعني الخ] الأولى أنه متعلق بمحذوف صفة ما تقديره وما الواقعة في الاستفهام.

(ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما ⁂ حرك تحريك بناء لزما

ويوجد أيضاً عقبه شرحاً له: ذكر في هذا البيت أن هاء السكت إنما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء المفرد العلم فلا تتصل به وإنما تتصل به على وجه الشذوذ وإليه أشار بقوله ووصلها الخ، لكن قول الناظم ووصلها البيت يغني عن البيت وشرحه الموجودين في بعض النسخ.

ثم اعلم أن كلام الناظم باعتبار ظاهره يحتمل صوراً ثلاثاً لأن النفي الذي هو غير إما أن يكون متسلطاً على القيد الأول الذي هو التحريك فيكون التقدير ووصلها بغير المحرك شاذ فيقتضي أنها توصل بالساكن نحو اضرب شذوذاً مع أنها لا توصل به قطعاً، وإما أن يكون النفي متسلطاً على قيد البناء فقط فكأنه قال: ووصلها بمحرك غير مبني شاذ، فيقتضي أن هاء السكت توصل على وجه الشذوذ بالمعرب نحو جاء زيد مع أنه لا توصل به البتة كما في المكودي، وإما أن يكون النفي متسلطاً على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير حينئذ ووصلها بمحرك بحركة بناء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطلتان، فيكون

لحاق الهاء معه حركة الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هوه وهيه وقد قرىء بهما، ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز:

يـا رب يـوم لي لا أظـلله أرمض من تحت وأضحى مـن عله

و(وصلها) مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت، و(بغير) متعلق بوصل، و(أديم) في موضع الصفة لـ (بنا) و(شذ) خبر المبتدأ، و(المدام) اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

٨٩٩ ـ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْـوَصْلِ مَـا لِـلْوَقْـفِ نَـثْراً وَفَـشَـا مُـنْـتَـظِمَا

يعني أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في النثر قليل وفهم ذلك من قوله

المصنف أشار بذلك إلى علة في البيت الذي عند المكودي ويكون ذلك منطوقه والبيت شاهد لـه ويكون مفهومه أن وصل هاء السكت لمحرك بحركة بناء دائم غير شاذ وهل هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أعم، فصرح بذلك في قوله في المدام استحسنا فليس هو تكراراً مع مفهوم ما قبله، وفيه نكتة أخرى وهي ترجيح أن المصنف وإن احتمل صوراً ثلاثاً كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط بدليل في المدام استحسنا، وأما المكودي فتبع بتقديره ظاهر عبارة الناظم وما كان ينبغي له ذلك.

قول المكودي: [اسم لا والمنادي الخ] مثال اسم لا: لا رجل في الدار، ومثال نحوهما: من قبل ومن بعد، فبناء الجميع عارض.

وقوله: [وقد شذ لحاقها الخ] قد علمت أن هذا هو المنطوق والبيت من الرجز وقائله أبو مروان، ويا إما للتنبيه ولذلك دخلت على الحرف الذي هو رب ويحتمل أن تكون للنداء والمنادى محذوف أي يا قومي، ويوم مجرور برب، ولي متعلق بمحذوف صفة يوم واللام بمعنى على، وجملة لا أظلله صفة ثانية ليوم، وأظلل مضارع مبني للمفعول ونائبه ضمير المتكلم والهاء مفعوله والأصل لا أظلل فيه فحذف في واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال، وأرمض بضم الهمزة وفتح الميم فهو للمفعول من رمضت قدماه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس، ومن تحت بضم التاء أصله من تحتي فلما قطع بنيت على الضم، وأضحى بضم الهمزة مبني للمفعول من ضحيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت في وقت الضحى، وعله ظرف بضم اللام وسكون الهاء بمعنى فوق والشاهد حيث ألحقه هاء السكت شذوذاً لأنه غير دائم البناء. (ولا يقال) ان الهاء ضمير. (لأنا نقول): لو كانت ضميراً لوجب إعراب عله بكسر اللام مجرواً بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقاً، وقيل الأصل من علو بالواو فقلبت هاء، ومعنى البيت: يا قومي رب يوم كائن علي لا يصيبني ظل من حر الشمس فيه ويصيبني حر الرمضاء من تحتي وحر شمس الضحى من فوقي فالعذاب تحته وفوقه.

(وربما أعطي لفظ الوصل ما. للوقف) من إسكان مجرد أو مع الروم أو الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت.

(وربما) ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي: لم يتسنه وانظر. وقراءة قالون: ﴿ومحياي ومماتي﴾ وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله: (وفشا منتظما) ومنه قوله:

أتـوا نـاري فقلت منـون أنتم فقـالوا الجن قلت عمـوا ظـلامـا

وقوله: ضخم يحب الخلق الأضخمـا. وهو في الشعر كثير. و(لفظ الوصل) مفعول لم يسم فاعله بـ(أعطى) و(ما) مفعول ثان وهي موصولة وصلتها (للوقف) و(نثراً) منصوب عـلى إسقاط الخـافض والتقدير في (نثر) و(فشا) معطوف على (أعطى) و(منتظماً) حال من الضمير المستتر في (فشا).

الإمالة

الإمالة على قسمين: إمالة الألف وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء

قول المكودي: [في قراءة غير الخ] إنما زاد وانظر في هذه الآية ومماتي في التي بعدها إشارة للوصل، وأما حمزة والكسائي فيقرآن وصلاً بحذف الهاء على القياس وفي الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من باقي القراء كما هو القياس، ثم إن الاستشهاد بهذه الآية مبني على أن يتسنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو والأصل يتسنو فقلبت الواو ألفاً لتحركها مع فتح ما قبلها ثم حذفت الألف للجازم ولحقت هاء السكت وصلاً، وأما إن قلنا ان لام الكلمة هاء فهاء يتسنه أصلية لأنها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء.

وقوله: [وقراءة قالون الخ] لا خصوصية لقالون بل ورش كذلك.

وقوله: [ومنه قوله: أتوا ناري الخ] تقدم هذا البيت في الحكاية عند قوله: ونادر منون في نظم عرف، والشاهد هنا في منون فإنه جمعه وصلاً مع قول الناظم: وإن تصل فلفظ من لا يختلف لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف. (فإن قلت): الوصل هنا ليس كالوقف لأن نون منون الأخيرة في الوقف تسكن وهنا مفتوحة فلا إجراء. (قلت): أجيب بأن الفتح هنا ضرورة.

وقوله: [ضخم الخ] شطر بيت من الرجز والشاهد في الاضخما بتضعيف الميم مع وصلها بحرف الاطلاق والأصل الأضخم بتخفيف الميم لكن قدر الشاعر الوقف عليها أولاً فشددها ثم ظهر له الوقف على حرف الإطلاق الذي هو الألف فوصلها به ووقف عليه وأبقى تضعيف الميم في الوصل على حاله إجراء للوصل مجرى الوقف والله أعلم.

الإمالة

مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث في الكلمة تغييراً كالوقف في بعض أحواله وقدم الوقف عليها لأن معرفة أحكامه آكد منها وعكس في التسهيل والكافية ولا وجه له، والإمالة في اللغة مصدر أملت الشيء أميله إمالة إذا عدلت به عن الوجه الذي هو عليه، وفي الاصطلاح قال المكودي: الإمالة على قسمين: إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضائها أن الألف تمال وحدها دون الفتحة وذلك غير ممكن وإن كان يلزم

والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب، الأول: انقلابها عن الياء. الثاني: مآلها إلى الياء. الثالث: كونها بدلاً من عين ما يقال فيه فلت. الرابع: يا قبلها أو بعدها. الخامس: كسرة قبلها أو بعدها. السادس: التناسب. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٠ ـ الأَلِفَ ٱلْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا ٱلْوَاقِعُ مِنْهُ ٱلْيَا خَلَفْ

يعني أن الألف المبدلة من الياء في الطرف تمال، وشمل آخر الفعل كرمى، وآخر الاسم كمرمى، وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطاً لا تمال، وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي، و(الألف) مفعول بـ (أمل) و(المبدل) نعت للألف، و(من يا) متعلق بالمبدل، و(في طرف) في موضع النعت لـ (يا) ثم أشار إلى الثاني بقوله: (كذا الواقع منه اليا خلف).

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَا ... تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا ٱلْهَا عَدِمَا

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومعزى فإن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول: حبليان وحبليات، ومعزيان ومعزيات، واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيف إلى ياء

من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها، والأولى لدفع الإيهام أن يقول الإمالة على قسمين: إمالة الألف مع الفتحة نحو رمى، وإمالة الفتحة وحدها إذا لم يكن بعدها ألف نحو بسحر.

وقوله: [**وذكر لها الناظم ستة أسباب الخ**] جعلها المكودي ستة بناء على أن قول الناظم: كذاك ما يليه كسر أو يلي. تالي كسر سبب واحد، والحق أنهما سببان لأن الكسرة إما قبلها أو بعده، وبقي عليه سبب واحد وهو كون الياء بعدها، وجعلها المكودي مع كون الياء قبلها سبباً واحداً والحق أنهما سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقي على الناظم منها واحد وبهذا يوافق ما في الموضح، وهذه الأسباب ليست موجبة للإمالة وإنما هي مجوزة لها، فكل مما يجوز فتحه.

وقوله: [**أو بعدها**] زائد على الناظم كما علمت ويأتي للمكودي.

(الألف المبدل من يا)، قول المكودي: [**وإن كانت مبدلة الخ**] نحو ناب اسم للسن فإن أصله نيب بدليل أنياب فلا يمال لعدم تطرف الألف، والشرط الذي ذكره هو قول الناظم بعد: وهكذا بدل عين الفعل الخ.

(كذا الواقع منه اليا خلف)، قول المكودي: [**حبلى ومعزى الخ**] كل منهما ألفه للتأنيث، والمعزى بكسر الميم والمعز والمعيز بفتحها خلاف الضأن من الغنم، والماعز واحد المعز للذكر والأنثى.

وقوله: [**واحترز بالشذوذ الخ**] كان ينبغي للمكودي أن يؤخر هذا المحترز عن الذي بعده ليوافق عبارة الناظم.

المتكلم نحو عصى في عصاي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي جمعه قفي. و(الواقع) مبتدأ وخبره (كذا) و(منه) متعلق بالواقع وأل موصولة، و(اليا) فاعل بالواقع والضمير في (منه) عائد على أل، و(خلف) حال من (الياء) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(دون) متعلق بـ (خلف) أو بـ (الواقع). ثم قال: (ولما. تليه ها التأنيث ما الها عدما) يعني أن ما آخره تاء التأنيث مما في آخره ألف يستحق الإمالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (عدما) و(الها) مفعول بـ (عدما) وخبر المبتدأ (لما) و(ما) موصولة وصلتها (تليه) و(ها التأنيث) فاعل بـ (تليه) والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لما تليه هاء التأنيث. ثم أشار إلى السبب الثالث فقال:

٩٠٢ ـ وَهَكَـذَا بَـدَلُ عَـيْنِ ٱلْفِعْـلِ إِنْ ... يَـؤُلْ إِلَى فِـلْتُ كَـمَـاضِي خَـفْ وَدِنْ

يعني أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو

وقوله: [من قلب الألف ياء الخ] يعني وهي أصلها الواو فترجع الألف إلى أصلها وهي الواو وتقلب ياء لأجل الإدغام.

وقوله: [في لغة هذيل] قد مر ذلك في المضاف إلى ياء المتكلم في قوله: وعن هذيل انقلابها ياء حسن، فعصاي تقول على لغتهم إذا أضفته إلى ياء المتكلم عصى وأصله عصوي بسكون الواو لام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم، وكونه احترز بالشذوذ عن لغة هذيل مثله في الشارح والمرادي والموضح، قال ابن غازي: وفيه نظر لأن هذه اللغة شهيرة فكيف يمكن إطلاق الشاذ عليها؟ والظاهر أنه أشار إلى رضى وأنه ثني على رضيان لكنه لا يمال لكون تثنيته بالياء شاذة والقياس رضوان بالواو.

وقوله: [في تصغير قفا قفي] بضم القاف وتشديد الياء وأصله قفيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام الكلمة فتقول اجتمعت الواو والياء إلى آخر ما مر، وما للمكودي أصل قفي الجمع قفووا بواوين واو الجمع ولام الكلمة فكرهوا اجتماع واوين فقلبوا الثانية ياء فصار قفوي إلى آخر ما له، ويفرق بين التصغير والجمع بفتح ما قبل الياء في التصغير وكسر ما قبل الياء في الجمع مناسبة للياء. (فإن قلت): لم أميل نحو حبلى ومنع نحو عصا مع أن ألف حبلى لا يرجع ياء إلا مع لحاق علامة التثنية أو الجمع وألف عصا تقلب ياء إذا لحقتها علامة التصغير والعلامة في التثنية والتصغير زائدة؟ (فالجواب) أن علامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد انفصال الكلمة بخلاف علامة التصغير فكانت الأولى في نية الانفصال والثانية متصلة.

(ولما. تليه ها التأنيث ما الها عدما) حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله: الألف المبدل الخ لأنه من تتمته لا من تتمة قوله كذا الواقع كما قدمه الموضح تنكيتاً عليه.

(وهكذا بدل عين الفعل)، قول المكودي: [فيقال خفت الخ] أصله خوف فلما أسند إلى تاء الفاعل

دان فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هيب فمال الألف من ذلك كله لأنه يؤل إذا أسند إلى التاء لفلت فيقال خفت ودنت وهبت، واحترز به مما لا يؤل إلى فلت بالكسر بل إلى فلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيهما قلت وطلت. و(بدل) مبتدأ وخبره (كذا) و(إن يؤل) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي ٱلْيَاءِ وَٱلْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

أي تمال أيضاً الألف التي تلي الياء وذلك نحو سيال، وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله: (والفصل اغتفر. بحرف أو مع ها كجيبها أدر) يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان، أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة

سكنت الفاء لام الكلمة ونقلت حركة الواو عين الكلمة إلى فائها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان حذفت الواو لذلك، وهكذا يقال فيما عينه ياء مكسورة كهيب، وأما ما كانت عينه ياء مفتوحة نحو دين فينقل من باب فعل المفتوح العين إلى باب فعل المكسور العين فيكون كهيب فيفعل به ما مر، وإنما حول لأجل أن العين التي هي الياء إذا حذفت بقي كسر الفاء دليلاً عليها.

وقوله: [**نحو قال وطال الخ**] أشار بهذين المثالين إلى أنه لا فرق بين أن يصير إلى قلت بالضم تحويلاً أو أصالة، فالأول كقال أصله قول بفتح العين لكنه إذا أسند إلى التاء نقل من باب فعل المفتوح إلى فعل المضموم ويفعل به ما مر، وإنما نقل ليكون ضم فاء الكلمة دليلاً على أن عينها واو محذوفة، وأما طال فأصله طول بضم الواو فيفعل به ما مر وتذكر في جميع ما مر قول اللامية:

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت وكان بتا الإضمار متصلا
أو نونه وإذا فتحا يكون فمنه اعتض مجانس تلك العين منتقلا

(كذاك تالي الياء)، قول المكودي: [**نحو سيال**] على وزن سحاب موضع بالحجاز، وقال المرادي: هو شجر له شوك.

(والفصل اغتفر)، قول المكودي: [**وذلك نحو شيبان**] اسم رجل ومن أمثلته يسار بتقديم الياء على السين وإن كانت الإمالة مع الياء الساكنة أقوى منها مع المتحركة، ويسار اسم عبد لاياد، ويذكر أن يساراً هذا تعرض لابنة سيد ليزني بها فزجرته فأتى صاحباً له فاستشاره في أمرها فقال له وكان عاقلاً: ويلك يا يسار كل لحم الحوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنات الأحرار، فقال كلا إنها تبسمت في وجهي فعاودها فقالت له: ادن مني لتشم طيباً فلما دنا منها قطعت أنفه بسكين وكانت دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنفه فلتقطع كل واحدة منكما أذنه التي تليها ففعلتا ذلك، فلما أتى صاحبه الذي استشاره قال: والله لا أدري أمقبل أنت أم مدبر لذهاب أنفه وأذنيه، فقال له: هبك لا ترى الأنف والأذنين أو ما ترى وميض العينين؟ فصار مثلاً.

الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء، وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع مع الإمالة، ولم يذكر في هذا النظم الياء سبباً إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو في ذلك موافق لسيبويه. و(تالي اليا) مبتدأ وخبره (كذاك) و(الفصل) مبتدأ وخبره (اغتفر) و(بحرف) متعلق بالفصل (أو مع هاء) معطوف على مقدر والتقدير: بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

٩٠٤ـ كَـذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَـالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُـونٍ قَـدْ وَلِي

٩٠٥ـ كَسْراً وَفَصْلُ ٱلْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَـدِرْهَمَـاكَ مَنْ يُمِـلْهُ لَمْ يُصَـدْ

فذكر خمس صور: الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه أن يليها نحو مساجد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها: أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد. وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال. وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها. ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله: (فدرهماك من يمله لم يصد) فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها، وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصارت كشملال، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم. وفهم منه أن الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الإمالة.

و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يليه) و(كسر) فاعل بـ(يليه) والضمير العائد منه على الموصول الهاء من (يليه) و(أو يلي) معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بـ (يلي) و(تالي كسر) مفعول بيلي، و(سكون) معطوف على (كسر) و(قد ولي كسرا) جملة في موضع النعت لـ (سكون) و(فصل الها) مبتدأ وخبره (يعد) و(كلا فصل) متعلق بيعد، و(فدرهماك) مبتدأ، و(من)

وقوله: [**وليس ثانيهما هاء الخ**] هذه العبارة أولى من قوله أولاً تبعاً لظاهر عبارة المصنف أو بحرفين أحدهما هاء لأن العبارة الأولى توهم أنه لا فرق بين كون الهاء أولاً أو ثانياً وليس كذلك، لكن مثال الناظم يرفع الإيهام ويقيد المصنف بأن لا يكون ما قبل الهاء ضمة وإلا فلا نحو هذا جيبها أو هذا بيتها، ومعنى أدر جيبها اقطعه وقدره والجيب القميص.

وقوله: [**نحو بايع**] بفتح الياء فلا تكون الإمالة حينئذ إلا للياء، وأما بايع بالكسر الياء فيكون مجوزاً لإمالة شيئين الياء والكسر وإن كانت الياء أقوى.

(كذلك ما يليه كسر)، قول المكودي: [**نحو شملال**] بكسر الشين الناقة السريعة المشي.

وقوله: [**وقد مثل ذلك**] أي الصورة الأخيرة.

وقوله: [**وهذه الصور كلها مفهومة الخ**] وما قبل الألف فيهما مفتوح أبداً فيكون يضربها مثل عماد ودرهماك مثل شملال.

اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و(يمله) مجزوم به وهو في موضع خبره، و(لم يصد) جواب الشرط، وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه إن شاء الله. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الاِسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَـا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

يعني أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله: قظ خص ضغط، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء، وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصولاً بحرف أو حرفين، وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة. و(حرف الاستعلاء) مبتدأ وخبره (يكف) و(مظهرا) مفعول بيكف وهو عائد على

وقوله: [**يأتي الكلام عليه الخ**] أي في قوله: وقد أمالوا لتناسب الخ.

(وحرف الاستعلا يكف مظهرا)، قول المكودي: [**يجمعها قولك قظ الخ**] الذي رمز لها بذلك هو ابن بري في الدرر، وقظ بكسر القاف وسكون الظاء المعجمة المشالة أمر من قاظ يقظ بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب، وضغط مضاف إليه ما قبله والضغط الضيق وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن لا يأخذ من دنياه إلا قدر حاجته ولا يطلب منها الشيء الكثير، فإن كفاه بيت من قصب فلا يعدل عنه إلى أكثر منه، وإنما كف حرف الاستعلاء طلباً لمجانسة الصوت، ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل، وإن كان مؤخراً نحو فاضل لكان العكس، وأما الراء فلكون اللسان يرتعد بها صارت كأنها مكررة فأشبهت الحروف المستعلى بها.

وقوله: [**إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ**] هذا منطوق النظم ولم يأت له بمثال، فمثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقد، ومثال كفه الياء الظاهرة ضياع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع، ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب، ومثال كفه الياء الظاهرة رياحين، وبقي عليه مفهوم مظهراً وهو أن الكسر المقدر والياء المقدرة لا يكفهما مستعل ولا راء، مثال الكسر المقدر الذي لا يكفه مستعل خاف فإن سبب إمالته كون ألفه منقلباً عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر، ومثال الياء المقدرة التي لا يكفها مستعل بقي من البقاء فإن سبب إمالته كون الألف بدلاً من الياء والياء مقدرة. (فإن قيل): الذي يظهر من جهة النظر والعقل عكس ما قاله النحاة وهو أن حرف الاستعلاء والراء يكفان السبب المقدر لضعفه دون الظاهر لقوته. (فالجواب عنه) بأن المقدر أقوى لأن سبب الإمالة موجود في نفس الحرف الممال، وأما مع الكسرة أو الياء الظاهرتين فسبب إمالة الألف ما قبله أو بعده لا في نفسه وما كان في نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده.

وقوله: [**وكان بعد الألف حرف الخ**] الأولى حذف هذا الكلام لأنه تكرار وقصور، أما التكرار فسيقول الناظم: إن كان ما يكف **بعد متصل**، وأما القصور فإنه يقتضي أن حرف الاستعلاء إنما يكف متأخراً وليس كذلك لقول الناظم بعد: كذا إذا قدم ما لم ينكسر.

حذف الموصوف تقديره: يكف سبباً مظهراً، و(من كسر) متعلق بمظهرا، و(را) فاعل بـ(تكف) و(كذا) متعلق بتكف. ثم أن المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٧ـ إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

فهذه ثلاث صور، الأولى: أن يكون متصلاً بالألف نحو فاقد وفاضل.

الثانية: أن يكون مفعولاً بحرف نحو منافق وباسط.

الثالثة: أن يكون مفصولاً بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ.

و(ما) اسم (كان) وهي موصولة وصلتها (يكف) والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و(بعد) في موضع خبر (كان) وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده أي بعد الألف الممالة، و(متصل) خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(أو بعد حرف) معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

٩٠٨ ـ كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ ٱلْكَسْرِ كَٱلْمِطْوَاعَ مِرْ

يعني أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسور إذا تقدما على الألف منعا الإمالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور طلاب، ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله (كالمطواع مر) وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو:

وقوله: [تقديره يكف حرفاً الخ] الحق في التقدير يكف سبباً.

وقوله: [ومن كسر متعلق بمظهرا] مثله في المعرب والأولى أنه متعلق بمحذوف صفة لمظهرا تقديره مظهرا كائنان من كسر.

(إن كان ما يكف بعد متصل) ما في كلام المصنف واقعة على المانع، وقد علمت سابقاً أن المانع أمران: حرف الاستعلاء والراء، فيقتضي كلام المصنف هنا أن الصور الثلاث تجري في المانعين معاً، أما حروف الاستعلاء فنعم كما مثل لجميعها المكودي، وأما الراء فإن كانت متصلة نحو هذا حمار فإنها تمنع ولا إشكال، وإن وقع الفصل بينها وبين الألف بحرف واحد نحو كافر ففي منعها خلاف، وأما إن وقع الفصل بحرفين فلا تمنع اتفاقاً، ولعله لأجل هذا التفضيل الذي في الراء خص المكودي الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم يأت للراء بمثال.

(كذا إذا قدم ما لم ينكسر)، قول المكودي: [والراء غير المكسورة الخ] تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذ من قول الناظم بعد: وكف مستعل الخ.

وقوله: [وفهم منه أن ما الخ] هذا هو المنطوق وأي فائدة لهذا التخليط الكثير الذي يشوش البال؟

طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم. و(كذا) متعلق بمحذوف تقديره لا يمال كذا والضمير في (قدم) مستتر عائد على المانع، و(ما) ظرفية مصدرية، و(أو يسكن) معطوف على (ينكسر) و(أثر) ظرف متعلق بيسكن، و(المطواع) مفعول بـ (مر) يقال: مار الطعام يمير، ومار أهله إذا جلب لهم الطعام، و(المطواع) بمعنى المطيع. ثم أن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لاَ أَجْفُو

يعني أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلي والراء المفتوحة

وقوله: [وضبارم] بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجريء على الأعداء قاله في القاموس، ويطلق أيضاً على الأسد الشديد الخلق بضمتين، ثم إن التمثيل به خلاف الحق لأن الراء المكسورة تمنع مانع الإمالة الذي هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الإمالة، فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو غنائم، واعلم أن التشبيه في النظم يقتضي أن الصور الثلاث المارة في المانع المتأخر تجري هنا في المانع إذا تقدم وأن ذلك يعم حرف الاستعلاء والراء، وليس الأمر كذلك بل في ذلك تفصيل، وحاصله أن المانع المتقدم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلاً كمثال المكودي بطالب وقادر، ويمنع إذا كان مفصولاً بحرف كمثاله أيضاً بقائل وضبارم على ما فيه، وأما إن كان مفصولاً بحرفين ولو كان أحدهما ساكناً فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه، وأما الراء إن تقدمت فلا تمنع إلا إذا كانت متصلة كمثال المكودي براكب، وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيتعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصاً، والمكودي استشعر ما ذكرنا فاقتصر على ما يصح من الأمثلة. (فإن قلت): ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت؟ (قلت): أجيب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء إنما منعت تشبيهاً به كما مر قريباً.

وقوله: [تقديره لا تمال الخ] بلا النافية وهو الحق لأن كلامنا في نفي الإمالة وفي بعضها تمال بإسقاط لا وهي فاسدة، والحق في إعراب كذا أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تمنع الإمالة منعاً كالمنع السابق إذا قدم المانع.

وقوله: [إذا جلب لهم الطعام] قال تعالى: ﴿ونمير أهلنا﴾ أي يجلب لهم الطعام ويطلق أيضاً الميرة على القافلة التي تجلب لهم الطعام، قال الشاطبي: وقد يكون من مار غيره إذا أعطاه كل ما يريد وهذ المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بأنه يبلغ كل من أطاعه بمطالعته وقراءته وحفظه ووصوله إلى هذا المحل كل ما أراد وطلب من العلوم لأن النحو قنطرة لها، والمطواع مفعال من الطوع مبالغة في الطائع.

(وكف مستعل)، قول المكودي: [إذا وقعت بعد الألف الخ] قيد لا بد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الألف فلا أثر لها ولهذا لم يمل أحد رباط من قوله تعالى: ﴿من رباط الخيل﴾ ويقيد أيضاً بأن محل كف الراء المكسورة إذا كان المانع للإمالة متقدماً على الألف والراء فإن تأخر المانع فلا تكفه الراء فلا يمال نحو سارق، والقيدان معاً مأخوذان من مثال الناظم.

نحو: دار القرار، ولا أجفو غارماً، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكسورة فتضاعف فيها الكسرة فتقوى بذلك سبب الإمالة. و(كف) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(را) معطوف على (مستعل) و(ينكف) خبر المبتدأ، و(بكسر) متعلق بينكف، و(غارماً) مفعول بـ(أجفو). ثم قال:

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَٱلْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يعني أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلاً يعني من كلمة أخرى نحو يدي سابور، فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدي لأنها منفصلة بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلاً فتمنع الإمالة في نحو: يريد أن يضربها قبل، فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة

وقوله: [**نحو دار القرار الخ**] في هذه الآية المانع من الإمالة شيئان: حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معاً الراء المكسورة بعد الألف، وفي مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين، وبقي على المكودي ما إذا كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الأبرار، ومعنى لا أجف غارماً لا أطلب غريماً ومديناً مطالبة جفاء وإنما أطلبه مطالبة رفق ولين، ولا نافية وأجف مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو المحذوفة القافية أو هو مجزوم الواو إجراء للا النافية مجرى الناهية وأو لا ناهية، وأسند الناظم ذلك إلى نفسه ومقصوده كتابه الذي هو الألفية، وفي هذا المثال جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمصنف: أنت أمرت كتابك في قولك مر المطواع بأن يمير من أطاعه فمر لم يطعه بأن جعل يقرؤه من دون مطالعة ولا حفظ فما له؟ فأجاب بأنه مدين وأنا لا أجفوه بل إذا عاد لقراءة الكتاب مرة ثانية بمطالعة واجتهاد فإنه يعطيه ما مر.

وقوله: [**ومن العجب الخ**] لا عجب في ذلك وإنما العجب من عجبه لأن الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتي العجب.

وقوله: [**فتضاعفت فيها الكسرة فقوي الخ**] بيان ذلك أن الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين، فكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع فتبقى الأخرى تكون سبباً للإمالة دون معارض لها، لكن يقال دار القرار القياس أن لا يمال لأن الراء المكسورة في مقابلة ما تعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للإمالة إلا أن يقال ان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة ينزلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجوداً.

وقوله: [**مضاف إلى مفعول الخ**] مثله في المعرب قيل وهو غفلة وصوابها للفاعل. (قلت): ويحتمل صحة ما قال ويكون على حذف الجار والتقدير: وكفك الإمالة بحرف مستعل ينكف بكسر راء.

(ولا تمل لسبب لم يتصل)، قول المكودي: [**يدي سابور الخ**] سابور اسم لملك من العجم. (فإن قيل): ما الفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الأول مع انفصاله وأثر الثاني؟ (فالجواب): أن المانع أقوى وبيانه أن الأصل عدم الإمالة والمانع يرد للأصل والإمالة على خلاف الأصل والسبب يرد له فلذا كان المانع أقوى، واعترض الموضح على الناظم الشطر الأول بأن نصوص النحويين صريحة في جواز الإمالة لأجل

أخرى. و(لسبب) متعلق بـ (تمل) و(لم يتصل) في موضع النعت لـ (سبب) و(الكف) مبتدأ وخبره (قد يوجبه) و(ما) فاعل بـ (يوجب) وهي موصولة وصلتها (ينفصل). ثم قال:

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا   دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَاداً وَتَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعني أنهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواه، وذكر مثالين: أحدهما (عمادا) ويعني به إذا قلت: رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفاً فتميل الألفين معاً أعني الألف التي بعد الميم والألف المبدلة من التنوين، أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التي قبلها، وينبغي أن يضبط كعمادا بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أميلت لمناسبة رؤوس الآي وفيها ما لإمالته سبب نحو ﴿إذا جلاها﴾ والواو في (أمالوا) عائد على العرب، و(لتناسب وبلا) متعلقان بـ (أمالوا). ثم قال:

٩١٢ ـ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا   دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

يعني أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول: مر بنا ونظر إلينا، ومر بها ونظر إليها، وإنما اطردت في هذين الضميرين دون

السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قال الشهاب عقبه: لا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا يكون حجة على الناظم ولا يقتضي أن نصوص النحويين تخالف ما قال الناظم مع أن ما قال الناظم له علة ظاهرة قد علمت في الفرق، وأيضاً ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد في النحو، ومقرب ابن عصفور الذي استدل بنصه الموضح قد ألف ابن الحاجب كتاباً في الرد عليه سماه تسمية قبيحة.

(وقد أمالوا لتناسب)، قول المكودي: [**لضعفه بالنسبة إليها الخ**] وأخر عن الموانع نفسها لكونها لا تؤثر فيه.

وقوله: [**فلا حظ لها في الإمالة الخ**] تبع الناظم في ذلك واعترضه الموضح بأن تلا له سبب غير المناسبة وهو أن ألفه تؤل إلى الياء إذا بني للمفعول فيقال تلي فله سبب غير المناسبة فيكون من أفراد قول الناظم سابقاً: كذا الواقع منه اليا خلف، وجواب المرادي مردود.

وقوله: [**رؤوس الآي**] سميت بذلك وإن كانت آخراً تأدباً بعدم تسمية ما في القرآن آخراً فكان الأخير منها أولاً زيادة في الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال صوابه آخر الآي.

وقوله: [**نحو إذا جلاها**] وجه الإمالة هنا كون الألف أصلها الياء.

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا) إنما لم تمل الحروف ولا ما أشبهها لأن الإمالة نوع من التصريف والتصريف لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه.

غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها. وفهم من قوله (ودون سماع) أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعاً وذلك أنى ومتى، وقوله (تمل) مجزوم بلا الناهية، و(ما) مفعول بتمل وهي موصولة وصلتها (لم ينل تمكنا) و(دون) متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء.

ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

٩١٣ ـ وَٱلْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ ٱلْكُلَفْ

يعني أن الفتحة تمال إذا كانت بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولي الضرر وبشرر، وقد مثل الناظم ذلك بقوله (كللأيسر مل) أي مل إلى الأيسر، وفهم من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوقف والوصل، وفهم منه أيضاً أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره. و(الفتح مفعول بـ (أمل) و(قبل) متعلق بأمل، و(في طرف) في موضع النعت لـ (راء) و(للأيسر) متعلق بـ (مل)

قول المكودي: [وذلك أنى ومتى] من الأسماء المبنية وبلى التي هي من حروف الجواب، وشذوذ هذه الألفاظ من وجهين: عدم تمكنها وانتفاء السبب، ومحل كون غير المتمكن لا يمال أصلاً أو يمال شذوذاً إذا لم يسم به، وإلا فيمال اطراداً إذا وجد سبب الإمالة، وقد اعترض على الناظم بأن قوله: ما لم ينل تمكنا يصدق بالفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير متمكن مع أنه لا إشكال في جواز إمالته وإن كان مبنياً، كما اعترض عليه يس بقوله: ينظر ما معنى الاطراد هنا، فإن أراد أن نا وها يستعملان ممالين في كل تركيب فكذلك غيرهما مما سمعت فيه الإمالة كمتى، وإن أراد أنه لا ضعف فيهما فهو خلاف الحق لأن إمالة غير المتمكن ضعيفة إلا الماضي، وأجاب عن الاعتراض الأول بأن عبارته هنا وإن كانت عامة فقد تقدم أول الباب ما يخصصها في قوله كماضي خف ودن، وكذلك تلا من قوله عماداً وتلا ولا جواب للاعتراض الثاني.

وقوله: [وغير منصوب على الاستثناء] الحق أن غير أداة استثناء منصوب على الحال.

(كللأيسر مل تكف الكلف) للأيسر صفة لمحذوف متعلق بمل، وتكف مضارع مجزوم بحذف الألف على جواب الأمر، والكلف جمع كلفة وهي المشقة والتقدير مل للأمر الأيسر تكف المشاق العظيمة، ولعل المصنف لما ذكر المطواع مع لا أجف غارماً استشعر أنه ينبغي للطالب الاجتهاد الكثير المؤدي إلى الملل فرفع ذلك التوهم بقوله: مل للأيسر الذي يؤدي إلى الدوام الذي يتيسر معه النفع ولا تمل للعمل الكثير الذي يؤدي إلى الملل، ثم إن اعتراض الموضح على الناظم في طرف بأنه يوهم أنه لا بد أن تكون الراء آخره مع أن سيبويه نص على جواز إمالة الطاء من رأيت خبط رياح مع أن الراء غير متطرفة غير صحيح لأن الناظم إنما نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن شيء نفيه ولا يلزمه أن يذكر جميع المسائل، وهنا في النظم مناقشة واهية لا نطيل بها.

وقوله: [وقبل متعلق بأمل الخ] الظاهر أنه متعلق بمحذوف إن قدر المحذوف معرفة كالواقع كان نعتاً للفتح وإن قدر نكرة نحو واقعاً كان حالاً من الفتح.

و(تكف) مجزوم على جواب الأمر، و(الكلف) مفعول ثان بـ (تكف) و(تكف الكلف) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

يعني أن الفتحة تمال في الوقف إذا وليها هاء التأنيث، وفهم من قوله (إذا ما كان غير ألف) أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله: رحمة وقصعة ودرجة وعرقوة وحدرية، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحياة، و(الذي) مبتدأ وخبره (كذا) و(يليه ها التأنيث) صلة لـ (الذي) والضمير العائد على الموصول الهاء في (يليه) و(في وقف) متعلق بـ (يليه) وكذلك (إذا) واسم (كان) ضمير مستتر عائد على ما قبل (هاء التأنيث).

التصريف

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه

(كذا الذي تليه ها التأنيث في. وقف)، قول المكودي: [وعرقوة وحدرية] العرقوة بضم العين وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو الخشبة المعترضة بين أذني الدلو على فمه، والحدرية بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة.

وقوله: [والذي مبتدأ الخ] وهو صفة لمحذوف تقديره الفتح الذي تليه، والهاء في تليه عائدة على الفتح لأنه الذي يمال، ولا وجه حينئذ لاستثناء الألف إذ لم يندرج الألف في الفتحة حتى يستثنى منه قاله الأشموني، فكان حق العبارة أن يقول:

وقبـل هـا التـأنيث أيضـاً أن تقف ولا تمـل لهـذه الهـا والألـف

قال الشهاب: وهذا مبني على كون الموصوف بالذي الفتح وليس بلازم لاحتمال أن يكون الموصوف بالذي الشيء وهو أعم من الألف والفتحة، فإن ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا خرج منه الألف تعين الفتح وهو المراد والله أعلم.

التصريف

قد مر أول المعرب والمبني أن النظر في هذا العلم في شيئين: التركيبية والإفرادية. ولما فرغ من الأول شرع في الثاني، والتصريف لغة التقليب من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وهو في الأول مصدر صُرِّف ثم صار علماً على هذا العلم وهو علم شريف ينبغي الاعتناء به، وقد وقع الغلط كثيراً لبعض الفحول الذين يتساءلون في معرفته بمحضر الأمراء فسقطت رتبتهم، والتصريف اصطلاحاً عرفه المكودي بقوله: العلم بأحكام الخ، فالعلم جنس، وبأحكام بنية أي صيغة الخ مخرج سائر العلوم التي منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس في صيغة المفردات.

وقوله: [مما لحروفها] شرح لقوله: بأحكام بنية الكلمة وليس فصلاً خاصاً حتى يخرج.

ذلك، ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِن الصَّرْفِ بري ... وَمَـا سِـوَاهُمَـا بِتَصْرِيف حـري

يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز في قوله (من الصرف) فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن. و(حرف) مبتدأ و(شبهه) معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه، و(بري) خبر المبتدأ وأصله برِيء على وزن فعيل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل أن يكون

وقوله: [**من أصالة وزيادة**] سيأتي ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد في قوله: والحرف إن يلزم فأصل إلى آخر البيت.

وقوله: [**وصحة وإعلال**] الصحة إقرار الحرف على وضعه الأصلي ولا يغير كالياء في بياض والواو في سواد فهما صحيحان لعدم صحة قلبهما ألفاً لمانع وهو الألف الذي بعدهما، والإعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء ألفاً في باع وقلب الواو ألفاً في قام.

وقوله: [**وشبه ذلك**] كالحذف والنقل والقلب والإدغام مما سيأتي.

وقوله: [**ومتعلقه من الكلم الأفعال**] الأولى أن يزيد المتصرفة بدليل ما بعد.

وقوله: [**وقد أشار إلى الأول**] الحق أنه إنما أشار هنا إلى معرفة ما يدخله التصريف مما لا يدخله، وأما ما يعرف به حروف الزيادة فسيأتي في قوله: والحرف أن يلزم فأصل الخ.

(حرف وشبهه من الصرف بري)، قول المكودي: [**وما أشبهه من الأسماء**] وذلك كالضمائر وأسماء الشروط والاستفهام، ثم إن المكودي خص الشبه في النظم بالأسماء، والحق أن الأفعال الجامدة كنعم وبئس وليس وعسى تدخل فيه ليكون قول المصنف بعد: وما سواهما عاماً في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة كما قرر به هو، وإلا إذا حملناه على خصوص ما قال اقتضى أن التصريف يدخل في الأفعال مطلقاً وليس كذلك، وإنما لم يدخل التصريف في الحروف لأنها مجهولة الأصل فلا تقابل بفاء ولا عين ولا لام، ولا يدخل في الأسماء الغير المتمكنة ولا في الأفعال الجامدة لشبهها بالحروف في الجمود.

وقوله: [**وتجوز**] الذي عند ابن الحاجب أنه لا تجوز، وأن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والتفريق بينهما اصطلاح نحوي.

وقوله: [**فخففه بحذف الهمزة**]، (فإن قلت): الهمزة لا تحذف إلا إذا كانت ساكنة وهي هنا متعاصية بالحركة ولا يمكن نقل حركتها لأن ما قبلها وإن كان ساكناً لكنه زائد وهي لا تنقل حركتها إلا للساكن الأصلي. (قلت): أجيب بأنه على مذهب بعض القراء الذي يجيز نقل حركتها لساكن مطلقاً زائد أو أصلي، وقال غير المكودي: ان الهمزة قلبت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة.

بري فعلاً ماضياً والأول أجود لأن فعيلاً يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سواهما) وخبرها (حري) أي حقيق، و(بتصريف) متعلق بحري. ثم قال:

٩١٦- وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقل ما توجد عليه الأسماء والأفعال وبالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى في البيت الذي قبله، وفهم منه أيضاً أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم، وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ، وعلى حرف واحد نحو قِ فعل أمر من وقى. و(أدنى) اسم (ليس) و(من ثلاثي) متعلق بـ (أدنى) و(يرى) في موضع خبر (ليس) و(قابل) مفعول ثان بـ (يرى) ومفعوله الأول ضمير مستتر عائد على (أدنى) ويجوز أن يكون (قابل) مرفوعاً على أنه اسم (ليس) و(أدنى) منصوب على أن يكون مفعولاً ثانياً لـ (يرى) والتقدير: وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثي، و(سوى) استثناء، و(ما) موصولة وصلتها (غيرا). ثم قال:

وقوله: [والأول أجود] بل هو المتعين لأنه لو كان بري فعلاً لثبتت الألف العائدة على حرف وشبهه ولا يمكن حذفها وهي فاعل.

(وليس أدنى من ثلاثي يرى)، قول المكودي: [على حرف واحد أو حرفين الخ] الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن، فمثال الحرف باء الجر وقد، ومثال الاسم تاء أكرمت ونا من أكرمنا، وأما الفعل فلا يدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر، نعم سوى ما غيرا عام في الاسم المتمكن والفعل المتصرف كما ذكر المكودي.

وقوله: [أن أقل ما توجد عليه الأسماء] أي المتمكنة ولو قيد بذلك كما في المرادي لكان أولى لأنه يقتضي من غير التقييد أن الأسماء مطلقاً لا تنقص عن الثلاثة وليس كذلك.

وقوله: [نحو م الله] أصله أيمن الله فلما كثر استعماله خفف بحذف ما عدا الميم، ثم ان هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله: حرف وشبهه من الصرف بري، لأن الاسم إن كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله في البيت الأول وشبهه، فلو قال المصنف: فليس بفاء التفريع لكان أولى، ويكون مفرعاً على كون التصريف لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح، ومعنى سوى ما غيرا سوى اللفظ الذي صار على حرف واحد أو حرفين بالتغيير فإنه يدخله الصرف فتكون ما موصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ الذي غير ثلاثي الوضع أو أكثر، هذا هو الصواب ولا تلتفت لما تجده في بعض الحواشي.

٩١٧ - وَمُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ اَنْ تَجَرَّدَا   وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة ومزيْد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب، و(منتهى) اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره (خمس) وإنما أسقط التاء من (خمس) لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها، و(ان تجرد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، و(ان يزد فيه) شرط وجوابه الفاء وما بعدها (سبعاً) مفعول بـ (عدا) وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله:

٩١٨ - وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمْ   وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

(غير آخر الثلاثي) هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث، والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزناً وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت، فـ (افتح وضم واكسر) يعني في كل واحد منها فهذه تسعة، و(زد تسكين ثانيه) مع الحركات الثلاث في الأول، فهذه ثلاثة إلى تسعة اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل، وفعل نحو عضد، وفعل نحو كتف، وفعل نحو قتب، وفعل نحو عنق، وفعل نحو دئل، وفعل نحو

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا)، قول المكودي: [فغاية ما يصل الخ] يعني ومبتدأه الثلاثي نحو رجل، والمتوسط الرباعي نحو جعفر، ولم يزد على الخمسة لئلا يتوهم أنها كلمتان ولم يكن أقل من ثلاثة لأنه لا بد من حرف أول يكون متحركاً يبتدأ به، ومن حرف آخر يكون ساكناً يوقف عليه، لأن العرب لا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرك، وكرهوا مقارنة المتباينين المتحرك والساكن ففصلوا بينهما بحرف متوسط.

وقوله: [مصدر اشهاب الخ] يقال اشهاب الفرس إذا هاج وغلب بياضه على سواده، واشهاب الزرع والبقل إذا اصفر وهاج، والياء بعد الهاء في المصدر هي الألف بعد الهاء في الفعل.

وقوله: [لأن حروف التهجي الخ] الحق أن يقول: لأن المعدود إذا حذف يجوز في العدد التذكير والتأنيث.

وقوله: [وإن يزد فيه شرط] يعني وفيه هو النائب عن الفاعل بيزد.

(وغير آخر الثلاثي) أي من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثي.
قول المكودي: [من ضرب ثلاثة] يعني أحوال الفاء.

وقوله: [في أربعة] يعني بالنسبة لعين الكلمة لأنها صارت أربعة بالسكون.

وقوله: [نحو قتب] الصواب أن يمثل بنحو صرد، وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والتاء وقد

عنب، وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل، وفعل نحو إبل، وفعل نحو فلس، وفعل نحو قفل، وفعل نحو عدل، إلا أن المستعمل منها عشرة، وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٩١٩ ـ وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَٱلْعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

وإنما أهمل (فعل) لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرىء: ﴿والسماء ذات الحبك﴾ بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل (فعل) لاختصاصه بالفعل، وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل في اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي، ورئم في اسم الإست. و(غير) مفعول مقدم بـ (اكسر) وهو مطلوب لـ (افتح وضم) فهو من باب التنازع، و(تسكين) مفعول بـ (زد) و(تعم) مجزوم على جواب الأمر ومعنى (تعم) أي تستوفي جميع أوزان الثلاثي، و(فعل) مبتدأ، و(أهمل) خبره، و(العكس يقل) مبتدأ وخبر، و(لقصدهم) متعلق بـ (يقل) وقصد مصدر مضاف إلى الفاعل،

ذكر بعض أنه سمع كسر القاف وسكون التاء، والقتب اسم للمحمل الذي يكون على الجمل من عود أو غيره.

(وفعل أهمل والعكس يقل)، قول المكودي: [لثقله بالخروج من كسر الخ] بيانه أن الكسر ثقيل والضم أثقل منه والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره، ولا يكون النقل بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازماً، فإن كان غير لازم فلا ثقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه.

وقوله: [وقد قرىء: والسماء ذات الحبك] قيل: الحبك جمع حباك أو حبيكة وهي الطريقة في الرمل ونحوه، والحبك في الآية طرائق النجوم في السماء، والذي قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم ولام آخره. (فإن قلت): كيف يمكن دعوى الإهمال مع وجود القراءة؟ (أجيب): بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأجوبة، وأما الجواب الثاني الذي في الموضح وبينه في التصريح وهو دعوى التداخل فرده في شرح الكافية ونقل بعضه في التصريح.

وقوله: [دئل في اسم قبيلة] هو في الأصل اسم دويبة تشبه بنات عرس وهي المعروفة عند العامة بحمير جدة ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة.

وقوله: [في اسم الاست] هو الدبر فيؤخذ من النظم أن فعل في الأسماء وفي الأفعال لكن كونه في الأفعال كثير وفي الأسماء قليل خلافاً لمن قال أنه لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الأفعال، ثم أن الباء في قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل وهو الخاص بالفعل لا العكس.

وقوله: [فهو من باب التنازع] الحق أنه من الحذف من الأولين لدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه في معمول متقدم ولا في أكثر من اثنين.

و(تخصيص) مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(بفعل) متعلق بـ (تخصيص). ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

٩٢٠ ـ وَافْتَــحْ وَضُمْ وَاكْسِرِ الثَّـانِيَ مِنْ فِـعْـلٍ ثُـلاَثِـيٍّ وَزِدْ نَـحْـوَ ضُـمِـنْ

فذكر له أربعة أبنية: فعل بفتح الفاء والعين معاً نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله (وافتح). وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله (وضم). وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله (واكسر). الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفهم من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب، وفهم من قوله (وزد نحو ضمن) أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل؟ و(الثاني) مفعول بـ (اكسر) وهو مطلوب لـ (افتح) و(ضم) من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(من فعل) في موضع الحال من (الثاني). ثم انتقل إلى الرباعي المجرد والمزيد من الأفعال:

(وافتح وضم واكسر الثاني) المناسب تأخير هذا البيت والذي بعده ويقدم قوله: لاسم مجرد رباع الأبيات الثلاثة ليكون الكلام في الاسم متصلاً ونكت الموضح بذلك. (قلت): ما فعله الناظم له وجه ظاهر وهو أنه لما ذكر أوزان الثلاثي من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثي من الأفعال، ولما ذكرها تمم أوزان الأفعال من غير الثلاثي لقلتها ثم رجع لتمام الكلام على الأسماء.

قول المكودي: [أن حركة الفاء لا تختلف] إنما لزمها التحريك لأنها لـو سكنت لأدى إلى الابتداء بالساكن والفتحة أخف من غيرها فلذلك اعتبرت كما في الشرح، ولم تسكن العين الثلاثي من الفعل كما سكنت في الاسم لما يلزم عليه من التقاء الساكنين عند إسنادها إلى التاء مثلاً نحو ضربت، وأما علم ماض بفتح العين وسكون اللام فأصله كسر اللام فخفف بفتحها.

وقوله: [أن بنية المفعول ليست الخ] بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبني للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزناً مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيـون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني، وعليه درج المكودي في نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو عنى وزهى، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع دون الأصل وذلك غير ممكن، وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادي: هو أظهر القولين أن صيغة المبني للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو سوير، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هوساير، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبني للمفعول أصلية لوجب الإدغام، ورد الأول بنحو عباد مما هو جمع ولا مفرد له، والجمع فرع الإفراد اتفاقاً فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا.

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج، وفهم من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

٩٢٢ - لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

٩٢٣ - وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلَا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا

فذكر ستة أبنية: الأول (فعلل) بفتح الأول والثالث نحو جعفر. والثاني (فعلل) بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق. والثالث (فعلل) بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم. الرابع (فعلل) بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة. الخامس (فعلٍّ) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قمطر. السادس (فعلل) بضم الأول وفتح الثالث نحو جحدب لذكر الجراد. وفي هذا السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش أنه بناء أصلي ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل

(ومنتهاه أربع إن جردا) إنما حط الفعل عن الاسم في المجرد وفي المزيد بدرجة واحدة، لأن رتبة الفعل أحط من مرتبة الاسم بدليل احتياجه إليه ولإشتقاقه منه والاسم يخبر به وعنه فحاز شرفين، والفعل حاز شرفاً واحداً وهو الإخبار به.

قول المكودي: [إذ لا فرق] هذا الأخذ من المصنف صحيح ويأتي فيها الخلاف الذي مر في الثلاثي.

(لاسم مجرد رباع فعلل)، قول المكودي: [للسحاب الرقيق] زاد في القاموس الذي فيه حمرة ويطلق أيضاً على الذهب. وقوله: [نحو جرهم لاسم قبيلة] ناس من اليمن تزوج منهم إسماعيل عليه السلام وهم كانوا نازلين بمكة وخدامها قبل قريش.

وقوله: [نحو قمطر] القاموس: القمطر الجمل القوي الضخم والرجل القصير ووعاء الكتب ومن هذا الأخير قول من قال:

ليس يعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

ويرحم الله الإمام الشافعي إذ قال:

علمي معي حيث ما يممت ينفعني صدري وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم فيه معي وإن كنت في السوق كان العلم في السوق

وقوله: [لذكر الجراد الخ] وقيل: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، ويطلق أيضاً على الجسم السمين من الإبل.

وقوله: [ومذهب سائر الخ] اعلم أن استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقي كما في

بالضم وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال: (وإن علا. فمع فعلل حوى فعللا).

٩٢٤ ـ كَـذَا فُـعَـلِّلٌ وَفِـعْـلَـلٌّ وَمَـا غَـايَـرَ لِـلزَّيْـدِ أوِ الـنَّـقْصِ انْـتَـمَى

يعني فإن علا الرباعي أي جاوز فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان: الأول (فعلل) بفتح الأول والثاني والرابع مدغماً فيه نحو سفرجل. الثاني (فعلل) بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش. الثالث (فعلل) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشدداً نحو قذعمل. الرابع (فعلل) بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب.

ثم قال: (وما. غاير للزيد أو النقص انتمى) يعني أن ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادي ذلك بالأسماء نظر، وفهم منه

الحريري، وأنكر على الجوهري إنكار استعماله بمعنى باق، إذا علمت هذا تبين لك أن المكودي أطلقه وأراد به باقي ولم يرد به جميع لئلا ينتقض كلامه بالأخفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين، والصحيح ما قاله باقي البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل إلا وسمع فيه ضمها ولا عكس فدل على أن المضموم أصل وأن الفتح للتخفيف.

(فإن علا. فمع فعلل)، قول المكودي: [فإن علا الرباعي] يتعين أن يقرأ الرباعي في كلامه بالنصب مفعول علا بدليل تفسيره بقوله أي جاوزه وفاعله كفاعل علا في النظم عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعياً وإلا فالرباعي الأصول إن زيد فيه حرف كان مزيداً وكلامنا في الخماسي الأصول.

وقوله: [نحو جحمرش] هي العظيمة من الأفاعي والعجوز المسنة التي ترتعش من الكبر والأرنب الضخمة. وقوله: [نحو قذعمل] بالميم البعير الضخم.

وقوله: [نحو قرطعب] بسكون الراء الشيء التافه الحقير الذي لا بال له، وحوى في النظم جواب الشرط على حذف قد وفاعله عائد على ما عاد عليه فاعل علا، وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا.

(وما. غاير للزيد أو النقص انتمى)، قول المكودي: [الأصول] هو بالجر نعت لأبنية قبله.

وقوله: [وفي تخصيص الشارح الخ] وجه النظر كون ما ذكره من المغايرة موجوداً في الأسماء وفي الأفعال فلا وجه في التخصيص. (قلت): وجه ما للشارح والمرادي بأن المصنف قد ذكر لما زاد على ثلاثة أحرف من الاسم أوزاناً معينة مشخصة في قوله لاسم مجرد، وأما في الأفعال فإنما ذكر في الثلاثي ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة، وإنما قال في الرباعي ومنتهاه أربع إن جردا ولم يذكر له وزناً معيناً فلا يحسن إطلاق وما غاير بالنسبة له حتى يعلم ما يغايرهما من الأوزان إلا لو ذكرها بشخصها كما في الأسماء.

أن المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو يد ودم، والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر، والمنقوص منها نحو قم ودع وقمت. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (غاير) وخبرها (انتمى) أي انتسب، و(للزيد) متعلق بـ (انتمى) ومعنى الزيد الزيادة. ثم قال:

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

يعني أن الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم بأصالته، وإن لم يلزم وسقط في تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف حرف التهجي فيحكم في نادم بالصلة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف في ندم، والتاء في (احتذي) زائدة لسقوطها في حذا يحذو، و(الحرف) مبتدأ، و(إن يلزم) شرط، والفاء جواب الشرط، و(أصل) خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف، و(الذي)

وقوله: [كنهبل الخ] يقال بفتح الباء وضمها والكاف أصلية فوزنه فنعلل فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله في القاموس.

وقوله: [تزيد على ثلاثمائة بنية] قد ذكر منها سيبويه فيما نقله عنه السعد في كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية، وزاد ابن السراج اثنين وعشرين، وزاد الزبيدي والجرمي أمثلة أخرى على ذلك وما منهم إلا وقد ترك أكثر مما ذكر.

وقوله: [نحو قم ودع] دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضي له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك، قيل: وفي التمثيل به نظر لأنه من الأفعال التي لا تتصرف فكيف يدعى فيه التغيير؟

(والحرف إن يلزم فأصل)، قول المكودي: [ويعني بالحرف الخ] الأولى أن المراد به الحرف الذي هو موجود الآن من بنية الكلمة.

وقوله: [لسقوطها في حذا يحذو] اعلم التاء في احتذى لازمة في جميع التصاريف لكنها غير لازمة للمادة في حذا يحذو، ومعنى حذا واحتذى اقتدى به واقتفى أثره وسار عقبه فمعناهما واحد ومادتهما كذلك، فدل على أن التاء في احتذى زائدة، ثم إن كلا تعريفي الناظم للحرف الأصلي وللحرف الزائد غير جامع وغير مانع، فمثال كون تعريف الأصلي غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوكب، فإن الواو فيه زائدة لازمة في جميع التصاريف، وتعريف الناظم للحرف الأصل يقتضي أنها أصلية مع أنها زائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذي المقصود خروجه، وتعريف الزائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذي المقصود دخوله في الحد، ومثال كون تعريف الأصلي غير جامع وتعريف الزائد غير مانع بعد مضارع من وعد، فالواو لام الكلمة حذفت في بعض التصاريف وهي أصلية فيقتضي تعريف الأصل أنها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع، ويقتضي تعريف الزائد أنها زائدة أيضاً مع أصالتها فهو غير مانع، وأجاب المرادي بأن الزائد إذ ثبت فهو مقدر السقوط وأن الأصلي إذا حذف فهو مقدر الثبوت، وأجاب ابن هشام في الحواشي بأن التعريفين ثابتان مع عدم المعارض بحذف الأصلي أو إثبات الزائد وإلا إذا وجد عارض فقد يختلفان.

مبتدأ وصلته (لا يلزم) و(الزائد) خبر (الذي) و(مثل) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (الزائد) ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ أي وذلك مثل، ومعنى (احتذي) اقتفي. ثم قال:

٩٢٦ - بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

يعني أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك: ما وزن ضرب؟ قلت: فعل بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك: ما وزن عمرو؟ قلت: فعل بسكون العين، فإن كان في الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء وإلى ذلك أشار بقوله: (وزائد بلفظه

(تتمة): حروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات في بيت نصه:

هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسؤول أمان وتسهيل

وقد جمعت في تراكيب أخر من أحسنها قول الزجاج لما سأله بعض تلامذته عنها فقال: سألتمونيها؟ قيل: نعم، قال: قد أجبتكم وخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن أولى ما يزاد حروف اللين الثلاثة والباقي شبيه بها وقد بين وجه الشبه في التصريح، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزاد حرف لغير تكرير إلا منها أنها لا تكون إلا زائدة أبداً كما قد يتوهم بل قد تكون أصولاً.

(بضمن فعل قابل الأصول)، قوله: [بحروف الخ] أشار بهذا إلى أن المراد بفعل الحروف لا المادة التي هي بفتح الأول وسكون الثاني لعدم لزومه وهذا هو السر في تعبير الناظم بضمن بكسر الضاد أي بما تضمنه ولم يقل بفعل. وقد ورد أنه اجتمع المازني ويعقوب بن السكيت وسيدي محمد بن عبد الملك الزيات فقال الزيات للمازني: ألق مسألة على ابن السكيت فأبى المازني فألح عليه فاختار المازني أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت: ما وزن نكتل من الآية؟ قال: نفعل، فقال له: ماضيه يكون حينئذ كتل، فقال: تفتعل، فقال له: نكتل رباعي ونفتعل خماسي فسكت لأنه كان لغوياً لا نحوياً فلما خرجا لام ابن السكيت المازني فقال: ما قلت ذلك إلا بعد أن طلب مني المرة بعد المرة وإني اجتهدت في أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثاني صحيح لأن أصله نفتعل لكن حذفت عينه فوزنه نفتل. ويعقوب هذا كان يحب آل البيت، فقد ورد أن المتوكل سأله هل الأفضل ولداه أو سيدنا الحسن وسيدنا الحسين؟ فقال له: الغبار الذي يسقط من نعل خادم علي أفضل منك ومن ولديك، فأمر به فسل لسانه من قفاه رحمه الله تعالى، وإنما اختصت الفاء والعين واللام لأنهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفاً، فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين، نعم إن حذف حرف أصلي قوبل بما بقي نحو عدة فتقول في وزنه علة بحذف الفاء، ونحو قل فتقول في وزنه فل بحذف العين، ونحو يد تقول في وزنه فع بحذف اللام وهكذا، وفي البسط والتعريف للمكودي:

وإن يكن حذف منه حرف فاحذف نظيره فذاك عرف

(وزائد بلفظه اكتفي)، قول المكودي: [وفي وزن عثير] بكسر العين وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء

اكتفي) يعني أنك تكتفي بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء، فتقول في وزن جوهر فوعل، وفي وزن عثير فعيل، هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أي زدت عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أن الزائد على الثلاثة صورتين: إحداهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنهما فعلل وفعلل، والأخرى في الخماسي، لما علمت من أن الاسم يكون خماسي الأصول فتقول في سفرجل فعلل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف، ثم ان الزائد في الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٨ ـ وَإنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

يعني إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت في وزنه فعفعيل، وإن كان مضعف

وهو التراب والعجاج وغبار الأقدام والشيء الخفي، وإنما اكتفى في الزائد بلفظه ليتميز عن الأصل كما يأتي في قوله: وإن يك الزائد الخ.

(وضاعف اللام إذا أصل بقي)، قول المكودي: [أن في الزائد على الثلاثة الخ] هكذا في غالب النسخ المصححة المصلحة وهي الصواب، وفي بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهي غير صواب لأنها تشمل صورة الخماسي ولا تشمل صورة الرباعي، وكان ينبغي للناظم أن يبدل أحد المثالين بمثال من الخماسي ليكون صريحاً في شمول الصورتين.

وقوله: [ثم ان الزائد الخ] هذه التوطئة تقتضي أن المكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق أنه يكون منها ومن غيرها، ولو أراد السلامة من الإبهام لقال: ثم ان محل تعين كون الزائد ينطق بلفظه إذا لم يكن الزائد تكراراً للحرف الأصلي وإلا فينطق فيه بمثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله: وإن يك الزائد ضعف أصل تقييداً لقوله: وزائد بلفظه اكتفي كأنه قال: محل كون الزائد يكتفى بلفظه إذ لم يكن تكراراً لأصل وإلا فيجعل مقابلاً له ما قوبل به الأصل، والمراد بالضعف التكرار وأطلق فيه فظاهره كرر للإلحاق أم لا.

قول المكودي: [نحو مرمريس] اسم للداهية والمصيبة والعياذ بالله. (فإن قلت): مرمريس كما كررت فيه الفاء كررت فيه العين فلم يمثل بمكرر الفاء فقط نحو قرقف اسم للخمر. (قلت) لم يمثل بمكرر الفاء فقط لأنه مهما كررت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصلياً لا زائداً وكلا منافي الزائد وسيأتي: واحكم بتأصيل حروف سمسم.

العين نحو اغدودن قلت في وزنه افعوعل، وإن كان مضعف اللام نحو جلبب قلت في وزنه فعلل.

وقوله (بضمن) متعلق بـ (قابل) و(قابل) فعل أمر وفعل بفتح الفاء، و(الأصول) مفعول بقابل، و(في وزن) متعلق بقابل، و(زائد) مبتدأ وخبره (اكتفي) و(بلفظه) متعلق باكتفي، و(اللام) مفعول بـ (ضاعف) و(أصل) فاعل بفعل مضمر يفسره (بقي) والفستق اسم جمع واحدة فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب، و(إن يك) شرط و(الزائد) اسم (يك) والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(ما) مفعول أول بـ (اجعل) وهي موصولة وصلتها (للأصل) و(له) في موضع المفعول الثاني لـ (اجعل). ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف، والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٢٩ ـ وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

يعني أن نحو (سمسم) يحكم على حروفه كلها أنها أصول وأنه رباعي لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً، ثم أشار إلى الثاني بقوله: (والخلف في كلملم) يعني أن فيما كان من نحو (لملم) فعل أمر من لملم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً لمذهب البصريين أن حروفه كلها أصول نحو سمسم، فوزن (لملم)

وقوله: [نحو اغدودن] يقال اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبات إذا اخضر.

وقوله: [نحو جلبب] يقال جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفة، والباء فيه مكررة للإلحاق بدحرج، وإنما قوبل الحرف المكرر بما قوبل به الحرف الأصلي لأن تكرار الأصل في علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو، فكما أن الثاني يتبع الأول في التوكيد اللفظي في كل شيء فكذلك هو يوزن بما يوزن به الأصل.

وقوله: [وزائد مبتدأ] المسوغ للابتداء بالنكرة كونه صفة لمحذوف تقديره وحرف زائد.

وقوله: [واحده فستقة] بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب البلوط إذا كان صغيراً.

(واحكم بتأصيل حروف سمسم) سمسم بكسر السينين حب الجلجلان وبفتحهما اسم موضع ولد الثعلب.

(والخلف في كلملم)، قول المكودي: [أمر من لملم] يقال لملم الأمير الكتيبة أي الجيش إذا ضم وجمع بعضها إلى بعض. وقوله: [مما في اشتقاقه دليل على زيادته] بيان أن لملم مشتق من اللم بمعنى الجمع، فيقال في الماضي لمم بميمين بمعنى جمع ثم ضعفت الميم فاجتمع ثلاث ميمات فقلبت الميم الثانية لاماً كراهية اجتماع ثلاث ميمات، فالبصريون نظروا إلى الحالة الراهنة فقالوا: إن جميع الحروف أصول، والكوفيون راعوا أصله فقالوا: إن اللام الثانية تكراراً للعين، فوزنه على ما للبصريين فعلل بلامين، وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد

عندهم فعلل، ومذهب الكوفيين أن الأصل لمم بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهية التضعيف. ثم شرع الناظم في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال:

٩٣٠- فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

يعني أن الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها، لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلمى، وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بدل من ياء وكألف باع ورمى وناب ومتى أو من أو كألف قال ودعا وتاب وعصى، ولا تزاد الألف أولاً وتزاد ثانية كضارب، وثالثة كعماد، ورابعة كشملال، وخامسة كقرقرى، وسادسة كقبعثرى، وقوله (فألف) مبتدأ، و(أكثر) مفعول بـ (صاحب) و(من) متعلق بـ (أكثر) والجملة من (صاحب) ومعموله في موضع الصفة لـ (ألف) و(زائد) خبر ألف، و(المين) الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله:

العين، فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به، ثم أن الخلف في كلام المصنف يصح قراءته بالجر عطفاً على تأصيل مدخول الباء واحكم ويصح رفعه وجعله مبتدأ، وفي كلم متعلق بمحذوف خبره.

(فألف أكثر من أصلين)، قول المكودي: [نحو ضارب وعماد وسلمى] ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب، وزيادة ألفي عماد وسلمى علمت بالحمل على المشتق لأنهما جامدان، ثم أن الذي في غالب النسخ سلمى بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة، وفي بعضها سلامى بضم السين وألف بعد اللام وهي عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين.

وقوله: [ولا تزاد الألف أولاً الخ] لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن وفي البسط والتعريف للمكودي:

ولا تزاد في الأوائل ألف إذ هو للسكون حتماً قد ألف

وقوله: [كشملال] مر أنه اسم للناقة الخفيفة السريعة. وقوله: [كقرقرى] اسم صوت الريح الذي يكون في البطن وقيل اسم موضع.

وقوله: [قبعثرى] الجمل الضخم ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد من كل شيء ويقي عليه زيادتها سابعة ومثاله بردرايا.

وقوله: [والمين الكذب] قال الشاطبي: وليست شعرى من كذبه، وأجيب بأن نفي الكذب راجع للقاعدة والقضية الكلية في الألف إشارة إلى أنها لا تنخرم. (فإن قلت): يخالف هذا قول المكودي أول شرح هذا البيت لأن الأكثر فيما صحبت الخ. (قلت): يجاب بأن الأكثرية راجعة لكون الاشتقاق يدل على الزيادة والأقلية ترجع لحمل الجامد عليه وإن كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده.

٩٣١ ـ وَٱلْيَـا كَـذَا وَٱلْـوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَـعَـا كَـمَا هُمَـا فِي يُـؤْيُـؤٍ وَوَعْـوَعَـا

يعني أن الياء والواو كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إنْ صحبتا أكثر من أصلين إلا إذا تكررتا في لفظ اسم ثنائي مكرر نحو قولك (يؤيؤ) في اسم طائر، و(وعوع) مصدر وعوع السبع إذا صوت، وفهم من قوله (واليا كذا والواو) أن الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم بأصالتهما نحو بيع ويوم، وفهم من قوله (إن لم يقعا) إلى آخر البيت أنهما إذا صحبتا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور، وتزاد الياء أولاً كيرمع، وثانية كصيرف، وثالثة كعثير، ورابعة كحذرية، وخامسة كسلحفية، ولا تزاد الواو أولاً وتزاد ثانية كجوهر، وثالثة كجهور، ورابعة كعصفور، وخامسة كقمحدوة، و(اليا) مبتدأ، و(الواو) معطوف عليه، و(كذا) خبر عنهما، ويحتمل أن يكون (كذا) خبراً عن الياء، و(الواو) مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه، و(إن لم يقعا) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(كما) في موضع الحال من الألف في (يقعا). ثم قال:

(والياء كذا والواو إن لم يقعا)، قول المكودي: [**نحو قولك يؤيؤ في اسم طائر**] يعني من الجوارح التي تصيد وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذي هو طائر لا يقدر على الطيران في الشتاء، ثم إن قول المصنف إن لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا لو حذفه ما ضره لأن الحكم بأصالة الجميع صرح به في قوله أولاً: واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه، ويؤيؤ ووعوع من أفراد نحو سمسم.

وقوله: [**وفهم من قوله إن لم يقعا الخ**] هذا منطوق النظم ففيه تخليط لا ينبغي.

وقوله: [**كيرمع**] الكاف للتمثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الميم اسم لحجارة رقيقة بيض لامعة. وقوله: [**كصيرف**] اسم للذي يحتال في الأمور.

وقوله: [**كعثير**] قد مر أنه التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم.

وقوله: [**كحذرية**] قد مر أنها قطعة من الأرض غليظة.

وقوله: [**كسلحفية**] بضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء، ومنها سكون اللام وضم الحاء وهي دابة قيل تسميها العامة الفكرون وقيل غيره، ومن فوائد هذه الدابة أن دمها ومرارتها ينفعان للذي برأسه صداع، ومن فوائدها أيضاً أنه إذا اشتد البرد بمكان وجعل رأسها ويداها ورجلاها للهواء وتركت كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع.

وقوله: [**كجهور**] جهور اسم موضع. وقوله: [**كقمحدوة**] بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهي ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس.

وقوله: [**وكما في موضع الحال الخ**] الأولى أن الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق، والتقدير إن لم يقعا وقوعاً مثل وقوعهما في يؤيؤ ووعوعا.

٩٣٢ ـ وَهَـكَـذَا هَمْزٌ وَمِيـمٌ سَبَـقَـا ثَـلَاثَـةً تَـأْصِيـلُهَـا تَحَـقَّـقَـا

يعني أن الهمزة والميم متساويتان في أنهما إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتها نحو: أفضل وأحمر ومكرم ومنطلق، وحمل عليه ما سواه نحو: أفكل ومخلب، وفهم من قوله (سبقا) أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول، وفهم من قوله (تحققا) أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل، أو الياء فيكون وزنه أفعل نحو صيرف، لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل، إلا أن الهمزة إذا وقعت آخراً قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي.

(وهمز وميم) مبتدأ وخبرهما (كذا) و(سبقا) في موضع النعت لـ (همز وميم) و(ثلاثة) مفعول بـ (سبقا) و(تأصيلها) مبتدأ، و(تحققا) في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

٩٣٣ ـ كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَـعْـدَ أَلِـفْ أَكْـثَرَ مِـنْ حَـرْفَـيْنِ لَـفْـظُهَـا رَدِفْ

يعني أن الهمزة تطرد أيضاً زيادتها إذا وقعت آخراً بعد ألف، وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء، وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً ولا آخراً بعد غير ألف، وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم

(وهكذا همز وميم سبقا)، قول كدي: [وحمل عليه الخ] أي بحمل الجامد على المشتق، وأفكل اسم للرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أخذته الرعدة بكسر الراء والمراد بالسبقية في كلام المصنف التصدير لا مطلق السبقية لإخراج نحو سموأل فإن الميم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم بأصالتها فوزنه فعلل بتشديد اللام الأولى.

وقوله: [نحو أيدع] اسم للزعفران. وقوله: [نحو صيرف] هذا المثال مؤخر من تقديم ومحله بعد قوله سابقاً فيعل لأنه مثال له، وكذلك يوجد مقدماً في بعض النسخ المصلحة.

وقوله: [لكن الهمزة الخ] هذا هو الذي يؤخذ من القاموس لأنه ذكره في فصل الياء من باب العين وذلك دليل على أصالة الياء عنده.

وقوله: [إلا أن الهمزة الخ] هذا مستثنى من قول المصنف سبقا، لكن الأولى أن يحذفه لأن المصنف ذكره بعد. وقوله: [سيأتي] أي في البيت بعد متصلاً به ولو قال بدل قوله وسيأتي وإلى ذلك أشار بقوله: كذاك همز آخر بعد ألف ويؤخر الإعراب لكان حسناً.

قول المكودي: [وأربعاء] اسم اليوم المعلوم، ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها.

وقوله: [وعلباء] بكسر العين عصبة لعنق، ثم كان الأولى أن يبدل المصنف حرفين بأصلين لخروج نحو الباء فإن الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الألف أكثر من حرفين مع أن الوزن يقبله.

بأصالتها نحو: كساء ورداء، و(همز) مبتدأ وخبره (كذا) و(آخر) نعت لـ (همز) و(بعد ألف) نعت بعد نعت، و(لفظها) مبتدأ وخبره (ردف) و(أكثر) مفعول بردف والجملة في موضع النعت أيضاً. ثم قال:

٩٣٤ - وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يعني أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: أحدهما أن تكون آخراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عنى بقوله (كالهمز) وذلك نحو: سكران وعثمان وزعفران، وفهم منه أنه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو: عقنقل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد. و(النون) مبتدأ وخبره (كالهمز) والظاهر أن في (الآخر) متعلق بأعني محذوفاً، و(أصالة) مفعول ثان بـ (كفي) وفي (كفي) ضمير مستتر عائد على (النون) وهو المفعول الأول بكفي، وفي (نحو) متعلق بكفي. ثم قال:

٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

يعني أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو: قائمة وقامت، وفي المضارعة نحو: تقوم، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام، والمطاوعة نحو: تكسر وتذكر، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة

وقوله: [والجملة في موضع النعت أيضاً] هذا يقتضي أن الجملة نعت ثالث لهمز، كما أن آخر وبعد ألف كذلك، والحق أنها في محل جر نعت لألف من قوله: بعد ألف. (والنون في الآخر كالهمز)، قول المكودي: [نحو عقنقل] بفتح العين المهملة وبقافين مفتوحين بينهما نون ساكنة وبلام آخراً وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل.

وقوله: [وحجنفل] بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح، والحجنفل الغليظ الشفة من غير الإنسان. قوله: [مفعول ثان بكفي الخ] ومعنى كفي صرف ومنع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه، وإذا صرفت الأصالة هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب.

(والتاء في التأنيث والمضارعة)، قول المكودي: [ولم ينص على زيادتها في حروف الخ] يعني وأما في موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك، وقد مر في جمع التكسير والسين والتا من كمستدع أزل، وأجاب بعض باحتمال دخولها هنا بأن يقرأ نحو بالرفع ويكون معطوفاً على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين، ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التي فيها تاء زائدة وحدها كالتفعيل والافتعال والتقديس والاقتدار، وأما السين فلا تزاد إلا مع التاء هذا مذهب الجمهور، وقال سيبويه: قد تزاد وحدها كما في اسطاع أصله أطاع، وفي البسط والتعريف للمكودي:

والسين لا تزاد في الكلام إلا مع التاء كمستهام
وسيبويه قال في اسطاعا بزيدها إذ أصله أطاعا

والياء في المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لا فرق. و(التاء) مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره، وتزاد التاء، و(في التأنيث) متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

٩٣٦ ـ وَٱلْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ ٱلْمُشْتَهِرَهْ

يعني أن الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقت مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي، و(الهاء) إما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم في قوله (والتاء) و(وقفاً) مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفاً عليها أو مفعول له أي تزاد للوقف ثم مثل بقوله (كلمه) وهي على حذف القول أي كقولك لمه، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني (كلمه) ثلاثة أحرف وهي: كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت، واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بهذا اللفظ في رجز وهو:

وقوله: [وكان ينبغي له أن يذكر الخ] أجيب بجوابين: أولهما أنه لم يبق عليه إلا النون، وأما الهمزة فقد مرت في قوله: وهكذا همز وميم سبقا، والياء قد مرت في قوله: واليا كذا والواو الخ. ثانيهما أن يقال أن كلامه على حذف مضاف تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف بالرفع عطفاً على التاء، وهذا الجواب الثاني مردود كالجواب قبل بدخول السين بأنه يكون قول الناظم: والمضارعة والاستفعال مقطوعاً غيره معطوف على ما قبله فكيف يصح حينئذ عطف والمضارعة الراجعة إلى التاء على التأنيث.

وقوله: [أو فاعل بفعل مضمر الخ] بل هو نائب فعل مضمر بدليل تقديره.

(والهاء وقفاً كلمه)، قول المكودي: [وقد تقدم في الوقف الخ] أي في قوله: وقف بها السكت الخ، وفي قوله: وما في الاستفهام الخ مع ما بعده.

وقوله: [كسائر حروف المعاني] أي التي لها معنى لكنه في غيرها وهو الحرف المقابل للاسم والفعل، والمراد بحروف التهجي في كلامه الحرف الذي بنيت الكلمة عليه لا الحرف الموضوع للتعليم، فصواب الناظم حينئذ أن يمثل بنحو أمهات فإن الهاء فيه زائدة بدليل أمومة، ثم قد يقال للمكودي: اعتراضك صحيح لكن ما أوردته على الناظم هنا يرد عليك في تمثيلك لقوله: والتاء في التأنيث بقامت مع أن التاء من حروف المعاني فما كان جوابك هو جوابه، وأما تمثيله هناك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الإعراب عليها.

وقوله: [وقد ألغزت الخ] هذا اللفظ قد أكثر الناس في الأجوبة عنه، وأحسن ما أجيب به قول سيدي الجد أبي الفيض سيدي حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى:

أهذه جواهر منتظمه في السلك أم أزاهر مبتسمه
في الغصن أم عرائس ملتثمه أم كلمات ألغزت في كلمه

يا قارئاً ألفية ابن مالك وسالكاً في أحسن المسالك
في أي بيت جا من كلامه لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة تضم وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال: (واللام في الإشارة المشتهرة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو: ذلك وتلك وأولئك وهنالك. و(اللام) معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحِظِلَتْ

يعني أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم: حظلت الإبل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون من حظلت دليل على زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة. و(زيادة) مفعول بـ (امنع) و(بلا قيد) متعلق بـ (زيادة) و(ثبت) في موضع الصفة لـ (قيد) و(ان) شرط ويجوز ضبط (تبين) بفتح التاء مبنياً للفاعل

وفي ذلك قلت:

يا فاضلاً فاقت شموس لغزه بدون شك قد سموا بعزه
ألغزت في كلمة منتظمة من قوله والهاء وقفاً كلمه

إلا أن قول المكودي ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه مع قوله في النظم: وإن تشأ فقل ثلاث سلمه كل الناس، والحق أن الكاف في كلمة للتمثيل وهي اسمية فتكون كلمه اشتملت على اسمين وحرفين.

(واللام في الإشارة المشتهرة) أوردوا عليه ما أورده المكودي في هاء السكت وهو أن اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كذي هناك كان ينبغي أن يعترض هنا، والصواب أن اللام تزاد إذا دل الاشتقاق ونحوه على الزيادة وذلك نحو طيسل اسم للعدد الكثير، فاللام زائدة لقولهم طيس، ثم يحتمل أن يقرأ المشتهرة في كلام الناظم بالجر فيكون صفة للإشارة قال الشاطبي: لكنه يوهم أن لنا إشارة أخرى ليست كذلك والأمر بخلافه ويحتمل رفعه صفة اللام، وقال ابن هشام في الحواشي: الحق أن اللام مبتدأ أول والمشتهرة نعت لمبتدأ ثان محذوف، وفي الإشارة خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول والتقدير: واللام زيادتها المشهورة واقعة في اسم الإشارة فيؤخذ منه أنها تزاد في غير اسم الإشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك.

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا حرفاً من حروف الزيادة ليس بالمحل الذي ذكر سابقاً أنه يحكم بزيادتها فهل يحكم له بالزيادة أو بالأصالة؟ فقال: إن قام دليل على الزيادة من أدلة تسعة انظرها في التصريح فاحكم بزيادتها وإلا فيحكم بالأصالة، ومعنى وامنع زيادة احكم بالأصالة وكحظلت مثال لمفهوم إن لم تبين حجة والله أعلم.

وأصله تتبين فحذفت إحدى التاءين و(حجة) على هذا فاعل بـ (تبين) وبضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين و(حجة) على هذا نائبٌ عن الفاعل.

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل تتميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفها أشار بقوله:

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً، وإنما سميت همزة وصل اتساعاً لأنها تسقط في الوصل، وقيل: لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها، وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفهم من قوله (همز) أن همزة الوصل أتي بها همز خلافاً لمن قال هي في الأصل ألف، وفهم من قوله (سابق) أنها لا تكون إلا أولاً، وفهم من قوله (لا يثبت إلا إذا ابتدي به) أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة. و(همز) مبتدأ، و(سابق) نعت له وخبره في المجرور قبله، و(لا يثبت) جملة في موضع النعت أيضاً لهمز، و(إلا) إيجاب للنفي والعامل في (إذا) يثبت، ويجوز ضبط (استثبتوا) بضم التاء الأولى مبنياً للمفعول فيكون الواو

فصل في زيادة همزة الوصل

قول المكودي: [**لأنه من باب زيادة الخ**] وإنما فصله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام.

(للوصل همز سابق لا يثبت)، قول المكودي: [**لأنها تسقط الخ**] علة لقوله اتساعاً، ومعنى الاتساع المجاز وذلك لأنها لما كانت تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء فالأولى أن تسمى بهمزة الابتداء، فأجاب بأنهم عكسوا في التسمية مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ضده.

وقوله: [**وقيل لأن المتكلم الخ**] هذا هو الأحسن وعليه اقتصر السعد في شرح التصريف وهو قول البصريين ولهذا سماها الخليل سلم اللسان، فكان ينبغي للمكودي أن يقدمه على ما قبله، ولا اتساع ولا مجاز على هذا والذي قبله بل على الأول فقط كما قال المكودي.

وقوله: [**أنها لا تكون إلا أولاً**] أي لأنها أتي بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، والمراد بالابتداء أخذ المتكلم في النطق بعد أن كان صامتاً لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كما توهم بعضهم فالزم الابتداء بالساكن مهما أردت النطق بحرف ساكن وهذا في اللفظ وأما في الخط فلا بد من كتابتها.

وقوله: [**وقد ثبت في الوصل ضرورة**] كقول بعضهم:

لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الراقع

ضمير المفعول النائب عن الفاعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح فقال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

يعني أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسي نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو منتهاه. و(هو) مبتدأ عائد على الهمز، و(لفعل) خبره، و(ماض) نعت (لفعل) و(احتوى) في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

٩٤٠ ـ وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو: انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً، و(الأمر والمصدر) مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والأمر والمصدر منه.

ثم انتقل إلى الرابع فقال: (وكذا. أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش، أو على يفعل نحو امض، أو على يفعل نحو نفذ، وهذه فائدة التمثيل، وفهم من المثال أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو يخشى ويرمي وينفذ، فلو كان محركاً لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد فتقول في الأمر منهما قل وعد. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

٩٤١ ـ وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ ـ وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

فأثبت همزة اتسع ضرورة، قال الدماميني: وهو الحق، وقال الشارح: لا ضرورة لأن أول الشطر الثاني كأول البيت، وما أحسن قول بعض الأدباء:

فلا تجعلني مثل همزة واصل فيلحقني حذف ولا راء واصل

فواصل الأول صفة لمن يريد وصل الكلمة التي فيها الهمزة بغيرها فيحذف الهمزة، وواصل الثاني علم على واصل بن عطاء المعتزلي وكان ألثغ لا ينطق بالراء فكان مهما عرضت كلمة فيها راء أبدلها بمرادفها من الكلم كالمطر يبدله بالغيث وكالبر بالقمح، وفي بعض النسخ زائد بدل السابق وكلاهما صحيح، فعلى نسخة سابق تكون الزيادة مأخوذة من الترجمة ومن ثبوتها مرة وحذفها أخرى، وعلى نسخة زائد تكون السبقية مأخوذة من قوله: إلا إذا ابتدى به، وأصل ابتدي ابتديء بهمزة آخراً أبدلت ياء ثم سكنت تخفيفاً كما أبدلت في مائة قالوا مية.

(وفي اسم است ابن ابنم سمع) الاست هو الدبر.

فذكر سبعة أسماء، وفهم من قوله (وتأنيث تبع) أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرىء امرأة وابن ابنة، ومؤنث اثنين اثنتان، أما (اسم) فأصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتنبوا همزة الوصل فتكون عوضاً من المحذوف، وأما است فأصله سته بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل (ابن) بنو ففعل به ما فعل بـ (اسم) و(ابنم) هو ابن زيدت عليه الميم، و(اثنين) أصله ثنين، و(امرئ) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما (أيمن) فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهمزتة زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين، وقوله (وتأنيث تبع) راجع إلى (ابن) مؤنثه ابنة، و(امرىء) مؤنثه امرأة، و(اثنين) مؤنثه اثنتان. وفهم من قوله (سمع) ان دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم، و(في اسم) إلى آخر المجرورات وهو (أيمن) متعلق بـ (سمع) وفي قوله (سمع) ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم. ثم أشار إلى السادس فقال: (وهمز أل كذا) أي والهمزة في أل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في (أل) هو مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ثم بين حكم همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال: (ويبدل مداً في الاستفهام أو يسهل) يعني أن همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني في همزة (أل) وجهان: إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها، وتسهيلها بين الألف والهمزة وقد قرىء بهما آلذكرين. وفهم منه أن غير همزة (أل) من همزة الوصل تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين، وإنما لم تحذف همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة.

قول المكودي: [**وأصل ابن بنو**] أي بالواو وقيل أصله بني بالياء لأنه من بنيت لأن الابن يبنى على الأب كبناء الحائط على الأساس والأول أولى.

وقوله: [**زيدت عليه الميم**] زيادة الميم هنا للمبالغة في البنوة كما زيدت الميم في زرقم مبالغة في الأزرق، وليس الميم بدلاً من الواو لام الكلمة ولو كانت الميم بدلاً من لام الكلمة ما احتيج إلى الإتيان بهمزة الوصل لأنها يؤتى بها عوضاً من اللام المحذوفة.

وقوله: [**أصله ثنين**] هذه العبارة فيها شيء، والأولى أن يقول: أصله ثنيان كجملان لأن مفرده ثني بياء فحذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وأتي بهمزة الوصل عوضاً من المحذوف.

وقوله: [**فحكموا لها بحكم المحذوف**] يعني وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضماً وفتحاً وكسراً، ومثل ذلك نون ابنم تتبع الميم فيما ذكر.

وقوله: [**هذا مذهب البصريين**] وقال الكوفيون: إن همزته قطعية وهو جمع يمين. ثم إن قول المصنف: وتأنيث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف المتعلق والتقدير ومؤنث تبع المذكر فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنان وامرؤ.

و(همز أل) مبتدأ وخبره (كذا) و(مداً) مفعول ثان بـ(يبدل) وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في (يبدل) عائد على (همز أل) و(يسهل) معطوف على (يبدل) أو للتخيير وإنما جعلتها للتخيير وإن كانت (أو) التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أبدلها أو سهلها.

الإبدال

هذا هو النوع الثاني من التصريف. ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً وقد ذكرها في التسهيل، واقتصر هنا على المشهور منها فقال:

(وهمز أل كذا)، قول المكودي: [مذهب سيبويه] يعني في أحد قوليه وله قول آخر بأصالتها وقد مر ذلك.

(ويبدل مداً في الاستفهام أو يسهل) ظاهره أن هذا الحكم خاص بهمزة أل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون في همزة أيمن، وظاهره أنه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام همزة أو غيرها جاز في همزة أل وجهان وليس كذلك لأن ذلك إنما هو إذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف:

وأيمن وأل بذين يبدل ... همزاً في الاستفهام أو يسهل

لأجاد وأفاد والله أعلم.

الإبدال

هو لغة مطلق العوض واصطلاحاً جعل حرف مكان آخر مطلقاً فجعل حرف جنس ومكان فصل أول خرج به العوض إذا كان في غير محل المعوض منه كتاء عدة فإنها عوض من الفاء في غير محلها فلا يسمى ذلك إبدالاً، وأما إن كان في محله فهو عوض وإبدال اصطلاحاً فالعوض حينئذ أعم، ومطلقاً فصل ثان احترز به من القلب فإنه إنما يكون في حروف العلة، إذا علمت هذا تبين لك أن العوض أعم من الإبدال لأنه مهما جعل حرف عوضاً من حرف قيل فيه عوض في مكانه أو في غير مكانه، ولا يقال فيه إبدال إلا إذا كان في مكانه، والإبدال أعم من القلب لأن الإبدال يكون في حروف العلة وغيرها، والقلب لا يكون إلا في حروف العلة ولهذا لا يشكل الفرق بين هذه الثلاثة وكثيراً ما يقع السؤال عنها.

قول كدي: [واقتصر هنا على المشتهر منها] أي التي لا يصح الاستغناء في التصريف عنها، وإبدال غير هذه التسعة من غيره إما شاذ كما في أصيلان بالنون تصغير أصيل باللام على غير قياس، والأصيل الوقت بعد العصر قالوا فيه أصيلان بإبدال نونه لاماً، وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقولهم في علي علج وتسمى عجعجة قضاعة.

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الإبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام: الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف. و(أحرف الإبدال) مبتدأ وخبره (هدأت) والتقدير: وأحرف الإبدال هذه الحروف التي يجمعها قولك (هدأت موطيا) و(موطيا) حال من التاء في (هدأت) ومعنى هدأت سكنت، والياء في (موطيا) بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئاً، ويحتمل أن يكون (موطيا) مفعولاً بـ (هدأت) لأنه يستعمل متعدياً، يقال: هدأت الصبي إذا ضربت عليه لينام والأول أظهر.

ثم شرع في بيان مواضع الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله: (فأبدل الهمزة من واو ويا).

٩٤٤ ـ آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي

يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلها كساو ورداي لأنهما من الكسوة والتردية، وفهم من قوله (آخراً) أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون. وفهم منه أيضاً أن الألف إذا كانت غير زائدة لا يبدلان نحو واو وزاي. وفهم منه أيضاً أن حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم لمتطرفه لأن تاء التأنيث زائدة على الكلمة نحو عباءة. وفهم منه أيضاً أن الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفاً نحو درحاية.

(أحرف الإبدال هدأت موطيا)، قوله المكودي: [ومعنى هدأت سكنت] من السكون ضد الحركة، ومعنى موطيا حينئذ مستوطناً كأنه قال: سكنت أعضائي في الموضع الذي أتخذ موطناً لأقدامي وهو الموضع الذي يسكن الإنسان فيه ويستوطنه كذا قيل، وانظره فقد لا يلائم ما للمكودي بعده، والأولى أن يقرأ هدأت بفتح التاء خطاباً للطالب بأنه إذا وصل هذا المحل فقد أدرك المرغوب، فينبغي أن يسكن روعه واشتياقه لانه لم يبق من المسائل إلا القليل.

وقوله: [يقال هدأت الخ] فيه نظر بل الذي في التصريح أنه يقال: أهدأت الصبي بالهمزة في أوله فيكون هدأت لازماً عدي بالهمز.

وقوله: [وذلك في أربعة مواضع] الحق أنها خمسة والخامس هو قوله: وهمزاً أول الواوين رد، إلا أن الناظم أخره عن قوله: وافتح ورد الهمز ولا موجب له، ويمكن الجواب بأن ما هنا عام في الواو والياء وما يأتي خاص بالواو فلا خامس.

(فأبدل الهمزة من واو ويا آخراً)، قول المكودي: [وفهم منه أيضاً أن حكم الخ] الحق أن هذه إحدى صورتي المنطوق، لأن قول المصنف آخراً يصدق بالآخر حقيقة ككساء وحكماً وهو هذا.

وقوله: [نحو عباءة] بفتح العين نوع من الأكسية، قيل: أصل الهمزة واو وقيل ياء.

وقوله: [نحو درحاية] بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين، واعلم أن هذا

و(الهمزة) مفعول بـ (ابـدل) ومن واو متعلق بـ (ابـدل) و(آخر) منصوب على الظرف، و(اثر) ظرف أيضاً وكلا الظرفين في موضع النعت لواو أو ياء والتقدير: من واو أو ياء واقعتين آخر اثر ألف زيد.

ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: (وفي. فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفي) (ذا) إشارة إلى إبدال الياء والواو همزة وهو في واو وياء وقعتا عيناً لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع. وفهم من قوله (ما أعل عيناً) أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه يصحح نحو: عاور من عور، وصائد من صيد.
ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

٩٤٥ ـ وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي ٱلْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَٱلْقَلاَئِدِ

الإبدال غير مخصوص بالواو والياء فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف حبلى لا أن ألف حبلى غير مسبوقة بألف أخرى، وألف صحراء مسبوقة بألف زائدة فقلبت همزة فراراً من التقاء الساكنين، فقوله في الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألف مزيد أبدل همزة كما ألف

أحسن لشموله لأحرف اللين الثلاثة.

(وفي. فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي) قد مر أن الإعلال أخص من الاعتلال، فإذا كان هنالك واو أو ياء وقلبا ألفاً فيقال لتلك الكلمة فيها القلب معتلة، وإن لم يقلب الواو ولا الياء ألفاً فيقال معتلة غير معلة.

قول المكودي: [لاسم فاعل أعلت الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وفي فاعل على حذف مضاف أي اسم فاعل وهو غير ظاهر لأن عبارة المصنف حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لأن عينه معلة مع أنه مراد فالحق أن المراد بفاعل في النظم صيغته لا اسم الفاعل ليخرج اسم الفاعل إذا كان على غير وزن فاعل، وقد أطلق الناظم فاعل على ما يشمل فاعلة وتثنيتها وجمعها تصحيحاً.

وقوله: [يصحح نحو عاور الخ] لم يجز الإعلال في اسم الفاعل الذي لم تعل عين فعله لأنه لو أعل لالتبس باسم الفاعل من عار وصاد من المعل الفعل وفي هذا مناقشة من وجهين انظرهما في التصريح.
(تنبيه): يكتب قائل وبائع ونحوهما بالياء وهمزة أسفلها على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمز والياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فلحن إذ لو جاز ذلك لجاز تصحيح الواو في قائل: ولأجل هذا لا تنقط هذه الياء. وقد دخل الفارسي على عالم فوجد رقعة مكتوباً فيها قايل بياء منقوطة فقال: خط من هذا؟ فقال العالم: خطي، فقال الفارسي لصاحب له كالمغضب: قد ضاعت خطواتنا إلى هذا، قال مولانا عبد الرحمن المنجرة: هذا من الفارسي حمق وطيش واعتزال.

(والمد زيد ثالثاً في الواحد) إنما وجب إبدال الألف هنا همزة لأنك لو جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع أثرها الألف التي كانت في المفرد، وما بعد ألف التكسير لا يكون إلا مكسوراً والألف

يعني أنه إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلب في الجمع الذي على مثل فعائل همزة وشمل المد بالألف نحو قلادة وقلائد، والياء نحو صحيفة وصحائف، والواو نحو عجوز وعجائز. وفهم منه أن الثالث إذا كان غير مد لم يقلب نحو قسورة وقساور. وفهم منه أيضاً أنه إذا كان مداً غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة. و(المد) مبتدأ وخبره (يرى) و(همزاً) مفعول ثان لـ (يرى) أو حال إذا قدرنا يـرى بمعنى يبصر، و(في) متعلق بيرى، و(في الواحد) متعلق بـ (زيد) و(زيد ثالثاً) حالان من الضمير في (يرى) ويحتمل أن يكون (ثالثاً) حالاً من الضمير في (زيد). ثم أشار إلى الموضوع الرابع فقال:

٩٤٦ ـ كَـذَاكَ ثَـانِي لَـيِّـنَـيْـنِ اكْـتَـنَـفَـا مَـدَّ مَـفَـاعِـلَ كَـجَـمْـعٍ نَـيِّـفَـا

يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة، وفهم من إطلاقه في قوله (لينين) أنه لا يشترط زيادتها ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله، وشمل قولـه (لينين) أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول.

الثانية: أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف.

الثالثة: أن يكون الأول واواً والثاني ياء نحو صايد وصوائد.

لا تقبل الحركة فوجب إبدالها حرفاً من جنسها يقبل الحركة والحرف الذي هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثالثه ياء نحو صحيفة أو واو نحو عجوز.

قول المكودي: [**نحو قسورة**] بفتح القاف اسم للأسد.

وقوله: [**لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة**] فهما حينئذ أصليتان محركان أصالة إذ أصله مثوبة بسكون الثاء وضم الواو ونقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وأصل معيشة معيشة بسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة إلى الساكن قبلها وشذ قولهم معائش بالهمزة، وروي عن نافع والمشهور عنه الياء والكاف في قول المصنف كالقلائد زائدة ضرورة لأن ما أخذ منه أخذ من لفظ مثل فهو كقوله: فصيروا مثل كعصف مأكول وهو أحد الاحتمالات في ليس كمثله شيء

(كذاك ثاني لينين اكتنفا)، قول المكودي: [**في الفصل الذي قبله**] أي في البيت الذي قبله وهو قوله: والمد زيد ثالثاً الخ.

وقوله: [**ان يكونا ياءين نحو نيف الخ**] فيكون حينئذ أصله نييف بياءين من ناف ينيف، والذي في القاموس والشاطبي أنه من ناف ينوف فيكون حينئذ مثالاً للصورة الرابعة، والنيف ما زاد على العقد.

وقوله: [**نحو صايد**] بإبقاء الياء لكون الفعل الذي هو صيد غير معل، فلا يعل اسم الفاعل كما مر في

الرابعة: أن يكون الأول ياء والثاني واواً نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد يجود.

ومثل بما حرف العلة فيه ياءان وهو نيف ووزنه فيعل فالياء الأولى زائدة وعينه ياء لأنه من ناف ينيف إذا زاد فاجتمعت ياءان وأدغمت الأولى في الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصورة همزة وإن كان أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة. وفهم من قوله (مد مفاعل) أنها لا تقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت عن الطرف لم تقلب نحو طواويس. و(ثاني لينين) مبتدأ وخبره (كذاك) وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، و(اكتنفا) في موضع النعت لـ (لينين) و(مد) مفعول بـ (اكتنفا) ومعنى اكتنفا أحاطا، و(نيفاً) مفعول بـ (جمع) لأنه مصدر جمع. ثم ان إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٤٧ ـ وَافْتَـحْ وَرُدَّ الْهَمْـزَ يَـا فِيـمَا أُعِـلْ لَامـاً وَفِي مِـثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُـعِـلْ

يعني أن الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما هي فيه معل اللام يجب فتحها وقلبها ياء إن كانت في المفرد غير واو سالمة، وواواً إن كانت في المفرد واواً سالمة، فالألف واللام في الهمزة للعهد

مفهوم قوله: وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفي، والواو في صوائد هي ألف صايد عملاً بقوله سابقاً: والألف الثاني المزيد يجعل واواً.

وقوله: [كجيد] أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ، ونظير ذلك سيد.

وقوله: [نحو طواويس] جمع طاوس اسم لطائر معلوم، فالواو الأولى في الجمع هي الألف التي كانت في المفرد لقوله: كذا ما الأصل فيه يجهل أي الألف المجهولة الأصل تقلب واواً مثل ما مر، والواو في الجمع هي الواو الناشئة عن ضم واو المفرد.

وقوله في التوطئة: [ثم ان ابدال ثاني اللينين الخ] الحق في التوطئة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة إذا لم تكن اللام في المفرد معلة وإلا فالحكم ما أشار إليه بقوله: على أن توطئته قاصرة على ثاني اللينين اللتين اكتنفا ألف مفاعل مع أنه عام في تلك الصورة وفي التي قبلها كما تقرر به بعد.

(وافتح ورد الهمز يا) هذا الكلام في إبدال الهمزة واواً أو ياء عكس ما كان الكلام فيه. قول المكودي: [إن كانت في المفرد الخ] اسم كانت يعود على اللام لا على الهمزة كما توهمه العبارة.

وقوله: [غير واو سالمة] منطوقة بأن كان لام الكلمة ياء أو واواً لكنها غير سالمة، وعدم سلامة الواو إما في المفرد كمطية الآتي أو سلمت الواو في المفرد ولم تسلم في الجمع إلا أنه من باب كذاك ثاني لينين كزوايا، فهذه صور ثلاث، وقد أدخل المكودي صورة رابعة في قول المصنف فيما أعل لاماً وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة وهذا مبني على قول من يقول إن الهمزة حرف علة وإليه ذهب الفاسي، وقيل شبيهة بحرف العلة

المتقدم، وشمل ما استحق الهمزة لكونه مداً زائداً في المفرد ولامه ياء، وما استحق الهمزة لكونه مداً زائداً في المفرد ولام الكلمة واو، وما استحق الهمزة لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة.

فمثال الأول: هدية وهدايا أصله هدائي استثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا.

ومثال الثاني: مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطى يمطو فعل به ما فعل بهدايا.

ومثال الثالث: زاوية وزوايا ففعل به أيضاً ما فعل بهدايا.

ومثال الرابع: خطيئة وخطايا أصله خطائيء بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس

والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة والصحيح ما للجمهور، وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام.

وقوله: [وواواً إن كانت الخ] واواً وكلامه بالنصب معطوف على ياء مدخول لفتحها وقلبها.

وقوله: [للعهد المتقدم] في قوله همزاً يرى في مثل كالقلائد مع ما بعده.

وقوله: [ولام الكلمة واو] يعني غير سالمة في المفرد بدليل تمثيله بمطية.

وقوله: [لكونه اكتنفه لينان] الأولى لكونه ثاني لينين اكتنفا مد فاعل.

وقوله: [أصله هدائي] أي بعد قلب الياء همزة وإلا فأصله الأصيل هدايي بياءين إحداهما ياء فعلية والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: والمد زيد الخ فصار هدائي إلى آخر ما للمكودي. وقوله: [فصار هدايا] أي بعد أربعة إعمالات: قلب الياء همزة، ثم قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء لام الكلمة ألفاً، ثم قلب الهمزة ياء.

وقوله: [فالياء الثانية فيه أصلها واو الخ] فأصل مطية المفرد وهي الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون الخ فيقال في الجمع الأصلي مطايو بياء بعد الألف ياء فعيلة وبواو ولام الكلمة، ثم تقلب الواو لتطرفها اثر كسرة، ثم تقلب الياء بعد الألف همزة لقوله: والمد زيد ثالثاً الخ، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء آخراً ألفاً، ثم الهمزة ياء فلم يصر مطايا إلا بعد خمسة أعمال، وفي المكودي إجحاف.

وقوله: [وزوايا] أصله زواوي بواوين: الأولى مقلوبة عن ألف زاوية المفرد، والثانية عين الكلمة والياء لام الكلمة نفعل به ما فعل بهدايا ففية أربعة إعمالات إلا أنه من باب كذاك ثاني لينين الخ.

وقوله: [أصله خطائيء بهمزتين] أصله الأصيل خطايئي بياء وهمزة فالياء هي ياء خطيئة المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله: والمد زيد الخ فصار خطائي بهمزتين إلى آخر ما للمكودي فلم يصر خطايا إلا بعد خمس أعمالات.

وقوله: [على قياس الهمزتين] هذا القياس هو الآن في قوله: ما لم يكن لفظاً أتم فذاك ياء مطلقاً جا.

الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد ما قبلها في هدايا فصار خطاءي فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء.

وأما هراوي جمع هراوة فأصله هرائو فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد، فالواو في هراوي ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوي هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً. و(الهمز) مفعول بـ (رد) وهو مطلوب لـ (افتح) فهو من باب التنازع، و(يا) مفعول ثان برد، و(فيها) متعلق برد، و(لاماً) تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فما أعل لامه، و(في مثل) متعلق بـ (جعل) وفي (جعل) ضمير مستتر عائد على (الهمز) و(واواً) مفعول ثان بـ (جعل). ثم قال:

٩٤٨ ـ وَاواً وَهَمْزاً أَوَّلَ ٱلْوَاوَيْنِ رُدْ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِيَ الأَشُدْ

يعني رد أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعل كووفي الأشد فإن أصله وافى وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان فاجتماعهما في ووفي غير معتد به، فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها همزة، فمثال ما

وقوله: [فأصله هرائو] وأصله الأصيل هراوو بواوين: الأولى بدل من ألف هراوة، والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: والمد زيد ثالثاً إلى آخر ما للمكودي، ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها اثر كسرة، ثم قلبت الأولى همزة، والهراوة العصا الضخمة، فلم يصر هراوي إلا بعد خمس إعمالات.

وقوله: [ليناسب الجمع المفرد] بيان المناسبة أن الواو بعد الألف في المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف في الجمع وإن كانت الواو غير الواو.

(وهمزاً أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها، إلا أن الإبدال هنا خاص بالواو فكان ينبغي للناظم أن يقدمه على قوله: وافتح ورد الهمز الخ، وقدمه الموضح تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [ولم يجتمع في فعل الفاعل] الذي هو وافي واوان بل واو وألف، فدل على أن الواو الثانية في فعل المفعول غير أصلية وإنما هي عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض.

وقوله: [فلم يبق للواو الأولى الخ] ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوه، وإنما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو في الثقل، وهذا من المكودي تنكيت على الناظم المقتضي عدم جواز الإبدال حينئذ وليس كذلك، وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذي هو رد المقتضي للوجوب فيكون النفي الذي هو غير متسلطاً على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد.

يجب إبدالها أواصل في جمع واصله أصله وواصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أواصل.

و(همزاً) مفعول ثان بـ (رد) و(أول) مفعول أول، (وفي بَدْء) متعلق بـ (رد) و(بدء) مصدر مضاف إلى المفعول وهو (غير) و(غير) مضاف إلى (شبه) و(شبه) مضاف إلى (ووفي الأشد) والأشد عند سيبويه جمع شدة، وقال ابن عباس: الأشد ثلاث وثلاثون سنة.

ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة، ومتحركتان، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٤٩ - وَمَــدّاً آبْــدِلْ ثَــانِي آلْهَمْــزَيْنِ مِنْ كِــلْمَــةٍ انْ يَسْــكُــنْ كَــآثِــرْ وَائْــتَـمِــنْ

يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب إبدال الثانية مداً مجانساً لحركة ما قبلها، فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً نحو آثر وآمن أصله أأثر وأأمن بهمزتين، وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو إيلاف، وإن كانت ضمة أبدلت واواً نحو أوتمن وأوتي، وفهم منه أن الهمزة الساكنة إن لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفهم منه أيضاً أنهما لو لم يكونا في كلمة واحدة لم تجب إبدالها نحو يا قراء ائتوا، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يقال عند النحويين في أأنذرتهم أنهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وأما القراء فيجعلون

وقوله: [**قلبت الأولى همزة الخ**] أي وجوباً كما يؤخذ من الأمر في النظم، ووجه وجوب القلب أنه إذا لم يقلب اجتمع مثلان في أول الكلمة ولا يمكن الإدغام وذلك إنما سمع في الصحيح في ألفاظ قليلة نحو ددن، وإذا قل في الصحيح امتنع وجوده في المعتل، ولم يذكر المكودي مفهوم بدء ومفهومه أن الواوين إذا كانا غير مصدرين لا تقلب الأولى وهو كذلك نحو هووي ونووي في النسب إلى هوى ونوى، وفي مثال الناظم إشارة إلى أن الطالب إذا بلغ إلى هذا المحل ومر بجد واجتهاد فقد وافى وبلغ وأدرك الأمر الأقوى واليد الطولى في علم النحو، فالمراد بالأشد الأقوى.

وقوله: [**وقال ابن عباس**] أي في قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغ أشده﴾.

(ومداً ابدل ثاني الهمزين من كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت والأبيات الثلاثة بعد متصلة بقوله: وافتح ورد الهمز يا الخ كما فعل الموضح تنكيتاً عليه، لأن جميع ذلك في إبدال الهمزة حرف علة ولا وجه للفصل بإبدال الهمزة من حرف العلة.

قول المكودي: [**نحو آثر**] من آثره بكذا يؤثره إذا خصه بأمر، وآمن بفتحها بمعنى أمن بالتشديد، وإنما وجب إبدال الثانية حرف علة من غير ندور لأن الهمزة من حروف الحلق والنطق بها عسير، فإذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر، وإنما خص القلب بالثانية لأن العسر حصل بها.

وقوله: [**يا قراء ائتوا**] أصل ائتوا قبل اتصال يا قراء به ائتوا بهمزتين الثانية ساكنة تقلب ياء لقوله:

ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضاً نحو أأتمن فإن الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل. و(مداً) مفعول ثان بـ (ابدل) و(ثاني الهمزتين) مفعول أول، و(من كلمة) متعلق بـ (ابدل) و(ان يسكن) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه.

ثم انتقل إلى الهمزتين المتحركتين وهي تسعة أنواع لأن الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاث في ثلاث تسعة، وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

٩٥٠ ـ إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أوْ فَتْحٍ قُلِبْ   وَاواً وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان: إحداهما تقلب فيها واواً وذلك بعد ضمة نحو أويدم في تصغير أدم أصله أأيدم، أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم. والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو إيم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه إأمم فتنقل حركة الميم الأولى للهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصير إأم فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول ايم. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

٩٥١ ـ ذُو ٱلْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّْ   وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياء مطلقاً أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والحاصل ثلاث صور:

ومداً أبدل ثاني الهمزين من. كلمة ان يسكن، فلما اتصل به يا قراء حذفت الهمزة الأولى من ائتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان: همزة قراء وهمزة ائتوا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونها في كلمتين.

وقوله: **[وكذلك أيضاً في أأتمن]** بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وأصله قبل دخول همزة الاستفهام ائتمن بهمزتين: الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبني للمفعول، والثانية فاء الكلمة ساكنة أبدلت الثانية واواً من جنس حركة الهمزة التي قبلها، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة الساكنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين.

وقوله: **[ومن كلمة متعلق بابدل]** الأولى حال من الهمزتين.

(إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً)، قول المكودي: **[نحو إيم]** بكسر الهمزة وفتح الياء.

وقوله: **[إأمم]** بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح الميم. (فإن قلت): أم المبني منه هذا الوزن إنما فيه همزة واحدة وإأمم فيه همزتان. (قلت): أجيب بأنه لما قيل لك زن من الثلاثي الذي هو أم وزن الرباعي الذي هو اصبع تعين تضعيف الفاء وهي الهمزة هنا.

(ذو الكسر مطلقاً كذا)، قول كدي: **[مضارع أأنته]** أشار بهذا إلى أنه مضارع الرباعي وأصله أأنى بهمزتين مضمومة فساكنة فنقلت حرك النون للهمزة الساكنة وأدغمت النون في النون ثم قلبت الهمزة

الأولى: مكسورة بعد فتحة نحو أيمة في جمع امام أصله أأيمة فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصار أأمة فأبدل من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة نحو إيم في بناء مثل إصبع من أم بكسر الهمزة والياء فتقول فيه أأم فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب.

الثالث: مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننته أي جعلته يئن ففعل به كما فعل فيما تقدم.

ثم انتقل إلى المضمومة فقال: (وما يضم. واواً أصر) يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واواً مطلقاً فشمل أيضاً ثلاثة أنواع: مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً. الثاني: مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل أبلم. الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو اوم إذا بنيت من أم مثل أصبع بكسر الهمزة وضم التاء فتفعل في ذلك كما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والإبدال والقلب.

والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واواً في خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله: (ما لم يكن لفظاً أتم).

٩٥٢ ـ فَـذَاكَ يَـاءً مُـطْلَقـاً جَـا وَأَؤُمّْ ... وَنَـحْـوُهُ وَجْـهَـيْنِ فِي ثَـانِـيـهِ أَمّْ

يعني أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً قلب ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع: أن يكون بعد فتحة أو

المكسورة ياء فصار أين وهو من الأنين الذي هو الوجع، وأما إن كان من الثلاثي فيجوز فيه وجهان الإبدال والتصحيح عملاً بقوله بعد وأوم ونحوه وجهين في ثانيه أم.

(وما يضم واواً أصر)، قول المكودي: [نحو أوب جمع أب] مثل فلس وأفلس.

وقوله: [مثل أبلم] بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام فتقول أؤمم، ثم قل نقلت ضمة الميم للهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً، وأبلم جريد النخل وقيل فرع الشجر مطلقاً.

وقوله: [وهذا ما لم الخ] أشار المكودي بهذه التوطئة إلى أن هذا القيد الذي ذكر المصنف عام في الهمزتين السابقتين الساكنة والمتحركة.

وقوله: [آخر الكلمة فإن كانت آخر الكلمة] تبع في التعبير بآخر في الموضعين ظاهر عبارة المصنف بأتم، والصواب إبدال آخر في الموضعين بلام كما ستعرف وجهه.

(ما لم يكن لفظاً أتم)، قول المكودي: [إذا كان متطرفاً] تبع في ذلك أيضاً تعبير المصنف بأتم وهو

بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون: فمثال الأول: إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأي وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. ومثال الثاني: أن تبني من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصاً والأصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التي قبلها لتصح الياء فصار قرئي فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت وبقي منقوصاً. ومثال الثالث: أن تبني من قرأ مثل زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئياً وقرئياً. ومثال الرابع: أن تبني قرأ نحو قمطر فتقول قرأى، وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة.

يوهم أن هذا الحكم خاص بالهمزة المتطرفة وليس كذلك بل المعتبر كونها لاماً سواء كانت متطرفة كسائر أمثلة المكودي أو غير متطرفة، كما إذا بنيت من قرأ وزن سفرجل فتقول قرأأأ بثلاث همزات: الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة بحسب العوامل ثم تبدل الثانية ياء وتصحح الهمزة الأولى والثالثة وإنما وجب إبدال الثانية فقط مع أن كل همزة من الثلاث لام الكلمة لأنه إن أبدلنا الأولى يبقى اجتماع همزتين وإن أبدلنا الثالثة فكذلك فيبقى الثقل بحاله فأبدلنا الثانية وهي لام غير طرف، وتعليل الأزهري غير ظاهر، والناظم والمكودي يوهمان أن الذي يقلب ياء الهمزة الأخيرة المتطرفة وليس كذلك لبقاء الثقل، فلو قال المصنف بدل لفظاً لاماً لسلم من الإيهام وشمل المتطرفة وغيرها.

وقوله: [مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الأخيرة ياء فصار قرأى تحركت الياء الخ فقلبت ألفاً] يعني ويصير اسماً مقصوراً على وزن سلمى يعرب إعراب المقصور كموسى.

وقوله: [مثل برثن] على وزن قنفذ وهو الكف مع الأصابع ومخلب الأسد قاله في القاموس، ونص في المصباح على أنه بالثاء المثلثة.

وقوله: [والأصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التي قبلها لتصح الياء فصار قرئي فاستثقلت الخ] هكذا في بعض نسخ المكودي المصلحة وهو الصواب، وفي غالب النسخ ما نصه: والأصل قرؤ أو كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الخ وهي نسخة فاسدة لأنه لا وجه لذكر الواو في الأصل ولا في الحالة الراهنة.

وقوله: [فتقول قرء] بهمزة واحدة مكسورة كالقاف وأصله قرئيء بهمزتين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرف فيصير قرئي بياء محركة منونة فتقول: استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لذلك كما فعل بقاض والزبرج مر أنه السحاب الرقيق والذهب، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها أن القاف في الأولى مضمومة وهنا مكسورة.

وقوله: [فتقول قرأى] يعني بالياء وأصله قرأأ بهمزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء.

وقوله: [هو القسم الثالث الخ] أعني أحد الأقسام الثلاثة المذكورة في التوطئة لقوله: ومدأ أبدل ثاني الخ.

ثم قال: (وأؤم. ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أأمم بمعنى أقصد وأوم، وفهم منه أن ذلك جائز أيضاً في نحو أئن مضارع أن إذ لا فرق، وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها.

وقوله (أن يفتح) شرط وفاعل (يفتح) ضمير مستتر عائد على الهمز، و(أثر) ظرف متعلق بـ (يفتح) و(قلب) جواب الشرط، و(واواً) مفعول ثان لـ (قلب) وفاعل (ينقلب) ضمير عائد على الهمزة أيضاً، و(ياء) حال من فاعل (ينقلب) وهو الضمير، و(إثر كسر) ظرف متعلق بينقلب، و(ذو الكسر) مبتدأ، و(كذا) خبره، و(مطلقاً) حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و(ما) مفعول أول بـ (أصر) وهي موصولة وصلتها (يضم) و(واواً) مفعول ثان بـ (أصر) و(ما) ظرفية مصدرية، و(لفظاً) خبر (يكن) و(أتم) فعل ماض وهو في موضع النعت لـ (لفظاً) و(فذاك) مبتدأ وخبره (جا) و(ياء) حال من فاعل (جا) وهو عائد على الهمز، و(أؤم) مبتدأ، و(نحوه) معطوف عليه، و(أم) فعل أمر من أم، و(وجهين) مفعول بـ (أم) والجملة من (أم) ومعموليها خبر (أؤم) ويجوز أن يكون (أؤم ونحوه) بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره (أم) وهو أحسن. ثم قال:

٩٥٣ ـ وَيَـاءً اقْـلِبْ أَلِـفـاً كَسْراً تَـلاَ أَوْ يَـاءَ تَـصْـغِـيرٍ بِـوَاوٍ ذَا افْـعَـلاَ

(وأؤم. ونحوه وجهين في ثانيه أم) هذا تقييد لوجوب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال: محل وجوب القلب في الثانية المتحركة على تفصيله السابق ما لم تكن الأولى همزة التكلم في مضارع من الثلاثي وإلا جاز وجهان كما أشار إليه بقوله: وأؤم ونحو الخ.

قول المكودي: [في الفعل المضارع] يعني مضارع الثلاثي، وأما مضارع أننته الرباعي فقد مر في قوله: ذو الكسر أنه يجب فيه الإبدال.

وقوله: [كأنها قائمة بنفسها] ضميرها في كأنها عائد على همزة المضارع أي فكأن الهمزتين من كلمتين وهي علة غير ظاهرة، والأولى تعليل المرادي وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام.

وقوله: [وفاعل يفتح] الصواب ونائب فاعل يفتح. وقوله: [وياء حال من فاعل ينقلب] الحق أنه مفعول مقدم بينقلب لأن ينقلب مطاوع قلب وقلب متعد إلى اثنين فمطاوعه يتعدى لواحد.

وقوله: [حال من الضمير المستتر في الاستقرار] الأصح أن الضمير انتقل وسكن في الجار والمجرور أو الظرف.

وقوله: [ولفظاً خبر يكن] مثله في المعرب والذي في البهجة أن خبر يكن أتم وهو الظاهر، والتقدير حينئذ ما لم يكن الهمز الثاني أتم اللفظ والكلمة التي هو فيها.

(وياء اقلب ألفاً كسراً تلا) حاصل ما ذكره المصنف في إبدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء في موضعين أشار لهما هنا، والواو تقلب ياء في عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة في مواضع

يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصابيح في جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة. والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة. و(ألف) مفعول أول بـ (اقلب) و(ياء) مفعول ثان، و(كسراً) مفعول بـ (تلا) و(تلا) ومعموله في موضع النعت لـ (ألفاً) و(أو ياء تصغير) معطوف على كسراً والتقدير: اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء. ثم قال: (بواو ذا افعلا).

٩٥٤ ـ فِي آخِـرٍ أَوْ قَبْـلَ تَـا التَّـأْنِيثِ أَوْ زِيَـادَتَيْ فَـعْـلَانَ ذَا أَيْـضـاً رَأَوْا

يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخر، إما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير، فالأول نحو: رضي وقوي أصلهما رضو وقوو لأنهما من الرضوان والقوة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة. والثاني نحو: جرى في تصغير جرو فأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير.

مختلفة، وسيأتي أن الموضع العاشر يؤخذ من كلامه بالأحرى وتبدل الواو من الألف في مسألة واحدة أشار لها الناظم بقوله: ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف، وتبدل الواو من الياء في أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة في قوله: ويا كموقن، وفي قوله: وواواً اثر الضم رد اليا متى الخ، مع قوله: من لام فعلى الخ، والرابعة هي مفهوم وصفاً من قوله: وإن تكن عيناً لفعلى وصفاً، ومفهومه أن فعلى إذا كان اسماً وجب قلب الياء واواً نحو طوبى وتبدل الألف من أختيها الواو والياء فيها أشار له بقوله: من واو أو ياء بتحريك أصل الخ.

قول المكودي: **[في موضع النعت لألفا]** هذا هو الصواب وفي بعض النسخ نعت لكسراً وهي فاسدة. وقوله: **[وأو ياء تصغير معطوف على كسر]** وهو الصواب وفي بعض النسخ معطوف على ألفا بدل كسر وهو سبق قلم.

(بواو ذا افعلا. في آخر) هذا هو الموضع الأول من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء.

قول كدي: **[وكانت لتطرفها الخ]** هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان الواو في رضو وقو، وقيل القلب متعصبة بالحركة وما قبلها متحرك فما موجب قلبها، فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطلت قوتها.

وقوله: **[توصلاً للخفة]** يوجد في بعض النسخ ما نصه: والثاني نحو جري في تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ، ويوجد في بعض النسخ اتصال، وفهم بقوله توصلاً للخفة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير النسخة الأولى التي فيها الزيادة، وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع

وفهم من قوله (في آخر) أنها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عوض وحول، ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال وعلى ذلك نبه بقوله: (أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجية أصله شجوة لأنه من الشجو فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء، ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن تبني من الغزو مثل ضربان فتقول غزيان فأعل أيضاً لعدم الإعداد بالألف والنون، و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بـ (افعلا) و(بواو) و(في آخر) متعلقلان بـ (أفعلا) و(أو قبل) معطوف على (في آخر) و(زيادتي فعلان) معطوف على تاء التأنيث. ثم قال: (ذا أيضاً رأوا).

٩٥٥ ـ فِي مَصْـدَرِ ٱلْمُعْتَـلِّ عَيْنـاً وَٱلْفِعَـلْ مِنْـهُ صَحِيـحٌ غَـالِبـاً نَحْـوُ ٱلْحِـوَلْ

يعني أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب إعلاله، وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب في عينه التصحيح، وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قياماً، والمزيد نحو انقاد انقياداً واحترز

قوله فيما سيأتي: إن يسكن السابق من واو وياء الخ، ولعله لأجل كونها تكراراً لم يذكرها الموضح وأسقطها المكودي على ما في غالب النسخ.

(أو قبل تا التأنيث)، قول المكودي: **[لأنه من الشجو]** أي الذي هو الحزن لأن المراد بالشجية الطبيعة.

وقوله: **[مثل ضربان]** بفتح الضاد وكسر الراء وهي دويبة صغيرة منتنة الرائحة قيل هي التي تقول لها العامة الخنفساء. (تنبيه): قال أبو إسحاق الشاطبي: أغفل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة إلا وتقلب ياء وهي المسألة الخامسة عند الموضح فتكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطي ونصه:

والـواو إن يسكن ومـا قبـل انكسر فـاقلبـه يـاء نحـو ميـزان اشتهـر

قال أبو عبد الله الصغير: الحق أنه مستفاد من قوله بواو ذا افعلا في آخر من باب أحرى لأن الواو إنما أبدلت في رضي ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما ظنك بلازمة السكون، وقال بعض: هو مأخوذ من قوله: وياء كموقن بذا لها اعترف لأنه ضده والعلة في موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة، وفي ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلا بد من القلب في كل منهما، وعلى كل فهذه هي المسألة العاشرة من المسائل التي تبدل فيها الواو ياء فلم تبق على الناظم.

وقوله: **[وبواو وفي آخر متعلقان الخ]** الحق أن في آخر متعلق بمحذوف نعت لواو تقديره بواو واقع في آخر.

(ذا أيضاً رأوا. في مصدر) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها إبدال الواو ياء.

قول المكودي: **[يعني ان ما كان من مصدر الخ]** الحق في العبارة أن يقول يعني أنه يجب قلب الواو ياء

بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذاً فإنه لا يعل لكون فعله غير معل. وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: (والفعلِ منه صحيح غالباً) لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب في نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولاً، وعاد المريض عوداً. و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بـ(رأوا) و(في مصدر) في موضوع المفعول الثاني لـ(رأوا) وأطلق المعتل على المعل فإن المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعل، و(عيناً) تمييز، و(الفعل) مبتدأ، و(منه) في موضع الحال من الفعل، و(صحيح) خبر الفعل، و(غالباً) حال من الضمير في (صحيح). ثم اعلم أن جمع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام: فعال وفعلة وفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

أيضاً في مصدر الفعل الذي أعلت عينه بشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف، وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً، وبقي على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودي بقياماً وانقياداً أصلهما قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

وقوله: [من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذاً] قال تعالى: ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً﴾ أي ملاذاً يستتر بعضكم بعضاً حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع المصطفى ﷺ من غير أن يشعر به والذهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير إذنه حرام وأولوا ملاذاً بملاوذاً لأن لواذاً مصدر حال من الواو في يتسللون ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع، لكن الواجب على المكودي أن يقول: واحترز بالمعل الخ بدون تاء ليخرج نحو لواذاً، وأما لواذاً أيضاً فهو معتل لكنه غير معل، ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير الناظم وسيقول: وأطلق المعتل على المعل وهذا على نسخة المكودي معتل في النظم بالتاء وفي بعض النسخ المعل بحذفها ولا إشكال حينئذ والوزن يقبل كلاً منهما، وبقي على كدي مفهـوم غالبـاً في النظم ومفهومه أنه قد جاء الإعلال والقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير غالب، ومنه قراءة نافع وابن عامر قوله تعالى في سورة النساء: التي جعل الله لكم فيها الأصل قوماً بالواو، ومفهوم القيد الذي بقي على الناظم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعل نحو راح رواحاً فلا تقلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين.

وقوله: [ومنه في موضع الحال من الفعل] يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين، والحق أنه حال من الضمير المستتر في صحيح الفاعل به العائد على الفعل.

وقوله: [وغالباً حال من الضمير في صحيح] لا معنى له لأن ضمير صحيح الفعل فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحاً، والصحيح أنـه حال من التصحيـح المفهوم من صحيـح أو منصوب عـلى إسقاط الخافض.

وقوله في التوطئة: [أو اعتلت] الأولى التعبير بأعلت بدل اعتلت.

٩٥٦ ـ وَجَمْـعُ ذِي عَـيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَنْ ۞ فَـاحْكُمْ بِـذَا الإِعْـلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

يعني أن جمع المفرد المعل من جمع الثلاثي المعتل العين أو الساكنها يحكم له بالإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو: دار وديار وثوب وثياب، فالإشارة بذا إلى الإعلال السابق في الفعل المعل. وفهم من قوله (وجمع) أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو: صوان وصوار. وفهم من قوله (أعل وسكن) أن عين المفرد إذا لم يعل ولم يسكن لم يعل الجمع نحو: طويل وطوال، ويجوز رفع (جمع) على أنه مبتدأ والخبر في قوله (فاحكم) ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره (احكم) و(جمع) مصدر مضاف إلى المفعول، و(أعل أو سكن) في موضع النعت لـ (عين) ومعنى (عن) ظهر وعرض. ثم انتقل إلى الثاني والثالث بقوله:

٩٥٧ ـ وَصَـحَّـحُـوا فِـعَـلَةً وَفِي فِـعَـلْ ۞ وَجْـهَـانِ وَالإِعْـلَالُ أَوْلَى كَـالْحِيَـلْ

يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء

(وجمع ذي عين أعل أو سكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي تبدل فيها الواو ياء.

قول المكودي: [**نحو دار وديار وثوب وثياب الخ**] أصل دار المفرد دور بفتح الواو وأصل ديار وثياب لجمع دار وثواب، لكن لما كان ما قبل الواو مكسوراً في الجمع وكانت الواو في المفرد معلة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو.

وقوله: [**نحو صوان**] القاموس: صوان الثوب وصيانة مثلثين ما يصان فيه.

وقوله: [**وصوار**] بالراء آخراً وفي صاده وجهان: الضم كغراب والكسر ككتاب والصوار القطيع والجماعة من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك كما في القاموس.

وقوله: [**والخبر في قوله فاحكم**] وتكون الفاء حينئذ زائدة على غير مذهب سيبويه لأن الفاء لا تزاد عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قول القائل: وقائلة خولان فانكح فتاتهم. أن خولان خبر لمحذوف أي هذه خولان، وجعل فانكح مستأنفاً ولم يجعله خبراً.

وقوله: [**يفسره احكم**] أي يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير: أعل جمع ذي عين الخ والفاء أيضاً زائدة ولا يصح جعلها شرطية وإن قاله الشاطبي، وجعل التقدير: مهما يكن من شيء فاحكم بذا الإعلال فيه لأن الفاء جواب الشرط لها الصدارة فتمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وقوله: [**وجمع مصدر الخ**] فيه نظر لأن المراد بالجمع اللفظ المقابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لأن المصدر معنى من المعاني ولا يحكم على المعنى بالإعلال ولا غيره.

(وصححوا فعلة)، قول المكودي: [**لعدم الألف ولحاق التاء الخ**] كل من عدم الألف ولحاق التاء علة لشيء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمكودي: لم لم يجب الإعلال في فعلة؟ فأجاب بقوله: لعدم الألف فيها وذلك أن الألف لما لم توجد قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت. ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يجب الإعلال فلم لم يجز؟ فأجاب بقوله: للحاق التاء الخ، وبيانه أنه انضم إلى عدم

إذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو: عود وعودة وزوج وزوجة، وإذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال، والإعلال أولى نحو: حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حاجة وحوج، ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت بفعل وبفعلة وبغير ألف، فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف. و(فعلة) مفعول بـ (صححوا) والواو في (صححوا) عائد على العرب، و(وجهان) مبتدأ والخبر في المجرور قبله، و(والإعلال أولى) جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٩٥٨ ـ وَٱلْـوَاوُ لَامـاً بَعْـدَ فَتْـحٍ يَـا انْقَلَبْ كَـالْمُـعْـطَيَـانِ يُـرْضَـيَـانِ وَوَجَـبْ

يعني الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها فتحة وجب قلبها ياء، وشمل قوله (لاماً) ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله (كالمعطيان يرضيان) فالمعطيان أصله المعطوان لأنه من عطى يعطو إذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل

موجب الإعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث وكان ينبغي للمكودي أن يؤخر العلة عن المثالين.

وقوله: [نحو عود] بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذي جاوز في السن البازل، والبازل هو الذي له سبع سنين قاله في التصريح، والذي في القاموس أن البازل هو الذي دخل في السنة التاسعة.

وقوله: [وزوج وزوجة] الزوج ثوب يجعل على الهودج والهودج القبة التي تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء، وأما الزوج الذي هو البعل فجمعه أزواج.

وقوله: [نحو حاجة وحوج] جعل الموضح هذا شاذاً تنكيتاً على الناظم، فإن تعبيره بأولى يقتضي أن التصحيح مطرد إلا أنه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ، وقد اعترض على الناظم بأنه فرق بين فعلة وفعل مع أن الإعلال فيهما واجب إذا وجدت الألف ووجوب تركه إذا لم توجد الألف ولذا قال الموضح: وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة.

(والواو لاماً بعد فتح يا انقلب) هذا هو الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها قلب الواو ياء.

قول المكودي: [وكانت رابعة فصاعداً] قيل هذا الشرط مأخوذ من المصنف لأن الكاف في كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق والتقدير: انقلب انقلاباً مثل الانقلاب في المعطيان، وأما يرضيان فالأخذ منه مبني على الاعتداد بحرف المضارعة.

وقوله: [كما مثل] هذا سهو منه رحمه الله لأن الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلاً لأن بعد الواو في مثاليه الألف والنون وهما ألزم للكلمة من تاء التأنيث كما سيقوله المكودي في قول الناظم كياء بان من رمى كمقدرة.

وقوله: [نحو المعطاة] أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عملاً بما هنا فصار المعطية ثم قد نقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار المعطاة.

على اسم الفاعل وهو المعطي -لأن في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه، و(يرضيان) أصله يرضوان لأنه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو رضي لوجود موجب القلب فيه، وفهم من التمثيل أن ذلك يكون في الأسماء والأفعال، و(الواو) مبتدأ وخبره (انقلب) و(لاماً) حال من الضمير المستتر في (انقلب) و(يا) حال أيضاً من ذلك الضمير المستتر في انقلب، و(بعد) متعلق بانقلب. ثم قال: (ووجب).

٩٥٩ ـ إِبْـدَالُ وَاوٍ بَعْـدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَـا كَـمُـوقِنٍ بِـذَا لَهَـا اعْـتُـرِفْ

وقوله: [وهو المعطى] قد اضطرب كلام المكودي فجعل أولاً المعطيان في النظم اسم مفعول من الثلاثي الذي هو عطا يعطو وحمله ثانياً على المعطي الذي هو اسم الفاعل من أعطى الرباعي، والحق ما اقتضاه كلامه آخراً من كون المعطيان في النظم اسم مفعول من أعطى الرباعي الذي هو معط وأصله معطو بواو إثر كسرة قلبت ياء لقوله فيما مر بواو ذا افعلا في آخر، ولا يصح أن يكون المعطيان في النظم من عطا الثلاثي لأن اسم المفعول من الثلاثي الذي عين الكلمة فيه مفتوحة كما هنا يجب فيه التصحيح على الأجود الآتي في قوله: وصحح المفعول من نحو عدا، فيقال في اسم المفعول من عطا الثلاثي معطو وأصله معطوو بواوين لقوله: وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد. زنة مفعول. فاجتمع واوان واو مفعول ولام الكلمة أدغمنا أحدهما في الآخر ولا يعل بل يقال المعطوان بالواو وهو في النظم معل فدل على أنه من الرباعي، وإن كانت علة القلب موجودة أيضاً في اسم الفاعل من الثلاثي الذي هو عطا لكن لا يحمل اسم مفعوله عليه في الأجود، وأصل عطا عطو بالواو وقلبت ياء لقوله بواو ذا افعلا في آخر فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك، وعاط معناه أخذ، ومعط معناه دافع وباذل، ولهذا يقال: الله معط ولا يقال عاط، وقول العامة عاط جهل منهم.

وقوله: [وهو رضى] الأولى كما في المعرب وابن عقيل، وظاهر الأشموني أن يرضيان في الناظم بضم الياء مبني للمفعول من أرضى الرباعي فيكون محمولاً على المضارع المبني للفاعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون الفرع الذي هو مبني للمفعول محمولاً على الأصل الذي هو المبني للفاعل، وأما على ما في المكودي فيكون المضارع محمولاً على الماضي والفرع محمولاً على الفرع ولا يناسب.

وقوله: [ويا حال من ذلك الضمير] الصواب أنه مفعول بانقلب لأنه كما مر مطاوع قلب المتعدي لاثنين فيتعدى هو لواحد.

(ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر في التحصيل أنه يجب إبدال الألف واواً في موضع واحد وعليه تكلم هنا، لكن المناسب أن يذكرها عقب قوله: وياء اقلب ألفاً الخ، أو يؤخر هذه المسألة إلى أن يفرغ من المسائل التي تبدل الواو فيه ياء كما فعل الموضح، ولا وجه للفصل بهذا مع ما بعده، وفي كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف واقعة بعد ضم وفيه تضمين إذ وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر.

يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو: ضويرب في تصغير ضارب، وإن كانت في موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو: ضورب في ضارب.

ثم قال: (و يا كموقن بذا لها اعترف) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، و فهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زييد و هيام، و فهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض، و فهم منه أيضاً كون الياء في المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار إليه بقوله:

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

يعني أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصحيح الياء، فهيم أصله هيم نحو أحمر و حمر وإنما لم تقلب الياء واواً لأجل الضمة كما قلبت

قول المكودي: [نحو ضويرب في ضارب] أي في تصغير ضارب كذلك يوجد في بعض النسخ وإنما قلبت لأنها ثاني المصغر وثاني المصغر لا يكون إلا محركاً وهي لا تقبل الحركة، وقلبت واواً خصوصاً مناسبة للضمة لأن أول المصغر لا يكون إلا مضموماً ومحل كونها تقلب واواً إذ لم يكن أصلها ياء وإلا وجب قلبها ياء نحو ناب للمسن من الإبل فتقول في تصغيره نييب، هذا حاصل ما قالوا والصواب حذف مسألة التصغير من هنا للزوم التكرار مع ما مر لأن الألف إن كانت أصلية نحو ناب فقد مر في التصغير: واردد لأصل ثانياً الخ، وإن كانت زائدة فقد مر فيه في قوله: والألف الثاني المزيد يجعل. واواً.

وقوله: [نحو ضورب] أي المبني للمفعول في ضارب المبني للفاعل وإنما قلب الألف لأن ما قبله لا يكون إلا مفتوحاً وقد آل أمره إلى أن وقع بعد ضمة وقلب واواً خصوصاً مناسبة للضمة.

(ويا كموقن بذا لها اعترف) قد مر في التحصيل أنه يجب إبدال الياء واواً في أربعة مواضع هذا أولها.
قول المكودي: [نحو زييد وهيام] زييد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف الميم العطش الشديد، والهيام من العشق ما يصيب الإنسان حتى يذهل عن عقله كالجنون، والهيام يصيب الإبل فتهيم على وجه الأرض ولا ترعى.

وقوله: [نحو حيض] مثله في المرادي والتوضيح واعترض الأزهري بأنه جمع والكلام في المفرد، والصواب التمثيل بنحو بناء مثل حماض من البيع فتقول بياع بالياء، وأجيب بأن شرط الإفراد لم يذكر إلى الآن، والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبني على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد، ففي القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف وفي الجوهري اسم قرية بالطائف.

(ويكسر المضموم في جمع) هيم في النظم مأخوذ من الهيام وقد علمت قريباً معناه.

في المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف و إبدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول. و(من الف ويا) مبتدأ مضاف إلى (كموقن) وخبره (اعترف) ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره (اعترف) و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور، و(المضموم) مرفوع بـ (يكسر) و(في جمع) متعلق بـ (يكسر). ثم قال:

٩٦١ ـ وَوَاواً اثْـرَ الـضَّـمِّ رُدَّ ٱلْـيَـا مَـتَى ... أُلْـفِيَ لاَمَ فِـعْـلٍ أَوْ مِـنْ قَـبْـلِ تَـا

يعني أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون (لام فعل) نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضي، ونهو لأنه من النهية وهو العقل.

الثاني: أن تكون (لام) اسم مبني على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله:

قول المكودي: [لأن الجمع أثقل من المفرد] يعني والكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو فأعطينا الخفيف للثقيل ليقع التعادل بينهما.

وقوله: [يفسره اعترف] لا يصح تفسيره من لفظه وإنما يفسر من معناه، والتقدير أعـل يا كمـوقن اعترف لها بذا الإعلال، وفائدة التقييد بالاعتراف أي الإقرار موافقة ما للأخفش ومخالفة ما للخليل وسيبويه القائلين بعدم الإعلال في الياء إن كانت عين الكلمة، كما إذا بنيت من البياض مثل قفل فقلت بيض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لا غير، وقال الأخفش يعل وإياه تبع الناظم فيكون المصنف شاملاً لصورتين: لكون الياء فاء الكلمة كموقن فهذه تعل من غير خلاف، ولصورة أخرى وهي كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف، وقد علمت أن المصنف جوز الإعلال فيها تبعاً للأخفش.

(وواواً اثر الضم رد اليا) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها إبدال الياء واواً.

قول المكودي: [في ثلاثة مواضع] مثله في الأشموني لكن قياس ما مر في قوله بواو ذا أفعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل الأشياء الثلاثة موضعاً واحداً أن تكون الثلاثة هنا موضعاً واحداً وتكون اللام آخراً حقيقة أو حكماً.

وقوله: [نحو قضو] يقال قضو الرجل إذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم فمعناه ما أقضاه وما أحكمه.

وقوله: [ونهو] يقال أيضاً نهو الرجل إذا تعجب من كثرة عقله فمعناه ما أنهاه وما أعقله، وقضو ونهو من أفعال التعجب وقد مر: واجعل فعلا. من ذي ثلاثة كنعم مسجلا، ولم يجيء في الفعل المتصرف إلا شذوذاً.

وقوله: [نحو مرموة] الأظهر أن لو قال كما إذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فتقول مرموة أصله مرمية بالياء قلبت واواً لكونها لاماً مع ضم ما قبلها، والكلمة مبنية على التاء أول مرة.

٩٦٢ ـ كَتَـاءِ بَـانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْـدُرَهْ كَـذَا إذَا كَـسَـبُـعَـانَ صَـيَّـرَهْ

وفهم من المثال لزوم التاء لأن (مقدرة) لا يتجرد من التاء، فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك من التجرد نحو توان مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واواً لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فلو لحقته الياء بقي على إعلاله لعروض التاء بقي نحو توانية.

الثالث: أن تبني من الرمي نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم لهما بحكم المتطرف لأنهما ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) أي كذاك يعل بالقلب إذا صيره الباني من الرمي مثل سبعان. و(رد) فعل أمر، و(اليا) مفعول أول، و(واواً) مفعول ثان، و(اثر) ظرف متعلق بـ (رد) ويجوز أن يكون (رد) فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول و(اليا) مرفوع به، و(متى ألفي) شرط، و(لام) فعل مفعول ثان بـ (ألفي) وفي (ألفي) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على (اليا) و(أو من قبل) معطوف على (لام فعل) و(تاء) مضاف إلى (بان) والباني هو الذي يصوغ هذا البناء وإنما أضيفت إليه التاء للملابسة بين الكلمة التي فيها التاء والباني، و(من رمى) متعلق بـ (بان) وكذلك كمقدرة، و(كذا) متعلق بـ (صيره) والهاء في (صيره) عائدة على لفظ الرمي المفهوم من (رمى) وفي (صيره) ضمير مستتر عائد على (بان) ثم قال:

(كتاء بان من رمى كمقدرة)، قول المكودي: [لزوم التاء لأن مقدرة الخ] لهذا قال الشاطبي في قوله: كتاء في موضع الصفة لنا، كأنه قال: أو من قبل تاء هذه صفتها، فالمثال حينئذ فيه تقييد لكونها في مثال لم يسمع له مذكر.

وقوله: [فأبدلت فيه الضمة] أي ضمة النون كسرة يعني ثم استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك، وأما في النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص.

وقوله: [لعروض التاء] فيقدر بناء الكلمة سابقاً على التذكير وتقلب الضمة كسرة قبل التاء فيبقى على حاله بعد التاء لعروضها، والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض، وسبعان في النظم بفتح النون على لغة من أجرى المثنى المسمى به مجرى سلمان، ولا يجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقة وإلا قال كسبعين بالياء إلا على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها ويعربه بالحركات الظاهرة على النون.

قول المكودي: [أو من قبل معطوف على لام فعل] الحق أنه يتعلق بمحذوف صفة لمحذوف معطوف على فعل فقط مدخول للام، والتقدير: أو لام اسم واقع من قبل تا.

وقوله: [وكذلك كمقدرة] الحق أن الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول بيان اسم فاعل من بنى يبنى.

وقوله: [وكذا متعلق بصيره] الأول أنه مفعول مطلق عامله محذوف دل عليه رد في البيت الذي قبله والتقدير: ورد الياء رداً مثل الرد السابق إذا صير الباني لفظ الرمي مثل سبعان.

٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة و تصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واواً لأجل الضمة فتقول في أنثى الأكيس والأضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى. و فهم من قوله (وصفاً) أنها إذا كانت عيناً لفعلى اسماً لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واواً على الأصح نحو طوبى بمعنى طيبة، و(إن تكن) شرطاً، و(عيناً) خبر (تكن) و(لفعلى) متعلق بـ (تكن) و(وصفاً) حال من (فعلى) و(ذاك) مبتدأ خبره (يلفى) و(بالوجهين) في موضع المفعول الثاني بـ (يلفى) و(عنهم) متعلق بيلفى.

فصل

٩٦٤ - مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى ٱلْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا ٱلْبَدَلْ

يعني أن الياء تبدل غالباً واواً إذا كانت لاماً لفعلى اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو شروى وفتوى وتقوى والأصل فيها شريا وفتيا وتقيا، وإنما قلبت الياء واواً وإن لم يكن لقلبها موجب فرقاً بين

(وإن تكن عيناً لفعلى وصفا) هذا هو الموضع الثالث من الواضع الأربعة التي تقلب فيه الياء واواً لكن أشار له بمفهوم وصفا الخ.

قول المكودي: [نحو طوبى] هذا اللفظ يكون اسم المصدر لطاب ويكون اسماً للجنة ويكون اسماً لشجرة فيها يسير الراكب في ظلها خمسمائة عام، وفي التنزيل: طوبى لهم، وقرىء طيبى لهم، وقد اعترض الموضح وغيره كلام الناظم بما حاصله أن الناظم جوز الوجهين في الوصف مع أن الوصف إن كان غير جار مجرى الأسماء فليس فيه إلا التصحيح نحو ضيزى من قوله تعالى: ﴿قسمة ضيزى﴾ أي مائلة عن الحق، وأصلها ضيزى بضم الضاد فكسرت وسلمت الياء ولا يجوز الوجهان إن كان الوصف جارياً مجرى الأسماء فليس فيه إلا الإعلال نحو ضوقى وكوسى أنثى الأضيق والأكيس، ولا يجوز ضيقى وكيسى بكسر الأول وتصحيح الياء خلاف ما في النظم، وأما إن كان اسماً أصالة نحو طوبى فيجب القلب كما يؤخذ من الناظم ولا إشكال، وقد أصلح بعضهم النظم بقوله:

وإن تكن عيناً لفعلى اسماً قلب حتماً وفي الصفات ذا القلب سلب

وقوله: [ولفعلى متعلق بتكن] هذا مبني على جواز التعلق بالأفعال الناقصة، والأولى أنه متعلق بمحذوف نعتاً لعيناً أي عيناً كائنة لفعلى.

فصل

(من لام فعلى اسماً)، قول المكودي: [والأصل فيها شريا الخ] لأنها من شريت وفتيت وتقيت، والشروى المثل يقال لك شرواه أي مثله.

الاسم والصفة، وفهم من قوله (اسماً) أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو خزيا وصديا، وأشار بقوله (غالباً) إلى ما جاء من ذلك غير مبدل نحو: ريا للرائحة، وطغيا لولد البقرة الوحشية، و(الواو) فاعل بـ (أتى) و(بدل) حال وهو مضاف إلى ياء، و(ذا) فاعل بـ (جا) و(البدل) نعت لـ (ذا) و(غالباً) حال من (ذا). ثم قال:

٩٦٥ ـ بِـالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْـلَى وَصْفَـا   وَكَـوْنُ قُـصْـوَى نَـادِراً لاَ يَخْـفَـى

يعني أن لام (فعلى) بضم الفاء إذا كانت واواً أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوا وعلوا لأنهما من الدنو والعلو، وإنما أبدلت أيضاً فرقاً بين الاسم والصفة، وفهم من قوله (وصفاً) أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو خروى اسم موضع، وأشار بقوله (وكون قصوى نادراً) إلى لغة الحجازيين في (قصوى) والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا، وبنو تميم يقولون قصيا على القياس، و(لام فعلى) فاعل

وقوله: [فرقاً بين الاسم والصفة]، (فإن قلت): لم خص الاسم بالإعلال؟ (قلت): لأن قلب الياء واواً ثقيل والاسم خفيف والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة فأعطى الثقيل للخفيف ليقع التعادل، والأولى أن يؤخر العلة عن قوله: وفهم من قوله اسماً الخ ليكون الفرق بعد ذكر الحكم فيكون تاماً.

وقوله: [نحو خزيا وصديا] مؤنث خزيان وصديان، وخزيان الرجل الكثير الحياء، وصديان قد مر أنه العطشان.

وقوله: [نحو ريا للرائحة] تبع في هذا تعبير الناظم بغالباً وصواب الناظم أن يحذف غالباً لأن فعلى مهما كان اسماً إلا ويجب إعلاله ولا يخرج عنه لفظ، وأما ريا فهو وصف فيقال هذه رائحة ريا أي مملوءة طيباً وليس من الري ضد العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا في المفتوحة فهو حينئذ وصف يجب فيه التصحيح كجريا، وأما طغيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمي به ولد البقرة الوحشية، ولكثرة استعماله فتحوا الطاء.

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا) هذا هو الموضع الخامس من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء وهو السادس عند الموضح.

قول المكودي: [نحو دنيا] بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وجمعها دنى ككبرى وكبر، وإنما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف، وحكى ابن جني صرفها وتنوينها في لغة نادرة.

وقوله: [فرقا بين الاسم والصفة]، (فإن قلت): لم خصصت الصفة بالإعلال عكس ما مر؟ (قلت): لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كما مر والواو ثقيل والياء خفيفة، فأعطي الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل.

وقوله: [لأنه من باب دنيا] فهو صفة ولذا يقولون: هذه المسافة القصوى أي البعدى.

بـ (جاء) و(وصفا) حال من (لام فعلى) و(كون قصوى) مبتدأ، و(نادراً) خبر (كون) وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون (لا يخفى).

فصل

٩٦٦ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ ـ فَيَاءَ آلْوَاوَ اقْلِبَنْ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

يعني أنه إذا اجتمع في الكلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدخالها في الياء وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وهو المنبه عليه بقوله (واتصلا).

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضاً وشمل صورتين: إحداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوي، والآخر عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المنبه عليه بقوله (ومن عروض عريا) وكلامه شامل للنوعين، وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السودد، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموي لأنه اسم مفعول من رمى، وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار الناظم

وقوله: [حال من لام فعلى] الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى وصح إتيان الحال من المضاف إليه لأن المضاف جزء من المضاف إليه. وقوله: [ونادراً خبر كون] أي من جهة نقصانها.

وقوله: [وخبر الكون] يعني من جهة كونه مبتدأ.

فصل

(إن يسكن السابق من واو ويا) هذا هو الموضع السادس من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء. قول المكودي: [نحو أخو يزيد الخ]، (فإن قلت): الواو والياء في هذا المثال وما بعده متصلتان. (قلت): هما متصلتان صورة منفصلتان حكماً لأن كل واحد في كلمة وبقي عليه ما إذا كان في كلمة واحدة ووقع الفصل بينهما فإنه لا يعل نحو زيتون، كما بقي عليه مفهوم ان يسكن السابق ومفهومه إن كان السابق متحركاً فلا يعل نحو طويل.

وقوله: [تخفيف قوى] يعني الذي هو فعل ماض كما يقال بسكون اللام في علم.

وقوله: [وكلامه شامل للنوعين] هذا هو المنطوق فكان ينبغي أن يقدمه.

وقوله: [وأصله مرموي لأنه اسم مفعول] وقد مر في اسم مفعول الثلاثي الخ تقول: اجتمعت الواو والياء الخ وكسر ما قبل الياء، ولم ينص عليه لتقدم ما يفيده في قوله: وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن.

بقوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) فشمل ثلاث صور: إحداهما ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ: ﴿إن كنتم للريا تعبرون﴾ بتشديد الياء. الثاني ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون. والثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واواً نحو عوى الكلب عوة، فهذه الصور كلها داخلة في قوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) و(إن يسكن) شرط، و(من واو) متعلق بـ (السابق) و(اتصلا) معطوف على فعل الشرط وكذا (عريا) وألفه للتثنية، و(من عروض) متعلق بـ (عريا) والعروض مصدر عرض، والفاء جواب الشرط، و(الواو) مفعول أول بـ (اقلبن) و(ياء) مفعول ثان، و(مدغما) حال من الضمير المستتر في (اقلبن) و(معطى) فاعل بـ (شذ) وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول، و(غير) مفعول ثان، و(ما) موصولة وصلتها (قد رسما). ثم قال:

٩٦٨ - مِنْ وَاوٍ أَوْ يَـاءٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِـلْ أَلِفـاً أَبْـدِلْ بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ

يعني أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلها ألفاً وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون التحريك أصلياً وهو المنبه عليه بقوله (أصل) واحترز من نحو توم وجيل

وقوله: [كقراءة من قرأ] الذي قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالهمز فقلبت الهمزة واو تخفيفاً فاجتمعت الواو والياء وسبقت الخ، فالشرط غير متوفر لكون الواو عارضة.

وقوله: [كقولهم للسنور ضيون] السنور بكسر السين وفتح النون المشددة، وضيون بالضاد المعجمة هو الهر والقط الذكر وقد قيل:

يدب بليل إلى جارته كضيون دب إلى قرنب

والقرنب الفأر، والقياس في ضيون ضين بالقلب والإدغام.

وقوله: [نحو عوى الكلب عوة] معنى عوى بفتح الواو نبح والقياس عية بالياء لأن أصله عوية لكنهم قلبوا الياء واواً على غير قياس. وقوله: [مصدر عرض] لقوله سابقاً: وفعل اللازم مثل قعدا. له فعول باطراد. وقوله: [ومدغما حال الخ] فيؤخذ منه أن الإدغام بعد القلب وهو المراد لأن الحرف إنما يدغم في مثله.

وقوله: [ومعطى فاعل] يعني وهو صفة لمحذوف يعود عليه نائب فاعل معطى والتقدير: وشذ لفظ معطى غير ما قد رسما.

(من ياء أو واو بتحريك أصل) أشار بهذا إلى ما تبدل فيه الواو والياء ألفاً وليس ذلك إلا في هذا الموضع، لكن هذا الإعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر له فصلاً يخصه ولذلك عقد الموضح له فصلاً وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل ويوجد في نوادر نسخه هنا.

قول المكودي: [وذلك بشروط] يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم.

وقوله: [ذكر منها في هذا البيت شرطين] الصواب أن المأخوذ منه أربعة: أولها كون الواو والياء محركين. ثانيها: كون الحركة أصلية. ثالثها: بعد فتحة. رابعها: كون الفتحة متصلة بها.

أصلهما توأم وجيأل فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية. والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله (بعد فتح متصل) واحترز به من المتصل وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الفاصل ظاهراً نحو واو وزاي، والأخرى أن يكون مقدراً وذلك إذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزو فتقول رمى وغزو منقوصاً والأصل رميي وغزوو فاعتلت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركاتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الأصل رمايي وغزاوو لأن علبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب. و(ألفاً) مفعول بـ (ابدل) و(من واو) متعلق بـ (ابدل) و(بتحريك) في موضع الصفة لواو وياء، و(أصل) في موضع الصفة لـ (لتحريك) و(بعد) متعلق بابدل. ثم اعلم أن

وقوله: [فنقلت حركة الخ] أي وحذفت الهمزة منهما تخفيفاً لقول ابن بري:

والهمـزة بعـد نقلهم حـركته ... يحـذف تخفيفـاً فحقق علتـه

والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد، والجمع توائم وتوام كرجال قاله في القاموس، وما قاله الخليل مردود، والجيأل الضبع.

وقوله: [مثل علبط] القاموس: العلبط والعلابط بضم عينهما وفتح لامهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى ما لا نهاية له واللبن الخاثر وكل غليظ وثقل الشخص ونفسه إذا ألقاها على غيره انتهى.

وقوله: [فاعتلت الواو والياء الأخيرتان الخ] ظاهر المكودي أو صريحه أن غزو اسم منقوص معل مع أنه مر صدر الكتاب أن المنقوص اصطلاحاً هو الذي آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزوو آخره واو. (قلت): هو وإن لم يكن الآن منقوصاً فهو يؤول للمنقوص لأن الواو الأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملاً بقوله: بواو ذا افعلا في آخر، فيصير غزوى وهو المنقوص فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الخ، وبقي على المكودي مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومه أنهما إن كانا ساكنين لا يعطلان نحو قول وبيع كما بقي عليه مفهوم بعد فتح فإن كانا بعد غير الفتح فلا يعلان نحو عوض وحيل.

وقوله: [في موضع الصفة] يعني متعلقين بمحذوف صفة تقديره متحركين بتحريك أصلي.

وقوله: [وأصل في موضع الصفة] بمعنى متأصل وغير عارض، ثم اختلف الشراح في أصـل بعد اتفاقهم على فعليته فالذي في المعرب أنه بضم الهمزة وكسر الصاد مبني للمجهول وبهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه، وقال الشهاب: انه بفتح الهمزة وضم الصاد، ووجد كذلك بخط ابن النحاس، قيل: والأولى النسخة الأولى لمناسبتها الكسر صاد أصل ومتصل فيسلم من عيب القوافي الذي هو سناد التـوجيه وهـو اختلاف حركة ما قبل الروي، وفي القاموس أصل ككرم صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله والأصل أسفل الشيء. (قلت): الذي لابن هشام في الحواشي أن المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا يبنى للمفعول ولم يسمع فيه.

وقوله: [وبعد متعلق بابدل] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لواو وياء تقديره واقعتين بعد فتح.

هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها، وثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

٩٦٩ ـ إنْ حُـرِّكَ التَّـالِي وَإنْ سُكِّـنَ كَفْ　　إعْـلاَلَ غَـيْرِ الـلاَّمِ وَهـيَ لاَ يُـكَـفْ

يعني أن إعلال ان الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار، فإن سكن تاليهما منع إعلال غير اللام مطلقاً وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله: (وهي لا يكف).

٩٧٠ ـ إعْـلاَلُهَـا بِـسَـاكِـنٍ غَـيْرِ أَلِـفْ　　أَوْ يَـاء الـتَّشْـدِيـدُ فِـيَهـا قَـدْ أُلِـفْ

يعني أن لام الكلمة إذا كان واواً أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن، فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياء مشددة أو غيرهما، فإن كان غيرهما لم يكف الإعلال نحو رموا وغزوا، ويخشون ويرضون، أصلها رميوا وغزووا، ويخشيون ويرضيون، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإن كان الساكن ألفاً أو ياء مشددة كفا الإعلال نحو رميا وغزوا ومعنوي وعلوي، وإنما لم يكف الساكن إعلال اللام لقربها من الطرف، وإنما كفت الألف والياء المشددة إعلالها لأنهم لو أعلوا رميا وغزوا لصار رما وغزا فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفاً لأنه في موضع تبدل فيه

وقوله: [ثم اعلم أن هذين الشرطين الخ] هذا مبني على ما مر له، والحق أن الشروط المارة أربعة كما علمت. وقوله: [أو غيرها] الغير يشمل فاء الكلمة وإن كان المكودي لم يمثل له بعد ويشمل عين الكلمة والزائد وسيذكرهما.

وقوله: [وثم شرط آخر] يعني خامساً لا بد منه في اللام أو غيرها إلا أنه يختلف.

(إن حرك التالي)، قول المكودي: [وشمل العين] كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن وتوان وكان ينبغي أن يدخلها هنا.

وقوله: [وغيرها نحو خورنق] أراد بغير العين الزائد بدليل تمثيله بخورنق والواو فيه زائدة، وخورنق قال في القاموس نهر بالكوفة وبلد بالمغرب وقرية ببلخ واسم قصر النعمان الأكبر اهـ، وهذا القصر هو بالعراق بناه النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة، واسم الذي بناه سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم وبناه بنياناً عجيباً لم تر العرب مثله وقد بقي في بنائه وإتقانه عشرين سنة ولما أتمه تعجب الناس من حسنه فقال لهم سنمار: أما والله لو شئت حين بنيته لجعلته يدور مع الشمس حيث دارت، فقال له الملك: أتحسن أن تبنيه أحسن من هذا؟ وغارت نفسه أن يبنى لغيره مثله أو أحسن منه فأمر به فطرح من أعلى القصر، وفي البهجة مع نسخة عتيقة من ابن غازي التالي باللام بدل الثاني وهي أظهر.

(وهي لا يكف إعلالها)، قول المكودي: [لقربها من الطرف] أي والطرف محل التغيير فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فيهما بعيدتان من الطرف.

الألف واواً. و(إن حرك) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(إن سكن) شرط جوابه (كف) وهو مبتدأ وخبره (لا يكف إعلالها) و(بساكن) متعلق بـ (يكف) و(غير) نعت لـ (ساكن) و(أو ياء) معطوف على (ألف) و(التشديد) مبتدأ خبره (قد ألف) والجملة نعت لـ (ياء). ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإعلال أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

يعني أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غيد غيداً وحول حولاً، وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعل نحو: أحول احولالاً، وأغيد اغيداداً، وأعور اعوراراً، فصح عين فعله ومصدره لأنهما في معنى ما لا يعل لعدم الشروط. و(عين) فاعل بـ (صح) و(ذا أفعل) حال من (فعل). ثم أشار إلى الثاني فقال:

وقوله: [**تبدل فيه الألف واواً**] في النسب: وحتم قلب ثالث يعن، فلو قلبت الواو ألفاً لأجل توفر شروط الإعلال لوجب قلب الألف أيضاً واواً لأجل النسب فلا تزال تقلب فيأتي الدور فلهذا لم يعل، وأما نحو معنوي من كونها رابعة فيجوز فيها القلب والحذف كما مر ولا إعلال فيه أيضاً، واقتصر المكودي على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واواً. (فإن قلت): في أي موضع ألف وعهد تشديد الياء؟ (قلت): من قوله في النسب: ياء كياء الكرسي زاد وللنسب، ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لا تسعين لأن آخر المؤكد لا يكون إلا محركاً مفتوحاً، ولم يذكر الناظم هذه المسألة هنا لأنها قد علمت في بابها، ثم إن الناظم أفرد ضمير هي في قوله: وهي لا يكف لكونه عائداً على لفظ اللام أعم من كونه ياء أو واواً، وقول من قال أفرد الضمير مع أنه عائد على واو أو ياء لقوله من واو أو ياء لأن العطف بأو سبق قلم.

وقوله: [**ثم أنه قد تعرض الخ**] جعل المكودي هذه الأشياء أسباباً وجعلها الموضح شروطاً تتميماً للعشرة والكل صحيح، فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله: وصح عين فعلاً، وفعلاً للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل، والسابع أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل.

قول المكودي: [**غيد غيداً**] الغيد النعومة يقال في ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة، ومثل المكودي بمثالين لتمثيل الناظم بأغيد وأحولا أي كمصدرهما وفعلهما إشارة إلى أنه لا فرق بين كون العين واواً أو ياء.

وقوله: [**وذا افعل حال من فعل**] يعني الأخير المكسور العين الفعل وصرح بذلك المعرب فيكون احترز به من نحو خاف فإن أصله خوف لكنه يعل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على إعراب المكودي، والمعرب أمران: الأول يقتضي أن ذا **أفعل** إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأنه راجع لهما. الأمر الثاني أنه يقتضي أن الوصف الذي هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

يعني أن وزن (افتعل) من الواوي العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو: اجتوروا بمعنى تجاوروا، وإنما صحح مع توفر شروط الإعلال لأنه حمل على (تفاعل) الذي بمعناه وليس في (تفاعل) شروط الإعلال، وفهم منه أن وزن (افتعل) إذا لم (يَبِنْ) معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو: اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب. وفُهِمَ من قوله أيضاً (والعين واو) أن ما عينه ياء تعل وإن أبان معنى تفاعل نحو استافوا أي تضاربوا بالسيوف، وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو لثقل الواو في المخرج بخلاف الياء. و(إن يبن) شرط، و(تفاعل) فاعل بـ (يبن) أي يظهر، و(سلمت) جواب الشرط،

الراجح أنه مشتق من المصدر، فلو قالا أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثاني. (ولا يقال) انه يقرأ في النظم فعل الأول بالكسر فعلاً والثاني بالفتح مصدراً. (لأنا نقول): الأول يتعين تنوينه فدل على أنه مصدر والحق في إعراب النظم أن ذا حال منهما والأصل أن يقول ذوي لكنه أفرد لكونهما كالشيء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطاباً لموسى وهارون: ﴿فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين﴾ فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشيء الواحد.

(وإن يبن تفاعل من افتعل) هذا هو الشرط الثامن. قول المكودي: [إذا أظهر معنى الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وإن يبن تفاعل على حذف مضاف تقديره وأن يبن معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين ويظهر من لفظ الفعل.

وقوله: [مما يدل الخ] ما مصدرية ومن لبيان الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذي هو الدلالة على الاشتراك وحينئذ فيصح كلامه ويسقط اعتراض من اعترض عليه.

وقوله: [وليس في تفاعل شروط الإعلال] لأن ما قبل العين فيه ساكن.

وقوله: [وارتاب] الحكم في نفسه وهو الإعلال في ارتاب صحيح لكن لا ينبغي إدخالها هنا لأن كلامنا في الواو التي فيها التفصيل وأما الياء فلا تفصيل فيها.

وقوله: [أي تضاربوا] كان ينبغي أن يقول أي تسايفوا بمعنى تضاربوا بالسيوف ليتم التشبيه.

وقوله: [إنما أعلت في ذلك الياء دون الواو] هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ وإنما أعلت في ذلك الواو دون الياء وهي فاسدة لأن الذي يعل إنما هو الياء لا الواو، وفي بعض النسخ وإنما صححت في ذلك الواو الخ هي صحيحة أيضاً.

وقوله: [لثقل الواو] هكذا في غالب النسخ وهي علة غير صواب لأن الثقل إنما يناسبه الإعلال لا التصحيح لأن القلب تخفيف، وفي بعض النسخ لبعد الواو في المخرج أي من الألف وهي أولى، وبيانها أن الواو أبعد من مخرج الألف بعداً جداً فلهذا لم تعل، والياء بعيدة أيضاً من مخرج الألف إلا أن بعدها ليس كبعد الواو فاستحقت الإعلال، وليس المراد أن الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد، قاله بعض محققي القراء.

و(العين واو) مبتدأ وخبر في موضع الحال، و(لم تعل) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ   صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان، والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرفه وذلك نحو: الهوى والجوى والحيا، أصلها: هوى وجوى وحيى فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثاني وقد يعل الأول ويصحح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله: (وعكس قد يحق) ومن ذلك قولهم: راية وطاية وغاية أصلها ريية وطيبة وغيية، وفهم قلة ذلك من قوله (قد يحق) و(إن) شرط، و(ذا الإعلال) مرفوع بفعل مضمر يفسره (استحق) و(لحرفين) متعلق بـ(استحق) و(صحح) جواب الشرط، و(عكس قد يحق) جملة مستأنفة. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكونهما عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فصحح لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان، وألف التأنيث نحو حيدى وصورى. و(عين) مبتدأ،

وقوله: [تتميم لصحة الاستغناء الخ] بل له فائدة كما قاله ابن غازي نقلاً عن الشاطبي وهي أن الناظم لما قال سلمت احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله ولم تعل فتكون الواو في ولم تعل واو الحال.

(وإن لحرفين ذا الإعلال استحق) ذا هو الشرط التاسع. قول المكودي: [أصلها هوى وجوى الخ] جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضاً، وفي بعض النسخ بالحاء المهملة بمعنى أسود، والحيا المثال الثالث عنده المطر وانكسار يصيب الإنسان خوف الوقوع فيما يذم.

(وعكس قد يحق)، قول المكودي: [ومن ذلك قولهم راية الخ] أصل الألف في الثلاثة ياء مفتوحة، وقيل أن الألف في طاية أصلها واو من طويت، والراية ما يكون أمام الأمير من حرير أو كتان أو ملف، والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان، والغاية أقصى الشيء ومنتهاه.

وقوله: [جملة مستأنفة] فيكون عكس مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مضافاً لمحذوف تقديره وعكسه على حد سلام عليكم والأصل سلامي عليكم، وجملة قد يحق خبر المبتدأ والمضارع بمعنى الماضي أي ثبت قليلاً لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى: ﴿قد نعلم أنه ليحزنك﴾ أي قد علمنا.

(وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها. قول المكودي: [نحو جولان] بفتح الواو مصدر جال بالشيء يجول به إذا كان يطوف به.

و(ما) موصولة وصلتها (قد زيد) و(آخره) منصوب على الظرف والعامل فيه (زيد) و(ما) مرفوع بـ (زيد) وهو موصولة وصلتها (يخص) و(واجب) خبر مقدم، و(أن يسلما) مبتدأ والجملة خبر (عين) ويجوز أن يكون (واجب) خبراً عن (عين) و(أن يسلما) مرفوع بـ (واجب) والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم يجب سلامته. ثم قال:

٩٧٥ ـ وَقَبْـلَ بَـا اقْلِبْ مِيمـاً النُّـونَ إِذَا كَـانَ مُـسَكَّـنـاً كَـمَنْ بَتَّ انْـبِـذَا

يعني أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين: فالمنفصل نحو من بت، والمتصل نحو انبذا. و(النون) مفعول أول بـ (اقلب) و(ميماً) مفعول ثان، و(قبل) متعلق بـ (اقلب) و(إذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

قوله: [نحو حيدى] بفتح الحاء والدال والواو، القاموس: الحيدى مشية المختال أي الذي يتبختر، وحمار حيدى وحيد ككيس إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه.

وقوله: [وصورى] بفتح الصاد والواو والراء اسم واد كما للصغاني، أو اسم ماء كما في المرادي، ولم يذكره في القاموس والصحاح، نعم في القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة أو ماء قرب المدينة.

وقوله: [وأن يسلما مبتدأ] أي بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب ويلزم عليه الإخبار بالمذكر عن المؤنث والصواب الوجه الثاني. (فإن قلت): يلزم عليه أيضاً أن الوصف الذي هو واجب مذكر وفاعله مؤنث فيلزم ما فررنا منه. (قلت): يجاب بأن الفاعل مجازي التأنيث فيجوز في الفعل والوصف وجهان فيقال طلعت الشمس وطلع الشمس كما مر في مفهوم قوله:

وإنمـا تـلزم فـعـل مـضـمـر متصـل أو مـفـهـم ذات حـر

وقوله: [والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الخ] أشار به إلى أن آخره منصوب على الظرفية متعلق بزيد وجملة ما قد زيد صلة ما الأولى وما الثانية نائب فاعل زيد وهي موصولة وجملة يخص صلتها وعائدها فاعل يخص.

(وقبل با اقلب ميما النون)، قول المكودي: [لشدة الباء] أي فيعسر الجمع بينهما فأبدلت النون ميماً لموافقتها للباء في المخرج، ثم ان بت في النظم يحتمل أن يكون بالتاء المثناة فيكون من البت بمعنى القطع فيكون المعنى: من بتك وقطعك انبذه واطرحه، ويحتمل أن يكون بالثاء المثلثة فيكون بمعنى الإفشاء فكأنه قال: من بث وأفشى خبرك الذي أخبرته به للناس فلا تعد إخباره، وهذا المعنى هو الذي يناسب مكارم الأخلاق لأن منها أن تصل من قطعك وتعفو عمن ظلمك وتعطي من حرمك، قال تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين﴾ وفي المعنى قيل:

فصل

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

يعني أن عين الفعل إذا كانت واواً أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة، ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت ساكنة، ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلها أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان. وفهم من قوله (صح) أن الساكن إذا كان معتلاً لا ينقل إليه نحو

ليس الكريم الذي إن زل صاحبه ... بث الذي كان من أسراره عرفا

بل الكريم الذي تبقى مودته ... ويحفظ السر إن صافى وإن صرفا

ونقل المعرب هنا عن الشاطبي أن باء انبذا مكسورة من نبذ وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿فانبذ إليهم﴾ وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى أن يعبر هنا بالإبدال لما مر أن القلب في اصطلاح أهل التصريف إنما يكون في أحرف العلة، وأجيب بأن أكثر القراء والنحويين يعبرون عن نحو هذا بالقلب فتبعهم الناظم.

فصل

(لساكن صح) هذا من باب النقل لا من باب الإبدال الذي الكلام فيه، فكان ينبغي أن يؤخر الساكن حتى يستوفى الكلام على جميع أنواع الإبدال وأخره الموضح تنكيتاً عليه، وأجيب عن الناظم بأن الحركة إن ثقلت وكانت من غير جنس الحرف المنقول منه يقلب الحرف من جنسها نحو أعان أصله أعون فلما وقع الثقل وقع إبدال الواو ألفاً وحمل ما لا إبدال فيه عليه فهذا وجه ذكره في الإبدال.

قول كدي: [لاستثقال الحركة الخ] اعترض هذا الشنواني في حواشي الجرومية وقال: الصواب أنه لا استثقال لأن محل الاستثقال إذا لم يكن ما قبل حرف العلة ساكناً وإلا فلا تستثقل الحركة على حرف العلة، قال: والصواب أنه إنما وقع الثقل وزوال سكون العين ليكون المضارع تابعاً للماضي فإن الماضي أعلت فيه العين بقلبها فليس الإعلال في المضارع أصلياً انتهى بمعناه، وما قاله رحمه الله مردود بأن نفي الاستثقال بما قال إنما هو في الأسماء كدلو وظبي، وأما في الأفعال فالثقل حاصل كما بينا ذلك في حواشي الجرومية.

وقوله: [أبدلت من مجانسها] علة إبدال العين تحريكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة إن كانت الحركة المنقولة فتحة كما مثل المكودي، وسكونها وانكسار ما قبلها إن كانت كسرة نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لأنه مضارع أخاف الرباعي فنقلت حركة الواو إلى الخاء وقلبت الواو ياء.

بايع وعوق وبين. ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله (صح) وأشار إلى باقيها بقوله:

٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا

فشمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما ألينه، وأفعل به نحو أقوم به وألين به، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل التفضيل لأنهما من واد واحد، وأما نحو (أبيض) فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض، وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه إعلالان. و(التحريك) مفعول بـ (انقل) و(لساكن) متعلق بانقل، و(صح) في موضع النعت لـ (لساكن) و(من ذي) متعلق بانقل، و(آت) نعت لـ (ذي) و(عين) فعل حال من الضمير المستتر في (آت) و(ما) ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا. ثم قال:

وقوله: **[نحو بايع وعوق]** علة المنع في بايع ومثله طاوع كون ما قبل الياء والواو ألفاً وهو لا يقبل الحركة وعلة المنع في عوق وبين، ويوجد في بعض النسخ بدل عوق فوق بالفاء ان نقل حركة الواو إلى الواو والياء إلى الياء يوجب فك الإدغام مع أن مراعاة الإدغام مقدمة على مراعاة الإعلال، وقول التصريح أن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان، فإن حذفت الساكن الأول قلت عوق وبين بسكون الواو والياء، وإن حذفت الساكن الثاني قلت عاق وبان فيؤدي إلى اللبس سبق قلم لأن الحركة وإن نقلت فلا يقلب الواو والياء اللذان نقلت إليهما الحركة لكون حركتهما عارضة مع كون ما بعدهما ساكناً كما مر قريباً في شروط المسألة.

(ما لم يكن فعلل تعجب)، قول كدي: **[لأنهما من واد واحد]** وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير، وإنما لم يعل اسم التفضيل نحو هو أبيض وأسود لأنه لو أعل بالنقل لقلبت الواو والياء ألفاً فيلتبس بالفعل الذي هو أباض من البضاضة وهي النعومة وبأساد غيره إذا صيره سيداً.

وقوله: **[لذهبت همزة الوصل]** لأنها إنما أتي بها للابتداء بالساكن وقد صار الساكن محركاً والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

وقوله: **[بفاعل الخ]** بفتح العين أي فيلتبس بالفعل الماضي الذي هو باض بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهي نعومة البشرة والجلد، وليس المراد بفاعل في كلامه اسم فاعل من باض لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضاً لكنه منون، والذي يقع اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل.

وقوله: **[لتوالى عليها إعلالان]** إعلال العين وإعلال اللام، وإنما زاد المصنف بلام عللا لئلا يتوهم خصوص ذلك بأفعل مع أن المراد معل اللام مطلقاً فيدخل نحو استهوى قاله الشاطبي، واسم بكر في الناظم عائد على فعل من قوله آت عين فعل، قال المعرب: والواو في ولا كابيض عاطفة بمعنى أو ولا زائدة لتوكيد النفي على حد قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ والكاف في كابيض اسمية بمعنى مثل معطوف على فعل تعجب.

٩٧٨ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

يعني أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين: الأولى أن تبنى من البيت مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء التي في أوله وخالفه في الوزن، والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لأن الميم لا تزاد في أول المضارع وهذا معنى قوله (وفيه وسم) أي فيه علامة يمتاز بها عن الفعل.

وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لالتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضاً أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كمكيال. و(مثل) فعل مبتدأ وخبره (اسم) ويجوز أن يكون (اسم) مبتدأ وخبره (مثل فعل) وهو أظهر، و(في الإعلال) متعلق بـ (مثل) و(ضاهى) مضارعاً جملة فعلية في موضع النعت لاسم، و(فيه وسم) نعت بعد نعت، وقد فهم من هذا القانون أن مفعل نحو مخيط يعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل تعلم بكسر التاء في لغة كنانة فأخرجه بقوله:

٩٧٩ ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

يعني إنما صحيح مفعل وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال لأنه حمل على مفعال بالألف، ومفعال لم

(ومثل فعل في ذا الإعلال اسم) هذا تفصيل في مفهوم قوله فعل من قوله سابقاً: آت عين فعل.

قول المكودي: [مثل تحلىء] بكسر التاء وسكون الحاء وبكسر اللام وآخره همزة وهو القشر الذي على وجه الجلد مما يلي منبت الشعر، ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين قاله في القاموس.

وقوله: [وهو أظهر] لأن الفعل هو المحدث عنه بالإعلال فيشبه غيره به.

(ومفعل صحح كالمفعال) اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضي أنه إذا أشبه الاسم الفعل في الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يعل، وعليه فتبيع مثل تحلىء لا يعل لأنه شبيه بتحسب بكسر التاء على اللغة المذكورة في الوزن الزيادة، وقد علمت سابقاً أن نحو تبيع يعل، فالصواب أن عدم إعلال مفعل بدون ألف لأنه مقصور من ذي الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه فقط، ولذا قال المكودي معترضاً على الناظم: وذكر كثير من أهل التصريف الخ، ويدلك على أنه مقصور منه ورودهما في موضع واحد لمعنى واحد نحو مفتاح ومفتح ومقوال ومقول ومنساج ومنسج ومعطار ومعطر. (ولا يقال) ان هذا الأخير هو مراد الناظم. (لأنا نقول) شبه مفعل بمفعال والمشبه غير المشبه به خلاف ما في التصريح.

يشبه الفعْل لا في الزيادة ولا في الوزن، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو. ثم قال: (وألف الإفعال واستفعال).

٩٨٠ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّاالْزَمْ عِوَضْ   وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

يعني أنه إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان: الأولى المنقلبة عن العين، والثانية الألف التي كانت بعد العين، فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضاً من الألف المحذوفة وذلك نحو إجازة واستقامة أصلهما إجواز واستقوام، ونظير إجواز من الصحيح اكرام ونظير استقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلهما وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأن المحذوفة هي الألف الزائدة بقوله: (وألف الإفعال واستفعال أزل) وهو مذهب سيبويه، ثم ان هذه التاء التي هي (عوض) قد تحذف وإلى ذلك أشاربقوله: (وحذفها بالنقل نادراً عرض) يعني أن هذه التاء التي تلحق قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم: أرى إراء واستفاه استفاهاً، ويكثر ذلك مع

(وألف الإفعال واستفعال)، قول المكودي: [يعني أنه إذا كان المستحق الخ] هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعني أن المصدر إذا كان على وزن افعال واستفعال وكانت عين فعله معلة حمل على فعله إلى آخر ما له.

وقوله: [وهو مذهب سيبويه] وكذلك الخليل وعلل حذف الثانية فقط بزيادتها وقربها من الطرف هذا هو الصواب في التعليل، وزيادة التصريح تبعاً للمرادي وحصول الاستثقال بها سهو، ولا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الثقل بالثانية، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الألف الأولى المبدلة من العين.

(فإن قلت): خالف سيبويه قاعدته هنا فإن القياس عنده أن الساكنين إذا التقيا يحذف أولهما وهنا حذف الثاني. (قلت): أجيب بأن محل حذف الأول عنده إذا كان الساكنان من كلمتين نحو رمى القوم، أو كان الثاني ساكناً صحيحاً نحو قل وبع أصله قول وبيع، أو كان الثاني دالاً على معنى لو حذف فات ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفوون فالواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع فقد تحركت الأولى إلى آخر القاعدة فلو حذفت الثانية فاتت الدلالة على الجمعية، وفي غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وما هنا ليس من المواضع الثلاثة فلم يخالف قاعدته.

(وحذفها بالنقل نادراً عرض)، قول كدي: [كقولهم أرى اراء] تبع فيه المرادي وتبعهما في التصريح، والحق أن اراء ليس مما نحن بصدده لأن أصل أراء ارآء بهمزتين بينهما ألف فنقلنا حركة الهمزة الأولى إلى الراء الساكنة قبلها فالتقت ساكنة مع الألف فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف زائدة. فعين الكلمة همزة لا حرف معتل فهو خلاف الموضوع، اللهم إلا على القول بأن الهمزة حرف علة وقد مر الخلاف فيها فيكون من هذا القبيل، ويقال إن الهمزة قلبت ألفاً وحذفت الألف الثانية.

الإضافة نحو: واقام الصلاة. و(ألف الإفعال) مفعول بـ (أزل) و(لذا) متعلق بأزل، و(الإعلال) نعت لذا، و(التا) مفعول بـ (الزم) و(عوض) حال من (التا) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(حذفها) مبتدأ وخبره (عرض) و(بالنقل) متعلق بعرض، و(نادراً) حال من الضمير المستتر في (عرض) وفي بعض النسخ (ربما عرض). ثم قال:

٩٨١ - وَمَـا لإِفْعَـالٍ مِنَ ٱلْحَـذْفِ وَمِـنْ   نَـقْـلٍ فَمَفْعُـولٌ بِـهِ أَيْـضـاً قَـمِـنْ

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعني بقوله (فمفعول) ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً ولذلك أتى بمثالين فقال:

٩٨٢ - نَـحْـوُ مَبِـيـعٍ وَ مَـصُـونٍ وَنَـدَرْ   تَصْحِيحُ ذِي ٱلْوَاوِ وَفِي ذِي ٱلْيَا اشْتُهِرْ

فأصل (مبيع) مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء الساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا (مبيع) وأما (مصون) فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة حذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله: (وندر. تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر) يعني أن ما عينه واو من مفعول قد يصحح أي ينطق به على الأصل وذلك قليل كقولهم: ثوب مصوون، وما عينه ياء وهو مشهور، وقيل: إن تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر:

حتى تذكر بيضات وهيجه   يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

وقوله: **[واستفاه استفاهاً]** معنى استفاه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب إلا قليلاً أو سكن عطشه بالشرب قاله في القاموس.

وقوله: **[ويكثر ذلك مع الإضافة]** تبع في هذا ولد الناظم وهو خلاف ظاهر النظم فإن ظاهره أن حذف التاء موقوف على السماع مع الإضافة وبدونها وهو الذي في شرح الكافية وهو ظاهر كلام الموضح، وقال الفراء: إن التاء تحذف للإضافة كما يحذف النون والتنوين، ورد بقوله تعالى في سورة النور: ﴿عن ذكر الله وإقام الصلاة﴾ بجر إقام بكسرة تحت الميم عطفاً على ذكر، ولو كانت التاء محذوفة للإضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء. (فإن قلت): ما ذكر الناظم هنا مكرر مع قوله في باب المصدر:

واستعذ استعاذة ثم أقم   اقامة وغالباً ذا التا لزم

(قلت): لا تكرار لاختلاف الموضوع لأن الكلام فيما سبق كان في أوزان المصادر وهنا في إعلالها.

(وما لإفعال من النقل ومن. حذف) زاد الناظم من النقل ومن حذف احترازاً من تعويض التاء فلو حذف من كذا لتوهم أن الأمور الثلاثة ثابتة لمفعول.

(وندر. تصحيح ذي الواو)، قول المكودي: **[حتى تذكر بيضات الخ]** البيت من البسيط، وحتى

(ومـا) مبتدأ وهي مـوصولـة وصلتها (لإفعـال) و(من النقل) متعلق بمـا في المجرور من معنى الاستقرار، و(مفعول) مبتدأ وخبره (قمن) و(به) متعلق بقمن والجملة في موضع خبر (ما) و(تصحيح) فاعل بـ (ندر) وهو مضاف لـ (ذي)على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذو الواو. ثم قال:

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ ٱلْمَفْعُـولَ مِنْ نَحْـوِ عَـدَا ‏ ‏ ‏ وَأَعْـلِلِ إنْ لَمْ تَـتَـحَـرَّ الأَجْـوَدَا

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالإدغام والإعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدي. وفهم من قوله (ان لم تتحر

للغاية، وتذكر: فعل ماض وفاعله ضمير الظليم وهو ذكر النعامة مذكور في الأبيات قبـل، والبيضات: مفعول تذكر جمع بيضة وهي المعلومة، وهيجه: فعل ومفعول وفاعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ بفتح الراء وذالين معجمتين وهو المطر الخفيف، والدجن بسكون الجيم مبتدأ وهو ظل الغيم ومغيوم خبره مأخوذ من الغيم وهو السحاب، وعليه متعلق بمغيوم والشاهد في مغيوم حيث جاء على أصله دون إعلال والقياس مغيم كمبيع.

(فإن قلت): لم كان التصحيح نادراً مع الواو مشهوراً مع الياء؟ (قلت): إن الياء أخف من الواو والإعلال أخف من التصحيح، فأعطى التصحيح الذي هو أثقل للياء التي هي أخف والواو بالعكس فيقع التعادل.

وقوله: [**على حذف مضاف مع قوله أي تصحيح الفعل**] صوابه في الأول أن يقول على حذف موصوف وكذلك يوجد في بعض نسخه، وصوابه في الثاني أن يبدل الفعل بالاسم والتقدير على الإصـلاح، وندر تصحيح اسم صاحب الواو، وقد يجاب عن الثاني بأن كلامه على حذف المضاف تقديره وندر تصحيح مفعول الفعل.

(وصحح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء.

قول المكودي: [**باعتبار تحصن الخ**] الأولى في علة كون التصحيح أكثرياً وأصلاً الحمل على الأصل الذي هو صيغة المبني للفاعل نحو عدا، ووجـه الحمل عدم إعلال كل منهما الإعلال المخصوص الذي هو قلب الواو ياء ولا ينافي أن عدا معل بقلب الواو ألفاً.

وقوله: [**لقربها من الطرف الخ**] أي والطرف محل التغيير وصوابه أن يقول لتطرفها لأن الواو آخر حقيقة، والأولى أن يوجه الإعلال بالحمل على الفرع الذي هو فعل المفعول وهو عدا في كون الواو في كل منهما قلبت ياء.

وقوله: [**فهو معدو**] وأصله معدوو بواوين أدغمت إحداهما في الأخرى وبقي على تصحيحه.

وقوله: [**ومعدي**] أصله كما قبله إلا أن الواو الأخيرة قلبت ياء لما ذكر قبله ثم تأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الدال كسرة.

الأجودا) أن التصحيح أجود لأن معنى (تتحر) تقصد فالمعنى: وأعلل إن لم تقصد الأجود، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل.

وفهم منه أن ما كان يائي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرمى أصله مرموي وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله: إن يسكن السابق الخ.

وفهم منه أيضاً أن ما كان واوي اللام من المفعول المبني على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضى وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا ٱلْفُعُولُ مِنْ ذِي ٱلْـوَاوِ لَامَ جَمْـعٍ أَوْ فَـرْدٍ يَـعِنْ

يعني إذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز في لامه وجهان: الإعلال والتصحيح وذلك نحو: عصا وعصو وعصي، وفي المفرد نحو: عتا عتيا وعتو، إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم ينبه على ذلك الناظم، وفي تقديمه الجمع إشعار ما بذلك. و(الفعول) فاعل بـ (جا)

وقوله: [ان التصحيح أجود] أخذ هذا من النظم صحيح، إلا أن الذي في الموضح أن التصحيح واجب والإعلال شاذ فهو خلاف ما في النظم.

وقوله: [وقد تقدم وجوب إعلاله] أي في قوله: أن يسكن السابق من واو ويا الخ.

وقوله: [وفهم منه أيضاً الخ] الحق أن الذي يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى، وحينئذ فهل يلزم الإعلال أو التصحيح أو يجوز وجهان والإعلال أولى يبقى ما هو أعم.

وقوله: [بل يلزم إعلاله] هذا ليس بصحيح بل فعل المكسور العين الذي لامه واو على قسمين: أحدهما يلزم إعلاله وذلك إذا كانت عين الكلمة واواً أيضاً نحو مقوى من قوي وأصله مقوو فاجتمع ثلاث واوات في الطرف وضمة وهي قائمة مقام واو رابعة فحصل الثقل فقلبت الأخيرة ياء ثم الثانية لقاعدة أن يسكن السابق الخ وسلمت الواو عين الكلمة وقلبت ضمتها كسرة لمناسبة الياء، وثانيهما يجوز فيه وجهان والإعلال أولى وذلك إذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضي من رضي فيجوز فيه وجهان والإعلال أولى وذلك لأن فعله معل اللام كان مبنياً للفاعل أو للمفعول، وقد ورد في التنزيل معلاً قال تعالى: ﴿فارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾ وقرىء في الشواذ مرضوة بالتصحيح.

(كذاك ذا وجهين جا الفعول) هذا هو الموضع الثامن مما تقلب فيه الواو ياء.

قول المكودي: [وعصو] أصله عصوو بواوين أدغمت إحداهما في الأخرى على التصحيح لا غير.

وقوله: [وعصي] أي بالإعلال وأصله كالذي قبله إلا أنه لما كان الجمع ثقيلاً وزاده ثقلاً اجتماع واوين فيه مع ضمتين قائمتين مقام واوين قلبوا الواو الأخيرة ياء فتأتى قاعدة أن يسكن السابق الخ، وقلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء، وما قيل في عصو المصحح وعصي المعل يقال في عتو وعتي في المفرد والعتو الفساد.

وقوله: [ولم ينبه الناظم على ذلك الخ] يعني تفصيلاً وإلا فالمأخوذ من التشبيه في قوله كذاك أن

و(ذا وجهين) حال من الفعول، و(من ذي) متعلق بـ (جا) و(لام جمع) حال من (الواو) و(فرد) معطوف على (جمع) و(يعن) في موضع الصفة لفرد. ثم قال:

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ   وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

يعني أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً مما عينه واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم، والإعلال نحو: صيم ونيم لقرب عينه من الطرف، وأما فعال بالألف

التصحيح أولى في الجمع والمفرد وهو صحيح بالنسبة للمفرد غير صحيح بالنسبة للجمع فلو قال:

كـذا الـفعـول منـه مفـرد وإن   أتـاك جمعاً فهـو بـالعكس يعن

لأفاد المراد، وهذا الإصلاح أحسن من قول الكافية:

ورجـح الإعـلال في جمـع وفي   مفـرد التصحيـح أولى مـا قفي

لأن ضمير منه في الإصلاح عائد على الفعول، فيؤخذ منه أن جواز الوجهين في هذا الوزن الذي هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد، وإنما كان إعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس ليقع التعادل إذ الجمع في نفسه ثقيل، فأعطي الإعلال الذي هو خفيف والمفرد خفيف فأعطي التصحيح الذي هو ثقيل، وفي الموضح أن تصحيح الجمع شاذ.

وقوله: [وفي تقديمه الجمع الخ] بل لا إشعار للتقديم بذلك أصلاً.

وقوله: [متعلق بجا] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الفعول.

وقوله: [ولام جمع حال من ذي الواو] هكذا في بعض النسخ بزيادة وذي اعترضه غير واحد بأنها فاسدة معنى لأن ذي واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع الخ وفي غالب النسخ حال من الواو بإسقاط ذي وهذا صحيح معنى فاسد صناعة لما مر أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا إذا كان واحداً من ثلاثة المشار إليها بقول الناظم سابقاً: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ، وما هنا ليس واحداً منها. (قلت): قد يجاب بأن ذي بمعنى صاحب وصاحب بمعنى مصاحب، فيكون المضاف يقتضي العمل في الحال فيصح إتيانها من المضاف إليه وفيه بعد.

وقوله: [في موضع الصفة لفرد] الأولى أنه صفة لجمع وفرد، وأفرد الضمير العائد عليهما لكون عطف فرد على جمع بأو.

(وشاع نحو نيم في نوم) هذا هو الموضع التاسع مما تبدل فيه الواو ياء.

قول كدي: [نحو نائم ونوم] أصله نووم بواوين الأولى ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى.

وقوله: [لقرب عينه من الطرف] الأولى في وجه الإعلال كون الجمع ثقيلاً، وزاده ثقلاً اجتماع واوين مع ضمة في أوله وهي قائمة مقام واو ثالثة تعد إلى الإعلال للتخفيف فقلبت الواو الأخيرة ياء فتأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت ضمة فاء الكلمة ليعلم أن أصل ما بعدها الواو.

فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام، وقد شذ في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها

وإعراب البيت واضح.

فصل

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي ٱلْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم في تاء الافتعال، وشمل قوله (ذو اللين) الواو نحو: اتعد أصله أوتعد، والياء نحو: اتسر أصله ايتسر لأنه من اليسر، ولا مدخل للألف هنا لأنها لا تكون فاء وإنما أبدلوا منها تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قلبت واواً وبعد فتحة قلبت ألفاً، وبعد كسرة قلبت ياء، فأبدلوا منها حرفاً جلداً وهو التاء لأنها

وقوله: [ومنه قوله: **ألا طرقتنا الخ**] البيت من الطويل، وقائله أبو النجم الكلابي: وألا: حرف استفتاح، وطرق: ماض من الطرق وهو الإتيان ليلاً، ومية بالرفع من دون تنوين فاعل طرقتنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها، وابنة منذر نعت مية، والشاهد في النيام بالإعلال والقياس النوام بالتصحيح، وأما المسألة العاشرة من المسائل العشر التي تبدل فيها الواو ياء وهي مسألة ميزان فقد مر أنها مستفادة من قوله بواو ذا فعلا في آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التي عند الموضح رحم الله الجميع ورحمنا معهم، وبقي على المصنف قيد نكت به الموضح وهو أن لا تكون اللام معلة وإلا فلا تعل العين كقولك شوى بتشديد الواو وبألف آخره جمع شاو وأصله شوي بياء متحركة فتقلب ألفاً فلا يجوز إعلال عين الكلمة أيضاً لئلا يتوالى إعلالان في كلمة.

فصل

(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا)، قول كدي: [**يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه الخ**] هذه العبارة غير جيدة، والأولى أن يقول يعني أن حرف اللين إذا كان فاء الافتعال وما تصرف منه أبدل تاء الخ، والمراد بما تصرف منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول.

وقوله: [**فإن كانت بعد ضمة الخ**] مثالها بعد الضم متسر أصله ميتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت واواً مثالها بعد الفتح يتسر أصله ييتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت ألفاً، ومثالها بعد الكسر اتعد أصله أوتعد فلو لم تقلب الواو تاء لقلبت ياء، وهذا الذي ذكر لغة الجمهور وبعض الحجازيين لا يقلبون الواو والياء تاء بل يقلبونها بحسب حركة ما قبلها.

وقوله: [**حرفاً جلداً**] أي قوياً لا تقدر الحركات على التلاعب به.

أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله: (وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا) يعني أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله بـ (ائتكلا) أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، والمسموع من ذلك إنما هو اتزر أي لبس الإزار، فينبغي أن يكون المثال راجعاً لذي الهمز لا للبدل، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاء من ذي الهمزة. و(ذو اللين) مبتدأ وخبره (أبدل) و(فا) حال من (ذو اللين) و(تا) مفعول ثان لـ (أبدل) والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على (ذو اللين) و(في افتعال) متعلق بأبدل، وفاعل (شذ) ضمير مستتر عائد على الإبدال المفهوم من أبدل. ثم قال:

٩٨٧ ـ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي آدَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

يعني أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الاطباق وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اصطبر واضطرم واطعن واظطهر، أصلها: اصتبر واضترم واطتعن واظتهر، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهي الطاء.

(وشذ في ذي الهمز) هذا تقييد لإبدال الواو والياء تاء كانه قال: محل إبدالها تاء إذا كانتا أصليتين فإن كانتا بدلين من غيرهما فلا يبدلان نحو أوتمن وابتهل أصلها أؤتمن وائتهل بهمزتين الثانية ساكنة والأولى في الأول مضمومة وفي الثاني مكسورة أبدلت الثانية واواً في الأول وياء في الثاني لقوله سابقاً: ومدا أبدل ثاني الهمزين من. كلمة ان يسكن فإن سمع الإبدال تاء فيما هو بدل عن الهمزة فاحكم عليه بكونه شاذاً كما صرح به بقوله: وشذ في ذي الهمز والتقدير وشذ إبدال التاء من حرف لين صاحب الهمز ومقلوب منه، وتخصيص المكودي في التوطئة التقييد بالياء حيث قال: فإن كانت فاء الافتعال ياء الخ لا وجه له بل التقييد عام في الواو والياء كما علمت نعم الشذوذ إنما سمع في ذي الياء.

قول المكودي: [إنما هو اتزر] أصله ائتزر بهمزتين أبدلت الثانية الساكنة ياء لقوله ومدا أبدل الخ ثم قلبت الياء تاء شذوذاً ومنه الحديث: «وإن كان قصيراً فاتزر به».

وقوله: [راجعاً لذي الهمز] أي لكونه مثالاً للذي أبدلت فيه الهمزة ياء لا غير فيكون الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن لم يسمع في هذا اللفظ فعلى هذا يقرأ ايتكلا في النظم بياء بعد الهمز وتاء مخففة، وعلى أنه مسموع فيه الإبدال فيقرأ اتكلا بقلب الياء تاء وإدغامها في التاء، وما حكم فيه الناظم بالشذوذ أجازه البغداديون بقياس وحكموا من ذلك ألفاظ اتزر واتصل واتهل واتكل واتمن من الإزار والأصل والأهل والأكل والأمانة. وقوله: [حال من ذو اللين] فيه إتيان الحال من المبتدأ وقد علمت ما فيه فالأولى أنه حال من ضمير أبدلا العائد على اللين.

(طا تا افتعال رد اثر مطبق)، قول المكودي: [بعد أحد حروف الإطباق] سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان والحنك الأعلى.

وقوله: [لأن التاء من حروف الهمس] أي الخفاء جرى على ما هو المعلوم عند القراء من مقابلة الهمس

ثم قال: (في ادان وازدد وادكر دالاً بقي) يعني أنه يبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثلها، فـ (ادان) أصله ادتان إذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى، و(ازدد) فعل أمر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال، و(ادكر) فعل أمر من ادكر أصله اذتكر فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الذال دالاً وأدغمت الدال في الدال. و(تا افتعال) مبتدأ وخبره (رد) وهو ماض مبني للمفعول وفي (رد) ضمير مستتر عائد على (تا افتعال) و(طا) مفعول ثان بـ (رد) ويجوز أن يكون (رد) فعل أمر و(تا افتعال) مفعول أول برد، و(إثر) متعلق برد على الوجهين، وفي (بقي) ضمير مستتر عائد على (تا افتعال) و(دالاً) حال من ذلك الضمير وعبر يبقى عن البدل وفيه بعد. ثم قال:

فصل

٩٨٨ ـ فَـاأَمْرٍ أَوْ مُضَـارِعٍ مِنْ كَـوَعَـدْ ‏ ‏ ‏ إِحْـذِفْ وَفِي كَـعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

يعني أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً في ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع.

الثاني: المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين فتحة

بالاستعلاء، وإلا فالذي يظهر أن الذي يقابل الاستعلاء إنما هو الانسفال، والذي يقابل الهمس إنما هو الجهر، وفي الموضح هنا بيان ما يمكن إدغامه مما لا يمكن إدغامه.

(في ادان وازدد وادكر دالاً بقي)، قول المكودي: [وأدغمت الدال في الدال] على هذا قراءة الجمهور: ﴿فهل من مدكر﴾ وقرىء في الشواذ من مذكر بالذال المعجمة فتكون الدال المهملة قلبت معجمة وأدغمت في المعجمة.

وقوله: [وعبر يبقى الخ] الأولى والمناسب للمعنى أنه ضمن بقي معنى صار فيكون قول المصنف دالاً خبراً عنها بناء على إعطاء المضمن حكم ما تضمنه.

فصل

(فا أمر أو مضارع من كوعد. احذف) أشار بهذا الفصل إلى الحذف وهـو من نوع الإعـلال وهو نوعان: شاذ ومقيس، وعلى الثاني تكلم هنا وهو أنواع ثلاثة: حذف الفاء أو الزائد أو العين، وأشار لكل واحد ببيت على هذا الترتيب، وعكس الموضح هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل، وليكون مسألتا حذف الأصلين متصلتين.

قول المكودي: [لوجود علة الحذف الخ] وهو وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة.

وقوله: [لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ] الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه

وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد. وفهم من قوله (كوعد) أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق، وفهم منه أيضاً أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً فلو كان مضموماً لم يحذف نحو يوعد مبنياً للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضؤ. وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد ولم تحذف.

الثالث: المصدر من نحو وعد وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف. وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف منه نحو وجهة. وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقفة. و(فاأمر) مفعول بـ (احذف) و(مضارع) معطوف على (أمر). ثم قال:

أعد الخ، وإلا لو كانت عبارته مقصودة لما أحتاج للحمل لأن الواو وقعت بين فتحة في الجميع، وفي بعض النسخ بين فتحة ياء وهي ظاهرة لا اعتراض عليها.

وقوله: [لكن فتحت لكونها من حروف الحلق] وفي اللامية: في غير هذا لدى الحلقي فتحا أشع. بالاتفاق، وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، والإشارة في اللامية بهذا إلى ما يدل على المفاخرة فكأنه قال أشع في غير ما يدل على المفاخرة مع كون حرف الحلق في غير الأول فتح العين من المضارع.

وقوله: [يوعد مبنياً للمفعول] الصواب أن يقول يوعد بكسر العين من أوعد الرباعي مبنياً للفاعل، وأما يوعد من الثلاثي المبني للمفعول مما فقد فيه أيضاً كسر ما بعد الواو فهو خارج بما بعد، ولعل المكودي إنما حمله على ذلك لأن الواو في يوعد من الرباعي ليست واقعة حقيقة بين الياء والكسرة وإنما هي واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة لأن الأصل يؤوعد فحذفت الهمزة لقوله بعد: وحذف همز أفعل استمر في. مضارع.

وقوله: [نحو يوجل ويوضؤ] الأول بفتح الجيم من وجل بكسرها، والثاني بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضاً مع فتح الياء فيهما.

وقوله: [وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل الخ] ظاهره أن ضمير منه راجع لكوعد مع أن هذا إنما هو مفهوم من أمر أو مضارع، فالأولى حذف أيضاً ويكون ضمير منه راجعاً للبيت.

وقوله: [نحو وجهة] بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه وليس اسم مصدر للتوجه، ولو قلنا بذلك لكان إثبات الواو شاذاً.

وقوله: [وفهم منه أيضاً الخ] مثله في المرادي، والظاهر أن هذا لا يفهم من الناظم إلا باعتبار اللزوم وهو أن المصدر الذي يدل على الهيئة لا يكون إلا على وزن فعلة عملاً بقوله وفعلة لهيئة كجلسة، ولو حذف

٩٨٩ ـ وَحَـذْفُ هَمْزِ أَفْعَـلَ اسْتَمَـرَّ فِي مُـضَـارِعٍ وَبِـنْـيَـتَيْ مُـتَّـصِـفِ

يعني أنه اطرد حذف الهمزة من (أفعل) في الفعل المضارع، وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما بـ (بنيتي متصف) فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف، وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وتخاصم، لكن استثقل اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل والمفعول، كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع، والمراد بـ (أفعل) الفعل الماضي. و(حذف) مبتدأ وخبره (استمر). ثم قال:

٩٩٠ ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِـلاَ وَقِـرْنَ فِي اقْـرِرْنَ وَقَـرْنَ نُـقِـلاَ

يعني أن (ظللت) بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول: ظلت وظلت، وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه تيسست وفي القياس عليهما خلاف، وقوله: (وقرن في اقررن وقرن نقلا) يعني أنه يستعمل هذا التخفيف في فعل الأمر فيه (قرن) بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ وقوله (وقرن نقلا) أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة (قرن) بالكسر أن أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي

منه فاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة. (وحذف همز أفعل استمر في)، وقول المكودي: [**فهما بنيتا متصف**] أي بنيتان يوصف بهما إلا أن في متصف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، ففي اسم الفاعل حقيقة وفي اسم المفعول مجازاً، إذ المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبي.

وقوله: [**تدحرج وتخاصم**] فتقول في المضارع يتدحرج ويتخاصم فتبقى التاء في المضارع.

وقوله: [**فحذفت الهمزة**] القياس قلبها واواً لا حذفها لقوله سابقاً: إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً، لكن قالوا هذا مما قدم فيه الاستعمال على القياس.

(ظلت وظلت في ظللت استعملا)، قول المكودي: [**إحدى اللامين**] إنما حذف لاجتماع مثلين مع عدم إمكان الإدغام، ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم في غيرها، وقيل الثانية لحصول الثقل بها، ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الظاء مفتوحة، وعلى لغة الكسر نقلت حركة اللام إلى الظاء بعد سلب حركتها.

وقوله: [**وظاهر النظم أن هذا الحكم الخ**] الذي ذكره الشاطبي أن الناظم لم يقصد القصور على هذا اللفظ وإنما قصد التمثيل به كما مر نظيره في قوله: في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه، فإن الحكم ليس خاصاً بكان وخال بل كذلك أخواتهما، ومثل ذلك يقال هنا، فالمراد بظلت كل فعل ثلاثي مكسور العين عينه ولامه من جنس واحد مبنياً للفاعل ماضياً مسنداً إلى ضمير رفع متحرك، وفي التسهيل ان ما ذكر لغة.

وقوله: [**من قر بالمكان يقرّ الخ**] أصل الماضي قرر بفتح الراء عين الكلمة ثم سكنت وأدغمت في الراء

وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا: يقرن في المضارع، وقرن في الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان. و(ظلت) مبتدأ وخبره (استعملا) والألف فيه للتثنية، و(في ظللت) متعلق بـ (استعملا) و(قرن) مبتدأ وخبره في (اقررن) والتقدير وقرن منقول في اقررن، و(قرن نقلا) مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون و(قرن) الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني أنه استعمل ويكون (نقلا) جملة في موضع الحال من (قرن) المفتوح الفاء أي نقل سماعاً فلا يقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:

لام الكلمة، وأصل المضارع يقرر بكسر الأولى، وسكون القاف نقلت كسرتها إلى القاف وأدغمت الراء في الراء فإذا لحقت نون الإناث يسكن ما قبلها وتعين فك الإدغام لقوله في الإدغام:

وفـك حيث مـدغم فيـه سكن   لكـونـه بمضمـر الـرفـع اقـترن

فيرجع المضارع إلى أصله ثم بعد ذلك تنقل كسرة الراء إلى القاف وتحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء، وتقول في الأمر منه قرن بكسر القاف هذا إيضاح كلام المكودي.

وقوله: [من قررت بالمكان أقر الخ] أصل أقر المضارع أقرر نقلنا فتحة الراء إلى القاف قبلها وأدغمت الراء في الراء فلما لحقت نون الإناث سكن ما قبلها وفك الإدغام فرجع إلى أصله ثم نقلنا فتحة الراء إلى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين فصار يقرن بفتح القاف فتقول في الأمر منه قرن بفتح القاف أيضاً هذا إيضاح كلامه، وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل على فعلين مختلفي العين، والنظم يقتضي بحسب ظاهره أنهما تواردا على فعل واحد، وأجيب عنه بأن في كلامه حذف المتعلق والتقدير نقل عن العرب في فعل آخر.

وقوله: [والتقدير وقرن منقول الخ] اعترضه المعرب بأن الخبر إذا كان جاراً ومجروراً قدر المتعلق عاماً ككائن وهو قدره هنا خاصاً وهو منقول. (قلت): هذا الاعتراض باطل وإن كان الحكم الذي ذكر في نفسه صحيحاً، لأن محل وجوب تقديره عاماً إذا لم يكن هنالك ما يدل على تقديره خاصاً وإلا قدر خاصاً، وفي كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصاً وهو قوله بعد نقلاً.

وقوله: [أي وكذلك قرن الخ] اعترضه المعرب أيضاً بأن المناسب أن يقول وقرن كذلك وعلله بما لا يظهر، ثم أعرب المعرب كلام الناظم بما حاصله: ان قرن الأول مبتدأ وقرن الثاني معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وألف التثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبه خبر عن المبتدأين وفي اقررن متعلق بنقلا، ثم قال بعد ما مر: فليتأمل، قال عقبه: تأملناه فوجدنا إعرابك فاسداً لأنه يقتضي أن قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل في اقررن المكسور وقد علمت أن الحق خلافه فالمتعين إعراب المكودي والله سبحانه وتعالى أعلم.

الإدغام

يقال الإدغام بسكون الدال مصدر أدغم، والادغام بتشديد الدال مصدر ادغم، قيل: والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين والإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو باب متسع، واقتصر فيه هنا على إدغام المثلين المتحركين في كلمة. واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٩١ - أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ صُفَفِ

يعني إذا اجتمع في كلمة واحدة متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين: الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني، والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يرد ويظن ومرد، أصلها: يردد ويظنن ومردد، فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني، وفهم منه أن أول المثلين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن

الإدغام

أخر الإدغام عن الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف تبعاً لأهل التصريف لأن عادتهم تأخير الكلام عليه في علم التصريف وتفاؤلاً بأن يحوز الطالب كل ما قرأه من أول الكتاب إلى هنا كما يحوز الحرف المدغم فيه الحرف المدغم، ثم في الترجمة حذف الواو مع ما عطفت والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معاً داخل الترجمة، والإدغام والتفكيك مصدران والمصدر معنى والكلام ليس في المعاني وإنما هو في الألفاظ، فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أي المدغم والمفكك.

قول المكودي: [**يقال الإدغام الخ**] قد استعمل الناظم في هذا النظم اللغتين، استعمل الأولى في قوله: أول مثلين محركين في. كلمة أدغم، واستعمل الثانية في قوله: وحيي افكك وادغم.

وقوله: [**وفي الاصطلاح إدخال حرف الخ**] اعترض هذا بأن الصواب أن الإدغام اصطلاحاً هو رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر.

وقوله: [**وهو باب متسع**] لأنه يكون في المثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين.

(أول مثلين محركين في. كلمة أدغم)، قول المكودي: [**أصلهما ردد وظنن**] أي بفتح الدال الأولى والنون الأولى فهما من باب نصر بدليل ضم المضارع.

وقوله: [**وفهم منه أن أول المثلين الخ**] فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم إلا إذا قلنا أنه يؤخذ بطريق اللزوم أي يلزم من الإدغام في أول الكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن، وفي مفهوم قول الناظم في كلمة

لا يدغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن. و(أول) مفعول بـ (ادغم) و(محركين) نعت لـ (مثلين) و(في كلمة) في موضع الصفة أيضاً لمثلين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر. ثم أشار إلى الثاني فقال: (لا كمثل صفف).

٩٩٢ ـ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ ... وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ أَبِي

٩٩٣ ـ وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:

الأول: (صفف) وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الظلة.

الثاني: (ذلل) وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل.

الثالث: (كلل) جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف.

الرابع: (لبب) اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب، واللبب

تفصيل حاصله أن المثلين إن وقعا في كلمتين فإن كان المثل الثاني الواقع في أول الكلمة الثانية ساكناً لا يجوز الإدغام نحو اضرب ابنك، وإن كان متحركاً فإن كان المثل الأول الذي في آخر الكلمة الأولى ساكناً وجب الإدغام نحو اضرب بكذا، وإن كان متحركاً نحو جعل لك جاز الإدغام والتفكيك، وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة إليه.

وقوله: [نحو ددن] بفتحتين هو اللهو واللعب. (لا كمثل صفف).

قول كدي: [وهو جمع صفة] أي بضم الصاد وتشديد الفاء لأن فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل ويستوي فيه الصحيح والمعل والمضعف كما هنا، ونظيره مدة ومدد وحجة حجج، وقد مر قوله: وفعل جمعاً لفعلة عرف.

وقوله: [والصفة صفة السرج] قيل هي القربوس بفتح الراء، وقال بعضهم: هي الجلد الذي يضم دفتي السرج ودفتا السرج جانباه من الخشب أو العود.

وقوله: [وصفة البنيان] هي السقيفة التي تكون عند البيت وهي الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت.

وقوله: [والصفة أيضاً الظلة] بضم الظاء وهي ما يتقى به من الحر، وفي بعض النسخ بدل الظلة الكلمة وانظر ما معناها، والصفة اسم موضع في مسجد المصطفى ﷺ كان يأوي إليه فقراء الصحابة رضي الله عنهم وإليه ينسبون الصوفية.

وقوله: [والكلة نوع من الثياب معروف] هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها.

أيضاً ما يشد على صدر الدابة والناقة ليمنع الرحل من الاستئخار، واللبب أيضاً ما استرق من الرمل.

الخامس: (جسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو (اخصص أبي) أصله اخصص أبي بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي.

السابع: ما كان فيه ثاني المثلين زائداً للإلحاق نحو (هيلل) إذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها عنها. وأما الرابع وهو (لبب) فلخفة الفتحة وفي إظهاره تنبيه على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد. وأما الخامس وهو (جسس) فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان فإن المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله، فلو أدغم المحرك الأول التقى ساكنان. وأما السادس وهو (اخصص أبي) فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة. وأما السابع وهو (هيلل) فلأن ثاني المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته. وقد جاء الفك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ في ألل. ونحوه فك بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه منها (ألل) السقاء إذا تغيرت رائحته. وفهم من قوله (ونحوه) أنه سمع التفكيك في غير (ألل) وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي: دبب الإنسان إذا نبت شعره في جبينه، وصكك الفرس إذا اصطك عرقوباه، وضببت الأرض إذا كثر

وقوله: [ما يشد على صدر الدابة] فيكون من باب تسمية الحال في الشيء باسم المحل.

وقوله: [وهو الجاسوس] رسول الشر ضد الناموس رسول الخير.

وقوله: [السادس الخ] جعل الموضح هذا مما يجوز فيه الإدغام والتفكيك.

وقوله: [السابع ما كان فيه ثاني المثلين الخ] كلام المكودي صريح في أن اللام هي الزائدة، والصواب أن الياء هي الزائدة كما يفيده كلام ابن هشام وصرح به المرادي.

وقوله: [فلأنها مخالفة لوزن الفعل] قد مر أن أوزان الفعل الثلاثي أربعة عملاً بقوله:

وافتـــح وضم واكسر الـثــاني من فعـل ثـلاثي وزد نحــو ضمـن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحداً من الأوزان الأربعة السابقة.

وقوله: [فلخفة الفتحة] علله بذلك لأنه على وزن ضرب فوزن الفعل موجود فلم تبق إلا علة أخرى.

وقوله: [التقى ساكنان] هما السين الأولى والثانية التي سكنت لأجل الإدغام في الثالثة.

(وشذ في ألل ونحوه)، قول كدي: [ألل السقاء] بكسر السين هو المسمى في العرف بالقربة.

وقوله: [في جبينه] الجبين هو ما بين الصدغين.

ضبابها، وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته، ولححت العين إذا التصقت، ومششت الدابة إذا ظهر في وظيفها نتوء، وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، وبححت الرجل إذا كثر في صوته بحة، فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله (لا كمثل) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون (لا) ناهية، و(كمثل) مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف، والكاف في قوله (كمثل) زائدة كزيادتها في قوله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وما بعد (صفف) معطوف عليه، و(فك) فاعل بـ (شذ) و(بنقل) متعلق بـ (فك). ثم انتقل إلى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام فقال:

٩٩٤ ـ وَحَيِي افْكُـكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَـذَرْ　　　كَـذَاكَ نَـحْـوُ تَـتَـجَـلَّى وَاسْـتَـتَرْ

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

وقوله: [إذا اصطك عرقوباه] أي ضرب أحدهما بالآخر.

وقوله: [إذا كثر ضبابها] الضباب بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيوانات الوحشية.

وقوله: [وقطط الشعر الخ] الشعر الجعد هو المنكمش كشعر السودان والشعر السبط هو المسترسل كشعر الروم، والشعر الممدوح عند العرب ما كان كشعر النبي ﷺ وهو الشعر السبط الذي في رأسه نثن وانكسار.

وقوله: [إذا التصقت] أي بالرمض بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في حدقة العين تسميه العامة بالعمش فإن سال على الخد فهو غمص بفتح الغين والميم وإن جمد فهو رمص بفتحتين.

وقوله: [إذا ظهر في وظيفها نتوء] أي ارتفاع والوظيف هو الذراع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرهما.

وقوله: [إذا كثر في صوته بحة] بضم الباء وهي شيء يصيب الإنسان في حلقه يغير صوته، فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين، وقد يجب فك الإدغام لضرورة الشعر كقوله:

الحـــمـــد لله الـعـــلي الأجـــلل　　　الواسع الفضل الوهوب المجزل

القياس الأجل وبهذا البيت ختم الموضح ولا يخفى ما فيه من حسن الاختتام كما راعى حسن الافتتاح بقوله: أقلي اللوم عاذل.

وقوله: [ويجوز أن تكون لا ناهية الخ] الوجه الأول أولى لأن حذف الفعـل المجزوم بـلا الناهيـة مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره.

وقوله: [متعلق بفك] الأولى أنه متعلق بقبل.

(وحيي افكك وادغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لأن حيي متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر، وأما نحو تتجلى فاختل فيه الشرط لكون المثلين فيه متصدرين.

الأول: نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحيا، قيل: والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: (تتجلى) وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول أتجلى، قيل: وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع.

الثالث: نحو (استتر) وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا أيضاً قياسه التفكيك ليبقى ما قبله ساكناً، ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر. و(حيي) مفعول بـ (ادغم) وهو مطلوب أيضاً لـ (افكك) فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، و(نحو) مبتدأ وخبره (كذاك). ثم قال:

٩٩٥ ـ وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَرْ   فِـيـهِ عَـلَى تَـا كَـتَـبَـيَّنُ ٱلْـعِـبَرْ

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولاهما للمضارعة، والثانية تاء

قول المكودي: [**الأول نحو حيي وعيي**] اجتمع فيه ياءان لازم تحريك ثانيهما، وقرىء حيي بالوجهين من قوله تعالى: ﴿ويحيا من حي عن بينة﴾.

وقوله: [**نظر إلى أن الحركة الثانية الخ**] أطلق الحركة على الحرف وإلا فالواجب التعبير بالحرف كما في المرادي وعلله بقوله لوجوده في الماضي.

وقوله: [**قيل وفيه نظر**] هل النظر مبني على أن نحو تتجلى يقع الإدغام فيه ابتداء ويؤتى بهمزة الوصل، والنظر بهذا المعنى صحيح لأنه لم ينقل عن أحد من الفصحاء أنه أدخل همزة الوصل في أول المضارع فلا معنى لتضعيفه، والحق كما في الموضح أن الإدغام في نحو تتجلى لا يكون إلا وصلاً ولا يكون ابتداء، قرأ البزي: ولا تيمموا ولا تبرجن بتشديد التاء فيهما.

وقوله: [**فيصير ستر**]، (إن قلت): بأي شيء يفرق بين ستر الأصلي الذي هو فعل وبين ستر الذي أصله استتر؟ (قلت): يفرق بينهما بالمضارع والمصدر فإن مضارع الأصلي يستر بضم الياء ومصدره تستيرا كتكليماً، وتقول في مضارع ستر الذي أصله استتر يستر بفتح الياء ومصدره ستار بكسر السين وأصله استتار ففعل به ما فعل بالفعل، ورحم الله الموضح إذ لم يقتصر على التمثيل بالماضي الذي يوقع في اللبس، بل مثل به والمضارع والمصدر اللذين لا لبس فيهما.

وقوله: [**فهو من باب التنازع الخ**] قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، فالأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف لدلالة مفعول الآخر عليه.

(وما بتاءين ابتدي قد يقتصر. فيه على تا)، قول المكودي: [**وهو الفعل المضارع الخ**] قيل: فيه تنكيت على المصنف المقتضي أن كل ما ابتدىء بتاءين يجوز فيه ذلك، مع أن الماضي المفتوح بتاءين لا يجوز فيه

تفعل أو تفاعل نحو: تذكر في تتذكر وتيسر في تتيسر، وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيها خلاف، والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة، والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارعة تاءان: أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه: إثباتها وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (ابتدي) و(بتاءين) متعلق به وخبره (قد يقتصر) و(فيه) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقتصر، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً يعود على (تا) والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفي. ثم قال:

ذلك نحو تتابع ماضي مطاوع تابع، وأجيب بأن أول كلامه وإن اقتضى ذلك لكن ذكر تتجلى قبل والمثال بعد يخصص كلامه.

وقوله: [تذكر الخ] ومنه مثال الناظم بتبين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين، وأصل المضارع تتبين بتاءين، والعبر جمع عبرة.

وقوله: [والمشهور أنها الثانية] هذا مذهب سيبويه والجمهور وعلة ذلك أن الثقل إنما حصل بالثانية، وتعليل المكودي يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضاً وهو المطاوعة نحو تتعلم مضارع تعلم مطاوع علم، فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المطاوعة فحذف أحدهما يفيت معنى فالأولى التعليل بالاستثقال، وإذا خففت بحذف الثانية اتحدت صورة الماضي والمضارع، وفي ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الربيع سيدي سليمان العلمي الشهير بالحوات بقوله:

يا نبيهاً ما له في كل فن من مضارع
أي فعل ليس يدرى ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله:

أيها المهدي بدائع هي في الذهن ودائع
ما به جئت توفي في نساء وهو ذائع

أنشدهما في قراءة التفسير عند قوله تعالى في النساء: ﴿الذين توفاهم الملائكة﴾ بعد إنشاد بيتي الملغز، وسبقه إلى الجواب العالم العلامة المحقق الفهامة علي بن سودة رحمه الله بقوله:

ما به جئت تجلي عرفه كالمسك ضائع
والذي يخفى عليه عمره في اللهو ضائع

وقوله: [ثلاثة أوجه إثباتها الخ] يعني مع عدم الإدغام وإلا فهما في الوجه الثاني الذي في فيه الإدغام هنا ثابتان أيضاً.

وقوله: [والرابط بين الصلة] هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدي وصوابه والرابط بين المبتدأ والخبر.

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

يعني أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددن، وقد مثل ذلك بقوله:

٩٩٧ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك، و(فك) فعل أمر ومفعوله محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضياً مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم، و(مدغم) مبتدأ، و(فيه) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـ (مدغم و(سكن) خبر المبتدأ والجملة مضاف إليها حيث واللام في (لكونه) متعلق بـ (فك) و(اقترن) في موضع خبر الكون، و(بمضمر) متعلق بـ (اقترن).

(وفك حيث مدغم فيه سكن)، قول المكودي: [وجب تفكيكه] إنما وجب التفكيك لأن ثاني المثلين قد يسكن فيتعذر الإدغام فيه لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً.

(نحو حللت ما حللته) هذا دعاء من المصنف لقارىء كتابه ومتفهم خطابه أن يفتح له في تحصيل العلوم ويتيسر عليه الإدراكات والفهوم، والمعنى: حللت ما حللته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول في المكان بمعنى النزول والإقامة به فيكون في الفعل استعاره تبعية، وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول في المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه الفعل، وفي إسناد ثاني الفعلين إلى ضمير العظمة إظهار للتحدث بنعمة الله الذي جعله من أهل العلم والتأليف، وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: ليس منا من لم يتعاظم بالعلم» أي يعتقد أن الله عظمه بالعلم، وليس مراده بذلك الكبر فإنه حرام وحاشا المصنف منه، ويؤخذ من إسناد الفعل الأول إلى التاء والثاني إلى النون أن مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المتعلم وأن المتعلم لا يساويه، وقد رجح كثير من العلماء حق المعلم على الوالد وقد قيل:

إذا أفادك إنسان بفائدة من العلوم فأدمن شكره أبدا
وقل فلان جزاه الله صالحة أفادنيها وألق الكبر والحسدا

وعن الشافعي: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك والعز فيفلح ولكن من طلبه بذل وضيق العيش وخدمة العلماء أفلح، فلله در الناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا المثال هو آخر الأمثلة، وتأمل ختمه أيضاً بقوله هلم ففيه إشارة حسنة وان العلم مطلوب بإشاعة علمه تعليماً وتأليفاً ودعاء به وإليه.

قول المكودي: [متعلق بفك] الأولى أنه متعلق بسكن لأنه علة لوجوب السكون.

ثم قال: (وفي. جزم وشبه الجزم تخيير قفي) يعني أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد، أو في شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه وجهان بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يردد واردد، وإنما جعل فعل الأمر شبيهاً بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح، والتفكيك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم، وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: ﴿ومن يرتد منكم عن دينه﴾ ﴿ولا تمنن ولا تستكثر﴾ وهو في القرآن كثير، وما جاء فيه مدغماً قوله تعالى: ﴿ومن يشاق الله في الحشر﴾ عند جميع القراء، ﴿ومن يرتد منكم﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين، وإنما خير الناظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير لأنه لا ينطق به إلا مفككاً، وكذلك الذي

(وفي. جزم وشبه الجزم تخيير قفي)، قول المكودي: **[وهو الوقف]** أي السكون وعبر عنه بالوقف لأن الوقف الأصلي لا يكون إلا بالسكون، وليس المراد أن الأمر لا يسكن إلا وقفاً وإنما خص شبه المضارع بالأمر المبني على السكون، مع أن القاعدة أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا الصحيح الآخر الذي لم يتصل به شيء، وهو إنما يجزم بالسكون.

وقوله: **[لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير الخ]** هكذا في غالب النسخ بلام العلة قبل أن مثبتاً فيكون علة لما قبله، وغير مخير بزيادة غير خبران، وفي بعض النسخ لا ان العربي الذي لغته التفكيك مخير الخ بلا النافية قبل أن، وحذف غير قبل قوله مخير بالرفع خبر أن، ومآل النسختين واحد، وهذا الكلام كله عند المكودي غير صواب لأن الصواب أن العربي ينطق بغير لغته والممنوع إنما هو نطقه باللحن.

(تتمة): حكاية جرت عادتهم بذكرها هنا لمناسبتها نقلها صاحب الأنيس المطرب عن الفقيه البوعصامي في ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجزوم المضعف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشد فقال: إن لهذه المسألة قصة اتفقت للراعي رحمه الله مع بعض أصحابه، قال الراعي: كان لي صاحب في خواص الملك فسألني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم المضعف وعن الأمر منه، فلما شرعت في الجواب فهمت منه كأنه إنما سألني مختبراً ما عندي وأنه غير محتاج إلى جوابي فسكت عنه فأعاد السؤال مراراً فحلفت يميناً مغلظة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويقعد على الأرض وسط المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض ويخضع لي كما يخضع الصبي لمؤدبه وإلا فهؤلاء العلماء فيهم كفاية عني في هذه المسألة وغيرها، فردد رحمه الله الأمر في نفسه مراراً وأطرق ثم قال: لا بأس بالذل في طلب العلم فإنه عز على الحقيقة، ثم فعل ما طلب منه والطلبة ينظرون فقلت: يا عبد الله لم تجئني هذه المسألة رخيصة وسأحدثك كيف استوفيتها، اعلم أني رحلت يوماً لشيخنا وسيدنا أبي الحسن علي بن محمد الأندلسي الغرناطي رحمه الله وكان فقيراً مقلاً وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الحطب على حمارين لهما، وكان أبي تاجراً في سوق القماش، فكنت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين، فأتيت له صبيحة يوم بارد فقلت: هل من حاجة قال: نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلي سطلاً من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلاً من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة، فأتيت بنحو اثنتي عشرة نقلة حتى امتلأ الزير وجميع أواني الدار ثم سئمت

لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغماً. و(تخيير) مبتدأ وخبره (في جزم) و(قفي) في موضع النعت لـ (تخيير) ومعنى (قفي) تبع. ثم ان ما ذكره في الأمر من جواز الفك والإدغام يوهم أن ذلك جائز في أفعل به في

عليه وأردت الخروج وأنا في غاية من التعب وقد ابتلت ثيابي وامتلأت بالطين وأنا أرتعد من البرد، فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيك مسألة جليلة فقعدت معه فقال: ذكر صاحب الـدر المكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية يقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ فلما قرأ عليه قوله ﷺ ما لم تصفر الشمس وفي الحلقة جماعة من الطلبة فيهم أبو بكر الشلوبين فقال الشيخ: كيف تضبطون الراء من قوله ما لم تصفر الشمس؟ فقالوا بأجمعهم بالفتح ما عدا أبا بكر فإنه بقي ساكتاً فأنشد الشيخ:

أوردها سعد وسعـد مشتـمـل ... مـا هكـذا يـا سعـد تـورد الإبـل

ثم التفت إلى أبي بكر وقال: ما تقول أنت؟ فقال: إن العرب على ثلاث فرق: متبعون وكاسرون وفاتحون، فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف لحركة الحرف الذي قبله، فإن كانت ضمة ضموه نحو لم يرد ورد، وإن كانت فتحة أو ألفاً فتحوا نحو لم يعض وعض وقوله تعالى: ﴿لا تضار والدة﴾، وإن كانت كسرة كسروه نحو لم يفر وفر يا عمرو إلا في ثلاثة مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبله، أحدها: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب فإن المتبعين إنما يتبعون لحركة الضمير فيقولون لم يفره وفره بضم الراء فيهما ولم يعضه بضم الضاد وعليه يخرج قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ إن قلنا أن لا ناهية لا نافية.

ثانيهما: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها ولم يردها وفرها بفتح الحرف المدغم فيه اتباعاً لحركة الهاء وإنما أتبعوا حركة الهاء في الموضعين لخفة الهاء فلم يعتدوا بها فاصلاً فكأن الضمة باشرت واو الصلة والفتحة باشرت ألف الصلة.

ثالثها: إن لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيرجع المتبعون هنا للكسر نحو غض الطرف وعليه يقال ما لم تصفر الشمس بكسر الراء لا غير.

والفرقة الثانية الكاسرون يكسرون آخر الفعل مطلقاً على أصل التقاء الساكنين فيقولون رد زيداً ولم يرد بكسر الدال فيهما، فعلى هذه اللغة إنما يقال ما لم تصفر بالكسر أيضاً وهذه اللغة لغة كعب ونمير.

والفرقة الثالثة الفاتحون وهم على قسمين: فصحاء وغير فصحاء، فالفصحاء ينتقلون إلى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرجل بكسر المدغم فيه منها فيقال حينئذ ما لم تصفر بالكسر أيضاً، وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح ولو لقي آخر لفعل ساكن وعليه فيقال ما لم تصفر بفتح الراء، وعليه فجميع العرب يكسرون آخر الفعل إذا لقيه ساكن إلا غير الفصحاء من لغتهم الفتح فإنهم يفتحونه، فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:

ذو المعـالي فليعلون مـن تعـالى ... هـكـذا هـكـذا وإلا فـلا لا

وقد نظم هذا التفصيل العلامة القاضي الولي الصالح أبو العباس سيدي أحمد بن الحاج فقال:

إن جـزم الفعل الـذي قـد شـددا ... آخـره كـلا تضر أحـدا

التعجب لأنه على صيغة الأمر، وفي هلم لأنه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله:

٩٩٨ ـ وَفَـكُّ أَفْعِـلْ فِي التَّعَجُّـبِ ٱلْتُـزِمْ　　وَٱلْـتُـزِمَ الإِدْغَـامُ أَيْـضـاً فِي هَـلُمّ

يعني أن أفعل في التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر في جواز الوجهين، كما أن (هلم) أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هلم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحد، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هلما وفي الجمع هلموا.

ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة من قوله: مقاصد النحو بها محوية، أخبر بذلك فقال:

فـاكسره مـطلقـاً لـقـوم وافتحـا　　لآخـريـن ثـم أن الـفـصـحـا
مـن هـؤلاء حيـث يـلقـى سـاكنـا　　يـأتـون بـالـكسر كسر الحـزنـا
ثـالـثـة اللغات أن يـتـبـع مـا　　يـلي فـإثـر ضـمـه لـه اضـمـا
وافتـحـه بـعـد فـتـحـة أو ألـف　　وبـعـد كسرة لـه الـكسر يـفـي
إلا بـنـحـو مـسـه وفـره　　فـالـضـم عـنـدهـم كـلا تمـره
ونـحـو ردهـا وحبـهـا افتحـا　　لـصـلة وخـفـة قـد وضـحـا
ونـحـو غض الـطرف عض اللحـا　　فـاكسره لـلسـاكـن فـابـغ العـلما

وقوله: [لأنه على صيغة الأمر في هلم الخ] في هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: إن كلام المصنف كان سابقاً في الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم وفي الأمر الشبيه به وأفعل في التعجب وهلم ليست من ذلك فما وجه ذكرها؟ فأجاب بأن أفعل التعجب وهلم بمعنى الأمر فيوهم جواز الإدغام والتفكيك فيهما رفع ذلك بقوله: وفك أفعل في التعجب التزم، وهذا على ما للحجازيين في هلم، وأما على ما للتميميين من أن هلم فعل أمر حقيقة فيكون ذكره بعد ما مر ظاهراً لا إشكال فيه، والفك في أفعل في التعجب لازم عند جميع العرب محافظة على الصيغة وذلك نحو أشد بكذا.

قول المكودي: [كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه] إنما التزم إدغامها لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزم فتح آخرها تخفيفاً، وفي كيفية تركيبها أقوال أصحها مذهب جمهور البصريين أنها مركبة من ها التنبيه، ومن لم بضم اللام أمر من لم بمعنى جمع فحذف ألف ها التنبيه تخفيفاً، وحكى في البسيط أنها بسيطة لكن هو مخالف لما حكاه بعضهم من الإجماع على تركيبها.

وقوله: [ومعناها أقبل] هذا في اللازم وتكون بمعنى أحضر في المتعدي نحو قوله تعالى: ﴿هلم شهداءكم﴾.

٩٩٩ - وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيتُ قَـدْ كَـمَـلْ ... نَـظْمـاً عَـلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّـاتِ اشْتَمَـلْ

يعني أن ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفياً لما قصد من إيراده وجاء على وفق قصده ومراده. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (عنيت) ويلزم بناؤه للمفعول، و(بجمعه) متعلق بـ (عنيت) و(قد كمل) في موضع خبر (ما) و(نظماً) حـال من الهاء في

(وما بجمعه عنيت قد كمل) لما من الله تعالى عليه بإتمام ما وعد به أول الكتاب حدث بنعمة الله تعالى عليه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وأما بنعمة ربك فحدث﴾ وقوله: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ وفي الحكم: من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها ومن شكرها فكأنما قيدها بعقالها، لأن المطلوب من العبد كلما تجددت عليه نعمة أن يقابلها بالتعظيم لأن تعظيمها في الحقيقة تعظيم للمنعم بها وتعظيم المنعم بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، فإن فعل ذلك فاز في الدنيا والآخرة، أما في الدنيا فيكون ممتثلاً لقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ ولقوله تعالى: ﴿ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ وأما في الآخرة فلقوله: ﴿ورضوان من الله أكبر﴾ لما ورد في الحديث: «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ينادي منادياً أهل الجنة رضيتم فيقولون يا ربنا ما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: وما أفضل من ذلك؟ فيقول: اليوم أحل عليكم رضواني ولا أسخط عليكم بعده أبداً». وما في قوله وما بجمعه مبتدأ موصولة واقعة على الأمر المودع في النظم السابق وبجمعه متعلق بعنيت، قال كدي: ويلزم بناؤه للمفعول أي في أفصح اللغات لأن الشاطبي صرح بأن أفصح اللغات فيه البناء للمفعول وبعض العرب يستعمله مبنياً للفاعل فيقول عناني الأمر أو الحاجة، ثم حذف الفاعل وأقيمت الياء المفعول مقامه وهي لا تكون في محل رفع فوجب إبدالها ضميراً يوافقها يكون في محل رفع وهو التاء فصار عنيت، وجملة عنيت بجمعه لا محل لها صلة ما والعائد من الصلة إلى الموصول ضمير بجمعه، وجملة قد كمل كما قال المكودي خبر ما، ويقال كمل بفتح الميم وكسرها وضمها والمتعين في النظم الفتح مناسبة لاشتمل، وإن ضم كمل أو كسر كان فيه سناد التوجيه وهو عيب من عيوب القوافي ونظماً قال كدي حال من الهاء في بجمعه هكذا في غالب النسخ وهو الصواب، وفي بعضها حال من الهاء في به وهي سبق قلم لأنه ليس في البيت ضمير مجرور بالباء مباشرة، وفي جعله حالاً من الهاء مناقشة من وجهين: الأول وقوع المصدر حالاً وهو موقوف على السماع، الثاني الفصل بين الحال وصاحبها بقوله عنيت قد كمل وهما أجنبيان والحق أنه تمييز محول عن الفاعل والأصل كمل نظمه ثم حذف نظم الفاعل وأقيمت الهاء مقامه فأتى بالمحذوف تمييزاً محولاً عن الفاعل على حد قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ وقال الشاطبي: إنه حال من فاعل كمل وهو أقل تعسفاً مما في المكودي لأنه ليس فيه الفصل وإنما فيه إتيان المصدر حالاً، والنظم لغة مصدر نظمت العقد إذا جمعت يواقيته على وجه يستحسن في النظر، وفي الاصطلاح كلام موزون قصد وزنه فارتبط بمعنى وقافية وهذا النظم من الرجز وهو أحد البحور الخمسة عشر، وقد مر أن هذا الرجز من المشطور لا من التام فيكون الألفية مشتملة على ألفي بيت بالتثنية، وجملة اشتمل في محل نصب نعت لنظماً كما قال كدي: وما أفاده نظماً على جل الخ هنا مخالف لقوله أول الكتاب: مقاصد النحو بها محوية وذلك أنه أخبر هنا أنه اشتمل على جل المهمات ولم

(بجمعه) و(اشتمل) نعت لـ (نظماً) و(على جل المهمات) متعلق بـ (اشتمل). ثم وصف قوله (نظماً) بصفة أخرى فقال:

١٠٠٠ ـ أَحْصَى مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُلَاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

يعني أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها، و(الخلاصة) الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره، يقول: إن هذا النظم أحصى لب الكافية. وقوله: (كما اقتضى غنى بلا خصاصة) أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى، من قولهم: اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى، فـ (أحصى) فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على (نظماً)

يشتمل على كل المهمات، وإذا لم يشتمل على كل المهمات فكيف يشتمل على جل المقاصد، وكيف يشتمل على كل المقاصد المخبر سابقاً بأنه اشتمل عليها، وأجيب عنه كما مر بأجوبة أحسنها أن يقال ان الناظم قصد أولاً ما قال في الخطبة، ثم لما أتى هنا وعلم أنه لم يتيسر له ما قصد أولاً إذ لا يمكن الإحاطة بجميع المقصود أخبر هنا بالواقع. وقد ذكر أن صاحب القاموس ادعى أن تأليفه محيط بجميع اللغة الشهيرة فجاء الشيخ المرتضى وألف تأليفاً فيه أربعة أجزاء كمل فيه ما فات صاحب القاموس من اللغة الشهيرة، وقد علمت أن العجز عن الإدراك إدراك. قال الشيخ كمال الدين: فلو قال على حل المهمات بالحاء لكان حسناً وارتفع عنه الاعتراض وتكون اللام في المهمات للعهد والمعهود ما مر من قوله مقاصد النحو، وقد علمت أن السؤال غير وارد من أصله حتى يحتاج للجواب، وليس قوله نظماً على جل المهمات اشتمل من تزكية النفس وإنما هو من التحدث بالنعم كما مر وتحريضاً للطالب على الاشتغال بنظمه.

(أحصى من الكافية الخلاصة)، قول كدي: [**يعني أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية**] أشار هنا بهذا التقرير وسيصرح بذلك في الإعراب إلى أن هذه الجملة نعت ثان لنظماً، فيكون المراد حينئذ بالخلاصة معناها لغة الذي هو اللب والتنقية والتصفية ولذا قال المكودي: والخلاصة الصافي الخ، وليس المراد حينئذ أن الناظم سمى هذا الرجز بالخلاصة ويوافق هذا ما في السيوطي من أن أحصى ماض وفاعله عائد على المصنف لتقدم ضميره في عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة والخلاصة مفعول أحصى، فيكون أخبر عن نفسه بتخليص ما في الكافية، ولا يصح أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة، أما معنى فلأنه يقتضي أن تكون الألفية جمعت ما في الكافية وزادت عليها وهو باطل، لأن ما في الألفية على النصف أو أكثر بقليل مما في الكافية لأن هنالك أشياء كثيرة في الكافية لم تذكر في الألفية، وأما صناعة فلأن اسم التفضيل إنما يبنى من الثلاثي المجرد وأحصى الماضي المصوغ منه اسم التفضيل مزيد فالصواب ما مر من أن أحصى فعل ماض.

وقوله: [**أي كما أخذ من مسائل الخ**] الأولى أن الكاف هنا للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إياكم، فكأن المصنف قال: سبب اقتصاري على ما في الألفية وإن كانت الكافية أكبر وأكثر فائدة منها كون الألفية اقتضت وحازت غنى كل طالب بلا خصاصة وفقر فلا تتوقف على ما في الكافية لقصر الهمم.

و(الخلاصة) مفعول بـ (أحصى) والجملة من (أحصى) في موضع الصفة لـ (نظماً) و(غنى) مفعول بـ (اقتضى) و(بلا) متعلق بـ (اقتضى) وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه فقلت له: ما معناه وما إعرابه؟ فقال: معناه أنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره، فقلت له: أل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال: للعهد، فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذاكر فيه الخلاصة؟ فقال لي: اجعلها للغلبة، فقلت: ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يأت بمقنع، فقلت له: لعلها استئنافية، فقال: لا يليق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط، ثم رجع إلى أنه أحصى وان كتبه بالظاء سهو منه. ثم قال:

١٠٠١ ـ فَـأَحْمَـدُ الـلَّهُ مُصَـلِّيـاً عَـلَى ... مُحَـمَّـدٍ خَـيْرِ نَـبِـيٍّ أُرْسِـلاَ

(فأحمد الله مصلياً على محمد)

وقوله: [وأي عهد تقدم الخ] هذا فيه شيء لأن الصواب أن العهد إما ذكرى كقوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾ فالرسول الأول والثاني هو موسى، وإما أن يكون حضورياً كقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ أي هذا اليوم الحاضر، وكذلك يقال هنا: ان أل في الخلاصة للعهد الحضوري أي الخلاصة الحاضرة فيكون الرد بهذا على شيخه باطلاً وإن سلمه شيخه وحينئذ فلا يحتاج لما بعده، فالصواب أن الناظم سماها الآن بالخلاصة، ويرحم الله من قال مشيراً إلى أنها تسمى بالخلاصة مع مدحها بقوله:

يـا عـائبـاً ألفيـة ابن مـالـك ... وغـائبـاً عن حفـظهـا وفهمهـا
أمـا تـراهـا قـد حـوت فضـائـلا ... كـثـيرة فـلا تجـر في حـكـمـهـا
وازجـر لمن جـادل من يحفـظهـا ... بـرابـع وخـامس مـن اسمهـا

يعني صه لأنه بمعنى اسكت.

وقوله: [ملحق بالعلم] الحق أن ما فيه أل للغلبة علم لا ملحق به فقط.

(فأحمد الله مصلياً) الفاء للسببية أي فبسبب كون الله منّ علي بإتمام هذا التأليف الذي لا ينقطع أجره بالموت فأنا أحمد الله، وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم يبثه في صدور الرجال» وهو بالتدريس أو بالتأليف وهو أبلغ، وعدل عن الصيغة الشائعة للحمد المشهورة وهي الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بديعة إظهاراً لولاية ذلك بنفسه تحقيقاً لمقام العبودية، وإنما لم يقل فنحمد لما فيه من احتمال التعظيم المنافي لمقام العبد مع ربه الذي يناسبه التذلل والخضوع، ولم يقل حمدت لأن لفظ أحمد المضارع يفيد أنه مهما تجددت نعمة إلا وهو يحمده عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك، ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام مقام الحمد، فهو الذي ينبغي أن يقدم على قياس ما قيل في قوله: ﴿اقرأ

باسم ربك﴾ قدم الأمر بالقراءة على اسم الله، ثم الجملة يحتمل أن تكون إنشائية أو خبرية وفي كل بحث مذكور في محله، وأتى بالصلاة على النبي ﷺ بعد الحمد لأمور نفسية مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتنال السعادة من الله والرضوان فقد أوحى الله إلى موسى عليه السلام أتحب أن أكون أقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى بدنك ومن نور بصرك إلى عينك؟ قال: نعم يا رب، قال: فأكثر من الصلاة على محمد ﷺ ولأنه ﷺ هو أصل الكون فلولاه لم يكن فلك دار ولا شمس ولا أقمار، ولابن الفارض رحمه الله تعالى:

لـولاك يـا أحـمـد المحمـود مـا طلعت شمس ولم تخـرج الـدنيـا من العـدم

ولابن وفا رحمه الله تعالى:

روح الـنهى قـطب الـعـوالم كـلهـا لـولاه مـا تـم الـوجـود لمن وجـد

ولأنه ﷺ هو السبب في أعمال البر الصادرة من جميع العالمين قال تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ ولذلك كانت أعمال العالمين الصالحات كلها في ميزانه ﷺ ولذا قال البوصيري:

والمـرء في مـيـزانـه اتـبـاعـه فـاقـدر إذن قـدر النبي محمـد

وقد ذهب جماعة من المحققين أنه ﷺ مبعوث للملائكة وفائدة البعث إليهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون التأدب بأخلاقه ﷺ، قال تعالى: ﴿ما زاغ البصر وما طغى﴾ ويدلك لهذا أن اللوح والقلم مستمدان من علومه ﷺ وله علوم أخر متزايدة أبداً، وللبوصيري رحمه الله:

لـك ذات الـعـلوم مـن عـالم الـغـيـب ومـنـهـا لآدم الأسـماء

فـإن من جـودك الـدنيـا وضرتهـا ومن علومـك علم اللوح والـقلم

ولأجل كرامته على ربه قال العلماء: إن التشريف الذي شرف الله به محمداً ﷺ في قوله: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ أبلغ وأعظم من التشريف الذي وقع لآدم بسجود الملائكة له لأن الله تعالى صلى على النبي ﷺ بنفسه، وأما في حق آدم فإنما أمر الملائكة بالسجود له، ولأنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته﴾ قال أبو بكر: ما أنزل الله عليك خيراً إلا واشتركنا فيه، فنزل: ﴿هو الـذي يصلي عليكم وملائكته﴾ الآية، ومحمد هو في الأصل اسم مفعول من حمد المضعف سمي به نبينا محمد ﷺ سماه به جده عبد المطلب لرؤيا رآها وهي أن شجرة[1] من نور خرجت من ظهره وانتشرت أغصانها بالمشرق والمغرب،

(١) (قوله: وهي أن شجرة الخ) كذا بالاصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية، وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف في السماء وطرف في الأرض وطرف بالمشرق وطرف بالمغرب، ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فإذا أهل المشرق والمغرب كأنهم يتعلقون بها فقصها فعبرت له بمولود يتعلق به أهل المشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اهـ. وأما قوله: فحقق الله رجاءه فليس من تعلقات الرؤيا بل هو مرتبط بما ورد من أن جده عبد المطلب لما سماه بهذا الاسم الكريم قيل له: لم سميته محمداً اسماً لأحد من آبائك؟ فقال: إني لأرجو أن يحمده أهل السماء والأرض، فحقق الله رجاءه الخ فليحرر، اهـ مصححه.

(خير نبي أرسلا).

ففسرت له بأن مولوداً يولد له يحمده أهل السموات وأهل الأرض فحقق الله رجاءه، فهو في الأرض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة أبو القاسم، وقد ورد أنه ولد بتوزر في رجب عام أربعة وسبعين وستمائة جدي أسود غرته بيضاء وفيها مكتوب بالأسود محمد بخط بين يقرأه كل واحد، وذكر أهل الخبر أن ببلاد الهند ورداً أحمر مكتوب عليه بالأبيض: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

(خير نبي) جعله كدي بدلاً، قيل: ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنه يشترط فيه موافقة المتبوع للتابع في التعريف والتنكير، وهنا المتبوع معرفة والتابع نكرة. (قلت): في جعله بدلاً سوء أدب، لأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ولا يليق أن يكون اسم المصطفى ﷺ في نية الطرح، والأول أنه بالنصب مفعول بمحذوف تقديره مثلاً أعني، أو بالرفع خبر لمحذوف تقديره هو، لأن المقام إذا كان مقام التعظيم فالمطلوب منه تكثير الجمل، والنبي مأخوذ من النبأ بالهمزة وهو الخبر فهو فعيل بمعنى فاعل لأنه منبيء ومخبر عن الله تعالى، أو بمعنى مفعولي لأنه مرسل ومخبر بالوحي على لسان ملك أو غيره، وفي بعض النسخ نبي بياء مشددة دون همزة وهذا أكثر استعمالاً، ثم أنه مخفف المهموز بقلب الهمزة ياء، وقيل إن أصل المهموز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وهي الرفعة، ولما كان النبي أعلم من الرسول لأن النبي على الحق إنسان أوحي إليه بشرع فإن أمر بتبليغه فرسول وإلا فنبي فقط احتاج إلى وصفه بقوله أرسلا. وقيل: النبي إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن كان له كتاب أو نسخ لشريعة من قبله فرسول أيضاً، وإن لم يكن له ذلك كيوشع فإنه كان يحكم بتوراة موسى فنبي فقط، فالنبي أعلم من الرسول على هذا القول أيضاً، وقيل مترادفان، فعلى هذا القول والذي قبله فمن أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فنبي وليس برسول وقيل متباينان، فالرسول من أوحي إليه بشرع وكان له كتاب وشريعة، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يكن له كتاب ولا نسخ شريعة، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الإنسان الذي أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، وينفرد النبي في الإنسان الذي أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وينفرد الرسول فيمن أوحي إليه بشرع من الملائكة وأمر بتبليغه لغيره، ويؤخذ من قوله: خير نبي أرسلا أنه ﷺ أفضل العالمين على الإطلاق وهو الذي وقع الإجماع عليه، ولا يعتد بخلاف الزمخشري بقوله: إن جبريل أفضل منه عليه السلام حيث وصف الله تعالى جبريل بقوله: ﴿إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين﴾. وقال في حق النبي ﷺ: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ لأن الزمخشري أعمى البصيرة وأعرج حقيقة، وقد سيدنا الجد:

جرى صاحب الكشاف في غير مهيع ... ولا حرج عليه أعمى وأعرج

وذلك لأن وصف الرسول الذي هو جبريل بالأوصاف المذكورة مبالغة في كون المرسل له وهو النبي ﷺ اتصف بما هو أعظم منها، والخلاف في كون الملائكة أفضل أو الرسل أفضل إنما ذلك فيما عداه ﷺ، ففي النسفي قال موسى عليه السلام: يا رب أنا كليمك ومحمد ﷺ حبيبك فما الفرق بين الحبيب والكليم؟ فقال تعالى: الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل مولاه برضاه، والكليم يحب الله والحبيب يحبه الله، والكليم يأتي إلى طور سيناء ثم يناجي والحبيب ينام على فراشه فيأتي به جبريل إلى مكان في طرفة عين لم يبلغه أحد من المخلوقين.

١٠٠٢ ـ وَآلِـهِ ٱلْغُـرِّ ٱلْكِـرَامِ ٱلْبَـرَرَهْ وَصَـحْبِـهِ ٱلْمُـنْتَـخَبِـينَ ٱلْخَـيَـرَهْ

وفي الحديث أنه عليه السلام أمر من ينقش له في خاتم: لا إله إلا الله، فلما صنع له الخاتم ونقش عليه لا إله إلا الله وأتى به إلى النبي ﷺ وجد منقوشاً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فجاء جبريل عليه السلام وقال: إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الأسماء إليك وهو كتب أحب الخلق إليه.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن يهودياً نظر في التوراة فوجد اسم محمد ﷺ في أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه، ثم نظر في اليوم الثاني فوجده في ثمانية مواضع فتعجب من ذلك ثم محاه، ثم نظر إليه في اليوم الثالث فوجده في اثني عشر موضعاً، فرحل من الشام إلى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال لعلي: أرني ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال: اللهم إن كنت قبلت إسلامي فاقبضني إليك فمات فغسله علي وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبقيع.

(وآله الغر الكرام) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله ﷺ حين قالوا له: كيف نصلي عليك؟ قال قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إياكم والصلاة البتراء، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: أن تصلوا علي دون آلي». والخلاف في أصله وفي اشتقاقه وفي معناه تقدم في أول الكتاب فلا نطيل به.

عن جابر عنه عليه السلام: «إن الله خلقني وخلق علياً من نورين بين يدي العرش نسبح الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بألفي عام فلما خلق آدم أسكننا في صلبه ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب إبراهيم ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب عبد المطلب ثم افترق النور في عبد المطلب فصار ثلثاه في عبد الله وثلثه في أبي طالب ثم اجتمع النور مني ومن علي في فاطمة فالحسن والحسين نوران من نور رب العالمين».

وفي الحديث: «ان الله فطم ابنتي فاطمة وولديها ومن أحبهم من النار».

وفي الحديث: «من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافراً ولم يشم رائحة الجنة».

وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ علي وفاطمة ﴿بينهما برزخ﴾ أي حاجز وهو التقوى ﴿لا يبغيان﴾ أي لا يبغي علي على فاطمة ولا هي عليه ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ يعني الحسن والحسين.

ويكفيك أن الله تعالى قال: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾.

ويكفيك أنه عليه السلام قال فيهم: «هؤلاء أهل بيتي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم».

وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً».

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه. و(مصلياً) حال من الضمير في (أحمد) و(خير نبي) بدل من (محمد) و(أرسلا) في مؤضع النعت لـ (نبي) و(الغر) جمع أغر

وقال: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله والآخر أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي قالها ثلاثاً».

وفي الحديث: «من اصطنع إلى أحد من أولادي معروفاً فعجز عن مكافأته في الدنيا كنت أنا المكافي له يوم القيامة».

وقال عليه السلام: «الولد ريحانة من الله قسمها بين العباد وريحانتي من الدنيا الحسن والحسين».

وفي الحديث: «إن فاطمة أتت إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله إن الحسن والحسين غابا، فقال جبريل: يا محمد إنهما بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكاً يحفظهما فقام النبي ﷺ إلى ذلك المكان فوجدهما نائمين معتنقين قد جعل الملك أحد جناحيه لهما فراشاً والآخر غطاء فقبلهما النبي ﷺ وجعل أحدهما على عاتقه الأيمن والآخر على عاتقه الأيسر، فلقيه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال له: ناولني أحد الصبيين لأحمله عنك، فقال له ﷺ: نعم المطي مطيتهما ونعم الراكبان هما، فلما دخل المسجد قال: يا معشر المسلمين ألا أدلكم على خير المسلمين جداً وجدة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وجدتهما خديجة، ألا أدلكم على خير الناس أباً وأماً؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين أبوهما علي وأمهما فاطمة، ألا أدلكم على خير الناس عماً وعمة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين عمهما جعفر وعمتهما أم هاني، ألا أدلكم على خير الناس خالاً وخالة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالتهما زينب بنت رسول الله ﷺ.

عن عبد الله بن المبارك أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج في عام للحج إلى سوق بغداد بخمسمائة دينار يتجهز بها للحج، فقالت له امرأة: أنا شريفة وعندي أيتام ما أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدنانير ولم يحج، ولما رجع الحجاج خرج للقائهم فكلما قال لواحد تقبل الله حجك يقول له وأنت تقبل الله حجك، فتعجب من ذلك فرأى النبي ﷺ في تلك الليلة في المنام فقال لا تعجب من تهنئة الناس لك بالحج فإني سألت الله أن يخلق ملكاً على صورتك فهو يحج عنك إلى يوم القيامة فإن شئت فحج وإن شئت فلا.

وروي أن شريفاً مات ببلخ فانتقلت زوجته لسمرقند وجعلت أولادها في المسجد وخرجت تطلب لهم طعاماً، فرأت كبيراً من المسلمين فطلبت منه الطعام وقالت له: إني شريفة، فقال لها: أقيمي البينة، فقالت له: إني غريبة، فسمعها مجوسي فأطعمها وأولادها، فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبي ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال: يا رسول الله لمن هذا القصر؟ فقال: أنا مسلم، فقال: أقم البينة فتحير الرجل فقال: قصدتك امرأة شريفة وقلت لها أقيمي البينة، فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقيل له بدار المجوسي فأتى إليه وقال: خذ ألف دينار واترك لي الشريفة وأولادها، فقال له: لا أبيع قصراً بين يدي النبي ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلي، ثم إن أولاد

وهو نعت لـ (آله) و(البررة) جمع بار، و(المنتخبين) المختارين، و(الخيرة) المختارين أيضاً، وقد صرح

المصطفى عليه السلام لا يحتاجون إلى علامة كالعمامة الخضراء التي يتخذونها بمصر، ولله در ابن جابر الأندلسي إذ يقول:

جعلوا لأبناء الرسول علامة ... إن العلامة شأن من لم يشهر
نور النبوة في كريم وجوههم ... يغني الشريف عن الطراز الأخضر

ويرحم الله مولانا الجد إذ يقول:

نور النبوة في كريم وجوههم ... يغني عن العمة الخضراء والعلم
فقل لمن يطلب التباسه بهم ... الورد يمتاز بالسيما من السلم

(وبالجملة) فأدنى انتساب إليه ﷺ يحصل به الفوز دنيا وأخرى سيما من كان بضعة منه. ففي الحلية لأبي نعيم أن ابن عمر رضي الله عنهما كان جالساً فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن وددت أني رأيت رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر: ما كنت تصنع؟ قال: أومن به وأقبله بين عينيه، فقال له ابن عمر: ألا أبشرك؟ فقال: بلى يا أبا عبد الرحمن، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اختلط حبي بقلب امرىء إلا حرم الله جسده على النار».

(وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل إلينا ويبلغ إلا وهم السبب فيه، وشكر الوسائط واجب على أن من اقتدى بواحد منهم سلك طريق النجاة. وفي الحديث: «الله الله في أصحابي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم». وفيه أيضاً: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». والصحب عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب، وعند سيبويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وقد مر أن الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أو لم يره اجتماعاً متعارفاً، فمن لم يجتمع به أصلاً أو اجتمع به قبل البعثة كبحيرا الراهب أو اجتمع به كافراً وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الإسلام فلا يعد واحد من ذلك من الصحابة، وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الإسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فإنه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعاً متعارفاً وهما في حال الحياة فيعد من الصحابة لأنه ينزل في آخر الزمان ويحكم بشريعة النبي ﷺ وزيادة ومات على ذلك لا بد منها، لأن من ارتد من الصحابة ورجع إلى الإسلام بطلت صحبته لأنها داخلة في العمل المشار له بقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ وما قيل إنه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد إنما وقع بعد موت الصحابة وانقراضهم.

(المنتخبين) أي المختارين لأن الله تعالى ما جعلهم أصحاب نبيه إلا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة، ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبي ﷺ ولو لحظة يكفي بخلاف الاجتماع مع غيره فلا بد من طوله.

(الخيرة) بكسر الخاء وفتح الياء إن جعلناه مصدراً كما للزمخشري كان على حذف مضاف على ما

الزبيدي بأنه مصدر، وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتاً للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقوله: محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضاً بالتسكين.

للبصريين، أو يؤول بالمشتق على ما للكوفيين، وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهري وصاحب الخلاصة، وكلام كدي ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لا بد من التأويل جعل مصدراً أو اسم مصدر، وقيل: إنه لا حذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وادعاء، وفي قوله: المنتخبين الخيرة إشارة إلى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الإطلاق، إذ كل نعمة وصلت إلى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام، فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما رووا عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة، فكل فضل ورد في العلم وأهله فلهم حظ وافر منه، ففي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: «من سلك طريقاً يطلب بها علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة». و«ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع». و«إن العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم ديناراً ولا درهماً وإنما يرثون العلم». و«إن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب». على أن العلم النافع هو الذي يعمل الإنسان به ولذا قيل: كما مر العلم لا ينفع إلا إذا به عملت الخ. وإذا سئل عما لا يدري قال لا أدري فإنها نصف العلم فقد ورد أن النبي ﷺ سئل عن خير البقاع وشرها فقال لا أدري، فسأل جبريل علية السلام فقال لا أدري حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق.

وعن ابن عون أنه قال: كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري، فقال: دفعت إليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك، فقال القاسم: لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي فوالله لا أحسنه.

وسئل مالك عن مسألة فقال لا أدري، فقال الرجل: ولمن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة؟ فقال: إذا رجعت إلى أهلك فقل لهم: سألت مالكاً عن مسألة فقال لا أدري.

وعنه عليه السلام: «العلم ثلاث: كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري أي قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدري ومن أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله وأعجزه من هو دونه». فقد ورد أن ابن العربي كان راكباً في سفينة فهاج البحر فقال: اسكن يا بحر عليك بحران بحر من الولاية وبحر من العلم، فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له: ما تقول في امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو الطلاق؟ فلم يجد جواباً، فقالت له: أنا أعلمك إن مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق، وإن مسخ مما لا روح فيه اعتدت عدة الوفاة.

وقد ورد أن مقاتل بن سليمان داخلته يوماً أبهة العلم فقال: سلوني من العرش إلى أسفل الثرى، فقام رجل وقال: لا أسألك إلا عما ذكره الله في كتابه، ما كان لون كلب أصحاب الكهف؟ فلم يجد جواباً. وينبغي للعالم إذا كان يشار إليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه، ولا يفرح بالرياسة لأنه

(قال المؤلف) خار الله له ولطف بنا وبه وبجميع المسلمين: قد أتينا على ما أردنـا من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا بـه في أول الكتاب، فجـاء شرحاً مكمـل المقاصـد، مسهل المعـاني والفوائد، ينتفع به البادي، ويستحسنه الشادي، موافقاً لما رويته، موفياً لما أردته من اختصاره وقصدته، فالحمد لله على ما منح من التبصير والتسهيل، وفتح من التبصرة والتكميل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إذا وضع في قبره ساءه ذلك،على أن الإنسان ولو بلغ في العلـم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه، قال تعالى: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾. وقد قيل:

وقـل لمن يدعي في العلم منـزلـة ... علمت شيئـاً وغابت عنـك أشيـاء

(واعلم) أن الأقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى، فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري ألف التفسير في ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير. وكان ابن الأنباري يحفظ في كل جمعة ألف كراسة. وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة. وكان الإمام الشافعي ما سمع شيئاً إلا حفظه.

وإياك يا أخي والحسد فإن الحسود لا يسود، قال تعالى: ﴿ومن شر حاسد إذا حسد﴾. وقال تعالى: ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله﴾. وفي التسهيل: وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين.

وقد وردت في ختم المجلس آثار. منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوأً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت إلا غفر الله له ما كان في مجلسه».

وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

بعونه تعالى تم طبع حاشية المحقق أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، عرف بابن الحاج على شرح الإمام النحوي البارع أبي زيد عبد الرحمن المكودي على ألفية الإمام ابن مالك الجياني الأندلسي رحمهم الله جميعاً ونفعنا بعلومهم وبركاتهم آمين.

فهرس الجزء الأول

فهرس الجزء الثاني